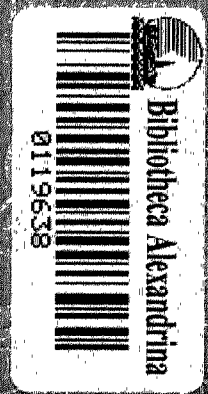


كتاب المصطفى

في شرح بيت المقدس
من تأليف الشيخ محمد بن عبد الله

مطبعة دار الكتب والوثائق
بمصر



Bibliotheca Alexandrina
0119638

الجزء الاول

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضري
أفاض الله عليه سبحانه ورحمته وأعاد علينا وعلى المسامين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمه الله



المالك أمين

General Organization of Islamic Education
Doha, Qatar

(وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور)

(هذه الطبعة مقابلة على نسخة فو بات على نسخة المؤلف)

الهيئة العامة للكتاب
رقم التسجيل
رقم الترخيص
رقم التسجيل

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحاحوه بتواتر خلاصته نعمه الكافية وقابل باحسانه داعي التقصير عن أداء شكره بترادف أنواع مننه الشافية جدا نتجر اليه كالات المحامد غير مخفوضه وتسكن لديه الآمال جازمة بأن عرا الماز يدب دوامه وثيقة غير منقوضه ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بانوار هدايتك فهى أعظم مطالب وتبهدنا عن مساوى الأفعال الناقصة وتسهلنا بحسن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك فى صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك المبعوث من خلاصته معق ولباب هدانا الذى أنزلت عليه القرآن بلسان عربى مبين لا يخفى جديده ولا يمل ترديده على مدى الازمان صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه المستغلبين بسنته بلا تنازع فى العمل وأنصاره المنصرفين لاعلاء كلمة الله من غير وقف ولا بدل ما يقن ذو تمييز بأن لشأنهم التكبير وشأنهم التصغير وماعلم ذوا درك بانهم جمع السلامة ومخالفوهم جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغنى محمد الخضرى الشافعى عامه الله بلطفه الخفى وبره الخفى ان شرح العلامة ابن عقيل لألفية الامام ابن مالك رحمه الله تعالى من أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها فى الخافقين ذكر السهولته على الطالب وقرب مأخذة للراغب ولا خلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أو مل عليه حاشية تجمع منه شوارده وتمكن من اقتناص أو ابد درائده وتتم منه مع المائق المقاد وتبين منها اللطاب المراد فيما نعى عجز القصور عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثلى بما نقة هاتيك الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن فى المقال ان أعراض المؤلفين أغراض لسهام السنة الحساد وحقايب تصانيفهم معرضة لا يندى النظارة تنهب فوائدها ثم ترميها بالحساد لاسيما فى زمان بدل نعيمه بوسا وعد جديده منحوسا قداماً الحساد من أهله جميع الحساد وقادهم الغرور بحيل من مسد فسكاً عما عناهم من قال

ان يسمعو اسبة طاروا بها فرحا * منى وما يسمعو امن صالح دفنوا

صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بسوء عندهم اذنوا

أومن قال ان يعلموا الخير أخفوه وان علموا * شراً أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا
فهم يجادلون في الحق بعد ما تبين وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم مذموم ومهيجور
والعجب برأيه معزز ومنصور الا أنى أعود فاقول عدم المبالاة بذلك أخرى والتأليف ربما انتفع به
فاجرى لصاحبه أجراً وأتمل بقول البسدر الساميني هب أن كلابدك في مطاوعة الهوى مقدوره والتعب
حسدا ليطفي نور البدر ويأبى الله الآن يتم نوره هل هي الامنحة أهدها الحاسد من حيث لا يشعر وفعالة
ظن أنها تطوى جيل الذكر فاذا هي له تنشر كما قال القائل

وإذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

وما زال هذا الخطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن من فضله
بالقسديد الى سواء الطريق فنت بفضل الله ما كنت ترجيت وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت
بجاءت بعون الله حاشية لا كالحواشي أعينها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشى ومع ذلك لست أبرئ من
كل عيب ولأضفها بضبط رفع القلم عن اصلاح ما عسى يصحكون فيه لبس أو ريب كيف وان الخطأ
والنسيان كالصفحة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقاً عند ذوى الانصاف بالقبول
واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول غيبي جوبول لا هم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض

افضاله أستمد وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بجنت النعيم
وان ينفع بهامن تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسؤول على الدوام
وأحق من يرتجى منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكم عليها غالب من كتب
هنا لکن نريد أن نذكر طرفاً مما يتعلق بها تبركاً بخدمتها واستجلاً بالزبد بركتها فنقول ونبرأ الى الله من
القوة والحول اعلم أن البسملة مصدر قياسي لبسمل كدسرح دسرحه اذا قال بسم الله على ما في الصحاح

وغيره او اذا كتبه على ما في تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول أو الكتابة لسكن أطلقوها على نفس بسم
الله الرحمن الرحيم مجازاً من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب
النحت وهو أن يختصر من كلمتين فكثر كلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى تمامها بالاستقراء

خلافاً لبعضهم ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد نهم كلامهم
يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدم وقوع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طباق بتقديم الباء على اللام
اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طابق والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمني
ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمعنا اذا قال السلام عليكم وحوقل بتقديم القاف
اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليلاً وهليل هيمالة اذا قال لا اله الا الله ويا هليل

للإحاق بدسرح ومنه في القرآن واذا القبور بعثت قال الزخشمي هو منحوت من بعث وأثر أي بعث
موتاهوا وأثر تراجمها ومن المولد الفندكة من قولهم فذلك العبد كذا وكذا والبالغة التي أخذها الزخشمي
من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتحوفوا * شنع الوري فستروا بالبل كفه

قيل ومن المولد بسمل لانهم يسمعون فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد أثبتنا كثير
من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فيا حبل اذاك الحديث بالمسمل

وقد استعمل كثير لاسنوا الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ جاء مفردة

بسم الله الرحمن الرحيم

ورحمه الله رح وعنوع م والى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك
لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وان أكثر منه الاعاجم * ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها
الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كافي تفسير البلقيني بحديث بسم الله الذي لا يضر مع
اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح
بطلانه اذ لا تبرك في محور جمع بنحى حنين مما ملوها به بل هي مجرد الملازمة لانها بمعنى المصاحبة للمقام تحمل على
الملازمة التبركية فتقديرهم ابدأ متبرك كالمس بينا للمتلحق بالباء بل تصور للمعنى وبينان لصفة تلك الملازمة فان
لهما حواشيتي * فان قلت التبرك في بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان
نافعا وقليل البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارى مع اجزال
نوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء ائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديره لا محلا لان الاعراب المحلى
للمبنيات ولا ضرر في اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل
والتقدير اسم الله مبدوء به أو بدأ به بداءة قوية أى بحسن نية واخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف
الزائد يدل على التأكيذ كذا ذكره الرضى والا كان عبثا لا يقع من العرب وقولهم الزائد لامعنى له أى غير
التأكيذ ومن الغريب كونها لا تقسم فيحتاج الى تقديره قسم عليه وعلى المشهور فتعلقها محذوف قدره
الكوفيون فعلا كابدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال في المعنى وهو المشهور من التفاسير والاعراب ووجه
بقلة المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابلة ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا
كفى آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وبان الجلة عليه
مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المقاد بالاسمية
* قلت وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد انه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة
البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقة ولم يطلب
شيأ في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من
البداء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشري
ونبه المتأخرون تقديره فعلا مؤخر اخصا أى مناسب المابدى بالبسملة اما الفعل فاسم وأما تأخيره
فلا إهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم المعمول قد يفيد وليكون اسمه تعالى مقدمات كراكت تقديم
مسماه وجودا ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية فهى من
تممة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لأجنبي وبهذا يدفع ما يقال البدء بالبسملة
مع اشتغالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشى
الكشاف على أن هذا لا يرد الا على رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى * وأما كونه خاصا فلرعاية
حق خصوصية المقام ولا شعاعا بعد البسملة به * فان قلت الذاج مثلا اذا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن
فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاما كابدأ * فالجواب كما
في الشهاب على البيضاوى ان هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع
وقدره البصريون اسما كابتدأى لكن الاولى تقديره خاصا مؤخر الماسر وهو اما مبتدأ وبسم ظرف لغو
متعلق به وان كان يمتنع اعمال المصدر محذوفا أو مؤخرا لان محله في غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق
نحو فلما بلغ منه السعى مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تألبنى بسم
الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف أيضا وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تألبنى حاصل بسم الله
الرحمن الرحيم وإنما كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى بمعنى الكون والحصول

المطلق

المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو ما متعلقه خاص ذكر أو حذف لدليل فعلي كالأحتمالين المبتدأ
وخبره محذوفان الآن حذف المتعلق واجب على الثاني لعدمه ودون الاول كقول الكوفيين لانه خاص
ولو قدر من مادة الابتداء ما صر فيكون لغوا وذلك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أنا باديء
فرار المارد على المصدر ومحل الجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل
لمجموع الجار والجرور على ما سيأتي تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل
أو بالمبتدأ ليس على اطلاقه فان الجمهور كافي الشهاب على البيضاوي على ان الظرف مستقر مع باء المصاحبة
ولغو مع باء الاستعانة لان مدخو ه سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في
الظرف وجوز الرضي وغيره اللغوية على الاول أيضا وينبغي حملهما على ما قاله الليثي اذا قصد بقاء المصاحبة
مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لجرورها من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل مستقر في موضع
الحال وان قصد مشاركة فيه فلغو ويبينه اشتراط الفرس بترجمه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا
بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشريا أيضا بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية
وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالقصد مجرد المصاحبة من غير مشاركة في
معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسملة القاري عند الشافعي اذ القصد ايقاع القراءة
عليها فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا في جعله متعلقا بالفعل
مباحة لانه متعلق بحال من فاعله هي فيدله فهو متعلق معنوي لا صناعي وتقدير تلك الحال متبركال لا يخرج
عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والاختصاص كما مر وقد ذكر الدماميني ان نحو زيد
على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راك لان خصوصه ليس الامن القرينة لأصلي * نبي أن
محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان ألفاظها غير منزلة ولا متعديها ولا مجزئة كما هو
شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص والجواب كافي الشهاب
ان معناها ما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية المرادفة
تعالى وأما ألفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلا كالخماير
المستترة فاحفظه فانه من مقصورات الخيام اه * ثم ان أراد بالجلالة مدلولها فاضافة اسم اليها حقيقية لامية
للاستغراق ان أراد بكل اسم من أسمائه تعالى أو للجنس ان أراد بجنس أسمائه تعالى أي الجنس في ضمن
بعض الافراد لامن حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أول العهد ان أراد باسم مخصوص قال
الشنواني والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس في الحمد لان القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم
كأها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص
الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لما اختص به الجنس لتحققه في
ذلك الفرد اه * فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا لا يتحقق الا في فرديهما متلازمان فلا
مرجع له قلت يرجح كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناسلها جعل اختصاص الجنس دليلا عليها أنسب من
العكس ليستدل به على ما سيوجد منها وان أراد من الجلالة لفظها فالاضافة للميان ووصفها حينئذ بالرجح
الرحيم امامن قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فيهما الى معنى الذات أو مجاز عقلي من اسنادها
لمدلول للدال وانما يقل حينئذ بالله مبالغة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالى أو
حضرتك الشريفة أى عليك والرجح والرحيم اشهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه يمتنع منها جوارحيم
مع نصب الرجح أو رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يجوز عن المقطوع كما قاله ابن أنى الربيع
ولان في الاتباع بعد القطع رجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه فمنع لذلك للاعتراض الجملة بين الصفة

والموصوف لوقوعه في نحو وانه لقسيم لو تعلمون وعظيم وجعل الرحمن نعمتا مني على أنه صفة مشبهة أما على قول
 الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا لاتابعا فيعرب بد لا من الجلالة والرحيم نعمت له لا
 للجلالة اذ لا يتقدم البديل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بماجر منعوته على الصحيح وعلى الثاني
 بعامل مقدرنا تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع
 فالجمله مستأنفة استئنافية انما جوا بالسؤال مقصود به التاكيد وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعمين لان المولى
 تعالى لا يجهل وليست حال من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوال لان الحالية تفيد تقييد البديع باسم
 الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حالا لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف هو حاصل صور البسملة
 أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقا بالفعل أو بحال من
 فاعله أو بالمتبوع المصدر أو بحال من فاعله أو بحال من فاعله أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كاتقدم تفصيله فصور
 المتعلقة ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهها ويضرب الخاصل وهو أحد
 وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظرا الى احتمالات الاضافة الاربعة
 زادت الصور ثم تتكاثر جدا بالنظر لمعاني الباء من الاستعانة والمصاحبة أو التعددية وغيرها فتأمل والله
 سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) قال الشيخ أبو العباس البونوي رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكرك
 المضطرب لانه يسمع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من دام على ذكره لا يشقى
 أبدا وانما اختير هذان الوصفان في الابداء للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها
 لطفا بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش
 ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمة في الدنيا والآخرة بجاه سيده
 المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال محمد) فيه التفات
 من التسكلم الى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسملة المقدر بنحو أولف والا فعند السكاكي فقط
 لا اكتشافه بخالفه التعبير مقتضى الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضى أن يقول قلت لا قال وأنى بحملة
 الحكاية ترغيبا في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليسكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله
 في شاب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم يصف الطيب
 الدواء لم يرض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه وبهذا القصد يضم محل
 الرباء خصوصا مع الامن منه كما هو حال المصنف والمضارع في كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله وأستعين
 المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى أستعين الله في اظهار الفية أو النفع بها خلاف الظاهر فشبّه
 القول المستقبل بالمضارع والجامع اما طلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج
 أو تحققه نظر الماقوى عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو
 استعارة بمصرحة تبعية أو مجاز مرسل تبيى علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما
 ولجئ موصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الاول ماسيا في قوله

(قال محمد)

وفعل اولى وفعيل بفعل * وفي الثاني قوله * فعولة فعالة لفعلا * ولا بالكسر والا كان مضارعه
 يقال كيقاف ولا بالسكون لان الماضي الثلاثي لا يكون ثانيه سا كسا بالاصالة لا يلتقي سا كنان في نحو
 ضربت وليست الالف أصابية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلا عن ياء لوجود الواو
 مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه راوا وانما لم يضموا نحو خفت
 وعت مع انه راوا وكلمت ايشار التبيين حركة العين على تبيين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئة بها
 وذلك غير ممكن في قلت لان فاءه مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة

الوالمقابلها المثقلها عليها وان كان ما قبلها ساكنا للزومها ولم تثقل على نحو دلوا لتعبرها بالعوامل مع ان
الاسم اخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التماثل لا ينصب الا للجل كقالت جاز يد أو مفردا في معناها
كقالت قصيدة أو زعرا أو مفردا فصد لفظه نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسما لفظ كقالت كلمة أى لفظ
رجل مثلا وقال الامير في حواشي للشذور الاسهل ان يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقالت
جاز يد معناها قات هذا اللفظ فان توجه لمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقالت بأن النية واجبة وان كان اللفظ
مسما لفظا توجه للدال أو المدلول كقالت كلمة أو قصيدة يحتمل قات هذا اللفظ أو قات معناها وهو لفظ رجل
مثلا واللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قات صه على معنى قات
اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالاته على معناه ولذلك كان كلاما ما كما
سيأتي بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله اعلم (قوله محمد)
هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك نسب لجدته لشهرته به الطائي نسبة
الشافعي مندهبا الجبائي منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشدة المنة التختية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة
والدال وحكي ضمهما البمشقي اقامة ورواية لاثني عشر ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقدّم السين
على الواو وسنماته وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية ونيرها مع كثرة
العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في
علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا فبدأوا خصتهم من ذمتي فاذا لم يجب قال خرجت من آفة السكتمان وكفاه
شرفا أن ممن أخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهما ويقال انه عناه بقوله في المتن ورجل من الكرام
عندنا ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبي علي الشاويين
بضعة عشر يوما ونقل التبريزي في آخر شرح الحاجبية انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال
الدماميني ولم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذ من تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب يد بع في
بابه والتوضيح في اعراب أشياء من مشكلات البخاري أبان فيه عن اطلاع واسع وقصديته الطائفة في
الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجزا في النحو عظيم الفائدة تستعمله
المشاركة ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل
الفوائد وتسجيل المقاصد تسهيلات لذلك الكتاب بتكميلا وانه لا سم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه
في بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما ارتهن في ايراده فسبحان المنفرد بالسكالك قال الدماميني
وقد قرظ سعد الدين ابن العربي الصوفي رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

هو ابن مالك

ان الامام جمال الدين فضله * الهه ونشر العلم أهله
أملى كتابه يسمي الفوائد * يزل مفيدا للذي اب تأمله
وكل فائدة في النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لانظيره

فظن الصلاح الصغدي ان هذا انقر يظ لتسهيل الفوائد لالفوائد نفسه فقدج في التورية في كتابه المسمى
بفض الختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة ولولا ذلك
لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اه (قوله هو
ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركة في اسمه وتجوز كونها استثنافا بيانيا
لا يخرجها عن الاعتراض فلا محمل لها وقيل حال من محمد فحلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكيره
فحلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للحال والاستثناف لكن ردها بان شرط القطع تعين المنعوت
بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع ورد بانه يكفي التعيين ادعاء ومحل وجوب الحذف

كاذكره الاشموني في النعت اذا كان النعت لم يمدح أو ذم أو ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحمد بن حنبل) قال للمعرب وتبعه أكثر الحواشي كان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بالغيبه لكنه التفت منها الى التسكيم فغننا فأبطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لانه مقول القول فهو موافق للظاهر لانه عبر عن نفسه بطريق التسكيم اه وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشموني من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على المعرب لذكركه جواز كونها حالاً من محمد ومقول القول السكلام وما يتألف منه الح والالتفات على هذا ظاهر فاللائق الجمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة ببناء على ان المقارنة في كل شيء بحسبه كما يأتي في مصليا أو يؤول قال بنوي القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمرارى أى اشعارها السامع بأن المتكلم سيحمد مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لان يحدد جده دائماً وذلك جده مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمد وعليه وهو التزم ببيتة المأخوذة من رب لتعليقه الجديبه فكأن تر بيته لنا بنوع النعم لا تزال تتجدد كذلك بحمده مع محامد لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمىة والماضوية لان الاولى وان أفادت اللوام المناسبات للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وان أفادت التجدد أى الوجود بعد العدم لا تفيد اللوام قال المعرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الخلفية والميم الشفوية والذال اللسانية في ثنائه على رب البرية كى لا يخلو محمل عن ذلك بالكلمة اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح سم الاول بانه على نية تكرار العامل فيكون حامداً مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لانه أعلى أو أن طرحه بالنسبة للعامل أى ان عامله مطروح ليس عاملاً في البديل أو باعتبار حكم العامل أى ان الحكم المقاد بالعامل لم يقصد به الابدال فلا ينافى قصد المبدل منه لشيء آخر كعود الضمير في نحواً كالت رخيص نشه ولا يخفى أن هذا لا ينفع هنا لانه يروح الاعتراض ولا يذفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الساماني أن البديل مستقل بنفسه لا تتم لتبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعال تفضيل من الخبر بالفتح مصدر خاير خيرا اذا صار خيرا بشاىء أى ملتبساً بالخير أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفت همزة تخفيفاً لكثرة استعماله كشم والاولى جعله منصوباً بنحو المدح وقالوا أعنى لما نقله الساماني عن المحققين ان النعت المقطوع لا يقدر بأعنى الا فى نعت التخصيص وهو هنا المدح ولم يجعل حالاً لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الحد ببعض الصفات ولا بدلاً لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفتها لمذهب الجمهور ان جعل بدلانياً من رب لمنعم تعدد البديل أو من الله لمنعم الابدال من البديل فى غير بدل البداء لما فيه من التهافت حيث يكون مقصوداً غير مقصود وان أجيب عنه بان ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أم بديل البداء فلا يمنع ابدالاً من البديل وفى البيت الجناس التام اللفظى والخطى ان كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد فى مالك العلم وقد رسمها فى المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظياً فقط لان مالك الثانى لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرتة كالعلم ولا يرد حذفتها خطأ من مالك يوم الدين مع قراءته بالالف لان المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشموني وجلة أحمد بن حنبل فى اسححها نصب بالقول والجمل بعد ما عطفوا عليها أى فكل جملة فى محل نصب وقال السندي فى أحمد بن حنبل الى آخر الكتاب فى محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لانها جزء مقول كالزاي من زيد ولا تنافى لا مكان حمل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لامن المحكى فكل جملة مقول مستقل والثانى بالعكس فجموع الجمل مقول أفاده الصبان والثانى ملاحظ من ألفز بقوله

أحمد بن حنبل فى الله خير مالك

حاجيتكم معشر جمع نبلا * المرين مفردا وجـ
مألف نيت غير شرط نصبت * بوتد منها رقيم للعـ

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كافي الاشموني أي أحمد بن حال كوفي ناويا الصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالد بن أي مقدر بن الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للعاق والتقصير فلا برد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالجد فلا تتأني الحالية وفيه ان المطالب بجاد الصلاة بالفعل لانية ايجادها فالوجه انها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بالساني وأصل بقاي فهمي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بالانلفظ لأنواب فيها بقي ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه في قوة جملة انشائية برد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا لأن يجعل على تقدير القول أي أحمد بن حال كوفي قائلا اللهم صل على الرسول الخ و يصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أي أحمد بن حال كوفي أصلي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه يتنفع بصلاتنا عليه بالترقي في أعلى الدرجات وتوارد أنواع الكمالات وما من كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الادب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بشواها اذ المنلة صلى الله عليه وسلم علينا لانا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطوب من آية يأيمها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشتهر ان المهموز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر أو مخبر عن الله والمشدد من النبوة وهي الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كايهما فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبأ بسكون الواوحدة وهو الارتفاع كافي القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون المشدد مخفف المهموز فيسكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبىوا اجتماع الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصتفوا بوزن مفتعل من الصفو وهو الخالص من الكدر والمراد هنا المختار فلبت ناء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف

مصليا على النبي المصطفى *
وآله المستكملين الشرفا

* طانا افتعال رد اثر مطبق * وقابت الواو ألفا لتحر كها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى تفسيرهم بمطابق الأتباع أي أمة الاجابه وعموما لا بقار به فقط لثلا يلزمه اهمال الصحب ولا بالانقياء لانه مقام دعاء يطالب فيه التعميم فقيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطابق الاتباع بقريته مقام الدعاء فان لا دل في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الاتقياء كما قيل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسمان جعلت السين والياء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم أعلى القبول المتقدم فيخصص وكذا أن أريد بالاتباع أمة الدعوى فنأمل هذا والذي اختاره العلامة الصبان أن تفسر الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالاتباع مطلقا في نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبنا عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصاييح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع * وبقي ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائز بن بالعمل الصالح والظاهر ان الاولى جملها على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السين

والثناء اما للطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم أو زائده تان أي الكاملين فالشرف بافتتح
 الشيين مفعول به على الاول ومشبه به على الثاني كالسنة اليه أو منصوب بنزع الخافض أي في الشرف
 بناء على المرجوح من أنه قياسي أو أنه نوسع فيه فأبوي شكري القياسي لكثرة ما سمع منه ويصح ضبطه
 بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيد ومعمول المستكملين محذوف ايذانا بالعموم أي
 جميع أنواع الشرف لكن هنا يمنع أن يراد بالآل جميع الامة وكذا ان جعلت آل في الشرف بالفتح
 للاستغراق فيفوت التعميم في مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالاولى جعلها جنسية لذلك لأن يحمل على
 المبالغة يجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستعين الله)
 أي أطلب منه الاعانة أي الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالتها عليه تعالى فاستعار الاعانة
 للاقدار لانه بصورتها من حيث حصول المقذور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجادا وقدرة العبد كسبابا
 تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضا اهتماما بالاستعانة المطلوبة كما قيل في اقر بأسم
 ربك وأصله أستعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها فقلت يا علم كسر ما قبلها (قوله في الغيبة) أي
 في نظام قصيدة ألف بيت من كامل الرجز وألفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا ينقل في ألفينية بالثنوية
 لان علم التثنية يحذف للنسب وان التبس بالنسبة للفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتي ثم يحتمل ان لفظ في
 استعارة تبعية لمعنى على التي تعدى بها الاستعانة على حذف في جذوع النخل أو انه ضم من أستعين معنى فعل
 يتعدى بفي كارجو تضمينا نحو يا وهو اشرب الكامة بمعنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة
 بلفظها والترجي بتعديتها بفي والاولى لان التجوز في الحرف أخف من الفعل مع أنه مختلف في قياسيته
 أو تضمينا بيانيا وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجيا وهذا مقيد اتفاقا لانه من حذف العامل لدليل
 لكن قال ابن كمال باشا التضمن البياني هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من
 تقدير الكشاف خارجين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا
 تقدير عامل محذوف اه وانما قدرنا رجو دون أستخير كافي الاشمو في لما ورد عليه ان الاستخارة
 للتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أي جعل مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب
 نظام على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هناك الى ما هنا مع أنه الاولى لكونه في محل الحاجة لان هذا هو
 الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا في حيز الرجاء لا لكل
 وما سيأتي اخبار بما تيسر له فلا تنافي * وللنحو لغة مستمة معان القصد والجهة كمنحوت نحو البيت والمثل
 كن يدنحو عمرو والمقدار كمندى نحو ألف والقسم كمنادى على خمسة أنحاء والبعض كأكلت نحو السمكة
 وأظهرها وأكثرها الاول وللإمام الداودي

واستعين الله في الغيبة * مقاصد النحو

للنحو سبع معان قد أتت لغة * جمعها ضمن بيت مفرد ككلام
 قصد ومثل ومقدار وناخية * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

ور في الاصطلاح يطلق على ما يعم الصنف تارة وعلى ما يقابله أخرى ويعرف على الاول بأنه علم بأصول
 مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالاغلام والادغام والحذف
 والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النحو والنواسخ وحذف العائد
 وكسر ان أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية
 حيث غالب استعماله في هذين فقط وان كان في الاصل يعم اثني عشر علما للغة والصرف والاشتقاق
 والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاثني عشر وبالكلام الموزون المقفي
 وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضي لتحصل ملكة

التجارب والتعجز من مكابد الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنة لانها اثرته
 وأما البديع فنديل لا قسم برأسه وكذا الوضع * وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها
 السابقة * وغايته وفائدته التعجز عن الخطا والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله * وشرفه بشرف فائدته
 * ووضعه أبو الاسود الدؤلي بأمر الامام علي كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان
 النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال

واست بنعوى يلوك لسانه * ولكن سليمي أقول فأعرب

فلمسا كثر الاسلام وتألقت القلوب اختلط المعجم والعرب بالمعاصرة والمناجحة فتولد اللحن والامالة في غير
 محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام علي لابي الاسود منه أبا بامنها بابان والاضافة والامالة وقال
 له انح هذا النعوى ثم سمع أبو الاسود جلا يقرأ أن الله يرى من المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف
 والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أي بنية تجومها فقالت انما أعجب
 من حسننا فقال قولي ما أحسن السماء وافتحى فلك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يرجع الامام في
 ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبي الاسود نفر من ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم
 جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيديو به والسكسائي ثم صار الناس فر يقين بصرى وكوفي
 وماز الوايتد اولونه ويحكمون تدوينه الى الآن جزاهم الله الجنة (قوله بها محوي) أي فيها من ظرفية
 المدلول في الدال لان الالفية اسم للدال فالحظ المحصورة الدالة على المعاني المحصورة والمقاصد هي تلك المعاني أو ان
 الباء سببية وصلة محوية محذوفة أي محوية لمتعاطفها سببها وأصلها محوية كفعولة قلبت الواو ياء
 لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للناسبة (قوله تقرب الاقصى) فيه مجازة على من الاسناد
 للسبب العادي اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصي أي البعيد فأفعل التفضيل على غير بابه
 كما قاله ابن الناظم ليدل على تقرب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه
 يلزم من تقرب الابعد تقرب البعيد ودبانه قديمهم بالابعد لشدته خفائه دون البعيد (قوله بلفظ موجز)
 الباء بمعنى مع كما في الاشموني لاسببية لان المعهود سبب للتقرب وهو البسط لا الأيجاز لكن قال السيوطي
 لا بدع في كون الأيجاز سببا لفهم كما رأيت عبد الله وأكرمه دون وأكرمت عبد الله في السببية غاية
 المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعاني بالفاظ موجزة (قوله وتبسط البسند) أي توسع العطاء يعني
 تكثرا فإداه المعاني فيه استعارة اما تمثيلية بأن تشبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها
 بحال الكرم في كثرة اعطائه ووفائه بما يعهد ويستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة الكرم للمشبه
 أو مصرفة بان تشبه افادتها المعاني ببند المسال والوعد ترشيحاً ومكثية بان تشبه الالفية في النفس بكرم
 وبسط البند تخييل وانجاز الوعد ترشيحاً للعكس لان البسط أقوى اختصاصاً بالكرم من انجاز الوعد
 وأسبق في الذكر فاللاثني جعله هو التخيل سواء جرى بنا على طريقة السمرقندي من أن التخيل هو
 الاقوى اختصاصاً أو على قول العصام انه الاسبق ذكرا وما سواه ترشيح (قوله بوعده منجز) أي موفى
 سر يعاوبين موجز ومنجز الجنس اللاحق لاختلافها بما جرفين متباعدى المخرج والباء سببية أو بمعنى مع
 وقيد بالوعد مع أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها
 وتصوير ألفاظها فكأنها التهميشا لفهم منها ونوقف الفهم على الالتفات اليها بعد انجزا أفاده سم (قوله
 وتقتضى) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منهما فاقبه مجاز عطف اذ الطالب ناظمها بسببها أو بمعنى
 تستلزم الرضا لاشتغالها على المحاسن فلا مجاز (قوله رضا) بكسر الراء وسنخط بضم فسكون مصدران
 سماعيان لرضى وسنخط كفتح والقياس كالقزح وقائدة قوله بغير سنخط الاشارة الى انها تطلب رضا محضاً

بها محويه * تقرب
 الاقصى بلفظ موجز *
 وتبسط البند بوعده منجز
 وتقتضى رضا بغير سنخط *

لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل
تقتضى أو خبر المحذوف أو نعت لالفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد الجملة وان
كان الغالب العكس ومن بوجه وان أمكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا أو خبرا للمحذوف كيف يصنع في
نحو يقوم بهم ويحبونه أدلة وقد فاءت هذه ألفية ابن معطي لفظا لأنها من بحر واحد وتلك من السرب
والجز ومعنى لانها كثيرا حكما منها كما قاله سم وللجلال السيوطي ألفية زاد فيها على هذه كثيرا وقال في
أوطافائقة ألفية ابن مالك وللجاهوري المالكي ألفية زاد فيها على السيوطي وقال فائقة ألفية السيوطي
فسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يداني (قوله بسبق) متعلق بكل من حازر ومستوجب والباء سببية أي
بسبب سبقه على في الزمن والافادة وفي تقديم المفعول اشارة الى انه لم يفضل عليه الا بالسبق وجوز سم
جعله خبرا آخر عن هو أي وهو المتبس بسبق ففيه اشارة الى فضيلة السبق ثم أشار الى فضيلة أخرى بقوله حازر
تفضيلا بنوفى ابن معطي سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة وعمره خمس وأربع وستون سنة
ودفن بقرب الامام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) اما مصدر فضيلته على غيره حكمت له بالفضل أو
صيرته فاضلا والمراد به الفضل نفسه من اطلاق المسبب على السبب أو مصدر المبني للجهول أي كونه مفضلا
ولا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف يجوز له ابن معطي (قوله الجيلا) اما منسوب بنوع الخفاف أي بالجيل
أو على انه صفة لتناهي أو بالنيابة عن المفعول المطابق أي تنائي الثناء الجليل لخلف المصدر وأتاب عنه صفته
وعلى كل فهو وصفه كاشفة أو مخصوصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام في تفسير الثناء (قوله بهيات
وافره) أي عطيات تامة ولم يقل وافرات مع ان الافصح المطابقة في جمع القلة مطلقا جبر القلة وفي جمع
الكثرة للعاقل اشرفه لأن بهيات وان كان جمع قلة لأن جعي السلامة منها عند سبويه لكنه مستعمل في
الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والافصح في الكثرة لغير العاقل الافراد واعلم ان القلة والكثرة انما يعتبران
في نكرات الجوع اما ما رها فافصالها كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدأ الجمعين ثلاثة
ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله لى رله) اما متعلقان بيقضى بمعنى يحكم ويقدر أو بمحذوف
صفة طبات وأما في درجات فيه تمنع فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة الاخرى وهي ليست
ظرفا للمحك لأنه أزل بل محكوم بها ومقدرة وهي نفس الطبات ان جعلت في بمعنى من البيانية فان جعلت
بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والطبات بغيرها فان قلت يلزم على تعلق لى رله بيقضى الفصل به بين بهيات
وصفته وهي في درجات قلت لا يضر لأنه ليس أجنبيا محض بل هو موصول لعامل الموصوف نحو سبوحان
الله عما يصفون عالم الغيب كما سيأتي وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء
لابن معطي بعد موته انما يتأني في الآخرة وبدأ بنفسه حديث أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا دعاه بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى رب اغفر لي ولاسبي لكن
فانه التعميم المطلوب أيضا لانه من أسباب الاجابة كما في كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفى به ويسلم
من افراد وصف جمع القلة لوقال كما في الاشموني

فائقة ألفية ابن معطي
وهو بسبق حازر تفضيلا
مستوجب تنائي الجيلا
والله يقضى بهيات وافره
لى وله في درجات الآخرة
(الكلام وما يتألف منه)

والله يقضى بالرضا والرحمة * لى رله وجميع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولي التوفيق وبيدك الهداية الى اقوم طريق فوفقنا لما نحبه وترضاه
وقنا من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يا رب العالمين صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر المحذوف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام وشرح
ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد فقضبضت قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول والارلى

انه اختصر على التدرج بان حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وا نيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وا نيب
 عنه الكلام وقيل دفعة لانه اقل عملا فالكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده او عنه مع المضاف اليه ورفع
 اشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات واما المبتدأ فمفسر على كل حال لم يذب عنه شيء
 ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعول محذوف أي خذ لاهالك كما قيل لان
 اسم الفعل لا يعمل محذوفا وما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر
 اسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه وذكرك الضمير المحرور مرة لفظ ما والضمير في يتألف عائد
 للكلام فهو صلة جوت على غير ما هي له ولم يبرز لأن اللبس عند الكوفيين وان أوجه البصر يوبن مطلقا بل
 قيل محل الخلاف في ضمير الوصف أما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابرار مع أمن اللبس قولوا واحدا لكن
 في الجمع والتصريح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من
 تمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا لقيده لان النعت لا يبعث مع وجود المنعوت أي لفظ كاستم
 كاستقم أو في محل نصب اما صفة لمفعول مقيد المحذوف على حذف مضاف أي مقيد فائدة كفايدة استقم
 وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطابق كذلك أي مقيد فائدة كفايدة استقم وان جعل مثلا بعد
 تمام الحد فهو خبر محذوف أي وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخلة على استقم لقصده لفظه فلا حاجة
 لتقدير كقولك استقم على أن حذف المحرور وادخال الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في
 الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والسكام مبتدأ مؤخر أي السكام اسم وفعل وحرف أي منقسم اليها
 واعتراض بانه ليس من تقسيم الكلى الى جزئياته لان المقسم وهو السكام لا يصدق على كل قسم مفردة بل
 على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولا من تقسيم الكل الى أجزائه لانها لو كانت أجزاء لانعدام بانعدام بعضها مع انه
 يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والخواب اما باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي
 التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاء في العرف وان لم تتوقف عليها
 الماهية كشعر زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن السكام اسم جنس يصدق بحسب
 وضعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم أنه كالم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره
 الجوهري أو باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله الاشموني فكاند قال واحد السكام اسم الخ ولا شك أن
 لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لاذاته وأشار الشارح كالتوضيح الى ان في الكلام
 تقديما وتأخيرا وحذفا والاصل السكام واحد كلمة وهي اسم الخ بجملة واحدة كلمة خبر السكام واسم الخ خبر
 المحذوف يعود لكلمة المراد لفظها السكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كاه
 على ان السكام اسم جنس جسي يفرق بينه وبين واحد بالبناء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام
 في بعض تعاليقه الظاهر أن أراد ألا بيان انحصار جميع الكلمات العزبية في الثلاثة كقول سيمونه هذا باب
 علم ما السكام في العر بية السكام اسم وفعل وحرف فكانه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا
 غيرها أي فالسكام جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم أراد بقوله
 واحد كلمة بيان ان المسمى في الاصطلاح كلمة هو واحد هذه الثلاثة لا غيرها من الالفاظ المهملة اه وهذا الوجه
 أولى لخلوه عن التكاثرات المارة وعليه فتد كبر الضمير في واحد لتأولها بالمتكور فلا حاجة الى الاستخدام
 بعود الضمير الى السكام بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أتى بتم إشارة الى انحطاط رتبة الحرف عن
 قسيميه وتركها في الفعل اضيق النظم ولا يتكفي في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد
 يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحد كلمة) أي واحد معنى السكام أي
 جزء ماصدق عليه السكام وهو أحد الثلاثة ألفاظ فأكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلامنا لفظ مقيد كاستقم *
 واسم وفعل ثم حرف السكام *
 واحدة كلمة والقول

(قوله وهذا الوجه أولى)
 اختار في النسكت على هذا
 أن يعرب اسم وما عطف
 عليه مبتدأ سوغه قصد
 لفظه والسكام خبره أي لفظ
 الاسم وما بعده هي السكام
 أي الكلمات التي يتألف
 منها الكلام لا غيرها وفيه
 نظر فان الكلام لا يتألف
 من هذه الالفاظ أعني لفظ
 اسم وما بعده بل مما صدقها
 كما لا يخفى الآن يقدر
 مضاف أي هي دوال
 الكلام الخ فتأمل اه منه

واحد أي مفردة الاصطلاح هو لفظ كلمة وهذا على ان المراد به اسم الجنس الجهي أما على أنه جمع بمعنى
الكلمات فقدم بيانه في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها
في الشعر يجب تخفيفها الصحة الوزن وهو ما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عام حذف ألفه تخفيفا
كبر في بارأ وللضرورة أو هو أفعال تفضيل حذف همزة للضرورة والاول أحسن لفظا لخالوه عن تكاف
الحذف والاخيرا حسن معنى لافادته أن القول يع جميعها ومجموعها إذا فعل التفضيل يقتضى المشاركة
وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد كاسيدين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر
الابتداء عن الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ مسوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التنويح كافي
المسكودي لانه بما يسوغ ما قصد معناه لالفظه وبها متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان مسوغه كونه نائب فاعل
في المعنى كما قاله العرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا ويبدأ أنه من غير سند فاقيل انهم لم يذكروه في
المسوغات مردودا وما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرد ان الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ماصدق
عليه انه لفظ مفيد الا ان برادة الحقيقة في ضمن الافراد وفيه ما سيأتى في قوله فعل ينحلي وجلة قديوم بمعنى
يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمعمول خبر الثاني وهو بها للضرورة
(قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر لفظ الشيء من باب ضرب اذا طرحت مطلقا ومن
القم خاصة لكن صرح في الاساس بأن لفظت الرحي الدقيق مجاز وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج
من مخارج القم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لانه هو امرى من داخل الرئة الى
خارجها فهو مصدر أر يدبه المفعول كالتحق بمعنى المحاوق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل
على بعض الحروف لانه يرد على ما هو على حرف واحد كواو العطف اذ الشيء لا يشتمل على نفسه وان
أجيب عنه بأنه من اشتغال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذ الحرف مجموع الصوت
وكيفيته وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان قيل
وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا متناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على
الحرف لانها صفة له قائمة به وانه دورهم قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دورهم لا سبقي فلا يضر والحق انها
بعده وانما المشددة المقارنة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محقة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد وبالقوة
كالخندوات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ
الحققة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر
دون غيرهم فهى كذلك والافهى محقة بالفعل والى الاول يشير قول الشنوائى المراد باللفظ في تعريف
الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس
بحرف ولا صوت وله أفراد مقدره وهى ما لا يمكن النطق بها أصلا وهى الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ
حتى ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتدرى بالمتعلم كما قاله الرضى وأما
تقسيمها الى مستتر وجواب وجواز فانما هى تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها
حقيقى كما قاله الرودانى لا مجاز لانهم أسجروا عليها أحكام الالفاظ المحقة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف
عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذها القيد من قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ما سيأتى
والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر
لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشئيين ايجابا كانت أو سلبا وان
كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن
الجنس الادخال وما لم يتناوله يقال خرج عنه لابه وبعضهم أخرجها به نظرا لان بين الجنس وفصله العموم

عم وكلمة بها كلام قديوم
(ش) الكلام المصطلح
عليه عند النحويين عبارة
عن اللفظ المنفيسد فائدة
يحسن السكوت عليها
فاللفظ جنس

(قوله لا التنويح) أى
تويحها الى انها احدى
الكلام والى انها يقصد بها
الكلام اه منه
(قوله والمراد سكوت
المتكلم الخ) الظاهر أن
فيه سقطا والاصل والمراد
بالسكوت سكوت المتكلم
الخ كما في عبارة الصبان
ليعطف عليه قوله وبحسنه
أى والمراد بحسنه اه

الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والسؤال هي الكتابة والاشارة والعلة بالاسماع المبالغة على اعداد
 مخصوصة والنصب كغرف وهي العلامات المنصوبة كالمخراب للقبلة جمع نصبه كعقدة أما النصب بضمتهين
 فالاصنام **(قوله)** وبعض الحكم أي بعض ما يصدق عليه الحكم فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من
 ثلاثة ألقاظ فأكثر كما سيأتي **(قوله)** وهو أي بعض الحكم الذي خرج ما تركب الخ **(قوله)** الامن اسمين
 ظاهره الحصر وهو قول ابن الخاجب ووجه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه
 وهما اما كلمان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام
 عارضة لها واعتماد ابن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بان صور تركيب الكلام
 ستة اسمان فعل واسم كما مثل ومن الثاني المنادى فان يائنة عن أدعو وما بعدها فضلة لانه مقول به فعل
 واسمان نحو كان زيد قائما فاعل وثلاثة أسماء كعلمت زيد بقا علمت زيد بقا علمت زيد بقا علمت
 السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجملة نحو زيد أبوه
 قائم وعلى هذا فالخصر اضافي بالنسبة للتراكيب المتنوعة كفعالين أو فعل وحرف مثلا **(قوله)** كزيد
 قائم) اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى التمثيل بهذا أحد
 ورد الاول بان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد لعدم بروزه في تثنية ولا جمع وأما نحو قائمان
 وقائمون فالانف والواو فيه حرفان ثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بان التنوين ليس
 بكامة اتفاقا لعدم استقلاله كألف المفاعلة ويأى التصغير والنسب والتأنيذ في التسهيل قيد الاستقلال في
 حد الكامة لا يخرج هذه **(قوله)** كقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما
 على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستمرار كما في التصريح وناقشه يس
 بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطع كيف يشترط وجوب الاستمرار اه ويمكن جملة على غير الواقع
 جوابا عما يعلم فيه مرجع الضمير **(قوله)** فاستغنى بالمثل الخ) أي فالمثال تميم للحد وفيه ان المفيد في
 عرف النحاة لا يطاق الاعلى ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كعلام زيد فليس معنى مفهوما لا مفيدا
 فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم جعله نعم وغيره لمجرد التمثيل لتمام الحد بدونه ولم يذكر
 التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا القصد مع ان الجمهور ومنهم من والمصنف في التسهيل
 على اشتراطه ليخرج كلام النائم والساهي ومحكاة الطيور نظرا الى ان الافادة تستلزمهما اذ ليس لنامف يد غير
 مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به لكون فيه ان دلالة الالتزام مهجورة في
 التعاريف فالاولى جعل المثال تيمما من حيث اغناؤه عنهما كما فعل ابن الناظم لما قاله الشارح وان كان
 تمثيلا من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لانه المنخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان
 اسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الموصول مثلا لكون يعني عنه المفيد لان هذه لم تقدر لقص اسنادها
 بتوقفها على ما هي قيد له قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي ليخرج كلام الاعاجم اذ مدار بحث النحاة
 على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا القيد اه والاصح أنه لا يشترط
 اتحاد المتكلم اذ المتفقان على أن يقول أحدهما قام والآخر زيد بكل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفي
 بأحدى الكلمتين لتصريح الآخر بالآخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجدد الفائدة
 والله أعلم **(قوله)** يعلم ان التمر يف الخ) ردبانه معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه عليه أيضا في أول مسائل
 الفن زيادة في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها أو ان فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف
 الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد انه في النحو فحط تعليل الشارح قوله لا في اصطلاح اللغويين
 وقيل فائدتها الاشارة الى انه من مجتهدي النحاة **(قوله)** في اللغة) هي ألقاظ يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال

يشمل الكلام والكلام
 والكامة ويشمل المهمل
 كدين والمستعمل كعمرو
 ومفيدة أخرجه المهمل
 وفائدة بحسن السكوت
 عليها أخرجه الكلمة
 وبعض الكلام وهو ما يتركب
 من ثلاث كلمات فأكثر
 ولم يحسن السكوت عليه
 نحو ان قام زيد ولا يتركب
 الكلام الامن اسمين
 كزيد قائم أو من فعل
 واسم كقام زيد وكقول
 المصنف استقم فانه كلام
 مركب من فعل أمر وفاعل
 مستتر والتقدير استقم
 أنت فاستغنى بالمثال عن
 أن يقول فائدة بحسن
 السكوت عامها فكأنه قال
 الكلام هو اللفظ المفيد
 فائدة كفائدة استقم وانما
 قال المصنف كلامنا ليعلم
 أن التعريف انما هو
 للكلام في اصطلاح
 النحويين لا في اصطلاح
 اللغويين وهو في اللغة

الامر في حواشي الشذور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في كنف الثمان ولغة تميم اسمال ما لا يستعمل كأن يقال في هذه المادة الفظان موضوعان كل منهما مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم بالمهمة فالاحسن أن تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كنف الاستعمالان واستعمال تميم اسمال ما يؤيد ذلك ان اللغة مصدر تأتي اذا هجج بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معنى قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اهـ قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضح اللغة هو الله تعالى أو البشر اذا الموضوع انما هو الالفاظ لاستعمالها فالاحسن أن لا يقتصر على أحد هما بل تفسر في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلفي اما بوحى كما روي ان الله علم آدم الاسماء كلها الموضوعه بكل لغة وعلمها آدم لا ولاده فلما افرق قوا في البلاد تفرقت اللغات أو بنحاق علم ضروري في أناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله اسم لكل الخ) مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميت ومقتضاه أنه يشمل المهمل لکن يخالفه قول المصباح انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أى كالخط والاشارة الآن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوى فلا ينافى اختصاصه بالاستعمال واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطابق حقيقة على الحدث وهو التكلم كقوله

اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد والكلم اسم جنس واحده كلمة وهي اما اسم أو فعل أو حرف لانها ان دات على معنى في نفسها

قالوا كلامك هذا وهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بنفس قال الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والكلم اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للماهية من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افرادا وان دل على أكثر من اثنين وفرق بينهما وبين واحده بالتاء بأن يتفق في الطبيعة والحروف ما عداها كتمر وقمره أو بالياء كزوم وروحي سمي جميعا والفرق بينهما وبين مشابهة من الجمع كشمخ ونخمة ان الغالب في ضميره التذكير من اعادة اللفظ وفي الجمع التأنيث وكونه جميعا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافى وضعه للماهية من حيث هي كما قاله الرضى وبقي ما يصدق على واحد لا بعينه كأسد وسماه بعضهم أحاديذا علمت ذلك فالكلم اسم جنس جهمي لا فردي كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة نذكره نحو اليه يصعد السلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه ولا اسم جمع لتمييز واحده منه بالتاء واسم الجمع لا واحده من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة وجماعة أوله واحدا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجوع كصحب وركب أو منها مع اجراء أحكام المفرد عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لكونه نسبة لانهم نسبوا الى لفظه والجمع لا ينسب اليها (قوله واحده كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دات الخ) دليل لانحصارها في الثلاثة والنحويون مجمعون على هذا الامن لا يعتمد بخلافه في اسم الفعل وقول الفراء في كذا ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا انما هو تردد من أيها حتى لتعارض الأدلة عنده لانها خارجة عنها والاصح انها حرف وتردد لجزا اذا تشبهت بما يرجع عنه نحو كالاتها كلمة وللعجوب كأي اذا تلاها فمحم نحو كالاتها والقمر والاستفتاح كالاتها اذا علمت عن ذلك نحو كالات ان الانسان ليظني النظر المعنى وحواشيه (قوله في نفسها) خرج به الحرف وفي اما سببية في المواضع الثلاثة أي دلت بسبب نفسها لاستقلالها بالحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لکن لا يستقل بأفادته وهو مذهب السيبانيين ولذلك أجزوا فيه الاستعارة التبعية أو ظرفية مجازا باعتبار

فهم الاسم الذي من اللفظ فكأنه كامن فيه وعلى هذا افلام معنى للحرف أصلا وانما يدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة (قوله غير مقترنة بالح) خرج به الفعل لانحوأمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لانها مقترنة به والمراد غير مقترنة بأحد الأزمنة وضعا لا بطلاق زمن الا يخرج نحوواصبوح وهو الشرب أولى النهار والعبوق وهو الشرب آخره والقبيل وهو الشرب وسطه فان معناه مقترن بطلاق زمن كالصباح ولا يعلم ألو ماض أم غيره أما الفعل فيقسمت وضعيا بأحد الأزمنة على التعمين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لانه لم يوضع الا لأحد ههنا ووضع للاخر بوضع ثان فلما يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل يعترض بالزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونم وفعل التجب لاقتراها به وضعا ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو التي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاحد لانه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية واما وضعه الاصلى فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيره) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية واسماء الاستفهام والشرط لان كلامها يدل على معنى في غيره وأجاب الرضى بأن الموصول والضمير معناهما شئ مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما لالدلالتهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما ما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحمد اه نكت (قوله الموضوع لعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في المحترز على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أى والكلام أيضا وكذا المركب الاضافى فليس بكلمة كما انه ليس كلاما ولا ككلمات قول مركب اما العلم الاضافى فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يع الجميع) أى عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفردا كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا اشتراط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا ككلمة كما لا يسمى قولا وحينئذ كان الاولى للمصنف أخذ القول جنسا في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأى والاعتقاد صار كالشترك المهجور في التعريف بفرد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أى مجازا مرسلا عند النحاة واللغويين أيضا كما صرح به الشنوائى على القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالغية التي لا دواء لها لكونه ذكره تبرعا تنبيها على كثرة في نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها لالفاظ أى بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كحرف النداء النائية عن ادعوا وحرف الجواب النائية عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والكلام الخ) فبينهما العموم والوجهى وأما الكلمة فتباينهما

والكلام ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقوله ان قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كدبر وقولنا مفرد أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن القول يع الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على الكلام والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الاصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقوله لم في لا اله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجتمع الكلام والكلام في الصدق وقد ينفرد أحدهما فقال اجتماعهما بقام زيد فانه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لانه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد الكلام

(قوله من اطلاق الجزء) أى كاطلاق العين على الرينة براء فوحدة ثم همزة كقتيلة أى الرقيب من ر بأت القوم بالهمز اذا رقتهم خفية أو براء فهزمة مكسورة فتحته مشددة وهو من يجلس

على مكان عال لينظر القوم اه منه

(قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أي قول ان نقص زاد وان زاد نقص أي ان نقص لفظه نواد معناه
 وعكسه (قوله بالجر) ان امتعاق بحصل وللإسم خبراً وعكسه وتميز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أي
 التمييز الحاصل بالجر الخ كائن للإسم أو الحاصل للإسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف
 ومنعه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا في الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفاً قال الاسقاطي
 وجوزه الكوفيون والزمخشري اختياراً وخرج عليه وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً بناء على تعليق في بليغاً
 أو أن تميز مبتدأ وبالجر متعلق به وهو الذي سوغه وحصل خبر وللإسم متعلق به وعكسه أي التمييز بالجر
 حصل للإسم أو التمييز للإسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه ظرفاً وتقديم
 معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا فرعه لكن جازها للضرورة
 مع توسعهم في الظرف على أن الاصح جوازها مطلقاً لان المنع في الخبر لثلايهم كون المبتدأ فاعلاً وذلك
 منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال في تقديم معمول الفصل بينه وبين عامله بالمبتدأ وهو اجنبي
 لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرح حوافي باب الاشتغال بمنع النصب في زيد أنت تضر به للفصل المذكور
 كما سيأتي فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الأنا يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور
 لكونه ليس اجنبياً محضاً لعمله في الخبر مع ان الفعل قوي العمل أو انه لا يمنع الفصل الامع تأخر الاجنبي
 والمعمول عن العامل لامع تقدمها فتأمل فان فيه دقة وأعاريب الميت تذييف على السبعين (قوله علامات
 الاسم) أي بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فنها ومنها دون أوها وتا نياها اذ بقي منها الاضافة وعود
 الضمير اليه كعوده على ال الموصولة في أفلاج المتقرب به والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف
 أنت أصحيح أم سقيم وموافقة ثابت الاسم في لفظه كتنال الموافق للفظ حذام الثابت الاسم في معنى
 كقط وعود رحيث فأنها بمعنى الزمن الماضي والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة
 والتعريف فانها انطرد ولا تنعكس أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالغلب فيها جانب
 السبب لانها توافق في شق الوجود لا الشرط لمخالفته في الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه
 الا عند من جوز التعريف بالاعم والأخص فان قلت سيأتي ان الكلمة اذ لم تقبل هذه العلامات لم تكن
 اسماً فقد لزمت من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزمت العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما
 انحصرت العلامات كلها كانت مسارية لازمة لها وهو العلم والمزوم المساوي يلزم من عدمه العدم كالانسان
 وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزمت أخص فلا يلزم من عدمها العدم فقد بر (قوله فنها الجر)
 عرفوه على أن الاعراب لفظي بالكسرة التي بحذفها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا
 بد كره ودور لا خذ المعرف في التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لانه جزم من التعريف فلو
 حذف ما ضراً وهو تعريف لفظي وعلى انه معنوي بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله
 الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل في التابع ليس
 التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى في المجاورة والتوهم كما حققه ابن
 هشام في شرح اللحة ولم يندكر الشارح هذين لندرتهمما قال الجلال ومنه ان المضاف اليه مجرور
 بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الا ان براعي منه غير (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض
 بان الحرف يتناول المبتنيات وعن وعلى والكاف الاسمي اذ يستدل على اسميتها بالجر لعدم
 ظهوره في كل ما ليس في الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً كحجبت من أنقت في موقع
 المبتدأ في الخطأ والجر وان كان كذلك في نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهراً في الفعل حتى يوقع في
 الخطأ بخلاف الحرف وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمجلى فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين)

ان قام زيد ومثال انفراد
 الكلام زيد قائم (ص)
 بالجر والتنوين والتندا
 وأل *
 وسند للإسم تمييز حصل
 (ش) ذكر المصنف في
 هذا البيت علامات الاسم
 فنها الجر وهو يشمل الجر
 بالحرف والاضافة والتبعية
 نحو مررت بغلام زيد
 الفاضل فالغلام مجرور
 بالحرف وزيد مجرور
 بالاضافة والفاضل مجرور
 بالتبعية وهو أشمل من
 قول غيره بحرف الجر لان
 هذا لا يتناول الجر بالاضافة
 ولا الجر بالتبعية ومنها
 التنوين وهو أقسام

استشكل هذه علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذا يعرف كونه للتمكين مثلا الا اذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية لخصوص الأقسام وهو لغة مصدر نوت أي صوت أو أدخلت نوناً على الكلمة نقل اصطلاحاً الى نفس النون المدخلة أعني النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلالا خطأ ووقفاً فهو من اطلاق المصدر اما على آتته لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفاً أعني أو على المفعول نخرج بالسكينة النون الاولى من ضيفن وأما الثانية فتنوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفاً وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذلك نون اذن لانها نفس الآخر للاحقة له وقوله وصلالبيان الواقع كما قاله يس و بلاخطا لحنوين الترنم والعالى الآتيان في الشرح لثبوتها خطأ ووقفاً وحذفها وصلالا وإنما يطلق عليهما التنوين مجازاً للمشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضاً تنوين المنصوب لانه ثبت في الخط ألفاً لانا نقول المنفي ثبوت النون بنفسها لامع بدلتها فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو النسفة لانهما ترسم ألفاً عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نوناً فهي خارجة بقيد لاخطا كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نوناً اتفاقاً ومن يراعى مذهب الكوفيين ين يدقيد لغير توكيد لاخر اجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج بهما يخرج مما بعدهما (قوله تنوين التمكين) ويسمى تنوين التمكين والامكنية لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصفه عن تلك المشابهة (قوله وهو الا لاحق للاسماء المعربة) أي المنصرفه معرفة كانت أو نكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتمكين لبقائه مع زوال التنكير اذا سمي به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه تمكيناً لكون الاسم منصرفاً وتنكيراً لكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكس عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الآن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنية) أي لبعضها وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قيامى وفي الاخيرين سماعى فاسمع ممنونا وغير ممنون كصومه وحيهل جازفيه الامران ومامسمع ممنونا فقط كواها بمعنى أنجب وويها بمعنى أغر فلا يجوز تركه ومامسمع غير ممنون كيزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيبويه آخر) أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المزدبها جمع بألف وناء من يدين وان لم يكن مؤنثاً ولا اسماً (قوله لانه في مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلامنا هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يردان مفرد هذا الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكور الذى لا ينون مفرد كابراهيمون والدليل على انه للمقابلة لا للتنكير ثبوتها في المعربات ولا للتمكين ثبوتها فيما لا ينصرف منه وهو مسمى به مؤنث كاذرعات وتنوين التمكين لا يجمع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يمنعه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالسكسرة ولا ينونه يعتبر الخاليتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكين (قوله وتنوين العوض) اضافة بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضاً عنه) أي وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافاً للاخفش لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظاً كحذف الصلة للدليل كقوله

نحو الأتى فاجع جو * عك ثم وجههم الينا

أي الأتى عرفوا بالشجاعة ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه

تنوين التمكين وهو
اللاحق للاسماء المعربة
كبريدورجل الاجع المؤنث
السالم نحو مسلمات والانحو
جوار وغواش وسيأتى
حكمهما * وتنوين
التنكير وهو اللاحق
للاسماء المبنية فرقابين
معرفة ونكرتها نحو
مررت بسيديويه وسيبويه
آخر * وتنوين المقابلة
وهو اللاحق لجمع المؤنث
السالم نحو مسلمات لانه
في مقابلة النون في جمع
المذكر السالم كسالمين *
وتنوين العوض وهو
على ثلاثة أقسام عوض
عن جملة وهو الذى يلحق
اذ عوضاً عن جملة تكون
بعدها كقوله تعالى وأنتم
حينئذ تنظرون أى حين اذ
بلغت الروح الخلقوم خذف
بلغت الروح الخلقوم وأتى
بالتنوين عوضاً عنه وقسم
يكون عوضاً عن اسم

الوضعي واضافة حين اليها من اضافة الاعم للاخص كشجر أراك وفاقا للمامني لان الحين مطلق زمن
واذ زمن مقيد بما اضاف اليه ومثلها يومئذ (قوله وهو اللاحق لسكلى) أى ولبعض قال فى التصريح
والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع بانه للتمكين لصرف
مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية نطلق على السفينة والشمس
لجربها فى البحر والفلك وعلى نعمة الله لجربها على عباده وعلى فتية النساء كفى القاموس أى لجربها فى
حاجتها من الافهى فى الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت فى الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة
وان كانت حرة وهو كثير فى استعمال العرب فتخصيصها بالامة عرف طارىء منشؤه حديث لا يقل أحدكم
عبدى ولا امتى فان العبد والامة لله وايقل غلامى وجارىتى أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما)
أى من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل أو مفردا كما عيم تصغير أعجمى فانه ممنوع من الصرف
للوصلية ووزن الفعل لانه كادسرح وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيديويه والجمهور
والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بمجهر الكامة على منع الصرف الذى هو حال من أحوالها فالاصل
جوارى وأعجمى بنون الصرف حذف الضمة الرفع وكسرة الجر لثقلها على الياء ثم الياء لالتقاء
الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع فى الاول ووزن الفعل فى الثانى تقديره ان الياء لحذفها لعله
كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لاعلى ما قبلها فلم يزل التنوين خفيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو
التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا
تنوين حذف الضمة لثقلها على الياء وكذا الفتحة لثقلها على الياء ثم الياء للتخفيف وعوض عنها
التنوين وانما يراعى جوهرة الفتحة على الاول كنهى لانه لا يمنع الابداع والى مذهب المبرد والراجح انه
عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين مع تنوين العوض
وبقى مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كيان
وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفاعوا جوا) وأما النصب فيظهر على الياء خلفته (قوله
يلحق القوافى) أى فى لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهى من الحرف المحرك قبل
أول ساكنين يقعان فى الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أى التى أطلقت
عن السكون فتحركت وامتنعها الصوت بسبب حرف علة يقع فى آخرها (قوله أقلى اللوم) قائله جوير
وأقلى بكسر اللام أمر لاؤنثة واللوم بفتح اللام العدل والتعنيف وعادل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح
الهمزة وضم التاء أى ان نطقت بالصواب فلا تنكريه بل قولى لقد اسخ أو بكسر التاء أى ان أردت أنت
النطق بالصواب بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفهمه قولى ولقد أصاب من مقول القول والشاهد فى
العتابن وأصابن اذا أصلهما العتابن وأصابا عوض التنوين عن المدوقصر الشاهد على الثانى لكونه هو القافية
مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطره منزلة البيت الكامل كما بين فى العروض (قوله لترك الترم)
أى لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروى الذى هو الترم فسميتهما بذلك على حذف مضاف وقيل لان
الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا أغن وليس الترم خصوص المد المدكور (قوله أرف الترحل الخ)
ساقط فى نسخ وقائله يزيد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغه بالشعر بغتة بعد تعذره عليه وأرف بالزى والغاء
وروى أرف بالغاء والدال المهملة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أى الرحيل فاعله والركاب اسم
جمع للابل التى يسار عليها واحدها راحة ولا واحدها من لفظها كفى الصحاح وقيل واحده ركوبة كما مر
ولسانا فية وتزل بضم الزاى مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله واهل
المراد بها الخيل التى تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أى وكانها

وهو اللاحق لسكلى عوضا
عما اضاف اليه نحو كل قائم
أى كل انسان قائم حذف
انسان وأتى بالتنوين
عوضا عنه وقسم يكون
عوضا عن حرف وهو
اللاحق لجوار وغواش
ونحوهما رفعا وجرا نحو
هؤلاء جوار ومررت بجوار
حذفت الياء وأتى بالتنوين
عوضا عنها وتنوين الترم
وهو الذى يلحق القوافى
المطلقة بحرف علة كقوله
أقلى اللوم عادل والعتابن *
وقولى ان أصبت لقب أصابن
لجىء بالتنوين بدلا من
الالف لترك الترم وكقوله
أرف الترحل غير أن
ركابنا
لما نزل برهائنا وكان قد ن

قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أى قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع عز منا عليه والشاهد فى قدس
 حيث أبدلت النون من الياء إذا صلته قدى بكسر الهمزة والواو شباعها للروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل
 بعد قد **(قوله الغالى)** من الغلو وهو الزيادة ومجازة الحد لانه زاد على الوزن فى آخر البيت لترنم بالنون
 أوليؤذن بالوقف اذا شعر المسكن آخره للوزن لا يدري أفيه واقف أنت أم واصل فهو كالجزء بمجمعتين وهو
 زيادة أربعة أحرف فاقبل فى أوله **(قوله المقيدة)** أى التى يكون رويها حرفا صحيحا حساسا كنا **(قوله وقام
 الاعماق الخ)** قاله رؤوبه بن الججاج وبعده * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * أى دررب مكان قائم
 الاعماق أى مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المغازة مستعار من عمق البئر
 والخاوى الخالى والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشتبه الاعلام أى مختلط العلامات
 ولماع الخفقن أى شادي لمعان البرق من قوهم خفق البرق خفقا وخبر محجور رزب محذوف أى قطعه مثلا
 كما فى العينى وقيل مذكور بعد فى القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج
 لتحرريكها تخلصا من السكونين قال فى التصريح والمشهور كسر ما قبله كسه ويومئذ واختر ابن الحاجب
 القتمح جلا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول
 الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبنى
 أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيمحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم فى البيت
 الآتى فتأمل **(قوله وظاهر كلام المصنف الخ)** قد علمت أن تسميتهما تنوينيا مجاز فلا تشملهما معا بانه لان
 الشئ اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته وبقى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلا بعاقبة فيمنع
 الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف
 والمنادى المفرد فى الشعر وللتناسب كقراءة سلاسل وأغلالا وللشذوذ فى هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية
 والضرورة مبيحين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله فى التناسب لكن خلفه الدمامينى وجعلها أقساما
 مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختر المصنف انه كنون ضيقن كثير به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها
 المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حوزا
 مكن وعوض وقابل والمنسكرد * رنم وأحك اضطررغال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضرورة بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تسكيلة ولا يبعد انه أشار للتناسب فتدبر
(قوله يختص به) الباء دخلة على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الاربع لا توجد فى غيره
(قوله فيكونان فى الاسم) ذكر الشارح مثال الترنم فى الثلاثة والغالى فى الاسم ومثاله فى الفعل كقوله
 أحر بن حمرو كفى خرن * ويعدو على المرء ما ياتمرن

وفى الحروف

قالت بنات العم ياسلمى وانن * كان فقيرا بعد ما قالت وانن

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر
 نادى ومصدر فاعل الفعال وحقيقته طلب الاقبال بيا واحدى وأخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى
 مفعول به وهو لا يكون الاسما وأما دخول ياعلى الحرف فى نحو ياليت قومى يعلمون يارب كاسية فى الدنيا
 عارية يوم القيامة وعلى الفعل فى قراءة الكسائى أليا ياسجدوا بتخفيف الافه مجرد التنبيه ولا يلزم ذكر
 المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف تقديره ياهؤلاء مثلا **(قوله والالف واللام)** أى
 المعرفة كالرجل أو الزائدة كالجرت وطبت النقش دون الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند

والتنوين الغالى وأنته
 الاخفش وهو الذى يابحى
 القوافى المقيدة كقوله
 * وقام الاعماق خاوى
 المخترق *

وظاهر كلام المصنف أن
 التنوين كاه من خواص
 الاسم وليس كذلك بل
 الذى يختص به الاسم انما
 هو تنوين التمسكين
 والتنكير والمقابلة والعوض
 وأما تنوين الترنم والغالى
 فيكونان فى الاسم والفعل
 والحرف ومن خواص
 الاسم النداء نحو يازيد
 والالف واللام نحو الرجل

ونظمها العلامة الامير مع
 الاشارة لامثالها بقوله
 مكن بزيد وايه نسكرنه
 كنا *

قابل بجمع لتأنيث وقد سماها
 عوض جوار اذ ترنم بطلقه
 * غال ان أو بصرف
 الشعر ما حوزا

كذا نداء بتنوين كيامطر
 * والحكى ماشد تلك
 العشر فاقتمها * اه
 من هامش نسخة المؤلف

الناظم والاستهامية لدخولها على الماضي في نحو أفعال فعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاسناد إليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لأنه دل على اسمية نحو الضمائر كتاء ضربت وما الاستهامية في نحو الحاقه ما الحاقه والموصولة في نحو إنما صنعوا كي يساحر إن قدر العائد أي صنعوه والافهى حرف مصدرى أي إن صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير اليها وليست إنما أداة جصر لأنه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع أنه خبر إن فان قلت قد ورد الاسناد الى الفعل في نحو نسمع بالمعيدى خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته ير كم البرق وقولهم زعموا مطية الكذب والى الحرف نحو من حرف جر أجيب بان الاسناد فى الاخير ينقص اللفظ وهو اسم قطعاً فان السكامة اذا أر يدلغظها كانت اسماله ومدلولها اللفظ الواقع فى الترا كيب فاذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعالية ليس على اللفظ الذى فى هذا التركيب والالان فى كونه اسماً مسنداً اليه بل على مدلوله الواقع فى نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثى فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذى فى ضرب عمر ومثلاً والمشهور تسمية هذا الاسناد لفظياً لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنوياً أيضاً لان المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتى ايضاحه آخر الباب وأما نسمع وير يك فسيبو كان بمصدر مع أن محذوفة وقد روى أن نسمع على الاصل وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسى وقيل سماعى وأما مع نصبه باضمارها كما روى به نسمع فشاذا فى مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كما فى قوله

الأياها ذا الزاجرى أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت محلى

بنصب أحضر وقيل ير يك صفة لمبتدأ محذوف أى آية ير يكم بالبرق لانه المبتدأ كما فى قوله

وما الدهر الا تارتان فنهما * أموت وأخرى أبتنى العيش أ كدح

على رواية رفع أموت أى منهن ماتارة أموت فيها وأ كدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل أبتنى وأجيب أيضاً بان الفعل قد يراد به جزء معناه المستقل وهو الحدب فيكون اسماً كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أى من غير حاجة الى حذف أن واضمارها فيسند اليه كالمثال والآية ويكون فى محل جر بالاضافة كهذا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنوائى ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عن يوثق يعر بيته وهالقالوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لا جاعهم على ان الحدب المدلول عليه بالفعل لا يكون الاسناداً أبداً لعله مسنداً اليه شق لا جاعهم اه وأما يوم ينفع فن مواضع سبب الجملة بلاسبك لاضافة اسم الزمان اليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف أ ل الخ) مقتضاه ان التعبير بالألف واللام هو الاصل وهو مبنى على ان المعرف للام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بأل لان ثنائى الوضع ينطق بسماها لا باسمه بخلاف الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة معتد بها فى الوضع فيعبر بأل نظر للاعتداد بها وهو الاقيس وبالالف واللام نظر الى يادتها وقد استعمل سيبويه العبارتين أفاده المرادى وأل فى كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته الاما استثنى (قوله واستعمل مسند الخ) أى فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلته وهى اليه اعتماداً على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلته لئلا يلزم جهل من له التمييز ولا متنازعاً فيه لان المصنف لا يراه فى المعمول المتوسط كالمشقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أى من علامات اسمية الحكمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسنداً اليها ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه مصدر الا أنه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتى مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجز فى قوله تعالى رب أنزلنى منزلاً مباركاً كونه منزلاً مفعولاً مطلقاً وحالاً وظرفاً (قوله بتأفعلت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء محتوماً بألف يجوز قصره ومداه اجماعاً كما فى الجمع لكن تتعين هنا قصره

والاسناد اليه نحو زيد قائم
فمعنى البيت حصل للاسم
تمييز عن الفعل والحرف
بالجر والتنوين والنسب
والالف واللام والاسناد
اليه أى الاخبار عنه
واستعمل المصنف رجحه
لأنه أ ل مكان الالف واللام
وقد وقع ذلك فى عبارة
بعض المتقدمين وهو
الخليل واستعمل مسند
مكان الاسناد له (ص)
(بتأفعلت)

(قوله صفة لمبتدأ) أى
وشرط حذف الموصوف
بالجملة موجود وهو كونه
بعض اسم مجرور بمن أو
فى على حد مناطعن ومنا
أقام أى منا فسر يقظعن
اه منه

وأنت ويا فاعلي * ونون أقبلن فعل ينجلي (ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل يتنازع الاسم (٢٣)

للضرورة وهي مضافة الى فعلات بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقدير مضاف أى
و بتاء أنت وأما عطفه على فعلات فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نوعان متباينان لأن يجعل من استعمال
المشترك وهو تاءى معنييه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلي و بتاء متعلق به وقدم معمول الخبر الفاعلي
على المبتدأ للضرورة على ما صرح الاشموني ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة
وفيه أن العلامات لا تميز إلا ما فى الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا فى
ضمن الفرد ولو قلنا بهما وكان المراد الجنس فى ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان
الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذا ادخل للجنس فى التسويغ بخلاف تمرة خير من
جرادة لان الحكم بالخيرية إنما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ للتنوع لانه نوع من
الكامة ولعل هذا ما راد المعرب بجعله المسوغ كونه قسما للمعرفة أعنى الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان
للمواقع لاشترط فى التسويغ كما يعلم مما يأتى وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعال ينجلي بشئ
أو كونه فاعلا فى المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أى لا خصوص المقتوحة متلافية مجاز مرسل
أو كناية من ذكر المزموم وهو فعلت وأرادة لازمه وهو الفاعل فكانه قال بتاء الفاعل وكذا قوله يا فاعلي
ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتاً أو نصياً الفاعل
اللغوى وهو من أوجد الفعل لثاخرج تاء نحو موت وماضرت ولا الاصطلاحى لثاخرج تاء كان وأخواتها
ويلزم الدور بأخذه فى تعريف الفعل ثم أخذ الفعل فى تعريفه بأنه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء فى نحو
ماضرت إلا أنت لأنها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها وأن فقط والتاء حرف
خطاب على الصحيح (قوله السا كنة) أى أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى
التاء فى قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسر هاء السا كنين وقالتا تيناطا تينين بفتحها للدال وانما اختصت
السا كنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أى فلا ترد لان القليل لا يحكمه وأجيب أيضاً بانها
لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أى ولومع المضارع لا خصوص الامر كما مر
وبهذه اليا مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلام من هات وتعال فعلاً امر لا اسمان له فهما مبنيان على حذف
الياء والالف كرم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها فى اسم الفاعل شاذ كما سيأتى فلا يرد (تنبيه) *
بقي مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقى الجوازم وزاد فى التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز
ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعال التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف
وابن فلاح فى مغنيه النواصب ولو ادحرف المضارعة اه نكت (قوله سواهما) خبر مقدم لامبتدأ لان
الحرف هو المحدث عنه وهى معنى غير ورفعهما قدر على الالف بناء على الرجوع من خروجهما عن الظرفية
أما على انها فى محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائماً فتتعلق بمجذوف هو الخبر كما سيوضح فى الاستثناء
قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلامها غير الآخريين ورد بأنه على حالف مضافين
أى سوى قابل علامتهما ففیه اشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هى تمهيد
لتنقيصه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع فى تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر
العلامات بجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثنى بالماضى للاتفاق على بنائه
وختم بالامر للاختلاف فى وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر
لمجذوف أى وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شحمت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه

والحرف بتاء فعلت والمراد
بها تاء الفاعل وهى المضمومة
للمتكلم نحو فعلت والمفتوحة
للمخاطب نحو تباركت
والمكسورة للمخاطبة نحو
فعلت ويمتاز أيضاً بتاء
أنت والمراد بها تاء التأنيث
السا كنة نحو نعمت وبست
فاحترزنا بالسا كنة عن
اللاحقة للاسماء فانها تكون
منحرفة بحركة الاعراب
نحو هذه مسلمة ورأيت
مسلمة ومررت بمسلمة
ومن اللاحقة للحرف نحو
لات وربت ونمت وأما
تسكينها مع رب وم فقليل
نحو ربت ونمت ويمتاز
أيضاً بياء فاعلي والمراد بها
ياء الفاعلة وتلحق فعل
الامر نحو اضربى والفعل
المضارع نحو تضرب بين ولا
تلحق الماضى وانما قال
المصنف ويا فاعلي ولم يقل
ياء الضمير لأن هذه تدخل
فيها ياء المتكلم وهى لا
تختص بالفعل بل تكون
فيه نحواً كرمى وفى الاسم
نحو غلامى وفى الحرف نحو
انى بخلاف ياء افعلى فان
المراد بها ياء الفاعلة على ما
تقدم وهى لا تكون الا فى
فعل وما يميز به الفعل نون
أقبلن والمراد بها نون
التوكيد خفيفة كانت نحو
قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة
نحو قوله تعالى لنخرجنك

يا شعيب فعنى البيت ينجلي الفعل بتاء الفاعل وتاء التأنيث السا كنة و ياء الفاعلة ونون التوكيد (ص)
(سواهما الحرف كهل وفى ولم * فعل مضارع يلى لم كيشم

لا يوافق في المصدر وحكاة الفراء وغيره من باب نصر والاولى تعين هذا فاعمال التوجيه وهو اختلاف
 حركة ما قبل الروى المقيد وترك شديديه للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا رآه حذفت
 ألفه حكاية حالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أى الماضى منها مفعول مقدم لمزأمر من مازة يميزه كباعه
 يبيعه بمعنى يميزه وبالتاء متعلق به وال فيها العهد الذى كرى أى التاء المتقدمة بنوعها استعمالا للشتراك فى
 معنييه لالجنس لثلاثا تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا
 علمه بشد اللام والنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمخوفه يفسره فهم لان أداة الشرط
 لا يلها الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطلب فلا دور فى جعله هلامه فعل الامر الاصطلاحى وجواب
 الشرط محذوف وجوبا أى قسمه بالنون لاجواز كاقيل لما نض عليه فى المعنى انه يجب حذف الجواب ان
 تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وان ان شاء الله
 لمهتدون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم
 جوابا حذفت فآؤه للضرورة فقد سهها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان افترن ما بعدهما بالفاء
 أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوف والا كان خبرا والجواب محذوف كالحنا أفاده الحفنى وغيره
 قال الصبان والمتجه كفى المعنى ان الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة
 محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب المعنى فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد
 هو الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذفت فآؤه للضرورة وجلة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان
 يكون خبرا والجواب محذوف كذا يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطى نلزمه الضرورة
 على كل حال اذ جلة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه ضرورة
 حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سأتقى فلا مرجح لاحدهما
 وحذف الجواب هنا اختيارى لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرارى فسا قاله الحفنى هو المتعين
 فلا تكن أسير التقليد وبالته التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطلب لا فعل الامر الثلاثى فيه الحكم عليه
 بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره
 (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حلول أو بمعنى المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف
 أى قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه راحة الفعل والنون خبر
 كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا (قوله بخصوصه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودرارك لان
 اسمية ما ذكر معلومة من التنوين (قوله وجهل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بالانوين
 ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغتير بيعته من الوقف على المنسوب المنون بالسكون
 (قوله بخالوه من علامات) أى من قبول شئ منها فعلامته عدم القبول ولا يردان العدم لا يصلح علامة
 للوجودى كما صرحوا به لانه فى العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المحمول عدمها علامة له
 حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها الفاظ معينة وهذا
 التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجملة وان كانت لا تقبل العلامات
 لانها لا تسمى كلمة فى الاصطلاح بقى أن يقال ان أرى بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط
 دخل فيها ما ليس منه اذ لنا ألفاظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودرارك وان أرى بالمد كورة
 هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون
 لفائدة التمييز فى بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه
 المبتدئ على ان المراد بقبول العلامات ما يعقب قبول اللفظ لها بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض

وماضى الافعال بالتامز
 وسم * بالنون فعل
 الأمران أمر فهم
 والأمران لم يك للنون محل *
 فيه هو اسم مخصوصه وجهل
 (ش) يشير الى أن الحرف
 يمتاز عن الاسم والفعل
 بخالوه من علامات الاسماء
 ومن علامات الافعال ثم
 مثل بهل وفى ولم منها على
 أن الحرف ينقسم الى
 قسمين مختص وغير مختص

فاشار بهل الى غير المختص وهو الذي يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل (٢٥) قام زيد وأشار بي ولم الى المختص

وهو قسمان مختص بالاسماء
 كفي نحو زيد في الدار
 ومختص بالافعال كما نحو لم
 يقم زيد ثم شرع بين أن
 الفعل ينقسم الى ماض
 ومضارع وأمر فجعل علامة
 المضارع صحة دخول لم عليه
 كقوله في يشم لم يشم وفي
 يضرب لم يضرب واليه
 أشار بقوله يفعل مضارع
 يلي لم كيشم ثم أشار الى ما
 يميز الفعل الماضي بقوله
 وهو ماضى الافعال بالتأنيذ
 أى ميز ماضى الافعال بالتاء
 والمراد بهاء الفاعل وتاء
 التأنيذ الساكنة وكل
 منهما لا يدخل الاعلى
 ماضى اللفظ نحو تباركت
 يا ذا الجلال والاكرام
 ونعمت المرأة هندو بسنت
 المرأة دعدم مذ كرى بقية
 البيت أن علامة فعل الامر
 قبول نون التوكيد والدلالة
 على الامر بصيغته نحو
 اضربن واخرجن فان
 دلت السكامة على امر ولم
 تقبل نون التوكيد فهى
 اسم فاعل والى ذلك أشار
 بقوله
 (والامر ان لم يك لانون
 محمل *
 فيه هو اسم مخصوصه وحمل
 فصح وحمل اسمان وان دلا
 على الامر لعدم قبولهما
 نون التوكيد فلا يقال صهن

يقبلان الاستناد اليهما بمرادفهما وهو الزمن الماضى والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن
 الماضى ما فعلت فيه ونزال تقبلها ما بمرادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى
 معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فاشار بهل الى غير المختص) هى فى الاصل تختص بالفعل
 لكونها بمعنى قد كاهى فى هل أتى على الانسان حين ولما عرض لها الافادة الاستفهام تطفلا على الهمزة دخلت
 على الجملتين مثلها السكن مع وجود الفعل فى الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولاً للفعل مضمر بل
 لا بد من معانته لفظاً عند سيبويه فلا يجوز هل زيد أخرج ولا هل زيد أرىته وبالأولى هل زيد أرىته
 بلا ضمير وذلك لانها اذا لم تر الفعل فى حينها تسلت عنه ذاهلة والاحتى اليه لسابق الالفة ولم ترض الابعانقته
 لفظاً واكتفى السكائى بوليها الفعل المضمر فاجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبهاتين
 التاءين رد على من زعم من البصر بين حرفية ليس جلا على ما للنافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية
 عسى جلا على لعل والثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبس مستدلاً بدخول الجار عليها
 فى نحو ماهى بنعم الولد لان قبول التاء نص فى الفعلية وأما الجار فدخل على مقدر أى ماهى بولد مقول فيه
 نعم الولد كما سأتى فى بابيه (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ما صرح به فى شرح الكافية من
 أن تاء الفاعل تنفرد فى تبارك كتاء التأنيث فى نعم وبس لسكن فى الجحائى على الأجرودية انه يقال تباركت
 أسماء الله ورد التصريح له بان اللغة لا تثبت بالقياس يرد بان القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر لجامع بينهما
 وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة فى فعل يصلح لها أفاده الصبان وقالت والله أعلم لعل المصنف راعى ان معنى
 تبارك التنزيه البليغ الذى لا يليق بغيره تعالى فمنع التاء لامتناع التأنيث فى جانبه تعالى ولما لاحظ الجحائى
 أن ذلك التنزيه يكون لاسمائيه وصفاته أيضاً اجازها باعتبار الجلة فتأمله فانه نفيس جدار به يرد ما فى التصريح
 (قوله فان دلت السكامة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم فعل مضارع كأوه وأف أى
 أتوجع وأتضجر وان دلت على الماضى ولم تقبل التاء لذاتها فهى اسم فعل ماض كهيات وشتان أى بعد
 واقتربى فان لم تقبلها العارض فلا يضرك فعلى التعجب والاستثناء وحيداً فى المدح لعروض ذلك من استعمالها
 كالامثال التى لا تغير قال ابن غازى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يمكن منها لذي غير محمل * فاسم كهيات ووى وحيل

أى وما يمكن من الكلمات الدالة على معانى الافعال غير محمل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى
 اسكت) أى مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجع وبيانه ان
 كل لفظ مستعمل اسماً كان أو غير له وضمان وضع قصدى به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات
 المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبي به يدل على لفظه الواقع فى التراكيب فيكون علمها
 عليه ولكون هذا الوضع تبعياً لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان
 وضع لها وضعا قاصدياً اسماً آخر غيراً لفاظها اطلق ويراد بها لفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها
 وسموها أسماء الافعال فصح مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالاته على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا
 قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع فى التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من س ك ت
 لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا كذا حققه التفقاز فى حواشى الكشاف
 والله أعلم

(المعرب والمبنى)

ولا حيل وان كانت صه بمعنى اسكت وحيل بمعنى أقبل فالفاروق

(٤ - خضرى - اول)

بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك فى صه وحيل (ص) (المعرب والمبنى)

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله هو فعل أمر ومضى بنياح استطراد يافتد تعسف
 وأل فيها الاسم موصول بظهور اعرابها على الوصف صلته بطريق العارية منها لكونها بصورة الحرف والوصف
 نفسه لا محل له لكونه صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلها مترجمة أما بعده فهي معرفة لانسلاخ مدخولها
 عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول المطلق وأخرهما عن شرح
 الكلام لتقدمه عليهما تعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وإن كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه
 خالي عن الاعراب وقدمها على الاعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر
 قيل لتقدم المحل على الخيال وقيل لأنه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث
 قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لأن من عرف
 قابل الاعراب وغير قابل توجهه الى معرفته فينبأ أن لا يقابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة معان
 كالأبنة والتحسين والازالة واصطلاحا ما سيأتي في المتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد
 العربية كما نص عليه الساماني على المعنى وغيره ومنه قولهم اعراب جاء زيد وهذا الاطلاق اصطلاحى أيضا
 لأن العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وإنما تنطق به مطابقتها لاسمجة أفاده الامير
 (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشري في من التبعيضية انها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثمان ومعرب
 خبره وهي جار ومجرور خبر لمعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فأعرابه كذلك
 والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذى عليه الناظم وإن كانت عبارته لا تفيد الحصر كما لا تفيد الواسطة
 خلافا لمن توهمه لأن قوله ومبنى ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض
 آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد فئهم من آمن ومنهم من كفر نعم استفاد
 الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فله تحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بان
 يقال وبعضه الآخر مبنى كما قدره الاشموني ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة وسماه خصيالا
 اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولها بالواسطة لا مكان جملة
 على أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الاعداد المسرودة انها معربة بحسب أى قابلية اذا
 ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذا دخلت عليها وذهب الناظم الى بنائها لشبهها الآن
 بالحروف المهملة في كونها لاعاملة ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابهة أما ان جعلت
 أسماء السور والقرآن مثلا فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمخروف أو مجرورة بحرف
 قسم مقدر وما كان منها مفردا نحو ص أو موازن مفرد حكم موازن قابل يقدر اعرابه لحكاية قبل
 العلمية أو يعرب لفظا في غير القرآن كقولك قرأت ياسينا وما عاد ذلك نحو ألم يتعين فيه الاول كذا فى
 البيضاوى وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من خواص
 الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما عربت أى مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها لمعارضته بلزومها الاضافة
 لفظا أو تقديرا لبعض الموصولة كما سيأتى وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظا وهو أقوى لان اضافتها
 اما المفرد أو جملة فخرجت عن أصل الاضافة من الافراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن
 الأنبارى انما عربت أى تذيها على ان أصل المبنى الاعراب كما صح بعض ما يجب اعلاؤه تذيها على ان أصله
 التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصر عند المصنف) أى كما يفيد قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب
 الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجاجي وغيرهم خلافا لمن يجعل بناء اسم سهل
 لشبه الفعل ونحو خدام لشبه شبه الفعل وهو زوال والمتادى لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب اذ كل
 هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتى فى المتن وكاسم لاقانه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية

(والاسم منه معرب ومبنى) *
 لشبه من الحروف مدنى)
 (ش) يشير الى أن الاسم
 ينقسم الى قسمين أحدهما
 المعرب وهو ما سلم من شبه
 الحرف والثانى المبنى وهو ما
 أشبه الحرف وهو المعنى
 بقوله * أشبه من الحروف
 مدنى * أى لشبه مقرب من
 الحروف فعلة البناء منحصره
 عند المصنف فى شبه
 الحرف ثم نوع المصنف رجه
 الله وجوه الشبه فى البيتين
 اللذين بعده هذا البيت
 وهذا قريب من مذهب

لالتراكيب كإسياتى أو بواسطة كندام فإنه أشبهه مشبه الحرف وهو زال وزنا وعد لا ونعر يفا وقيل لتضمنه
معنى هاء التأنيث فهو من الشبه المعنوى بالأواسطة والماندى فإنه أشبهه ضميراً أدعوك أفراداً ونعر يفا وخطاباً
وهو مشبه لفظاً ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المندى لتضمنه معنى كاف الخطاب
فهو من الأول لا يقال من أسباب البناء الاضافة للمبنى وهي ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام
في الواجب (قوله أبى على الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثمائة كما في المزهر (قوله في شبهه
الحرف) أى مشابهه وقوله أو ما تضمن معناه أى معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوى فهو ما من عطف
الخاص على العام والمغاير ان خص الشبه الأول بماعدا المعنوى فأوتو يعمة فهو في المعنى عين مذهب
الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله
سيبويه) هو امام النحو واسمه عمر و معنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى ويهرا تحته واطافة الجهم مقولوبة
لقب بذلك لأنه كان يشتم منهراً تحة التفاح أو لشبهه به في الطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينيف على
الثلاثين أو الاربعين (قوله كالشبه الوضعى الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعنى
الناظم ورد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمي بباء أضرب مثلاً أعر بت مع
همزة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال ابأ ورب فلأوجب الشبه الوضعى البناء لكأن
هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب القسمية فيعرب باسمى به ولو كان حرفاً نحو يا
كعن لشرها وعروض وضعها ولذا عبر بالوضعى دون اللفظى وإن كان هو الأنسب بمقالة المعنوى (قوله في
اسمى جثمتنا) باضافة اسمى الى جثمتنا لأن المقصود لفظه ولا يرد ان التاء وناحيته بثمة الزاى من زيد
لاسمان لأن المراد فى اسمى مسمى هذا اللفظ وهو جثمتنا المستعمل فى معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جثمتنا
لأنه لا يغنى عن قصد اللفظ فتدبر والاضافة على معنى من وان لم يصح الاخبار بالثانى عن الأول كما هو ضابطها
لأن محل ذلك اذا كان المضاف اليه جنساً للمضاف كباب ساج كما قاله الرودانى والأظهر كوجهها يعنى فى (قوله
وكنيابة) أى وكنية نيابة أى فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضعى وكذا يقال فى وكافتقار وقوله بلا
تأثر نعت نيابة أى كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا يعنى غير نقل اعرابها لمساهاها رية لكونها بصورة الحرف
وتأثر مضاف اليه وجوه مقدر لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب
الوضع فالعنى يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لأن ذلك
متأخر عن البناء لاسبب له ويغنى عن هذا القيد فى استخراج المصدر الآتى جعل ألفاً أصلاً لتثنية لأن نيابة
المصدر عارضة فى بعض التراكيب لأصلية كاسم الفعل (قوله فى الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف
أو حرفى هجاء فإزاد فعلى خلاف الأصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فإنقص فقد شبه الحرف فى
وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذى أشبه الاسم فى وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة
كامل أو خمسة كالمكن لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبنى أيضاً وعدم احتياجه اليه بخلاف
المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه فى تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب كإسياتى وأيضاً هو أضعف أقسام
الكامة اذ ليس مقصود ذاته بل لربط معانى الأفعال بالأسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على
اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على الكمال متعلماً بأشرف الخلال فلما أشبه بالدون انحط
عن رتبته وسقط من العيون وإنما اكتفى فى بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تبعاً لما بينه
وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فإنه وإن كان نوعاً آخر لكنه أقرب
اليه من الحرف لاتفاقهما فى استقلال معنهما فأشبهه الواحد به لا يخرج عن حكم الاسم من الصرف
فتدبر (قوله أو على حرفين) أى ثانيتها كما أشار اليه بنا أمام حجة الثانى فلا يختص بالحرف

أبى على الفارسي رحمه الله
حيث جعل البناء منحصر
فى شبه الحرف أو ما تضمن
معناه وقد نص سيبويه
رحمه الله على أن علة البناء
كلها ترجع الى شبه الحرف
ومن ذكره ابن أبى
الربيع (ص)
(كالشبه الوضعى فى اسمى
جثمتنا

والمعنوى فى متى وفى هنا
وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر وكافتقار أصلاً)
(ش) ذكر فى هذين
البيتين وجوه شبه الاسم
بالحرف فى أربعة مواضع
فالاول شبهه له فى الوضع
كان يكون الاسم موضوعاً
على حرف واحد كالتاء فى
ضربت أو على حرفين

كنا في أكرمنا والى ذلك أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء من جئتنا فالع لانه فاعل وهو مبني لانه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد كذلك نالسم لأنها مفعول وهو مبني أشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين والثاني شبه الاسم له في المعنى وهو قديمان أحدهما أشبهه حرفا ووجود الثاني ما أشبهه حرفا غير موجود فمثال الاول متى فانها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشروط نحو متى تقوم أقم وفي الحالتين هي (٢٨) مشبهة لحرف موجود لأنها في الاستفهام كالمحزرة وفي الشرط كان ومثال الثاني هنا فانها مبنية

لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معني من المعاني لخطها أن يوضع لها حرف بدل عاها كما وضعتا للتاني ما وللنهي لا وللتعني ليت وللترجي لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرًا والثالث شبهه في النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعامل وذلك كإسماء الأفعال نحو دراك زيد فادراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحترز بقوله بلا تأثر مما بناه عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضرب باريد فإند نائب مناب اضرب وليس بمبني لتأثره بالعامل فإنه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فإنه وإن كان نائباً عن اضرب ليس متأثراً بالعامل وحاصل ما ذكره المصنف أن المصنف للموضوع موضع الفعل رأسماء الأفعال يشترط في النيابة مناب الفعل لكن

لوجوده في الاسم المعرب كمع بناء على أنها ثنائية لأصلها مبي وكقد الاسمية على لغة أعرابها وإن كان الغالب بناءها فإطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو إسحق الشاطبي شارح المتن وهو غير أبي القاسم المقرئ (قوله في كونه على حرف الخ) في سببية (قوله شبهه في المعنى) أي بأن يتضمن الاسم معنى جزئياً غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف في إفادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه لم يلاحظ في نظم الكلام وقد اختصارا كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من فإن هذا التضمن لا يقتضي البناء (قوله معنى من المعاني) أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعلل الابن شيتين فإن هذه هي معاني الحروف (قوله حرفا مقدرًا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي وطالما خصت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان ان بناء لدن لدلائها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهناك معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه وذكرا ان الصانع أن ما التجبئية كذلك لأنه لم يوضع للتجرب حرف الا ان الشبه الوضعي ظاهر فيها ولا يرد على الاول ان أن العهدية حرف موضوع للإشارة الى معهود ذهني لان الكلام في الإشارة الحسية باليد ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر لسكن نقل ابن فلاح عن أبي علي أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى ال (قوله في النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالي وهو أن يكون الاسم عاملاً غير معمول كالحرف (قوله في كونه يعمل) أي في الفاعل دائماً في المفعول ان كان متعدياً كمثل (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى ان يقول ولا يدخل عليه عامل أصلاً أي اذا كان مستعملاً في معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال وج في الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقد صد لفظه أي دعيت هذه الكلمة وهي ثقيل عند طاب النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور في محل نصب بأفعال مضمرة وعند آخر بن مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قلت ماعلة البناء على هذين يوقلت يرجع لما في النكت عن ابن جني انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه (قوله في الافتقار) أي الى الجملة كافي شرح الكافية نخرج نحو سبحان وعند وكلاهما لازم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضي البناء ولا يرد ما قيل في أسماء الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام في الاصل ولم تبين عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوي كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم تبين عند وكل ونحوهما لازم الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والظاهر ان علة بنائها شبهها بأحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها أو شبهها بالحرف في الوجود حيث تلزم الظرفية أو شبهها فالافتقار الى الجملة على اطلاقه وقوله اللازم تفسير بقول المتن أصلاً وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم في غير تركيبها (قوله كالاسماء الموصولة) وكذا اذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين ولم

تعارض

المصنف متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشاهاتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الأعراب والمسئلة خلافية وسند ذلك في باب أسماء الأفعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف في الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصله ذلك كالاسماء الموصولة نحو الذي فانها ممتقرة في سائر أحوالها

تعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجمله كلاضافة ادهى في احقيفة الى مصادر الجمل وسدان
 المضاف اليه محذوف ومصر في التنوين خلاف الاخفش في اذ (قوله الى الصلة) أي وهي اما جملة أو مقام مقامها
 كالوصف المشتق في ال الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الافعال وشبهها
 بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو مفتقر اليها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي متفرقة على
 وجوه الشبه الاربع المذكورة فالمضمرات للشبه الوضوي وأدثرها وحل الباقي عليه كافي التسهيل
 وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الافعال
 للاستعمال وزاد في شرح الكافية الشبه الالهالي أي كون الاسم لاعلام ولا معمولاً كالحروف المهملة
 ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومافيها نعم هو ظاهر في أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها
 أصلاً وذكري في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجودي أي عدم التصرف في لفظها لوجه من
 الوجوه كالحرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مروني الآن لعدم التصرف فيه بثنية ولا غيرها
 بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمال كما أدرج ابن هشام فيه الافتقار وعدمها نوعاً
 واحداً في سائر كتبه وقدره بلزوم الاسم طريقته من طرائق الحروف لخصوص ما مر وهذا كله بناء
 أصلي ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمندادى واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها والمركب
 العددي وبنائه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل تاء التأنيث والعلم المختوم بويه
 تغليباً للمجزه الذي هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب وأما الجائر فمن أسبابه ما سيأتي في الاضافة
 من اضافة الاسم المهم الى مبني والظرف الى الجملة وعند بعضهم منها الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسميه شبهها
 بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للصنف ومثلهما عن وعلى وقد الاسمييات (قوله ومعرب الاسماء الخ)
 بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبني لخصر أفراده كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه أنز
 المعرب لان علمته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علمته توارد المعاني
 عليه كاسيأتي وهو وجودي قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضامين عموم وجهها اه ويرد
 عليه ما مر عن الروداني من ان شرطها اذا كان الثاني جنساً للاول صحة جمله عليه والجل لا يصح هنا
 لاختلافهما افراداً وجملاً أن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولا مكان جعل ال جنسية فتبطل
 معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير قياسية (قوله ما قد سلمنا) ما واقعة على اسم
 بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذا الشيء لا يشبه نفسه وانما صرح بهندام انفهامه من
 تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيها والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر
 الاعراب ومقدره (قوله من شبه الحرف) أي من شبه الحرف الشبه المعهود وهو المنداني بأن لم يعارضه شيء
 من خواص الاسماء فلا ترد أي ونحوها (قوله خلاف المبني) أي ضده لا اختلاف الاصطلاح لان الخلافين
 قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالفاء وهي الصواب
 (قوله ست لغات الخ) واللفظ الثاني بلغته يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذي
 في المتن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظماً بقوله

سم سمة واسم سماه كداسما * سماه بتلايث لاول كها

(قوله الى متمكن) أي في باب الاسميه باعرابه وأمكن أي زائد المتمكن بالتنوين وهو من مكن الثلاثي لان
 أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجور لا غير والف بنياً للاطلاق لان
 ضميره جنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل مضى فهو ما باق على جوه
 بعد حذف المضاف للمائل للمند كوراً ومرفوع باقامته مقامه أو بجعله بمعنى ماض فألف بنياً للتثنية وهو

الى الصلة فأشبهت الحرف
 في ملازمته الافتقار فبنيت
 وحاصل البيتين أن البناء
 يكون في ستة أبواب
 المضمرات وأسماء الشرط
 وأسماء الاستفهام وأسماء
 الاشارة وأسماء الافعال
 والاسماء الموصولة (ص)
 ومعرب الاسماء ما قد سلمنا
 من شبه الحرف كأرض
 وسما (ض) ير يدان المعرب
 خلاف المبني وقد تقدم أن
 المبني ما شبه الحرف
 فالمعرب ما لم يشبه الحرف
 وينقسم الى صحيح وهو
 ما ليس آخره حرف علة
 كارض والى معتل وهو ما
 آخره حرف علة كما وسما
 لغة في الاسم وفيه ست
 لغات اسم بضم الهمزة
 وكسرهما وسم بضم السين
 وكسرهما أيضاً وسم بضم
 السين وكسرهما وينقسم
 المعرب أيضاً الى متمكن
 أهكن وهو المنصرف
 كز يدوعمرز والى متمكن
 غير أمكن وهو غير
 المنصرف نحو احمد وساجد
 ومصاييح فغير المتمكن
 هو المبني والمتمكن هو
 المعرب وهو قسمان متمكن
 أمكن وممكن غير أمكن
 (ص)

وفعل أمر ومضى بنياً *

مصدر مضى فاصله مضوى كقعود لقعداً بدأت الواو ياء وأدخمت وكسر ما قبلها للناسبة (قوله وأعر بوا)
 أى العرب أى نطقوا به معر بأو والنحاة أى حكموا بأعرابه (قوله ان عربياً) هو هنا كفرح بمعنى خلا
 ويأتى كغزايغزو بمعنى نزل كقوله * وائى لتعرفى لذ كراك هزة * (قوله نون انان) أولى من نون
 النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوع لذلك وان استعملت فى الذكور مجازاً كقوله
 * يرون بالدهنا خفاصا يماهم * ويرجع من دارين ببحر الخقائب (قوله كبر عن) خبر لمخوف أى
 وهى كمنون يرعن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والجملة مجرورة بالكاف
 لقصد لفظها وبالضائف المخدوف ولا حاجة لتقدير كقولك لانه لا يفتى عن ارادة اللفظ كاسم وأصله يروعن
 كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذف لتتقاهما سائداً كنه مع العين المسكنة لاجل النون (قوله
 فالاصل فى الافعال البناء) وانما أعراب المضارع لشبهه الاسم فى أن كلامهما يتوارد عليه معان تركيبية
 لولا الاعراب لا تلبست فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى ما أحسن زيداً وعلى الفاعل
 كالنهي عن كذا الفعلين أو عن أو طمأ فقط أو عن مصاحبتهما فى نحو لا تمن بالحقا وتمدح عمراً ولما كان
 الاسم لا يفتى عنه فى افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع يفتى عنه وضع اسم مكانه كان
 يقال فى النهى عن كليهما ومدح عمرو بالجر وعن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحاً عمراً
 فكان اعرابه فرعا بطريق الحمل على الاسم هنا ما اختاره فى التسهيل فى اعرابه ورد ما عداه لكنه
 عورض بان الماضى يقبل المعانى التركيبية أيضاً نحو ماصام زيد واعتكف يمتثل ماصام وما اعتكف
 وما صام وقد اعتكف أى معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علة الاعراب توارد المعانى لاعرب
 هنا أيضاً وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعانى لا يتوقف تمييزها فى الماضى على الاعراب لا مكان
 تمييزها مع بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو
 جلى فتدبر وبعد فالعمدة فى هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتل هذا البحث
 والتدقيق (قوله وذوب الكوفيون الخ) أى اتوارد المعانى على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه
 يفتى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كاسم (قوله ابن العالج) بكسر العين والسيط اسم كتاب له
 (قوله أصل فى الافعال) أى لوجوده فيها بالاسباب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابها
 توارد المعانى قيل انما جمع الافعال فى المواضيع الثلاثة نظر الافراد المضارع وليس بشئ لان القول بالاصالة
 الاعراب وفرعيتها لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت أصلته أو فرعيتها فأتى منها على
 أصله لا يستل عنه وما خالفه مثل عنه فتدبر (قوله وهو مبنى على الفتح) لا يستل عن بناءه لانه الاصل بل
 عن كونه لم يسكن على أصل المبنى وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبر واحالا
 وشرطاً والاصل فى المعرب الحركة لما يأتى ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجملة لان الفعل هو المقصود منها
 وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح أنه مبنى على الفتح حتى مع واو الجماعة
 كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر
 لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية و بناؤه مقدر على الحرف المخدوف اذا أصله غزوا وقضوا
 قلبت اللام ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لسا كسرين وبقى ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل
 لامه ألفاً اذا اتصلت به واو الجماعة وأما الثانى فقد رفته كراهة توالى أربع حركات فى الثلاثى وبعض
 الخماسى كانطلقت مع أنه ككلمة واحدة وحمل الرباعى والسداسى وبعض الخماسى كتمظمت عليه وانما
 حمل السكبر على القليل لان فيه دفع المخدور بخلاف عكسه واعتراض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالى ولم
 يكرهه ولو كانت تاؤه فى تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا يفتى عنه

وأعر بوا مضارع ان عربياً
 من نون توكيد مباشر
 ومن *
 نون انان كبر عن من فتن
 (ش) اسافرغ من بيان
 المعرب والمبنى من الاسماء
 شرع فى بيان المعرب والمبنى
 من الافعال ومن ذهب
 البصريين أن الاعراب
 أصل فى الاسماء فرع فى
 الافعال فالاصل فى الافعال
 البناء عندهم وذهب
 الكوفيون الى أن الاعراب
 أصل فى الاسماء وفى
 الافعال والاول هو
 الصحيح ونقل ضياء الدين
 ابن العليج فى البسيط أن
 بعض التعويين ذهب الى
 أن الاعراب أصل فى الافعال
 فرع فى الاسماء والمبنى من
 الافعال نضر بان أحدهما
 ما تنفق على بنائه وهو
 الماضى وهو مبنى على
 الفتح نحو ضرب وانطلق
 ما لم تتصل به واو جمع فيضم
 أو ضمير وفتح متحرك
 فيبنى على السكون نحو
 ضربت والثانى ما يختلف
 فى بنائه والراجع أنه مبنى
 وهو فعل الامر نحو اضرب

ولوجب في نحو قلسوة قلب الواو ياء والضممة كسرة لروضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم
 ان ذلك السكون تمييز الفاعل من المفعول في نحواً كرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة
 على نالان كلامهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه تخفف
 فيه وأما نحو ضرب باهما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية للمناسبة الالف السابق البناء عليها بخلاف نحو
 غلام في الجرفان كسره لمناسبة الياء لالاعراب السابق الاضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبنى
 عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الأثر ما لفظ كضرب أو
 مقدر كذا واضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان
 لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبينان كمضارعهما على الفتح
 والسكون لاجل النونين صحيحين كانا ومعتلين لا على ما يجزم به المضارع لا مكان أن يقدر بناؤهما على
 سكون أو حذف منه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبنى لا معرب لانه ثبت له محل الجزم والنصب كما
 قاله غير واحد أو يقال لو كان معرباً ولو قيل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المنافع بهما لم يبعد فتدبر
 (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو من الوأى كالوعد لفظاً
 ومعنى وأصله أو في حذف واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو بوئى لوقوعها بين عدوتها بالياء
 والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقى منه حرف واحد
 وهو عين السكامة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جعلها المصنف مبيناً كيفية استنادها للواحد
 المذكور ثم المثني مطلقاً ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وهو مبنى عند البصريين

- اني أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجبر قياه قوه قى قين
- وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هندا لياه لوه لى لين
- وان وشى ثوب غيرى قلت فى ضجر * ش الثوب وبك شياه شوه شى شين
- وقتل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
- وان هموا لم يروا رأى أقول لهم * ر الرأى وبك رياه روه ريرين
- وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
- وان أمرت بوأى للمحب فقل * ا من تحب اياه أره اى ابن
- وان أردت الونى وهو الفتور فقل * ن ياخلىبلى نياه نوه فى نين
- وان أبى أن يبنى بالعهد قلت له * ف يافلان فياه فوه فى فين
- وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الا ر فيفتح في جميع أمثاله لفتح عين مضارعه وكلماته الانية الان
 فلازم لانه بمعنى تأن فالهاى فى نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة
 بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل ياخلىبلى ياز بد بكسر اللام أصله قل فعلاً أمر من
 القول والواوى وبهنا ألغز السامى من مجز الرجز أقول يا أسماقو * لى ثم ياز يد قل
 وذلك جملتان والثانى ثلاث جمل أى جملة النداء وجملة القول وجملة الأمر من الواوى والباقى من هذه حركة
 اللام من قل كما قال بعضهم فى أى لفظ يا نخاة الله * حركة قامت مقام الجمله
 وقال شيخنا الامام العطار
 نخاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

ومعرب عند الكوفيين والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون توكيد أو نون إناء. فقال نون التوكيد المباشرة هل
تضربن والفعل مبني معها على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإن لم تتصل به لم يبن وذلك إذا فصل بينهما وبينها ألفا اثنين نحو هل
فاجتمعت ثلاث نونات حذفت الأولى وهي نون الرفع كراهة توالى الأمثال (٣٢)

تضربان أصله هل تضربان

فصار هل تضربان

وكذلك يعرب الفعل

المضارع إذا فصل بينه

وبين نون التوكيد وأوجع

أرياء مخاطبة نحو هل

تضربن يارب دون وهل

تضربن ياهند وأصل

تضربن تضربون حذفت

النون الأولى لتوالي

الأمثال كما سبق فصار

تضربون حذفت الواو

لالتقاء الساكنين فصار

تضربن وكذلك تضربن

أصله تضربان فعلى به

ما فعل بتضربون وهذا

هو المراد بقوله رحمه الله

وأعربوا مضارعان عرياً

من نون توكيد مباشرة

فشرط في إعرابه أن يعرى

من ذلك ومفهومه أنه إذا

لم يعر من ذلك يكون مبنيًا

فعلم أن مذهبه أن الفعل

المضارع لا يبنى إلا إذا بشرته

نون التوكيد نحو هل

تضربن يارب فإن لم

تبشره أعرب وهذا هو

مذهب الجمهور وذبح

الأنفاس إلى أنه مبني مع

نون التوكيد سواء اتصلت

به نون التوكيد أو لم تتصل

به التحريك فام مقام مقام فعل * به استتار الضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أي مجزوم بلام الأمر مقدره لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها
حذفت اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهمزة الوصل عند
الاحتياج إليها (قوله هو المضارع) تقسم على إعرابه فلا تغفل (قوله والفعل مبني معها) أي إن
اتصلت به وبأشرفه لفظاً كما مثله أو تقديره كقوله

لأنهين الفقير علك أن تر * كع يوماً والهدر قد رفعه

أصله لأنهم يبنون بالنون الخفيفة حذفت للساكنين وبقى الفعل مبنيًا على الفتح في محل جزم بالانهاية وإنما
بنى مع النونين لمعارضتهما سبب إعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الأفعال فرجع إلى أصله ولم
يبن مع لم وقد والتنفيس وباء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضاً القوة النونين بشئز يلهمه منزلة الجزاء الخاتم
للإكامة ولا كذلك ما ذكره بباء الفاعلة كالجزء الكنها حشولا آخر إذ بعده هانون الرفع فلم تقو كالنون
فتدبر * فإن قلت البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة * أجيب بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم
فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلاً في الإعراب وبخص
بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها تخمسة عشر (قوله هل تضربان) بالنون الثقيلة إذ لا تقع
الخفيفة في فعل الاثنين ولا جاعة الأناث وهي مكسورة لشبهها بنون المثني في وقوعها بعد ألف كما سيأتي
(قوله توالى الأمثال) أي الزوائد لأنه هو المستكره فلا يرد النسوة جنات ويجوز أن الزائد فيه الأخيرة
فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله
هل تضربن الخ) بضم الباء في هذا وكسر هاء الثاني (قوله لا لتقاء الساكنين) أي لدفعه عن قلت
هو هنا على حده لكون الأول من الساكنين حرف مد والثاني مدغماً وهما في كلمة واحدة لأن الواو
والياء كجزئها فلم يقبل كالفيل في نحو أدبه * أجيب بأن الساكنين هان من كنين لا كلمة واحدة إذ الواو
والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التمازهاثقله وإنما اغتفر في فعل
الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون لغوات شبهها بنون المثني فياتبس بفعل الواحد (قوله إذا
بأشرفه الخ) ضابط ذلك أن ما يرفع بالضمه يبنى مع النون لتركيبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى إذ لا تركب
مع الفاصل (قوله مبني معها على السكون) تقسم على بنائه وأما سكونه فله شبه الماضي المتصل بها في
صيرورة النون جزأ منه فعمل عليه في سكون الآخر لفظاً وإن كان سكون الماضي ليس بناء كما مر هذا
ما ظهر وما في الأسموفى وحواشيه لا يخلو عن نظر وإنما احتاج لجملة على الماضي لأن الموجب لسكون الفعل
معها هو كراهة أربع حركات أو نحو له يوجد فيه بل في الماضي فقط فتدبر (قوله بل الخلاف موجود)
أي فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه
الماضي في صيرورة النون جزأ منه (قوله وكل حرف مستحق للبناء) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق
البناء حصوله بالفعل مع أنه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله ومبني أشبهه من الحروف والغرض هنا بيان
استحقاقه له ومن كون الواضع حكماً يعطى كل شيء ما يستحقه أو يجعله للبناء الحضور

ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد ومثال ما اتصل به

نون الأناث الهندات يضربن والفعل مبني معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع

مع نون الأناث وليس كذلك بل الخلاف موجود وعن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى في شرح الإيضاح (ص)

(وكل حرف مستحق للبناء *)

فيه

فيه والقائم به (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكنة
 (قوله أن يسكننا) في تأويل مصيهر مبني للفعل لكون الفعل كذلك أي كونه مسكننا فصح كونه وصفا
 للكامة والافالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه الخ) فيه إشارة إلى أن منه ما بنى على غير المذكورات مما
 ينوب عنها فينوب عن السكون الخذف في الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو
 يازيدان ويازيدون وعن الفتح السكسر والياء في نحو لاملهات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما في النكت
 وأما نحو لاوتران في ليلة ففهم مقدر لان من يلزم المثني الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصود فكذلك بناؤه وأما
 نحو لا بالك فهو على قول سيبويه انه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لامبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه
 غير مضاف انما يبني على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها
 أيضا بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لأخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن السكسر الفتح في سحر عنده من بينيه وعلاه سهولان الفتح انما ينوب عنه
 فيما لا ينصرف وسحر عنده من بينيه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبني الا للبناء أو لاسم لا وليس شيء
 منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا
 كما مثل وأما حركته فظاهرة أو مقدره كضرب وضربت وكذا السكون كمن وإذا فان اذا مبنية على
 سكون مقدر منه السكون الاصل في الالف كما تمنع الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب
 كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هو ولا حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حركة البنية لانه يقبلها
 وغيرها فتحصيص السكسرة من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والساكن كم) فيه إشارة باطفا الى
 كثرة أمثلته (قوله اذ لا يعثورها) أي لا يتعاقب عليها ما تقتضى معنى تركيبية ففتتح الخ (قوله لانه
 أخف) أي للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبني ولان الاصل في الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التي
 لا تجزم فيها فضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبني الاسباب) اعلم ان ما بنى على السكون من الافعال
 والحروف لا يشتمل عنه لتجزيته على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم يبن وما بنى على
 حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان لم يحرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم يبن
 ولم يحرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأسبابه خمسة التقاء الساكنين
 كالبين وكون السكامة على حرف واحد كبعض المضمرات وعرضة للبدء بها كباء الجر وأصل في الاهراب
 كقبل وبعدا وشابهت العرب كالمضامى المشبه للضارع فيما مرهنا ما ذكره ولا يصلح واحد منها سببا
 لتحريك هو وهي لسكن رأيت نقلا عن الرضى مانصه الصحيح أن الضمير جملة هو وهي كما عليه البصريون
 وانما حركتها لتصير الكامة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لا الحركة لتوهم كونها للاشباع
 كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكامة أو أصالة الحرك * فان قيل
 كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتبعا ولا تخلصا من
 سكونين * أجيب بان محل ما هنا اذا كانا في كلمة واحدة كالبين ومنه لا لزوم الحركة وما في التعريف اذا كانا في
 كلمتين كضرب الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتضى للحركة حينئذ مجرد التخصيص مثلا وهو
 منتف عند فصلها أو ان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتحصيصها من تأثير البناء وما في التعريف اذا لم
 يصلح غيرها نحو قول ادعوا فتأمل (قوله وقد تكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كالبين وبجوارفة
 الالف كاليان والفرق بين أداتين كما لزيد لعمركم الثانية على أصل لام الجر وفتحت الاولى للفرق
 بين المستغاث به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا في نحو لوسى عبدا وقد يلبس ان نحو ان

والاصل في المبني أن يسكننا *
 ومنه ذوقه وذو كسر وضم
 * كالبين أمس حيث
 والساكن كم)
 (ش) الحروف كلها مبنية
 اذ لا يعثورها ما فتقر في
 دلالتها عليه الى اعراب
 نحو أخذت من الدراهم
 فالتبعض مستفاد من
 لفظ من بدون الاعراب
 والاصل في البناء أن يكون
 على السكون لانه أخف
 من الحركة ولا يحرك المبني
 الاسباب كالتخلص من
 التقاء الساكنين وقد
 تكون الحركة فتحة

الذي يدين طم عبيد والاتباع ككيفية اذا الساكن حاجز غير حصين ويمكن مثله و ابن لسن الخفة أولى بها
 لتقلها بالهمزة (قوله كآين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعداد الامثلة (قوله
 وقد تكون كسرة) من أسبابها مجانسة العمل كباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وثاؤه لانها لا تلزم عمل
 الجر اذا الكاف ترد اسمها كمثل والواو والنساء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها
 الجر واعلمها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحمل على المقابل ككسر لام الامر جلا على لام الجر مع الظاهر
 لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي لام مؤنث والاتباع
 كذوته وكونها أصل التخصيص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لاختصاص
 كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده وعدم التباسها بجر كة الاعراب اذا لا تكون اعرابا لامع التنوين
 أو ال أو الاضافة (قوله كأمس) شرط بنائه خلوه من ال والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به
 معين وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة ٢ أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنوفاني فيكون
 كالحلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الخجاز بين
 لتضمنه معنى ال اذ هو معرفة بغير اداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قوظم أمس الدابر لا يعود وأما تميم
 فبعضهم يعرب به كالأينصرف مطلقا الشبه العلمية والعدل عن الامس بأل وعلمها قوله

لقد رأيت عجبا من أمسا * وأكثرهم يعرب به كذلك في الرفع فقط لشرفه وبينه على الكسر في غيره
 عملا بالموجبين وحكي فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فهذه خمس لغات كلها في غير
 الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلة أمس فبني اجما كما نقل عن الموضح وان نوزع في حكاية
 الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسحر ظرفا وان فقد شرطها منها أعرب اجما عطف فا كان أو غيره لغوات
 شبه الحرف في عدم الشرط الاخير ولعارضته بنحو اوص الاسماء في غيره وأما قوله
 واني وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب
 على رواية كسره فخرج على زيادة ال أو انه عطف على توهم أنه قال وقفت في اليوم والامس فيكون معربا
 والفرق بين العدل والتضمن ان الاول يجوز فيه ذ كر ال والثاني يؤدي معناها مع طرحها وامتناع ذكرها
 والله أعلم (قوله وجير) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حوف جواب كنتم (قوله وقد تكون
 ضمة) من أسبابها الاتباع كمنه وان لا تكون للكامة حال اعرابها كالغايات وكونها في الكامة تقابل
 الواو في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواوهم لتقابلهما كما ما وغيبة الشيء يحمل على مقابله وليقننا سبب الفظا
 كتناسلهم ما جعا واضمارا وكونها بنحو بر فوات الاعراب لسكونها أقوى الحركات كياز يدي قول وكأي
 الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في كل مادة ومشابهة الغايات في الاعراب في بعض الاحوال كأي
 وياز يدا وفي عدم الضم حالة الاعراب كياز يدولك أن تجعل وجه شبهه بها صبر ورتة آخر في النطق مثلها بعد
 حذف المضاف اليه لانها التماسية غايات لذلك أو في القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كاد
 اضافة اذ هي في الحقيقة لصادرهما فكأن المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها حملت عليها في الحركة
 لاني اصل البناء لانه أصلي في حيث عارض في الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومنحرف فاجر اذا جرمنا بعدهما
 واسمان اذا رفع نحو مارأيته منذ أو منديومان فهما امام مبتدأ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم
 والمعنى بيني وبين رؤيته يومان واعل علة بنائها ما حينئذ شبه الحرف في الجود اذ لا يتصرف فيهما بثنية ولا
 غيرها ويلزمان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكبيرية لالشبه الوضحي لغوات
 شرطه المار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حوف جواب كنتم (قوله لا يكون في الفعل) أي لتقلها وانما
 دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ارم والضم بنحو ردا بالاتباع فاسد لان بناء الاول على

كآين وقام وأن وقد تكون
 كسرة كأمس وجير ونزال
 وقد تكون ضمة كحيث
 وهو اسم ومنذ وهو حرف
 اذا جرت به وأما السكون
 فنحوكم واضرب واجل واعلم
 مما مثلنا به أن البناء على
 الكسر والضم لا يكون
 في الفعل بل في الاسم
 والحرف وأن البناء على
 الفتح أو السكون يكون
 في الاسم والفعل والحرف
 (ص)

٢ (قوله خاصة) على هذا
 القول الغرض فيه ابن عبد
 السلام بقوله ما كلمة اذا
 نكرت عرفت واذا عرفت
 نكرت فالاول أمس المبني
 والثاني المحلى بأل اه منه

الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في ضربوا **(قوله والرفع الخ)** مفعول أول لا جعل واعرابا مفعوله الثاني ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لئلا ينافي الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لا احتياج الخبر الطلبي لتأويل ما كاسيأتي قيسل وفي هذا البيت بيان مذهبه من ان الاعراب لفظي ورد بان الرفع واخوانه اعراب على كالمذهبين لانها أنواعه قطعها والخلاف انما يظهر في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الاعراب ويعرف حينئذ بأنه الحركات ونوابها التي يجلبها العامل وعلى أنه معنوي علامته ويعرف حينئذ بأنه تغييراً واخر الكام الخ والرفع على الاول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثاني تغيير محض وص علامته ذلك وأما البناء فعلى انه لفظي هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لتغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخاص من سكونين وعلى أنه معنوي لزوم آخر الكامة حالة واحدة وأنواعه تدعى عند البصريين ضما وفتحاً وكسراً وسكوا فالضم على الابل هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع واخوانه والكوفيون لا يفرقون بين اسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فأنجز السكسر
ومن سكن القلب انتصبت اشكره * لجزمي بان الرفع قد جره الشكر

(قوله قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما صراحتكونه علامة فلا تكرر **(قوله فرفع بضم الخ)** الباء للتصوير أو المعنى ارفع معاً بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الاعراب لعلامته لان كونها اعراباً من حيث عموم كونها أمراً جلها العامل لا ينافي أن خصوص احداها علامة على وجود مطلق الاعراب من تعليم وجود الكل بجزئية وان اشتهر على هذا القول أن يقال من فوع ورفعه ضمة لعلامته رفعة فان قيل كان الاولى أن يقول ارفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما مر أوجب بان الخاص بالبناء هو الضم واخوانه وبالاعراب الرفع واخوانه وأما الضمة فمشتركة بينهما غاية الامر انه تسمع في اطلاق الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم واخوانه يطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسميها مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تصرف الحركات غير اعرابية كهم البناء والبنية في حيث وقفل اه وعلى هذا فهي أكثر موردان من ألقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة واخوانها فيهما دون الرفعة واخوانها فتدبر **(قوله فتحاوجر * كسرا)** الاقرب نصهما بنزع الخفاء ليوافقا قوله بضم وتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعياً على الراجح لا يبعد اختصاصهما بما اذا لم يذكر الحرف في نظيره وقد مر ان المصنفين أجروه كالقياس لكثرة سماعه أفاده الصبان **(قوله كذا كذا الله)** مبتدأ خبره يسر وعبد مفعول به امال ذكر أوليسر والجملة مجرورة بالكاف المقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمحدوف أي وأمثلة الثلاثة كذا كذا الخ **(قوله جاأخو)** بقصر جالان الهمزتين من كلمتين اذا اتفقتا حركتا جاز حذف احدهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونحوه كذا أبو قبيلة **(قوله أنواع الاعراب)** جعله الرفع واخوانه أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونوابها والتغييرات المعاملة بها لا ينافي جعلها ألقاباً أي أسماءه من حيث ألفاظها والمراد ألقاب أنواعه لان نفسه فتدبر **(قوله فيختص بالاسماء)** أي لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر **(قوله يكون بالضم)** أي مصوراها أو معالجها على ماسر **(قوله)** كما نابت الواو الخ الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو

(والرفع والنصب اجعلن اعرابا *)
 لاسم وفعل تحولن أهابا
 والاسم قد خصص بالجر كما
 * قد خصص الفعل بان
 ينجز ما
 فرفع بضم وان بن فتحاوجر
 * كسرا كذا كذا الله عبده
 يسر
 واجزم بتسكين وغير ما ذكر
 * ينوب نحو جاأخو بنى نمر
 (ش) أنواع الاعراب أربعة
 الرفع والنصب والجر والجزم
 فالما الرفع والنصب فيشترك
 فيهما الاسماء والافعال نحو
 زيد يقوم وان زيدا لن
 يقوم وأما الجر فيختص
 بالاسماء نحو بز بد وأما الجزم
 فيختص بالافعال نحو لم
 يضرب والرفع يكون بالضمة
 والنصب يكون بالفتحة
 والجر يكون بالكسرة
 والجزم يكون بالسكون وما
 عد ذلك يكون نائبا عنه كما
 نابت الواو عن الضمة في
 أخو والياء عن الكسرة
 في بنى من قوله جاأخو بنى
 نمر وسينذكر بعد هذا
 مواضع النيابة ان شاء الله
 تعالى (ص)

(وارفع بواو انصب بالالف
* واجزر بياء ما من الاسماء
أصنف)

(ش) شرع في بيان ما يعرب
بالنيابة عما سبق ذكره
والمراد بالاسماء التي سيصفها
الاسماء الستة وهي أب وأخ
وحم وهن وفوه وذو مال
فهذه ترفع بالواو ونحو جاء أبو
زيد وتنصب بالالف نحو
رأيت أباہ وتجر بالياء نحو
مررت بأبيه والمشهور انما
معربة بالحروف فالواو نائبه
عن الضمة والالف نائبه
عن الفتحه والياء نائبه عن
الكسرة وهذا هو الذي
أشار اليه المصنف رحمه الله
تعالى بقوله

وارفع بواو الى آخر البيت
والصحيح أنها معرفة
بحركات مقدرة على الواو
والالف والياء فالرفع بضمه
مقدرة على الواو والنصب
بفتحه مقدرة على الالف
والجر بكسرة مقدرة على
الياء فعلى هذا المذهب
الصحيح لم ينبئ عن
شيء مما سبق ذكره (ص)
(من ذلك ذوان صحبة أبانا
والغم حيث الميم منه أبانا)
(ش) أي من الاسماء التي
ترفع بالواو وتنصب بالالف
وتجر بالياء ذو وفم والسكن
يشترط في ذوان تسكون
بمعنى صاحب نحو جاء في ذو
مال أي صاحب مال وهو
المراد بقوله ان صحبة أبانا
أي ان أفهم صحبة واحترز بذلك عن ذوالطائفة فانها لا تفهم صحبة بل هي بمعنى فلا تسكون مثل ذي بمعنى صاحب

والالف والنون وعن الفتحه الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة الفتحه والياء وعن
السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب الاسماء الستة والمثنى وجبى المذكر والمؤنث وما لا
ينصرف والامثلة الخمسة والفعل المعتل وهي مراد الشارح بموضع النيابة وبدأ المصنف منها بالاسماء المنصرفها
وقدم منها ما ناب فيه حرف عن حركة وهو الاسماء الستة والمثنى والجمع على ما ناب فيه حركة عن حركة وهو
جمع المؤنث وما لا ينصرف لان الاصل في النيابة الحروف ونياية الحركات خلاف الاصل لانها أصلية في ذاتها
ولو قدم الثاني لكان له وجه لانه معرب بالاصل في الحالتين والاول معرب بالفرع في جميع الاحوال والنسكات
لا تتزاحم وقدم الاسماء الستة لسبق المفرد على غيره (قوله وارفع بواو) الاولى تعريفه بالفاء كما في نسخ
وبياء بالمد وما موصولة بأضف حذف ماؤها أي أصفه أي ذكره لك وهي في محل نصب تنازعا عنها الافعال
الثلاثة قبلها فاعمل فيها الاخير وحذف مما قبله ضميرها لكونه فضلة ولو عمل غير الاخير لوجب الابرار فيما
بعده كما سيأتي ومن الاسماء بيان لما على الاظهر فهو حال منها أو من ضميرها على قاعدة البيان وحذف همزة
الاسماء للضرورة لاختلاف حركاتي الهمزتين (قوله وفوه) أضافه وما بعده دون باقيها لشارة الى أنهما
لا يقطعان عن الاضافة أصلا بخلاف غيرهما (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيديويه وجهور البصر بين
وصحبه في التسهيل لان الحركات هي الاصل فلا يعمل عنهما مع اكانها السكن قال في شرحه اعرابها بالحروف
أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول فائدة الاعراب وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وان كانت
من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك كما هي في المثنى والجمع من بنية ما وهذا ان المنهين أقوى اثني عشر منها
في اعرابها سابقا في الهمع (قوله بحركات مقدرة) أي وأتبع فيها ما قبل الآخر لآخر للدلالة على انه محل
الاعراب في غير حالة الاضافة نحو ان له بأفقد سرق أخله فاصلها بحر يك الواو للاعراب وما قبلها للاتباع
فتسكن الواو في الرفع لشقله وتقلب ألفا في النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها وياء في الجر لكسرة ما قبلها (قوله
من ذلك) أي مما أصفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر فوه مقدر على الواو لانه لا يشترط اعرابه بالحروف
فصد معناه مع اضافته والمقصود هنا لفظه وبدأ بذواته اعرابه بالحروف أي بذواتي بالفم لتعيينه حالة عدم الميم
اذا خلا من ياء المتكلم وأخر الهم لقلته فيه كما سيبين وأصله عند سيديويه ذوى كجبل وعند الخليل ذو بشة
الواو وأصل فوك عندهم ما فوه كضرب والغراء بضم فائه حذفت لامهما اعتبارا وبقيت العين حرف
اعراب وتبدل في الثاني ميماء عند عدم اضافته لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجزاء لها مجرى
عدمها كقوله

كالحوت لا يليه شيء يلقيه * يصبح ظمآن وفي البحر فة

ومنه في الترحيد خلو فم الصائم الخ كذا في الاشموني ونقل الورداني عن المصنف أن للفم أربع مواد
كلها أصول على الصحيح هي فم وفم ي فم فوه وعلى هذا فليست الميم بدلا فتدبر (قوله ان صحبة)
مفعول محذوف يفسره أبان المذكور لاشتماله بضمير مقدر أي أبانها أي أظهرها للمفعول مقدم لانه كور
لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا في بس أي وتقديم المفعول يفصل بينها وبين الفعل لفظا
وكون رتبة التقديم لا يصير مقدر بعدها أما المحذوف فيفصلها من الاسم تقديرا و فرق بين التلو والترجي
والتقدير ولذا أجاز الكسائي هل زيد أريته دون رأيت بلا ضمير كما سفتدبر (قوله والفم) عطفت على
ذو وحيت هنا ظرف للمكان الاعتباري وانصبت تصيد من الكلام السابق أي يعرب الفم بالحروف في كل
تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجمعها للزمان على رأى الاخفش بل ولا تتضمنها معنى الشرط كما قيل
والمراد بانفصال الميم مطلق مفارقها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضي انها الاصل حتى يثاق ما صر ولا يردان
الفم بالميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا لانه ليس المراد به اللفظ بل العضو المخصوص على حذف مضاف

بل تكون مبنية وأخوها الواو فعا ونصبا وجوا نحو جاء في ذوقهم رأيت ذوقهم ومررت بذوقهم ومنه قول الشاعر فاما كرام موسرون لقيتهم
 بحسبي من ذوعندهم ما كفانيا وكذلك يشترط في اعراب الفم بهذه الحروف زوال الميم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه ونظرت الي فيه
 واليه الاشارة بقوله * والفم حيث الميم منه بانا * أي انفصلت منه الميم أي زالت فان لم تنزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فما
 ونظرت الي فم (ص) (أبأخ ح ك ذلك وهن * والنقص في هذا الاخير (٣٧) أحسن وفي أب وتاليه ينسدر *

وقصرها من نقصهن أشهر)
 (ش) يعني ان أبا وأخا
 وجهتا مجرى مجرى ذوقهم
 اللذين سبق ذكرهما
 فترفع بالواو وتنصب بالالف
 وتجر بالياء نحو هذا أبوه
 وأخوه وجوها ورأيت
 أباه وأخاه وجها ومررت
 بأبيه وأخيه وجهها هذه
 هي اللغة المشهورة في هذه
 الثلاثة وسيد كرم المصنف
 في هذه الثلاثة لغتين
 آخر بين وأما هن فالصحيح
 فيه أن يعرب بالحركات
 الظاهرة على النون ولا
 يكون في آخره حرف علة
 نحو هذا هن زيد ورأيت
 هن زيد ومررت بهن
 زيد واليه أشار بقوله

أي ودال الفم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو عند بعض طي و بعضهم يعربها بالحروف
 حلا على ذي معنى صاحب ولو قال ذوان أعرب كافي الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها (قوله) ومنه
 قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروى الياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام
 خبر مبتدأ مقدر أي فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صفة وحسب اما مبتدأ وما كفا في خبره أو العكس وهو
 أظهر ومن ذوعندهم متعلق بحسبي أو بكفاني والمعنى أن ما كفاني من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي
 لأطلب زيادة عليه (قوله فان لم تنزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الميم مخففة كدم أو
 مشددة كم أو اعرابه مقصورا كفتى أو منقوصا كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر اتباع فانه لم يمه
 في الحركة وفصحاهن كدم وحكى الساماني فوه وفاه وفيه اعرابه على الهاء منوثة وجع الثلاثة أفواه
 لجملة لغاته التي تعرب بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد اللفظ وأخ وحرم معطوفان
 عليه بحذف العاطف وكذلك خبر أي كالمذكور من ذوق الفم في الحكم وهي امام معطوف على أب وامبتدأ
 حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها
 وجعلها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولا مها راو ولا تحذف الامع قطعها عن
 الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص للتعريف في قاض
 (قوله ينسدر) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتى فتقلب لامها ألفا لتحركها وانفتاح
 ما قبلها لان عينها مفتوحة لاسا ككنة ككامر وأفراد الضمير هنا وجعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان
 كان الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقدم من على
 أفعال مطلقة ولو كان الأصح منه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله

اداسيرت أسماء يوماط عينة * فأسماء من تلك الظعينة ألمح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهير في كلها وهو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه فندسية على انه لا تاني
 بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وجوها) فيه جرى على اختصاص الخم بأقرب الزوج أبا كان أو غيره
 ولا يضاف الالاموث وقيل يطلق على أقاربهم مامعا فيضاف للزوج أيضا (قوله هذا هن زيد) أي شبيهه
 لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عمما يستخرج ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح انه
 يكتفى به عن اسم الانسان أيضا تقول جاء هن وفي الاثني هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله
 تعزى أي انتسب بانتساب الجاهلية بان يقول يا فلان فاعضوه أي قولوا له أعضض على هن أبيك الذي
 انتسبت اليه ولا تسكنوا أي لا تذكروا الهن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج)
 أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم الطائي صحابي وقوله فإظلم امام نزل
 منزلة اللازم فلامفعول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابهه أجنبيا ومفعوله محذوف أي ما ظلم أحد في تلك
 الصفة لكونها صفة أبيه أو ما ظلم أباه بتضييع صفة أو أمه بانتهامه فيه اذ لم يشابهه (قوله بالالف مطلقا) هي

بتوله * وفي أب وتاليه ينسدر * الى آخر البيت الى اللغتين الباقياتين في أب وتاليه وهما أخ وحرم فاحدى اللغتين النقص وهو حذف
 الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الياء والخاء والميم نحو هذا أبه وأخيه وجهها ورأيت أبه وأخيه وجهها ومررت بأبه
 وأخيه وجهها وعليه قول الشاعر بأبه اقتدى عدى في السكرم * ومن يشابهه فإظلم وهذه اللغة نادرة في أب وتاليه ولهذا قال وفي أب
 وتاليه ينسدر أي ينسدر النقص واللغة الاخرى في أب وتاليه ان يكون بالالف مطلقا فعا ونصبا وجوا نحو هذا أباه وأخاه وجهها ورأيت أباه
 وأخاه وجهها ومررت بأبه وأخاه وجهها وعليه قول الشاعر

ان أباهاً وأبأها * قد بلغا في الجور غايتها
 فعلامه الرفع والنصب والجرح كقدره على الالف كما تقدر في المفصّل وهذه اللغة
 أشهر من النقص وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف
 مطلقاً والثالثة أن تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وان في هن لغتين احدهما النقص وهو الأشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص)
 (وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا كجأ خوأ بيك ذا اعتلا) (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطاً أربعة
 أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من ان لا تضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب وورأيت أب ومررت بأب الثاني
 أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا (٣٨) أبو زيد وأخوه وجوه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات

مقدرة نحو هذا أبى ورأيت
 أبى ومررت بأبى ولم تعرب
 بهذه الحروف وسيأتي
 ذكر ما تعرب به حينئذ
 الثالث أن تكون مكبرة
 واحترز بذلك من أن
 تكون مصغرة فانها حينئذ
 تعرب بالحركات الظاهرة
 نحو هذا أبى زيد وذوى
 مال ورأيت أبى زيد وذوى
 مال ومررت بأبى زيد
 وذوى مال الرابع أن
 تكون مفردة واحترز
 بذلك من أن تكون
 مجموعة أو مشناة فان كانت
 مجموعة أعربت بالحركات
 الظاهرة نحو هؤلاء آباء
 الزيدين ورأيت آباءهم
 ومررت بأبائهم وان
 كانت مشناة أعربت
 اعراب المثني بالالف رفعاً
 وبالياء جراً ونصباً نحو
 هذان أبوا زيد ورأيت
 أبويه ومررت بأبويه ولم
 يذكر المصنف رحمه الله

لغة بنى الحرب وخشم وز بيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أباجهل وقول أبى حنيفة لا قود في مثقل ولو
 ضربه بأبقيس (قوله ان أباه الخ) ساقط في غالب النسخ والشاهد في الثالث صراحة وكذا في الاولين
 بقريته اذ بعد التلقيق بين لغتين وقوله غايتها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثني الالف والضمير للمجد
 وأنه باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية أو غاية المجد في النسب وغايتها في الحساب والالف
 للاشباع للثنية (قوله وشرط ذا الاعراب) أى بالحروف لان الكلام فيه وبدليل المثال لا القصر
 وان كان هو أقرب مذكور (قوله لاليا) عطف على محذوف أى يضمن لى اسم ظاهر أو مضمّر
 معرفة أو نكرة لاليا وقد مثل للجميع ولم يقيد بيااء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها
 الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخولان من المضاف اليه لعدم شرطه الآتى في قوله
 * ولا تجز حالاً من المضاف له * الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أى علا وقصره لاوقف (قوله
 مضافة) أى لفظاً كاملاً أو نية كقول الججاج * خاط من سلمى خياشيم رفا * أى خياشيمها وفاها
 تحذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من ان لا تضاف) أى ما عدا ذوفوك ولزومها
 الاضافة كامر (قوله مجموعة) أى جمع تكسير اماجع السلامة المذكور فتعرب اعرابه كالثنية وكذا
 المؤنث بان يراد بهما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا فوك وقيل فيه أيضاً (قوله ولا
 تضاف الى مضمّر) أى وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو ما يعرف الفضل من الناس ذروه (قوله الى اسم
 جنس) المراد به ما وضع لمعنى كلّى ولو معرفاً بأل قال في النكت و اضافتم العلم قليلة نحو أن الله ذو بكة بالوحدة
 لغته في مكة أى ناصحها والى الجلة شاذة كقولهم اذهب بذى نسل أى بطريق ذى سلامة وقوله غير صفة
 أى نحوبة وهى المشتق فلا يقال ذوقاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء اجناس أمال المعنوية كالعلم
 والكرم فتضاف اليها وانما اختصت بذلك لانها صلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما
 والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الاسم الجنس (قوله اذا مضمرا الخ) الجار متعلق بوصول
 محذوف فيفسره المذكور ومضاف حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل المضمّر به ليس الا
 بالاضافة فالله للاطلاق للثنية وجواب اذا محذوف لدلالة ما قبله أى اذا وصل كلا مضمراً حال كونه مضافاً
 الى ذلك المضمّر فارفعه الخ وهى ظرف لارفع مجرد عن الشرط (قوله كاتا كذاك) مبتدأ وخبره واثنان
 واثنان مبتدأ خبره يجريان وكابئين حال من فاعله أو صفة لمصدر محذوف أى يجريان جريا كجريا ابنيين
 واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لهما للمصر في ذور الظاهر انه لا يقدر على النون لانها في

الاصل

تعالى من هذه الاربعة سوى أن شرطين الاولين وقد أشار اليهما بقوله

وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا أى شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لا بد من
 اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغير ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخوان من كلامه وذلك ان الضمير في قوله يضمن راجع
 الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها الامفردة مكبرة فكانه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخوانه المذكورة الى
 غير ياء المتكلم واعلم ان ذولا تستعمل الامضافة ولا تضاف الى مضمّر بل الى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو جاءني ذومال فلا يجوز
 جاءني ذوقائم (ص)

(بالالف ارفع المثني وكلا * اذا مضمراً مضافاً وصلاً كاتا كذاك اثنان واثنان * كابئين وابنتين

الاصل بمنزلة التنوين فليست محمل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال في قوله الآتي
 عشرون والاحولون الخ هنا والظاهر انه يجرى فيه ما للمذهب الآتية في اعراب المثني والجمع بعد التسمية بهما
 ومن جعلها اعرابها بالحروف كاصلها فتدبر (قوله وتختلف الياء) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف في
 بيان مقتضى العامل لاني النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدم برا ليدخل نحو ابيك عالم
 يستعمل بالالف ويجر او نصب اطرفان بتقدير مضاف أي وقت جوال الخ كما في آتيك طلوع الشمس لاحالان لان
 مجيء المصدر حال اسمي (قوله قد ألف) كالتعميل لبقاء الفتح أي المتبقي مع الياء لسبق الفتح مع الالف
 وقيل يشعر من حيث لزومه للالف بأن الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع
 بثقله يخفف بالكسر دون الفتح للفرق بينه وبين المثني ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد في المثني
 (قوله وحده لفظ الخ) الاولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لمداد على واحد كسكران
 ورجلان أي ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليها في الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل
 حقيقة في الحال فخرج المثني المسمى به علما كالبحر بن لبلدا واسم جنس كسكابتى الحداد فانه ملحق بالمثني
 في اعرابه لامثني حقيقة على انه لو عبر بالماضي ما دخل ذلك لان الفعل في التعاريف منسوخ عن الزمان فان
 قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنانيك مما أرى يدهبه التكثير مع انه مثني حقيقة كما اختاره ابن هشام
 لا ملحق به قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحر بن ونحوه فانه
 بوضع جديد وقد انسخ عن وضعه الاصل بالسكبية فتدبر (قوله وعطف مثله) أي وصالح اعطف مثله بعد
 التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثني والمراد ان المعنى يصبح مع العطف وان امتنع العطف عن التثنية
 اليه الا لتسكتة كقصد التكثير في أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر في نحو رجل قصير ورجل طويل
 أو مقدر كقول الجراح محمد ومحمد في يوم أي محمد ابني ومحمد أخى والتثنية لا تعني عن العطف بغير الواو لان
 لغيرها معاني تفوت بفواته كالترتيب في الفاء (قوله فيدخل في قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ
 جنسا فخرج سكران خارج عنه لانه هو وان كان خلاف المؤلف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو
 شفيع) أي وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثني ما يعم القسمين المتساويين كالشفيع وغيرهما
 سواء كانا مقدرين كرجلين أو جمعين كجملتين أو اسمي جمعين كركبين فأخرج بقيد الزيادة
 لانهما ليسا من المثني ولان الملحق به وبمعناها كالبزاي كفتى وضده خسي بمجموعة فسين مهولة
 قال السكيت

مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل * زكي وخسي فيما بعد خلافا

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنتان الخ) مثلها اثنتان
 وكلتا اذ لم يسمع لها مفرد فهي من الملحق بالمثني لانه اثنا حقيقة وكذا كاد كنه يخرج بقيد الزيادة
 كشفيع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كلتا فألفها زائدة وناؤها بدل عن اللام وقيل بالعكس
 (قوله وعطف غيره) أي مغايره في الوزن كما في قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين
 اليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقت له السمادة أو في الحروف كمثل
 الشارح وكالابرين والادب والام فشكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثني على التحقيق لان شرط التثنية عند
 الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراداه حقيقة وبجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا
 المشترك باعتبار معنييه كقفر آن للحيض والظهور لثلاثين بفس بفردي أحد المعنيين وانما ثني العلم المشترك
 كالزبد بن لتأوله بالمسميين بزبد ولعدم التسامع اذ ليس تحتها أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجعله

يجريان وتختلف الياء
 جميعها الا لام جواربها
 بعد فتح قد ألف (ش)
 ذكر المصنف رحمه الله
 تعالى أن مما تنوب فيه
 الحروف عن الحركات
 الاسماء الستة وقد تقدم
 الكلام عليها ثم ذكر
 المثني وهو ما يعرب بالحروف
 وحده لفظ دال على اثنين
 من زيادة في آخره صالح للتجر يد
 وعطف مثله عليه فيدخل
 في قولنا لفظ دال على اثنين
 المثني نحو الزيدان والالفاظ
 الموضوعات لاثنين نحو شفيع
 ونحو بقولنا بن زيادة في
 آخره نحو شفيع ونحو
 بقولنا صالح للتجر يد نحو
 اثنان فانه لا يصح لاسقاط
 الزيادة منه فلا تقول اثن
 ونحو بقولنا وعطف مثله
 عليه ما صالح للتجر يد
 وعطف غيره عليه كالقمر بن
 فانه صالح للتجر يد فتقول
 قبر واسكن يعطف عليه
 مغايره لامثله نحو قمر وشمس

مع أمن اللبس كعندى عيمان منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين تثنية قمر الحقيقة
 وقرا المجاز مع أن التغليب سائغ لما صرح به غير واحد ان تغليب التثنية سماح ولا يقال انه مجاز لا مجر فيه لان
 كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ماورد وانما كان مجازا لان هيئة التثنية موضوعة
 للمشتركين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعمالها في المشتركين لفظا فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص
 نقلا عن يس وغيره والظاهر ان علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك الجزئية كما هو ظاهر ولا
 المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو في فرديه قبل التثنية فيتجاوز بلفظ القمر مثلا الى الشمس حتى يشتركا
 لفظا لعلاقة المجاورة في الذكر والذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقي ومجازي كالمكرر بالعباط هذا
 في لفظ التثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الارض حيث استعملت من في غير العاقل
 لاختلاطه به وتغلبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لانها لم تستعمل في المجموع من حيث
 هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب السكوية التي هي كتمداد افراد
 حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعها له أن يجعلها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فتعدهما هذا تحقيق
 المقام (قوله وهو) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزيادة) كائنين واثنيتين وكاتنا
 وقوله أو شبهها ككلا فان ألفها أصلية كما صرح وشيخ ما دل عليها بجوهرة كشفع كما صرح (فائدة) شروط
 التثنية عند الجمهور ثمانية مجموعة في قوله

شروط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منسكرا ماركبا
 موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يعن عنه غيره

فلا يثنى المبني على الاصح ونحو ذان واللذان صيغة مستقلة وانما تغير بالعوامل نظر الصورة التثنية فبني على
 ما يشاء كل اعرابها وهذا مراد من قال انها ملحقة بالمثنى في اعرابه ونحو ياز يدان بناؤه وارد على التثنية
 ونحو منان ومنين زبادة للحكاية تحذف وصلا للتثنية ولا غير المفرد من المثنى وجمي التصحيح والجمع
 المتناهي وانما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظيرا في الآحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا
 العلم الابهة تنكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به ثم يعوض عن العملية التعريف بأل والنداء لانه يدل
 على التشخص والتثنية على الشبوع والتعدد فيتنافيان ومثلها الجمع ولهذا لا تثنى ولا تجمع كذايات الاعلام
 كذفلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كاسيدين في الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كما صرح ولا ما ليس له
 مماثل أو ثان في الوجود كشمس وقمر والقمر ان تغليب كما صرح ويمكن الاغتناء عن هذا بما قبله لان الماثنى
 له لم يوافق شيئا في معناه ولا ما استغنى عن تثنيته بغيره كما استغنى بتثنية جزء وسوى عن بعض رسوا وبكلا
 وكاتنا عن تثنية أجمع وجعاء وبسته وثمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواء من فاجعل لي على حبها جلا

فشاذا (قوله كاتنا بالالف) أي ويقدر الاعراب عليها كالمقصود وذلك لان لها حظا من الافراد والتثنية
 لان اللفظ لها مفرد ومعناها مثنى فأعربا كالمفرد تارة وكالمثنى أخرى ولما كان اعراب المثنى فرع المفرد
 والمضمر فرع المظهر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقا وبعضهم
 كالمقصود مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيني * في حين جد بنا المسير كلانا

(فائدة) الاكثر فيهما مرعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصافي قوله تعالى كاتنا الجنتين أنت أكلها ولم
 تظلم منه شيئا وأما ضمير خلاهما فيحتمل رجوعه للجنتين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل للمضاف اليه
 قد اجتمعا في قوله يصف فرسين تسابقا

وهو المقصود بقوله سم
 القمرين وأشار المصنف
 بقوله
 بالا انما رفع المثنى وكلا *
 الى أن المثنى يرفع بالالف
 وكذلك شبه المثنى وهو كل
 ما لا يصدق عليه احد المثنى
 وأشار اليه المصنف بقوله
 وكلا فالصدق عليه احد
 المثنى مما دل على اثنين
 بزيادة أو شبهها فهو ملحق
 بالمثنى فكلا وكاتنا واثنان
 واثنان الملحقة بالمثنى لانها
 لا يصدق عليها احد المثنى
 لكن لا تلحق كلا وكاتنا
 بالمثنى الا اذا أضيفوا الى
 مضمر نحو جاء في كلاهما
 ورأيت كليهما ومررت
 بكليهما وجاءتني كاتنا
 ورأيت كليهما ما ومررت
 بكاتنا فان أضيفوا الى
 نالجر كما بالالف

رفعا ونصبا وجرا نحو جاءني كلاً الرجلين ورأيت كلاً المرأتين وجاءتني كلاً المرأتين ورأيت كلاً المرأتين ومررت بكلاً المرأتين فلهاذا قال المصنف وكلاً * اذا بمضمرة مضافا وصل * كلاً كذلك ثم بين ان اثنين واثنين يجريان مجرى اثنين واثنين فاشنان واثنان ملحقان بالثنى كما تقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف (٤١) أن الياء تخالف الألف في المثنى

والملحق به في حالتي الجر والنصب وأن ما قبلها لا يكون الا مفتوحا نحو رأيت الزيد بن كلبهما ومررت بالزيد بن كلبهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون الا مكسورا نحو ومررت بالزيد بن وسياأتى ذلك وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الاعراب في المثنى وما ألحق به بحركة مقدره على الألف رفعا والياء نصبا وجرا وما ذكره المصنف من ان المثنى والملحق به يكتونان بالألف رفعا والياء نصبا وجرا هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يحصل المثنى والملحق به بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فتقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما (ص)

(وارفع بواو ويا اجوز وانصب

كلاهما حين جدا جرى بينهما * قدا قلعا وكلا أنفهما رابى
 فثنى أفعلا أى تر كالجري مراعاة للبنى وراعى اللفظ في رابى بمعنى منفتح من التعب قال في المعنى وقد سئلت قديما عن قولك زيد وعمر وكلاهما قائم وقائمان أيهما الصواب فكاتب ان قدير كلاهما توكيداً فقامان لأنه خبر عن زيد وعمر أو مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمران فان قيل كلبهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه قال الدماميني ويتمين الافراد مراعاة للفظ في قوله
 كلاً نأفنى عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشهد تغانيا
 وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه الى الابد الثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هناك لأنه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفا لتحر كها وانفتاح ما قبلها (قوله بالألف مطلقا) أى ويعرب به كالمصور مع كسر النون أبداً وبعض هؤلاء يعرب به على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف لزيادة الوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة الاكثر لأنه اسم ان بصورة التثنية فيبنى على ما يشاء كل اعرابها ككسر وقيل اسم ان ضمير الشأن محذوفاً وجلة هذان الخ خبرها واللام داخلة على مبتدأ محذوف أى لهما ساحران لاعلى ساحران لان لهما الصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ الاينافى تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان بمعنى نعم وما بعد ما حلة مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل ان ناقتى قد نقتت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ما جئتك مستطبا بل مستمنحاً عن الله ناقتى اليك فقال ابن الزبير ان رآكها أى نعم لعن الله رآكها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المعنى وحواشيه (قوله ويا اجر) بقصر يا بالتونين للضرورة وهو متعلق باجر وحذف مثله من انصب للدلالة عليه ولم يتنازلنا عنهما عن ذلك لوجه العامل الثانى اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة يتعين هنا اعمال الثانى اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثانى وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازه ارفع واجر وانصب فأعمل الاخير لقر به وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حمل الثانى على الاول وشرح بالسالم تكسب عاصر على عوامر كجار وجوارب ومنذوب على منادى لکن سياأتى في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحاً فيكون منذب مثلها فالتقديم بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعاصر دون منذب فتدبر (قوله في هذا البيت) أى وما بعده (قوله السالم) الاولى جره صفة للذکر لان المفرد هو الذى سلم بناؤه في الجمع من تفسير التكسير وأما تعبيره في فاضون ومصطفون فلا لعل ويصح رفعه صفة لجمع لکن باعتبار واحد (قوله جامد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هي المشتق للسالة على معنى وذات (قوله في شرط في الجامد) أى زيادة على شروط التثنية المارة كإزاد في الصفة أيضاً كما في الوردانى (قوله علما) أى شخصياً أما الجنس فلا يجمع منه الا التوكيدى كاجعون لانه في الاصل وصف أفعال تفضيل فان قلت كيف اشترط العلمية مع وجوب تكسبه

(٦٠ - (خضرى) - أول

يعرب بان بالحروف أحدهما الأسماء الستة والثانى المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه واعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وأشار بقوله عاصر ومنذب الى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة في شرط في الجامد أن يكون علما

عند الجمع كما مر في التثنية بوقلت اشترطها لانهما وهو الشخص حتى تنافي الجمع بل لتحصيل الوصفية
 تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شبهه
 معنى وصحة واهل الا وهو الوصف المشتق وجعل عليه العلم لانه وصف تأويلا وتاؤه بالمسمى دون باقي الاسماء ولا
 حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق اوهى شرط معادى مهيب لقبول الجمعية والمعد لا يجمع
 المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرط المشابهة له في التوقف عليه (قوله) المذكور
 عاقل) أي باعتبار معناه لا لفظه فيقال زيبون وسعدون في زيب وسعدى المذكورين كما يقال زيادات
 وعمرات في زيد وعمرو ولو نثنين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كما ان الصحة أشرف من التكسير قال
 السامعيني وقد ورد هذا الجمع في أسمائه تعالى للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال رحيمون
 قياسا على نحو فنع الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا يراد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف
 يجمع لأن كلامنا في الجمع القياسي (قوله) خاليما من تاء التأنيث) أي ما لم تكن عوض فاء أو لام كهدة
 وثبة والوجه القياس اذا سمى بهما وما سمي آتى من عدمها في الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب
 المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واذا
 فيقال حبلون وصحراون عند التسمية (قوله) ومن التركيب) الأولى حذفه لأنه شرط لكل جمع بل
 وللتثنية أيضا كما مر (قوله) ان صغرجاز) أي لأنه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذلك نحو
 بصري وكوفي لتأويله بالنسب لكذا (قوله) فكذلك لا يجمع) أي لأن حذف التاء كالف المقصورة
 يلبس بالجرى وفتح ما قبل الف دفع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء
 فليحزر ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهر او سوغ ذلك في الف الممدودة ذهاب صورتهما
 وأيضا يمنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية للضرورة أن حذفها ملبس مع أنه ليس
 للثبوت بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله) وأجازه بعضهم) أي سيديون يجمع الجزأين وبعضهم
 يقول سيديون بجمع الاول فقط وبعضهم بجمع المزجي وان لم يختم بويه أما الاسنادى فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا
 بل يقال ذر وأذوا برق نجره مثلا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على
 القول الاول ويظهر أن التثنية كذلك وأما الاضافي فيثني ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلاموزيد
 وعبدالله وجوز الكوفيين جمع الجزأين قال الروداني لأنظر أحدا يجترئ على ذلك في نحو عبد الله انما
 الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف
 اليه جمع الصدر فقط قول واحد كعبيد زيد وان تعدد كل منهما كعبد زيد الملك وعبد زيد المصري
 مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيد (قوله) صفة لمد كرهاقل) أي ولونيزيلا يدخل نحو أتيناطاعين
 رأيتم لي ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها ما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود
 جمعت جمعهم ويقال المذكور والعاقل على غيره فيقال زيدوا هندات أو الجبر منطلقون (قوله) خالية من تاء
 التأنيث) أي الموضوعه له وان استعملت في غيره كالبالغة في تاء علامة (قوله) ليست من باب أفعل الخ) بجر
 أفعل وعلان بالسكرة لاضافتها الى ما بعدهما فابطلت ما فهمنا من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء
 بفتح الفاء في الموضوعين فغير مصروف للالف الممدودة في الاول والمقصود في الثاني والاضافة لادنى ملابسة
 أي أفعل الذي مؤنثه فعلاء كاجر وجره وعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب
 أفعل وعلان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنثه كما كبر ككبر ككرة الذكر والحيان اطويل اللحية وماله
 مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الأول كفاض وفضلى وعلانة في الثاني كدسمان ونسمانة من المناداة
 لا من الندم فكل هذه تجمعت بالواو على كلامه (قوله) ولا مما يستوي فيه الخ) قال أبو الحواشي هو مع

المذكر عاقل خاليا من تاء
 التأنيث ومن التركيب
 فن لم يكن علما لم يجمع
 بالواو والنون فلا يقال في
 رجل رجلون نعم ان صغر
 جاز ذلك نحو رجلين
 ورجلوان لأنه وصف وان
 كان علما لغير مذكر لم
 يجمع بهما فلا يقال في
 زيبون زيبون وكذلك
 ان كان علما لمذكر غير
 عاقل فلا يقال في لاحق
 اسم فرس لاحقون وان
 كان فيه تاء التأنيث
 فكذلك لا يجمع بهما فلا
 يقال في طلحة طلحون
 وأجاز ذلك الكوفيون
 وكذا ان كان مركبا فلا
 يقال في سيديو سيديون
 وأجازه بعضهم ويشترط
 في الصفة أن تكون صفة
 لمذكر عاقل خالية من
 تاء التأنيث ليست من باب
 أفعل فعلاء ولا من باب
 فعلان فعلى ولا مما يستوي
 فيه المذكور والمؤنث
 نخرج بقولنا صفة المذكور

ما كان صفة مؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة مذكرة غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من ناء التأنيث ما كان صفة مذكرة عاقل ولكن فيه ناء التأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا ليست من باب أفعل فعلا ما كان كذلك نحو أحر فان مؤنثه حراء فلا يقال فيه أحررون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى في الوصف المذكور والمؤنث نحو صبور ورجل صبور وامرأة صبور ورجل صبور وامرأة صبور فلا يقال في جمع المذكور السالم صبورون ولا جرحون (٤٣) وأشار المصنف الى الجامع والجامع

للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم مذكرة عاقل خال من ناء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله وله ومنذ بان صفة مذكرة عاقل خالية من ناء التأنيث ليست من باب أفعل فعلا ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكور والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص) وشبه ذنب وبه عشرون و بابه ألق والاهلونا أولو وعالمون عليونا وأرضون شذو السنونا و بابه ومثل حين قد يرد ذال الباب وهو عند قوم بطرد (ش) أشار المصنف بقوله وشبه ذنب الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم فتقول محرون وإبراهيمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط

ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جرح وسكران وأحر يخرج به نحو أفضل وأكرم ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا أفضل فعلى هذا نحو أكرم ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكرم صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أي لان أحر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء بعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كما صرح وانما جمع الافضل مع عدم قبوله التاء أيضا لالتزام تعريفه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم حالة التذكير ومن الشاذ خلافا للسكونيين قوله

فما وجدت نساء بنى تميم * حلالل أسودين وأجرين
منا الذي هو مان طرشار به والعاثون ومنا المررد والشيب

وقوله حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى (قوله نحو صبور ورجل) أي غير علمين والاجتماع محل استوائهما في فعول اذا كان بمعنى فاعل وفي فاعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانها على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجوع مسمى بها كعلمين وجوع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولو عبر به لكان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قديم مثل مئين مع أنه من باب سنين ولم يقل ألقا أي عشرون وبابه لتأولهما بالسند كور (قوله والاهلون) الى علمون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أي كذلك ألققت وأرضون مبتدأ خبره شذو وحذف خبر السنون لدلالة شذو كإفاده الاشمونى وانص على شذو ذننين مع ان جميع الملحقات شاذة لشذو فيهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلامهما جمع تكسير لام جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة مصدر محذوف أي ورودا مثل حين (قوله لا واحده) أي لا من لفظه ولا معناه كقوله النوشري (قوله اذ لا يقال عشر) والالزم اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفرده (قوله لانه اسم جنس جامد) أي لذي القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصف بمعنى المستحق كالجد لله أهل الحمد وجمعه حينئذ حقيقى لا ملحقى به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو أيضا ملحقى لانه صفة لا تقبل التاء ولان دل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أي بل من معناه لانه اسم جمع لذو معنى صاحب يكتب بالواو بين الهمزة واللام ليشتميزهن الى الجارة نصبوا جرحا ورجل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أي لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يع غيرهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالمه الشارح

كالافضل والضراب ونحوهما فتقول الأفاضلون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكور السالم في اعرابه بالواو ورفعا وبالياء جرحا ونصبا وجمع المذكور السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فالواحد من لفظه أوله واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكرة سالم بل هو ملحقى به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحقى بالجمع المذكور السالم لانه لا واحده من لفظه اذ لا يقال عشرون وكذلك اهلون ملحقى به لان مفرده وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحده من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد

ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفردة لأخص ولا مساويا والباطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والافهامي كونه اسم جمع حيث لم يفد معناه في الجملة فالحق أنه جمع له لان العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً بناء على القول الاول أوليهم جميع الأنواع والاصناف بناء على الثاني والحق أيضاً أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضي تبعاً للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالحاتم لما يختم به والقالب لما يقرب به الشيء من حالة الى حالة لان جميع الخلوقات لا مكانها وافتقارها الى مؤثر يعلم بها ذات موجدتها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم فدخلوا غيرهم في العالمين تغليب (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزبدون مسمى به وكنصبيين وقنسر بن علمي بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحاباً لاصوله على الراجح وتبقى فيه أربعة مناهب لانه اما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحكين وغسلين أو الواو كعربون أو يمنع الصرف مع الواو كهررون للعلمية وشبه الجمجمة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبداً وهذا أولها ثم ما قبله على الترتيب وأما المنى اذا سمي به فاما أن يعرب كاصوله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوز اسبعة أحرف والاعتين اعرابهما بالخرروف كفاي التسهيل كاشهيبا بين مثنى اشهيباب مصدر اشهاب من الشبهة وهي لون معروف (قوله اسم لأعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب مر قوم على حذف مضاف أي محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي دقن فيه ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف أي كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لما لا يعقل) أي اسمها ليس بجمع الآن وان كان في الاصل جمع على كسكيت من العلو فان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار أصله أيضاً وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعا حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أي لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويزاد كونه غير عاقل وجمع تكسير وكذا في سنة كما مر (قوله مؤنث) أي بدليل ان أرضي واسعة ولتصغيره على أربعة (قوله سنة) أصله سنو أو سنه لجمعه على سنوات وسننات وفعاله سانبت وسانبنت وأصل سانبت سانبوت فلبت الواو ياء لتطرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التاكسير وزياد في نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركه في أخرى لان ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الا محترز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو عمرة مالم يحذف وشذاضون بالكسر جمع اضافة كقناة وهي الغدير واوزون لاوزة والثاني نحو عمدة ماحذف فاقوه وشذرقون في رقة وهي الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء والثالث نحو يد مالم يعوض وشذأبون واخون وبالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض في الاول الهمزة وفي الثاني التاء لالهاء وشذبنون جمع ابن وهو مثل اسم فهذه شذنت عن باب سنة في قلة الاستعمال وكذا ظبون الذي في الشارح وان كان الباب من أصله شاذاعن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر (قوله كائنة ومثين) بكسر الميم فيهما لان مفردة هذا الباب ان كان مكسورا الفاعل تغير في الجمع أو مفتوحا كسنة كسرت في الجمع على الافصح فيهما وحكى مثنون وعزرون وسنون بالضم أو مضمومها كسنة ضمت في الجمع أو كسرت وأصل مائة مائى من مائة القوم تمتهم مائة كفاي القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أي بمعنى الجماعة والاقوى أن أصله ثبوم من ثبوت أي جمعت لثبتي لان أكثر ما حذفت من اللامات واو ولم تجمع في التنزيل الا بالالف والتاء كفاي التصريح نحو فانفروا ثبات وامانة بمعنى وسط الحوض فحذفت الهمزة واللام لانها من ثاب يثوب اذا رجع ومنه مثابة للناس (قوله كسفة) أصلها شفة حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها في ذلك شاة اذا أصلها شوهة لتصغيرها على شوية والاقرب فتح

وعليون اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل وأرضون جمع ارض وأرض اسم جنس عام ومؤنث والسفون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكور لما سبق من انها غير مستكاملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وهو عوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كائنة ومثين وثبة وثبين وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه فان كسر كسفة وشفاء لم يستعمل كذلك الا شذوذاً

واوها كما اختارة الروداني ليتأني قلبها ألفا بعد حذف الهاء (قوله كظبة) بكسر المجرمة كما في التصريح وضمتها كما في التاموس وهي طرف السيف والسهم وأصلها ظبو وقولهم ظبوتة إذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدي وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كما رجل قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسبها ثم أعل كفاض (قوله هذه سنين) أي بقنو ينة لبني عامرو بعدهم لتميم مع جوه بالكسرة على ظاهر كلام المصنف وبالفتحة على ظاهر كلام الغراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف في اطراد هذا) من النحويين من يطرده في باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقوله

ربحى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضار بين القباب

حيث أتى النون مع الاضافة لان الاعراب عليها وقوله * وقد جارت حد الاربعين * والصحيح قصره على السماع مطلقا والعندس الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة (قوله في احدى الروايتين) والرواية الاخرى اجعلها سنين بالانوين كسنى يوسف بحذف النون للاضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالحبس والقيود وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعاني) أي اتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالثنائية تعظيما للشاهد في سنينه لثبوت نونه مع اضافته ولو حذفت لسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاءه زائدة لتزويد اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء ورفعه مبتدأ يحوج الى تقدير رابط في افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء ولم تسمع مع الواو ليزيد الثقل (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير في أحدهما قليل في الآخر يغني عن هذين البيتين قول السكاكية

والنون في جمع له الفتح وفي * ثنية كسر وعكس قديني

(قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو الدعى الذى لأصل له وأصل الزعانف أطراف الاديم وأكارعه والشاهد في آخره بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الاصراف وهو اختلاف حركة الراءى للمطلق لكسر النون في قول جرير قبله

عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين

الا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كما ير بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغرا بطن من بحيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتمال * أما يبقى على ولا يقيني

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حاول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسرتون الاربعين مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الا أن يجعل مثالا أفاده الصبان (قوله وحق نون المثني الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين اذا أصل النون السكون كالنوين المعوضة هي عنه ولز يادتها والزائد ينبنى تخفيفه ما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور في قول السكاكية

ان ساكنان التقيما كسر ما سبق * وان يكن ليما خذفه استحق

لثلاثتو التثنية والاعراب والسبق المثني على الجمع حركة بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذف للاضافة مثله وعن الاعراب بالحركات فلذا ثبتت مع أل مثلها وقيل هي لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ولدفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتين (قوله على أحوزيين) بفتح النون محل الشاهد

حين قد يردذا الباب الى ان سنين ونحوه قد تزمه الياء ويجعل الاعراب على النون فتقول هذه سنين ورأت سنينا ومررت بسنين وان شئت حذف التنوين وهو أقل من اثباته واختلف في اطراد هذا والصحيح أنه لا يطرده وأنه مقصور على السماع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف في احدى الروايتين ومثله قول الشاعر دعاني من نجد فان سنينه لعين بنا شيبا وشيبننا مردا (ص) (نون مجموع وما به التحق) * فاقح وقل من بكسره نطق ونون مائتي والمحقق به * بعكس ذلك استعملوه فالتبه (ش) حق نون الجمع وما أطلق به الفتح وقد تسكسرت شذوذاً ومنه قوله عرفنا جعفر اوبنى أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين وماذا تبنتي الشعر اعنى * وقد جاوزت حد الاربعين وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم ذلك وحق نون المثني والمحقق به الكسر وفتحها لغة ومنه قوله على أحوزيين استقلت عشية *

فما هي الالفة وتغيب وظاهر كلام المصنف أن فتح النون في التنثية ككسر نون الجمع في القلة وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التنثية لغة كما قدمناه وهل يختص (٤٦) الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الالف قولان وظاهر كلام المصنف

الثاني ومن الفتح مع الالف قول الشاعر

أعرف منها الجيد والعينانا *
ومنخر ين أشبهنا ظبيانا
وقد قيل أنه مصنوع فلا
يحتاج به (ص)

(وما بتا وألف قد جمع
يكسر في الجبر وفي النصب
معا)

(ش) لما فرغ من الكلام
على الذي تنوب فيه (ع)
الحروف عن الحركات
شرح في ذكر ما نابت فيه
حركة عن حركة وهو
قسيان أحدهما جمع
المؤنث السالم نحو مسلمات
وقيد نال السالم احتراز عن
جمع التكسير وهو مالم
يسلم فيه بناء الواحد نحو
هنود وأشار المصنف إليه
بقوله

* وما بتا وألف قد جمع *
أي جمع بالالف والتاء
المزبدتين نحو فتح نحو قضاة
فإن ألفه غير زائدة بل هي
منقلبة عن أصل وهو الياء
لأن أصله قضية ونحو أبيات
فإن تاء أصلية والمراد منه
ما كانت الالف والتاء
سبباني دلالاته على الجمع
نحو هنود واحترز
بذلك عن نحو قضاة
وأبيات فإن كل واحد منهما

لأنه تنثية أحوذي وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناحي قطة بصفها بالسرعة والخفة واستقلت أي
ارتفعت تلك القطة وقوله فهاهي أي فها مسافة رؤيتها المقدار للحمية وتغيب عن البصر بعدها قيل وهذا من
مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حد ما هي الاحياتنا الذي يراه فيه
ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعراف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعينان
وارد على لغة من يلزم المتنبي الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخر ين ان كان
بفتحها أيضا فذاك والالف تنفي بين الالفين كالفق في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر
بفتح الميم والخاء أو كسرهما أو ضمهما وكجلاس وعصفور ووظبيان اسم رجل على ما صوب به العينين لانتثية
ظبي وهل المعنى أشبهنا منخر يه في الكبر أو الحسن أو أشبهنا نفس الرجل في العظم أو القبيح الأقرب الاول
(قوله مصنوع) صحح العينين أنه عر بن رجل من نضبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما بتا الخ) اعلم
ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنوينها عند الشاطبي بناء على قصرها من المدود كسرت ما يقدر
اعرابها على الالف المحذوفة للتونين لان حذفها العلة تنصر يفية فهي كالثابتة بخلاف الهزرة المحذوفة للقصر
نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازي وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبني للشبه
الوضعي ولاتنون بقي أن يقال ان أرقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد وردان
الذي يكسر ناصبا هو الجمع الآن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جمعته بتا الخ (قوله يكسر الخ) سكت عن
الرفع لدخوله في قوله سابقا فارفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليمين أن النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله
معا) هي عند الناظم كجميعا فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون
جميعا فتكون هنا مجازا في مطلق المصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الاسماء وستأتي
الافعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كينات وأخوات وكسجدات
وركعات وغرفات لتجر يك وسطها بعد سكونه في المفرد ويكون مذكرا ككلمات واصطبلات فعبارة
المصنف أولى وبجواب بان جمع المؤنث السالم صار لقبال كل ما جمع بالف وتاء فلا احتراز انما هو عن المكسر
بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقسم في خمسة أنواع ذى التاء مطلقا علمسا كان مؤنثا أو غيرهما وذى الالف
مطلقا قصورة أو مدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان علمسا لمذكر كز كرا جمع أم لا وعلم مؤنث
لا علامة فيه كز يذب الاباب حذام عندهم من بناء ومضمر مذكر مالا يعقل كسريهمات ووصف مذكر غير
عاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظماها الشاطبي فقال

وقسه في ذى التاء ونحو ذى كرى * ودرهم مصغر ومجرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذامس لم للناقل

فيمتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثياب وشمالات وأمهاات لانها أسماء جنوس مؤنثة
بلاعلامة ونحو سجلات وجمامات من كل مذكر لا يعقل ليس مصغرا ولا صفة ويستثنى من الاول امرأة
وأمة وشاة وشفة وقلبة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي لعبة للصبيان زاد الروذاني وأمة بالضم والتشديد
وأمة فلا تجموع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجموع شفة على شفهاات وشفوات وأمة على أموات أو
أميات ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثي أفعل وفعالان كمرء وسكري فلا يجمعان بالالف والتاء كالم يجمع
مذكرهما بالواو والنون وكذا فعلاء الذي لأفعل له كجزءاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاء أصلية)
أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفردة بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفردة زائدة

جمع ملتبس بالف وتاء وليس مما يمكن فيه لان دلالة كل واحد
منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو

بالصيغة فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضاة وأبيات وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول بأن التاء من يد تين فالبناء في قوله بتا متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان يرفع بالضمه وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء في هذه ايات (٤٧) ورأيت هندسات ومررت

بهندسات فنسبت فيه الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم انه مبني في حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبغائه (ص) كذا أولات والذي اسما فاجعل

كأذرعات فيه ذأ أيضا قبل (ش) أشار بقوله كذا أولات الى ان أولات تجرى مجرى جمع المؤنث السالم في أنها نصب بالكسرة وليست بجمع مؤنث سالم بل هي ملحقة به وذلك لانها لا مفرد لها من لفظها ثم أشار بقوله والذي اسما قد جعل الى أن ماسمي به من هذا الجمع والملاحق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبيل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات هذا هو المذهب الصحيح وفيه منه بنان آخران أحدهما أنه يرفع بالضمه وينصب ويجر بالكسرة ويزال منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات

على بنيتها للتأنيث فتحذف في الجمع لتلاي جمع علامتا تأنيث وانما تحذف ألف التأنيث لذلك لذهب صورتها بانقلابهاياء وواو افي نحو حبلات وسحر اوات ولانها كالجزء من السكامة والتاء في نية الانفصال فان قلت حينئذ يخرج بنات وأخوات لان تاء مفردهما عوض عن أصل لازائمه اذا أصل بنت وأخت بنو وأخو كذا كرها حذفت اللام وعوض عنها التاء * أوجب بأنواع كونها للعوض دال على التأنيث حذفت في الجمع لذلك لأنها التي فيه دليل رد اللام في أخوات اذ لا يجمع العوض والعوض وانما ترد اللام في بنات كأخوات جلال كل على مذكرة وهو أبناء واخوة لانها اضمحلت في أبناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد بخلاف اخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فان وزنها مفعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع كونها للسببية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة. طلقا وهشام فيما حذفت لانه حكى سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألقا وحذفت لاجتماع مع الالف والتاء لمز يد تين فوزنه فعات فاعترضه الورداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقا به فالصواب ان وزنه فعلت بز يادة التاء فقط وألفه أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالعلمية فان أولات بالكسرة منعت الصرف للتأنيث المعنوي أو باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع العلمية هاء التأنيث لا تاءه والنظم صحيح على كل قبيل وكتبت أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق بينهما بكتابة اللات بلامين فان صح كتبها بالواو. فليكن للحمل على مذكرة وهو أولولما صر فتدبر (قوله والذي اسما الخ) أي والذي قد جعل علما لذكر أو مؤنث بعد ان كان جمعا وأذرعات في الاصل جمع أذرعاة جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذكرة في هذا البيت نوعين من الملاحق بجمع المؤنث ربق اللات جمع التي في لغة وان كان الاشهر بناء وذوات جمع ذات الطائفة عند بعض من أثبتته وأما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والتاء في ذات عوض لامها كبرت وبنات (قوله مجرى) مصدر ميمي بمعنى الحدث فان بنى مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي أو لفعول كان يضمها من أجرى بال باع لان مصدره الميمي بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع في المؤنث كالواو في المذكر الا ان أولوا خاص بالعاقل (قوله ولا يحذف منه التنوين) أي لأنه للقبالة سرعاة لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه منه بنان) أي اذا سمي به مؤنث أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره وفيه انه على المذهب الثاني منهما تقلب تاءه في الوقف هاء كما نص عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا للتأنيث اللفظي (قوله وينصب ويجر بالكسرة) أي سرعاة لاصله وينع التنوين نظر الاليتين لانه وان كان للقبالة لكنه يشبهه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر اليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنويرتها الخ) لاسرى القيس من قصيدة أهلها الأعم صبحا أيها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال وفي معنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدّة خمس سنين ونصف ومعنى تنويرتها نظرت بعقلي الى نارها يريد ان الشوق يخيل محبوبته اليه حتى كأنه ينظر الى نارها وجلة وأهلها يئرب حال من الهاء وكذا جلة أدنى دارها الخ وفيها حذفت مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارها

والثاني انه يرفع بالضمه وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات ويروي قوله * تنويرتها من أذرعات وأهلها * يئرب أدنى دارها نظر عال * بكسر التاء ممنونة كالمذهب الاول وبكسرها بالتانوين كالمذهب الثاني وفتحها بالتانوين كالمذهب الثالث (ص)

ناب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذي لا ينصرف وحكمه انه يرفع بالضمه نحو جاء أحمده وينصب بالفتحة نحو رأيت أحمدا ويجر بالفتحة أيضا نحو مررت بأحمد فنابت الفتحة عن الكسرة هنا اذا لم يضاف أو يقع بعد الالف واللام فان أضيف جرب بالكسرة نحو مررت بأحمد أو دخلت عليه أل نحو مررت بالأحمد فانه يجرب بالكسرة (ص)

(واجعل نحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتساؤلونا وحذفها للجزم والنصب سمه كالم تكوني لتروى مظامه) (ش) لما فرغ من الكلام على ما يرب من الاسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يرب من الافعال بالنيابة وذلك الامثلة الخمسة فأشار بقوله يفعلان الى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان في أوله الياء نحو يضربان أو التاء نحو تضر بان وأشار بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو أنت تضر بين وأشار بقوله وتساؤلونا الى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو أتم تضر بون

ذو نظر حال يعني ان الأقراب اليه من دارها وهي يثرب يحتاج لنظر حال عظيم لتسوية بعدها عن أدرعات فكيف جعلها يثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الخرج نحو لا تثريب عليك وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فكفاية عن المنافقين (قوله وجر بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لان أصله اجور كالمصر فقلت ضمة الراء الى الجيم خذت الهمزة وأدغم فيكسر على أصل التلخيص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح للخفة وكذا كل ما ازنه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا يجر ويؤيد الاصل للاحقه والثاني سابقه (قوله مالم يضاف الخ) أي مدة عدم كل من اضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لان أو بعد النفي لنفي كل نحو مالم تمسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدي لا تقتضي الاتصال أي بردف ليفيده فليس حشوا (قوله ويجرب بالفتحة) أي ولومه قدرة على المختار كوسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقل وذلك لانه لما نقل بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخييه في الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فليل يبقى فتحه لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لحض الضرورة وقيل يكسر بهما للتنوين لانه اما صرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف انه باق على منع صرفه مطلقا كما صرح به في شرح الكافية لان الذي حكم عليه بالكسرة مع الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو موقوف مع ال والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيراقي وغيرهما واختاره في النكت مصروف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا امامي على أن الصرف هو الكسر فقط أدهو والتنوين معاف لا يمنع منه الا يمنع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو ال وقيل ان زالت منه علة فنصرف نحو بأحمدكم لزوال علميته مع الاضافة أو ال وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم واختاره الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحققي (قوله أو دخلت عليه أل) أي معرفة كانت كالتى في أفعال التفضيل نحو الافضل أو في الصفة المشبهة على الاصح كالاعجمي واليقظان أو موصولا كالعواذل والقوائم أو زائده كاليزيد بناء على بقاء تعريف العلمية ما على تنكيره قبلها فهى معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجره بقدر على النون للحكاية وتدعين وتساؤلون عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك (قوله سمه) أي علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظي الا أن يحمل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدرى أي ان حذف المتكلم النون علامة على انه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافى أن الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحى وقد مر أن جعل الحركات علامة يجرى على المنهيين فلا تنقل (قوله كام تكوني) خبر المحذوف أي وذلك كلفظ لم تكوني الخ وتروى نصب بأن مضمره وجوبا بعد لام الجود فهو في تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقه محذوف خبر تكوني أي لم تكوني قابلة لروم مظلمة بفتح اللام أي ظلم وكسرها غير مقيس وان كثرت لان مفعول للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كاسيأتى (قوله فهذه الامثلة الخ) اعلم انهم لما عرّبوا المثني والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرهما من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها بحرف العلة الموجودة لتلا محذوفها الجازم وهى ضمائر ولا الاتيان بحرف علة آخر لتلا ياتي ساكنان معها فيحذف ثانيها فرفعوها بالنون لشدة شبهها بحرف العلة ولذا ادغم فيها نحو من وال وتبديل ألفا في الوقف على نحو اذن ثم حذف للجزم كاحرف العلة ولما جعلوا النصب على الجرف في نظيرها من الاسماء لتأخيها في اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحمله عليه في الفعل المعتل

لا يمكن ظهور الفتححة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا لفات اعرابها بالحروف وكسرت النون بعد
 الالف تشبيها بالثني وقصبت بهما أختيها تشبيها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المنصل كالجزء قسم عليها
 وبها يانظر في ال أي اعراب يفصل من السكامة معه وطأ وأي كلمة تفصل بين السكامة واعرابها (قوله ترفع
 بالنون الخ) أي عند الجهور وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره
 (قوله وتنصب وتجزم عند فها) لا يرد ثبوتها في الأ أن يعنون لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه
 يقولن بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعفون فان واره ضمير الجمع ونون الرفع يحذفها الناصب نحو وان
 تفر وأصله تعفون بواو ين حذفت الولى وهي لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد تحذف النون بلا
 ناصب وجازم وجوب نون التوكيد وجواز بكثرة مع نون الوقاية ويجوز اذغامها فيها وفكهما وقد قرئ
 تأسروني بفك النونين واذغامها ما بنون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبقلة فيما عدا ذلك
 كحديث والذي نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أى لا تدخلون ولا تؤمنون
 وأصل تحابوا تتحابوا أفاد في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة السكن في الطمع وغيره لا يقاس عليه
 اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تذازع الحرفان في الفعل فعمل الثاني وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل
 ان ثبت انكم لم تفعلوا فغضى لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات ذلك العدم على حدان كان قيصه قد
 فان المعلق عليه اثبات القدر لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكمة وقيل لم عملت في الفعل وهي معه في محل
 جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أى فاتركوا العناد وعبر بانفوا التار تشبها على أنه يوجبها (قوله
 وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفى صلها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها
 وتقديم الحال على صاحبها جائز لكان قال الرضى يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف
 كثنى أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا أى لفظا من الاسماء والموصول
 بدل منه والمعتل عند الحاجة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة وأول وآخر أو وسطا ولكل
 اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقى على حذف مضاف أى درج مكارم أو تمييز محمول على الفاعل
 جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) امانا كيد للضمير في قدر أو نائب فاعله ولا ضمير فيه
 أو تاء كيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للمؤكدا لا اجنبي على حد ولا يحزن ويرضين بما
 آتيتن كاهن لكن الفصل في الآية بمعمول العامل المؤكدا لانه كيد نفسه ويصح جره تاء كيد للضمير
 في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكدا (قوله قد قصر) أى سمي مقصورا من القصر وهو الجنس الحسب
 عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام أى محبوسات عن بعولتين (قوله ينوى) فيه
 مع قدر تفنن فانه ماضى واحد على المشهور وقيل المنوى مخصوص بالياء وبالالف الاصلية والمقدر بالالف
 المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا بحر) الظاهر ان كذا متعلق بيجر على انه حال من ضميره أو صفة
 لمصدر محذوف أى بحر جوامثل ذاتى كونه ممنو بالا على انه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع حركات الاعراب)
 مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتححة ككسر وهذا التقدير للتقدير لان الالف اللينة
 لا تستطالها وجرها مع النفس بتدبر تحريكها الا بقها همزة (قوله آخره ألف) أى لينة لاهمزة كالخطأ
 (قوله لازمة) أى لفظا أو تقديرا كالمقصور المنون ولا يرد أن نحو المقرئ اسم مفعول من أقرأه الكتاب
 بابدال الهمزة ألفا يجرى عليه حكم المقصور مع انه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لانا
 نقول ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصور قياسا وكذا يقال في الياء
 (قوله نخرج بالاسم الفعل) أى فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعا من المد وظهور
 الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أى لازمة لتخرج بياء المثنى والجمع والاسماء الخمسة

ترفع بالنون وتنصب وتجزم
 بحذفها فنابت النون فيها
 عن الحركة التي هي الضمة نحو
 الزيدان يعلان فيفعل لان
 فععل مضارع مرفوع
 وعلامة رفعه ثبوت النون
 وتنصب وتجزم بحذفها نحو
 الزيدان لم يقوموا ان يخرجوا
 فعلة الجزم حذف النون
 من يقوموا وعلامة النصب
 سقوط النون من يخرجوا
 ومنه قوله تعال فان لم تفعلوا
 وان تفعلوا فاتفعلوا
 (ص)
 (وسم معتلا من الاسماء ما)
 كالمصطفى والمراتى مكارما
 فالاول الاعراب فيه قدرا
 جميعه وهو الذى قد قصر
 والثان منقوص ونصبه
 ظهر *
 ورفعه ينوى كذا أيضا بحر
 (ش) تنوع في بيان اعراب
 المعتل من الاسماء والافعال
 قد كرر ان ما كان مثل المصطفى
 والمراتى يسنى معتلا فاشار
 بالمصطفى الى ما في آخره ألف
 لازمة قبلها فتحة مثل عصا
 ورعى وأشار بالمراتى الى
 ما في آخره ياء مكسور ما قبلها
 نحو القاضى والداعى ثم
 أشار الى أن ما في آخره ألف
 مفتوح ما قبلها يقدر فيه
 جميع حركات الاعراب الرفع
 والنصب والجر وأنه يسمى
 المقصور المقصور هو الاسم
 المعرب الذى آخره ألف
 لازمة نخرج بالاسم الفعل
 نحو رضى والمعرب المبني نحو اذا
 بقولنا ألف ما آخره ياء

وهو المنقوص نحو القاضى كما سيأتى و بلازمة المثني حال الرفع نحو الزيدان فان ألفه لاتنزم اذ تقاب ياء في الجر والنصب نحو الزيدان وأشار بقوله والثان منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحترز بالاسم عن الفعل نحو يرمى وبالمعرب عن المثني نحو الذى و بقوله قبلها كسرة عن التى قبلها ساكون نحو طي ورمى فهنا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمه وانصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو آيت القاضى قال الله تعالى يا قومنا أجيئوا داعى الله و يقدر فيه الرفع والجر لثقلها على الياء نحو (٥٥) جاء القاضى ومررت بالقاضى فعلامه الرفع ضمة مقدره على الياء وعلامه

(قوله يظهر فيه النصب) أى ما لم يكن الجزء الاول من مركب من جى أعرب كانه ضايفين كرايت معدى كرب ونزت قالى فلا اسم موضع فتمسكن الياء بلاخلاف استصعبا بالحكمها حالة البناء أو منع الصرف كما فى الهمع وفى الروض الانف تقول تفرقوا يادى سبابسكون الياء وهو حال جعلها كالاسم الواحد اه نسكت لسكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله ولوان واش باليامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا فسكن ياء واش وحذفها للتنوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه جل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه فى السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وألف بعد الهاء اه صبان (قوله ويقدر فيه الرفع والجر) أى لثقلها على الياء وقد ظهر ضرورة كقوله لعمر ك ما تدرى متى أنت جأتى * وسكن أقصى مدة لعمر عاجل وكقول جرير فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهن غولا تغول (قوله وأى فعل الخ) أى مضارع لان الكلام فى المعرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غيران ولولا مفسر اقبل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد وآخر اسم كان ومنته صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغز بيعة فى المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لامكان جعله خبر مبتدأ محذوف أى وأخرته واو الخ فأولعطف الجملة على جملة كان بتماها أو اسمها ضمير الشأن وجملة آخرته ألف خبرها مفسر له كفى الاشمونى أى فهمى فى محل نصب وقولهم لا محل للجملة المفسرة أى لغز ضمير الشأن وصرح بذلك الجرى على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة فى كان الشانية ثلاثة أقوال حكاه فى النسك وأصحها الاول لان ضمير الشأن لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخير ين فعمل محل الجملة رفع كفسرها الفاعل أو لا محل لها بحرور (قوله فمعتلا) الاول جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لاحالامن ضميره لان الفصل كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سعى وانظر لم دخلت الفاء فى جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالانف) منصوب بمحذوف يفسره انولازم له كقصد أو لا بس على حدس يد اضربت أخاه ولا يقدر انولان الانف لاتنوى (قوله ثلاثهن) أى أحرف العلة مفعول حذف ومفعول جازما محذوف أى الافعال أو ثلاثهن أى الافعال فهو مفعول جازما ومفعول حذف محذوف أى أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تقض) أى تؤد حكما أى يحكموا به أو تقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

الجر كسرة مقدره على الياء وعلم مما ذكر ان الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك فى المعرب الا فى الاسماء الستة فى حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين أحدهما ما سعى به من الفعل نحو يدعو ويغزو والثانى ما كان أعجميا نحو سمند ورتندو (ص) (وأى فعل آخر منه ألف * أو واو ياء فمعتلا عرف) (ش) أشار الى أن المعتل من الافعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى وألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص) (فالانف انوفيه غير الجزم * وأيد نصب ما كيدعو يرمى والرفع فيما انو واحد فجازما * ثلاثهن تقض حكما لازما) (ش) ذكر فى هذين البيتين كيفية الاعراب فى الفعل

المعتل فذكر ان الانف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد يخشى فيخشى مرفوع وعلامه رفعه ضمة مقدره على الانف ولن يخشى فيخشى منصوب وعلامه النصب فتحة مقدره على الانف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأيد نصب ما كيدعو يرمى الى ان النصب يظهر فيما آخره واو ياء نحو وان يدعو وان يرمى وأشار بقوله والرفع فيما انو الى ان الرفع يقدر فى الواو والياء نحو يدعو ويرمى فعلامه الرفع ضمة مقدره على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثهن

فما سودتني عامر عن وراثة * أبي الله ان أسمو بأمر ولا أب

وقوله ما أقدر الله أن يبدني على شحط * من داره الحزن من داره وصول

وما تنجيبية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما سرفى المنقوص (قوله الى أن الثلاث الخ) أي اذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا و يقري ويوضو فلا تحذف ان قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحريك الهمزة ولا يحذف أيضا في الاكثر لعدم الاعتماد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتسدر (قوله تحذف في الجزم) أي اضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها الكون لم يجد غيرها يمكن التحقيق ما ذهب سيبويه أنه انما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لانه فرق بين الجزوم وغيره واما ثبوتها مع الجازم في نحو قوله

وتضحك مني شيخة عبشمية * كان لم ترى قبلي اسرا يمانيا

فضرورة لانها تزد السكامة الى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف وحينئذ يجزمه بسكون مقدر على الحرف حتى على القول الاول للضرورة ويحتمل انه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الهمع انه لغة جزمه كذلك وخرج عليها قراءة قنبل انه من يتقى ويصبر بالياء وجزم بصبر وقيل الموجود اشباع والحرف الاصل حذفه الجازم ويرده ان حرف الاشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن بصبر تخفيفا أولنية الوقف واپس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه نفي لانه نفي لا تنسى أي فإست تنسى (نقطة) بقي مما تقدر فيه الحركات ما سكن للوقف أو اللادغام كيضرب بكر وداود جالوت أو لتخفيف كتسكين بارئكم وبعولتهن ورسلنا ومكر السعي وبأمركم ويشعركم والصحيح جوازه نثرا للقراءة به في السبع والتبع كالجمللة والمحكي كالعالم المركب اسنادا والمضاد لياء المتسكاه حتى في حال جوه خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الاعراب وكالياء بدلها كياغلاما ويقدر السكون فيما حرك للسا كمين كام يكن الذين وما أدغم في آخره كام يشدوما حرك من القوافي كقوله

أغررك مني أن أحبك قاتلي * وأنتك مهماتنا مرمى القلب يفعل

والظاهر أن هذا التقدير كما للتعذر فيما عدا الخفف لتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال الخمسة عند تأكيدها كما سرفى والحروف الثلاثة في الاسماء الستة اذا وليها سا كن كابي الرجل وكندا ألف المثني كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحوا القوم والمقیمی الصلاة أما في جمع المكسور فيصير كان للسا كن كياء المثني ولا تحذف اسم ما يدل عليها الفتح ما قبلها أبدأ والظاهر أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر قيل وكندا تقدر الواو في الجمع المضاد لياء المتسكاه رفعا سجع مسلمى لذهب صورتها اذا أصله مسالمون لي حذفت النون واللام للاضافة وقابت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها للثقل لان الموجب لقلبها ياء ثقلا مع ياء المتسكاه فرد عليه بانها تعذر مادامت الياء الاولى فاللاني انه لا تعذر نظر الحال الراهنة كما قدره في الفتي للتعذر مع ان أصل الالف لا تعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتي ألفا ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو تخفيفا مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا والختمار وفاقالا بي حيان ان اعرابه لفظي لوجود ذات الواو وتغير صفتها العلة تنصر بنية لا يقتضى تقديرها والله أعلم

(النكرة والمعرفة)

اسماء صدر لنسكر وعرف المشدد ومصدر ان للمخفف يقال نسكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعلنا

الى أن الثلاث وهي الألف
والواو والياء تحذف في الجزم
نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم
فعلمة الجزم حذف الالف
والواو والياء وحاصل ما ذكره
أن الرفع يقدر في الواو
والالف والياء وان الجزم
يظهر في الثلاثة بحذفها
وان النصب يظهر في الواو
والياء ويقدر في الالف
(ص)

(النكرة والمعرفة)

اسمى جنس للاسم المنكر والمعرف لاعلمين لهما كما قيل والالمنع الصرف ولا يصح ان علميتهما لكونهما
 ترجمة لان مدلولهما حينئذ اللفاظ التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذا باب
 شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات لا معرفة له كاحد وعرب دون
 عكسه ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد
 بنحو صلة أو عهد قيل ووجوده كالأدنى اذا ولد يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده انه يطلق
 عليه المعارف أيضا كهو وهذا الذي ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات المذكور فوجوده فحدث
 فجوهر فبسم فنام فخيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ماشابهه فكمنه كور معلوم وشئ اصدق
 الشيء بالمعوم لغة وكخيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب
 مثلا وما بينهما العموم الوجهي كانسان وأبيض فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه
 وبعد فلا فائدة في هذا البحث الا التمرين (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس
 في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل آل خبره وذكره لان المراد اسم قابل آل
 والاسم يقع على المذكر والمؤنث ولتأول النكرة باللفظ مثلا بالكامة قيل أولها كونه النكرة صفة
 لمخوف منكر أي اسم نكرة وهو الذي سوغه الابتداء بها ويرده ما مر من انها اسم جنس للمنكر
 لا وصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشقة بقي أن قابل آل الخ نعر يف للنكرة والتعريف
 ليس محولا على المعرف لا مواطأة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لتلاخيم عليه قبل تصويره وانما هو
 تفسيره على حذف أي التفسيرية وأعطف ببيان هائيه كجاء يدا بوعبدالله لا خبر عنه حتى يحتاج الى
 مسوغ كندا قيل وهو سرود بأن الحكم على الشيء انما يتوقف على تصويره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور
 التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما
 بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الاصلية تغييره وهذا معنى ما قيل انه تصوير لا تصور ولو
 سلم علم حمله أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانها مابتدأ وخبر
 صورة لاحقيقة فتدبر وحمل المواطأة ما يصح بلان تأويل بالمشقة أو حذف المضاف كعمل العلم على الفقه
 وحمل الاشتقاق بخلافه كعمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) حال من المضاف اليه وهو آل لان المضاف اسم
 فاعل يقتضي العمل في الحال (قوله ما يقبل آل الخ) اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا
 ويجرور رب وأقل من فانها انكرات مع انها لا تقبل آل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس
 وضيم الغائب العائد لنكرة كجاء في رجل فاكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان آل والثالث
 واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل آل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في
 تراكيها الخاصة لعروضه وعن الثاني أن يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جمعين يهودى ومجوسى
 كروم ورومى وهما حينئذ انكرتان أما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا حينئذ ينعان الصرف للعلمية
 والتأنيث المعنوي وأما الضمير فمعناه الرجل المذكور وهو لا يقبل لارجل بالنسبة فتدبر (قوله وتأثر فيه
 التعريف) قيد به لانه المراد من تأثر آل عند الاطلاق فخرج نحو العباس والحريث فان آل فيهما مؤثرة للمع
 أصلها من الوصفية بشدة العبوس والحريث لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضا تأويل في الابهام
 كاحد وعرب وغير وشبهه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعلمه بسمع دخول آل عليها
 فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستئناس والشروط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما نضمن
 الاستفهام والشروط فزائد على أصل الوضع ومن هنا النوع أيضا لان الاول أسماء الفاعلين والمفعولين
 لان آل فيها موصولة لا معرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

(نكرة قابل آل مؤثرا) *
 أو واقع موقع ما قد ذكرنا
 (ش) النكرة ما يقبل آل
 وتأثر فيه التعريف أيضا ويقع
 موقع ما يقبل آل فمثال ما
 يقبل آل وتأثر فيه التعريف
 رجل فتقول الرجل واحترز
 بقوله وتأثر فيه التعريف
 مما يقبل آل ولا يؤثر فيه
 التعريف كعباس علما
 فانك تقول فيه العباس
 فتدخل عليه آل لكنها لا
 تؤثر فيه التعريف لانه
 معرفة قبل دخولها عليه
 ومثال ما يقع موقع ما يقبل
 آل ذواتي بمعنى صاحب نحو
 جاءني ذومال أي صاحب
 مال فذو نكرة وهي لا تقبل
 آل لكنها واقعة موقع صاحب

وإدخال آل عليهم المحن عند الجمهور لإضاقتهم بمعنى وتويزهم ما يدل عنها وكذا أسماء الأفعال النسكرات
 لوقوع صه مثلاً موقع سكوتنا أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر (قوله) وصاحب يقبل آل) أى المعرفة لان
 المراد به الدرهم والثبوت فهو صفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله) وغيره معرفة) أفرد
 الضمير لإرادة المذكور لان العطف باولانها تنويعية بمعنى الواو لا لالاحد الدائر حتى تقتضى الافراد
 وفي الاخبار قلب لان المعرفة هى المحدث عنها يبين خاصتها كالنسكرة ولم يعرفهما بالحد لما فى التسهيل
 من تعذره بلا اعتراض عليه وعلمه بالميل له وقد عرف كثير النسكرة بما شاع فى جنس موجود كرجل
 أو مقاس كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما
 وهو الاصح خلافاً لمن أثبتها فيما لا يدخله تنوين ولأل كمن وما (قوله) كهم وذى الخ) لم يرتبها لضيق النظم
 وقد رتبها فى السكافية بقوله

ضمير أعرها ثم العلم * فتدواشارة فوصول ثم فتدواداة فتنادى عينا * فتدواضافة بها تبيننا
 وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع فى التوكيد لتدكرها فى أبوابها وذ كرسحجر فيما
 لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يردد ذلك الى ما هنا لان تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الاضافة
 المقدرة والباقي بأل مقدرة لسكن اختار فى التسهيل ان تعريف المنادى بالموأجهته والاقبال عليه لأبال
 فليس مما هنا * واعلم ان الجلالة أعرها المعارف اجماعاً ثم الضمير على الاصح لالعلم ولا الاشارة وأعره ضمير
 المنكلم فال مخاطب فالغائب السالم من الإبهام بان يتقدمه اسم واحد كما فى التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو
 فأكرمته فهذا كاعلم أو دونه والمراد العلم الشخصى كما فى التسهيل أما الجنسية فالظاهر أنه دون الجميع وأما
 المضاف فكما أضيف اليه عند المصنف مطلقاً وعند الاكثر الاضاف للضمير فكالمعلم لانه يوصف به كمررت
 بز يد صاحبك والصفة لا تكون أعرها من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر فى ذلك بل هو الانسب
 لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعاً للقرء والشلو بين وقال المصنف انه الصحيح
 نعم على قول الناظم بنقض القول بأن الضمير أعرها للجميع والانسب كون المضاف دون ما أضيف اليه مطلقاً
 لا كتسا به التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق بأى غلامه فيه إبهام عن زيد (قوله) والذى) مقتضاه
 انه يسمى معرفة حال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومه له وعدم استعماله بدونها بخلاف
 المضاف دون المضاف اليه (قوله) فى الذى الخ) لما فانه ترتيبها ذ كرارتها تنويعاً لسان فانه ان يترجم للضمير
 كاخوته والفاء فصيحة كمالا يخفى وما مفعول أول اسم والظرف صلتها أى فوضع لذى غيبة الخ أى لفظه ومه
 السكى بناء على قول السعدان المضمرة ونحوها كالاشارات والموصولات والحروف كليات وضعها جزئيات
 استعمالاً فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل الا فى واحد بخصوصه كز بدأ والمعنى فوضع لافراد
 ذى غيبة بناء على قول العضد والسيد انها جزئيات وضعها استعمالاً فهو موضوع لكل فرد فرد مما
 يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلى نعم تلك الافراد لتعذر أن يحيط الواضع على انه من البشر
 بحجمها وقت الوضع تفصيلاً فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا كان الضمير والاشارة والموصول
 مستوية وضعها استعمالاً فى معنى كون بعضها أعرها من بعض كما مر قلت لان تعريفها من أمر زائد على
 الوضع كالمرجع والحضور فى الضمير والاشارة فى اسم الاشارة والصلة فى الموصول ولا شك أن بعض هذه
 أوضح من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعها استعمالاً وليست
 معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله) كانت) جوه بالكاف لقصده لفظه وليس من انابة ضمير
 الرفع عن ضمير الجزر كاتوهم (قوله) بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال لقلته حروفه غالباً أو من الاضمار
 وهو الاخفاء لكثرة استناره ولانه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الخمس غالباً

صاحب يقبل آل نحو
 (ص) صاحب
 (وغيره معرفة كهم وذى
 وهندوابنى والعلام والذى)
 (ش) أى غير النسكرة
 المعرفة وهى ستة أقسام
 المضمرة كهم واسم الاشارة
 كندى والعلم كهند والمجلى
 بالالف واللام كالغلام
 والموصول كالذى وما
 أضيف الى واحد منها كبنى
 وستتكام على هذه
 الاقسام (ص)
 (فى الذى غيبة أو حضور
 كانت وهو ضمير بالضمير)
 (ش) يشير الى أن الضمير

وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرا أيضا ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا أي كنى به عن
الظاهر اختصارا (قوله ما دل على غيبة) أي لفظ جامد وضع لذي غيبة الخ فخرج أحرف المضارعة وكاف
الخطاب في نحو ذلك وأخر نحو أنت وإياه وضمير الفصل عند البصر بين فأنها أحرف لنفس الغيبة والخطاب
لأنهما وخرج أيضا ما فيه أل الحضورية كجئت الساعة ونحو يازيد فان الحضور في ذلك ليس من الوضع
بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص التمسك والخطاب بقريظة التمثيل لامطلق حضور نخرج أسماء
الإشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعها وإنما لمهامن كونها لا يشار بها إلا حاضر وبايقاع ما على الاسم
الجامد نخرج لفظ غائب وبتسكك ومخاطب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالتمسك شخص يحكي بذلك اللفظ
عن نفسه وبالمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب به وبالغائب ما تقدم له ذكر أي مرجع وهذه ليست
كذلك وبهذا نخرج الأسماء الظاهرة بناء على أنها موضوعات للغائب لأنها لم تقدم ذكرها ولا صرح أنها
وضعت لها الماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها في كل منهما حقيقة واعلم ان ضمير الغائب لا بد من
تقدم مرجعه لفظا ولو بمادته كما عدلوا وهو أقرب أي العدل المفهوم من عدلوا أرمعني بأن يعلم من السياق
نحو ولا يوبه لكل واحد أي المية بقريظة ذكر الارث حتى توارت بالحجاب أي الشمس بقريظة ذكر
العنى والاطباء عن ذكره أي صلاة العصر أو رتبة كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول
ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة الأفي ست مسائل جعلوها في حكم المتقدمه لانسكات خاصة بها كالأجال ثم
التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة والضمير المجرور برب والمرفوع بنعم أو بأول المتنازعين كما سبق في
أبوابها والضمير المبدل مفسره كضربته زيدا واللام صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه مفسره نحو
ما هي الأحيانا الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حلت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين للقصة
وقيل من باب ضربته زيدا فجعله تقول وتحمل خبره وفي الجمع انه قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من
معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه وجعله اللما ميني
لنفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذواتنا) اما خبر مقدم عن
مالنا هي المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكره منه صفة ذو (قوله ما لا يتبدأ) أي به حذف
الجار فأتصل الضمير واستمر وليس محذوفا لانه نائب الفاعل ولثلاثي حذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد
لا يتبدأ به الخ مع بقاءه على حالته الأولى فخرج ضمير ضربتهم وضربتهم فانه إذا ابتدئ به صار
مبتدأ بعد أن كان مفعولا فلأورد بقاؤه مفعولا قيل أيها ضربت لاهم افتدبر (قوله الا) مفعول يلي
لقصد لفظه واختيار انصب بنزع الخافض أي في الاختيار والمراد ما يعي الاستثنائية والوصفية وهي التي
بمعنى غير كما في شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لأنواعه ومحاله لكنه راعى الاعرف فقدم
التمسك فالمخاطب فالغائب وان فانه تقديم الرفوع وتأخير المجرور كما دلتهم للضرورة فمثل للتمسك والمجرور
بأبني ولاه مخاطب والمنصوب بأكرمك ولا مرفوع والغائب بسليبه (قوله المضمير) أي من حيث هو ينقسم
إلى وهل المنصل أصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فالى عوض الخ)
لى خبر مقدم وناصر مبتدأ مؤخر والاه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياه وعوض ظرف يستغرق
المستقبل كابدأ الآن مختص بالنفي وهو مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد وسمع فيه حينئذ
السكر والفتح فان أضيف نصب كالأفعله عوض العائضين كأبد لا يدين وفي القاموس ما رأته عوض
فاستعمله في الماضي (قوله وما نبال الخ) ما الأولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية بخلاف المعنى لان اذا
الشرطية نحو نسبة بالجل الفعلية وجلة ان لا يجاورنا الخ مفعول نبالى وديار بمعنى أحد من ألقاظ العموم
الملازمة للنفي أصله ديوار لانه من دار يدور والاك مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياك أي لانبالى بعدم

مادل على غيبة كهو أو
حضور وهو قسمان أحدهما
ضمير المخاطب نحو أنت
والثاني ضمير التمسك نحو
أنا (ص)
(رذواتنا منه ما لا يتبدأ
ولا يلي الاختيارا أبدا
كالياء والكاف من ابني
أكرمك
والياء والها من سلبه ما ملك
(ش) المضمير البارز
ينقسم الى متصل ومنفصل
فالتصل هو الذي لا يتبدأ
به كالكاف من أكرمك
ونحوه ولا يقع بعد الأفي
الاختيار فلا تقول ما
أكرمك الاك وقد جاء
شاذ في الشعر كقوله
أعوذ برب العرش من قئة
بغت
على فالى عوض الاله ناصر
وقوله
وما نبالى اذا ما كنت جارتنا
أن لا يجاورنا الاك ديار
(س)

وكل مضمرة له البنياجب * ولفظ ما جوكلفظ ما نصب) (ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحرف في الجود ولذلك لا تنصرف ولا تنى ولا
تجمع وإذا تقررتا مبنية فنهما يشتركان في الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جزم متصل نحو أو كرميتك ومررت بك وأنه وله فالكاف في
أو كرميتك في موضع نصب وفي بك في موضع جر والهاء في أنه في موضع نصب وفي له في موضع جر وهما يشتركان في الرفع والنصب والجر وهو
ناو اليه أشار بقوله (ص) (لرفع والنصب وجزا صالح * (٥٥) كاعرف بنا فانا فلما المنعج) (ش) أي صالح

لفظ نا للرفع نحو فلما والنصب
نحو فانا وللجر نحو بنا
وعما يستعمل للرفع
والنصب والجر الياء فنال
الرفع اضربى ومثال
النصب أكرمى ومثال
الجر ضربى ويستعمل في
الثلاثة أيضا هم فنال الرفع
هم قائمون ومثال النصب
أكرمهم ومثال الجر لهم
وإنما لم يذكر المصنف الياء
وهم لانهما لا يشبهان نا
من كل وجه لان نا تكون
لرفع والنصب والجر
والمعنى واحد وهي ضمير
متصل في الاحوال الثلاثة
بخلاف الياء فانها وان
استعملت للرفع والنصب
والجر وكانت ضميرا متصلا
في الاحوال الثلاثة لم
تكن بمعنى واحد في
الاحوال الثلاثة لانها في
حالة الرفع للمخاطبة وفي
حالة النصب والجر للمتكلم
وكذلك هم لانها وان
كانت بمعنى واحد في
الاحوال الثلاثة فليست
مشئلا لانها في حالة الرفع
ضمير منفصل وفي حالتها

مجاورة سواك أيتها المحبوبة إذا كنت أنت جارتنا وفي نسخ وما علينا أي وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك
وإذا تأملت في معنى البيت وجدت الابعنى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في
محل جر بالإضافة لاستثنائي كما قاله أبو الجواثي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما في شرح الجامع (قوله
وكل مضمرة الخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الاعراب يؤهم اعرابها فدفعه بذلك في ابتدائه ليعلم
ان الجر وغيره لها لفظ واحد وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضوي لانه لا يفيد هذه السكينة فأشار
هنالى أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليها وأن له عللا أخرى (قوله كلفظ ما نصب) أي في الصورة
ولومع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو
ارتفاع وانفصال فإشار الى الجرور والنصب في هذا الشرط وكل منهما اثنا عشر قسما كما سيأتى والى المرفوع
فيما بعده وإنما أخوه لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتصل والمنفصل فرمى بهم أن
مابعد عام مثله فدفع ذلك بتقديم الجرور الذى لا يكون في المنفصل أصلا فتدبر (قوله في الجود) هذا
أحد أوجه أربعة في التسهيل ثانيها الشبه الوضوي في بعضها وحمل الباقي عليه ثالثها الشبه الافتقاري لافتقار
دلالتها الى المرجع أو الخطاب مثلا رابعها استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني
كالخرف اه وقال ابن غازي للشبه المعنوي لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهي من معاني
الحروف الجزئية كحرف المضارعة والواحق في اياى واياك واياه اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة
كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى (قوله ولا تنى الخ) وأما نحو هو ما دم ونحن فوضعت كذلك ابتداء
(قوله للرفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين
لثلاثين عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى أشعر فعداه بباء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله
لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لاني نحو أعجبتى كوني مسافرا الى أبى فان الياء في الجميع ضمير
متصل بمعنى واحد ومحملها نصب في الاول ورفع في الثاني بالكون وجر في الثالث والجواب أن رفعها عارض
من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحملها الاصل بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما ما مشترك بالاصالة
(قوله وألف) مبتدأ سوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهندام قوله للرفع والنصب وجر الى
جواز عطف المعرفة على النسكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار بهندام الثلاثة مع
ناللتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التاء في نحو ضربت ضربت بما الخ وياء المخاطبة في تضرب بين
ثم ذكر المستتر في كمال ضماير الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضماير الرفع) أي مع الافعال
أما في نحو ضار بان وضار بان فخر فان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب السكفاء
لكن أوجب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما أفاده بها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب
الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لانه عمدة
فلا بد منه لفظا وتقديرا وأما غيره ففضلة لاداعي الى تقديره اذا عدم من اللفظ الاربط الخبر ونحوه وذلك
نادر وصنيع المصنف صريح في أن المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لان المنفصل كما قيل

النصب والجر ضمير متصل (ص) (وألف والواو والتون لما * غاب وغيره كقما واغلبا) (ش) الالف والواو والتون من ضماير الرفع
المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فنال الغائب الذي يدان قاما والزيدون قاموا والمندبات فن ومثال المخاطب اعلم واغلبوا واعلمن ويدخل
تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب والمخاطب كما مثلنا (ص)
(ومن ضمير الرفع ما يستتر * كاعرف

أوافق نعبط اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر وبارز والمستتر الى واجب الاستنار وجائزه والمراد بواجب الاستنار ما لا يحل محله الظاهر
 وبجائز الاستنار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها استنار الضمير أربعة * الاول فعل الامر للواحد
 المخاطب كالفعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز ابرازه لانه لا يحل محله الظاهر فلا تقول افعلز يد فأمأ فاعل أنت فأنت تأ كيدا للضمير المستتر
 في افعل وليس بفاعل لافعل لصحة (٥٦) الاستغناء عنه فتقول افعل فان كان الامر لواحدة أو اثنين أو جماعة يرز الضمير

نحو اضرب واضربا
 واضر بوا واضربن * الثاني
 الفعل المضارع الذي في أوله
 الهمزة نحو وأوافق التقدير
 أنا فان قلت أوافق أنا كان
 أنا تأ كيدا للضمير المستتر
 * الثالث الفعل المضارع
 الذي في أوله السون نحو
 نعتبط أي نحن الرابع الفعل
 المضارع الذي في أوله التاء
 كخطاب الواحد نحو تشكر
 أي أنت فان كان الخطاب
 لواحدة أو اثنين أو جماعة
 يرز الضمير نحو أنت تفعلين
 وأنتما تفعلان وأنتم تفعلون
 وأنتم تفعلن هذا ما ذكره
 المصنف من المواضع التي
 يجب فيها استنار الضمير
 ومثال جائز الاستنار زيد
 يقوم التقدير هو وهذا
 الضمير جائز الاستنار لانه
 يحل محله الظاهر فتقول
 زيد يقوم أبوه وكذا كل
 فعل اسند الى غائب أو غائبة
 نحو همدتقوم وما كان
 بمعناه نحو زيد يقوم أي هو

اذ لا يبتدأ به ولا يلي الابل لا ينطق به أصلا واختار في الجامع انه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض
 الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم في جواب الامر ونعتبط بالعين المجهمة بدل منه (قوله
 ينقسم الضمير) أي المتصل باسم والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذي
 ضربت لا مكان النطق به أما المستتر فامر عقلي لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعير ون له المنفصل في قولهم
 تقديره أنت مثلا لتقريب كما مر فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من
 المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بالقرينة فهو كالموجود ولذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من
 القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أي بان يمكن تساطع عمله على الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل كمن بدقام
 يصح فيه قام أبوه أو ما قام الا هو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ يقال قام هو على الفاعلية
 لان المستتر مطلقا لا ينطق به أصلا لانه أمر عقلي وحينئذ فقسمة هذا جائزا ومقابلته واجبا مجرد اصطلاح
 لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضع هنا أفاده سم (قوله للواحد) سيد كرحمته والمحطاب لبيان الواقع
 ولم يذ كرهي الواحد لدخوله في المبدوء بالتاء (قوله لا يجوز ابرازه) الاولى واجب الاستنار كما قال في مقابله
 الآتي كما يعلم مما مر (قوله في أوله الهمزة) الاولى حذف في (قوله نحو تشكر) الأفيد جعله له وائمة الغائبة
 نحو همدت تشكر ليسكون الماتن ممثلا للمستتر جوازا أيضا ولحصول الخطاب بفعل (قوله هذا ما ذكره الخ) بقي
 مما يجب استناره كافي التوضيح وشرحه ما رفع بفعل الاستغناء أو التمجيب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل
 أمر مفرد كان أولا كينزال يازيد وباهند ويازيدان الخ أو بالمصدر المائب عن فعله في الامر نحو فاضرب
 لرقاب أو بفعل التفضيل اه ولا يرد أن الاخير يرفع الظاهر في مسألة السكحل اجاعا وفي غير هاعلى لغة قليلة
 كما سيأتي لندور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له بجائز الاستنار قطعاً كما سيمثل له الشارح
 بز يدقام لانه يخالفه الظاهر باطراد كمن يدقام أبوه وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم مما مر خلافا لمن وهم فيه
 وكذا مرفوع نعم وبس فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ) أي مضارعا كان أو ماضيا لافعل الاستغناء
 والتعجب فانهما للغائب مع وجوب الاستنار فيهما الجريان الثاني مجرى المثل فلا يغير والمثالي فوت جعل الاول
 على الا في تلوا المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أي الفعل من الصفات المحضة سواء جوت على من هي له
 كما مثله أو لا يخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية كالاجوع والاطح فلا ضمير فيها أصل لدالاتها على مجرد
 الذات وبقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضى كهيئات (قوله وذوار تفاع) أي محلا كما مر وهو خبر
 مقدم عن أنا وهو بسكون الواو لغة حكاهما القارضى للمجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه والخبر محذوف
 أي كذلك ولم نعطفهما على أنا لافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لا تكون بالاصالة الامر فوعة وأما
 ورودها غير مرفوعة فامتأه بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما أنا كانت ولا أنت كأنا لقبح اللفظ معه
 أو النصب نحو * ياليتني وهما تخلوا بمنزلة * للضرورة ويكثر نيابتها في التوكيد كرايتك أنت ومررت
 بك أنت كما سيأتي وأما نداءه في نحو يا أنت فشاذا (قوله أنالامتكم الخ) المختار عند البصر بين أن الضمير

(ش) تقسم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستتر وبارز وسبق الكلام
 في المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالتصل يكون مرفوعا منصوبا مجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا
 ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر أنالامتكم وحده ونحن لامتكم المشارك أو المعظم
 نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأتم للمخاطبين أو المخاطبتين وأنتم للمخاطبات وهوللغائب وهي للغائبة
 وهما للغائبتين أو للغائبتين وهم للغائبتين وهن للغائبات (ص)

(وذواتنصاب في انفصال جعلاً * اياً والتقرير ليس مشكلاً) (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر اياً
للتكلم وحده واياً بالتكلم المشارك أو المعظم نفسه واياً للمخاطب (٥٧) واياً للمخاطبة واياً كما للمخاطبتين

أو المخاطبتين واياً لكم
للمخاطبتين واياً كن
للمخاطبات واياً للغائب
واياً للغائبة واياًهما
للمغائبين أو الغائبتين واياًهم
للمغائبين واياًهن للغائبات
(ص)

(وفي اختيار لايجي المنفصل
* اذا تاتي أن يجي المتصل)

(ش) كل موضع أمكن
أن يوتي فيه بالضمير
المتصل لا يجوز العدول
عنه الى المنفصل الا فيما
سبيد كره المصنف فلا
تقول في أكرمك
أكرمك اياً لأنه يمكن
الاتيان بالمتصل فتقول
أكرمك فان لم يمكن
الاتيان بالمتصل تعين
المنفصل نحو اياً أكرمك

وقد جاء الضمير في الشعر
منفصلاً مع امكان الاتيان
به متصلاً كقول الشاعر
بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت

اياهم الارض في دهر
الدهار ير

(ص)

(وصل أو أفضل هاء سانية
وما

أشبهه في كنهه الخلف
استمى

فيه وفي فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرفي خطاب ولو احقها التبيين المثني وغيره وان
الهاء في هما وهم وهن هي الضمير وحدها ولو احقها التبيين الحال فان والهاء مشتركان بين المفرد وغيره
والواحق قرينة على المراد بهما والنون الاولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في هم وفي الفارضي ان
الواحد حذف من أنتم تخفيفاً ولذا عادت في ضميرهم لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها فتكون النون
الثانية من أنتم في مقابلتها وأما هو وهي فكلمة الضمير كما في البناء وخالف الكوفيون في الجميع
(قوله وذواتنصاب) مبتدأ خبره جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل
واياً مفعوله الثاني ولم يقل وان انفصال كسابقه للتفان والصحيح ان الضمير اياً فقط ولو احقها حرف تبيين
المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف في قوله وذواتنصاب
الى هنا ان الضمير خمسة أنواع لذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما
علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسمًا لانه اما المفرد المذكور او المؤنث أو المثنى أو الجمع المذكور أو الاناث
وعلى كل اما مخاطب أو غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجملتان وتكون ولا تحذفك أمثلهما ويزيد ضمير الرفع
المتصل أو بعه مع المضارع وهي أضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب
تضرب كما تحذف مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقتدر وكذلك تعدل الواو والالف ونون النسوة مع المضارع
لاتحاد صورتهما مع الماضي وكذلك اضرب مع تضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب
العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لايجي المنفصل الخ) أي لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا
يعدل عن المتصل الا حيث يتعذر اما الضرورة كبيت الشارح أولتقدمه على عاله كاياك نعبد أو لخصره
كلا تعبدوا الاياه وقوله أنا النداء الحار النمار وانما * ينفع عن أحسابهم أنا أو مثلي
أو لكون عامله محذوفاً كاياك والشر أو معنوايا كانا عبداً أنيم وأنت مولى كريم أو حرف أني نحو ما هن
أمرهاتهم أو فصل من عامله بتبوعه كيميخرجون الرسول واياًكم أو وفي أو المصاحبة كقوله
فا كيت لأفئك أحد فصيحة * تكون واياًها بما مثلاً بعدى

أو لرفعه بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصرتم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح (قوله
بالباعث الخ) متعلق بحلقت في بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه وحذف نظيره من
الأخر على حد * بين ذراعي وجهه الاسد * أو منصوب تنازعه الوصفان فاعمل فيه الثاني وحذف ضميره
من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم حال من الاموات والدهار ير أول الدهر
في الزمن الماضي لا واحده من لفظه ويقال دهور دهار ير أي مختلفة كافي التاموس وفسرها في التصريح
بالشائد واكن المناسب هنا الاول وفي الصحاح دهر دهار ير أي شديد كليله ليلاء ويوم أيوم وساعة
سوعاء (قوله هاء سانية) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني لا الاول كما قيل والاضمر في الثاني لاسيما في
الآن لايجعل تنازعا بل حذف من الثاني دلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر وهذا
كلاستثناء من قوله وفي اختيار الخ لا منافض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله الى أنه على
حذف مضاف وما واقعة على فعل أي وهاء كل فعل أشبه سانية فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل
وليس كذلك فالاحسن جعل الاشمو في ما واقعة على ضمير والهاء في أشبه عائدة لهاء سانية أي وكل ضمير
أشبه هاء سانية فاسيما في سواء كان عامله فعلاً كما مثله أو اسماً كالدهرهم أنامعطيكم ومعطيك اياه (قوله)

﴿ ٨ - (خضري) - أول ﴾ كذلك خلتني واتصلا * اختار غيري اختار الانفصالاً
(ش) أشار في هذين البيتين الى المواضع التي يجوز أن يوتي فيها بالضمير منفصلاً مع امكان ان يوتي به متصلاً فإشار بقوله سانية الى ما تعدي
الى مفعولين الثاني منهما

ليس خبرا في الاصل وهما ضميران نحو الدرهم سلتيه فيجوز لك في هاء سلتيه الاتصال نحو سلتيه والاتصال نحو سلتني اياه وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك اياه وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسئلة الاتصال والاتصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه ان الاتصال فيها واجب وان الاتصال بخصوص بالشعر وأشار بقوله في كنهه الخلف انتهى الى أنه اذا كان خبر كان وأخواتها ضميرا فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختلف في المختار منهما فاختر المصنف الاتصال نحو كنهه واختار سيبويه الانفصال نحو كنت اياه تقول الصديق كنهه وكنت اياه وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو خلتني وهو كل فعل تعدي الى ههنا والثنائي منهما خبر في الاصل وهما ضميران ومنه سيبويه ان المختار في هذا أيضا الانفصال نحو خلتني اياه وذهب سيبويه أرجح لانه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر

ليس خبرا) صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لأحد الضميرين فقط كاذير يكهم الله في منامك فليلا الآية فان أرى الجملة لم تنسخ الكاف بل اطاء لكنها ليست خبرا في الاصل فالآية من باب سلتيه لا خلتنيه لأن النسخ المعتبر في خلتنيه للضميرين معا فتعير الشارح أولى من التعير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أي وأولهما أعرف كما يفيد المثال فلو قدم غيره أو أحدث ترتبتهما مع نضمهما وجب الفصل كما سيأتي في المتن وخرج بكونهما مفعولين بالذarfوع أولهما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير الأعراف كضربك وضربونا لأن الفصل إنما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا إذ المرفوع كجزء الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول مرفوعا مجرورا كعجبت من ضرب بيك وضرب بي اياك إذا لاء فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون الامستترا كانا الضاربك والضارب اياك بناء على أن الكاف مفعول لامضاف اليه والاعين الوصل لان الجرور لا يكون الامتلا اه صبان وكذا يجب الوصل في أنضار به بالأل لتعين الاضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل كضارب اياه فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدي الى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقي ان موضوع المسئلة الضميران فلو أبدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيتك بدأ فالظاهر تعين الوصل على الاصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح منها قول الكافية * سلتيه صل وقد فصل * ومنه فسيتكفيكم الله أنزلكموها ان يسألكموها اذا يريدكم الله كما مر هذا في الفعل أمافي الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المفعولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنعكم ابشي يستطاع * وقوله

لئن كان حبيبك لي صادقا * لقد كان حبيبك حقا يقينا

(قوله مخصوص بالشعر) رده حديث ان الله ملككم اياهم أي الارقاء ولو شاء ملككم اياكم والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعراف ولو وصل لقال ملككموها بفتح الكاف الأولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لشمله مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله اذا كان خبر كان ضميرا الخ) سكت عن اسمها فافاد أنه لا يشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن الناظم نحو الصديق كأنه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله في شرح الكافية ويحزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليس وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء أمافي ههنا فيجب الفصل كجاء البس اياه ولا يكون اياه كما يجب مع الا وتفارق هذه المسئلة ما قبلها بان أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول والعامل ناسخ لهما معا (قوله فاختر المصنف الاتصال) أي لأنه الاصل واكثره نظاما ونثرا في الفصيح كحديث ان يكتنه فلن تسلط عليه الخ وكقول أبي الاسود لعبد

دع الخ يشربها الغواة فاني * رأيت أباها مغنيا يمسكها

فان لا يكتنها أو تكتنه فانه * أخوها غنثته أمه بلبانها

ومراده بأخيها نبيذ الزبيب ولعله ممن يقول بحله اذا لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعرا كقوله

لئن كان اياه لقد سأل بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

ولم يجيئ نثرا الا في الاستثناء ومثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخا لهما معا (قوله وهما ضميران) أي وأولهما أخص وغير مرفوع ولا فرق بين هذه وسلتيه الا بالنسخ واذا كان أولهما أخص فلا بأس من نفايرهما معني كما هو ظاهر ولا يحتاج جعل الاخبار فيهما من باب شعري شعري الا في اتحاد الربة كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلة لأن حق الخبر الانفصال قال الرضي وانما وصل أولهما القر به من الفعل وان كان حق المبتدا كذلك وواقفه في التسهيل على باب ظن لمجز الخبر عنه بمنصوب شبه

اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام (ص) (وقدم الاخص في اتصال * وقدم من ماشئت في انفصال) (ش)
 ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب اخص من ضمير الغائب فان اجتمع ضميران منصوبان أحدهما اخص من
 الآخر فان كانا متصلين وجب تقديم الاخص منهما فتقول الدرهم أعطيتك (٥٩) وأعطيتنيه فتقدم الكاف والياء

على الهاء لانها اخص
 من الهاء لان الكاف
 للمخاطب والياء للمتكلم
 والهاء للغائب ولا يجوز
 تقديم الغائب مع الاتصال
 فلا تقول أعطيتنيك ولا
 أعطيتني وأجازه قوم
 ومنه مارواه ابن الاثير في
 غريب الحديث من قول
 عثمان رضي الله تعالى عنه
 أراهمني الباطل شيطاننا
 فان فصلت أحدهما كنت
 بالخير فان شئت قدمت
 الاخص فقلت الدرهم
 أعطيتك اياه وأعطيتني
 اياه وان شئت قدمت
 غير الاخص فقلت أعطيتني
 اياك وأعطيتني اياه واليه
 أشار بقوله هو وقدم من ماشئت
 في انفصال * وهذا الذي
 ذكره ليس على اطلاقه
 بل انما يجوز تقديم غير
 الاخص في الانفصال عند
 أمن اللبس فان خيف اللبس
 لم يجوز فان قلت زيدا أعطيتك
 اياه لم يجوز تقديم الغائب
 فلا تقول زيد أعطيتني
 اياك لانه لا يعلم هل زيد
 أخذ أم أخذ (ص)
 (وفي اتحاد الترتيب الزم
 فصلا
 وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

الفضلة فرجع الى أصل الخبر بخلاف كنفته فلم يحجزه الا ضمير رفع كجزء الفعل فأشبهه هاء ضربه فرجع الى
 أصل الضمير من وصله بعامله (قوله اذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء
 وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطئ في قول تقول ولذا صار هذا الشعر مثلان يقدم قوله
 على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الاخص) أي في المسائل الثلاث كما في الاشموني دون غيرها
 وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسألونا فيجب اتصالها وتقدم المرفوع وان
 كان أقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا معارض
 بخلاف الابواب الثلاثة ونص بهنا على ان جواز الامر من مشروط بتقديم الاخص لان قوله وما أشبهه
 يصدق بأي شبهه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتنيك) أي ولا حسبتهوك ولا كانوك بل يجب
 الفصل لتقديم غير الاخص (قوله وأجازه قوم) كالمبروك كثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح
 (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطان ثالث قال ابن الاثير وفيه
 شذوذ ان الوصل وترك الواو لان حقه أراهموني كراجموها (قوله كنت بالخيار) من ههنا مع ما قبله
 يعلم جواز الامر من حال تقديم الاخص (قوله لانه لا يعلم) الاولي لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معنى
 وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا فلو قدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما
 عدم العلم بشئ فاجال لاليس (قوله وفي اتحاد الترتيب الخ) قال سم أي في باب سلميه وخلتني لانه من
 قيودهما كون أحد الضميرين اخص فهنا محترزه وكذا اقتصر الاشموني في التمثيل عليهما ومقتضى
 ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الترتيب ككننتي بضم التاء وكننتك بفتحها ويكون الاخبار فيه
 على حد شعري شعري كاسيأتي في زور بما يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ انما هو لتوالي المثليين مع إيهام
 كون الثاني تأكيديا وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين واعر إيهامونه في الغيبة حديث ان يكنه
 الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لاسيما أن كون الفاعل والمفعول
 ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضا من الاشموني أن تقديم الاخص
 واجب في الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الترتيب الا أن يراد تقديمه عند وجوده فليتمل ويحجر (قوله
 وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الترتيب (قوله لمتكلمين) أي بحسب الاصل وان كان في ذلك التركيب
 متكلم واحد ومخاطب واحد لا يمكن اتحاد ترتبهما في التكلم والخطاب الا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ
 متكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة واذا اتحد ملول الضميرين كان الاخبار في خلتك اياك على حد
 شعري شعري (قوله واختلاف لفظهما) أي في الافراد والتذكير والذكورة كمثلها ونحوهم أحسن
 الناس ونحوها وأنظر هوها سواء تباعدت أو كانا كذا كرام تقار بانحوا عطاها واهوا عطاها الا أن الفصل
 حينئذ وجود تخالفا من قربهما اذ ليس بينهما الاحرف واحدا بخلاف ما مر وانما اشترط الاختلاف لدفع
 توالي المثليين وإيهام التأكيدي بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحدى الترتيب اذ لم يرفع أولهما
 يلزمه تعدد ملولهما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لانهما حينئذ لشي واحد اذ لا يقال علمتني ولا
 ظننتك (قوله واليه أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار اليه هنا بفتك كبير وصل أي يبيح

اذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحد في الترتيب كان يكونا متكلمين أو مخاطبين أو غائبين فانه يلزم الفصل في أحدهما فتقول أعطيتني
 اياي وأعطيتك اياك وأعطيتني اياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتنيك ولا أعطيتكك ولا أعطيتنيك ونعم ان كانا غائبين واختلف
 لفظهما فقدمت متصلان نحو زيدا الدرهم أعطيتنيك واليه أشار بقوله

في الكافية مع اختلاف ما رخصت * اياهم الارض الضرورة اقتضت * وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الالفية وليس منها أو أشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر (٣٦٠) البيت الى أن الايمان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت

اياهم الارض في دهر
الدهار ير

وقد تقدم ذكر ذلك (ص)
(وقبل بالانفس مع الفعل

النرم
نون وقاية وليسى قد نظم)

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء
المتكلم لحقته لزومانون

تسمى نون الوقاية وسُميت
بذلك لانها تاتي الفعل من

الكسر وذلك نحواً كرمي
ويكرمي وأكرمي وقد

جاء حذفها مع ليس شذوذاً
كما قال الشاعر

عددت قومي كديد
الطليس

اذ ذهب القوم الكرام
لبسى

واختلف في فعل التعجب
هل يلزمه نون الوقاية أم لا

فتقول ما أفقرني الى
عفو الله وما أفقرني الى

عفو الله عندي من لم يلزمها
فيه والصحيح انها تلزم

(ص)
(وليتني فشا وليتني ندرا

ومع اهل اعكس وكن
تخييرا

(٢) قوله عليه رجلا الخ
فيه نيابة اسم الفعل عن

الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل تفسيره الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في النكت وفي ابن
الميت أنه سهو وانما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولا ضطرار سوغوا في ضمنت * اياهم الارض حقق ما ثبت

(قوله وربما أثبت) أي بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقيل بالانفس) أي المتكلم بقريفة وليسى
وليتني فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالزمن أو حال من بالانفس

ومفهومه انها لا تلزم مع غير الفعل بل امتجوز براجحية أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتني فشا الخ
أو تمتع وهو ما عد ذلك وفي التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدى أيضا كدرا كني وعليك كني وحكي

الفراء كما كني أي انتظرتني لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتقيها
خفاء الاعراب لكن تركت لثلاث فصل بين المتضامين وقد لحقت شذوذاً اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم

التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقوني ولو حذفتم لقميل
صادق بكسر القاف وشد الياء وقوله

وليس بعيني وفي الناس تمتع * صديق اذا أعيا على صديق

ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم روى بلانون وما أي أخوف الامور التي أخافها
عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبسه بخلاف غيره فرب

متستر بالصالح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أي وتدغم فيها نون الرفع
في الافعال الخمسة أو تفك كتأمرني وتجاوزني وقد تحذف احدهما تخفيفاً والصحيح انه نون الرفع

لانه عهد حذفها لغير ذلك ولانها ثابتة عن الضمة التي تحذف تخفيفاً وشد حذفها مع فعل الاناث ولا فرق في
الفعل بين الماضي المتصرف وغيره كدرني ويذرنني وتخلاني وعداني وحاشاني اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الذبامي ما عداني فاني * بكل الذي بهوى نديمي مولع

فان قدرت حروفها سقطت كقيام القوم خلاي (قوله لانها تاتي الفعل) أي الصحيح وحل عليه نحو دعني
ورمي طردا للباب وقوله الكسر أي الذي يختص مثله بالاسم وهو الذي بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجرفي

الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أما ما لا يختص به بأن لم يدخله أصلاً كالذي قبل ياء المخاطبة أو يدخل
فيهما كالذي للتخاص من السكران فلا حاجة لاصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها تاتي لبس ياء المتكلم

بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث في نحواً كرمي وأكرمي وحل الماضي والمضارع على الامر ودخلت
في غير الفعل لتقي تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أي شبهها بالحروف الآتية في الجود والقياس

لزومها كسائر الأفعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصاً يهدده (٢) عليه رجلا ليسني أي
يلزم رجلا غيري (قوله الطليس) بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير واذا ظرف زمان بعدت أو

للقفاة والمعنى عدت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو فاجأني ذهابهم سوى واسم ليس
مستتر وجوباً والياء خبرها أي ليس الذاهب أي في شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء

(قوله ما أفقرني) من فقر بالكسر أي افتقر لان من افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذ (قوله
عند من لم يلزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فتلزمها النون كما عند

البصريين

المضارع واللام معا فهو شاذ لانه انما يتوابع عن الفعل وحده

ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل اهاء التي هي حرف غيبة كالكاف في هالك حرف خطاب
والفاعل مستتر اه منه

في الباقيات واضطرار اخفها * منى وعنى بعض من قد سلفا (ش) ذكر في هذين البيتين حكيمون الوقاية مع الحروف قد كررت
وان نون الوقاية لا تحذف منها الا ندورا كقوله كنية جابر اذ قال لبي * اصادفها وأفقد جل مالى والكثير فى لسان العرب
ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى يا ليتنى كنت معهم وأما عمل فقد كر (٦١) أنها بعكس لبت فالصحيح

تجريد هاهنا من النون كقولها
تعالى حكاية عن
فروعون لعلى أبلغ
الاسباب ويقل ثبوتها
كقول الشاعر
فقلت أعيراني القديوم
لعلى
أخط بها قبر الايض ماجد
ثم ذكر أنك بالخيار
في الباقيات أى فى باقى
أخوات لبت ولعل وهى
ان وأن وكان ولكن
فتقول انى وانى وانى وانى
وكأنى وكأنى ولكنى
ولكننى ثم ذكر ان من
وعن تلزمها نون الوقاية
فتقول منى وعنى بالتشديد
ومنهم من يخفف النون
فتقول منى وعنى بالتخفيف
وهو شاذ قال الشاعر
أيها السائل عنهم وعنى
لست من قيس ولا قيس منى
(ص)
(وقى لى لى قى لى
وقى
قدنى وقطنى الخذف أيضا
قدنى)
(ش) أشار بهذا الى أن
الفصيح فى لى اثبات
النون كقولها تعالى قد

البصر بين (قوله الا ندورا) ظاهره جواز اختيار اوهو أحد قولى الناظم والثانى قصره على الضرورة
(قوله كنية جابر الخ) قبله * منى من يزيد افلاقي * أختاثة اذا اختلف العوالى كنية اسخ كان من زيد
وجابر يثنيان لقاع زيد الخيل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير لعداوة بينهما فلما بقياه
طغها وهرب فقال ذلك والعوالى الرماح والمنية النقى (قوله والكثير ثبوتها) أى لشبهها الفعل معنى
وعملا بلا معارض بخلاف لعل فان عملها الجرى فى بعض الاحيان وتوالى الامثال فى بعض لغاتها وهو لعل
بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خبير فى الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالى الامثال
فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجريد لبت فقوله اعكس أى فى مطلق القلة
(قوله القديوم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أى نحت والقبر الغلاف والايض السيف والماجد العظيم
(قوله فتقول انى وانى) فثبوتها لشبه الفعل وحذفها لتوالى الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذف
الاولى لسكونها والساكن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللام التى يلحقها التغيير
وكندا الخلاف فى أنها بالتشديد لکن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الروداني اه
صبان (قوله تلزمها) أى لتتحفظ بناءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره (قوله من قيس)
يروى بالاصرف على ارادة القبيلة ومصر وفا الارادة أبها (قوله وفى لى لى) متعاقب بقول خبر لى لى الثانية وفى
قدنى متعلق ببنى خبر الخذف ولا يضر تقديم مسمول الخبر الفعلى على المبتدأ كما صر وتعلية به بالخذف يرد
عليه اعمال المصدر مؤنثا ومجلى بال والثانى قليل وفى الاول خلاف وأشار بقوله أيضا الى قلة الخذف فيهما
كادنى فيبنى من الوفاء بمعنى بأتى لامن النقى (قوله بالتخفيف) هى لنافع ولم تجعل نون الوقاية لخت لى
بالسكون لضم الدال فى الآية ولابد بالضم وهما لغتان فى لى لان ههنا يقال فيها لى بالنون كقوله سيبويه
لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما صرح كلام سيبويه هذا ان لى بالنون تضاف
لضمير خلافا لمن منعه (قوله أى حسى) تفسير لكل من قدنى وقطنى على اللغتين كما هو منهج الخليل
وسيبويه خلافا للكوبيين فى قولهم يجب الخذف فى التى بمعنى حسب كما يجب فى اسم الفاعل الذى هى
بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الظرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط
اسم فعل بمعنى يكفى كما فى المعنى أو كفى كما استقر به الدمامينى لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون
تلزمها كالأفعال كما صرح عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون وقد يكسر ان
وقد يعرب ان كما فى الروداني (قوله قدنى من نصر الخ) تمامه * ليس الامام بالشحيح الملمح * والخبيدين
عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويروى بصيغة الجمع على اراد خبيب بن
عبد الله ومن على رأيه والشاهد فى الثانى حذف نونه مع اضافته للياء بقريته سابقه فاحتمال كون الكسر
على لغة أو لاجل الروى والياء اشباع لا للتبكيام مسجوح ومن الخذف أيضا ما فى صحيح البخارى مر فوعا
لاتزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط ويزوى بعضها الى بعض
يروى بسكون الطاء وكسرها بلاياء وبها رقتى بالنون وقط بالتونين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلى
عليها بقره وكبريائه وقيل ما قدمه لها لما ورد انه يخلق لها خلقا اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم

(العلم)

بلغت من لى عنرا ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لى بالتخفيف والكثير فى قد وقط ثبوت النون نحو قدنى وقطنى
ويقل الخذف نحو قدنى وقطنى أى حسى وقد اجتمع الخذف والاثبات فى قوله * قدنى من نصر الخبيدين قدنى
(ص) (العلم)

علمه كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق

وشندقم وهيلة وواشق

(ش) العلم هو الاسم

الذي يعين مسماه مطلقا

أى بلا قيد التكام أو

الخطاب أو الغيبة فالاسم

جنس يشمل النكرة

والمعرفة ويعين مسماه

فصل أخرج النكرة وبلا

قيد أخرج بقية المعارف

كالضمر فانه يعين مسماه

بقيد التكام كأنا أو

الخطاب كانت أو الغيبة

كهو ثم مثل الشيخ باعلام

الاناسي وغيرها تنبها على

ان مسميات الاعلام

للعقلاء وغيرهم مسن

المألوفات كجعفر اسم

رجل وخرنق اسم امرأة

من شعراء العرب وهي

أخت طرفة بن العبد

لامه وقرن اسم قبيلة

وعدن اسم مكان ولاحق

اسم فرس وشندقم اسم جل

وهيلة اسم شاة وواشق

اسم كلب (ص)

(واسما أنى وكنية ولقبا

وأخرن ذان سواه

صعبا)

(ش) ينقسم العلم

الى ثلاثة أقسام الى اسم

وكنية ولقب والمراد

بالاسم هنا ما ليس بكنية

وللقب كزيد وعمرو

وبالكنية ما كان في أوله

أب أو أم

أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أوعمة أو خال أو خالة سم

(قوله ما أشعر بمدح الخ) أى باعتبار

متى هو الاصلى فان ذلك قيد يقصد تبعاً قاله السيد وفى التصريح عن الأبهري ان الاسم يقصد به الذات فقط

يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوارر المشآت فى البحر كالاعلام وقول الخنساء

وان صخرنا لتأت الهداية * كأنه علم فى رأسه نار

وعلى الراية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتى والظاهر ان النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه

فيصاح للنكرة أيضا بحسب أصله لكن خص بماسياتى (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه

بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حمل عين حبيبتها فان

عاد الى الاسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر فبمعنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل

يعين أو صفة لمصدر محذوف أى تعيننا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر المعجمة والنون علم المرأة الآتية منقول

من ولد الارنب كقوله * لينة المس كس الخرنق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا

لفظه وانما منعته حكاية أصله أو الملاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلميح لقوله تعالى وانما منهم

كأبهم حيث ذكر سبعة أعلام وضمنهم بالكاب (قوله يعين مسماه) أى يدل على تعيينه لانه يحصل له لان

المسمى لا يكون الامعينا والمبراد ما يعم التعيين الخارجى والتعنى معا كغالب علم الشخص أو التعنى فقط

كعلم الجنس لماسياتى وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنا وكعلم القبيلة الموضوع

لمجموع من وجدوسيو جذفان هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا فقولهم تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبي

أفاده الصبان عن بس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أى بلا قرينة خارجية عن ذات اللفظ لان تعيين

العلم من ذات وضعه بخلاف باقى المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماها لكن بواسطة قرينة امام عنوية

كالتكام وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للنادى أو لفظية كالصلة فى الموصول وأل فى مدخولها

والظاهر ان منها الاضافة فى غلامز يد أو حسية وهى الاشارة بنحو الاصبغ فى اسم الاشارة فتعيين المدلول

انما هو بهذه القران لان من الوضع ولا يردان العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد

الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أى كرجل وشمس فانه موضوع

لكل كوكب نهارى وان انحصر فى الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لامن الوضع

(قوله أو الغيبة) أى معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حينئذ ذلك الشئ

المتقدم بعينه وان أبهت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والواضح حذف المسميات وفى نسخ العقلاء

بالوهى ظاهرة (قوله من المألوفات) هذا فى العلم الشخصى أما الجنس فاما يسكون غالبا الغير المألوف

كالسباع والحشرات الآتية وقيد يكون مألوفاً كأبى المضاء للفرس وأبى الدغفاء بفتح المهملة وسكون

المججمة وبالفاء محدودا للاحق وهيان بن بيان بشد الياء فهما للانسان المجهول وهو من الاضداد لان

المجهول صعب خفى لاهين بين وفى المحكم يقال ما أدرى أى هى بنى هو أى أى الناس هو قال ابن هشام

وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كالأولف وكذا أبو الدغفاء لغيرتهم عنه أفاده المصرح (قوله أخت طرفة)

بفتح المهملة والراء كفى القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء واليهما ينسب أويس القرنى رضى الله

تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح حين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أى لمعاوية رضى الله تعالى عنه (قوله

وشندقم) قيل بالذال المججمة وقيل بالمهملة جل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أنى الخ) أى أنى العلم حال كونه

اسما الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم فى التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفى نحو

وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان فى أوله) أى علم مركب تركيب اضافة فى أوله

أب الخ لانحو أبوزيد قائم سمي به لانه تركيب اسناد أولان المركب الاضافى فيه جزء علم (قوله أب أو أم)

أى أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أوعمة أو خال أو خالة سم (قوله ما أشعر بمدح الخ) أى باعتبار

متى هو الاصلى فان ذلك قيد يقصد تبعاً قاله السيد وفى التصريح عن الأبهري ان الاسم يقصد به الذات فقط

واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الإهانة اه ومقتضاه ان اشعاره مقصود في
 وضعه العلمي من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعاً وملتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات
 فلا يرد ان نحوز بدا اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعارها ويبعد كونه لقباً انما اذ سمي به شخص آخر
 بعد ذلك الاشتهار كان لقباً افاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كافي الروداني ان الاسم ماضع
 للذات ابتداء كائنا ما كان ثم ماضع بعده فان كان مصدراً باب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع
 كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم ان
 الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي الفضل وتنفرد الكنية في أي بذكر واللقب في مظهر الدين فعلى
 هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميراً فربقية في
 تكنيته بأبي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تنكروا بكنيتي فاجاب بانه اسمه لا كنيته
 أي لانه يعتبر تارة ووضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ماضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون
 خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الا أن يجعل اسمائنا وقيل لافرق بين الثلاثة الالهائية فقط كافي
 الخبير من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر
 قول المحدثين وغيرهم في أم كاثوم اسمها كنيته ادون ما قبله لمباينة الاسم والكنية عليهما الا أن يراد اسمها
 بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
 رضى الله عنه وأمه بنت كسرى سببت مع أختها في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر
 والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً وكانوا يزغبون عن
 التمسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كاف الناقة) لقب جعفر بن بن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه
 قسم ناقة بين نسائه فجاء لياً خذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فجرها من أنفها فلقب به وكانوا يغضبون من هذا
 اللقب حتى قال الخطيب

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوي بانف الناقة الدنيا

فصار مدحا والنسبة اليه أنى اه تصریح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي جلا على النعت لانه يشبهه
 بالاشعار بالصفة والملائمة وهم ارادة مسماه الاول في نحو بطة وأنف الناقة وحل الباقي عليه ولتأخره عن
 الاسم وضعاف كذا لفظا (قوله الا قليلا) أي ما لم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة لانتفاء الابهام كقوله تعالى
 انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذالك السكب) متعلق باباغ في قولها
 أبلغ هنديلاً وأبغ من يبلغها * عن حديثا وبعض القول تسكديب

بان الخ قالتها أخت عمرو في مربية لها وأها

كل امرئ بمجال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وعمر ابدل منه وبيطن شريان اسم موضع خبران وجلة يعوى الخ حال أو عكسه وشريان
 بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضا قول أوس بن الصامت

أنا بن من يقينا عمرو ووجدى * أبوه من ندر ماء السماء

كان عمرو المنذ كور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى من قهما كراهة أن يلبسهما غيره فلعب من يقينا
 (قوله فاما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضا لما في الاسم فابق المتن على عمومها ولا

ترتيب بين الاسم والكنية فن تقديمها أقسم بالله أبو حفص عمرو ومن تأخرها قول حسان

وما اهترعش الله من أجل هالك * سمعنا به الالسد أبي عمرو

كزين العابدين أو ذم كانف
 الناقة وأشار بقوله وأخرن
 ذا الخ الى أن اللقب اذا
 صحب الاسم وجب تأخيره
 كزيد أنف الناقة ولا يجوز
 تقديم اللقب على الاسم
 فلا تقول أنف الناقة زيد
 الا قليلا ومنه قوله بان ذا
 السكب عمر اخبرهم حسبا *
 بيطن شريان يعوى حوله
 الذيب وظاهر كلام
 المصنف انه يجب تأخير
 اللقب اذا صحب سواء
 ويدخل تحت قوله سواء
 الاسم والكنية وهو انما
 يجب تأخيره مع الاسم
 فلما مع الكنية فانت

بالخيار بين ان تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله بن العابد بن أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله و يوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخرون ذا ان سواها صحبا * وذال جعل اخرها اذا سما صحبا * وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا فانه نص في أنه انما يجب تأخير اللقب اذا صحب الاسم ومفهومه انه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولو قال * وأخرون ذا ان سواها صحبا (٦٤) لما ورد عليه شيء اذ يصير التقدير وأخرون اللقب اذا صحب سوى الكنية وهو

ولم أرى في ذلك خلافا (قوله وذال جعل اخرها) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله لسلامته مما ورد) أوجب بان قوله وان يكونا أي اللقب وسواهما مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوى لانها لا تكون مفردة ورده سم بان كون السوى مفردا يتحقق ببعض أفرادها فقط وان كان البعض الآخر مركبا فتدبر (قوله ولو قال الخ) في شرح السيميوطي انه يوجد كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا كباب السكامة ما قابل المركب بخلافه في باب الاعراب والمبتدأ والمنادى كما لا يخفى وأما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فاضف) قال في التصريح الالمانع ككون الاسم أو اللقب بال كالحرف كرز وهرور الرشيد فتمتنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اه وفيه ان أل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبيد الامير فتأمل بقى ان قوله هنا فاضف حتما يقتضي اطراد الاضافة في المتحدنين معنى وقوله في الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحاد الخ يقتضي منعها لنا و يقتصر على ما ورد منه مع تاويله وقد ذكرنا هناك من جملة ما ورد ويجب تاويله اضافة الاسم الى اللقب فيبين الكلامين تناف قطعا كما في الحنفي وأجاب بعضهم بان المراد هنا باضف أبق الاضافة الواردة مع تاويلها الآتي فيرجع الى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفيد نحو الكلام هنا قياسا به فتأمل (قوله والاتبع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحا وبردق التبعية لغة أي اجعل الذي جاء آخره بدلا أو عطف بيان (قوله الاضافة) أي على تاويل الاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد اليه والثاني بالاسم غالبا وقد يعكس اذا كان الحكم على اللفظ كما كتبت سعيد كرز وهذا يندفع اتحاده معي المتضاهية لاختلافه بهذا التاويل وجعل الخ مشعري اضافة الاسم الى اللقب الفظية لتقدير ان فكها كما كها كاضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البدائية أو البيان فلا يحتاج للتاويل بخلاف المعنوية اسقاطا (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على التميم والحاذق (قوله وأجاز الكوفيون) أي وبعض البصريين الاتباع أي بدلا أو بيان وهذا هو الحق لعدم احواله للتاويل فجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وانما اقتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فيبين انها مسموعة وأما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) أي بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافي جواز القطع الآتي هذا والختم جواز الاضافة في الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما صرح به الرضي لانه كغلام عبد الله فالاضافة في صورتى كون الاول مفردا والاتباع في صورتى كونه مركبا (قوله وجلة الخ) عطف على منقول أي ومنه جملة ومنه ما ركب الخ وعتضاه انهما قسيان لانتقول مع انه شامل لهما وللمضاف الا أن يجعل من عطف الخ من اهتمام به أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هي المركب الاسنادى بضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد. وأما المزجى فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلة لانهما منزلة تاء التانيث مما قبلها في ان الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كعبدك ومعدى كرب والمراد بالاعراب المدكور ما يشمل الخ ليدخل نحو خمسة عشر وسبويه على لغة بنائه وماركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشعر يشعر بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجى

الاسم فكانه قال وأخرون اللقب اذا صحب الاسم والله أعلم (ص) وان يكونا مفردين فأضف حتما والاتبع الذي ردق (ش) اذا اجتمع الاسم واللقب فاما أن يكونا مفردين أو مركبين أو الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا واللقب مركبا فان كانا مفردين وجب عند البصريين الاضافة نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيد كرز ومررت بسعيد كرز وأجاز الكوفيون الاتباع فتقول سعيد كرز وسعيدا كرز أو سعيد كرز ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب وان لم يكونا مفردين بان كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو مركبا ومفردا نحو عبد الله كرز وسعيد أنف الناقة وجب الاتباع

والاضافى

فتتبع الثاني الاول في اعرابه ويجوز القطع الى الرفع أو النصب

نحو مررت بزبدأ أنف الناقة أو أنف الناقة فالرفع على اضمار مبتدأ التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضمار فعل التقدير أعنى أنف الناقة فيقطع مع المرفوع الى النصب ومع المنصوب الى الرفع ومع المجرور الى النصب أو الرفع نحو هذا زبدأ أنف الناقة ورأيت زبدأ أنف الناقة ومررت بزبدأ أنف الناقة وأنف الناقة (ص)

(ومنه منقول كفضل وأسد * وذوار تجال كسهاد وأدد * وجملة وما بمنزج مركبا *

والاضافي كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها في ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلما اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد مركب من حرفين كانما أو حرف واسم كياز بدأ وحرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة وأما المركب التوصيفي كز يد القائم فالحق بالمفرد اه **(قوله ذا)** أى المزجي مبتدأ وخبر وبه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور وأعراب جواب الشرط لا خبر لاصولحه لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر **(قوله من تجل)** من ارتحل الخطبة والشعر اذا ابتدأهما بلا تنويه فكأنه مأخوذ من قولهم ارتحل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى اه **(قوله والى منقول)** منه العلم بالعلبة لان غلبته كالوضع الجدي بخلاف من جعله واسطة قاله في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان اصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة **(قوله ما لم يسبق له استعمال)** أى للفظه الخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كفقوس فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا ولم يحكى من ذلك غيره أفاده المصريح ولو أبدل الاستعمال بالوضع طرح ما نقل به وضعه فقط فانه من المنقول كفى شرح الجامع **(قوله قبل العلمية)** أى قبل نوعها الحاضر فخرج اسامة علماء الشخص فانه منقول كما قاله الشنوافي وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده **(قوله وأدد)** نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة وهي المرة من الود كخرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كما في أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عن سدسيبويه من الود فهمز به بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا **(قوله كفضل)** أى زيد فانه صدر زاذب **(قوله أو من جملة)** أى فعلية أو اسمية كما مثله قال في التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطر للمفاضة أو مستتر كقوله * نبت أخوالى بنى زيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبنى أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كالا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشمس بشد الميم لفرس وبذر بشد الميم لماء بقرب مكة أو مضارعا كيشكر لسيدنا نوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهاء والهمزة للمفاضة لان سالكها يقول لصاحبه أصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورته اسما فاعومل معاملة الاسماء ولم تجعل هذه كيز بدسجام منعها من الصرف كقوله أشلى سلوقية بانت وبات بها * بوحش اصمت فى اصلاها أود

فجرا صمت بالفحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية فى اصلاها أود أى عوج بوحش تلك المفاضة بخلاف يز يد فان جوه مقدر لضمته الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وحدى يا حجاج فارس شمرا * حمل على الثاني لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الإبدليل كضم يز يد المار **(قوله بعلمك)** بعلم اسم ضمم بك رجل بعلمه فزجا وجعل علماء بالبدلة **(قوله ومعدى كرب)** بكسر الدال شد وذا والقياس فتحها كرمى ومسمى قاله المصريح هنا قال فى باب النداء معنى معدى كرب عداه الكرب أى تجارزه اه وقضيته انه اسم مفعول أعل اعلال مرضى فلا شد وذا لأنه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف ياءه وان كان القياس شدا كرمى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل **(قوله اعراب ما لا ينصرف)** أى على الجزء الثاني أما الاول فيلزم

ذا ان يغير به ثم أعربا
وشاع فى الاعلام ذوالاضافه
كعبد شمس وأبى قحافة
(ش) ينقسم العلم الى
مرتجل والى منقول فالمرتجل
هو ما لم يسبق له استعمال
قبل العلمية فى غيرها كسعاد
وأدد والمنقول ما سبق له
استعمال فى غير العلمية
والنقل اما من صفة كحرث
أو مصدر كفضل أو من اسم
جنس كسدسوهذه تكون
معربة أو من جملة كقام
زيدوز يد قائم وحكمها انها
تحكى فتقول جاءنى زيد قائم
ورأيت زيد قائم وصمرت
يزيد قائم وهذه من الاعلام
المركبة ومنها أيضا ما مركب
تركيب مزج نحو بعلمك
وبعدى كرب وسيدويه
وذكر المصنف أن المركب
تركيب مزج ان ختم بغير
وبدأ عرب ومفهومه أنه ان
ختم بويه لا يعرب بل يبنى
وهو كاذ كره فتقول جاءنى
بعلمك ورأيت بعلمك
وصمرت بعلمك فتعرب به
اعراب ما لا ينصرف ويجوز
فيه أيضا البناء

على الفتح فتقول جاءني بهابك ورأيت بهابك وصمرت بهابك ويجوز أيضا ان يعرب اعراب متضايين فتقول جاءني حضرموت ورأيت
 حضرموت وصمرت بحضرموت وتقول فيما ختم بوبه جاءني سيديوبه ورأيت سيديوبه وصمرت بسيديوبه فتبنيه على الكسر وأجاز بعضهم
 اعرابه اعراب الالف في نحو جاءني (٦٦) سيديوبه ورأيت سيديوبه وصمرت بسيديوبه ومنها ما ركب تركيب

الفتح والسكون وكذا نحو سيديوبه اذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيها
 بخمسة عشر بجماع المزج في كل لان موجب البناء انما وجد في الثاني وهو تضمنه معنى العطف كما مر واذا
 سمي بالركب العددي سمي بناؤه على الاشهر كما سئد كره المصنف في بابه فراده بالزجي هنا غير العددي
 (قوله اعراب متضايين) أي في خفض الجزأين وتجرى على الصدر وجوه الاعراب الا أن الفتححة
 كغيرها لا تظهر في نحو معدى كرب وان كانت تظهر على الياء في غيرها الثقيلة بالتركيب (قوله فتبنيه على
 الكسر) أي تغليب الجزئه الثاني لانه اسم صوت مبني لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التلخيص (قوله
 أبو قحافة) اسمه عثمان والله الصديق صحابي مثله رضى الله تعالى عنهما ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم
 صحابة الا أبو قحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله ووضعوا) أي
 العرب لكونه ظهر على ألسنتهم والافالواضع هو الله تعالى وفيه إشارة الى ان علم الجنس سمعي (قوله
 كعلم الاشخاص) صفة لعلم لانه انما يكتسبه ولفظا تمييز لمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب
 بنوع الخافض (قوله وهو علم) فعل ماض لا فعل تفضيل حذف هـ من نه للضرورة لاقتضائه العموم في علم
 الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التثنية كنية العقرب واسمها
 شيرة وعما جرب للدهن رضع خنفساء مشقوقة عليها أودهنها بما في جوف العقرب (قوله تعالة) بالتنوين
 للوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الواو وحده غير مصروف للعلمية والتأنيث والمبرة بفتح تين البر
 (قوله بخار) مبتدأ مبني على الكسر كمدام وعلم خبره وكذا حال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور
 والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالبعدية لان تقديمها يسوغ مجيئها من
 النسكرة وكذا يبتدأ به بالاسوغ (قوله كسك النسكرة) أي فهو ونسكرة بمعنى كما هو ظاهر المتن وأنص
 عليه المصنف في شرح التسهيل لكن تعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق
 في المعنى والالزم التحكم والتحقق في بيانه كما أشار له سيديوبه أن علم الجنس موضوع للمساهية باعتبار حضورها
 أي تشخصها في الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع عليه وأشرط قيل هو الصحيح واسم الجنس للمساهية بلا
 قيد أصلا من حضورا وغيره وان لزوم الحضور الذهني أيضا لتعذر الوضع للجهول لانه لم يقصد فيه كالأول
 وان شئت فقل علم الجنس للمساهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص
 للمساهية المشخصة ذهنا وخارجا كما قاله ابن الصانع فالشخص الذهني يجمع العادين ويخرج اسم الجنس
 والخارجي يفرقهما وكعلم الجنس المعرف بالام الحقيقة وكعلم الشخص المعرف بالام العهد الا أن العلم يدل
 على التعيين بجوهره وذا اللام بقرينتها اه ملخصا من الذكوت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني
 على وجود المساهية خارجا في ضمن الفرد فتشخص بشخصه أما على التحقيق من انها لا توجد في الخارج
 أصلا فهو للفرد المعين خارجا وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجا أغلبي لما مر أول
 الباب فتسدر وعلى ما ذكر فاسم الجنس بغير النسكرة مفهومها للفردي المنتشر أي للحقيقة باعتبار
 وجودها في فردا وان وافقها في المصادق فكل من أسد ورجل ان اعتبر دلالة على المساهية بلا قيد يسمى
 اسم جنس ومطلقا عند الاصوليين أو بقيد الوحدة الشائفة سمي نسكرة وعند الأملد وابن الحاجب انهما

إضافة كعب الشمس وأبي
 قحافة وهو عرب فتقول
 جاءني عبد الشمس وأبو
 قحافة ورأيت عبد الشمس
 وأبو قحافة وصمرت بعبد
 الشمس وأبي قحافة ونسبه
 بلثا لئلا يظن على أن الجزء
 الأول يكون معربا
 بالحركات كعبد والحروف
 كآبي وان الجزء الثاني
 يكون منصرفا كشمس
 وغير منصرف كقحافة
 (ص)
 (ووضعوا البعض الاجناس
 علم
 كعلم الاشخاص لفظا وهو
 شم
 من ذلك أم عريط للعقرب
 وهكذا تعال للتعليق
 ومثله برة للبره
 كذا بخار علم للفجرة)
 (ش) العلم على قسمين
 علم شخص وعلم جنس
 فعلم الشخص له حكاية
 مضموى وهو أن يراد به واحد
 بعينه كزبد وأحمد والظلي
 وهو صفة سمي بالحال
 متأخرة عنه نحو جاءني
 زيد ضاحكا ومنه من
 التصرف مع سبب آخر غير
 العلمية نحو هانا أحمد

ومنع دخول الالف واللام عليه فلا تقول جاء العمر وعلم الجنس كعلم
 الشخص في حكمه اللفظي فتقول هانا أسامة مقبلا فتعنه من الصرف وتأتي الحال بعده ولا يدخل عليه الالف واللام فلا تقول هانا الاسامة
 وحكم علم الجنس في المعنى كسك النسكرة من جهة انه لا يخص واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط
 وكل تعليق يصدق عليه تعال وعلم الجنس

شيء واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ
ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى اذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد
من الافراد بالفرق فتأمل **(قوله يكون للشخص)** في نسخ العين وهي أوضح **(قوله للمعنى)** منه كيسان
للغدر وسبحان للتنزيه و يسار للميسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحجاء نبيك عليه الصلاة والسلام

﴿ اسم الاشارة ﴾

هو ما وضع لمشار اليه أى حسا بالاصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر فاستعمله في المعقول
والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك فخرج ضمير الغائب
وأل لان اشارتهما ذهنية قيل والاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد
بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فهي لغوية أيضا فالاحسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعروف في
التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر **(قوله بهذا)** قسم المعمول للحصر
بالنسبة لما ذكره هنا ولا يقلها اذا همزة مكسورة وذاته بها بعدد كذلك وذاؤه بضمها مع المد في السكك
ويروى بالخير بن قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر * في يد قرم ما جد مصدر

وآلك همزة مدودة فلام كافي التسهيل قال الدماميني وليست بدلامن النال لتباعده مخزجيهما فصارت
الهمزة ساكنة كما هي حرف في النداء وفعل أمر من التوأي كما سر في جملة اشارات المفرد خمسة **(قوله للمفرد)**
متعلق بأمر واللام بمعنى الى كقوله تعالى اني لما أنزلت الي من خير فقير ان لم يضمن معنى سائل لان الاشارة
لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذلك الفريق ونحوه وان
بين ذلك أى المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل في الجمع كقول لبيد

واقدم سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله مذكر) أى ولون تنزيلا نحو فصار أى الشمس بازغة قال هذا ربي وقيل ذكره مراعاة للخبر أولان
لغة ابراهيم لا تفرق بين المذكور والمؤنث **(قوله بذى)** متعلق باقتصر لتضمينه معنى خصص والخصر اضافي
أيضا لمساكن **(قوله من نفس السكامة)** أى وهو لاني الوضع لا كما الموصولة خلافا لسيرافي الغلبة أحكام
الثلاث عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذني غير ممنون للبناء حذف لانه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لانها محركة
وقيل حذف العين لانها ساكنة ورد بان الحذف بالواو اسر أليق وحكاية سيبويه امالة ألفه تعين ان اصلها ياء
اذ لا سبب لها سواء وان كان باب طويت أكثر من باب حبيت **(قوله زائدة)** أى فهو أحادي الوضع لان
الالف والياء في ذان وذين للثنية ورد بان ألفه حذف للساكنين ولذا شد النون عوضا عنها على أن
التحقيق أنهما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتي **(قوله بذى الخ)** جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالنال
وخسة بالتاء وأقاد الروداني ان أصل الجميع ذاق قلبت الالف والياء والنال تاء في ذى وتى ثم الياء هاء في ذوته وقس
الباقى **(قوله وذات)** بالضم هي أغربها والاسم ذوات التاء لتأنيث **(قوله للمثنى)** أى صورة المرتفع محلا
لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لامثنيان اذ لا يثنى المبني كما سر والظاهر بناؤه على
الالف والياء مراعاة لصورة الثنية كيارجلان ولا رجلين **(قوله وفي سواه)** أى وفي حال ارادة سوى
المرتفع وأمان هذان لساحران فقد مر تأويله **(قوله للمثنى المذكر)** أى ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى
فذلك برهان كافي للمثنى **(قوله مطلقا)** أى مذكرة قلا أولا وهو حال من جمع مع تنكيره لو ورد الحال
من التنكرة قليا **(قوله والممد أولى)** جرى على عرف اللغويين والقراء أن الممد والقصر لا يخص الاسم

يكون للشخص كما تقدم
ويكون للمعنى كما مثل بقوله
برة للبرة وخيار للخيرة

(ص)

﴿ اسم الاشارة ﴾

بذا المفرد ما ذكر أشمر بذى
وذه في تاعلى الانثى اقتصر
(ش) يشار الى المفرد المذكور
بذا ومنه ذهب البصر بين ان
الالف من نفس السكامة
ومنه ذهب السكوفيين أنها
زائدة ويشار الى المؤنثة
بذى وذه بسكون الهاء وتى
وتأذ به كسر الهاء باختلاس
وباشباع وتى بسكون الهاء
وكسرها باختلاس واشباع
وذات (ص)

**(وذا ن تان للمثنى المرتفع *
وفي سواه ذين تين اذ كراطم)
(ش) يشار للمثنى المذكور
في حالة الرفع بذان وفي حالتى
النصب والجر بذين والى
المؤنثين بتان في الرفع وتين
في الجر والنصب (ص)
(و بأولى أشمر لجمع مطلقا *
والممد أولى ولدى المعمد**

المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كمنون ضيقن كثير به اللفظ وكنا بناؤه على الضم واشباع
الهمزة أوله وابدأها هاء ضمومة وكنا مفتوحة ثلها واوسا كنة كما في التسهيل وشرحه وتكتب ألف
المقبورة ياء وكنا الممدودة في أولئك ويفرق بينهما وبين الجارة بواو بين الهمزة واللام وبهذين
مع اشارات المفرد والمفردة وذين وتين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر وبلغات أولاء الممدود أربعة
وعشرين وهي بالنظر للإشارة إليه ستة أقسام فقط باعتبار الافراد والتذكير وضمهما (قوله انطقا)
ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره ممنوعة وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر
عليه على ما سر في قوله والامر ان لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وها بالقصر مفعول قدمت وتكتب مفعولة
منه لان المقصود اللفظ الموضوع للتنبية المخاطب المركب من اطاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه
لكنه يشكر ويضاف للتنبية ليتضح المراد به من اضافة الدال للدالول ولا يقال هاء التنبية بالمد لثلاثي يقتضى
أن الدال عليه هو هاء بالمد ان قصد لفظها أو سماها وهو المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن
العامل مسماها وهو بفتدبر (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
عنه مسؤولا (قوله ذم المنازل) بفتح الميم للخفة وكسرها على أصل التخاص وضمها اتباعا للدال وهي على
هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفي الاسقاطي الراجح الكسر
لانه الواجب لوفك الادغام (قوله أنى بالكاف وحمها) لكننا لا ندخل في اشارات المؤنث الامع في وتا
وكذاذى بخلاف بحلاف غيرها كما نقل عن الهمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذاؤه بالضم والكسر من
اشارات الذكر (قوله أوالكاف واللام) لكن لا ندخل اللام في المثني وأولاء الممدود بل في المفرد
مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها أيضا فيما لا ندخله الكاف من اشارات المفردة والمفرد وتقيم لا يدخلونها
أصلا وأصل هذه اللام السكون لكننا نكسر للتخاص في نحو ذلك وتالك وتيلك ولثلاثي بهم أنها لام الجر
مع الضمير وقد يبق سكونها ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كذلك بكسر التاء وفتحها (قوله حرف
خطاب) أى لا ضمير والأضيف اسم الإشارة إليها اذ لا يتصل الضمير إلا بعامله ولو أضيف لحذفت النون
من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية وتصرف هذه الكاف بحسب
المخاطب على الافصح كالسكاف الاسمية وقد تفرد امام فتوحه في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكور
ومكسورة في المؤنث جمعا أو غيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو
هاك ها كما لا ضمير في اياك ايا كما الخ ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو رأيتك هذا الذي كرمت على
فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصرف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف
خلاف للقراء لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا الترتيب
الا عن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام يبينها ما ظاهر كما رأيت زيدا ما صنع أو مقدر كالأية أى لم كرمته
وقوله ان آخون كلام آخو والمنصوب بعده ما بنزع الخافض أى أخبرني عن زيد وبن الذي لان هذا من
مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أى أخبرني خبر زيد كما اختاره الساميني وقد يحذف نحو
أرأيتكم ان أناكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء
على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع انه اسلخ عن معنى الرؤية أصلا الى طلب
الاخبار (قوله فان تقدم حرف التنبية أتيت بالكاف) لكن يقل جمعها حتى في المثني والجمع كما اختاره
أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كما قوله

ياما أميالح غزلانا شدن لنا * من هو ليا سكن الضال والسر

وهو تصغير هو لاء الأ أن يحكم المصنف بشدو ذلك وتمتنع الكاف ان فصل بين هاء التنبية واسم الإشارة لان

جمعها

انطلقا بالكاف حرفا دون
لام أو معه
واللام ان قدمت هاء ممنوعة
(ش) يشار الى الجمع مؤنثا
كان أو مدكرا بأولى وهذا
قال المصنف أشرجع مطلقا
ومقتضى هذا انه يشار به
الى العتلاء وغيرهم وهو
كذلك لكن الاكثر
اسمه اظها في العاقل ومن
ورودها في غيره قوله
ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد أولئك الايام
وفيهما لغتان المد وهي لغة
أهل الججاز وهي الواردة في
القرآن العزيز والقصر
وهي لغة تميم وأشار بقوله
ولدى البعيد انطقا بالكاف
الى آخو البيت الى ان المشار
اليه له ربتان القرب والبعد
لجميع ما تقدم يشار به الى
القريب فاذا أريد الإشارة
الى البعيد أتى بالكاف
وحدها فتقول ذلك والكاف
واللام نحو ذلك وهذه
الكاف حرف خطاب فلا
موضع لها من الاعراب
وهذا الخلاف فيه فان تقدم
سوف التنبية الذى هوها
على اسم الإشارة أتيت
بالكاف وحدها فتقول
هذالك وعليه قول طرفة

جمعهما بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كافي التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها اذ اوهو كثير وقد تعادها
توكيدا نحوها اتم هو لاء او بغيره وهو قليل كقوله

هان ذى عنرة الاتسكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعنرة بالكسر المعنرة والاختبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام
في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المعنى حيث قال وهما انا بلع بما أسررته (قوله بنى غبراء) هي الارض
و بنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في ينسكرونى للفصل بالمفعول والطراف
بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت اطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هنالك)
أى كراهة كثيرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعفها أن اللام تمتنع في المثني وأدلاء الممدود فيما ذادل على
البعء حيفئد وتشد يد النون والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا
* واعلم ان المشار اليه امام فرد أو مثني أو جمع مذكرا أو مؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك
بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه
فيها لا يتعد دلغظا باعتبار المخاطب لعدم حوفاها الكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف
هذا الرجل وذى المرأة مثلا يارجل و يارجلان الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع الكاف واللام
في ستة المخاطب مع مثني المشار اليه مذكرا أو مؤنثا نحو ذان لك ذان لك ان لك الخ تبقى صور الجواز
ستة وستين وهي رتبة المتوسط بتمامها وستة من القرب وأربع وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار اللفظ
والايفشار للجمع المذكور والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المثني مذكرا أو مؤنثا كذلك فباعتبار اللفظ
تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون ويمتنع
عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة اسكل مشار اليه تكاثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن
الجدول (قوله داني المسكان) أى المسكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمسكان لسكن في التسهيل ان
هناك وهنالك وهنالك بالشمس يدقديشار بهما الزمان نحو هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت أى في يوم نحشرهم

وقوله واذا الامور تشابهت وتعاطمت * فهناك يعترفون أين المفرغ

أى في وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أى ولات في هذا الوقت حنين فلات
مهملة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير
ولات الوقت وقت حنين لان هنا لا يخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة واعلم ان المسكان والزمان
لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الأدوات فهي في محل نصب على الظرفية أمام بنى غبراء
الحثية فلا يشار بهما بل بغيرها نحو هنا مكان طيب وذلك زمان الربيع (قوله وبه الكاف صلا) أى
مفتوحة مفردة دائما سم (قوله أو بتم) بفتح المثناة وشدا الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة
كربت وهما السكت وقفا وقد يجرى الوصل بجراه لا الكاف ولاها التنبيه وهي هنا ملازمان للظرفية أو
شبهها وهو الجرب من أوالى كافي أين لا خصوص من كقوله السامى ولذا غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت
في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل امام منزل منزلة اللازم أى واذا وقعت رؤيتك ثم أى في
ذلك المسكان أو حنى مفعوله أى واذا رأيت تملو عود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق
(قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاختيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء ساكنة على
هنا المفتوحة المشددة وحنت ألفها الساكنين وقد تنكسر هاؤها اه تصریح والله سبحانه وتعالى أعلم

(الموصول)

رأيت بنى غبراء لا ينسكرونى
* ولا أهل هنالك المشارف
الممدود ولا يجوز الاتيان
بالكاف واللام فلا تقول
هنالك وظاهر كلام المصنف
انه ليس للمشار اليه الا
رئبان قري وبعدى كما
قررناه والجمهور على أن له
ثلاث مراتب قسري
ووسطى وبعدي فيشار الى
من في القري بما ليس فيه
كاف ولا لام كذا وذى
والى من فى الوسطى بما فيه
الكاف وحدها نحو ذاك
والى من فى البعدى بما فيه
كاف ولا لام نحو ذلك (ص)
(وبهنا أو ههنا أشراى *
داني المسكان وبه الكاف
صلا
فى البعد أو بتم فه أو هنا *
أر بهنالك انطقن أو هنا)
(ش) يشار الى المسكان
القريب بهنا ويتقدمها
التنبيه فيقال ههنا ويشار
الى البعيد على رأى المصنف
بهناك وهنالك وهنا بفتح
الهاء وكسرها مع تشديد
النون و بتم وهنت وعلى
منه بغيره هنا للمتوسط
وباعده للبعيد (ص)
(الموصول)

هو اسم مفعول من وصل الشيء غير جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا باصلة **(قوله موصول الاسماء)** مبتدأ
 اول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الاول والاني مبتدأ خبره التي أي وموثه أي الذي هو
 التي فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه والاني مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر الانتي أي الانتي
 لها التي **(قوله لا تثبت)** بضم أوله مجزوم بلا الناهية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن اليأي لا تثبتا أنت
 وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو اليأ مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط
 لجواز أن اذا مجرد الظرفية **(قوله بل ما تليه)** أي الحرف الذي تليه اليأ فاصلة جرت على غير صاحبها ولم
 يرزل من اللبس وهذا تصریح بما علم فلغظ بل انتقال لا ضربا وكون ما مفعولا محذوف بفسره أوله من باب
 الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه **(قوله ان تشدد)** اما بضم التاء مع كسر الدال
 مبنيا للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشد الر باعى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنيا للفاعل أو بعكسه
 للمفعول من شده يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره الجملة
 الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أي تشدها ولا مفعول مستتر فيه **(فائدة)** قال الفراء كل
 مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعققت أعف ولا يضم الامعا أو متعديا ضم كرددت
 أردو مددت أمدا الثلاثة أحرف من المتهدى كسرت أيضا ندورا وهي شده يشده ويشده اذ اسقاه نانيا
 يعله ويعله ونم الحديث بنه ويته فان جاء مثل هذا ما لم نسعه فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد
 بالكسر فقط شذوذ وهو حبه يحبه اه صحاح **(قوله ونعويض)** مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر
 على حدثي جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد الا التعويض عن ياء المفرد دخلا لمن جعله لتأ كيد الفرق بين
 تشبيه المعرب والمبني وان حصل أصل الفرق بحذف اليأ **(قوله الى اسمي)** هو كأي التسهيل ما افتقر أبدا
 الى جملة ولو تأويلا كالظرف والوصف والى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتي نخرج بابدا النكرة الموصوفة
 بجملة فانما تقرر اليأ حال وصفها بالابدأ وبالعاائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر
 ولم يحتج لعائد **(قوله وهي خمسة)** نظمها السندي في فقال

وهاك حروفا بالصادر أولات * وذكري طاسخسا أصبح كجروا
 وهاهي أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كي نخذها وما ولو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخضم كالذي خاضوا أي تخوضهم قالوا وأل فيه زائدة دخلت على
 الحرف ندورا كما موصولة على المضارع لكن الصحيح اسمية وحذف عائد وموصوفه أي كالخوض الذي
 خاضوه وأصله الذين حذف نونه على لغة المراد كالغريق الذي خاضوا لجمع العائد نظر المعنى **(قوله ماضيا)**
 الخ) لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر في معناها شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته الى الاستقبال ناسب عملها
 في محله فالموصولة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة للمضارع عند الجمهور ولا غيرها وان كانت ساثر النواصب
 لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضي اتفاقا وبالامر عند سيبويه بدليل دخول
 الجار عليها في نحو كتبت اليه بأن قم أولا تقعد اذ لا يدخل الاعلى الاسم فتؤول بمصدر طلبي أي كتبت اليه
 بالامر بالقيام كما قدر الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أي بالامر بالانذار فلا
 يفوت معنى الطلب ورده الدماميني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي
 كهذه الآتية ونحوها وحينئذ اليه أن اصنع الغلاك واذا أوحيت الى الخوار بين أن آمنوا بي وانطلق الملائمهم
 أن امشوا أي انطلقت أسنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول
 دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالثال أي كتبت اليه بقم
 أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا وان كان في الواقع اسما لقصد لفظه **(قوله)**

(موصول الاسماء الذي
 الانتي التي
 والياء اذا ما نفي لا تثبت
 بل ما تليه أوله العلامة *
 والنون ان تشدد فلا ملامه
 والنون من ذين وتين شذوذ
 * أيضا وتعويض بذلك
 قصدا)
 (ش) يتقدم الموصول الى
 اسمي وحرفي ولم يذكر
 المصنف الموصولات الحرفية
 وهي خمسة أحرف أحدها
 أن وتوصل بالفعل المتصرف
 ماضيا مثل عجبت من أن
 قام زيد ومضارع نحو عجبت
 من أن يقوم زيد وأمرأ
 نحو أنشرت اليه بأن قم فان
 وقع بعدها فعل غير متصرف
 نحو قوله تعالى وأن ليس
 للانسان الاماسي وقوله
 تعالى وأن عسى أن يكون
 قد اقترب أجلهم فهي
 مخففة من الثقيلة

ومنها أن وتوصل باسمها وخبرها مثل عجب من أن زيد قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن الخفة كالثقلية وتوصل باسمها وخبرها
 لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تسكرم زيدا ومنها ما وتكون
 ظرفية مصدرية نحو لا أصعبك مادمت منطلقا أي مدة وماك (٧١) منطلقا وغير ظرفية نحو عجبك ما

ضربت زيدا وتوصل
 بالماضي كمثل المضارع
 نحو لا أصعبك ما يقوم زيد
 وعجبك مما ضرب زيدا
 ومنه مما نسوا يوم الحساب
 وبالجملة الاسمية نحو عجبك
 مما زيد قائم ولا أصعبك
 ما زيد قائم وهو فليس
 وأكثر ما توصل الظرفية
 المصدرية بالماضي أو
 بالمضارع المنبني بل نحو لا
 أصعبك ما لم تضرب زيدا
 ويقل وصلها أعني المصدرية
 الظرفية بالفعل المضارع
 الذي ليس بمنبني بل نحو لا
 أصعبك ما يقوم زيد ومنه
 قوله

أطوف ما أطوف ثم آوى
 * إلى بيت قعيدته لكع
 ومنها لو وتوصل بالماضي
 نحو وددت لو قام زيد
 وبالمضارع نحو وددت لو
 يقوم زيد فقول المصنف
 موصول الاسم احتراز
 من الموصول الحرفي وهو
 أن وأن وك وما ولو علامته
 صحة وقوع المصدر موقعه
 نحو وددت لو تقوم أي
 قيامك وعجبك مما تصنع

ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب لما سر أن يقول ثانيا (قوله وتوصل الخ) أي وتوول بمصدر خبرها
 مضافا لاسمها ان كان مشتقا وبالكون ان كان جامدا وظرفا كبلغني أنك زيد أو في الدار أي بلغني كونك
 زيدا إلى آخره أو يقال في الجامد بلغني زيديتك لان ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالقروسية أفاده
 الاسقاطي وكذا يقال في الخفة الا ان اسمها ضمير الشأن محذوف خبره بالجملة والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل
 الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الاولى وعدم كون شيء للانسان الاسمي وفي الثانية وكون
 أجلمهم متوقع القرب فتأمل (قوله كي) أي المجرورة باللام لفظا وتقديرا (قوله ظرفية) الاولى زمانية ليشمل
 نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت أضاءه اذ الزمن المحفوض لا يسهى ظرفا (قوله بالماضي والمضارع) أي
 المتصرفين ولو تصرفا قاصدا كندام ويندر وصلها بالجامد كشكلا وعدا او يمنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية)
 أي اذ لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما ان نجما في السماء لانها حينئذ فاعل محذوف هو صلة ما أي ما نبت أن
 نجما الخ وقيل أن وصلها مبتدأ حذف خبره أي ثابت (قوله أطوف) بشد الواو والتسكين ما أطوف أي مدة
 تطويبي ولكع كندام ذم للمؤنث أي لثيمة أو وسخة ويقال لانه كر كع كعمر (قوله بالماضي
 والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم يادون في الاعراب
 فالمشهور أن تقديره لو نبت أنهم الخ وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم يادون ثابت كما قدره جمع بعد الوالشرطية
 في لو أنهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اه
 والغالب انها لا تقع الا بعد مفهم الثمنى كود وأحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتي وهو المغيظ المحنق

(قوله احتراز الخ) أي في بادئ الرأي والافحرفي لم يدخل أصلا لان الكلام في المعارف فقد ذكر الاسماء البيبان
 الواقع (قوله فالتى) يكتب هو ووجهه والتى بالام واحدة لكثرة استعمالها واللذين والتين مشئى بالامين
 على الاصل في كل ما أوله لام حلى بال للفرق بينه وبين الجمع فصبوا وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق
 المثني فاستحق الاصل وأل في الجميع زائدة لا معرفة لان تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف
 نون الجمع ونخرج عليها كالتى خاضوا في قول ونون المثني لبني الحارث كقوله

أبى كليب ان عمى الناب * قتلا الملوك وفككا الاغلال

وقوله هما اللتان ولدت تميم * لقييل نحر طم صميم
 والحاصل ان الذين الجمع اما بالنون مع ال وحذفها أو بحذف النون مع ال والرابعة رفعه بالواو والمثنى اما
 بتخفيف النون مع ال وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع ال ففيه أربع أيضا وأما الذى والتى فتعذف
 بأؤهما مع ال مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع ال وبهونها وتشد مكسورة ومضمومة مع
 ال ففيها مستلغات (قوله للفرد) أي حقيقة أو حكما كالفرق (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد
 لكونها مع العلامة ولم يقل اللذان بتحرير ياء المفرد لكونها مع العلامة كالشجيان لانها لاحظ لها
 في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك أهمان ثنية حقيقة فلا يشترط فيها العراب المفرد كما قيل به والاصح
 اشتراطه وانها مصيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لان ثنية حقيقة وحيدتها فالظاهر بناؤها كالمفرد لان التثنية
 التي هي من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شهما الافتقارى وانما اختلافها مع العامل نظرا لصورة

وحجت لكي أقرأ ويجبني أنك قائم وأر بذا أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالتى للمفرد المذكور والتي للمفردة المؤنثة
 فاذا نيت أسقطت الياء وأنبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللذان وبالياء في حالتي النصب والجر فتقول اللذان واللذان وان
 شئت شددت النون

هو ضاعون الياء المحذوفة فتقول اللذان والثان وقد قرئ واللذان بآتيانها منكم ويجوز التشديد أيضا مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول
 اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضا في تشنية ذاتا اسمي (٧٢)

التثنية فبينا على ما يشاء كل اعرابها من ألف وأياء ومثلهما اذان وتان وكذا يقال في اللذين على رفعه بالواو
 فتدبر (قوله عوضا عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لر جوع يانه قاله سم ولم يعوضوا في يدين
 ودمين لان الحذف فيها قبل التثنية لاهما (قوله وقد قرئ واللذان) هي لابن كثير وكذا أرنا اللذين
 ويسكن راء أرنا (قوله جمع الذي) مبتدأ خبره الألى والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين أى
 بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع اللاغوي وهو مطلق التعدد لانها اسمها جمع لاجتماع لان شرط الجمع اعراب
 المفرد كالتثنية ولان الألى لا واحدة من لفظه والذين أخص من المفرد لا اختصاصه بالعلاء فلم يجز على سنن
 الجوع كذا قيل وفيه ان عموم الذي للعلاء وغيرهم بدلى فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ليعمهم شمولاً
 بجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائم بين خصوص العلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه
 اسم جمع أيضا كما مر في عالم وعالمين فالاسم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط
 فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الالى بلا واو لازومه أل فلا يشبهه بالى الجارة كما في التصريح
 بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلامهم يعرفونها في التصغير نحو اللذين (قوله
 باللات) متعلق بجمع خبر عن التي والباء بمعنى على (قوله كالذين نزا) حالان من فاعل وقع أو صفتان
 المصدر أو مختلفان أى وقع اللذان في كلامهم وقوعان نزا حال كونه كالذين في كونه للمذكر كما قاله الشارح
 أو في أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

ونأمن اللذين ان قدر واعفوا * وان أثر بواجاد واوان تربواعفوا

وسمع اللذين رفعا كالذين وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضمه كأنه اصق
 بالتراب اه صحاح (قوله عاقلا كان أو غيره) لكن يقل في غيره كما في التوضيح كقوله
 تهييجنى لو وصل أيامنا الالى * سررن علمينا والزمان وربى
 وقصره كاذ كر أشهر من مده كقوله

أبى الله لادم الالاء كأنهم * سديوف أجاد القين يرماصفاها

أبى الله ضمير الشم بالضم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف والقيين بفتح القاف الحطاد (قوله وتبلى
 الألى الخ) ضميره للنون في قوله قبله

فتلك خطوب قبتمت شباينا * قديما فتبلى المنون وما تبلى

أبى وما تبلى ما يستأثمون أى ويلبسون الألة وهى الدرع حال كونهم على الخيل الالى تراهن الخ والروع
 بالفتح الخوف والحداء جمع حدأة كعنب وعنبة طائر معروف والقبيل جمع قبلاء ككرم وجرأ ومن القبيل
 كالحول في العين وزناومنى فالاول للذكر بدليل يستأثمون والثاني للثؤنث بدليل تراهن ومنه قول
 مجنون لبلى محابها حب الالى كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(قوله اللذين رفعا) والصحيح انه مبنى على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لما مر

قريبا ويكتب حينئذ بلا مين لمشابهة المعرب الذي يظهر فيه أل ولفوات النقل الحاصل على الالة الاولى
 بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبنى على فتح النون لاعلى الياء فتأمل (قوله هديل) في التوضيح
 أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبوحوا الصباحا) ظرف تأ كيدى أى صبوحوم وقت الصباح والتخيل

بالمجتمعة

نحن اللذين صبوحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ما صباحا

ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلاياء فتقول جاء في اللات فعلان واللاء فعلان واللاتي
 فعلان وقد

الاشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول
 ذين وتين وهذا مذهب الكوفيين والمقصود
 بالتشديد أن يكون عوضا عن الالف المحذوفة كما
 تقدم في الذي والى (ص)
 (جمع الذي الالى الذين مطلقا
 وبعضهم بالواو رفعا
 نطقا
 باللات واللاء التي قد جمعها
 واللاء كالذين نزا وقعا
 (ش) يقال في جمع المذكر
 الالى مطلقا عاقلا كان أو
 غيره نحو جاء في الالى فعلاوا
 وقد تستعمل في جمع المؤنث
 وقد اجتمع الاسر ان في
 قوله
 وتبلى الالى يستأثمون على
 الالى
 تراهن يوم الروع كالحطاد
 القبيل
 فقال يستأثمون ثم قال
 تراهن ويقال للمذكر
 العاقل في الجمع الذين مطلقا
 أى رفعا ونصا بوجرا فتقول
 جاء في الذين أكرموا زيدا
 ورأيت الذين أكرموه
 وصرت بالذين أكرموه
 وبعض العرب يقول
 اللذين في الرفع والذين في
 النصب والحسر وهم بنو
 هديل ومنه قوله

ورد اللاتي بمعنى الذين قال

الشاعر

فيا آباؤنا بآبائهم من صفته

عليه السلام قسمه من المشهور

كما قد تجيء الالف بمعنى

اللاتي كقوله

فاما الالي يسكن سورته

بفك كل فتاة ترك الحبل

أقصا (ص)

(ومن وماوأل تساوي ما ذكر

وهكذا ذوعند طيبي شهر

وكالتى أيضا لهم ذات

وموضع اللاتي أى ذوات

(ش) أشار بقوله تساوي

ما ذكر الى أن من وماوأل

واللام تكون بلفظ واحد

للكر والمؤنث والمثنى

والجموع فتقول جاءنى من

قام ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

وأعجبني ماركب وماركبت

وباركبا وماركبتا وماركبتا

وباركبتين وجاءنى القائم

والقائمة والقائمات والقائمات

والقائمات والقائمات

وأكثر ما تستعمل ماني

غير العاقل وقد تستعمل

في العاقل ومنه قوله تعالى

فانكحوا ما طاب لكم من

النساء وقولهم سبحان

ما سبحركن لنا وسبحان

ما يسبح الرحمن بحمده ومن

بالعكس فاكثرت ما تستعمل

في العاقل وقد تستعمل في

غيره كقوله تعالى ومنهم

من عشي على أربع وقوله

بكيت

بالمجتمعة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مصغر لاغرا على العدم ومفعول لاجله أو حال أى مغيرين وما حاشا
 بكسر الميم من ألح المطردام واشتد (قوله ورد اللاتي بمعنى الذين) أى لذكر كان الالى ورد للمؤنث
 فيتمارضان الا ان الثاني أكثر من الاول (قوله فيا آباؤنا الخ) أى ايس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم
 مهديا لنا كثر ما تستعملنا من الممدوح فأوقع اللاتي لذكر بدليل مهديا وفصل بين الموصوف ونصفته
 بأجنبي هو الخسبر وتجويزه قول (قوله تساوى الخ) لما بين المختص بالفرد وغيره من الموصول وهو
 الثمانية المتقدمة الذي والتي ومنها هما الدين والالى واللات واللام شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره
 وهو ستة من وماوأل وأى وذو ذات فكل واحد منها يساوى الثمانية في الاستعمال (قوله وهكذا الخ) أى
 ذو شهر عند طيبي حال كونه كهننا المذكور في المساواة (قوله طيبي) بشد الياء وهم آخره على المشهور ومن
 الطاعة كالطاعة وهى الابعاد فى المرعى كفى الصحاح ويقال بلا همز أيضا كفى شرح مسلم ويتمين الاول
 للوزن وقال السيوطى سمي به جدهم جلهمة لانه اول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لاتي وذوات
 فاعله (قوله وأكثرت ما تستعمل الخ) ظاهره انها لاقراء وغيرهم كانه فى التلويح عن أكثر اللغويين
 والقول بانها غيرهم فقط لبعض وفى شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبير لما سمع قوله
 تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا خص من محمدا أليس قد عبد المسيح والملائكة
 فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما جعلك بلغة قومك ما لا يعقل اه وهذا
 ان صح كان نصا فى محل الخلاف (قوله فى العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم ير اذن فى وصفه تعالى
 بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب الخ) وقيل انها فى ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملاحظة مع الذات وهى
 من غير العالم فلم يخرج عن أصلها قال السعد فى حواشى الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هى عند ارادة
 الذات وحدها أما اذا لوحظ معا صفة نحو كرم ماشئت من هؤلاء القائم والقاعد وماز يدا فاضل أم كريم
 فساكن بحكم الوضع على ما ذكره الزنجشبرى والسكاكى وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى انكحوا
 الموصوفة بأى صفة أردتم من البكاره والثيوبه ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلاة اذ هنا فى
 كل موصول ولعل المعنى فى المثال الثاني سبحان القادر الذى سبحركن مثلا فتدبر وتستعمل فى العاقل اذا
 اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وفى المبهم أمره كقول من رأى سبحان من
 بعد انظر ما ظهر له وأما نحو قوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى فانما استعملت فيه ما لان الحبل فى حكم الجناد
 ما لم ينفصل لالابهام ذكره وأنوته كانه الشيوخ خالعه المصنف لان ذلك لا يخرج عن العقلاء فتدبر
 (قوله وقد تستعمل فى غيره) أى اما لا اقترانه به فى عموم فصل عن الجارية نحو فهم من يشى الخ فتكون من
 مجاز الجارية أو لتشبيهه به نحو أسرب القطا الخ فتكون استعارة أو لاختلافه به نحو ولله يسجد من فى
 السموات فتكون تلميذا وقد ينداه فى بحث التنبيه (قوله بكيت الخ) قيل انها للمعابسة بن الاحنف وهو
 مولد لا يحتاج بشعره ولذا سقط فى نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجمجمة والقطا جمع قطة نوع
 من الطير وهو يت بكسر الواو أى أحببت والشاهد قوله هل من يعير نزل الفطا منزلة العاقل وناداه وطاب
 منه الاعارة فاستعمل فيه من و بعد البيتين

بخاربنى من فوق غصن أراكة * الا كلنا يا مستعير نعير

وأى قطة لم تترك جناحها * تعيش بذل والجناح كبير

(فائدة) تأتي من والمعان جمعها بقولى

مخامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتما

وهندى للماع نفي كلف تعجب * تغير معنى مع تهيؤا عاصا

على سرب القطا اذ صرن
 في * فقلت ومثلي بالبحاء
 جدير * أمرب القطاهل
 من يعبر جناحه * اعلى
 الى من قد هويت أطير
 وأما الالف واللام فتكون
 للعاقل وغيره نحو جاءني
 القائم والمركوب واختلف
 فيها فذهب قوم الى انها اسم
 موصول وهو الصحيح
 وقيل انها حرف موصول
 وقيل انها حرف تعريف
 وليست من الموصولية في
 شيء وأما من وما غير
 المصدر بـ فاسمان اتفاقا وأما
 المصدرية فالصحيح انها
 حرف وذهب الاخفش الى
 انها اسم ولفظ استعمال
 ذو موصولة وتكون للعاقل
 وغيره وأشهر لغاتهم فيها
 انها تكون بلفظ واحد
 للمذكور والمؤنث مفردا ومثنى
 ومجموعا فتقول جاءني ذوقام
 وذوقامت وذوقاوا وذوقامتا
 وذوقاموا وذوقن ومنهم من
 يقول في المفرد المؤنث
 جاني ذات قامت وفي جمع
 المؤنث جاءني ذوات فن
 وهو المشار اليه بقوله وكالتي
 أيضا ليسهم البيت ومنهم
 من يشبهها ويجمعها فيقول
 ذوا وذوي في الرفع وذوي
 رذوي في النصب والجر
 وذوانا في الرفع وذواتي في
 الجر والنصب وذوات في
 الجمع

وزائدة تأتي كدنا مصدرية * مع الظرف أو لا فافهم من لغتها
 أي يأتي كل منهما شرط واستفهاما وموصولا ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفه أما بغير ذلك قوله
 لما نافع يسمى اللبيب فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساهبا
 ونحو صرت بعام محجب لك ومن محجب لك فنافع ومحجب بالجر صفتان أو بجملة كقوله
 رب من أنضجت شيئا قلبه * قد تمني لي موتا لم يطع
 ربما تذكره النفوس من الامسلة فرجة كحل العقال
 وفوله
 بجملة أنضجت وتكره صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لما وله فرجة خبرها وأما
 جعل ما كافة وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول تكرر ومن الامر بيان له أي قد تكرر النفوس حال من
 الامر له فرجة الخ فبرده ان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو مناظر من
 ومنأ أقام وفيها سلم وفيها هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحجاج قارئاً يقرأ الامن اغترف غرفة بالفتح
 فأنكرها وتوعدده بالقتل ان لم يأت بشاهد على وقوع فعله في الكلام فخرج الرجل ها هنا يطلب شاهداً فبعد
 أيام سمع رجلا ينشد لامية ابن أبي الصلت
 صبر بالنفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة المحتال
 لا تضق بالامور ذرعا فقد يكسب غمها وبغير احتمال
 ربما تذكره الخ وسمع عقب ذلك نبي الحجاج فقال ما أدري أنا بأيهما أكثر سرورا والنكرة التامة
 لا تحتاج لوصف كما التجببية عند البصريين ونحو غسلته غسلان نعم او قوله * فنع من هوى سر وعلان *
 أي نعم شيئا ونعم شخصا فلو من تمييز لفاعل نعم المستتر والفظ هو مخصوص بالمدح وفي سر حال أي نعم من أي
 شخصا والممدوح حال كونه في سر الخ كما قدره الفارسي وتزويد ما عن من يكونها تجببية وزائدة ونافيسة
 وكافة نحو انما الحكم لله ومصداقية نظرية وضيرظرفية ومهيئة كرم بما يود هيأت رب للفعل ومغيرة كما وما
 ضربت غيرت لوم من الشرط الى التخصيص وبقى الابهامية نحو أعط شيئا ما ولا امر ما جاع قصيرا نفعه وجعلها
 المصنف زائدة مشبهة على وصف لائق بالحل وليست هي وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة
 الا وهي مرفوعة بمثل الموصوف نحو صرت برجل أي رجل وطعمنا شاة أي شاة اه (قوله واختلف فيها)
 محل الخلاف حيث لا عهد والافعة فتة اتفاقا كجاءني محسن فأكرمت المحسن قاله الرضى (قوله وهو
 الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كجاءني وأعود الضمير عليها في أفصح المتقى
 ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني لان الموصوف لا يحذف
 الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر أو كان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن عمل سابعات
 أي دروعا سابعات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كما في الصبان (قوله حرف موصول)
 قاله المازني ورد بان لم يوجد موصول حرفي الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قاله
 الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يجعل ولو كان معنى
 المضى مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغي ابطال العمل كالتصغير ونحوه بل عده عن شبه الفعل
 وأجاب الاخفش عن هذا بالاتزامه (قوله بلفظ واحد) أي مبني على سكون الواو في الاحوال كلها وهي
 مراد المتن بقوله وهكذا ذوا أي تساوي ما ذكر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكالتي الخ) أي فهو اشارة الى
 لغة ثانية كما يفيد قوله أيضا وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة وجمعها وذوالباق وهو مفرد المنكر
 ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن في الرضى ان له ذات على هذه اللغة كفردة
 فقول المتن وكالتي أي واللتين لديهم ذات (قوله ومنهم من يشبه الخ) أي فيصرفها تصريف ذي بمعنى

وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن أعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والاشهر في ذواته أعني الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعر بها بالواو وفعال بالالف نصباً وبالياء جواً فيقول جاء في ذوقهم رأيت ذاقهم ومررت بذي قام فتكون مثل ذي بمعنى صاحب وقدرى قوله فاما كرام مودرون لقبهم * فحسبي من (٧٥) ذي عندهم ما كفاينا بالياء على الاعراب وبالواو على البناء

وأما ذات فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصبا جواً مثل ذوات ومنهم من يعر بها اعراب مسلمات فيرفعها بالضمة وينصهار بحرفها بالكسرة (ص) (ومثل ماذا بعدما استفهام أومن اذا لم تلغ في الكلام)

(ش) يعني أن ذا اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما في أمها تستعمل بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجروراً فتقول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره وشروط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقه بما أومن الاستفهاميتين نحو من ذاك وماذا فعلت فن اسم استفهام وهو مبتدأ وذاموصول بمعنى الذي وهو خبر من وجاءك صلة الموصول التقدير من الذي

صاحب مع اعراب جميع تصار يفها جلا عليها كذا في الرضى ومقتضاه أن ذات يعر بالحر كالتثلاث وان يقال في تثنيها ذواتا وذواتي بواو بعد النال كافي التي بمعنى صاحبة وان ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتثنية بمعنى صواحبات على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولا على ذوات من حيث افرادها وعدمها فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الاعراب والبناء فهنا كلام مستأنفين به أن من يقول ذوات بعضهم يميزها وهي اللغة الثانية في كلامهم بعضهم يعر بها وهي الثالثة وليس من يتبنا بقوله ومنهم من يثنى لثلاثي الخالف كلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذوات المفردة أي في اللغة الاولى والثانية أشهر من اعرابها بالحر فوهي اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لان ذلك من حيث لزومها لفظا واحداً بقطع النظر عن بنائها وهما من حيث البناء والاعراب نعم كان يكفيه أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيح الخ وهذا التقرير يعلم انه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص اعرابها بلغة نصر يفها بنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلاثمائة كافي السجاعي وقوله هنا هو ما مر عن الرضى في لغة نصر يفها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم في الاسماء الستة (قوله ومنهم من يعر بها اعراب مسلمات) صريحه ان هذه الذات المفردة وهو أيضا في اللمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساده نعم يوهم كلامه ان ذات لان نصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارشاف كافي التصريح ومر عن الرضى ﴿نبيه﴾ اذا عر بذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الاضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءني ذات قامت وذوات فن وهكذا كافي التصريح وقياسه ثبوت النون في تثنية ذوات وجمع ذوات وجمع ذوات وجمع ذوات وجمع ذوات وان قامت لعدم الاضافة لكنها في جميع النسخ محذوفة ولم أر من نبه عليه فلم ينظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذواته وما مر فوع لفظا أومبني على الفتح في محل رفع لان الاضافة الى المبنى تجوز البناء كاسيأتى وقرى بهما في السبع قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله ما استفهام من اضافة الال للذلول فهي على معنى لام الاختصاص لا ببيانته ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه (قوله في انها تستعمل الخ) أي لافي كونها لغير العاقل بل هي للعاقل وغيره كما مر جوابه (قوله أن تكون مسبوقه بما) أي وأن لا تكون مشاربها نحو ماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تأتي كافي المتن ولم يشترط الكوفيون الاول عملا بقوله

عند ما عباد عليك اماره * نحووت وهذا الحكمين طليق أي والذي تحمليه ورد بجعل ذا اشارية تحمليه حال أي وهذا تطبيق حال كونه محمولا لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك في غير الاستفهام نعم الاولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي واسما موصولا أو نكرة موصوفة كقوله دعى ماذا علمت سأ تقيه * ولكن بالمغيب خبرني فإذا كالمهم موصول بجملته علمت عند التبر في ونكرة موصوفة بها عند الغار صي قال لان التركيب انما

جاءك وكذلك ما مبتدأ وذاموصول بمعنى الذي وهو خبر ما فعلت صلته والعاث محذوف تقديره ماذا فعلته أي ما الذي فعلته واحترز بقوله اذا لم تلغ في الكلام من ان تجعل ما مع ذا أومن مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي شيء عندك وكذلك من ذاهندك

ثبت في أسماء الاجناس لافي الموصولات أي اتركى الذي علمته أنا وخبرني بما تغيب عنى لاجتنابه وهذا أي جعلها جزء كلمة الغاء حكمي أما الحقيقي فجعل ما استقهامية وذائفة على رأى من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أثر الالغاءين في نحو سألته مماذا فتثبت الفصا في الالغاء الحكمي لصيرورتها جزءا من المركب وتحدف للجاري الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان **(قوله فماذا مبتدا)** ويحتمل أيضا عدم الالغاء فناء ووصول بالظرف خبر عن ما يظهر أثر الاحتمالين في البديل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيرا أم شربا لالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقيد ومعه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدا ومنه قوله

ألا تسلان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وكذلك يفعل في الجواب نحو ماذا ينقون فل العفو بالرفع لاني عمرو على جعل دام موصولا والنصب للباقيين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا فيقول ويتعين الالغاء اذا وقع بعد دام موصول نحو من ذا الذي يشفع فن ذا مبتدا أو من فقط وذائفة على ما مر والذي خبر لكن قال السامعي بل يترجح فقط لاحتمال ان الذي تأ كيدلذا أو خبر للحدوف والجملة صلة ذا اه **(قوله يلزم بعده صلة)** ويجوز حذفها للدليل اما لفظي كأن يدل بصلة الموصول على صلة آخر نحو اعط الذي والتي وصلتكم أو معنوى كقوله

نحن الاولى فاجمع جو * عك ثم وجههم الينا

أي الاول عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقولهم بعد اللتي والتي أي بعد الخصلة التي من فطاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايها المقصر العبارة عن تصوير شئتها انتهى تصریح والتتيا بفتح اللام وانضم تصغير التي وقد يحدف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

(قوله حرفية) هذا زائفة على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتمالها على الضمير **(قوله أن يقع بعده صلة)** أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله

ذاك الذي وأبيك يعرف مالسا * والحق يدفع ترهات الباطل

أو الندائية كقول الفرزدق لتنب ربحي اليه من زاده

تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من ياذن بسطع حبان

وكذا الاعتراضية كافي الهمع وسياي مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معموها على الموصول لانها كالجزء المتحمله وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فتعلق الظرف بالحدوف بدل عليه صلة أل أي وكانوا هذين فيه من الزاهدين فالظرف الثاني اما خبر ثان أو صفة للخبر المندوف للتأكيد كعالم من العلماء وللتأسيس على معنى بصلته الرافعة لابهامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تعرف بها **(قوله على ضمير)**

ويسمى عاندا وقد يخلفه الظاهر سماعا كقوله * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * **(قوله ان مفردا الخ)** بنصب الاول ورفع الثاني أي ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب

كان **(قوله مراعاة اللفظ)** هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجرى الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كاسماء الشرط والاستفهام الال الموصولة فإرعى معناها فقط خلفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذ لم تقع خبرا ولا نعما كجاء الضارب للواحد وغيره وتجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ ليس كأعط من سألتك لان سأللك أو قبح كجاء من هي جراء ولا تقل هو

فماذا مبتدا وعندك خبره فدا في هذين الموضعين ملغاة لانها جزء كلمة لان المجموع اسم استفهام **(ص)**

وكاها يلزم بعده صلة

على ضمير لائق مشتمله

(ش) الموصولات كماها

حرفية كانت أو اسمية يلزم

أن يقع بعدها صلة تبين

معناها ويشترط في صلة

الموصول الاسمي أن

تشمط على ضمير يلقى

بالموصول ان مفردا مفرد

وان مذكرا فمذكروا

غيرهما فغيرهما نحو جاءني

الذي ضربته وكذلك

الذي والمجموع نحو جاءني

اللذان ضربتهما والذين

ضربتهم وكذلك المؤنث

فتقول جاءت التي ضربتها

واللتان ضربتهما واللاتي

ضربتهن وقد يكون

الموصول لفظه مفردا مذكرا

ومعناه مثنى أو مجموعا أو

غيرهما وذلك نحو من وما

اذ قصد بهما غير المفرد

المذكور فيجوز حينئذ

مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى

فتقول أعجبني من قام

ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

على حسب ما يعنى بها **(ص)**

(وجلة أو شبهها الذي وصل * به يمكن عندي الذي ابنه كفل) (ش) صلة الموصول لا تكون الا جملة أو شبه جملة ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وهذا في غير صلة الالف واللام وسيأتي حكمها ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثانية أن تكون خالصة من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى (ص) كلام قبلها فاحترز بالخبرية من

لان الخبر مؤنث ويترجح اذا عطفه سابق كقوله * وان من النسوان من هي روضة * كافي التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لالتأنيث كالأقبح في زيد علامة فتدبر (قوله وجلة الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يوصل به جملة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي (قوله والظرف والجار والمجرور) لم يجعلها جملة باعتبار متعلقها الفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) يقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه الا عند ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال في التوضيح الا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشبههم من اليم ما غشبههم فأوحى الى عبده ما أوحى ويلزم من عهدها خبريتها دون العكس لان الخبر قد يجعله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتمة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لغايتها ومنها الجملة القسمية نحو وان منكم من لم يبطن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجملة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قامت والمراد خبرية أصالة اذ هي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كالأفعال كونهما خبرا وكذا جملة الصفة والخال والخبر (قوله جاء الذي اضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقى جاء الذي رجه الله مما هو انشاء معنى فقط اذ لافرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف الماضي في الاخير والكسائي في الكل كافي الاشموني فقول الشارح خلافا لهشام أي والكسائي ولا حجة طماني قوله واني لراج نظرة قبل التي * لعلى وان شطت نواها أزورها

لان تقديره التي أقول فيها العلى الخ أو ان أزورها صفة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين الصلة والموصول ولا في قوله وماذا عسى الواشون أن يشهدنوا * سوى أن يقولوا اني لك عاشق لا مكان ان ذام لغاة لا موصوله وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء الترحي لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسىم ووقوعها خبر الان نحو اني عسىت صامتا دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان فلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن انشائية انفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بأن يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف في يد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بلز يد الذي في المسجد فهذه انام كقوله السامني أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق في تفسير التام والناقص وسيأتي في الابتداء للغو والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جملة ولا يقدر اسما خبرا محذوف كجاء الذي هو كأن عندك لان شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل به كإسبأني والظرف هنا صالح لذلك دمايني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (قوله وكونها) أي أل يعرب الافعال أي موصولة به أو الضمير صلة أل والباء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما التجديد للدوام والا كما تاملن الصفة المشبهة كالمؤمن والصانع فيجري فيهما الخلاف وكذا أمثلة المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤنث

غسبها وهي الطلبة والانشائية فلا يجوز جاء الذي اضربه خلافا للكسائي ولجاء في الذي ليته قائم خلافا لهشام واخترت بخالية من معنى التعجب من جملة التعجب فلا يجوز جاء في الذي ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واخترت بغير مفتقرة الى الكلام قبلها من نحو جاء الذي لكنه قائم فان هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو ما عهد زيد لكنه قائم ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعني بالتام أن يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي عندك أو الذي في الدار والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذي استقر عندك أو الذي استقر في الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذي بك ولجاء الذي اليوم (ص) (وصفة صريحة صلة أل * وكونها يعرب الافعال قل) (ش) الالف واللام لا توصل

بالا بالصفة الصريحة قال المصنف في بعض كتبه وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه نخرج نحو القرشي والافضل وفي كون الالف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة بخلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسئلة فمرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شد وصل الالف واللام بالفعل المضارع

بالاشتقاق أي المنسوب إلى كذا لا صفة صريحة وأما الأفضل فاشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعد من الفعل من جهة كونهما للشبوت لا للتجدد فلا يؤثر لانه وبزيد الأفضل بكونه لا يطرده في الظاهر إلا في مسألة الكحل فلذا اتفق على أن ال فيه معرفة واختلاف فيها فنظر إلى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالصنف ومن نظر إلى كونها للشبوت جعلها معرفة وهو الأصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل وخرج أيضا ما غلبت عليه الأسمية من الأوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك والابطخ للمكان المنبسط أي المتسع والأجرع لأن كان المستوي فيه الرمل لا يثبت شيئا فأل فيه معرفة لا لتأويلها عن الوصفية إذ لا تجرى على موصوف ولا تعجل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كما قاله الشاطبي (قوله واليه أشار) أي إلى الوصل بالمضارع لا مع وصفه بالشأن وذلك قوله بجواز اختياره بناء على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أي بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع في الشعر وإن سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا يمكنه بسهولة أن يقول المرضي حكومتها فعدوله إلى المضارع يدل على الجواز ولا يرد أنه كان يجب تأنيث المرضي فينسكس الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفي التصريح مما يفيد أن بعض الكوفيين يجيزه بكثرة فتكون المذاهب ثلاثة واستبعد الصبان وخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلا لا لكون يحسن عطفه كالمضارع على صلته الكونها مؤولة بالفعل نحو فالعبارات صبيحا فائرن أي فالخيل التي أغرن صبيحا فائرن به نفعاً أي غبارا ونحو ويجبني الصائم ويعتكف (قوله الترضي) بادغام أل في التاء وفكها بخلاف أل الحرفية يجب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كإفص عليه شيخ الإسلام وغيره اه سجعاً (قوله الرسول الله) أي الذين رسول الله كائن منهم ودانت أي خضعت وبنو معدهم قر يش (قوله على المعه) أي الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسما بخلافه في صلة غير أل كما مر وسعة بفتح السين وتسكس راعلم أن صلة أل ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبهة بالجملة كما في التوضيح وما في المطول وغيره من أنه جملة فعل المراد في معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل انما يتسلط على أل ولكن ينتقل اليه اعراب اعرابية كما تنتقل اعراب الاولا بمعنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان فيهما آلهة الا الله لكان ما بعدهم من مجرور تقديرها باضافة التاء اليه بخلاف ذلك فان رصت بجملة فبحث السما بيني انه يثبت لمحلها اعراب المفرد التي هي في موضعه كالحرف في البيت أي ينتقل اعراب العاربية لمحلها قال فمده جملة يثبت لها أنواع الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غير ريد ورده الشمني بأن المفرد الذي هي في موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع ان اعرابه ليس أصليا بل عاربية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لأل نفسها كجاء في الموصولات لا للجملة هذا وطالما توقفت في قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضى انها مجردة مع قيام موجب البناء وهو الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان إلى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر فيؤثر البناء وكذا لا والا للثان بمعنى غير قائم سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيهما والوضعي في الاكثري يمكن في هذين ان اضافة فيهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظي مجوز لا موجب فاعر باعلى ما بهما الماصر بخلاف أل فان موجب بنائها لم يعارضه شيء الا أن يراد بقولهم ظهر اعرابها أي بالذات حقيقة أن يكون لمحلها كسائر الموصولات لا لفظها فلا ينافي انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أي الذي هو جزء مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله أعلم (قوله ما لم تضاف) ما صدرية ظرفية وجملة مصدر وصلها الخ حال من ضمير تضاف فتقيد الاضافة المنفية بخلاف صدر الصلة أي مدمة عدم اضافة المقيدة بالخلف والنفي اذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بنفيهما معا بان لا تضاف ولا يحدف المصدر نحو أي هو قائم وبانتماء المقيد فقط بان لا تضاف ويحدف المصدر نحو أي قائم

واليه أشار بقوله وكونها
بمعرب الأفعال قل ومنه قوله
ما أنت بالحكم الترضي
حكومتها
ولا الاصيل ولا ذى الرأي
والجلد
وهذا عند جمهور البصرين
مخصوص بالشعر وزعم
المصنف في غير هذا الكتاب
انه لا يختص به بل قد يجوز
في الاختيار وقد جاء وصلها
بالجملة الاسمية وبالظرف
شذوذ فن الأول قوله
من القوم الرسول الله منهم
لم دانت رقاب بني معد
ومن الثاني قوله
من لا يزال شاكر اعلى المعه
فهو حر بعيشة ذات سعه
(ص)
(أي كما وعر بت ما لم تضاف
ومصدر وصلها ضمير الخائف)
(ش) يعني أن يأمثل

ما في انها تكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو يعجبي أيهم هو قائم ثم ان أيا لها ربة أو أحوال أحدها ان
تضاف ويذ كر صدر صلتها نحو يعجبي أيهم هو قائم الثاني أن لا تضاف ولا يذ كر صدر صلتها نحو يعجبي أي قائم الثالث ان لا تضاف ويذ كر
صدر الصلة نحو يعجبي أي هو قائم وفي هذه الاحوال الثلاثة تكون معرفة (٧٩) بالحركات الثلاث نحو يعجبي

أيهم هو قائم ورأيت أيهم
هو قائم ومررت بأيهم هو
قائم وكذلك أي قائم رأيت
قائم رأي قائم وكذا أي
هو قائم وايا هو قائم وأي
هو قائم الرابع ان تضاف
ويحذف صدر الصلة نحو
يعجبي أيهم قائم وفي هذه
الحالة ينبي على الضم فتقول
يعجبي أيهم قائم ورأيت
أيهم قائم ومررت بأيهم
قائم وعليه قوله تعالى ثم
لننزعن من كل شعبة أيهم
أشد على الرحمن عتيا
وقول الشاعر اذا ما لقيت
بني مالك * فسلم على
أيهم أفضل وهذا مستفاد
من قوله وأعربت مالم
تضف الى أكثر البيت أي
وأعربت أي اذا لم تضف
في حالة حذف صدر الصلة
فدخل في هذه الاحوال
الثلاثة السابقة وهي ما اذا
أضيفت وذ كر صدر
الصلة أو لم تضف ولم يذ كر
صدر الصلة أو لم تضف وذ كر
صدر الصلة وخروجت الحالة
الرابعة وهي ما اذا أضيفت
وحذف صدر الصلة فانها
لا تعرب حينئذ (ص)
(وبعضهم أعرب مطلقا
وفي هذا الحذف أيا غير أي

وبانتفاء القيد فقط بان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها
صورة ثبوت الاضافة والحذف معا نحو أيهم أشد فتنبى حينئذ ولو قال * أي كما بنيت اذا تضاف * الخ لكان
أوضح ومحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بشمل أو ظرف أعربت
اجمعا كما نقل عن أبي حيان نحو أيهم قام أو عندك اذا حذف في الاول والحذف في الثاني ليس ضميرا بل
جاء فعلية اه (قوله في انها تكون الخ) أي وفي الموصولة كما يعلم من المقام ونحو المعاني الاعراب وكونها للعاقل
وغيره ولزومها الاضافة لفظا وتقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه ففيها معرفة ان لكن
بجتهتين فلا اشكال ولا تضاف لتبكرة الأصل بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوز ابن عصفور وابن الصانع
وجعل منه وسيعلم الذين ظاهروا أي منقلب يتقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذي يتقلبونه وجعلها
الجمهور استفهامية لاموصولة وهي مفعول مطلق ليتقلبون عاقت يعلم عن العمل في الجلة أي سيعلم الذين
ظاهروا يتقلبون أي انقلاب (قوله معرفة) أي لان شبه الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم
وهو اضافتها لفظا أو تقديرا فرجعت الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية
والاستفهامية دائما بنيت في الحالة الرابعة لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهها في الصورة فـ كما
لاضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم تن في أي قائم مع عدم الاضافة
لفظ القيام التنوين مقامها كما في كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ لكونه لا يشبهه ولانه لم يمهدها
ما عا لوابه وفيه انه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدأ المحذوف في نحو أيهم قائم لاختلافهما جمعا
وافرادا وان أمكن في أيهم أشد لان أفعال التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا ان يقال حل الاول على
الثاني طردا للباب فليتأمل هذا بنيت على حركة دفع اللساكنين اولان لها أصلا في الاعراب وكانت ضمة
جبر الفوات اعرابها باقوى الحركات وتشبهها بقبل وبعد في حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيت أيهم
الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين من جهة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامه
ولا تقدمه خلافا للكوفيين اه وسئل الكسائي في حلقة بونس لم لا يجوز أعجبي أيهم قائم فقال أي كذا
خلقت فصار مثلا (قوله اذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث نبي على الضم مع اضافته وحذف
صدر صلتها أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطا) حال من المفعول
المحذوف أي أعرب أي حال كونه مطلقا عن التقييد بما سار المراد اعرابها اعرابا مطلقا (قوله أيا) مفعول
يقتنى الذي هو خبر عن خبر أي غير أي من الموصولات يقتنى أي أي يتبعها في حذف صدر الصلة فتقدم مفعول
الخبر الفعلي على المبتدأ والاصح جوازها كما مر (قوله ان يستطل) السين والتاء اما اللغوي ان يعدطويلا
كأنه حسنت الفعل عدته حسنا وزاد تان أي ان يطل أي بطله المتكلم فهو مجهول على كل ويصح على
الثاني بناؤه للعامل أي ان يطل بفتح الياء أصله يستطل وحذف جواب الشرط ضرورة لعمامة قبله أي
جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أي يحذف ضميره صدر
الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم
الثانية أي كامل بأن يكون جملة بعائدها وشبهها (قوله كثير منجلى) خبران تنازعا قوله في عائده فان جعل
منجلى صفة الكثير كان هو العامل وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمين وهو
تعلق القافية بما بعدها وان لم يكن حمدة وخصه بعضهم بالثاني فأده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقا) هو منهبت

يقتنى ان يستطل وصل وان لم يستطل * فالحذف نزر وأبو ان يختزل ان صالح الباقي لو صل مكمل * والحذف عندهم كثير منجلى
في عائده متصل ان انتصب * بفعل او وصف بمن نرجو هب) (ش) يعني ان بعض العرب أعرب أيا مطلقا أي ان أضيفت وحذف
صدر صلتها فتقول يعجبي أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لننزعن من كل شعبة أيهم أشد بالنصب وروى

فستسلم على أيهم أفضل
 بالجهر وأشار بقوله وفي ذا
 الحذف أيا لمخ الى المواضع
 التي يحذف فيها العائد
 على الموصول وهو اما أن
 يكون مرفوعا أو خبره فان
 كان مرفوعا لم يحذف الا
 اذا كان مبتدأ وخبره
 مفرد نحو وهو الذي في
 السماء العوايهم أشد فلا
 تقول جاء اللذان قام ولا اللذان
 ضرب لرفع الاول بالفاعلية
 والثاني بالنيابة بل يقال فاما
 وضربا واما المبتدأ فيحذف
 مع أي وان لم تطل الصلة كما
 تقدم من قولك يجئني أيهم
 قائم ونحوه ولا يحذف صدر
 الصلة مع غير أي الا اذا طالت
 الصلة نحو جاء الذي هو
 ضارب زيد فيجوز حذف
 هو فقول جاء الذي ضارب
 زيد او منه قوله ما أنا بالذي
 قائم لك سواء التقدير
 بالذي هو قائل فان لم تطل
 الصلة فالحذف قليل
 وأجازة الكوفيون قياسا
 نحو جاء الذي قائم التقدير
 هو قائم ومنه قوله تعالى
 تماما على الذي أحسن في
 قراءة الرفع أي هو أحسن
 وقيل يجوز ان لا يميز يد
 اذا رفع زيد أن تكون
 ما موصولة زيد بخبر مبتدأ
 محذوف التقدير لاصي
 الذي هو زيد

التخليل ويونس ونأولا بالآية استهفاهمية مبتدأ خبره أشد فضمها العراب ثم قال يونس الجملة مستقلة
 مفعول نزع لان أي علقته عن العجل لان التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب وقال التخليل هي صفة
 لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي لنزع من كل شعبة فر يقابل فيه أيهم أشد ورد هاهنا بقوله
 * فسلم على أيهم أفضل * بالضم لامتناع الاستهفاهمية فيه لان حرف الجر لا يعلق هن العمل ولا يصح
 أن يقدر على شخص مفعول فيه أيهم أفضل لامتناع حذف الجرور وادخال الجر على معمول صلته بلا
 ضرورة كافي المغنى والمراد صلته ماهو من تمامه ولو صفة كاهنا وانما قدروا كذلك في نحو ماهي بنهم
 الوله سالي بنام صاحبه لضرورة ان الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرد
 على ثعلب المنكر لموصولة أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يحتاج بهما على الاعراب
 (تنبيه) يؤخذ مما ذكر عن المغنى أنه لا يجوز في قوله كن زجوب هب أن بقدر كقولك من زجولان
 الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة الى حذف الجرور وادخال الجار على معموله كالا يدخل على
 معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أي كهذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك في
 مواطن كثيرة (قاعدة) كترد أي موصولة وشروطا واستهفاهما ترد وصلة لتداء ما فيه أل كيا أيها الرجل
 ونعتا المذكورة وحالا من معرفة التين على الكمال كررت بفارس أي فارس وبز بدأ رجل وكلها معرفة
 الا الموصولة فيما سر والنداءية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفي ذا
 الحذف لعود اسم الاشارة لقوله وصدر وصلها ضمير الحذف وصدر الوصل هو المبتدأ وكون خبره مفردا من
 قوله وأبو أن يخزل * ان صلح الخ كاسنينه وهندان شرطان للجواز وطول الصلة للكثره وبقى للجواز
 أن لا يكون الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كجاء الذي بد وهو وأهووز يد قائمان لا لا يخبر بالثنى عن
 المفردا ويبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذي لولا هو لا كرمك لوجوب حذف الخبر بعدها
 فيلزم الاجفاف ولا منغيا ولا محصورا كالذي ما هو قائم أو ما في الدار الا هو (قوله بالفاعلية الخ) أي
 والفاعل ونائبه لا يحذفان الا في مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدأ (قوله فيحذف مع أي الخ) أي
 اطوطا بالاضافة لفظا وتقدير فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح بجني أي قائم لعدم الطول لفظا
 كما نقله ابن خروف وان كان جائزا (قوله الا اذا طالت) أي بشئ يتعلق بها كعمول الخبر ونعتها أو ضمير
 ذلك سواء تأخر المفعول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء اله أي الذي هو اله في السماء أي
 معبود فيها وجعل الهم مبتدأ خبره الظرف أو فاعليه يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كاهو ظاهر
 (قوله قليل) أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لاتنوال الذي خبر فاشقيت * الا نفوس الالى للشمر ناروا

أي الذي هو خير والالى هم نارون للشمر (قوله في قراءة الرفع) هي شاذة ليسجى بن يعمر ومثلها لمالك
 ابن دينار وابن السمالك ما بعوضة بالرفع أي ماهو بعوضة فموصولة بدلا من مثلا حذف صدر صلتها بلا طول
 وجوز أبو البقاء زيارتها فالجملة نعت للملأرا ما على النصب فانكرة موصوفة ببعوضة بدلا من مثلا أو زائدة
 وبعوضة بدل وأما فتح أحسن فعلى انه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه
 وجعله الكوفيون موصولا حرفيا أي على احسانه (قوله لاسي الذي الخ) سي بمعنى مثل لا يعرف
 باضافته لما الموصولة لتوغلها في الامام فصح كونه اسم لا ذلك جعل مانكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو
 زيد أو زائدة وسي مضاف الى زيد فان كان بدله نكرة كقوله

الأرب يوم صالحك منها * ولا سجا يوم بدارة جلجل

فلك فيه الرفع والجر كذلك ويز بدال نصب تمييز لاسي كما تميز مثل نحو ولوجنا بمثله مددا وما حينئذ كافة

حذف العائد الذي هو المتبداً وهو قولك هو وجوده ووجوده وضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجوده بولم أطل الصلة وهو مقبس وليس
 في الصلة ما يشار بقوله وأبو أن يختزل من صالح الباقي لوصل مكل إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة كما
 إذا وقع به جلة نحو جاء الذي هو أبو منطلق أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز
 في هذه الحالة وضع حذف في صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبو منطلق في أي منطلق لأن الكلام يتم دونه فلا يدرى حذف منه شيء
 أم لا وكذلك بقية الأمثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيرها فلا تقول في أي منطلق في أي منطلق لأن الكلام يتم دونه فلا يدرى حذف منه شيء
 ولا يتخص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يحذف

العائد وذلك كما إذا كان
 في الصلة ضمير غير ذلك
 الضمير المحذوف صالح
 لعوده على الموصول نحو
 جاء الذي ضربته في داره
 فلا يجوز حذف الهاء من
 ضربته فلا تقول جاء
 الذي ضربت في داره لأنه
 لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر
 لك ما في كلام المصنف من
 الإبهام فإنه لم يبين أنه متى
 صالح ما بعد الضمير لأن
 يكون صلة لا يحذف سواء
 كان الضمير مرفوعاً أو
 منصوباً أو مجروراً وسواء
 كان الموصول أياً أو غيرها
 بل ربما يشعر بظاهر
 كلامه بأن الحكم مخصوص
 بالضمير المرفوع وغير أي
 من الموصول لأن كلامه
 في ذلك والامر ليس
 كذلك بل لا يحذف مع أي
 ولا مع غيرها متى صالح
 ما بعده لأن يكون صلة
 كما نقسم نحو جاء الذي هو

عن الإضافة وقصة سبي بناء على هذا الأفراد وإعراب في سواه لا ضابط لها وإنما هو البيت مروي بالأوجه
 الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أي لا ممثل كذا موجود ولا محل للجلة وقد تحذف ياؤها وقد تحذف منها
 الواو أو ما وحده أو مع لا كما حكاه الرضي وتعقبه الساماني هذا وقد يرد بمعنى خصوصاً فيكون في محل نصب
 مفعولاً مطلقاً لا خص محذوفاً وحينئذ يؤول في بعده بالحال كحزب يمدوا لسيارة كبا أو هو راكب فهي
 حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصاً في حال ركوبه وكذا بالجلة الشرطية نحو
 ولا سيما إن ركب أي أخصه بذلك فقول المصنفين لاسيما والامر كذا تركيب عربي أفاده الساماني وغيره
(قوله وجوبا) أي جريانه مجرى المثل وليكون ما بعده لاسيما مفردا صورة لأنها كالاستثنائية في مخالفة
 ما بعدها ما قبلها وهي لا يقع بعدها جلة وإنما جرت عادتهم بذلك كما في الاستثناء وإن لم تكن من أدواته
 لأن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا يخرج عنه كما هو شأن الاستثناء **(قوله وهو مقبس)** أي فهو
 مستثنى من شرط الطول لاسيما فان قلت لاسيما بد الصالح فلا استثناء أطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار
(قوله جلة) هذا محذوف وقوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جلة أو ظرفاً فلا بد من اشتماله على ما يربطه
 بالبتة وهذا الرابطة يصلح لعوده على الموصول قطعاً فهو أخص ما يصلح للوصل به والكاف في قوله كما إذا وقع
 استقصائية فتأمل **(قوله فلا يدرى الخ)** فيه أن هذا اجمال لا يعاب مع أن الحاصل للباس فلوقال لتبادر
 عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف فإن جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره **(قوله بل**
ربما يشعر الخ) أي لا نقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير يتخزل لقوله وصدر
 وصلها وهو لا يكون الأمر مرفوعاً اللهم الآن يرجع لقوله ضمير المحذوف بلا قيد المصدرية فيعم المرفوع وغيره
 في أي وغيرها تدبر **(قوله وشرط جواز حذفه)** أي زيادة على عدم صلوح الباقي للوصل لوجوب هذا
 في كل عائد كما قدمه **(قوله تام)** أخذه من مثال المصنف بل مذكرة في الوصف المعه من هذا **(قوله ومن**
خلقت) أمما معطوف على الباء من ذرني أو مفعول معه ووحيداً حال أي خلقت حال كونه منفرداً بالأهل
 ولأمال وهو الوليد بن المغيرة **(قوله ما لله الخ)** الله مبتدأ خبره مولى أي معطيك والجلة صلة ما حذف
 عانها وهو المفعول الثاني لمولى وفضل خبر ما وفاء فاجدنه سبيته وفاء فالتعليق **(قوله مولى ك)**
 فدره متصل مع أن عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن
 المراد المتصل ولو جازاً كما تبين من **(قوله وكلام المصنف الخ)** وأجيب عنه بأنه أرشد إلى ذلك بتقسيم
 الفعل واتكلم على اشتهاؤها في العمل والتصرف الذي من جلتها حذف المفعول وفرعية الوصف فيهما
(قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف أنه لا فرق بين صلة أو غيره ومنه الجهور أن منصوب صانها

أبو منطلق ويجبني أيهم هو أبو منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذي
 ضربته في داره ومررت بالذي مررت به في داره ومررت بأيهم مررت به في داره وأشار بقوله والحذف
 عندهم كثير من جلي الخ إلى العائد المنصوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام أو بوصف تميمي جاء الذي ضربته
 والذي أنام معطيك درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذي ضربت منه قوله تعالى ذرني ومن خلقت وحيداً وقوله تعالى أهذا
 الذي بعث الله رسولا التقدير خلقتهم وبعثهم وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيكه فتقول الذي أنام معطيك درهم ومنه قوله ما لله مولى ك
 فضل فاجدنه به فما الذي غيره نفع ولا ضرر تقديره الذي الله مولى كفضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك

بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فان كان الضمير منفصلا لم يحذف نحو جاء الذي اياه ضربت فلا يجوز حذف اياه وكذلك يتمتع الحذف (٨٢) اذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو رصف وهو الحرف نحو جاء الذي انه

منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يتمتع الحذف اذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي كانه منطلق فلا يجوز حذف الهاء (ص) كذلك حذف ما يوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضي كذا الذي جر بالموصول جر

لا يحذف أصلا ان عاد عليها لانه يدل على اسميتها الخفية وأما قوله ما المستقر اهلوي محمود عاقبة * ولو أتى بحله صغو بلا كسر أي المستقره فشاذ فان عاد الى موصول قبلها جاز بكاء الذي أنا الضارب أي الضاربه (قوله منفصلا) أي وجوبا لما تقدمه كمثل أو لخصه بكاء الذي ما ضربت الا اياه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جواز افي حذف كالميت المار ونحوها كهيبن بما آتاهم بهم أي آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لان اتحاد رتبة الضمير ين في الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحتمل عليه القرآن ومثله ويمارس قناهم بفتح قون ويرضين بما آتيتن كلهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك انما هو عند التلطف أمامع الحذف فلا يوصف لعدم النطق كما في اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أي لانها عمدة والحرف لا يستقل بدونها نعم قد تحذف تبعاً للحرف نحو أين شركاؤ الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركاؤ ورب شئ يجوز تبعاً لاستقلاله فان قدر تزعمونهم فلا إشكال (قوله بفعل ناقص) أي لانه كالحرف في أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لا سيما على قول البصريين انه لجر الزمان لاحتله أصلا (قوله بعد امر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضي أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي جر) بضم الجيم صلة الذي وجرا ثانياً بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أي مع كونه معتمداً ليكون عاملاً في محل الضمير النصب وان جر بالاضافة أيضاً وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير وصف أصلاً) أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومجمله في اسم المفعول المتعدي لواحد كماله لان الضمير حينئذ فاعل في المعنى أما المتعدي لاثنتين كذا درهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الاسقاطي (قوله ما أنت قاض) قيل لاشاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أي اقض قضاءك أو مصدرية نظرية أي مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله الان دخل على الموصول الخ) أي ليسكون في الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله لا تركزن الى الأمر الذي ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

كر بالذي مررت فهو (ش) لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شمع في الكلام على المجرور وهو امان ان يكون مجروراً بالاضافة أو بالحرف فان كان مجروراً بالاضافة لم يحذف الا اذا كان مجروراً باضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو جاء الذي أناضاربه لأن أوغسدا فتقول جاء الذي أناضارب بحذف الهاء وان كان مجروراً بغير ذلك لم يحذف نحو جاء الذي أناغلامه أو أناضاربه أو أناضاربه أمس وأشار بقوله كانت قاض الى قوله تعالى فاقض ما أنت قاض التقديم أنت قاضيه حذف الهاء وكان

أي ركنت اليه وكذا المضاف للموصول أو للموصوف به كررت بغلام الذي مررت أو بغلام الرجل الذي مررت أي به (قوله مادة) أي لفظاً وكذا معنى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذي وقفت عليه من الوقوف والوقوف ولا المعنى فقط كمررت بالذي فرحت به لکن استتوجه شيخ الاسلام الاكتفاء بالثاني وخرج عليه فاصبح مما تؤمر أي تؤمر بما تؤمر به بل نقل السجاعي في النسبة عن الشاطبي ان المصنف لا يشترط اتحاد المتعاق أصلاً وخرج عليه قوله * ويندب الموصول بالذي اشتهر * أي به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعاً كما مثله من الفعل مع الوصف وجملة ما ذكر الحذف المجرور بالحرف خمسة شروط جو الموصول وكون جاره كجار العائنة لفظاً ومعنى واتفاق العامل لفظاً ومعنى ويزاد ان لا يكون الضمير عمدة ولا محصوراً ولا موقعا حذفه في ايسر فلا حذف في مررت بالذي مر به أو بالذي ما مررت الا به أو رغبت في الذي رغبت فيه وأن لا يصح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخاصل انه يزداد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم ككون جاره اسم فاعل عاملاً أو اسم مفعول متعدياً

المصنف استغنى بالثال عن أن يقيده الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وان كان مجروراً بالحرف فلا يحذف الا ان دخل على الموصول حرف مثله لفظاً ومعنى واتفق العامل فيه ما مادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت ما ر به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

متعديا لثنتين على ما مر وفي المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أووصفا وكونه تاما ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفي المرفوع أن يكون مبتدأ وأن لا يكون معطوفا إلى آخر ما مر فتدبر **(قوله أي منه)** لم يقدره نشر بونه لمشا كامة مقبله ولأن ما كان مشروبا لم لا ينقلب مشروبا بالغيرهم وتصحيحه بان المعنى نشر بون جنسه تكلف **(قوله حب سمراء)** حكمراء اسم امرأة وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فوحدة أي مدة طويلة وتختفي من الخفاء ضد الظهور وقوله فبيح بضم الباء أي أظهر جواب شرط مقدر أي إذا كان كذلك فبيح وقوله لأن أصله الآن حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام فاستغنى عن همزة الوصل **(قوله فإن اختلف الحرفان)** أي لفظا ومعنى أو معنى فقط كما مثلها ألفظا والمعنى كحالات في الذي حالاته وقيل يجوز الحذف حينئذ وفيه نظر لأنه لا يعلم نوع المحذوف اه نصريح **(قوله للسببية)** أو المصاحبة وهي أظهر فإن حذف على زيد كانت بمعنى الأولى فتأمل **(قوله وان اختلف العاملان)** أي عند غير المصنف كما مر وشذوقه وان لسانی شهادة يشترقي بها * وهو على من صبه الله علقم لتعاق على المذكورة بعلة م أي شاق والمحدوفة بصسبه أي علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم جوار الموصول في قول حاتم

ومن حسد يجور على قومي * وأى الدهر ذولم يحسدوني

أي فيه فذو بمعنى الذي خبر أي الاستفهامية وحذف عائدها المجرور بقيل لكن قيل لاشذوذ في البيتين لأن محل الشروط المذكورة إذ لم يتعين الحرف المحذوف والاجاز الحذف مطلقا كما فهمنا وهذا ظاهر في الثاني لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو إذا كان الزمان ظرفا لا مجرا لا يبقى نحو وأعجبنى اليوم الذي جئت أي فيه فالمحذوف متعين بخلاف الأول إذ يحتمل أن صب بمعنى سبط فيتعدي بعلى وبمعنى أطاق فيتعدي بنى فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذي يشهد الله عباده أي به فقيل الحذف فيه سماعى أيضا لعدم جوار الموصول وقيل على مذهب الكسائي من أن الحذف تدرى يجى حذف الجار أو لافاقصب الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسي وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لتأنيه في كل حذف اه لكن أنت خير بأن المشر به لا يجزى إلا بالياء فالمحذوف فيها متعين جزما وتقديره يشرف فيه بأباه أن مساق الآية لبيان المشر به لا يمكن البشارة كما لا يخفى فتخرج الآية على هذا أولى فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ المعرف بأداة التعريف ﴾

هذا أولى من التعبير بالجر يانه على كل الأقوال الآتية وصادقه بأمر عند جبر لكن لا حاجة لإضافتها للتعريف لأن أداة الشيء ما يحصله والانصب بباقي المعارف حيث لم يقل فهين المعرف بالعلمية مثلا أن يقول ذوالأداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تبرع منه ليدانه على الترجمة أو بمعنى مع فلاز يادة **(قوله أو اللام)** أول تنوع الخلاف للشك واللام مبتدأ حذوف خبره لدلالة ما قبله أي حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم وعمروفان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فالأول أو الثاني أو مخبر فيه أقوال فان صلح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند قائم أو قائمة وهذا كله في والتنويعية لأنها يجب معها المطابقة كالواو كما في المغنى أما التي للشك ونحوه فلا حذف معها إلا أنها اللام الدائر كما أفاده يس **(قوله فقط)** الفاعل زائدة أتزين اللفظ فقط بمعنى حسب حال من اللام أي حال كونها حسبك أي كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء في جواب شرط مقدر فقط خبر لمحذوف أو اسم فعل بمعنى ابتسه أي إذا عرفت ذلك فهي حسبك أو فائته عن طلب غيرها **(قوله فقط)** فقط * فنمط

أي منته وتقول مررت بالذي أنت مارأي به ومعناه قوله

لقد كنت تخفى حب سمراء

حقبة فبيح لأن منها بالذي أنت بالبح

أي أنت بالبحه فان اختلف الحرفان لم يجز الحذف نحو

مررت بالذي غضبت عليه فلا يجوز حذف عليه

وكذلك مررت بالذي مررت به على زيد فلا

يجوز حذف به منه لا لخلاف معنى الحرفين لأن الباء

الداخلية على الموصول للاصاق والداخلية على

الضمير للسببية وان اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا

نحو مررت بالذي فرحت به فلا يجوز حذف به وهذا

كله هو المشار إليه بقوله كذا الذي جر أي كذلك

يحذف الضمير الذي جر بمثل ما جر به الموصول نحو

مررت بالذي مررت فهو بر أي بالذي مررت به فاستغنى

بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها والله أعلم (ص)

﴿ المعرف بأداة

التعريف ﴾

(أل حرف أمر يف أو اللام فقط * فنمط

عرفت) أي أردت تعريفه مبتدأ وصفة وقل فيه خبر والخط مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أي أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الالعارض ولشبهتها مع تحرك اللام في نحو الحجر بنقل حركة همزة أجر إلى اللام لأنها وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أي زائدة بعد الوصل للنطق بالساكن ولا مدخل طاس في التعريف وإنما لم تحرك اللام ويستغنى عنها لأن كسرهما مع ثقله يلبسها باللام الجروفقها باللام الابتداء وضمها لا نظيره ونقل في التسهيل عن سيبويه أن المعرفة أل بحماتها كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الاداة وان كانت زائدة فيها كحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتماد بها في الوضع ونظير ثمرة الخلاف في نحو من القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلا للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة لأنها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبرد أن المعرفة الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فالأقوال أربعة اثنتان أحاديان واثنتان ثنائيات (قوله للمهد) فيه حذف، ضاوية أي تعريف ذي العهد أي الشيء المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكرى وعلمى وحضوري فالاول ما تقدم ذكره صريحاً كما مثل أو كناية نحو وليس الذكر كالانثى لتقدم الذكر كمنياً عنه بما في قول طاس في بطنى محرراً لان التعريف يرى الوقف بخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصاً بالذكور والثاني ما حصل في علم الخطاب بغير الذكر المسار والحس الآتى نحو بالوادى المقدس اذ هم في الغبار تحت الشجر والثالث ما حضر في الحس والمشاهدة كقولك لمن فوق سهما أي رفعه القزطاس أي أصب القزطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرمى اليه ومنه اليوم أكملت لكم دينكم أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه الآية ومن جعلها للمهد العالمى نظر إلى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد في الثلاثة خارجي عند البيانيين والنحاة يجمعون الثاني ذهنياً كما في يس وهو في الجمع كعلم الشخص في الدلالة على الفرد المعين إلا أنه بقرينة العلم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلي مطلقاً (قوله ولا استغراق الجنس) أي استغراق أفراد ولو كان مدخولها جمعاً كما حقيقته في المطول ان خلفها كل حقيقة كاملة وللصاح الاستثناء بعده ولا استغراق خصائص الجنس وأوصافه ان خلفها كل مجازاً كانت الرجل وزيد الرجل علماً أي الجامع لاوصاف كل الرجال وخصائص العلم المتفرقة فيهم اذ يصح أنت كل رجل على استعارة مال لكل البعض لاستجماعه صفاتهم وقد خلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامبراطورة لأي صاغته بلده لصاغته الدنيا وليست أل في الصاغه موصولة لان المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها في كل ذلك كمنسكرة مسورة بكل (قوله) وتعريف الحقيقة) أي المساهمة باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الأفراد فدخولها كعلم الجنس في الدلالة على ذلك إلا أنه بقرينة العلم بجوهره كما مر وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والمساهمة وهي الدالة على المعارف كالانسان حيوان ناطق والسكيات كالانسان نوع وبقى من أقسام أل ما أشير بها لبعض مبهم واحداً أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد وأظاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لانها كلام الجنس في وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وانما حلت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالمدخول والا كل فيما ذكره من الوضع فهي داخلية في لام الجنس عند النحاة وأما البيانيون فيجعلونها للمهد الذهني العهدية الحقيقية التي لذلك البعض في الذهن وان كان هو مبهم مدخول هذه وان كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجوز عليه أحكام المعارف كجيشه مبتدأ وذال حال ووصف للمعرفة الأنة في المعنى كالمنسكرة نظر القرينة ذلك البعض المهم ولذا نعت بالجملة في قوله

ولقد أمر على اللشم يسبنى * فضيت ثمة قلت لا يعنيني

عرفت قل فيه الخط
(ش) اختلاف التكوين
في حرف التعريف في
الرجل ونحوه فقال الخليل
المعرف هو أل وقال سيبويه
هو اللام وحدها فالهمزة
عند الخليل همزة قطع
وعند سيبويه همزة وصل
اجتمعت للنطق بالساكن
واللام واللام المعرفة
تكون للمهد كقولك
لقيت رجلاً فاكومت
الرجل وقوله تعالى كأرسلنا
إلى فرعون رسولا فصحى
فرعون الرسول ولا استغراق
الجنس نحو ان الانسان لفي
خسر وعلامتها أن يصلح
موضعها كل وتعريف
الحقيقة نحو الرجل خير
من المرأة

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم أو للحقيقة في ضمنه وهذه الحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلا كما علمت فالجرد وذواللام بالنظر للقرينة سواء في الابهام وبالنظر لانفسهما مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كقمت أسامة كما أفاده السعد في شرح التلخيص والحاصل ان أُل عند النحاة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيهقيين أربعة لسكنها ترجع الى خمسة أو ستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوي انها قسمان فقط لانها الموصولة معهودة خارجا بأقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد الذهني أو في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على السكينة وان لم توجد قرينتها كالاتثناء لکن لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كالتى للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعها للافراد لا الحقيقة وأما العهدية خارجا فلل فرد عليهما ربي قول ثالث وهي انها للحقيقة من حيث هي مطلقا ثم تشعب منها العهد وغيره هنا خلاصة المقام فتأمله **(قوله أي هذه الحقيقة خبر الخ)** التفاضل بينهما من حيث تغيرهما بالنكرة والنونية وان اتحدنا في الانسانية وكون الحكم على الحقيقة لا ينافي تخالف الخبرية في بعض الافراد لخصوصيات عرضته **(قوله وقد تزايد)** أي لفظة أُل المتقدمة في قوله أُل حرف تعريف فاجلحة عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أُل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنت الفعل هنا باعتبار انها كلمة وذكروه في قوله الآتي دخلا باعتبار انها حرف أول لفظ اشارة الى جواز الامرين **(قوله لازما)** صفة مصدر محذوف أي زيادا لازما ولا ضطرار عطف عليه أي وزيدا لا ضطرار **(قوله كاللات)** هذا اسم صنم والثاني موصول جمع التى وفيها جناس تام لاتفاقهما لفظا لا معنى **(قوله يا قيس)** منادى مضموم والسرى بفتح فكسر أى الشريف نعمته فيجوز رفعه تبعاً للفظه ونصبه مراعاة لمحل كاسميأتى في النداء **(قوله تأتي زائدة)** أي غير معرفة بتدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتمييز لاصالة السقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع **(قوله لازمة)** هي ما قارنت وضع الكامة وغير اللازمة ما عرضت بعده **(قوله باللات)** مثله كل علم قارنت أُل وضعه للعامة مرتجلا كان كاسم أو اسم شاعر يهودى أو منقولاً كاللات فان أصله بشد التاء وصف من اتيلت وكان رجلا يلبت السويقي بالطائف فلما مات اتخذه وصفاً وسموه به تخففت تاءه وكالعزيز تأنيث الاعز نقلت اصنم أو شجرة تعبدتها غطفان وكاليسع بناء على انه عربى منقول من مضارع وسع وقولهم لا عربى من الانبياء الاشعيب وهو دود صالح ومحمد معناه لا عربى مصرى فأولها تاء فاولها هو لاء وقيل هو أعجمى قارنت أُل ارتجاله **(قوله وهو ظرف زمان)** أي للزمان الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا واعلم أن الجمهور على انه علم جنس للزمان مبنى لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا في سبب بنائه فقل تضمنه معنى أُل الحضورية مع زيادة التى فيه كالتى الامس على الكسر في قوله * واتى وقت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث أتى اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودى اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم اشارة للزمان كهنالك للمكان وعليه الموضع فعلة بنائه كاسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك **(قوله لتعريف الحضور)** أي للعهد الحضورى كهى في قولك هذا الرجل أى الحاضر فهى معرفة لازمة وفتحته حينئذ اعراب وهو ملازم النصب على الظرفية وقد يجزى عن كاريوى من الآن بالجر قال فى التستك وهذا قول لا يمكن القدر فيه

الحقيقة والنمط ضرب من البسط والجمع النمط مثل سبب وأسباب والنمط أيضا الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد كذا قاله الجوهري (ص) (وقد تزايد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللات ولا ضطرار ككلمات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس السرى) (ش) ذكر المصنف في هذين البيتين ان الالف واللام تأتي زائدة وهى في زيادتها على قسمين لازمة وغير لازمة ثم مثل للزائدة اللازمة باللات وهو اسم صنم كان بمكة وبالآن وهو ظرف زمان مبني على الفتح واختلاف في الالف واللام الداخلة عليه فذهب قوم الى أنها لتعريف الحضور كما في قولك صررت بهذا الرجل لان قولك الآن بمعنى هذا الوقت وعلى هذا لا تكون زائدة وذهب قوم منهم المصنف الى أنها زائدة وهو مبني لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور ومثل أيضا بالبين واللات والمراد بهما ما دخل عليه أُل من الموصولات وهو مبني على أن تعريف الموصول بالصفة يكون الالف واللام

زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأُل ان كانت فيه نحو التى وان لم تكن فيه

فبنيتهما نحو من وما الاياقافها تعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها في قراءة من قرأ صراط لدين
 أنعمت عليهم فلا يدل على انها زائدة إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين
 ير يسون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطراراً على العلم كقولهم في نبات أو بر علم لضرب من السكأة بنات الاوبر
 ومنه قوله ولقد جنيتك أكوأ وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الاوبر والاصل بنات أو بر فزيدت الالف
 واللام وزعم المبرد أن بنات أو بر ليس (٨٦) بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز كقوله

رأيتك لما أن عرفت
 وجوهنا *
 صددت رطبت النفس
 بأقنيس عن عمرو
 والاصل رطبت نفساً فزاد
 الالف واللام وهما بناء
 على ان التمييز لا يكون الا
 نكرة وهو مذهب البصر بين
 ذهب الكوفيون الى
 جواز كونه معرفة فالالف
 واللام عندهم غير زائدة
 والى هذين البيتين اللذين
 ألتسانهما أشار المصنف
 بقوله كبنات الاوبر وقوله
 رطبت النفس الخ (ص)
 (وبعض الاعلام عليه
 دخلا
 للبح ما قد كان عنده تقلا
 كالفضل والحرف والنعمان
 * فذكر ذوا حذفه مسيان)
 (ش) ذكر المصنف فيما
 تقدم أن الالف واللام
 تكون معرفة وتكون
 زائدة وتقدم الكلام
 عليهما ثم ذكر في هذين
 البيتين أنها تكون للبح
 الصفة والمراد بها الداخلة

وهو الراجع عندي والقول ببنائها لا توجد له على صحة اه (قوله فبنيتهما) شامل لأل الموصولة فتعريفها
 بنية آل ولا مانع منه اه صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أي لو كانت معرفة
 لنكر الموصول به حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يتخلف معناه وبمحتمل أنه ابراد على لزومها في الموصول
 أي لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الاول قول
 الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفي التسهيل ان حذفتها من الذين واللاقي لغة لاشاذ
 وكذا الذي والى كجاء فالاحسن آل يقال انها لازمة في اللغة الفصحى عندها كثر العرب (قوله بنات
 الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لانه يقال نثر لان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جنيتك)
 أي جنيتك على الحذف والايصال ليوازن نهيتك والا كؤبه من آخره جمع كمء كأفلس وفلس والسكء
 واحد السكأة لانها اسم جنس جمع له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي نبت في البداية له ثم
 يحذف والعاقل جمع عساقول كصفر ونوع منها وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله
 عساقيل كصافر حذفت ياؤه للضرورة وبنات الاوبر كماء صغيرة من غيبة على لون التراب رديشة الطعم
 وهي أول السكأة وقيل مثلها وليست منها تصرح بزيادة (قوله ليس تعلم) أي بل جمع ابن أو بر كبنات
 أي وبنات عرس جمع ابن أو بر وابن عرس واما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة)
 أي بل معرفة لانه نكرة حيث تدون عليه فمعناه من الصرف اذا جرد من آل للوزن والوصفية الاصلية كادهم
 وأسود لان أصل أو بر بمعنى كثر البر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله على
 التمييز) وكذا الداخلة شذوذا على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه
 زيد في ما آل شذوذا لوجوب تمكيد الحال والاصل ادخلوا أول فاول وأتى بالفاء لتبدل على الترتيب أي
 ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا وأكبرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أو هي
 متعلقة بصددت (قوله طبت نفساً) قيل لا يمتنع ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول صددت وحذف
 تمييز طبت أو لا تمييز له (قوله وبعض الاعلام عليه دخلا) فيه ايماء الى انه سماعي فلا تدخل على غير
 ماورد كحمد وصالح ومعروف (قوله للبح) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض
 عنه أي عن ما فالصلة تجرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أي الحديث
 بالمطابقة لكبره من صدره والحرف مشتق يدل عليه بالتضمن وأخر النعمان لان دلالاته على وصف الحجر
 التزامية لكونه في الاصل اسماً للنعم أو انه رتبها على الترتيب بزيادة الحروف وكون آل في النعمان عارضة للبح بنافي
 تشبيل به في التسهيل لما قارنت آل وضعه الآن يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه آل وبنعمان
 فتدخله للبح قال الشهني ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير آل (قوله المنقولة بما
 يصلح الخ) خرج المرتجلة كسماها والمنقولة بما يصلح لها كيزيدو يشكر فلا تدخلها آل وأما قوله

* رأيت

على ما سمي به من الاعلام المنقولة بما يصلح دخول آل عليه كقولك

في حسن الحسن وأكثرتما تدخل على المنقول من صفة كقولك في حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل
 الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان النعمان وهو في الاصل من أسماء الدم فيجوز دخول آل في هذه الثلاثة
 نظراً الى الاصل وحذفها نظر الى الحال وأشار بقوله * للبح ما قد كان عنه نقلاً الى أن فائدة دخول الالف واللام للدلالة على الالتفات الى
 ما تفات منه من صفة أو ما في معناها وحاصله أنك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمي به تفاقولاً بعناه أي بت بالالف واللام للدلالة

على ذلك كقولك الحرف نظرا الى أنه انما يسمى به للتفاوت وهو انه يعيش وبحرف وكذا كل ما دل على معنى وهو ما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علميا لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحرفا ونعمان فقول الالف واللام أفاد معنى لا يستفاد به ونحوها فليست ازانة تين خلافا لمن زعم ذلك وكذلك

(٨٧)

السوء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سيقت ذكرهما وهو أنه اذ الملح الاصل جيء بالالف واللام وان لم يلحق لم يؤت بهما (ص)

(وقد بصير علمها بالغلبة) مضاف او مصحوب أل كالتعبه *

وحذف أل ذي ان تناد أو تضاف *

أوجب وفي غيرهما قد تـ حذف

(ش) من أقسام الالف واللام انها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب سيبويه رجه الله تعالى حتى انهما اذا أطلقا لم يتبادرا الى الفهم غيرهما وحكم هذه الالف واللام انها لا تحذف الالف النداء والاضافة نحو

يا صق في الصق وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تحذف في غيرهما شـ وهذا سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا والاصل

الاصح هو عيوق طالعا والاصل

رأيت الوليد بن البرز بن مباركا * فضرورة سهلا ما مشا كلة لوليد والتمييد بالنقل وبما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماحى بل لبيان مورد السماع باطراد سم (قوله في الجملة) أى في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا في الفضل والاحرف في الهم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالتأويل بل (قوله فليست ازانة تين) أوجب بأن المراد بالزانة ما ليست للتعريف وان لم يصلح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أى في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هى ان يكون للاسم عموم محسوب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة اطلاقه على شئ بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بأل فتقديرية وأما الله فعلم بالوضع الشخصى على الصحيح فلا يصلح غيره تعالى وضعه ولا استعماله وأما اله بغير أل فليس علمها بالغلبة وبالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اهـ لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية أما الآن فلا يبعد أنه علم بالغلبة الحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذلك في باب العلم فينوعه الى وضعى وغلبى ليكون ذكر المضاف في مركزه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علمها ويبنى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم بصير مؤنث وعلمها خبرها مقدم (قوله كالعقبة) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة منى التي يقال فيها جرة العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبة أيلة عند مصر (قوله وحذف أل) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذى أى التى فى الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذ كرمع ان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلا كالنصر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كاصول الابنية

قال في شرحها أى لانها جزء علم كهزمة أو حمدوجيم جعفر بخلافها فى الغلبة كالاعشى والنابعة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم أنى تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اهـ ويحتمل ان قوله ذى اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الطمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد

يا عركفرا نك لاسبححانك * انى رأيت الله قدأهانك

ففاودة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لسكونها زائدة لا يلزم علمها جمع معرفين أو ان فائدة التنبيه على تعيين حذفها فلا يتوصل لنداءها بأى ولا بهذا كالمعرفة فلا يقال يا أيها السموأل ولا يا ذا الاعشى أو الحرف لان التوصل بذلك انما هو فى أل الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لسكون هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله فى الصق) بكسر العين هو وخو يلدين نقيلا كان يطعم الناس بهامة فسفت الريح التراب فى جفانه أى أوعية طعامه فسها فرمى بصاعقة فسمى الصق وهو فى الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فيقول بمعنى فاعل كقيموم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والديران سمي بذلك لزعيمهم ان الديران يطلب الثريا وهو يعوق عنها والثريا نصغير ثرى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها فاصلها ثرى بوى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قيل الصواب

العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن عمرو وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم فانه غلب على العبادة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لا تفارقه لافى نداء ولا فى غيره نحو يا ابن عمر والله أعلم (ص)

ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل اطلاق العبادلة لانه من الطيبة
 الاولى من الصحابة ويرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان به ان كان جمع عبد الله
 وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمراخ على العبادلة أى على الاشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع
 ان ابن عمر مثلاً يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبد بل بزيادة اللام كما يقال في زيد بدل
 هي زيادة شائعة في مثله من الاسماء أو ان عبد بل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى تحتالاً اشتقاقاً لانه لا
 يكون من كلمتين في قياس التصريف اه اسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿الابتداء﴾

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع في الاحكام التركيبية والتركيبة المفيدة ترجع الى جملتين فعلية ومنها
 جملة الابداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفي بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع
 مرفوعه ولو ظاهر في قوة المفرد فخصوص بغير هذا او بغير صلة ال فانها في قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف
 باب المبتدأ في سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه لانه مبدوء به وقيل أصلها الفاعل لان عامله لفظي
 ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبراً أو ما يسد مسده
 كان في الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار وشارة من أول الامر الى أنه العامل والى عدم ملازمة المبتدأ
 للخبر فتأمل (قوله مبتدأ ز يدالخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر سوغه قصد لفظه ولفظ خبر خبره
 وجواب الشرط محذوف أى ان قلت ذلك في يدالخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ خبر عن أول وسوغ
 الابداء به كونه قريناً بالمعرفة أعني قوله والثاني وجهه أغنى صفة فاعل أى أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من
 سرى يسرى اذام شئ ايلا (قوله أن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال وأحسن مما
 هنا قول الكافية

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لانه مع اختصاره صريح بحمد نوعي المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى ان عامله معنوي فيفيد تجرده عن
 العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البروز فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العارى
 عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبراً عنه أو وصفاً مكتملاً بمرفوعه والمراد الاسم ولوتأويلا
 ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل أو حرف مثلاً ودخل بغير الزائدة
 ما سيأتي في الشرح وخرج بكونه مخبراً عنه الخ أسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها
 عارية عن العوامل لكنها ليست مبتدآت لانها ليست مخبراً عنها ولا وصفاً الخ ولا يرد على حصره القسامين
 فوظم أقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتب به بل الجملة صفة للتكرة أغنت عن
 الخبر في الافادة لأن افتقارها الى الصفة أشد من الخبر لان هذا اسمي والكلام في القياس على انه أجاز في
 التسهيل جعل الجملة خبراً وقيل ان أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك أى صغر وحقر
 فلذا لم يخبر عنه (قوله له فاعل) أى أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سد مسد الخبر) ليس المراد
 ان له خبراً محذوفاً وهذا مقام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبراً بل انه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به
 لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يبنى ولا يجمع في الفصيح كما في التسهيل (قوله كل
 وصف) أى اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعال تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد في مسألة السكحل
 ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره فالسكحل فاعل
 أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضياً أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظاً أو مقدراً نحو أفي الله

﴿الابتداء﴾
 (مبتدأ ز يد وعاذر خبر *
 ان قلت ز يد عاذر من اعتذر
 وأول مبتدأ والثاني

فاعل اغنى في أسارذان
 وقس وكاستفهام النفي وقد
 يجوز نحو فائز أو لولو الرشد
 (ش) ذكر المصنف أن
 المبتدأ على قسمين مبتدأ
 له خبر ومبتدأ له فاعل سد
 مسد الخبر فمثال الاول زيد
 عاذر من اعتذر والمراد به
 ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً
 مشتملاً على ما يدكر في
 القسم الثاني فزيد مبتدأ
 وعاذر خبره ومن اعتذر
 مفعول لعاذر ومثل الثاني
 أسارذان فاعله للاستفهام
 وسار مبتدأ وذان فاعل سد
 مسد الخبر ويقاس على هذا
 ما كان مثله وهو كل وصف
 اهتمد على استفهام أو نفي
 نحو وأقائم الزيدان وما قام
 الزيدان فان لم يعتمد الوصف
 لم يكن مبتدأ وهذا مذهب
 البصريين الا الاخفش

ورفع فاعلا ظاهرا كما مثل في أوصميرام منفصلا نحو أقام أنما وتم الكلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقام أبواه زيد فن يد مبتدأ مؤخر وقام خبره مقدم وأبواه فاعل بقام ولا يجوز أن يكون بقام ولا يجوز أن يكون بقام ولا يستغنى بفاعله حينئذ اذ يقال أقام أبواه فقيم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ اذ رفع ضميرام مستترا فلا يقال في ما زيد قام (٨٩) ولا قاعدان فاعدا مبتدأ والضمير

المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لانه ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النسفي بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قام الزيدان فليس فعل ماض وقام اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس وتقول غير قام الزيدان فغير مبتدأ وقام مخفوض بالاضافة والزيدان فاعل بقام سد مسد خبر غير لان المعنى ما قام الزيدان فعمول غير قام معاملة ما قام ومنه قوله غيرلاه هناك فاطرح الاله وولدت فتر بعارض سلم فغير مبتدأ ولاء مخفوض بالاضافة وعنداك فاعل بلاه وقد سد مسد خبر غير ومثله قوله

غير ما سوف على زمن ينقضى بالهم والحزن فغير مبتدأ وما سوف مخفوض بالاضافة وعلى زمن جار ومجرور في موضع

شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا مبتدأ متعاقبا بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أي أكأن في الله شك والجملة حينئذ اسمية كما اذا جعل الظرف خبرا مقدا مع ما بعده فان جعل فاعلا باستقر محذوفا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما في المعنى وسواء كان وصفا حقيقة أو تاء ولا نحو عدل أبواك لتأوله بعادل وكل منسوب ونحوه كما يأتي في الخبر (قوله ورفع فاعلا) عطف على اعتماد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشرطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقام) في نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتحسينه في الاولى بل يجوز كون قام خبرا عن أبوه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أي لا فتقارمه لرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد فقبل أقام أبواه لم يتمنع أفاده الاسقاطي وقبل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالرفع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله فلا يقال في ما زيد قام الخ) أي بل قاعد معطوف على قائم الواقع خبرا فان قلت أقام أخواك وأردت العطف فالقياس أم قاعد هما بابراز الضمير وحكي أم قاعدان بالضمير المستتر لان الف حرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ لعطفه بام المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعهم في الشواني أي فهو مبتدأ اكتفي بفاعله المستتر توسعا فتقيدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكما كهذا فانه في حكم البارز لمكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان بحذف المبتدأ فالعطف والجملة أفاده الاسقاطي ومثل ذلك سواء يجري في نحو ما قام زيد ولا قاعد بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكنت فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أي ومن ضارب الزيدان ومتى ذاهب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومتى ظرفه وقس (قوله وقام اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وادخال ذلك هنا لكونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وخبرها السكن فيه اغناء عن فروع عن منصوب ولا نظيره وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهة بالفعل والناسخ بعده عنه لاختصاصه بالمبتدأ والخبر أفاده الاسقاطي (قوله سد مسد خبر ليس) ظاهره أنه في محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها انظر ما في (قوله مخفوض بالاضافة) لا يرد أنه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضاميين كاشي الواحد على انه وان خفض لفظا فهو في قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكانه قيل ما قام كما أشاره الشارح (قوله غيرلاه) من لها يلهو والمراد لازمه أي غير غافل واطرح بشد المهمة وكسر الراء أي اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أي بسلم عارض (قوله في موضع رفع بما سوف) أي والاصل غير آسف الشيخ على زمن الخ أي لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتى * عاش في أمن من الاحن

فحول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهمل جمع احنة كقرب بالكسر وقربة وهي الحقد والعداوة والمراد بها هنا ما كابد الدهر والبيتان لابي نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بان سعاد (قوله أبا الفتح) في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليجتحن ولده مثلا فلجرحر وقد كان ولده مثله حذوفا وأباجيد الضبط حسن الخط واسمه غالي وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأربع مائة (قوله فارتبك) في القاموس ربك ألقاد في وحل فارتبك فيه فهو استعارة تسمية للتحجير (قوله

(١٢) - (خضري) - أول

رفع بما سوف لنيايته مناب الفاعل وهو قد سد مسد خبر غير وقد سأل أبا الفتح ابن جني ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك في اعرابه ومنه ذهب البصريين الا لا خفش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد

على نفي أو استفهام وذهب الاخفش والسكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فاجازوا قائم الزيدان فقام مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر والى هذا أشار بقوله وقد يجوز نحو فائز (٩٠) أو الراء أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من خبر ان يسبقه نفي أو استفهام

وزعم المصنف أن سبويه يجيز ذلك على ضعف وما ورد منه قوله
خير نحن عند الناس منكم
* اذا الداعي المثوب قال يالا
خير مبتدأ ونحن فاعل سد
مسد الخبر ولم يسبق خبر نفي
ولا استفهام رجوع من هذا
قوله

خير بنو لوط فلانك ما غيا
يقال لطي اذا الطير صرت
تغير مبتدأ و بنو لوط فاعل
سد مسد الخبر (ص)
(والثاني مبتدأ و اذا الوصف
خبر
ان في سوي الافراد طبعا
استقر)

(ش) الوصف مع الفاعل
اما ان يتطابقا افرادا أو
تنبيهاً أو جمعاً أو لا يتطابقا
وهو قسمان جائز وممنوع فان
تطابقا افراداً قائم زيد
جاز فيه وجهان أحدهما
أن يكون الوصف مبتدأ
وما بعده فاعل سد مسد
الخبر والثاني أن يكون
ما بعده مبتدأ مؤخر
ويكون الوصف خبراً مقديماً
ومنه قوله تعالى أرأب
أنت عن آلهي يا ابراهيم
فيجوز ان يكون أرأب
مبتدأ وأنت فاعل سد مسد
الخبر ويحتمل أن يكون

على نفي) أي ولو معنى كأنما قائم الزيدان أو منقوضاً كما قائم الالز يدان (قوله أو استفهام) أي ولو
مقدر نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالرفع وأما العمل
فشرطه مطاق اعتماد ولو على الموصوف مثلاً كما سيأتي في بابه (قوله وذهب الاخفش الخ) اعلم ان المذاهب
ثلاثة مذهب البصر بين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لا جواز به بفتح كما قيل
ومذهب السكوفيين والاخفش جواز به بلا قيح ومذهب المصنف جواز به بفتح كما صرح به في التسهيل وذكره
الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى حل المتن عليه يجعل قد كناية عن القبح والمسوخ لا ابتداء
حينئذ عمله في المرفوع ولا يردان شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف في
العمل لان اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والسكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا
أصلاً كما في التصريح (قوله المثوب) أي المرجع صوته والمكرر له ليستغيب من تاب الرجل يشوب ثوباً أو ثوباً
رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يالا أصله يالفلان
فوقف على اللام (قوله خير مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبراً مقديماً عن نحن لئلا يفصل بين أفعل ومن باجني
وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالرفع بلا اعتماد ولو رفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل في غير
مسئلة السكحل الآن يقول بان خير خبر عن نحن مخنوفة والمذكورة تأكيد للضمير في خبر فلا شاهد فيه
(قوله بنو لوط) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير وعيافتها بالغاء وهي أن يعتبر الطير باسمائه
ومساقطه وأنوائه فيستبعد أو يتشاءم (قوله نخبير مبتدأ) أي لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو
بنو ورده البصر يون بان فعيلاً بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كتهيل ونهيق نحو
والملائكة بعد ذلك ظهر وقوله * هن صدق للذي لم يشب * (قوله طبعا) اسم بمعنى المطابق كالشبه
بمعنى المشابهة حال من فاعل استقر العائد لئلا أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محمول عن الفاعل أي ان استقرت
مطابقته في سوي الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعي المنون ينادى جهارا

كما في المعرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للحدوف بعد ان فتدبر
ولولا كتابته بالالف لا يمكن جعله على حد وان أحد من المشركين استجارك (قوله وهو قسمان) أي
غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افراداً الخ) ههنا مفهوم المتن ومثله في جواز الأمرين كما في الجمع
والنسكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع كجنب رجيح نحو أجنب زيداً والزيدان أو
الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لامع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجملتست
صورا لكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التفسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان)
أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا للمانع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أرأب
الخ لما في الشرح وفي نحو حاضر القاضي امرأة لئلا يخبر بمدكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز
لعدم تأنيثه كالفاعل وتمتنع الفاعلية في نحو في داره زيداً لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وفيه انه اذا
جعل زيد فاعلاً بالوصف المحذوف أي كأن زيد في داره كان مقديماً لرتبة عن المجرور كما لا يخفى الا أن يجعل
فاعلاً بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل الخ) أي بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أي واجب (قوله
فيلزم فيه الفصل) أي ان لم يقدر للجار متعلق به أنت أي أرأب أنت أرأب عن آلهي فيجوز حينئذ قسم

أنت مبتدأ مؤخر أو أرأب خبراً مقديماً والاول في هذه الآية اولى لان قوله
عن آلهي معمول لأرأب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجني لان أنت على هذا التقدير فاعل لأرأب فليس باجني
منه واما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأبني لان أنت اجني من أرأب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لأرأب عمل

المانع

فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقتا ثنية نحو أقامان الزيدان أو جمعاً نحو أقامون الزيدون فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ الى آخر البيت أي والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقتا في غير الافراد وهو التثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة كاوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان ممنوع وجائز كما تقدم فمثال (٩١) الممتنع أقامان زيد وأقامون زيد

فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقام الزيدان وأقام الزيدون وحيداً يتعين أن يدون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مسد مسد الخبر (ص)

(ورفعوا مبتدأ بالابتداء) كذلك رفع خبر بالابتداء (ش) منذهب سببويه وجهور البصر بين ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالابتداء والعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم حسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة فان البناء الداخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل رب رجل قائم فرجل مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب رجل قائم وامرأة والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ وهذا هو منذهب سببويه وجه الله وذهب قوم الى

المنايع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجر يد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله) وان لم يتطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالوارد تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتمنع الخبرية لئلا يخبر بالفرق عن غيره والحاصل ان الصور ٢ خمسة عشر ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثني والمجموع لما ذكره امتناع الفاعلية في تطابقتا ثنية وجمع تصحيح نحو أقامان الزيدان وأقامون زيدون الا على لغة كاوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو أقامان زيد وأقامون زيد وأقامان زيدون وأقامون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذلك نحو أقام زيد وجواز الامرين في الصور الست المتقدمة الامتناع كما مر فتأمل والتأعلم (قوله ورفعوا) أي جمهور البصريين أي حكمه وكذلك (قوله بالابتداء) خبر عن رفع وكذلك حال من المستسكن في الخبر وهو خبر بالابتداء متعلق برفع أي رفع الخبر بالابتداء كأنه كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يراد به عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رفعاً لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولفظها مختلف بل ومفهومها أيضاً لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحدت ماداً (قوله والعامل في المبتدأ) الاولى تفرقة بالفاء كما في نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحاً وقيل هو كون الاسم أولاً ليخبر عنه بشأن ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فنفسه بالاهتمام بالشئ وجعله أولاً لثان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للفقوى والاصطلاحى (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالباغزة في المبتدأ على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله بحسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار الكفايجي عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لاعتد الكافي بأنه درهم اه وكون القصد هذا اذا تم منوع بل لسكل مقام مقال فلا ينبغي اطلاق أحدهما ثم ينظر ما للمسوغ لالابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كاسيدين ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أي درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة بحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعال التفضيل كمن أبوك وخبر منك زيد والافى النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها بن هشام مبتدأ مطلقاً لأن البناء لا تزاد في الخبر واكتفي في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حساب ان استعمال بحرف الجر الاصلى كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أي بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو كسب رفعه مقدر لحركة الجار الزائدة وأشبهه ولا ضرر في اجتماع اعرابين لفظي وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحل بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أي لان الابتداء يستلزمهما ماعف عمل فيهما كما فعل في الفاعل والمفعول ويرده انه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف ولا يراد المبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهة الفعل لا يكونه مبتدأ فلم يتحد

ان العامل في المبتدأ والخبر بالابتداء فالعامل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والمثني والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوى فيه المنكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثني والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثني والجمع صحيحاً ومكسراً وكونه يستوى فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه

وأعدل هذه المذاهب
منه سيبويه وهو الاول
وهذا الخلاف لا طائل
تحته (ص)

(واخبار الجزء المتم الفائدة
كانت بالأيدى شاهده)
(ش) عرف المصنف الخبر
بأنه الجزء المكمل للفائدة
ويرد عليه الفاعل نحو قام
زيد فإنه يصدق على زيد
أنه الجزء المتم الفائدة وقيل
في تعريفه أنه الجزء
المنتظم منه مع المبتدأ جلة
ولا يرد الفاعل على هذا
التعريف لأنه لا ينتظم منه
مع المبتدأ جلة بل ينتظم
منه مع الفعل جلة
وخلصه هذا أنه عرف
الخبر بما يوجد فيه وفي
غيره والتعريف ينبغي أن
يكون مختصا بالمعرف دون
غيره (ص)

ومفرد يأتي ويأتي جملة
حاوية بمعنى الذي سيقته
وان تكن اياه معنى اكتفى
بها كمنطقى الله حسبي
وكفى

(ش) ينقسم الخبر الى
مفرد وجلة وسياق
الكلام على المفرد فأما
الجملة فاما ان تكون هي
المبتدأ في المعنى أولا فان لم
تكن هي المبتدأ في المعنى
فلا بد فيها من رابط يربطها
بالمبتدأ وهذا معنى قوله

جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا حلواض فمجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزائه لتعديده
فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدأ) أي لضعف الابداء
فيقوي بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد
(قوله ترافعا) أي لافتقار كل الى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله في نحو أيا ما تدعو او هو قياس مع
الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين (قوله لا طائل تحته) فيه أنه يترتب عليه صفة عطف المفردات في
نحوز يدقائم وعمرو جالس اذا قلنا العامل في الجزأين الابداء دون باقي الاقوال لثلاث عطف على معمولي
عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدأ اهتماما بحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره
(قوله المتم الفائدة) أي المحصل الفائدة نامة اذا لم تحصل قبله وأما الخصلة في زيد يضرب أبوه مع حذف الاب
فهى غير المقصودة ولا يرد قائم في زيد أبوه قائم لأنه محصل لها وضعا وتوقفها على المرجح ليس من حيث
الاسناد ولا شعري شعري لخصوها بالتأويل أي شعري الآن هو شعري المعروف سابقا (قوله كانته بر)
أي محسن والايادى أي النعم جمع أي دمج بد معنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أي فاعل الفعل
وفاعل الوصف المكتفى به وبجواب أنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور لعلم به من قوله مبتدأ
زيد الخ لدلالته على ان الخبر لا يكون الامع المبتدأ وان ذلك الوصف لا خبر له وأكذلك بتشبيهه بالله بر الخ
(قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدأه جلة كما مر فلا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك
الوصف (قوله بما يوجد الخ) أي فهو تعريف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه
(قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمثل المثني والجمع
والركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جملة) أي غير ندائية ولا مصدرية بل تكن
أو بل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا
في نحوز يدوان كثر ماله لكنه بنحويل مع وروده في كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدأ مقيدا بالغاية
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا للعلب وانشائية
خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر
الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها
لقيامه بالمشي لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالمتكلم الا انه
متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطاوب ضرب به مثلا وهذا صحيح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب
أفاده الدماميني عن بعضهم وقال انه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتملة على امم معنى المبتدأ الذي
سيقته خبره هو الرابط (قوله معنى) سيشير الشارح في حله الى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى
والاحسن كونه تميزا (قوله اكتفى) أي المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسيبا
لان الكثير جرح فاعل كفى بالباء الزائدة خلف الجار فانصل الضمير واستقر (قوله يربطها) من يابى ضرب
وقتل كافي المصباح (قوله اما ضمير الخ) أي ولو في جملة أخرى مرتبة بالاولى اما بشرط كنى يدقوم عمرو
ان قام أو بعطف بالفاء كقوله

وانسان عيني بحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يحم فيغفرق

أو بالواو أو ثم كقوله الرضى كرى بسامات همد وورثها أو ثم ورثها فيكتفى في الجنتين بضمير واحد لارتباطهما
وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدر) أي ان علم ونصب بفعل كقراءة ابن

عامر

الضمير مقدر نحو السمن ممنون بدرهم التقدير

منوان منه بدرهم أو إشارة

الى المبتدأ كقوله تعالى
ولباس التقوى ذلك خير
في قراءة من رفع اللباس أو
تكرار المبتدأ بلفظه وأكثر
ما يكون في مواضع التفخيم
كقوله تعالى الخاقعة الخاقعة
والقارعة ما القارعة وقد
يستعمل في غيرها كقولك
زيد ماز بدأ وعموم يدخل
تحت المبتدأ نحو زيد نعم
الرجل وان كانت الجملة
الواقعة خبرها المبتدأ في
المعنى لم تحتج الى رابط وهذا
معنى قوله وان تكن الى
آخر البيت أي وان تكن
الجملة اياه أي المبتدأ في المعنى
اكتفي بها عن الرابط
كقوله انطق الله حسبي

فنطق مبتدأ والاسم الكرم
مبتدأ ثان وحسبي خبر
عن المبتدأ الثاني والمبتدأ
الثاني وخبره خبر عن الاول
واسمعتني عن الرابط لان
قولك الله حسبي هو معنى
نطقي وكذلك قولي لا اله الا
الله (ص) والمفرد الجامد
فارغ وان * يشق فهو
ذو ضمير مستكن (ش)
تقدم الكلام في الخبر اذا
كان جملة أو ما المفرد فاما ان
يكون جامدا أو مشتقا فان
كان جامدا فله ضمير
انه يكون فارغا من الضمير
نحو زيد أخوك وذهب
الكسائي والرماني وجماعة

عاصر في الحديد وكل وعاد الله الحسنى بالرفع أي وعده أو بوصف كالدهرم انما عطيتك أو جر باسم فاعل كن يد
أنضارب أو محرف دال على التبعيض كمثل الشارح أو الظرفية نحو * فيوم نساء ويوم نسر * أي
فيه أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله * أصبح فالذي توصي به أنت مفلح * أي به كذا في التسهيل ولم
يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت وبقى نحو قوله تعالى فان الجنة هي المأوى أي له وزوجي المس
أرنب أي المس له أو منه فهنا رابط مقدر عند البصر بين وليس واحدا عما ذكر فلعله ليس مرادا للتسهيل
الحصر (قوله منوان) تنبيه منا كعصا مكيال أو وزان ويقال منيان كفي القاموس وهو مبتدأ ثان
سوغه الوصف المقدر أي كاتمان منه (قوله رفع اللباس) أي ان جعل ذلك مبتدأ ثانيا خبره خبر فان
جعل بدلا من لباس أو اعتاله على تجوز الفارسي كون النعت أعرف من المنعوت وخبر خبر لباس فالخبر مفرد
لا يحتاج لرابط وكذا على نصب لباس عطف على لباس الاول وهما سمعيتان (قوله وأكثر ما يكون الخ) أفاد
ان وضع الظاهر موضع الضمير قياسي في التفخيم وغيره وان كان فيه أكثر قال الاخفش وان لم يكن بلفظه
الاول فعنده يكفي إعادة المبتدأ بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يمكن بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين
يسكون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بان الذين محرورو عطف على الذين يتقون لامبتدأ ولأن سلم فالرابط
عموم المصلحين أو محذوف أي منهم أو الخبر محذوف أي ما جورون بدليل لانضيق الخ كافي المعنى واشترط
سبويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفخيم وبنحو أو ما العبيد فندوعبيد وفي غير ذلك خاص بالشعر
اه نصريح بزيادة (قوله الخاقعة) ما استفهامية مبتدأ ثان سوغه العموم لانها نكرة عند الجمهور أما عند
ابن كيسان فعرفة الخاقعة بعدها خبرها والجملة خبر الاول والرابط إعادة المبتدأ بلفظه (قوله زيد نعم الرجل)
أي لان الاصح ان ال في فاعل نعم استغراقية فتشمل زيدا أما على كونها عهدة فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه
بناء على ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله

ألا ليت شعري هل الى أم مالك * سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم
النكرة المنفية ويحتمل إعادة المبتدأ بلفظه ويرد على الربط بالعموم أنه يستلزم جواز زيد مات الناس
وعمر ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذنا من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هي المبتدأ
في المعنى) لا يردان كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدأ مقردا في معنى الجملة كحديث
وكلام كما مشهه وضمير الشأن فان المراد بنطقي منطوقي كقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله وقوله تعالى وأخرد عواهم أن الحمد لله ان جعلت أن صلاة لا تخففه وكون الخبر في هذا جملة
انما هو في الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في لا حول ولا قوة الا بالله كمن من
كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن نحو قول هو والله أحد فالجملة خبر عن هو بل رابط لانها عينه أي
مفسرة له أي الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤل عنه بناء على انها نزلت جوابا لقول
المشركين صف لنا ربك فالله خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطق الخ) أي منطوقي وكذا قوله الآتي
قولي لا اله الا الله أي مقولي (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أي الجامد
منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافي عود الضمير في يشق عليه وعود اليه بدون صفة خطأ عند الشاطبي
لقول سبويه انهما كالشيء الواحد لكن الاصح جواز عود الضمير اليه لانه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط
كثير (قوله وان يشق) أي يصح من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند
الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة

الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيدا خوك هو وأما البصر يون ففصلوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أو لا فان تضمن معناه نحوز يدا أسدا أى شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فأن كالمصنف أنه يتحمل الضمير نحوز يدا قائم أى هو هذا اذ لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كاسماء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعول وقصده الزمان أو المكان كرمى فانه مشتق من الرمي ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا رمى زيد تر يدمكان رمية أو زمان رمية كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل الضمير اذ لم يرفع ظاهرا (٩٤) فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحوز يدا قائم غلاما فاما ما مر فروع بقائم فلا

يتحمل ضميرا وهو حاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند السكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين الا ان أول مشتق وان المشتق انما يتحمل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو زيد منطلق أى هو فان لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا نحو هذا مفتاح وهذا مرعى زيد (ص) وأبرزته مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا (ش) اذا جرى الخبر المشتق على من هوله استتر الضمير فيسه نحوز يدا قائم أى هو فلو أتيت بعد المشتق بهو ونحوه وأبرزته فقلت زيد قائم هو فقد جوز سيبويه فيه وجهين أحدهما أن يكون هو توكيدا للضمير

هنا (قوله الى انه يتحمل) أى وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصر بين أما المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس فى كلامه ما يدل على جريان الخلاف فى المؤول أيضا كالابن (قوله أسد) أو تسمى أو ذوال أو رجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كز بد قائم أنت اليه أو متصلًا مجرورا كالكافر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل فى محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الامر فروع واحد (قوله وأبرزته) أى ضمير الخبر المشتق مطلقا أى أمن اللبس وأى وأبرز الضمير مطلقا ان لا الخبر المشتق ما أى مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ولا يخفى ما فى ذلك من التعسف وتشيت الضمائر وأكمل منه قول الكافية

وان تلا ضمير الذى تعلقا * به فابرز الضمير مطلقا *

فى المذهب الكوفى شرط ذلك أن * لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر فى ذلك الحال والذمت والصلة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله الفعل والظرف اذا جرى على غير صاحبهما كز يد عمر وضرب به هو وفى داره هو فيجب فيهما الا برز مطلقا عند البصريين وبشرط اللبس عند السكوفيين لوجود المخدور فى الجميع كما فى الجمع وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الا برز عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالته فى العمل وتحمل الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثانى أن المستتر يمكن ابرازه والنطق به ويلزمه أن يجوز ز يد قام هو على الفاعلية والافعال الفرق وغير سيبويه بوجب الوجه الاول لما مر أن المستتر واجبا كان أو جازا لا يتيسر النطق به وانما يتعمرون له لفظ المنفصل تقر بما وتدرى بما فالوصف الجارى على صاحبه كالفعل فى امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جواز الانه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) ويخلفه الظاهر كز يد عمر وضار به زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضار بها) خبر هندا وهو قائم بغيرها وهو يدلانه هو الضارب واللبس فيه لتد كبره فيعلم أنه لزيد ومثله هندا يضر بته (قوله أتيت بهو) أى على انه فاعل نظرا لجر يانه على غير صاحبه فيمنع استناره أو تأ كيد نظر الامن التباسه المجوز استناره وأما عند الخوف ففاعل لا غير والبصر يون يجهلونه فاعلام مطلقا فيقال فى التثنية على الفاعلية الهدان الز يدان ضار بهما

هما

المستتر فى قائم والثانى أن يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هوله فان جرى على غيره من هوله

وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فمثل ما أمن فيه اللبس ز يد هندا ضار بها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا التميز ز يد عمر وضار به هو فيجب ابراز الضمير فى الموضوعين عند البصر بين وهذا معنى قوله وأبرزته مطلقا أى سواء أمن اللبس أو لم يؤمن وأما السكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جاز الامران كلثال الاول وهو زيد هندا ضار بها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت لم تأت وان خيف اللبس وجب الا برز كلثال الثانى فانك لو لم تأت بالضمير فقلت ز يد عمر وضار به لا حتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت ز يد عمر وضار به هو تبين أن يكون ز يد هو الفاعل واختار المصنف فى هذا الكتاب مذهب البصر بين ولهذا قال وأبرزته مطلقا يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار فى غير هذا الكتاب مذهب السكوفيين وقد ورد السماع بينهم فى ذلك قوله

هما وعلى التأكيده صار بتأهما وكذا في الجمع قال الساماني والمسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الاعلى لغة كوني البراغيت اى فيؤيد منه البصر بين (قوله ذرى المجد) جمع ذررة بتثنية المجمعة وهى اعلى الشئ ويكتب بالالف عند البصر بين لانقلابها عن واو والياء عند الكوفيين اضم اوله كفى الصبان وهو مبتدأ ثلث خبره بانوها جمع بان من بنى بنى وفيه ضمير مستتر عائد لقومى لجر يانه عليه واما الواو الحرف جمع ولم يبرزه مع جر يانه على غير مبتدئه وهو الذرى للعلم بانها مبنية لا بانية ولدلالة الواو على اسناده قومى والالقيـل بانيتها ولوا بزلقال على الفصحى بانيتها هم وعلى غيرها بانوها هم وتكاف البصريون باحتمال كون ذرى معمولاً لوصف محذوف خبر عن قومى يفسره المذكور فلا شاهد فيه اى قومى بانون ذرى المجد بانوها او يراد من الوصف الدوام للمضى بقريته المدح فيعمل ويقسر العامل (قوله بانوها هم) الاصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو عم لا غير (قوله بظرف) اى مكاني اوزماني مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكاني وانما يخبر به وبالجرور اذا كانا مابين بان يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاماً وخصوصاً بقريته كما مر في الصلة عن الساماني ومثاله هنا على قياس ما مر ان تقول بل زيد اليوم وعمرو أمس في جواب زيد قائم أمس وعمرو اليوم وفي المعنى ان من الحذف الخاص لقريته قوله تعالى الحر بالحر اى مقتول او يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكاف حذف المضاف من المبتدأ والخبر اى قتل الحر كائن بقتله (قوله او بحرف جر) اى مع مجروره لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاطلاق الجزء على السكل وما قبل انه اراد بالحرف المجرور مجاز العالقة المجاورة اخذ من قول الرضى محل العامل للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معاني الافعال وشبهها الى الاسماء لا يصح لان مراد الرضى المحل الذى يقتضيه المتعلق بدليل تعليقه للمحل الخبرية فالخاص ان محل العامل في الظرف اللغوي للمجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعاً كمر بزيد مجهولاً فزيد وحده نائب الفاعل ولا يكون جراً وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعاملة الا ان محله نصب ابداً واما من حيث قيامه مقام عاملة فالمحل للمجموع رفعاً في الخبر ونصباً في الحال وجرافى الصفة المجرورة ولا محل له في الصلة كعاملة (قوله متعلق بمحذوف) اى هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو منهج جمهور البصر بين لقيامه مقام عاملة ولا مجموعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الا ان الاول نظر الى ان العامل اولى بالاعتبار وان كان معموله قيد الابد منه والثانى الى الملووظ به وهو معمول العامل فلا بد من ملاحظته معه والثالث الى توقف المائدة على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة والصلة اى ما عمل الرفع في نحو اى الله شك وتحمل الضمير فيجرى فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام اى الخاص فهو الخبر او الحال مثلاً انفاذاً كراؤ وحذف (قوله واجب الحذف) اى عند الجمهور لانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقر الاستقرار معنى عاملة فيه اى فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا بانه الخبر اى الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قريته واما مع افتتارة يجوز كزيد في جواب بمن صررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف في كل ذلك لغو الخلقه عن الضمير فدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغنى وعليه اقتصر الساماني لكن قد يقدّر المتعلق خاصاً كزيد على الفرس او من العلماء اوفى البصرة اى راكب ومسدود ومقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه بمرقة المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الساماني في اول شرح التسهيل وفي بسملة السنوائى عن السيد نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطاً مطرداً اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص

قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت
 بكنه ذلك عدنان وخطان
 التقدير بانوها هم محذوف
 الضمير لأمن اللبس (ص)
 وأخبروا بظرف او بحرف
 جر ناوين معنى كائن أو استقر
 (ش) تقدم أن الخبر يكون
 مفرداً او يكون جملة وذكروا
 المصنف في هذا البيت أنه
 يكون ظرفاً وجر او مجروراً
 نحو زيد عندك وزيدنى
 الدار فكل منهما متعلق
 بمحذوف واجب الحذف
 وأجاز قوم منهم المصنف
 أن يكون ذلك المحذوف
 اسماً أو فعلاً نحو كائن أو
 استقر فان قدرت كأنما
 كان من قبيل الخبر بالمفرد
 وان قدرت استقر كان من
 قبيل الخبر بالجملة واختلف
 النحويون في هذا فنذهب
 الاخفش الى أنه من قبيل
 الخبر بالمفرد وان كلامهما
 متعلق بمحذوف وذلك
 المحذوف اسم فاعل التقدير
 زيد

كان عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا السبب إليه وقيل انهما من قبيل الجبل وان كلاهما متعلق بمحذوف هو فعل التقدير يستقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا إلى جمهور البصريين والسيبويه أيضا وقيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرا ونحوه وان (٩٦)

المصنف ناوين معنى كأن أو استقر وذهب أبو بكر ابن السراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجلة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات والحق خلاف هذا المذهب وأنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذ كقوله لك العزان مولك عزوان

٣٥٠
فانت لدى بمجوحة الهون كأن

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقع خبرا كذلك يجب حذفه إذا وقع صفة نحو سررت برجل عندك أو في الدار أو حالا نحو سررت بز يد عندك أو في الدار أو صلة نحو جاء الذي عندك أو في الدار لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا التقدير جاء الذي استقر عندك أو في الدار وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كأنتم (ص) ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفتد خبرا

يخبر عن طرف السكان يقع خبرا عن الجثة نحو يز يد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بنحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف إلا أن أفاد كقولهم الليلة الهلال والرطب شهري ربيع فان لم يفتد يقع خبرا عن الجثة نحو يز يد اليوم وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثل الجواب والاشتغال لا مطلقا وهذا مقتضى ذلك مع ما صرفي تفسير التام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو الحر بالحر أما على القول بأن مدار المستقر على حذف العامل عاما كان أو خاصا والاعو على ذكره ولا يكون الا خاصا فلازم له وما اشتهر من ان المستقر هو ما وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا يمتشى على اطلاقه الا على هذا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كعامت فتدبر (قوله كأن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدر اغو متعلق به لا من الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كأن آخر ويتسلسل أفاده السعد (قوله وقد نسب هذا السبب إليه) أي في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسما بعد ما وإذا الفجائية نحو أماني الدار فزيد إذا لهم مكر لان الفعل لا يليهما حمل الباقي عليهما لکن رده ابن هشام بإمكان تقدير الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المعنى (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملاه بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الخليليات (قوله وان يهن) نائب فاعله يعود لمولك المراد به الناصر والخليف ومجوحة بضم الموحدين وبمهملتين وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء الفل والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جزاء في السجل كعامت وجوز ابن جنى اظهار العام أيضا مسكيا بنحو فلما رآه مستقرا عنده ورد بأنه استقر اخص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها الا مع الفائدة لانها كخبر في المعنى وانما قيد بالزمان والجثة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى وبالسكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى من فعل أو حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للسكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافها مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معانوم فلا فائدة في الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو المكان معهما عامتا امتنع أيضا نحو القتال زمانا زيدا أو القتال مكانا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدائم استظهر جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجدد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم فاعدا والقامة الجسم قائما فكان الاولى عن جسم ليعمهما السكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ متقاربة المراد بهما ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كمشله فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله إلا ان أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان بوصف أو اضافة مع جوهه بنفي وكذا بعامة على الظاهر كنعن في يوم طيب أو في شهر ربيع أو في رمضان واما بتقدير مضاف هو معنى كاليوم خرو غدا أمرأى اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير في أمر لان المراد به القتال المترقب وهو معنى واما بشبه الذات للمعنى في تجددها وقتا فوقتا كالرطب شهري ربيع والليالة اطلاق والورد أيار بفتح الهمزة وشدة المثناة التحتية كما في التصريح اسم شهر رومي غير مصرف للعلمية والحجة يوافق أوله سادس بنسب القبطي والنوع الاول يجب جوهه بنفي فلا يجوز نعن يوم طيب والثالث

فحكمهما حكم الخبر كأنتم (ص) ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفتد خبرا

(ش) ظرف السكان يقع خبرا عن الجثة نحو يز يد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بنحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف إلا أن أفاد كقولهم الليلة الهلال والرطب شهري ربيع فان لم يفتد يقع خبرا عن الجثة نحو يز يد اليوم وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

يجوز كالورد في ايار فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله ويؤول) أى بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما شبهه أولا كنعن في يوم طيب أى وجودنا واليوم آخر أى شهر به وذهب الناظم أن الاولين يفيدان بالانقذار وهو الحق (قوله الالية الالال) بنصب الالية نظرا للمحذوف خبرا عن الالال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتشليل بنوع ثان مما يفيد وللتنصير مع عدم شذوذه فكان الاخصر ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فكسر كساء محظوظ تلبسه الأعراب والجمع عمار كفى المصباح (قوله فاخل لنا) يتعين جعل ما تمجيمية لان الكلام في المبتدأ غير المنسوخ ومنه ما أحدا غير من الله (قوله ورجل من السكرام) قيل أراد به الامام النورى لانه تلميذ المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله يزن) بالفتح كيبسيع (قوله وليقس مالم يقل) أى من بقية أنواع المسوغات وأما السكاف في كعندز بدالخ فلا دخال بقية أمثلة الانواع المذكورة فلا تنكرار رسم (قوله أن يكون معرفة الخ) أى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه وتخصيصه بمسوغ لان الحكم على المجهول المطلق لا يفيد التحجير السامع فيه فينفر عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما بشرط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا التقدم حكمه وهو الفعل بدأ فبتقدير مضمونه في الذهن أولا ويعلم أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول الفائدة مما به التقرر ين دفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم كان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الأبتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل وليقولوا به لانه كان الفرق بأن تقديم الخبر بخلاف الاصل فلم يكف مسوغا بمجرد خلاف تقدم الفعل فانه لازم أبدا فتدبر واختار الرضى جعله كالمبتدأ ومن لا يشترط تجديد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ما ذكر في المبتدأ الخبر عنه أما المكتفى بر فوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن المالم يمكن تجرد الاسم عنهما مجردناه عما يطرأ أو يحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) الخ في شرح التسهيل بهما الجملة كقصدك غلاما رجلا ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف اليه الظرف والمستند اليه في الجملة صالحا للأبتداء كما مثل فلا يجوز عند رجلا مال ولا انسان ثوب وولده ولدرجل لعدم الفائدة قال في المعنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسويغ والالجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا يدخل له لجواز كونه جزءا ههنا وان كان علة تامة في الفاعل لاختصاص كل باب بأحكامه ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استفهام) أى سواء كان بغير الهمزة مع أم كما شبه أمهما نحو وأرجل في الهاء أم امرأة خلافا لابن الحاجب في قصره على الثاني وانما كان مسوغا لان النكاري منه بمعنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقي سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فسكان السؤال عم جميع الافراد فاشبهه العموم الحقيقي في حصول الفائدة أفاده المصريح (قوله ان توصف) أى بوصف مخصص كالمثال لا نحو ورجل من الناس ههنا عدم الفائدة والوصف اما لفظي كما مثل أو تقديري بأن يقدر في انظم الكلام نحو وطائفة قد أهمتهم أى من غيركم بدليل ما قبله أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير في رجيل جاء لانه في معنى رجلا صغيرا وحالية كالتعجب في ما أحسن زيدا أى شئ عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق ههنا دون انسان ههنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة

جاء شئ من ذلك أول نحو قولهم الليلة اطلال والربط شهري ربيع فان التقدير طابوع اطلال الالية ووجود الربط شهري ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا والى هذا أشار بقوله وان يفاد فاخبارا فان لم يفاد متنع نحو زيد يوم الجمعة (ص) (ولا يجوز الا ابتداء بالنكرة * مالم تقدم كعندز زيد نمره وهل فنى فيكم فاخل لنا * ورجل من السكرام عندنا ورجلة في الخير خير وعمل * برين وليقس مالم يقل) (ش) الاصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن يفيد ويحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو في الدار رجل وعندز يد نمره فان تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجوز نحو قائم رجل الثاني أن يتقدم على النكرة استفهام نحو هل فنى فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفي نحو ما اخل الخامس أن تكون عاملة نحو

رغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل برزين هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنماها غير المصنف الى نيف
 وثلاثين موضعاً أو أكثر من ذلك (٩٨) فذكر الستة المذكورة والسابع أن تكون شرطاً نحو من يتم أقم معه

الثامن أن تكون جواباً
 نحو ان يقال من عندك
 فنقول رجل التقدير
 رجل عندي التاسع أن
 تكون عامة نحو كل عوت
 العاشر أن يقصد بها التنويع
 كقوله

ما فبات زحفا على
 الركبتين
 فثوب لبست وثوب
 أجز

بقوله ثوب مبتدأ ولبست
 خبره وكذلك أجز الحادي
 عشر أن تكون دعاء نحو
 سلام على آل ياسين الثاني
 عشر أن تكون فيها معنى
 التعجب نحو ما أحسن
 زيدا الثالث عشر أن
 تكون خلفاً عن موصوف
 نحو مؤمن خير من كافر
 الرابع عشر أن تكون
 مصغرة نحو رجل عندنا
 لأن التصغير فيه فائدة معني
 الوصف تقديره رجل حقير
 عندنا الخامس عشر أن
 تكون في معنى المحصور
 نحو شر أهر ذئاب وشئ
 جاء بك التقدير ما أهر
 ذئاب الأشر وما جاء بك
 الاثنى عشر على أحد القولين
 والقول الآخر أن التقدير
 شر عظيم أهر ذئاب وشئ
 عظيم جاء بك فيكون

الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجال ونقل سم عن شيخه الصفوى أن اعتبار الوصف قاعدة
 حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وان لم يظهر أثره في بعض آخر طرد الباب
 (قوله رغبة في الخير) قيل ليس الظرف معمولاً لرغبة بل وصف لها فهو مما قبله والصواب خلافه لانها مصدر
 رغب في الشيء أي أحبه فتمتدى بفي والمجرور في محل نصب بها قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لان
 كونها عاملة يشمل عمل الجر كحمس صلوات كتبهن الله وعمل برزين ومثلك لا يبخل والنصب كأمر
 بعرف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فان المجرور في محل نصب
 بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عند من جوزه كذا في الاشموني وغيره وفي الاخير نظر لان
 المبتدأ المكتفي بمرفوعه شرطه التنكير كما مر فليس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان
 حسن بنقون ضرب كقوله الساميني (قوله الى نيف) في نسخ الى أكثر من ذلك وهي الصواب
 لانه سيد كر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندي) أي لا عندي رجل لان الجواب يسلك به
 مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل فلو قيل أهدك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب
 عندي رجل موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل (قوله عامة) أي بنفسها كما مثله وكاسماء الشرط
 والاستفهام أو بنبرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في
 المعنى والشرح عندها أربعة ولوذ كرام الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخل في هل فتي فيكم
 لانها المبتدأ في سياق الاستفهام لانه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولي كما هو في هذه المذكورات وأما
 البدلي فليس مسوغاً لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصد الحقيقة الآتي داخل في العموم
 لوجودها في كل فرد والظاهر عنده مسوغاً مستقلاً كما سيأتي عن المعنى (قوله التنويع) هو المعبر عنه
 بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) امام مصدر لا قبلت من معناه أو حال من التاء أي زاحفا وقوله لبست
 الذي في المعنى نسبت من النسبان بدله قال وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخول يخفي أثره وطناً
 زحف على الركبتين والبيت لاسرى القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسبت وأجز محتملان للوصفية والخبر
 محذوف أي فن أثوابي ثوب نسبت الخ وان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أي فثوب لي نسبت الخ اه
 (قوله دعاء) عبر عنه في المعنى بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملاً للدعاء لشخص كمثل الشارح
 وعليه كويل للطففين ولما يرا دبه التعجب كعجب لزيد والشارح جعل التعجب مستقلاً وأراد به ما أحسن
 زيدا وقد مر أنه داخل في الوصف المعنوي كالتفسير الآتي فتقدير (قوله خلفاً عن موصوف) يعبر
 أيضاً عن هذا بكونها مضافة لمحذوف فهم مسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضع في الوصف لانه يشمل
 ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو واعبد مؤمن خيراً والموصوف فقط نحو وطائفهم قد أهمتهم أو الصفة
 فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة مسوغه الوصف
 أي امرأة سوداء لانه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح في المعنى بأن هذه مسوغاً مستقلاً خلاف
 الصواب ويظهر ان منه قول الشاعر * ثلاث كاهن قتلت عمدا * أي أشخاص ثلاث ونحو تيمى
 عندي أي رجل تيمى (قوله في معنى المحصور) يعلم منه تسوية المحصور بالاولى فالمسوغ هو المحصر
 لانه نارة يكون معنوياً كمثل نارة لفظياً نحو عمار رجل في الدار وتنظير المعنى فيها انما هو من حيث تمثيله
 بانما في الدار رجل لان فيه مسوغاً آخر فتقدير (قوله شر أضر الخ) أي شر جعل ذالذئاب وهو السكب

مهرا

داخلاً في قسم ما جاز الابداء به لكونه موصوفاً لان الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدرًا وهو

هنامقدر السادس عشر ان يقع قبلها

مهرا أى مصونا وهذا مثل لظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال وان لم تكن بواو كقوله

تركت ضأنى تودة الذئب راعبها * وأنها لا ترانى آخر الابد
الذئب يطر قها في الدهر واحدة * وكل يوم ترانى مديفة يمدى

فدبية مبتدأ مسوغه كونه بدء جملة حالية من ياء ترانى ولم تربط بالواو بل بالياء من يمدى (قوله ونجم قدا أضاء) فيه الشاهد ومحيك وجهك والشارق البكوكب الطالع من الافق من شرق يشرق كقطع يطلع وزنا ومعنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع الى واحد وهو العطف بأن يكون أحدا المتعاطفين يصلح للابتداء اما لكونه معرفة أو لكونه مسوغة لان العاطف بشرك في الحكم فالصورأر بعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهمه) أى مقصودا إبهامه لان المبلغ قد يقصده فلا يرد أن إبهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مسرعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات خطأ بالاخته هي

أياهند لا تنكحني بوهة * عليه عقيقته أحسبا * مسرعة بين أرساغه
به عسم يتفتى أرنبا * ليجعل في رجله كعبها * حمار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحق وعقيقته شعره الذى يلده لكونه لا يتنظف والا حسب الاحرف في سواد والمرسعة بهملات على زنة اسم المفعول تميمه تعلق بخافة العطب على الرسخ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع وفي القاموس رسغ الصبي كمنعه شدي يدا وأرجله حزال دفع العين والعسم بفتح المهملة ينس في مفصل الرسخ تعوج منه اليد وانما طاب الارنب لزمهم أن الجن تحتذيها لحيضها فن علق كعبها لم يصبه جن ولا سحر بخلاف الثعالب والظباء والقناقد يقول لها لا تنكحني شخصامن أو تلك الحقاء والشاهد في مسرعة حيث قصد إبهامها تحقير الوصوف حيث يحتمى بادن تميمه وبين أرساغه خبرهافتسدر (قوله لولا اصطبار) خبره محذوف وجوبا أى موجود وانما مسوغ لولا لفادتها تعليق الجواب على الجملة التي فيها النكرة وأودى أى هالك والمقة كمد من ومقه بعه كوعده يعده اذا أحبه واستقلت أى مضت والظعن بفتح المعجمة فالمهلة السير (قوله ان ذهب عير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أى ان ذهب من القوم سيد ففهم غيره ويروى فعير في الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المعنى المسوغ في ذلك الوصف المقدر أى فعير آخر (قوله كم عمه الخ) أى على رواية رفع عمه مبتدأ أخبره قد حلت ولك صفة ففهمه مسوغان وخالة تميمه أحنف خبره لدلالة الاول عليه وفدعاء بقاء فهمتلتين صفتها وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال في النهاية الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك في اليد فهو زوال المفاصل عن أما كنهها رجل افدع وامرأة فدعاء كاحرجاء وقد حذفت نظيره من عمه كما حذفت لك من خالة ففهمه احتباك والعشار جمع عسراء وهي الناقة الحامل وأنى بعلى اشارة الى انه كان مكرها في حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما وك على هذا خبرية للتكثير وهي اما طرف أو مصدر حلبت حذفت بميزها أى حلبت كم وقت أو كم حلبته بالجر أما على رواية جر عمه وخالة تمييز الحكم الخبرية ورواية نصيها تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لان كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على الاول والعموم على الثاني وقد حلبت خبرها والاستفهام للتميم أى أخبرني بعدد عشارتك اللاتي حلبن لي فقد نسيتته والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا الا عند الفراء فيجوز جره

واو الحال كقول الشاعر
سر ينسا ونجم قدا أضاء
فدبدا
محيك أخفى ضوءه كل
شارق
السابع عشر أن تكون
معطوفة على معرفة
نحو زيد ورجل قائمان
الثامن عشر أن تكون
معطوفة على وصف نحو
تميمي ورجل في الدار
التاسع عشر أن يعطف
عليها موصوف نحو رجل
وامرأة طويلة في الدار
العشرون أن تكون
مبهمه كقول امرئ
القيس
مسرعة بين أرساغه
به عسم يتفتى أرنبا
الحادى والعشرون أن
تقع بعد لولا كقوله
لولا اصطبار لأودى كل
ذئمة
لما استفتت مطابهن
للظن
الثاني والعشرون ان تقع
بعد فاء الجزاء كقولهم ان
ذهب عير فعير في الرباط
الثالث والعشرون ان
تدخل على النكرة لام
الابتداء نحو لرجل قائم
الرابع والعشرون أن
تكون بعد كم الخبرية نحو
قوله
كم عمه لك يا جوير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشارى
وقد أنهى

بعض المتأخرين ذلك الى

نيم وثلاثين موضعا وبالم
أذكره منها أسقطته
لرجوعه الى ما ذكرته أو
لانه غير صحيح (ص)
(والاصل في الاخبار أن
تؤخر
وجوزوا التقديم اذ
لاضررا

(ش) الاصل تقديم
المتأخر وتأخير الخبر
وذلك لان الخبر وصف في
المعنى للمتأخر فاستحق
التأخير كالوصف ويجوز
تقدمه اذ لم يحصل بتقدمه
ضرر أي ليس أو نحوه
على ما سبقين فتقول قائم
زيد وقام أبوه زيد وأبوه
منطلق زيد في الدار زيد
وعندك عمر وقد وقع
في كلام بعضهم ان منسحب
الكوفيين منع تقدم
الخبر الجائر التأخير عند
البصريين وفيه نظر فان
بعضهم نقل الاجماع من
البصريين والكوفيين
على جواز في داره زيد
فتقل المنع عن الكوفيين
مطلقا ليس بصحيح هكذا
قال بعضهم وفيه بحث ثم
منع الكوفيون التقديم
في مثل زيد قائم وزيد
أبوه زيد أبوه منطلق
والحق الجواز اذا مانع من
ذلك واليه أشار بقوله
وجوزوا التقديم الى آخر
البيت فتقول قائم زيد
ومنه قولهم

كاسيأتي فتسدر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كافي النكت
ان يراد بالنكرة واحد مخصوص كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر رجلا اختار لنفسه أمرا فما
يريدون ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبر المحذوف والباقي مستغنى
عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من ناف ينوف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على
العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله وبالم أذ كره الخ) أرجع بعضهم
جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الاعراب
وكل ما ذكر في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه في السندور وغيره وقال في المغني لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه
ليس كل أحد يهتدى الى مواطنها فتبعوها فن مقل مغل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو معدلا لمورد متداخلة
والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها
في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير
من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوقان التاسع
كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية
نخرجت فاذا رجع بالباب وزاد الاشموني خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها
جوابا أو مهممة فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر
والتنويع وبقية ما ذكره متداخل وما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه في المعنى نحو كريم
يوفي بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله في معنى
الفعل أو يؤتى بها المناقضة كرجل قائم لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد
نظمتها فقلت مسوغات ابتداء منسكوره صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل
حصر وشرح وتنويع حقيقته * أو بدء حال جواب للسؤال يلي
أو بعد لولا وكلم لام ابتداء واذا * تقديم اجباره الاجام فانهل
كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أي الارجح والاغاب فيها ذلك بقطع النظر عن جوازها وامتناع
ثم فصل ذلك مقملا للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنع لجر يانه على أصل
التأخر دون أصل الجواز وأخر وجوب التقديم بقوله ونحو عندى درهم الى آخره لمخالفته الاصلين معا (قوله
وجوزوا التقديم) أي لم يمنعوه فلا ينافي ما مر من أصالة التأخر أي أرجحيته (قوله اذلاضررا) الاحسن
والاناسب بقوله فامنع حين الخ ان اذ ظرفية كما يشير اليه قول الشارح اذ لم يحصل الخ لانعليلية (قوله
فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتنكير
والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال (قوله
فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجملة والظرفين ومحل تقديم الفعل اذ لم يرفع ضمير المبتدأ كما
مثله والامتنع كاسيأتي (قوله وفيه بحث) أي في الاعتراض على نقل المنع بتجويز هذه الصورة بحث قيل
وجهها أن نافي الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلام ريك وقيل وجهها أن تجوز
هذه الصورة لا يتدخ في نقل المنع عنهم لا يمكن تسامحهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض
اذ معناه ينبغي لنا نقل المنع أن لا يطلق بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملة ان لعل الاحسن أن يقال
تجوزهم هذه الصورة يشمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم

مشنوه من يشنوك فن مبتدأ ومشنوه خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله فندسكات أمه من كنت واجده * وبات من تشبأ برتن الاسد
 فن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد نسكات أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت تليب نهاره
 فابوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الاجماع من البصريين والكوفيين
 على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف (١٠٦) في ذلك عن الكوفيين (ص)

فإنه حين يستوى
 الجزآن
 صرفا ونكرا عادى
 بيان
 كندا اذا ما الفعل كان الخبرا
 أو قصد استعماله منحصر
 أو كان مسندا الذي لام
 ابتدا
 أو لازم المصدر كمن لى
 منجدا
 (ش) ينقسم الخبر بالنظر
 الى تقديمه على المبتدأ
 وتأخيره عنه ثلاثة أقسام
 قسم يجوز فيه التقديم
 والتأخير وقد سبق ذكره
 وقسم يجب فيه تأخير الخبر
 وقسم يجب فيه تقديم الخبر
 فأشار بهذه الايات الى الخبر
 الواجب التأخير قد كرمه
 خمسة مواضع الاول أن
 يكون كل من المبتدأ والخبر
 معسرة أو نكرة صالحة
 لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدأ
 من الخبر نحو زيد أخوك
 وأفضل من زيد أفضل
 من عمرو ولا يجوز تقديم
 الخبر في هذا ونحوه لانك
 لو قدمته فقلت أخوك زيد
 وأفضل من عمرو أفضل

الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ
 ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الا أن يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار
 لقوله الماروقيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استتراك على ما يوهمه
 اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحذر (قوله مشنوه) بهمز
 آخره كيبغوض وزنا ومعنى للكوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم (قوله قد
 نسكات) من باب تعب أى عدمت ولدها واوجده بالجيم خبراً أت وكنت كفى نسخ وهو من وجد بمعنى لقي
 فيتعدي لواحد فقط والجملة صالحة من الواقع مبتدأ ومن تشبأ بالسين المعجمة أى متعلقا بالبرتن بوحدة ثم
 مثلثة مضمويتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو للفردق يدح الوليد بن عبد الملك
 ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فابوه مبتدأ مؤخر الخ) أى والجملة صالحة أى ملك أى موصوف بان
 أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه نسبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه للملك وهو رابط الصفة
 هنا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أى خلاف الكوفيين للبصريين لأن بين الكوفيين خلافا (قوله
 عرفا ونكرا) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بزعم الخافض أى في العرف والنكر لتوسع
 المؤلفين فيه وأوضح من نصبهما على التمييز المحوّل عن فاعل يستوى (قوله عادى) حال من الجزآن وبيان
 بمعنى الميادين وهو القرينة المبينة للسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لدليل واغريه
 وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكندا والثاني حذف نعت الفعل واما
 الثالث فلان الحديث عنه الخبر والاصل كندا اذا كان الخبر فعلا مسندا للضمير المبتدأ المستتر فامنع تقديمه
 بخلاف غير المستتر كما سببناه الشارح ولك جعل اذا مجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كندا فلا يحتاج
 لجواب (قوله مشحصرا) بالفتح أى منحصر افيه على الحذف والايصال وان قيل انه سماعى فقد يمنع
 ويروى بالكسر على تقديره مضاف أى منحصر امبتدؤه فيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله
 أو لازم المصدر) بالجر عطف على ذى أى أو مسندا للازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة
 المسوية بعمل النسب في المجرور أو بكونها صفة لحذوف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله لكان المتقدم
 مبتدأ) أى لانه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من العرفتين أو النكرتين وان تفاوتتا ريفا كما هو المشهور
 وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقق ان المبتدأ هو
 الاعرف عند علم الخاطب بهما أو جعله لهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان سار يوزع
 أسد هما فهو المبتدأ أو علمهما ووجه الجهل النسبة فالقدم المبتدأ انظر المعنى وحواشيه (قوله فان وجد دليل)
 أى لفظي نحو حاضر رجل صالح لتسوية الثاني بانوصف دون الاول أو معنى كمثل الشارح فان القرينة
 الخاطبة ترى كون أبى يوسف ما بعالي حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثاني لا العكس اللهم الآن
 يكون المقام للبالغ في مدح أبى يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ وخبر جملة بنوهن الخ أى اولاد بناتنا

من زيد لكان المقدم مبتدأ وانت ترى بان يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف
 أبو حنيفة فيجوز تقسيم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبى يوسف بابى حنيفة لا تشبيه أبى حنيفة بابى يوسف ومنه قوله
 بنونا بنوا بناتنا بناتنا بناتنا بنوهن أبناء الرجال الابعاد فقوله بنونا خبر مقدم بنوا بناتنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بنى
 أ بناتهم بانهم كبنيتهم وليس المراد الحكم على بنيتهم بانهم كبنى أ بناتهم الثاني أن يكون الخبر فعلا رافعا للضمير المبتدأ مستترا نحو زيد قام وقامه
 المقدم خبر عن زيد ولا يجوز التقديم

فلا يقال قام زيد على أن يكون زيدا مبتدأ مؤخر والفعل خبر مقسم بما بل يكون زيدا فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو زيد قام أبو زيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل

(١٠٢)

الزيدان مبتدأ مؤخر

وقام خبرا مقسما ومنع ذلك قوم إذا عرفت هذا فقول المصنف

كنا إذا ما الفعل كان الخبرا يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلي، ولما قلنا ليس كذلك بل انما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما

تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بانما نحو ما زيد بقدم أو بالانحوا ما زيد الاقائم وهو المراد بقوله أو قصد استعماله منحصر

فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المشايخ وقد جاء التقديم مع الاشدوا كقول الشاعر

فيارب هل الابلك النصر يرتجى عليهم رهل الاعليك المعول الاصل وهل المعول الاعليك

فقدم الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو زيد قام وهو المشار اليه بقوله

أركان مسند الذي لام ابتداء فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قام زيد لان لام الابتداء لها صدر الكلام

وقد جاء التقديم شذوذا كقول الشاعر خالي لأنت ومن جر خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا

ليس نفهم لنا بل لا بأهم الاجانب من العلم نسبتهم اليها بخلاف أولاد بنيها فانهم ينسبون اليها (قوله فلا يقال قام زيد) أي لثلاثيهم ان زيد فاعل لامبتدأ فيغوت الدرهم بالحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتكرار اسناد الجملة الى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لئلا ينقل السامع عن السيدان الاسمية التي خبرها فعل تفيده التجدد لا الدرهم وعليه فلا يفوت الا تقوى الحكم والاصل صراحة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وبرز الضمير اذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ وهو الاصح كعمران يضرب اذ لا يهمل فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم معمول أفاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أي والالتباس في النطق بحذف الالف يدفعه الوقف والخط وتقدم الخبر أكثر من لغة أكوني البراضيت فلا يحتمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا لخلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عمروا صموا كثيرا وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بان ال في الفعل للعهد العاصي بين النجاة العارفين وأما المبتدئ فلا بد له من موقف (قوله محمورا) أي فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لثلاثيهم المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد بالموصوف وانتهاه عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره وأما كون غيره قائما أو لا فشيء آخر فان قلت ينتفي اللبس في الا بتقدمها مع الخبر كما في البيت فلم حكم بشذوذه قلت جازوا الاعلى انما طرد اللباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في عجزه كما اشار له الشارح وكذلك صدره ان جعل الخبر بك يرتجى حال لان جعل الخبر يرتجى وبك متعلقا به لان المقسم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فقدم الخبر) أي وهو عليك ولا يجوز كون المعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذا الظرف العامل كالفعل لان الاتم مع اعتماده على الاستفهام (قوله شذوذا) أو له بعضهم بان اللام ليست لا ابتداء بل زائدة أو أنها دخلت على مبتدأ محذوف أي طوأت فهى مصدرة في جملتها أو ان أصله لخالي أنت زحلمت اللام للضرورة (قوله ومن جر الخ) قيل من شرطية تجزم بنيل جوابها لماركس لسا كنين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجلة جر يراخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالاحسن جعلها موصولة بنيل خبرها وجزم لاجرتها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو بالضم والقصر جمع عليها كذلك ويكرم عطف على ينل أو صرف فوج استثناء أي وهو يكرم والاخوالا مفعوله ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للفعل أي للاخوالا (قوله له صدر الكلام) أي اما بنفسه كما مر الشرط والاستفهام وما التحجبية وكلم الخبرية أو بغيره كالمضاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقيم أضربه ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ للمضاف لاني لانها خاتمة عليه كفاه الناصر الطيلاوى ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ للمضاف لاني لكن استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كمنطقى الله حسبي كما في التسهيل وكذا كل ما غير معنى الكلام كالعرض والتمنى والنهي وغير ذلك كما في الرضى اذ لو أخذ ذلك لتجوير السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبئ عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها

الخبر

فلات مبتدأ مؤخر وخالي خبر

مقدم الخامس أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كما هما الاستفهام نحو من لي منجد ان مبتدأ أولى خبر ومنجد حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لي من منجد (ص)

الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتي في قوله درهم لشبهه بجواب الشرط وبالباء الزائدة كإذ يد بقائم والطائي كزيد
 اضربه والخبر به عن مندومند نحو ما رأيت مندا ومنذ يومان اذا جعله ممتدأين لتعريفهما معنى اذا المعنى
 أمدا انقطاع الرؤية يومان فقوله يس لنا نكرة لا تحتاج لسوغ وهي مندومند صراده انما نكرة لفظا (فائدة)
 لا يقترن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ يشبهه الشرط في العموم والاستقبال وترتيب ما بعده عليه وذلك
 لكونه موصلا بفعل صالح للشرطية بان يخلو من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما للنافية
 أو ظرف أو مجرور كالذي يأتي في قوله أوفى الدار فله درهم أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتي في قوله
 أوفى الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كما قاله
 السيد البليدي كغلام الذي يأتي في قوله أوفى الدار فله درهم أو موصوفا بالموصول المذكور كالرجل الذي
 يأتي في قوله وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتي في قوله ثمان عشرة صورة يكثر اقتران
 خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتيب الدرهم على الايمان مثلا فلو عدم العموم كالسبي الذي تسعاه
 في الخبر مستلقاه أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا أو اقترن الفعل بشئ مما سمي كالذي سمي يأتي في قوله
 يأتي أكرمه أو قداماني وما أتاني له كذا امتنعت الفاء لغوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو العلة
 غير ما ذكر كالذي أبوه محسن مكرم والفائم زيد ولا يجوز فسكرم ولا فزيد خلافا للمصنف في الثاني وأما
 آية السرفة والزنا خبرهما محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني الخ وقوله فاقطعوا وواجلدوا بيان
 للحكم وتدخل الفاء بقلته في خبر كل اذا أضيف لغير ماص بان أضيف لغير موصوف أصلا ككحل نعمة فن
 الله ولموصوف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباح أو مباح

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على ان العبرة بالصيغة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من
 الكثير لصاحبه للشرط كإلى الصبيان والظاهر أن مثل ذلك اضافتها لموصول بغير ماص ككحل الذي أبوه
 قام فله درهم فجملة ما تدخل الفاء في خبره أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء باجتماع
 المحققين الا ان وأن ولكن على الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا أنما غنمتم الخ وذلك كثير
 والله أعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كمن زيد نكرة لان ذلك لبيان التسوية ولا
 يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرر (قوله كذا اذا
 عاد الخ) أي يلائم التقديم التزاما كذا أي كالتزامه فيما مر اذا عاد عليه أي الخبر مضمرا عما أي مبتدأ يخبر به
 أي بالخبر عنه أي المبتدأ حال كونه أي الخبر مبنيا لذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازي وهذا البيت مع
 تعقيده وتشتيت ضمائر كان يغني عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمرا من مبتدأ وماله التصدير

اه (قوله التصدير) أي في جملة فلا يردز بدأين مسكنه (قوله وخبر الموصور) الاولى والخبر الموصور
 لانه هو الموصور في المبتدأ هنا لا العكس الا أن يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وايصال كما مر
 أي خبر المبتدأ الموصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أي أو جملة كقصدك غلامه رجل وانما وجب ذلك
 لئلا يتوهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها أقوى من الخبر
 وكذا كل ما وقع في لبس كعندي انك فاضل اذ لو أخر الخبر وهو عندي لالتبس ان المؤكدة بالتي
 بمعنى لعل وأما قوله

عندي اصطبار وأما اني جزع * يوم النوى فلو جحد كادي يريني

ونحو عندي درهم ولي وطير
 ملازم فيه تقدم الخبر
 كذا اذا عاد عليه مضمرا
 مما به عنه مبنيا بخبر
 كذا اذا استوجب التصديرا
 كإين من علمته نصيرا
 وخبر الموصور قد بدأ
 كإنا الاتباع أجدنا
 (ش) أشار بهذه الابيات
 الى القسم الثالث وهو
 وجوب تقديم الخبر
 فذكر أنه يجب في أربعة
 مواضع الاول أن يكون
 المبتدأ نكرة لبس لها
 مسوغ الاتقدم الخبر والخبر
 ظرف أو جار ومجرور ونحو
 عندك رجل وفي الدار
 امرأة فيجب تقديم الخبر
 هنا فلا تقول رجل عندك
 ولا امرأة في الدار

فاجمع النحاة والعرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله * ونحو عندي درهم لى وطير * البيت فان كان للنكرة مسوغ جازا لامران
نحو رجل ظريف عندي وهندي رجل ظريف الثاني أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شئ في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها
مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار كما لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
وهذا امراد المصنف بقوله * كذا اذا عاد عليه ضمير البيت أي كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمرا مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فكانه
قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير في قولك في الدار
صاحبها انما هو عائد على جزء من (ع ١٥)

فانما أخر الخبر وهو لو وجد لعدم اللبس اذا لم يسورة والتي بمعنى لعل لا يقعان بعدا ما (قوله فاجعت
النحاة) قال الاسقاطي بل أجزاه الجزوي والواحدى بل الكوفيون قاطبة (قوله أن يقدر مضاف)
أي بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من
ذلك التقدير (قوله على النمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها وزيد اتميز لثقل أحوال منه ويجوز رفعه بيانا
أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة
الاولى لامن هذه وعلى كل فمثل امام عرب رفعا أو نصباً أو مبنى على الفتح لاضافته للمبنى كما قرئ بهما
مثل ما أنكم تنطقون وبحسب السمايى في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المخدوف وهو يصح تقديره
مؤخرا على الاصل كما يدكر الخاص مؤخرا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بأنه مبنى على كون
الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهالك) بكسر الكاف (فائدة) سئل بعضهم عما قرئ شاذاف
قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء مامعنى ذلك فاجاب بهذا البيت
أهالك الخ أي ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما نادى فيه
ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أي الاشكال المعلوم من قوله في الفرق بدليل
أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد وما فرقت به ان المفعول مشعور به من الفعل
والفاهل فكان كالتقدم بخلاف هنا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر به لاسبه الذي هو المرجع أصلا
(قوله ما يعلم) أي تفصيلا لاجلاله بان يعلم ان هناك حذفا لما بلانعين له فلا يكفي اسقاطي (قوله جاز)
أي غير ممنوع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عندك لاحتمال أن يجيب أحد
المسؤولين فقط ويصح نقول بالنون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أي مريض من العشق وغيره مرضا
ملازما كما في القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافي والاختفاء انه يستفهم بكيف عن الاحوال
والصفات وليست ظرفا وضابطا لهما حينئذ انما ان لم يستغن عنهما بعدا فحلها بحسبه رفعا في كيف
أنت بالخبر يعزى نصبا في كيف كنت كذلك وكذلك في كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها
فحلها النصبا بدا اما على الحال ككيف جاء زيد أو على المفعول المطلق نحو كيف فعلت بك أي أي فعل
فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أي أي صنع يصنعون اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح
كونها حالا من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية الجيء بل عن
حاله وقته تجيبها منها لفظا هذا هو المشهور وأما قول سيبويه انها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه

عليه التقدير كذا اذا عاد
على ملابسه ثم حذف
المضاف الذي هو ملابس
وأقيم المضاف اليه وهو
الطبا مقامه فصار اللفظ
كنا اذا عاد عليه ومثله
قوله في الدار صاحبها
فولم على النمرة مثلها
زيدا ومثله قول الشاعر
أهالك اجلالا وما بك
ذيرة

على ولكن ملء عين
حبيبها
تجيبها مبتدأ مؤخر وملاء
عين خبر مقدم ولا يجوز
تأخيره لان الضمير المتصل
بالمبتدأ وهو عائد على
عين وهو متصل بالخبر فلو
قامت حبيبها ملء عين
عاد الضمير على متأخر
لفظا ورتبة وقد جرى
التخلاف في جواز ضرب
شلامه زيدا مع ان الضمير
فيه عائد على متأخر لفظا
ورتبة ولم يجر خلاف فيما

أعلم في منع صاحبها في الدار الفرق بينهما وهو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما أن ما عاد عليه
الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسئلة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسئلة في الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد
عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا نحو ما ين زيد في زيد مبتدأ مؤخر
وأي خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيدان لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا فاين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر
وعلمته نصير صلة من الرابع أن يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيد وما في الدار الا زيد ومثله ما لا الاتباع أحدا (ص)
وحذف ما يعلم جاز كما * تقول زيد بعد من عندك
وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف
(ش) بخلاف كل

من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازاً أو وجوباً فذكر في هذين البابين الحذف جوازاً مثال - حذف الخبر أن يقال من عندكم كما
فتقول زيد التقدير يد عندنا ومثله في رأي خرجت فاذا السبع (١٠٥) التقدير فاذا السبع ما قدر وقوله

انتهى محل نصب دائماً على الظرفية المجازية كما توهم بل انما في تأويل ما يسمى ظرفاً وهو الجار والمجرور
لانها تفسر بقولك على أي حال لسكونها سواء عن الاحوال اه واستحسنه في المعنى وأيده وحينئذ
فتكون في محل رفع عند سبويه أيضاً ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كيفية أنت وفي كيف
جاء زيد أرا كجاء زيد مثلاً وحق الجواب صحيح أو سقيم ورا كبا أو ماشيا ويكون تفسيرها بقولهم
على أي حال أو في أي حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سبويه كما توهم لما
علمت من رجوعه الى الاول بل هو تفسيرها قولاً واحداً اذ هي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال
الزمخشري انها سؤال تفويض كأنك فوضت للخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف الهـزة فسؤال حصر
أي عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه وهذا وقد تناسب الاستفهام وتخصص المعنى الحال والكيفية
كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أي الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله
الدمامي (قوله من المبتدأ والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولو لمبتدأ ا كتبه فيهما فلا يخدقان ولذا ذلك المبتدأ
كما نقله يس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبر فالاولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد
عندنا) أي بتقديم المبتدأ ليطابق السؤال كما مر (قوله في رأي) هو أن اذا الفجائية حرف أم على
كونها ظرف زمان أو مكان فهى الخبر ولا حذف أي في الوقت والحضرة الاسد (قوله نحن بما عندنا
الح) من المنسرح ٢ ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول دلالة الثاني والقياس العكس
ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم
يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظاً ونحوً ونال نحن نحى ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعه مع الح)
قيل هذا تعليل غير صحيح لحذفها بعد نعم ولم يحل محل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يخدقان الا لذلك حتى
يرد عليه ما بعد نعم بل يعمل حذفها في خصوص الآية وهما كذلك فيهما على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على
ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها السكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك)
أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الح) الاولى التعبير بولان هذا احتمال ثالث في الآية لامن
تتم ما قبله وحاصله ان اللاتي يئسن مبتدأ والثاني عطف عليه وقوله فعديتهن خبر عنهما ولا حذف أصلاً كما
في المعنى أي وليس هن من باب زيد قائمان وعمرو حتى يتمتع للقبح اللفظي بل من باب زيد في الدار وعمرو
وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدأ المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الآن
يقال يغتفر في التابع أفاده الصبان وفي كون فعديتهن خبراً نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر
فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككم في عدتهن ماهي (قوله و بعد لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده
وهو حتم أو يحتم نفسه ولا يرتفع تقديم معمول المصدر لتوسيعهم في الظرف كما مر وكذا يقال في و بعد و او قبل
حال لانهما معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سيأتي نحو لولا
أرسات الينارسولا (قوله غالباً) هو نصب بنزع الخافض أي في الغالب (قوله وفي نص يمين) من
اضافة الصفة للوصف وهو متعلق باستقرار الواقع خبراً عن ذا وأظهره مع انه كون عام للضرورة كما مر
ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به في قوله تعالى فلما رآه مستقراً
عنده لان عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كمثل الح) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون

نحن بما عندنا بل أنت بما عندك راض والرأي مختلف التقدير نحن بما عندنا راضون ومثال حذف المبتدأ أن يقال كيف زيد فتقول صحيح أي هو صحيح وان شئت صرحنا بكل واحد منهما فقالت زيد عندنا وهو صحيح ومثله قوله تعالى من عمل صالحاً فأنفسه ومن أساء فعليها أي من عمل صالحاً فعمله لنفسه ومن أساء فأسأته عليها قيل وقد يحذف الجزآن أعني المبتدأ والخبر للدلالة عليهما كقوله تعالى واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعديتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أي فعديتهن ثلاثة أشهر حذف المبتدأ والخبر وهو فعديتهن ثلاثة أشهر لدلالة ما قبله عليه وانما حذف لوقوعهما موقع مفرد والظاهر أن المحذوف مفرد التقدير واللاتي لم يحضن كذلك وقوله واللاتي لم يحضن معطوف على واللاتي يئسن والاولى أن يشمل بنحو قولك نعم

(١٤) - (خضري) - اول) في جواب أز يد قائم اذا التقدير نعم زيد قائم (ص) و بعد و او عينت مفهوم مع * كمثل كل صانع وما صنع ٢ قوله ونصفه نون عندك لا يخفى أن النصف ما من بما كما هو ظاهر

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرنا كضرب في العبد مسيئا وأتم * تبيين الحق منوط بالحكم (ش) حاصل ما في هذه الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع الأولى أن يكون خبر المبتدأ بعد لولا نحو لولا زيد لا أتيتك

(١٠٦)

التقدير لولا زيد موجود لا أتيتك واحترز بقوله غالبا مما ورد ذكره فيه شذوذا كقول الشاعر

لولا أبوك ولولا قبيله عمر ألفت اليك معد بالمقاييد فعمر مبتدأ وقبيله خبر وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب الا قليلا هي طريقة لبعض النحويين والطريقة الثانية ان الحذف واجب دائما وان ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول والطريقة الثالثة ان الخبر اما ان يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا فان كان كونا مطلقا يجب حذفه نحو لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود وان كان كونا مقيدا فاما أن يدل عليه دليل أو لا فان لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد محسن الى

مأيت وان دل عليه دليل جازا ثباته وحسنه نحو وان يقال هل زيد محسن اليك فنقول لولا زيد هلما كنت أي لولا زيد محسن الى فان

شئت حذف الخبر وان شئت أثبتته ومنه قول أبي العلاء المعري

يذيب الرعب منه كل غضب * فلول العمد بمسكه اسلا

أن يكون المبتدأ ناصيا للبين

الواو ناصيا المعية أي كل صانع وصنعتة اذهي التي تلازم الصانع لاما صنعه (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة لخال أي لا يحذف الخبر قبل الخال الا اذا لم تصلح تلك الخال للخبر يعنى ذلك المبتدأ وان صلحت اغيره (قوله منوطا) من ناط الشيء بالشئ ينوطه اذار بطه وعلقه به (قوله واحترز بغالب الخ) دفعتموهم من افاة الغلبة للتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام الفصيح فيتم تحتم فيسه الحذف مما لقاطما كان الخبرا وخصوصا وأما ذكره فشاذا ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن سعدان أبو العرب وأنت فعله لارادة القبيلة والمقاييد المفايح جمع اقلد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه اقليد وقيل لا واحد له من لفظه كافي العينى وهو مفعول ألفت بزائدة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظلم أميك يز يدب عبيرة وجدك عمر قبله لا طاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما سجل المتن عليها لانها المتبادرة من التعبير بغالبوا لكان الأولى جملة على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر حواها وهو كون الخبر عالما فيتم تحتم الحذف فيه أما كونه خاصا فقليل ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منسوبة على بعض الاحوال لا على الكلام الفصيح والتحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أي في كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان أريد السكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسلمانا ما سلم ولا يجوز لولا زيد سالما ما سلم لاني شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يوهمه أول بما سياتى ولا يحمل على أنه شاذ كما في الأولى فحصل الفرق بين الطارقتين خلافا للحشى (قوله مؤول) أي كما أول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعده ابراهيم بأنه مروي بالمعنى والمشهور في الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حدثان عهد قومك لولا أن قومك حديثو عهد الخ ونحو المعرى في بيته الآتى ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بهم مع أن الاصل عدم التبديل لتحررتهم في نقلها باعيانها وتشديد هم في ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الأولى وغلبة الظن كافية في الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت في الصدر الاول قبل فساد اللغة فغايتها ابدال لفظ يحتج به بأخر كذلك وبعد تدويرها لا يجوز تبديلها بالاخلاف كما قاله ابن الصلاح فبقي الحديث حجة في بابه وكيف يلحنون المعرى مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كتبت الشارح وقوله

* لولا زهير جفاني كنت معتبرا * ولولا الشعر بالعلماء يزرى * وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الاصل أن يسكه حذف أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يسكه حال من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الخال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا في المعنى كما نقله في المغنى عن الاخفش وهذا يبطل جعل قبله في بيت الشارح خلافا فتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فللعلم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعرى ونحو لولا أنصار زيد جوهماسلم لان شأن النعمان الامسالك والناصر الحماية أو خارج عنه كالمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سيفا معاويا بان السيوف القاطعة تذوب في أعينها والرمحها وفزعها منه فلولان أعينها تسمى السالكات على الارض فضمير يسكه لكل غضب والمنفى يقتضى لولا سيلانها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلانها في نفسها فلا تنافي (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرماني وابن السجري والشاويين وهو الحق وشواهدا

كفلق

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب * الموضوع الثاني

نحوه عمر ك لافعلان التقدير
 لعمر ك قسمي فعمرك
 مبتدأ وقسمي خبره ولا
 يجوز التصريح به قيل ومثله
 يمين الله لافعلان التقدير
 يمين الله قسمي وهو
 لا يمين أن يكون المخدوف
 فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ
 والتقدير قسمي يمين الله
 بخلاف لعمر ك فإن المخدوف
 معه يتعين أن يكون خبرا
 لأن لام الابتداء قد دخلت
 عليه وحققا الدخول على
 المبتدأ فإن لم يكن المبتدأ
 نصا في اليمين لم يجب حذف
 الخبر نحو عهد الله لافعلان
 التقدير عهد الله على فعهد
 الله مبتدأ وعلى خبره ولك
 اثباته وحذفه * الموضوع
 الثالث أن يقع بعد المبتدأ
 واو هي نص في المعية نحو
 كل رجل وضعته فكل
 مبتدأ وقوله وضعته
 معطوف على كل والخبر
 مخدوف والتقدير كل رجل
 وضعته مقترنان ويقدر
 الخبر بعد الواو المعية وقيل
 لا يحتاج الى تقدير الخبر
 لأن معنى كل رجل وضعته
 كل رجل مع وضعته وهذا
 كلام تام لا يحتاج الى تقدير
 خبر واختار هذا المذهب
 ابن عصفور في شرح
 الايضاح فإن لم تكن الواو
 نصا في المعية لم يخذف الخبر
 وجوز بنحوه بنحوه وقامان
 * الموضوع الرابع أن يكون
 المبتدأ مصدرا

كفلق الصبح اه سندوني وقد علمت جل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لعمر ك) أي لحياتك
 من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمرا بالفتح والنضم على غير قياس لأن قياسه كالفرح
 والتمزوا المفتوح في القسم خاصة تخفيفا لكثرة وقيل أصله نعميرا خذفت زوائده (قوله يمين الله) في
 نسخ أيم بفتح الهزرة وضم الميم من اليمين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يمين الخ) رد لذلك
 القيل وأجاب سم بانهم لم يدعوا التبيين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم
 ولعل الخذف حينئذ غير واجب إذ لم يسد جواب القسم مسد أي لعدم جواره محذوف لكن قال الروداني
 لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسد بخلاف الخبر لأنه محط الفائدة (قوله على المبتدأ)
 أي المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ مخدوف أي لقسمي عمرك لأنه خلاف الظاهر (قوله عهد الله)
 إن لم يكن نصا في القسم لاستعماله في غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه
 القسم الأبد كالمقسم عليه بخلاف عمر ك فإنه غالب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره إلا بقرينة
 فرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا للصرح والكناية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر
 والعهد في انهما كناية يمين لأن مرادهم اليمين الشرعي الموجب للآثم وهو لا يكون إلا باسماء الله وصفاته
 لا اللغوي الأعم ولا يعتد بهما شرعا إلا إذا نوى بالعمر بقاء الله وأحياته وبالعهد استحقاقه لما أوجبه عليهما من
 العبادات بخلاف ما إذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لانهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتبر (قوله
 نص في المعية) أي مع كونها للعطف والمراد أنها ظاهرة فيها لأن الواو فيما ذكره تحتل مجرد العطف أيضا
 كأن يقال كل رجل وضعته مخلوقان لكنها ظاهرة في المعية بسبب ان الصنعة تلزم الصانع فالمعية ليست
 من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضعته) بفتح المعجمة وسكون التحتية أي حرفته سميت به لأن
 تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والبقا أيضا * وهما اشكال مشهور وهوانه لا يصح عود الضمير
 الى كل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا الى رجل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعة رجل
 واحد وهما فاسدان * والجواب ان كل لما كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أو على
 مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقضية للقسمه آحادا كركب القوم دوابهم فكأنه
 قيل زيد بوضيعة وعمر وكذلك الخ (قوله بعد الواو المعية) أي بعد معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين
 واعتراض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسد الخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بان المعطوف يسد مسده من
 حيث كونه خبرا عن الاول لخلوله حينئذ في محله وان لم يسد مسده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله
 وقيل لا يحتاج الخ) رد بان الواو وان كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا
 بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أي بان لم تكن للمعية أصلا بل مجرد التشريك في الحكم كزيد
 وعمر ومتباعدان أو لها لانصا كمثل الشارح (قوله لم يخذف الخبر وجوبا) أي بل جواز ان علم بدليل
 والامتنع فلو قلت زيد وعمر وأردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يفيد معنى
 الاصطحاب وجاز ذكره لان الواو ليسبب نصا فيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تمنوا الموت الذي يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان

ويشعب كعلم أي يفرق فذكر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية ولو حذفه لفهم أفاده المصريح
 وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل ان اللقي يحصل ولو بعد حين كما هو
 الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلا ويريد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر
 الخبر شاذا للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو مؤولا
 كأن ضربت العبد مسدئا ولا بد من عمله في اسم يرجع اليه الضمير المخدوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير

وبعد حال سد مسد الخبر وهي لا تصلح ان تكون خبرا في حذف الخبر وجو بالسد الحال مسده وذلك نحو ضرب في العبد مسيئا فحضر في مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا

صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله وبعده حال) أي مفردة كئشال أو ظرف كضرب في العبد مع عصيانه أو جملة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خير أقرابي من المولى حليف رضا * وشر بعدي عنه وهو غضبان
ولو مضار هية عند سيبويه خلافا للفراء كضرب في العبد يسىء ومنه قوله
ورأى عيسى الفتي أباك * يعطى الجزيل فعليك ذاك

(قوله حال من الضمير الخ) انما يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحل من معمولات المبتدأ في تقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر الى تقديم خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضرب في العبد مسيئا موجود فيغوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شي مسده وانما يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لاحالا مع أن حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالوار وموقعه كالحديث والبيت المارين وهي لا تكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله فلا يكون الخبر الخ) أي بل يجب ذكره وما حكاها الاخفش شاذ كقولهم حكمتكم مسمطا كحمتكم أي حكمتكم لك حال كونه ناقدا وخرجت فاذا زيدا جالس ابنا على ان اذا حرف أما على انها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضرب في العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضرب في العبد اذا كان شديدا أو الخبرية وجب الرفع (قوله لا يوصف بأنه مسيء) أي بحسب قصد المتكلم كون المسيء هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بما يحجازا عن فاعله ولا يحجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال المتن الثاني لان منوطا يصلح لجر يانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجر يانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضرب في العبد قائما وأكثر شر في السويق ملتوتالان الحال فيهما لا تصلح للخبرية لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله والمضاف الى هذا المصدر الخ) أي صريحا كان كما مثله أو مؤولا كما خطب ما يكون الامير قائما أي أخطب كون الامير أي أ كوانه اذا كان قائما (قوله أربعة) زاد في الهمع وغيره مواضع منها لاسيما يبدالرفع كما هو ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيالك فلك خبر مبتدأ حذف وجو باليلى المصدر فاعله أو مفعوله كما يليان الفعل أي اسقى بالله هذا السماء لك يازيد مثلا فالكلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لا متناع خطا بين لاثنين في جملة واحدة ومحل ذلك كإثري اذا كان المصدر نائب عن فعل الامر وكان الجورر ضمير المخاطب فان نائب عن غير الامر كمشكر لك أي شكرت لك مشكرا أو كان الجورر غير ضمير المخاطب كسقيالزيد فانظاها أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي اسقى بالله زيدا وارهه فاحفظ هذا التحقيق اه صبان واللام في ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما في الرضى نحو بؤسالك وسحقوا بعد أي بشئت وسحقت وبعثت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدي باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبينة للعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ماموصولة أما المبينة للنكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت

مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت المضى فالتقدير ضرب في العبد اذا كان مسيئا فسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد واذا كان أو اذا كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونبه المصنف بقوله * وقبل حال لا يكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ما حكى الاخفش رحمه الله من قولهم زيد قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح ان تكون خبرا فتقول زيد قائم فلا يكون الخبر واجبا الحذف بخلاف ضرب في العبد مسيئا فان الحال فيه لا تصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول ضرب في العبد مسيء لان الضرب لا يوصف بأنه مسيء والمضاف الى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو أتم تبيني الحق منوطا بالحكم فتم

مبتدأ وتبيني مضاف اليه والحق مفعول لتبيني ومنوطا حال سدت مسد خبر أتم والتقدير أتم تبيني الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يندكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة الاول

الذمت المقطوع الى الرفع في مدح نحو صررت بزهد الكريم أو ذم نحو صررت بزهد الخبيث أو ترحم نحو صررت بزهد المسكين فالمتبدا محذوف في هذه المثل ونحوها وجو بالتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين * الموضوع الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو نعم الرجل زيدو بئس الرجل عمرو فزيد وعمر وخبران لمتبدا محذوف وجو بالتقدير هو زيد أي الممدوح وزيد وعمر وأي المذموم عمرو * الموضوع الثالث ما حكى الفارسي من كلامهم في ذمتي لافعلن (١٠٩) ففي ذمتي خبر لمتبدا محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي

يمين وكذا ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم * الموضوع الرابع أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو صبر جميل التقدير صبري صبر جميل فصبر مبتدأ وصبر جميل خبره ثم حذف المتبدا الذي هو صبري وجوبا (ص)

وأخبروا بانهين أو بأكثرها * عن واحدكم سراة شعرا

(ش) اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المتبدا الواحد بغير حرف عطف نحو زيد قائم ضاحك فذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو هذا حاو حاض أي من أم لم يكونا كذلك كالمثال الاول وذهب بعضهم الى أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان الخبران في معنى خبر واحد فان لم يكونا كذلك تعين العطف فان جاء من لسان العرب شئ بغير عطف قدر

ما في الآية نكرة اه (قوله النعت المقطوع) سمي نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالنعت أو للاشعار بانشاء المدح كما فعلوا في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص أو الايضاح فان الحذف فيه جائز كما في التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أي لصيرورة الكلام لانشاء المنح مثلا جري مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أي المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كن يدع الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة وربطها العموم كما مر ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها في المدح أو الذم كحب وساء (قوله في ذمتي يمين) أي أو عهدا وميثاق أي متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسنده مسده لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صريحا في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لاصراحة فيه قطعا اه اسقاطي (قوله نائبا مناب الفعل) أي أنى به بدلا عن اللفظ بفعله اذا صله اصبر صبرا وحذف الفعل وعوض عنه المصدر كاستغناء بدلانته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليقيد الدوام وأوجبوا حذف المتبدا استصحا بالحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جميل) أي في قول الراجز

شكالى تجلى طول السرى * صبر جميل فكلانا مبتلى

أي أمر ناصبر جميل ومثله سمع وطاعة أي أمر ناذك (فائدة) الصبر الجليل هو الذي لا شكايه معه والصفح الجليل هو الذي لا عتاب معه والهجرج الجليل هو الذي لا اذية معه (قوله سراة) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قبلت ياؤه ألفا كقضاء جمع سرى أي شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل باللام أفلاء كسبي وأنبياء عرتق وأتقياء كما سيأتي في قوله * وناب عنه أفلاء في المعل * لا مالخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لانه ما في اللفظ والمعنى كمثل اللتان والآية البيتتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو و غيرها أرفى اللفظ فقط وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المتبدا نحو حاو حاض أي من وهذا أعسر يسرى أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شئ واحد في المعنى ولا يتوسط المتبدا بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما وزاد ولده نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لثمة ما هو له حقيقة كقوله

يداك يدخيرها يرتجى * وأخرى لاعادتها غائظه

أوحكاما لكونه ذات أجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهوا الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الاجازا أفاده الدماميني (قوله من) بضم الميم كما في القاموس أي متوسط بين الخلاوة والحوضه الصرقتين وليسا مجتمعين فيه لانهما ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فشكل منهما خبر مستقل (قوله من بك الخ) من شرطية حذف نون يكن وقوله فهنا بتي قائم مقام جوابها من اقامة السبب مقام السبب أي فانما مثله لان هذا بتي والبت كساء غليظ صريع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أي كاف في في القليظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينام

له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر من يك ذابت فهذا بتي * مقيظ مصيغ مشتى وقوله ينام بأحدى مقلتيه ويتقى * باخرى المنيا فهو يقظان نائم وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كان يكون الخبران مثلا مفردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملتين نحو زيد قائم ضحك فاما اذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا الغائل

(الح) المروي فهو يقظان هاجع بدل نائم لان قبله

وبت كنوم الذئب في ذي حفيظة * أ كات طعاما دونه وهو جائع

ينام الح والعرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم يتناوبان في الحرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الح) رد لذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذا لم يجعل خبرا كونه صفة لطيفة لانها انكرة لامسوخ ليجيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الاخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذكور لانها أم الباب اذ حدثها وهو السكون يع جميع اخواتها ولذا اختصت عنها زيادة أحكام وتصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر في الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معمول لمخروف كما يشير له حل الشارح أي ويسمى اسما لها وقد يجعل حالا أي حال كونه اسما لها أي مسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بخذف العاطف في غالبه (قوله زال) أي ماضى زال لا ماضى بزيل بفتح أوله فانه تام متعبد بمعنى ماز تقول زل ضا نك من معرك أي ميزها ومصدرها الزل ولا ماضى بزل فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة وزونها فعل بالكسر وغيرها بالفتح كما في التصريح وغيره (قوله فتى) بتثنية التاء ويقال أفتأ كافي الهمع (قوله وهنى الاربعه) أي موادها فلا يردانها أفعال ماضية لانها التني النهى الذي من جملة شبه النفي (قوله اشبهه نفي) قدمه على النفي جبر الضعفه (قوله ومثل كان الح) خبر مقدم عن دام لقصد افظها ومسبوقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كأعط الح) درهما ما مفعول ثان لا عطا وحذف الاول كـ مفعول مصيبا أي واجدا أي أعط المحتاج درهما مادمت واجداله ففيه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبا وحذف مفعولا أعط وأصل دام دووم بالفتح وينقل الى المضموم عند اتصال التاء به توصل الى نقل الضمة الى الدال لتدل بعد حذف عينه لاسا كنين على انها واورا نظرم جعل مفتوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالجل على التامة لانها جاءت وصفها على فاعل وهو فاعل في المضموم والمكسور كما سر ويأتي (قوله نواسخ الابداء) من النسخ وهو الازالة لانها حكمت المبتدأ والخبر (قوله الى انها فعل) أي لقبول التاء من (قوله ترفع المبتدأ) أي تجدد له رفعها برفع الابداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل الابعاد له استقراره ولانها لو لم تعمل الا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة ضمير افعلة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مابتدأ انما هو باعتبار ما كان وأل في المبتدأ كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستعراق فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم لصقة واحدة كطوبى للؤمن وويل للكافر وكاين في القسم واللازم للابداء بنفسه كاقبل رجل يقول ذلك ولله درك وما التجببية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو بغيره كصحوب لولا واذا العجائية فانها لا يصاحبان غير المبتدأ (قوله وتنصب خبره) أي غير الظلي في الجميع وشذوقه * وكوفى بالكاره ذكريني * أو هو بمعنى تذكريني وغير الفعل الماضي في صار وما معناها درام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام في دام وليس المنفي بما فلا يقال لأ كلك كيف مادام زيد ولا أين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليها ولا أين مازال زيد لان مال النافية تلزم المصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفي بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفي ككيف كان زيد واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر

و يقع في كلام المعسر بين للقرآن الكريم وغيره تجوز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذا هي حية تسمى جوزوا كون تسمى خبرا نائيا ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان وأخواتها ﴾

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه ككان سييدا غير ككان ظل بات أخفى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا فتى وأنفك وهنى الاربعه لشبهه نفي أولنفي متبعه ومثل كان دام مسبوقا كما كاعط مادمت مصيبا درهما (ش) لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابداء وهي قسمان أفعال وحروف فالأفعال كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها والحروف ما وأخواتها ولا التي لنفي الجنس وان وأخواتها فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها وكلها أفعال اتفاقا الا ليس فذهب الجمهور الى انها فعل وذهب الفارسي في أحد قوليه وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه الى أنها حرف وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره

ويسمى المرفوع بها الصاهل والمنصوب بها خبرها وهذه الافعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي كان وظل و بات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل الا بشرط وهو قسمان الاول ما يشترط في عمله ان يسبقه نفي لفظاً وتقدير أو شبه نفي وهو ابرح وبعزال وروح وفتى ووافك فمثال النفي لفظاً ما زال زيد (١١١) قائماً ومثاله تقدير قوله تعالى قالوا

تالله تفتؤنذ كر يوسف
أي لا تفتؤنذ ولا يحذف النافي
معها قياساً الا في القسم
كآية الكريمة وقد شد
الحذف بدون القسم
كقول الشاعر

وأبرح ما دام الله قومي
بحمد الله منتطقاً مجيداً
أي لا أبرح منتطقاً مجيداً
أي صاحب نطاق وجواد ما
أدام الله قومي وعني بذلك
انه لا يزال مستغنياً ما بقي له
قومه وهذا أحسن ما حل
عليه البيت ومثال شبه النفي
والمراد به النهي كقولك
لا تزال قائماً ومنه قوله
صاح شمر ولا تزال ذا كرى
المو

ت نفسي يانه ضلال مبين
والدعاء كقولك لا يزال الله
محسناً اليك وقول الآخر
ألا يا سامي ياداري علي
البي
ولا زال منها بجرعائك
القطر
وهذا هو الذي أشار اليه
المصنف بقوله وهذا الذي الار
الي آخر البيت القسم الثاني
ما يشترط في عمله ان يسبقه
ما المصدرية الظرفية وهو
دام كقولك أعط مادمت

في هذا الباب اقتصاراً أي بلا دليل ولا اختصاراً أي به عند الجمهور والضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها اذا القيام مثلاً كون من أكو ان زيد والعوض لا يحذف أي وأما حذفها في ان خبر غير كاسياً فتبع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقاً والمصنف ليس فقط سكي سبويه ليس أحداً أي هنا أفاده في الهمع مع زيادة (قوله ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلاً اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها فعني كان زيد قائماً كان قيام زيد (قوله أن يسبقه نفي) أي لأن القصد بالجملة الاثبات وهذه الأفعال معناها نفي فاذا نقيت انقلبت اثباتاً (قوله الا في القسم) أي مع المضارع وكون النافي لا كقَالَ اللدوشري

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة * اذا كان لا قبل المضارع في قسم
(قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المنفي ومجيد بضم الميم خبر ثان ان قلنا بتمدد الخ
في هذا الباب والافذت (قوله نطاق) هو ما يشد به الوسط جهه نطاق ككتاب وكتب (قوله وجود)
بتخفيف الوار يطلق على الفرس ذكر أو أنثى كقافي المسباح (قوله وهذا أحسن) الاشارة الى
الاعراب فقابله ان أبرح غير منفي بل تام بمعنى أزدل عن كوني منتطقاً مجيداً أي أترك ذلك مادامت قومي
لانهم يكفوني فلا شاهد فيه أو الى المعنى فقابله ان منتطقاً معناه نطاق ومجيداً أي محسناً في اثناء على قومي
أفاده العيني (قوله النهي والدعاء) أي لان المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفي فخرج غيرهما كالاستفهام
قيل الا لا انكارى لانه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بالأو بلن كقوله
لن تزالوا كذا لكم ثم لا زالت لكم خالد الخلود الجبال

ان قلنا بأنها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاح)
منادى صرخ صاحب على غير قياس ليكون ليس بعلم وشمر أي اجتهد في الاستعداد للوت ولا تنسه (قوله
ألا يا سامي الخ) الاحرف استفتاح وتنبيه وياؤ كدة لها أو المنادى محذوف أي ياهذه وهي اسم امرأة
غيرية لا ترخيها كقافي التصريح أي فلا يرد ان ترخيها غير المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام
ذي الرمة نظمها ونثرها وجد يسمى محبوا بتهبهما وعلى البلي أي منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقاً
والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئاً ومنها كمنصبها وزنا معنى والمراد انصباب غير مضر بدليل اسمي (قوله
المصدرية الظرفية) أخذها من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيايتها عن الظرف وهو المدة
وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوده بدليل عدم عملها في
مادام السموات والارض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أي مدة بقاها مخرج غير المصدرية كالنافية
في نحو مادام شيء وغير الظرفية كيجبني مادمت صحبها أي دوامك فدام فيها تامة بمعنى بقي والمنصوب
حال وكذا عند حذف ما كادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعنى ظل) أي
مع معموليها لان معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماض نهارى وقوله بالخبر أي بدلوله التضمنى وهو
الحدث وقوله نهاراً أي ماضياً وكذا يقال في الباقي (قوله ومعنى صار التحول) أي موضوعه له وأما

مصيبار هم أي أعط مدة دوامك مصيبار هم ومنه قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حياً أي مدة دوامى حياً ومعنى ظل انصاف الخبر
عنه بالخبر نهاراً ومعنى بات انصافه به ليلاً وأضحى انصافه به في الضحى وأصبح انصافه به في الصباح وأمسى انصافه به في المساء ومعنى صار
التحول من صفة الى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهي عند الاطلاق

لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقييد زمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى ما زال وأخواتها لازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما زال عمر وأزرق العينين ومعنى دام بقرى واستمر (ص) وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماض منه استعمال (ش) هذه الأفعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عد ليس ودام

والثاني ما لا يتصرف وهو ليس ودام فنبه المصنف بهسنا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى يكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قائمين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديدًا واسم الفاعل نحو زيد كأن أخاك قال الشاعر وما كل من يبدي البشاشة كأنها

أخاك إذ لم تلغ لك منجدا والمصدر كذلك واختلف في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح أن لها مصدر ومنه قول الشاعر ببذل وحلم ساد في قومه الفتي ذكوتك إياه عليك يسير وما لا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان النفي أشبهه شرطاً فيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر (ص)

وفي جبههاتوسط الخبر * أجز وكل سبقة دام - ظر (ش) مراده أن أخبار

التحويل المفهوم من كل فعل فأنما لزمن من دلالاته على التجدد والحسوت لامن الوضع فليس الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمته بتولي

بمعنى صار في الأفعال عشر * تحول أض عاد رجعت لتتبع وراح غدا استعمال ارتد فاقدم * وراح فيها كها والله أعلم

وحكى سيدي ما جاءت حاجتك بالنصب أي أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير بالاستفهامية وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وقتحت السماء فكانت أبوابا زاد الريح شري بات قال في شرح الكافية ولا يحمله عليها (قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال وان لم يدل على المضي كسائر الأفعال الماضية لان شبهها الحرف في الجود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بدله من زمن فعمل على الحال لانه الاقرب (قوله وعند التقييد زمن) أي صريحا كما مثله أرضعنا كليس خاق الله مثله أي في الماضي واسمها ضمير الشأن الأليوم يأتيهم ليس مصدر وفا أي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألف الجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول الخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله محسنا لانزال زيد أزرق العينين أم لا نحو ما زال زيد ضاحكا أو عابسا أي مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) امحال من فادل عمل أو نعت لمصدره محذوف أي عمل عمل مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقدم عليه وهو ممنوع فدل عليه خلاقا وللضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهما يقتضي ان مراده بالمتصرف ما يم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فانه ليس لها الماضي والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والامر وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح في دام وأما ليس ودم ردأهم ودام فن دام التامة لكن رجح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن والباقى تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فنبه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللوحة ان تاه يده أبا الفتح ابن جنى سأله عن قول سيديويه مكون فيه فقال ما كل داء يعالجها الطبيب وأجازه آخرون وعلمه فالنائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أرضعنا مصدره المفهوم منه نحو مكون قائما فتأخر عن أنها ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كأننا واسمه ضمير يعود على من كأننا خبر ما الخجازية وتلفه أي تجده (قوله والصحيح ان لها مصدرا) أي فلكان الكون والسكينونة واصار الصبر والصبرورة ولبات البيات والبيتونة واطل الظلوة ولأصبح وأمسى وأضحى الاصباح والامساء والاضحاء (قوله ببذل) الباء سببية متعلقة بساد أي شرف وكونك مبتدأ والسكاف في محل جر بالاضافة ورفع من حيث انها اسم الكون واية خبره من حيث النقصان ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها الخ) هذه العبارة في غاية البلاغة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كما لا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق بأجز وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقة مفعول حظر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم

هذه الأفعال ان لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم والخبر والذمل فمثل وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفتل زمنية ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخى رقيقى فلا يجوز تقديم رقيقى على انه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الاعراب

الله تعالى وكان جفاعلياً

نصر المؤمنين وكذلك

سائر أفعال هذا الباب من

المتصرف وشبهه يجوز

توسط أخبارها بالشرط

المذكور ونقل صاحب

الإرشاد خلافاً في جواز

تقديم خبر ليس على اسمها

والصواب جوازه قال

الشاعر

سلى ان جهات الناس عنا

وعنهم

فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معطى أن خبر

دام لا يتقدم على اسمها فلا

تقول لأصاحبك مادام

قائماً زيد والصواب جوازه

قال الشاعر

لاطيب للعيش مادامت

منغصة

لذاته بأدكار الموت والهرم

وأشار بقوله

* وكل سبقة دام حطر *

الى ان كل العرب أو كل

الحققة منع سبق خبر دام عليها

وهذا ان أراد به أنهم منعوا

تقديم خبر دام على ما المتصلة

بها نحو لا أصحبك قائماً مادام

زيد فسلم وان أراد أنهم

منعوا تقدمه على دام وحدها

نحو لا أصحبك ما قائماً دام

زيد وعلى ذلك جعله ولده

في شرحه ففيه نظر والذي

يظهر أنه لا يمنع تقديم

خبر دام على دام وحدها

فتقول لأصحبك ما قائماً مادام

زيد كما تقول لأصحبك ما زيداً كمت (ص)

الذي يصدق بتقديمه على الاسم وحده كقولنا وعلى الفعل أيضاً كقبي النار كان صاحبها وليس كلامه الآن
في وجوب التوسط حتى يتعرض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان الخبر سبقة
أخرى وجوب التأخر ككان صاحبى عندى لما ذكره الشارح وما كان صلواتهم عند البيت الامكأ أى
تصغير البقاء وتصغير أى تصغيراً للسرور وجوب التوسط كيجبني أن يكون في الدار صاحبها فيمتنع
تأخيره في الدار لمكان التضمير وتقدمه على الفعل الثلاثي فيمتنع بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كإن كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان
زيد قائماً فيمتنع تقدمه على هل لان لها المصدر وعلى كان لثلاثي فيمتنع بينهما جوب التوسط أو التقدم
ككان في الدار صاحبها وكان غلام هذا بعلمها بنصب غلام ونحو ما كان قائماً الا زيد لجواز تقديم الخبر
على كان لاعلى لان لها المصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائماً وكان غلام هند مبعوضاً بنصب
مبعوض فيجوز تقدمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظاً (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم
يجب تقديمها الخ أى بشرط أن تخلو من وجوب التقديم والتأخير ولا تفعل عن التفصيل المتقدم (قوله
والصواب جوازه) منه قراءة حرة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر
ليس مقدم وعلم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسؤال اليهودى يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فالت
للاخره أوها

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرديه جيل

وان هولم يحمل على النفس ضجها * فليس الى حسن الشئ سبيل

نعيرنا أنا فليس عدينا * فقلت لها ان الكرام قليل

وما قبل من كانت بقايا مثلنا * شبابا تسامى للعلا وكهول

وماضنا أنافل - ل - ل وجارنا * عزيز وجار الا كثيرين ذليل

وانا أناس لانرى القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول

يقرب حب الموت آجالنا لنا * وتكرهه آجالهم فتطول

ومامت مناسب في فراشه * ولاطل منا حيث كان قتيل

اذا سيد منا خلا قام سيد * قول بما قال الكرام فعول

وننكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول

وأيماننا مشهودة في عدونا * لها غرر مشهورة وجول

وأسيافنا في كل شرق ومغرب * بهامن قراع الدراعين فول

معدودة أن لاتسل نصالها * فتعهد حتى يستباح فتيل

سلى الخ (قوله لاطيب للعيش) أى العيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهولذاته قال
شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بادكار باجنبي وهولذاته فالاولى احتمال أن
دامت ومنغصة تنازعاً لذاته فاعمل الثاني وأضمر في دامت ضمير اسمتها هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل
ادكار اذتكرا قلبت ناء الافتعال دالا وأدغمت فيها الذال الممجة بعد قلبها من جنسها كما سيأتى (قوله
فسلم) أى الاجماع على ذلك مسلم لا يمنع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب
الى كلامه لىوافق ما شبهه به بقوله كذلك سبق الخ فى ان الخبر فى كل سابق على ما تأمل (قوله ففيه
نظر) أى فى ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل
بين الحرف المصدرى وصلته لانه خبر عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها الشدة تعلقه بها لانه

كذلك سبق خبر ما النافية * فجئى بها متلوقة لا تاليه (ش) يعنى انه لا يجوز ان يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطى عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائما ما زال وبدأ جاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطى عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد وأجازه بعضهم ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائما لم يزل زيد ومفهوم ما به ضمهم وهم ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بغير ما قائما ما زال زيد وما قائما كان زيد ومنعه (ص) ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وذو تمام ما برفع يكتفى

(١١٤)

وماسواه ناقص والنقص فى فتى ليس زال دائما فى (ش) اختلاف النحويون فى جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع وذهب أبو على الفارسي وابن برهانب الى الجواز فتقول قائما ليس زيد واختلاف النقل عن سيويه فنسب قوم اليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقديم خبر ليس عليها وانما ورد من لسانهم مظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ألا يوم يأ تيهم ليس مصروفا عنهم وهذا استعمل من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره أن يوم يأ تيهم معمول الخبر الذى هو مصروفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم معمول الاحيى يتقدم العامل وقوله وذو تمام الخ

يطلبها للوصل بها والعمل فيها وغير العامل يطلبها للوصل فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتنوين وما مفعله أى سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على المصدرية مع دام فى المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سمي (قوله بجئى بها الخ) فيه مع توكيد ما قبله الاشارة الى أن ما انزم صدر جلتها أبدا (قوله وأجازه بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لان ما لا تنزم المصدر عندهم ورافقهم ابن كيسان فى الاولى لان نفيها ايجاب فكانه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاية فى التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفي لكن قال فى شرح السكاكية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

مه عاذلى فيها عثمان أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفى خبره أى ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه بنفسه الوزن والمعنى لا فادته منع سبقه مطلقا ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما السكونية عنه وهو كذلك ولو كان جملة على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره فى بضم القاف أى تبسع ودأما حال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلاف النحويون) محل الخلاف فى غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها اجماعا ومثله لا يكون (قوله وتقريره) براهين أى بيان وجه دلالتة وقد أجاب عنه المانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول للمعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر اذا كان ظرفا أو ان يوم معمول للحذف أى ألا يعر فون يوم يأ تيهم وليس مصروفا حال منه مؤسدة أو انه مبتدأ بئى على الفتح لا ضافته الى جملة يأ تيهم وليس مصروفا خبره والضمير فى ليس يعود له لا لامعنداب (قوله الاحيى يتقدم العامل) أى الاصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما جازوا تقديم معمول خبران على اسم هادون الخبر كان فى الدارز يدجالس وقدموا معمول الفعل المنفى بلم أولن دونه كن بدل أولن أضرب ومعمول الخبر الفعلى على المبتدأ عند البصر بين دونه كمرار يضرب ومعمول الفعل بعد ما دونه نحو فاما البيتم فلا تقهر وكل ذلك لشكك تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جوز الكوفى نقصها على حذف الخبر أى من غرمانكم ويرده ان الخبر لا يحدف فى هذا الباب كما مر ويوجد فى نسخ بعد الآية قال الشاعر اذا كان الشتاء فأدفتونى * فان الشتاء بهرمة الشتاء

والاكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أى بقيت (قوله حين تمسون الخ) أى تدخلون فى المساء والصباح وكذا نابات وأضحى التامان معناهما داخل فى البيات والضحى وظل اما معنى دام كا وظل الظلم هلاك

الناس

معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاما

وناقصا والثانى ما لا يكون الا ناقصا والمراد بالتام ما يكتفى برفوعه وبالناقص ما لا يكتفى برفوعه بل محتاج معه الى المنصوب وكل هذه الافعال يجوز ان تستعمل تاما الا فتى عزال التى مضارعها زال التى مضارعها زول فانها تاما نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أى وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) (ولا يلى العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أى أو حرف جر)

(ش) يعنى انه

لا يلى كان وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين أحدهما ان يتقدم المعمول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخر عن الاسم نحو كان طعامك زيدا كلاً وهذه متممة عند البصر بين وأجازها الكوفيون الثانى ان يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر نحو كان طعامك آكلًا زيد (١١٥) وهى متممة عند سيبويه وأجازها

بعض البصر بين ويخرج من كلامه انه اذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسئلة لانه لم يزل كان معمول خبرها فتقول كان آكلًا طعامك زيد ولا يمنعها البصر بين فان كان المعمول ظرفاً أجازا ومجروراً جاز الأيوة كان عند البصر بين والكوفيون نحو كان عندك زيد متبها وكان فيك زيد راغباً (ص)

وه ضمير الشأن اسما ان وان وقع موهماً مستتاباً أنه امتنع (ش) يعنى أنه اذا ورد من اسان العرب مظاهره انه ولى كان وأخواتها معمول خبرها فآؤه على أن فى كان ضميراً مستترا هو ضمير الشأن وذلك نحو قول الشاعر

فنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا فهنا ظاهره انه مثل كان طعامك زيد آكلًا ويتخرج على ان فى كان

الناس أو طال كظل البيت أو الليل وتقول برح الخفاء أى ذهب وانفك الشئ خاص وصرت الى ز يدتحوالت ورجعت اليه ومنه الى الله تصير الامور وصار فلان الشئ يصبرم يصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أى ضمنهن وبهذا يحل قوله

انى رأيت غزالا * أورث قلبى خيالاً قد صار كباوقردا * وصار بعد غزالا ولى بذلك دليل * فى قول ربى تعالى

(تنبيه) نحو كان زيد قائماً يحتمل التمام فقائماً حال بخلاف كان زيداً خاك لا متناع كون الحال معرفة الا أن تجعل كان بمعنى كفل فاخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياً لما ذكر الا أن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فاحذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لا متناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لا غير ذلك المعمول لانه أجنبي بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير موهماً ولا لتلك العامل فلا يجوز جاء عمراز يد يضرب بخلاف زيد جاء عمرا يضرب وزيد كان طعامك آكلًا لان صر فوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسي لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجهور البصريين نلى المنع مطلقاً والكوفيون على الجواز مطلقاً (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (قوله وضمير الشأن) أى الضمير الدال على الشأن وهو مفعول انوار اسما حال منه أى حال كونه اسماً لكان فيفيدان كان الشانية ناقصة وهو الاصح كما صرح فى آخر العرب وموهم فاعل وقع أى ورد (قوله فآؤه الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

باتت فؤادى ذات الخال سالبة * فالعيش ان حمى لى عيش من العجب

وقوله اثن كان سامى الشيب بالصد مفرياً * لقد هون السلوان عنها التحلم

فقدم فؤادى وسامى مع نصبهما بسالبة ومغرباً ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدلل به الكوفيون وأجيب بانه ضرورية أو ان فؤادى وسامى منادى ومعمول سالبة ومغرباً محذوف أى لك وقوله لقد هون الخ التقات عن خطابها اعراضاً وطرحاً لها (قوله فنافذ الخ) جمع فنافذ بضم الفاء وفتحها آخره مججمة وهداجون من الهدجان وهى مشية الشيخ الضعيف يهجو الفرزدق قوم جرير بالفجور والخيانة أى هم كالغنافذ فى مشيهم ليلاً للسرقة وعطية أبو جري وعمه والشاهد تلواياهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى ان المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمعمول والخبر معاً مقدمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلاً مطلقاً وقائله جريد بن ثور احد البخلاء المشهورين يهجو أضيفاله بكثرة الاكل حتى ان نوى القمر الذى أكلوه أصبح عالياً على محل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كاله بل يتلعونه بنواه وأول القصيدة

لامر حباب وجوه القوم انزلوا * كأنهم اذا ناخوها الشياطين

(قوله اذا قرىء بالتاء) أما اذا قرىء بالياء وهى الاصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس

ضمير مستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان ومما ظاهره انه مثل كان طعامك آكلًا زيد بقول الشاعر فاصبحوا والنوى على معرسمهم * وليس كل النوى تالى المساكين اذا قرىء بالتاء المشناة من فوق فيخرج البيتان على أن فى كان ضمير مستترا هو ضمير الشأن والتقدير فى الاول بما كان هو أى الشأن

فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعودا خبره واياهم معمول عود والجملة من المبتدأ والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول الخبر لان اسمها ضمير قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وليس هو أى الشأن فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى معمول لتلقى وتلقى المساكين فعل وفاعل والجموع (١١٦) خبر ليس هذا بعض ما قيل في البيتين (ص) وقد تزايد كان في حشو وكا

كان أصح علم من تقدما (ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها الناقصة والثاني التامة وقد تقدم ذكرهما والثالث الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت وقد ذكر ابن عصفور انها تزايد بين الشيتين المتلازمين كالمبتدأ والخبر نحو زيد كان قائم والفعل ومر فوعه نحو لم يوجد كان مثلك والصلة والموصول نحو جاء الذى كان أكرمه والصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم وهذا يفهم أيضا من اطلاق قول المصنف وقد تزايد كان في حشو وانما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أصح علم من تقدما ولتزايد في غيره الا سماعا وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومر فوعه كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الائمة السكاملة من بنى عبس لم يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله فكيف اذا مررت بدار قوم

واسمها ضمير الشأن اجما اذ لو كان اسمها المساكين و يلقى خبرها لوجب ان يقال يلقون ليطابقه في الجمعية والتاء نفى عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشأن اسم كان) أى وجلتها صلة ما والعائد محذوف أى عودهم به ويحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما وجملة عطية عودا خبرها ورا بطها بالمبتدأ محذوف أى عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن اسم ليس) أى لا المساكين لتلازم الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممنوع فيما يظهر كالمبتدأ والخبر ولم أر من ذكره هنا لكن سياتى في أفعال المقاربة ما يؤيد به (قوله وقد تزايد) التقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافى كثرتها فى ذاتها ومعنى زيادتها انها لا تعمل شيأ فلا مر فوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة كما فى الشارح وقيل تامة ومر فوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضى على المشهور وقيل لا بل مجرد التوكيد ولا تدل على الحدث اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مر فوعا لانها حينئذ مسندة اليه ولا يسند من الفعل الاحدثه (قوله فى حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والاخر لانه محط الفائدة (قوله وانما تنقاس الخ) الذى فى التوضيح وغيره انما تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لسكتها فى فعل التعجب أكثر وقال فى السكافية وزيد كان بين جزأى جملة * وشذوحت حرف جر قوله (قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المجمعين وسكون الراء آخره موحدة والائمة بالرفع صفتها نسبة الى ائمة قبيلة من العرب والسكاملة بفتح حاء جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أى بئيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس نكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفها حكاة الزخشرى فى المستصفي (قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لخيران والوا فاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من زيادتها كما تستدظن الملة الى الفاعل الا أن يفرق بان الزيادة أضعف من الالغاء فتبقى العمل وأما على أنها قسم ثالث فقيل الاصل وجيران كائنين لانهم على ان هم تأ كيد للسكن فى الظرف فلما زيدت كان بعدلنا وصل بها هذا المقو كد بالسكسر فانقلب واوا اصلا للفظ لتلايق الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل بالاعمال فالواو حينئذ تأ كيد للضمير فى لنا وقيل غير ذلك وفر بعضهم من هذا التكاف جعلها فى البيت ناقصة لازائدة والواو واسمها ولنا خبرها وجلتها معترضة بين الصفة والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس كما سرى وأسمى أصله تنساحى حدث احدى التاءين تخفيفا والسومة الخيل المجمعول عليها سومة بالضم أى علامة لتترك فى المرعى والعراب العربية وبروى المطهمة الصلاب أى المتناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقىل) بوزن وكيل كما فى السجاسى أخو الامام على كرم الله وجهه والماجد السكريم والنبييل كشرىف من النبيل بالضم وهو الفضل وشمال كجعفر ربيع الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهمزة وشمل بسكون الميم وفتحها وبليل أى مبلولة من الندى أو بالمتأثر عليه لوطو بتها وقولها اذ انهب الخ كناية عن الدوام (تنبيه) أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيرهما من أخواتها لا يزداد وهو كذلك الا ما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أسنى أدفاها

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله وروى على كان المسومة العراب وأكثر ما تزايد بلفظ الماضى وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع فى قول أم عقىل بن أنى طالب برضى الله عنه أنت تكون ماجد نبيل اذ انهب شمال بليل (ص) ويحذفونها ويقون الخبر

روي ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله

عـدّ وعينيك وشائيهما * أصبح مشغول ومشغول

أعادل قولي ماهويت فاربي * كثير أرى أمسى لديك ذنوبي

وقوله وأجاز بعضهم زيادة سائرهما إذ لم ينتقض المعنى (قوله وبعدها ولو) أي الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فيطول الكلام نخف بالحذف واختص ذلك بهما لأن أم الأدوات الجازمة ولوأم غير الجازمة كما كان كان أم بابها وهم يتوسعون في الامهات والغالب كون ان تنويعية كما مثل ومن غير الغالب

* انطق بحق وان مستخرجا احنا * أي وان كنت مستخرجا أو ما لوقال أبو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لأعلى منه ولا أعم كمثل الشازح ونحوه لأطعام ولو تمر اردد بقولهم الأحشف ولو تمر اوقوله لا يأمن الدهر ذوبني ولو ملسكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف اه تصریح (قوله التقدير ان كان الخ) أي حذف كان مع اسمها وبقى خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله أزمان قومي والجماعة كالذي * لزم الرحالة ان تميل بميلا

قال سيبويه أراد أزمان كان قومي مع الجماعة الخ فقومي اسمها والجماعة مفعول معه كالذي خبرها وانما قدر كان لان المفعول معه لا يقع إلا بعد جلة فيها اللفظ الفعل أو معناه وحره كاسيأتى قال الشنوائى ومراد الشاعر وصفا ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أي فمثل حال قومه في

لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال را كب لزم الرجل خوف أن يميل بميلا بفتح الميم الاولى أي ميلا فهو مفعول مطلق كافي التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو لأطعام ولو تمر بالرفع أي ولو يكون عندكم تمر كما قدره سيبويه فلا يختص حذفها بالماضي بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله ان خير غير وان

شرفتم برفعها أي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير الخ وفي هذه المسئلة تأر بعقأ وجه * ثانيها نصبها على تقدير ان كان عمله خيرا فهو مجزى خيرا * الثالث نصب الأول ورفع الثاني أي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير * الرابع عكسه وهو أضعفها لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدفاء الجزاء وكلاهما

نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والاولان متوسطان وقد حذفت مع معموليها بعد ان الشرطية في قولهم فاعل هذا ان مالا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعوض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لاجز من الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقائى

ما زائدة لتأ كيد الشرط نحو فالما ترين ولاداخله على فعل الشرط بلاتقدير لكان أي ان لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروداني بان ما لا تزد قبل الشرط المنفي بلان جواب الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل (قوله

من لدالخ) بضم الدال لغة في لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو منواج شائلة على غير قياس اذ قياسها شوائل وهي الناقاة التي خفلبها وارتفع ضرعها وأنى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية أما الشائل بلاهء فالتى تشول بذنبها أي ترفعه لطلب اللقاح وجمعها شول كرا كع وركع والغاء زائدة والاتلاء

بالكسر مصدر أتلت الناقاة اذا تلاها ولدها أي تبعها (قوله من لدان كانت الخ) أي من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفى وصلته وابقا معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها اه صبان وفي الاسقاطى بل نص سيبويه على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه الا أن يقال انه حل معنى

أتى فيه بان فرارا من قلة اضافة لدن الى الجبل وحل الاعراب من لدان كانت محذوف أن وقد رها بعضهم من لدشالت شولا فيكون مصدرا لاجما وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتى ما فيه

وبعد ان ولو كثيرا اذا
اشتهر

(ش) تحذف كان مع
اسمها ويبقى خبرها كثيرا
بعدها قال الشاعر

قد قبل ما قيل ان صدقا
وان كذبا

فاعتذارك من قول اذا
قيلا

التقدير ان كان المقول
صدقا وان كان المقول كذبا
وبعد لو كقولك اثنتى

بداية ولو حارا أي ولو كان
المأثى به حارا وقد شذ
حذفها بعد لدن كقوله

من لد شولا فالى
اتلاها

التقدير من لد ان كانت
شولا (ص)

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكبت * كمثل ما أنت برافاقترب (ش) ذكر في هذا البيت ان كان تحذف به ما أن المصدرية ويعوض عنها ما يبقى اسمها وخبرها نحو ما أنت برافاقترب والاصل ان كنت برافاقترب تحذف كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصارت أنت برافاقترب بما عوض عن كان فصارت ما أنت برافاقترب ثم ادخمت النون في الميم فصارت ما أنت برافاقترب والشاعر أباحواشة ما أنت ذاتن فان قومي لم تأكلهم الضبيع فان مصدرية ومازادة عوضا عن كان وأنت اسم كان الحذوفة وذاتن خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما السكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها وإبقاء اسمها وخبرها الا اذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو ما أنت منطلقا انطلقت والاصل ان كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو ما أنت يزيدا هبنا انطلقت والقياس جوازهما كما جازع المخاطب والاصل ان كان زيد ذاهبا انطلقت وقد مثل سيديويه (١١٨) رحمه الله في كتابه بأما زيد ذاهبا (ص) ومن مضارع لسكان منجزم *

(قوله ارتكبت) مثل هذه العبارة لا يقال الا فيما خرج عن القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أي وحدها ولا يحذف الاسم معها كما في الشارح رصيح به الفارضي (قوله والاصل ان كنت برافاقترب) أصله الاول اقتراب لان كنت برافقتت العلة على المدلول للمحصص ثم حذف اللام لا طراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المعلول تشبيها بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله ثم حذفت كان فانفصل الضمير لان صلة الحرف المصدرية قد تحذف نحو لا أصحبتك ما أن حواء مكانه ما ثبت ان الخ (قوله أباحواشة) بضم الخاء المعجمة وحيكى كسرهما صحابي وهو من نادى وأما أنت الخ علة أولى وفان قومي الخ علة ثانية حذف معاولا هم لدلالة المقام أي لان كنت ذاتن فافتخرت على لا تفخر فان قومي الخ والمراد بالضبيع اما السنة المجذبة بالاستعارة التصريحية والا كل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها وهو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله وأجاز ذلك المبرد) أي على زيادة ما لا أنهم عوض (قوله ما ألزم) أي لم يلزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أي بأن لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أو ضميرا منفصلا كالصديق لم تك اياه * والحاصل ان شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده ساكن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وتركا الوسطين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لان جزء الكامة أولى من اجتناب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كما يبع والظاهر انها لا ترد في القرآن لان الوقف فيه على مسوم الخط ولانه لا يجنب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو اقتده فكندا النون فليحذر والله أعلم

﴿فصل في ما ولالات وان المشبهات بليس﴾

(قوله اعمال ليس) مفعول مطابق لامحلت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء ترتيبه كن أي علم من قوله فيما مر * والاصل في الاخبار ان تؤخر * لانه يصدق بالنسخ (قوله وسبق) مفعول به لاجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أي جاز العلماء ان الحرف والظرف المعمولين خبرها كما يفيد المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هي لان لها المصدر ومفهوم ذلك ان

تحذف نون وهو حذف ما ألزم (ش) اذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن والاصل يكون حذف الجازم الضمة التي على النون فالتنقي ساكنان الواو والنون تحذف الواو والتاء الساكنين فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضى أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فقولوا لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيديويه ومن تابعه ان هذه النون لا تحذف عند ملاقات ساكن فلا تقول لم يك الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد قرئ شاذ لم يك الذين كفروا ومثل الآية قوله

فان لم تك المرأة أبدت وسامة * فقد أبدت المرأة جهة ضيعم وأما اذا لاقت متحركا فلا يخلو اما أن يكون معمول ذلك المتحرك ضميرا متصلا أو لا فان كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكفه فان تساط عليه وان لا يكفه فلا خير لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكه والايكه وان كان ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما لم يك زيد قائما وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص) ﴿فصل في ما ولالات وان المشبهات بليس﴾

اعمال ليس أعمال ما دون ان * مع بقا النون وترتيب زكن وسبق حرف جر وظرف كما * في أنت معنيا أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان واخواتها ان نواسخ الابتداء تنقسم الى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان واخواتها وهي من الافعال الناسخة وسياق الكلام

على الباقي وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسمها بعمل عمل كان وهو ما ولايات وان أما ما فلهذا تميم أنها لا تعمل شيئاً
فتقول ما زيد قائم في يد من فروع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لها في شيء منها وذلك لأن ما حرف لا يختص له دخوله على الاسم نحو ما زيد قائم
وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز عموماً كما عمل ليس شبهها ما في أنها في الحال عند الإطلاق فيرفعون
بها الاسم وينصبونها خبراً نحو ما زيد قائم قال الله تعالى ما عندنا بشر أو قال (١١٩) تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناءؤها متسكنة في آبائهم
حنقوا الصدور وما هم
أولادها

لكن لا تعمل عندهم إلا
بشرط ستة ذكر
المصنف منها أربعة الأولى
أن لا تزداد بعد ما فان

زيدت بلسل عملها نحو ما
ابن زيد قائم برفع قائم
ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك
بعضهم الثاني أن لا ينتقض

النسبي بالأحو ما زيد إلا
قائم فلا يجوز نصب قائم
كقوله تعالى ما أتمم الأبرار
مثلنا وما أنا إلا نذير

خلافاً لمن أجاز الثالث
أن لا يتقدم خبرها
على اسمها وهو غير
ظرف ولا جار ومجرور

فإن تقدم وجب رفعه
نحو ما قائم زيد فلا
تقول ما قائم زيد في ذلك
خلافاً فإن كان ظرفاً

أو مجروراً وقدمته
فقلت ما في الدار زيد
وما عندك عمرو فاختلف
الناس في ما حينئذ هل
هي عاملة أم لا فمن
جعلها عاملة قال إن

معمول الخبر إذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما قدم
هذه الحروف على بقية الأفعال لأنها أظهر شبهها بباب كان لموافقته ليس معنى وعملاً ولا كثرة جج مخبرها
مفرداً فيظهر عملها بالرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلهذا تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هنا
شرو ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقدمها على البصر بين أما الكوفيون
ما في قولهم ليس الطيب إلا المسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أي عند البصر بين أما الكوفيون
جاءوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئاً ولعل الخافض هو الباء التي
زاد بعد النسبي فالمنصوب مرفوع محلاً أو تقديره كخالة وجود الباء فتأمل (قوله أبناءها الخ) قبله

وأما النذير بحجرة مسودة * تصل الجيوش اليكم أفواؤها
والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سوداً رأدها هنا الكتيبة السوداء لكثرة جملها أما الحرة بالكسر
فالعش كقيل أشد العطش حرة على قرعة أي عطش مع برد والأقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل
والمراد بابنائها جاهلاً وبنائهم ساداتها متسكنة في بلدانها لا ضافته لما بعده أي أبنائه تلك القبيلة محذوفون
برؤسائهم ومحيطون بهم وفي نسخ بالنون فابنهم مفعول به وتقصير همزة الأولى للوزن وحنقوا الصدور جمع
حنق بفتح فكسر من الحنق بفتح تحتين وهو الغيظ وهو خبر ثان لا بناؤها وقوله وما هم أولادها أي
حقيقة بل مجازاً كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم من الرابع منذ كور ضمننا لاصراً بما
(قوله بطل عملها) أي لأن ان تبعدها شبهها باليس لكونها لا تليها أصلاً ولضعف ما عن نخطها أما ان النافية
فلا تنص بل تكون مؤكدة لئلا تبا كيد الغيا بالمراد في بخلاف الزائدة فتأ كيدهما معنوي كسائر الحروف
المزادة (قوله أن لا ينتقض النسبي) أي من خبرها كافي الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجتماعاً
لأنه ليس معمولاً لها نحو ما زيد قائم إلا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصر بين
كأن يد غير قائم (قوله خلافاً لمن أجازها) هو يونس والشلو بين وتبعها المصنف في التسهيل وسبك
المنظوم لو روده في قوله

وما الدهر إلا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات إلا معذبا
وقوله وما حق الذي يشو ونهارا * ويسرق ليله إلا نكالا
وأجيب بأنه شاذ ومؤول بأنه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يسور دوران منجنون وهو دولا ب الماء
ويعذب معذبا أي تعذيباً وينسكل نكالا على حد ما زيد الاستعارة (قوله وفي ذلك خلاف) اختار في
التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسببويه وهو ما ذهب الغراء وقال الجرمي أنه لغة سمع ما مسياً
من أعتب أي من اعتذر من إساءته وخرج على أنه شاذ وأرجح والخبر المحذوف أي موجود وكذا قول
الفرزدق فأصبحوا قداماً عاد الله نعمتهم * اذهبم قريش واذمنا منهم بشر
بنصب مثل وأنه مبني لاضافته للبنى على حد مثل ما نسك نطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وما هملة لأنه

الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال إنها في موضع رفع على أنها خبر إن الذي بعده وهذا هو الثاني هو
ظاهر كلام المصنف فإنه شرط في عملها أن يكون المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب الذي ذكرناه وهذا هو المراد بقوله وترتيباً
أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقسماً والخبر مؤخرًا مقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيئاً سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً
أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيداً كل فلا يجوز نصب كل ومن أجاز بهاء العمل مع تقدم الخبر بحيث يتصل به الموصول مع تقدم معمول بطريق الأولى لتأخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الاعمال مع تقدم معمول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فان كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يطل عملها نحو ما عندك زيد مقيماً وبني أنت معني لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف (١٢٠) لتخصيصه جواز تقدم معمول الخبر بما إذا كان معمول ظرفاً أو جاراً

نعمي (قوله وقد صرح بهذا الخ) رد بان تقديم الظرف اذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه او قدمه نحو تقدم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكأن هنا بالاولى لان الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الاول وصححه الاعلم وابن عصفور كما قاله بن هشام أفاده في النكت (قوله بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من واني منى أنا عارف

بنصب كل مفعول عارف الذي هو خبر انار ما هامة ومعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل وانما أهملت اضعفها عن أن يتصرف فيها واغتفروا الظرف لتوسعه في كذا يتمتع تقدم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه للفصل بينها وبين معمولها اجنبي فلا يقال ماز يد طعامك آكل ولا ماز يد اضرب قائماً وان تردد فيها ما سم كداني يس لكن الظاهر جواز الاول لانها لم تفصل من معمولها معها (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

باهبة خزم لتوان كنت آمننا * فما كل حين من توالي مواليا

(قوله أن لا تتكرر) أي مع كون الثانية نافية لنفي الاولى كما صرح به المشرح لصبر روضة الكلام ايجابا وهي لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياسا على ان الزائدة اما ان كانت نافية مؤكدة للاولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح التسهيل واعتمده الساماني وغيره كقوله

لا ينسك الاسي تأسيفا * مامن حمام أحدهم متصفا

(قوله فالاولى نافية والثانية نفي نفي ثانيا) الاظهر في المعنى ان الاول هو التي نفت نفي الثانية عن الخبر أي اتفي عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ماما زيد قائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لان ايجاب البديل ايجاب للبديل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أي بناء على ان الاعراب المحلى لا يختص بالبنيات أو رفعه مقدر لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرز وهو كونه خبر المبتدأ ولا يعبأ به صفة (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز ما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدأ محذوف أي الا هو شيء الخ والاحتمال في معنى لكن (نبيه) يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقا وكذا على البديل من محل الاول ان عملتها على القول الثاني ويتمتع على الاول لان البديل عليه يمنع عملها ولا يجوز جر تبع الجار الاول مطلقا لان الباء لا تعمل في موجب فتدبر (قوله في انه مرفوع) أي محلا أو تقدير على ما مر لانه خبر المبتدأ وماه ماملة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها محذوفة فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أي بيان وجه ترجيحه والحاصل ان الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا

ومجرورا الشرط الخامس أن لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ماما زيد قائم فالاولى نافية والثانية نفي نفي ثانيا اثباتا فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها موجب فان أبدل بطل عملها نحو ماز يد بشئ الاشئ لا يعبأ به فشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن ما أجازه قوم وكلام سدويه رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ماز يد بشئ الخ استوت اللغتان يعني لغة الجازر لغة تميم واختلف شرح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللغتان فقال قوم هو راجع الى

تركها

الاسم الواقع قبل الاول المراد انه لا يعمل لما فيه فاستوت اللغتان في انه مرفوع

وهؤلاء الذين شرطوا في اعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الا والمراد انه يكون مرفوعا سواء جعلت ما محذوفة أم تيمية وهؤلاء الذين لم يشترطوا في اعمال ما ان لا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص) (ورفع معطوف بل لكن أو بيل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل) (ش) اذا وقع بعد خبر ما ناطف فلا يشترط ان يكون مقتضيا للايجاب أو لافان كان مقتضيا للايجاب تبين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فقول

ماز يد قائمًا لكن قاعد أو بل قاعد فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان هو قاعد وبل هو قاعد ولا يجوز نصب قاعد
عطفًا على خبره لان ما لا يعمل في الموجب وان كان الحرف العاطف غير مقتضٍ للايجاب كالواو ونحوها جاز لرفع والنصب والختم والنصب نحو
ماز يد قائمًا ولا قاعد ارفع فتقول ولا قاعد وهو خبر مبتدأ محذوف والتقدير ولا هو قاعد ففهم من تخصيص المنصب وجوب الرفع مما اذا
وقع الاسم بعد بل ولكن انه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) وبعد ما وليس جوال الخبر (١٢١) * وبعد لا رافعي كان قد يحجر

(ش) تزداد الباء كخبر رافعي
الخبر المنفي بليس وما نحو
قوله تعالى ليس الله بكاف
عبده وأليس الله بعز يز
ذي انتقام ونار بساكن
بغافل هما يعمازون وما
ربك بظلام للعبيد ولا
تختص زيادة الباء بعدما
بكونها حجة زية خلاف القوم
بل تزداد بعدها وبعد
التمهية وقد نقل سيبويه
والفراء رخصهما الله تعالى
زيادة الباء بعدما عن بنى
تيم فلا تنفات الى من
منسح ذلك وهو موجود
في أشعارهم وقد اضطرب
وأرى الفارسي في ذلك
فرة قال لزيادة الباء الابد
الحجازية ومرة قال تزداد
في الخبر المنفي وقد وردت
زيادة الباء قليلا في خبر لا
كقوله
فكن لي شفيعا يوم لا ذور
شفاعة
بغفن فتبلا عن سواد بن
قارب
وفي خبر مضارع كان المنفي
لم
كقوله

ركهما المثنى وبفرض صحة السادس بمعنى عنه شرط بقاء النفي لما صر (قوله ورفع الخ) مفعول لزم ومن
بعد متعلق برفع (قوله منصوب بنا) مثله المجرور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده أيضا يتمتع الجريان
الباء لآزاد في الاثبات والنصب لماسيا أي (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وهل ولكن حينئذ حوفا ابتداء
لا عطفان اذ لا يعطفان الا المفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدأ محذوف) أي
لا عطف على المحل على التحقيق لانه منسوخ (قوله جوال الخبر) الباء بالقصر فاعل جوال الخبر مفعوله
(قوله ونفي كان) أي وبعد نفي مادتها وان لم تكن ماضيا وأعم منه قول التسهيل وبعد نفي فعل ناسخ قال
في شرحه كقوله

دعاني أخى والخيل بينى وبينه * فلما دعاني لم يجدي بقعد

فزداد الباء في المفعول الثاني ليجعل كونه ناسخا منقيا والتعدد بضم الفاف والدال الاولى الضعيف (قوله
في الخبر المنفي) أي اذا كان قابلا للايجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس
زيد الا بقائه وقاموا ليس بزيد وهذه الباء لثأ كيد النفي على الصحيح والمجرور بها على الاعمال منصوب تحلا
أو تقدير او على الاعمال مرفوع كذلك على ما صر ولم يقع خبرها في القرآن مجردا عن الباء الا وهو منصوب
فليحمل عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم اذا وقع في محل الخبر كخبر على قلة كقراء تليس البر بان تولوا
بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بأن الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

(قوله فكن لي) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس
بغفن اغناء قليلا وسواد بن قارب صحابي جليل هو قائل البيت ففيه التنفات (قوله أجمع القوم) أي
أشدهم حرصا على الاكل وأجمل الاول بمعنى عجل بقرينة المدح والثاني على بابه أو مثله واذ تعليلية لا ظرفية
فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق بالعمل ولا نائب فاعله وكليس حال من لا أو مفعول مطلق أي عملا
كليس (قوله وقد تلى) من ولي الشيء يليه ولاية أي تولاه وولات وان فاعله وذا العمل مفعوله والاشارة
لاعمال ايس في البيت الاول لا لقوله في النكرات الخ لان التنكير لا يشترط في ان كان وقد للتحقيق بالنسبة
للات وللتقليل في ان استعماله للشترك في معنويه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على
ان هذا الاجماع لا ينافي قلة الوقوع والمراد ان العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول
الاخفش الآتي (قوله بشروط ثلاثة) اعلم ان شروط اعمال ما الاربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف
الاعدم الاقتران بان فانها لا تزداد بعدها أصلا فلا حاجة اليه لكن يظهر قياسا على ما سبق في ما نأ كيد
ان عملها لا يضرم لا يشترط غير ذلك في ان وأما الولات فبزيدان بتنكير معمولهما وتختص لابان لات نفي
الجنس ناصوا الاعمال كان وتختص لات بكون معمولها اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

(١٦١ - (خضري) - أول) وان مدت الايدي الى الزاد لم يكن * باعجلهم اذا بشع القوم أعجل (ص)
في النكرات أعمال كليس لا * وقد تلى لات وان ذا الاعمال ومالات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل
(ش) تقدم ان الحروف العاملة عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما ذكرهنا الولات وان أمالات فذهب الخجاز بين اعمالها عمل
ليس ومن ذهب تيم اعمالها ولا تعمل عند الخجاز بين الابطروط ثلاثة أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لارجل أفضل منك ومنه قوله

تعز فلاشي على الارض باقيا * ولاوزر عما قضى الله واقبا وقوله نصرتك اذلا صاحب غير خاذل * فبوت حصنا بالكماة حمينا وزعم بعضهم انها قد عمل في المعرفة وأنشد للناطقة بدت فهل ذى ود فلما تبعتهما تولت و بقت حاجتي في فؤاديا وحت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها رلا عن جها تراخيا واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال انه مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائق * الشرط الثاني أن لا يتعمد خبر جاء على اسمها فلا تقول لا قائم ارجل * الشرط الثالث أن لا يمتنع النفي بالافلاتة تقول لارجل الأفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم

(١٢٢)

والفراء انها لا تعمل شيأ ومذهب الكوفيين خلا الفراء انها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيبويه رحمه الله تعالى اشار ذالى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستوليا على أحد الاعلى أضعف المجانين وقال آخر

ان المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بان يفي عليه فيخذلنا وذكر ابن جني في المنتجب ان سعيد بن جببر رضى الله عنه قرأ ان الذين تدعون

من دون الله عبادا أمثالكم بنصب العباد ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا زكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول ان رجل قائما وان زيدا القائم وان زيد قائما وأما

لات فبهي لا النافية زيدت عليها تاء التثنية مفتوحة ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بانها لا يندكر معها الاسم والخبر معا بل انما يندكر معها أحدهما والكثير في لسان العرب حذف اسمها وابقاء خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين فالحين مناص بنصب الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي ولات حين مناص

فشرط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعز) أي تسبل وتصبر والوزر الملجأ والشاهد في الثاني صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الارض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقريته الثاني اذ يبعده التلغيق (قوله اذلا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبوت ما مضى مجهول من بؤاه الله منزلا أسكبه اياه والكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكلمى بسلاحه أي المتغطى به وهو متعلق بحصينا (قوله للناطقة) أي الجعدي وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا الديباني ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماه قصيدته التي أولها بلغنا السماء سجدا وسناقنا * وانالترجوف فوق ذلك مظهرا فقال له الى أين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير في حلم اذالم يكن له * بوادرتحمني صفوه أن يكبرا

ولاخير في جهل اذالم يكن له * حلجم اذاما ورد الامر أصدرا

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفضض الله فاك فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف رفعه نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بد الازم أي بد افعالها كعمل الخ و بقت بتشديد اللقاف أي تركت وسواد القلب وسويداؤه وسوداؤه حبيته وباغيا أي طالبا (قوله مؤول) أي بان أنا نانا فاعل محذوف أي لا أرى باغيا من رأى البصرية فباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير وأن ذلك الفعل خبره أي لا أنا أرى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوه قائم اذ لا في المعرفة أجيب بأن لازمة والاسمان تابعان لمعمول ما اه تصرح (قوله أن لا يتقدم خبرها) أي ولا معموله غير الظرف كما صر في ما (قوله فذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فاصله ان أنا قائم أي لست قائما حذفت همزة أنا عتباطا وأدغم ثم حذف الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا في لكنا هو والله ربني فاصله لكن أنا فعل به ما صر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده في المغنى فلكن في الآية حرف استسراك مهمل لتخفيفها وأنا مبتدأ أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله ربني والجملة خبرا أنا قال السمايني وأثبت ابن عامر ألف لكننا وصلا ورقفا تعويضا عنها عن الهمزة وأثبتها غيره وقفا فقط على الاصل في ألف أنا (قوله الاعلى الخ) يؤخذ منه أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كافي ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله زيدت عليها تاء التثنية) أي لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها كتاء وبت وثمت وحركت للساكنين ولفرقها من تاء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان المنفي حين خاص وهو الذي ينوصون فيه أي يهر بون أي ليس حين مناصهم حين فرار أي ليس صالحا له ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير

معموليا

لات فبهي لا النافية زيدت عليها تاء التثنية مفتوحة ومذهب الجمهور انها

تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بانها لا يندكر معها الاسم والخبر معا بل انما يندكر معها أحدهما والكثير في لسان العرب حذف اسمها وابقاء خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين فالحين مناص بنصب الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي ولات حين مناص

كاننا لهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذى الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله * ومالات في سوى حين عمل * الى ما ذكره سيديويه من أن لات لا تعمل الا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل الا في الحين ولا تعمل فيما راد فيه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما راد فيه من أسماء الزمان (١٢٣) ومن عملها فيما راد فيه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة

معمولها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كاننا لهم) أي حيننا كاننا لهم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم والجملة حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصح له والمرتع مكان الربع أي الرعي ومبتغيه طالبه ووخيم كشمقيل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البغي (قوله محتمل للقوانين) فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فيعم لفظ الحين وغيره وتتحصل انها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقا وأما قوله

لطف عليك للهفة من خائف * يعني جوارك حين لات محبر

فتقديره حين لات يوجد محبر أو لات محبر له فهو اما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

(أفعال المقاربة)

لم يقل كادوا أخواتها لانه لا دليل على انها أم بابها بخلاف كان لما صر قيل والمراد أصل القرب كسافر لاحقيقة المفاعلة لانه لا خبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو لحكاية سيديويه كدت بالضم وكان قياسها أ كود كطأت أطول لكنهم قالوا كادشذوذا وجعله المصنف من تداخل الاعدتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضنومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عينها باء الاحتمال انه لبيبان حركة العين تكفت فتحصل أنه لا يقال كاد يكود ولا يكيد هنا في التي بمعنى قارب أم التي بمعنى المكرف كاد يكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بالرفع لا مطلقا كما يفيد قوله لكن ندر الخ أي فتخالفها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كإسيأى ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بان كما صححه ابن عصفور والدماميني ويجوز حذفه ان علم كحديث من تأتى أصاب أو كاد ومن عجل اخطأ أو كاد وفي انها لا تزداد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها باب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المثني والجمع ونون النسوة والتكامل مع غيره كما مثل بعضه (قوله وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه وألم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يطمع في الخير محبوبا والاشفاق أي الخوف منه مكرها ففيه تغليب كافي يس وقد اجتمع في آية عسى أن تسكره واشيا الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الهماميني نظرا للواقع ونفس الامر وعكس الشئ نظرا الى حال المخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى * فليج كافي كنت باللوم مغريا

وينبغي عد شرع وزاد الرضى أ قبل وقرب وفي الشذور هل هل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهلهات * نفوسهم قبل الامانة تزهي

قال في النكت ولم أوقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية ان يكون السكك من كبا حقيقة كتسمية

مندم
والبغى مرتع مبتغيه وخيم
وكلام المصنف محتمل
للقوانين وجزم بالثاني في
التسهيل وهذه الاخفش
انها لا تعمل شيئا وانها ان
وجد الاسم بعدها منصوبا
فناصبه فعل مضمر والتقدير
لات أرى حين مناص
وان وجد مر فوعا فهو
مبتدأ والخبر محذوف
والتقدير لات حين مناص
كأن لهم والله أعلم (ص)
(أفعال المقاربة)
ككان كاد وعسى لكن
ندر
غير مضارع لذين خبر
(ش) هذا هو القسم الثاني
من الافعال الناسخة
للابتداء وهو كاد وأخواتها
وذ كر المصنف منها أحد
عشر فعلا ولا خلاف في
انها أفعال الاعسى فنقل
الزاهد عن ثعاب انها
سوف ونسب أيضا الى ابن
السراج والصحيح انها
فعل بتبادل اتصال تاء
الفاعل وأخواتها نحو
عسيت وعسيتم وعسيتن

وهذه الافعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة أقسام أحدها ما دل على المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك والثاني ما دل على الرجاء وهي عسى وحري واخلاق والثالث ما دل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعاق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقاربة من باب تسمية السكك باسم البعض وكما تدخل على المبتدأ والخبر وترفع المبتدأ اسمها ويكون خبره خبرا لطيفا في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون

الامضارع نحو كاد زيد يقوم
وعسى زيد أن يقوم ونذر
بجيشه اسما بعد عسى وكاد
كقوله
أكثر في العذل ملحا
دائما
لا تكثرن اني عسيت صائما
وقوله
فأبت الى فهم وما كدت
آيبا
وكم مثلها فارقته وهي تصفر
وهنا هو مراد المصنف بقوله
لكن نذر الى آخره لكن
في قوله غير مضارع ايهام
فانه يدخل تحته الاسم
والظرف والجار والمجرور
والجمله الاسمية والجمله
الفعلية بغير المضارع ولم
يتدرج في هذه كلها خبرا
عن عسى وكاد بل الذي
نذر مجيء الخبر اسما وأما
هذه فلم يسمع مجيئها خبرا
عن هذين (ص)
وكونه بدون أن بعد عسى
نزر وكاد الامر فيه عكسا
(ش) أي اقتران خبر عسى
بأن كثير ونحوه من
أن قابل وهذا مذهب
سيبويه ومذهب جمهور
البصريين أنه لا يتجرد
خبرها من أن الا في الشعر
ولم يرد في القرآن الا مقترنا
بان قال الله تعالى فعسى الله
أن يأتي بالفتح وقال عز
وجل عسى ربكم أن يرحمكم
ومن وروده بدون أن قوله

المركب من كلمين فاكثر كلة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بالتركيب باسم بعضها فتعليب كالمقمرين فكان
الأنسب أن يقول فعلت البهض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للفتارة اذ الشروع
في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا يحجاز ولا تعليب (قوله الامضارع) أي ولا
يرفع الا ضمير اسمها الا الظاهر ولو سببها في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها
لا يغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله
وأسميته حتى كاد مما أشبه * تكلمني أحجاره وملاعجه
وقوله وقد جعلت اذا ماقت يشقني * نوبى فأنهض نهض الشارب السكر
وكنت أمشى على رجلين معتدلا * فصرت أمشى على أخرى من الشجر
وأرل بان نوبى وأحجاره بدلا اشتغال من اسم جعلت وهو التاء وامم كاد وهو ضمير يرجع لربعية قبله وفاعل
يشقني وتكلمني ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا
عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا فلة خلافا لابي حيان في النكت الحسان والمراد بالسببي هنا
الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جازنا حفير زياد
يرفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد
فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله ونذر بجيشه اسما) أي شد كفاي التوضيح وليس من ذلك فطفق
مسحابل الخبر محذوف أي فطفق يمسح السيف مسحا بسوق الخيل أي أرجلها وأغناقها فسحا مصدر
مبين للنوع لتعاقب ما بعده لا مؤكدا حتى يتنع حذف عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من الح في القول
دارم تكرراره وصائما أي مسكاعن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير
أبؤسا تصغير غار اسم ماء الكلب وأبؤس أي شدة تدجع بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين
لكن صوب في المعنى انه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصل اه
وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون آيبا ومثله يقال في عسيت أكون صائما فأده
المصرح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيبا أي راجعا محل الشاهد وم خبرية بمعنى كثير مبتدأ
ومثلها بالجر تمييز لها وفارقته خبر وتصفر بالفاء مضارع كتهب يتهب أي خلا ومضارع أصفر كما كرم
يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الح) أشار الا شموئي لجوابه بان فيه تقدير العطف أي هذين وأخواتهما
لانه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى
اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فالاولى الجواب بان الحكم بالتدوير على غير المضارع يكفي في صدقه
ثبوت بعض أفراده وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد * من الا كوار مرتعها قريب
والقلوب الناقفة الشابة والا كوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كافي الصبان أي جعلت ترعى قرب المنازل
لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على ان اذا
ظرف لا رسل مجرد عن الشرط والا فالخبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار
أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا في اذافهم وأول الجملة في
الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان المترجي مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور
عدهما بالشعر كما في الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بها عن الذات الى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى
زيدا أن يقوم أو عسى حال زيد أن يقوم * لكن قال السيد المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا

تأويل كزبدامان يقول خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى
 السكر الخ) بعده فيأمن خائف ويفك عان * وبأني أهله المائي الغريب
 وأمست فيه بضم التاء ويروي بفتحها على أنه جرد من نفسه شخشا يخاطبه واسم يكون ضمير السكر
 وجلة وراه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سببها
 المضاف اضميره وفرج أجنبي منه كذا في التصريح والساميني وغيرهما وانظر ما صنع في قوله عسى فرج
 يأتي به الله فان فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وإنما حصل الربط بينهما بالهاء من به فقطضى
 ذلك انه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفي ملاسته للضمير بأى وجه كالهاء من وراه ويؤيد ذلك
 تجوز ابن اياز كافي التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لا ضمير الاسم
 لان القصد الحكم بوجود الفرج عقب كرهه لا بوجود السكر لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تسكن
 أسير التقييد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصرفان الضيق مفتاحه الصبر
 ولا تشكون الا الى الله وحده * فن عنده تأتي الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذ لاح عسر فارح يسرا فانه * قضى الله أن العسر يعقبه يسر

و ضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثاني الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر
 وفي خليفته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أى لدلائلها وضعا على قرب الخبر فسكانه
 مشروء فيه حال لا مستقبل وقرن بها قبله لانظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان قرينها مثلها في ذلك
 كرب (قوله فندبحوها الخ) لا يناقضه وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مفاعله لانه لم
 اتحاد منهما الذى هو شرط التناقض اذ المعنى فندبحوها بعد أن امتنعوا حتى لا يقر بوامنه ولا تناقض في
 ذلك وأما الجواب بان كاد نفيا اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفي على معناها وهو
 مقاربة الخبر ويلزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكديراها أبلغ من لم يرها لان نفي الرؤية لا ينفي
 مقاربتها بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة

اذا غبر النأى المحبين لم يكدي * رسيس الهوى من حب مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أى لم يذهب كالأجنبي (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر
 المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب لتقدمها رتبة كما مر في تكامنى
 أحجاره لا القلوب نفسها لا يخبر عن ضمير الاسم على قراءته بالتحتمية فلا يصح كون القلوب فاعله
 لما ذكر ولا ضميرها لوجوب تأنيث الفعل المسند اضمير المؤنث قال الساميني بل هو على اضمار الشأن اه
 أى فاسم كاد ضمير الشأن لانه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جملة تفسره ولانه لا يرفع الا ابتداء أو نواسخه
 لكن حينئذ يخبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جملة المضارع لكونها
 مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ في الربط من اشتغالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض
 الرجل يفيض فيضاً وفيوضاً فيضاً بالاضاد أو الظاء بدلها اذا ماتت وكذلك فاضت نفسه وفاظت أى خرجت
 روحه عن أبى عبيدة والفراء قالوا والاضاد لقيم والظاء لقيس ومنع الاصحى فاظت نفسه بالظاء وفاض مع
 النفس وغبرها لان الغيض للسمع والماء وإنما يقال فاظ اذا ماتت كذا في الصحاح بزائدة وبه يعلم ما في
 السجاعي والريطة بفتح الراء وسكون التحتمية وبالظاء المهملة الملاء اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على

عسى السكر الذى
 أمست فيه
 يكون وراه فرج قريب
 وقوله
 عسى فرج يأتي به الله انه
 له كل يوم فى خليفته أمر
 وأما كاد فذكر المصنف
 أنها عكس عسى فيكون
 الكثير في خبرها أن يتجرد
 من أن ويقبل اقترانه بها
 وهذا بخلاف ما نص عليه
 الاندلسيون من ان اقتران
 خبرها بان مخصوص بالشعر
 فن تجرده من أن قوله
 تعالى فندبحوها وما كادوا
 يفعلون وقال من بعدما كاد
 تزيغ قلوب فريق منهم
 ومن اقترانه بأن قوله صلى
 الله عليه وسلم ما كادت أن
 أصلى العصر حتى كادت
 الشمس أن تغرب وقوله
 كادت النفس أن تفيض
 عليه
 اذ غدا حشور ريطة وبرد
 (ص)

وكعسى حرى ولكن جعلها * خبرها حتما بان متصلا وألزموا اخلاق أن مثل حرى * وبعدها أوشك انتفا أن نورا
 (ش) يعنى أن حرى مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب افتتان خبرها بان نحو حرى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من ان
 لافي الشعر ولا في غيره وكذلك اخلاق تلزم أن في خبرها نحو اخلاق السماء أن تنظر وهو من أمثلة سيبويه وأما أوشك فالكثر افتتان
 خبرها بان ويقل حذفها منه من افتتانها قولها ولو سئل الناس التراب لا رشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا
 ومن تجرده منها قولها يوشك من فر من منيته * في بعض غررته يوافقها
 (ص) ومثل كاد في الاصح كربا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا كانشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق
 (ش) لم يذ كر سيبويه في كرب (١٣٦) الاتجر دخبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح خلافه وهو أنها مثل كاد

كل ثوب رقيق وجهها رباط ككاتبه وكالاب والبرود جمع برود نوع من الثياب والمراد انه صار حشوا كفانه
 (قوله وكعسى) خبر عن حرى بفتح المهملة والراء وحتمنا صفة المصدر محذوف أى اتصالا حتما (قوله والزموا
 الخ) يصح في كل من اخلاق وان كونه مفعولا أولا أو نائبا لان اللزوم من الجانبين ومثل حرى حال من
 اخلاق (قوله وبعدها الخ) متعلق بنورا الذى هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من
 كلمتين لا يجوز حذف احدهما اختيارا الا اذا اتفقا في الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيهما
 دون عسى مع ان الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل والشبهة فيه فاغتنت عن لزوم أن
 بخلافهما (قوله وأما أوشك الخ) انما خالفت كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح
 للتجردان اصل وضعها للسرعة كوشك فلان يوشك ايشا كأي أسرع السير ووشك البين سرعة
 الفراق ثم عرض استعمالها في القرب لترتبها على الاسراع فذلك خالفتهما اما على ما ذكره الشاطبي عن
 الشاويين وغيره من انها للرجاء كعسى فالامر ظاهر لكن كان حقه اللزوم أن حرى واخلاق اذ لم تشتر
 في الرجاء اشتهر عسى فتأمل (قوله غررته) بكسر الهمزة وشد الراء أى غفلاته والبيت من المنسرح
 (قوله وترك أن الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الافعال أربعة أقسام ما يجب افتتانه بأن وهو حرى
 واخلاق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب افتتانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد
 وكرب (قوله يحدو) بمهملتين بعد التحتية أى يعنى للابل التسرع والسائق هو الذى يسوقها (قوله
 وطفق) بالهاء والموحدة بدوها كفرح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل الطبري عن شرح
 مسلم للنووي ان سيبويه كثير ما يربد بالزعم النسبة الى القائل لا التمر يض فليحتمل كلام الشارح عليه
 (قوله من جواه) أى شدة رجده وحزنه (قوله سقاها) أى العروق المذكورة في قوله
 * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم
 العارضين اذ لا يناسبه الجمع فى أعناقها لان الشاعر بهجوجاعة بانهم حديثون فى الغنى وأصلهم الفاقة كما
 فى العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح اللؤلؤ العظيمة ممتلئة كفى القاموس أو التنى فيهما ماء وان قل
 وتقطعا أصله تنقطعا صبان (قوله لا غير) لاعاطفة لغبر على أوشك فهو مبنى على الضم فى محل جرأى
 لا لغيرهما مكودى (قوله فوشكة الخ) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمه وأن تعود خبره وخلاف بمعنى
 بعدك قوله تعالى فرح الخلفون بمقدمهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أى تصير وهو بفتح الواو

فيكون الكبر فيها تجرد
 خبرها من أن ويقل
 افتتانها فى نجر يده قوله
 كرب القلب من جواد يذرب
 حين قال الوشاة هند
 غضوب
 وسمع من افتتانها قولها
 سقاها ذرو والاحلام سجلا
 على النظم
 وقد كرت أعناقها ان
 تقطعا
 والمشهور فى كرب فتح الراء
 ونقل كسرهما أيضا ومعنى قوله
 وترك أن مع ذى الشروع
 وجبا
 أن ما دل على الشروع
 فى الفعل لا يجوز افتتان
 خبره بان لما بينه وبين أن
 من المنافاة لان المقصود به
 الخلال وأن للاستقبال وذلك
 نحو وأنشأ السائق يحدو
 وطفق زيد يدعو وجعل
 يتكلم وأخذ ينظم وعلق
 يفعل كذا (ص)

واستعملوا مضارا لآوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا (ش) أفعال هذا الباب لا تنصرف الا كاد وأوشك اى
 فانه قد استعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر * يوشك من فر من منيته * وزعم الاصمعي انه لم يستعمل
 يوشك الا بلفظ المضارع ولم يستعمل أوشك بلفظ الماضى وليس بجيد بل قد سحى الخليل استعمال الماضى وقد ورد فى الشعر كقوله
 ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا
 نعم الكثير فيها استعمال الماضى وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك
 كقوله فوشكة أرضنا أن تعودا * خلاف الانيس ووحوشا يابا
 وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله فى الشعر كقوله

أموت أسى يوم الرجام وانى * يقيناً الرهن بالذي أنا كأند وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب وأفهم كلام المصنف ان غير كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك وحكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل (ص)
 بعسى اخلاقاً وأوشك قد يرد * غنى بان يفعل عن ثاب فقد (ش) اختصت عسى واخلاقاً وأوشك بانها تستعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة فقد سبق ذكرها وأما التامة فهي المستندة الى أن والفعل نحو عسى أن يقوم (١٢٧) واخلاقاً أن يأتي وأوشك أن يفعل فان

والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلاقاً وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها وهذا اذا لم يل الفعل الذي بعده اسم ظاهر ويصح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم يد فذهب الاستاذ أبو علي الشلو بين الى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعده أن وأن وما بعدها فاعل بعسى وهي تامة ولا خبرها وذهب المبرد والسبيري والفارسي الى تجزير ما ذكره الشلو بين وتجزير وجهه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعده مرفوعاً بعسى اسمها وأن والفعل في موضع نصب بعسى وتقدم على الاسم والفعل الذي بعده فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تأخر لانه مقدم في الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على منهج غير

أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش ويبدأ بفتح التختية بعدها موحدان أي خراباً (قوله أموت أسى) أي خزان الرجام بكسر الراء والجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أي مرهون وكأند بالهمز التي ترسم ياء بلا نقط لما سياتي في الابدال وخبره محذوف أي كأند آتية كافي شرح الكافية وتصويب الموضع انه بالوحدة من المسكوبة على غير قياس اذ قياسه مكابد كقائل فلا شاهد فيه رجوع عنه في شرح الشواهد الكبرى فقال ظهري ان الحق مع الناظم اه تصریح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضا الاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر أي بالذي أن اقرب من فعله كما قالوا ان قوله
 أبنى ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل
 لا يدل على محي اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال أنه من التامة كقولهم كرب الشتاء أي قرب والاصل كارب يومه بارفع أي قرب يوم وفاته ولا يرد انه لم يأت من أفعال الباب تاما غير ما في البيت الآتي لان المراد به المكتنى بان يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى يعسى) قيل وعسى يعسوا أيضا فهو واري ويأتي (قوله مضارع طفق) أي ومصدره أيضا كصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقولهم ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شدوذ وقوع الماضي خبرا كما مر في ارسال رسولنا فتاخص من الشرح ان ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنعصر بنصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضع كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة لطف كارب ولا وشك ايشا كاولسكاد كوداومكادا وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله أوشك قد) بسكون الكاف لا وزن فتدغم في القاف فتصير قافا مشددة (قوله غنى بان يفعل عن ثاب) أي عن أن يكون لثان لتمامها فلا خبرها أصلا كما هو منهج الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وان يفعل سد مسد معمولها كما سد مسد المفعولين في أحسب الناس أن يتركوا ولا يضر كونه في محل نصب ورفع لانه باعتبار بن كافي أعجمي كونك مسافرا وكان المناسب للشارح حله على منهجه بأن يقول غنى عن ثاب أي وعن الاول أيضا وانما سكت المصنف عن هذا لوقوع أن بفعل في محله فاغناؤه عنه واضح (قوله الشلو بين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاعل والوحدة لانه لفظ أعجمي كما ذكره اللماميني (قوله وتجزير وجهه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ لئلا يتبس بالفاعل وقد يجب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنالان الجلة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجلة تخرج عن الاسم الى الفعلية اه ويرده جواز كونه حينئذ مبتدأ مؤخر اوجلة عسى خبره وفيها ضمير فتنتقل الى الاسم كما ذكره الاشموني في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في وليس كل النوى (قوله مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك اذ لم يقترن الفعل بأن كعسى يقوم زيد اه واستظهر الصبيان الجواز ان قدرت أن مع الفعل

الشلو بين عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقوموا الزيدان فتأتي بضمير الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا بل هو مرفوع بعسى وعلى رأى الشلو بين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهمذات فلأتاني في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص) وجرود عسى أو ارفع مضرا * بها الاسم قبلها قد ذكر الهمذات فلأتاني في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص) واختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بانها اذا تقدم عليها اسم جار أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجزاز تجزيرها عن الضمير وهذه

لغة الحجاز وذلك نحو يز يد عسى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وان يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وان يقوم في موضع رفع بعسى وتظهر فائدة ذلك في التأنيت والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم هند هتست أن تقوم والز يدان عسيا أن يقوموا (١٢٨) والز يدون عسوا أن يقوموا والهندات هسبن أن يقمن وتقول على لغة

والاوجب لعدم ما يصلح لفوعة عسى حينئذ غيره (تنبية) يمتنع كون الظاهر امم عسى في عسى أن يضرب زيد عمر الثلاثي فصل بين صلة أن وهي يضرب ومعموطا وهو هجر ابا جنبي هو زيد وانظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما يبعثك على الظرفية أو غيرها فان جعل مصدر المحدثف أى فتقوم مقاما جاز الامران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يستخرف قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله) وأما غير عسى الخ) صريح في أن اخلاوق وأوشك يجب فهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشموني وغيرهما على انهما كهسى (قوله وانتقا) بكسر التاء الفوقية ففان مصدر انتقا أى اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وز كن أى علم لكونه الاصل والمشهور والله أعلم

(ان واخواتها)

(قوله وهي ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة حملا على لعل لكونها بمعناها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله * فقلت عساها نار كاس وعلها * وهي حينئذ حرف كامل وفقا للسيراني وخلافا للجهمور في اطلاق فعليتها ولا بن السراج وتعلب في اطلاق حرفيتها اه والحاصل ان نحو عساك وعساه فيه ثلاثة مفاهم مذهب سيبويه انها حرف كامل ومذهب المبرد انها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الاسناد فما كان مبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسماء وخرا فالضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر في البيت الماروان النياية انما سمعت في المنفصل نحو ما كأنت لاني المنصل وأما قوله * يا ابن الزبير الماعسيكا * فالسكاف بدل من التاء بدلا نصر يقبل انياية (قوله فاسقط أن الخ) وانما يسقط كان مع ان أصلها ان المكسورة والسكاف لانفساخ هذا الاصل بصورتها كلمة واحدة بدليل ان السكاف لا تتعلق بشئ ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئي لكياية لان توكيد هذا جزئي من مطلق توكيد أو اللام زائدة أى معناها التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجابية كان زيدا قائم أولانحوان الله لا يظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فعنى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جر يانه على قوله قلت كونها بمعناه لا يوجب مساواته له من كل وجه مع (قوله للتشبيه) أى المؤكداتر كها من السكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كاسد قدمت السكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الحمزة للجار ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما السكاف ومثل فيليهما المشبه به قال في المعنى أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا وظرفا أو فعلا كانت للظن قال السكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مشعرا * كان الارض ليس بها هشام

أى لان الارض الخزلت تقر يب نحو كانك بالفرج آت وبالشتاء مقبل وكانك بالدينام تكن وبالآخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل السكاف اسم كان على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها أى

الحجاز هند عسى أن تقوم والز يدان عسى أن يقوموا والز يدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الز يدان جعلنا ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الز يدان جعل ينظمان كما تقول الز يدان عسى أن يقوموا (ص) والفتح والكسر أجزئي السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن (ش) اذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لتسكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو عسيت وعسيتا وعسيتم وعسيتان أو لغائبات نحو عسبن جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتم ان توليم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها (ص)

(ان واخواتها)

لان أن ليت لكن لعل * كأن عكس ما لكان من عمل كان زيدا عالم بأنى * كفو ولكن ابنه ذوضفن (ش) هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للا ابتداء وهي ستة أحرف ان وأن وكان وليت راعل وعد هاسيبويه خمسة فاسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كاسياً أى ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن

كان
 (ش) هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للا ابتداء وهي ستة أحرف ان وأن وكان وليت راعل وعد هاسيبويه خمسة فاسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كاسياً أى ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن

كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخيران فاحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضى ان الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كأنى بالليل وقد أقبل وبالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكأنى أبصر الليل الخ حذفت الفعل وزيدت الباء اه ولولا وروده بالواو لا يمكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى فى متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزبد شجاع لكنه ليس بكريم أو باثبات ما يتوهم نفيه كزبد شجاع لكنه كرم وما قام زيد بالكن عمر وإذا كان بينهما ملازمة كالبسة الكرم والشجاعة هنا هو التعريف بالسالم من التكاف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفًا على ثبوته أو بالجر عطفًا على الهاء إذا المعنى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثانى أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهمًا لشيء فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كما أن المراد فى الاول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبى إذ قد ترد لجر التوكيد كوجاه زيد لا كرمته لكنه لم يجزى أى كدت لو فى نفي المحبى وكذا ما ز يدسا كن لكنه متحرك وقيل لا يخرج عنه أصله وهو المشهور لكن فسروه بخالفة حكم ما بعدهما قبلها وان لم يندفع به توهم فلا تقع الا بين متغايرين اما بالتناقض كما ذكرنا والتضاد كما بدأ بيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كما يدقأم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده فى المعنى مع زيادة (قوله وفى غير الممكن) أى الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون فى الواجب كبيت غد ايجىء وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تحجيلة وهو مستحيل (قوله الا فى الممكن) أى المتوقع أما الممكن فى النفي فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون لعل أبناغ الاسباب الخ لانه يمكن متوقع فى زعمه الباطل (قوله والاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو فى مثاله وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من ككون المكروه ممكنا كالمحبوب ولا يرد قوله تعالى فاعلك تارك بعض ما يوحى الخ لان التارك والضيق بممكنان فى ذاتهما وان استحال عقلًا بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلى (فائدة) اختلاف فى لعل وعسى فى كلامه تعالى لاستحالة ترفقه غير الموثوق به اذ علمه محيى! فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فاعلك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال الخطابين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالكسب فى أو ويؤخذ من التصريح أن معناهما فى القرآن أمر بالترجى والاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت زفعا ونصبا كالافعال لانها أشبهت كان فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما وأشبهت مطلق الماضى لفظا فى البناء على الفتح وكونها ثلاثية فاكثروا معنى لكونها بمعنى أى كدت وتمتت مثلا وعملت على عكس الفعل تنبيه على الفرعية ولم ينبه عليها فى ما أو خواتمها على ليس لظهور فرعيةتها بعدم اتفاق العرب على اعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال فى التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف أى فلا تدخل على المبتدأ لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشأن الى آخر ما مر فى كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جاذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية لازومها المصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشأن ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عندا يوم القيامة المتورون وليست من زائدة فى اسم ان خلافا لالكسائى ولا تدخل على خبر طابى ولا انشائى وأمانحو ان الله نعم ما يعظكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو اما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم أمتس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

لاستدراك وليت للتمنى
ولعل للترجى والاشفاق
والفرق بين الترجى والتمنى
ان التمنى يكون فى الممكن
نحو ليت زيدا قائم وفى
غير الممكن نحو ليت
الشباب يعود يوما وان
الترجى لا يكون الا فى
الممكن فلا تقول لعل
الشباب يعود والفرق بين
الترجى والاشفاق ان
الترجى يكون فى المحبوب
نحو لعل الله يرجنا
والاشفاق فى المكروه
نحو لعل العدو يقدم وهذه
الاحرف تعمل عكس
عمل كان فتنصب الاسم

وترفع الخبر نحو ان زيد قائم فهي عاملة في الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها في الخبر وانما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول ان وهو خبر (ص) (١٣٠) المبتدا (ص) وراعذا الترتيب لافي لذي * كايتم فيها وهما غير البدي

(ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفاً أو جارياً مجروراً فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو ليت فيها غير البدي أوليت هنا غير البدي أي الونح فيجوز تقديم فيها وهما على غير وتأخيرهما عنها والثاني أنه يجب تقديمه نحو ليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيداً آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيداً آكل وكذا ان كان المعمول ظرفاً أو جارياً ومجروراً نحو ان زيداً واثى بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيداً واثى أو ان عندك زيداً جالس وأجاره بعضهم وجعل منه قوله فلا نحى فيها فان مجبها أخالك مصاب القلب جم بلايه (ص) وهما ان افتتح اسم المصدر

أوعلى استعمال نعم وشبهها خبراً لا انشاء واستثنى في المعنى أن المفتوحة المحققة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وقولهم أما ان جزاك الله خيراً (قوله) وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله اذا اسود جنح الليل فلتمأت ولتكن * خطاك خفافاً ان حراسنا أسدا وقوله كان أذنيه اذا نشوفا * قادمة أو قادمة محرفاً وقوله * ويا ليت أيام الصبار واجعا * ولعل أباك قائماً وأوله الجمهور بحذف الخبر والمنصوب الثاني اما حال أي تلقاهم أسدا واقبلن راجعا ويوجد قائماً أو مفعول به كيشبهان فادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنبيته بل الحذف في هاتمتين ان لا يخبر بالمفرد عن غيره (قوله) وذهب الكوفيون الى (خ) سيأتي ما يترتب عليه عند قوله وجازر فعك الخ (قوله) وهو خبر المبتدا) الواو للحال أي باق على رفعه في حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعده بدليل انه لا يفصل بينهما وبين اسمها ولو كان معمولاً لجاز ومذهب البصريين أصح لما ص من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سمي كقريباً (قوله) وراعذا الترتيب) أي المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان اضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخواتها وما أحسن قول ابن عني

كأني من أخبار ان ولم يحز * له أحد في النحو ان يتقدما عسى حرف جر من نداءك يجزني * اليك فاضحي في علاك مقدا

(قوله) لافي الذي) استثناء من مقدر أي في كل تركيب لافي التركيب الذي استقر كايتم الخ في كون خبره ظرفاً أي في تقديم الخبر على الاسم لتوسيعهم في الظروف لاعلى الاحرف نفها لان لها المصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدر المسماة أي اكنها اجلت على المكسورة وانما تقدم الخبر الظرف في هنادون مالمقوة هذه بشبهها الفعل فيما صر لانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجائده وهو ليس سم ويجب أن يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو ان لا اران ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والافى الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله) لا يلزم تأخيره أي الامناع كان زيدا اني الدار لا متناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفي ثلاثة (قوله) أي الوقح) بفتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبدي وهو الفاحش في نطقه بلازمه (قوله) على الاسم) أي لثلا يفصلها عن معموليها ما بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها في الجملة (قوله) وأجازه بعضهم هو الظاهر لانه يقدم في ما وهنه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك (قوله) فلا نحى) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من لحيت الرجل أجاه بفتح الحاء فيهما أي لته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها وبجبهامه متعلق به وفيه الشاهد وجم أي كشر خبر نان و بلا به أي وسواسه وهو مفعوله (قوله) اذا قدرت بمصدر) أي اذا وجب المصدر مسداً وهو مسداً معمولاً فيها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز كاسياً في المصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها ان كافي مشتقاً والسكون المضاف لاسمها ان كان جامداً أو ظرفاً وكذا يجب الفتح اذا مسد مفعولاً علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المنار على أحد مرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولاً علم مع عدم التعليل كعلمت انك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله) مرفوع فعل) أي فاعلا كان كما مثل أو نائبه نحو قول أوحى الى انه استمع ظاهراً كان الفعل كما ذكر أو مقدر كاجلس ما ان زيد اجالس أي ما ثبت جلوسه بناء على ان المصدرية لا توصل بجملة اسمية

* مسداً وفي سوى ذلك اكسر (ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز المصدرين فوجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجبني أنك قائم أي قيامك

أو منصوب به نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجزت من أنك قائم أي من قيامك وإنما قال بسد مصدر مسدها ولم يقل بسد مفرد مسدها لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها نحو ظننت

(١٣١)

وإن سدت مسد مفرد لانها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالمصدر إذا صح ظننت زيداً قيامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوباً أو جوازاً على ماسيبين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر فأشار إلى وجوب الكسر بقوله (ص) فا كسر في الابتداء وفي بدء

صه
وحيث ان لم يكن مكمله أو حكيت بالقول وأحكمت محل حال كثرته والتي ذوأمل وكسروا من بعد فعل علقا باللام كما علم انه لتوتق (ش) فذكر انه يجب الكسر في ستة مواضع الاول اذا رفعت ان ابتداء أي في أول الكلام نحو ان زيداً قائم ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندي بل يجب التأخير فتقول عندي أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء فيها الثاني أن تقع ان صدر صلة نحو جاء الذي انه قائم ومنه قوله تعالى وآياته من الكون ما ان مفتوحة لتنوء الثالث ان تقع جواً للقسم

مصدره مجرور وهو الاصح كما سأل الموصول ونحو ولوا أنهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لوز كوقوعها. تبدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض الخرابة من غير قول ولا صاق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلاً فان قدر اعتقادي فضلاً ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولك فاضل واعتقادي انه حق فيجب كسرها كما سيأتي (قوله) أو منصوب به بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولاً به لفعل غير قول ولا ناسخ كما شذ في خلاف الحكمة بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولاً به كجئتك أي أحبك وأمعه كيهجيني جلاوسك عندنا وأنت تحذنا وتقع مستغنى كتهجيني أمورك الا انك انتم الناس لامة ولا مطلقاً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا تمييزاً كما في الدساميني وغيره (قوله) مجرور حرف أي أو إضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فاصلة ومثل مضاف الى ان وصلتها ومحل تعين الفتح في الاضافة اذا كان المضاف مما لا يضاف الا الى المفرد فان كان لا يضاف الا الى الجملة كحيث واذا تعين الكسر على ماسياً أي أو يضاف لهما كحين ووقت جاز الامران ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو اذ كر وانعمت التي أنعمت عليكم وأي فضلتكم أو أبدل منها نحو واذا بعدكم ابتداءً على الظننتين أنها لكم (قوله) وحيث ان الخ عطف على في الابتداء فهو متعلق بكسر على انه ظرف مكان اعتباري له أي وا كسر في تركيب تكون ان فيه مكمله ليمين (قوله) أو حكيت الخ عطف على مبدعول حيث (قوله) لتوتق اللام للابتداء دخلت في خبر ان وقد علقتم العلم عن العمل في لفظ الجملة فهي في محل نصب به ولولاها لفتح تحت الهمزة وكان عاملاً في لفظ المصدر المؤول منها (قوله) ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداءً أي ثلاثاً لتبس بالاكسورة خطأ وبالي هي لغة في لعل لفظاً وخطأ (قوله) صدر صلة مثلاً السفة كما اذا جعلت مافي الآية نكرة موصوفة وخرج حشوهما كجاء الذي أو رجل عندي انه فاضل ولا أفعله ما ان في السماء نجوماً فتفتح لانها في الاول مبتدأ مؤخر فهي حشوة لظننت في الثاني فاعل لثبت محذوفاً فهي حشوة رتبة (قوله) لتنوء أي تثقل خبر ان وجعلتها صلة الواقعة مفعولاً ثانياً لا يتناهى أي أعطيتناه من الكونز القدر الذي ان مفتاحه الخ (قوله) وفي خبرها اللام) أخذها من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل للذكر فعل القسم واللام نحو ويخلفون بالله انهم لنسكن أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهداً بما نهم انهم لم يحلفوا دونها نحو والعصران الانسان لفي خسرة فيتعين الكسر في هاتين كما هو منطوق الشارح وان لم يمثل للثانية ومفهوماً لا يجب الكسر باللام سواء ذكر فعل القسم كلفت بالله ان زيداً قائم أولاً كوالله ان زيداً قائم وهو أيضاً ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الاخرة كالأولين نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لانه لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي ان يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحتمل على مذهب الكوفيين للمعامات خلافاً لما سيأتي في الشرح بقي ما اذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمرك ان زيداً قائم وقائم وسيصرح بالثاني فتدبر (قوله) فان لم تحك به أي مع كونها معمولاً له كما مثل أول غيره كاخضك بالقول أنك فاضل أي لانك فيجب الفتح (قوله) في موضع الحال أي في صدرها كما سأل في الصلة والصفة فتفتح في جاز زيد وعندي أنه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم ليا كاون الطعام فكسرت لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فان قلت لم تفتح في الحال مع أن أصله الافراد قلت لان مصدرها معرفة لاضافته للسند اليه ولان مجيء المصدر حالاً مع كونه

وفي خبرها اللام نحو والله ان زيداً قائم وسيأتي الكلام على ذلك الرابع ان تقع في جملة تحكية بالقول نحو قلت ان زيداً قائم فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحواً تقول ان زيداً قائم أي أنظن الخامن ان تقع في جملة في موضع الحال كقولك زرته والتي ذوأمل ومنه

قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر ما أعطيتني ولا سألتهم ما هو إلا واني لحاجزى كرمى
 السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت أن زيد أقام هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الأول اذا وقعت بعد الأ
 الاستفتاحية نحو ألان زيد أقام (١٣٢) ومنه قوله تعالى ألانهم هم السفهاء الثاني اذا وقعت بعد حيث نحو اجلس

حيث ان زيد اجلس الثالث
 اذا وقعت في جملة هي خبر
 عن اسم عين نحو زيد انه
 قائم اه ولا يرد عليه شئ
 من هذه المواضع لدخوله
 تحت قوله فاكسرى في
 الابتداء لان هذه انما
 كسرت لكونها أول جملة
 مبتدأ بها (ص)
 بعد اذا فجاءة أو قسم
 للام بعده بوجهين نبي
 مع تلوفا للجزا اذا يطرد
 في نحو خير القول اني أحد
 (ش) يعنى انه يجوز
 فتح ان وكسرها اذا وقعت
 بعد اذا الفجائية نحو خرجت
 فاذا ان زيد أقام فن كسرها
 جعلها جملة والتقدير خرجت
 فاذا زيد قائم ومن فتحها
 جعلها مع صلتها مصدر وهو
 مبتدأ خبره اذا الفجائية
 والتقدير فاذا قيام زيد
 أى في الحضرة قيام زيد
 ويجوز أن يكون الخبر
 محذوفا والتقدير خرجت
 فاذا قيام زيد موجود وما
 جاء بالوجهين قول الشاعر
 وكنت أرى زيدا كما قيل
 سيادا
 اذا انه عبد القفو واللاهزم

لا ينقسم لم يسمع الا في الصريح لا المؤول (قوله ما أعطيتني) أى الخليلان في قوله
 دع عنك سلمي ادعزمطابها * واذا كر خليليك من بنى الحكم
 وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أى التي يستفتح بها الكلام قال في المغنى وقول المعر بين
 الأحرف استفتاح بيان لكاتها وإهمال معناها وهى حرف للتنبيه على تأكد مضمون الكلام عند
 المتكلم ومثلها في وجوب الكسر بعدها كالأتي بمعناها وهى التي لم يتقدمها ما يبرز عنه كقوله أبو حاتم
 والزجاج نحو كلا ان الانسان فكل حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقا كقوله الكسائي والالوجب بعدها
 الفتح مثله وهو خلاف المسموع أما التي للزجر فالكسر بعدها ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز
 الوقف أبدأ على كلا والابتداء بما بعدها والجمهور على انها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه اذا لم
 يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلا فاعلم أن السورة مكية أى لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار
 العقوب (قوله بعد حيث) أى واذا لوجوب اضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا
 لابن حيان كالجاء بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجل فان وصلتها اما فاعل لثبت محذوفا أو مبتدأ خبره
 محذوف وقيل يكفي اضافتهما بصورة الجملة وعلى قول الكسائي يجوز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال في
 الفتح (قوله عن اسم عين) أى لان المصدر لا يخبر به عن الذات الابتداء وهو ممنوع مع ان اه تصریح
 وشرح اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أى المراد بالابتداء ابتداء جملتها
 اما حقيقة كاسر أو حكما بأن يسبقها ماله تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذ كورات ومثلها بعد
 حتى الابتدائية كرض زيد حتى انهم لا يبرجونه (قوله بعد اذا فجاءة) بضم الفاء والممن اضافة الدال
 للدلول أى اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعطف لنى أى نسب ونائب فاعله ضمير عائد
 لمزان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لالام بعده) بهندا غير ماصر
 ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف على بعد باسقاط العاطف
 فهو متعلق بنبي أيضا (قوله فن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر محذوف مبنيان على ان اذا حرف
 مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهي الخبر وما
 بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير ففي الحضرة أو في الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى)
 أى أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم همزته كقوله ليس وقد تفتح ويتعدى للمفعولين فقط فتح
 أو ضم فزيد مفعول أول وسيدانان ولا يردان المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن
 قصره عن الثالث وحينئذ ضميره المستتر فاعل لانائبه وفي المرادى على التسهيل والمثنى ما يفيد تعديه لثلاثة
 أو لها الضمير لانه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للتكلم كارى ونرى وأريت بالبناء
 للجهدول وقد يكون لمخاطب كقراءة وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أى تظنهم والقمام مؤخر
 العنى واللاهزم جمع لزممة بالكسر طرف الخلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القمام موضع الصفع
 واللاهزم موضع اللكر الحاصلين للعبد وقوله كما قيل أى ظننا موافقا لما قيل (قوله لتقعن الخ) اللام للقسم

وروى بفتح ان وكسرها فن كسرها جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفا واللاهزم ومن فتحها جعلها مصدر مبتدأ وفي خبره والفعل
 الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أى في الحضرة عبوديته وعلى الثاني فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان
 وكسرها اذا وقعت في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو حلفت ان زائد أقام بالفتح والكسر وقد روى بالوجهين قول الشاعر
 لتقعن مقعد القصى منى ذى القادر الملقى أو تخلفى ربك العلى منى ابوذالك الصبى ومقتضى كلام المصنف انه يجوز فتح ان وكسرها

بعد القسم اذ لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها مملووظ به نحو سلفت ان زيد قائم أو غير مملووظ به نحو والله ان زيد قائم أو اسمية نحو لعمرك ان زيد قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد فاء الجزاء نحو من يأتي فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعها وليها جملة أجبب بها الشرط فكانه قال من يأتي فهو مكرم (١٣٣) والفتح على جعل ان وصلتها

مصدرا مبتدا والخبر محذوف والتقدير من يأتي فاكرامه موجود ويجوز ان يكون خيرا والمبتدا محذوف والتقدير جزاؤه الا كرام ومما جاء بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سواء بحاله ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ فانه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن والفتح على جعلها مصدرا مبتدا خبره محذوف والتقدير فالغفران جزاؤه أو على جعلها خبرا للمبتدا محذوف والتقدير جزاؤه الغفران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدا هو في المعنى قول وخبران قول والقائل واحد نحو خبر القول أي أجد الله فن فتح جعل ان وصلتها مصدرا خبرا عن خير والتقدير خير القول حمد الله خير مبتدا وحمد الله خبره ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خير كما تقول أول قراءتي سبح اسم ربك

والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقد ظرف مكان ومعنى حال من ياء الفاعلة أي بعيدة معني أو متعلق بالقصي أي البعيد وذى القاذورة صفة القصي وكذا المقلبي أي الميغوض وتحكي منصوب بان مضمرة بعد أو التي بمعنى الا وذالك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في أي أبواخ فالكسر على ان جملتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أي على أي الخ لانها هي الجواب لانه لا يكون الاجلة جزوا للوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير مملووظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالتعين فيه الكسر كما علمت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد فاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواله لتقدير ولدالم بحسب الفتح في القرآن المسبوقا بمثله نحو ألم يعلموا أنه من يحاد الله ورسوله فان له كتب عليه أنه من تولاه فانه يضل والالا كان واجب الكسر أي قراءة نحو انه من يأتي ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولدالم يفتح فانه غفور رحيم الامن فتح أنه من عمل منكم سواء وينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنمتم من شيء فان الله بالفتح والكسر فاموصولة لاشروطية لانها لا تدخل عليها النواسخ كما عرفت وعائدها محذوف أي غنمتموه ودخلت الفاء في خبرها لشيء بالشرط فعلى كسر ان جملتها هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدا خبرها محذوف أي فسكون حقه لله ثابت وأخبر محذوف أي فالواجب كون حقه لله والجملة خبران الاولى (قوله ويجوز ان يكون خيرا الخ) هذا أولى لان حذف المبتدا في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أي فهو يؤس (قوله هو في المعنى قول) أي ان كان من غير مادته وكما اما بعده وترك شرطا ثالثا وهو اتحاد القائل فان اتقى القول الاول تعين الفتح كعملى أي أجد الله مالم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثاني ولم يتحد القائل تعين الكسر كقولي اتى مؤمن وقولي ان زيد يحمد الله فقولي مبتدا فان جعل بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بالرابط لانها عينه في المعنى لقصد لفظها كمنطقى الله حسبي وان بقى على مصدر يته خجلة ان محكية به وخبره محذوف أي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على ان المصدر المنسب منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بآيانه ولا يحمد غيره لاختلاف مورد هما (قوله نحو خير القول) انما كان هذا قول لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فن فتح الخ) أي والقول حينئذ باق على مصدر يته للاخبار عنه بمصدران وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول وجملة ان خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قراءتي أي مقروئي بلفظ سبوح وتجويز كونه حينئذ مصدرا وجملة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطردي نحو أول قولي اني أجد الله اذ التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت فيكون خبر أوله ليس بشايت وليس مرادا والحاصل أن الخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لاسم أو اسم معنى فلا يخلو أما ان يكون قولاً أو غيره وعلى كل خبران اما قول أو غيره وعلى كل اما ان يصدق على المبتدا أولا فيجب الفتح اذا كان المبتدا غير قول سواء كان خبران قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدا كعملى اني أجد الله واعتقادي أنك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان صدق عليه كاعتقادي انه حق وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على

الاعلى فاول مبتدا وسبح اسم ربك الاعلى جملة خبر عن أول وكذلك خبر القول مبتدا وانى أجد الله خبره ولا يحتاج هذه الجملة الى رابط لانها نفس المبتدا في المعنى فهو مثل نطقى الله حسبي وسيبويه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أجد الله وخروج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو انه من باب الاخبار بالجل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالبرد والزجاج والسيراني وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام الابتداء نحو اني لوزر (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيد القائم وهذه اللام حقها ان تدخل (١٣٤) على أول الكلام لأن لها مصدر الكلام حقها ان تدخل على ان نحو لان زيد القائم

ذلك المبتدأ فتمنع اذا القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولاً وخبراً غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولى انه حق وقولى انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق عليه لكونه لم يتجدد القائل كقولى ان زيداً يحمد الله فان اتحد جار الاصران فتأمل (قوله) وبعد ذات الكسر متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكونه بالنسبة لآخواتها لا مطلقاً فلا ينافى انها تصحب المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لتمام زيد قائم كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك وأما نحو لتمام زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فأنشئوا انما الام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا في باب ان كافي المعنى وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدأ (قوله تصحب الخبر) أى بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافاً لابن المصنف بدليل ان ربهم بهم يومئذ تخيير و بشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف خال من قد كما سيذكره المصنف وغير جملة شرطية بان يكون مفرداً نحو ان ربى لسمعيع الدعاء أو مضارعاً ولومع التنفيس كان زيد السيقوم أو ماضياً جامداً كأنه لعسى أن يقوم أو متصرفاً مع قد كأنه لقد قام أو ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فان زيد الوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل في البسيط ان هذا اذا (قوله لوزر) بزاي فراء أى ملجأ (قوله خفيها ان تدخل على ان) أى ولا تزاحمها في الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية واداء العطف في عدم نفويز صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أى باقيين على صورتها مخرج طنك قائم بابدال همزة ان هاء لزال صورة ان لا يقال هلا كانا هنا من التأكيد اللفظي بالمرادف كنم جبرلاً نافع المرادفة اذا اللام لا تعمل ولا تنخص الاسم وان بمعنى الفعل وهو أكد بخلاف اللام فتأمل (قوله فأخروا اللام) أى لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله لعميد) من عمده العشق بالكسر اذا هده وأوله الزنخسرى بأن الاصل لكن انى خذفت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم ادغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للفعل وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيسل الرواية بناؤه للفاعل فحقه الرسم بالانف والعائد حينئذ محذوف بقدر مفرداً لان الأكثر مراعاة لفظ من أى سألوه ولجهدوا خبراً مسمى من جهده الأمر بلغ منه المشقة (قوله أم الخليس) بالضم مصغراً والمجوز بلاهاء عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الانبارى تحقيقاً للتأنيث وهى المرأة المسنة والشهيرة بالقافية الضعيفة ويقال شهيرة بتقدم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعيضية ان قدر مضاف بعد الياء أى بلحم عظم الرقبة والا فبمعنى بدل وانما شدد دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلية على مبتدأ محذوف أى لى مجوز برد عليه ان الخذف ينافى التأكيد وفيه ماص (قوله) ويتخرج على زيادة اللام) أى ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيد كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكى عن الخبيث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ربهم بهم يومئذ تخيير خذف اللام لئلا ينسب اليه لحن وهو من جرائته على الله ورسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول لى وما قد نفياً فاعله (قوله ولا من الافعال) بيان لما تقدم عليها أو المحذوف أى ولا شئ من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد نضم جمع عدو كافي المصباح ومستحوداً أى مستولى احوال (قوله لم تدخل عليه اللام) أى فراراً من تولى الامين في نحو لاولم وطردا للباب في باقى النوافى ولان اللام لتأكيد الاثبات وهو ضد النفي (قوله

لكن لما كانت اللام للتوكيد وان للتوكيد كرها الجع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات ان فلا تقول لعل زيداً قائم وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشؤا يلومونى في حب لى لى عواذلى ولكننى من حبها لعميد وخرج على ان اللام زائدة كما شدد يادتها في خبر أسمى نحو قول الشاعر مروا عجمالى فقالوا كيف سيدكم فقال من سئلوا أسمى لمجهودا أى أسمى مجهدوا وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذا كقول الشاعر أم الخليس للمجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة وأجاز المبرد دخولها على خبر ان المفتوحة وقد قرئ شاذاً الا أنهم لياً كالون الطعام بفتح أن ويتخرج أيضاً على زيادة اللام (ص) ولا يلى ذى اللام ما قد نفياً ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا

واعلم

اذا كان خبر ان من قبيل ما تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيداً ما يقوم وقد ورد في الشعر كقوله

واعلم ان تسليما وتركيا للام مشاهبان ولا سواء وأشار بقوله ولا من الافعال ما كرضيا الي أنه اذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم
تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيد الرضى وأجاز ذلك الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك بين
المتصرف نحو ان زيد الرضى وغير المتصرف نحو ان زيد اليندر الشمر هذا اذا لم تقترن به السين أو سوف فان اقترنت نحو ان زيد سوف يقوم
أرسية قوم في جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيد
لنم الرجل وان عمر البئس الرجل وهذا من ذهب الاخفش والقراء والمنقول ان سيبويه لا يجوز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدم جاز
دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيد القدام (ص) (١٣٥) وتصحب الواسط معمول الخبر

والفعل واسما حل قبله الخبر
* (ش) تدخل لام الابتداء
على معمول الخبر اذا توسط
بين الاسم والخبر نحو ان
زيد اطعمك آكل و يذني
أن يكون الخبر حينئذ مما
يصح دخول اللام عليه كما
مثلا فان كان الخبر لا يصح
دخول اللام عليه لم يصح
دخولها على معمول كما اذا
كان الخبر فعلا ماضيا
متصرفا غير مقرون بقدم
يصح دخول اللام على
المعمول فلا تقول ان زيد
اطعمك آكل وأجاز ذلك
بعضهم وإنما قال المصنف
وتصحب الواسط أي
المتوسط تنبها على انها
لا تدخل على المعمول اذا
تأخر فلا تقول ان زيد
آكل اطعمك وأشعر قوله
بان اللام اذا دخلت على
المعمول المتوسط لا تدخل
على الخبر فلا تقول ان
زيد اطعمك آكل

واعلم ان الخ) بكسر الخ لتعليق الفعل منها باللام فهو تعليق شاذ لبنيته على شاذ وتسليما أي على الناس
أو تسليما للامر وترك أي لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم
على مشاهبان لان في التشابه ينفي الاستواء بالاولي بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول
ان زيد الرضى) أي على ان اللام لا يتبداء ويجوز على انها اللقسم وحينئذ تفتح ان في نحو علمت ان زيد
رضي لان الفعل لا يعلق على ان الابلام الابتداء خاصة وإنما امتنعت في ذلك لان أصلها الدخول على
الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدم منه من الحال فيشبهه المضارع المشبه للاسم فتدخل
عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالاته على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على
تقديم قد كما في المعنى (قوله ليندر الشمر) أي ينزعه والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفا تاما والافله
الامر نحو قدرهم وقد يأتي منه ماض ومصدر كوزنه وذرهما قليلا ان كافي المصباح ولذا قيل ان العرب
اماتهم لعدم اعتبار ذلك لقلته أو شذوذه (قوله ٧ في جوز ان كان سوف الخ) برده عليه ان المضارع
مع اللام يتعين للحل ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ فتعني التنفيس لاسيما سوف
وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف) يشتمل ليس مع امتناع اللام معها
ولا يخرج بقوله ما قد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الا ان يراد ما لا يسه التي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله
الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كوعده أي توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت
الاطباء لان شرطى البيت المقفى كالبيتين كما نضوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثماني وعليه فلا يطاء (قوله
اذ توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كماله أو الخبر كان عندي في الدار زيد اذ تقدم خبرهما كان عندي
في الدار زيد اجالس فلو قال اذ توسط بين ما بعد ان لشم ذلك (قوله مما يصح) أي لان المعمول فرع
العامل فلا تدخله الاحيوت تدخل أصله ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل آل في الخبر لانه أي الخبر الذي سبق
دخول اللام عليه في المتن شرطان وسيا أي اشارة بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسيد كرا الشارح
رابعا وهو أن لا يكون المعمول حاله مع ماعه قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيد الرا كبا منطلق أو لنفسا
طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيد الضرب بأولتأديا ضارب خلا فالأبي حبان والظاهر منعها
في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سماه البصريون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلا فقط
كافي المتن وسماه الكوفيون عمادا للاعتماد عليه في تأدية المعنى وانما يسمى ضمير امع انه حرف لا محل له
عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا
والخبر) أي بشرط كونها معرفتين أو ثابتهما كالمعرفة في عدم قبول آل كفاعل من نحو زيد هو أفضل

وذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا لا حتى من كلامهم اني لبحمد الله صالح وأشار بقوله
والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيد هو القائم قال الله تعالى ان هذا هو القاصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير
الفصل دخلت عليه اللام والقاصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فلو لم تأت به ولا حتمل
أن يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما ثبت به وتعين أن يكون القائم خبرا عن زيد وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا
والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدا والخبر نحو ان زيد هو القائم وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل
على الاسم (٧) ليس موجودا في نسخة الشارح المتداولة

إذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار لزيد اقل الله تعالى وان لك لاجر غير ممنون وكلامه يشعر ايضا بأنه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان زيد اهلوا قاتم وان لفي الدار لزيد او مقتضى اطلاقه في قوله ان لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر ان كل مفعول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيد اضا حكارا كب (ص) ووصل ما بنى الحروف مبطل اهمالها وقد بقي العمل (ش) (١٣٦) اذا اتصلت ما غير الموصولة بان وأخواتها كقمتها عن العمل الاليت فانه يجوز فيها

الاعمال والاهمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان وليكن ولعل فتقول ليما زيد قائم وان شئت نصبت زيد فتقول ليما زيد قائم وظاهر كلام المصنف ان ما اذا اتصلت بهذه الاحرف كقمتها عن العمل وقد تعمل قليلا وهذا منهج جماعة من النحويين وحكي الاخفش والسكسائي انما زيد قائم والصحيح السند هو انه لا يعمل منها مع ما الاليت واما ما حكاه الاخفش والسكسائي فشاذ واحترزنا به غير الموصولة من الموصولة فانها لا تكفيها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي نحو ان ما عندك حسن أي ان الذي عندك حسن والتي هي مقدره بالمصدر نحو ان مافعلت حسن أي ان فعلك حسن (ص)

من عمرو ولا يكون الابصيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافر اداو غيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وانما نحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المغنى (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معمولة فقط ان قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان في الدار لزيد اجالس (قوله غير ممنون) أي غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فانه تعالى يعطيك بالانوسط ببيضاري (قوله غير الموصولة) أي وغير الموصوفة والمصدرية كان مافعلت حسن أي ان فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كقمتها) أي لازاتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قول انما يوحى كأنما يساقون فوجب اهمالها (قوله فانه يجوز فيها الاعمال) أي لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجود اهمالها لكن حكي في شرح التسهيل الاجماع على خلافه راعاه لم يعتبر بذلك القيل لشدته ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قليلا) أي في غير اليت لكثرة فيها (قوله وحكي الاخفش الخ) أي فالاعمال مسموع في غير اليت أيضا لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيد قائم راعاه بكثر اجالس وكذلك أخواتها ينصب بها ويبنى ما مشى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو منهج سيبويه لزوال اختصاصها كما مر والثاني يكتفي بالاختصاص الاصل (قوله وجاز) أي اجماعا وهو خبر عن رفعك وعدم تعلقه بمطوفا كعلي ومفعول تستكمل محذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان) أي المكسورة وسيد كالمفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيد بالاول وان لامثلها كان زيدا قائم لاجمرا ولا عمر وواستظهر الصبان ان الفاء ثم وأوحى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما في الجمع وأجازة الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف البيان قال سيبويه والظاهر بناؤه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على انه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لان الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو منهج الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فنعوا بتبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ما عندي من رجل ولا امرأة بالرفع عطفا على محل رجل لان طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جرافظه (قوله يشعر به) أي لجهله معطوفا على منصوب ان الآن يراد معطوفا صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان وجد فاصل كان زيدا آكل طعامك وعمرو فهو عطف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور لاسيما في العطف (قوله تعين النصب) أي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وعلى محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لان المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لان لم تعمل في الخبر كما مر ولذا أجاز

وجاز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد ان تستكمل (ش) أي اذا أتى بعد اسم ان وخبرها بعاطف بعضهم جاز في الاسم الذي بعده وجهان الاول النصب عطفا على محل اسم ان نحو ان زيد قائم وعمرو والثاني الرفع نحو ان زيد قائم وعمرو واختلف فيه فالشهور انه معطوف على محل اسم ان لانه في الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمرو وكذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل ان تستكمل ان أي قبل تأخذ خبرها بين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان زيد وعمرو قائمان وانك وزيدا اذا هما

بعضهم كإسياني وقديقال على الاول ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قالوه في ان زيدا
وان عمرا قائمان الأنا بفرق باختلاف العاملين هنا كإسياني في باب لا وان قدر له خبر وعطف جملة على
جملة ان لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم
والخبر لا معطوفة (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجاز الرفع الكسائي مطلقا والفراء فيما خفي فيه اعراب
المعطوف عليه نحو انك وزيدا ذاهبان فرارامن قبيح اللفظ استدلال الكسائي بقوله تعالى ان الذين آمنوا
والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي برفع ملائكته
وقول الشاعر
فن بك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيارها لغريب
وخرج ذلك على انه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبران
عليه مع ملاحظة تقديمه أي ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك حذف
من الثاني لدلالة الاول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة ان في النية بملاحظة
تقديم خبرها وان الخبر المذكور خبر عن المرفوع وخبران محذوف وان كان الحذف من الاول لدلالة الثاني
فلا يلزم يتبعين الاول في البيت كما كان لام الابتداء في خبران الأنا تقدر زائدة ويتبعين الثاني في يصلون
فلا يصح خبرا عن الجملة كقوله

خليلي هل طب فاني وأتما * وان لم نبوحا بطهوي دنغان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي في رب ارجعون لانه لا بد في الاستناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن
الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التي بمعنى
الرجة فالجواب ما اختاره في المنفى من ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب اليه
فهو من قبيل المشترك المعنوي اللفظي (قوله حكم ان المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة
بان تسند مسند مفعول العلم اللذين أصلهما الجملة فتسكون في حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثل وكذا
ما في معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله الى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل نسج مطلقا (قوله
وأما ليت الخ) أي لان هذه الثلاثة تغير الجملة الى الانشاء فيرفع عطف الخبر على الانشاء لكون هذا
لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لانه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال في متن الجامع يرفع مطلقا
تالي العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعيدان وأن ولكن ان قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر ان كان
لانشاء التشبيه وهو قول نقاه السمايني وصرح في المعنى بانها الاخبار (قوله وأجاز الفراء) أي بشرط
خفاء الاعراب نظير ما مر (قوله وخففت ان) أي بشرط كون اسمها ظاهرا لضمير ما مع صلوح خبرها
للام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرا ولا جملة شرطية الا خبر المنفى فانها تخفف معه وان لم يصلح للام
لعدم التباسها معه بان النافية (قوله اذ ماتهمل) ما زائدة (قوله وورعما استغنى الخ) اعترض بانه
يفيد ان الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ لها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبدا
وأجيب بأن المراد بالاستغناء الترك لعدم الحاجة ولا شك ان ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها وان
التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة الى عدمها فتأمل (قوله ما ناطق الخ) ما فاعل بدا
والجملة بعدها ما صلواتها وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلا في المعنى ومعمدا حال من فاعل أراد أي معتمدا على
قرينة معنوية كمثل الشارح أو لفظية كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة اذ وجوده لا يمنع من كون
ان نافية لان في النفي بنفس المعنى والتأكيد بخلاف الظاهر فتأمل (قوله لزمتها اللام) أي في خبر المبتدأ
بعدها (قوله ويقل اعمالها) أي ان وليها اسم فان وليها فعل كالمثلة الآتية وجب الاعمال ولا يجوز
ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفا كما قاله زكريا (قوله وحكي الاعمال سيبويه) منه قوله تعالى

ولكن في العطف على اسمها حكم ان المكسورة فتقول بلغني أن زيدا قائم وعمره برفع عمرو وانصبه وتقول علمت أن زيدا وعمره قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ما زيد قائما لكون عمرا منطلقا وخالدا بنصب خالدا ورفعه وما زيد قائما لكون خالدا وعمره منطلقان بالنصب فقط وأما ليت وعل وكان فلا يجوز معها الا بالنصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمره قائمان وليت زيدا قائم وعمره بنصب عمرو وفي المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كأن وعل وأجاز الفراء الرفع فيه مقدما ومتأخرا مع الاسوف الثلاثة (ص) وخففت ان فقل العمل وتلزم اللام اذا ماتهمل وورعما استغنى عنها ان بدا ما ناطق أراد معتمدا (ش) اذا خففت ان فلا كثيرا لسان العرب اهمالها فتقول ان زيدا قائم واذا اهملت لزمتها اللام فارقة بينهما وبين ان النافية ويقل اعمالها فتقول ان زيدا قائم وحكي الاعمال سيبويه والاختصاص رحمة الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لانها لا تنبئ بالنافية

إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فان ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر
 وان مالك كانت كرام المعادن التقدير وان مالك لسكانت خذفت اللام لانها لا تنفيس بالنافية لان المعنى على الاثبات وهذا هو مراد
 المختص بقوله وهو بما استغنى عنها ان بها (١٣٨) الى آخر البيت واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء

وان كادما ليوفينهم على قراءة تخفيف الميم فسكالا اسمان واللام الاولى للابتداء اكدت بالثانية كافي
 البيضاوي ومازائدة للفعل بين اللامين وليوفينهم خبران او ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء
 وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لانه لمجرد التأكيد والصلة في النافية
 جوابه كافي المعنى والتقدير وان كادما للذين والله ليوفينهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شدة انما على
 عكسه فان نافية وما يعنى الا وكادما فعول محذوف أي ما أرى كادالا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه وأما على
 شدهما فاحسن ما قيل فيه ان لما جازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما بهما لو وفي المعنى لما يوفوا أعجمهم
 وهو الاولى للدلالة بما بعده عليه وجهلة القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث أيضا (قوله اذا
 أهملت) أي أو أهملت وكان اسمها خفي الاعراب نحو ان هذا الذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا
 ابن أبة) جمع أب كقضاة وقاض من أي اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول اسم أبي القبيلة والثاني نفس
 القبيلة ولذا أنت فله وصره للضرورة أو على مرعاة الخي ومن آل مالك حال من ابن أبة لان المضاف
 بعض منه (قوله خذفت اللام) أي لدلالة مقام المدح على الاثبات ولودخلت في البيت لدخلت على
 كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما سر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان هذا عام
 في ان العاملة وغيرها كافي الارتشاف أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها الاما فارة للماسي أي عن
 الفارسي (قوله أوجب كسران) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة (قوله فتح ان) أي
 لطب العامل لها ولا معاق لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال السماء بنى حجة دخولها
 على الماضي المتصرف نحو ان زيد يقوم وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أكثرهم
 لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بانهم توسعوا في الخفة لضعفها بالتخفيف اه صبان
 وكيف هذا الجواب مع ما سر عن الارتشاف وفي التصريح وحجته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في
 الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لسلماء أو جيب بان الفعل مع فاعله كونهما كالشيء الواحد
 حلا محل الجزء الاول مما بعد ان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت لسلماء بمنزلة ان قتلتك لمسلم (قوله غالبا)
 ظرف زمان أو مكان متعلق بالمتنفي أي انتفي في غالب الازيمة أو التراكيب اتصال الفعل عبر الناسخ بان ومفهومه
 ان اتصال الناسخ بها لم ينتف في غالب التراكيب فصديق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولوعاق
 بالمتنفي لا يفهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع ان القوم انما ذكروا بالكثرة لا الغلبة وبينهما فرق أفاده سم
 (قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني لتلقيه وذو اشارة لان فهو
 صفة لها (قوله فلا يليها الخ) أي اذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخا لانها لما
 ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالابتداء والخبر عوضوها السخول على فعل يختص بهما مرعاة لحةها
 الاصل في الجملة وشرطه كونه غير نافي ولا منفي كليس وما زال ولا صلة كادام (قوله وقد يليها غير الناسخ)
 أي عند غير من ذكر واعلم أن الاقسام أربعة كثيرة وهو مضارع الناسخ وأكثر وهو ماضية ويقاس
 عليهما اتفاقا ونادر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير الاخفش القياس عليه وأندر وهو مضارعه ولا يقاس
 عليه اتفاقا ثم ان اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا في الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد
 غيره على معوله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع في الشارح فان اجتمع

أدخلت للفرق بين ان
 انشافية وان الخفة من
 الثقيلة أم هي لام أخرى
 اجتلبت للفرق وكلام
 سيبويه يدل على أنها لام
 الابتداء أدخلت للفرق
 وتظهر فائدة الخلاف في
 مسألة جرت بين ابن أبي
 العافية وابن الاخضر وهي
 قوله صلى الله عليه وسلم قد
 عامنان كنت لؤمنا فن
 جعلها لام الابتداء أو جب
 كسران ومن جعلها لا ما
 أخرى اجتلبت للفرق فتح
 ان وجوز الخلاف قبلهما
 في هذه المسئلة بين أبي
 الحسن على بن سليمان
 البغدادي الاخفش الصغير
 وبين أبي على الفارسي
 فقال الفارسي هي لام غير
 لام الابتداء اجتلبت
 للفرق وبه قال ابن أبي
 العافية وقال الاخفش
 الصغير انها هي لام الابتداء
 أدخلت للفرق وبه قال
 ابن الاخضر (ص)
 والفعل ان لم يك ناسخا
 فلا
 تلقيه غالبا بان ذي موصلا
 (ش) اذا خفت ان فلا
 يليها من الافعال الا
 الأفعال الناسخة للابتداء

نحو كان وأخواتها ووطن وأخواتها قال الله تعالى وان كانت لكبيرة الاعلى
 الذين هدى الله وقال الله تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفساقين وقد يليها غير الناسخ
 واليه أشار بقوله غالبا ومنه قول بعض العرب

ان يزنيك لنفسك وان يشينك طيه وقولهم ان قذعت كاتبك لسوطاً راجزاً لاخفش ان قام لانا ومنه قول الشاعر شات يمينك ان قتلت لاسما
 حات عليك عقوبة المتعمد (ص) وان تخفف ان فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد ان (ش) اذا خففت ان
 بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشأن (١٣٩) محذوفاً خبرها الا يكون الاجلة وذلك

نحو علمت ان ز يدقائم فان
 مخففة من الثقيلة واسمها
 ضمير الشأن وهو محذوف
 والنقد برعمت ان ز يدقائم
 وقد يبرز اسمها وهو غير
 ضمير الشأن كقول
 الشاعر

فلو انك في يوم الرخاء
 سألتني
 طلاقك لم أبخل وأنت
 صديق

(ص)
 وان لم يكن فلما لم يكن دعا
 ولم يكن تصر يفة متمتعا
 فالاحسن الفصل بقدر أو نفي أو

تنفيس أو لو أو قليل أو كولو
 (ش) اذا وقع خبر ان
 المخالفة جملة اسمية لم تحتاج
 الى فاصل فتقول علمت
 ان ز يدقائم من غير حرف
 فاصل بين ان وخبرها الا
 اذا قصد النفي فيفصل
 بينهم ما يحرف النفي كقوله
 تعالى وان لاله الا هو فهل
 انتم مسلمون وان وقع
 خبرها جملة فعلية فلا يخلو
 اما ان يكون الفعل متصرفاً
 او غير متصرف فان كان
 غير متصرف لم يؤت
 بفاصل نحو قوله تعالى وان
 ليس للانسان الاماسي

الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضمير متصل افاده في التصريح (قوله ان يزنيك) بفتح
 الياء وكذا يشين وهماسر فوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضرب به سوطاً على رأسه
 وجملة له كالفنوع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شلت) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة
 دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت ونزلت (قوله استكن) أي حذف وجوبا
 لانها تحمى لته لأنها حرف ولأن ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوباً بخلاف
 المسكورة وان كانت فرعها لانها أشبه بالفعل منها الذلفظها كلفظ عض ماضياً ومر او المسكورة لان شيه الا
 الامر كسولاً عبرة بشبهها نحو قيل لانه مغير عن أصله ولان طلبها المعمول من جهتين الاختصاص والوصل
 به والمسكورة من الاولى فقط وانما عمدت في ضمير محذوف لتسكون كالعامة اظهار الضعف بالتخفيف
 لثلاث نظرية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشأن) أي عند ان الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور
 لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما يمكن غيره ولذا قدر سيبويه في ان يابراهيم قد صدقت الرؤيا بانك
 وكان المناسب للشارح حل كلامه على مذهبه (قوله الاجلة) أي ان حذف الاسم كاهو الواجب سواء
 كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمستند اليه فان ذكر شدوا أو ضرورة جاز كون الخبر جملة
 ومفرداً وقد اجتمعا في قوله

لقد علم الضيف والمرامون * اذا اغبرأق وهبت شمالا
 بانك ربيع وغيت صريع * وأنت هناك تسكون النمالا

فر ببع خبر الاري مفرد وجملة تسكون النمالا خبر الثانية والمرمل القبر وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت
 الريح شمالا والنمال بكسر المثلثة الغيات وذلك عند ان الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير
 الشأن وكونه مذكوراً وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلوا أنك) بالسكسرو وكذا
 سألتني لانه خطاباً لوجهته وصديق فاعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكروا مؤنث أو انه من اجراء فاعيل
 بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى
 ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل لجه لة وأنت صديق حال من تاء
 سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يهون عليه مفارقة أحبائه في الشدة (قوله وان يكن) أي
 الخبر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزءاً منه
 (قوله وان عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة عسى
 الخ خبرها ويظهر ان عسى تامة فاعلها ان يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها
 أو انه تنازع بكون واقترب في أجملهم فاعل في الثانية واستتر ضمير في الاول كاجوز بعضهم الوجهين في قوله
 تعالى وانه كان يقول سفهنا بناء على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين للتنازع فيه كاسياً في وان أجملهم
 اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلاً كافي
 المغنى وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجلهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون
 ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياساً على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيداً ويفرق بطول
 الفصل هنا بالفعلين (قوله ان غضب) أي بتخفيف ان وهي قراءة نافع (قوله يجب ان يفصل)

وقوله تعالى وان عسى أن يكون قد اقترب أجملهم وان كان متصرفاً فلا يخلو اما ان يكون دعاءً ولا فان كان دعاءً لم يفصل كقوله تعالى
 والهاء ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاءً فقال قوم يجب ان يفصل بينهما الا قليلاً وقالت
 فرقة منهم المصنف

يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفاصل أحد أربعة أشياء الأول فكقوله تعالى ونعلم أن قد صدقتنا الثاني حرف التنفيس وهو السين
 أو سوف فمثال السين قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثال سوف قول الشاعر واعلم فعمل المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قد را
 الثالث النفي كقوله تعالى أفلا يرون (١٤٥) أن لا يرجع اليهم قولاً وقوله تعالى أيجيب الإنسان أن لن نجتمع

عظامه وقوله تعالى أيجيب
 أن لم يره أحد الرابع لورفل
 من ذكر كونها فاصلة من
 النحويين ومنه قوله تعالى
 وأن لو استقاموا على
 الطريفة وقوله تعالى أولم
 يهول الذين يرثون الأرض
 من بعد أهلها أن لو نشاء
 أصنامهم بذنوبهم وبمجاه
 بدون فاصل قول الشاعر
 علموا أن يؤملون فجادوا
 قبل أن يسئلوا باعظم سؤل
 وقوله تعالى لمن أراد أن
 يتم الرضاة في قراءة من
 رفع يتم في قول والقول
 الثاني أن أن ليست مخففة
 من الثقيلة بل هي الناصبة
 للفعل المضارع وارتفع يتم
 بعده شذوذا (ص)
 وخففت كان أيضا
 فنوى
 منصوبها وثابتا أيضا روى
 (ش) اذا خففت كان
 نوى اسمها وأختبر عنها
 بجملته اسمية نحو كان زيد
 قائم أو جملة فعلية مصدرية
 بلم كقوله تعالى كان
 لم تقن بالامس أو مصدرية
 بقدر كقول الشاعر
 أفد الترحل غير أن ركابنا
 لما نزل برحالنا وكان فد

أى للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحتاج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لأن الناصبة
 لا تدخل عليها واعترض بان المخففة لا تقع الا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين وهي بعد العلم لا تحتاج
 لفارق لعدم وقوع الناصبة بعد ما سياتى في بابها وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيها وأوجب
 بان هذا الفرق أعظم ولذا قال المصرح وغيره انما وجب الفصل ليمكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع
 احدى النونين أولئلا لتبس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من
 الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اه (قوله بجوز الفصل وتركه الخ) صريحه ان تركه
 حسن على هذه الطريقة فاعمل التفضيل في قول المصنف فلاحسن على بابه بالنسبة لمنهيه أما على الأولى
 وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح لئسها بالمصدرية قال الورداني وينبغي أن محل قبحه اذ لم يكن هناك
 فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها له أى
 مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة
 حينئذ عند جمهور البصريين ولذا جملوا أن يتم الرضاة بالرفع على اهمال أن المصدرية وسبأني لذلك مزيد
 في اعراب الفعل (قوله أحد أربعة أشياء) فالتنفيس وان ولم للمضارع فقط وقيل للماضى فقط كافي
 التصريح ولو ولا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله أن قد صدقتنا) اسمها الناصبة للشأن أو ضمير
 الخطاب على مذهب المصنف أى أنك وقد صدقتنا خبر والجملة سدت مسد مفعولى نعم وقس باقى الامثلة
 لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول وبعضها يقدر فيه ضمير الخطاب أو الغائب أو المتكلم
 بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفي) أى بلا أن أو لم وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما سم (قوله
 أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجح الثلاثى وهو يستعمل متعديا كما هنا ولازما كرجع زيد وهذا يدل
 بعدونه بالهزرة واسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير العجل ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون
 فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحذوف عنهم
 والسؤال بمعنى المسؤل كقوله تعالى قد أوتيت سؤلوك وما ورد بغير فصل قوله
 انى زعيم يا نويقة * ان أمنت من الرزاح
 ونجوت من عرض المنويين من العشى الى الصباح
 ان تهبطين بالادقو * م يرتعون من الطلاح
 والرزاح بضم الراء وكسر هافزى هو اهزال والاطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول)
 أى قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملته اسمية) لا تحتاج لفاصل
 كخبر المفرد أما الفعلية فتفصل بلم أو قد كافي شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن)
 لا يتعين عند المصنف كافي أن فيحتمل في الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة قبل أى كأنها وفى
 البيت ضمير الركاب أما فى المثال الاول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة
 الامع ضمير الشأن ويجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى أو حذف كقوله
 ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطوا الى راراق السلم
 أى كأنها ظبية والمقسم من القسام وهو الحسن وتعطوا أى تأخذ من عطوت الى الشئ تنازلته باليد وضمنه

أى وكان قد زالت واسم كان فى هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير
 كأنه زيد قائم وكان لم تقن بالامس وكان قد زالت والجملة التى بعدها خبر عنها وهى معنى قوله فنوى منصوب بها وأشار بقوله وثابتا أيضا روى الى
 أنه قد روى اثبات منصوب بها ولكنه قليل ومنه قوله

وسدر مشرق النحر * كان ندييه حقان فتدنيه اسم كان وهو منصوب بالياء لانه مشئى وحقان خبر كان وروى كان ندياه حقان فيكون اسم كان محذوف وهو ضمير الشأن التقدير كانه ندياه حقان فتدنيان حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان ويحتمل أن يكون ندياه اسم كان وجاء بالالف على لغة من يحمل المثني بالالف في الاحوال كماها (ص) (١٤١) (لا التي لنفي الجنس)

عمل ان اجعل للاوى نكره

مفردة جاءتك أو مكرره

(ش) هـ سندا هو القسم

الثالث من الحروف

الناسخة للابتداء وهي لا

التي لنفي الجنس والمراد بها

لا التي قصد بها التصييص

على اسم مستغراق النفي

للجنس كانه وانما قلت

التصيص احترازا من التي

يقع الاسم بعدها من فوعا

نحو لا رجسـل قائما فانها

ليست نفا في نفي الجنس

اذ يحتمل نفي الوحدة ونفي

الجنس فبتقدير ارادة نفي

الجنس لا يجوز لارجل قائما

بل رجسـلان وبتقدير نفي

الوحدة نحو لا رجسـل وأمالا

هذه فهي نفي الجنس

ليس الا فلا يجوز لارجل

قائم بل رجسـلان وهي تعمل

عمل ان فتنصب المبتدأ

اسما لها وترفع الخبر خبرا

لها ولا فرق في هذا العمل

بين المفردة وهي الستم

تنكر ونحو لا سلام رجل

قائم وبين المكررة نحو

لا حول ولا قوة الا بالله ولا

يكون اسمها وخبرها الا

نكرة فلا تعمل في المعرفة

معنى تيميل فعدها بالي والسلم يفتححتين كافي الشمي شجر معروف (قوله مشرق النحر) أى مضى العنق وندييه أى الصدر أى الثديين فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعلق بل يحتمل ضمير المصدر ماميني (خاتمة) لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما سكن فتخفف وتعمل وجو بالبحر ولكن الله فتعلمهم وأجاز يونس والاختفص اعماها والله سبحانه وتعالى أعلم (لا التي لنفي الجنس)

أى لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفي انما يتعلق بالاحكام لا الذوات فهو مجاز عقلي في النسبة الابقاعية وتسمى لا التبرئة باضافة الدال للدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نفا) أى بل ظاهرة فيه ضرورة أن النكرة في سياق النفي للعموم فاحتملها لنفي الوحدة أى لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته من جوح يحتاج لقرينة كقولك بعدها بل رجسـلان وقد تنص على نفي الجنس بقريضة خارجية كقوله تعز فلاشئ على الارض باقيا * ولاوزر مما قضى الله واقيا

(قوله لنفي الجنس ليس الا) أى عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافا للتاج السبكي حيث خصه بحالة البناء فان نفي أو جمع احتملت ذلك ونفي قيد الانثنية أو الجمعية كافي المهمة والتي كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجمع كأوضحه في المظول وقال ابن الهمام لا تقييد النص كالعاملة كليس (قوله عمل ان) أى لشبهها بما في توكيد النفي كما هي في الاثبات وفي التصدير وتساوى لفظها اذا خففت (قوله الانكرة) الحاصل أن شروط اعماها مستأرعة ترفع اليها كونها نافية وللجنس وانصا وعدم جارها وواحد لعمولها وهو تنكير همارا واحدا لاسمها وهو اتصاله بها يلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجملة شرط مستقلا وأما قول المصنف وبعد ذلك الخبر اذ كرفلا يفنى عن شرط الاتصال صدق مع الفصل في نحو لا في الدار رجل قائم فلولم تسكن نافية فهي زائدة لاعامة أو كانت لنفي الوحدة أو الجنس لانصا عملت كليس وان دخل عليها جار الغيت وكانت معترضة بينه وبين مجروره كجئت بلا زاد وغضبت من لاشئ وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيد كر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر

(قوله قضية الخ) أى هذه قضية ولا بأحسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كافي شرح الجامع لا شرط بيت من الكامل دخله الوقص كاقيل ثم صار مثالا لامر المتعسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة المسمى به وأيضا ليس كل مسمى توجد فيه الزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بأنه على تقدير لا منس أبي حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لان في مثله فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أى قضية ولا يفصل لها أى لا قاض يفصلها كقولهم لكل فرعون وسى بنمو بينهما أى لكل جبار فهار (قوله حنانا) بهملة فنونين أى رجة أى راجوا في نسخ حيامن الحياة وفيه ان علميات الابعاد عمر القائل لذلك الا أن يجعل الوصف ليس من كلامه كإبريد اليه قول الشارح كقولك (قوله الغيت) أى لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كمثلها تنبيه على نفي الجنس اذ هو تكرار لنفي كالجذب مع المعرفة جبر الما فانها من نفي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أى

وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا بأحسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها يدل على انه معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا بأحسن حنانا لها ولا يفصل بينهما وبين اسمها فان فصل بينهما الغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص) فانصب بهامضاً أو مضارعه * وبعد ذلك الخبر اذ كر رافعه

وركب المفرد فالتحكاكلا * حول ولا قوة والثان اجعلا
 صر فوعا ومنصوبا واورمكبا * وان رفعت أولا لاتنصبا
 أحوال الحال الاول أن يكون مضافا نحو لا غلام رجل حاضر الثاني أن يكون مضارعا
 (١٤٢)

(ش) لا يخلو الاسم من ثلاثة

شئ يفتال عقو طم وبذهبا (قوله وركب الخ) أشار به الى علة البناء الآتية في الشرح وفي قوله فالتحكا
 قصور سيشير اليه الشارح (قوله والثان) مفعول أول لاجعلا حذف باؤه للضرورة وصر فوعا مفعوله
 الثاني وألف لاجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافا) منه قو طم لأبالك
 ولا يدى لك عند سبويه والجمهور فأبامضاف للسكاف منصوب بالالف بالانوين والخبر محذوف أي لأبالك
 موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهي في مثلك لأنه لم يقصد في أب معين بل هو ومن يشبهه اذ
 هو دعاء بعدم الناصر وانما يزيد اللام بينهما كراهة لا تدخل لاعلى صورة المعرفة وقال الفارسي وابن
 الطراوة أبامفرد مبنى جاء على لغة القصر أي ففتححه مقدر على الانف كاعرابه على تلك اللغة لا مبنى عليها
 ولأن شرط نصبها كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف كما صر في المبنى فحذف تنوينه للبناء وحذف نون
 يدى للتخفيف شدو ذاك خبر ووقين هو وشبيهه بالمضاف لوصفه بلك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به
 (قوله لا ثلاثة وثلاثين) أي غير علم بان أي يسمي جماعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر
 ما إذا أريد جماعة معينة هذه عندهم لانه حينئذ يجب تعريفهما بأل فتهمل لا وتسكرر مع شئ آخر معطوف
 فان أريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت في الثاني فيقال لا الثلاثة
 ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله واعلم ان مشبه المضاف يلزم اعرابه منو ناعند البصر بين وجوز
 ابن كيسان بناءه أيضا فلا يتون اجراءه مجرى المفرد لعدم الاعتماد بالمعمول لصحة الكلام بدونه وأجاز
 الناظم اعرابه غير منقون بقلة تشبيها بالمضاف وعلى أحدهما يخرج حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما
 منعت وقوله تعالى لاجدال في الحج ويمكن تحريكه على الاول بجعل الظرف خبرا متعلقا محذوف لا باسم
 لا فهو مفرد مبنى لا تشبيه بالمضاف أي لا مانع لما أعطيت واللام للتقوية ولا جدال حاصل في الحج وأجاز
 البغداديون بناءه ان عمل في ظرف كالأية اه اسقاطي بزياة (قوله اتركه معها) هكذا عمل سبويه
 وكثير البناء مستبدلين باعرابه عند فوله منها وفيه ان التركيب انما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا
 لاصل البناء والابني بعلمك وحضر موت وأما بناء خمسة عشر وسبويه فليس للتركيب كما صر فالوجه انه
 بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعي وجود من الدالة عليه لفظا
 أو معنى ولذا صرح به في قوله

فقيام يذود الناس عنها سبغه * وقال الألامن سبيل الى هند

لان قولنا لارجل في الدار مبنى على سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل هل من رجل في الدار فاجيب بالنفي
 على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعرب المضاف وجعل عليه شبهه لا يقال التضمن
 المتضمني البناء ما كان باصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لانا نقول ذلك في البناء الاصل لا العارض ولا
 يردان هذا التضمن كتضمن الحال معنى في حيث انها مبدرة في نظم الكلام بدليل ذكره في البيت فلا
 يقتضى البناء كما صر لان ذكره ضرورة وبنى على حركة ايذانا بعروض البناء وكانت فتحة للتحفة (قوله
 فتحة اعراب) أي وحذف تنوينه للتحفة ورد بان لم يعمد حذف التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو
 وصف العلم بان أو ملاقات ساكن أو وقف أو بناء وليس ههنا من غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) أي
 لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فيعارضان علة البناء ورد بانها واردة عليها والوارد له قوة فلم يقويا
 على معارضتها بخلاف اللذين على القول باعرابه ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو ياز يدان ولا قائل به وتظهر

للمضاف أي مشابه للمراد
 به كل اسم له تعلق بما بعده
 اما بهمل نحو لاطالعا جبلا
 ظاهر ولا خيرا من زيد
 راكب واما بهظف نحو
 لا ثلاثة وثلاثين عندنا
 ويسمى المشبه بالمضاف
 مطولا ومطولا أي مدودا
 وحكم المضاف والمشبه به
 النصب لفظا كما مثل والحال
 الثالث أن يكون مفردا
 والمسراد به هنا ما ليس
 بمضاف ولا مشبه بالمضاف
 فيدخل فيه المثني والمجموع
 وحكمه البناء على ما كان
 ينصب به لتركبه مع لا
 وصيرورته معها كالشئ
 الواحد فهو معها كخمسة
 عشر ولكن محله النصب
 بلا لانه اسم لها فالمفرد
 الذي ليس بمثنى ولا مجموع
 يبني على الفتح لان نصبه
 بالفتحة نحو لاحول
 ولا قوة والمثنى وجمع المنكر
 السلام بينيان على ما كانا
 ينصبان به وهو الياء نحو
 لا مسلمين لك ولا مسلمين
 لزيد فسلمين ومسلمين
 بينيان لتركبهما مع لا كما
 بني رجل اتركبه معها
 وذهب الكوفيون
 والزجاج الى أن رجل في
 قولك لارجل معرب وان

ثمرة

فتحته فتحة اعراب لا فتحة بناء وذهب المبرد الى أن مسلمين ومسلمين معربان
 وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم يبنى على ما كان ينصب به وهو الكسر فتقول لا مسلمات لك

ان الشباب الذي محمد
عواقبه
فيه نكاح ولا نكاح للشيب
وأجاز بعضهم الفتح نحو
لامسعات لك وقول
المصنف هو بعد ذلك الخبر
اذ كرر رافعه بمعناه انه يذكر
الخبر بعد اسم لاسرفوعا
والرافع له لا عند المصنف
وجاعة وعند سيبويه
الرافع له لان كان اسمها
مضافا أو مشبها بالمضاف
وان كان الاسم مفردا
فاختلف في رافع الخبر
فذهب سيبويه الى انه ليس
سرفوعا بل وانما هو سرفوع
على انه خبر المبتدأ لان
منهجه ان لا واسمها المفرد
في موضع رفع بالابتداء
والاسم المرفوع بعدهما
خبر عن ذلك المبتدأ ولم
تعمل لاعنده في هذه
الصورة الا في لاسم وذهب
الاخفش الى أن الخبر
سرفوع بلا فتكون لاعاملة
في الجزأين كما علمت فهما
مع المضاف والمشبه به
وأشار بقوله والثاني اجعلا
الى انه اذا أتى بعد الاسم
الواقع بعدها بمسطف
ونكرة مفردة وتكررت
لا نحو لا حول ولا قوة الا
بالله يجوز فيه خمسة أوجه
وذلك لان المعطوف عليه
امان يبنى مع لاعلى الفتح
أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لاعلى الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

ثمرة الخلاف في لابنين كراما فبني السفة على الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر الشاء) أي بلاتنوين
لانه وان كان للقبالة مشبه لنتوين التمكن الذي لا يجامع البناء ويجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسما
نظرا الى انه للقبالة (قوله ان الشباب) يروي أودى الشباب بفتح الهمزة وسكون الواو فبالهملة
أي فني وذهب ومحمد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لسكونه مصدرا والجملة صلة الذي وجملة
فيه نكاح بفتح اللام مضارع لذن من باب تعب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما
بكسر الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أي الذي الشيب أو اللام بمعنى في أي في زمن
الشيب والشاهد كسر لئذات على هذه الرواية. ويروي بفتحها بلاتنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف
وجاعة) أي سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو منهج الاخفش الآتي ومخالفة سيبويه انما هي في
حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب وصرح به
الشوا بين وينبغي أن يراد لا خلاف بين البصر بين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان في الخبر فلا بالاولى
أفاده الساميني (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه ان المبتدأ مجموع لامع اسمها ويرد عليه ان
خبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفي ويكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات
القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مراد أو أيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير
سابق وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسميها كما أشار اليه سم وان المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط
وهو الذي عمل في الخبر كحاله قبل دخول لالتكن لما كانت كجزئه نسبوذلك للمجموع تسامحا ولذلك
قال الاشموني منهج سيبويه ان الخبر سرفوع بما كان سرفوعا به قبل دخول لاولم تعمل لا الا في الاسم
فينبغي ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في
شرح السكاكية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء اللفظا وهو باق تقديرا ولذلك يتبع
اسمها بالرفع باعتبار محلها بخلاف ان فتسخره لفظا لثبوتها فأد جميع ذلك الصمان (قوله الا في الاسم)
أي لقر به منها ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال في المعنى الذي عندي ان
سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل وأما لارجل ظر يفا بالنصب فمثل يازيد
الفاضل بالرفع أي ان نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل كان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش
الخ) يظهر أثر الخلاف في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل في الخبر مجموع
المبتدأ من المتعاطفين وعند الاخفش يمنع لثبوتها على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر لكل
خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر في نحو لا حول ولا قوة اما عند سيبويه فيجوز تقديره مني عنهما
ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بانها وان كانتا جملتين في الخبر الاتهما من ثلثان لفظا ومعنى فيجوز
عملهما في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصريح والساميني قال الروداني
والحق المنتجة أن رفع الخبر في ذلك انما هو بمجموع الحرفين لا بكل على حسنة اذ لا يعقل معمول
لعاملين ثمانا ولا لاستحالة اثر بين مؤثرين ولان قائمان لكونه مني لا يخبر به من كل من الاثنين بل
عن مجموعهما فانم كونه معمول لمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز يد وعمرو قائمان وعلى هذا فلا
خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأ من المعطوفين مثل
زيد وعمرو قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا)
سيأتي محترز في المتن (قوله يجوز فيه) أي في التركيب المشتمل على ذلك لافي الاسم الثاني وحده فان
أوجهه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتي يقتضي انها
ثمانية لانه ان بنى الاول أو نصب في الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر أنها خمسة كالاشموني اقتصر

أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لاعلى الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

البناء على الفتح لتركبه مع
لا الثانية وتكون لا الثانية
عاملة عمل ان نحو لاحول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الثاني النصب عطفًا على
محل اسم لا وتكون
لا الثانية زائدة بين العاطف
والمعطوف نحو لاحول
ولا قوة الا بالله ومنه قول
الشاعر

لانصب اليوم ولاخلة

اتسع الخرق على الراقع
الثالث الرفع وفيه ثلاثة
أوجه الاول ان يكون
معطوفًا على محل لا واسمها
لانهما في موضع رفع
بالابتداء عند سيبويه
وحينئذ تكون لازامة
الثاني ان تكون لا الثانية
عملت عمل ليس الثالث
ان يكون مرفوعًا بالابتداء
وليس للا عمل فيه وذلك
نحو لاحول ولا قوة الا بالله
ومنه قوله

هذا لعمر كم الصغار بعينه
لا أم لي ان كان ذلك ولا أب
وان نصب المعطوف عليه
جاز في المعطوف الا وجه
الثلاثة المذكورة أعني البناء
والنصب والرفع نحو لا غلام
رجل ولا امرأة ولا امرأة
ولا امرأة وان رفع
المعطوف عليه جاز في الثاني
وجهان الاول البناء على
الفتح نحو لا رجس ولا
امرأة ولا غلام رجل ولا
امرأة ومنه قوله

على كون الاول مفردا كالثاني كمال المصنف وسينشد فليس في الاول الا البناء بثلاثة في الثاني أو الرفع
بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أولا لا تنصبه بقطع النظر عن مثاله فيبدأ كثيرا لأنه صريح في نصب
الثاني على رفع الاول أي فتح فتحه أو نصبه لسكونه مضافا أو شبهه يكون في الثاني ثلاثة ومعرفه سواء كان
مفردا أو مضافا أو شبهه وجهان فالجثة خمسة عشر وأما الثاني فمفيد في كلامه بالمفرد بما قيل انه مقرب بين
التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف الاوجه لان القياس مع وجود لا بناؤه لا نصبه
وأيا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه بالمفرد (قوله على
محل اسم لا) أي عند الناظم اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب في
العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا ونصبا فتدبر اه صبان وجوز الزمخشري نصبه
بمحدوف أي لأرى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتنوين المنادى المفرد
كذا في التوضيح أي فهو مركب مع لاهي غير زائدة لكن تنوين للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى
وخبر الثانية محذوف للدلالة الاول عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محذوف اما خبر
واحد لهما أي لا نصب ولا خلة بينهما أول كل خبر ويتمين هذا عند سيبويه ان نصب الثاني على محل الاول لان
خبر الاول حينئذ مرفوع بالمبتدأ وخبر الثاني بالان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لزم
ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممنوع أفاده المصريح وفيه نظر أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعد هازائدة
لا تحتاج لخبر بل الثاني معطوف على الاول عطف مفرد لا جلة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام
جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكره وأما ثانيا فكونه
يتمين لكل خبر عند سيبويه الى آخر مقال به عبيد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروي
اتسع الفتق على الراتق وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لان الفاقية فاقية (قوله على محل لا واسمها)
أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يردان لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تنساق على الخبر
فكيف تكون الثانية زائدة لان العطف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أي بين
المتعاطفين والخبر المحذوف شئ عنهما فهو جملة واحدة (قوله وليس للا عمل فيه) أي لوجود شرط
العاطف وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر
ويكون من عطف الجمل كما اذا عملت كليس (قوله هذا لعمر كم الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محذوف
وجواب أي لعمر كم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فغين محجمة النون والهلوان (قوله وان نصب المعطوف
عليه) أي لكونه مضافا أو شبهه مع كون الثاني مفردا (قوله أعني البناء) أي تركيبه مع الثانية والنصب
أي عطفه على لفظ الاول والرفع أي لانها أو أعمالها كليس أوز يادتها مع عطفه على محل اسم لا عند
سبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن السامعيني
ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من ان لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الالفاظا مع بقائه تقدير
لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لزم ان هذا المبتدأ لا
يعمل في شئ الآن يقال الثاني والمنفي كالشئ الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في غير قائم الزيدان
فتأمل صبان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتمين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى
كليس أو عملت الايتوارد عاملان مختلفان على الخبر يلزم على الاول كون الخبر منصوبا مرفوعا (قوله
فلا لغو الخ) اللغو الباطل والتأنيم اللوم من قولك للشخص أعت والضمير للجنة وما فاهوا أي نطقوا به وهذا
من قصيدة لأمية بن أبي الصلت يدكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملق من بيتين وأصله

فلا لغو ولا تأنيب فيها * ولا حين ولا فيها ملين

فلا لغو ولا تأنيب فيها * وما فاهوا به أبدأ مقيم

وفيها

والثاني الرفع نحو لارجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثاني لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لاولها لانه ليست
 في الرفع فيسقط النصب ولهذا اقال المصنف وان رفعت اولاً لا نصباً * (ص) ومفردا نعتا ليني يلى * فافتح أو انصبين أو ارفع تعدل (ش)
 اذا كان اسم لا ينفيا ونعت بقر دليبه أي لم يفصل بينه وبينه بفواصل (١٤٥) جاز في النعت ثلاثة أوجه الاول البناء

على الفتح لتركبه مع اسم
 لا نحو لارجل ظرف
 الثاني النصب سرعاة لمحل
 اسم لا نحو لارجل ظرفا
 الثالث الرفع سرعاة لمحل لا
 واسمها لانها في موضع رفع
 عند سبويه كما تقدم نحو
 لارجل ظرف (ص)
 وغير ما يلي وغير المفرد *
 لاتبين وانصبه أو الرفع
 اقصدا

(ش) تقدم في البيت
 الذي قبل هذا انه اذا
 كان النعت مفردا
 والمنعوت مفردا ووليه
 النعت جاز في النعت ثلاثة
 أوجه وذكر في هذا البيت
 انه اذا لم يل النعت المفرد
 المنعوت المفرد بل فصل
 بينهما بفواصل لم يجز بناء
 النعت فلا تقول لارجل
 فيها ظر يف ببناء ظرف
 بل يتعين رفعه نحو لارجل
 فيها ظر يف أو نصبه نحو لا
 لارجل فيها ظر يف وانما
 سقط البناء على الفتح
 لانه انما جاز عند عدم
 الفصل لتركب النعت مع
 الاسم ومع الفصل لا يمكن
 التركيب كما لا يمكن التركيب
 اذا كان المنعوت غير مفرد

فيها ظر ساهرة وبحر * وما فاهوا الخ والحين بالفتح الملاك والمليم اللأم والساهرة أرض يجودها
 الله تعالى يوم القيامة فالهني فيها ظر بحر (قوله والثاني الرفع) أي على عمل الثانية كلبس أو اهماها
 وسابغها مبتدأ مستقل أوز يادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كلبس أو اهماها وتقدر خبر واحد
 أو اثنين يعلم ماضي (قوله ولا يجوز النصب) أي عطف على المحل أو تبعاً للفظ لا تتفاهما أما النصب بمحذوف
 كما مر عن الزمخشري فيجوز والحاصل ان الاسم ان كان مفردا جاز في الاول البناء والرفع الغاء أو عملاً
 كلبس فتلك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفع على الغاء الثانية
 أوز يادتها أو عملها كلبس فتلك أحد وعشرون وجهاً يمتنع منها أربعة وهي رفع الاول الغاء و... لا كلبس
 مع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثاني تأتي في كونه مضافاً أو شبهه مع ابدال البناء
 بنصبه بلا الثانية فتلك أربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمتنع منها الاربع السابقة مع كونه مضافاً
 أو شبهه بثمانية وان أفرد الثاني فقط فثلاثة الاول تأتي في كونه مضافاً أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب
 فتكون ستة في سبعة الثاني باثنين وأربعين يمتنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب
 الاول سواء كان مضافاً أو شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي
 الثاني أربعة عشر في ستة الاول باربعة وثمانين يمتنع منها ضعف ما قبله فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع
 منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاؤه للتحسين فلا
 تمتع عمله في المقدم عليه ونعتا بديل منه أو بيان كذا قيل والظاهر اجاؤه على قاعدة نعت التكررة اذا
 تقدم يفرط حالاً ونعرب هي بحسب العوامل وليني وبلي صفتان لنعنتا أو الاول متعلق بالثاني وحذف
 مفعول انصبين وارتفاع دلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف ليراه في المتقدم (قوله لتركبه مع اسم لا)
 أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لا مثل لخمسة عشر كذا في التوضيح
 والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقاً لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كما في الصبان هذا وصرح بذلك
 ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما معاً واحداً قبل دخولها تحمسة عشر
 وبعليك لأن كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بني لتركبه مع لا والنعت
 بني لتركبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكره ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الا أن يكون
 من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه
 كان كليهما معاً تضمناهما فبني وافرقتهم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبين بان صفة
 المنادى ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة
 ليست مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعاً للفظ والظاهر
 ان من جعل الموصوف في النداء من التشبيه بالمضاف يقول بعثله هنا حيث يجعل من نفي الموصوف لامن
 وصف المنفي فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم أر من
 ذكره هنا الا ناصر عن بعضهم في لا بالكل فليستأمل (قوله سرعاة لمحل اسم لا) أي أو اتباعاً للفظ واعرابه
 مقدر كما مر نظيره (قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح المسار (قوله وغير ما يلي) مفعول لتبين المجزوم

نحو لا طالعاجب لظرف يف أو لا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت
 (١٩ - (خضري) - اول)
 عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كالنصف والمشبه
 بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه وبين
 النعت أو لا يفصل وذلك نحو لارجل صاحب برفيها ولا غلام رجل فيها صاحب بروجاصل ما في البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت

مفردا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه نحو لارجل ظريف وطر يفاطر يرف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء (ص) والعطف ان لم تكرر لا احكاما * له بالنعت ذى الفصل اتى (ش) تقدم أنه اذا عطف على اسم لانكرة مفردة وتكررت لا يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لارجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وهذا البيت انه اذا لم تكرر لا يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لارجل وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكى الاخفش لارجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكانه قال لارجل ولا امرأة (١٤٦) ثم حذف لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الالرفع

والنصب سواء تكررت
لأنحو لارجل ولا غلام
امرأة أولم تكرر نحو
لارجل وغلام امرأة هذا
كأنه اذا كان المعطوف نكرة
فان كان معرفة لا يجوز فيه
الالرفع على كل حال نحو
لارجل ولا زيد فيها أو لا
رجل زيد فيها (ص)
وأعط لامع همزة
استفهام
مانسحق دون الاستفهام
(ش) اذا دخلت همزة
الاستفهام على لالنافية
للجنس بقيت على ما
كان لها من العمل وسائر
الاحكام التي سبق ذكرها
فتقول لارجل قائم وألا
غلام رجل قائم وألا طالعا
جيبلا ظاهر وحكم
المعطوف والصفة بعد
دخول همزة الاستفهام
ككسبها قبل دخولها
هكذا اطلق المصنف رحمه
الله تعالى هنا وفي كل ذلك

بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه أى غيره من النعت والمنعوت كما يشير اليه الشارح فهو محترز قول
المصنف ومفرد ما عطف عليه قوله لمبني قال ابن غازي ولو قال
وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زدان أفردا واتصلا
لا غنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا لامني بلا فالاولى
حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أى حذف وتويت وليس الفتح
بالتركيب مع الاول للفصل بالواو (نبيه) البدل النكرة كالنعت المفصول نحو لارجل وامرأة فيها
بالنصب والرفع ولا يبنى على تركيبه مع البدل منه لانه على نية تكرار العامل فيبينهما فاصل مقدر وجوز
بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضى الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحد ز يدو بكر فيها وكذا يقال
في عطف البيان وأما التوكيد فالاولى في اللفظ منه كونه على لفظ التوكيد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه
ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نكرة لان ألفاظه معارف أما على أنه يقبها فيتمتع برفعها لعدم
تسلط لا على المعرفة (قوله وأعط لا) قال سم يمكن شموله للعامة عملان وليس (قوله دون
الاستفهام) ليس فيه مع الاول ابطاء لتخالفها أمر يفاء وتكبرا (قوله فالحكم كاذكر) لكن مع
التو بيخ كثير ومع الاستفهام عن النفي قليل حتى توهم الشاوبين عدم وقوعه (قوله الأارواء) أى
انكشافا عن القبيح وهو اسم لا خبرها محذوف أى موجود والهمزة للتو بيخ والانكار والشبهة للشباب
وأذنت أى أعامت والهرم بفتح تحتين الكبر وقدرهم هرما كتعبت تعباً فهو هرم اذا كبر وضعف كذا فى
المصباح (قوله الأاصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا واسمى خبرها أو وصفته والخبر محذوف
أى موجود والذى لاقاه أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مات هل ينتفى اصطبار سلمى زوجتى أم تتجلد
وأما امامتة فالاطلوب بهامع الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضراباً عن الاستفهام الاول الى
الاستفهام عن التجلد ما مبنى (قوله الاعمالها فى الاسم) أى ولا خبرها لانها بمنزلة التمنى فقوله الأماء
كلام تام جلا على معناه وهو أى ماء فلا خبرها لالفاظها ولا تقديرا كما قاله السامى والاسم هنا بمنزلة
المفعول وعلى قول المازنى يكون الخبر مقدر (قوله ولا يجوز الغاؤها) أى لانها كابت وهى لاتنى
(قوله بالرفع) مقتضى اقتضاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحذر (قوله الأماء
باردا) ماء الثانى نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق ككررت برجل رجل صالح ويسمى

تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام التو بيخ والاستفهام عن النفي فالحكم كما
ذكر من انه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الالغاء فمثال التو بيخ قولك أارجوع وقد شئت ومنه قوله
أ لارواء لمن رأت شبيبته * وأذنت بشيب بعدهم
ومثال الاستفهام عن النفي قولك لارجل قائم ومنه الأاصطبار لسامى أم لها جلد * اذا ألقى الذى لاقاه أمثالى
وان قصد بالالتمنى فذهب المازنى أنها تبقى على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يقتضى اطلاق المصنف ومنه سيبويه أنه لم يبق لها الا
عملها فى الاسم ولا يجوز الغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة لابتداء ومن استعمالها للتمنى قولهم الأماء باردا وقول الشاعر
* الأعمرولى مستطاع رجوعه *

الغفلات (ص)

وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر

اذا المراد مع سقوطه ظهر

(ش) اذا دل دليل على خبر

لا النافية للجنس وجب

حذفه عند التقييمين

والطائين وكثر حذفه عند

الحجازيين ومثاله ان يقال

هل من رجل قائم فتقول

لا رجل وتحذف الخبر وهو

قائم وجوبا عند التقييمين

والطائين وجوازا عند

الحجازيين ولا فرق في ذلك

بين أن يكون الخبر غير

ظرف ولا جار ومجرور

كـمـثـل أو ظرفا أو مجرورا

نحو أن يقال هل عندك

رجل أو هل في الدار رجل

فتقول لا رجل فان لم يدل

على الخبر دليل لم يحذفه

عند الجميع نحو قوله صلى

الله عليه وسلم لأحد أغير

من الله وقول الشاعر

ولا كريم من الولدان

مصبوح

والى هذا أشار المصنف بقوله

اذا المراد مع سقوطه ظهر

واحتز بهذا مما لا يظهر

المراد مع سقوطه فانه

لا يجوز حينئذ الحذف

كإتقاد (ص)

(ظن وأخوانها)

انصب بفعل القلب جزأى

ابتدا

أعنى رأى خال علمت

وجدا

نعتاموطما فهو مبنى على الفتح اتركبه مع الاول ويمتنع رفقه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين
 تنوين باردا لان العرب لم تركب أر بعه أشياء ولا يصح كون ماء الثاني توكيدا ولا بدلا كما في التوضيح
 لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مراد فله حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن جوز بعضهم
 التوكيد في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة فكنا ههنا وجوز في النسك كونه عطف بيان لجواز كونه
 أوضح من متبوعه (قوله فيرأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون لراء آخره موحدة أى يصلح وفاعله
 ضمير العمر وأذات بمثلثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أى أفسدت ويد الغفلات فاعله
 وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكسب وأثبت من لوازمه اليد تخميلا واحتج المازني
 بالبيت على سيبويه فقال مستطاع اما خبر لا فيمبطل قوله لا خبر لها وصفة لا سمها من إعادة لابتداء فيمبطل قوله
 بعدم ذلك وأيا كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبرا مقديما عن رجوعه والجملة صفة
 ثانية لعمر بعد وصفه بولي ولا خبر لا لاقال الروداني وتجوز الوصفية مكبرة ادلا يشك عاقل في ان التمني انما
 هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فاستطاع هو الخبر بلا شك (تنبيه) تردألا
 للتنبيه وهي الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله الخ أليوم يأتيهم وللعرض
 والتخصيض فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقانون قوما الخ (قوله اذا المراد الخ)
 اذا شرطية كما يشير اليه صفيح الشارح فالذال مفتوحة وليست هي اذا الفعلية لان المراد لا يظهر في كل
 تركيب كما لا يخفى (قوله اذا دل دليل) أى مقالى كوقوعها جوابا لسؤال أو حالى بأن دل عليه السياق
 نحو فلا فوت أى لم قالوا الاضير أى علينا وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع الانحوا لاله الا الله فيرفع ما بعد الاعلى
 البديلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل
 الاسم قبل الناسخ وليس هنا مبنيا على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية فتأمل (قوله
 أغير من الله) المراد بالفيرة لازمها وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمه لانفعال النفس من فعل
 ما يستكره لاستحالتة على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته تخاف يخاف غضب من فعلها
 والمصدر غيرا تخوفوا وغيره كضربة ولا يكسر أو لهما كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ)
 قيل انه الحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والمباقة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها
 فقدمت حاتما فقال النبي

هلا سألت النبيقين ما حسبي * عند الشتاء اذا ما هبت الريح
 ورد جازرهم حرفا مصرمة * في الرأس منها وفي الاصلاء تلميح
 اذا اللقاح غدت ماتي أصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف الناقاة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليسكون
 أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتلميح الشجع لشبهه بالملح في البياض واللقاح جمع
 لقوح وهي الناقاة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشده بضرع الناقاة لتلايرضها ولدها وانما تاتي وتترك
 عند عدم اللبن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبغته سقيته المصبوح
 والله سبحانه وتعالى أعلم

(ظن وأخوانها)

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأى ابتدا) الاضافة لادنى ملابسة أى جزأى جملة
 ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لان أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف أو
 الصدر أو غيره مما يمتنع في كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقديما على أنه مفعول أول

(ش) هذا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتتنقسم الى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذو المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودري وتعلم والثاني منهما ما يدل على الرجحان وذو المصنف منها ثمانية ظن وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فثال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شيء محارة وأكثرهم جنودا فاستعمل رأى فيه لليقين وقد استعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أى يظنونهم ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر

عامتك البازل المعروف فانبعثت اليك بي واجفات الشوق والامل ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاستقين ومثال درى قوله

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتنبط

كليم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استقهما في البابين كان كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جلة انشائية فيهما وأما قول أبي الدرداء وجدت الناس أخبر برفقه فعلى اضمار القول أى مقولا في كل واحد منهم اختبره بنفسه ومثله في كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلها أى وجوده وذو كره وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا عمو وصيرت الطين خزفا ليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمرو ولا الطين خزف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح في الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفي الثاني باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعنى أو حال من مفعوله (قوله الله) بسكون الدال لغة في الذي وكاعتقد صلته احتزبه عن جعل التي من أفعال المقاربة وقد صيرت والتي بمعنى صبر وستأني (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لان الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الخريرى انه من لحن الخواص ويرده قصة هب أن أبانا كان حمارا كذا في شرح الجامع (قوله والتي) مبتدا وكصير صلته وبها انصب خبره أى والافعال التي بمعنى صير انصب بها أيضا مبتدا وخبرا كما انصبهما بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعاً للاختفش وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دل على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيد مفعول أول والثاني يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الخواص فان كان مما يسمع فذاك والافقيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودري لليقين فقط وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث في الاول والرابع في الثاني نظرا للغالب فيهما وتقليل الاقسام ثم نبيه عند ذك كل واحد على محيئه لغير ذلك (قوله فثال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لاجبى أبصر أو أصاب رثته والاتعات لواحد وأما معنى رأى والاعتقاد فحصل كلام الرضى تعديتها نارة لاثنين كراى الشافعى كذا حلا لومنه قوله رأى الناس الامن رأى مثل رأيه * خوارج ترا كين قصد الخارج وتارة لواحد وهو مصدر ثانيه ماضيا لاولها كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك ا ه وصرح هذا عدم الاحتياج حيث ثلثنا تقدير المفعول الثاني لان هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه وان كان في الدمامينى ما يخالفه (قوله محارة) أى قدرة وهو تمييزا كبر بالباء الموحدة كما ان جنودا تمييزا أكثرهم بالثلاثة (قوله انهم يرونه) أى يظنون البعث بعيدا أى ممتعا وراه أى نعلمه قريبا أى واقعا لان العرب تستعمل البعث في النفي والقرب في الوقوع ففي الآية الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمتوهن مؤمنات وكان عليه ذك كره كراى أما التي بمعنى عرف فستأني في المتن والتي من علم يعلم عامسا كفرح يفرح فرحافهو أعلم والمرأة عامسا اذا انشقت شفته العليا فلان يقال عامه يعلمه ككسره يكسره اذا شق شفته ومشقوق الشفة السفلى يسمى أفلاح بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر باضافته اليه وانبعثت أى انطلقت وواجفات الشوق بالجمع والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لاجبى أصاب الشيء أى لقيه والاتعدت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة ومصدرها الثالثة موجودة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثنيها كافي القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثاني الوفي وهو صفة مشبهة فالعهدا ما فاعله ومضاف اليه أو نصب على التشبيه بالمفعول به

وعر وصرخ بحذف التاء والاختياط بالعين المجرمة من الغبطة وهي تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهران للمعنى فليغبطك غيرك أو انه دعاءه بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام أو صافه الجيدة قال أبو حيان ولم يعد أصحابنا درى فيما يتعدى لمفعولين ولعله ضمها في البيت معنى عامت والتضمين لا ينقاس اه لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكه به قيل الامع الاستفهام فيتعدي لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجمله مسد للمفعولين والوجه ما في الهمع والمعنى انها مسدت مسد للمفعول بالباء فقط فهي في محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله وهي انى بمعنى اعلم) أى لا التى فى نحو تعلم الفقه مثلا والاعتدت لواحد والفرق بينهما ان هذه أمر بتحصيل العلم فى المستقبل بتعاطى أسبابه والاولى أمر بتحصيله فى الحال بما يندكر من المتعلقة والكثير المشهور ودخولها على أن وصلتها فتسدد مسد مفعولها كقوله

وهى التى بمعنى اعلم قوله
تعلم شفاء النفس قهر
عدوها
فبالغ بلطف فى التحميل
والمكسر
وهذه مثل الافعال الدالة
على اليقين ومثال الدالة
على الرجحان قولك خات
زيدا أخاك وقد تستعمل
خال لليقين كقوله

دعائى الغواني عمهن
وخلتنى
لى اسم فلا ادعى به وهو أول
وظننت زيدا صاحبك
وقد تستعمل لليقين
كقوله تعالى وظننوا أن
لاملجأ من الله الا اليه
وحسبت زيدا صاحبك
وقد تستعمل لليقين كقوله
حسبت التقي والجود خير
تجارة
ربا اذا المرء أصبح ناقلا
ومثال زعم قوله
فان تزعمينى كنت أجهل
فيكمو

فانى شربت الخلم بعدك
بالجهل

فقلت تعلم أن للصيد غرة * والانضيمها فانك خاتله
وفى حديث الدجال تلمحوا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثانى قهر (قوله
خلت زيدا الخ) ومضارعها الخال والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله
اخالك ان لم تغضض الطرف ذاهوى * يسومك ما لا يستطيع من الوجد
فان كانت خال بمعنى تكبر أو ظلع فى مشيه أى عرج أو اعوج فلازمة (قوله دعائى) أى سمائى الغواني
جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الخلى والياء من خلتنى مفعول أول والثانى جلة لى اسم وقوله فلا
ادعى به يظهر انه على تقدير الانكار أى فلا ادعى به والحال انه أول اسم لى وقد عمل خال فى ضمير ين لشيئ
واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أى بكسر السين بمعنى ظن
والاكثر فى مضارعها الكسر أيضا ويقال الفتح وان كان القياس فى مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح
ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرهما فان كانت بمعنى صار أحسب أى ذاشقرة
وبياض وجرة فلازمة أو بمعنى اعتدت لواحد وفتحت سينها فى الماضى وضمت فى المضارع ومصدرها
حسبا كنصر او حسبا بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسرها من قاموس (قوله ربا) تميز
لخبر وثاقلا كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أى لا بمعنى كفل أو رأس أى شرف
وساد والاعتدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول
من اهزال والافلازمة اما اهزل ضد الجهد فيبنى للفاعل (قوله فان تزعمينى الخ) الياء مفعول أول وجلة
كنت الخ لثان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لأفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الخلم وهو الغضب
والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدي زعم الى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الذين كفروا
أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت انى تغيرت بعدها * ومن ذا الذى ياعز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتى على قول السبى الزعم قول مع اعتقاد صح أو لا فاذا قلت زعم
فلان كذا فعناه قاله معتداله وان كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجاني انه قول مع علم فن أفعال
اليقين وقال ابن الانبارى انه يستعمل فى القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أى مطية النسبة
الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكأنك قلت كذب أى قال قول غير صحيح فعلى هذا لا تكون
من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معنقا للماقال ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب أى هو يتصل الى
حكاية الكذب بقوله زعم فلان لىبرى نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بشس مطية القوم زعموا اذ

ومثاله عد قوله فلا تعد المولى شريكك في الغنى * ولا كتها المولى شريكك في العدم ومثاله حقا قوله قد كنت أحمق وأبعمر وأخافقة حتى أملت بنا يوم ماتت ومثاله جعل (١٥٠) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا وقيده المصنف

جعل بكونها بمعنى اعتقد
احترازا من جعل التي بمعنى
صير فانها من أفعال
التحويل لا من أفعال
القلوب ومثاله هب قوله
فقلت أجرني أي بالملك
والأفهي امرأها لكا
ونبه المصنف بقوله أعني
رأى على أن أفعال القلوب
منها ما ينصب مفعولين وهو
رأى وما بعده مما ذكره
المصنف في هذا الباب
ومنها ما ليس كذلك وهو
قسمان لازم نحو جبن زيد
ومتعد إلى واحد نحو كرهت
زيدا هذا ما يتعلق بالقسم
الأول من أفعال هذا الباب
وهو أفعال القلوب وأما
أفعال التحويل وهي
المرادة بقوله والف كصيرا
إلى آخره فتعدي أيضا إلى
مفعولين أصلهما المبتدأ
والخبر وعبدها بعضهم سبعة
صير نحو صيرت الطين
إبريقا وجعل نحو قوله تعالى
وقدمنا إلى ساعدا من عمل
جعلناه هباء منسورا
وهب كقولهم وهبني الله
فذاك أي صيرني وتخذ
كقوله تعالى لتخذت عليه
أجرا واتخذ كقوله تعالى
واتخذ الله إبراهيم خليلا وترك

هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للحكي لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر ان ليس
مراد السيراني ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعا فن العلم قول أبي طالب
* ودعوتني وزعمت أنك ناصح * أي قلت ذلك عالما له بدليل قوله بعد
* ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل
ولذلك قال الفاعل كهي انه يشتم عمل في الحق والباطل وأكثرا استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قلت زعم فلان
كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما في الآية وقد تكون شاك فيه فتأمل (قوله عد)
أي لا بمعنى حسب المال والاعتد لواحد (قوله فلا تعد المولى) هو لنعمان بن بشير الصحابي وقوله
واني لأعطي المال من كان سائلا * واغفر للمولى المجاهر بالظلم
واني متى ما تلفني جازم له * فما بيننا عند الشدائد من صرم
أي قطع والمراد بالمولى الحليف أي أو صاحب أي لا تحسب صاحب هو من يحاطك في الغنى بل في العدم
بضم فسكون أي الفقر لان كل الناس تعلق للغنى كما قال ابن دريد في مقصوده
والناس كلا ان بحثت عنهم * في كل أقطار البلاد والقرى
عبيد ذي المال وان لم يطعموا * من غمره في جرة تشفي الصدا
وهم لمن أملق أعداء وان * شاركهم فيما أفاد وحوى
وقال آخر
حتى السكاب اذا رأيت ذا أثره * حنت إليه وحركت أذناها
واذا رأيت يوما فقيرا معدا * هرت عليه وكشرت أنيابها
(قوله حجا) أي بمعنى ظن لا بمعنى قصد أورد أوساق أو حفظ أو كتم أو غلب في المحاجة من حاجيته
خجوته أي فاطنته فغلبته والاعتد لواحد في السكك ولا بمعنى أقام أو بخل والافلازمة (قوله أخافقة)
بتنوين أخ لعدم اضافته وثقة صفته أي وثوقه أو بالاضافة أي أخا وثوق والمهمات الحوادث (قوله والا
فهيني) أي ظنني هالكا (قوله أي صيرني) هو بهذا المعنى لازم الماضي لجر يانه كالمثل والقداء بالكسر
يدوي يقصر وبالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجرا) مقتضى الشارح انه بمعنى
صيرت ففعله الأول أجرا والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوي بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما
تركته) حتى ابتدائية وما زائدة وجواب اذا قوله بعده
تعمد حتى ظالما ولوى يدي * لوي يده الله الذي هو غالبه

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل
القدر عن نفسه وأنفه وتعمد بالعين المججمة أي ستر ووجد وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلي فلها مفعول
واحد فضم من معنى صير فتعدي لانهين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدنان الخ)
حدنان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي بفتح جتين تجددمصائبه فهو صرفوع
بضم النون وفسره العين بالليل والنهار ومقتضاه انه مشئى حدث بفتح حتين بمعنى حادث فنونه مكسورة
وعليه فضمه بررد للقدار أي مقدار من المصائب وسمدن بفتح الميم من باب دخل كما في المختار أي حزن ويطاق
على السرور أيضا كما في القاموس فهو من الاضداد (تنبيه) عد بعضهم من أفعال التصيير ضرب العامل

كقوله وتر كناية عنهم يومئذ يوج في بعض وقوله وريته حتى اذا مات تركته * أأخ القوم واستغنى عن المسح شاربه في
ورد كقوله رمى الحدنان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا
فرد شهورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا (ص)

في مثل كضرب الله مشاعلا عبدا واضرب لهم مثلا أصحاب القرية فقتلوا مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه وينبذ
 كسبغ نفر يق من الذين الخ فسكتاب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف للنبدلان الظرف
 يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الورداني هذا الوجوب بانه لا شك في صحة قولك أبصرت الاللال بين
 السحاب على ان بين ظرف لا بصرت مع عدم احتواؤه على الفاعل فالخلق ان ينبذ بمعنى طرح ووراء ظرف
 له لا بمعنى صبر وأما ضرب فاختر في التسهيل انه بمعنى ذكر ومثلا مفعول له والمقصود الثاني بدل أو بيان
(قوله وخص) اما ماض مجهول ويرجعه آخر البيت أو أمر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله واتو
 ضمير الشأن ومن قبله صلة ما أي ماذ كرم من قبله **(قوله والامر)** مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره ألزما
 والجملة خبر الامر رابطها محذوف أي الزمه أو ان الامر مفعول ثان مقدم لا لزوم لجواز تقديم معمول الخبر
 الفعلي على الاصح **(قوله ولغير الماض)** مفعول ثان لاجعل والاول كل المضاف للموصولة والموصوفة
 بجملة زكن أي علم ومن سواهما حال من غير أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضى ثابتة لغيره حال كون
 ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما **(قوله وهو المضارع الخ)** نبه بالخصر على خروج الصفة
 المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وأفعال التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول أصلا والثاني
 لا ينصب مفعولين وان صح صوغها من القلي كز بدأ علم من عمر وروما علمه صيان **(قوله أنان)** أي
 أنارجل طان فالضمير في طان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر أنان اسم الفاعل لا يعود
 ضميره الا على الغائب كما قاله بعض المحققين اه سجاعي **(قوله الا صيغة الامر)** اما هب فانفاق واما
 تعلم فعند الاعلم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج أي علمت قال سم وقياس
 تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء **(قوله واختمت القلبية المتصرفة الخ)** واختمت أيضا بان يسد مسد
 مفعولها أن وأن وصلتها من ان كانتا في تقدير المفرد لتضمهما المسند والمسنود اليه صريحاً وهي حينئذ عطلة
 في لفظ المصدر المتصدي من الصلة لا في محل الجملة لانها ليست معلقة عنها والاكسرتان ويجوز كون فاعلها
 ومفعولها ضميرين متصلين لسمي واحد كظننتني قائماً واختمتني لى اسم أن رآه استغنى وألحق بها في ذلك
 رأى الحامية والبصرية بكثرة نحو انى أرائى أعصر خجرا وقوله

ولقد أرائى للرماح دريئة * من عن عيني تارة وشمالى

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقي بقلة دون لقي الافعال فلا يقال ضربتني انفا قال لا يكون الفاعل مفعولاً بل
 ضربت نفسي وظلمت نفسي ليعتبار اللفظان فان ورد ما يوجهه قدر فيه النفس نحو وهزى اليك واضم اليك
 جناحك أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة
 مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر في اتحادهم مع الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال
 ظننت نفسي عالمة ووجوده ابن كيسان فان كان أحدهما ضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا
 اياي **(قوله بالتعليق والالغاء)** أي مجموعهما أو ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفه منها فلا ينافى
 أنه يشاركهن في الالغاء كان كز بدأ علم من عمر وروما علمه صيان وفي شرح السكافية
 ما يساعده كذا في النسكت ويشاركهن في التعليق بالاستفهام خاصة ضميرهن نحو فليمنظرا أي أركي طعاما
 فستبصرو ويصرون بأيكم المفتون يستأون أي ان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو عرفت من أنت ونسبت
 أيهم ز بدأ علم أن الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين ان لم ينصب الاول والافسد الثاني كعلمت ز بدأ أبو
 من هو قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ معلق عن العمل في لفظ الجملة عامل في محلها النصب على انها
 مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في محل نصب ولا يؤثر العامل في
 لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت ز بدأ أبو قائم ويؤيد الاول ما سيأتى في الشرح عند تمثيله بان لبتنم فان

ما
 من قبل هب والامر هب
 قبل ألزما
 ككانت علم ولغير الماض
 من
 سواهما اجعل كل ماله
 زكن
 (ش) تقدم ان هذه
 الافعال قسمان أحدهما
 أفعال القلوب والثاني أفعال
 التحويل فاما أفعال القلوب
 فتتقسم الى متصرفه وغير
 متصرفه فالمتصرفه ما عدا
 هب وتعلم فيستعمل منها
 الماضي نحو ظننت ز بدأ
 قائماً وغير الماضي وهو
 المضارع نحو وظن ز بدأ
 قائماً والامر نحو وظن ز بدأ
 قائماً واسم الفاعل نحو أنان
 طان ز بدأ قائماً واسم المفعول
 نحو ز بدأ وظنن أبو قائماً
 فأبوه هو المفعول الاول
 وارتفع لقيامه مقام الفاعل
 وقائماً المفعول الثاني
 والمصدر نحو عجب من
 ظنك ز بدأ قائماً وبثبت لها
 كلها من العمل وغيره ما ثبت
 للماضي وغير المتصرف
 اثنان وهما هب وتعلم بمعنى
 اعلم فلا تستعمل منهما الا
 صيغة الامر كقوله
 تعلم شفاه النفس قهر
 عدوها
 فباغ بلطف في التحليل
 والمسكر

فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لما منع نحو ظننت لز يدقائم فقوله لز يدقائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام
 لكن في موضع نصب بدليل انك لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لز يدقائم وعمر منطلقا فهي عاملة في لز يدقائم في المعنى دون اللفظ والالغاء
 هو ترك العمل لفظا ومعنى للمانع (١٥٢) نحووز يدظننت قائم فليس لظننت عمل في لز يدقائم لاني المعنى ولا في اللفظ

كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجمله في محل نصب باسمقاطه كفسكرت أهذا الصحيح أي في ذلك
 أو بنفسه فالجمله سادة مسده ان لم يذ كر كعرفت أيهم زيدوالا فالراجح انها بدل منه كعرفت زيدا أبو من
 هو حال لانها النسائية فقيل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتمال بلا تقدير والظاهر جريان
 الخلاف المتقدم في التعليق وعدمه هنا أيضا (قوله فالتعليق ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل
 في المحل دون اللفظ فكانه لم يعمل كالمرة المعلقة لامن وجه ولا مطلقه لاساءة الزوج عشرتها (قوله المانع)
 هو اعتراض ماله صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لثلاث زول صدرتها
 بسبب عمله فيها وفيها بعدها فتكون حشا وهو باطل (قوله للمانع) أي لفظي بل معنوي وهو ضعف
 العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها انها تؤثر في الدوات بقلها وتحويلها
 واقلبية لا تقوى على التأثير فيها الضعفاء انما تؤثر في الاحداث المأخوذة من مفاعيلها الثانية فعلفت والغيت
 ومنع من ذلك في هب وتعلم لزوم لفظهما حالة واحدة فماسب كون عملهما كذلك وهل المراد بعدم الغاء
 ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وعدم تعليقه عدم دخول المعاني بعده أصلا وأنه
 يدخل ويبنى بالظاهر فيهما الاول فليحزر (قوله لاني ابتداء) عطف على محذوف أي في حال توسط
 العامل أو تأخره لاني حال الابتداء به أي جعله قبلها فهنا ابتداء لغوى وفي آخر البيت اصطلاحى ففيه
 الجنس التام لاختلاف معناه مع اتفاق لفظهما ولا تضرب في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره
 علماء البديع (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أي بشرط عدم انتفاء الفعل والاتباع الاعمال كن بدائما
 لم أظن لان الغاءه حينئذ يوهوم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى الى المفعولين وأما
 قوله وما خال لدينا الخ فقول بما سياتى لاني ولوسلم فلا تناقض فيه لا بثنائه على النفي من أوله فتأمل
 ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والواجب الالغاء كن بدقائم ظني غالب
 لامتناع عمل المصدر مؤخر ونحو لز يدقائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقيل الفعل معاق بها لاني
 ومثلها باقى المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله سيمان) أي لان الفعل لما ضعف بالتوسط
 قاربه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أي لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا
 تأخر فانه يهضعف فقدم عليه المعنوي (قوله فالالغاء أحسن) أي اذا لم يؤكده العامل بمصدر منصوب
 كن بدقائم ظننت ظنا والافصح الالغاء إذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فيبينهما
 شبه التثاني فان أكد ضمير المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتها في المصدرية وكذا يقال
 في المتوسط (قوله وان تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليها شيء مما يتعلق بالجمله غيرهما
 كتحى ظننت زيدا قائما فقيل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتين
 لتقدم وماني الاول وانى في الثاني الالاحتمل على الارجح (قوله وأمل) عطف مرادف وهو لا يكون
 الا بالوارث ونون منصوب بتقدير للضرورة على حد * أي الله ان أسمو بام ولا أب * وخال بكسر الهمزة
 أفصح من فتحها والتحويل العطاء (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور في قوله قبله

ويثبت للمضارع وما بعده
 من التعليق وغيره ما ثبت
 للماضى نحو أظن لز يدقائم
 وز يدأظن قائم وأخواتها
 وغير المتصرفه لا يكون
 فيها تعليق ولا الغاء وكذلك
 أفعال التحويل نحو صبر
 وأخواتها (ص)
 وجوز الالغاء لاني
 الابتدا
 وانوضمير الشان أولام
 ابتدا
 في موهوم الغاء ما تقدما
 والتزم التعليق قبل نفي ما
 وان ولا لام ابتداء
 اوقسم
 كذا والاستفهام ذاله
 انختم
 (ش) يجوز الغاء هذه
 الافعال المتصرفه اذا وقعت
 في غير الابتداء كما اذا وقعت
 وسطا نحووز يدظننت قائم
 أو آخر نحووز يدقائم ظننت
 واذ ان توسطت فقيل الاعمال
 والالغاء سيمان وقيل الاعمال
 أحسن من الالغاء وان
 تأخرت فالالغاء أحسن وان
 تقدمت امتنع الالغاء عند
 التبصر بين فلا تقول ظننت
 زيد قائم بل يجب الاعمال

فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء من لسان العرب ما يوهوم الغاءه ماتقدمة أول على اضمار ضمير الشان كقوله
 أرجو وأمل ان ندنومودتها * وما خال لدينا منك تنويل فالتقدير ما خاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشان وهي المفعول
 الاول * ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا لغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله
 كذلك أدبت حتى صار من خاتي * انى وجدت ملاك الشيمه الادب

والتقدير اني وجدت الملاك الشيمة الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء في شيء وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيهقيين وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على ان الالغاء ليس بلازم بل هو جائز بحيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما للنافية نحو ظننت ما زيد قائم وان النافية نحو علمت ان زيد قائم ومثاله بقوله تعالى وتظنون ان ليثمم الا قليلا وقال بعضهم ليس ههنا من باب التعليق في شيء لان شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل (١٥٣) على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فان

حذفت ما قبلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأني فيها ذلك لانك لو حذفت المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على ليثمم اذ لا يقال وتظنون ليثمم ههنا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه من انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحو بين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشبه ههنا ذلك وكذلك يعلق الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لاز يدقائم ولا عمرر اولام الابتداء نحو ظننت لز يدقائم اولام القسم نحو عادت ليقوم من زيد ولم يعدها احد من النحويين من العلاقات والاستفهام وله صور ثلاث الاولى ان يكون احد المفعولين اسم استفهام نحو علمت اهم اوبك الثانية ان يكون

اكتنيه حين اناديه لا كرمه * ولا اقبه والسوءة للقب وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله) والتقدير اني وجدت الخ) قيل يجوز في كل من البيهقيين تقدير ضمير الشأن اول الام كما قدره غير واحد كالاشموني خلافا لما يوهمه صفيح الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الاول لانها التأكيد الاثبات فتنا في النفي فتأمل (قوله بل هو جائز) أي الامع المصدر واللام فيجب كما مر (قوله فانه لازم) أي الا اذا كان المعلق في المفعول الثاني كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيد لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول اول والجملة في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما في قولهم ان احدا لا يقول ذلك حيث وقع احد قبل النفي وهو لا يقع الا بعد له كونه هو والضمير في يقول شيئا واحدا في المعنى (قوله) ولعله مخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هي وان في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لانها لا يلزمان المصدر الا حينئذ كما نقله في المعنى عن سيبويه في لوان مثلها قال في التوضيح والقسم امام لفظ كعلمت والله ان زيد قائم ولا عمرر او مقدر كاشا في الشرح اذا قدر فيهما القسم فالعامل في ذلك معلق عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب تسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن في النسكت ان التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريين على خلافه قال ولذا اطلقه في القطر وقد بسطته في حاشية التوضيح اه (قوله) ولا عمرر) كرر لوجوده مع المعرفة لالغاء لامعها لكن لا فرق هنا بين اللغاة والعاملة كليس اوان (قوله) اسم استفهام) أي لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن اخذت وعمن تسأل (قوله) علم عرفان الخ) انما نبه على هذين دون باقي الافعال مما مر التنبيه عليه لانها اصل افعال اليقين والظن ولم يخرجها حينئذ عن كونها قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله) اذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح في ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فهي علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضي لا فرق بينهما في المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي (قوله) ولرأى) متعلق بانم بمعنى انسب ثم ان أريد بالرؤى بالفظها وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأى اليها لامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو الخ لم فن اضافة الدال للمدلول وما مفعول انم وانتم أي انسب صلتها ولعلمت متعلق به وطالب حال من علم احترزه عن العرفانية ومن قبل امامتعلق بانتمي لجرد الايضاح أي من قبل ذكر العرفانية كما

مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام ابيهم اوبك (٣٠ - (خضري) - اول) الثالثة ان تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت ازيد عندك أم عمرر وعلمت هل زيد قائم أم عمرر (ص) لعلم عرفان وظن تهمة * تعدية لواحد ما لزمه (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفته ومنه قوله تعالى والله أنخرجكم من بطون أمماتكم لا تعلمون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى انهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين أي بتهم (ص) ولرأى الرؤى بانتم ما لعلما * طالب مفعولين من قبل انتمى (ش) اذا كانت رأى

حامية أي للرؤى في المنام تعدت الى المفعولين كما تعدى اليهما المذكورة من قبل والى هذا أشار بقوله ولرأى الرؤى يا نعم أي انبأ لرأى التي مصدرها الرؤى يا مناسب لعلم المتعدية الى اثنين فعبّر عن الحامية بما ذكر لان الرؤى اوان كانت تقع مصدر الغير رأى الحامية فالشهور كونها مصدرها لها ومثال استعمال رأى الحامية (١٥٤) متعدية الى اثنين قوله تعالى انى أراى أعصر خرافا لباء مفعول

أول وأعصر خرافا جلة في موضع المفعول الثاني وكذلك قوله أبوحنس يورقنى وطلق وعمار وأونة اثالا أراهم رفقنى حتى اذا ما نجحى الليل وانخزل انخزالا اذا أنا كالذى يجرى لورد الى آل فلم يدركه بالالا فاهلها والميم في أراهم المفعول الاول رفقنى هو المفعول الثاني (ص) ولا يجوز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول (ش) لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما الا اذا دل دليل على ذلك فقال حذف المفعولين للدلالة ان يقال هل ظننت زيدا قائما فتقول ظننت التقدير ظننت زيدا قائما حذف المفعولين لدلالة ما قبلها عليهما ومنه قوله باى كتاب أم بأية سنة ترى جهنم عارا على وتحسب أى وتحسب جهنم عارا على حذف المفعولين وهما جهنم وعارا على لدلالة

بشرب اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أى حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على ان الحامية لا تبنى كأفهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ المتبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز العاؤها ولا تعليقها خلافا للشاطبي (قوله حامية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنق مصدر حل يحلم كقتل يقتل اذا رأى فى منامه شيئا (قوله بما ذكر) أى رأى الرؤى او قوله لان الرؤى يا الخ جواب عما يقال ليس فى كلامه نص على المراد اذا الرؤى يا تستعمل مصدر الرأى مطلقا حامية أو غيرها فأجاب بما ذكر ومنه ذهب الحريرى والمصنف انها لا تبنى لغيرهما فلا اشكال عليه وأما الروية بالتاء فالغالب كونها البصرية والعلمية (قوله أبوحنس) اسم شخص وكذا طلق وعمار وأنا امرخم اثلة فى غير النداء للضرورة ويورقنى أى يسهرنى خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه وأونة جمع أو ان طرف للخبر المحذوف أى يورقونى أونة وحتى ابتدائية واذا الاولى شرطية ونجافى الليل وانخزل بمعنى ذهب واذا الثانية بخائيه دخلت فى جواب الاولى والورد المنهسل أى الماء العذب والآل بالمد السراب الذى يرى وسط النهار كانه ماء وبلاا بكسر الموحدة ما يبل به الخاق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقة له فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما (قوله ورفقنى هو المفعول الثاني) بحث فيه السامى بان القصد انه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة له لانه محقق قبل ذلك قال فرفقنى حال لانه بمعنى مرافقى اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهم رفقة يقظة لا مناما كما هو فرض كلام الشاعر على ان المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحققة كما عطيه النظر السديد أى أراهم مجتمعين فى فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والحذف حينئذ يسمى اقتصارا والذى لا دليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثانى فاتفق لان المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد بحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف جزء الكامة وهو متشعب بخلاف حذفها معا فختلف فيه لانه كحذف الكامة بتامها وهو ساغ وجوزه الا كثرون مطلقا والأعلم فى أفعال الظن دون العلم ومنه سيبويه والاحفش مطلقا كما هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى ما يعتمده حقوا وظننت ظن السوء أى ظننت ان انقلاب الرسول والمؤمنين منتقيا ونحو من يسمع يخجل أى يظن مسموعه حقا فالحذف فى كل الدلائل لان أعنده علم الغيب يشعر بهما فى الاول وبل ظننت ان لن ينقلب الرسول الخ وأوضح دليل عليهما فى الثانى ويسمع فى الثالث يشعر بالاول وحال المخاطب بالثانى (قوله فى هذا الباب) أى لانعدام الفائدة فيه بالحذف اذ يكون اخبارا بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم اذ لا يخلو أحد عن ذلك بخلاف غير هذه الأفعال كاعطيت وكسوت وضررت فالأخبار بمجرد الفعل مفيد وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد الفائدة فافهم ثم محل المنع اذا أر يد مطلق علم أو ظن فان أر يد ظننت ظنا عجبيا أو أر يد تجدد الظن مثلا وأبهم المظنون لسكته فينبغى الجواز كما فى الوردانى وكذا اذا قيد بظرف كظننت فى الدار وعندك لحصول الفائدة حينئذ كما فى التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى كما فى الوردانى والضهير فى جهنم لآل البيت وهوللا كسميت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أى والله لقد نزلت وقوله فلا تظنى غيرهم مفرغ على ذلك القسم وهما غيره لانزول المفهوم من نزلت ومعنى متعلق بنزلت وكذا

ما قبلها ما عليهما ومثال حذف أحدهما للدلالة ان يقال هل ظننت أحمدا قائما

بمنزلة

فتقول ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما فتحذف الثانى للدلالة عليه ومنه قوله ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم أى فلا تظنى غيره واقعا غيره هو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثانى وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين فان لم يدل دليل على الحذف لم يجوز لا فيهما ولا فى أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما ترى ظننت زيدا قائما

(ص) وكشظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم ينفصل
 (ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة ان تحكى نحو قال زيد عمر ومنطلق (١٥٥) وأقول زيد منطلق لكن الجملة

بعده في موضع نصب على
 المفعولية ويجوز اجراؤه
 مجرى الظن في نصب المبتدأ
 والخبر مفعولين كما تنصهما
 ظن والمشهور ان للعربي
 ذلك مذهبين أحدهما وهو
 مذهب عامة العرب انه
 لا يجرى القول مجرى
 الظن الا بشرط ذكر
 المصنف منها أربعة وهي
 التي ذكرها عامة النحويين
 الاول ان يكون الفعل
 مضارعا الثاني أن يكون
 للمخاطب واليهما أشار
 بقوله اجعل تقول فان
 تقول مضارع وهو
 للمخاطب الثالث أن يكون
 مسبوقا باستفهام واليه
 أشار بقوله ان ولي
 مستفهما به الشرط الرابع
 أن لا يفصل بينهما أي بان
 الاستفهام والفعل بغير
 ظرف ولا مجرور ولا
 معمول الفعل فان فصل
 بأحدهما لم يضر وهذا
 هو المراد بقوله ولم ينفصل
 بغير ظرف الى آخره
 فمثال ما اجتمعت فيسه
 الشروط قولك أتقول
 عمر انطلقا فمفعول
 أول ومنطلقا مفعول ثان
 ومنه قوله

بنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول وواقعها المفعول الثاني المحذوف ويحتمل انه منى أي فلا تظني غيره كأننا
 منى ومتعاقب نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكشظن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله أو عمل)
 أي معمول كما يشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذى) قال من أو بكها لان أصل ضم الجائر الى
 الجائر الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم تزد على ما قبلها وقال سيبويه الظاهر أنها احتراز عن الفصل
 بالكل ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات اه وقد يفرق بان النهي انما هو عن تتبع
 الرخص من مذاهب متعددة لافي مذهب واحد كما هنا وهو محمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل
 (قوله ان تحكى) أي بلفظها الاصلى بالانغير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع
 كقول زيد عمر ومنطلق أم لا كما قول أو قل عمر ومنطلق ويجوز حكاية معناها اجماعا فلان ان تقول قال زيد
 انطلق عمر ولو حكيت قول زيد انا قائم أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو
 بخيل كافي الرضى وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجر فصحيح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب
 الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذ لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحد انمنعه
 (قوله على المفعولية) أي المفعول به عند الجمهور لا المطلق والجملة مفرد في معناها كقلت شعرا أو
 فصد لفظه كيقال له ابراهيم أو صد لفظه كقلت كلمة أي لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول الآن
 هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثاني منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله
 مجرى الظن) أي اذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا في المفرد الا النصب اجماعا
 وهل المراد مجرور في العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلظ كإيشير اليه تبين الشرح بقوله في نصب الخ
 أو في العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثاني حتى عند سالم وعليه
 فالظاهر صحة تعليقه والغائه وكون فاعله ومفعوله ضمير بن لمسمى واحد كالظن الذي هو بمعناه كما يحشه
 المصرح (قوله أربعة) زاد السهيلي ان لا يتعدى بلام الجر والواجب الرفع على الحكاية نحو أتقول زيد
 عمر ومنطلق لأنها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد في التسهيل
 كون القول حاليا وردده الاكثر بقوله

أما الرحيل فدون بعده * فتى تقول الدار تجتمعنا

بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فتجعله مستقبلا وأجاب الموضح والداميني بانها ظرف لتجمعنا
 فالاستقبال هو الجمع والقول حالى ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقة بالاستفهام ولو
 عن غيره كقافى الدماميني خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرمح يشقل عاتق * اذا أنا لم أظعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لاعنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها
 مما يخلص المضارع للاستقبال أما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله
 القلص) بضم تين مخفف اللام جمع قلوس وهى الناقاة الشابة مفعول أول والرواسم صفتها جمع راسمة
 من الرسم وهو التأثير في الارض اشدة الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سير الابل ويحمان مفعوله الثاني
 ويروى يدنين بدله ومتى ظرف له أي أظن النياق يدنينهما في أي وقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان

متى تقول القلص الرواسم * يحمان أم قائم وقاسما
 القول مفعولين عندهؤلاء وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمر ومنطلق لم ينصب أول يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول
 عمر ومنطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له

نحو أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحد هالم بضر نحواً عندك تقول زيد منطلقا وفي الدار تقول زيد منطلقا وعمر تقول منطلقا ومنه قوله
 أجهالا تقول بني لؤي * لعمر أيبك أم متجاهلينا فبني مفعول أول وجهها المفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب
 المبتدأ والخبر مفعولين اتقول نحو أنت تقول زيد منطلقا وجاز رفعهما على الحكيمة نحو أنت تقول زيد منطلقا (ص)
 وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذامشقا (ش) أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب سليم فيجرون
 القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقا أي سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة لم توجد ذلك نحو قل ذام
 مشقا فإذ مفعول أول ومشقا مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنتم رجلا فطينا * هذا العمر والله اسراثينا فهذا مفعول أول لقالت
 واسراثينا مفعول ثان (ص) ﴿أعلم وأرى﴾ إلى ثلاثة أرى وعلمها * عدوا إذا صار أرى وأعلمها (ش) أشار بهذا الفصل إلى
 ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل (١٥٦) فذكر سبعة أفعال منها علم وأرى فذكر أن أصلهما علم ورأى وانهما بالهمزة

يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل
 لانهما قبل دخول الهمزة
 عليهما ككنا يتعديان
 إلى مفعولين نحو علم زيد
 عمرا منطلقا ورأى خالد
 بكرا أخاك فلما دخلت
 عليهما همزة النقل
 زادت مفعولا ثالثا وهو
 الذي كان فاعلا قبيل
 دخول الهمزة وذلك نحو
 أعلمت زيدا عمرا منطلقا
 وأريت خالدا بكرا أخاك
 فزيدا وخالدا مفعول
 أول وهو الذي كان فاعلا
 حين قلت علم زيد ورأى
 خالد وهذا هو شأن
 الهمزة وهو أنها تصير
 ما كان فاعلا مفعولا
 فان كان الفعل قبيل
 دخولها لازما صار بعد
 دخولها متعديا إلى واحد
 نحو خرج زيد وأخرجت

مثله معمول المفعول فيجوز أن هذا تقول زيد اضار باوقيل لا يضر الفصل مطلقا وعليه الكوفيون وأكثر
 البصر بين ما عدا سيبويه والاختفش (قوله نحو أنت تقول الخ) محله ما لم يجعل أنت فاعلا بتقول نحو وفا
 ناصبا للمفعولين والاجاز اتفاقا لعسم الفصل كذا في التوضيح فاستشكاه شارحه لما نقله الموضح في حواشي
 الالامية من ان المحذوف لا تعلق له بسوى المشتغل عنه وبقا المعمولات انما هي للمذكور المفعول من
 الاستفهام ويجاب بانه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطلقا والله كور لمجرد التفسير
 (قوله جاز نصب المبتدأ الخ) أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر وأما الرفع فعلى كونه
 بمعنى التلطف فالجواز عندهم موزع على الخالتين (قوله هذا لعمر الله) الاشارة إلى ضرب صاده الشاعر
 لاعتقاد العرب ان الضباب من مسخ بنى اسراثيل ففيه حذف مضافين أي هذا مسوخ بنى اسراثيل بالنون
 بدل اللام لغة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم
 تضمين القول معنى الظن لان قصيد الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنها ظننت ذلك كما هو ظاهر واحتمال ان
 اسراثيل باق على جر بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا لامفعول القول بعيد فلا يصلح
 رد اللاحته جاج المبني على الظاهر والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

في نسخ أرى وأعلم والكل وجه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيبا والاولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في
 محل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقا (قوله إلى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة
 ورأى وعلم مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميهما يقينية وحلمية نحو اذير يكهم الله الآية (قوله
 وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثي وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافا
 للاختفش في ادخالها على الجميع قياسا عليهما لخروجهما عن القياس اذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة
 بدونها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند المسموع (قوله صار بعد دخولها متعديا) مثلها في ذلك
 التضعيف ويقابلها البناء للمفعول والمطووعة فانهما يجعلان المتعدي لواحدا لازما والمتعدي لاكثر
 ينقص واحدا (قوله وسيأتي الخ) أي في باب تعدي الفعل ولزومه (قوله مطلقا) حال من ضمير حقا

الواقع

زيدا وان كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعديا إلى اثنين نحو

لبس زيد جببة فتقول ألبست زيدا جببة وسيأتي بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعديا إلى اثنين صار متعديا إلى ثلاثة كما تقدم
 في أعلم وأرى (ص) وما لمفعولي عامت مطلقا * للثان والثالث أيضا حقا (ش) أي يثبت للمفعول
 الثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت لمفعولي علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبر في الاصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما
 ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما اذ دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيدا عمرا قائما فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما
 المبتدأ والخبر وهو عمر وقائم ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمر وأعلمت زيدا قائم ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الا كابر فإذ مفعول
 أول والبركة مبتدأ ومع الا كابر ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل أعلمنا الله البركة مع الا كابر وكذلك يجوز
 التعليق عنهما فتقول أعلمت زيدا لعمر وقائم ومثال حذفهما للدلالة أن يقال هل أعلمت أحدا عمرا قائما فتقول أعلمت زيدا ومثال

حذف أحد هـما للدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أي قائماً وأعلمت زيدا قائماً أي عمراً قائماً (ص)

وان تعديلاً واحداً بلا * همز فلاثنين به توصلًا * والثان منهما كثنائي اثني كسا * فهو به في كل حكم ذواتنا

(ش) تقدم أن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديلاً إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنها إنما ثبتت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى المفعولين وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا عمرا وعلم بمعنى عرف نحو علمت زيدا الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو رأيت زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا (١٥٧) جبة وأعطيت زيدا درهماً كونه

لا يصح الاخبار به عن الاول فلا تقول زيدا الحق كالاتقول زيدا درهم وفي كونه يجوز حذفه مع الاول وحذف الثاني وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثاني وان لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعلنت وأعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى ومثال حذف الثاني وابقاء الاول أعلمت زيدا وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى وسوف يعطيك ربك فترضى ومثال حذف الاول وابقاء الثاني نحو أعلمت الحق وأعطيت درهماً ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثاني منهما إلى آخر البيت (ص) وكأرى السابق نبأ أخيراً حدث أنبا كذلك أخبرا

الواقع خبراً عن أي والذي ثبت للمفعولي علمت حقيق للثاني والثالث حال كونه مطلقاً عن التقييم بحكم أحوال خلاف ما في جواز التعليق والانعاء هنا بناءً على المفعول أما المفعول الاول فليس له شيء من هذه الاحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلًا) اما ماض معلوم فالنوع للتثنية عائدة على علم ورأى في البيت الاول كالتعديلاً وأمر فالفه بدل من النون الخفيفة ويؤيد هذا وجود الفاء في جواب الشرط بلا احتياج إلى تقدير فلاماض مجهول لانه لا يبيّن من اللازم وعلى القول بجوازه يحتاج إلى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفعول من الفعل لا لانها ليست مفعولاً به بل تكون للاطلاق ولا الجار قبله لتقدمه (قوله فهو به الخ) أتى بذلك لدفع توهم أن التشبيه في بعض الاحكام لكنه يقتضي منع التعليق هنا كباب كسا وليس كذلك فلو قال بدله * ومن يعلق ههنا فأسأ * لوى بالمراد وانما جازا التعليق ههنا لأن العلم عرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقة بها ومن تعليقتها قوله تعالى رب أرني كيف تحيي الموتى فجملة كيف الخ في محل المفعول الثاني علق عنها أرى وقد يقال يصح كون كيف اسما معر بالجر داعية الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة إلى الفعل بعدها على حذف يوم ينفع أي أرني كيفية احيائك كما قيل به في ألم تركيف فعل ربك (قوله نبأ) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كاري والسابق بالجر صفة أي السابق قبل قوله وان تعديلاً واحداً قال الدماميني وتعديله هذه الافعال إلى ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم بالهمزة والتضعيف اذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اه ولم يسمع تعديلاً إلى ثلاثة صريحة الا وهي مبنية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا مضى قتم كل من ذكر انكم لبي خالق جديد لان جملة انكم ست مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة (قوله نبئت زرع الخ) التاء مفعول اول ثابت عن الفاعل وزرعة ثمان وجملة نبئت ثالث وقوله والسفاهة كاسمها أي في القبح جملة معترضة قصدها التعريض بدم زرعاً لسفاهة عليه في أشعاره (قوله وما عليك الخ) استفهام انكاري أي أي شيء ثبت عليك في عيادتني اذا أخبرتني بكسر التاء خطاباً لا أنتي وهي المفعول الاول ثابت عن الفاعل والباء ثمان ودفن ثالث وأن تعوديني على حذف في متعلق بثبت المقابر كما قدرناه (قوله أو منعم الخ) عطف على آيات قبله ومنعم ماض معلوم وتساؤلون مجهول ومن استفهام انكاري والشاهد في حديثه فالفاء مفعول اول والهاء ثمان وجملة له علينا اللوات ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء بالعين كما في نسخ (قوله ولم أبله) من بلاه يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها وقوله كازعموا أي لم أجربه تجر به موافقة لما زعموا والجملة الحالية معترضة بين الثاني والثالث

(ش) تقدم ان المصنف عد الافعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر اعلم وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي نبأ كقوله نبأت زيدا عمراً قائماً ومنه قوله وأخبرك قولك أخبرت زيدا أخاك منطلقاً ومنه قوله وحدثك قولك حدثت زيدا بكرمياً ومنه قوله وأنبأ كقولك أنبأت عبد الله زيدا مسافراً ومنه قوله وخبرك قولك خبرت زيدا عمراً غائباً ومنه قوله

والنساء هي الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم
بفتح العين المحجمة فعرفت به واسمها إلى وقوله بمصر صفة لأهل أي السكان بمصر ووجه أعودها حال
مقدرة من ناء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفاعل)

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما في الشرح (قوله التام) أي ولونا نسخاً كظنذت فخرج الناقص
ككان وكاد (قوله المسند إليه) أي المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الانبات أو النفي أو التعليق
أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وان ضرب وهـ ل ضرب زيد وخرجت المفاعيل لأنها لا تسمى
اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوبة إليها بل متعلقاً بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البديل والنسق فان
الاسناد فيهما تسمى وأما باقي التوابع فلا اسناد فيها أصلاً والمراد الفعل الاصطلاحاً لا الحقيقي الذي هو
الحدث ثلاثياً كقولهم أو شبهه ولا حاجة لتثقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تستند إليه
أصلاً أما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيد للمسند وهو الخبر فظاهر وأما على ان لها حدنا، طلقها هو
الحصول والتبوت فلان لم يستند للاسم بل لمضمون الجملة وهو صدر خبرها مضافاً لاسمها فعني كان زيد قائماً
حصل قيام زيد وكذا يقال في أفعال المقاربة ولم يقيد بالشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لاخراج المبتدأ في
زيد قام وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند إليه فعل وشبهه لكونه مؤخر لفظاً في الاولين ورتبة في الاخير لان
هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبسـ فعل الخ لا يفيد في تعريفه واستغنى في اخراج
ذلك المبتدأ بقوله أسند إليه فعل كاسيئته (قوله على طريقة فعل) أي بفتح حين وطر يقته هي كونه
مبنياً للفاعل ثلاثياً كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل أي بضم
فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلاً للصيغة لانه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفاً وان
أجيب عنه بان المراد باصاتها عدم بنائها للجھول لاصدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفاً
على فعل (قوله وحكمه الرفع) أي لانه عمدة الرفع اعراب العمدة وأشار بذلك الى أن الرفع المأخوذ من
قوله كرفوعي آتي ليس من تمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة في المتن ورافعه
عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذاً عنداً من اللبس كما قاله في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل روروا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنادف هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سواهم هجر

يرفع نجران وهجر ونصب سوات وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة قتليق آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع
كلمات ورد بان كان حمله على الاصل من أن المرفوع هو الفاعل لان التلقي نسبة من الجانبين وقد يراد لفظه
بإضافة المصدر نحو ولولادفع الله الناس أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الموضوع أو بمن والباء الزائدتين
نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفي بالله شهيداً أي ما جاءنا بشير وكفي الله وهو حينئذ مرفوع تقديره وقيل
محلوه ويجوز في تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر وقيل من الفعل
جزءه عناء المستقل وهو الحدث فيكون اسماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يستند إليه كسمع بالمعدي
خير ويضاف إليه كيوم ينفع ويجر فاعله بإضافته إليه حتى ألفز فيه الساميين بقوله

أياعلماء الهنداني سائل * فنسوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلاً بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر

وليس بمحكي ولا بمجاور * لذي الخفض والانسان للبحث بضطر

وخبرت سوداء الغميم

مریضة

فأقبلت من أهلي بمصر

أعودها

وأما قال المصنف وكأري

السابق لانه تقدم في هذا

الباب ان أرى تارة تعدى

الى ثلاثة مفاعيل وتارة

تعدى الى اثنين وكان

قد ذكر ولا أرى المتعدية

الى ثلاثة فنبه على ان هذه

لافعال الخمسة مثل أرى

السابقة وهي المتعدية الى

ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة

وهي المتعدية الى اثنين

(ص)

(الفاعل)

الفاعل الذي كرفوعي

آتي

زيد منيرا وجهه نعم

الغني

(ش) لما فرغ من الكلام

على نواسخ الابتداء شرع

في ذكر ما يطلبه الفعل التام

من المرفوع وهو الفاعل

أو نائبه وسياق الكلام

على نائبه في الباب الذي يلي

هذا الباب فاما الفاعل فهو

الاسم المسند إليه فعل

على طريقة فعل أو شبهه

وحكمه الرفع والمراد بالاسم

ما يشمل

فهل من جواب عندكم أستفيده * فنبحركم لازال يستخرج الدر
قال الشمني على المغني وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن النحوي الاندلسي
فقال في منظومته النونية في الالغاز النحوية

مافاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان

جوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال

بجفان نعتري نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف الى فاعله خفضه
ولسدون الروي في البيوت قبله ساكتا نقل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والجفان جمع جفنة
وهي القصعة والنادي المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك فهاج في محل جر باضافة
حين اليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الالغاز أي فعل في محل جر باضافة وفاعل مجرور ساكن مرفوع
أي مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا هدا في الصحاح مانصه وصنبر الشتاء شدة
برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بجفان نعتري محاسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى
هذا فالغز من أصله باطل لان كسر الباء اما أصلي ينطق به في غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من
سكونها مع الروي على أصل التخلص وفرار من اختلاف حركة ما قبل الروي المتعدي لأنه منقول عن الراء
بل هي مرفوعة تقدير اولولا الروي للفظ رفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب
عن الشنواني رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنام وأيام العجوز عند العرب خمسة
أو سبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قما بقرينة المقابلة (قوله
والمؤول) أي لوجود ساكب ولوتقديرها والسابك هنا أن وأن وما دون كي ولو نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا
ألم بأن للدين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي ألم نحن خشوعها * يسر المرء ما ذهب الليالي * أي ذهابها ولا
يقدر منها إلا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غير نحو وما راعني إلا سير الخ أي الآن يسير أي سيره
وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا ساكب من الثلاثة قال الساميني في باب التسوية كسواء عليهم
أأنذرتهم بناء على أن سواء بمعنى مستوخبران وما بعده فاعله ولا تقع الجملة فاعلا بل أتأويل أصلا فلا يقال
يجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد يسخلافًا للكوفيين ولا حجة لهم في ثم بدأ لهم من بعد ما رأوا الآيات
ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جملة ليسجننه ليست هي الفاعل بل مفسرته وهو ضمير
المصدر المفهوم من الفعل أي ثم بدأ لهم بناء على قوله * بدالي من تلك القلوص بداء * وأما
كيف فسيتأتى انها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأى معاق وقال الساميني تبعا للمغني
بخصوص الاستفهام كالأية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لانفس الجملة اذ المعنى تبين لكم جواب
كيف فعلنا فلا قول أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان
مفردا ليصح عطف قوله أو جملة عليه أو ان قوله غيره صفة محذوف أي مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح
ان قياد الاسناد الى الفعل مغن عن قيادته كما مر (قوله والمصدر) مثله اسمه كعجبت من عطاء
النانيزر يدو أمثلة المبالغة نحو أضراب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتدوين ضرب ورفع
زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمر وهو الفاعل
اكتتابته بالالف على ان اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

الصريح نحو قام زيد
والمؤول به نحو يجبني
أن تقوم أي قيامك فخرج
بالسند اليه فعل ما أسند
اليه غيره نحو زيد أخوك
أو جملة نحو زيد قام أبوه
أوزيد قام أو ما هو في قوة
الجملة نحو زيد قائم غلامه
أوزيد قائم أي هو وخرج
بقولنا على طريقة فعل
ما أسند اليه فعل على طريقة
فعل وهو النائب عن الفاعل
نحو ضرب زيد والمراد
بشبه الفعل المذكور اسم
الفاعل نحو قائم زيدان
والصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجهه والمصدر نحو
عجبت من ضرب زيد عمرا
واسم الفعل نحو هيهات
العقيق والظرف والجار
والمجرور نحو زيد عندك
غلامه أو في الدار غلامه
وأفعل التفضيل نحو صررت
بالأفضل أبوه فابوه مرفوع
بالأفضل والى ما ذكر أشار
المصنف بقوله كرفوعي أتى
الى آخره والمراد بالرفوعين

* قرع القوارير أفواه الأباريق * برفع أفواه (قوله ما كان صرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك الى دفع ماورد على المصنف من انه ذكر ثلاث صرفوعات لا اثنين فقط * وحاصل الجواب ان المراد صرفوعى الفعل وشبهه الكاتنين في قولك أتى الخ ثم عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعده فعل الخ) اشارة لتاني أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ وسوغه تقديم خبره وهو الظرف المختص بوجه اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للابتداء معنى لسكون المراد به العموم كافي علمت نفس أى وبعد كل فعل فاعل فيفيد انه لا بد ان كل فعل من فاعل وان لا يكون الابعده وهذنه هي المقصودة هنا أسا الاولى فتمستفاد من قوله فان ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد على عمومه ان بعض الافعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو أتاك أتاك اللاحقون والمبني للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكفوف بما كلفه وطالمماو كثر ما قيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي ان قلما ترد لاثبات الشيء القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما لا فاعلا بلفاعل انه ولا يقع بعدها الافاظ الاجلة فعلية فعلها من كور وأما قوله

صددت فاطولت الصدود وقعا * وصال على طول الصدود يدوم

حيث جعل وصال فاعلا محذوف يفسره يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المعنى (قوله فان ظهر) أى الفاعل المنكور قيل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أى الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لانه لا يظهر ويستترو ويكون بعد الفعل الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لاهي كما هو ظاهر وقوله فهو أى الظاهر المفهوم من ظهوره وخبره محذوف أى فالظاهر المطلوب أو فهو أى الحكم واضح والافيه حكم باستتاره وهذا التقرير ينتفي اتحاد الشرط والجزاء بلا تكلف وهذا اشارة الى حكم ثالث وهو انه لا بد منه لفظاً وتقدير او لا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والافضمير) اعترض بانه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفاً ويجب بان حذفه بخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكدي بالتون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدك لاتضربن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا يزيد أى ما قام أحد المصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجوده كضرب باز يدا وأطعام في يوم والتعجب كما سمع بهم وأبصر أى بهم فحذف فاعل الثاني للدلالة الاول عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصدهما التفصيل نحو فتلقفها رجل رجل فان أصله فتلقفها الناس رجل رجلا أى متناز بين كفاي ادخلوا الاول فالاول أى مرتبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شئ واحد لانه عدد الا في أجزاءه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزاءه فيمتنع فيهما العطف كما عتنت في حالوا مض وزاد يس واحدا وهو ما قام وقعد الا يزيد لانه من الحذف لا التنازع لان الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضم في أحدهما مع الايمان بالآخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع في الباقي بما كان جعل ما في التعجب من الحذف والايصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترافيه بعد حذف الجار لا محذوفاً وأما المصدر فصحيح السبوطي تحمله للضمير لتأوله بالمشق فضرر بالبعنى اضرب وأطعام معنى ان يطعم ففاعلها مستتر لا محذوف وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحاً ما بعد الاوكون الاصل ما قام أحد من منظور فيه للمعنى ونظر النجاة للفظ والفعل المؤكدي حذف فاعله لعلته تصريعية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فاعله لاسد النائب مسده ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي حذفه مطلقاً مسكا

ما كان صرفوعا بالفعل أو بشبه الفعل كما تقدم ذكره وممثل للرفوع بالفعل بمثلين أحدهما مارفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثاني مارفع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتى ومثل للرفوع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه (ص)

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والافضمير استتر (ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيد وز يدقائم غلاماه وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيدا فاعلاما مقدماتا بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع ضمير مستترا لتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كما وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتي بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى أن الفعل وشبهه لا بدله من مرفوع فان ظهر فلا ضمائر نحو قائم زيد وان لم يظهر فهو ضمير نحو زيد قام أى هو (ص) وجرد الفعل إذا ما أسندا لأنين أو جمع كغفار الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل لا يظهر بعد مسند (ش) مذهب جمهور العرب انه إذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجموع وجب نجر يده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أسندا الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على (١٦١) ان يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما

اصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة أعني الالف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الخريث بن كعب كما نقل الصفاق في شرح الكتاب ان الفعل اذا

بحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا إذا بلغت التراقي وقولهم إذا كان غدا فأتني بورد بأن الفاعل في كلاهما مستتر لا محذوف ففي يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير الروح المعاوذة من السياق والتراقي أعلى الصدر وفي الاخير ضمير يعود لمادات عليه الحال المشاهدة أي اذا كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غدا فأتني (قوله ولا يجوز تقديمه) أي الا في الضرورة كأنص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيدي به وقيل يتمتع مطاقا لان الفعل وفاعله كجزأى كلمة فلا يقدم مجزها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا والمقدم امام مبتدأ كزيد ضرب أب وفاعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فاجازوا التقديم) أي تمسكا بقول الزباء بفتح الزاي وشبه الموحدة
 ما للجمال مشيها وثيدا * أجنده لا يحلمن أم حديدا * أم الرجال جنفا قعودا
 برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبره لنصب وثيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لثيدا مقسما عليه وهو بفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التأتى وهو عند البصريين ضرورة كما صرح في قوله وقلمها وصال الخ ومن يمنعه مطلقا يجعل الخبر محذوفا لسد الحال مسده أي يظهر وثيدا أو غير ذلك ويروي مشيها بالنصب على المصدر أي تمشي مشيها وبالجر بدل اشتغال من الجمال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو أراد الفعل اللغوي على حذف مضاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما صرح من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجردوه من علامة التثنية للحاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه متكررا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد بالبناء وهما بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تعني عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير اصعب بن الزبير والمبارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلمها أي خذلاه وفيه الشاهد اذ قيسه أسلمها والمبعض بكسر العين أو فتحها الاجنبي والحليم القريب والصديق (قوله يلومونى) قياسه يلومنى ويعنل بالضم من باب نصر

(٣١ - (خضرى) اول) أسندا الى ظاهر مثنى أو مجموع أى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروف تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حرفا تدل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذى بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هندت بقامت ومن ذلك قوله تولى قتال المبارقين بنفسه * وقد أسلمها مبهود حيم وقوله يلومونى في اشتراء النخيل أهلها فكاهم ويعنل وقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارضى * فاعرض عنى بالخرد والنواضر فبهود حيم مرفوعان بقوله أسلمها والالف في أسلمها حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلها مرفوع بقوله يلومونى والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه انه قد يؤتى في الفعل المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر بقوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قاله والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على ان مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذى بعده فأما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف

والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمرة فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القايلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة كاوني
البراغيث وعبر عنها المصنف في كتيبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل كاوني وملائكة فاعل
يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) (١٦٢) ويرفع الفاعل فعل أضمرنا * كمثل زيدا في جواب من قرا (ش) اذ ادل

دليل على الفعل جاز حذفه
وابقاء فاعله كما اذا قيل لك
من قرأ فتقول زيد بالتقدير
قرأ زيد وقد يحذف
الفعل وجوبا كقوله
تعالى وان أحد من
المشركين استجارك
فأحذف فاعل بفعل محذوف
وجوبا والتقدير وان
استجارك أحد استجارك
وكذلك كل اسم مرفوع
وقح بعد ان أو اذا فانه
مرفوع بفعل محذوف
وجوبا ومثال ذلك في اذا
قوله تعالى اذا السماء
انشقت فالسما فاعل بفعل
محذوف والتقدير اذا
انشقت السماء انشقت
وهذا من ذهب جهنم
النحويين وسبب أن
الكلام على هذه المسئلة
في باب الاشتغال ان شاء
الله تعالى (ص)

كافي المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز حل جميع ماورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان
أمة العرب بية انفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون
الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله أ كاوني البراغيث) حقه على الافصح كائى وأ كائى
بالتاء وعلى هذه اللغة كائى بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل وانما تأتي بواو العقلاء لتزنيهم
منزلتهم في الجور والتعدى المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله يتعاقبون) أى تأتي طائفة عقب أخرى (قوله
هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوى صدره ولغظه ان الله
ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير
يرجع اليها وملائكة بالليل مستأ نفليمان مأجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائنه
على ملائكة المحذوفة كاصلا لکن قال سم يبعد كون الراوى يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا
دليل فيتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اه (قوله ويرفع الفاعل
الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذفنا * كمثل زيدا في جواب من وفي

لسلم من التجوز بالا ضمار عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما لم
يقدر زيد القارى ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالحل عليها أولى تصریح
(قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضى) مثله
الوصف نحو قائمة هند الاما يستوى فيه المذكور والمؤنث كقفعيل بمعنى مفعول ومفعول بمعنى فاعل فلا
تلحقه تاء (قوله اذا كان لائى) أى مستندا اليها ولوعلى وجه النفي والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله
فرج كالمرأة والنخلة أو مجازا وهو مالا فرج له كالشمس والارض أو تاء يلا كالكتاب من ادابه الصحيفة
أو حكا وهو المضاف للمؤنث كصدر الفتاة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث
والافتله نائبه واسم كان ولوعبر بمرفوع الفعل لشمها ما لما كان المرفوع للمؤنث قد يتجاوز عن التاء وقد توجد
في المذكور وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداءا لخصواعلامته بالفعل لكونه بجزء منه كما رسوا اعلامه الرفع في
الافعال الخمسة بمرفوعها (قوله فعل مضمرا) أى فعل فاعل مضمرا ولو مجازى التأنيث مستترا كان كما مثله
أو بارزا وهو خصوص الالف في نحو قامت بخلاف قتل للمؤنثة وقتما لثناها وقتن وقن لجمعها فلا تلحقه التاء
فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر
يعود على امرأة بعده لکن لا تلزم التاء في فعله لما سياتى في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذكر
كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم أو أخر
اذا جمعها ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفعولهم) عطف على مضمرا أى أو فعل اسم ظاهر مفعولهم
الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثانى لذكره
في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كما لا يخفى وان كان لازماله فالاولى ماسمعته
(قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثلها في اللزوم وعامة تاء المضارع المسند للمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي

اذا
كان لائى كأت هند الاذى
(ش) اذا أسند الفعل
الماضى الى مؤنث لحقته
تاء ساكنة تدل على
كون الفاعل مؤنثا ولا
فرق في ذلك بين الحقيقي

والجمازى نحو قامت هند وطلعت الشمس لکن لها حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسبب أن الكلام على ذلك (ص) التانيث

وانما تلزم فعل مضمرا * متصل أو مفعول ذات حر
(ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضى في موضعين أحدهما
أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والجمازى فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع
قان كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند

ما قام الاهی الثانی أن یرکون الفاعل ظاهرا حقیقی التأنیت نحو قامت هنده وهو المراد بقوله ومفهم ذات حر وأصل حرح حذفت لام
السکامة وفهم من کلامه ان التاء لا تلزم فی غیر هذین الموضعین فلا تلزم فی (١٦٣) المؤنث المجازی الظاهر فتقول طاع

الشمس وطلعت الشمس

ولانی الجمع علی ما سیأتی

تفصیله (ص)

وقد ینبغ الفصل ترک

التاء فی

نحو وأنی القاضی بنت

الواقف

(ش) اذ فصل بین الفعل

وفاعله المؤنث الحقیقی بغير

الاجازات ثبات التاء وحذفها

والاجود الاثبات فتقول

أنی القاضی بنت الواقف

والاجود أنت وتقول قام

الیوم هنده والاجود قامت

(ص)

والحذف مع فصل بالافضلا

کماز کالاتاة ابن العلاء

(ش) اذ فصل بین الفعل

والفاعل المؤنث باللام یجز

اثبات التاء عند الجهور

فتقول ما قام الاهدندوما

طاع الالشمس ولا یجز

ما قامت الاهدندولا ما طلعت

الالشمس وقد جاء فی

الشعر کقوله

فما بقیت الالضلع

الجراشع

فقول المصنف ان الحذف

مفضل علی الاثبات یشعر

بان الاثبات أيضا جائز

ولیس كذلك لانه ان أراد

به انه مفضل علیه باعتبار

انه ثابت فی الشعر والنظم

التأنیت ومع الضمیر المتصل سواء کان کل منهما مفردا أو مشتی وأما الجمع فان کان ظاهرا جازت فیها کتقوم
الهندات کما سیأتی فی تاء الماضي أو ضمیر الاستغنی عنها بالنون کیتربعن الآن یعفون بیا بعنک فهل تمتنع
حینئذ لذلك کتاء الماضي أو لا فلیححرر (قوله ما قام الاهی) مثله انما قام هی (قوله حقیقی التأنیت)
أی سواء کان بالتاء کفاطمة أو لا کر بنبو یستثنی من مجرد ما لا یتجزئ کره من مؤنثه کبرغوث فلا
یؤنث فعله وان أریده مؤنث کما ان ذا التاء الذی لا یتجزئ یجب تأنیت فعله وان أریده مذکر بالاختلاف
کتملة وبقرة وشاة مما یرفرق من جمعه بالتاء کما فی النکت فتی لم یرف حال المعنی فی الواقع یراعی اللفظ فعمل
أن الاستدلال علی أن نملة سلیمان کانت أنثی بقوله تعالی قات نملة وهم لعسم یمیزها وکل ذلك فی الحقیقی أما
المجازی فتولد التاء مؤنث جوازها والمجرد مذکر وجوبه بالآن یسمع تأنیته کشمس وأرض وسما وقد نظمت
ذلك فقلت

اذ اسقط التمییز بین مذکر * وأنثی ففعل السکل أنه مطلقا

لذی التارذ کر فی المجرد یا فتی * کتملة مع برغوث فاعلم وحققا

وان مبرزا أنت لانتی ولو خلا * من التا و ذکر فی سواء لتنتقی

وذقی الحقیقی لا المجازی فانه * مع التاء بالوجهین فی الحکم قدر فی

ومع حذفها ذکر وجوبها سوی الذی * بنقل کشمس فهو بالنقل علما

(ننبیه) حکم تأنیت الضمیر والوصف ونحوهما حکم الفعل فیما ذکره فیما اذا أرید معنی الاسم
فان قصد لفظه جازت ذکره باعتبار اللفظ وتأنیته باعتبار السکامة وکذا الفعل والحرف وحروف الهجاء
وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذکر الا فی الشعر (قوله حرح) أی بدلیل تصغیره علی حرح یرجمه
علی أحراح حذفت لامه وهی الحاء اعتبارا بقی کیدودم وقد یعوض منها راء تدغم فیها الراء وهو بکسر
الحاء فرج المرأة کما فی المصباح لکن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولودبرا کالتییر (قوله الفصل)
أی بین الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل ویضیر الفصل كالعوض من التاء (قوله
والاجود الاثبات) أی کما یفهم من تعبیره بقدر فرض السکلام فی ظاهر حقیقی التأنیت اما المجازی فنقل
الدما مینی أن الاجود فیها ترک التاء اظهارا لفضل الحقیقی علی غیره ثم اختار عکسه لان اثباتها کثر جد فی
القرآن علی حذفها (قوله لم یجز الخ) أی لان الفاعل فی الحقیقة مذکر محذوف اذ المعنی ما قام أحدا لا
هندوا ثم اجوز المصنف اثباتها نظر الظاهر المانوظ به ومثل الاسوی وغیر فیهما الخلاف وان کان مذکرین
لا کتسابها بالتأنیت من المضاف الیه (قوله فابقیت الخ) صدره لذی الرمة

* طوی النحز والاجز ما فی غروضها * فابقیت الخ یصف ناقته بالهزال من کثرة السفر والنحز یجاء
مهمله فزای هو النخس والركض وهو فاعل طوی أی ذهب والاجز جمع جز یمیم فراء فزای أرض
لانبات بها والنروض بمجمعتین بینهما راء جمع غرض کفالس وفسل کما فی الصحاح وهو خزام الناقة
والجراشع جمع جرشع کتمنا فندو فندو أی الضلوع المنتفخة الغلیظة وأما الرقیقة فذهبت من الهزال ووجه
الشاهس منه أنه اذا جاز اثبات التاء فی الفصل بالامع الضلوع وهی جمع تکسیر یجز فیهما الاثبات وعدمه عند
عدم الفصل فلیجز فیما یجب فیه الاثبات عند عدم الفصل بالاولی فاندفع ما اعترض به هنا (قوله ولس
کذلك) أی لیس جائز فی الشعر بل هو خاص بالشعر لکن قال المصنف فی غیر هذا الکتاب ان الصحیح

وان الاثبات انما جاء فی الشعر فصحیح وان أراد ان الحذف أكثر من الاثبات فغیر صحیح لان الاثبات قابل جدا (ص)

والحذف قد یأتی بالافصل ومع * ضمیر ذی المجازی فی شعر وقع (ش) قد یحذف التاء من الفعل المسند

الى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا حتى سيمويه قال فلانة وقد تحذف التاء من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله فلامزنة ردت ودقها * ولا أرضاً بقل ابقاها (ص) والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكرة التاء مع احدي اللين والحذف في نعم الفتاة استحسنوا * (١٦٤) لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما ان يكون

جوازه نثرا أيضا خلافا للجمهور وقد قرى فاصبحوا لا ترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصيحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثاني من التريده والمراد (قوله الى مؤنث حقيقي) أي ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الحذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في النثر أيضا فيقال الشمس طلعت كطلع الشمس (قوله فلامزنة) بالتنوين على افعال لا كليس أو اهلها وأما الثانية فعامة كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت ودقها أي أمطرت كما مطرها وأقبل أي أتت البقل كأنباتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد به هنا ان ما صر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيت خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعددا سالما كان كزبدون وفاطمت وطلحات أو مكسرا كهنود وزبدون أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر وبقرف كل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفریق مثلا واثباتها ولو مذكرة سالما لتأوله بالجماعة وهي من المؤنث المجازي والفرج في نساء وفاطمت ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لاحاده نداء مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيت جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيت لا كطلحات وتمرات ووجوب تذكير جمع المذكرة السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكرة كوربحة الاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

جمع سلامة لذكرا ولا فان كان جمع سلامة لذكرا لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزبدون ولا يجوز قامت الزبدون وان لم يكن جمع سلامة لذكرا بان كان جمع تكسير لذكرا كالرجال أو لمؤنث كهنود أو جمع سلامة مؤنث كهنودات جاز اثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهنودات وقامت الهنودات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدي اللين الى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيت كائنه كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقي ما تقدم وأشار بقوله والحذف في نعم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز في نعم وأخواتها اذا كانت فاعلها مؤنثا اثبات التاء وحذفها وان كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي * والناظرون الى ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اماما تغير كبتين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبي وأما التذكرة في جاءك فالفصل بالكاف وبهنا تعلم ان ما ذكره المصنف وجراه عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكرة السالم الشامل لسالم المؤنث ليس منه بابصر ياولا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصر بين كما في التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزخشي

ان قومي تجمعوا * وبقتلى تحذوا * لا أبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

أي جواز اوليس عندهم جمع يجب تأنيته أو تذكيره وأما الغز من قال

أيافاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراد

أين جمع تصحيح يحى عمد كرا * وفي فعله تاء الاناث تزداد

فانما يصح على مذهب البصر بين أو المصنف من وجوب ترك التاء في سالم المذكرة ويوجب عنده بما تغير فيه بناء الواحد كما منته به بنو اسرائيل فتأمل وسكت المصنف والشارح عن حكم المثني وهو كالمفرد حقيقيا أو غيره (قوله كالتاء مع احدي اللين) أي في أصل الجواز والافتاء مع نحو لبنة أرجح والحذف في جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما لا ساميني والذي للسيوطي استواء الامرين (قوله مقصوده استغراق الجنس) أي بناء على ان ال في فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين في كل مؤنث قصده الجنس ولا بعد فيه كصار المرأة خير من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيخبر فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة تكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من الذي قاله الشاطبي وقد يقال جواز الامرين في الاول للفصل بين للجنس ونقل ابن هشام ان التأنيت في المقرون من الزائدة أكثر قال ويتبعين التذكرة في كفي بهن لا التزامه من العرب ببق ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى

الظاهر

المرأة هندية ونعمت المرأة هندية وانما جاز ذلك لان فاعلها مقصوده استغراق الجنس

فعومل معاملة جمع التكسير في جواز اثبات التاء وحذفها الشبه به في ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الحذف في هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه (ص)

والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن ينفصلا وقد يجيء بخلاف الاصل * وقد يجيء المفعول قبل الفاعل (ش) الاصل ان يلى الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما وبين الفعل فاصل لانه كالجزم منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضمير متصلا أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة توالي أربع متحرركات وهم انما يكرهون ذلك في الكامة الواحدة فدل ذلك على ان الفاعل مع فعله كالكامة الواحدة والاصل في المفعول ان ينفصل من الفعل (١٦٥) بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز

تقديمه على الفاعل ان خلا
 مما سجد كرد فتقول ضرب
 زيد امرأ وهذا معنى قوله
 وقد يجيء بخلاف الاصل
 وأشار بقوله
 وقد يجيء المفعول قبل الفعل
 لئلا أن المفعول قد يتقدم على
 الفعل وتحت هذا قسمان
 أحدهما ما يجب تقديمه
 وذلك كما اذا كان المفعول
 اسم شرط نحو أيا ضرب
 ضرب أو اسم استفهام
 نحو أي رجل ضربت
 أو ضميرا منفصلا لو تأخر
 لزم اتصاله نحو اياك نعبد
 فلو أخرت المفعول لزم
 الاتصال وكان يقال نعبدك
 فيجب التقديم بخلاف
 قولك الدرهم اياه
 أعطيتك فانه لا يجب تقديم
 اياه لانك لو أخرته لحاز
 اتصاله وانفصاله على
 ما تقدم في باب المضمرات
 فكنت تقول الدرهم
 أعطيتك وأعطيتك اياه
 والثاني ما يجوز تقديمه
 وتأخيره نحو ضرب زيد
 عمرا فتقول عمرا ضرب
 زيد (ص)

الظاهر كما وهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنتم امرأة هند كما صرح به السيوطي
 (قوله والاصل) أي الراجح والغالب وهذا سابع الاحكام التي في المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته وبقى
 منها اغناؤه عن الخبر في نحو أقام الزيدان وكونه لا يتعد اجاعا كما في تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد
 وعمرو فالفاعل المجموع اذ هو المستداليه فلا تعد الا في أجزائه وأما * فتلقه فها رجل رجل * فن حذف
 الفاعل كما صرحه (قوله والاصل في المفعول الخ) قال سيم لا يغني عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال
 أصل في كل مكان نقل عن الاخفش أي ان الاصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله
 وقد يجيء) بالقصر في لغة من قال جايحي وشايحي (قوله كراهة توالي الخ) تقدم في المعرب والمبني
 نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مستثنى الاولي
 كون المفعول ماله الصدر كالشرط والاستفهام أي ولم الخبرية نحو كرم عبيد ملكك والمضاف الى ذلك
 كغلام من ضربت بضرب وغلام من ضربت ومال كرجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أي في
 غير باب سانيه وخطئيه وكذا يجب تقديمه اذا وقع عامله في جواب ما ليفصلها من الفعل اذ لم تفصل بغيره
 ظاهرة كانت نحو فاما اليتيم فلا تقهر أو مقدره نحو وور بك فكبر بخلاف أاما اليوم فأضرب يدا للفصل
 بالظرف ولا يردان ما بعد فاعالجزء لا يعمل فيما قبلها لان محله في غير أمالكون الغاء معها مزحقة عن
 موضعها كما يستضعف في بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب
 التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ماسيا تى مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه وكذا يمنع تقديمه
 على الفعل اذا كان ان المشددة أو المخففة منها ومعمولها فلا يقال انك فاضل عرفت الامع نحو اما انك
 فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تعجبى أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن ركي فلا يقال جئت
 أن زيد أضرب أو كز يدا أضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كيجبني ما زيد اضرب ووددت لوز يدا
 تضرب وقيل يمنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قسم على الجازم ولن أيضا فيجوز
 وكذا المنصوب باذن عند الكسائي أو معمول لعامل مقرون بالما ابتداء لم تسبق بان أو بلام قسم أو بقا أو
 بسوف أو بقلما أو بربما أو نون توكيد فكل ذلك يمنع تقديم معموله عليه كما في الطمع وغيره وأما تقديم
 ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما في البيتين الآتين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أي
 غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتي غير محصور أي فيه غيره ولا يجوز
 فتح الصاد لان انحصر لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد (قوله كما اذا خفي الاعراب
 فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أر بعة المقصور واسم الاشارة والموصول والمضاف للماء في نفسها
 (قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور (قوله لها غرض في الالباس) أي بدليل
 تصغير عمر وعمر وعمر وعمر ونحوه يضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا
 وأجيب بان هذا مبني على انه لا فرق بين اللبس والاجال والحقى الفرق بينهما فان اللبس تبادل خلاف المراد
 كالذى هبنا وهو ممنوع لا يقع في الخطا والاجال احتمال اللفظ لها على السواء كقولك لا دعور ليت عبيده

وأخر المفعول ان ليس حذر * أو أضر المفعول غير منحصر (ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف
 التباس أحدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تميز الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب
 كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا من ذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بان العرب لها غرض في الالباس
 كما لها غرض في التبيين فاذا وجدت

قرينه بين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول كل موسى الكهني وأ كل الكهني موسى وهذا معنى قوله وأخر المفعول ان ليس خبر * ومعنى قوله . أو أ ضمير الفاعل غير منحصرة أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضمير غير محصور نحو ضربت زيداً فان كان ضمير المحصور واجب تأخيره نحو ما ضربت يدا الانا (ص) وما بالاً أو بآباء المحصر * آخر وقد يسبق ان قصد ظهر (ش) يقول اذا انحصر الفاعل أو المفعول بالاً أو بآباء واجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما اذا كان المحصر بالاً فما اذا كان المحصر بآباء فإنه لا يجوز تقدم المحصور ولا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره بخلاف المحصور بالاً فإنه يعرف بكونه واقعاً بعد الا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فنال الفاعل المحصور بآباء قولك انما ضربت عمرا زيد ومثال المفعول المحصور بآباء انما ضربت عمرا بالاً ومثال الفاعل المحصور بالاً ما ضربت يدا العمرا ومثال تقدم الفاعل المحصور بالاً قولك ما ضربت يدا عمرا ومنه قوله فلم يدرك الله ما هيئت لنا * عشية انشاء الديار وشامها ومثال تقديم المفعول المحصور بالاً قولك ما ضربت يدا عمرا ومنه قوله تزدت من ليلى بشكيب ساعة * فإزاد الاضعف ما بي كلالها هذا معنى كلام المصنف واعلم ان (١٦٦) المحصور بآباء بخلاف في أنه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بالاً ففيه ثلاثة مذاهب

سواء وهذا هو الذي من مقاصد البلاغة دون الاول (قوله قرينه) أي معنوية كما ذكره أ ولفظية كظهور الاعراب في تابع أحدهما كضرب موسى الظريف عيسى أو اتصال ضمير الثاني بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولورتبة أو تأتي الفعل كضربت موسى سلمى (قوله الكهني) بفتح الميم مشددة في الاكثر ومنع بعضها - م التشديد وهو اسم جنس واحده كثرة فيصرف كاسماء الاجناس كذا نقل عن المصباح وانظر ما وجه صرفه مع ألف التانيث المفصورة الا ان يكون مراده المفرد لا الجمع (قوله وتأخير المفعول) أي عن الفاعل والوجوب اضافي أي بالنسبة لا متنازع توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخيره عنهما بأن كانا ضميرين متصلين كضربته ويجوز تقديمه على الفعل كمثال الشارح فان قدر في المتن حذف المعطوف أي أ ضمير الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقياً ولا يمكن مثله في الشرح لان مثاله يأباه (قوله وما بالاً) مفعول مقدم لقوله آخر وقوله انحصر أي غيره فيه (قوله وقد يسبق) أي ما انحصر بالاً أو بآباء بشرط ظهور القصد وهو لا يظهر في انما فتعين قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لا يظهر الا حينئذ فلا إيهام في المتن (قوله ما هيئت لنا) مفعول يدور وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع الا وعشية ظرف ليهجت والانشاء كالأبعاد وز نازعني وشامها بكسر الواو فاعل هيجت جمع وشيمة وهي كلام الشر والعداوة وأنت فعله لانه جمع ويظهر ان ضميره لعمادته (قوله الاضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالاعلى الفاعل وهو كلامها والبيت لمجنون ليلى (قوله من ذهب السكائي) هو الذي في المتن والثالث هو الاصح اجراء لا لا يجري انما فيقدر للتأخر عاملاً كما ذكر في الاول (قوله) شاع في لسان العرب أي والاصل في كثرة الاستعمال كونه قياسياً وقوله شأنى قياساً وان سمع كثيراً أيضاً (قوله فن أجازها الخ) أي ومن منعه انظر الى تأخر مفسر الضمير لفظاً ورتبة مع عدم تعاقب الفعل بخلاف

أحدها وهو ما ذهب أكثر البصريين والقراء وابن الانباري انه لا يتخلو اما ان يكون المحصور بها فاعلاً أو مفعولاً فان كان فاعلاً امتنع تقديمه فلا يجوز ما ضربت يدا عمرا أو ما قوله فلم يدرك الله ما هيئت لنا فأول على ان ما هيئت مفعول بفعل محذوف والتقدير درى ما هيئت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لان هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور وان كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه فتقول ما ضربت يدا عمرا زيد الثاني وهو من ذهب السكائي أنه

يجوز تقديم المحصور بالاً فاعلاً كان أو مفعولاً الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي والشاويين أنه لا يجوز تقديم المحصور بالاً فاعلاً كان أم مفعولاً (ص) وشاع نحو خاف به عمرا * وشاء نحووزان نوره الشجر (ش) أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف به عمرا فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع الى عمرا وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً لان الفاعل منوى التقديم على المفعول لان الاصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظاً فلا واشتمل المفعول على ضمير يرجع الى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل في ذلك خلاف وذلك نحو ضربت غلامها جار هندا فن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بمارتبة التقديم كان كعوده على مراتبه التقديم لان المتصل بالتقديم متقدم وقوله وشاع الخ أي وشاع عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحووزان نوره الشجر فالهاء المنصلة بنوره الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وانما شاع ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظاً والاصل فيه ان يفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة

منوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأويله وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وثابه المصنف ومما
 ورد من ذلك قوله **لمارأي طابوه مصعباً دعروا * وكاد لو ساعد المقدور يفتصر** وقوله
 كساحله ذا الخلم أثواب سودد * ورقى نداء هذا الندى في ذرى المجد وقوله (١٣٧) ولوان مجد أخذ الدهر واحدا *
 من الناس أبقى مجد الدهر

مطعماً
 وقوله
 جزى ربه عنى عدى بن
 حاتم
 جزاء السكلاب العاويات
 وقد فعل
 وقوله
 جزى بنوه أبا الغيلان عن
 كبر
 وحسن فهل كما يجزى
 سنار
 فلو كان الضمير المتصل
 بالفاعل المتقدم عائداً على
 ما اتصل بالفعل المتأخر
 امتنعت المسئلة وذلك نحو
 ضربت بعلمها صاحب هند
 وقد نقل بعضهم في هذه
 المسئلة أيضاً خلافاً للحق
 فيها المنع (ص)
﴿النائب عن الفاعل﴾
 (ينوب مفعول به عن
 فاعل
 فيماله كخبر
 نائل)
 حذف الفاعل (ش)
 ويقام المفعول به مقامه
 فيعطى ما كان للفاعل من
 لزوم الرفع ورجوب التأخير
 عن رافعه وعدم جواز
 حذفه وذلك نحو نيل خبر
 نائل خبر نائل مفعول قائم

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعورابه **(قوله منوعة)**
 أى شعر او ثرا وقوله وأجازها أى فيها أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني سكنون الياء
 لأن أصله كنى فعرّب بأبدال السكاف جيا وليس منسوخ بالجن كما قد يتوهم وبقى قول ثالث هو الحق وهو
 جوازها شعر الاثرا **(قوله لمارأي الخ)** الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طابوه الى
 المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضي الله تعالى عنه وذعر وامبني للجمهور أى خافوا اجواب المارهي
 اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف **(قوله درقى)** بشد القاف أى أعلى
 ورفع والندى العطاء والذرى بالضم جمع ذرورة بالضم والكسر كفى القاموس وهى أعلى الشئ والشاهد في
 شطره ظاهر **(قوله ولوان مجد الخ)** لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه يرثى به المطعم بن عدى أحد
 رؤساء المشركين بمكة لأنه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لوفعاد
 الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعماً وهو مفعول مؤخر **(قوله جزاء السكلاب العاويات)** قيل
 هو الضرب بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة لانها اتعراوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائي صحابي
 فلا يليق به هذا الهجاء **(قوله أبا الغيلان)** بكسر المجمة وعن معنى بعد وعبر بالمضارع في يجزى استحضارا
 للحال الماضية وسنار بكسر الميم لقران ونون وشد الميم رجل رومي القصر المسمى بالخوراني يظهر الكوفة
 للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ القاه من أعلاء لابني لغيره مثله فحضر به المشعل في سوء
 المجازاة اللهم أحسن جزاء ناعنك بحماه نبيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

﴿النائب عن الفاعل﴾

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهى أولى وأخص من قول الجمهور للمفعول الذى لم يسم فاعله لأنه لا يشمل غير
 المفعول مما ينوب كالظرف اذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولأنه يشمل المفعول الثانى في نحو أعطى
 زيد ديناراً وليس مراداً وان أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أيا كان دون غيره
(قوله خبر نائل) فى الصحاح النوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشئ المعطى لأنه تمثيل لآبابة
 المفعول به لا المصدر **(قوله يحذف الفاعل)** أى لغرض ما لفظى كالأيجاز في نحو يثل ما عوقبتم والسجع
 نحو من طابت سريرته جدت سيرته وتصحيح النظم كقوله

علمتها عرضاً وعلمت رجلاً * غيرى وعاق أخرى ذلك الرجل

أى علمتها الله أى جعلنى أحبها عرضاً بلا قصد أو معنوى كالعلم به فى خالق الانسان ضعيفاً وجهه كسرق
 المتاع وإبهامه كصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن اسانك أو عن قرنه بالمفعول تخلق الخنزير
 وتحقيره كطعن عمر وكرامة ماعه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك **(قوله مقامه)** بضم الميم لأنه من أقام
 الرباعى **(قوله فيعطى ما كان للفاعل)** منه كون الاصل اتصاله بعامله وصبر ربه كجزء منه واغناؤه
 عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آثر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه وتجريده
 من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصبر ربه مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخالف هذه الثلاثة فى الظرف
 والمجرور لأن الكلام الآن فى النائب المفعول به لا مطلق نائب **(قوله فأول الفعل الخ)** كالأستدراك على

مقام الفاعل والاصل نال زيد خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل
 على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبر الجملة التى بعده وهى نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو
 وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) **(فأول الفعل)**

(ش) يضم أول الفعل الذى لم يسبق فاعله مطلقاً أى سواء كان ماضياً أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضى ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك فى الماضى قولك فى رصل وصل فى المضارع قولك فى ينتجى ينتجى (ص)
والثانى التالى بالمطارعة كالاول اجعله بلا منازعه وثالث الذى يهمل الوصل كالاول اجعله كاستجلى (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول مفتوحاً ببناء المطارعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى تدسج تدسج وفى تسكسرتكسرت وفى تغافل تغوفل واذا كان مفتوحاً بهمزة وصل ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى استجلى استجلى وفى انطلق انطلق (ص) (وا كسراً واشمهم فالثانى أعل عيننا رضم جاكبوع فاحتمل (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين فقد سمع فى فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسرى نحو قيل وبيع ومنه قوله حيكيت على نسيرين اذ تختباك تختبط الشوك ولا تشاك

قوله فيما له أى فى كل شئ لافى صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلى واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثلة المبالغة والجماد المؤثر بمشتق ولا يرفع نائبه الا بالفعل المغبر واسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤثر بأن والفعل أقوال ثالثها الاصح جواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بنونين أكل ورفع الطعام أى من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمر واذا كان عمر ومضروباً فبفتح على انه فى محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) أى ولتقديمه كنبيل وكذا قوله ا كسر كرفان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فالأمر بقدر محجى غير الاولين أو يراى بقوله اضمم وا كسر اذ لم يكن وكذا يقال فى قوله منفتحاً (قوله ا كسرى مضى) أى فى لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله * لوعصر منها البان والمسك انعصر * ومنهم من يفتحه فى معتل اللام فتقلب الياء ألفاً فى قول فى رؤى زير رؤى بفتح الهمزة فى المعتل ثلاثة لغات أفاده فى التصريح (قوله كينتهجى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أى اعتمدتها فى السير ومات اليها وانتحيت لفلان عرضته وانتحيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لينتهجى الاول بفتح الياء والثانى بضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظها (قوله بالمطارعة) هى قبول التأثير وحصوله من الاول فى الثانى كعلمته فتعلم وكسرتة فتكسر وانما قيدت اليها بكونه نائباً لئيبه على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان تاليها فى المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولاً اولاً لمخوف يفسره اجعله وكالاول مفعوله الثانى ويرد عليه ما صر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعله ببق الاشكال فى قوله كالاول لتقدمه عليه وقد صر ان المصنف ارتكب ذلك كثير الضرورة (قوله وفى تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل تاء المطارعة مأشبهها من كل تاء معتاد يادتها وان لم تكن للمطارعة كتبخترتوتانى وتغافل بخلاف ترمس الشئ أى رسمه أى دفعه فلا يضم تاليها لعدم اعتبار يادتها اذا وصل التوصل للساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفى انطلق الخ) صريحه بناء للالزم للجهول وقدمه أ كسرتهم مطلقاً ولا يرد عليهم قراءة وأما الذين ساءوا بضم السين لحكاية الكسائى ساءت متعدياً ومنعه أبو البقاء فيما لا يتعدى بحرف كقيام وجلس اذ لو بنى لبقى الفعل خبراً بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كمر به وقيل يجوز مطلقاً ينوب المصدر المعرف عن الفاعل كجلس المجلس وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقاً وأما بناء كان وكادوا وخواتمها فجازه سيبويه والجمهور ومنعه أبو حيان تبعاً للمعنى كفى النكت (قوله وا كسراً الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضممن (قوله واشمهم) بنقل فتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعى ومصدره الاشمام وفما بقصر تنازعه كل من ا كسراً وشمهم فاعمل فيه الثانى وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعيناً تميز بحول عن نائب الفاعل أى أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجاب بالقصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفى لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتى معل بلاتاء ليساوى عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كهور وصيد واعتور فاذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسراً أعلاها والضم أرداها (قوله حيكيت) بالياء روى بالواو فأوردته الاشمونى شاهداً للضم وضميرها الرداء يصفه بالقوة والمناة وهو يؤذت ويذكر أى نسجت تلك الرداء على نيرين أى طاقتين واذ تخاك أى اذ حيكيت وتختبط الشوك أى تضربه من اختبط الشجرة تضربها بعصا نحوها ولا تشاك أى لا يخرقها الشوك لصفقتها (قوله شباباً) اسم لبيت الاولى وبوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهى مرفوعة بالضم الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى

واخلاص الضم نحو قول وبع ومنه قوله ليت وهل ينفع شيئاً ليت * ليت شباباً بوع فاشترت وما وهى لغة بنى دبير وبنى ففقس وهما من فصحاء بنى أسد والاشمام وهو الاتيان

بالغاء محرقة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة قوله تعالى وقيل يأرض اباهي ماهك ويامهاه
 أقامه وغيض الماء بالاشمام في قيل وغيض (ص) وان بشكل خفيف لبس يجتنب * وما الباع قد يري لتسويج
 (ش) اذا أسند الفعل الثاني المعتل العين بعد بناءه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واو ياء أو يائيا فان كان واو يائيا
 سام من السوم وجب عنده المصنف كسر الفاء والاشمام فتقول سميت فلا تقول سميت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم
 ليس الا نحو سميت العبد وان كان يائيا نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضا (١٦٩) ضمها والاشمام فتقول سميت يا عبد

ولا يجوز الكسر فلا تقول
 سميت لئلا يلتبس بفعل
 الفاعل فانه بالكسر فقط
 نحو سميت الثوب وهذا معنى
 قوله * وان بشكل خفيف
 لبس يجتنب * أي وان
 خفيف اللبس في شكله من
 الاشكال السابقة أعني
 الضم والكسر والاشمام
 عمل عنه الى شكل غيره
 لا لبس معه ههنا ما ذكره
 المصنف والذي ذكره غيره
 أن الكسر في الواو والضم
 في الياء والاشمام هو المختار
 وليكن لا يجب ذلك بل
 يجوز الضم في الواو
 والكسر في الياء وقوله
 * وما الباع قد يري نحو وجب *
 معناه أن الذي ثبت لفاء باع
 من جواز الضم والكسر
 والاشمام ثبت لفاء المضاعف
 نحو وجب فتقول حب وجب
 وان شئت أشممت (ص)
 وما الباع لسا العين نلى *
 في اختاروا نقاد وشبهه بنجلى
 (ش) أي يثبت عند البناء

وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشياً مفعول مطلق لينفع أي لا تنفع ليت نفعاً مفعول به خلافاً
 للمعنى وروى بمبادل هل (قوله ندى دير) بمهولة فوحدة مصغرا (قوله بالغاء محرقة) بالميم فهو حال
 من الغاء وفي نسخ الايتان بحركة بين الح والواو على هذين وفي نسخ الايتان بالغاء بحركة الح وفيها تعلق
 حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع الا أن تجعل الباء الاولى لمجر التعدي والثانية للابسة أو
 الثانية للتعدي والاولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أي بأن يؤتى بجزء من الضمة فليل سابق
 وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تعحضت الياء قاله العلو فالبينية على جهة الافراز لا الشيوخ
 والقراء يسمون ذلك روماً والاشمام عندهم يطلق على الاشارة بالشفقتين في الرفع والضم عند الوقف على
 نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي
 وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا
 وبعنا بمتن الا أن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لثون النسوة فاقيل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب
 خلاف الصواب نعم الاولى بدله أو غائب كافي نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذالم يكن مكسوراً العين
 تكففت والامتنع فيه الكسر كالياء لا الضم لان المبني للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال
 السابقة الح) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك أن ار يد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المسموعة
 لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجلة الشرطية لا تستزم
 الوقوع فان ار يد بالشكل التحريك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتعليب (قوله ههنا ما ذكره
 المصنف) أي فان قوله يجتنب ظاهر في المنع وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الح) أي ولا يضر
 الالباس كالم بيالوا به في نحو مختاروا تضارفاً فهما يحتملان المجهول والمعالم ورد بان هذا اجمال لا لبس كما هنا
 لكن في النكت عن أي حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جواز هاسيدويه (قوله
 الذي ثبت لفاء باع الح) لكن الافصح في المضاعف الضم فالكسر في باع بالعكس حتى قيل
 لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولوردوا العادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم
 الخالص والتباس الثاني بأمر الجماعة مدفوع بالوان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لواجال لا
 التباس (قوله وهو معتل العين) أخذ ههنا القيد من تمثيله باختار وانقاد وليس بالزم بل مثله المضاعف
 كاشتدوا نهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي (قوله بمثل حوكة التاء) أي من ضم أو كسر أو اشمام
 (قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفاً لمخروف أي ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة له
 أو عمله فيه ان جعل حالاً من ضميره المستتر فيه وحراً أي حقيق خبره وبنياية متعلق به (قوله أو حرف جر)
 أي مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعاً لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن الغائب هو المجموع ونقل

(٣٢ - (خضري) - اول) للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انفعل وهو معتل العين
 الذي ثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختاروا نقاد وشبههما فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختاروا
 وانقادوا والكسر نحو اختاروا نقاد وشبههما وذلك نحو اختاروا نقاد وشبههما فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختاروا
 وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنياية ح (ش) تقدم ان الفعل اذا بني بالم يسم فاعله أقيم للمفعول به مقام الفاعل
 وأشار في هذا البيت الى انه اذا لم يوجد للمفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنياية
 أي صالحاً واحترز بذلك عما لا يصلح للسياية كالظرف الذي لا يتصرف والمراد

ترجيحه عن ابن هشام لسكن قال في الارشام يذهب ابي ذلك اشد بل منه البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كأنه بعد المبنى للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا صرغوب عنه اذ الحرف لا حظ له في الاعراب أصلاً اه وعلى الثاني ففي اللتان مضاف مقدر أي أو مجرور حرف جر ذهب السهيلي وابن درستوي به الى عدم نيابة الجار والمجرور أصلاً وما أوهم ذلك يقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مبهم يعود للمدل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان اذ الدليل على تعيين أحدها واختار مذهب البصريين (قوله ما لزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض واذا وسحر ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجرب من كعدوم بالفتح فكل ذلك لا يجوز انابته لعدم تصرفه اذ لا يستعمل صرفاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر فلابد من ما جرى قط ولا يجاء اذا جاء زيد على انابتهما وأجازة الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى لقد قطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلاً مبتدأ مع نصبه على الظرفية لسكن المشهور ان فتحته حينئذ بناء لضافته الى المبنى لا اعراب أفاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطفت على قوله ما لزم لا على سحر لئلا يقتضى انه يلزم النصب أبداً وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهة وهو الجرب من (قوله من لزوم النصب) أي أو شبهة (قوله معاذ الله) مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله أي أعوذ بآلته معاذاً وانما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة فيه الخ) استفيد منه انه لا ينوب من الظروف والمصادر الا المتصرف المختص بالتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما خص بشئ من أنواع المخصصات ومن المصادر ما ليس لمجرد التأكيد بأن يكون مبيناً للعدد كضرب ثلاثون ضربة أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم أو لنوع مقصود ابهامه كقوله تعالى فن عفي له من أخيه شئ أي نوع قمان أنواع العفوسواء صدر من كل الورثة أو بعضهم وانما جعل شئ مصدر الامفعول به لان عفا لا يزم رجعه بمعنى ترك ضعيف اذ لم يثبت عفا لشيء بمعنى تركه بل أعفاه كما في البضاوي وأما النائب من المجرور فشرطه أيضاً الاختصاص كما يفيد قول الشارح ولا جلس في دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كدومند الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت له وأما قوله

يفغى حياءً ويفغى من مهابته * فلا يكام الاحين يبنتم

فنائب فاعل يفغى ضمير المصدر أي ويفغى هو أي الاغضاء المعبود وهو اغضاء الحياء واغضاء كائن من مهابته أو التقدير ويفغى هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابته كما استقر به الروداني لان الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لانه لا يكون جاره للتعليل مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى ولهذا امتنع انابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما منع المفعول معه والمستثنى لانه متصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقسم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه وجهان يستلم الحجر فذمه الزحام فجلس بعيداً على كرسي ينتظر الفصو فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرجاً فلما انتهى للحجر نعى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابتة الناس هذه الهيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل اليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا عرفه

هذا ابن خبير عباد الله كاهم * هذا التقي النقي الطاهر العلم

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته * والبيت يرفه والركن والحرم

به ما لزم النصب على الظرفية نحو سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه ونحو عندك فلا تقول جلس عندك ولا ركب سحر لئلا يخرجها عما استقر لها في لسان العرب من لزوم النصب وكالمصادر التي لا تتصرف نحو معاذ الله فلا يجوز رفع معاذ لما تقدم في الظرف وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور فلا تقول سير وقت

ولا ضرب ضرب ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سير يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومزيد (ص)
ولا ينوب بعض هذى ان وجد * في اللفظ مفعول به وقد يرد (ش) مذهب (١٧١) البصريين الا الاخفش انه اذا وجد

بعد الفعل المبنى للم اسم
فاعله مفعول به ومصدر
وظرف وجار ومجرور تعين
اقامة المفعول به مقام
الفاعل فتقول ضرب زيد
ضربا شديدا يوم الجمعة امام
الامير في داره ولا يجوز اقامة
غيره مقامه مع وجوده وما
ورد من ذلك شاذ أو مؤول
ومذهب الكوفيين انه
يجوز اقامة غيره وهو
موجود تقدم أو تأخر
فتقول ضرب ضربا شديدا
زيدا ضرب زيدا ضرب
شديدا وكذلك الباقي
واستألو الفلك بقراءة أبي
جعفر ليحجزى قوما بما
كانوا يكسبون وقول
الشاعر
لم يعن بالعلماء الاسيدا
ولاشي ذى النى الا ذوهدى
ومذهب الاخفش انه اذا
تقدم غير المفعول به عليه
جاز اقامة كل واحد منهما
فتقول ضرب في الدار
زيدا ضرب في الدار زيد
وان لم يتقدم تعين اقامة
المفعول به نحو ضرب زيد
في الدار ولا يجوز ضرب
زيدا في الدار (ص)

وباتفاق قد ينوب الثان
من
باب كسا فيما التباسه
أمن

تسكد تسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا جاء يسسـتم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجده أنبياء الله قد ختموا

ينغضى حياء الخ الى ان قال

من معشر حبهوم دين وبغضهم * كفر وقربهم ملجا ربه تعصم
ان عدت اهل التقي كانوا أئمتهم * أو قيل من خير اهل الارض قيل هم
لا يستطيع جواد بعهد غايتهم * ولا يدانيمهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هـ هذا ناله الام

فغضب عليه هـ شام حتى سجنه فارس اليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت لله
لالامعاء فارس يقول له انا اهل البيت اذا وهبنا شيئا لا نستعيده والله يعلم نيتك ويبيك عليها فقبلها (قوله)
ولا ضرب ضرب) أي لانه لا فائدة في اسناد الفعل الى المبهم من المصدر والزمان أو المكان لان فهم الاولين
منه وضعا والثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشي من المخصصات ولا عبرة بافادة المصدر تؤكد الفعل لان هذه
غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمتع ضرب على اضمار ضمير الضرب المبهم لان الضمير أشد اهما من
الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محدودة لدليل جاز كما مر في يغضى حياء الخ ومثله
قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلى * يسوك وان يكشف غرامك تدر

وقوله فيالك من ذى حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو طائله

أي حيل هو أي الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر في أحد التفاسير ويعتلى هو أي الاعتلال المعهود
الحاصل من الحبوبة أو حول كأن بينهم واعتلال كأن عليك كذا في التوضيح وغيره أي ولا يصح جعل
بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كافي التصريح نعم يجوز
ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في محل رفع بالنيابة كما مر في عند وكذا عند من يجوز
تصرفهما كافي قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله

ألم تريا أنى حيت حقيقتى * وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحتهما للبناء ولا يصح جعل النائب في البيت الاخير ضمير ذي حاجة لان الفعل لازم
لا يعتمد على المفعول بنفسه فتدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكان لم
يذكر فلا يمتنع انابه غيره سم (قوله مفعول به) أي ولو منصوب بانزع الخافض فتمتنع انابه غيره مع
وجوده كنانابه مع وجود منصوب بنفس الفعل كما خترت زيدا الرجال عند الجمهور وخلا للفراء والتسهيل
(قوله وقد يرد) أي شذوذ أو ضرورة (قوله أبي جعفر) هو من العشرة (قوله ليحجزى قوما الخ)
أي يبنء يحجزى للجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذلك يعن مجهول وبالعلماء
نائبهم مع وجود المفعول به وهو سيدا أي لم يعن الله أي لم يجعل أحدا يعنى بالعلماء الاسيدا وأوله البصريون
بانه ضرورة والنائب في الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفر وادغاية ما فيه انابه المفعول الثاني وهو جاز هذا
وحقق في شرح الجامع ان الاحق بالنيابة ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد
أمام الامير نائب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثاني مفعوليه غير

(ش) اذا بنى الفعل المتعدي الى مفعولين للم اسم فاعله فاما ان يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا
البيت فقد ذكر المصنف أنه يجوز اقامة الاول منهما كذلك الثاني بالاتفاق فتقول كسى زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أقت الثاني

فتقول أعطى عمر درهم وكسب زيد اجبة هذا ان لم يحصل لبس باقامة الثاني فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيد امرا فيتعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز اقامة الثاني حينئذ لا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصاح أن يكون أخذ الخلف الاول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز اقامته عنداً من اللبس فان منى به أنه اتفاق من جهة النحو بين كلهم فليس بجيد لان مذهب الكوفيين أنه اذا كان الاول معرفة والثاني نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد درهما ولا يجوز عندهم اقامة الثاني فلا تقول أعطى درهم زيد (ص) في باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر (ش) يعني انه اذا كان الفعل متعديا الى مفعولين الثاني (١٧٢) منهم ما خبر في الاصل كظن وأخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل

كأرى وأخواتها فالاشهر عند النحويين أنه يجب اقامة الاول ويمتنع اقامة الثاني في باب ظن والثاني والثالث في باب أعلم فتقول ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيد قائم وتقول أعلم زيد فرسك مسرجا ولا يجوز اقامة الثاني فلا تقول أعلم زيدا فرسك مسرجا ولا اقامة الثالث فلا تقول أعلم زيدا فرسك مسرجا ولا اقامة الثالث وتقول أعلم ابن أبي الربيع الاتفاق على منع اقامة الثالث وتقول الاتفاق أيضا ابن المصنف وذهب قوم منهم المصنف الى انه لا يتعين اقامة الاول لافي باب ظن ولا في باب أعلم لكن يشترط أن لا يحصل لبس فتقول ظن زيد قائم وأعلم زيدا فرسك مسرجا وأما اقامة الثالث من باب أعلم فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على

خبر في الاصل ولا أحدهما منصوب بانزاع الخافض كاخترت الرجال زيد (قوله لئلا يحصل لبس الخ) أي ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثاني عارضه كون الاصل انابة الفاعل معنى فلا يدل على كون التأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يفيد كونه المؤنث هو النائب وأما كونه أخذ أو مأخوذ فشيء آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجب عنه بأنه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده اتفاق جهور البصر بين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أي وان لم يحصل لبس لان المعرفة أحق بالاستناد وقيل بالمنع مطلقا مرد الباب (قوله اذا القصد ظهر) أي بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذ تعليمية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف) أي أجاز به بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنالاه نائي مفعولي ظن فنقل الاتفاق غلط قاله ابن هشام (تنبيه) شرط انابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والامتنع اتفاقا كما يمتنع في غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لانها حينئذ كالفرد لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فان كان الثاني ظرفا مع وجود الاول ففيه الخلاف المار في الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافا لسم لانه معمول للتعاقق للفعل بخلاف مسرجا مسرجا (قوله فلا تقول ظن الخ) أي لان كلاهما يصاح أن يكون ظانا ومظنونا (قوله وانصبت الباقي) أي لفظا في غير المجرور ومخلافه والله أعلم

﴿ اشتغال العامل عن المعمول ﴾

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اه صبان وفيه ان أول المنصوبات المفعول به في باب تعدى الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا توسطه أيضا (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل بمحذوف يقسره شغل وفعلا مفعول لذلك المحذوف وضمير عنه ولفظه للاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه باعادة العامل بمعناه وأل في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلا عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيد اضربته وأحمله كزيد اضربته بالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق لا للضمير لان نصبه محلي أبدا هنادا ما أشار اليه الموضع والاشموني وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره الى أن اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه ومحله تعديه بالحرف كزيد اضربت به مجازا من اطلاق الملزوم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير في لفظه للضمير والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي * وفصل مشغول بحرف جر * تعميما بعد تخصيص

منه وليس كما زعموا فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول أعلم زيد فرسك مسرجا لان فاعل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيد عمره وعلى ان عمره هو المفعول الثاني ولا أعلم زيد اخاك منطلقا (ص) وبأسوى النائب ماعلقا * بالرفع النصب له محققا (ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل فكما انه لا يرفع الفعل الافاعلا واحدا فكذلك لا يرفع الفعل الامفعولا واحدا ولو كان للفعل معمولان فاكثر أتت واحدا منهما مقام الفاعل وانصبت الباقي فتقول أعطى زيد درهما وأعلم زيد فرسك مسرجا يذخر باشديد اليوم الجمعة امام الامير في داره (ص) ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل ﴿ اشتغال العامل عن المعمول ﴾

فالسابق انصبه بفعل أضمرنا * حتما ، ووافق لما قبل أظهرنا (ش) الاشتغال ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم السابق أرفق سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيد امررت به ومثال المشتغل بالسببي زيد امررت بخلامة وهذا هو المراد بقوله ان مضمرا اسم الخ والتقدير ان شغل (١٧٣) مضمرا اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم

بمنصب المضمير لفظا نحو زيد
 ضربته أو بنصبه محلا
 نحو زيد امررت به فكل
 واحد من ضربت ومررت
 قد اشتغل بضمير زيد لكن
 ضربت وصل الى الضمير
 بنفسه ومررت وصل اليه
 بحرف جر فهو مجرور لفظا
 منصوب محلا وكل من
 ضربت ومررت لو لم
 يشتغل بالضمير لتساقط على
 زيد كما تساقط على الضمير
 فكنت تقول زيد
 ضربت فتنصب زيد
 ويصل اليه الفعل بنفسه كما
 وصل الى ضميره وتقول
 زيد امررت فيصل الفعل
 الى زيد بالباء كما وصل الى
 ضميره ويكون منصوبا
 محلا كما كان الضمير
 وقوله فالسابق انصبه الى
 آخره معناه أنه اذا وجد
 الاسم والفعل على الهيئة
 المذكورة فيجوز لك نصب
 الاسم السابق واختلاف
 النحويون في ناصبه
 فذهب الجمهور الى ان
 ناصبه فعل مضمرا وجوبا
 ويكون الفاعل المضمير
 موافقا في المعنى لذلك

لأن فصل المشغول امام من ضمير الاسم السابق كما ذكرنا ومن سببيه كزيد امررت بخلامة فلا تكرر (قوله
 فالسابق) نصب بمحذوف يفسره انصبه وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمرنا) أي
 حذف حتما أي اضمارا حتما كما سيذكره الشرح لانصبا حتما لأن في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يتقدم
 اسم) أي واحد لأنه نكرة في الاثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتقدم مع اتحاد العامل المقدر لأنه لم يسمع
 وأما زيد او عمر اضربتهما فكالاسم الواحد بسبب العطف وأجزاه الأخصش ان عمل المقدر في متعدد كزيد
 درهما أعطيته اياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضى كزيد اخاه غلامه ضربته أي لا بست زيدا
 أهنت اخاه ضربت غلامه وأفاد أيضا اشتراط تقدمه وأما ضربته زيدا فليس اشتغالا بل ان نصب زيد
 فبدل من الهاء أرفق فبتدأ مؤخر ويشترط فيه أيضا قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتعيين
 ومصدر مؤكد ومجرور ما يختص بالظاهر كخبي كذا في الصبان لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير
 عن كل من المصدر المؤكد والمبين لأن يكون فيه خلاف وكونه مفعولا للمابعة فلا اشتغال في جاءك زيد
 فأكرمه وكونه محتضا لانكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبا نية
 ابتدعوا بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبا نية وابتدعوها صفة كما
 في المعنى (قوله ويتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذكر وشرطه الاتصال بالاسم
 السابق كما سيأتي وصاحبه للعامل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة
 والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب الا ما يعمل فيما قبله
 نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم مفعول الأولين وخبر الثالث كزيد است
 مثله أي باينت زيدا است مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وشرطه كونه ضمير الاسم
 السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بهما تهئية اه صبان ومراد
 الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله
 فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان أحسن المشركين استجارك لا يكون
 اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبي حيان أنه منه وكذا في التوضيح وهو المتجه في الضابط قصور
 فأحد فاعل بمحذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره ولا يراد أنه لوتفرغ له لم يعمل فيه لأن ذلك لعارض
 تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه
 لحكاية الأخصش عن العرب زيد اجلست عنده مع ان زيد مفعول به وعنده ظرف والتقدير لا بست
 زيد اجلست عنده (قوله مضمرا وجوبا) أي لأن المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى
 اني رأيت أحد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثاني تأكيده وساجدين مفعول ثان لرأيت الأول
 أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي وقوله والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره رأيتهم والجمع
 حينئذ للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أي سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدى بالباء
 والمجازة بخلاف المتعدى بعلى فمعناه المحاذاة وبالزوم ولو عرفا كزيد امررت به أو قتلت عدوه أي

المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك في زيد امررت به ان التقدير ضربت زيد امررت به وما وافق معنى دون لفظ كقولك
 في زيد امررت به ان التقدير جاوزت زيد امررت به وهذا هو الذي ذكره المصنف والمذهب الثاني أنه منصوب بالفعل المذكور بعده
 وهو مذهب كوفي واختلاف هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير وفي الاسم معا فاذا قلت زيد امررت به كان ضربت ناصبا لزيد واللهاء
 ورد هذا المذهب

انصافها بالعوامل (ص) والنصب حتم ان تلال السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما (ش) ذكر النحويون ان مسائل هذا الباب على خمسة أقسام أحدها ما يجب فيه النصب والثاني ما يجب فيه الرفع والثالث ما يجوز فيه الأمران والرابع أرجح والرابع ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح والخامس ما يجوز فيه الأمران على السواء فأشار المصنف الى القسم الاول بقوله والنصب حتم الخ ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق اذا وقع بعد أداة لا يليها الالفعل كالأداة الشرط نحو ان وحيثما فتقول ان زيدا أكرمه أكرمك وحيثما زيد اتلقه فأكرمه فيجب نصب زيدا في المثالين وفيما أشبههما ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ اذ لا يقع بعد هذه الأدوات وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر لا تجزعى ان منفس أهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزى تقديره ان هلك منفس والله أعلم (ص)

أهنت زيدا أو سررته لأن ذلك لازم عرفاً للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه أى لا بست زيدا لا جازت لأن المجاززة ليست له واعلم أنه لا محل لجملة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة خلافاً للشاويين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أى فلا محل لها في زيدا ضربته ومحلها الرفع في انا كل شئ خالقناه بقدر ونحو زيدا الخبز يأكله لأنهم مفسرة للخبر والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعد به المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوباً وهذا كون المفسر جملة انما هو في اشتغال النصب الذي كلامنا فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب ما يفسره لفظاً أو تحلاً ولذا جزم في قوله * فنحن نؤمنه بيت وهو آمن * (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم كون المتعدي لواحد متعدياً لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تلغى الخ) وبان الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل الا بالحرف فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدي وأيضاً لا يمكن الالغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كأدوات الشرط) أى والتحضيض والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقاً وأدوات الاستفهام الالهزمة لاختصاصها به اذ إن أتت في حينها بخلاف ما اذا لم تره كأين زيد وهل زيد قائم وانما ذكر ذلك في خصوص هل لعروض استفهامها بالطفل كأم وأما الهزمة فلا تختص بمطلقاً لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيدا تلقاه الخ) أى وهلا زيدا أكرمه ومتى زيدا تكرمه وأين زيد اتلقاه فيجب النصب في كل ذلك وقوله تلقاه ليس مجزوماً لأنه مع فاعله مفسر لجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوماً كفسره وفي نسخ تلقاه بالجزم اجراء له مجرى المحذوف ﴿ تنبيه ﴾ تسوية الناظم بين ان وحيثما انما هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما أعم من كونه في شعراً ونثراً من جميع الوجوه فلا يراد ان جميع الأدوات المذكورة لا يليها في النثر الا صريح الفعل فلا اشتغال بعدها خاص بالشعر الا ان مع الماضي لفظاً أرمعنى واذا مطلقاً فلا يقبح تلوضير الفعل ظاهر الهم في النثر اضعف طلبهم له لأن ان لا يظهر عملها حينئذ مع انها أم بليها واذا لا تعمل أصلاً قال الروداني ومثليها كل شرط لا يجوز نحو لو ذات سوار لطمتنى لو غيرك قالها يا أبا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثرها فيه قوى طلبها له فقبح تلوضيره لها في النثر كباقي الأدوات ويستثنى من أدوات الشرط أما فان الاشتغال يقع بعدها نظماً ونثراً لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو وأما عمود فهديناهم قرى بالرفع على الابتداء وبالنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب لأن أم لا يليها الا الاسم وبعد الفاء لأنه لا يفصلها من اما الاسم واحد أى وأما عمود فهديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كما ذكره اما على الفاعلية لفعل مطاوع للذكور فيجوز كقوله

لا تجزعى ان منفس أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزى
 أى ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبني للجهول كان زيد أكرمه أكرمك على ان زيد نائب فاعل بمحذوف أى ان أكرم زيداً أكرمه فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم) أى المبتدأ بعدها أى أدوات الشرط وكذا التحضيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق) بالرفع فاعل تالرا ما بالابتداء الخ مفعوله أى ما يختص بذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق لمحذوف وفاعل تلاضمير الفعل ومالم يرد مفعوله وما قبل بالضم أى قبله فاعل يرد ومعمولاً حال منه أى اذا تالرا الفعل شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً وما وجد بعده بان كان له صدر الكلام فالترنم الرفع التزاماً مثل ذلك (قوله

وان تلال السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبداً كذا اذا الفعل تلامم يرد * ما قبل معمولاً ما به يوجد فيجب (ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

فيجب رفع الاسم المشغول عنه الخ) مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الخاطب لم يذكره وصوره ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق والمتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لان العامل صالح في ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض وقوعه في هذه الاما كن فقول المصنف في الضابط بنصب لفظه أو المحل على الاعراب الاول يعني باعتبار حالته الذاتية وان منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجامدا فاده مسم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقا لفرقها من اذا الشرطية وقيل يقع ان اقترن بقدم لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول اصح ومثلها ليتها فلا يجوز النصب في ليتها بشرارزته على الاشتغال لان ما لم نزل اختصاص ليتها بالاسم خلافا لابن أبي الربيع نعم يجوز النصب على اعمالها وما يلزم الابتداء والحوال مع المضارع المثبت فلانصب في نحو خرجت وز يدضربه عمر وما سياتي في قوله * وذات بدء مضارع ثبت * الخ وكذا الام بالابتداء فلانصب في اني لزيدضربه (قوله اذاولى الفعل الخ) وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحووز يدأنت تضربه وهندعمر ويضربها فلا نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله كذا اذا الفعل تلاج (قوله كادوات الشرط) أي والتخصيص والعرض ولام الابتداء وكما الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلانصب في ز يدضربه أو الا تضربه أو لا تضاربه أو كم أو اني تضربه أو ز يد الذي تضربه أو رجل تضربه أو ما ز يد الا تضربه وعمر و بخلاف حرف التنفيس كز يدأضربه فيجوز نصبه على الراجع (قوله وما النافية) مثلها لافي جواب القسم لان لها الصدر أيضا ولذا قال سيبويه في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا محذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما قبله أي حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف ز يدأضربه أو لم أضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لانه من القسم الخامس الآتي (قوله ولا يجوز نصبه) أي على الاشتغال وقوله لا يصح ان يفسر عاملا أي على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلان نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالمفوظ دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية المفوظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح المصنف في قول الشاعر * يا أيها المسأخ دلوى دونك * بأن دلوى مفعول محذوف يدل عليه دونك أي خذ دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله و بعد ما يلاؤه الخ) أي و بعد شيء يغلب في لسان العرب جعل الفعل نالياه فالأؤه مصدر مضاف لمفعوله الثاني والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى و فاعله محذوف أي ايلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية تمامها (قوله كالامر) أي ولو باللام نحووز يدالتضربه لانها كالأناهي لا يلزمان المصدر فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كافي لم ولما ولن (قوله والدعاء) أي بخير أو شر بصيغة الطلب كز يد اللهم ارحمه أو أخبر كما مثله (قوله والختار نصبه) أي لان الاخبار بالطلب عن المبتدأ قليل بخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والتكذب الا بتأويل كما مر في بابه بل قيل بمنعه وانما انفقت السبعة على الرفع في آية السرقة والزنا لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ بخبر محذوف والفعل بعده مستأنف لبيان الحكم فالسكلام جملتان لان هذا ليس من

زيد يضربه عمرو برفع زيد ولا يجوز نصبه لان اذاهذه لا يقع بعدها الفعل لظاهره ولا مقدره او كذلك يجب رفع الاسم السابق ادولى الفعل المشغول بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والاستفهام وما النافية نحووز يد ان لقيته فاكره وز يدهل ضربه وز يد ما لقيته فيجب رفع زيد في هذه الامثلة ونحوها ولا يجوز نصبه لان ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله والى هذا أشار بقوله

كذا اذا الفعل الخ أي كذلك يجب رفع الاسم السابق اذا اتل الفعل شيأ لا يرد ما قبله معمول لما بعده ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها فقال زيد ما لقيت أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر فيقول زيد ما لقيته (ص) واختير نصب قبل فعل ذي طلب و بعد ما يلاؤه الفعل غلب و بعد عطف بالأفصل على * معمول فعل مستقر أو لا (ش) هذا هو القسم الثالث وهو يختار فيه

النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهي والدعاء نحووز يدأضربه وز يد ارحمه الله فيجوز رفع زيد ونصبه والختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا اكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو قام زيد واما عمرو فاكرمه فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما سيأتي وتقول قام زيد واما عمرو فاكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص)

وان تلامعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخبرا (ش) اشارة بقوله فاعطفن مخبرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط المعويون ذلك بانه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بانها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو قام زيد وعمروا اكرمه في داره فيجوز رفع عمرو وساعة

مواضع دخول الفاء في الخبر عنده كما هي وعند البرد الجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء لاني المتبداً من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعد الفاء جاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على انه لا يمنع اجتماع السببية على الرجوح قياسا كقوله تعالى وجعل الشمس والقمر حيث لم يؤنث الفعل مع انه المختار في المؤنث غير الحقيقي وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن ابي ابيداز يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيدا اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفي بما أولا وان ركنا حيث المجرى من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر في ترجيح النصب بعدها كما يدارأ به ولا عمرا كلمته وان بكرارأ به واجلس حيث يدارأ ضربه بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الاضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أنت زيد اضربه ترجع الرفع أما الظرف فلا أثر له نحواً كل يوم يدارأ به والظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معها (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضربت القوم حتى يدارأ به ومارأ يت زيداً لكن عمر اضربه في ترجيح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبه العاطفين في كون ما بعد حتى بعضا مما قبلها وفي كون النصب كالمعطوفين في كون النصب كالمعطوفين فان خليا من ذلك كما كرمت زيداً حتى عمرواً كرمته وقام بكر لكن عمر ضربه ترجع الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لتعيينه كما قيل اذا غابته انهما مثل زيد ضربه أفاده سم (قوله لتعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الاصل عدم التقدير واجب بان التقدير في العربية كثير جدا وتختلف المتعاطفين قليل جدا بل نقل في المعنى قبحة عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم ادعوتهم أم انتم صامتون فان المقتضى للتخالف ان دعاء الاصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء مسارا للصلوات الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلاً ولو عبر بالفعل لقات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد واما عمرو الخ) انما اختبر رفعه لان ما بعد ما مستأ نف منقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرايت عبد الله فاذا زيد يضر به عمرو لكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد وفي الدار عمر اضربه (قوله في يختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محل ترجيح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتضى آخر غير العطف كالمطلب والارجح النصب لعدم مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع اما لكونها معها من حلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه ويمتنع أن يقدر النعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينهما وبين اماً أكثر من جزء واحد فالتقدير واما عمرو اكرم اكرمه (قوله بعد عاطف) أي غير موصول بالماضي وشبه العاطف في هذا أيضاً كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كانا ضربت القوم حتى عمر اضربه والثاني كهنا اضارب زيداً وعمراً يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أي غير تعجبية لجر بان فعل التهجيب مجرى الاسماء لجوده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرواً كرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام أو بالاولى لافادتها الجمعية كإني الفاء السببية ورد بان جمعيتها في المفردات لاني الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافي لان المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه وجوزها الناظم وجعاعة ومنه مثال الشرح للتوسع في الثواني وقد اجعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطف على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حد يداضر به ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطي ولا اخفش أن يدعى مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله فإي يبع الخ) فأدته دفع توهم أن ما خالف المختار

للصدر ونصبه مراعاة للجهز (ص) والرفع في غير الذي مرجح * فإي يبع فعل ودع ما لم يبع من (ش) هنا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامر ان ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

معها ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الامر بن على السواء وذلك نحو زيد يضر بته فيجوز رفع زيد ونصبه
 والاشارة برفع لان عدم الاضمار يرجح من الاضمار وزعم بعضهم انه لا يجوز النصب لما فيه من كافة الاضمار وليس بشئ فقد نقله سيبويه وغيره
 من ائمة النحويين من العرب وهو كثير وانشأوا السعادات ابن السجري في اماله على النصب قوله فارسا ما غادروه ملحما * غير زميل
 بل لا تسمى وتلك ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص) وفصل مشغول بحرف جر * او باضافة كوصل بحرفي
 (ش) يشانه لا فرق في الاحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو زيد يضر بته او ينفصل منه بحرف جر
 نحو زيد يضر بته او باضافة نحو زيد يضر بت غلامه او غلام صاحبه (١٧٧) صررت بغلامه او بغلام صاحبه فيجب

النصب في نحو ان زيدا
 صررت به اكرمك كما
 يجب في ان زيدا اكرمه
 اكرمك وكذلك يجب
 الرفع في خرجت فاذا زيد
 صرته عمرو ويختار النصب
 في ان يدا صررت به ويختار
 الرفع في زيد صررت به
 ويجوز الامر ان على
 السواء في زيد قام وعمرو
 صررت به وكذلك الحكم
 في زيد يضر بت غلامه او
 صررت بغلامه والله اعلم
 (ص) وسوفي هذا الباب
 وصفاذا عمل * بالفعل
 ان لم يك مانع حصل
 (ش) يعني ان الوصف
 العامل في هذا الباب يجري
 مجرى الفعل فيما تقدم
 والمراد بالوصف العامل
 اسم الفاعل واسم المفعول
 واحترز بالوصف عما يهمل
 يحمل الفعل وليس بوصف
 كاسم الفعل نحو زيد
 درا كه فلا يجوز نصب

من الوجوه السابقة لا يقاس عليه نقله سم عن الشاطبي (قوله فارسا ما غادروه) أي تركوه ومازائدة
 ولما يشتمل على فتح الحاء المهملة أي غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاي وشد الميم الجبان والنكس
 بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره إلى غيره لمجزه أو بفتح الكاف فعل
 ماض ولا يردان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا كسر محضة لان ما فاقمة مقام الوصف وان كانت
 زائدة أي فارسا أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة (قوله أو باضافة) أي بنى اضافة أو بمضاف
 ولو تعدد ذكر يدا صررت بت غلام صاحب أخيه وأمانة خلافت جوز الجمع كأشارته الشارح بقوله صررت
 بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيد يدا صررت بت رغبا فيه أو صررت بت من أكرمه
 أو رجلا يحبه كما سيأتي في قوله * وعلاقة حاصلة بتابع * الخ وحينئذ ندفليست أو لمنع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل
 المقدر في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه أو لازمه كما صررت الاشارة اليه ولذا
 كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجملة اذ لا يتأتى فيه وجوب
 النصب لانه لا يتكون الابعاد ما يختص بالفعل (قوله اسم الفاعل) أي وأمثلة المبالغة الصفة المشبهة ولا
 فعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله فالحل
 للجملة ما هو وحده فلا محل له على الراجح وكذلك يجب الرفع في نحو زيد يضر باياه لان المصدر لا يعمل فيما قبله
 فزيد مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر ثم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائي يجوز تقديم معمول
 اسم الفعل والسير في المجرى تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله اما ما
 ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكر مانع منه مانع كالفاء في
 والذين كفروا فتعسا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعاين مصدر المحذوف هو الخبر أي تعسا لهم تعسا دخلته
 الفاعل ان فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية ان الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيد اناضار به الآن)
 أي بنصب زيد بفعل مضمير يفسره جملة اناضار به أو باسم فاعل مضمير خبر عن انا تقدم عليه أو مبتدأ
 وانا فاعله ان اعتمد على نحو استفهام نحو اناضار به اناضار به والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف
 كما قاله اللدمايني وهو مفسر للمحذوف وقام مقامه بالانقدير مبتدأ كما قاله سم فان قيل قد مر في الابتداء
 ان الوصف لا يفصل من معموله باجنبي وحينئذ فلا يصلح ضار به لان يفسر عاملا في زيد لانه لو تفرغ له لم
 يتسلط عليه لفصله بانقلنا هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو ان محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبي
 والمعمول عن الوصف كما في آية اراغب أنت عن آلهي اخذنا من كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا
 بامتناع زيد أنت تضر به للفصل كما مر مع تقدمهم لانهم اغتفروا ذلك في الوصف لاحتياجه الى ما يعتمد

(٢٣ - (خضري) - اول)
 زيد لان أسماء الافعال لا تعمل فيما قبلها فلا تنفسر عاملا فيه واحترز بقوله وصفا
 ذا عمل من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي نحو زيد اناضار به أمس فلا يجوز نصب زيد لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا
 ومثال الوصف العامل زيد اناضار به الآن أو غدا والدرهم أنت معطاء فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل
 واحترز بقوله ان لم يك مانع حصل عما اذا دخل على الوصف مانع منه من العمل فيما قبله كما اذا دخلت عليه الالف واللام نحو زيد انا
 الضار به فلا يجوز نصب زيد لان ما بعد الالف واللام لا يعمل فيما قبله ما فلا يفسر عاملا فيه والله اعلم (ص)
 وعلاقة حاصلة بتابع * كعلاقة بنفس الاسم الواقع (ش)

تقدم انه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو ز يداضر بته و بين ما فصل بحرف نحو ز يداضر بت به أو باضافة نحو ز يداضر بت غلامه وذ كر في هذا البيت ان الملايسة بالتابع كالملايسة بالسببي ومعناه انه اذا عمل الفعل في اجنبي واتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو ز يداضر بت رجلا يحبه أو عطف بيان نحو ز يداضر بت همرا أباه أو معطوف بالوار خاصة نحو ز يداضر بت همرا أو آخه حصلت الملايسة بذلك كما تحصل بنفس السببي فينزل ز يداضر بت رجلا يحبه منزلة ز يداضر بت غلامه وكذلك الباقي وحاصله ان الاجنبي اذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص) ﴿تعدي الفعل ولزومه﴾
 علامة الفعل المتعدي أن اتصل * (١٧٨) ها غير مصدر به نحو عمل (ش) ينقسم الفعل الى متعد ولزومه

الذي يصل الى مفعوله بغير حرف نحو حضر بت زيدا واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا يصل الى مفعوله الا بحرف نحو حضرت بزيدا ولا مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعدي بالحرف جو وعلامة الفعل المتعدي أن اتصل بهاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو الباب أغلقته واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدي واللازم فلا تبدل على تعدي الفعل فمثال المتصلة بالمتعدي الضرب بضمير تهو زيدا ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قته أي قته القيام (ص) فانصب به مفعوله ان لم يذب

عليه بخلاف الفعل (قوله وعلاقة الخ) يعني ان الارتباط بين العامل والظاهر والاسم السابق التي لا بد منها في الاشتغال ليكون العامل موجهة اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الاجنبي اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملايسة والباء في بتابع وبالاسم سببية كما يشير اليه ضنيع الشارح فان كلامهم سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البدل والتوكيد ويحتمل ان المراد بالعلاقة الضمير والباء في بتابع وبالاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل والله أعلم

﴿تعدي الفعل ولزومه﴾

لزومه عطف على تعدي فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للوصف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لانفس التعدي وللزوم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخيرها عن التنازع كما مر في الاشتغال (قوله علامة الفعل المتعدي) أي بنفسه ووضعا لانه المراد عند الاطلاق لا المعدي بالحرف ولا ينزع الخافض (قوله أن وصل) أي صحة ان وصل الخوله علامة ثانية وهي صحة صوغ اسم مفعول منه تام أي غير مفتقر الى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول متصل وغير بالجر مضاف اليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي وغير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قتها والنهار صمته وانما لم يذكره المصنف لانه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قته فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم غير المتعدي صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان وأخواتها واسطة قيل راعل المصنف أدخلها في المتعدي لشبهها به في عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها هاء غير المصدر والظاهر ان موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فان نصب به مفعوله والاقوال وأخبره وتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل أن ما يتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرته ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسعا ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل وأما ما تعدي ولزم مع اختلاف المعنى كغفرناه بغاء فغين مججمة أي فتجده وفقر فوه أي انفتح وكرادون قص فلا يخرج عن القسمين (قوله فان نصب به مفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس النهم محرقة وكسحابة افراط الشهوة في الطعام وان لا تمتلى عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وهي أي بضم

فكسر

* عن فاعل نحو تدبرت الكتب (ش) شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله ان

لم يذب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقدير رفع المفعول به وينصب الفاعل عندها من اللبس كقولهم حرق الثوب المسمار ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة اقسام أحدها ما يتعدي الى مفعولين وهي قسمان أحدهما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها وثانيهما ليس أصلهما ذلك كاعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدي الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدي الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص) ولازم غير المتعدي وختم * لزوم أفعال السجيا كنهم كذا افعل

فكسر فهوهم ونهم ومنهوم اه وفيه أيضاً هم كفرح وضرب وتحم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسجية وتمثيله بنهم المسكور يفيد ان افعال السجاي لا يلزم ضم عينها وفي التصريح خلافه (قوله والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابه واقعنسسا امام فعوله أي والذي شابه افعنسسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحرنجم أي اجتمع أو أحدهما زائد للضعيف كافعنسس أو غيرهما كاسلنقي أي نام على ظهره واحرنبي الديك اذا انتفض للقتال واما فاعله وفعوله مخنوف بناء على منهج المصنف من جواز حذف عائدات الموصولة أي والذي ضاهاها افعنسس لاحقا به وهو وزن افعنلل أصلي اللامين كاحرنجم فان السين الثانية في افعنسس زائدة لاحقا به باحرنجم لأصلية بدليل تكرارها بالفصل وعلى كل فالمراد افعنسس وما شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الاول أنه لا يفيد الا الحاق المنذور بالتشبيه عليه مقول لما علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقي فان افعنسس لم يلحق به بل هو أيضا ملحق باحرنجم فالأولى حل المضاهاة فهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلامنا افعنلل المضاعف كافعنسس ومن افعنلي كاسلنقي ملحق بافعنلل أصلي اللامين وكما لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسرنديني * أدفعه عنى و يخرنديني

فشاذ ومعنى اسرندي واخرندي علاوركب (قوله وهي الطبيعية) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أي الذي لا يفارقه غالباً أو بشرط عدم المعارض فلا يردان نحو انظر يزول معارض كالمرض ولك الغرام عديم زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدس ووسخ) كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فيها لازم كدشي ومتعد كمدأ ما يلزم فن السجاي كما مر ودخل في العرض نظف ودس فعطفه عليها عام وشمل أيضاً فهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلنا الاثنين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجاي (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الأثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقه اشتقاقا فان حصل الأثر بلا ملاقة فليس مطاوعا كضر به فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فان علمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس وأما محسوقولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة عما كان معنوا يافجواز لا حقيقة أو انه ليس مطاوعا لعلت بل مستقل كذهب رمضى ويجوز قلت هذا الكلام فانقال اذا عتيت الألفاظ المسموعة لاحساس علاجها بتحرريك للسان والشفتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بلانظر للفظ امتنع أفاده اللامعنى ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معالى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معاً بل المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقتصر عن واحد أو ما استعطيته درهما فأعطاني درهما واستنصحتني فنصحتني فن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى * باجرامه من قنة النبيق منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهو يته المتعدى لاهوى اللازم لكن مطاوعة ان فعل لافعل شاذة والنبيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقف الجبل وقتته أعلاه (قوله وعدلازما الخ) مثله المتعدى لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كاذهبت زيداً وانما تنقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدى لواحد أيضاً وقيل سماعية مطلقاً بتضعيف العين ما لم تكن همزة كئناى والا امتنع ويقل في غيرهما من حروف الخلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد وفي قياسيته فهما خلاف وبغير ذلك (قوله نقلا) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقوله قول المصنف وفي أن وأن يطرده فهو متعلق بحذف من مادته أي ويحذف نقلا كما قدره الأشموني وليس راجعا للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالاً ولا لا يقتضى أن عدم النصب

اللازم هو ما ليس بمتعدي وهو ما اتصل بهاء ضمير غير المصدر ويتحتم اللزوم لكل فعل دل على سنجية وهي الطبيعة نحو شرف وكرم وظرف ونهم وكندا كل فعل على وزن افعال نحو اقشعر واظمان أو على وزن افعنلل نحو افعنسس واحرنجم أو دل على نظافة كطهر الثوب ونظف أو على دس كدس الثوب ووسخ أو دل على عرض نحو مرض زيد وأحس أو كان مطاوعا لما تعدى الى مفعول واحد نحو مدت الحديد فامتد ودحرجت زيدا فتدحرج واحترز بقوله لواحد ما طواع المتعدى الى اثنين فإنه لا يكون لازما بل يكون متمديا الى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسئلة وفهمها وعلمته النحو فتعلمه (ص) وعدلازما بحرف جر وان حذف فالنصب للمنجر نقلا وفي أن وأن يطرده مع أمن لبس كحجبت أن يدوا (ش) تقدم ان الفعل المتعدى يصل الى مفعوله بنفسه وذلك كرهنا ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف جر نحو صرت بزيدا وقد يحذف حرف الجر

فيصل الى مفعوله بنفسه نحو مرت زيدا قال الشاعر
الجمهور وأنه لا ينقاس حذف حرف
تمررون الديار ولم تعوجوا * كلامكمو على اذا حرام أي تمررون بالديار ومذهب
الجر مع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن على

(١٨٠)

مع الحذف ليس مما عاين فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معا وان استوجهه شيخ
الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أي في نصب رجو و باو ناصبه عند البصر بين الفعل فقولهم
منصوب بزنج الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزاع هو الناصب فالبناء لا لا لتوشد بقاء الجري قوله
اذ قيل أي الناس شمر قبيلة * أشارت كايب بالأصابع
أي أشارت الأصابع مع الأ كفاي كايب (قوله ولم تعوجوا) أي تميلا وتدخلا (قوله مع غير أن وأن)
عنه ما كى المصدرية فيمطر دقة دير اللام قبلها كجئت كى تكرمنى أي لكى وفى التسهيل ان ماورد فيه
الحذف كثير من غير ذلك قيل وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليه ما دخلت البلد والبيت
وان لم يكثر كتوجه مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لأنه لم يسمع في
غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مطرنا السهل والجبل وضر بته الظهر والبطن أي عليهما وهل المنصوب مع
دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذ الان ظرف المكان شرطه
الابهام وهذا مختص بخلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لأنه على معنى الى لاف فتنبه لذلك
وسيا في حروف الجر اطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماع ماورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحتة
بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا ان نراولوى التركيب الذى سمع فيه كقوله

لدى بهز الكف يعسل منته * فيه كما غسل الطريق الثعلب

وقوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * أي حلفت على حب العراق وكما غسل الثعلب أي اضطرب
في الطريق ولدى بفتح فسكون أي ربح ومنته صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع أن
وان دون نصحتة وشكرته غير ظاهر لان المراد بالقياس جوازه في أي تركيب وان لم يسمع وهذا بعينه في
نصح وشكر اه (قوله الاخفش الصغير) الأولى الأصغر لان الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة
تأمين سيبويه والأصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والأكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجلة من
لقب بالأخفش أحد عشر نحو ياسين سيبويه أربعة كافي التصريح (قوله يريت القلم) من باب رمى
ويقال يروته بالواو ولا يسمى قلم الا بعد البراية وقبلها بوصة وقصبة ففي قولهم يريت القلم مجاز الاول كالمصر
خرا أي عنبايؤل للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في لاحتال الخ) هذا مبني على مذهب
المصنف من عدم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق كما هو اللازم في المثال انما هو الاجمال
لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البغاء الا اذا اقتضى المقام الثعابين فيمنع كاللبس فينبغي أن يحمل المثال
عليه بخلاف وترغبون ان تنسكوهن فان الاجمال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء لجاهن وماهن
ومن يرغب عنهن لسامتهن وفقرهن اشارة الى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية
لقرينة كانت وقت النزول لانها زلت في فرقة ترغب فيهن لجاهن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفقرهن
وقيل في الفرقتين فالقرينة في كل فرقة حاها فلا اجمال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أي تسكبا بقوله
وما زرت لبيلى أن تكون حبيبة * الخ ولادين بها اناطا ليه

بجردين عطف على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخرون الأول أظهر ولا يرد فقد
الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر ان هذا الجذر لفظي أي مستحق لفظ المصدر المقدر لا محلي
بمعنى استحقاقه للوضع حتى يشترط بقاء طابيه (قوله وذهب الكسائي) أي والخليل وهذا هو الأقيس

ان سليمان البغدادي وهو
الأخفش الصغير الى أنه
يجوز الحذف مع غيرهما
قياسا بشرط تعيين الحرف
ومكان الحذف نحو يريت
القلم بالسكين فيجوز عنده
حذف البناء فتقول يريت
القلم السكين فان لم يتعين
الحرف لم يجز الحذف نحو
رغبت في زيد فلا يجوز
حذف في اذ لا يدري
حينئذ هل التقدير رغبت
عن زيدا وفي زيد وكذلك
ان لم يتعين مكان الحذف
لم يجز نحو اخترت القوم
من بني تميم فلا يجوز الحذف
فلا تقول اخترت القوم
بني تميم اذ لا يدري هل
الأصل اخترت القوم من
بني تميم أو اخترت من القوم
بني تميم وأما أن وأن فيجوز
حذف حرف الجر معهما
قياسا مطردا بشرط أمن
اللبس كقولك عجبت أن
يدوار الأصل عجبت من
ان بدوا أي من أن يعطوا
الدية ومثال ذلك مع أن
بالتشديد عجبت من أنك
قائم فيجوز حذف من
فتقول عجبت أنك قائم
فان حصل لبس لم يجز
الحذف نحو رغبت في ان
تقول أوفى أنك قائم فلا

ضعف

يجوز حذف في لاحتال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلف في محل أن وأن
عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش الى أنهما في محل جر وذهب الكسائي الى أنهما في محل نصب

وذهب سيبويه الى تجوز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان الجرور غيراً وأن لم يجز حذف حرف
 الجر الاسماعاً وان كان أن وأن جاز ذلك قياساً عند من اللبس وهذا هو الصحيح (ص) والاصل سيق فاعل معنى كمن *
 من ألبس من زاركم نسج العن (ش) اذا تعدى الفعل الى المفعولين الثاني منهما ليس حبراً في الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو
 أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيد على درهم لانه فاعل في المعنى لانه الآخذ الدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبس من زاركم نسج
 العن فن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج العن لانه اللابس ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً معني لكنه خلاف الاصل
 (ص) ويلزم الاصل لموجب عمراً * وترك ذلك الاصل حتماً في خبري (ش) أي يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ
 ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمراً فيجب تقديم (١٨١) الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره

لضعف الجار عن المفعول محذوفاً ولذا وجب نصب في غيرهما فكذا مفعولها غايته أنها لما طال بالاصالة
 انقاس معها الحذف تخفيفاً وذلك لا يقتضى بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أي فانه قال بعد أن
 ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضوع جركم كان قويا ولذلك نظراً كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل
 النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشعري
 تبعاً للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبس) اما بضم السين مسنداً
 لجماعة المذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسنداً للفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو
 أنه للتعظيم ونسج العن أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبراً) في ذلك نقول المصنف فاعل معنى
 والا فالخبر والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زائداً قائماً
 لاني ظننت زيدا عمراً ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجز على
 ما قد يجز فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عمراً) أي نزل ووجد ومضارعه يعرو
 كغزايغزو وأما عري يعري كتعيب يتعيب فبمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلاً فله
 كون الثاني محصوراً فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهراً والأول ضميراً متصلاً كأعطيتك درهما
 فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أي لما منع من التأخير كالحصر في الأول كما أعطيت
 الدرهم الا زيدا وكونه ظاهراً والثاني ضميراً متصلاً كالدرهم أعطيت زيدا وكذا الضمير في مثاله ومنه قولهم
 أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضميراً للأول في الثاني كأعطيت زيدا ما له جاز وجاز
 لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كعدم مضارع ضار يضر ضميراً بمعنى ضار قال تعالى لا يضركم كيدهم
 شيئاً أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة)
 أي لدليل ويسمى اختصاراً ولغيره ويسمى اقتصاراً الا في باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالحواس ما يقابل
 الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضر بنو زيد لما سياتى في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال
 للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل بحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا
 يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون
 الناصب مضافاً الى هالأن الوصف المحلى بالايضاف للخالي منها ولا ضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره
 كما سياتى في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المنادى أدهو محذوفاً نابت عنه يا ولا

وحدان فضلة أجزاء لم
 يضر
 كحذف ما سبق جواباً أو
 حصر
 (ش) الفضلة خلاف
 العمدة والعمدة ما لا
 يستغنى عنه كالفاعل
 والفضلة ما يمكن الاستغناء
 عنه كالمفعول به فيجوز
 حذف الفضلة ان لم يضر
 كقولك في ضربت زيدا
 ضربت بحذف المفعول به

وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى وسوف يعطيك ربك
 فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوا الجزية فان ضربت الفضلة لم يجز حذفها
 كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فقول ضربت زيدا أو وقع محصوراً نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف
 زيد في الموضوعين اذا لا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دال على نفي الضرب مطلقاً والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم
 المقصود عند حذفه (ص) ويحذف الناصب ان علماً * وقد يكون حذفه ملتزماً (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه
 دليل نحو ان يقال من ضربت فقول زيدا التقدير ضربت زيدا الحذف ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجباً
 كما تقدم في باب الاشتغال نحو يضربته التقدير ضربت زيدا ضربته الحذف ضربت وجوباً كما تقدم والله أعلم

وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى وسوف يعطيك ربك
 فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوا الجزية فان ضربت الفضلة لم يجز حذفها
 كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فقول ضربت زيدا أو وقع محصوراً نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف
 زيد في الموضوعين اذا لا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دال على نفي الضرب مطلقاً والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم
 المقصود عند حذفه (ص) ويحذف الناصب ان علماً * وقد يكون حذفه ملتزماً (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه
 دليل نحو ان يقال من ضربت فقول زيدا التقدير ضربت زيدا الحذف ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجباً
 كما تقدم في باب الاشتغال نحو يضربته التقدير ضربت زيدا ضربته الحذف ضربت وجوباً كما تقدم والله أعلم

يجمع بين العوض والمعووض وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي وفي المثل كالسكالب على البقر
 أى أرسل وما جرى مجراه كأنه واخيرا لكم أى انتهوا وأخيرا والله أعلم
 ﴿ التنازع في العمل ﴾

هو لغة التجاذب واصطلاحا ما سجد ذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل
 مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر
 للضرورة أو للتوسع في الظرف والمراد باقتضاهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى
 امام التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيأتي (قوله قبل) حال من عاملان أى حال
 كونهما قبل الاسم (قوله ذا أسره) في القاموس الأسيرة بضم الهمزة الدرع الحصينة وأسيرة الرجل رهطه
 الأذنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أى فعلمين
 متصرفين كأتوني أفرغ عليه قطرا أو اسمين يشبهانها كقوله

عهدت مغيثا مغنيا من أجزته * فلم أتخذ إلا فناءك موثلا

أو اسم وفعل كذلك نحو هاؤم اقرؤا كتابيه اه وقوله يشبهانها أى في العمل لافي التصرف كما قاله
 شارحه لثلاثا فيبه نمثيله هاؤم اقرؤا فإنه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو واقرؤا في كتابيه فاعمل فيه
 الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمع اسم
 الفاعل كالمبتدأ والمفعول كقوله * وهزة مطول معنى غريمها * واسم الفعل كآية والمصدر كقوله
 * لقيت فلم أنسكل عن الضرب مسمعا * فلفقت والضرب تنازع اسمها وانسكل أى أعجز من باب
 دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ولم أر
 من ذكر الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ولما منع منها فيما يظهر كيد اضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر
 وذكر يابوه فليحجر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم جزمت الفعل وهما في
 محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد ضعيف لا يفصل من معموله والفصل لازم
 في التنازع عند أعمال الأول فإذا بطل أعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز أعمال كل منهما ومن

هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو لانه لا يفصل بين أفعال ومن بأجنبي قال الروداني ما لم يتأخر
 الجامد عن غيره والاجاز لعدم فصله سواء عمل الأول أم الثاني كما عجبني ولست مثل زيد وأجاز له المبرد في فعله
 التعجب مطلقا واغتفر فصل الأول من معموله إذا كان هو العامل لا مترج الجملتين بالعاطف واتحاد
 مطالبهما وقيدته في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما
 بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أو هما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا فظنوا ووظننتم
 تنازعا أن لن يبعث والثاني معمول للأول لانه صفة لمصدره المحذوف أى ظنوا ظنا كظننكم أو يكون الثاني
 جوابا للأول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله والشرط كأتوني أفرغ عليه قطرا
 ومنه كافي الاسقاطي هاؤم اقرؤوا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كافي المعنى فلا يجوز قام فعد أخوك
 (قوله أى معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا مجرورا نحو
 زيد إنما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الاياه ووثقت وتقويت بك على خلاف في الاخير واشترط قوم
 وجوب توجه العاملين الى المعمول بفرج قوله تعالى وأنه كان يقول سفيها للاختلاف ان اسم كان ضمير الشأن
 فلا توجه الى سفيها والظاهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية كما يجوز عدمه وخرج بتوجه العاملين
 أنك أنك اللاحقون فليس تنازعا والافساد للفظ لوجوب أن يقال أنك أنك أو أنك أنك بل الثاني
 مجرد النوكيت كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلا ومثله هيئات العقيق وخرج أيضا قول امرئ القيس

(ص)

﴿ التنازع في العمل ﴾
 ان عاملان اقتضيا في اسم
 عمل

قبل فلا واحد منهما العمل
 والثاني أولى عند أهل
 البصرة
 واختار عكسا غيرهم ذا
 أسره

(ش) التنازع عبارة عن
 توجه عاملين الى معمول

واحد نحو ضربت وأكرمته زيداً فكل واحد من ضربت وأكرمته يطلب زيداً بالفعولية وهذا معنى قوله ان عاملان الى آخره وقوله قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر (١٨٣) العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع

وقوله * فلو واحد منهما
 العامل * معناه ان أحد
 العاملين يعمل في ذلك
 الاسم الظاهر والآخر يعمل
 عنه ويعمل في ضميره
 على ما سيذكره ولا خلاف
 بين البصريين والكوفيين
 انه يجوز اعمال كل واحد
 من العاملين في ذلك الاسم
 الظاهر ولكن اختلفوا في
 الاولى منهما فذهب
 البصريون الى ان الثاني
 أولى به لقربه منه وذهب
 الكوفيون الى ان الاول
 أولى به لتقدمه (ص)
 وأعمال المهمل في ضميرها
 تنازعا والسنن ما التزم
 كحسنان ويسى ابنا كما
 وقد بنى واعتدب يا عبدا كما
 (ش) أى اذا أعملت أحد
 العاملين في الظاهر
 وأعمال الآخر عنه فأعمل
 المهمل في ضمير الظاهر
 والتزم الاضمار ان كان
 مطالب العامل مما يلزم
 ذكره ولا يجوز حذفه
 كالفعل وذلك كقولك
 يحسن ويسى ابناك فكل
 واحد من يحسن ويسى
 يطلب ابناك بالفاعلية فان
 أعملت الثاني وجب أن
 تضمير في الاول فاعله
 فتقول يحسنان ويسى
 ابناك وكذلك ان أعملت

ولو أن ما سمي لادنى مبيشة * كفاى ولم أطب قليل من المال
 فقليل فاعل كفاى ولم يتوجه اليه أطب والافسد المعنى المراد بل مقعوله محذوف أى لو سميت لادنى
 كفاى القليل ولم أطب الملك بدليل قوله
 ولسكنما أسعى لجد مؤئل * وقد يدرك الجهد المؤئل أمثالى
 انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنين أو ثلاثة وهو رأى وصحيح في التسهيل
 والجامع الجواز وقد يتعدد المعمول لغيره كما يز يد العامل عن اثنين وقد اجتمعا في حديث تسبحون
 وتكبرون وتحمدون بركل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرف وهو دبر والمصدر وهو ثلاثا الخ
 فأعمل الاخير وحذف الضميرين من الاولين لكونهما فضلتين أى تسبحون فيه اياها وتكبرون فيه اياها
 ولو أعمل غير الاخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك
 قوله طلبت فلم أدرك بوجهى وليبنى * فعدت ولم أبغ الندى عند سائب
 فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافا لمن وهم فيه وهى طلبت وأدرك وأبغ فى الندى وعند فأعمل الاخير كما مر ومن
 تنازعا مع اعمال الاول قوله
 كسالك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر
 ونقل الاجماع على جواز اعمال أى الثلاثة لكن قيل لا يحفظ اعمال الثاني (قوله لم تكن المسئلة من باب
 التنازع) أى لان السابق ان رفع كز يسقام وقعد فشكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلبه
 ليعمل فيه وان نصب كز يساخر بت وأكرمته فهو معمول للاول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله
 بعضهم ولذا يلزم تقدم ما فى حيز العاطف عليه وهو ممنوع الا فى نحو فلم يسبر وا عند الزمخشري حيث قدر فيه
 تأخير الهمزة لأنها داخلة على محذوف أى أقعدوا فلم يسبروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة
 يجوز ذكره وحذفه وكذا يمنع التنازع فى المتوسط كضربت يساوأ كرمته فز يدا معمول الاول
 وحذف معمول الثاني كما قاله ابن هشام وتعقبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمل لان معمول العامل
 يجوز تقدمه برده منع تقدم ما فى حيز العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضى فى المتقدم المنسوب والغازى فى
 المتوسط أما المتقدم المرفوع فيبعد جوازه لما مر (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق فى عمل الرفع
 كجاء وقام يسلم أسانى عن الفراء (قوله الى ان الثاني أولى) أى وان كان أضعف عملا من الاول بدليل
 استدلالهم على اعمال المصدر المحلى بال بقوله لقيت فلم أن كل الخ وعلى اعمال المجموع بقوله
 قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبواقامة الالجهد والفتحا
 ولم يحمله على ان العامل لقيت وزادت (قوله لقربه) أى وسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه
 ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وان اغتفر هنا الضرورة على ان الرضى نص على جواز الفصل
 بالاجنبى عند قوة العامل فى بحث اسم التفضيل اسقاطى (قوله لتقدمه) أى وسلامته من الاضمار قبل
 الذكرك كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائى ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما
 مرجح والا فيجب اعمال الثاني فى نحو ضربت بل أكرمته زيداً والاول فى ضربت بل أكرمته زيداً كما
 فى النسكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتزم ما التزم) أى من وجوب اضمار العدة ومطابقته
 للظاهر افراد غيره الا اذا صالح العامل للكل فيضم مفردا لمذكر الاغبر نحو أخرج وقتيل هند أو
 الزيدون مثلا لكن فى التسهيل ان تلك المطابقة أصلية فقد يجوز سبويه الافراد فى الاحوال كلها

الاول وجب الاضمار فى الثاني فتقول يحسن ويسى ابناك ومثله بنى واعتدب يا عبداك وان أعملت الثاني فى هذا المثال قلت بنى واعتدب
 هبناك ولا يجوز ترك الاضمار فتقول يحسن ويسى ابناك ولا بنى واعتدب يا عبداك

أو الثاني فإن كان الطالب له هو الأول وجب اضماره مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه وإن كان الطالب له هو الثاني أضمته متصلًا أو منفصلًا فتقول ظننت وظنني زيدًا قائمًا وظننت وظنني إياه زيدًا قائمًا ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجرور فلا تقول ضميرته وضمير بني زيد ولا صررت به وضمير بني زيد بدل يلزم الحذف فتقول ضربت وضمير بني زيد وصررت وضمير بني زيد إذا كان المفعول خبرًا في الأصل فإنه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه ومفهومه أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا بحمدا (١٨٥) في الأصل أو غير حمدا (ص)

وأظهر أن يكن ضمير خبرا * لغير ما يطابق المفسرا

نحو أظن ويظناني أيا * زيدا وعمرا أخوين في الرخا (ش) أي يجب أن يؤتى

بمفعول الفصل المهمل ظاهرا إذا لزم من اضماره عدم مطابقتها لما يفسره لكونه خبرا في الأصل عما لا يطابق المفسر كما إذا

كان في الأصل خبرا عن مفرد ومفسره مثنى نحو أظن ويظناني زيدا وعمرا أخوين فزيدا مفعول أول لاظن وعمرا معطوف عليه وأخوين مفعول ثان لاظن والياء مفعول أول لبيظان فيحتاج إلى مفعول ثان فلو أتيت به ضميرا

فقلت أظن ويظناني إياه زيدا وعمرا أخوين لكان إياه مطابقا للياء في أنهما مفردان ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو أخوين لانه مفرد وأخوين مثنى فتفوت مطابقة المفسر

للمفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظناني إياهما زيدا وعمرا أخوين حصلت مطابقة المفسر وذلك لكون إياهما مثنى وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفردا وهو الياء والمفعول الثاني مثنى وهو إياهما ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعدت المطابقة مع الاضمار وجب الاظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين مفعول أول لبيظن والياء مفعول أول لبيظن وأخا مفعول الثاني فلما تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لأن كلامنا من العاملين عمل في ظاهر وهذا مذهب البصريين

قول المصنف غير خبر العمدة من ذكر الملزوم وإرادة اللازم فيشمل المفعول الأول لظننت فإنه لا فرق بين المفعولين في وجوب التأخير كظننت منطلقا وظننتي منطلقا هندا إياها فإياها مفعول أول لظننت فإنه دفع ما يوجهه المتن من التصور نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير في الفصلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلوقال كما في المكودي

واحد فله لکن مع لبس أو خبر * أو مبتدأ آخره فهو المعتبر لسلم من ذلك ودخل في كلامه خبر كان ككنت وكان زيدًا قائمًا إياه فإياه خبر ككنت عائد على قائمًا (قوله) وجب اضماره الخ) أي لانه حمدا لا يحذف وقوله مؤخرًا أي خلافا لما في التسهيل تبعًا لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الاضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفصلة وإن لزم فصله من عامله بأجنبي كذا قيل وفيه انهم صرحوا بجواز حذف مفعول ظن وخبر كان في قول الدليل فكيف يمنع حذفه ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والاضمار قبل الذكر (قوله ظننت وظننت الخ) الأول يطلب زيدًا فاعلا وقائمًا مفعولًا ثانيًا والثاني يطلبهما مفعولين فاعمل فيهما الثاني فهما منصوبان به وأضمري في الأول فاعله مستترا يعود لزيد المؤخر لفظًا ورتبة والياء مفعوله الأول والثاني إياه المؤخر العائد لقائم (قوله ظننت وظننتي الخ) الأول يطلب زيدًا وقائمًا مفعولين فاعمله فيهما والثاني يطلب زيدًا فاعله في ضميره مستتر في نفسه وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه معمول الأول وطلب قائمًا مفعولًا ثانيًا فاعله في الياء العائدة عليه فهي مفعوله الثاني والياء مفعوله الأول (قوله وأظهر) أي ضمير المتنازع فيه أي أنت به اسمًا ظاهرًا بدل الضمير (قوله لغير ما يطابق) أي لمبتدأ في الأصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني في مثاله (قوله فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو إياه (قوله وجب الاظهار الخ) أي وحيث كان أخا اسمًا ظاهرًا فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم فلا تضر مخالفتها للأخوين لعدم افتقاره إليهما بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي (قوله فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لأن أخوين معمول لاظن ولم يتوجه إليه يظناني لعدم مطابقتها لمفعوله الأول وهو لا يطلب إلا ما يطابقه فلم يتنازع فيه كذا قال الموضح وتبعه الشرح وأجاب سم بما محصله أن كلا من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية فكلاهما يطلبه مفعولًا ثانيًا مطابقًا لمفعوله الأول فلما اعملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الأول تعدر علينا الاضمار في الثاني لما مر فانقطع طلبه له فعدلنا إلى الاظهار وقلنا أخا موافقة للخبر عنه وإن خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه إليه ألا ترى محجة التنازع في ضمير بني وضربت زيدًا لتوجههما إليه بقطع النظر عن نوع العمل مع أنه إذا رفع انقطع طلب الناصب له وبالعكس فكذلك ما هنا اه وتقول

(٢٤ - (خضري) - اول)

للمفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظناني إياهما زيدا وعمرا أخوين حصلت مطابقة المفسر وذلك لكون إياهما مثنى وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفردا وهو الياء والمفعول الثاني مثنى وهو إياهما ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعدت المطابقة مع الاضمار وجب الاظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين مفعول أول لبيظن والياء مفعول أول لبيظن وأخا مفعول الثاني فلما تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لأن كلامنا من العاملين عمل في ظاهر وهذا مذهب البصريين

عند أعمال الثاني أظن ويظنني الزيدان أياهما أخوين أو يظناني وأظن الزيدان أخوين أيا
 (قوله وأجاز الكوفيون الخ) أي كما يجوز الظاهر والخذف أيضا للدلالة معمول الآخر عليه كما جوزه
 عند عدم التخالف في المسئلة السابقة لوجود دليله كدنا في التوضيح والاشموني وغيرهما لكن يعكس عليه
 ما نقله المصريح في المسئلة السابقة عن أبي حيان في البكت الحسان ان شرط الخذف عندهم مطابقة
 الحذف للثبوت افراد وغيره والامتنع نحو علمني وعلمت الزيدان قائمين فلا بد أن تقول اياه ولا يجوز
 حذفه اه (قوله مراعى فيه جانب الخبر عنه) أي وان خالف المفسر ويضمر مقدهما عن معمول الاول
 كما مثله المصريح وليس اضمارا قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان أهمل الثاني أضمر
 مؤخرا كما في التصريح عن المرادى فيقال أظن ويظنني الزيدان أياهما أياهما أو يظنني وأظن
 الزيدان أخوين هما اياه فهما فاعل يظنني واياه مفعوله الثاني وتقول على الاظهار أظن ويظنني الزيدان
 أياهما أخوين ويظنني وأظن الزيدان أخوين هما أيا وتقول على الخذف أظن ويظنني الزيدان
 أياهما اياهما عائدا على الزيدان وحذفنا العائد على أيا ويظنني وأظن الزيدان أخوين هما ويحذف
 عائدا لأخوين فتأمل والله أعلم

(المفعول المطلق)

(قوله يدل على شيئين) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة إلى
 الفاعل المميز في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد
 فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاما (قوله وهو المصدر)
 أي مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحديث مدلوله والمراد بالحديث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم
 الحديث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كغسل غسل وتوضأ وضواً وأعطى عطاه لان مدلوله لفظ
 المصدر لا الحديث كما نقله الساماني عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحديث بواسطة والمراد
 الدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لإخراجه من قيد ملحوظ أي الجاري على
 فاعله واسم المصدر لا يجري عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحديث بالاصالة واسم المصدر
 نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أي الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا
 والمتنصب يخرج المرفوع ولو نائب فاعل فلا يسمى مفعولا في الاصطلاح خلافا لظاهر الاشموني واعلم
 ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وجهان يجتمعان في ضرب به ضربا وينفرد المصدر في ضرب
 ضرب أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سمي أي فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر
 المقدر نظرا للاصل فالمصدر أهم مطلقا (قوله توكيدا لعامله) أي لنفس عامله ان كان مصدر أمثله والا
 فيؤكد مصدر عامله ليتحدد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظي الذي ههنا منه فمضى قولك
 ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا كما أفاده الساماني والرضي فان قلت كيف يكون لفظيا مع قول
 النحاس أجمع النحاة ان توكيد المصدر يدفع الجواز كالمعنوي نحو وكلم الله موسى تكليما أي بذاته لا بترجمان
 أوجب بأن ذلك ليس خاصا بالمعنوي بل يكون في اللفظي أيضا ككافي المطول نحو قطع اللص الامير الامير
 (قوله أو بيانا الخ) أي مع كونه مؤكدا أيضا فالنوع والعدد مؤكدان وان كان القصد منهما بالذات
 البيان وأما القسم الاول فالتوكيد لا غير فهو لا يجتمع غيره وأما الباقيان فيجتمعا في ضربت ضربا
 الامير (قوله غير مقيد بحرف) أي لانه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل اذ لم يوجد من الفاعل الاudit
 الحديث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجد لها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها
 أو معها فلذلك لا تسمى به الامتية بما ذكر فلاحق بالذكر أولا هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول به في

وأجاز الكوفيون الاضمار
 مراعى فيه جانب الخبر عنه
 فتقول أظن ويظناني اياه
 زيد او عمر أخوين وأجازوا
 أيضا الخذف فتقول أظن
 ويظناني زيدا وعمر
 أخوين (ص)

(المفعول المطلق)

المصدر اسم ماسوي
 الزمان من
 مدلولي الفعل كأمن من أمن
 (ش) الفعل يدل على شيئين
 الحدث والزمان فقام يدل
 على قيام في زمن ماض
 ويقوم يدل على قيام في
 الحال أو الاستقبال وقم
 يدل على قيام في الاستقبال
 فالقيام هو الحدث وهو
 أحد مدلولي الفعل وهو
 المصدر وهذا معنى قوله ما
 سوى الزمان من مدلولي
 الفعل فكأنه قال المصدر
 اسم الحدث كما من فانه أحد
 مدلولي أمن والمفعول
 المطلق هو المصدر المنتصب
 توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه
 أو عده نحو ضربت ضربا
 وسرت سير زيد وضربت
 ضربت بدين، وسمى مفعولا
 مطلقا لصدق المفعول عليه
 غير مقيد بحرف جر ونحوه
 بخلاف غيره من المفعولات
 فانه لا يقع عليه اسم المفعول
 الا مقيدا كالمفعول به
 والمفعول فيه والمفعول معه
 والمفعول له

(ص) بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلا لهنين انتخب (ش) ينتصب المصدر بمثله أى بالمصدر نحو عجت من ضربك زيدا
ضربا شديدا أو بالفعل نحو ضربت زيدا ضربا أو بالوصف نحو أنا ضارب زيدا ضربا أو مذهب البصر بين

(١٨٧)

ان المصدر اصل والفعل
والوصف مشتقان منه
وهذا معنى قوله

وكونه أصلا لهنين انتخب
أى المختاران المصدر أصل
لهنين أى الفعل والوصف
ومذهب السكوفيين ان
الفعل أصل والمصدر
مشتق منه وذهب قوم الى
ان المصدر أصل والفعل
مشتق منه والوصف مشتق
من الفعل وذهب ابن

طلحة الى أن كلاما من المصدر
والفعل أصل برأسه وليس
أحدهما مشتقا من الآخر
والصحيح المذهب الاول
لان كل فرع يتضمن
الاصل وزيادة والفعل
والوصف بالنسبة الى المصدر
كذلك لان كلامهما يدل
على المصدر وزيادة والفعل
يدل على المصدر والزمان
والوصف يدل على المصدر
والفاعل (ص)

توكيدا أو نوعا يبين أو
عدد
كسرت سيرتين سيردى
رشد

(ش) المفعول المطلق
يقع على ثلاثة أحوال كما
تقدم أحدها أن يكون
مؤكدا نحو ضربت ضربا
الثانى أن يكون ميبنا لنوع

باب تعدى الفعل استطرادا لاقصدا وعند اجتماعها ترتبت على ما فى قوله

مفاعيلهم رتب فصـدر بـمطلق * رثن به فيه له معه قد كمل

تقول ضربت الضرب زيدا بسوطه * نهرا هاتنا تاديه وامرأ نكل

(قوله بمثله) أى المصدر من حيث هو المذكور فى قوله المصدر اسم الخ وكونا الضمير فى قوله وكونه واما ضمير
نصب فراجع له بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظا واما ينجبى
ايمانك تصديقا وقعدت جلوسا على ما صححه الناظم من انه منصوب بالمذكور فى باب النيباة وستأتى فى افرح
الجدل أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أى متصرف غير ماني عن العمل فخرج فعل النجب وكان
وأخواتها وباب ظن عند الغائه فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو مفعول
أو بناء مبالغة لاسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله

أما الملوك فانت اليوم الأهم * لؤما وأبيضهم سر بال طباخ

فناصب لؤما محذوف أى نائم لؤما وألقى ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأراني طربا فى أثرهم * طرب الواله أو كالتخييل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق ودلفظ الى آخره مناسبة بينهما فى المعنى ولوجاز يامع اتفاهما فى الحروف
الأصول فان اتفقا فى كاه على الترتيب فاشتقاق صفة كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا
وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كما فى جسد وجنب وان اختلف فىهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر
كثلب من التلم فعلم ان مناسبة المعنيين شرط فى الجميع (قوله أن الفعل أصل) أى لانه يعمل فى
المصدر ويؤثر فيه فكان أصلا لقوته ورد بان الحرف يؤثر فى الاسم مع أنه ليس أصلا له والمراد الفعل
المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين
وجوده محالو بعده ماضيا وقيل الماضى هو الأصل لسبقه بضمي زمانه ويرجح الاول أنه فرض الأوصاف
الثلاثة فى زمن واحد وهما فى زمنين مختلفين والظاهر ان غير الاصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر وكونا
الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أى فهو
فرع الفرع (قوله وذهب ابن طاححة) هو شيخ الزمخشري وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله
يبين) أى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا والضمير للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله ميبنا لنوع) أى
لكونه مضافا وموصوفا كما مثله أو محلى بال العهدية كسرت السبرأى المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة
أقسام ويسمى المختص أيضا لاختصاصه بما ذكر والتحقيق ان المحدود مختص أيضا لتعديده بالعدد المنصوص
ولذا جعل فى التسهيل المفعول المطلق قسمين مهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان محدود ونوعى واعلم ان
النوعى ان كان مضافا كان من باب النيباة على التحقيق لاستحالة ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل
مثله فالاصل سيرامثل سيردى رشد خلف المصدر ثم صفتته وأنب المضاف اليه منها كما حقه السامى ولا
يرد ذلك على المصنف لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلا أو نائباً أو ما ذوال فالظاهر انه
قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك
وقد يكون أصليا كأن قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذى وقع منك بعينه استحضار صورته فتدبر
(قوله وقد ينوب عنه) أى عن المصدر المتأصل فى المفعولية وهو ما كان من لفظ عاه له لاعتنا مطلق المصدر
حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد ان الجدل فى مثاله بفتح الجيم والذال اللججة مصدر جدل كفرح

نحو سرت سيردى رشد وسرت سير احسنا الثالث أن يكون ميبنا للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات (ص)

وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجد كل الجد وافرح الجدل (ش)

كل الميسل وضر بته بعض
الضرب وكالمصدر المرادف
لمصدر الفعل المذكور نحو
فعدت جالوسا و افرح
الجنل فالجوس نائب مناب
العمود لرادفته له والجنل
نائب مناب الفرج لمرادفته
له وكذلك ينوب مناب
المصدر اسم الاشارة نحو
ضر بته ذلك الضرب وزعم
بعضهم انه اذا ناب اسم
الاشارة مناب المصدر فلا
يد من وصفه بالمصدر كما
مثلنا وفيه نظرفن أمثلة
سبويه ظننت ذلك أى
ظننت ذلك الظن فذاك
اشارة الى الظن ولم يوصف
به وينوب عن المصدر أيضا
ضميره نحو ضر بته زيدا
أى ضر بته الضرب ومنه
قوله تعالى لأعدبه أحدا
من العالمين أى لأعدب
العناد وعدده نحو ضر بته
عشر ين ضربة ومنه قوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة والآلة نحو ضر بته
سوطا والأصل ضر بته
ضرب سوط فحذف
المضاف وأقيم المضاف اليه
مقامه والله تعالى أعلم
(ص)

وزنا ومعنى وظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والسيرافى والمبرد
واختاره المصنف لا طراده وأمامذهب سبويه والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت
وجذلت جذلا فلا يطرد في نحو حلفت يمينا اذا لفعل له مع ان الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة قاله
الرضى (قوله قد ينوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة السكبية والبعضية والمرادف والاشارة
والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الاشارة والضمير كما
في الروداني والباقي عن المبين فقط وبقى عما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كما غفلت غسلا وتوضأت
وضوء العلماء والملاقى للمصدر في الاشتقاق بان يشاركه في مادته امامع كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه
تبتيلا فانه مصدر لبتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أو مع كونه اسم عين كأنتسكم
من الارض نباتا أو أنتها نباتا حسنا فنبا تا اسم للنابت من زرع أو غيره وقد ناب عن انباتا وقال سبويه انه
مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الأول لانه في الاصل مصدر لبتت سمي به النابت كما نص عليه غير
واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضا اسم مصدر لابت كغسلا ووضوا لاغسل وتوضأ
مع انها مصدران لغسل ووضوا ما تبتيلا فلا يمكن جعله اسم مصدر لبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما
هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقى في الاشتقاق شاملا للاقسام الثلاثة أى فيسكن في النيابة
ملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقى عما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقري
وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كيموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله

* ألم اغتمض عيناك ليلة أرمد * أى اغتمض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضر بت زيدا أى
ضرب ضر بته وما الشرطية نحو ما شئت فجالس أى جالوس شئت فجالس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة
عنها وعشرة عن المبين لكن لم أر نصا في انابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جوازها كتبتل اليه
تبتيل الخائفين (قوله ذلك الضرب) أى المجهود للخاطب كان علم الضرب وجهل فاعله فأخبرته بأنه
أنت فيكون مثالا للمبين وظننت ذلك مثال للمؤكد كما عود للمصدر المهم المفهوم من الفعل وقد ينوب
عن النائب كان يقال ضرب الامير زيدا فتقول ضربت اللص ذلك الضرب أى ضربت بالمثل ذلك لان فعل
الامير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنب عنه الصفة ثم الصفة وأنب عنها الاشارة (قوله نحو ضر بته
زيدا) ان رجع الضمير الى مصدر الفعل المهم فمؤكدا لانه لو صرح بالظاهر لم يند الا التوكيد وان رجع الى
مصدر معهود دلالة المقام فنوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل ال فيه للجنس والعهود محل ذلك
مالم يجعل زيدا بدلا لنفس الضمير والا كان مفعولا به لا مطلقا هكذا قوله * من كل مانال الفتى قد نلت *
وقوله * هذا سراقة للقرآن يدرسه * أى نلت النيل وي درس الدرر فيحتمل المؤكد والنوعى بالطريق
المذكور وأما لأعدبه أحدا من العالمين فنوعى لا غير لرجوعه له ناديا قبله بمعنى تعديبا عظيما لان تنوينه
للتعظيم والأصل أعدبه أى من يكفر تعديبا عظيما لأعدب تعديبا مثله أى التعذيب المذكور أحد الان
تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأنب عنه صفة وهي مثله ثم حذفها وأنب
المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه وأنب عنه ضميره فأدبه في التصريح وغيره فتأمله (قوله والآلة)
أى اذا كانت في العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضر بته خشبة (قوله مقامه) أى في اعرابه وافراده
وتثنيته وجمعه كضر بته سوطين واسواط (قوله غيره) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني وحذف
ضميره من الاول لسكونه فضلة وحذف مفعول افر دلالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من
الأمرين قبله ولا يفتى عنه قوله فوحدا بدنا من حيث ان مفهومه ان غير المؤكدا لا يوحدا بدلان هذا المفهوم
كما يحتمل نفي التأبيد أى لا تدم توحيد غير المؤكدا يحتمل تأبيد النفي أى لا توحده في وقت أبدا فان دفع

والتوكيد فوحدا بدنا
وثن واجمع غيره وأفردا
(ش) لا يجوز تثنية المصدر
المؤكد لعامله ولا جمعه
بل يجب افراده فتقول ضر بته
بذلك لانه

بمثابة تكرر الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فقد كرم المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه فاما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت بشرين وضربت بأما (١٨٩) المبين للنوع فالشهور أنه يجوز تثنيته

وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو سرت سيري زيد الحسن والقبيح وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشاويين (ص)

وحذف عامل المؤكد امتنع

وفي سواه للدليل منع

(ش) المصدر المؤكد

لا يجوز حذف عامله لانه

مستوفى لتقرير عامله

وتقويته والحذف مناف

لذلك وأما غير المؤكد

فيحذف عامله للدلالة عليه

جوازاً أو وجوباً فالحذف

جوازاً كقولك سير زيد

لمن قال أي سير سرت

وضربت بشرين لمن قال كم

ضربت زيداً والتقدير

سرت سير زيد وضربته

ضربت بشرين وقول ابن

المصنف ان قوله وحذف

عامل المؤكد امتنع سهو

منه لان قوله ضرب زيداً

مصدر مؤكد وعامله

مخدوف وجوباً كإسياني

ليس بصحيح وما استدلل

به على دعواه من وجوب

حذف عامل المؤكد بما

سيأتي ليس منه وذلك لان

لا اعتراض بأن الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله بمثابة تكرر الفعل) فيه أنه ليس مؤكداً للفعل نفسه بل للمصدر المفهوم منه كما هو فالاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلاً أو كثيراً كما كان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك (قوله فالشهور الخ) أي بدليل قوله ، تظنون بالله الظنون والالفت زائدة تشبيهها بالفواصل بالقوا في تصریح (قوله متسع) أي اتسع مبتدأ خبره في سواه أي وفي حذف عامل سواه اتسع أو المعنى والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبر المخدوف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله) أي ولا تأخيره بخلاف النوعي والعددي فيهما (قوله لتقرير عامله) أي دفع المجاز عنه ليكون المجاز لا يؤكده وقوله وتقويته أي تثنيته معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله تعالى ومكرنا مكر او قوله

بكي الخبز من عوف وأفكر جلدته * وجمعت محمياً من جذام المطارف

حيث أكد المكرر والمجيب أي التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيدها المجاز إذا كان يحتمل الحقيقة أيضاً كقتلت قتلاً لأنها مجاز قطعاً كما في القسطالتي على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كالأية والبيت وما يحتملها لا يؤكد الا اذا استعمل في حقيقة لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليماً (قوله في حذف عامله) أي لدلالته على معنى زائد على العامل فأشبهه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وسهو خبران والضمير في منه للناظم (قوله لان قوله ضرب زيداً الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازاً في نحو أنت سير او وجوباً في نحو أنت سير اسير او أنت الاسير او ضرب زيد او غير ذلك مما سيأتي فغنه من حذفه هنا اما سهو عن ورود هذا واما البناء على ان ذلك من المصدر المختص بالمؤكده هي دعوى بلا دليل الثاني ان تحليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف ان أراد ان المقصود منه ذلك دائماً فمنوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد قصد به ذلك وقد قصد به مجرد التقرير فغسله ولكن لان سلم ان الحذف مناف لتلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامله كقولك فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بأن الحذف مناف لتأكيده مطلقاً لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بالفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معني به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فينتافيان اه فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيده فلا ينقض ذلك جواباً عنهما وقد اعترف الشاطبي بأن نحو أنت سير للتأكيده مع ما فيه من الحذف فنازعة ابن الناظم قوية فالاراد الزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف لسكات تأتي ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لادليل على استثناء أنت سير لانه لم يذكره لانه يقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه وقع موقعه) أي ففائدته النيابة عن فعله واعطاؤه معناه لا تأكيده والا كان مؤكداً لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التأكيده) أي بل هي قسم برأسه فالمصدر امام مؤكده أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله توكيده أو نوع الخ أو ان المراد ليست منه الآن بعد النيابة وان كانت منه أصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيابتها لا

ضرب زيداً ليس من التأكيده في شيء بل هو أمر خال من التأكيده بمثابة ضرب زيداً لانه وقع موقعه فكأن ان ضرب زيداً لا تأكيده فيه كذلك ضرب زيداً وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيده في شيء لان المصدر فيها نائب عن العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدهات يمنع الجمع بينهما وبين المؤكده

بالنظر لذاتها وأيضاً لا يأتي في نحو أنت سير الان الحذف فيه غير واجب فالأولى الجواب بما مر (قوله) وما يدل
 الخ) فيه ان من قال يعمل النائب يحتمل انه يراه من المؤكد ولكن اختص بمنزلة اقتضت عمله وهي نيابته
 عن فعله فتأمل (قوله) بدلا من فعله) أي عوضا عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي
 لا فعل له كبه بمعنى ترك في قوله يصف السيوف

تذرا لجامح ضاحياها ماتها * بله الا كف كأنها لم تخفق

أي ترك الا كف في رواية خفض الا كف بالاضافة فيه امام منصوب بفعله المهمل وان لم يصح النطق به
 أو بفعل أمر مرادف لفعله المهمل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذلك الأ كف بله أي تركا أما على
 رواية نصب الأ كف قبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ويحه وويله وويسه وويبه وهي
 بحسب الاصل كنيات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتهجيب
 يقولها الانسان لمن يحب ويبغض وقيل ان وبعج وويس كلنارحة وويل وويب للعذاب فهي مفاعيل
 مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أي أحزنه الله أو أهلكه أو رجه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به
 والتقدير أزمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضرب باز يد او قياما لا فعودا مفعول به أيضا عند سيبويه
 أي الزم ضرب بالخ أي فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه مفعول مطلق (قوله في
 الأمر والهي) أي سواء تكرر كقوله

فصبر في مجال الموت صبيرا * فما نيل الخلود بمستطاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله) أي قم قياما لا تقع الخ)
 اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى في التخلص عن ذلك أن يجعل قياما مفعولا به لفعل
 محذوف ولا فعودا عطف عليه أي افعل قياما لا فعودا وأما جعل أبي حيان لا نافية للجنس وعودا اسمها
 نون شذوذ افتكاف مع انه يحتاج كما قاله الساماني الى جعله خبرا بمعنى النهي أفاده الصبان وعلى هذا فليس
 المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد
 ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله)
 نحو سقيالك) الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي سحقا لزيد وبعده اليمين فاعله فهو متعلق باعني
 محذوفا أي لك أعني أو خبر محذوف وجوبا أي ارادتي أردعائي لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم لذلك
 من يدي في الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون المسوغ له معنى الفعل
 كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقتك فلا يرفع لعدم خبره وأما ذوال فرسه
 أحسن كالويل له والخيبة لسكن ادخال آل سماعي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء
 والجرمي كافي الهمخ ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضا وهو الوجه اذا ما منع من تقدير خبره ويجوز الرفع
 أيضا في المكرر والمحصور والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كافي التسهيل نحوه على ألف اعتراف
 وز يد قائم حتى أي هذا اعتراف وحق وكذا في المفيد خبرا سواء كان انشائيا كحجب لتلك قضية وقول
 الاعرابي حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمرى عجيب وشأنى حمد الله أو غير انشائي كافعل
 وكرامة أي ولك كرامة اه قال الصبان والظاهر ان المالتفصيل كذلك والارجه اطراد الرفع فيما ذكر كما
 يفيد كلام ابن عصفور (قوله) وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه ان الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
 ليسا من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب منابه الخ نص في انهما منه في عبارته فلاقة والثاني
 هو الصواب فالآتي بدلا عن نوعان طلبي وخبري فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا أو دعاء أو تو بيخا وهذا النوع
 مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكر او لا كان سماعيا كويله

وما يدل أيضا على أن
 ضرب باز يد ونحوه ليس من
 المصدر المؤكد لعماله أن
 المصدر المؤكد لا خلاف في
 انه لا يعمل واختلفوا في
 المصدر الواقع موقع الفعل
 هل يعمل أولا والصحيح
 انه يعمل فزيدا في قولك
 ضرب باز يد منصوب بضربا
 على الاصح وقيل انه
 منصوب بالفعل المحذوف
 وهو اضرب فعلى القول
 الاول نائب ضربا عن اضرب
 في الدلالة على معناه وفي
 العمل وعلى القول الثاني
 نائب عنه في الدلالة على
 المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلا *
 من فعله كبدلا لآت كبدلا
 (ش) يحذف عامل المصدر
 وجوبا في مواضع منها اذا
 وقع المصدر بدلا من فعله
 وهو مقيس في الامر
 والنهي نحو قياما لا فعودا
 أي قم قياما لا فعودا
 والدعاء نحو سقيالك أي
 سقاك الله وكذلك يحذف
 عامل المصدر وجوبا اذا
 وقع المصدر بعد الاستفهام
 المقصود به التوبيخ نحو
 أتوانيا وقد علاك المشيب
 أي أتوانيا وقد علاك
 ويقال حذف عامل المصدر
 واقامة المصدر مقامه

في الفعل المقصود به الخبر

نحو **افعل** وكرامة أي
وأكرمك فالصدر في هذه
الامثلة ونحوها منصوب
بفعل محذوف وجوبا
والصدر نائب منابه في
الدلالة على معناه وأشار
بقوله كندلا إلى ما أنشده
سبيويه وهو قول الشاعر
على حين ألهى الناس جل
مورهم فنذلا لريق المال
ندل الثعالب فنذلا نائب
مناب فعل الامر وهو
اندل والندل خطف الشيء
بسرعة وزريق منادى
والتقدير ندلا لريق المال
وزريق اسم رجل وأجاز
المصنف أن يكون مرفوعا
ندلا وفيه نظر لانه ان جعل
نائبا مناب فعل الامر
للخطاب والتقدير اندل
يصح أن يكون مرفوعا به
لان فعل الامر اذا كان
للخطاب لا يرفع ظاهرا
فكذلك ما نائب منابه وان
جعل نائبا مناب فعل الامر
للغائب والتقدير ليندل
صح أن يكون مرفوعا به
لكن المنقول أن المصدر
لا ينوب مناب فعل الامر
للغائب وانما ينوب مناب
فعل الامر للخطاب نحو
ضرباز بدأ أي اضرب زيدا

والله أعلم (ص)

والتفصيل كما منا *

عامله يحذف حيث عنا

(ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوب بالذات وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى

والخبري امام مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله **افعل** وكرامة وامام قيس وهو ما ذكره
بقوله ومالتفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود
به الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبي كقولهم عند نذ كرامة جدا وشكرا
لا كفر او عند نذ كرامة صبرا لاجزا وعند ظهور محجب محجبا وعند الامتثال سماعا وطاعة أي حدث
جدا وشكرت شكرا وصبرت صبرا الخ فالقصد في ذلك الانشاء لکن جعلها من قسم الخبر نظر اللفظ
العامل وعن ابن عصفور انها أخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة الحذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر
الخبري خمسة أنواع اربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله ومالتفصيل الخ وواحد سماعي وهو هنا وضابطه
أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل في جميعها محذوف
وجوب بالكثرة دور انها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كلاما مثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب
الحذف في جدا وشكرا لا كفر اعند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حدث جدا وشكرت شكرا
على ان الكلام بذكر الفعل يكون خبرا وكلاما عند قصد الانشاء وحيد فن يكون المصدر والفعل متعاقبين
فلا يجمع بينهما كذا قال الساماني نقل عن الشاو بين والظاهر ان صبرا لاجزا وسمعا وطاعة كذلك
فوجوب الحذف خاص باجتماعهما أو عند قصد الانشاء هنا والرضى تفصيل آخر حيث قال الذي أرى أن
هذه المصادر ومثاله ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلق به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه
فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحدث جدا وشكرت شكرا وسقائك الله سقيا وأما ما بين
فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله ووصفه الله وحنانيك ودوايك أو بحرف جر كسحقك أي
بعداو بؤسالك أي شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك ومعاذ
الله أو بحرف كمدالك وشكرا وعجبنا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن
يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع
احترازا من نحو ومكروا مكروهم وسمى لها سعيها مم علل ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله

يمرون بالدهنا خفا فاعياهم * ويرجع من دارين بجر الحقايب

والدهنا بفتح الهمزة ودارين بكسر الراء وموضعان والضمير في يرون للصوص وكذا في يرجعن
وأنته تحقير الهم وعياهم جمع عيبة بفتح الهمزة وهي كالخنايب أو عيبة الثياب والزاد ونحوها وجر بضم
الموحدة وسكون الجيم جمع بجره وجره أي بمثابة حقابهم بعد خلوها وعلى حين يروي بالفتح على
البناء لا ضافته لجة ألهى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين
ألهى الخ والمال مفعول به ندلا ولغعله المحذوف أي اخطف المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينافي
قول العينى اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم أيها (قوله ومالتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان
للا تى بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيده لافاد عطفه على المثال وليست ما مبتدأ خبرها
ما بعدهم الا يوهم أنه قسم للا تى بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أي الفأدة المرتبة
عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طالب كآلية فان طلب شد الوفاق يترتب عليه ما فصله بالمصدر بعده
أو خبر كقوله

لاجهدن فامرد واقعة * تحشى واما بلوغ السؤال والامل

فلاجهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحتراز بالقبلية عن نحو اما
اهلاك أو تأديبا فاضرب زيدا فيجوز اظها فاعله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جلة فلا يجب الحذف
فيما فصل به مفرد قبله كز يدسفر فاصححة أو اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جلة وتقدمها

إذا لم تحتدوهم فشدوا الوثاق فاما ما بعد واما فداء فداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجو باو التقدير والله أعلم فاما تزدون منا وما تفسدون فداء وهذا معنى قوله وما تفصيل الخ أي يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن أي عرض (ص) كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند (ش) أي كذا يحذف عامل المصدر وجو بالذاتاب المصدر عن فعل أسند لاسم عين أي أخبر به عنه وكان المصدر مكررا أو محصورا فمثال المكرر زيد سير اسير والتقدير زيد يسير اسير الخذف يسير وجو بالقيام التكرير مقامه ومثال المحصور مازيدا لاسير او انا مازيدا سير والتقدير مازيدا لا يسير سيرا وانما زيد يسير سيرا خذف يسير وجو بالما

(١٩٣)

في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير فان لم يكرر ولم يحصر لم يجب الخذف نحو زيد سير والتقدير زيد يسير سيرا فان شئت حذفت يسير وان شئت صرحت به والله أعلم (ص)

ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فالبتدا نحوه على ألف عرفا * والثان كابني أنت حقا صرفا

(ش) أي من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمى المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره فالمؤكد لنفسه هو الواقع بعد الجملة لا تحتدل غيره نحوه على ألف عرفا أي اعترافا فاعترافا مصدر منصوب بفعل محذوف وجو بالتقدير اعترف اعترافا ويسمى مؤكدا لنفسه لأنه مؤكدا للجملة قبله وهي نفس المصدر بمعنى أنها لا تحتدل سواه وهذا هو المراد بقوله فالبتدا أي فالاول من

(قوله اذا لم تحتدوهم) أي أكثرتم فيهم القتل فشدوا الوثاق أي فامسكوا عن القتل وأسروهم وشدوا وثاقهم أي ما يقيدون به (قوله كذا مكرر) أي مرتين فأكثر (قوله ورد) أي المذكور من المكرر والمحصور لان الجملة نعت لها ونائب حال من فاعله ولاسم عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما استظهره المعرب وجعلها المكودي نعتا ثانيا للمكرر وما عطف عليه (قوله اسند الخ) يستفاد منه ان شروط وجوب الخذف ثلاثة كون عامله خبرا أي ولو مفسوخا كان زيدا سير سيرا وكون المبتدا اسم عين وتكرار المصدر أو حصره ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدا نحو أنت سير او العطف عليه كانت أكل أو شربا كافي التصريح ويشترط أيضا استمراره الى الحال كما نصوا عليه لا منقطعا ولا مستقبلا وانما اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر اذا لا يخبر عنها الا بتأويل فيحتاج للفعل بخلاف اسم المعنى فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بالاتأويل كأمر كسب ومقتضى ذلك ان اسم المعنى اذا لم يصح المصدر خبرا عنه الا بتأويل كامل ك نقصان وشغلك زيادة يصح فيه النصب ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أملاك ينقص نقصانا ويزيد زيادة وحينئذ في مفهوم قوله لاسم عين تفصيل يس (قوله صرفا) نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده فكأنها مثالان في مثال واحد (قوله لا تحتدل غيره) ان أراد أنها لا تنفي معنى حقيقة غير معنى المصدر فبا بعده كذلك أو أنها لا تنفي معنى غيرة ولو مجازيا فممنوع سم أي لا احتمال كونها للتوهم مجازا الا أن يراد لا تحتدل غيره احتمالا قريبا والتوهم بعيد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر كالتذي بعد على الجملة وتوسطه بين جزأها لانها دليل العامل فلا يفهم الاتمها وأما قولهم أحقاز يد منطلق فحافظ لاصدر كائن عليه (قوله وهي نفس المصدر) فيه تسميح والمراد ان التوهمها هو نفس الاعتراف ونص فيه فالصدر مؤكدا للاعتراف الذي تضمنته الجملة فصار مؤكدا لنفسه كافي ضربا ولا يشكك ذلك على قوله وحذف عامل المؤكد كما تمتع لماصر أن هذا مستثنى منه أو يقال لبادات الجملة على العامل كان كاه مذكور لقيامها مقامه (قوله أنت ابني حقا) مثله لأفعاله البتة فالبتة مصدر خذف عامله وجو بالتاء للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا ترد ثم أجزم مرة أخرى وكان اللام للهدأ أي القطعة المألومة التي لا ترددها ولا يجوز حذف ال على المشهور ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها تصريح وانما كان مثله لان البتة محقق لاستمرار النفي قبله بعد احتمال الانقطاع (قوله يحتدل أن يكون حقيقة) مقتضاه ان حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا ل احتمال المجاز ما اذا كان بمعنى ضد الباطل فلا يرفع بل يصح معه أن يراد بنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب فتصير به نصافي الثبوت وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة مغايرة له لفظا ومعنى قاله السامع في قال الرضى وهو مؤكدا لنفسه أيضا لان الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظا وانما احتمالها للكذب أو المجاز فامر عقلي لا مدلول للفظ

القسمين المذكورين في البيت الاول والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتدوهم

بل

وتحتدل غيره فتصير بذ كره نصافيه نحو أنت ابني حقا فقام مصدر منصوب بفعل محذوف وجو بالتقدير أحققه حقا ويسمى مؤكدا لغيره لان الجملة قبله تصلح له ولغيره لان قولك أنت ابني تحتدل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندني في الحق مجازة ابني فلهذا قال حقا صارت الجملة ناصعا على ان المراد بنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لانها صارت به ناصفا كان مؤكدا لغيره لوجوب مقابلة المؤثر للمؤثر فيه

بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الاثبات مدلولها في الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فانما سمي هذا مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكده بمثله اذ اتوهم المخاطب ثبوت نقيض الجلمة في نفس الأمر وغلب عنده كذب مدلولها فكان الجلمة محتمة له والنقيضه فقييل مؤكدا لغيره وأما الاول فلا يتوقى به لمثل هذا الغرض (قوله كاشي بكا) ينبغي جعله صفة جلمة أي بعد جلمة كائنه كنهه اي يكون مشيرا بالباقي الشروط والمكاتب القصر اسالة السمع وبالمرفع الصوت وقيل لغتان في كل كافي المصباح وعلى الاول يحتاج لارتكاب الضرورة في قصر الاول او مثلا الثاني والاورد أن الجلمة لم تحوم معنى المصدر لكن يردانها لم تحوم على المصدر المنصوب اذ فاعله ذات عضلة أي ممنوعة من التسكاح وهي غير الياء في و ويدفعه ان المعنى لى بكاء مثل بكائها أو صاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أي داهية من الدراهي (قوله اذ فاعله التشبيه الخ) جلمة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وقصده التشبيه وبعد جلمة ومشملة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح من اثلاثة وترك الباقي واستعمل محترزا (قوله الشكلى) بفتح المثناة مقصورا أي الخزينة لفقد هار لها يقال تسكت ولدها اذ فقدته (قوله تشبيهى) أي لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان في الجلمة قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعرا بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت اذ اصاح فهو بمعنى التصويت أي اخراج ما يسمع واحدا منه لا بمعنى المسموع خلا للرادى وليس في الجلمة قبله ما يصلح عمله لما سيأتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحوه ضرب الملوك واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذ انصب ويجوز معارفه بدل ما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبر المحذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أي لا بالمصدر الذي في الجلمة لان المصدر لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك أما الاول فظاهر وأما الثاني فلانه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصحيح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلى المرادى مثال الصوت بأن الأول فيه معنى ما يسمع فليس مصدر احتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال في الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى في قولك مررت فاذا له صوت صوت حمار انك مررت به وهو في حال تصويته فلذا قدروا للثاني ناصبا اه أى واشترط الاشعار بالحدوث انما هو في الثاني المنصوب فلا تنافي فليتأمل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك في عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز النصب بالمصدر الذي في الجلمة بالاتقدير فعل وهو ظاهر كلام سيديو به في هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع) أي خبر الما قبله (قوله وكذا) أي يجب الرفع لكن ليس خبرا لما قبله بل بدل منه أو نعت بتقدير مثل أو خبر المحذوف أي هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن في الظرف وعامل يشتمل على الفاعل قولهم عليه نوح نوح الحمام لأن ضمير عليه للنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كله يبدد أسدأ ولم يشعر بالحدوث كله ذكاه الحكاء لان الذكاه من الملكات الراسخة لا من الافعال المتجددة بالعلاج كالضرب والتصويت أو لم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن أو لم يكن في الجلمة قبله معناه كله ضرب صوت حمارا اذا كان في الجلمة ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوك فيتمعين نصبه به (تنبية) المراد باشتراطها على معناه ما هو أهم من أن يكون فيها لفظه أيضا كما مر أو معناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور ما ان يمس الارض الامنكب * منه وحرف الساق طى المحمل

(ص)

كذلك ذو التشبيه بعد

جمله

كلى بكا بكاء ذات عضله

(ش) أى كذلك يجب

حذف عامل المصدر اذا

قصده التشبيه بعد جلمة

مشملة على فاعل المصدر

في المعنى نحو لزيد صوت

صوت حمار وله بكاء بكاء

الشكلى فصوت حمار مصدر

تشبيهى وهو منصوب

بفعل محذوف وجوبا

والتقدير يصوت صوت

حمار وقبله جلمة وهي لزيد

صوت وهي مشتملة على

الفاعل في المعنى وهو زيد

وكذلك بكاء الشكلى

منصوب بفعل محذوف

وجو بار التقدير يبكى بكاء

الشكلى فلولم يكن قبل هذا

المصدر جلمة وجب الرفع نحو

صوته صوت حمار وبكائه

بكاء الشكلى وكذا لو كان

قبله جلمة وليست مشتملة

على الفاعل في المعنى نحو

هذا بكاء بكاء الشكلى وهذا

صوت صوت حمار ولم

يتعرض المصنف لهذا

الشرط ولكنه مفهوم من

تشبيهه

مذكوك بعضه في بعض مطوى كطى المحمل وهو علاقة السيف أى كد مجبه في بعضه بالضرر والله أعلم

﴿ المفعول له ﴾

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطابق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة (قوله ودن) أمر من الدين بفتح الدال أى اقترض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علقته لدلالة علة الأول أى دن شكرا لأنه يجوز حذف المفعول له للدليل أو أن شكرا المنكورة علة طمأنا (قوله وقتنا) تمييز محوّل عن الفاعل أى متحد وقتها أو منصوب بنزع الخافض (قوله كان هدايح) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جرك مثله أو نصب كقوله * طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * وفيه تقديم مفعول الخبر الفاعلى (قوله في الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كهربت جينا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجستك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك اصلاحا لحالك تصريح (قوله والفاعل) أى بان يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسك بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث إن فاعل الآراء هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد بتأويل الخوف والطمع بالآخفة والاطماع أو همساحلان من المخاطبين كما قاله الزمخشري وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التي تضمنها يريكم لا للآراء التي هي فعل الله تعالى فيرده ان العامل الذي تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التي في ضمنه وأيضا يظهر كون الخوف باعما على الرؤية لأنهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابني تأديبا) قيل فيه تعليل الشيء بنفسه لان التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركاكة لا تخفى اذ ارادة الشيء مسببة عن الباعث عليه لانها هي الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أى ضربته لارادة أن يتأديب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا شك أن التأديب يحصل أثناء زمن الضرب وأثره فهمامته وحدان وقتا على حد جئتك اصلاحا لحالك فلا حاجة لبيانها على عدم اتحاد الوقت أيضا لكان يرد عليه أن الضرب هو سبب التأديب وعلة فكيف يجعل التأديب علة للضرب ويوجب بانفسك الجبهة فوجود الضرب علة في وجوب التأديب وتصور التأديب علة في ايجاد الضرب كقوله البئر لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أى جئتك أكرمك اكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لاقائه في المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهرة كالنظم ان هذه شروط نصبه لا تسميته مفعولا فيسمى بذلك عند جره والجمهور على ان الجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن أى مفهما لعلة الفعل والباعث عليه لانه ترتب على فقدتها الجر بحرف التعليل وذلك متمنع عند فقد العلية وليس تركها اشارة للاعتراض على المتن لان العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لان محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ماسر لا العلية بل هي شرط يخرج به نحو أحسنت اليك انعاما عليك لان الشيء لا يعمل بنفسه وهي تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقى من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعالم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للفرسى لان الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورد الرضى بأنه ان أراد ان الباعث يتقدم وجوده فمنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فسلم

(ص) ﴿ المفعول له ﴾

ينصب مفعولا له المصدران أبان تعليل الجحد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد فاجره بالحرف وليس يتمتع مع الشروط كانه متحد ذاقع

(ش) المفعول له هو المصدر

المفهوم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو جد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لان المعنى جد لاجل الشكر وهو مشارك لعامله وهو جد في الوقت لان زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لان فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني تأديبا فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل اذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضررت في الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب ان وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة أعنى المصدرية وابانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل

وهو اللام أو من أوفى أو الباء فمثال ما عدت فيه المصدرية قولك جئتك للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتني اليوم للام كرام
 غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لا كرام عمرو له ولا يتمتع الجرب بالحرف مع استحكال الشروط نحو هذا قنع لزهدي وزعم
 قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرارا لا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في المثلين السابقين والله
 أعلم (ص) وقل أن يصحبها المجرد * والعكس في مصحوب آل وأنشدا (١٩٥) لأقعد الجبين عن الهياج *

ولونوات زمر الاعضاء
 (ش) المفعول له المستكمل
 للشروط المتقدمة له ثلاثة
 أحوال أحدها أن يكون
 مجردا عن الالف واللام
 والاضافة والثاني أن
 يكون محلي بالالف واللام
 والثالث أن يكون مضافا
 وكلاهما يجوز أن تجز بحرف
 التعليل لكن الاكثر فيها
 تجرد عن الالف واللام
 والاضافة النصب نحو
 ضربت ابني تأديبا ويجوز
 جره فتقول ضربت ابني
 لتأديب وزعم الجزولي أنه
 لا يجوز جره وهو خلاف
 ما صرح به النحويون
 وما يجب الالف واللام
 بعكس المجرد فلاكثر جره
 ويجوز النصب ف ضربت
 ابني للتأديب أكثر من
 ضربت ابني التأديب وما
 جاء فيه منصوبا ما أنشده
 المصنف

لأقعد الجبين عن الهياج
 البيت فالجبن مفعول له
 أي لأقعد لاجل الجبن
 ومثله قوله
 فليت لهم قوما اذاركبا
 * شنوا الاغارة فرساوركبانا

ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديبا وجئتك اصلاحا لخالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا
 مقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فلا يجوز جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكرامك
 غدا بل جئتك سمنوا وعسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم المذكور لامضاف مقدر
 وانه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جبنا أو صورده فقط لكونه
 غرضيا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضربته تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل
 وما بعدها نائب عنها نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت امرأة النار في هرة لعدم
 المصدرية ولا تقتلوا أولادكم من املاق أخلصنا دار المقامة من فضله لعدم القلبي ان قلنا باشتراطه والافعال جمع
 استيفاء الشروط وبقى مما يفهم التعليل نحو واذكروه كما هذا كم أي طدايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة
 وجئتك كي تكبرني وتكبروا الله على ما هذا كم وفي شرح اللامحة لابن هشام ان الكاف وحتى وكى لا تجز
 المفعول له لانها لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه اه وينبغي ان على كذلك ومقتضاه ان المصدر
 المؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتك للسمن) مثله والارض وضهها للانام أي الخلوقات
 (قوله جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقدضت لنوم ثيابها * لدى السترا لالبسة المتفضل

وانضت بتخفيف الضاد المجمعة أي خلعت رزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عمرو له) مثله
 واني لتعروني لذكراك هزة * كما تنفض العصور بلله القطر

ففاعل العروا الهزة وفاعل الذكري المتسكاه (قوله ولا يشترط اتحاد الخ) هو مذهب سيديويه والمتقدمين
 كما في اللمع ومر عن الرضي ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو أمال العبيد فنو
 عبيد بالنصب أي مهمانذ كرا أحد الاجل العبيد فالمدكور ذو عبيد فلم يبق له شرط الالمانية لكن قال
 سيديويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا به أي مهمانذ كرا العبيد الخ (قوله
 أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجر به بالحرف وأنشده لتأويله بالسكامة وفي نسخ ان يصحبه
 بالتذكير وفي أخرى فاجر به باللام فالتأنيث ظاهر (قوله وأنشدا) أي النجاة شاهدا لجواز قول بعض
 العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فيما تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتمييز
 في التنكير والتبيين (قوله لا يجوز الجرب) رد بقوله

من أتمك لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصر به ينتصر

(قوله فليت لهم) الباء للبلدية أي بد لهم وشنوا من شن اذا فرق حنف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لاجل
 الاغارة وهو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون لياتوهم من كل الجهات (قوله عوراء
 الكريم) بفتح العين المهملة مسودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحى منه فهو عورة ومنه عورة الانسان
 أي اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات

وأما المضاف فيجوز فيه الامر ان النصب والجرب على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما
 ذكر أنه يقل جرب المجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحده منهما بل يكثر فيه الامر ان وما جاء منصوبا قوله
 تعالى يجملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ومنه قول الشاعر
 وأغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللثيم تكريما

(ش) عرف المصنف
الظرف بأنه زمان أو مكان
ضمن معنى في باطراد نحو
أمكنت هنا أزمنة فانظر
مكان وأزمنة ظرف زمان
وكل منهما تضمن معنى في
لان المعنى أمكنت في هذا
الموضع في زمن واحترز
بقوله ضمن معنى في مما
لم يضمن من أسماء الزمان
أو المكان معنى في كما اذا
جعل اسم الزمان أو المكان
مبتدأ أو خبراً نحو يوم
الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة
يوم مبارك والدار لزيد
فانه لا يسمى ظرفاً والحالة
هذه وكذلك ما وقع منهما
مجروراً نحو سرت في يوم
الجمعة وجلست في الدار
على أن في هذا ونحوه خلافاً
في تسميته ظرفاً في الاصطلاح
وكذلك ما نصب منهما
مفعولاً به نحو بنيت الدار
وشهدت يوم الجمل واحترز
بقوله باطراد من نحو
دخلت البيت وسكنت الدار
وذهبت الشام فان كل
واحد من البيت والدار
والشام متضمن معنى في
ولكن تضمنه معنى في
ليس مطرداً لان أسماء
المكان المختصة لا يجوز
حذف في معها فليس البيت
والدار والشام في المثل
منصوبة على الظرفية

الله ومن جره لما يهبط من خشية الله قيل وكذا الايلاف قر يش فانه علة ليعبف واورد دخلته الفاء لما في الكلام
من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبد وارب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبه ووه لا جمل ايلافهم
رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما الى اليمن والشام مع أمنهم من القطار والمنتهيين واحترامهم لكونهم
خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجرهنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العبادة مستقبلة
والايلاف حالي وقيل اللام متعلقة بالعجب وامقدرا وقيل بقوله تعالى جعلهم كصفاً كقول لان السورتين
سورة واحدة نصريح (تذييه) لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جرح ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن
ضراراً تعتدوا نعلق لتعتدوا بالفاعل ان جعل ضراراً مفعولاً له أي بل هو متعلق بضراراً وانما يتعلق به ان
جعل حالاً أي مضارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد ان الظرف هو الوعاء المنتهي
الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه
صيان وقدمه على المفعول معه لقر به من المصدر باستزامه ولو وصل العامل اليه بنفسه لا بحرف مفعول
(قوله وقت) أي اسم وقت وأسم مكان لان الظرف اصطلاحاً من صفات الالفاظ وألف ضمناً ما لا يطلق
ان جعلت أو لا احد الدائر على التخيير ويرجح ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو
ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لان كلامهما ظرف لأحدهما فقط (قوله أزمنة)
بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل وجهه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة
خاصة من الوقت وأفاد بالمثل جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا
يتعدد الامع اتباع الثاني للاول بدلا كسرت يوم الجمعة سحر أو مع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم
أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منعه حيث قرر في قوله تعالى
ويوم حنين وهو وطن يوم حنين وفي أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بهم سماعه وان الفعل مقتض
لسكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يهطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولا اختلافاً فيهما
باشرط الاجهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المعنى (قوله معنى في)
هو الظرفية ومعنى تضمنه اشارته اليه لكون الحرف مقدر ان نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في
الظروف التي لا تصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لان معناه انتقل للظرف
وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثل حتى يقتضي بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي
بان يتعدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما يشير له الشرح فخرج وترغبون أن
تتكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطردي غير هذا الفعل على أن النكاح ليس زماناً
ولامكاناً فلا حاجة لآخره بذلك الا أن يجعل مكاناً اعتباراً بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما يصح من الفعل
اذ لا ينصب الابدان له لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ماسياً وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بافعال
السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب
الاجماع معه وهو دخلت وسكنت ونزات فلا يقال تمت البيت مثلاً لكن في ذكره ذهب الشام نظر لانه
على معنى الى لافي فهو مما نصب بخلاف الخافض توسعاً لان الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها اليها وكذا
توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس مما نحن فيه فتأمل (قوله على التشبيه
بالمفعول به) أي لاجراء القاصر مجرى المتعدى قاله الاسقاطي فيما سياتي وهذا غير القول بانها مفعول به على

التوسع

وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى في

باطراد وهذه متضمنه معنى في لباطراد هذا تقرر كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به

لم تكن متضمنة معنى في لان المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص) فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه قدرا (ش) حكم ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان والنصب والنصب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عجبت (١٩٧) من ضمير بك زيدا يوم الجمعة عند الامير

أو الفاعل نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الامير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه الا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والنصب له اما مذكور كما مثل أو محذوف جواز نحو أن يقال متى جئت فتقول يوم الجمعة وكم سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو جوبا كما اذا وقع الظرف صفة نحو سرت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي عندك أو حالا نحو سرت بز يد عندك أو خبرا في الحال أو في الاصل نحو زيد عندك وظننت زيدا عندك فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة استقر واستقر وفي الصلة استقر لان الصلة لا تكون الاجلة والفعل مع فاعله جلة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فيما سبأني (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيده الاطراد لان الفعل أجرى مجرى المتعدى بنفسه فنصبها بلا ملاحظة حرف أصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة واما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانها تتضمن معنى في بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظي ما يعي وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوي فهو الاشارة الى معناها من غير توسع بحذفها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور ان المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام والمعنوي خلافه فقيده الاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشعرونى واما على أنها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فتدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضا الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان ففي المتن حذف مضافين أي فانصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتى أوفيه استخدام يجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحى وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثانى فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فيدخل ما صحت اليوم (قوله متى جئت الخ) هي اطلب تعيين الزمان خاصة كإين في المكان وكما طلب تعيين المعدود زمانا أو مكانا وغيرهما فهي أهم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صحت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كافي التصريح لكن قال الشاطبي قد ينصب توسعا بحذفها في المسموع بالحذف كقولك لمن ذكر أمر اتقاد حينئذ الآن أي وجد ما تقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولى فهما من جلتين والمقصود نهييه عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كافي التصريح قال يس ومجمله اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والارقع (قوله وكل رقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما مر في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعدت مقعدن بدأ أي زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتى وهو معطوف على مهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتى لاعلى الجهات لثلا يفيد انه مبهم مع أنه من المختص اتفاقا نصب تشبيها بالمبهم كإين التكت (قوله مهما كان) المراد بالمبهم مادل على زمن غير مقدر كإين ووقت ومدة والمختص مادل على مقدم معلوما كان وهو المعروف بالعاصية كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بال كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت ز مناطويل كذا في الاشعرونى فقول الشاعر كحظة وساعة ينبغى تقييدهما بما اذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بفترة المين والساعة المقدرة بثمان عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيد اللفظي لزمن الفعل اذ لا يز يد عليه كإين من أسرى بعده ليل اذا أسرى لا يكون الا ليل فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر لان تأكيده لزمن عامله (قوله باضافة) لم تضيف العرب لفظ شهر الارمضان والربيعين مع جواز ذكرهما والراجع جواز اضافته الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الانوعان) أي لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالاتزام

وكل رقت قابل ذلك وما * يقوله المكان الامهها نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رمى (ش) يعنى ان اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصا ما باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوما طويلا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الا نوعان

أحدهما المبهم والثاني ماصيغ من المصدر بشرطه الذي سيذكره والمبهم كالجهاث الست نحو فوق وتحت وبين وشمال وأمام ومخلف ونحو هذا
والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ ويريد تقول جلست فوق الدار ومررت غلوة فتنصبها على الظرفية وأما ماصيغ من المصدر نحو مجلس زيد
ومقعدته فشرط نصبه قياساً أن يكون عالمه من لفظه نحو قعدت مقعدته زيد وجلست مجلس عمري ولو كان عالمه من غير لفظه تعين جره في نحو
جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست (١٩٨) مرمى زيد الاشدوا ريمار ردمن ذلك قولهم هومنى مقعد القابلة ومضى جري

السكب ومناطق الثريا أى
كأن مقعد القابلة ومضى جري
السكب ومناطق الثريا
والقياس هومنى في مقعد
القابلة وفي مرمى جري السكب
وفي مناط الثريا ولكن
نصب شدوذا ولا يقاس
عليه خلافاً للكسائي وإلى
هذا أشار بقوله (ص)
وشرط كون دامقياً
أن يقع
ظرفاً لما في أصله مع اجتماع
(ش) أى وشرط كون
نصب ما اشتق من المصدر
مقيساً أن يقع ظرفاً لما
اجتمع معه في أصله أى
أن ينتصب بما يجامعه في
الاشتقاق من أصل واحد
كجماعة جلست بمجلس
في الاشتقاق من الجاوس
فأصلهما واحد وهو الجاوس
وظاهر كلام المصنف أن
المقادير وما صيغ من المصدر
مبهمان أما المقادير فذهب
إليهما - ورأى أنها من
الظروف المبهمة لأنها وان
كانت معلومة المقادير فهي
مجهولة الصفة وذهب
الاستاذ أبو علي الشاويين

فلم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى المبهم لدلالته عليه في الجملة وإلى ما هو من مادته لقوة دلالاته عليه حينئذ ولما
قويت دلالاته على الزمان بالتضمن تعدى إلى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهم) المراد بالمبهم هنا ما ليس
له صورة أى هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أى نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه
كالدار وان شئت قلت المبهم ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه وهو معنى قول الموضح تبعاً لابن
المصنف ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه أى صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقته إلا بالاضاف
إليه كمكان زيد وكالجهاث وما أُلحق بهما من عند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل الساميني
عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها في
قال لان فيها اختصاصاً ما لا يصلح لكل بقعة وكذا استثناها الحفيد نقل عن الرضى وزاد عليها جانب وما
معناها من جهة ووجه وكشف ثم قال فقوله بعضهم سكنت ظاهراً باب الفتح لحن اه لكن ذكر الموضح
بما يشبه الجهات في الشياخ جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره في فقطضاه
صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيداه ألمع فيهما في جانب أيضاً ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الواجبه
فتدبر (قوله وبين وشمال) مشاهما ذات اليمين وذات الشمال أى البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير)
جعلها من المبهم أحدهما هاستأنى (قوله غلوة) بفتح المحجمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو أنف باع
والفرسخ ثلاثة أميال والبر يدأر بقعة فرسخ وفي المصباح الغلوة الغاية وهي مائة سهم أبعدا يقدر عليه ويقال
ثلثاً ثمة ذراع إلى أربع مائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكتبوا بالتوافق المعنوي
كما كتفوا به في قعدت جاوس لان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف
قعدت جاوساً (قوله أى كأن مقعد القابلة) أى في مقعد هومنى متعلق بذلك المخدوف أيضاً ومن بمعنى إلى
أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أى محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله
هومنى مقعد الأزارى هو مستقر منى في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو وسط الشخص (قوله
ومضى جري السكب) أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان جري السكب من زاوية فهو ذم
ومناطق الثريا مدح أى هو بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان نوط الثريا أى تعلقها من الشخص الرأى أى لا
أدركه في الشرف كالإيدرك محل الثريا (قوله ولكن نصب شدوذا) أى على تقدير المتعلق كأن أو مستقر
فأوقر قعد منى أى بالنسبة إلى وزجر منى وناط منى لم يكن شاذاً (قوله لما في أصله الخ) المراد بالأصل المادة لا
المصدر فلا يرد أنه في أعجبنى جاوسك مجلس زيد ظرف لأصله لئلا اجتماع معه فيه (قوله مبهمان) أى لان
المتبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ماصيغ عطف على مبهما فيفيد أنه ليس منه
وغيره هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً (قوله مجهولة الصفة) أى لعدم تعيين محملها (قوله ليست من المبهمة)
أى فتسكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكما أى تشبه المبهم في عدم
التعيين في الواقع لان الميل مثلاً يختلف بدأ ونهاية ووجهه بالاعتبار ويحتمل جري المصنف على هذا بأن أراد
المبهم حقيقةً وحكماً (قوله من رمى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما في الرضى

(قوله)

إلى أنها ليست من المبهمة لأنها معلومة المقادير وأما ماصيغ من المصدر

فيكون مبهماً نحو جلست مجلساً ومختصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب
البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لان الفعل فاذا انقران المكان المختص وهو ماله أقطار نحو به لا ينتصب ظرفاً فاعلم أنه سمع
نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلاف الناس في ذلك فقيل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار فخذف حرف الجر (١٩٩) فاتصّب الدار نحو صرت زيدا

وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص)

وما يرى ظرفا وغير ظرف *

فذاك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف الذي

لزم

ظرفية أو شبهها من الحكم

(ش) ينقسم اسم الزمان

واسم المكان الى متصرف

وغير متصرف فالمتصرف

من ظروف الزمان أو المكان

ما استعمل ظرفا وغير

ظرف كيوم ومكان فان

كل واحد منهما يستعمل

ظرفا نحو صرت يوما

وجلست مكانا ويستعمل

مبتدأ ونحو يوم الجمعة يوم

مبارك ومكانك حسن

وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة

وارتفع مكانك وغير

المتصرف هو ما لا يستعمل

الظرفا أو شبهه نحو سحر

إذا أردته من يوم بعينه فان

لم يزد من يوم بعينه فهو

متصرف كقوله تعالى

الا آل لوط نجيناهم بسحر

وفوق نحو جلست فوق

الدار نكل واحد من سحر

وفوق لا يكون الا ظرفا

والذي لزم الظرفية أو شبهها

عند ولدن والمراد بشبه

الظرفية أن لا يخرج عن

الظرفية الا باستعماله

(قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مكة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيديويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشاوي للجمهور وتشبهها بالمبهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما صر (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب لسيديويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لاجراء القاصر مجرى المتعدي وبقى قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو دخل يتعدي بنفسه وبال حرف وكثرة الامر ين فيه تدل على انها اصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصب الزم على الاحداث بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنوي به مع أنه ليس كذلك أو ان غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على باها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الاظرفا أو شبهه والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والتميز لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان معينا واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام في الميمين وما لزم الظرفية أيضا فظروف وظرفين للماضي والمستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي أو شبهه وبدل بمعنى مكان نكته هنا بدل هذا لا بمعنى بدل فإنه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل اما بعينه الاصل على ظرف. وتصرف والظرف المركبة كصباح مساء وبين وبين وبينها ومنه عند من جعلها خبرين في كل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره من في قوله تعالى من فوقهم ومن تحتمهم فهم من القدم الثاني كعند بل أجاز بعضهم تصرفها في نحو فوقك رأسك وتحتمك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك فليسوتك وتحتمك نملك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصهما في ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن ويشوق تحته نارا بالرفع وانما يخرج على التصرف دما ميني وواعلم أن الظروف أربعة أقسام ما يمنع تصرفه أصلا كما مر ومنه عند ونحوها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهرو وبين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسطا كاسماء الجهات الافوق وتحتم فيمنع لها وبين واليمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال فمن الكثير وكبير المجرد من التركيب ومن ما والاف من تصرفها مودة بينكم بالجر لانه تقطع بينكم بالرفع ومن قرأ هذا منصوبا على انه مرفوع المحل على الفاعلية فماله على أغلب أحواله من كونه ظرفا كما قيل بمثله في ومنادون ذلك اما بين المركبة والمقرونة بما والالف وغير متصرفة وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين اما بفتحها فتصرف كثيرا لهذا اذا صرح بنى فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثلث العين والكسرة كتر وهي اسم لمكان شئ حاضر أو فر يب فالاول نحو فاما رآه مستقرا عنده والثاني والقدر أمثلة أخرى عند سيرة المهتمى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقوله الذي عنده علم من الكتاب رب ان لي عندك بيتا وقد تكون للزمان كعند الليل كافي تخير النورى ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله لساميني (قوله من) أي فقط لكثرة يادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذوذا قياسا قولهم حتى متى والى متى والى أين (قوله ينوب المصدر الخ) وما ينوب عن الظرف مطلقا صفة وعنده وكتبته وجزئته كجاست طويلا من

مجرور ابن نحو خرجت من عند زيد ولا يخرج عند الامن فلا يقال خرجت الى عنده رقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص) وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر (ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقولك جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد فخذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف اليه تمامه فاعرب باعربا وهو النصب على الظرفية ولا ينقص ذلك فلا تقول آتيتك

جالوس زيد تر يد مكان جلوسه ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طابع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت (٢٠٠) خروج زيد فذنف المضاف وأعرب المضاف اليه بأعرابه

وهو مقيس في كل مصدر (ص)

﴿ المفعول معه ﴾

ينصب تالي الواو مفعولا معه

في نحو سيرى والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق ذال نصب لبالواو في القول

اللاحق

(ش) المفعول معه هو

الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والنائب له ما تقدمه

من الفعل أو شبهه فمثال الفعل سيرى والطريق

مسرعة أي سيرى مع الطريق فالطريق منصوب

بسيرى ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق

وأعجبني سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر

وسيرك وزعم قوم أن النائب للمفعول معه الواو

وهو غير صحيح لان كل حرف اختص بالاسم ولم

يكن كالجزء منه لم يعمل الا الجر كحروف الجر وانما

قيل ولم يكن كالجزء منه احترازا من الالف واللام

فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها

كالجزء منه بدليل تحطى العامل لها نحو مرت

بالغلام ويستفاد من قول المصنف في نحو سيرى والطريق مسرعه ان المفعول مقيس فيما كان مثل ذلك

وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

الدهر شرقى الدار وسرت عشرين يوما ثلاثين بر يدا ومشيت كل اليوم كل البر يدا وبعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان ألقاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازي لتضمنها معنى في نحو ألقا أنك ذاهب أي ألقا حق ذهابك وقد نطقوا ببق في قوله * ألقا الحق ألقا مغرم بك هائم * ولما يابته عن الزمان لا يخبر به الا عن المعنى لا الجسمة ومثله غير شك أو ظنما مني أنك قائم أي في غير شك وفي ظن مني قيامك هذا مذهب سيديويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان معمولا لها فاعله أي ألقا وثبت قيامك وردة أبو حيان تصریح (قوله ويكثر الخ) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر وشروطه افهام تعيين وقت كإمشله أو بيان مقدار هوان لم يعين كانتظرت نحر جز وروح لب ناقة أي مقدار ذلك ذنف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر الى اسم عين فتقوم مقامه كالأتيه الفرقد بن أي مدة بقائهما رأيا كالمه القارظين أي مدة غيابهما وهما رجلان خرجا بجنيان القرظ الذي يصيغ به فلم يعلم خبرهما فاضرب بهما المثل والله أعلم

﴿ المفعول معه ﴾

قال الجلال أخره عن المفاعيل لاختلافهم في قياسيته ولو صول العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالي الواو) فيه اشارة الى أنه لا يفصل منها أي لا بالظرف وان فصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها لتنزيل واو المعية من المفعول معه منزلة لجار والمجرور يس (قوله في نحو سيرى) فعل أمر للوثنة والطريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذال نصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذي هو صلتها (قوله هو الاسم) أي الفضلة وقوله بعد واو الخ أي وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ نخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كالناكل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كانت واوهما للمعية قاله الموضح وقال حفيده يذبحي أن يكون ذلك في غير نصب وتشرب والا فإينبغي أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمر وو بكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو جئت مع عمرو وبعث العبد بشيابه عما يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج بقول الشارح المنتصب لسكنه حكم من أحكامه لا يذبحي جهله فيداني التعريف والمراد بكونها للمعية انها لا تنصب على مصاحبة ما بعدها للمعول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضا كجئت وزيدا فان العطف عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية أم لا كما ستوى الماء والخشبة على ماسيين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لطلق الجمع نخرج بذلك المراد ما تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصب على ما بعدها كضربت زيدا وعمرا فله عطف اتفاقا وكذا أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير لان المعية فيه من العامل وخرج بتاوها جملة كل رجل وضعته ان قدر الخبر مقترنان مثلا فيجب رفع ضيعته فان قدر مفردا قبل الواو جاز نصبها لانه حينئذ من قبيل جئت وزيدا أي كل رجل موجود وهو وضعته و يكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتسكاه خلافا لاني على بل يجب جر أبيك لاسم اشتغال الجملة على حرف الفعل (قوله أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المغني نخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمخروف أي ويحسب زيد المفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أي

فيما

المصنف في نحو سيرى والطريق مسرعه ان المفعول مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

فما يمنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جنى في اشتراطه بحته وانما تمنع فيما ذكر لان الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أو وجدت السير حال كونه مصاحبا للطريق ومثله استوى الماء والخشبة أى ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء والخشبة في العواصم العطف بل الظاهر حيث تترس وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشترك زيد وعمر وقتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف لفظا لما أتى والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سيرى للنيل بل انظر لسكون النيل ساراً أولاً وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطلحين زمنياً أم لا (قوله وهذا هو الصحيح) قد صارت مقابلة لابن جنى (قوله والصحيح منه) أى خلافا لابن جنى ولا حجة في قوله

جعت وغشا غيبية ونيمة * ثلاث خصال است عنها برعوى

لانه من تقديم الوار ومعطوفها للضرورة لا للمفعول معه (قوله من لسان العرب) أى بعضهم وأكثرهم على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمرة) أى جواز لا وجوب بخلاف الاشموني لذلك اکتفوا بتقديره هنادون هذا لك وأباك لتزيل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممنوع ولا يرد جواز النصب في مالك وز يدامع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذى هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحدا وهو الظرف والحاصل أن المسوغ للنصب هو الاستفهام وجد ظرف أم لا لانه يشترط طلبه للفعل فقد ترويه بعده عملا هنادوا لقائل أن يقول قد جوز سيبويه اضممار الفعل في قوله * ازمان قومى والجماعة كالنوى * الخ أى ازمان ان كان قومى مع الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب في هادالك وأباك أولى لوجود مقتضى الفعل الا أن يقال انه لا يمكن تخرىج البيت على غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال وانما يصح هذا الجواب باثبات أن أباعلى أجازة قياسا ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان (قوله مشتق من الكون) لكن يجوز تقدير غيره كتصنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى (قوله ما تكون الخ) هى في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير الخطاب مستتر فيها فامحذوف برز وانفصل قال يس عن اللمامين ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اه وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أى وجوده وتوجد مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه جواز النصب في هذا المثال وهو مبنى على قول الأخفش ان ما بعد المفعول معه بظا بهما معا قياسا على العطف وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في المثال متعين ولذا مثل النصب في القطر بكننت أنارز بدا كالاخ (قوله للفصل) أى بين الضمير المتصل والمعطوف عليه كما سياتى في قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافضل بالضمير المنفصل

وقوله والتشريك أى في الحكم لصحة توجه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لثلاث اصبير العمدة فضلة ولان الاصل في الواو العطف ولم يختلف في قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر لانه يغتفر في التابع فجعله فاعلا محذوف أى وليسكن زوجك والمعطوف الجلة لا داعى اليه على ان حذف الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك عر بية أى اسكن الجنة مصاحبا لزوجه لكنه ضعيف لما مر واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في الميعة والرفع لطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى فالوجه ان يقال ان قصدت الميعة نصا فالنصب أو بقاء الاحتمال

وهذا هو الصحيح من قول النحويين وكذلك يفهم من قوله * بما من الفعل وشبهه سبق * أن عامله لا بد أن يتقدم عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا اتفاق وأما تقدمه على مصاحبه نحو سار والنيل زيد ففيه خلاف والصحيح منعه (ص)

و بعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمرة بعض العرب (ش) حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثله وسمع من لسان العرب نصبه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو ما أنت وز يد او كيف أنت وقصة من تر يدنفرجه العويون على انه منصوب بفعل مضمرة مشتق من السكون والتقدير ما تسكون وز يدا وكيف تسكون وقصة من تر يدنفرز يدا وقصة منصوبان بتكون المضمرة (ص)

والعطف ان يمكن بلاضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق والنصب ان لم يجز العطف يجب أو اعتقاد اضمار عامل نصب (ش) الاسم الواقع بعد هذه الواو اما أن يمكن

أحق من النصب نحو كنت أنارز يد كالأخوين فرفع زيد عطفا على الضمير المتصل أولى من نصبه مفعولا معه لان العطف يمكن للعصل والتشريك أولى من عدم التشريك ومثله سارز يد وعمر ورفوع عمرو أولى من نصبه وان أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك لسلامته من الضعف نحو سرت وز يدا فنصب زيد أولى من رفعه لضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل وان لم يكن عطفه تعين النصب على المعية أو على اضمار فعل يليق به كقوله * علفتها تبنا وماء باردا * فناء منصوب على المعية أو على اضمار فعل يليق به التقدير وسقيتها ماء باردا وكقوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم فقوله وشركاءكم لا يجوز عطفه على أمركم لان العطف على نية تكرار العامل فلا يصح أن يقال أجمعت شركائي وانما يقال أجمعت أمري وجمعت شركائي فشركائي منصوب على المعية والتقدير والله أعلم فأجمعوا أمركم مع شركائكم أو منصوب بفعل يليق به والتقدير فأجمعوا أمركم وشركاءكم (ص)

والإيهام بالرفع أو لم يقصد شيء جاز الأمران واعلم هذا الأخير يحمل كلاهما دما يعني (قوله بضعف) أي من جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان المعنى لا يصح مع العطف إلا بتسكاف كان يقدر لو تركت الناقة ترأف فصيلها أي تعطف عليه وتركت فصيلها يرضعها أي يمكن منه لرضعها لان رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركها لاحتيا لغيرها منه وكذا قوله اذا أعجبتك الدهر حال من أمرى * فدعه وواكل أمره والليالي فيحتاج العطف الى تقدير واكل أمره الليالي والليالي لاسره وفي النصب سلامة من ذلك أي لو تركت الناقة مع فصيلها أي حسا ومعنى وواكل أمره مع الليالي قيل ومن الضعف المعنوي نحو كون أنت وز يدا كالاخ وقوله

فكونوا أتم وبنى أيكم * مكان السكيتين من الطحال

فان العطف يقتضى توجه الأمر الى ما بعد الواو وأنت لا تر يدا الأمر المخاطب بان يكون معه كذلك لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء وتبعه المصريح لا ترجمه لفساد المراد بدونه وأيضا يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للعطوفين اذ لو كان الماء ور كالأخوين ففيه مانع لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كالأخوين تعين العطف كما مر (قوله وان لم يمكن عطفه) أي لعدم صحة توجه العامل اليه فالفساد المعنى ولو في القصد واللازم محذور لفظي كما مر في مثال الأخ ونحو مالك وز يدا لامتناع العطف على ضمير الجر بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضمار فعل) صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخبر فيه بين المعية و اضمار العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في علفتها الخ ونحو * زججن الحواجب والعيونا * اذ الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه والعيون لا تصاحب الحواجب في معنى الترجيح وهو تدقيقها وتطوليلها ومصاحبتهم في الزمان أمر معلوم لا فائدة في فسادها فيجب فيها ما تقتضيه العامل أي وسقيتها ماء وكان العيون فينبغي جعل أو في المثل تنوع المعية كافي الأشموني أي ان ما امتنع فيه العطف نوعا ما يجب فيه تقدير العامل كذا كر وما يجب فيه المعية كسرت والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطولع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير مسلم اذ لا مانع من تقدير سرت ولا بست الأليل فالمخلص جعلها تنوع المعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد المعية فيصدق بجواز الاضمار وقوله أو اعتقد الخ أي أوجب ذلك فالنوع الأول يجوز فيه الأمران والثاني يجب فيه الاضمار وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح العطف وبقى خامس وهو تعين العطف كمثل رجل وضعته واشترك زيد وعمر ووجه زيد وعمر وقوله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كون أنت وز يد كالأخوين كما مر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أي لان أجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعاني لا بالنوات يقال أجمع عليه أي عزم وأما جمع فمشترك بينهما بدليل فجمع كيدته جمع مالا فنصب شركاء م اما السكونية مفعولا معه أو السكون الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أي وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجموا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمرا من جمع وقيل ان أجمع يستعمل في النوات أيضا وعليه فلا اشكال في العطف وكذا على قراءة فأجمعوا بوصل الهمزة ويقرأ برفع شركاء عطفا على الواو في اجمعوا وما امتنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايمان لان الايمان لا يتبوء فهو افعال مفعول معه أو لخروج أي وأخلصوا الايمان وذاك تأويل العامل المذكور بفعل يتبعه أي طما كئنا ولتباتنا الخ وحسن الحواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

(الاستثناء)

هولاعة استفعال من الشيء بمعنى العطف لان المستثنى عطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف

لانه مصروف عن حكم المستثنى منه وهو حقيقة اصطلاحا الاخراج بالواحدى اخوانها لما كان داخلا
او كالدخل لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات وقد يقال يمكن ارادة المعنى
المصدرى و ذكره فيها باعتبار متعلقه كمالى تعدى الفعل ولزومه فالخراج جنس وبالا يخرج التخصيص
بالوصف والاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلا أى فى مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا فى
النية من أول الامر أو المراد باخراجه اظهاره لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث
يكون المستثنى منه عاما مستعملا فى خاص وهو ما عناه بقوله استثناء لئلا يلزم التناقض لادخال الشيء
ثم اخراجه والكفر ثم الايمان فى لاله الا الله وكالدخل لادخال المنقطع على ما ستره وأما المخرج فداخل فى
المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخل الحقيقى اما لفظى أو تقديرى سم (قوله ما استثنى الخ) الافاعل
استثنى والجملة صلة ما حذف عاندها أى استثنته وينصب خبرها والمراد الاستثنائية وتستعمل الوصفية وانما
بدأ بها لأنها أصل الادوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها النصب و ذكر المرفوع استطرادى لتتميم
القسمه فلا يقال كان الاولى تقديم ما ينصب ابدا كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أى للكلام السابق
بان يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أى ومع ايجابه أيضا بقوله و بعد فى الخ فإنه مقيد بالتمام أيضا
كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الظرفين متعلقان برفع وهو خبر عن ابدال وسوغ
الابتداء به التنوين لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ)
فيل هو حينئذ واجب اتفاقا يردده جواز الاتباع فى لغة حكاه أبو حيان وخرج عليها قراءة فشرى بوامنه
الاقليل بالرفع بدلا من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالأية أم لا وقيل ان الآية نفي لا يجاب لان
شرى بواو نأويل لم يكونوا معنى بدليل فن شرب منه فليس منى فالتخاريفية الابدال وجعل الفراء قليل مبتدأ
خبره محذوف أى لم يشرب بواو الجملة فى محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع فى المفرد فلا ينافى جواز لرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور
ويكون المستثنى حينئذ جملة كما فى قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الامن تولى وكفر فيعذب الله قال ابن
سورف من مبتدأ ويعذبه خبر والجملة فى محل نصب بالاستثناء المنقطع فهى من الجمل التى لها محل من
الاعراب كما عدها صاحب المعنى ومتى كان ما بعد الاجلة فهى معنى لكن ولو كان متصلا لكن ان نصب تالى
الافى كالكن المشددة كاسم أى أو رفع فكالمخففة أفاده الصبان عن السماضى (قوله بواسطة الا) أى
فتكون معدية له الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه فى العمل فقط لافى المعنى وهذا رأى السيرافى
وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسى وجاعة من البصر بين وقال الشاوبين هو مذهب المحققين
وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلا لا بواسطة وقيل استثنى محذوف وقيل غير ذلك وعلى الاولين فلولم يكن
قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الا ان يدا أول به كتأويل اخوتك بالمتبئين لك
(قوله فى غير هذا الكتاب) أى ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنى الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره
ألغها عن النصب المذكور وقيل وانما عملت لنيايتها عن استثنى كحرف النداء عن ادعو وظاهر الشرح
جر بان الخلاف فى المنقطع أيضا فىكون منصوب باعلى الاستثناء والعامل فيه الاهداء للمنصف وهو المختار عند
المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالبا نحو جاء القوم الاجارا أى لكن
جارا لم يجئى وقد يندكر نحو القوم يونس لما آمنوا كسفننا وعند سيبويه نصبه بما قبل الا كالتصل فما بعد
الاعنده مفرد فى المتصل وغيره وهى ككن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب
فتح ان بعدها كى بدغنى الا أنه شقى أفاده الرضى (قوله على النفى) أى لفظا ومعنى كما سيجمله أو لفظا
فقط نحو لامه الا المظهرون فانه نهى فى المعنى وقد يراد بالنهى الآتى ما يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا

ما استثنى الامع تمام
ينصب
و بعد فى أو كنى التخب
اتباع ما اتصل وانصب
ما انقطع
وعن تميم فيه ابدال وقع
(ش) حكم المستثنى بالا
النصب ان وقع بعد تمام
الكلام الموجب سواء
كان متصلا أو منقطعا نحو
قام القوم الا ان يدا وصرت
بالقوم الا يدا وضربت
القوم الا يدا وقام القوم
الاجارا وضربت القوم
الاجارا وصرت بالقوم
الاجارا فز يدا فى هذه
المثل منصوب على الاستثناء
وكذلك جارا والصحيح
من مذهب النحويين أن
الناصب ما قبله بواسطة
الاختار المنصف فى غير
هذا الكتاب أن الناصب
له الا وزعم أنه مذهب
سيبويه وهذا معنى قوله
ما استثنى الامع تمام ينصب
أى انه ينصب الذى استثنته
الامع تمام الكلام اذا
كان موجبا فان وقع بعد
تمام الكلام الذى ليس
بموجب وهو المشتمل على
النفى أو شبهه والمراد بشبه
النفى النهى

أومعنى فقط كقراءة فشر بوا منه الا قيل كاسر ونحو أقل رجل يقول ذلك الا يزيد أى لا رجل يقول الخ وقوله
وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النوى والوند

فتغير بمعنى لم يبق على حال والصريمة رملة منصرفة أى منقطعة عن معظم الرمل والنوى بضم النون
وسكون الهمزة حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النفي المعنوى ويأتى الله الا أن يتم نورها أى لا يريد
الاذلك وانها الكبيرة لا على الخاشعين أى لا تسهل الاعليهم لمكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما
نحو لوجاء القوم الا يزيد الا كرمهم فيتعين فيه النصب لان نفي لوضمى لا قصدى وأما الرفع فى لو كان فيهما
آله الا الله فلما سبأنى (قوله والاستفهام) أى المؤول بالنفي انكاريا كان وهو مامتعلقه غير واقع
ومدعيه كاذب ويسمى ابطالياً أيضاً نحو ومن أصدق من الله حديثاً أو تو بيخيا وهو مامتعلقه واقع ومدعيه
صديق لكنه مالم عليه نحو أنف كما آله الخ فهو بمعنى نفي الانباء واللباقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله
بعضاً ما قبله) عدل عن قول غيره من جنسه لتلايدخل فى المتصل جاء القوم الاجار ووجاء بنوك الابن
زيد لا تفاهما فى الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع فى الثانى وان صح فى الاول ولتلا
يخرج منه نحو أحرقت زيدا الا يدهما كان المستثنى فيه جزءاً مما قبله لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كاه
مع أنه متصل فقوله بعضاً المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالأول نحو لا يدور قون فيها الموت
الاموتة الأولى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة الا أن المستثنى بعضاً مما قبله ومن
جنسه مع أنه منقطع فينبغى أن يقال المتصل ما كان بعضاً محكوماً عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعضاً والمنقطع
بخلافه اما الفقد القيد الاول كقيام بنوك الاجار أو الابن زيدا والثانى كالاتين فإنه لم يحكم على الموتة الأولى
بذوقهم لها فى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجوازها كها بالباطل الذى هو
نقيض منع أكلها بالباطل قاله القرافى والاسهل أن يقال المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الامتلاها صابان
واعلم ان كلام من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كفى التلويح وأما ما اشتهر من انه
حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع فالمراد به ادواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أى ان لم يتقدم المستثنى لما يأتى
فى المتن ولم يطل الفصل والاختيار النصب كجاء فى أحد حين كنت جالسا هنا الا يزيد ومنه الحديث القدسى
مالعبدى جزاء اذا قبضت صفيه من الدينام احتسبه الاجنة بالنصب لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا
يظهر مع الطول وكذا يختار النصب فى نحو ما قاموا الا يزيد اردد المن قال قاموا الا يزيد ليحصل التشاكل
ودعوى تعين النصب فى هذه مردودة بل نازع أبو حيان فى اختياره فيها وفى التى قبلها وكل ذلك مالم ينتقض
النفي بالاول والا كان اثباتاً فينصب ما بعد الثانية وجوباً كما شرب أحد الماء الا يزيد لانه بمنزلة شربوا الماء
الا يزيد (قوله بدل من متبوعه) أى بدل بعض عند البصر بين ولا يرد احتياجه للربط وهو مفقود لحصول
الربط بالدلالة لانتها على اخراج الثانى من الاول فتفيداً أنه كان بعضاً منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان
قلت كيف يكون بدلاً وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب نطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أوجب بمنع
ذلك لان سبيل البدل جعل الاول كأنه لم يذكر والثانى حالاً فى موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفي
والاثبات وهو هنا كذلك فقوله البدل هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما
قد يتخالف المعطوفان فى ز يدقائم لاقاعد والصفة والموصوف فى مرتب برجل لا قصير ولا طويل وهذا
الاشكال انما يرد على من يجعل البدل هو المستثنى وحده فيجاب بما ذكر أعلى قول المحققين انه المستثنى
مع الا لا يرد أصلاً لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو بالتأويل فى نحو كلمة الشهادة اذهى فى تأويل
ما فى الوجوده الا الله ويصح فيها الاحلال حينئذ وعند الكوفيين أن الاحرف عطف فى الاستثناء خاصة
فابعد ما عطف على ما قبلها الا بدل وهى كالعاطفة فى مخالفة ما بعد ما قبلها ويرد عليه انها تبشّر العامل

والاستفهام فاما أن يكون
الاستثناء متصلاً ومنقطعاً
والمراد بالمتصل أن يكون
المستثنى بعضاً مما قبله
وبالمنقطع أن لا يكون
بعضاً مما قبله فان كان متصلاً
جاز نصبه على الاستثناء
وجاز اتباعه لما قبله فى
الاصراب وهو المختار
والمشهور أنه بدل من
متبوعه وذلك نحو ما قام
أحد الا يزيد والا يزيد
يقم أحد الا يزيد والا يزيد
وهل قام أحد الا يزيد والا
زيد او ما ضربت أحد الا
زيد ولا تضرب أحد الا
زيد وهل ضربت أحد الا
الا يزيد فيجوز فى زيدا
أن يكون منصوباً على
الاستثناء وأن يكون
منصوباً على البدلية من
أحد

وهذا هو المختار وتقول ما صرت باحد الازيد والازيد لا يطرده والازيد لا يطرده والازيد لا يطرده والازيد لا يطرده
 * وبعد نفي أو كسفي انتخب * اتباع ما اتصل أي اختير اتباع الاستثناء المتصل ان وقع بعد نفي أو شبه نفي وان كان الاستثناء منقطعا
 تعين النصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم الاجار ولا يجوز (٢٠٥) الاتباع وأجزه بنو تميم فتقول ما قام

القوم الاجار وما صرت
 القوم الاجار وما صرت
 بالقوم الاجار وهذا
 هو المراد بقوله وانصب
 ما انقطع أي انصب
 الاستثناء المنقطع اذا رفع
 بعد نفي أو شبه عند غير
 بني تميم وأما بنو تميم
 فيجوزون اتباعه فغني
 البيتين ان التي استثنى
 بالا ينصب ان كان الكلام
 موجبا ووقع بعد تمامه
 وقد نبيه على هذا القيد
 يذكره حكم النفي بعد
 ذلك فاطلاق كلامه
 يدل على أنه ينتصب سواء
 كان متصلا أو منفصلا وان
 كان غير موجب وهو الذي
 فيه نفي أو شبه نفي انتخب
 أي اختير اتباع ما اتصل
 ووجب نصب ما انقطع
 عند غير بني تميم وأما بنو
 تميم فيجوزون اتباع
 المنقطع (ص)
 وغير نصب سابق في
 النفي قد * يأتي ولكن
 نصبه اخترا ورد (ش)
 اذا تقدم المستثنى على
 المستثنى منه فلما أن يكون
 الكلام موجبا أو غير
 موجب فان كان موجبا

يا طراد في مقام الازيد والعاطف لا يبشره ويجاب بانها مفصلة تقديرها اذا اتصل ما قام أحد الازيد ويرده
 ان حذف المعطوف عليه لا يطرده مع ان هذا مطرد (قوله وهذا هو المختار) مثله في المغني قال الساميني
 ومقتضى تعليل الاتباع بتساك كل المستثنى والمستثنى منه تساوي النصب على البدلية والاستثناء في هذه
 الصورة وفيه انه لا يحصل بتساك في نوع النصب وان حصل في لفظه * واعلم أنه اذا تعذر الابدال على
 اللفظ ابدل على الموضوع كما جاء في من أحد الازيد ولا أحد فيها الازيد وماز يد شيئا الا شي لا يعاب به وليس
 زيد بشي الا شيأ حقير فيجب نصب ما بعد الا في الاخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل لان من والباء لا يزدان
 في الاثبات وما رالا لا يعملان بعده فالمستثنى في الاول والاخير بدل من محل الجرور بمن والباء الزائدتين وهو
 الرفع في الاول والنصب في الاخير وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود
 المحرر واخبار المحذوف ان قلنا به أي الا هو شي ونكون الابعثي لكن وأما في الثاني فبدل من محل لامع
 اسمها الان محلها مرفوع بالابتداء عند سيبويه أو من محل الاسم قبل دخول لأو من الضمير في الخبر والاقوال
 الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد ومرفوع باب لا من ذلك (قوله وأجزه بنو تميم) أي
 على أن جار بدل غلط كما صرح به الرضي وقيل بدل كل بملاحظة معنى الا اذا لمعنى غير جار وهو ان صدق
 على الاحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص وانما يبطلون في المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى
 وحده ولو في مادة أخرى كما هو شأن البسمل والوجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الانقص وما نفع
 زيد الا الضر اذا يقال زاد النقص ونفع الضر ومثل ذلك لا عاصم اليوم من أمر الله الامن رحم فمن رحم
 في محل نصب على الاستثناء المنقطع ويتمنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستثناء متصل أي
 الا لراحم وهو الله والامكان من رحم وهو السفينة ومن الابدال في المنقطع قوله
 وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والالعيس
 وقوله و بنت كرام قد نسكحنا ولم يكن * لنا خا طب الاسنان وعامله
 وعليه قراءة ما لم يه من علم الاتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض
 الغيب الا الله فاعرب الجلالة بدلا من من الذي هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه تخرج قراءة السبعة
 على لغة مروجحة فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المصنف متصلا بتقدير متعلق الظرف من يذكر
 في السموات الخ لا استقرار وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل اشتغال منه والله فاعل هذا والمسموع من بني
 تميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا في تلك الشواهد ونحوها وكونه بدلا أو غيره من تخرج النحاة فلم يختاروا
 البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع أنه مقيد عند الجميع كما نظيره الا أن يكون قد سمع منهم جر
 ما بعد الاتباع المحرر وقبلها (قوله وغير نصب سابق) أي مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه
 على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتي في المرفوع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفي الخ (قوله
 قد يأتي) أي قليلا وفي القياس عليه خلاف (قوله ان ورد) أي السابق والرواية كسر ان أي ان
 أردت ورود السابق أي النطق به فاختر نصبه وان ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أي احكم باختياره والا
 فالوارد متبع نصبا وغيره (قوله على المستثنى منه) أي بدون عامله كما مثله لامتناع تقديمه عليه ما عند
 المصنف خلافا لكسائي وأما قوله

وجب نصب المستثنى نحو قام الازيد القوم وان كان غير موجب فاختار نصبه فتقول ما قام الازيد القوم ومنه قوله
 فالى الال أحمد شيعه * ومالى الامذهب الحق مذهب وقد روى رفعه فتقول ما قام الازيد القوم قال سيبويه حدثني يونس أن
 قوما يوثق بعرب ينتمون قولون مالى الأخوك ناصر وأعر بوا الثاني

بدلان الاول على القاب ومنه فانهم يرجون منه شفاعة * اذالم يكن النبيون شافع فعنى الميت أنه قد ورد في المستثنى السابق
غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو مقام الازيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب
بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو مقام الازيد القوم (ص) وان يفرغ سابق الالما * بعده يمكن كمال الاعدما (ش) اذا
تفرغ سابق الالما بعدها أي لم يشتمل (٢٠٦) بما يطلبه كان الاسم الواقع بعده الامع بابا عرابا يقتضيه ما قبل الاقبل

خلا الله لأرجو سواك * وانما أعدت عميالى شعبة من عيالكا
فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الازيد اضرب (قوله بدلا) أى بدل كل من كل
لأن العامل فرغ لما بعد الاقهر ومعرّب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريده بالخصوص فصح ابداله من
المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقاب المتنوع تابعا كما فى نحو ما سرت بمثلك أحد (قوله
وان يفرغ سابق) بالتنوين والامفعوله وازافته لها نحل الوزن (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد
وقوله كمالوا لوزائدة وما مصدرية أو عكسه والفاعل محذوف يفسره عدم ان بنى للجهول فان بنى
للفاعل كانت الامفعوله وفاعله ضمير السابق أو ما بعده أى يكن السابق أى حكمه حكم انعدام الأوكم
عنده الا فى تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائى أما هو فيجوز النصب فى نحو مقام الازيد
لتجوز به حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمي به لتفرغ العامل لما بعد الا فى الظاهر وان كان معموله فى
الحقيقة وهو المستثنى منه مقدرا ويجوز التفرغ لجميع المعمولات الامفعول معه والمصدر والحال
المؤكدين فلا يقال ما سرت الا والنيل وما ضربت الا ضربا ولا نمت الا مقسدا التناقض بالنفي والاثبات واما
ان نظن الاظنا فتقديره الاظنا عظيمها فهو نوعى لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الازيدا) أى لاستحالة
ضربك جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة والمبالغة نادر فاطلاق المنع طرد الباب
الا اذا أمكن تأويله بالنفي نحو ربأبى الله الا أن يتم نوره كما مر هذا من مذهب المصنف ويجوز ان الحاجب
التفرغ فى ان موجب بشرط كونه فضلا وأن تحصل به فائدة كقرأت الا يوم كذا الا مكان أن تقرأ فى غيره من
الايام ورد بأنه نادر فغنى طرد الباب كما تفقا على الجواز فى النفي وان لم يستقم المعنى كما مات الازيد لذلك
(قوله الالما) بفتح العين ممدود بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع
علياء كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف أو نحوه كما فى زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أى فى الايجاب
أو النفي كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعده (قوله وهذا معنى الغائما) أى فالمراد ألعها عن افادة معنى
الاستثناء وأرغنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله فى البديل) أى بدل الكل كما مثل وكذا
البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبنى أحد الازيد بالوجه أو علمه أو عمره (قوله والعطف) أى
بخصوص الواو (قوله فالعلا بديل من الفتى) أى ان نصب الفتى على الاستثناء لان جعل بدلان الضمير
فى بهم لان الجمهور بمنعون الابدال من البديل ويرد على الاول ان العامل فى البديل نظير العامل فى البديل
منه فالالثانية محتاج اليها العمل فى البديل لا مؤكد كقوله فلان لا اذق جعله عطف بيان لا بدلا اه سم لكن
هذا الا يظهر الا فى بديل الكل فيبقى الاشكال فى بديل البعض والاشتمال والغلط وقد يقال المامل فى البديل
منوى لا مفلوظ فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت لمحض التوكيد لا عمالة فتدبر (قوله ثم غيارها)
بالغين المجمة من غارت الشمس أى غابت وفى نسخ ثم غيارها بالوحدة بدل الراء (قوله مالك من شيخك)
أى جلاك والرسم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق
السير (قوله وان تسكر) بالبناء للجهول وناصب فاعله يعود على الاقوله لا لتوكيد عطف على محذوف

دخولها وذلك نحو مقام
الازيد وما ضربت الا
زيدا وما سرت الازيد
فزيد فاعل مرفوع بتمام
وزيدا منصوب بضربت
وزيد متعلق بمرت كما
لوم تذكرا لا وهذا هو
الاستثناء المفرغ ولا يقع
فى كلام موجب فلا تقول
ضربت الازيدا (ص)
وأغ الاذات توكيد
كلا * تمر بهم ال
الفتى الالما (ش) اذا
كررت الا قصد التوكيد
تؤثر فماد خات عليه شيا
ولم تعد غير توكيد الاولى
وهذا معنى الغائما وذلك فى
البديل والعطف نحو ما سرت
بأحد الازيد الأخيك
فاخيك بدل من زيد ولم
تؤثر فيه الاشياء أى لم تعد
فيه استثناء مستقلا فكانت
قلت ما سرت بأحد الازيد
أخيك ومثله لا تمر بهم
الالفتى الالما والأصل
لا تمر بهم الالفتى الالما
فالعلا بديل من الفتى وكررت
الانوكيدا ومثال العطف
قام القوم الازيدا والا

عمرها والأصل الازيد او عمرهم كررت الانوكيدا ومنه قوله هل الدهر الا ليلته ونهارها *
والأصل وطاوع الشمس وكررت الانوكيدا وقد اجتمع تكرارها فى البديل والعطف فى قوله
مالك من شيخك الاعمله * الارسيمه والارمله والأصل الاعمله رسميه ورمله فرسيمه بدل من عمله ورمله مطوف على رسميه
وكررت الا فيها توكيدا (ص)

وان تكرر لا تؤكد فع * تفرغ التأثير بالعامل دع في واحد ما بالاستثنى * وليس عن نصب سواء معنى (ش) اذا كررت الالف التوكيد وهي التي يقصد بها مقابلة من الاستثناء ولو اسقطت لمافهم ذلك فلا يخلو اما أن يكون الاستثناء مفرغاً وغير مفرغ فان كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الازيد الا عمرا او لا يتعين واحد منها شغل العامل بل أيها شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فع تفرغ الى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تاثير العامل في واحد ما استثنيت به بالا وانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (٢٠٧) (ص) ودون تفرغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم * وانصب لتأخير وجيء بواحد منها كما لو كان دون زائد

كام يقولوا الامر والاعلى وحكمها في القصد حكم الاول

(ش) فلا يخلو اما أن تقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر فان تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب نحو

قام الازيد الا عمرا الا القوم وما قام الازيدا الا عمرا الا بكر القوم وهذا معنى قوله ودون تفرغ البيت وان تأخرت فلا يخلو اما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فان كان موجبا وجب نصب الجميع فتقول قام القوم الازيدا الا عمرا الا بكر وان كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعمل به لولم يتكرر الاستثناء فيمبدل بمقابلته وهو المختار أو ينصب

وهو قليل كما تقدم وأما ما قبله فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الازيد الا عمرا الا بكر افرز يبدل من أحد وان شئت أبدأت غيره من الباقيين ومثله قول المصنف يقول الامر والاعلى فامرؤ بديل من الواو في عاوه وهذا معنى قوله وانصب لتأخير الى آخره أي وانصب المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب لجنى بواحد منها معربا بما كان يعرب به لولم تكرر المستثنيات وانصب الباقي فعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول فيثبت له ما يثبت للاول

أي لتأسيس لا تؤكد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف أو المندكور متعلق بتكررا أو حال من ص فوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الا وقوله دع في واحد الخ أي اترك تأثير العامل الذي قبله الا بما في واحد وانصب سواء بالا كما قدره الاشعري وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان لحاصل المعنى لأنه تفسير لدع باجمل لأنه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد أو بقه فيما سواه كما هو ظاهرا المتن لغساده نعم ان أر يبدل بالاصح أي اترك التأثير به في واحد وانصب بها ما سواه فيكون قوله مما بالا اظهارا في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله دع ويؤيد الاول خاوه من الاظهار ونصرت بوجه بحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فسكوت عنه وان كان يعلم من قوله سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به واظهر محذوف أي موجود أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد والتأثير ومعنى خبرها وقف عليه بالسكون على لغة بيعة (قوله ونصبت الباقي) أي وجود بالامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء لان الاحتمال تكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفرغ الخ) دون ومع متعلقان بالحكم وحذف نظيرهما من التزم لالتزامهما أو الفعلان تنازعا هما بناء على جوازه في المتقدم وانصب مفعول المحذوف يفسره احكم أي أمض نصب الجميع لا بالحكم لانه لا يتعدى بنفسه ولا خذ مع موله ولا بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كالو كان الخ) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو عكسه وكان تاما فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه اه وفيه تسميح لان الواحد يكون مشبه بالحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا لمحذوف وبالجملة حال من واحد أو صفة له أي وجيء بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في الحكم ويصح جعل ما سماه واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفتها وأوصاتها أفاده الصبان (قوله سواء كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما سواه غير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرر المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل اما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام أحد الاحجار الاجلا الافرسا ويجوز ابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ بديل من الواو) أي وعلى منصوب سكن وقفا على لغة ولك عكسه اذا لا يتعين واحد لا بديل (قوله حكم المستثنى الاول) أي اذا لم يكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله نحو على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقبل الحكم كذلك وان السكلى خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد اسكن الصحيح ان كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الاحداد الواقعة في ال مراتب الوترية وهي

وهو قليل كما تقدم وأما ما قبله فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الازيد الا عمرا الا بكر افرز يبدل من أحد وان شئت أبدأت غيره من الباقيين ومثله قول المصنف يقول الامر والاعلى فامرؤ بديل من الواو في عاوه وهذا معنى قوله وانصب لتأخير الى آخره أي وانصب المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب لجنى بواحد منها معربا بما كان يعرب به لولم تكرر المستثنيات وانصب الباقي فعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول فيثبت له ما يثبت للاول

الاول والثالثة والثامنة وتشرح منها مجموع الاهداد الواقعة في المراتب التسعة وهي الثانية والرابعة
والسادسة مثلاً وتسقط آخر الاهداد مما قبله ثم باقية مما قبله وهكذا فبقي فيها فهو المراد (قوله من
السخول) أي ان كان الكلام منقياً وانطرح ان كان موجبا لان الاستثناء من النسب اثبات وعكسه
والمراد السخول في النسبة الثبوتية وانطرح منها فلا يثبت في الاستثناء انما لان المراد به انطرح
مما قبله اثباتاً ونقياً (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثنى ومجرورا ومجر باحل من غير قصد لفظه
(قوله ويعرب غير الخ) أي لفظاً وقديني على الفتح جواز في الاحوال كلها اذا اضيف للمثنى كافي التسهيل
نحو ما قام غير هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات ارقال

بفتح غير لاضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً لتضمنها معنى الاواعلم أن أصل
غير كونها صفة مفيدة لغاية مجرورها لموصوفها ذاتاً ووصفة وتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا
يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كنا نعمل أو مشبهها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم
بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدتين ضعفت ابهامها فتعرف بها فلذا اوصف بها المعرفة في الآية وأما الا
فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نغياً واثباتاً فلما اتفقا في مطلق المغايرة حلت غير على الا في الاستثناء بها أي
في المغايرة نغياً واثباتاً بل انظر للمغايرة ذاتاً ووصفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بمجر
الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العاربية ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو ما قام غير
زيد وعمر بالرفع اذ المعنى ما قام الا زيد وعمر وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير
الذي كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالاً وفي الاصل وعند
الشواي بين على توهم وجود الاو يمتنع في تابع ما بعد الاجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه
أصلاً كما جازوا غير على الاجاوال الاعلها في الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتاً ووصفة بل انظر للنفي والاثبات لكن
حل غير على الأكثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع الاولا تقع الا
في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما كما لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا وقوله

لو كان غيري سليمانى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فلا صفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرده الآية لا تمتناعه
فيها معنى ولفظاً أما الاول فلانه يصير التقدير لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الله لفسدنا فية يقتضى عدم الفساد مع
التعدد اذ الم يخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للسقوط اذ من
المعوم مغايرة الجمع للواحد وأما الثاني فلان آلهة جمع منكر في الاثبات فعمومه بدلى بشرط الاستثناء
العموم الشمولى كذا في المعنى فان قلت قد جوز الزمخشري في قوله تعالى انأرسلنا الى قوم مجرمين الا آل
لوط كون آل لوط استثناء منقطعاً من قوم وهو نكرة في الاثبات قلت أوجب السامعني بأن العموم فيه
ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى انأرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة فأداه الصبان ومن
أمثلة سيبويه لو كان معنار جل الاز يدلنا بلنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله أيضاً فقد شرط ابن
الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمراً بيك الا الفرقان

اصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الالف وقال الرضى مذهب سيبويه جواز الوصف
مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الاز يدل بالرفع بدلاً ووصفة وعليه أكثر المتأخرين تسكبه هذا البيت اه
ومارس عن المعنى من أن هموم آلهة بدلى الخ كلام افنأحى للنظر فيه مجال لان عموم الجمع انما يكون بدلها

من السخول وانطرح في
قولك قام القوم الا زيدا
الاعمر الا بكرا للجمع
مخرجون وفي قولك ما قام
القوم الا زيدا الاعمر الا
بكرا للجمع داخلون وكذا
في قولك ما قام أحد الا زيدا
الاعمر الا بكرا (ص)
واستثنى مجروراً بغيره مر
بما مستثنى بالانسيا
(ش) استعمال بمعنى الا في
الدلالة على الاستثناء لفاظ
منها ما هو اسم وهو غير
وسوى وسوى وسوى وسواء
ومنها ما هو فعل وهو ليس
ولا يكون ومنها ما يكون
فعلاً وحرفاً وهو خلا وعدا
وحاشا وقد ذكرها المصنف
كها فاما غير وسوى وسوى
وسواء فكم المستثنى بها
الجر لاضافتها اليه ويعرب
غير بما كان يعرب به
المستثنى مع الاتقول قام
القوم غير زيد

بنصب غير كما تقول قام القوم الازيدا بنصب زيد وتقول ما قام احد غير زيد وغيره زيد بالاتباع والنصب والمختار الاتباع كما تقول ما قام احد الا زيد والآخر يما تقول ما قام غير زيد وتقول ما قام احد غير جبار بنصب غير عند غير بني كسب وبالاتباع عند بني تميم كما فعل في قولك ما قام القوم الاحرار الاحبار (٣٠٩) وأما سوى فالشهور فيها كسر

السين والقصر ومن العرب من يفتح سينها ويسونهم من يضم سينها ويقصر ومنهم من يكسر سينها ويمد وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقل من ذكرها ممن ذكرها الفامي في شرحه للشاطبية ومنه سيبويه والغراء وغيرهما أنها لا تكون الاظرفا فاذا قلت قام القوم سوى زيد فسوى عندهم منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عن الظرفية الا في ضرورة الشعر واختار المصنف أنها كغير فتعامل بماتعامل به غير من الرفع والنصب والجر والى هذا أشار بقوله (ص)

واسوى سوى سواء
اجملا
على الاصح ما لغير
جملا
(ش) فمن استعمالها
مجرورة قوله صلى الله عليه
وسلم دعوت ربي أن لا
يسلط على أمي عوا من
سوى أنفسها وقوله صلى
الله عليه وسلم ما أتم في
سواكم من الامم الا

الذي لا يمكن جعله يصدق عليها الجمع أما بالنظر لافرادها الساخلة تحتها فشمولى قطعاً فيصح استثناء المفرد منه كما في المثالين السابقين والجمع وليس المستثنى هنا جماعاً حتى يتجه ما ذكره كذا فيل وهو مردود إذ كل جملة يصدق عليها أنها جمع لم يتحقق دخول المستثنى فيها فآلة في الآية يصدق بكل جمع من الآلة بدلا عن الآخرة وان لم يكن منهم الذات الا قدس فكيف يصح استثناءه منهم فكلام المعنى هو الحق وما جوزه الزعم سوى في آل لوط لا يرذلان العموم الشمولى إنما يشترط للتصل بالمنقطع كما يفهم من كلام الصبان قبل ذلك وهو مقتضى ما مر في تعريف المنقطع فتدبر وهل اذا وصف بها تقي على حرفيتها فيكون الوصف مجموعها مع ما بعدها وظهر اعراب هذا المجموع في آخره وتكون اسما بمعنى غير مضافة الى ما بعدها وظهر اعرابها عليه بطريق العارية كما في زيدا قائم ولا قاعد قولان وعلى الثاني فما بعدها مجرد تقدير الحركة العارية باضافتها اليه (قوله بنصب غير) أى على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور وقياسا على نصب ما بعد الاوان كان العامل فيه الاعلى الصحيح وفي غير ما قبلها من فعل أو شبهه وقيل على التشبيه بطرف المكان لا بهام كل وجعلها الفارسى حالاً فتؤول بمشتق أى قام القوم غير من زيد وكذا يقال في سوى (قوله فالشهور فيها كسر السين الخ) ظاهره انه يستثنى بها في جميع لغاتها ومحل ذلك ما لم تكن الاولى بمعنى مستو نحو مكانا سوى أى مستوطر يقناو طر يقك اليه كما قاله المفسررون ولا الثانية بمعنى وسط نحو فالفوه في سواء الجيم أو تام نحو هذا درهم سواء أو مستو ونحو فهم فيه سواء أى مستوون فلا يستثنى بشئ من ذلك (قوله الفامي) نسبة الى فاس مدينة بالمغرب وحكاها أيضا ابن هشام في الجامع وأبو حيان وابن الخباز (قوله الاظرفا) أى سكايا ملازم للنصب على الظرفية بدليل انه يوصل بالموصول بمعنى جاء الذى سواك في الاصل جاء الذى استقر في مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتها مجازية ومن ثم اشعرت بالاستثناء وفيه أنه لا مانع من جعلها في ذلك خبر المحذوف والجملة صلة الموصول حذف صدرها لظهورها بالاضافة أو حالاً من فاعل ثبت تقديره ان وقوعها صلة لا يدل على ملازمتها للظرفية (قوله الا في ضرورة الشعر) أى فلا ترد الايات الآتية لكن يرد عليه الحديثان الآتيان أما الاول فلانها خرجت فيه عن الظرفية الى شبهها أو ما الثاني فخرجت فيه عنهما ولا ضرورة فيهما وحل ذلك على الشذوذ كما حل عليه قول بعض العرب أتانى سواك لا يلىق وأما قول أبى حيان لا يحتج بالاحاديث على اثبات القواعد فقد مر رده في الابتداء (قوله بماتعامل به غير) أى من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وجر ما بعدها بالاضافة وجواز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة للكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل (قوله ولا ينطق الفحشاء) نصب بنزع الخافض أى بالفحشاء أو مفعول مطلق على حذف مضاف أى نطق الفحشاء أو مفعول به بتضمين ينطق معنى يذ كر ومن في قوله منازلا من سواننا بمعنى في متعلقة ينطق (قوله واذا تابع كريمة) أى خصلة كريمة أو بمعنى الواو كما في العيني وقيل على باها فقوله فسواك بانهما راجع للاول وما بعد له للثاني أى اذا وجد بيع فليس الامن غيرك أو شراء فليس الامنك (قوله دناهم كد انوا) أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب لما في قوله

فلما أصبح الشر * فأسى وهو عريان

(٢٧ - (خضرى) - أول)

كالشعرة البيضاء في الثور الاسود وكالشعرة السوداء في الثور الابيض وقوله ولا ينطق الفحشاء من كان منهمو * اذا جلسوا منا ولا من سواننا
واذا تابع كريمة أو تشتري * فسواك بانهما أو انت المشتري وقوله ولم يبق سوى العدا * ن دناهم كد انوا
فسواك صر فوع بالابتداء وسوى العدا من فوع بالفاعلية ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله

لديك كفيلا بلني مؤمل * وان سواك من يومه يشق فسواك اسم ان هذا تقرر بكلام المصنف ومنه سيبويه والجمهور انها لا تخرج عن الظرفية الا في ضرورة (٢١٠) الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيلا) أي عندك جود كفيلا الخ أو هو مجر يد والمراد أنت كفيلا (قوله محتمل للتأويل) أي بأنه ضرورة أو شاذو بعضهم لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجرح من ومنه هب الرماني والعكبري انها تكون ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا أصل المذهب لعدم تكلفه في بعض المواضع (قوله بليس الخ) تنازعه استثنى وناصبا نظير ماسر وقوله بعد ل حال من يكون لفظه والاستثناء بهذه الافعال الخمسة لا يكون الامع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أي لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة بين استقباله بمعنى قاموا سم (قوله عائد على البعض الخ) أي نظير قوله تعالى فان كنساء فان النون عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والنون للاناث فقط وقيل الضمير للاناث وأنثى باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لا طراد في جميع المواد بخلاف عوده الى الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أي ليس هو القائم زيدا وليس هو أي قيامهم قيام زيدا فلا يطردان في نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقد يقال يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس هو أي المنتسب اليك بالاخوة زيدا وليس نسب اخوتهم نسب زيدا نعم المصدر لا يؤدي مقصود الاستثناء من اخراج زيدا من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وكذا يقال في فاعلي خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أي لان هذه الافعال محمولة على الاي تلو المستثنى طال ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالاظهور الفاعل بفصل بينهما في نون الخ ل (قوله وخلا وعدا فلا تان) أي جامدان لو قوعهما موقع الارض بالاسم بعد هما على انه مفعول به لانها متعديان بمعنى جاوزا ماعدا فتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلا تان طوره أي جاوزه وفي القاموس انه يتعدى بنفسه وبعين ومعناه جاوز وترك وأما خلا فاصله لازم نحو خلا المنزل من أهله وقد يتضمن معنى جاوز في متعدى بنفسه والتزم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد جاوزه (قوله عائد على البعض الخ) أي لا على الوصف أو المصدر على ما سلكه لكن اعترض الرضى هنا بان لا يلزم من مجاوزة البعض لز يدى القيام مثلا ومجاوزة الكل له الذي هو المقصود بأجيب بان مرجع الضمير بعض منهم فلا تتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر وان المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق البعض على الاكثر قليلا وبحث الصبان عوده فيما عدا بليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون كالاستثناء بالا لجريانه كالثل مثل حيننا الزيدان فلا يرد نظير الرضى كالا يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجلية من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أي قام القوم حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب افتراض الحال الماضية بقولانه في غير الاستثناء كما قاله أبو حيان وقيل مستأنفة أي لم تتعلق بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها صحح ابن عصفور تصريح (قوله بسابق يكون) أي بالذين سبقاها في الذكر وهما خلا وعدا (قوله حرفا ج) أي يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه فوضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشئ تشبيها بالزائد وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أي الجلية قبله فهي الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب تمييز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول في نحو القوم اخوتك خلا زيد ولانها لا يه بان معنى الافعال الى الاسماء بل يز يانه عنها فاشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الاوهى لاتتعلق بشئ ويرد الاول بما سمر من نصيب الفعل من الكلام والثاني بان التعدية إيصال معنى الفعل الى الاسم على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى ان انشاء الفعل في نحو لم

واستثنى ناصبا بليس
وخلا
وبعدا وبكون
بعدا
(ش) أي واستثنى بليس وما
بعدها ناصبا المستثنى فتقول
قام القوم ليس زيدا وخلا
زيدا ماعدا زيدا ولا يكون
زيدا في قولك ليس
زيدا ولا يكون زيدا
منصوب على انه خبر بليس
ولا يكون واسمه ما ضمير
مستتر والمشهور انه عائد
على البعض المفهوم من
القوم والتقدير وليس
بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا وهو مستتر
وجوباً في قولك خلا زيدا
وعدا زيدا منصوب على
المفعولية وخلا وعدا فعلان
فاعلهما في المشهور ضمير
عائد على البعض المفهوم
من القوم كما تقدم وهو
مستتر وجوباً والتقدير خلا
بعضهم زيدا وعدا بعضهم
زيدا ونه بقوله وبكون
بعدا وهو قيد في يكون
فقط على أنه لا يستعمل
في الاستثناء من لفظ
الكون غير يكون وانها
لا تستعمل فيه الا بعد فلا
تستعمل فيه بعد ضميرها من
أدوات النفي نحو لم ولن وما

أضرب

واجرر بسابق يكون ان ترد * وبعدها نصب وانجرر او قد يرد

(ص)

(ش) أي اذ لم تقدم ما على خلا وعدا فاجر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيدا وعدا حرفا ج

ولم يحفظ عن سيبويه الجرهما وإنما حكاها الاخفش فن الجر بخلاف قوله **خلافه** لا أرجو سواك وإنما * أعدت على شعبة من عيالكا
ومن الجر بعدا قوله **تركتنا في الحضيض بنات عوج** * عوا كف قد خضعن الى النسور **أبجنا حبيهم قنلا وأصرا** *
عدا الشمطاء والطفل الصغير فان تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فقول قام القوم ما خلاز يدا وما عدان بدافا مصدرية وخلا وعدا
صاتها وفعالها ضمير مستتر يعود على اليهض كما تقدم تقرير روز بدا مفعول (٢١١) وهذا معنى قوله وبعد ما انصب هذا هو

المشهور وأجاز الكسائي
الجر بهما بعد ما على جعل
مازأدة وجعل خلا وعدا
حرفي جر فتقول قام القوم
ما خلاز يدا وما عدان يدوهنا
معنى قوله وانجرار قد يرد
وقد حكى الجرجي في الشرح
الجر بعد ما عن بعض
العرب (ص)

وحيث جرفهم حرفان *
كهما ان نصبا فعلا ان
(ش) أي ان جرت بخلا
وعدا فهما حرفا جر وان
نصبت بهما فهما فعلا ان
وهذا مما لا خلاف فيه
(ص)

ونحلا حاشا ولا نصب ما
رقتل حاش وحشا
فاحفظهما
(ش) المشهور ان حاشا
لان تكون الاحرف جر
فتقول قام القوم حاشا
زيد بجريه وذهب
الاخفش والجرحي والملازني
والبردد وجماعة منهم المصنف
الى أنهم مثل خلا فتعمل
فعلا فتنصب ما بعدها
وحرفا فتجر ما بعدها
فتقول قام القوم حاشا
زيدا وحاشا زيد وحكي

أضرب زيد الا يخرج به عن كونه مفعولا به والثالث بان لا يلزم مساواتها لالا في جميع الوجوه الأتري أنهما
بجران ومعنى لا تجر **(قوله)** ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا **(قوله)** تركنا الخ) ذكر
البيت الاول ليدل على أن القافية مجرورة فتيتم الشاهد من الثاني والحضيض بمجمعتين موضع بنات عوج
أي بنات خيل عوج جمع عوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أي مقيمين خاضعين تأكل
منها النسور لا بطل منعتها حبيهم فحول أبجنا فقتلا تمييز محمول عنه وهو المفعول وحبيهم نصب بنزع الخافض
أي في حبيهم والشمطاء هي المرأة التي بخالط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل أشمط **(قوله)**
وجب النصب) أي لتعنيهما بالفعلية لان المصدرية لا يليها حرف لكن بشكل عليه انها لا توصل
بفعل جامد كما في التسهيل وأجيب باستثناء هذين أو ان المنع في الجامد مسألة وهذا بالعروض وموضع ما
وصلتها نصب اتفاقا فاقيل على الظرفية وما وقتية ثابت هي وصلتها عن الوقت أي قاموا وقت مجازتهم
زيدا وهو المعدولانه كثير ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينصب
غيره قاموا غير زيد وقال السباني على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا بجوارتهم زيد أي مجاوزين
له وفيه أنهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حاله تعرفه بالضمير المشتمل عليه **(قوله)** على جعل مازأدة
ان قاه قيا على زيداتهم بعض حروف الجر ففاسلان ما لا تزد قبل الجار بل بعده نحو عمال قبل فجا
رحمة أو سما فهو من السندوذ بحيث لا يمتنع به **(قوله)** وحيث جوا متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله
فهما حرفان أي تثبت حرفيتهما حيث جروا أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حدوا ولم يتبدوا
به فسيقولون أنه جرى على اجازة الفراء شرطية حيث مجرودة من ما **(قوله)** كما هما الظاهر ان ما مصدرية
وصلت بجمله هما فعلا ان والكاف متعلقة بنسبة الجلة قبلها على أنها صفة لمصدر متصية منها أي تثبت
حرفيتهما حيث جروا بونا كشيوت فعليتهما ان نصبا فتأمل **(قوله)** تستعمل فعلا) ويأتي في فعالها ومحل
جائها ما مر على المشهور وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالجل على
الاولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا مع امكانه فيهما **(قوله)** وحرفا فتجر) وفي متعلقها ما مر **(قوله)** حاشا
الشيطان) ليس بنظم كما قد يتوهم واما الاصغ بفتح الهمزة فهو لثم مجمعة وانما أتى بحاشا كما لانها
انما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضرب القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا
الا اذا أريد المبالغة في خسته كما هنا فانزله المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لالتحقاقه **(قوله)**
ما حاشا فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية وحاشا استثنائية جامدة بناء على
أنها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشا زيدا وليس كذلك بل مانافية
وحاشا فعل ماض متصرف متعدي من قولك حاشيته أحاشيه اذا استثنيت على حد قوله

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقوام من أحد

فهى من كلام الراوى أي انه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما في

جماعة منهم الفراء وأبو زيد انصارى والشيباني النصب بها ومنه اللهم اغفر لي وان يسمع حاشا الشيطان وأبالاصبغ وقوله
حاشا قر يشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا نصب ما معناه ان حاشا مثل خلا في انها تنصب ما بعدها
أو تجره ولكن لا تتقدم عليهما كما تقدمت على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبها ما قبله في مسند
أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشا فر يشا
 فانا نحن أفضلهم فعلا
 ويقال في حاشا حاش وحشا
 (ص) ﴿الحال﴾
 الحال وصف فضلة منتصب
 مفهم في حال ككفردا
 أذهب
 (ش) عرف الحال بانه
 الوصف الفضلة المنتصب
 للدلالة على هيئة نحو فردا
 أذهب ففردا حال لوجود
 القيود المذكورة فيه وخرج
 بقوله فضلة الوصف الواقع
 عمدة نحو زيد قائم بقوله
 للدلالة على الهيئة التميز
 المشتق نحو لله دره فارسا
 فانه تمييز للاحال على الصحيح
 اذ لم يقصد به الدلالة على
 الهيئة بل التعجب من
 فروسيته فهو لبيان المتعجب
 منه لا لبيان هيئته وكذلك
 رأيت رجلا راكبا فان
 را كبا لم يسق للدلالة على
 الهيئة بل لتعويض الرجل
 وقول المنتصب مفهم في حال
 هو معنى قولنا للدلالة على
 الهيئة (ص)
 وكونه منتقلا مشتقا *
 يغلب لكن ليس مستحقا
 (ش) الاكثر في الحال
 أن يكون منتقلا مشتقا
 ومعنى الانتقال أن لا تكون
 ملازمة للتصرف بها نحو جاء
 زيد راكبا فراكبا وصف
 منتقل لجواز انفسا كما
 عن زيد بان يجيء ماشيا

معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذ (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت
 الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالغاء تعليمية لهذا المحذوف أو تفرغ عليه أو أن جملة فانا الخ هي
 المفعول الثاني بزيادة الغاء على رأى الاخفش في نحو زيد قائم وقدرى فأما الناس فالغاء في جوابها وان
 بالكسر على كل حال وما قيل انها افتتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها ولا معلق له سهو ظاهر
 لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظننت مما يوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم
 ذات كإمر فكندا هذا وفعلا بفتح الغاء أي كوما أما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشا) ظاهره
 كالتن وشرح الكافية انها الغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل أنها في التنزيهية وهو الاقرب
 لانها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم أن حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية
 وكونها فعلا متصرفا بمعنى استثنى وقدمرا والثالث التنزيهية أي الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص كحاش
 لله والصحيح أنها اسم لافعل خلافا للسكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السكالك حاشا لله وادغامها في قراءة
 ابن مسعود حاش الله كما اذ الله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال
 ومعنى حاش لله برى الله فاللام زائدة في الفاعل كهيئات هيئات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة
 وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدرا مرادف للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أي تنزيه الله كما يقال
 رعيال زيد والعامل فيه فعل من معناه كويج وويل والوجه أنها عند ترك تنوينها وادغامها بمنية لشبهها بحاشا
 الحرفية لفظا ومعنى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجب به الله أعلم

﴿الحال﴾

الافصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن يحرد من التأنيث فيقال حال حسنة ومنه قوله
 * اذا عجبته الدهر حال من امرئ * وألنها بدل على واولجها عن أحوال وتصغيرها على حويلة
 مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلاتنين لان المضاف اليه منوى الثبوت أي في حال كذا
 وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أي مفهم معنى في حال أي ان
 قولك جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما
 سيد كره الشارح (قوله بانه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة والمثلة المبالغة وأفعال التفضيل والمراد الوصف ولو تأويل بالتمثيل والجملة وشبهها والحال الجارمة
 لتأويل كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو
 وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بعين وادقاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي
 أصالة وقد يجرد لفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله

فارجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب مشتها

ولا يرد أن النصب حكم من أحكام الحال فاخذ في تعريفه يؤدى للدور لتوقفه على التصور والتصوير على
 التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد وان
 قوله المنتصب خبر محذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج
 بشياً (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه)
 أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لافي (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان
 فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصد المخرج هذا (قوله
 لكن ليس مستحقا) فأنه مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما
 للسكون فستحقا بفتح الحاء أو للحاء فسكسرها وامتعلقه حينئذ محذوف أي ليس مستحقا (قوله أن يكون

منتقلا) أي لانه مأخوذ من التحول وهو التثقل ومشتق لانه صفة لصاحبه في المعنى وهي لا تكون
 الامتثقة (قوله وقد نجيء الحلال غير منتقلة) أي في ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بتجدد
 صاحبها كما به مثاله الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة امالها كما بعث حيا
 أو لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ولما ضمن جملة قبلها كزيد أبوك عطوفا الثالثة أن يكون
 مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثل الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله
 الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به أطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف
 في الكلام زاد كذا في القاموس وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل ورجلها
 كالنمر وقرنها قوائمها وأظلافها كالبقرة وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم
 كما في المصباح ويدها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور وقيل من يدها ويروي
 يدها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة وأوصفتها لكونها فيها جنسية قال الغزالي لما كانت
 الزرافة تعري الشجر وتقتات به جعل يدها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أي ولدهته أمه
 سبط العظام بفتح فسكون أو فسكسر لکن في غير البيت أي بمتد القامة حسنها واللواء الربة الصغيرة أي ان
 عمامة كاللواء في الارتفاع والعلو على الرأس (قوله اذالمعنى مسعرا الخ) أي بفتح العين ان جعل مداحلا
 من المفعول وهو الهاء الراجعة للبرمثلا وبكسر هاء ان جعل حال من الفاعل وبكنا صفة لمدأ أي كأننا بكنا
 والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته ويصح كون مدسبة بأسوغه الوصف المقدر أي مدمنه وبكنا خبر
 والجملة حال وكذا يقال في يدا بيد أي يدا كأنه مع يدا ويده مع يد منك ومن هنا يعلم أن قول المصنف
 وفي مبدى تأول عام بعد خاص لان السعير من المؤول (قوله أي مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف
 لضير المشتري المعلوم من السياق أي مقابضة ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التأنث على انه مصدر فيؤول
 باسم الفاعل (قوله أي مشبه بالاسد) الاسد على هذا مستعمل في حقيقته والتجوؤ انما هو بخنق
 الكاف أما على قول التوضيح كرز يدا أسدا أي شجاعا فيجاز لغوى بناء على منهج السعد من تجويز
 الاستعارة في مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلهما مادل على ترتيب كاد خوار جلا رجلا أو رجلاين
 رجلاين أي مرتبين وضابطه أن يذكرا المجموع أو لآثم بفصل ببعضه مكررا والمختار ان كلاهما منصوب على
 الحال وان كانت الحال هي مجموعهما لکن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل في أجزائه
 كما في حلوا مض وجعل ابن جنى الثاني صفة بتقدير مضاف أي رجلا ذارجل أو مفارق رجل
 واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضى وقد يعطف بتم اه
 ومن العطف لفظا دخلا الاول فالاول أي مرتبين الا ان هنا فاته الاشتقاق والتنكير أيضا لتأوله بهما فهذه
 مع ما في المتن أربع مسائل تقع في الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تنكاف وبقى ست مسائل
 لا يظهر تأويلها لا بتسكاف وهي كونها موصوفة نحو قرآن عمر بيا فتمثل لها بشراسو ببناء على ان تمثل
 بمعنى تشخص أما على انه بمعنى تصور فنصب بشراسو ببناء على التصور في حال الملكية
 لا البشرية قاله اللقاني والفرق بين هذه وبين مدا بكنا ويدا بيد مع ان الشكل موصوف ان المقصود هنا
 الصفة وحدها وذكرا مقابلهما تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حالاموطئة كالخبر الموطئ في بل أنتم قوم
 تجهلون والحال في مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونها دالة على عدد نحو فتم ميقاتر به أر بعين ليلقة وعلى
 طور فيه تفضيل بالضاد المحجمة كهنا بسرا أطيبت منه رطبا أو نوعا لصاحبها كهنا مالك ذهبها أو فرعاه
 كهنا حد يدك خاتما وتنحوتون الجبال بيوتا وأصله كهنا خاتمك حديدا أسجد لمن خلقت طينافهذه

وقوله وجاءت به سبط
 العظام كأنها * عمامة
 بين الرجال لواء فسيما
 وأطول وسبب أحوال
 وهي أوصاف لازمة وقد
 تأتي الحال جامدة ويكثر
 ذلك في مواضع ذكر
 المصنف بعضها بقوله (ص)
 ويكثر الجود في سمر وفي
 * مبدى تأول بلا تنكاف
 كبره مدا بكنا يدا بيد *
 وكرز يدا أسدا أي كاسد
 (ش) يكثر مجيء الحال
 جامدة ان دلت على سمر
 نحو بعه مدا بدرهم فدا
 حال جامدة وهي في معنى
 المشتق اذ المعنى بعه مسعرا
 كل مد بدرهم ويكثر
 جودها أيضا فيما دل على
 تفاعل نحو بعه يدا بيد أي
 مناجزة أو على تشبيهه نحو
 كرز يدا أسدا أي مشبهها
 لاسفيدا وأشد جامدان
 وصح وقوعهما حالاً لظهور
 تأويلهما بمشتق كما تقدم
 وإلى هنا أشار بقوله وفي
 مبدى تأول أي يكثر مجيء
 الحال جامدة حيث ظهر
 تأويلها بمشتق وعلم بهذا
 وما قبله ان قول النحويين
 ان الحال يجب أن تكون
 منتقلة مشتقة معناها ان
 ذلك هو الغالب لانه لازم
 وهذا معنى قوله فيما تقدم
 لکن ایس مستحقا (ص)

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحده اجتهاد (ش) منهج جمهور النحويين ان الحال لا تكون

الانكسرة وان ماورد منها
 معرفة فانه هو منكر معنى
 كقولهم جاؤا الجاء الغفير
 وأرسلها العراك واجتهد
 وحده وكلمته فاه الى في
 فالجاء والعراك ووحده
 وفاه أحوال وهي معرفة
 لفظا لكنها مؤولة بنكرة
 والتقدير جاؤا جميعا وأرسلها
 معتركة واجتهد منفردا
 وكلمته مشافهة وزعم
 البغداديون ويونس انه
 يجوز تعريف الحال مطلقا
 بلا تأويل فأجازوا جاء زيد
 الركب وفصل الكوفيين
 فقالوا ان تضمنت الحال
 معنى الشرط صح تعريفها
 والافتقار لما تضمنه من معنى
 الشرط زيد الركب
 أحسن منه الماشي فالركب
 والماشي حالان وصح
 تعريفها التأويلها بالشرط
 إذ التقدير زيد اذا ركب
 أحسن منه اذا مشى فان
 لم تتقدم بالشرط لم يسح
 تعريفها فلا تقول جاء زيد
 الركب اذا لا يصح جاء
 زيدان ركب (ص)
 ومصدر منكر حال يقع
 * بكثرة كعبته زيد طلوع
 (ش) حق الحال أن يكون
 وصفا وهو مدلول على معنى
 وصاحبه كقائم وحسن
 ومضروب فوقه مصدر
 على خلاف الاصل إذ دلالة
 فيه على صاحب المعنى وقد
 كثير يجيء الحال مصدر
 نكرة ولكنه

لا تؤول أصلا لما فيها من التكافؤ والخفاء بخلاف الأربعة الأولى ولهذا كثرت قواعدها دون هذه وقال ابن
 الفناهم تبع الشرح الكافية يجب تأويل الجميع أي مقروا غير بياومتصفا بصفات البشر من استواء الخلقفة
 ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البسر والرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا وفيه تكلف وجعل الموضح
 الشعر من القسم الثاني ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقوله وفي مبدئى تأويل عطف مغاير لاعلم لكن
 فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكلف فالأولى مامر (قوله الانكسرة) أي لان الغالب تعريف صاحبها ولو
 عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحل غير الغالب عليه (قوله
 وان ماورد) أي عن العرب لان تعريفها مامر كما قاله الشاطبي (قوله الجاء) بفتح الجيم وشد الميم
 بمدودا كحمر من الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جاء أي كثيرا أو نشه لانه صفة المؤنث أي
 الجاهة الجاء أي الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أي الساترين لكثرتهم وجه الارض وحذف
 الناء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لانه قد يحصل على فعيل بمعنى مفعول في استواء المذكر
 والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جاء جاء غفيرا بالتنكير والمذموم الغفير وجه الغفير
 بالاضافة والجم الغفير كفي الصحاح والقاموس فلانظر لما قيل لا يذكر الغفير لامع الجاء بالمذموم (قوله
 وأرسلها العراك) أي في قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم يذرها * ولم يشفق على نخس السخال

والضمير في أرسلها للابل أو الخيل أو الاتن أي أرسلها للشرب معتركة ولم يذرها أي لم يمنعها عن ذلك
 ونخس السخال أي تنغصها من مداخلتها في بعضها وازدحامها على الماء فيتنكسر وينغص عليها فلا تتم
 الشرب (قوله واجتهد وحده) هو مصدر وحده مجذوبا كوعده يدعو عسدا اذا انفرد فلذلك أول
 بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعوا كذاني نحو رأيت زيدا وحده
 عند سيبويه لان المصادر المنجبية أحوال من الفاعل غالبًا فاهاء مفعول به تحذف الجار أي حال كوني
 منفردا به أي برؤيته ولك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أي أفرده مؤثرا باسم الفاعل فاهاء مفعول به بلا
 حذف أي حال كوني موحده أي مفردة بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالًا من المفعول وأوجه ابن طلحة
 وضعف (قوله فاه الى في) ما ذكره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال والى للتبيين كهي في سقيالك فلا
 تعلق بشئ كما قاله السماء يني واستظهر السبان انها صفة لغاه كافي مدا بكندا أي الكائن الى في أي الموجه
 اليه اه وهذا من الجماد المؤول بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى في دلالاته على التفعّل كافي يدا يبدأ
 مشافهة لكن اتفق فيه الاشتقاق والتنكير كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال
 أي جاعلافه فتاب عنه في الحالية وقيل غير ذلك وبروي فوه الى في الحال الجملة قال في التسهيل ولا يقال
 قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلي وناضلته قوسه الى قوسى خلافا لشام لخروجا عن القياس بالتعريف
 والوجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء جعل الجملة حاله ينفى جوارزه عند بقية الكوفيين لانه عندهم
 مفعول محذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه دما ميني (قوله معتركة) الأولى معاركة
 لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف أي تعارك العراك أو عامله أرسلها
 على حذف مضاف ولا حال أي أرسلها إرسال العراك (قوله مشافهة) امام مصدر وأسم فاعل كما صر في
 مناجزة (قوله مطلقا) أي تضمن معنى الشرط أو لا قياسا على الخبر وعلى ما سمع مننه (قوله يقع بكثرة
 الخ) كلامه يشتر بأن وقوع المصدر المعرف حلا فليل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل
 بداد بوزن حذام فبداد علم جنس على التفرقة ومعرف بالجنسية كما أرسلها العراك والصحيح انه مؤول

ليس بمقيس لجيئته على خلاف الاصل ومنه ز يدطلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد يطلع باغتتها من ذهب
 سيبويه والجمهور وذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير يطلع زيد يبتغى بغتة فيبغت عندهما
 هو الحال لا بغتة وذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع لتأوله
 بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد يطلع بغتة يبتغى بغتة فيؤولون طلع بغتة (ص)
 ولم ينكر غالباً بالحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو يبين من بعد نفى أو مضاهيه كـ * يبع امرؤ على امرئ مستسهلاً
 (ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينكر في الغالب الا عند وجود (٢١٥) مسوغ، هو أحد أمور منها أن يتقدم

الحال على النكرة نحو فيها
 قاتل رجل وكقول الشاعر
 وأشد سيبويه
 وبالجمم مني بينا لو علمته
 شحوب وان تستشهدى
 العين تشهد
 وقوله
 وما لام نفسي مثلها لآثم
 ولا سدق فري مثل ما ملكت
 يدى
 فقام حال من رجل و بينا
 حال من شحوب ومثلها
 حال من لآثم ومنها أن
 تخصص النكرة بوصف
 أو باضافة مثال ما تخصص
 بوصف قوله تعالى فيها
 يفرق كل أمر حكيم أمراً
 من عندنا وقول الشاعر
 نجيت يارب نوحاً واستنجبت
 له
 في فلك ماخر في السيم
 مشحوناً
 وعاش يدعى بآت مبيته
 في قومه ألف عام غسير
 حسينا
 ومثال ما تخصص بالاضافة

بنكرة مشتقة كإي المكرأى متبددة ومعتركة (قوله ليس بمقيس) أي عند سيبويه والجمهور لان الحال
 نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد فكنا ما معناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف
 مجازاً ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا يجز فيه
 اللهم الا أن يكون مبنياً على اشتراط ورود شخص المجاز وان هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيهانيين
 لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقاً كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعاً كجاء زيد بسرعة أم لا
 كما طراده خبر فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبراً عن صاحبها
 لتنكيرها وتعريفه ولا كذلك النعت وكثيرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أي لانه مبتدأ في
 المعنى وهو لا يكون في الغالب المعرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أي فالتقديم هو
 المسوغ لكون صاحبها نكرة قياساً على المبتدأ اذا قسم خبره بناء على ان المسوغ هو التقديم (قوله
 شحوب) كقعود بمهمة فمهمة مصدر شحوب جسمه من باب فعد اذا تغير ويقال شحوب شحوبه كسهل
 سهولته وهو مبتدأ خبرها بالجمم ومعنى صفة للجمم و بينا حال من شحوب على مذهب سيبويه من محي الحال
 من المبتدأ وفيه حينئذ الشاهد اعلى مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستنكر في الخبر ولا شاهد
 فيه اذن وكذا المثال قبله وجملة لو علمته بكسر التاء خطاباً للمؤثر معترضه وجواب لو محذوف أي لرجعتي (قوله
 فيها يفرق الخ) أي فأمر حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أي محكم والامر الاول واحد
 الامور والثاني واحد الامر ضد النهي أي حال كونه ما موراً به من عندنا كذا أعربه النظم وابنه مع
 قولهما بامتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاول كما قاله ابن هشام انه حال من كل
 أو من الضمير في حكيم أو من فاعل أنزلناه أي حال كوننا أمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به المنذرين أو
 مصدر معنوي ليفرق أي يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن الناظم بان المضاف هنا كالجزة في صحة
 الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما نضاف اليه فيسوغ محي الحال منه أفاده
 الفارضى وزكريا (قوله في فلك) بضمين وماخر بكسر المهملة صفة له وهو الذي يشق البحر بسيره
 ومنه وثرى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد في مشحوناً أي ملأ حيث وقع حالاً من فلك مع انه نكرة
 لتخصيصه بالوصف (قوله ماخر) بضم المهملة أي ماخر وحى بمعنى حياية نائب فاعله وواقيا حال منه
 ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتتقدم النفي) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لانها من
 المسوغات كقوله تعالى أو كالتى مر على قرية وهى خاوية (قوله خلافاً لزمخشري) أي في جعله الجملة
 صفة لقربة في نحو ذلك والواو بينهما لتأ كيد التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان فصلا بينهما لفظاً

قوله تعالى في أربعة أيام سواء لسائلين ومنها أن تقع النكرة بعد نفى أو شبهه وشبه النفي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو يبين
 من بعد نفى أو مضاهيه مثال ما وقع بعد النفي قوله

ماخر من موت محي واقيا * ولا ترى من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكتنا من قرية الا وهما كتاب معلوم فلها كتاب جملة في موضع الحال من قرية وضح محي الحال من النكرة
 لتتقدم النفي عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقربة خلافاً لزمخشري لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضاً وجود الامتناع من ذلك
 اذا لامترض بالابن المصنف والموصوف ومن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش في المسائل وأبو على الفارسي في التذكرة ومثال ما وقع

بعد الاستفهام قوله **يا صاح هل حم عيش باقيا حال من عيش** * لنفسك العذر في ابعادها الاملا **ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف**
*** لا يبخ امرؤ على امرئ مستسهلا** وقول قطري بن الفجاءة لا يركن أحدهم الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحام واختار بقره غالباً
 مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا (٢١٦) مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم صررت بماء قعدة

(قوله بعد الاستفهام) أي انكارياً أو غيره على الاظهر (قوله يا صاح) مرخم صاحب على غير قياس
 لكونه غير علم وبقيا حال من عيش وقوله قطري جواب الاستفهام الانكارى أي فلان ترى (قوله مستسهلا)
 أي للبغي **(قوله قطري)** بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعممان
 والفجاءة بضم الفاء ممدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل الخجاج وغيره وسلم عليه
 بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني وصرح الشارح باسمه ردا على
 ابن المصنف حيث نسب البيت للطرماح بكسر تين وشد الميم آخره مهملة **(قوله الى الاحجام)** بتقديم الحاء
 المهملة على الجيم وعكسه مصدر أجم كذلك اذا تأخر والوغي بالمججمة الحرب والجم بكسر المهملة
 وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد وبقي من المسوغات كون الحال جملة مع الواو كما مر لانها ترفع
 توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الاصل لوجودها نحو هذا خاتم حديدا وكون النكرة مشتركة
 مع معرفة أو نكرة مخصوصة في الحال نحو هذا نزيد ورجل أورد ورجل صالح وامرأة منطلقين **(قوله بلا**
مسوغ) هو مقبس عند سيبويه لان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلامعنى لاشترط المسوغ في صاحبها
 وقصره الخليل ويونس على السماع **(قوله قعدة)** بكسر القاف أي مقدار قعدته **(قوله مائة بيضا)** بكسر
 الباء حال من مائة لا تميز لان تمييز المائة يجب كونه مفردا مجردا بواضعا فتها اليه تصرح **(قوله وسبق حال)**
 مفعول مقدم لأن الواو هو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وجملة جرسلتها أي منعوا ان يسبق الحال على صاحبها
 المجرور بالحرف وكذا بالاضافة لكن هذا جمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا في عرفت قياما بدمسرا عا اجاعا
 وكذا يمتنع تقديمها اذا كانت محصورة فيها نحو وما ترسل المرسلين الامشيين أو كان صاحبها منصوبا
 بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضميرا متصلا بصلته أو كالفاعل كصا ناز يدا أو بصلته حرف مصدرى
 كما عجبني أن ضربت زيدا مؤدبا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء اربا الازيد والمضاف الى
 ضمير ملامسها كجاء زائر هذا أخوها **(قوله وذهب الفارسي الخ)** محل الخلاف اذا كان حرف الجر
 أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كما جاء اربا كبا من رجل **(قوله عيان صاديا)** كلاهما بمعنى عطشان
 وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالان من الضمير في هيمن
 فتكون متداخلة **(قوله فان تكأ ذواد)** بالذال المججمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى
 الاشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره مججمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدر الم يطلب
 بشاره وحبال اسم ابن أخي الشاعر **(قوله عملة)** أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف
 مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه
 كالفعل لامن حيث الاضافة وانما اشترط أحد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند
 الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه
 الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحيفئذ فالقاعدة موقاة فان كان المضاف جزءا أو كالجزم للمضاف اليه صار
 هو كأنه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكة فيصبح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى
 جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ
 على الصحيح وقد اقتضى ذلك صحة مجيء من المضاف اليه مطلقا ليجر ثم رأيت في الصبان التصريح به **(قوله**

رجل وقولهم عليه مائة
 يمضا وأجاز سيبويه فيها
 رجل قائما وفي الحديث
 صلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قاصدا وصلى
 وراءه رجال قياما (ص)
 وسبق حال ما بحرف جر قد
 أبوا ولا أمنعه فقد ورد
 (ش) مذهب جهور
 النحويين أنه لا يجوز
 تقديم الحال على صاحبها
 المجرور بحرف فلا تقول
 في صررت بهند جالسة
 صررت جالسة بهند وذهب
 الفارسي وابن كيسان وابن
 برهان الى جواز ذلك
 وتابعهم المصنف لورود
 السماع بذلك ومنه قوله
 لأن كان برد الماء هيمن صاديا
 * الى حبيبا انها حبيب
 فهيمان وصاديا حالان من
 الضمير المجرور بالي وهو
 الياء وقوله
 فان تكأ ذواد أصبين
 ونسوة
 فان يذهبوا فرغا يقتل
 حبال
 وفرغا حال من قتل وأما
 تقديم الحال على صاحبها
 الذي هو غير النعتية في نحو
 جاء مناسكا ريدا وصررت
 مجردة هندا (ص)

ولا تجز حالان المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزءا له أو ضمينا * أو مثل جزئه فلا تحيفا اليه
 (ش) لا يجوز مجيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل
 فتقول هذا صار بهند مجردة وأعجبني قياما بدمسرا عا ومنه قوله تعالى

اليه عر جمعك جيغا ومنه قول الشاعر
 تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا * الى الروح يوما تاركى لا اباليا
 وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزء من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ما هو
 جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف
 اليه ومثال ما هو كجزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا حنيفا حال من
 ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفا لصح فان لم يكن
 المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجز (٢٦٧) مجيء الحال منه فلا تقول جاء غلام

هنذا حكاة خلافا للفاارسي
 وقول ابن المصنف رحمه
 الله تعالى ان هذه الصورة
 ممنوعة بلا خلاف ايس
 بجيد فان مذهب الفارسي
 جوازها كما تقدم ومن
 نقله عنه الشريف أبو
 السعادات ابن الشجري
 في أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل
 صرفا
 أو صفة أشبهت المصرفا
 بخائر تقديمه كسرعا
 ذا راحل ومخاضا زيدا دعا
 (ش) يجوز تقديم الحال
 على ناصبها ان كان فعلا
 متصرفا أو صفة أشبهت المفعول
 المتصرف والمسراد بها
 ما تضمن معنى الفعل
 وحروفه وقيل التأنيت
 والتثنية والجمع كاسم
 الفاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة فمثال تقديمها
 على الفعل المتصرف مخلصا
 زيدا دعا فدعا فعلا متصرف

اليه صر جمعك) مصدر ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح جيغه لان مضارعه مكسور العين مع صحة لامة
 فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابنتي الخ) واحدا حال من الكاف
 المضاف اليها المصدر الروح بفتح الراء الخوف والترادف وهو الحرب وتاركى خيران مضاف للمفعول الاول
 وجلة لا اباليا مفعوله الثاني لانه معنى مصيرى وخبر لا محذوف أى موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ)
 وأيضا فالملة لا تفارق الشخص كالا يفارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح
 التسهيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة الفعل أى بان يتغير من الماضى مثلا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا)
 أى الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أى ولو مقترنة بالواو عند الجمهور خلافا للفاارسي (قوله أو صفة
 الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كيجردا صر باز يدا وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كافتراه
 بلام ابتداء أو قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولأصبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو لوك أن تنقل
 قاعدة أو صلة لال كانت المصلى فندا فلا يقدم الحال في شئ من ذلك لان اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يتقدم
 (قوله وقيل التأنيت الخ) أى قبول لا غير مقيد بشئ ليصح اخراج أفعال التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع ال
 أو الاضافة لا مطلقا وفيه أن فعلا بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يجز على موصوف لا مطلقا مع جواز
 تقديم الحال عليه فلهذا مستثنى صبان (قوله مخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله كفاعل
 التفضيل) مثله اسم الفعل كيزال مسرعا (قوله مستقرا) حال مؤكدة لعاملها وهو في هجر كما قاله ابن قاسم
 وهو صريح في أن المراد به الاستمرار العام اذ هو المفهوم من الضرف وقيل خاص أى غير متحرك فهو حال
 مؤسسة على حد فلما رآه مستقرا عنده لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام
 اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك في صحة هذا ثابت هنا حاصل مثلا
 أفاده الصبان أى وما هنا كذلك لان الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف والمستقراد في الآية لراه (قوله
 وهو ما تضمن الخ) أى لفظ تضمن فليس المراد بالمعنى هنا ما قابل اللفظي كالاتداء والتجرد فان ذلك
 لا يعمل في الحال أصلا ادلا بعمل الالرفع وما ذكره المأتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكر خمسة
 الظرف والجور والاشارة وحرف التثنية والتشبيه وبق حروف الترجي كاعل زيدا أمير اقدم والتثنية كها أنت
 زيدا راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأى سيمويه والعامل فيها لتضمنها معنى أنه
 والاستفهام المقصود به التعظيم * كما جار تاما أنت جارة * بناء على أن جارة حال لا تميز والنداء نحو
 يا أيها الرجل قائما وعاشرها أما نحو ما علمنا فعلم بناء على تقديره مهمال كراخذ في حال علم فإلك كور عالم فعلمها

(٢٨ - (خضرى) - اول)

وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة
 له مسرعا ذرا حل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن
 زيدا لان فعل التهج غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كفاعل
 التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فليتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيدا ضاحكا
 أحسن من عمر وبل يجب تأخير الحال فتقول زيدا أحسن من عمر وضاحا (ص)

وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخران يعمل
 كذلك ليت وكان ونذر * نحو سعيد مستقرا في هجر
 (ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الاشارة

أسدوز يدي الدار أو عندك
 قائما فلا يجوز تقسيم الحال
 على عاملها المنعوى في هذه
 المثل ونحوها فلا تقول
 مجردة تلك هند ولا أميرا
 ليت زيدا أخوك ولا
 راكبا كأن زيدا أسد
 وقد ندرت تقديها على عاملها
 الظرفي نحو زيد قائما عندك
 والجار والمجرور نحو سعيد
 مستقرا في هجر ومنه
 قوله تعالى والسموات
 مطويات بيمينه في قراءة
 من كسر التاء وأجازه
 الاخفش قياسا (ص)
 ونحو زيد مفردا أنفع من
 * عمر ومعانا مستعجلان

بين

(ش) تقسم ان أفعال
 التفضيل لا يعمل في الحال
 متقدمة واستثنى من ذلك
 هذه المسئلة وهي ما اذا فضل
 شيء في حال على نفسه
 أو غيره في حال أخرى فانه
 يعمل في حالين احدهما
 متقدمة عليه والاخرى
 متأخرة عنه وذلك نحو
 زيد قائما أحسن منه
 قائدا وزيد مفردا أنفع
 من عمرو معانا فقائما
 ومفردا منصوبان باحسن
 وأنفع وهما حالان وكذا
 قائدا ومعانا وهما منذهب
 الجمهور وزعم السيرافي
 انهما خبران منصوبان

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان
 ويظهر ان من ذلك ان رأى ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد
 يؤيده هذا وفي المعنى المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له العجبي
 وجه زيد متبهما وصوته قارنا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله * لمية موحشاطل *
 عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أمتكم أمة واحدة وأن هذا صراطي مستقيما عمل فيها
 حرف التثنية والاشارة وفي صاحبها ان وفي قوله * ها بينا ذاصريح النصيح فاصغله * عمل فيها التثنية
 وفي صاحبها غيره ولا كأن تمنع أن موحشاطل من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حالا من المعرفة
 وأما البواقى فلا اتحاد موجود فيها تقدير اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصيح أي
 فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه بهذه الادوات كالتثنية وأترجي وفعل الشرط في اما فاستناد العمل
 اليها ظاهري فقط وأما مثالا الاضافة فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول الفعل
 وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدا
 لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء
 على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله
 وأحرف التثنية والتشبيه) جمع الاحرف لان التشبيه كأن والكاف فذكر الجرام بعد خاص (قوله وقد
 ندر الخ) أي فاورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والاخفش مطلقا
 ورجحه في الجامع والكوقيون ان كان صاحبها ضميرا كانت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا
 قويا تقديها والاضعف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة أن يكون الظرف خبرا مؤخرًا والحال بينه
 وبين المبتدا كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائما زيدا في الدار فمتنع اجما كما في شرح الكافية
 ومعه اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بها الحال كقائما لك أي وأي مجاز عند الاخفش وأجازه ابن برهان
 اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على
 الجملة لكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فطويات حال
 متوسطة بين عاملها الظرفي الواقع خبرا وهو بيمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات كائنة بيمينه
 حال كونها طويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون ذلك بان السموات
 عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو
 متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له هي والسموات حال كونها طويات بيمينه والفصل
 المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله ونحو يدا الخ) مبتدأ خبره
 مستعجاز ويمن بالكسرا أي يضعف وأصله يوهن حذف الواو لوقوعها بين عديتها الياء والكسرة ونحو
 مضاف وجلة زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة
 الاستثناء من قوله * أو صفة أشبهت المصرفا * كما بينه الشرح (قوله وهما حالان) فقائما حال من الضمير
 في أحسن وقائدا حال من الضمير المجرور ومن العامل فيهما أحسن (قوله منصوبان بكان الخ) صريح
 في ان كان ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها
 ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويردها أن فيه تسكفا ضمارة ستة أشياء اذا وكان واسمها
 أوفاعلها أو لا وثانيا يلزم عليه اعمال أفعال النصب في اذ مع تقدمها عليه فيعق في مثل ما فر منه الآن يجب
 بالتوسع في الظرف دون الحال (قوله زيد اذا كان الخ) أي يؤتى باذا للاستقبال وبأذا للماضي (قوله

بكان المحذوفة والتقدير زيد اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قائدا وزيدا اذا كان مفردا أنفع من
 عمر واذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على افعال التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قائدا أحسن منه ولا تقول زيد

أحسن منه قائما قاعدا (ص) والحال فيجبى عذاته عدد * لمرد فاعلم وغير مفرد (ش) يجوز تعدد الحال وصاحبها مفردا
ومتعددا فمثال الاول جاز يدر كباضا حكا فرا كبا وضا حكا لان من زيد والعمل (٢١٩) فيهما جاء ومثال الثاني لقيت

هندا مصعدا منحدره
فصعدا حال من التاء
ومنحدره حال من هنده
والعامل فيهما لقيت ومنه
قوله

لقي ابني أخويه خائفا *
منجديه فأصابوا غمها
خائفا حال من ابني
ومنجديه حال من أخويه
والعامل فيهما لقي فعمد
ظهور المعنى ترد كل حال
الى ما يليق به وعند عدم
ظهوره يجعل أول الحالين
لثاني الاسمين وثانيهما
لاول الاسمين ففي قولك
لقيت زيدا مصعدا منحدره
يكون مصعدا حال من زيدا
ومنحدره حال من التاء (ص)
وعامل الحال بها فبدأ كذا
* في نحو لا تعث في الارض
مفسدا

(ش) تنقسم الحال الى
مؤكدة وغير مؤكدة
فالمؤكدة على قسمين
وغير المؤكدة ماسوى
القسمين فالقسم الاول
من المؤكدة ما كدت
عاملها وهي المرادة بهذا
البيت وهي كل وصف دل
على معنى عام له وخالفه
لفظا وهو الاكثر وافقه
لفظا وهو دون الاول
في السكثرة فمثال الاول

فاعلم) جملة معترضة تعريضا بقول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الحال) أى لشبهه بالخبر في
كونه محكوم به في المعنى على صاحبها بالنعته في افهام الانصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالتصديق بالتبع
بما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو اما اشكر او اما كفو را
ومع لا كجاء يدا لا خائفا ولا آسفا وأما قوله * قهرت العدا الامستعينا بغضبة * ولسكن بأنواع
الخدائع والمسكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أى فهى حال مترادفة فان جعلت الثانية حالان من
الضمير في الاولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور مترادف حالين فأكثر على شئ واحد
لزعمهم ان العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فالمنصوب الثاني امانعت للاول أو حال
متداخلة واستثنوا أفضل التفضيل فانه يعمل في حالين كما سئلانه باعتبار ما ضمنه من معنى المفاضلة بين
شئين في قوة عاملين اذ المعنى زيد يدر يدر حسنة في حال قيامه على حسنة قاعد أو رد بأن القياس على الظرف
مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحديث بقيدتين مختلفتين خائفا
كالوصفين (قوله ومثال الثاني) أى تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا القسم من اختلاف فيه لفظ الحالين
أو معناهما ويجب تفريقهما المانع تأخيرهما كما مشبه أو مع ايلاء كل حال صاحبها كقيت مصعدا زيدا
منحدره وان اتحد اللفظ والمعنى ويجب جمعهما لانه أخصير سواء اتحد معنى العامل وعمله في صاحب الحال نحو
وسخر لسم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء
زيد يدر ذهب عمرو ومسرعين أو عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين ونقل عن
الرضي أنه لا مانع من التفريق حينئذ كقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا ويظهر ان
العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا مثلا يجتمع عاملان على معمول واحد
أفاده الصبان * فان قلت حيث ان تعدد الحال بالحل على تعدد النعت فينبغي انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع
النعت وذلك بان يتحد العامل معنى وعملا والاوجب التفريق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا الراقلين ولا
جاء زيد وذهب عمرو والعاقلان بل يجعل كل نعت بحسب صاحبها لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون
صرفا منصوبا فالجواب ان الحال لكونه منصوبا باليد لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن
ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لا اتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوته في العمل فيلزم كونه
صرفا منصوبا مثلا وجل عليه اختلاف المعنى فقط طرد اللباب فتدبر (قوله الى ما يليق به) أى تقدم أو
تأخر (قوله يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يكس عندهم الجمهور للزوم فصل كل
من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بحسب صاحبها فلا كلام في جوازه (قوله الى مؤكدة)
وهي التي يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسهيلي أن الحال لا تكون مؤكدة بل هي مبنية
أبدلان الكلام لا يتخلو عنده ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبنية لانها
تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهي
المؤكدة لصاحبها نحو لآ من من في الارض كلهم جميعا (قوله لا تعث) يقال عثا عثوا من باب قعد وعثى
يعنى عثى من باب فرح وعلى الثاني جاءت الآية واما مثال الناظم فان كان بفتح المثناة كالتخس فسكن ذلك
أو بضمها كالتدع فن الاول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسند لها مضافا للسند اليه ان كان
المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والسكون المضاف للسند اليه مخبر عنه بالمسند ان كان

لا تعث في الارض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم وليتم تدبيره وقوله ولا تعثوا في الارض مفسدين ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا
وقوله تعالى وسخر لسم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره (ص)
وان تؤكدة جملة فضمير * عاملها ولفظها يؤخر (ش) هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة وهي ما كدت مضمون الجملة

أنا بن دائرة معروف بها
 نسبي
 وهل بدارة بالناس من
 شار
 فعطوفا ومعروف فالحالان وهما
 منصوبان بفعل محذوف
 وجوبا والتقدير في الاول
 أحقه عطوفا وفي الثاني أحق
 معروفا ولا يجوز تقديم هذه
 الخال على هذه الجملة فلا
 تقول عطوفا زيد أخوك ولا
 معروفا أنا زيد ولا توسطها
 بين المبتدأ والخبر فلا تقول
 زيد عطوفا أخوك (ص)
 وموضع الحال تنجيء جله
 كجاء زيد وهو ناور رحله
 (ش) الاصل في الحال والخبر
 والصفة الافراد وتقع الجملة
 موقع الحال كما تقع موقع
 الخبر والصفة ولا بد فيهما من
 رابط وهو في الحالية اما
 ضمير نحو جاء زيد يديه على
 رأسه أو واو وتسبى واو
 الحال وواو الابتداء
 وعلامتها صحة وقوع اذ
 موقعها نحو جاء زيد وهو
 قائم التقدير اذ عمرو قائم أو
 الضمير والواو معا نحو جاء
 زيد وهو ناور رحلة (ص)
 وذات بدء بمضارع ثبت *
 حوت ضمير او من الواو خلت
 وذات واو بعدها التو مبتدأ
 * به المضارع اجعل من مسندا
 (ش) الجملة الواقعة حالا
 ان صدرت بمضارع مثبت

جامدا ككون زيد أخاك في زيد أخوك عطوفا وهذا هو الممكن هنا لاسيما في من اشترط وجود جزأى
 الجملة والتأكيدي في الحقيقة للارزوم الكون أخوا وهو العطف والحق وكأقوله الشنواني في كلامه حذف
 مضاف أى ما كدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذه هذه الشروط من المتن
 فتعريف جزأيهما من كونهما مؤكدة بالحال اذ لا يؤكدا الا ما عرف عند البصريين والاسمية والوجود
 من اضماع عامل الحال أو من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لسكان عاملان في
 الحال فلا يضمن عاملها وتكون هي مؤكدة له للمضمون الجملة والمراد بالوجود المحض ليدخرج نحو أنا
 الاسمية مقادما فانها مؤكدة لعاملها وهو الاسد لتأويله بالشجاع للجملة لا ليس جامدا معضا وكذا زيد
 أبوك عطوفا وهو الحق بينا كافي للتسهيل لتأويل الأبا بالعاطف وألحق بالواضح فعمودهما ليس محضا
 ولما كان عطف الاخ وحنوه قليلا بالنسبة للاب وغير لازم له لزومه للاب لم يؤول به بل جعل جامدا معضا
 بخلاف الأب (قوله أنا بن دائرة) هي اسم اسمية وبالاستغناء وانما كان معروفا مؤكدا للجملة لاشتهار
 نسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوبا) أى لان الجملة كالموض منه ولا يجمع بين العوض
 والمعوض (قوله في الاول) يعنى يزد بدأ أخوك الخ ويعنى بالثاني الاثنان بعده ومراده ان المبتدأ اذا كان
 غير أن يقدرا الفعل مبنيا للفاعل ومع أن الفعل مؤقوت وقدر حتى فعل أمر (قوله أحقه) بفتح فضم من
 حقت الامر بالتخفيف أى تحققت أو بضم فسكس من أحقته بمعنى أنبته وأحق الثاني بضم ففتح لا غير
 (قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف
 المؤكدة لعاملها فانها كالصدر المؤكدة يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف ممكن لتجىء عشاذا
 لعدم اجتماعه مع في المادة والمراد موضع الحال المفردة والاصلية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لا نائبة
 عنها بدليل تقسيمه الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيهما من رابط) لا بد أيضا من
 كونها خبرية ضمير تعجبية ولا مصدرية بعلم استقبال كسوف ولن وأداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل
 يعط لاستقبالها كقوله المطر زى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دما مبنية
 وصحح بعضهم وقوعها حالا في نحو لاضر بنه ان ذهب أو مكث لا تسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى
 لاضر بنه على كل حال وجعل منه مثله كمثل السكب ان تحمل عليه يلهث على كل حال لكن
 يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو الابقاء) أى لدخولها كثيرا على
 المبتدأ وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله صحة وقوع اذ موقعها) أى لانها تشبه اذ في كونها
 هي وما بعدها قيد للعامل السابق كما ان اذ كذلك وليس المراد انها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم
 (قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرية بمعموله فتربط بالواو ولذا يجوز البيضاوي جعل واياك
 نستعين حالا من فاعل نعبد وقوله مثبت أى غير مقترن بقدر والالزمته الواو نحو وقد تعلمون أنى رسول الله
 وكأتمتع في مثبت تمتنع في المنفى بلا كما في الشارح نحو وما لنا لا نؤمن ما لا أرى الهدى والمنفى
 بما كقوله

عهدتك ما تصبوفيك شبيبة * فالك بعد الشيب صبامتيا

بخلاف المنفى بل أو لما فان مضيه يقر به من الماضي الجاز لا اقتران بها وكذا تمتنع في الجملة المعطوفة على
 حال قبلها نحو جاءها بأسنا بيانا أو هم قائلون والمؤكدة مضمون جملة كهو الحق لاشك فيه ذلك الكتاب
 لا ريب فيه والجملة التالية الاسمية كانت كاضر بتأحدا الا زيد خير منه أو ما ضوية كاتسكمز يد الا قال
 حقوا ما يأتهم من رسول الا كانوا الخ وشد قوله

تقاد الجنايب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاوز يد ويضحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك ازل على اضمار مبتدا بعد الواو ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدا وذلك نحو قولهم قت وأصك عينه وقوله فلما خشيت أظافرهم * نجوت وأرهنهم مالكا فأصك وأرهنهم خبران لمبتدا محذوف التقدير وأنا أصك عينه وأنا أرهنهم مالكا (ص) وجلة الحال سوى ما قدما * بواو وبضمراً أو بهما (ش) الجلة الحالية اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل اما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية امام مثبتة أو منفية وقد تقدم انه اذا صدرت الجلة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وذلك في هذا البيت ان ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجلة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي فتقول جاوز يد وعمرو قائم وجاوز يد يديه على رأسه وجاوز يد يديه على رأسه وكذلك المنفي (٢٣١) فتقول جاوز يد يديه يضحك أو لم يضحك

أو لم يضحك وعمرو وجاء زيد قد قام عمرو وجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أيوه وكذلك المنفي نحو جاء زيد وما قام عمرو وجاء زيد وما قام أبوه أو وما قام أبوه ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفي بلا فعلي هذا تقول جاوز يد ولا يضرب عمرا بالواو وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب انه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت وأن ما ورد مما ظاهره ذلك مؤول على اضمار مبتدا كقراءة ابن ذكوان فاستقيم ولا تتبعان بتخفيف الشون والتقدير وأنتما لا تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدا محذوف (ص) والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل

نعم امرأهم لم تعرنا بثة * الا وكان لمرناع بها وزرا وقيل غير شاذ وجلة الماضي المتأخر بأو نحو لأضرب به ذعباً أو مكث ومنه قوله كن للخليل نصير جار أو عدلا * ولا تشح عليه جاداً وبخل فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله تقاد الجنايب) جمع جنيبة وهي الفرس اساق بين يدي الامير بالركوب (قوله أظافرهم) أي أسلحتهم (قوله اما ان تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة وتجاوز في الخمسة الباقية وليس على اطلاقه في بعضها كما مر وسننبه عليه (قوله الجلة الاسمية) أي غير المؤكدة لمضمون جلة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفي) أي بغير لا وما (قوله والماضي المثبت) أي غير التالي لالا والمتأخر بالواو واشترط البصريون اقترانه بقدم مطلقا ظاهرة أو مقدره والختم لا تلزمه الامع الواو كما مر يد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقديره ويجوز اثباتها وعدمه في غير ذلك الا ما تمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضاً (قوله حظل) بهمة في جملة أي منيع (قوله يحذف عامل الحال) أي غير المعنوي اما هو كالظرف واسم الاشارة فلا يحذف علم أو لا أما الحال نفسها فالاصل جواز حذفها لانها فاضلة وقد يمتنع ككونه محصورا فيه نحو ماضر بتزيدا الا قائما أو نائبا عن عامله كهنياً مراً أي كاهنياً أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جواباً أو نائبا عن خبر كان ومثاله ما في الشرح فلا تحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشترى بته الخ) أي من كل حال تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدريج ويجب اقترانها بالغاء أو بهم كيجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمعطوف بالغاء جلة خبرية محذوفة فان قدر فذهب بالعدد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخاً نحو قائماً وقد قدم الناس أي أنثبت قائماً وحذف العامل في كل ذلك قياسي أما في نحو هنيئاً فسماعى والله سبحانه وتعالى أعلم

(التمييز)

هو لغة تخلص شيء من شيء ومنه وامتازا اليوم أيها المجرمون أي انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتي مجازاً من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جلة ومبين صفة الاسم ولا يصح جره صفة لمن لانها معرفة لتعريفها فلا توصف بالنكرة ولا

(ش) يحذف عامل الحال جوازاً أو وجوباً فمثال ما حذف جوازاً ان يقال كيف جئت فتقول راكباً فتغيره جئت راكباً وكقولك بني مسرعاً لمن قال لك لم تسر والتقدير بني سرت مسرعاً ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه بني قادرين على أن نسوي بنانه التقدير والله أعلم بلى نجتمعها قادرين ومثال ما حذف وجوباً قولك زيدا أخوك عطوفاً ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجلة وقد تقدم ذلك وكالحال الذائبة مناب الخبر نحو ضربت بيدي قائماً التقدير اذا كان قائماً وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدا والخبر وما حذف فيه عامل الحال وجوباً قولهم اشترى بته بدرهم فصاعداً وتصدقت بدينار فسا فلأفصاعداً وسافلاً حالان عاملها محذوف وجوباً والتقدير فذهب الثمن صاعداً وذهب المتصدق به سافلاً وهذا معنى قوله * وبعض ما يحذف ذكره حظل * أي بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (ص) (التمييز) اسم بمعنى من مابين نكره *

نصبه حالاً منها إذ لا يساعده الرسم الا عند بيعة (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر به يعود للتمييز والبارز لما فهو وصلة تجرت على غير صاحبها ولم يبرز لآمن اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضى نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجلة أو ما فيها من فعل أو شبهه على خلاف الآتى لا بالنسبة المفسرة وأجاب الاشمونى بأن كلام من الجلة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبتهم فيصح كون التمييز مفسراً لهذا ولهذا باعتبار نسبتهم فيصدق أنه نصب بمفسره فالمتن على عمومهم ويجرى على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصب بفعلاً فإنه يدل على ان أفعال ليس مفسراً به والا كان محض تكرار فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة أو أنه مقيد بقوله كشبرارضا بان يجعل حالاً من ما أى ينصب بالذى فسر به حال كونه كشبرارضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فأنما خاص المفرد بالذكر لانه جامد غالباً فر بما يتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار وقفيز من الارض مائه وأربعون ذراعاً ومن السكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كافى الصبان وفى السجاعي صاعان ونصف وفى الصحاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة مناوسبعة أثمان مناوالمنا كصا أفصح من المن بالتشديد بطلان وتثنيته منوان وجمعه أمعاء اه وهذا أقرب الى الثانى فالوقفيز مقدار مساحى بكيلى والمراد هنا الثانى لذكر المساحى فى شبرارضا والوزنى فى منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجمعه أفزرة ووقفزان كركبان وهولعراقى كالاردب لصر والمراد بالحجاز والريستاق لخراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ فى التعريف كونه ضابطاً فادخل فيه كل الذى للأفراد وليس حداً حقيقياً وارداً على المساهمة حتى تنافيه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عندى عشرة دراهم بتقوين عشرة واثنى عشرة أسباطاً لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزاً بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويحجب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هى دراهم واثنى عشرة هى أسباط وأما المجرور فى نحو رطل زيت ووقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزاً كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سبأنى وغيرهما على منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاجراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل فى التسهيل وان كان حكماً (قوله نكرة) خرج المعرفة فى نحو حسن وجهه بالنصب فإنه مشبه بالمفعول به لا بتمييز عند البصر بين ولا يرد وطبت النفس لان آل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انها مقدره فى الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد معناها وهو بيان ما قبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كان من البيانية كذلك فشمول تمييز العدد والمقادير ونحوهما فإنه يبين جنس المعدود مثلاً وتمييز النسبة فإنه يبين جنس الشئ المقصود نسبة العامل اليه فمثلاً طاب ز يد نفساً فى تأويل طاب شئ ز يد أى شئ يتعلق به وجنس هذا الشئ مبهم ففسر بنفساً (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعه انه أراد بمعنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاجراجه بقيد البيان لكن يرد عليه حيثئذ ان الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانها ترد لظرفية نحو اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة بل معين مع ملاحظة قيد آخر أى معين للدوات لالهيات وقد يحجب بان المراد معانى من المشهورة لها كالاتساء والتبعض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها فبسين على هذا مخرج لاسم لا فقط وأنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد للاخراج والاول أكثر فائدة (قوله اجال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الدوات مطلقاً غاية الامر انها مقدره فى تمييز النسبة اذ لا بهام فى تعلق الطيب بزبد مثلاً القى هو النسبة بل فى متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو عامه مثلاً فالتمييز فى الحقيقة لامر مقدر يتعلق بزبد كما مر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظر للظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أجرت العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق

ينصب تمييزاً بما قد فسر
كشبرارضا ووقفيز برا
ومنوين عسلا وقررا
(ش) تقدم من الفضلات
المفعول به والمفعول المطلق
والمفعول له والمفعول فيه
والمفعول معه والمستثنى
والحال وبقى التمييز وهو
المدكور فى هذا الباب
ويسمى مفسراً وتقسيراً
ومبيناً وتبييناً وتمييزاً
وهو كل اسم نكرة تضمن
معنى من لبيان ما قبله من
اجال نحو طاب ز يد نفساً
وعندى شبرارضا فاحترز
بقوله تضمن معنى من من
الحال فانها متضمنة معنى فى
وقوله لبيان ما قبله احترز
بما تضمن معنى من وليس
فيه بيان لما قبله كاسم لا التى
لنقى الجنس نحو لارجل قائم
فان التقدير لامن رجل قائم
وقوله لبيان ما قبله من
اجال يشمل نوعى التمييز
وهما المبين اجال ذات
والمبين اجال نسبة فالمبين
اجال الذات هو الواقع بعد
المقادير وهى المسوحات
نحوه شبرارضا والمكيلات
نحوه وقفيز برا والموزونات
نحوه منوان عسلا وقررا

المقدار وان لم يكن معيناً كذئوب ماء ونحو سمننا لشبهه بالكيل وعلى القررة مثلها زبدا لشبهه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كافي التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديد أو ليس هنا حالا عند المبرد والمصنف لجوده وتنكير صاحبه وزومه والغالب في الحال خلاف ذلك أما نحو خاتمك حديد فاعتين حال التعريف صاحبه وأوجب سيبويه فيهما الخالية لانه ليس مقدار ولا شبهه دما ميني وأما تمييز التثنية فسيأتي ما فيه (قوله والاعداد) ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسيما لها قسيما منها لعدم صحة اضافة المقادير اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أي فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت مثلا وأما العدد فهو نفس العدد واذ العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا في عطف قوله والاعداد عن المقادير لاعلى المسوحات (قوله بما فسر) أي بالاختلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جوده لشبهه اسم الفاعل في الاسمية وطلب معموله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والتون فعشرون درهما شبهه بضار بين زيد واورطل زبتا بضار زيد واورطل لشبهه بأفضل من ورطحه المصريح (قوله ايمان ماتعلق به العامل الخ) صريح في أن الميم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كما مر عن ابن الحاجب فالتقسيم المار انما هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتضاه عليهما ما يقتضي ان تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما وسيأتي ما في أفعال التفضيل ثم انه قد يكون غير محمول أصلا كتتميز التثنية في الله دره فارسا ونحوه بناء على انه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلا أو ضيفان كان هو الضيف فانه غير محمول عن شيء ولا يصح نحو يله عن الفاعل بتقدير أن الاصل كرمت رجولته زيد أو ضيفاً فانه لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محمولا عن الفاعل ومنه امتلاء الأناة ماء بناء على أن المحمول عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلا للفعل المنذور اما على الاكتماء بصحة كونه فاعلا ولولا للازم المنذور وهو التحقيق فمحمول عن الفاعل والاصل ملأ الماء الأناة والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهر انفس التمييز في المعنى كان غير محمول أصلا كمنم رجلا زيد وما أحسن زيد رجلا وان كان في المعنى فاعلا في الاول ومفعولا في الثاني بخلاف ما أحسن زيداً أو بافانه محمول عن المفعول أي ما أحسن أدب زيد يلدانه غير المنسوب اليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفسا) أي ونحو عجبته من طيب زيد نفسا ويزيد نفسا ويزيد طيب نفسه فالنسبة المميزة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أي في انه محمول عن الفاعل اذا الاصل اشتعل شيب الرأس محمول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدل وحصل في الاسناد اليه اتمام غيبي بذلك المضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا لان التفصيل بعد الاجال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبهه سر يان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الخطب بجماع العموم أو البياض أو استعقاب الغناء في كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلاء أو شبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخميسل والجامع ما مر (قوله هو العامل الذي قبله) أي من فعل أو شبهه كما مر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنتصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين (قوله بعد ذي) أي المقدرات ونحوها أي ما يشبهها كالأوزن أو مساحة وقوله اذا أضفتها أي الى التمييز بقريئة البيت بعدلانه تقييد لهذا أي فتميز المقدرات اذا أضفت له جوازا وغيره نصب (قوله كدحظنة) مبتدأ وغدا خبر كافي المكودي أو الخبر محذوف أي عندي وغدا بدل أو حال والكاف جارة للجملة المقصد لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

والاعداد نحو عندي
عشرون درهما وهو
منصوب بما فسر وهو شبر
وقهيز ومنوان وعشرون
والمبين اجال النسبة هو
المسوق لبيان ماتعلق به
العامل من فاعل أو مفعول
نحو طاب زيد نفسا ومثله
اشتعل الرأس شيئا وغرست
الارض شجرا ومثله وغرنا
الارض عيوننا فنفسا تمييز
منقول من الفاعل
والاصل طابت نفس زيد
وشجر منقول من المفعول
والاصل غرست شجر
الارض فبين نفس الفاعل
الذي تعلق به الفعل وبين
شجر المفعول الذي تعلق
به الفعل والناصب له في هذا
النوع هو العامل الذي قبله
(ص)

وبعد ذي وشبهها اجوره
اذا
أضفتها كدحظنة غدا
والنصب بعد ما أضيف
وجبا
ان كان مثل ملء الارض
ذهبا

(ش) أشار بذي الى ما تقدم
ذكره في البيت من
المقدرات وهو ما دل على
مساحة أو كيل أو وزن

فيجوز جـ التمييز بعده
 بالاضافة ان لم يضاف الى
 غيره نحو عندى شهر ارض
 وقفيز بروموا عسل وتمر
 فان اضيف الدال على المقار
 الى غير التمييز وجب نصب
 التمييز نحو ماى السماء قدر
 راحة سبحا بومنه قوله تعالى
 فان يقبل من احد هم ملء
 الارض ذهبا واما تمييز
 العدد فسيأتى حكمه فى باب
 العدد (ص)
 والفاعل المعنى انصبن بافعلا
 مفضلا كانت أعلى منزلا
 (ش) التمييز الواقع بعد
 أفعال التفضيل ان كان
 فعلا فى المعنى وجب نصبه
 وان لم يكن كذلك وجب
 جره بالاضافة وصلامة ما هو
 فاعل فى المعنى أن يصلح
 لجره فاعلا بعد جعل أفعال
 التفضيل فعلا نحو أنت
 أعلى منزلا وأ كثر مالا
 فنزلا وما لا يجب نصبهما
 اذ يصلح جعلهما فاعلين
 بعد جعل أفعال التفضيل
 فعلا فتقول أنت علامنزلك
 وكثر مالك ومثال ما ليس
 بفاعل فى المعنى زيد أفضل
 رجل وهنبدأ أفضل امرأة
 فيجب جره بالاضافة الا اذا
 اضيف أفعال الى غيره فانه
 ينصب حينئذ نحو أنت
 أفضل الناس رجلا (ص)
 وبعد كل ما اقتضى تعجبا
 ميز كما كرم بأبى بكر أبا

ومثل خبرها أى ان كان المقار الذى اضيف من المضاف فى ملء الارض ذهبا فى أنه مضاف لغير التمييز
 وجب النصب بعده هذا ما يفيد به حل الشارح وقال الاشمونى والمرادى ان كان أى المضاف مثل ملء الخ
 أى فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سبحا باذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سبحا فان
 صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالاضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كما شجع
 الناس رجلا وأشجع رجلا اه وفيه أن الذى يعنى عن المضاف اليه فى أشجع الناس الخ ليس هو المضاف
 بل التمييز كما يستفاد من الجمع لانه الذى يحل فى محله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان الى التمييز المعلوم
 من المقام أى ان كان التمييز مثل ملء الخ فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه وينبغى أن
 يراد بقوله بعد ما اضيف أى لغير التمييز ما يم المقدرات وغيرها ليكون للتقييد بقوله ان كان الخ فائدة اذ
 محترزه وهو ما يغنى عن المضاف اليه لا يكون فى المقدرات وشبهها فلا حاجة لخواجه منها ولان مما يجب
 فيه النصب لضافته لغير التمييز مع عدم اغنائه نحو لته دره فارسا ويحرجا كفى الجمع لكن برد على هذا
 أن التمييز ليس للمضاف الذى هو درو روج بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتى فالوجه ان وجوب
 النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة المميز اليه فتأمل (قوله فيجوز جـ التمييز الخ) ظاهره
 كالمثل ان يسمى تمييزا عند جـ وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشبه ونحوه نفس الشيء
 المقدر من البر والارض مثلا فان أريد به الآلة التى بقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزا أصلا لانه على
 معنى اللام لا من ولدالم يتعرض له المصنف والشارح (قوله فان اضيف الدال على المقار) قيده لان الكلام
 فى المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى والاشمونى لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ
 لبيان الواقع وبيان المراد من اضيف لالا حتراز كما فى فلا يضره التقييد بها (قوله وجب نصب التمييز)
 أى بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافى جـ وزجره بن أخذنا ما سيأتى (قوله والفاعل المعنى) مفعول
 لانصبن قومه مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كفى السنونى أو هو مفعول
 للفاعل اما منصوب أو محرور باضافته اليه من اضافة الوصف للمعمول أى الفاعل الذى فعمل المعنى أى قام به
 لان فاعل العلوم مثلا فى الحقيقة أى القائم به العا هو المنزل (قوله اذ يصلح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمثل
 أن هذا التمييز محمول عن الفاعل الاصطلاحى كذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تمييز النسبة فى
 الفاعل والمفعول وفيه انه يفوت التفضيل المستفاد من أفعال اذ لم تبن العرب فعلا يؤدي معناه حتى بوضع
 مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محمول عن مبتدأ مضاف والاصل منزلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزا والضمير
 المضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع وعلى هذا فراده بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب اليه
 المعنى أى المتصف به فى الحقيقة لانه محمول عنه اه وقد يجب بالمكان أن يراد فعلا لوازائدا وكثرة
 زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان قواته غير ضار اذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع
 مكان أفعال فى غير هذا الباب فكنا فيه فتدبر (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعال
 بعضها من جنس التمييز بان يصلح وضع لفظ بعض مكانه فتقول فى مثاله زيد بعض الرجال وهنبدأ بعض
 النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة أفعال ما هو بعضه وانما نصب فى أكرم الناس رجلا مع انه بعضه لتعبر
 اضافة أفعال مرتين فالخاص ان تمييز أفعال يتصب فى صورتين ويجزى فى صورة (قوله وبعد كل الخ) قيل
 لا فائدة فى هذا البيت اذا التبان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز
 أى بالنصب وجوبا كما يشعر به المثال فيمتنع جـه بالاضافة (قوله ما دل على تعجب) أى بالوضع وهو
 ما أفعله وأفعال به أو بالعرض نحو لته دره فارسا وما بعده والتمييز فى كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح
 لكن نقل سم عن شرح السهيل ان التمييز فى نحو لته دره فارسا لا يكون من تمييز النسبة الا اذا علم

ولله درك عالمنا وحسبك بز يد رجلا وكفى به عالمنا يا جار تاماً أنت جارة (ص) واجر بمن ان شئت غير ذي العدد *
والفاعل المعنى كطب نفساً فاد (ش) يجوز التمييز بمن ان لم يكن (٢٣٥) فاعلا في المعنى ولا يميز العدد فتقول

عندي شبر من أرض
وقفيز من بر ومنوان من
عسل وتمر وغرست الأرض
من شجر ولا تقول طاب
زيد من نفس ولا عندي
عشرون من درهم (ص)
وعامل التمييز قدم مطلقاً
والفعل ذو التصريف نورا
سبها

(ش) مذهب سبويه
رجه الله تعالى أنه لا يجوز
تقديم التمييز على عامله
سواء كان متصرفاً وغير
متصرف فلا تقول نفساً
طاب زيد ولا عندي
درهما عشرون وأجاز
الكسائي والمنازني والمبرد
تقديمه على عامله المتصرف
فتقول نفساً طاب زيد
وشبها اشتمل رأسي ومنه
قوله

أتمجر ساسي بالفراق
حبيبها

وما كان نفساً بالفراق تطيب
وقوله
ضيعت حزبي في ابعادي
الاملا
وما رعويت وشبها رأسي
اشتملا

ورافقهم المصنف في غير
هذا الكتاب على ذلك
وجعله في هذا الكتاب
قليلاً فان كان العامل غير

صرح الضمير كن بالله دره فارسا باله رجلا وحسبك به ناصر والله درك عالمنا وكان بدل الضمير ظاهر
كثله در زيد رجلاً فان جهل المرجع كان من تمييز المفرد لان افتقار الضمير اليهم الى بيان عينه أشد من
افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو في الرضى أيضاً ثم قال ما ملخصه فتدبير
النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كنهه الامثلة اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد ايح وهو
في ذلك غير محول كما هو وقد يكون متعلقه كفاي طببت عالمنا اه والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير
ما فاعله وأفعله وأما الضمير في نعم وبس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود
الا على التمييز ونقل عن المصنف انه من تمييز الجملة ومثله ربه رجلاً وأما تمييز كم فن تمييز العدد لانها كناية
عنه (قوله والله درك عالمنا) السر بفتح الدال اللين فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو براديه لئن
ارتضاعه أي ما أعجب هذا اللين الذي نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله
للتعظيم لانه من مشي الخجائب (قوله يا جارنا) مضاف ليام المتكلم المنقلبة ألفاً كباغلاما وما للاستفهام
التعظيمي مبتدأ وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير المعلوم المرجع بالخطاب أي لبيان جنس ما وقع
عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لانه واجب وقوله غير ذي العدد أي
الصريح فلا ينافي أن تمييز كم يجر بمن وهو من ذي العدد لانها غير صريحة فيه (قوله والفاعل) بالجر
عطف على ذي أي وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على مامر (قوله ان لم يكن فاعلا) أي محولا
عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحي ومنه أفعال التفضيل على مامر وكذا عن المفعول لان
المحول عنهما مفسر للنسبة أو لذات مقدره على مامر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط في
مجرور من البيانية وكذا التمييز في عشرون رجلاً لا يصلح للحمل لانه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من
في هذه الثلاثة بخلاف غيرهما من تمييز المفرد غير العدد و تمييز النسبة غير المحول أصلاً وان كان فاعلاً أو
مفعولاً في المعنى كالله درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيداً رجلاً فيجوز جره بمن وان كان في
الاربع فاعلا في المعنى لان مدلول الظاهر والضمير شيئاً واحداً في المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا في الثالث
مفعولاً معني لكنه غير محول لانه حين ما قبله ومن الجر قوله

يا سيداً ما أنت من سيد * موطأ الا كنف رحب الذراع

وكذا يجر في نعم رجلاً زيد لانه غير محول كما هو كقوله * فنع المرء من رجل تهاهي * (قوله غرست
الأرض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبها) ماض مجهول ونائب
فاعله يعود للفعل ونزرافعة مصدر محذوف أي سبق سبقان زوال الحال من ضمير سبق كما قيل لان القصد
اسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أي لانه كانت في الايضاح فلا
يتقدم مثله (قوله ورافقهم المصنف) أي قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتسمكا
بما سمع منه كقوله أنفساً تطيب بنيل المني * وداعى المنون ينادى جهاراً
وليس من التقديم قوله

إذا المرء عيناً قر بالعيش مثيراً * ولم يعن بالاحسان كان منهما

لان المرء فاعل محذوف بنفسه قر والمحذوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٤٩ - (خضري) - أول) متصرف ممنوعوا التقديم سواء كان فعلاً نحو ما أحسن زيداً رجلاً أو غيره نحو عندي عشرون
درهما وقد يكون العامل متصرفاً بمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى زيداً رجلاً لانه لا يجوز تقديم رجلاً على كفى وان كان
فعلاً متصرفاً لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعنى قولك كفى زيداً رجلاً ما كفاه رجلاً (ص)

﴿حروف الجر﴾ هاك حروف الجر وهي من الى * حتى خلاها شاعدا في عن على من مندرج اللام كي واوتنا * والكاف والباول ومتى (ش) هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالاسماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا وصاد في الاستثناء وقيل من ذكر كي واصل ومتى في حروف الجر فاما كي (٤٣٦) فتكون حرف جر في موضعين أحدهما اذا دخلت على ما

﴿ حروف الجر ﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك اولانها تجر معاني الافعال الى الاسماء أي تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث انها لا استخراج للتوصل لان المراد أنها تبط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هنا معناه المصدرى وعلى الاول الاعراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدم بالحرف دون العكس وما قيل ان الجر في الاضافة بالحرف المقدر (قوله هاك) اسم فاعل بمعنى خذ وحرف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من نذ كبير وغيره كالكاف في رويدك وذلك واياك وأرايتك بمعنى أخبرني وقد تبدل في هاك همزة متصرفة كذلك فيقال هاء هاؤم الخ (قوله في موضعين) زيد عليها ما نالت وهو المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتي كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما مقاله الاخفش وقيل ما كافت لكي عن العمل كما تكف رب (قوله ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وحيء بالهاء) أي وقفنا لتحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بهامع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الهما ان تقف

(قوله بان مضمرة) اعلم أن كي ان ذ كرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعا وأذ كرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها فطعا وان خلت عنهما كما مثاله احتملت الجارة بشقير ان بعدها المصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الجمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فياجرى عليه الشرح احتمال مر جوح (قوله عقيل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أبي الغوار) بكسر الميم وسكون الغين المججمة كنية رجل ويروي أبا على عملها عمل كان وأول البيت * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بانشين المججمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلي أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على ماضي (قوله حرف جزائند) صوابه شبيه بالزائد ومثله اللولاء ورب لان الزائد لا يفيد شيئا غير التوكيد وهذه تقييد الترخي والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشئ كجاء المغني وكذا أحرف الاستثناء في قول من ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعلق فقط لامن كل وجهه (قوله وروي أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل نصريح (قوله يري دون من كنه) أي فهي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شرب الخ) ضمنه معنى روين فهناه بالباء أو هي بمعنى من التبعية واللجج جمع لجة بالضم وهي معظم الماء ونشيج بنون فهزمة فياء خيم كصهيل أي صوت عال ووجه لمن نشيج حال من نون شر بن العائدة للسحاب لزعم العرب والحقاء أنها تدنو من البحر الملح في أما كن مخصوصة فتبتدئ منها خراطم عظيمة كخراطيم الابل فتشرب من مائه بصوت من عجب ثم تصعد في الجوف ياطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تمطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذلك يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضتا عن باء القسم فانه يقال آله

الاستفهامية نحو كيما أي له فما استفهامية مجرورة بكي وحذف ألفها لدخول حرف الجر عليها وحيء بالهاء للسكت الثاني قسولك جئت كي أكرم زيداً فإكرم فاعل مضارع منصوب بأن مضمره بعد كي وأن والفعل مقدر ان بمصدر مجرور بكي والتقدير جئت كي اكرام زيداً لا اكرام زيد وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ومنه قوله لعل أبي الغوار منسك قريب وقوله لعل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكم شريم فأبي الغوار والاسم الكريم مبتدآن وقريب وفضلكم خبران وعل حرف جزائند دخل على الميتة فلهو كالباء في بحسبك درهم وقدرى على لغة هؤلاء في لامها الاخيرة الكسر والفتح وروي أيضا حذف اللام الاولى فتقول عل بفتح اللام وكسرهما وأمامتي فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها متى كبر يدون من كنه ومنه قوله شربن بباء البحر ثم رفعت * متى لجج خضر لمن نشيج وسيأتي الكلام على بقية العشر بن عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومنها سيديويه

بالد

فالجربها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها متى كبر يدون من كنه ومنه قوله

شربن بباء البحر ثم رفعت * متى لجج خضر لمن نشيج وسيأتي الكلام على بقية العشر بن عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومنها سيديويه

انها من حروف الجر لسكن لانجر الا المضمر فتقول لولاى ولولاك ولولاه فالباء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بلولا وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ورض ضمير الجر، ورض ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كالاتعمال في الظاهر نحو لولا زيد لايتك وزعم المبرد ان هذا التركيب اعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو

أقطع فينما من أراق دماءنا*

ولولاك لم يعرض لاحسابنا

حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاى طحت

كاهوى

باجرامه من قنة النبق

منهوى

(ص)

بالظاهر اخصص منذ مند

وحتى

والكاف والواو ورب والتا

* واخصص بمنذ ومنذوقتا

ورب

* منسكب والباء لله ورب

ومارروا من نحو ربه فتي

تزر كندا كهوا ونحوه آتى

(ش) من حروف الجر مالا

يجر الالظاهر وهى هذه

السبعة المذ كورة في البت

الاول فلا تقول منذه ولا

منذه وكذا الباقي ولا تجر

منذ ومنذ من الاعماء الظاهرة

الاسماء الزمان فان كان

الزمان حاضرا كانت بمعنى

في نحو مارأيته منذ يومناى

في يومنا وان كان الزمان

ماضيا كانت بمعنى من نحو

مارأيته منذ يوم الجمعة أى

من يوم الجمعة وسيد كر

المصنف هذا في آخر الباب

بالمدمع وصل الهمزة وهما لله لافعلن بقطع همزة الله ووصلها مندا وقصرا وأضعفها القمع مع القصر بل
 أنكرها ابن هشام ويقال الله بالقطع والقصر بلانمويض شئ عن الباء لما في القسميل ان الجر بالباء
 المعوض عنها الابهما خلا فاللاخفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش ان الجر بواو القسم وتانه مع ان الواو
 عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انها من حروف الجر) أى الشبيهة بالزائدة فلا تتعلق بشئ
 كرب ولعل الجارة كما (قوله مجرورة بلولا) أى مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلهما
 محلان على رأى سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجاعا لانها لاتجر الظاهر فقوله
 وزعم الاخفش انها في محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجراح) أى كما عكسوا في قولهم ماأنا كنا نت
 ولا أنت كانا لا يرد أن النيابة انما عهدت في الضمائر المنفصلة لوجودها في المتصلة أيضا في عسالك وعسائه على
 قول تقدم في باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لان معنى كون الهاء ونحوها
 ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون في محل رفع وجر كجبت من
 ضمير بك زيدا (قوله أقطع) بالضم من الاطماع والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المائت وحسن
 هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت تحريض معاوية على قتاله (قوله وكم موطن
 الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف لطحت وأمبتدأ خبره جلة لولاى طحت أى طحت فيه بكسر الطاء وضمها
 من طاح يطوح ويطيح أى هلك وتاؤه للخطاب وما صدرية وهوى أى سقط وفاعله منهوى أى ساقط
 والاجرام جمع جرم أى جثة والقنة بضم القاف وشدا النون على الجبل كالقنة زناوه معنى وكذا النيق بكسر
 النون وسكون التحتية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على
 المقصور وعليه عكس قوله الآتى واخصص بمناخ وكذا يختص به كى ولعل وبى فالجثة عشرة لاتجر الضمير
 لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت والمنسكب والآخر والمتصل به أو يكونه عوضا من باء القسم لا
 أصلا فيه أو بقرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين في نحو كك فطرذ المنع وما عداها يجرحها (قوله والتاء
 لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها اقلية مع رب الأأن تؤخذ القلة من تأخيره عن الجلالة
 (قوله الاسماء الزمان) أى لانها اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصابه حرفين طلبا للنسبة
 بين معلميها ولا يرد قولهم مارأيته منذ أن الله خلقه لان الزمن مقدر فيه أى منذ من أن الله الخ وأما الداخلة
 على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كاسمى أى وشروط الزمان الجرور
 بهما كونه متعينا لابهما كمنذ من وماضيا أو حالالا مستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غيره كمنذ سحر
 تر يده معينا وشروط عاملهما كونه ماضيا امامنفيما يصح تكرره كإرأيته منذ يوم الجمعة أو مثبتا متطاولا
 كسرت منذ يوم الخميس بخلاف قتله أو ما قتله منذ كندا فان قلت ما قتلت منذ كندا بلاهاء صح لان القتل
 المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره مالم يتجاوز بالقتل عن الضرب فتسبب ومن أسماء الزمان الظروف
 الاستهامية كمنذ كم أو منذ متى أو منذ أى وقت سرت (قوله وقد شذ جزها الضمير) قال ابن هشام
 الخضر اوى وكذا لا تعطفه أيضا فهى مختصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى
 اياك (قوله لا يلقى) بضم الباء وكسر الفاء أى لا يجرد اناس فتى حتى يجردوك حينئذ يجردون الفتى

وهذا معنى قوله واخصص بمنذ ومنذوقتا وأما حتى فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف وقد شذ جزها الضمير كقوله

فلا والله لا يلقى أناس * فتى حثاك يا ابن أبى زياد ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذا بل ابدال حائها عنبا وقرأ ابن مسعود

فتر بصوابه عتى حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذك فعل القسم معهما فلا تقول أقسم والله ولا أقسم بالله ولا تجر التاء

الالفاظ الله فتقول تالله لافعلن وقد سمع جر هالرب مضافا الى السكبة فقالوا تالرب السكبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرحمن

(قوله تحياتك) أي وحياتك فالتاء بدل عن واو القسم (قوله ولا تجررب الانكرة) أي موصوفة غالباً
ان لم تكن هي وصفا لازوما خلافا للبرد كما في التسهيل ولا تتعلق بشئ وانما تدخل لافادة التكثير غالباً
كحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلاً كقوله

ألأرب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان

فجرورها امامبتداً كما ذكر وخبره في الحديث عارية وفي البيت اماجلة ليس له أب وواوها زائدة كهي
في آية وفتحت أبواها وهو محذوف أو ثابت والوارحالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم
عليهما السلام أو مفهول به كمثل الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لغيته بالهاء واعلم ان كونها حرف
جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والاختفش الى اسميتها وأيده الرضى بانها مثل كم التكثيرية وهي
اسم اتفاقاً كما أن معنى كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى رب رجل عندي كثير
أو قليل من هذا الجنس عندي وجنح اليه الدماميني قال وعلة بنائها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كقيل في كم
أوشبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحمل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها محذور باضافتها اليه وحمل
العامل لها نفسها مثل كم لا تجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو
معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمتين وكل من هذه السبعة امام تخفيف الباء أو تشديدها ورب بتأنيده
ففتح مشدد ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الهمع وفي السجاعي ثمانية عشر
منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربعة مع ما فقط أو مع ما والتاء
فالجاءة خمسة وعشرون (قوله وقد شذجها ضمير الغيبة) أي شذ قياساً لاستعمالها لكثيره ويلزم هذا
الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم نفسه بغيره باسم مؤخر عنه مطابق للعنى المراد فهو من تمييز
المفرد نحو رب رجلاً أو امرأة أو رجلاً أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهي أي ضعف محذور رب
محذوفة أي ورب واه ورأت براء فهمزة فوحدة أي أصلحت ووشيكاً أي سر يعاصفة مصدر محذوف أي
رأبأوشيكاً وهن أعظمة مفعول رأيت وعطبا بكسر الطاء أي مشرفاً على العطب وهو الهلاك بدليل أن نقتت
أي أبعده منه (قوله وأم أو عال الخ) صدره * خلى الذنابات شمالاً كشياً * وضمير خلى الجار وحشى
والذنابات بالذال المحجمة اسم موضع وشمال ظرف أي ناحية شماله وكشياً بفتح الكاف والمثلثة أي قريباً
منه والمفعول الثاني خلى اما شمالاً وكشياً حالاً أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات
أومبتداً خبره كها أي كالذنابات وأقرب على الأولى عطف على محل كها وعلى الثاني عطف على الهاء (قوله
ولا ترى بعلا) أي زوجها ولا حلالاً أي زوجات كه أي كالجوار وحشى ولا كهن أي الاتن الاحاطلا أي الا
بعلامانما أنشاء من التزوج بغيره كالعاضل واعلم ان جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند
البصريين فييجوز استعماله فيها حتى لناو الكوفيون لا يخصونه بها جرّها لغيره من الضمائر شاذ نثراً ونظماً
كقول الحسن انا كك وأنت كى وقولهم ما أنا كانت وما أنت كانا وما أنا كاياك وما أنت كاياي (قوله
في الامكنة) متعلق بابتدى وبين تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه
فضلة واعلم ان ما ذكر هذه الحروف من المعاني المتعددة ان تبادرت كلها من الحروف كالاتداء والبيان
والتبويض في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي
فراراً من التحكم اذ المتبادر علامة الحقيقة ولا يردان المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره لان
عمله عند ثبوت حقيقة أحد المعاني وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم يتبادر منها كالاتداء
والانتهاء في الباء نحو شر بن مماء البحر وأحسن بن فذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياساً فلا
ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها أو أنهم ذلك فهو امام مؤول بما يقبله

وذكر الخفاف في شرح
الكتاب انهم قالوا تحياتك
وهذا غريب ولا تجررب
الانكرة نحو رب رجل
عالم لقيت وهذا معنى قوله
ورب منكر أي واخص
رب النكرة وقد شذجها
ضمير الغيبة كقوله
واه رأبت وشيكاً صاع
أعظمه

وربه عطبا أنقذت من
عطبه
كاشذج الكاف له كقوله
* وأم أو عال كها وأقرباً *
وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلالاً
* كه ولا كهن الاحاطلا
هذا معنى قوله وماروا
البيت أي والذي روى من
جر رب المضمير نحو ربه فتى
قليل وكذلك جر الكاف
المضمير نحو كها (ص)
بعض وبين وابتدى في
الامكنة

بين وقد أتى لبدء الازمنة
وزيد في نفي وشبهة جر *
نكرة كالباغ من مفسر
(ش) تجبى عن

اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شر بن معني روين وأحسن معنى لطف أو حل على الجواز كالظرفية المجازية في جندوع النخل لتشبهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكين وفي تخجيل وأمان باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذاً فالتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ وهذا الثاني محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بالاشذوذ قال في المغني وهو أقل تعسفاً (قوله للتبعية) علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض بالتجوز وعلامة البيان صحة الاخبار بما بعدها عما قبلها والابتدائية أن يحسن في مقابلة إلى أو ما يفيد فأنشأها كعود ذبالة من الشيطان فان معنى أعود ذبه ألتجى إليه منه فالباء أفادت الانتهاء والغالب فيها الابتداء حتى قيل ان سأئرمعانيها ترجع إليه فكان ينبغي تسميته والمراد بالغاية المسافة اطلاقاً لاسم الجزء على السكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وهذا يظهر معنى قولهم الى لا انتهاء الغاية (قوله في غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالا مكنة في المتن ما ليس زمنياً فيشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أما كن بالتأويل للامزمة المسكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادران من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبره ومن صرح بأن التبعية اسم الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قرره فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل التبعية يكون أقل مما بعدها دائماً فن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديرها والبيان بالبعكس فالرجس أكثر من الاوثان وقد يكون أقل كخاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن بمعنى في كما قاله الرضى قال ومن في الظروف كثير ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب اه صبان (قوله تخبرن) ماض مجهول ونون النسوة للسيف ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليلة بنت الخرب بن أبي شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيبتهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتبأشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا المنذر ويقل انه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج أى الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كساجد جمع تجربة كما في المصباح (قوله الا بشرطين) بقي ثالث وهو كون مجرورها فاعلا كما يأتيهم من ذكر أو مفعول كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائماً أو مفعول مطلقاً على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء أى من تفريط فلا تزداد مع غير الاربعة عند الجمهور وفائدتها التخصيص على العموم ان لم تختص النكرة بالنفي كما مثل أوتاً كيد النص عليه ان اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطوب للعامل بدونها فهي مقعومة بين الطالب ومطلوبه لأنهما لا يفيد شيئاً اذ سقوطها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقتها نفي) فلا تزداد في الاثبات الا في تمييزكم الخبرية اذا فصل منها بفعل متمم نحو كركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمة على الواجهة ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا تصور بخلاف هل فله تصديق والهمة له وللتصور (قوله خلافاً للاخفش) أى في عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاز عنه الجمهور بان من فيه تبعية لازمة فلهى بمعنى بعض مفعول به وذو بك مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعاً لان هذا النامعشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام على أن الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة الكلية لا الموجبة وفي الاثبات عن بعضهم أن يغفر لكم حيث كانت للؤمنين تجرد عن من يخالفها للكفار تفرقة بينهما (قوله فساكن من مطر) أوجب بانها تبعية

أخذت من السراهم ومنه قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله ومثاها لبيان الجنس قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ومثاها لا ابتداء الغاية في المكان قوله تعالى سبحانه الذي أسرى بعبده ليسان من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى ومثاها لا ابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول الشاعر تخبرن من أزمان يوم حليلة الى اليوم قد جرن كل التجارب ومثال الزائدة ما جاء في من أحد ولا تزداد عند جمهور البصريين الا بشرطين أحدهما أن يكون المجرور بها نكرة الشان أن يسبقتها نفي أو شبهه والمراد بشبهه النفي النهى نحو لا تضرب من أحد والاستفهام نحو هل جاءك من أحد ولا تزداد في الايجاب ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول جاءني من زيد خلافاً للاخفش وجعل منه قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وأجاز الكوفيون زيادتها في الايجاب بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم قد (ش) يدل على انتهاء الغاية

كان من مطر أى قد كان مطر (ص) لانها حتى ولام والى * ومن وباء يفهمان بدلا

بلى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخرة وغيره نحو سرت البارحة الى آخر الدليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الاما كان

آخر أو متصل بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا نقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام لأنتهاء
 قابل ومنه قوله تعالى كل يجرى لاجل مسعى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتم بالحياة الدنيا
 من الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون أي بدمكم وقول الشاعر
 وجارية لم تأكل المرفقا * ولم تدق من البقول الفستقا أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني مهاجر
 النعم أي بدله وقول الشاعر (٢٢٥) فليت لي بهم وقوما ذاركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا أي بدلمهم (ص)

واللام للالك وبشبهه وفي
 تعدية أيضا وتتميل قني
 وزيد والظرفية استبن ببا
 وفي وقت بينان السببا
 (ش) تقدم ان اللام
 تكون لأنتهاء ذكر هنا
 انها تكون للالك نحو لله
 مافي السموات ومافي
 الارض والمالز بدو لشبه
 الملك نحو الجبل للفرس
 والباب للدار والتعدية نحو
 وهبت لزيد مالا ومنه قوله
 تعالى فهب لي من ذلك
 وايا يرثي ويرث من آل
 يعقوب وللتعدي نحو
 جئتك لا كرامك وقوله
 واني لتعروني لذكر الكهزة
 كما انتفض العصفور بله
 القطر * وزائدة قياسا نحو
 لزيد ضربت ومنه قوله
 تعالى ان كنتم للرويا
 تعبرون وسما عا نحو ضربت
 لزيدوا شار بقوله والظرفية
 استبن الى آخره الى معنى
 الباء وفي فذكر أنهمما
 اشتركا في افادة الظرفية
 والسببية فمثال الباء للظرفية
 قوله تعالى وانكم لترون

كأمر أو بيانية نحو حرف أي قد كان شيء من مطر أو ان زيدتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان
 من مطر فاجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية يضار جلة ما ذكره هنا من أربعة معان
 وسيأتي البدلية بقى الظرفية كاذنودي للصلاة من يوم الجمعة والتعليل بما خطاياهم أغرقوا والمجازة
 كمن قد كنا في غفلة من هذا حتى يميز الحديث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي
 والاستعلاء كدلي ونصرناه من القوم الذين كذبوا بالجنة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في
 الزمان والمسكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بتنزل لا بسلام كان قوله يس عن ابن هشام
 أي تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بحملة سلام هي ومثال الآخر
 أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل * واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للفرد ولا تكون الا
 غائية وهي التي لا تجر الا آخر والمتصل به والثانية جارة لان المضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية
 كما سيأتي ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية في الي وحتى أو عدم دخولها عمل بها والافالصحيح دخولها
 في حتى لافي الى جلاء على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله
 لم تأكل المرفقا) أي الرغيف الرقيق والبقول خضر اوات الارض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا
 أنفسهم لاجل الاغارة والاعارة مفعول له ومفعول شنوا نحو (قوله للالك) هي الواقعة بين ذاتين
 ثانيهما يملك كما مثله وشبه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك بفتح الياء كما مثله
 أيضا وأرأطه الا يملك بضمها كانت لي وأنالك ولز يدأخ فان وقعت بين معني وذات كالحديث وللـكافرين
 النار أي عذابها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) بضم الجيم
 وفتحها ما يلبس للدابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أي المجردة عن افادة معنى فلا
 ينافي أنها في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبهه
 التعليل فتكون في وهبت لزيد مالا للتعليل قال في المعنى والاولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحب زيد
 اعمر وروما أضر به ليكرأى لان ما بعدها مفعول حقيقي للفعل لكونه متعديا له اتصاله بالمتعدي للتعجب صار
 لازما بالنسبة اليه عند البصر بين فعدى له باللام وأما الهمزة فتعديا لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على
 تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل اضعفه باستعماله في التعجب (قوله وزائدة) أي
 امالتقوية عامل ضعف بالتأخير عن معموله كمثل الشارح أو بكونه فرعاً في العمل نحو مصداق لما معهم
 فعال لما ير يدو اما المجرد التأكيدي وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين
 المتضامين كالأبالك في قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشئ أصلا لكونها زائدة محضة
 وأما الاولى فلا تتعلق بالعامل الذي قوته وان لم تكن معدية لتعديده بنفسه فهي واسطة بين المعدية والزائدة
 كافي التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثل الخاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشراتنا وقيل

عليهم مصبحين وبالليل أي وفي الليل ومثاها للسببية قوله تعالى
 فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ومثال في للظرفية قولك زيد في المسجد وهو
 الكثير فيها ومثاها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش
 الارض (ص) بالبا استعن وعد عوض ألحق * ومثل مع ومن وعن بها انطق (ش) تقدم ان الباء تكون
 للظرفية وللسببية وذكر هنا انها تكون

غير ذلك (قوله للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلما تسمى بآلة الآلة وبآلة السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تدرج احداهما في الأخرى (قوله ولتعدية) أي الخاصة وهي تعدية الفعل إلى مفعول كان قاصرا عنه بان كان قبلها فاعلا فتصيره مفعولا فهي كالمزمنة في ذلك وأكثر ما تعدية الفعل القاصر كذهب بن بدأى أذهبته ولنا قرئ أذهب الله نورهم أما تعدية معنى العايل إلى المجرور فعامية في كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى بآلة المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والأيمان ففيها مقابلة شيء بشئ أى دفع شئ وأخذ آخر في مقابله أما بآلة البديل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشئتين على الآخر واستظهار في اللمع أن بآلة البديل تدل على اختيار الشئ أعم من كونه مقابلا بشئ آخر أم لا فهي أعم مطلقا (قوله اشترى الحياة الخ) أى حيث بدلوا ما في التوراة مما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم لا خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فكأنهم جموا الآخرة ثم نادفوه من عندهم بسبب السكتمان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو بمن معنوى لاحدى كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه بآلة التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوى وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست بآلة السببية خلافا للمتزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنق فيسه التسبب الذى لا يمكن تخلفه والمثبت فى الآية التعويض والمجازاة (قوله وللإصاق) هذا المعنى لا يفارقها ولذا اقتصر عليه سيبويه فسكان ينبغى تقديمه ثم هو ما حقيق كما سكت بن يداذا قبضت على جسمه أو ما يحبس من ثوب أو غيره أو مجازى كمثل الشارح فان فيه الصاق المرور بمكان يقرب من ز يلابز يلابز نفسه واستظهر الساماني أنه فى قبض الثوب مجازى كالمرور فقال الشمني لا يليق باللغة هذا التدقيق فإسك ثوبز يد يقال له فى اللغة ما سكت زيد بالخلاف المرور (قوله ومعنى مع) أى المصاحبة فذكره لها بعد مكرر وعلايتها أن يصلح فى وضعها مع ويعنى عنها وعن مدخولها الخال كاهبط بسلام أى معها أو مساهبا وقد دخلوا بالكفر كذلك قال فى المعنى وقباختلف فى الباء من قوله تعالى فسبح بحمدي بك فقيل للمصاحبة والجساض للفعول أى سبحه حامدا له أى زهه عمالا يليق به وأثبت ما يليق به وقيل للاستعانة والجساضى للفاعل أى سبحه بما حده نفسه اذ ليس كل نزهه بحمود الأثرى أن تسبيح المعتزلة عطل كثير من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن السجري فى قوله فسبحون بحمده واختلاف فى سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواد فى أى فى الباء ما ذكر وقيل جلتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أى وبحمدك سبحتك فى أى ماصر وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التى هى نعمة توجب على حمدك سبحتك لا يحول بريد أن من إقامة المسبب وهو الجدم مقام سببه وهو المعونة التى هى نعمة اه بتصرف (قوله ومعنى عن) أى المجازاة فقيل وتخص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل بسألون عن أنباءكم وقيل لا بدليل يسمى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم أى وعن أيمانهم (قوله وعن الخ) متعلق بعنى ومن قد فطن فاعله وتجاوزا بضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) ماصدرية وعلى مبتدأ خبره جعله لا والفاء للإطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسى إلا أنه من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعالية أى جعل على الخ (قوله للاستعلاء) أى العلو فالسجين واتماز أئذنان اللالطلب وهو حقيق ان كان العلو على نفس المجرور حسا كمثلها أو معنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازى ان كان العلو على ما يقرب من المجرور ونحو أراجد على النار هدى أى هاديا دائما ميني قال الفارضى وأما نحو توكت على الله فن باب الاضافة والاسناد أى أضفت توكتى وأسندته الى الله اذ لا يعا عليه تعالى شئ لاحقيقة ولا مجازا (قوله للمجازاة) هى بعد شئ مذكورا وغيره عن مجرورها بسبب الحدوث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس لتركن

للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدية نحو ذهب بن زيد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشترى الفرس بالف درهم ومنه قوله تعالى أو ملك الذين اشترىوا الحياة الدنيا بالآخرة وللإصاق نحو مرت بن زيد ومعنى مع نحو بعثك الثوب بطرازه أى مع طرازه ومعنى من كقوله شر بن براء البحرأى من ماء البحر ومعنى عن نحو سأل سائل بعباد أى عن عباد وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسبح بحمدي ربك أى مصاحبا حمدا ربك (ص) على للاستعلاء ومعنى فى وعن وعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد نجي موضع بعد على كما على موضع عن قد جعل (ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو زيد على السطح ومعنى فى نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أى فى حين غفلة وتستعمل عن للمجازاة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس ومعنى بعد نحو قوله تعالى لتركن

طبقا عن طبق أى بود
طبق وبمعنى على نحو قوله
لاه ابن عمك لأفضلت في

حسب

عنى ولأنت ديانى فتخزوني
أى لأفضلت في حسب
على كما استعملت على
بمعنى عن فى قوله

أذارضيت على بنوقشير
* لعمر الله أعجبني رضاها
أى أذارضيت عنى (ص)
شبه بكاف وبها التعليل
قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد
(ش) تأتى الكاف للتشبيه
كثيرا كقوله زيد كالأسد
وقد تأتى للتعليل كقوله
تعالى واذكروه كما هداكم
أى هدايته أياكم وتأتى
زائدة للتوكيد وجعل منه
قوله تعالى ليس كمثل شئ
أى ليس مثله شئ وعما
زيدت فيسه قول رؤبة
لواحق الاقرباب فيها
كالملق أى فيها الملق أى
الطول وما حكاه الفراء انه
قيل لبعض العرب كيف
أصنعون الاقط فقال كهين
أى هينا (ص)

واستعمل اسما وكذا عن
وعلى
من أجل ذا عليهما من
دخلا
(ش) استعملت الكاف
اسما قليلا كقوله

بسبب الرى والثانى رضى الله عنك أى جازتك المؤاخنة بسبب الرضائم المجاوزة لما حقيقة كاذ كراومجاز
كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ فأده سم وكذا سأتته
عن كذا كانه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزه بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أُجيب عما سأل بخلاف
ما اذا لم يجيب فالأولى أن يقال كانك لما سألته جاوزت المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك
اياها فيصدق انه بعد شئ وهو السائل عن المجرور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم
يذكر لها البصر يون غير المجاوزة وتأولوا غير هافى الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدة فى الشدة عن
طبق فى كل حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أى لله درابن عمك خلف لام الجر واللام الأولى من
الجلالة شذرا فيهما وحذف المضاف وهو دروا ناب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضت
أى زدت وديانى بشدة التحية أى مالى والغائم بامرئ فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو يسكون
الواو تخفيفا للقافية وان كان منصوبا بعدفاء السببية وهو مرفوع عطفا على الجلة الاسمية قبله أى ما أنت
ديانى فمأنت تخزوني (قوله أذارضيت على) يحتمل انه ضمن رضى معنى عطف فعلى على بابها وقشير
بالتصغير (قوله قديعى) التقليل بالنسبة الى التشبيه والافتعالها كثير كفى شرح الكافية (قوله أى
لهدايته) أى فاصدرية (قوله ليس كمثل شئ) أى للزوم المحال على عدم زيادتها وهو اثبات المثل له
تعالى لان النفي يهود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ
شئ فيكونان مثبتين ألا ترى ان قولك ليس كإن زيد بأحد يدل ظاهر على ان لزيدا بنوا ان احتمل ان نفي
المشابهة للابن لعدمه وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفي المثل لان زيادتها كعادة الجلة كذا قال
الاكثرون ومنع آخرون زيادتها فهم من قال المثل بمعنى الصفة والذات أى ليس كصفته أو كذاته شئ
والحقه قولهم على انها باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للبالغة فى
التنزيه كفاى قولهم مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك
تنزيها عن تعلق البخل به ولو على سبيل النفي فكذا فى الآية المراد لازمها وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل
لكان هو مثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقتها المقتضية لاثبات
المثل فلم يستمرادة أصلا وقد صرحوا بأنه لا يضرب فى الكناية استحالة المعنى الحقيقي فضلا عن استعماله لازمه
هنا ما ذكره وطالما كنت أجسد فى نفسى منه شيئا لان محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة
الآية وقد تقرر سابقا انها تقتضى اثباته ولذا أولوا هاهنا الوجه فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه
يلزمان معا شئ واحد مع تصريحهم بان تنافى الوازم يقتضى تنافى الملزومات وبفرض صحة ان كذا
منهمما لازم طاف قصرها على هذا دون ذلك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكفي فيه قولنا
انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتل نفيه وان كان
الأول أقرب نظير ما مر فى ليس كإن زيد بدأ حدلكن عارضة فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان
له مثل الخ فيبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهى قرينة
الكناية بخلاف المثال فتعلم ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه والله الحمد (قوله لواحق الاقرباب)
جمع لاحق بمعنى ضامر والاقرباب جمع قرب كعنت وقفل هى الخاصرة أو من الشاكة الى مراق البطن
والمق يقترح الميم والقاف الأولى الطول الفاحش معرفة وهو ميمته أخبره فيها أى الخيل كفاى العيني بصفها
بضمور البطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيمويه والمحققون بالضرورة
كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * أى عن سن مثل البرد الذائب وقوله
بكالقوة الشعواء جلت فلم أكن * لاواع الابالكى المقنع

وأجازة كثير منهم الفارسي اختياراً فهي في زيد كالأسماء ما خبر مضافة للأسماء كافي المغني أو متعلقة
 بمحذوف هو الخبر (قوله أنتهون الخ) الهمزة للانكار والشطط الظلم والجور وجلة وان ينهي حال
 من وارتقون وجلة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد انها حرف وهي وبحرورها
 صفة لمحذوف أي شيء كالطعن وبفرس كالقوة أوجب بأن حذف الموصوف بالظرف كالجلة له مواضع ليس
 هذا منها (قوله عند دخول من) ظاهره قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على
 السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعين للاسمية وكذا خبر من فان عن
 جرت به لي نادراً ولذا جعل المتن دخولاً لهذا للاسمية لا ضابطاً فكان الأولى للشارح موافقته وما يرد
 اصمالي بمعنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزخشمري والطبي وترد علا فعلا
 ماضياً من العاوي من أمر من المين وهو الكذب فاستكملت أقسام السكامة (قوله غدت الخ) أي
 سارت القطة من عليه أي الفرح والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وهو زامة صبرها عن الماء وهو
 ما بين الشرب إلى الشرب قال الدماميني يستعمل في الأبل لكن استعاره لقطاة يروي خسها بكسر الخاء
 وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضاً للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضرب به مثلاً وتصل بفتح
 الفوقية وكسر المهملة أي صوت أحشاؤها من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو بفتح القاف
 وسكون التحتية بعدها ضامة مجمة قشر البيض الأعلى وزياء بزاء من مجمتين مكسورة أو لاها وقد
 تفتح كقوله السيوطي وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهول كقوله الفخر الذي لا يمتدى فيه لعدم علاماته
 لا يثنى ولا يجمع كافي القاموس وهو مجرور بضافة زياء إليه لانته لها الآن اسم المكان لا ينعته به عند
 البصريين فزياء مجرور بالكسرة لان الاضافة تبطل منع صرفه بالالف الممدودة لأن يجعل بدلاً فيجر
 بالفتحة (قوله دريئة) بهمزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثانٍ لاري وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي
 والطعن وفي شرح شواهد المغني للسيوطي جواز باء موحدة بدل الهمزة (قوله حيث رفعها) بالبناء للفاعل
 وقوله أو أوريا الفعل ماضٍ مجهول والالف نائب فاعله وهي مفعوله الثاني والفعل مفعوله الأول لانه الفاعل
 معنى أي جعل الفعل واليالهما والمراد الفعل الماضي فلا يقال مديقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضياً فلا
 يجمع مع المستقبل ولو قال أو أوريا الجلة نحو مندعا شمل الجلة الاسمية أيضاً كقوله

فما زلت أبني الخير منذاً نيا فاع * وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد (قوله اسم مبتدأ) وسوغه
 كونها معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضياً كالمثال الاول فعناتها أول مدة عدم الرؤية كذا وان
 كان حاضراً كالمثال الثاني أو معدوداً كإرأيته مديومان فعناتها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهراً أو
 يومان (قوله وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كذا وهو واجب التأخير
 فيهما اجراء لهما اسمين مجرهما حرفين في التقدم على الزمان الآن اسمية منذاً أغلب من الحرفية ومنذ
 بالعكس (قوله خبرين) أي ظرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر مجرهما بعدهما فعلى
 ما لقيته مديومان بيني وبين لقائه يومان واعتراض بأن فيسه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه وهو مبتدأ لانها
 حينئذ زمانية بمعنى بين وأوجب بأن هذا يرد على قولهم بيني وبين لقائه يومان وهو جائز بلانكبيرها كان
 جواباً عنه فهو الجواب عن هذا ما بيني وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفاً للحقبة كافي
 قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقى أن هذا التفسير لا يطرد فيها اذا قلت في يوم
 الاحد ما رأيت مديوم الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأوجب بأنه على حذف
 انما ظن أي الجمعة وما بعده إلى الآن وجلة مندوماً بعد ما على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافية

أنتهون وان ينهي ذوى
 شطط كالطعن يذهب فيه
 الزيت والغزل
 فالسكاف اسم مرفوع
 على الفاعلية والاعمال فيه
 ينهي والتقدير وان ينهي
 ذوى الشطط مثل الطعن
 واستعملت على وعن
 اسمين عند دخول من
 عليهما وتكون علا بمعنى
 فوق وعن بمعنى جانب
 ومنه قوله
 غدت من عليه بعدنام
 ظمؤها اتصل وعن قبض
 بزياء مجهول
 أي غدت من فوقه وقوله
 ولقد أرائني للراح دريئة
 * من عن يعني تارة وأما
 أي من جانب يعني (ص)
 ومنذ منذ اسمان حيث رفعها
 أو أوريا الفعل كجئت مذعاً
 وان يجز في مضى فكمن
 * هما في الحضور معنى في
 استين
 (ش) تستعمل منذ منذ
 اسمين اذا وقع بعدهما
 الاسم مرفوعاً أو وقع
 بعدهما فاعل فمثال الاول
 ما رأيت مديوم الجمعة أو منذ
 شهرنا فإذ اسم مبتدأ خبره
 ما بعده وكذلك منذ وجوز
 بعضهم أن يكونا خبرين لما
 بعدهما ومثال الثاني جئت
 منذ عافذ

اسم منصوب المحل على
الظرفية والمحل فيه جئت
وان وقع ما بعدهما مجرورا
فيهما سر فاجز بمعنى من ان
كان المجرور ماضيا نحو
مارأيته من يوم الجمعة أي
من يوم الجمعة وبمعنى في ان
كان حاضر نحو مارأيته من
يومنا أي في يومنا (ص)
وبعد من وعن وباء زيدا
فلم يقع عن عمل فاعلها
(ش) أي تزايد ما بعد من
وعن والباء فلا تكلفها
عن العمل كقوله تعالى
بما خطاياهم أغرقوا وقوله
تعالى عما قيل ليصبحن
نادمين وقوله تعالى فيما
رآه من الله لنت (ص)
وزيد بعد رب والكاف
فكف
وقد يليهما ويجز لم يكف
(ش) تزايد ما بعد الكاف
ورب فتكفهما عن العمل
كقوله
فان الجر من شر المطايا *
كما الحبطات شر بني تميم
وقوله * بر بما الجامل المؤبل
فيهم * وهنا جيح يننون
المهار وقد تزايد بعدهما فلا
تكفهما عن العمل وهو
قليل كقوله
ماوى يار بماغارة *
شعواء كاللذعة بالميسم
وقوله وننصر مولانا ونعلم
انه
كالناس مجرور عليه وجارم

لا سر تبعا بالجملة الاولى وقيل انها مضافان مضافان لجملة فسمية لان المرفوع بعدهما مفاعل بمحذوف أى
منه كان أو مضى يوما وهما متعاقبان مضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره الى أن التكلم بمعنى مارأيته من
يوم الجمعة اتفقت الرؤية وقت وجود الجملة أو مضمون استمراره الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم
حتى ينافى المقصود وكذا يقال في سرت منه كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف المضمون
ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلمية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت المارو يأتى فيه ما صر من ملاحظة
الاستمرار الى أن التكلم ليوافق المقصود وقيل انها حينئذ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن
مضاف اليها والتقدير في جئت مند دعوات المحي مهوز من دعائه وفي البيت المار أول وقت طلبي الخير هو
وقت كوني يا فعلى مقار بالباوغ جملة منادخ مستأنفة كاسر (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان كان
مجرورهما معرفة كمثلها فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة الامعدودة لفظا كذا
يومين أو معنى كذا شهر لما صر من أنهما لا يجزان المبهم أى مارأيته من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله
ان كان حاضرا) ولا يجوز في الحاضر بعدهما الا الجر عندا كثر العرب أمال الماضى فيبعد منه يترجح
جره وبعده مرفعه والراجح أن أصل منه منذ حذف النون تخفيفا بدليل ضمها للاقادة سا كن كذا اليوم والا
لكسرت على أصل التخلص وبعضهم يضمها بلا سا كن أصلا وقيل هما أصلان مطلقا وقيل عند كونهما
اسمين فقط (قوله وبعده من) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول زمانا فاعله والضمير في يعق
عائد على ما أى فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالاسماء وانما يحكم
بز يادنها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهى موصول حرفي نحو بما سوا يوم الحساب أى
بنسبائهم (قوله بما خطاياهم) الاولى التمثيل بقراءة مما خطيا تم كفى المغنى لظهور جرحها لا يقال
يحتمل في جميع ما ذكر ان ما سمع بمعنى شئ والذي بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله
وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كذا فاعل ز يرد ذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية قرب والكاف
(قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يندخلان على الجن كما مثله (قوله فان الجر) جمع جاروسكنت
ميمه للضرورة وتخفيفا من الضم والبطات مبتدأ خبره شر وهم جماعة من تميم سمو باسم أبيهم الحبط
بفتح المهملة وكسر الواو واحدة أو بفتح حطين وهو الحرث بن مالك بن عمرو سمي به لانه أكل نباتا بالبادية
يسمى الزرق وهو الحنذ فوق فانتعج بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتح حطين والمنتفخ بطنه
يسمى الحبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة
لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شر الخ (قوله بر بما الجامل) بالجيم وهو قطع الابل
مع رعائه والمؤبل شدة الموحدة المعد للقفية والعنا جيح بعين سهمة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر
الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العنا جيح لعامة منه
ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسي يجب أن تجعل ما سماه معنى شئ
والجامل خبر لمحذوف والجملة صفة ما وفيهم حال أى رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم يجعل جملة الجامل
فيهم صفة لسال عدم الرابط فيها والغالب دخولها على الماضى نحو بر بما أرفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات
أو المضارع المنزل منزله لتحقق وقوه نحو بر بما يود الذين كفووا كما أن الغالب على خبر المكفوفة كون
العامل فيما بعدهما ماضيا نحو رب بر جن كريم لقيته بل أوجبه بعضهم (قوله كما الناس) ما زائدة والناس
مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجر وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم (قوله ماوى الخ)
منادى صرخم ماوية وباللثنية والشاهد في بر بماغارة حيث زيد فيها ما ولم تكفها عن جرغارة والشعواء
بالعين المهملة أى الغاشية المتفرقة كاللذعة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أى الكى بالحديد

قوله

(ص) وحذفت رب جرت بعد بل * والفاو بعد الواو شاع هذا العمل (ش) (٢٣٥) لا يجوز حذف حرف الجر وبقاء

عمله الا ثرب بعد الواو فيها
سند كره وقبور حذفتها
بعد الفاء بل قليلا فتأله
بعد الواو قوله
وقام الإعماق خاوي المنخرفن
ومثاله بعد الفاء
فتألك حبلى قد طرقت
ومرضع
فالهيته عن ذى تمام محول
ومثاله بعد بل قوله
بل بالدمع الفجاج قتمه *
لا يشتري كتانه وجهرمه
والشائع من ذلك حذفتها
بعد الواو وقد شذ الجرب
مخزوفة من غير ان يتقدمها
شيء كقوله

رسم دار وقت في طاله *
كدت أفضى الحياة من جاله
(ص)

وقد يجرب سوى رب لى *
حذف و بعضه يرى مطردا
(ش) الجرب غير رب محذرفا
على قسمين مطرد وغير
مطرد فقير المطرد كقول
رؤية لمن قال له كيف
أصبحت خير والمجدلة
التقدير على خير وقول
الشاعر

اذ قيل أى الناس شر قبيلة *
أشارت كايب بالأ كعب
الاصابع
أى أشارت الى كايب وقوله
وكرمة من آل قيس أفته
* حتى تبدخ فارتقى الاعلام
أى فارتقى الى الاعلام

(قوله) وحذفت رب جرت الخ) صريحه كالشارح ان الجر بعد المذ كورات رب المحذوفة لاجها وهو
الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والفاو له لم يعتبر ما نقل عن
بعضهم من أن الجر بهما النيبا بينهما من باب رب كما قال الكوفيون في الواو (قوله قليلا) أخذته من تقييد
المصنف الشيعي بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فذلك الخ) مجرد رب
المحذوفة وهو مفعول طرقت أى أتيتها ليلاً وحبلى بدل منه ومرضع عطفت عليه وأهيتها اشغلتها عن ذى
تمام أى عن ولد ذى تمام أى تعاو يذمه معلقة عليه خوفا العين والمحول بضم الميم أى عمره حول ويروى
مغيب بضم الميم وسكون المجمة وفتح الياء التحتية وهو الذى تؤتى أمه وهى ترضع وانما خص الحبلى
والمرضع لانهما أزهدهما النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به وماتت اليه (قوله بل بلد) أى رب بلد والفجاج
بكسر الفاء جمع فجع بفتحها وهو الطريق والقيم بفتح القاف والمنشأة الفوقية الغبار كالقمام والقيم بفتح
فسكون وجهرمه بفتح الجيم أصله جهرميه بياء النسبة وهى بسط تنسب الى جهرمة قرية بفارس حذف ياء
النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعته في بيت بعده (قوله رسم دار) بالجرأى
رب رسم دار وهو ما بقي من آثارها لاصقا بالأرض كالرمل والثلل ماشخص أى ارتفع من آثارها كالوتد
والانافى وقوله من جاله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله وأعظم شأنه لان الجلال يطلق بمعنى من أجل
وبمعنى عظيم وحقير أيضاً وأما جال بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم (قوله كتول رؤبة) بضم الراء
وسكون الهمزة بن الججاج وهو من فصحاء العرب قال الزخشرى وهو من أمضغ العرب للشيع والقيم معوم
يريد بذلك تحقيق كونه بدوياً لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يعضفهما آدميون تصریح (قوله على
خير) أى أو بخير (قوله أشارت كايب) بالجر مصغراً اسم قبيلة والأصابع فاعل أشارت أى أشارت الأصابع
بالأ كعب الى كايب والباء ما بمعنى مع أى مع الأ كعباً وهو متلوب أى أشارت الأ كعب بالأصابع (قوله
وكرمة) أى ورب رجل كريمة والتاء للبالغه على غير قياس لان أمثلتها فاعلة كسبابة وفعله كفرودة
ومفعلة كهنارة وليس منها فاعلة كفاى العيني وان المعنى ورب نفس كريمة وذ كر فى أفته على تأويلها
بالشخص وقيس بمنع الصرف للعامية والتأنيث على معنى القبيلة وأفته بفتح اللام من باب ضرب أى أعطيته
الفاو أمأفته بالكسر فى معنى أحببته وتبدخ بمثناة فوقية فوحدة ففهمتين بمعنى تكبر وارتفع من البدخ
بفتح حتين وهو الكبر والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جر هالى محذوفة (قوله والمطر داخل) منه لفظ
الجلالة فى القسم بدون تعويض عن الباء نحو والله لأفعلن وكى المصدر به حيث يقدر قبائل اللام جارة لهما مع
صلتها وان مع صلتهما لانهما فى محل جر بالحرف المقدر عند الخليل والسكسائى أماعند سيديويه فحلها
نصب بنزع الخافض وكذا يطر د الخندق بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استهفام نحو زيد بالجر
جواب لمن قال بمن مررت ونحو أزيد بن عمرو جوا بالمررت يزيد أو بعد تخصيص كهلاد ينار لمن قال جئت
بدرهم أو شرط كاهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أعطف نحو وفى خلقكم ما يثبت من دابة آيات
لقوم يوقنون واختلاف أى فى اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرد ابا لعطف على خلقكم كالأ
يعطف على معمولى عاملين مختلفين العاملان فى الإبتداء والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله

مالحب جلدان هجرا * ولا حبيب رافة فيجرا
أى ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطر د الحذف فى المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله
بدالى أنى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئاً اذا كان جائياً
بجر سابق على توهم الباء فى مدرك (خاتمة) لا بد لك من الطرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق

والمطر د كقولك بكم درهم اشتريت هذا فدرهم مجرد ومن محذوفة عند سيديويه والخليل وبالاضافة عند الزجاج وعلى منه سيبويه
والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهما مطرد عندهما فى معنى كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر

تعلق به لان الظرف لا بد له من شئ يقع فيه والجار موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع في الظرف والموصل
معناه الى الاسم والمتعلق العامل فيهما هو اما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولوناً وبلانحو
وهو الله في السموات وفي الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم واما مشير
الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك مجنون فينعمته متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو النفي بناء
على جواز التعلق بحروف المعاني ومنه الجهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذي تشير اليه أى انتفى جنونك
بنعمة ربك والله أعلم

﴿ تم الجزء الأول من حاشية الخضرى على ابن عقيل و يليه الجزء الثانى وأوله الاضافة ﴾

﴿ فهرست الجزء الأول من حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ﴾

صفحة	صفحة
١٥٦	خطبة الكتاب ٢
أعلم وأرى	الكلام وما يتألف منه ١٢
١٥٨	المعرب والمبني ٢٥
الفاعل	النسكرة والمعرفة ٥١
١٦٧	العلم ٦١
النائب عن الفاعل	اسم الاشارة ٦٧
١٧٢	الموصول ٦٩
اشتغال العامل عن المعبول	المعرف باداة التعريف ٨٣
١٧٨	الابتداء ٨٨
تعدى الفعل ولزومه	كان وأخواتها ١١٠
١٨٢	فصل في ما ولاولات وان المشبهات بايس ١١٨
التنازع في العمل	أفعال المقاربة ١٢٣
١٨٦	ان وأخواتها ١٢٨
المفعول المطلق	لا التي لنفي الجنس ١٤١
١٩٤	ظن وأخواتها ١٤٧
المفعول له	
١٩٦	
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً	
٢٠٠	
المفعول معه	
٢٠٢	
الاستثناء	
٢١٢	
الحال	
٢٢١	
التمييز	
٢٢٦	
حروف الجر	
(تم)	

الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الرحيم
المالك آمين

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

﴿ هذه الطبعة مقابلة على نسخة فو بت على نسخة المؤلف ﴾

تعلمو العربية وعاموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الاضافة ﴾

هي لغة مطلق اسناد شيء لشيء أي امالته له أو نسبته اليه واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجراً بذا وان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلة الثاني من الاول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه كنبون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجراً بذا ويسمى الاول مضافاً والثاني مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لكل منهما قال يس وعينها ياء لاخذها من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه أي فأصلها ضيف ككرام فعل بهما مفعول باقامة واجازة وسيأتي في أبنية المصادر (قوله نونا تلي الاعراب) أي حرف الاعراب وهي نون التنوين والجمع وما ألحق بهما بخلاف نون بساتين وشياطين فلا تحذف للاضافة لانها تلي الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجود الامتثال عنه اه وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معرفة ولا مبينة فوصف الحركة بكونها اعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته وقوله احذف أي ان كان ما ذكر موجوداً والا فلا تحذف في نحو لمبيك وذوي مال لعدم النطق بالنون ولا في نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود ال في الثالث الآن يراد الحذف لفظاً أو تقديرًا وانما يجب حذفهما للدلتان على تمام الكلمة وانفصالهما عما بعدهما والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سيننا) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال الحذف التنوين (قوله وانومن أرفى) أي معناهما وهو بيان الجنس المشروب بتبعيض والظرفية وليس المنوي لفظهما إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذ لا يصلح) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعيض في مصارع مصر وقوله لمساوي ذينك أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهي على معنى اللام لان الظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكأه أفاده يس وهذا يعلم ان

(ص)

﴿ الاضافة ﴾

نونا تلي الاعراب أو تنويننا * مما تضيف احذف كطور سيننا والثاني اجرر وانومن أرفى اذا * لم يصلح الاذاك واللام خذنا لمساوي ذينك واخصص أولاً * أو أعطه التمرين بالذي تلا

(ش) اذا أردت اضافة اسم الى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الاعراب وهي نون التنوين أو الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجر المضاف اليه فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجاز للمضاف اليه فقيل هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أرفى وقيل هو مجرور

نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يكون له حيز اعقلها كما أطلقوه بل ان أريد اختصاص الظرفية فلا يجوز أصلاً واختصاص الفاعلية بجمل الليل ما كرا كان فيه مجاز عقلي في النسبة الاضافية كما يكون في الاسنادية كهزم الامبرالجند وفي الايقاعية كشموت الليلة أى وقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين حيث أوقع الاطاعة على الامر وهي لا مسرفاً أمل (قوله بالمضاف) هو منه سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بهامله ولانه يقتضى المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الاسماء المحضة لاحظ لها في العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحوين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعه ابن درستويه ان الاضافة ليست على تقدير حرف أصلاً والالزام أن غلام زيد يساوى غلام زيد وليس كذلك فان معنى المعرفة غير النكرة وأوجب بأن قولنا غلام زيد ليس تفسيراً مطبقاً من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختار ولده والرضى وغيرهما منه سيبويه والجمهور انها بمعنى اللام أو من فقط وما أروهم معنى في محمول على اللام توسعاً فعنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بما لا يسهل وقوعه فيه وكذا مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وانما لم ترد التي بمعنى من الى اللام كقوله بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضاً لانها كثيرة فاستحق أن تجعل قسمها مستقلاً بخلافها بمعنى في فقليلة فتردت الى اللام تقديراً للاقسام فتحصل ان الاقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الاول فلا حاجة لجمله شرطاً ثانياً بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئي وصحة الاخبار تخرج الاول فنحو يزد يدو بعض القوم على معنى اللام لان من اهدم صحة الاخبار ما على ما نقله في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالعضوية فعلى معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد الى المعهودات كثلثه دراهم والمقادير الى المقدرات كسبوا أرض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسي على معنى اللام وأما اضافة عدد الى عدد كثلثها ففقدانها فقداً انفقاً على انها بمعنى من ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة بمئات (قوله ظرفاً) أى زمانياً أو مكانياً حقيقياً أو مجازياً كما كسر الليل يا صاحي السجن (قوله بمعنى اللام) أى ان لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه فيسكني افاده مدلولها وهو الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال عن مواد الاضافة اللامية كما في الجامي وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كندى مال وعند يزدوع بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل من اللامية لاضافة اللفظية كما صرح به ابن سبى والشالو بين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا يدل للاول ظهورها في فعال لما يرد بحافظات للغيب لان هذه لام التقوية لالام الاختصاص (قوله تخصيصاً) ليس المراد به ما يشمل التبريف بل قلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجعل قسمه (قوله وتعر يفا) أى نوعاً من أنواعه المقررة في اللان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلاً بخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا يعرف التبريد في الابهام وكذا نحو ريب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده لربكم لا يجران المعارف فهماني تأويل أسخله وفصيل لها وقيل معرفتان للتسبيح في التابع وأما وحده فقال وهو واجب التشكيك وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لانها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها والتخصيص لان الجمل نكرات استظهر الورداني الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر

بعضهم انها تكون أيضاً بمعنى من أوفى وهو اختيار المصنف الى هذا أشار بقوله وانومن أوفى الخ ومضابط ذلك انه اذ لم يصلح الاتقديرون أوفى فالاضافة بمعنى ما تعين تقديره والا فلاضافة بمعنى اللام فيتعين تقدير من ان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقدير في ان كان المضاف اليه ظرفاً واقعافيه المضاف نحو أعجبتني ضرب اليسوم زيدا أى ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين تقدير من أوفى فالاضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمرو وأى غلام لزيد ويد عمرو وأشار بقوله واخصص أولاً الخ الى ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير المحضة هي اضافة الوصف المشابه للفعال المضارع الى معموله كما سيند كرمه وهذه لا تقسم الامم الاول تخصيصاً ولا تعريفاً

على ما سيبين والمحضة ما ليست كذلك وهذه تفيد الاسم الأول تخصيصاً ان كان المضاف اليه نكرة نحو هذا غلام امرأة وتعريفاً ان كان المضاف اليه معرفة نحو هذا غلام زيد (ص)

عن التأويل وظاهر أن عمل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو عند التاميل والا كانت التخصيص
(قوله وان يشابه الخ) هذا كالاتي من قوله راخص أو لا الخ وكفى يفعل من المضارع مطلقا **(قوله)**
وصفا حال من المضاف لازمة لأنه لا يشابه يفعل الا حينئذ **(قوله كبر راجينا)** استشهد على ان رب
نصرف ما بعده للضمي وازافة الوصف الماضي محضة وبه نظر لان الذي يجب منه عند الاكثر هو العامل
في محل المجرور لا المجرور نفسه وقال في التسهيل لا يلزم بضمي عاملها ولا يوصف بمجرورها فتدبر **(قوله وذى)**
الازافة الخ ذى اسم اشارة مبتدأ وازافة نعتة أو بدل منه والمراد اضافة الوصف للمعول رجلة اسمها
لفظية خبره وكان يسمى بذلك رجوع فأنتم اللفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لانها في تقدير
الانفصال بالضمير المستتر في الوصف ومجازية لانها الغير الغرض الاصلية من الازافة وهو التخصيص أو
التعريف **(قوله محضة ومعنوية)** أى وحقيقية لتنظير ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في
التسهيل ثالثا وهي اشبهية بالمحضة وحصره في سبعة أنواع منها اضافة الموصوف لصفته والمسمى الى اسمه
وعكسهما كما بينه الاشموني **(قوله كل اسم فاعل)** منه أمثلة المبالغة كشراب العسل **(قوله بمعنى)**
الحال الخ أى لأنه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المعول به والفعل لا يتعرف فكأنما هو
بمعناه فاضافته للمعول لا تفيد الا التخفيف بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل
المعول به لبعده عن المضارع فهو مضاف لغديره معمله فيتعرف به فان كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى
هو كالحل وقال السعدى في شرح الكشاف دافعا للتناهي بين كلاميه في مالك يوم الدين وجعل الليل سكنا
الاستمرار محتوى على الازمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل ويتعرف بالازافة كمالك يوم
الدين بدليل وصف المعرفة وتارة يعبر بجانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاء الليل سكنا
وذلك لتلازم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بحذف أى يجعله
سكنا والتعويل على القرأت والمقامات اه وفي الساماني وغيره ما يوافق واخبار السعيد في دفع التناهي
ان الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتى وفي جعل الليل تجددى بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا وازافته
لفظية لتلور ودالمضارع بعناء دون الاول وفي حواشى السعدى انما اوصف بمالك المعرف لان اضافة الوصف
الى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله في جعل الليل سكنا مع قولهم بانها لفظية لان الليل
مفعول جاعل لا ظرفه بخلاف يوم فانه ظرف للمالك اذا معنى مالك الامر والنهي في يوم الدين بدليل قراءة
مالك فتدبر **(قوله أوصفة مشبهة)** هى مادل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وازنت المضارع أم لا
واسم الفاعل هو ما وازن المضارع وأفاد الحدث فان أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما في
التوضيح وغيره وقال الزحشمري وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلا وما أرى بسبه الدوام مما رازنه
كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فالسما فاعلين ألحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم
يقيد بها الشارح بغير الماضي كسابقها لانها الدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه ان
اضافتها لفظية أبدا وهو ما في الرضى والتبصر يحق قيل لانها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أفاد
الاستمرار وقال الرضى لانها جائزة العمل أبدا امار فاعل أو نصب أو ما سما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع
جائز مطلقا لان أدنى رائحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتها الى
مرفوعها معنى لفظية أبدا كضامر بطنه وسود وجهه وأما عملها بالنصب فيحتاج الى شرط الحال أو
الاستقبال أو الاستمرار ليشبه المضارع الصالح لظنه الثلاثة فيقوى على عمل النصب واهما حينئذ لفظية
دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافا لغيره معمله فتعرف به
وهنا ظاهر ان قلنا ان الوصف الاستمرارى اضافة لفظية بالانفصال كما هو ظاهر اطلاق الرضى أفعال ما

وان يشابه المضاف بفعل *
وصفا فعن تكبره لا يعزل
كبر راجينا عظيم الامل *
مرفوع القلب قليل الحيل
وذى الازافة اسمها لفظية *
وتلك محضة ومعنوية
ش هذا هو القسم الثاني
من قسمى الازافة وهو غير
المحضة وضبطها المصنف بما
كان المضاف فيه وصفا يشبه
يفعل أى الفعل المضارع
وهو كل اسم فاعل أو مفعول
بمعنى الحال أو الاستقبال
أو صفة مشبهة ولا تكون
الا بمعنى الحال فنال اسم
الفاعل هنا ضارب زيد
الآن أو غدا وهذا راجينا
ومثال اسم المفعول هذا
مضروب الأب وهذا مرفوع
القلب ومثال الصفة المشبهة
هذا حسن الوجهه وقليل
الحيل وعظيم الامل فان
كان المضاف غير وصف
أو وصفا غير عامل فالازافة
محضة

كالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد وامم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فمن تنكيره لا يعزل إلى أن هذا
 الاسم من الإضافية أعني غير المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل ربه عليه وإن كان مضافا لغيره فنحو ربح راجينا وتوصف به النكرة
 تعريفا بقوله تعالى هذا يا أيها الضال السكينة وإنما تفيد التخفيف فثابتته ترجع إلى (5) اللفظ فذلك سميت الإضافة فيه

لفظية وأما القسم الأول
 فيفيد تخصيصا أو تعريفا
 كما تقدم فذلك سميت
 الإضافة فيه معنوية وسميت
 محضة أيضا لأنها خالصة
 من نية الانفصال بخلاف
 غير المحضة فإنها على تقدير
 الانفصال تقول هذا ضارب
 زيد الآن على تقدير هذا
 ضارب زيد ومعناها
 متحد وإنما أضيف طلبا
 للتخفيف (ص)
 ووصل ال بهذا المضاف
 مقترن
 إن وصلت بالثان كالجعد
 الشعر
 أو بالذي له أضيف الثاني *
 كزيد الضارب رأس الجاني
 (ش) لا يجوز دخول
 الألف واللام على المضاف
 الذي أضافته محضة فلا
 تقول هذا الغلام رجل
 لأن الإضافة معاينة للألف
 واللام فلا يجمع بينهما
 وأما ما كانت أضافته غير
 محضة وهو المراد بقوله
 بهذا المضاف أي ههنا
 المضاف الذي تقدم الكلام
 فيه قبل هذا البيت
 فكان القياس أيضا
 يقتضي أن لا تدخل الألف
 واللام على المضاف فيسه

من أن السند من أن فيه اشتباها بين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنه منها حقيقة أو ملحق بها على
 التعريف ودفعه في حواشي السند بأن اسم الفاعل قد يمتدحض للماضى في بعض أحواله فتكون أضافته
 معنوية فلذا اعتبر جانيه في الاستمرارى والصفة لا تمتدحض له أصلا فلا يحسن اعتباره وحده فيها وقضى
 ما مر عن السيد من أن الاستمرارى الثبوتى لا يعمل وأضافته معنوية إن الصفة كذلك دائما لأن
 استمرارها ثبوتى أبدا والأشكال التفرق بينهما فتأمل فان في المقام دقة (قوله كالمصدر) مثال لغير
 الوصف وقيل أضافته لفظية لأنه عامل في محل مجرور رفعا أو نصبا فأشبهه الصفة ورد بعبته بالمعرفة في قوله
 إن وجدى بك الشديد أرائى * عاذر أفيك من عهدت عدولا
 وإن تدير الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال
 للوصف غير العامل ومنه أفعال التفضيل لأنه لا يعمل في المفعول به فإضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل
 نعتة بالمعرنة (قوله لا يفيد تخصيصا) أى حصوله بالمعمول قبل أن يضاف إليه (قوله التخفيف) أى
 بخلاف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب يدا أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون
 المشى والجمع وحصر فأنتهى إلى التخفيف إنما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والافتقار لرفع التبع أيضا
 كما في الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلوا الصفة عن ضمير الموصوف وفي نسبة تشبيه بالمفعول به قبح
 اجراء وصف الفاعل مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر
 لعدم فائدته بل الأول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لأنه نكرة (قوله على تقدير الانفصال)
 أى بالضمير المستتر في الوصف كما في (قوله بهذا المضاف) أى المشابهة بفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة
 أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أى لأن المقصود الأصلي من الإضافة التعريف فيلزم من دخول ال
 تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفين على شئ واحد (قوله من انهما) أى الإضافة وأل (قوله بشرط الخ)
 اعترض بانه لا فائدة للإضافة حيثئذ لا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لأن الوصف متمم فلا قبح في
 نصبه للمفعول به فكان القياس منع الإضافة كما منع في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر
 وأجيب بان هذا الشرط بحسب الاصلية إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة للمحلاة بال كالحسن الوجهه لأن
 رفع القبح فيها لا يكون إلا بذلك الشرط كما مر فعمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لا اشتراط كما في
 تعريف الجزأين كما جاولها عليه في جواز النصب وإن كان قيمها فيها وأيضاً ليسكون دخول ال على المضاف
 الذى هو خلاف الأصل كالمشكاة (قوله أو على ما أضيف إليه) أى لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ
 الواحد فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبده
 الجاني وبقي من صور الجواز الإضافة إلى مضاف لضمير ما فيه أل كقوله * الود أنت المستحقة صفوه *
 وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والأفصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله
 امتنعت المسئلة) أى مسألة الإضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الإضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد
 والضارب هذا والضارب في فيجوز نصب الثلاثة أوجها بالإضافة بخلاف الضارب رجل فيتعين النصب
 لا امتناع إضافة المعرفة للنكرة ووافق المبرد والمانى في الضمير دون غيره لكن أوجب فيه الجر ومذهب
 سيبويه إن الضمير كالمظهر الخالى من ال يتعين فيه المفعولية إن كان الوصف محلى بها كالضارب بك لفقده

لما تقدم من أهم ما متعاقبان لكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اعتقد ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه
 كالجعد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف إليه المضاف إليه كزيد الضارب رأس الجاني فان لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على
 ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسئلة

فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر
 ويسخل في هذا المفرد كما مثل وجمع التكسير نحو الضارب أو الضارب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام
 الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع السلامة لمذكر كفي وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص)
 وكونها في الوصف كان ان وتجمع (١) * مثنى أو جمعاً سبيله اتبع (ش) أي وجود الالف واللام في الوصف المضاف

شرط الاضافة وتبين فيه الجران كان مجرداً كضاربه لفقده التنوين وأما الضاربك والضارب بود فالجر فيه
 جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعاً وكذا النصب أيضاً ولا يمنع منه حذف النون لانها قد
 تحذف مع نصب الظاهر تخفيفاً كما تحذف في الاضافة كقوله
 الفارقوا الحق للبل به * والمستقلو كثير ما ذهبوا
 بنصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا للاضافة فلا يبدل عنه الا اذا تبين غيره
 بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هنا وظاهر منه سبويه تعيين النصب في نحو الرجل أنت
 الضاربه وان عاد الضمير لما فيه آل ولينظر الفرق بينهما وبين الودأنت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها
 لقر به من المضاف فتأمل (قوله) فلا تقول هذا الضارب رجل) أي لا تتفاء فائدة الاضافة وليس له ما يحمل
 عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مفعولاً للوصف وكذا زيد عند غير الفراء (قوله) وكونها في الوصف
 الخ الجارية تعلق بالكون ان كان تاماً وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصاً وكان خبره من حيث
 الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقه محذوف أي وجود ال في المضاف يكفي
 في اغتفاره وقوعه مثنى الخ وقيل ان وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذف رابطها أي في
 اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جواها لدلالة ما قبلها عليه وعليه حل
 الشارح أي ان وقع الوصف مثنى أو جمعاً فوجود ال فيه مفعول عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه أن
 الكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الخ لان وجودها في
 المضاف خلاف الاصل فيحتاج لسوغ وهو مشاكاة كونها في المضاف اليه كسر أو وقوعه مثنى أو جمعاً
 لانه لا يطال بالثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لاتصالها بالمضاف اليه فأداه الصبان (قوله) ولا يضاف
 اسم الخ في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه مما بعده وعليها شرح الاشموني (قوله) لما به اتحد معنى
 أي فقط كقمع برأومعنى ولفظاً كزيد مراد بهما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد
 اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد للفظ دون المعنى لفظياً كان كمين العين وزيد مراداً بهما
 ذاتان أو معنوياً كاب الاب وابن الابن فان ذلك صحيح سائغ (قوله) وما ورد الخ مقتضاه كالتن انه
 يقتصر في ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخريج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ
 لارتكابه بمثله ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله * وان يكونا فردين فاضف * لان معناه أبق الاضافة
 الواردة مؤولاً لها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله) مؤولا) أجازها السكوفيون بل تأويل بشرط اختلاف
 اللفظين (قوله) فيؤول الاول بالمسمى الخ) أي اذا كان الحسب مناسبا للمسمى فان ناسب الاسم
 ككتبت سعيداً كرز عكس التأويل أي كتبت اسم هذا المسمى (قوله) كيوم الخميس) فيه أنه ليس من
 المترادفين بل من اضافة الأعم للأخص وهي جائزة لفادتها تخصيص الأعم وأما عكسها فممتنع (قوله) حبة
 الحقاء) بالمسمى الرجلة وصفت بالحق لانها تنبت في مجرى الماء فتمر بها السيول فتقطعها وتطوؤها الاقدام
 وفي القاموس بقلة الحقاء بدل حبة وتأويلها أن يقال الاصل بقلة الحبة الحقاء ولا شك أن الحبة التي هي بزر

اذا كان مثنى أو جمع
 سلامة اتبع سبيل المثنى
 على حذف المثنى وهو جمع
 المذكر السالم مفعول عن
 وجودها في المضاف اليه
 فتقول هذان الضاربا
 زيد وهو لاء الضارب بوزيد
 وتحذف للاضافة النون
 (ص)
 ولا يضاف اسم لما به اتحد *
 معنى وأول موها اذا ورد
 (ش) المضاف يتخصص
 بالمضاف اليه أو يتعرف
 به فلا بد من كونه غيره اذ لا
 يتخصص الشيء أو يتعرف
 بنفسه ولا يضاف اسم لما
 اتحد به في المعنى كالمترادفين
 وكالموصوف وصفته فلا
 يقال قحير ولا رجل قائم
 وما ورد موها لذلك مؤول
 كقوله س سعيد كرز
 فظاهر هذا أنه من اضافة
 الشيء الى نفسه لان المراد
 سعيد كرز فيه واحد
 فيؤول الاول بالمسمى
 والثاني بالاسم فكانه قال
 جاءني مسمى كرز أي مسمى
 هذا الاسم وعلى ذلك يؤول
 ما أشبهه هنا من اضافة
 المترادفين كيوم الخميس

وأما ظاهراً مضافة الموصوف الى صفته مؤول على حذف
 مضاف اليه موصوف بتلك الصفة كقوله حبة الحقاء وصلاة الأولى والاصل حبة البقلة الحقاء وصلاة الساعة الأولى فالحقاء صفة للبقلة
 لا للحبة والاولى صفة للساعة لا للصلاة ثم حذف المضاف اليه وهي البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصارت حبة الحقاء وصلاة
 الأولى فلم يضاف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره

(ص) وربما أكتسب ثان أولاً * تأنيثان كان الحذف موهلاً (٧) (ش) قد يكتسب المضاف المؤنث من

المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه فصيح تأنيث بعض لاضافته إلى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصابع عنه فتقول قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفوت

أعاليها من الرياح النواصم فانت المرلاضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفوت الرياح وربما

كان المضاف مؤنثاً

فاكتسب التأنيث من المؤنث المضاف إليه بالشرط

الذي تقدم كقوله تعالى ان رجلة الله قريب من

الحسين فالرجلة مؤنثة

واكتسب التأنيث من المضاف إليه بالشرط

الذي تقدم كقوله تعالى ان رجلة الله قريب من الحسين فالرجلة مؤنثة

واكتسب التأنيث من المضاف إليه بالشرط

الذي تقدم كقوله تعالى ان رجلة الله قريب من الحسين فالرجلة مؤنثة

واكتسب التأنيث من المضاف إليه بالشرط

الذي تقدم كقوله تعالى ان رجلة الله قريب من الحسين فالرجلة مؤنثة

واكتسب التأنيث من المضاف إليه بالشرط

الرجلة توصف بالحق كما توصف به نفس الرجلة لأنها من جملة ما يثبت في الجارية فكذلك من العبارتين موهوم لاضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من اضافة الأعم للأخص فلا يحتاج لتأويل باعتبار أن الحقاء صار كالعالم على تلك البقعة وإن كان خلاف الظاهر واعلم أن التأويل في هذه المذكورات يصير الاضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص (قوله موهلاً) بفتح الهاء من أوهله لسكونه بمعنى أهله أي جهة أهله والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلاً في نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل وإرادة سببه وهو كونه أهلاً (قوله وإقامة المضاف إليه الخ) هنا مع ما بعده تفسيراً لصاحيته للحذف وليس شرطاً مستقلاً أي معنى كونه صالحاً للحذف أنه يستغنى عنه في إفادة المعنى المراد بالمضاف إليه ويشترط أيضاً كونه بعضاً من المضاف إليه أو كونه بالأول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرت صدر الفتاة من العم * والثاني كمر الرياح الآتي وكقوله

أني الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل

زاد الدمايني أو كونه كل المضاف إليه نحو يوم تجرد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لان المضاف ليس كالأول ولا بعضاً ولا كونه كل المضاف إليه كان صالحاً للحذف (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشياً كاهتزت رماح تسفوت أي أماتت وهي الرياح أي ممرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكتسب التأنيث) أي بالشروط المذكورة ففي كلام المتن اكتفاءً ومما يكتسبه المضاف أيضاً ما من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية كسكل الميل ووجوب التصديق كغلام من عندك واجمع كقوله

فأحب الديار شغفن قباي * ولكن حب من سكن الديارا

أو البناء بالاضافة إلى مبنى كما سيأتي قبيل والاعراب كهنه خمسة عشر زيد برفع عشر لاضافته للعرب وفيه أن اعرابه إنما هو لمعارضه الاضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف إليه بدليل أن من يعربه لا يخصه بالاضافة العرب بل مع المبنى أيضاً كهنه خمسة عشر كقوله والى كسب التأنيث كبير الخ) أي بدليل قوله قريب والاقوال قريبة ويرد عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بلاضافة فالوجه أن التأنيث كبرى في الآيتين لاجراء فعليل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول في أنه يستوي فيه المؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أي مقربة وقيل انهم التزموا أنه كبر قريب في غير النسب للعرق بينهما وقيل الرحلة بمعنى الغفران أو المطر بقى ان في كلام الشرح اطلاق التأنيث عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب أن التأنيث كبر هنا وصف للفظ الجلالة لا لعنايه فلا ضرر فيه صيان ولك أن تقول المراد اكتسب حكم التأنيث كبر الثابت له تعالى لأنه إذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا كالتذكير وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التأنيث كبر نفسه اذا اضافة لا تصير المؤنث مذكراً حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكور فتدبر (قوله وبعض الاسماء الخ) يشعر بان الاصل وهو الغالب وما تمتنع كالمضمرات والاشارات وغير أي من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تنجب اضافته للجملة فاما لخصوص الفعلية وهو اذا ولما احيينية عندهم من جعلها اسماً ولطلق الجملة ولا يقطع عنها لفظاً وهو حيث أو يقطع وهو اذا وما تنجب اضافته للفرد مطلقاً فاما لفظاً أو نية وهو غير موع والجهات ونحوها كسكل اذا لم يقع توكيداً ولا نعتاً والفظ فقط كسكلا وكاتوا عند وما عطف عليه في الشرح أو لفرد الظاهر وهو أول وأولات وذورات وفروعها كما توادوا وكل المنعوت بها فيما يظهر كيد الرجل كل الرجل أو للضمير مطلقاً كوحده وكل في التوكيد

ما يلزم الاضافة لفظاً ومعنى فلا يستعمل مفرداً أي بلاضافة وهو المراد بشرط البيت وذلك نحو عند ولدي رسوي

وقصارى الشيء وجداده بمعنى غايته والثاني ما لازم الاضافة بمعنى دون لفظ فيجوز ان يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بقوله وبعض ذافيات أى وبعض ما لازم الاضافة قد (٨) يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين (ص) وبعض ما يضاف حتما ممنوع

ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع
 كوجهي ودوالي سمعي
 وشنايلاء يدي لبي
 (ش) من اللازم للاضافة
 لفظا ما يضاف الا الى
 المصدر وهو المراد هنا نحو
 وحده أى منفردا وليك
 أى اقامة على اجابتك بعد
 اقامة ودرايك أى ادالة بعد
 ادالة رسعديك أى اسعادا
 بعد اسعاد وشنا اضافة لبي
 الى ضمير الغيبة ومنه قوله
 انك لودعوتى ودونى *
 زوراء ذات مترع بيونى
 لقلت لبي لمن يدعونى *
 وشنا اضافة لبي الى ظاهر
 أنشد سيبويه
 دعوت لما ناني مسورا *
 فلي فلي يدي مسورا
 كذا ذكره المصنف ويفهم
 من كلام سيبويه أن ذلك
 غير شاذ في ابي سعيدى
 ومذهب سيبويه أن لبيك
 وما ذكر بعده مثنى وأنه
 منصوب على المصدرية
 بفعل محذوف وأن تثنيته
 المقصود بها التكثير فهو
 على هذا ملحق بالمثنى
 كقوله تعالى ثم ارجع
 البصر كرتين أى كرات
 فكرتين ليس المراد به
 مرتين فقط لقوله تعالى

أو خصوص ضمير المخاطب كليك وأخواته (قوله وقصارى) بضم التاف مقصورا وجداده بجاء مهملة
 بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال فى الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة
 (قوله ايلاؤه) مصدر أولى المتعدى بالهمزة بمعنى اتبعه له أى امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعه فإلقاء
 منغوله الثانى واسما منغوله الاول لأنه هو الذى كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتى وشنايلاء يدي مصدر
 مضاف لفعله الاول ولبي منغوله الثانى ولزامه للتقوية هـ نادى هو الصواب (قوله وحده) هو مصدر
 ملازم للافراد والتثنية كبر والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخطوة وقيل لفظ به
 حكى الاصمعي وحده وحدا كوجهي بعد دعوتى اذا انفرد وقيل أصله ايحاد مصدر واحد بمعنى أفرد
 حذفت زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحدا أى منفردا على ما مر فى باب وقديجر يعلى كجلس على وحده
 أو باضافة كمنسب وحده بوزن كرم أى لا نظير له فى الخير وكذا اقرع وحده بالقاف والراء والعين المهملة
 وهو السيد ويقال يجيش وحده وعيبر وحده مصغر يجش وعبر وهو الجار أى لا نظير له فى الشر (قوله
 لبيك) أصله ألب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به خفف
 الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذف زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسر
 الجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال فى الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون
 محذوف الزوائد قاله الرضى (قوله ادالة) الانسب تداول بعد تداول أو تداول بعد تداول لان الادالة هى
 الغلبة ولا تناسب هنا بخلاف التداول فإنه التنارب أى تداول الطاعتك ومناوأة فيها (قوله وسعديك)
 لا تستعمل الا بعديك لانها توكيدها (قوله ودونى زوراء) بالزاي ثم الراء هى الارض البعيدة والجملة
 حال من ياد دعوتى والمترع البحر من قوهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أى تمتلى وبيون بفتح
 الموحدة وضم المثناة التحتية أى راسعة بعيدة الاطراف وفى قوله لبي الغيبة من الخطاب الى الغيبة على
 حد اذا كنتم فى الفلك وجر بن بهم (قوله دعوت الخ) قائله لزمته دية فدعا مسورا لجهلها فلما به أى أجابه بقوله
 لبيك فقوله فلي فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية أى فأجيبه اجابة بعد
 اجابة اذا سألنى فى أمر نابه وخص يديه لأنه أعطاهما فقيهه اشارة الى أنه أجاب بالفعل كالتقول (قوله مثنى)
 أى بحسب الاصل ثم قصده التكرار وانساخ عن التثنية والحق به فى الاعراب نظر الاصله (قوله على
 المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لاسماء مصادر وقوله بفعل محذوف
 أى من ألفاظها الالبيك وهذا ذك بذالين مجتمعين فن معناهما فيقدر فى سعديك أسعد أى أعان وفى
 وداليك أدول وفى حنانيك أحن وفى هذا ذك أسرع لان معناه الاسراع وفى لبيك أقيم لانه لا فعل
 لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله
 فعل من لفظه ولا ضرر فى كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعديك ودواليك فى ذلك نعم ذكر
 جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى
 أجيب اذ صبان لا يقال قد وجد فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لبي كفى البيت المار فان معناه
 أجاب كما مر لانا نقول بلول لبي ان قال لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك لازم الضر فتأمل (قوله ثم ارجع
 البصر) أى رده فى نواحي السماء كرتين أى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطور أى من خلل بصدر

ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أى من دجو وهو كليل ولا ينقلب البصر من دجرا
 كىلا من كرتين فقط فيتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فليس المراد الاثنتين فقط
 وكذا باقى أخواتها على ما تقدم فى تفسيرها ومذهب يونس

انه ليس بمعنى وان اصله لي وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألفه ياء وعلى مع الضمير فقليل لديه وعليه ورد عليه سيبويه بانه لو كان الامر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كالاتقلاب ألفه ياء وعلى فكذلك كان ينبغي أن يقال اي زيد لكهم لما أضفوه الى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا فلي يدي مسور فدل ذلك على أنه بمعنى وليس بمقصور كما زعم يونس (ص) وألزموا إضافة الـ إلى الـ * حيث واذ وان ينون يحتمل افراد اذ وما كاذم معنى كاذ * أضف جواز نحو حين جانبند (ش) من اللازم للإضافة ما لا يضاف الى الـ الى الـ وهو حيث واذ واذا فاما (٩) حيث فنضاف الى الـ الى الـ الاسمية نحو

اجلس حيث زيد يا جالس
والى الجملة الفعلية نحو
اجلس حيث جلس زيد
أو حيث يجلس زيد وشذ
أضافها الى مفرد كقوله
أما ترى حيث سهيل طالعا
وأما اذ فتضاف أيضا الى
الجملة الاسمية نحو جئتكم
اذ زيد قائم والى الجملة
الفعلية نحو جئتكم اذ قام
زيد ويجوز حذف الجملة
المضافة اليها ويؤتى بالتنوين
عوضا عنها كقوله تعالى
وأنتم حينئذ تنظرون
وهنا معنى قوله وان ينون
يحتمل افراد اذ أى وان
ينون اذ يحتمل افرادها
أى عدم اضافتها لفظا
لوقوع التنوين عوضا
عن الجملة المضافة اليها وأما
اذا فلا تضاف الى الـ الى الـ
فعلية فتقول آتيك اذ قام
زيد ولا يجوز اضافتها
الى الـ الى الـ الاسمية فلا تقول
آتيك اذ زيد قائم خلافا
لقوم وسيد كرها المصنف
وأشار بقوله وما كاذ
معنى كاذ الى أن ما كان

أوغبره (قوله انه ليس بمعنى) أى لبيك خلافاً يونس في خصوصه وغلط ابن الناطم في اجرائه في أخواته أيضاً
(قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افراد اذ ولم يقل افرادها ايضاً
لثلايتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذ (قوله وما كاذ) مبتدأ خبره كاذ الثاني ومعنى
منصوب على نزع الخافض أى والذي مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفاً ماضياً مثله فى الإضافة الى
الـ وقوله أضف جوازاً كالأستدراك على قوله كاذين به أنه مثله فى مطلق الإضافة لافى وجوبها
ويحتمل أن الخبر قوله أضف والرابط محذوف وكاذ صفة مصدر محذوف على حذف مضاف أى والذي مثل
اذا أضفه إضافة كإضافة اذ فى كونها للجملة حال كونها جازية (قوله وهو حيث واذ) الاول ظرف مكان
لا يخرج عن الظرفية الاندرا وقد يراد بها الزمان وثاؤها مثله وقد تبدل باؤه واوا قيل وألغار بنو قعس
يعربونها ولا يضاف الى الـ من أسماء المكان غيرها والثانى ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى
الاصح بدليل فسوف يعلمون اذا اغلال فى أعناقهم وتلزم النصب محلاً على الظرفية مالم يضاف اليها زمان
كيو مئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولاً به ولا بد لانه عند الجهور وأما نحو واذ كروا اذ اتم
قيل واذ كروا فى الكتاب مريم اذ انقبت فؤول بانها ظرف لمحذوف أى واذ كروا نعمة الله عليكم اذ اتم
واذ كروا قصة مريم اذ انقبت وتردد للتعليل نحو ولئن ينفعكم اليوم اذ اتم انكم الخ أى لأجل ظلمكم وهل هى
حينئذ حرف كاللام أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وتردد للمعجزة بعد بينا وبيننا كقوله
* فبينما العسر اذ دارت مياسير * وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف للمعجزة أو زائد
أقوال (قوله الى الـ الى الـ الاسمية) قال فى التصريح بشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلاً وبعد اذ
أن لا يكون خبرها فعلاً ماضياً نص على ذلك سيبويه اه ولعل ذلك شرطاً للحسن لالـ للجواز لما فى المعنى
أن نصب زيد فى جلست حيث زيد اراء أرجح من رفعه على الابتداء لان إضافة حيث الى الفعلية أكثر
اه وفى الهمع يقبح إضافة اذ الى اسمية محجزها فعل ماضى كجئت اذ يدقام دون اذ زيد يقوم لان اذ الماضى
فيقبح أن تفصل منه (قوله أما ترى الخ) تمامه * نجمايضى كالشهاب لا معاً * وترى بصريه مفعولاً طالع
وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولاً حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه
طالعاً فيه أو من سهيل والشاهد إضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى حينئذ مبنية على أصلها أو معربة
لزوال سبب البناء وهو الإضافة للجملة قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره أى حيث سهيل مستقر
طالعاً فلا شاهد فيه (قوله اذ قام زيد) يشترط بشرط ماضى الفعل لفظاً كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو
واذ يرفع ابراهيم القواعد لا غيرها (قوله ويجوز حذف الجملة الخ) مثل اذ فى ذلك اذ كقوله تعالى ولئن
أطعتم بشرامنا لكم انكم اذا تخامرون وقد يحذف جزء الجملة بعد اذ كقوله * والعيش منقلب اذ اذنا *
أى اذ ذلك كذلك وليست مضافة لمفرد كاتوهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلاً كما مثله ومنه

مثل اذ فى كونه ظرفاً ماضياً غير محدود يجوز اضافته الى ما تضاف اليه (٣ - خضرى) - ثانياً
اذ من الجملة وهو الجملة الاسمية والفعلية نحو حين ووقت وزمان ويوم فتقول جئتكم حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكرى ويوم
خرج خالد وكذلك تقول جئتكم حين زيد قائم وكذلك الباقي وانما قال أضف جوازاً ليعلم ان هذا النوع أعنى ما كان مشبهاً اذ فى المعنى
يضاف الى ما يضاف اليه اذ وهو الجملة جوازاً لا وجوباً فان كان الظرف غير ماضٍ أو محدوداً لم يجزى اذ بل يعامل غير الماضى وهو
المستقبل معاملة اذ فلا يضاف الى الـ الى الـ الاسمية

شهر كذا وحول كذا

(ص)

وابن أو اعراب ما كاذ قد

اجريا

واختر بنا متلو فعل بنيا

وقبل فعل معرباً ومبتدأ *

أعرب ومن بني فلن بقندا

(ش) تقدم أن الاسماء

المضافة الى الجلة على قسمين

أحدهما يضاف الى الجلة

لزوماً والثاني ما يضاف اليها

جوازاً وأشار في هذين

البيتين الى أن ما يضاف

الى الجلة جوازاً يجوز فيه

الاعراب والبناء سواء

أضيف الى جلة فعلية

صدرت بفعل ماض أو جلة

فعلية صدرت بمضارع أو

جلة اسمية نحو هذا يوم جاء

زيد ويوم يقدم بكر ويوم

عمر قائم وهذا مذهب

الكوفيين وتبعهم الفارسي

والمصنف لكن المختار فيما

أضيف الى جلة فعلية

صدرت بماض البناء وقد

روى بالبناء والاعراب قوله

* على حين عاتبت المشيب

على الصبا

بفتح نون حين على البناء

وكسرها على الاعراب وما

وقع قبل فعل معرب أو قبل

مبتدأ فاختار فيه الاعراب

وجوز البناء وهذا معنى

قوله * ومن بني فلن بقندا

أي فلن يغلط وقد قرئ

في السبعة هذا يوم ينفع

الصادقين صدقهم بالرفع على

الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقريته كان يقال مارأيته يوماً وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل
ولانهاراً وله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف للجلة
بخلاف المحدود وهو ما دل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغدا (قوله
بل الى الفعلية) هذا مذهب سيديهم ان مشبه اذا تعامل معاملتها يضاف الأول الى الجلتين والثاني
الى الفعلية فقط مثلها ووافقها الناظم في مشبه اذا لذلك اقتصر عليه دون مشبه اذا يجوز اضافته للاسمية
بدليل يوم هم على النار يفتنون وقوله

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة * بمن فتيلاً عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستقبل كذا أو اجيب بانه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه فيوم فيهما مشبه لاذلا
لاذا وقد صرح الشاطبي بان مشبه اذا يجوز اعرابه وبنائه على التفصيل في مشبه اذا اه (قوله نحو شهر
وحول) أي سنة وعام كما قاله السيوطي والساميني وقيل يضافان للجلة كسنة أو عام كان كذا انظر
الصبان (قوله أو اعراب) بنقل فتحة الهمزة الى الواو واللوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله
متلو فعل) أي الذي تلاه فعل مبنى (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده في الكافية بما اذا لم يكن مثنى فقال
وما كاذ أجرى ثم نثي * فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المنك كور مع الجلة يجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبنى كيومئذ وحينئذ
وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها مما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد
مبنى جاز أن تسكتب من بنائه كما تسكتب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له
شدة تعلق بما بعده لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لا كتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم
تنطقون لقد قطع بينكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق والثاني فاعل
تقطع والثالث مبتدأ فتحصل أن الاضافة تجوز البناء في ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجلة و اضافته الى
مفرد مبنى و اضافة المبهم غير الظرف الى مبنى ومنع ابن الناظم الأخيرين قائلاً لا يجوز أن تكون الاضافة
الى المفرد المبنى سبباً للبناء لافي الظرف ولا غيره لأنها تسبب البناء لا اختصاصها بالأسماء فكيف تكون
سبباً فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير في حق وبينكم حال من فاعل تقطع وهو
ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدأ محذوف أي مناقوم دون ذلك اه أي وأما يومئذ
فنصب على الظرفية لامبني (تنبيه) عد في الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يبني على الفتح لا غير الأنة
جعل نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجلة والثاني الاضم المبهم زمنياً وغيره المضاف لمبنى فبناء
الأول لا اضافته للجلة ولما كانت جائزة كان جائزاً بخلاف حيث وأما الثاني فلا كتسابه من المضاف اليه
كما مر وبنياً على حركة اشعاراً بعروض البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصاً بالفتح
تخفيفاً لثقل الاضافة للجلة والمبنى حتى آتروه على اتباع الكسرتين بعده في يومئذ لذلك فعلم أنه لا يجوز
بناء المنكورات على غير الفتح لا قياساً ولا سماعاً لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما يبني
على الفتح لا غير وقد صرح الصبان في عمل الآتية بان البناء الجائر بالاضافة الى المبنى هو الفتح لا الاضم
فكذا الاضافة الى الجلة لأنهما من واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى الملم بالعلم وأهله لكنه خفي على
متعصبين زمنياً حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مبنى كعبارة المصنف اشموله
المضارع مع احدي التونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكذا ما يأتي لما مر أن على الجارة للظروف
بمعنى في وتامه * فقلت أما أصبح والشيب وازرع * بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو (قوله

ومذهب البصر بين الخ) علوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المتراب
 وأجواب عن الآيات بان ضم الاشارة عائداً للند كور قبله ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه انه يلزم عليه
 مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وإيضاً فالمشاكله انما تطلب بين المضاف والمضاف اليه
 وهو الجملة بتمامها وهي مبنية مطلقاً لا الفعل وحده الا أن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلة
 وان كانت الاضافة الى مجموع الجملة وعمله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط
 في جعل الجملة بعده مفتقرة اليه والى غيره بعد أن كانت كالاماناً وذلك عام في كل جملة (قوله جل الاعمال)
 بنقل حركة الهمزة الى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هون اذا سهل أي تواضع اذا اعتلى أي
 تكبر غيرك (قوله الى اجل الفعلية) أي الماضي غالباً ونقل المضارعية وقد اجتمع في قول أبي ذؤيب
 والنفس راغبة اذا رغبتا * واذا تردت الى قليل تقنع
 وانما لزمتها التضمنها معنى الشرط غالباً وان خالفت الشرط في أنها لا تجزم اختياراً وفي اختصاصها بالمتيقن
 والمظنون بخلاف باقي الادوات فانها للمشكوك والمستحيل كان كان للرحمن ولدواً منحوأفان مت
 فلتنزيهه منزلة المشكوك لاجها من زمن الموت وقت تجرد عن الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو
 جملة هم يغفرون من الفاعل ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل اذا يعشى والنجم اذا هوى وهي ظرف
 للمستقبل وقد تجسسى الماضي كآية واذا رأت التجارة والاحمال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عاملها فعل
 القسم وهو حال ولا يخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لاعلم اذا
 كنت عنى راضية فهى فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كانوا هم أى لاعلم شأنك اذا كنت الخ
 وقوله تعالى حتى اذا جاؤوها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لا ذاهية منصوبة بحواها عند الاكثر لا بشرطها
 لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاعل واذا الفجائية لا يمنع عمله فيها التوسعة في الظروف
 وان لم تستحق التصدير فظنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها اذ لم يقترن بهما والا كان عاملها
 محذوفاً يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها
 كما يقول الجميع فيها اذا جازمت كفاي المعنى وحيث ان الفرق بينها وبين اذ وحيث أنها تحصل الربط فيها بين
 جلتى الجواب والشرط بكونها شرطاً كفاي أين ومتى وأما اذ وحيث فلو لا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند
 تجرد هاء عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بخلاف فيما يظهر لي حصل بها الربط فتدبر ومثل اذ لما
 الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شئ بوجود غيره بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى
 الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بحواها كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي
 فلا يكون شرطها وجوابها الا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المعنى كونها بمعنى اذ لا بمعنى حين كما قيل
 وأما نحو فله انجاهم الى البر فمهم مقتصد وفله اذهب عن ابراهيم الزرع وجاءته البشرى يجادلنا فالجواب
 فيها محذوف أي انقسموا قسمين وأقبل يجادلنا ولا نضاف الا الى اجل الفعلية كما ذوا ما قوله
 أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهي شم
 فعلى حد وان أحسن المشركين استجارك لان سقاؤنا فاعل بمحذوف يفسره وهي أي سقط وشم فعل
 أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س انها حرف وجود ولو وجود فلا محل لها (قوله بفعل محذوف) أي
 يفسره المنه كور ومثله اذا السماء انشقت وأما قوله
 اذا باهلى تحتة حنظلية * له ولد منها فذاك المدرع
 فعلى اضمكان أي اذا كان باهلى نسبة الى باهله أرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة
 من تميم والمدرع بذال محجمة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبعا للسكوفيين كأجازوا

ومذهب البصر بين أنه
 لا يجوز فيها أضحية الى جهة
 فعلية صدرت بمعارض أو الى
 جملة اسمية الا الاضحية والاولا
 يجوز البناء الا فيما أضيف
 الى جملة فعلية صدرت بمعارض
 عند الحكم ما يضاف الى الجملة
 جوازاً وأما ما يضاف اليها
 وجوباً فلا يلزم للبناء شبهه
 بالحرف في الافتقار الى الجملة
 كيث واذا اذا (ص)
 وألزموا اذا اضافة الى *
 جعل الافعال كهن اذا اعتلى
 (ش) أشار في هذا البيت
 الى ما تقسم ذكره من أن اذا
 تلزم الاضافة الى اجل الفعلية
 ولا تضاف الى الجملة الاسمية
 خلافاً للاخفش والسكوفيين
 فلانقول أحيثك اذا زيد
 قائم وأما حيثك اذا زيد
 قائم فزيد صرفوع بفعل
 محذوف وليس صرفوعاً
 على الابتداء هذا مذهب
 سيبويه وخالفه الاخفش
 فجوز كونه مبتدأ خبره
 الفعل الذي بعده وزعم
 السيرافي أنه لا خلاف بين
 سيبويه والاخفش في جواز
 وقوع المبتدأ بعد اذا وانما
 الخلاف بينهما في خبره
 فسيبويه يوجب أن يكون
 فعلاً والاخفش يجوز أن
 يكون اسماً فيجوز في أحيثك
 اذا زيد قائم جعل زيد مبتدأ
 عند سيبويه والاخفش
 ويجوز أحيثك اذا زيد قائم
 عند الاخفش فقط (ص)

لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق اضيف كاتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كاتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاء في كلا الرجلين وكاتا المرأتين او معنى درن لفظ نحو جاء في كلاهما وكاتا هما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله انهم اثنين معرف واحترز بقوله بلا تفرق من معرف اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه ولا وكاتا فلا تقول كاتا زيد ورجل او ياء وقيل كاتا كقولك كاتا اسفي وسخيلي واجدى عضدا * في الثائبات والمهام الملمات (ص) ولا تضاف للفرد معرفة * اياران كررتها فاضف او تنو الاجزا وخصص بالمعرفة * موصولة ايا بالعكس الصفة وان تكن شرطا واستفهاما * فطلقا بكل بها الكلاما (ش) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة، حتى اى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

الانسألون الناس ابي وايمكم
 غداة التقينا كان خيرا
 واكرما
 او قصدت الاجزاء كقولك
 اى زيد احسن اى اى
 اجزاء بدأ احسن ولذلك
 يجاب بالاجزاء فيقال عينه
 اوانفه وهذا انما يكون
 فيما اذا قصد بها الاستفهام
 واى تكون استفهامية
 وشرطية وموصولة وصفة
 فاما الموصولة فدكر المصنف
 انها لا تضاف الا الى المعرفة
 فتقول يجيبني ايمهم قائم
 وذ كز غيره انها تضاف
 ايضا الى نكرة لكنه قليل
 نحو يجيبني اى رجلين
 قما واما الصفة فالمراد بها
 ما كان صفة لنكرة او
 حال من معرفة فلا تضاف
 الا الى نكرة نحو مررت
 برجل اى رجل ومررت
 بزيد اى فتى ومنه قول
 الشاعر
 فآومات ايماء خفيا لخبير
 فله عينها خبيرة ايمافتي

دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بلا تفرق) اى بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهما موضوعان لتأ كيد المثنى فالشروط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المدى القاية والوجه والقيل بفتحيتين الجهة اى وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ذوجهة يصرف اليها وذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حدعوان بين ذلك اى المذكور من الغرض اى المسنة والمبكر اى الشابة والعوان النصف (قوله واجدى) بكسر اللام خبر عن كلابا باعتبار لفظها ولوراى المعنى لقال واجدى بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثانى (قوله ايا) اى شرطية كانت وموصولة واستفهامية او وصفية وضمير كررتها لاي لا بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله او تنو الاجزاء) مجزوم بخذف الياء اعطفه على كررتها وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس اجنبيا ولا يردان تقديم الجواب على الشرط وهو تنو وتتمتع لانه يغتفر فى الثواني افاده يس (قوله واخصن بالمعرفة) اى غير ما سبق منعه وهو المفرد المرفوع غير المنوى به الاجزاء والياء داخل على المقصور عليه وايم مفعول اخصن وموصولة حال منه مقدمة (قوله بالعكس) عطف على المعرفة فهو متعاق باخصن والصفة عطف على ايا فهى مفعولة اى واخصن ايا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالند لان العكس لغة تبديل اول الشئ آخره وليس مراد هنا ويحتمل ان الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس اى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم اى خلافة فان العكس قد يطلق على مطلق التغير (قوله فطلقا) اما صفة المصدر محذوف اى تكميا مطلقا واحال من الهاء فى بها اى سواء اضيفت لنكرة او معرفة ضمير ما سبق منعه لكن يرد على هذا ان الحال لم تطابق صاحبها فى التأنيث الا ان يجعل مصدر ايمياء اى ذات اطلاق لاسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الا الى منهما لضمير المتكلم خلافا لبعضهم (قوله او قصدت الاجزاء) مثله قصد الجنس كاي الدينارد ينارك واى الكسب اطيب وكذا العطف بالواو كاي زيد وعمرو قام (قوله اذا قصد بها الاستفهام) اخصر ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء يأتين فى الموصولة والشرطية يضافون الحالية والوصفية وهما وان شملها معوم قول المصنف وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة اهمالها لايضافان لمعرفة اصلا فاده سم فالشرطية المنكرة كاي وايلك جاء يكرم وذات الاجزاء اى زيد اعجبك اعجبني والموصولة اضرب اى زيد واى عمرو وهو قائم واقطع اى زيد وهو قبيح اى الجزء الذى هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) اى غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) اى بمثابة لوصف لفظا ومعنى كالمثال الاول او معنى فقط كالذى بعده وكتررت برجل اى فتى وهى سينتدالة على الكمال اى رجل كامل (قوله حبتى) هو اسم رجل وايمافتي بنصب اى حال منه وماز ائدة وفتى مضاف اليه (قوله فانها لا يضافان اليه الخ)

والا ان يراى والاسمها مية فببضافان الى المعرفة والى النكرة مطلقا اى سواء كانا مثنى او مجموعين قد
 او مفردين الا المفرد معرفة فانها لا يضافان اليه الا الاستفهامية فانها تضاف اليه كاتقدم ذكره واعلم ان ايان كانت صفة او حالا فهى ملازمة للاضافة لفظا ومعنى نحو مررت برجل اى رجل ويزيد اى فتى وان كانت استفهامية او شرطية او موصولة فهى ملازمة للاضافة معنى لا لفظا نحو اى رجل عندك واى رجل تضرب اضرب وايت تضرب اضرب ويجيبني ايمهم عندك واى عندك ونحو اى الرجلين تضرب اضرب واى رجلين تضرب اضرب واى رجال تضرب اضرب واى رجلين عندك واى الرجال عندك واى رجل واى رجلين وايمهم ايا (ص)

والزمو اضافة لدن بحر *
 ونصب غدوة بها عنهم ندر
 ومع مع فيها قليل ونقل
 فتح وكسر لسكون يتصل
 (ش) من الاسماء الملازمة
 للاضافة لدن ومع فالمدن
 فلا بتداء غاية زمان أو مكان
 وهي مبنيّة عنداً أكثر
 العرب لشبهها بالحرف في
 لزوم استعمال واحد وهو
 الظرفية وابتداء الغاية وعدم
 جواز الاخبار بها ولا تخرج
 عن الظرفية ابتداء الغاية وان
 وهو الكثير فيها ولذلك لم
 ترد في القرآن الكريم
 الا بـ كقوله تعالى وعلمناه
 من لدنا علماً وقوله تعالى
 لينذر بأساً شديداً من لدنه
 وقيس تعربها ومنه قراءة
 أبي بكر عن عاصم لينذر
 بأساً شديداً من لدنه لكنه
 أسكن الدال وأشبهها الضم
 قال المصنف ويحتمل أن
 يكون منه قوله تنمض
 الرعدة في ظهري * من
 لدن الظهر الى العصري
 ويجوز ما ولي لدن بالاضافة
 الاغدة فأنهم نصبوها بعد
 لدن كقوله وما زال مهري
 من جبال الكعب منهم *
 لدن غدوة حتى دننا لغروب
 وهي منصوبة على التمييز وهو
 اختيار المصنف ولهذا قال
 ونصب غدوة بها عنهم ندر
 وقيل هي خبر لكان
 المحذوفة والتقدير

قد علمت ما فيه (قوله لدن) كعضد على الاشهر ويقال لدن كبير ولدن كبير ولدن كقوات
 بكسر التاء ولدكقل ولد بفتح فضم وغير ذلك وإذا أضيفت المنقوصة النون الى مضمرة وجب
 رد النون فلا يقال لده سم (قوله بحر) فأئذنه بيان أن عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف
 المقدر لأنه لم يصرح بذلك في هذا الكتاب كتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله في اعمال المصدر
 * وبعده الذي أضيفه * وفي اسم الفاعل * وانصب بهذا الاعمال تلوها واخفض * وفي الصفة
 المشبهة * فارفع بها وانصب وجر * وفي أسماء الأفعال * ويعملان الخفض مصدرين * (قوله
 ومع مع الخ) الاولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول الزمو كما اشار له الشارح والثانية بالسكون
 مبتدأ خبره قليل والجملة مستأنفة ليبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لأنه لا يفتقد لزومها الاضافة مع أنه
 المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أي لفظاً فقط لظاهر أو ضمير (قوله ومع) أي الظرفية فهي الملازمة
 للاضافة بخلاف المفردة في نحو جازمها فلزمنة للحالية على ماسيأتي (قوله فلا بتداء الخ) عبارة غيره
 لمبتدأ غاية زمان الخ قال الساماني فيهما نفس المبدأ لا الابتداء ومن ثم كانت اسما بخلاف من ومنه (قوله
 وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أي ان الثلاثة مجموعة فيها في وقت واحد بخلاف عند فأنها وان
 لزمت الظرفية أو شبهها كان لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز جئت
 من عنده ومن لدنه وجلست عنده لاندنه لعدم الابتداء فيه وأيضاً يجوز وقوع عند فضلة كما مثل وعمدة
 كزيد عندك والسفر من عند البصرة لانها جزء خبر ولا يجوز في لدن الا كونها فضلة فبنيت لشبهها
 الحرف في الجود حيث لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جودها بل لزوم الظرفية أو شبهها كما قيل لان عند
 كذلك وقيل بنيت لشبهها وضع الحرف في بعض لغاتها وجل الباقي عليه ومر لها في أسباب البناء لآخرة
 عن أبي حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظر * واعلم أن لدن تخالف عند في بنائها عند الاكثر
 ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا في ان الغالب جرها بمن ويجوز افرادها قبل غدوة
 كما سيأتي وتضاف الى الجمل كقوله * وتذكر نعماء لدن أنت يا فع * وقوله

صريع غوان راقهن ورقته * لدن شب حتى شاب سود الدرائب

وهي حينئذ تنمض للزمان كما صرح به الرضي اذ يضاف الى الجملة من ظروف المكان غير حيث كما قاله ابن
 برهان وهو الحق فتلك ستة أمور وأمالدي فقل عند مطلقاً حتى في الاعراب كما صرح به في المعنى الأتية يمنع
 جرها بالحرف وقد مر الكلام على عند في باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غيره ما مر من قوله لدن
 شب ولدن أنت يا فع (قوله وقيس تعربها) أي تشبهها بعند واعرابها عندهم مخصوص بلبنتها المشهورة
 وهي كعضد فتحرك النون بالاعراب كافي التسهيل والهمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أي وكسر
 النون للاعراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لان هذا السكون عارض للتخفيف
 بدليل اشمامها الضم كما صرح به في الهمع ونقل عن الفارسي أن كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال
 لا للاعراب (قوله ويحتمل الخ) أي كما يحتمل أن الكسر للسكنتين (قوله من جبال الكعب) ظرف
 مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كزجورا كان قياسياً والافسحى كما مر (قوله على
 التمييز) أي لدن لانها اسم لاول زمن مبهم فمسر بغدوة فهو تمييز للفرد ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة
 لعطاء ومعنى (قوله ولهذا قال الخ) فان المبتدأ رمنه ان الباء للاكلة فيفيد انها هي الناصبة لغدوة وفيه أنه
 يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى
 ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بالانوين الامع أل فان جعلت الباء

لأن كانت الساعة غدوة ويجوز في غدوة الجرح وهو القياس ونصبها نادري القياس فلو عطفت على غدوة المنصوبة به لكان جاز النصب عطفاً على اللفظ والجرح مراعاة للاصل فتقول لدن (١٤) غدوة وعشية وعشية ذلك الاخفش وحكى السكوفيون

رفع غدوة بعد لدن وهو صرفوع بكان المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وكان تامة وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي معرفة وفتحها فتح اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله فريشى منكم وهو اي معكم وان كانت زيارتكم لماما وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة وهي عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسد فان سيبويه زعم ان الساكنة العين اسم هذا حكمها ان وليها متحرك أعني انها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة فان ولها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذي يبنيتها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك (ص)

للساحبة صادق باضمار كان (قوله لدن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلاً والدال على تقدير ذلك كلمة لدن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائه على ما ثبت لها من الاضافة للجمله (قوله الجرح) أي باضافة لدن اليها (قوله للاصل) أي الغالب في تالي لدن من الجرح فالمقتضى للجرح كون المعطوف عليه واقعا في مكان مجرور غالباً كمنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والافغدوة ليس في محل جرح أصلاً فهو من العطف على التوهم (قوله صرفوع بكان) أي التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أي فقط كز يد مع عمرو والله معكم ولقد اصح الاخبار به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر وقد تحتملها كما كل أو يسكن زيد مع عمر وفاته محتتمل زمان الاجتماع في الأكل أو الجاوس ويسكنه ولذا مثل به الشارح للمكان وقد تأتي زمان يقرب من آخر نحو ان مع العسر يسرا ان مع اليوم أخاه غداه وهي حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية وللإضافة وقد ترادف عند فتجرب عن حكي س ذهبت من معه ومنه قراءة هذا ذكروا من معي بتنوين ذكر أي من عندي وقد ترد عن الاضافة فتدلا ما تنصب على الحال دائماً كجاء الزيد ان أو الزيدون معاً وقيل كثير أو يقل كونها ظرفاً خبرياً كالزيدان أو الزيدون معاً فاصل بينهما فعل به كفتي واعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف ومنه ذهب الخليل أن فتحته اعراب وليس مقصوداً واختاره أبو حيان وعلى الأول فهي ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما ما يدفنا قصة فيها وغالب الاسماء تام فيها فالاقسام أربعة وما ذكر من ان معاً بمعنى جميعها هو ما قاله المصنف ومال اليه في المغنى وفرق بينهما ثلث بان معاً يدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعاً يراد عليه قول امرئ القيس

* مكر مفر مقبل مسدب معاً * اذ وقت السكر والاقبال غير وقت الفر والادبار إلا أن يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصلة ودالة على حضور نحو نجي ومن معي أو على قرب كما مر فقله سم عن المصنف اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع أن اعراب الاسماء لا يحتاج اعلة ولوسم فالتعليل بلزوم الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل (قوله فريشى الخ) المراد به اللباس الفاخر أو المال ولما باب كسر اللام أي وقتاً بعد وقت والبيت الجريح ير يدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية على السكون) قيل لجودها بلزوم الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله والذي ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيه أن الوجهين لساكنة فالفتح طلباً للتحفة والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة ولان فتح اعراب مرذوكة في قوله ومع مع فذكرة ثانياً تكرار (قوله واضمم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل اضمم وعليه فيتنافح هو واضمم في غير لانه بمعنى بانها وكذا يقال في قوله وأعر بوانصب الخ ولو قال وغير واضممها اذا عمت ما الخ لأفاد لزومها للاضافة لعطفها على لدن الآن يقال راعى جواز قطعها لفظاً ومعنى بقلة (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفي حسب حكاية لحال تية المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيها ما يوجب تركه وأما الباقي فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهي اما عطف على قبل بحذف العاطف في بعضها أو مبتدآت حذف خبرها للدلالة ما قبلها (قوله وأعر بوانصبا) أي أوجرا بن واقتصر على النصب لانه أصل الظروف (قوله وما من بعده قد ذكر) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير في جواز اعرابها نصب كما سيأتي لساكنها ليست ظرفاً فينبغي أن يراد بقوله انصب ما يع نصب الظرف وغيره (قوله وهي غير) أي اذا

واضمم بناء غير ان عمت ما * له أضيف نأو يما عمتا قبل كغير بعد حسب أول * وودون والجنات أيضاً وصل وأعر بوانصبا اذا ما نسكرا * قبل او ما من بعده قد ذكر (ش) هذه الاسماء المذكورة وهي غير وقبل وبعده

وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فجواز الأحوال الأربع مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لأنها كقبول في الأبهام كما قاله المبرد وجعله الأخفش ضم اعراب ولم تنوين لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضا وهي الخبر على الأول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الاضافة وبلا تنوين لنية اللفظ كما في التوضيح لأنها حينئذ مفتحة بناء لا ضافتها للمبنى لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حقه في القاموس ورد على من جعله لحنا بما عه في قوله

جوابه تنجوا عتمد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

وحينئذ فتبني على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لارجل وان نوى لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لا ضافتها تقدير افان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسمها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء أولفظه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الاضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كما في التوضيح وغيره أخذها اضاقتها لفظا فتكون معرفة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة فتارة تعطى حكم المشتقات نظرا لعناها فتكون وصفا لنكرة وتحوالا من معرفة كررت برجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد نظر اللفظ فتقع مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله وبهذين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال اتفاقا الثاني قطعها عن الاضافة لفظا فتشرب معنى التي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبني على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرايت رجلا حسب أو الحالية كهنا زيد حسب أي حسبى أو حسبك أي كافيك عن طلب غيرها أو الابتداء كقبضت عشرة فحسب فالغناء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي حسبى ذلك أو عكسه أي فذلك حسبى وهذا أولى لانها نكرة كما مر في خبرها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكلام المصنف والشارح منتقد لان قوله وأعرابوا نصب الخ يقتضى أن يقال فيها حسبيا بالتنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكرامع انه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضا قوله نكر ايقضى بمفهوما انها عند اضاقتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما للمعاملة إلا أن يحمل قوله وما من بعده قد ذكر على المجموع لاعلى كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآتية أفاده المصريح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أوأل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واوا أو ادغم وقيل أصله أوأل بهمزة بعد واو ين قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استعملوا واو ين أول الكلمة وله استعمالات فتارة يرداسما بمعنى مبدأ الشئ نحو ماله أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عاملاً ولا بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعال لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كما سيأتي وتارة بمعنى أسبق فتلبه من وينع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعال تفضيل لا فعل له من لفظه أو جار مجراه في تجرده من التاء وتلوم له خلاف وتارة يرد ظرفا كرايت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي يبني على الضم لقطعها عن الاضافة قاله يس اه صبان بز يادة (قوله ودون) هو اسم للمكان الا انى أى الأقرب من مكان المضاف اليه كما است دون ز يداى قريبان مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها للمقول بالمسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم في مطلق تجاوز شئ لشيء كفعلت بز يدا الا كرام دون الاهانة أو كرمت زيدا دون عمرو (قوله

وحسب وأول ودون
والجهاست والست وهى
خلفك وأمامك ونحتك
وفوقك

ويعينك وشمالك) مثله في التوضيح والطمع وغيرهما وخالف الرضى فضع قطعهما عن الاضافة مبينين على الضم أو معر بين بالتونين (قوله وعمل) اعلم انها بمعنى فوق وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كمثل الشارح وفي الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة أصلا بان أريد بها احوال مجبول كقوله * كجاءه ودصخر حطه السيل من عمل * بكسر اللام أي من شيء عال خفها التنوين ليكنه ترك للروى لانية ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحدف وينوى لفظه أو معناه الا اذا علم كما مر وهنا ليس كذلك اذ المراد من أي شيء عال لا عاوشى بخصوصه وتخالفا في انها لا تستعمل الا مجردة عن ولو معربة ولا يجوز نصبها وفي أنها لا تضاف لفظا أصلا وأما قوله

يارب يوم لى لأظلمه * أرمض من تحت وأصحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافا ولا يقال بنى لاضافته الى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كما مر وهذا مضموم وحينئذ فباقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظا وانه يجوز نصبها قال الموضح ما أظن شيئا منهما واقعا وأما قول الصحاح يقال أتيت من عمل الديار بالاضافة فسهو كما في شرح الشنور وبجواب بما مر عن المصريح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجر قبل بالتونين أي ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فولى بالتنوين أو مجرد بالاضافة مولى اليه والمفعول محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثاني مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد بها الامور المقتضية للعطف من المروءة والصادقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتنوين قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الهمزة والتين المحجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقة الماء ونحوه وجاء في لغة بضم العين من باب قتل ويقال أغصصته متعديا بالهمزة فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبني للمفعول والفرات العذب ويروى بدله الجيم أي البارد ويطلق أيضا على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشهر أن المراد بذلك أن ينوى معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلا وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد وأما نية اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظا ومقدرا في نظم الكلام كالثابت واعترض بان سعى الاضافة لا يتحقق الا بمجموع المتضايقين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الأمير في حواشي الشنور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على ان المنوى لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والذي يحظر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الالفاظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حد نحو يوم اذا أضيف للجملية ويقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علتته تضمين معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد مثلا لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سياتى هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف اليه معبر عنه بأي عبارة كانت خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية اللفظ فانه يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كالثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اه وفيه أن ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضى البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لمقتض ولا يزال عنها الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجبا للبناء وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الأول أن الاضافة وان كانت نسبة بين المتضايقين لكن خصها الثاني لانه العمدة في افادتها أنك اذا قلت وبعد وسكت كانت البعدية كاية تشمل بعدية ز يد وغيره فاجاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن المضاف اليه فقوله لم وينوى معناه أي المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له ادنى ملابسته وانما خص بناؤه بهذه الحالة لانه معنى جزئي لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدي بالحرف

ويعينك وشمالك وعملها أربعة أحوال تبني في حالة منها وتعرب في بقيتها فتعرب اذا أضيفت لفظا نحو قبضت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذفت ما تضاف اليه ونوى اللفظ كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

وتسبق في هذه الحالة كالمضاف لفظا ولا تنون الا اذا حذفت ما تضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون حينئذ نكرة ومنه قراءة من قرأ الله الأمر من قبل ومن بعد بجر قبل وبعد وتنوينها وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا

أكاد أغص بالماء الفرات وهذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها وأما الحالة الرابعة التي تبني فيها فهي اذا حذفت ما تضاف اليه ونوى معناه دون لفظه

فانها تبنى حينئذ على الضم نحو قوله الامر من قبل ومن بعد وقوله أقب من تحت عرض من عل * وحكى الفارسي ابدأ بذا من أول بضم
اللام وفتحها وكسرها فالضم على البناء لنية المضاف اليه معنى والفتح على (١٧) الاعراب لعدم نية المضاف اليه

لفظا ومعنى واعرابها اعراب
مالا ينصرف لصفة ووزن
الفعل والكسر على نية
المضاف اليه لفظا فقول
المصنف واضعم بناء البيت
اشارة الى الحالة التي تبنى
فيها هي الرابعة وقوله
ناو يما عدا ما مر اده أنك
تبنىها على الضم اذا حذف
ما انضاف اليه ونو يشه معنى
للفظا وأشار بقوله
وأعربوا نصبا الى الحالة
الثالثة وهي ما اذا حذف
المضاف اليه ولم ينوالفظه
ولامعناه فانها تكون
حينئذ معربة وقوله نصبا
معناه انها تنصب اذا لم يدخل
عليها جار فان دخل عليها
جرت نحو من قبل ومن
بعد ولم تعرض للحالتين
الباقيتين أهني الاولى
والثانية لان حكمهما
ظاهر معلوم من أول الباب
وهو الاعراب وسقوط
التنوين كما تقدم (ص)
وما يلي المضاف يأتي خلفا
* عنه في الاعراب اذا ما
حذفنا (ش) بحذف
المضاف لقيام قرينة تدل
عليه ويقام المضاف اليه
مقامه فيعرب بأعرابه
كقوله تعالى وأشر بوا
في قلوبهم الجمل بكفرهم
أي حب الجمل وقوله تعالى وجاء بك أي أمر بك حذف

وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف في المعنى وهذا معنى قولهم لتضمنه معنى الاضافة أي لا فادته
معناها ودلالته عليها في الجملة وان كانت بعد مثلام تستعمل فيها كاستعمال من في الشرط لان البناء
العارض يكفيه أدنى سبباً ولانه لما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها للحرف
الجواب في الاستغناء به عما بعده فن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أي آخر في النطق بعد الحذف
وأما في نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدر فلم يبن ويقال
الدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب فاحتجج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه
الحرف تصحيحا للقول كما قالوا في نحو عمران الدليل على عدله مما عه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى
ان في ذلك مقنعا يكفي في التفرقة بين حالتى البناء والاعراب وأما الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها
الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكاف ولكنه مخالف لاجتماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان
حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبنى) أي لما مر من تضمنها معنى
الاضافة أو شبهها بالحرف الجواب أو لشبهها بالحرف في الجود بل وزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا
وعدم التثنية والجمع أو لافتقارها للمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض يكفيه أدنى شيء بخلاف
البناء الاصلى فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعر بت عند ذكر المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها
اليه لمعارضته بالاضافة لفظا وتقدير او حركت للدلالة على طرف البناء وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها بأقوى
الحركات أو لتستوفي باقي الحركات اذ في حالة اعرابها لا تضم بل تنصب أو تجزى من فقط لكن نقل المصري
على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان
كذا والمسوخ لا ابتداء بالذكرة حينئذ الوصف المعنوي والرابط محذوف أي اما من تال لازم من السابق
فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القب وهو ورقة
الخصر يصف فرسا بانه ضامر البطن عرض الظهر فقوله من عل أي من علوه وهو ظهره (قوله من أول)
أي من أول غيره أي من قبله (قوله اعراب ما لا ينصرف) لا ينافيه ان الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى
قبل لاني التي هي وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسي ولعل المعنى
حينئذ بدأ بذلك في وقت أسبق من غيره (قوله يأتي خلفا الخ) أي غالبا بدليل قوله ور بما جروا الخ
(قوله لقيام قرينة) أي تدفع اللبس فلا يجوز جاء في زيد تريد غلاما زيد لحصول اللبس بخلاف أمثلة
الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالذكور ولا بد من صلاحية الثاني لاعراب الاول فلا يحذف
المضاف للجملة لانها لا تصلح لاعرابه (تنبيه) قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير بمقام الاول نحو
وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أي
فكان مقدار مسافة قر به قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناء على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين
مقبض القوس وطرفها احتجج الى مضاف آخر في الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب أي مثل
قابي قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله
باعرابه) مثله باقي أحكامه لانه خلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتكبير وغير ذلك كما بينه
الاشموني (قوله ور بما جروا) أي استداموا جره (قوله كما فندكان) أي كالجر الذي قد كان والمعاصرة
بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتى التركيب بالذات أو بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه

(٣ - (خضري) - ثاني)

المضاف وهو حب وأمر وأعراب المضاف اليه وهو الجمل ور بك باعرابه (ص) ور بما جروا الذي أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدم ما

لكن بشرط أن يكون ما حذف * مما لا ماعليه قد عطف (ش) فبمحذوف المضاف، ويبقى المضاف اليه مجردا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مما لا ماعليه قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ * ونازلت بالليل نارا والتقدير وكل نار محذوف كل وبقى المضاف اليه مجردا كما كان عند ذكرها الشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جره والمحذوف ليس مماثلا للمفوض بل مقابل له كقوله تعالى ترى يدون عرض الدنيا والله يرد الآخرة في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يرد الباقي الآخرة ومنهم من يقدره والله يرد عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مماثلا للمفوض به والاول أولى ولذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه (١٨) للابيضاح (ص) ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله اذا اتصل بشرط عطف

واضافة الى * مثل الذي له أضيفت الاولا (ش) يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا فيحذف تنوينه وأكثر ما يكون ذلك اذا عطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول كقوله طم قطع الله يد رجل من قاهل التقدير قطع الله يد من قاهل ورجل من قاهل محذوف ما أضيف اليه يد وهو من قاهل للدلالة ما أضيف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهل رخصتها * فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع التقدير سهلها وخصتها فحذف ما أضيف اليه سهل للدلالة ما أضيف اليه حزن عليه هنا تقرير كلام المصنف وقد يفعل ذلك وان لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول

كون كل من الجرين أثر المضاف يدفع بذلك توهم انه جرحه بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أي ليس يكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توفد) مضارع أصله توفد (قوله حذف كل الخ) وانما يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عندس أما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبين (قوله في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للتقياس من جهة أن المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا معطوف وحده قيل ومن جهة فصل العاطف من الجرح بغير لامع أن شرط الحذف اتصاله كانبئت أو فصله منه بلا كقوله ولم أرمثل الخبير بتركه الغني * ولا الشريأ تديه امرؤ وهو طامع أي ولا مثل الشر ونحو ما كل سوداء خمة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء لكن نقل سم عن الأكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أي تقدير باقي فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشئ كثير ما يحتمل على مقابله (قوله كحاله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أي فيبقى الاول كأنما كحاله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أي ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أي أو عامل في مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذلي فهأما ان أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلاتنوين أي ثمانى غزوات (قوله سهل وخصنها) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل ونيطت أي تعالقت وفي عرى الآمال استعارة بالكتابة وتخجيل ونيطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل الاصل ومن قبل فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم بلاتنوين مع كسر الهاء وهي قراءة ابن محيصن ولا مهملة أو عاملة كليس وقرا يعقوب بالفتح بلاتنوين على عملها عمل كان مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة اعرابا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند الفراء الخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابها في الذ كر كالياء والرجل والنصف والرابع وقبله وبعد فكان العامل في المضاف اليه شئ واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد

كقوله ومن قبل نادى كل مولى فراهبة * فما عطفت مولى عليه العواطف كحذف ما أضيف اليه قبل وأبناه على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ شذوذ فلا خوف عليهم أي فلا خوف شئ عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من ان الحذف من الاول وان الثاني هو المضاف الى المذكور هو منه المبرود ومنه سيديوه أن الاصل قطع الله يدمن قاهل ورجل من قاهل فحذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يدمن قاهل ورجل ثم أقحم قوله ورجل بين المضاف الذي هو يد المضاف اليه الذي هو من قاهل فصار قطع الله يدمن قاهل فاعلى هذا يكون المحذوف من الثاني لا من الاول وعلى منه المبرود بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين الى من قاهل ولا حذف في الكلام لا من الاول ولا من الثاني (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أو جزئيا يعرب فصل بين واضطرارا واجدا * بأجنبي او بنت أو ندا (ش) أجاز المصنف ان يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر (١٩)

بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه فمثال ما فصل فيه بينهما مفعول للمضاف قوله تعالى وكنكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركتهم في قراءة ابن عامر بنصب أولاد وجر الشركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما سكت عن بعض من يوثق بعربيته ترك يوما فسك وهوها سعى لها في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تحسبن الله يخلف وعده رساله بنصب وعده وجر رساله ومثال الناصب شبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء هل أنتم تاركولي صاحبي وهذا معنى قوله فصل بضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى السكاسي هذا غلام وابتهز بدولهذا قال المصنف ولم يعرب فصل بين وأشار بقوله واضطرارا واجدا الى أنه قد وجد الفصل بين

واحد بخلاف نحو رأيت داروغلامز يد فيمتنع لعدم الاصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأخر وهو مصدر مضاف للمفعول وشبهه فعل بالجر نعمت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما أوردن ضميرها المحذوف أي أجزأن فصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفه (قوله فصل بين) نائب فاعل يعرب (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير ووجد أي وجد المضاف مفعولا بأجنبي بالضرورة ولا يصح تعلقه بضمير ووجد دلي رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عنده من قال به البارزا وهناك استتر (قوله أجاز المصنف) أي تبنا لسكوفين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا لماتبهم الزخيمري ردقراءة ابن عامر الآتية مع تواترها وشرط الفصل مطاقا أن لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أن يجنبني قول زيد من مناطق عمر ويجر عمر ورفوع زيد وتردد هم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منه للطول مع أن المتضايين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من اضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايين وحسن ذلك كونه فضلة غير أجنبي من المضاف ورتبته التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في ضمير مركزه ولذا استكره الفصل بالمرفوع اختيار التمكن في وضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظم يوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنها مع هوها يوما ويحتمل انه مضاف للمفعول والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لمخلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رساله (قوله تاركولي صاحبي) أي فتاركوك مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال اللماميني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد لا للاضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا ما كقوله

هما خطتا اما اسارومنة * وامادم والقتل بالمرأ جدر
 أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا أسرا وقتل والخطبة بالضم المخصصة لكن المضاف في هذا
 كالقسم ليس شبه الفعل فقتضاه عدم اشتراط ذلك فيهما فتأمل (قوله بأجنبي) المراد به معمول غير
 المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله أو مفعولا كقول جرير
 تسقى امتياحاندي المسواك ريقتها * كما تضمن ماء الزينة الرصف
 أي تسقى المسواك ندى ريقها والامتياح الاستياح فهو ما ظرف أي وقت امتياح أرحال أي ممتاحة
 والرصف حجارة صر صوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيرها وأفعال غيره كقوله
 أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا
 أي أنجب والداه به أيام اذ نجلاه ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما مر الا أنه أسهل من
 الفاعل الأجنبي كقوله
 نرى أسهما للوت تصمي ولانمي * ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم
 وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمننا فهر وجد صب
 برفع أهواؤنا ووجد وجر العزم صب ومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلتها خبر عن
 محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي

المضاف والمضاف اليه في الضرورة بأجنبي من المضاف وبتعت المضاف وبالنداء فمثال الأجنبي قوله كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أوزيل فصل بيومابين كف ويهودى وهو أجنبي من كف لانه معمول لخط ومثال التعت قوله

نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن أبي شيخ الاباطح طالب
 واثن حلفت على يدك لا حلفن (٣٠) * عيين اصدق من عيينك مقسم الاصل عيين مقسم اصدق من عيينك ومثال النداء
 قوله

وفاق كعب بجير من ذلك من
 تجليل تهلكة والخلفي
 سقرا وقوله
 كأن بردون أبا عصام
 زيد جار دق بالاجام
 الاصل وفاق بجير يا كعب
 وكان بردون زيدا يا عصام
 (ص)

وتدغم اليافيه والواو وان
 ما قبل واو ضم فا كسره ين
 وألفاسلم وفي المقصور عن
 هذيل انقلابها يا حسن
 (ش) يكسر آخر المضاف
 الى ياء المتكلم ان لم يكن
 مقصورا ولا منقوصا ولا مشني
 ولا مجموعا جع سلامة لند كر
 كالمفرد وجى التكسير
 الصحيحين وجع السلامة
 للوثة والمعتل الجارى
 مجرى الصحيح نحو غلامى
 وغامانى وقتيانى وطبى
 ودلوى وان كان معتلا فاما
 أن يكون مقصورا
 أو منقوصا ان كان منقوصا
 أدغمت ياؤه فى ياء المتكلم
 وقضت ياء المتكلم فتقول
 قاضى رفعا ونصبا وجرا

بباعد بينها والجملة صفة يهودى فالضمير فى الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من
 الخوارج على قتله وقتل على وعمر بن العاص رضى الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتوابعوا السبع عشرة
 ليلة من رمضان فاما نخرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضرب به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد
 بضم الميم قبيلة باليمن على صلعه ثم حل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المقيرة بن نوفل بقطيفة رماها
 عليه وضرب به الارض فبسوه حتى مات الامام على بعد يومين فقتلوه وأمام معاوية فضر به صاحبه فأصاب
 أورا كده وكان سمي نافع قطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد ذلك وأما عمر وفاشتكى تلك الليلة فلم يخرج
 للصلاة وأما بن رجلا من بنى سهم يقال له خارجة فضر به الرجل فقتله فله أخذوا سمعهم يخاطبون عمر بالامارة
 قال أو ما قتلت عمر اقاؤا بل خارجة قال أردت عمرا أو أرا دانه خارجة فقتله عمر وفى ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ فنت عمرا بخارجة * فبت عليا بن شاعت من البشر

(قوله الاصل الخ) أى ففصل فيه بين المضاف وهو أبى والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ
 الاباطح وفيه انه ليس نعمت لنفس المضاف بل لمجموع المتضامين لان العلم مركب منهما لكانت تبعيته
 فى الاعراب انما هى للجزء الاول جعل نعمتاه (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجير بالجيم مصغرا أخوكعب
 ابن زهير صاحب بانة سعاد محرض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبيله (قوله كأن بردون الخ) قال ابن
 هشام يحتمل ان أبا مضاف اليه على لغة من يلزمه الافوز يبدل منه فلا شاهد فيه والله أعلم

﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

أفرده بالذ كر لان له أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصور
 بقرينة تمثيله لانه حظى فانه كالمصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أريك كابنين) فى حيز النفي
 كالذى قبله أى اذالم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فدى) مبتدأ أول وجيهها نان والياء ثالث
 وفتحها رابع و بعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات و متعلق باحتنى بضم التاء ماض مجهول
 أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن خبر عن جميعها والرباط
 محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تاء كيد فالمتبذات ثلاثة فقط وحق
 المقابلة أن يقول فدى جميعها سكون آخرها احتنى لان كلامه أو لا فى آخر المضاف لافى حال الياء لكنه
 اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وألفاسلم لاستلزام ذلك السكون (قوله تدغم الياء) أى التى فى آخر
 الاسم المضاف وقوله فيه أى فى ياء المتكلم المذكورة بقوله جميعها الياء ذكره هنا لتأولها باللفظ (قوله
 والواو) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون فى المثليين وللاشعار به من قوله
 وان ما قبل واو ضم فا كسره (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل فى النطق وكسر الهاء مفسد للبنى
 لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يهن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أى مع
 سكون الياء وفتحها كما سيدكره فهذان وجهان ويجوز حذف الياء اكتفاء بالكسر قبلها وقلبها ألفا بعد
 فتح ما قبلها كغلاما وقد تحذف الالف اكتفاء بالفتحة فالجملة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة
 بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أى فى غيرها ككبرى فلاحذف ولا قلب لانها فى نية
 الانفصال فلم تكن الياء بجزء الكلمة (قوله كالمفرد الخ) ذ كر أربعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما
 يسكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعذر مع سكون الادغام
 وان كان قبل ذلك ثميلا فقط (قوله رأيت غلامى) بفتح الميم وزيدى بكسر الدال وكنا ما بعده (قوله

خذفت

وكذلك تفعل بالثنى وجع المذ كر السالم فى حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى
 ومررت بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيدين لى

حذفت اللام والنون للاضافة ثم ادغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضا جاز يدي كما تقول في حالة الجر والنصب والأصل زيدوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدى وأما المثني في حالة الرفع فتسلم ألفه وفتتح ياء المتكلم بعده فتقول زيداي وغلاماي عند جمع العرب وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثني المرفوع فتقول عصاي وفتاي وهذيل تغلب ألفه ياء (٣١) وتدغم ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم

بعده فتقول عصى ومنه قوله
سبقوا هوى وأعنقوا
لهواهم
فتخرموا واسكل جنب
مصراع
فالحاصل ان ياء المتكلم تفتح
مع المنقوص كقاضى
والمقصور كعصاي والمثني
كغلاماي رفعا وغلامى جرا
ونصب وجمع المذكر السالم
كزيدى رفعا ونصبا وجرا
وهذا معنى قوله

فدى * جميعها الياء بعد فتحها
احتدى

وأشار بقوله وتدغم الياء
الى أن الواو في جمع المذكر
السالم والياء في المنقوص
وجمع المذكر السالم والمثني
تدغم في ياء المتكلم وأشار
بقوله وان ما قبل واو ضم
الى أن ما قبل واو الجمع ان
انضم عند وجود الواو ويجب
كسره عند قلبها ياء لتسلم
الياء فان لم ينضم بل انفتح
بقي على فتحه نحو مصطفون
فتقول مصطفي وأشار بقوله
وألغى الفاعل الى ان ما كان
آخره ألفا كالمثني والمقصور
لا تغلب ألفه ياء بل تسلم

حذفت اللام والنون للاضافة قال الصبان هذا هو التحقيق عندي وان اشتهران حذف اللام للخفة والنون للاضافة فليس في الشارح تسميح خلافا لمن توهمه اه ولعل وجه ما اشتهران اللام لا تنافي الاضافة للجمع بينهما في نحو لا بالك عند سببويه كما مر في باب لا (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة عن الواو (قوله زيدى) هو مرفوع بواو مقدره لتعذرهما مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر في باب الاعراب (قوله تغلب ألفه ياء) أى جواز اعوضا عن الكسرة التى يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الموضح واتفق الجميع على قلب الالف ياء في على ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى (قوله سبقوا هوى) قاله أبو ذؤيب في قصيدة يرثى بها بنه الحسة هل كوا جميعا في طاعون وأعنقوا أى أسرعوامن العنق بفتح تين نوع من السبر وتخرموا ماض مجهول أى خومتهم المنية أى أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أى في الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بأن أدغم فيها كسماهى وقاضى وبها قرأ حجة بمصرخى وكسر الحسن والاعمش ياء عصاى وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني يربوع وأما تسكين محياى لورش فن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله وأما ما عدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التذكير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فشكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الاصل في كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر (تنبيه) اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكرمى وحوارى فهومن المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون نوال كما مر وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذف فاما أن يسبق كسر ما قبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألفا لانها تبدل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله أعلم

﴿ اعمال المصدر ﴾

(قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بانه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه أصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه أصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع وقد يجب بانه من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه فمثلة الحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أى لا في غيره لانه يخالف الفعل في انه لا يعمل الا بالشرط الآتية وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفي رفعه نائب الفاعل خلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كجهدت من قراءة في الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع ان أو ما صفتها ووجهة يحل خبرها (قوله نائبها نائب الفعل) قيل عمله سماعي وقيل بنقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو وجد الله والوعد نحو

فتقول غلاماي وعصاى وأشار بقوله وفي المقصور الى ان هذا لا تغلب ألف المقصور خاصة فتقول عصى وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز

﴿ اعمال المصدر ﴾

في الياء معه الفتح والتسكين فتقول غلامى وغلامى (ص) بفعله المصدر الخ في العمل * مضافا او مجردا أو مع ال (ش) يعمل المصدر عمل فعله في موضعين أحدهما أن يكون نائبا عن الفعل نحو ضرب يدي فزيدا منصوب بضر بالنيا بته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في اضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر والموضع الثاني

أن يكون المصدر مقدرًا بان والفعل أو بما والفعل وهو المراد بهذا الفصل فيقدر بان اذا أريد المضي أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضرب زيدا غدا ويقدر بما اذا أريد به الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن التقدير بما تضرب زيدا الآن وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال مضافا نحو عجبت من ضربك زيدا بمجردا عن الاضافة وأل وهو المنون نحو عجبت من ضرب زيدا ومحلى بالالف واللام نحو عجبت من الضرب زيدا واعمال المضارع أكثر من أعمال المنون وأعمال المحلى بال ولهذا بدأ المصنف بذكر المضارع ثم المجرد ثم المحلى ومن أعمال المنون قوله تعالى أو اطعم في يوم ذي مسغبة يتيما فيتيما منه وب اطعم وقول الشاعر
بضرب بالسيوف رؤس قو
بأزلهاهم عن المقييل
فروؤن منصوب بضرب
ومن أعماله وهو محلى بال قوله

* قالت نعم ويا غابغية ومنى * والتوبيخ كقوله * وفاقاني الاهواء وانني والهوى * اه صبان وأما نفس المصدر فقدم في المفعول المطلق الخلف في ناصبه (قوله أن يكون مقدر الخ) في التسهيل ان ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع اذني أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سمعت مسدا الخبر على حد ضربني العبد مسيئا أي سمع اذني أخاك حاصل اذ كان يقول ذلك ونحو ان ضربك زيد قبيح وكان اكرامك بكر احسنا ولا اعراض عن أحد فهذه المصادر عاملة مع انه يمتنع تأويلها بالفعل لا التزام العرب عدم وقوعه في هذه المواضع لانهم كافي السماء يني لا يقولون أن ضرب العبد مسيئا ولا يوقعون أن وصلتها بعد ان وكان الامتصولة بالخبر نحو ان لك أن لا نجوع فيها ولا الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعمل بعضهم الاول بأنه لا يصح تقديره بما ولا بان الخفة لا شرط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لانها تخص المضارع للاستقبال والقصد للاخبار بان السمع حاصل لا يسمي حاصل اه ونظر فيه بأنه يصح تقديره بان مع الماضي فالاول أولى لكن أجب عنه من جعل ذلك شرطا بان التقدير سائغ بحسب الاصل وان امتنع لهذا العارض وهو الوقوع في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون اللفظ مقدرًا بان آخر صحة النطق به مكانه فالخاصل ان الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حواله محله ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما مر عن السندوري مررت فاذله صوت جار من ان العامل في صوت الثاني محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل و يعمل بل انك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يرد بالصوت الاول في هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان تأويل الثاني يعوت العدد وتأويل الاول يجعله نوعيا باستناد الفعل الى فاعله والقصد انه مجرد التوكيد أما النوعي فيعمل ولو في حالة كونه مفعولا مطلقا كضربت زيدا ضرب عمرو بكرا أي مثل ضرب عمرو بكرا فتأمل وفي الاستطاطي قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط ان المحلى بال لا يحل محله فعلى مع انه يعمل والجواب أنه يحل وأل كجزء منه اه (تنبيه) يشترط أيضا أن لا يكون مضمرا خلافا للكوقيين ولا مضغرا ولا بناء الوحدة كضربت أمالتي في أصل بنيتها كرجة فلا تضرب ولا مفصولا من مفعوله بتابع أو غيره فلا يجوز أن يحل محله ضربك المبرح زيد بخلاف ضربك زيدا المبرح لان معموله كالعلة من الموصول فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول محذوف أي يرجعه لارجعه للفصل بينهما بخبر ان ولا محذوف ولهذا ضعف تقديره متعلقا بسما كما بدأت كجاء مع جوابه هناك ولا مؤخرا عن معموله لكن جوز الرضى تقديم معموله الظرف واختاره السعد وغيره لتوسيعهم فيه ومنه فلما بلغ معه السعي ولا تأخذنكم بهن أبغوا ولا يبغون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف متعلقا محذوف حالا من المصدر تكاف وأن يكون مفردا وشأن أعمال غيره كقوله
قد جربوه فما زادت تجاربهم * أباقامة الالمجد والغنما
بالفاعر النون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لاغناء ما ذكره عنها اذ المضمرة لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا أصلا وتأويل المصغر وذو التاء والمجوع يفتوت المقصود منها وأما الموصول والمؤخر فلان معمول الصلة لا يفصل باجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلقنا في ذلك للاحتياج اليه فتدبره والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاه ان لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل هي صالحة للزمنة الثلاثة الأنا يقال انما خصوصها بذكر الحال لتعده مع ان ولأن دلالة ان مع الماضي على المضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستقبال والا فالمنون أقيس لشبهه الفعل في التنكير ويليها المضاف لأنه كثير ما ينوي فيه الاتصال (قوله بضرب)

متعلق

ضعيف النكايه أعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل وقوله فانك والتأبين عروقه بعدما * دعاك وأهدينا اليه شوارع وقوله لغصامت أولى المغيرة أني * كرت فلم أنكحل عن الضرب مسمعا فاعدا منصوب بالنكايه وعروقه منصوب بالتأبين ومسمعا منصوب بضرب وأشار بقوله ولاسم مصدر عمل الى أن اسم المصدر قديم عمل الفعل والمراد باسم المصدر ما سارى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخالوا عظاما وتقدير من بعض ما في فعله دون تعويض كعطاء فانه

(٣٣)

من الهمزة الموجودة في فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شيئا واحترز بذلك بما خلا من بعض ما في فعله لفظا ولم يخال منه تقديرا فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدرا وذلك نحو قتال فانه مصدر قاتل وقد خلا من الالف التي قبل التاء في الفعل لكن خلا منها لفظا ولم يخال منها تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل قيتا لا وضارب ضربا بالكن انقلب الالف ياء لكسر ما قبلها واحترز بقوله دون تعويض مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنه شيئا فانه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر وذلك نحو عدا فانه مصدر وعد وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن

متعلقا بلنا والهام جمع هامة وهي الرأس كما هارتطلق على ججمة الدماغ وحدها فاضافتها ضمير الرأس للتأكيده على الاول وسماه اختلاف اللفظين ومن اضافة الجزء للكل على الثاني وأراد بالقبيل العنق لانه محل اقالة الرأس أي استقرارها (قوله يخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب يمنع الموت (قوله فانك والتأبين) هو مصدر أبت الرجل شدا الموحدة واسكان النون اذا بكيمته وأثبتت عليه بعد الموت ومن معانيه أن يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بقبيح وكلاما مناسبة هنا وفي بعض نسخ العيني والتأنيب بنون فتحية فوحدة وفسره بالتهنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطفا على اسم ان وعروقه مفعوله وخبران في بيت بعده دعاك أي طلبك لنصرته ويروي دعاك أي حفظك وشوارع أي ممتدة لقتله (قوله أولى المنبرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنك أي أعجز مثا الكف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كافي القاموس وممع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله في الدلالة على معناه) أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صوبه بعضهم ان بدل اول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهنا فرق معنوي وما ذكره الشارح لفظي وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدهن بضم أو لهما فانه وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن حروف فعله اما بما سواه كتهنئة أو زيادة ككرم اكراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتوضأ وضو أو نكح كلاما (قوله دون تعويض) متعلق بخالوه (قوله ولكن عوض عنه) أي سواء كان العوض في آخره كاذ كره أو لا كاهم تعليما وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدي اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل آخره لوجودها الغير تعويض في نحو اكراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفرد به بل تبع والده وجري عليه الساميني في شرح التسهيل فقال ينبغي أن يتقيد البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لبعدهما بينها وبين أفعالها أي نوضأ واغتسل ونكح واعترف وأعان ونكبر وأما نحو العطاء والثواب فمصدران لقربهما من الفعل اذا اصل اعطاء وأثواب الخذف زائدهما وهو الهمزة وحرك ما بعدها ليصح الابتداء به اه (قوله ربه عطاءك) اسم مصدر مضاف لعاظه والمائة مفعوله أي المائة من الابل والرتاع بالفوقية جمع راتعة (قوله من قبله الرجل) اسم مصدر مضاف لعاظه وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله اذا كان عون الله لبعده مسعفا * ثم ياله في كل أمر مراده وان لم يكن عون من الله لفتنى * فاول ما يجني عليه اجتهاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوف بالفتح الهمزة وضم اللام أي محبا مفعوله الثاني (قوله فان اختلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بيم زائدة لغير مفاعلة بالعلم فلا يعمل اتفاقا كيسار وخجاز وبرة ان كانا من أجز وأبر أي صيره ذا جور وبر والافهم مصدران لفجرو بر ولا يرد ذلك اعمال اسم المصدر قوله أكره ابعدر الموت عنى * وبعطاءك المائة الرعا فالمائة منصوب بعطاءك ومنه حديث الموطأ من قبله الرجل امرأته الوضوء فامرأته منصوب بقبلة وقوله بعشرتكم الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوف اختلاف فيه مشهور

وقال الصيمري اعماله شاذوا نشد أ كفرا البيت وقال ضياء الدين بن العالج في البسيط ولا يبعد ان ما قام مقام المصدر يعمل عمله وتعمل عن بعضهم انه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذي أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله (ش) يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجبت من شرب (٢٤) زيد العسل الى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجبت من شرب العسل زيد ومنه

قوله تنفي يدها الحاصي
كل هاجرة * نفي الدراهم
تنقاد الصياريف وليس
هذا الثاني مخصوصا
بالضرورة خلافا لبعضهم
وجعل منه قوله تعالى ولله
على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا فأعرب
من فاعلا بحج وردبانه
يصير المعنى ولله على جميع
الناس أن يحج البيت
المستطيع وليس كذلك
فن بدل من الناس والتقدير
ولله على الناس مستطيعهم
حج البيت وقيل من مبتدأ
والخبر محذوف والتقدير
من استطاع منهم عليه
ذلك ويضاف المصدر أيضا
الى الظرف ثم يرفع الفاعل
وينصب المفعول نحو
عجبت من ضرب اليوم
زيد عمرا (ص) وجر ما
يتبع ما جرم * راعى في
الاتباع المحل فحسن
(ش) اذا أضيف المصدر
الى الفاعل ففاعل يكون
مجزورا لفظا من فواعلا
فيجوز في تابعه من الصفة
والعطف وغيرهما سماعا
اللفظ فيجرر سماعا المحل
فيرفع فتقول عجبت من

على قوله ولا سم مصدر عمل لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمحمدة ومنه قوله
أظلم ان مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظم
فالهمزة للنداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول
مطلق لأهدي كقعدت جلوسا وأحوال من الفاعل وظم خبران واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة
فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاشعوني هنا وذكر غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه
في الشذور (قوله الصيمري) بفتح الميم نسبة الى صيمرة بلدة بالجهم (قوله وبعده جرح) فيه افادة أن
جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل أي ان أردته والافه و غير لازم فزيد على
صور الشارح الثلاثة صور تان اضافة للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفارا ابراهيم أي ربه
وعكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير (قوله تنفي يدها) أي الناقاة المذكورة
قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفي الدراهم مفعول مطلق أي نفيا كنفها وهو جمع دراهم
لغته في درهم فالياء منقلبة عن ألف المفرد لالاشباع بخلاف ياء صياريف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد
فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الالتقاء وتبين فبالكسر (قوله وليس كذلك) أي
لان حج المستطيع ليس الاعلى نفسه لا غيره والالزم تأنيم جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرديني
على ان أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذي صح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة دن
رتبة المبتدأ وهو حج مع متعلقاته التقديم فالعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكور بن
وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا (قوله فن بدل
من الناس) أي بدل بعض والرابط محذوف أي منهم كما أشار اليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل
والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجر ما يتبع
الح) ما الاولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر محذوف أي فرأيه حسن وانما يجز التابع
اذا عدم المانع لاني نحو عجبني اكرامك وزيد الامتناع العطف بلاعادة الخافض عند غير المصنف (قوله
حتى تهجر الح) أي سار ذلك الحمار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها
أي أثارأ نثاء المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر طهاج على حدقعدت جلوسا مضاف الى فاعله
وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي التريم الطالب لغريمه من عقب في الامر طليه بجذ وحقه مفعول
طلب والمظالم صفة للمعقب على محله أي هاجها هيجانا كطلب المظالم حقه (قوله قد كنت داينت)
بتقديم التحية على النون أي أخذت تلك الجارية المعلومة في دين لي عليه والليان بفتح اللام أكثر من
كسرهما المماثلة والله أعلم

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

عرفه في التسهيل بانه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع
من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لعنى المضارع أو الماضي فخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول
وما بعناه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفريح وغير الجارية على فعل ككريم

شرب زيد الظريف والظريف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث
فزع المظالم لكونه نعتا للمعقب على المحل واذا أضيف الى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه سماعا اللفظ والمحل
ومن سماعا المحل قوله قد كنت دايت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

وبالتأنيث نحو أهيف فإنه لايجرى على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هيفاء ولم يناه أو معنى الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعال التفضيل لانه للدوام كما خرج بما قبله فهذه الخبريات ماعدا الاول والاخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتماد اصطلاح آخر وهو مجاز كإسيأتي وإن شئت فقل اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث ويجرى مجرى الفعل في أفادة الحدث فخرج بالاول اسم المفعول والثاني الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله في العمل) أي لاني غيره فإنه يضاف للمعمول ويطرد جزمه معوله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدي ان تعدي فعله والزم ان لم يجاز متعلق بما تعلقت به بالكاف أو بهانفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل (قوله بعزل) بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيه متعلق به لا كتقاء الظرف برأحة الفعل وان كان اسم المكان لا يعمل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل أي ابعاده عن مضى حدثه والمكان هنا مجازي وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للابسة أي ان كان ملتصبا بانعزال لانه كان يجب فتح زائه كما هو قياس مفعول للحدث من مكسور عين المضارع كإسيأتي (قوله ان كان مستقبلا وحالا) مثله الدال على الاستمرار على ما صرح في الاضافة ويشترط أيضا ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كالمصدر لانها من خواص الاسماء فيبعدها عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانها لا يغربان صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وإنما بطل عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالاته على الزمان جدا لان لزومه له غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضي لم يعمل) أي الا اذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارب بعمره أمس اصححة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيدا أمس لعدم صحته يضرب بدله (قوله فهو مشبهه) أي للماضي معنى لكونه بمعناه لالفاظا لانه لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائي الخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فان كان ضميرا رفعا نفاقا أو ظاهرا فكذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيبوطي وهو الاصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكره اه ومقتضاه انه يرفع الضمير وان لم يعتمد في نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أي بدليل ونقلهم دون وقلبتاهم والمعنى ببسط ذراعيه والمشهور في حكاية الحال ان يقدر الماضي واقعا من التكلم وقيل ان يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل ويعبر على كل ما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا فان الله تعالى عنده كالحظة الواحد وقيل لا حاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز ان يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيده (قوله الا اذا اعتمد على شيء) أي ليقر به من الفعل وأشار الشارح الى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فان لم يعتمد لم يعمل خلافا للاخفش والكوفيين وهذا شرط العمل في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر وعدم المضى شرط العمل في المفعول فقط فقوله المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعني به مجموع الامرين والا فلا اعتماد بشرط العمل الرفع في الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدماميني والشعبي أفاده الصبان (قوله أو حرف ندا) الصواب أن المسوغ الاعتقاد على الموصوف المقدر اذا التقدير يار جلاط العا جبلا لان حرف النداء محتص بالاسم فكيف يقر به من الفعل وقد يقال لم ندع ان حرف النداء مسوغ بل اذا وليه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفي) أي ولولا تأويلنا نحو انما ضارب زيد

بأل أو مجردا فان كان مجردا حمل عمل فعله من الرفع والنصب ان كان مستقبلا أو حالا نحو هذا ضارب زيدا الآن أو هذا وانما عمل لجر يانه على ال عمل الذي هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جزيانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات موافقة ضارب ليضرب فهو مشبهه للفعل الذي هو بمعناه لفظا ومعنى وان كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جزيانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبهه له معنى لالفاظا فلا تقول هذا ضارب زيدا أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيدا أمس وأجاز الكسائي عمله وجعل منه قوله تعالى وكأبهم باسط ذراعيه بالوصيد فذراعيه منصوب بباسط وهو ماض وخرجه غيره على انه حكاية حال ماضية (ص) وولى استنهما أو حرف ندا أو نفيا أو جاصة أو مسندا (ش) أشار بهذا البيت الى ان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد على شيء قبله كأن يقع بعد الاستفهام نحو أضراب زيد عمرا أو حرف ندا والنفي نحو ماضرب

(٤ - خضري) ثاني (٤ - خضري) ثاني (٤ - خضري) ثاني
 هذين النوعين قوله أو جاء صفة وقوله أو مسندا معناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخه

أو مفعوله نحو كان يداضار باعمر أو ان ز يداضار بعمرا و ظننت ز يداضار باعمر وأعلمت ز يداضار با بكرة (ص)
 وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف (ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كالأول اعتمد على
 مذكور ومنه قوله وكم مالى عينييه من شئ غيره * اذ اراح نحو الجرة البيض كالدمى فعينيه منصوب بمالى صفة لموصوف محذوف
 تقديره وكم شخص مالى ومثله قوله كمناطح صخرة يوما ليوهيها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير كوعل ناطح صخرة (ص)
 وان يكن صلة أل ففي المضى * (٢٦) وغيره اعماله فدارضى (ش) اذا وقع اسم الفاعل صلة للالف واللام عمل

ماضيا ومستقبلا وحالا
 لوقوعه حينئذ موقع
 الفعل اذ حق الصلة ان
 تكون جملة فتقول هذا
 الضارب زيدا الآن أو غدا
 أو أمس هذا هو المشهور
 من قول النحويين وزعم
 جماعة من النحويين
 منهم الرماني أنه اذا وقع صلة
 لأل لا يعمل الا ماضيا ولا
 يعمل مستقبلا ولا حالا
 وزعم بعضهم أنه لا يعمل
 مطلقا وان المنصوب بعده
 منصوب باضمار فعل والحجب
 أن هذين المذهبين ذكرهما
 المصنف في التسهيل
 وزعم ابنه بدر الدين في
 شرحه ان اسم الفاعل اذا
 وقع صلة للالف واللام
 عمل ماضيا ومستقبلا
 وحالا باتفاق وقال بعد هذا
 أيضا ارتضى جميع النحويين
 اعماله يعنى اذا كان صلة
 لأل (ص)

عمرا وغيره مضيع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أى مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أى بقرينة حالية
 كاختصاص الصفة بنحو مررت بعاقل أو مقالية كبيتى الشارح بدليل بقيتها وكالنداء لانه ظاهر فى العاقل
 بخلاف مررت بقاتم (قوله وكم مالى الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أى لا يفيد له نظره شيئا ومالى
 اسم فاعل من ملاءملا تمييزا لكم مجرور باضافتها اليه وعينيه مفعوله ومن شئ غيره أى ملك غيره متعلق
 به وراح نامة بمعنى ذهب والبيض أى النساء الحسنان فاعلها وكالدمى حال منه وهو بضم الدال جمع دميمة
 كذلك وهى الصورة من العاج شبه بها النساء الحسنات وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها
 نحو الجرة أى صار البيض كائنة نحو الجرة وكالدمى حال أيضا والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهيها)
 بالياء التحتية بعد الهاء يقال وهى الشئ يوهيه أى أضعفه ويروى بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف
 وذهب التيس الجبلى (قوله فدارضى) أى بلا شرط اعتماد كما فى التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما
 فى الفية ابن معطى والسيوطى (قوله لا يعمل مطلقا) أى وأل فيه معرفة لاموصولة (قوله وزعم ابنه الخ)
 هو ما فى شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه (قوله بدليل) خبر عن المذكورات قبله على حذف
 والملائكة بعد ذلك ظهير أولان العطف بارأى للاحد الدائر أى كل واحد منها على حدته بدليل وسوغ
 الابتداء بها كونها أعلاما على أوزان خاصة وقوله فى كثرة أى فى التنصيص عليها كما أو كيفا وأما فاعل
 فمحتمل لها وللقلة (قوله يصاغ لكثرة) فى نسخ من الثلاثى وأخذ من قول المصنف عن فاعل لانه انما
 يجى عن الثلاثى فلا تبنى هذه الامثلة من غيره الاما من قولهم دراك وسار من أدرك وأسأرى أى بقى فى
 الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وشميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهى (قوله)
 فتعمل عمل الفعل) أى كلها على الصحيح جملا على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون اعمالها
 لى يادتها بالمبالغة على معانى أفعالها ولزوال الشبه الصورى والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هى وأنكر
 أكثر البصريين بين الاخيرين والجرمى فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أى بشرطه وفاقا وخلافا
 (قوله أما العسل فانا شراب) فيهرد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل
 فيما قبلها انما هو مع غير ما كما مر وسبأنى (قوله أأخا الحرب) كناية عن ملازمة لها والى بمعنى اللام وأراد
 بالجلال بكسر الجيم جمع جبل بضمها ما يلبس فى الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو
 الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بجملة
 ففاف من أعقل الرجل اذا اضطر بت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثان ليس (قوله لمنحار بوائكها)
 جمع بائكة وهى الناقة السمينة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره
 الجملة الشرطية أى لو تراءت الخ والجملة فى محل جر باضافة عشية اليها على ما فى الصبان فهى ظرف لشيئ غير
 مذكور فى البيت أى كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل انها

(ش) يصاغ لكثرة فعال ومفعال وفعل وفعل وفعل فتعمل عمل
 الفعل على حد اسم الفاعل واعمال الثلاثة الاول أكثر من اعمال فاعيل وفعل واعمال فاعيل أكثر من اعمال فعل فن اعمال فعال ماسمعه
 سيبويه من قول بعضهم أما العسل فانا شراب وقول الشاعر
 أأخا الحرب لباسا اليها جلها * وايس بولاج الخوالف أعقلا
 مفعال قول بعض العرب انه لمنحار بوائكها فبوائكها منصوب بمنحار ومن اعمال فاعول قول الشاعر
 عشية سعدى لو تراءت لراهب

ظرف لترات فلان تكون مضافة ولم تنون حينئذ لا ضرورة وألمنع صرفها بأن أراد بها عشية معينة أى لو
 ترات سعدى لراهب وقت العشية فلا تخو بدومة تصفها لراهب وهى بضم الدال قرية بين الشام والعراق
 تسمى دومة الجندل وتجر وخبجج صر فوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما سما جمع لتاجر
 وحاج لاجمان لان الصحيح ان فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجوع وقيل والمسوخ للابتداء بهما العطف وفيه
 انه لا يسوخ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا ولا مسوخ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا
 لمخدوف أى قوم تجر مثلا على خدم مؤمن خير من كافر أو الوصف المقدراى تجر كثيرا لان المقام للبالغة فالثاني
 مثله في ذلك ولا حاجة للعطف وقلا بالقاف أى أبغض جوا بلو واهتاج أى نار واخوان العزاء أى الملازمين
 للتصبر مفعول مقدم طيبوع لانه من هاج المتهدى لا اللازم يقال هاج الشئ بنفسه وهجته أى أثرته (قوله)
 أتانى انهم الخ) ان ومع ولا هافاعل أى ومن قون بفتح فكسر جمع من ق كذلك من من ق الثوب قطعته
 والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام ماء في جبل طي تشرب منه
 الخماش والفديد بقاء ودالين مهماتين التصويت أى هم مثل جحاش الخ (قوله فأمر ان منصوب بجندر) أى
 لاعتماده على المبتدا المقدراى هو جندر وكذا ما ليس بنجيه منصوب بآ من (قوله وما سوى المفرد) مبتدأ
 خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له وما زائدة وجلة عمل مضاف اليها حيث أو ان حيثما شرطية
 وعمل فعل الشرط وجوابه مخدوف أى جعل مثله (قوله وهو المثنى والجموع) أى من اسم الفاعل وأمثله
 للمبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله أوالفا) جمع ألفة من اللفة وهى المحبة وهو حال من القاطنات فى قوله
 * القاطنات البيت غير الريم * بضم الراء وشدة التحية جعر أمة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أو القاولورق
 جمع ورق قاء وهى الحمامة التى يضرب بياضها الى سواد والحى بفتح فكسر أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة
 وقلبت الالف ياء والغتحة كسرة للروى (قوله ثم زادوا أنهم الخ) بفتح الهمزة على تقدير الياء أى زادوا
 على غيرهم بانهم الخ أو بكسرها على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف مفعول زادوا اللهم ومكنا عند
 تقدير اللام مع الفتح وغفر وغفر بضم غين جمع غفور وغفور بالخاء المعجمة أى غير مفتخرين أو الجيم من
 الفجور وهو الكذب وذنبهم مفعول غفروا ضافته لادنى مبالسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ)
 أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للتحفة وقيل سواء أفاد أى ان العامل لا يضاف للفاعل
 لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك اشبهه به
 وأما قائم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب وحل جواز الوجهين فى الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين
 جوهه بالاضافة لعدم التنوين كنهنا مكرمك وجعله الأخفش وهشام فى محل نصب كاهلها فى درهم زيد
 معطية كاهلها فى الاضافة (قوله وهو لنصب ماسواه) أى ماسوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفواصل
 ولو غير مضاف اليه نحو انى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ماسواه اذا لم يكن فاعلا والاوجب رفعه كنهنا
 ضارب زيدا بوجه ولم يكن التلو مما يفصل به بين المتضايين والاجاز جوه كنهنا معطى درهم زيد ومختلف وعده
 رساله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فوجب اضافته لتاليه ونصب ماسواه
 ولو أكثر من واحد لا متناع الاضافة لشيئين كنهنا معطى زيد أمس درهمهما مع بكر أمس عمرا قائما ونصبه
 بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافى بالوصف وان كان ماضيا اشبهه المحلى بال فى عدم
 التنوين بسبب الاضافة وطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما تعذر الاضافة تميز النصب
 للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ)

منصوب بهبوج ومن
 اعمال ففيل قول بعض
 العرب ان الله سميع دعاء
 من دعاه فدعاء منصوب
 بسميع ومن اعمال فعل
 ما أنشده سيبويه
 حنرا مور الاضربو آمن *
 ما ليس بنجيه من الاقدار
 وقوله أتانى أنهم من قون
 عرضى * جحاش الكرملين
 لهم فديد * فأمورا
 منصوب بجندر وعرضى
 منصوب بمزق (ص)
 وما سوى المفرد مثله جعل
 * فى الحكم والشروط
 حيثما عمل
 (ش) ماسوى المفرد
 وهو المثنى والجموع نحو
 الضاربين والضاربين
 والضاربين والضارب
 حكمها حكم المفرد فى
 العمل وسائر ما تقدم
 ذكره من الشروط فتقول
 هذان الضاربان زيدا
 وهؤلاء القاتلون بكرا
 وكذلك الباقي ومنه قوله
 أو الفائمة من ورق الخى *
 أصله الحمام وقوله
 ثم زادوا أنهم فى قومهم *
 غفرو ذنبهم غير غفر (ص)
 وانصب بذى الاضمار
 تلو أو خفض
 وهو لنصب ماسواه مقتضى
 (ش) يجوز فى اسم الفاعل العامل اضافته الى ما وليه من مفعول ونصبه فتقول هذا ضارب زيد هذا ضارب زيد فان كان له مفعولان وأضغته الى
 أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهمهما معطى درهم زيد

واجراً وانصب تابع الذي انخفض * كبتني جاه وما لامن نهض (ش) يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالاضافة الجبر والنصب نحو هندا ضارب زيد وعمرو وعمر فالجر مرعاة للفظ والنصب على اضرار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمراً أو مرعاة لتحل المحفوض وهو المشهور وقد روي بالوجهين قوله (٢٨) * الواهب المائة الهجان وعبيدها * عوداً تزجي بينها

وبالوجهين قرى ان الله بانغ امره هل هن كاشفات ضره (قوله وجب نصب الآخر) أي بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذي الخ) شمل جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيم والمثال لا يخص وقوله انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جرحه خلافاً للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه أصلياً والاصل في الوصف المستوفى للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر الى الأرجحية ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو الضارب الرجل وزيداً لا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالي منها وجوزه سيبويه لانه يعتد في التابع (قوله على اضرار فعل) الارجح اضرار وصف ممنون ليطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكيناً الشمس أي ويجعل الشمس (قوله وهو الصحيح) أي عند سيبويه لفقده الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان ممنوناً أو بال أو مضافاً الى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المفرد المذكور وغيره وهو بالجر صفة للمائة وعوداً بضم المهملة وآخره مجمة حال منها وهو جمع عائداً الى الناقاة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطلق وتزجي بزاي فميم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفاهما يلزم على جرحه اضافة الوصف المحلى بال للخالي منها وهو جائز عند سيبويه لاغتفارهم في التابع كما مر أو يخرج على منذهب المبرد من انه يضاف الى مضاف لضمير مافيه أل (قوله دينار) اسم رجل وكذا عبدرب وأخاعون بدل من عبدرب وابن خرقاق صفة لاخا (قوله وكل ما فر الخ) جعله مفعولاً ثانياً يعطى واسم مفعول نائب فاعله وألى من رفعه بالابتداء خبره جملة يعطى لاسلامته من حذف الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه ومن انابة المفعول الثاني مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى أي لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستقدم قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيدياً كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعدهم يعلم من الكيفية السابقة (قوله في معناه) أي في جزئه وهو الحادث والمراد في عمله من اطلاق السبب واردة المسبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالمعطى الخ) أل فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها وهو معطى لكونها بصورة الحرف وفي معطى ضمير يعود الى أل هو نائب فاعله وكما فاعله كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفي الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقدير ويكتفي خبر المبتدأ (قوله وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول اجراء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصل بان يكون من الثلاثي كفعول ومن غيره كضارعه المجهول فان حول الى فعيل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أيه بالجر خلافاً لابن عصفور (تنبيه) قال الموضح في الحواشي اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلاً كما هو شأن الصفة لانه لا يمتنع فيها ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهره انه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعه معنى اذ بدل لول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء الى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع

أطفاهما بنصب عبد وجرحه وقال الآخر هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبدرب أخاعون بن خرقاق بنصب عبد عطف على محل دينار أو على اضرار فعل التقدير أو تبعث عبدرب (ص) وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صبح للفعل في معناه كالمعطى كما فافا يكتفي (ش) جميع ما تقدم في اسم الفاعل من انه ان كان مجرداً عمل ان كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد وان كان بالانف واللام عمل مطلقاً يثبت لاسم المفعول فتقول أمضروب الزيدان الآن أو غدا أو جاء المضروب أبوهما الآن أو غدا أو أمس وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول فيرفع المفعول كما يرفعه فعله فكما تقول ضرب الزيدان تقول أمضروب الزيدان وان كان له

مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كما فافا يكتفي فالمفعول الاول ضمير مستتر عائداً على الاف واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكما فافا المفعول الثاني (ص) وقد يضاف ذا الى اسم مرفوع * معنى كحمود المقاصد الورع (ش) يجوز في اسم المفعول أن يضاف الى ما كان مرفوعاً به فتقول في قولك زيد مضروب عبد زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول الى ما كان مرفوعاً به ومثله الورع محمود المقاصد والاصل الورع محمود مقاصده

كالعبد

كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف مبالغة بجهله هو المضروب والمحمود مثالا لا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلا والوصف منقون فينصبه تمييزا وتشبيها بالمفعول ثم يجر بالاضافة فعلا القبح اجراء وصف المتعدي لو احد مجرى المتعدي لائسب في الجرف فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينصب المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزومه للاضافة لما علمت انها فرع ولانها أكثر منه وتحويل الاسناد مجاز عقلي لاسناد الشئ الى غير من هوله (قوله ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل الخ) أي المتعدي لا أكثر من واحد اتفاقا فان تعدي لواحد جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثل الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصار اجاز ولا فلا واختاره ابن عصفور وغيره والجمهور على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله مالراحم القلب ظلاما وان ظلمنا * ولا الكريم عننا وان حرما
أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أريد به الدوام كضامر البطن لانه يصبر صفة مشبهة حقيقة أو ملحقا بها على ما سرى في الاضافة والله أعلم

﴿أبنية المصادر﴾

قدم اعمال البابين على صيغهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطرادى فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أي موازنه ومن ذى ثلاثة حال ومن للتبويض أي حال كون ذلك المتعدي بعض الافعال الثلاثة (قوله على فعل قياسا) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كما كحياكة وخاطه خياطة وحجمه حجمة قيل وعبر الرؤى يا عبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا الا أنك تقيس مع السماع خلافا للفرع (قوله فتقول الخ) عدد المثل اشارة الى انه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفاً ومفتوح العين أو مكسورا امام مضمومها خاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه صحيحا كضرب ضرب بأو معتل الغاء كوعود عدا ووطئ وطئاً والعين كباع بيعا وخاف خوفاً واللام كرمى رميا ورتى بالكسر أي صعد السلم رقيار ورفيه أيضا رقا بضم فكسر على فعمل كقاي الصحاح أو مهموزا كما كل أو كلاً أو من أمنا (قوله لا ينقاس) أي لان مصادر الافعال الثلاثة لا تدرك الا بالسماع فاذا عدم لا يقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أي المكسور العين أمام مفتوحها ففي البيت بعده والمكسور المتعدي سبق (قوله بابه فعل) أي قاعدة مصدره موازن فعل بفتح تحتين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسمر سمرة وشهب شهبة ودهم دهمه (قوله كفرح الخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام ومنه عمى وعمى وبقى والجوی حرقه العشق ونحوه وبقى معتل الغاء كوجع وجعا والعين كعور عورا والمهموز كاسف أسفا (قوله وشلت يده) أي فسدت عروقها وبطل عملها وأصله شلت بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذ لا وجه لعدم العطف مع انه مثال ثان لأن يجعل قعدا مثالا لللازم من حيث فتح العين وغدا مثالا له من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقى المضاعف كرم وروا والمعتل اما باللام كغدا غدا وعما عتوا وعلا عوا والفاء كوصل وصولا امام معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوما ونام نوما أو فعال كصام صيما ونام قياما أو فعالة كمنح نياحة ويقل فيه فعمل كغابت الشمس غيوبا (قوله باطراد) حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أي مستحقا فعلا بكسر الفاء أو فعلا بفتح حات أو فعلا بالضم أي أو فعلا كما يؤخذ من قوله ويشمل الخ (قوله كآبى) أي اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضا للمتعدى بمعنى كره ففي القاموس أبي الشئ بأباه وأبيه اباء واباء بكسرهما كرهه اه (قوله لانا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله ويشمل الخ بغيد أن الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعل

ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل
فلاتقول صررت برجل
ضارب الابزيدا تريد
ضارب أبوه زيدا (ص)
﴿أبنية المصادر﴾

فعل قياس مصدر المتعدي
* من ذى ثلاثة كرردا
(ش) الفعل الثلاثي
المتعدي يجي مصدره على
فعل قياسا مطردا نص
على ذلك سيبويه في مواضع
فتقول رردا وضرب
ضربا وفهم فحارزهم
بعضهم أنه لا ينقاس وهو
غير سيدد (ص)

وفعل اللازم بابه فعل *
كفرح وكجوى وكشلال
(ش) أي يجي مصدره فعل
اللازم على فعل قياسا
كفرح فرح وجوى جوى
وشلت يده شلالا (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا
له فعمل باطراد كغدا
مالم يكن مستوجبا فعلا
أو فعلا لانا قادرا أو فعلا
فأول لنى امتناع كآبى
والثان للنى اقتضى تقريبا
للافعال أو لصوت

وشمل * سيراوصونا الفعيل كصهل (ش) يأتي مصدره فعل الازم على فاعول قياسي فتقول قعد قعودا وخذ اخذوا و بكر بكورا وأشار بقوله ما لم يكن مستوجبا فعلا لا الخ الى انه انما يأتي مصدره على فاعول اذ لم يستحق أن يكون مصدره على فعال وفعلان أو فاعل فالذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل (٣٠) دل على امتناع كإبي ابا ونفر نغارا وشردا شرادا وهو المراد بقوله قائل

فإذا سمعنا فيه فذاك كمنعني نعيما وناعها أو أحدهما فقط القياس سمي به عند سيبويه والاختصاص كمنع الظبي بغاما وسهل الفرس صهيلا وان لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب اسماعيل في غيره وكذا يقال في قوله الآتي فعولة فعالة الخ فلا يرد اعتراض ميم بأنه ان أراد التخصيص في قياس الازم الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للروى وان جاز كسرهما (قوله كصهل) من بابي ضرب ومنع كافي القاموس (قوله اذ لم يستحق الخ) الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد في مصدره فاعول الا في الخمسة التي ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرقة أو ولاية في مصدره فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة وأمر امارة ونقب نقابة أي صار نقيبا أي عرف القوم فتحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس في الحرقة والولاية من فعل المفتوح لازما كان كما هنا أو متعديا كما مر ومنه نحو تجر تجارة بالنون والجيم وكتب كتابة وأما تياتها الفعل بالكسر الازم في الحرقة والولاية فنادر كولي عليهم ولاية (قوله وشردا الخ) بمعنى نفر ومن الامتناع أيضا جمع جاسا وأبق اباقا (قوله تغلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقعد قعودا ومشي مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف وزا بالنون والزاى يقال نزا الفحل على أنشأه أي وثب وهو خاص بندى الحافر والظلف والسباع (قوله وز كم) هو من الافعال الالزمة للبناء للجهول فالتمثيل به لفعل المفتوح بالنظر لأصله المقدر وجعله من المفتوح ايشار اللاحظ وجعل على النظائر وما في القاموس من أنه يقال زكم كعني وأزكمه فهو من كوم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لان كلامنا في زكم بلا همز لا المهموز لكن في نسخ منه زكمه وأزكمه فهو من كوم لا يقال أصله متعد بدليل بناءه للفعول والسكلام في الازم لانا نقول الازم يبنى للمجهول سماحا كجن فيجعل هذا منه أو يقال المالم ينطق بهذا الاصل كان في حكم الازم على ان بناءه لذلك صوري فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فرفوعه فاعل لانه نائبه ومثله نتجت الشاة وعني بحاجتك أي اعتنى وزهى علينا أي تكبر وسقط في يديه أي ندم فهذه الخمسة أفعال مبنية للفعول صورة (قوله نعب) بنون فمهملة فوحد أي صوت (قوله وأزت القدر) بشد الزاى أي غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمججمة أي سار بلين ورفق (قوله نعب نعيبا الخ) أماد بهذا مع ما مر أنه قد يجتمع في الصوت فاعيل وفعال ومنه صرخ صراخا وصر يحا وقد ينفرد فاعيل كصهل صهيلا وصخب الطائر صخبيا بمججمة فوحد ولم يمثل لانفراد فعال كمنع الظبي بغاما بالموحدة فمججمة وضح الثعلب ضبحا بمججمة فوحد فمهملة كل ذلك بمعنى صوت أو ما لهاء فيختص به فعال وبالسير فاعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناظم ضابطا لكل منهما فقال في شرح اللامية اذا كان الوصف من فعل المضوم على فاعيل كليلح وظريف وشجيع فقياسه فعالة كالأحبة وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو أغلبي فان ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أي صار ملحا مصدره ملوحة وليس وصفه على فعل ولا فاعيل (قوله فبياه النقل) أي السماع (قوله كسخط ورضى) قال الاشموني بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتحين فاعتراض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفتح رديان تعديهما توسع بخلاف الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف

الذي امتناع والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على تغلب نحو طاف طوفانا وجال جولانا ونزانا ونا وهذا معنى قوله وهو الشأن للذي اقتضى تغلبا والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على داء أو صوت فمثال الاول سعل سعالا وزكم زكما ومشي بطنه مشاه ومثال الثاني نعب الغراب نعبا ونعق الراعي نعاقا وأزت القدر ازازا وهذا هو المقصود بقوله للادفعال أو لصوت وأشار بقوله وشمل سيراوصونا الفعيل الى أن فعلا يأتي مصدر الما دل على سير ولما دل على صوت فمثال الاول ذمل ذميلا ورحل رحيلًا ومثال الثاني نعب نعيبا ونعق نعيقا وأزت القدر أزرا ووصلت الخيل صهيلا (ص) فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جزلا (ش) اذا كان الفعل على فعل ولا يكون الالزما يكون مصدره على فعولة أو فعالة فمثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثاني

أصلا
جزل جزلة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما أتى بخالفا للماضى * فبياه النقل كسخط ورضى (ش) يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بقياس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط وسخطا ورضى رضاه وذهب

ذها باب وشكر شكرنا وعظم عظمة (ص) وغير ذى ثلاثة مقيس * مصدره كقدس التقديس وزكاة تزكية وأجلا *
 اجال من تجملاتجمل واستعدنا استعدادا ثم أقم * اقامة وغالباذا التالزم وما يلى الآخر مدوا فتجا * مع كسر تلو الثمان مما افتتجا
 هم مزو صل كاصطفي وضم ما * يربع في أمثال فتدلهما (ش) ذكر في هذه الايات (٣١) مصادر غير الثلاثى وهي مقبسة

كاهنا كان على وزن فعل
 فاما أن يكون صحيحا أو
 معتلا فان كان صحيحا
 فصدره على تفعيل نحو
 قدس تقديسا ومنه قوله
 تعالى وكام الله موسى نكاحا
 ويأتى أيضا على وزن فعال
 كقوله تعالى ركذبوا بآياتنا
 كذابا ويأتى على فعال
 بتخفيف العين وقرئ
 وكتبوا بآياتنا كذابا
 بتخفيف الذال وان كان
 معتلا فصدره كذلك
 لكن تحذف ياء التفعيل
 ويعوض عنها التاء فيصير
 مصدره على تفعلة نحووزكى
 تزكية ونذر جئسه على
 تفعيل كقوله

باتت تنزى دلوها تنزيا

كأنتزى شهلة صبيا
 وان كان مهموزا لم يذكره
 المصنف هنا فصدره على
 تفعيل وعلى تفعلة نحوخطأ
 تخطيما وتخطئة وجزأ تجزأ
 وتجزئة ونباأ تنبيا ونبئة
 وان كان على أفعال فقياس
 مصدره على افعال نحو
 أكرم أكراما وأجل أجلا
 وأعطى اعطاء هذا ان لم
 يكن معتل العين فان
 كان معتل العين نقلت

أصلا لان لم يتعرض لمصدرهما القياسى وليس في كلامه ما يدل على انهما مثالان للالزم أو المتعدى كما لا يخفى
 خلافا لمن توهمه ومثاله ما في أن قياسه كفتح حزن ونحل بالضم مصدر احزن ونحل بالكسر (قوله
 ذهابا) قياسه ذهيبا لثلاثه على السير لا ذهبوا كما قيل (قوله وشكر وشكرانا) قياسه كضرب لتعديبه
 (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامه وعظومة أو الاول فقط على الضابط المار ومثله فبح فبحا وحسن
 حسنا والله أعلم (قوله وغير ذى ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان
 ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثانى والجملة خبر الاول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس
 حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أى غير الثلاثى قياس مصدره كأن كقدس الخ أو قياسه حال كونه
 كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس أمم مفعول خبر غير مصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر
 لمخبر أى وذلك كقدس الخ كفى المغرب فيقتضى أن مصدر غير الثلاثى مقيس دائما وليس كذلك
 بدليل قوله وغير ما من السماع عادله الا ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثى لا بد له من مصدر مقيس كما فسره
 الاشمونى بذلك (قوله اجال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله
 وهو تجمل الثانى بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلته أى اجال من تجمل تجملا وقوله الآتى
 وضم ما يربع الخ يعنى ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذامبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله
 مقدم أو هي مبتدأ ثانى خبره لزم والجملة خبر ذامبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله
 غالبا أى صحبته ثلاثا في الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليعكون لذكر الاستعداد هنا فائدة لزومها التاء والا
 فهي داخلية في البيت بعده (قوله وما يلى الخ) الآخر فاعل يلى ومفعوله مخدوف أى ومد الحرف النوى يلى
 الآخر وافتتحه (قوله مع كسر) متعلق بمد وافتتحه حال من تلو (قوله ما يربع) من ربت القوم
 من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المماثلة في الحركات والسكنات وعدد
 الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من باب ذلك عشرة أبنية تفعل كتحمل تجملا وتفاعل
 كتغافل تغافلا وتغامل كتحلم تحلما وتدرج تدرجا وتعيمل كتيبطن تبيطرا وتعمل كتمسكن تمسكنا
 وتغوعل كتجورب تجوربا وتغعل كتقلنس تقلنسا وتغول كتغول ترهولا وتغلت كتغفرت
 تغفرتا والاشترتغلى كتغلى تغليا وتغنى تغنيا وتساقى تسلقيا فكل ذلك يضم رابعه لكن تغلب ضمة
 الاخير كسر قلنسا الياء (قوله ويأتى على فعال) ويأتى أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله باتت
 تنزى) بضم التاء وفتح النون وشذ الزاى مكسورة أى تحرك والشهلة المعجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب
 من تفعيل (قوله وحذفت) أى العين بعد قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الآن فالها
 التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين
 قبله وأيضا فشرط قلب الواو والياء ألفا تحرك ما بعدهما كما سيأتى في قول المصنف ان حرك التالى وان سكن
 كف * اعلال غير اللام الخ ولذا صححت العين في نحو بيان وطوبى وخورنق لسكون ما بعدها قلت أجب
 سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر في الجمل عليه
 وهو جواب سديد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو في معتل اللام ليخرج غزوا ورميا مسندا للاثنين
 فلا يخفى خلاله على من فهم قوله ان حرك التالى الخ هذا وصرح الشارح أن المخدوف العين من اقامة ونحوها

حركة عينه الى فاء الكامة وحذفت وعوض عنها تاء التانيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فنقلت حركة الواو الى القاف
 وحذفت وعوض عنها تاء التانيث فصار اقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالباذا التالزم الى ما ذكرناه من ان
 تعويض التاء غالب

وقد جاء حذفها كقولهم تعالي واقام الصلاة وان كان على وزن تفعل فقياس مصدره على تفعل بضم العين نحو تجمل تجملا وتعلم تعلمسا وتكرم تكريما وان كان في أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعل أو افتعل أو استفعل نحو انطلق انطلاقا واصطفي اصطفا واستخرج استخرجا وهما معنى قوله * وما يلي الآخر مد وفتحنا * فان كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث لزوما نحو استعاذ استعاذته والاصل استعوا اذا فنقلت حركة الواو الى العين وهي فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها التاء فصارت استعاذته وهما معنى قوله واستعذ استعاذته ومعنى قوله (٣٢)

كفائدة واجازة واعادة فوزنها اقلية وهو من ذهب الفراء والاحفش والراجح من ذهب الخليل وسيبويه أن الحذوف الالف الزائدة فوزنها اقلية (قوله) وقد جاء حذفها) هو مقصور على السماع (قوله) وان كان في أوله همزة وصل) أي ثابتة اصاله فخرج ما أصله تفاعل أو تفعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزداد قبل آخره الالف كاطير واطير يشاء الطاء فان أصلها ما يطير ويطير أدغمت التاء في الطاء وأتى بهمزة الوصل فيقال اطير يطير اطيرا واطير يطير اطيرا (قوله) بفتح الفاء وجوبا في الضاعف وهو ما فاقوه ولامه الاولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس فيعجز فيه المفتح كزلال ووسواس وقلقال لكن الاكثر كون المفتح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أي الموسوس وليس في العربية بفتح الفاء بالفتح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفاعل بالكسر الالتقاء وتبيين وماعدهما بالفتح كتنكار وتعداد وتنفاد ورجح المصنف ان التفعال مصدر لفعل المشددا لالمخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالنفعيل كذا كذا كير واندكارا أو سماعي قولان (قوله) وسرهف يقال سرهفت الصبي أحسنت غذاءه (قوله) وهو المقيس فيه) أي الفعلة هو المقيس في فعل كمثلته وكذا فيما أحق به كجلبب جلببية اذا صوت وبيطر ببطرة اذا عالج الخيل وفلس فلسا فلنسة وأما الفعلال فسماعي كسرهاف قال في التوضيح وشرحه الافى المضعف كزلال فقياسي ولم يسمع في دحرج دحرجا كما قاله الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعل الافى حوقل حوقلة وحيقالا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناظم فعلال او فعلة لفعلال اه فقول الشارح دحرجا مجر دمثال وليس مسموعا وقيل انه قياسي مطلقا (قوله) وبرهم) بالميم أي نظر مع مسكون طرفه وفي نسخ بهرج بالجم أي أتى بالبطل والردى من الشئ (قوله) لفاعل الفعالي الخ) قال اللساميني والمطر د دائما عند سيبويه الفعلة وأما الفعل فقد يترك كجالس مجالسة ولم يقلوا اجلسا وتمتعين المفاعلة فيما فاقوه كياسره مياسرة ويامنهم ميامنة لثقل الابتداء بالياء المسكورة وشدني يومه يوما لا ميامنة (قوله) عادله) فعل ماض من المعادلة كما يشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضميره يعود لغير ففيه قلب وعكس التضميرين وان أغنى عن القلب لكن فيه جر يان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابرار (قوله) بثبت) بفتح الباء أي بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت قلب (قوله) وشرحيقال) الذي في الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه (قوله) تلاقا) بكسر التاء والميم وشد اللام يقال تملقه وتلقى له تملقا وتلاقا وتودد اليه وتلطفه قال

ثلاثة أحباب فحب علاقة * وحب تلاق وحب هو القتل

صاح (قوله) وفعله مرة) أي من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين أن يكون مصدره الاصل على فعل كضربة من الضرب أو لا كجلسة من الجلوس ثم فعلة التي للمرة انما تكون للمايدل على فصل الجوارح الظاهرة المحسوسة كمثلثة الشارح لا لمايدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل أو الصفة الثابتة

وضم ما ير بع في امثال قد تعلمسا ان ما كان على وزن تفعليل فان مصدره يكون على تفعليل بضم رابعه نحو تعلم تعلمسا وتدحرج تدحرجا (ص) فعلال او فعلة لفعلال * واجعل مقيسا ثانيا لأولا (ش) يأتي مصدر فعل على فعلال كدحرج دحرجا وسرهف سرهفا وعلى فعلة وهو المقيس فيه نحو دحرج دحرجة وبرهم برهمة وسرهف سرهفة (ص) لفاعل الفعالي والمفاعله * وغير ما مر السماع عادله (ش) كل فعل على وزن فاعل فصدره الفعالي والمفاعلة نحو ضارب ضرابا ومضاربة وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير ما مر الى أن ما ورد من مصادر ضمير الثلاثي على خلاف ما مر يحفظ ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عدلا

كالحسن

فلا يقدم عليه الا ثبت كقولهم في مصدر فعل المعتل تفعيلا نحو * باتت تنزي دلوها تنزيا * والقياس تنزية وقولهم في مصدر حوقل حوقلا وقياسه حوقلة نحو دحرج دحرجة ومن ورود حيقال قوله

يا قوم قد حوقلت أودنوت * وشرحيقال الرجال الموت وقولهم في مصدر تفعل تفعالا نحو تلتقي تلاقا والقياس تفعل تفعلا نحو تلتقي تملقا (ص) وفعله لمرة كجلسه * وفعله طيئة كجلسه (ش) اذا أر يد بيان مرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فعلة بفتح الفاء نحو ضربته ضربا وقتلته قتلة هذا اذا لم يكن المصدر على تاء التأنيث

فان بنى عليها وصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورحمة فاذا اريد المثرة وصف بواحدة وان اريد بيان الهبة منه قيل فذلة بكسر الفاء نحو
 جالس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) في غير ذي الثلاث بالتالفة (٣٣)

* وشذفيه هيئة كالخمره
 (ش) اذا اريد بيان المرة
 من مصدر الزيد على
 ثلاثة أحرف زيد على
 المصدر تاء التانيث نحو
 أكرمتها كرامة ودحرجته
 دحرجة وشذبناء فعلة
 للهبة من غير الثلاثي
 كة ولهم هي حسنة الخرة
 فبنوا فعلة من اخترع وهو
 حسن العمة فبنوا فعلة من

كالحسن والظرف (قوله لهيئة) أي هيئة الحدث وكيفية (قوله فان بنى عليها) أي مع الفتح لامع
 الضم ككسرة ولا الكسر كشد فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أي ما بين المصدر المطلق عليها
 كشد وذرة وهي الحدة في الشيء والادل على الهيئة بالصفة أو غيرها كشد عزيمة ودخل في ذلك فعلة
 بالضم أو الفتح فيكسر ان للهبة (قوله بالتالفة) أي في غير ما بنى عليها كقامة والادل عليها بالوصف
 (قوله كالخمره) بكسر الخاء المججمة من اخترعت المرأة غطت رأسها ﴿خاتمة﴾ يصاغ من الثلاثي
 مفعول بفتح العين للزمان والمكان والحدث اذا اعتد لامه مطلقا وصحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل
 ومذهب فان صحت مع كسر العين كيضرب فتحت في المصدر وكسرت في الزمان والمكان ولا فرق في صحيح
 اللام بتفصيله المذكور بين كونه راوي الفاء كوعدا ولا عند طي وأما غيرهم فيكسرون واوهم الثلاث
 مطلقا كسرت عين مضارعه ولا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم
 المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعول * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا
 بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كغزى ومرماه ومرماه من رقى
 كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أنك بغير الكسر فاعلم وحققا
 والافتتح للمراد المصدر * وفي غيره كسر فقل فيه منطقا
 وراوى فاء صح بالكسر مطلقا * لدى غير طي جاء فاجعله موثقا
 وان رمت من غير الثلاثي هذه * لئى باسم مفعول كجري ومراتي
 وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسمع معلقا

تعمم (ص)
 ﴿أبنية أسماء الفاعلين
 والمفعولين والصفات
 المشبهة بها﴾

كفاعل صغ اسم فاعل اذا
 من ذى ثلاثة يكون
 كفتا

(ش) اذا اريد بناء اسم
 الفاعل من الفعل الثلاثي
 جى به على مثال فاعل
 وذلك مقيس في كل فعل
 كان على وزن فعل بفتح
 العين متعديا كان أو لازما
 نحو وضرب فهو ضارب
 وذهب فهو ذاهب وغدا
 فهو وغذا فان كان الفعل
 على وزن فعل بكسر العين
 فالأمر ان يكون متعديا أو
 لازما فان كان متعديا فقياسه
 أيضا ان يأتي اسم فاعله
 على فاعل نحو ركب فهو
 راكب وعلم فهو عالم وان
 كان لازما وكان الثلاثي

والله أعلم
 اضافة ابنية لأسماء للبيان واطافة أسماء لبعده لامية والصفات عطف على أسماء لعل الفاعلين لان اللامية
 لا تصح فيها أى ابنية هي أسماء للذوات الفاعلين الخ وغاب العاقل من تلك الذوات على غيره جمعه بالياء
 والنون فاقبل ان أسماء الفاعلين ألقاها وهي لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة محبة لان الفاعلين
 ليس وصف الالفاظ بل للذوات وقوله بها أى باسماء الفاعلين كطاهر القلب أو المفعولين كحمود المقاصد كما
 هو المتبادر من الترجمة ويؤيد ما مر من ان اسم المفعول اذا اريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقية
 ومر فوعه فاعل لانه نائبه لكن الموافق لقوله الآتى الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للذات فقط وهو
 المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الابنية وجميع ما فيه يصلح ان يكون صفة مشبهة اذا اريد به الدوام وأما
 الترجمة الآتية فلاحكامها كما فرد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) امحال من اسم فاعل أى
 صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي اما من غيره فلا يوزن فاعل أو صفة لمصدر محذوف
 أى صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوارها العامل في الدلالة
 صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كفتا) بمجتمعين يستعمل لازما كفتا الماء أى سال
 ومتعديا كفتوت الصبي باللبن أى ربتته وكلاهما صحيح ففي تشبيهه به اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به
 أيضا التقييد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أى ان دل على
 معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشرو بطر فهو أشرو وطر أى لا يحمد النعمة وشذبه مريض
 وكهل اذ قياسهما كفرح لانها عرضان وقوله وأفعال أى ان دل على لون كحمر فهو أحر وأخلقة أى حال

(٥ - (خضرى) - ثانى) على فعل بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منها فاعل الاسما عا وهذا هو المراد بقوله
 (ص) وهو قابل في فعلت وفعل * غير معدى بل قياسه فعل وأفعال فعلان نحو أشرو * ونحو صديان ونحو الاجهر

(ش) أي اتيان اسم الفاعل على فاعل قليل في فعل بضم العين كقولهم حمض فهو حامض وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو آمن وسلم فهو سالم وعقرت المرأة فهي عاقرة بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فعل بكسر العين نحو نضر فهو ونضرو بطر فهو وطر وأشر فهو وأشرأر على فعلان نحو عطش فهو عطشان وصدى فهو صديان أر على أفعال نحو سود فهو أسود وجهر فهو أجهر (ص) وفعل أولى وفعل بفعل * كالأضخم والجيل والفعل جمل وأفعال فيه قليل وفعل * وبسوى الفاعل قد يعني فعل (ش) إذا كان الفعل على وزن فعل بضم العين كترجيح اسم الفاعل منه على وزن فعل كضخم فهو وضخم وشهم فهو وشهم وعلى فاعل نحو جمل فهو وجليل وشرف فهو وشرف يقل بحجى اسم الفاعل على أفعال نحو خضب فهو وأخضب وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتقسيم ان قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين (١٣٤) أن يكون على فاعل وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلاً نحو طاب فهو

طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب ودنا معنى قوله * وبسوى الفاعل قد يعني فعل * (ص) وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كالمواصل مع كسر متوالاخير مطلقا * وضم ميم زائد وسبقا وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر (ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميم في أوله مضبوطة ويكسر ما قبل آخره. طلقا أي سواء كان مكسورا من المضارع أو مفتوحا فتقول قاتل يقتال فهو مقاتل ودحرج يدحرج فهو مسدحرج

ظاهرة في البدن كمور وحور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أي لا يبصر في الشمس وقوله فعلان أي ان دل على الاتساع كروي فهو ريان أو حارة الباطن كصدي فهو صديان أي عطشان (قوله نحو آمن) أي اللازم كأمن البلد أي اطمان أهله وقديته صدي كأمنت العبد (قوله وفعل أولى الخ) له له لم يصرح بالقياس لانهم لم يكثر في المضموم كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف برى قياسية فاعل لا فاعل (قوله والفعل جمل) ليس حشوا بل يخرج به جيل من جملات الشحيم بالفتح أي أذنته فاعل هو بالبناء للمجهول فهو جيل أي مجول قاله الشاطبي ويرده أن كون الفعل جمل بالضم معلوم من كون الكلام في فعل المضموم فالأولى انه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله قد يعني) مضارع غني يعني كفتح يفتح أي يستغنى (قوله ضخم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكي الفؤاد (قوله خضب) بالخاء والضاد المجمعين أي اجر الى الكدرة (تنبية) جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت وان لم تضفر فوجهها واطلاق اسم الفاعل عليها حينة مجاز في الاصطلاح الشاع فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسم قناني انه اذا أريد بها النص على الحدوث حوت الى فاعل فيقال حسن لاجل من وأمامه وزن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل الا اذا دل على الثبوت وأضيف لرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقا بها على ما مر وبقيّة الاوصاف الآتية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي بغيره كفاعل في هذا التفصيل (قوله بعد زيادة ميم) أي بدل حرف المضارعة لأمعه كما ينه المثل (قوله ويكسر ما قبل آخره) أي ولو تقديرا كمثل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذمتن بضم التاء انبا على الميم اسم فاعل من أنتن كما شذ الفتح في ألفاظ كاحصن فهو محصن وألفح بالفاء والخاء المهملة فهو ملفح أي فقير مفلس وأسهب فهو سهب إذا تكلم بما يقل أماني المفعول فيكسر على القياس (قوله ولكن تفتح منه) أي ولو تقديرا كمثل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كات من قصد) أي وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أيضا مبيع ومقول ومرى إلا أنها غيرت إذا صلها ببيوع ومقول ومرى نقلت حركة الياء والواو في الأولين الى الساكن قبلهما ما حذف وأرمفعول لساكنين وقلبت ضمة الاول كسرة لتسلم الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها (تنبية) مراده بالثلاثي فيما مر

وواصل بواصل فهو مواصل وتدحرج يدحرج فهو مسدحرج وتعلم يتعلم فهو متعلم المتصرف فان أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسورا وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنظار (ض) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده * زنة مفعول كات من قصد (ش) اذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي بحجى به على زنة مفعول قياسا مطردا نحو قصدته فهو مقصود وضربته فهو مضروب ومررت به فهو ومرور به (ص) وناب نقلا عنه ذرفعيل * نحو فتاة وفتى كحيل (ش) ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه نحو مررت برجل جريح وامرأة جريح وفتاة كحيل وفتى كحيل وبامرأة قتيل ورجل قتيل فناب جريح وكحيل وفتيل عن مجروح ومكحول ومقتول ولا يتقاس ذلك في كل شيء بل يقتصر فيه على السماع وهذا معنى قوله * وناب نقلا عنه ذرفعيل * وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة

ولست مقيسة باجماع وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فاعيل عن مفعول وليس مقيسا خلافا لبعضهم وقال في شرحه زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينب فيما سواه وقال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فعيل بمعنى مفعول مع كثرة غيره مقيس كجرحم بأصح القواين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضي نفي الخلاف وقد يعتذر عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع على ان فعيل لا ينوب عن مفعول ويعني نيابة مطلقة أي في كل فعل وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل (٣٥) بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له

ففعيل بمعنى فاعل ونسبه المصنف بقوله نحو فتاة أو فتى كحيل على أن فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه الذكر والمؤنث وستأتي هذه المسئلة مبينة في باب التأنيث ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فعيل لا ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لافي العمل فعلى هذا لا تقول

المتصرف أما الجامد فلا يبنى من اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلا) أي سماها وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولا عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضرب وعالم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فعيل الخ) أي لانه لا ليس فيه بحرف ماله ذلك فيليس بالفاعل (قوله كعالم) أي وقدير ورقيم فالخاصل ان كل فعل سمع له فعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول ومالم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفي فهو منفي لان العمل المنفي شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمعنى انه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو ذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما به مناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل الجوهول والله تعالى أعلم

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أي في دلالتها على حدث ومن قام به وقبولها الافراد والتذكير وغيرهما غالباً فعملت النصب كالتعدي لو احدى لكن عملها أحط منه لانها لم تفد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقاً لزمه الافراد والتذكير وفادته الدرهم فلم يعمل النصب أصلاً (قوله صفة استحسن الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييزاً ونصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد نحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا في المعنى والمراد استحسن الجر بنوعها لا بشخصها التاكيد ليرد صوراً متناع الجر وضعفه الآتية قيل استحسن الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة طرافة وتوقف معرفتها عليه وهو دور دور يمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعلهما بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقبح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم عامر (قوله فلا تقول زيد يضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدي لو احدى تتمتع اضافته لفاعله عند الجمهور وان قصد ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب قائم تتمتع اضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدرهم كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدرهم (قوله وصوغها) عطف على جرأي واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبره فيفيد الحصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعدي) أي مالم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى

مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص)

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل (ش) قد سبق ان المراد باضافة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان

جر فاعلها بما نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وطاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول زيد يضارب الاب عمارا يضارب أبوهم عمارا ولا زيد قائم الاب زيد قائم أبوهم عمارا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول زيد مضروب الاب وهو

حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص) وصوغها من لازم الحاضر * كطاهر القلب جليل الظاهر (ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعدٍ فلا تقول زيد قائم الاب بكرا اتر يدقائل أبو بكر ابل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجليل الظاهر ولا تكون

الالاحمال وهو المراد بقوله حاضر فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس ونبيه بقوله كظاهر القلب جميل الظاهر على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين (٢٦) أحدهما موازن المضارع نحو طاهر القلب وهذا قليل فيهما والثاني ما لم

يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الابن كان من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدي * لها على الحد الذي قد حدا

(ش) أي يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه ففي حسن ضمير ص فروع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لأن حسنا شبيهه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حدا إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كانه لا بد من اعتمادها (ص) وسبق ما عمل فيه مجتنب وكونه ذاتية وجب

(ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يميز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمر ضارب ولا تعمل إلا في سببي نحو

زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا تقول زيد حسن عمر واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا (ص)

فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم (قوله الالاحمال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلالة عن الآخروا فادتها الدوام عقلية كما نقله يس لأرضية لانها لما اتقى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلا لأن الاصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع واطلاقه على غير موازنته مجاز كما مر في تعريفه ومذهب الزمخشري وابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلاً ونحو طاهر القلب ومنطابق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدي) أي لواحد والمراد العمل صورة والافضوية مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيهه أو تميز (قوله على الحد) حال من المستكن في لها الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو أنه لا بد الخ) لم يذكرونها للتحال أو للاستقبال لازمه للدوام المدلول لها فلامعنى لا شرطه فيهما وإنما يشترط الاعتماد لعمليها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار إليه بقوله المعدي أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما كان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعها والمشبه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اه يس (قوله وسبق الخ) هذان مما يتخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذاتية أي ذاتا تعلق ارتباط بوصفها لاشتماله على ضميره كاسييين وتقدم منه تصرفها وتلويحاً أربعة هي استحسان الجر بها ووصفها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جرهما على المضارع ويؤخذوا واحداً من قوله الآتي وما اتصل بها الخ وهو أنه لا يفصل معمولها منها منصوباً كان أو مرفوعاً بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمر ربي في أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يميز تقديم معمولها) أي التشبيه بالمفعول به لأنه الذي يفترقان فيه أما الرفع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لأنه فاعل أو مضاف إليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً كزيدك واثق وفرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لأنه يجوز تقديم مفعوله إذا كان هو بال أو مجروراً بإضافة أو حرف أصلي كزيد غلام فأنزل زيداً مررت بضارب زيداً فيمتنع تقديم زيد لاني نحو لست بضارب زيداً لزيادة الجار (قوله فلا تقول زيد الخ) أي ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ ثانياً على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله الافي سببي) أي إذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكونها الجر لأنه فرعها فلا بد من كون معمولها سببياً أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك لأن عملها فيهما بالحل على الفعل لا يشبهه اسم الفاعل فيجوز كونهما أجنبيين نحو أحسن زيدان وما قبيح العمران وزيدك فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها إذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما إلا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس أجنبياً من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقدير كحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كافي التمهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً وصورة ثلاثة لأنه إما متصل بالصفة مع أل كحسن الوجه الجليله أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفر

فاعمل طلق في الهاء المضاف إليها وأصلها النصب لأنها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل وأما موصول منها بضمير آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية

وكرامهموها

فارفعها وانصب وجرمع ال * ودون ال مصحوب ال وما اتصل بهامضا أو مجردا ولا * تجررهما مع ال سما من ال خلا
 رين إضافة لتأنيهما * لم يشغل فهو بالجواز وسما (ش) الصفة المشبهة اما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة عنهما نحو
 حسن وعلى كل من التقديرين لا يتناول المفعول من أحوال ستة الاول أن يكون المفعول بال نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثاني أن يكون
 مضافا إليه ال نحو الحسن وجه الاب وحسن وجه الاب الثالث أن يكون مضافا (٣٧) الى ضمير الموصوف نحو مرت

بالرجل الحسن وجهه
 ورجل حسن وجهه
 الرابع أن يكون مضافا
 الى مضاف الى ضمير
 الموصوف نحو مرت
 بالرجل الحسن وجه غلامه
 ورجل حسن وجه غلامه
 الخامس أن يكون المفعول
 مجردا من ال دون
 الاضافة نحو الحسن وجه
 أب وحسن وجه أب
 السادس أن يكون المفعول
 مجردا من ال والاضافة
 نحو الحسن وجهها وحسن
 وجهها فهذه ثلثا عشرة
 مسألة والمفعول في كل
 واحدة من هذه المسائل
 المذكورة اما أن يرفع
 أو ينصب أو يجر فيتحصل
 حينئذ ست وثلاثون
 صورة والى هذا أشار بقوله
 فارفعها أي بالصفة المشبهة
 وانصب وجرمع ال اذا
 كانت الصفة بال نحو الحسن
 ودون ال اذا كانت
 بغير ال نحو حسن مصحوب
 ال أي المفعول المصاحب
 لأن نحو حسن الوجه وما
 اتصل بها مضافا أو مجردا

وذكر انه موافق لما حمل الضمير في الثانية لخال الصفة من ال مع مباشرته وانصب على التشبيه بالمفعول به في
 اليقين واما ما اتصل بال ضميرها مع قرنهما بال فلم يذكره احد لعم جوازه (قوله مع ال) حال من الضمير
 المجرور بالباء ودون ال عطف عليه ومصحوب ال بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الاخير وحذف ضميره
 بما قبله لكونه فضلا (قوله من أحوال ستة) بقى ستة أخرى وهي كون المفعول موصولا كحسن ماتحت نقابه
 أو موصوفا بشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال إعطاه أو مضافا الى أحدهما كحسن كل ماتحت نقابه
 وكل نوال إعطاه أو مضافا الى ضمير يعود على مضاف المضاف الموصوف كمرت بامرأة حسن وجه
 جاريتها أو مضافا الى وجه المضاف للجارية المضافة للضمير الموصوف أو مضافا الى ضمير مفعول
 صفة أخرى كمرت برجل حسن الوجنة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى
 كون مرجع الضمير مفعولا لصفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي
 ثني عشر وكما تدخل في كلام المصنف لان قوله مصحوب ال واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح
 انها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه
 الاثنا عشر في كون الصفة بال أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المفعول الثلاثة تبلغ اثنين
 وسبعين ضف ما ذكره الشارح وهي التي جردولها الاشعوني ويزاد عليها صور كون المفعول نفسه ضميرا
 تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة امام فردة أو مثناة أو مجموعة أو سلامة أو تكسير مندكرة أو مؤنثة فتلك
 ثمانية ومعهولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنان وتسعون
 في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر الفا وأربع مائة يتعد منها مائة وأربعة وأربعون لان الصور
 الثلاثة من كون المفعول نفسه ضميرا لا تتعدد في جمعي التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيسقط
 منها ثلاثة جمع التصحيح مثلا مذكرة أو مؤنثة بستة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ ثمانية
 وأربعين في أحوال اعراب الصفة بمائة وأربعة وأربعين فهى المتعددة والباقي منه الجائر والممتنع وستعلم
 ضابطه هذا ماد ذكره المصريح وغيره وعند التأمل تزداد الصور على ذلك كثيرا لان أنواع السببي الاثني عشر
 منها ستة في كونه مضافا للضمير أو لها هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير اما بال أو لا ويختلف الحكم
 في بعضها كما يعلم بما أتى فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابه بأربعة وخمسين في كون الصفة
 بال أو لا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المفعول ضميرا اما مرجعه بال أو لا بستة فالجملة مائة وأربعة عشر تضرب
 في المائة والاثنتين والتسعين المارة تبلغ احدى وعشرين الفا ثمانية وثمانين يتعد منها مائة
 ماضر لانه يضرب في كون المرجع بال أو لا فتأمل والله أعلم (قوله اما أن يرفع) أي على الفاعلية للصفة
 وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أي تشبيها
 بالمفعول به ان كان معرفة وعليه أو على التمييز ان كان نكرة (قوله أو مجردا) تحت ثلاث صور الموصول
 والموصوف وغيرهما كما مر (قوله) ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذا يدخل تحت المضاف للموصول أو

أي والمفعول المتصل بها أي بالصفة اذا كان المفعول مضافا أو مجردا من الالف واللام والاضافة ويدخل تحت قوله مضافا المفعول
 المضاف الى مافيه ال نحو وجه الاب والمضاف الى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف الى ماضيف الى ضمير الموصوف نحو وجه غلامه
 والمضاف الى مجرد من ال والاضافة نحو وجه أب وأشار بقوله ولا تجررهما مع ال الخ الى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمتنع
 منها اذا كانت الصفة بال

للموصوف أراضيم عائد على مضاف مضاف لضمير الموصوف أراضيم معمول مضافة أخرى فتحتته ثمان
 صور كما سي (قوله أربع مسائل) أي من العدد الذي ذكره وهو تسعة من الاثنين والسبعين المارة
 عن الإسموني وشاؤها كل ما لم يعل عليه إضافة الصفة المحلاة بال إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها لضمير
 تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وإنما يكون هذا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير
 معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثنى عشر يبقى ما ذكر ثم نزيد باعتبار الضروب
 المارة ووجه المنع لزوم إضافة المعرفة للسكر في نحو الحسن وجه ووجه أب لأن ال في الصفة المشبهة معرفة
 على الأصح ولأن هذه الإضافة لا تقيده تخفيفا في نحو الحسن وجه أو وجه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال
 اعطائه كما صرح في بابها وظاهر أن محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناة ولا مجموعة والجاز لحصول التخفيف
 بخذف الون كما صرح وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ أي وما لم يخل
 من ال إلا من الإضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو يجوز الجوز وما فهذه ثلاث صور تضيف للرفع والنصب
 في صور السببي الاثنى عشر بسبعة وعشرين تضيف للسته والثلاثين التي في خلوا الصفة من ال فالجاء ثلاث
 وستون كما جازة لكن فيها الضعيف وغيره ثم زيد (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل منعها إذا كان
 الموصوف بتأخر ال كر بدو الجاز الجوز كرت بالرجل الحسن وجهه لأن معمول الصفة حيثئذ مضاف لضمير
 ما فيه ال كما صرح عن التسهيل ومنه قوله

سبقتي الفتاة البضة المتجر دال * لطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

يجوز كشحه لا ضافته لضمير ما فيه ال وهو المنجر دال أي البدن إذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشد
 الضاد المجمة رقيقة الجلدة مثناة والكشح ما بين الخاصرة والضاح ومر في الإضافة أن المبرد يمنع هذه الصورة
 وفي الصبان عن سم أن مثل ذلك في هذا التفصيل نحو الحسن وجهه أي الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجهه
 جازيتها الجلية أنفه فحل منع جرها إذا كان الموصوف خاليا من ال كر بدو هند والجاز اه وفيه نظر
 ظاهر لما صرح في الإضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذو ال أكثر من اسم واحد حتى صرحوا
 بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير الخالي بها في نحو الرجل الحسن وجهه أي به أولى بذلك وكذا ما بعده
 فتأمل (قوله يجوز جره كما يجوز الخ) لكن منه الفبيح وضابطه أن ترفع الصفة بال أو لا تكرة وذلك
 أربعة الحسن وجهه أو وجهه أب وحسن وجهه أو وجهه أب خلوا الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وإنما جازت
 لتقدير ضمير فيها ودونها في الفبيح رفع معمول بال أو مضافا لما هي فيه وهو أربنة أيضا الحسن الوجهه أو وجهه
 الاب أو حسن الوجهه أو وجهه الاب لأن ال خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبيح ومنه الضعيف
 وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجهه أو وجهه الاب
 أو وجهه أو وجهه أي به أو ماتحت نقابه أو تجر هاسوي المعرف بال والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت
 نقابه ووجه الضعيف في الأولى إنما لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي وفي الثانية ما فيها من شبه إضافة الشيء
 لنفسه فتأمل والله أعلم

(التعجب)

هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى سببه ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله
 تعالى متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء وما ردد منه في الشرع فاما مصروف إلى الخاطبين نحو فما أصبرهم على
 النار أي يجب أن يتعجب من ذلك وأما مراد لازمته وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم
 يقادون إلى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين يؤبأ أمرهم إلى الإسلام فيدخلون الجنة (قوله
 تعجبا) معمول لاجل له كما يشبهه قول الشاعر بعد ما للتعجب أرحال من فاعل انطق أي ذان تعجب

أردع مسائل الأولى جر
 معمول المضاف إلى ضمير
 الموصوف نحو الحسن
 وجهه الثانية جر معمول
 المضاف إلى ما أضيف إلى
 ضمير الموصوف نحو الحسن
 وجهه غلامه الثالثة جر
 معمول المضاف إلى مجرد
 من ال والإضافة نحو
 الحسن وجهه أب الرابعة
 جر معمول المجرد من ال
 والإضافة نحو الحسن وجهه
 فهني كلامه ولا تجر بها أي
 بالصفة المشبهة إذا كانت
 الصفة مع ال اسما خلا من
 ال أو خلا من الإضافة لما
 فيه ال وذلك كما سأل
 الأربع وما لم يخل من ذلك
 يجوز جره كما يجوز رفعه
 ونصبه كالحسن الوجهه
 والحسن وجهه الاب وكما
 يجوز جر معمول ونصبه
 ورفعها إذا كانت الصفة بغير
 ال على كل حال (ص)

(التعجب)

بأنفعل انطق بعد ما تعجبا
 أوجعي بأفعل قبل مجرور
 بيا

وتأفعل انصبه كما
 أو في خاليينا وأصدق مهمما
 (ش)

للتعجب صيغتان احدهما ما فعله والثانية فعل به واليهما أشار المصنف بالبديت الاول اى انطق بأفعل بعدما للتعجب نحو ما أحسن زيد وما أومأ
 أو في خليلينا أومأ بأفعل قبل مجرور بباء نحو ما أحسن بالز يدن وأصدق به نعماً بدأ وهي نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله
 ضمير مستتر عائد على ما وزيد ما فعل أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شئ أحسن زيد أى جعله حسناً (٣٩)

و كذلك ما أومأ خليلينا
 وأما فعل ففعل أمر ومعناه
 التعجب لا الأمر وفاعله
 المجرور بالباء والباء زائدة
 واستدل على فعلية أفعل
 بلزوم نون الوقاية له اذا
 اتصلت به ياء المتكلم نحو
 ما أومأ فترى الى عفوا الله
 وعلى فعلية أفعل بدخول
 نون التوكيد عليه في قوله
 ومستبدل من بعد غضي
 صريفة

فأحر به من طول فقر وأحريا
 أراد وأحرن بنسبون
 التوكيد الخفية فابدها
 ألفا في الوقف وأشار بقوله
 وتلوأ فعمل الى أن تالى
 أفعل ينصب لكونه
 مفعولاً نحو ما أومأ في خليلينا
 ثم مثل بقوله وأصدق بهما
 لصيغة الثانية وما قدمناه
 من أن ما نكرة تامة هو
 الصحيح والجملة التي بعدها
 خبر عنها والتقدير شئ
 أحسن زيد أى جعله
 حسناً وذهب الاخفش
 الى انها موصولة والجملة التي
 بعدها صلتها والخبر محذوف
 والتقدير الذى أحسن
 زيد شئ عظيم وذهب
 بعضهم الى انها استفهامية

أومأ تعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أى الموقب لهما عند النجاة والإفعل صيغ كثيرة لم يقب لها نحو
 كيف تكفرون بالله سبحان الله ان يؤمنوا لا ينجس الله دره فار ساوغ بر ذلك وسيأتى في باب نعم وبئس
 صيغة وهي فعل بالضم كشر فوظرف (قوله فقام بدأ) ويجب تقديمه اجما على الجريانه مجرى المثل فلا
 يغير (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعد لان التعجب انما يكون فيما يجمل سببه فينبأ به
 التذكير والمسوق للابتداء قصداً لاهتمام كفى التسهيل (قوله ضمير مستتر) أى وجوباً على ما ولذا
 أجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفرداً مذكراً غالباً لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) لانه اعتبار
 الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانمحي عنه معنى الجمل فجاز استعماله في التعجب ما يستحيل
 كونه مفعولاً كصفاته تعالى وفاقاً للسبكي وجواز استعماله في التعجب ما يستحيل
 ثمرته وهي التعجب سواء كان مجعولاً له سبب أو لا كما قاله الرضى فلا بد انه تعالى عظيم لا يجعل جاعل لانحاء
 هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلاً على أنه لو كان منظوراً اليه لقلنا ما شئ عظيم الله شئ وصفه بالعظمة أى دل
 عليه اوهوم صنوعاته أو ذاته أى انه تعالى عظيم لانه لا شئ جعله عظيماً والتعجب على هذا حقيقة كما قل
 عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقولاً الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضى
 كونه مجازاً لان ذلك التقدير بيان لما حق التركيب أن يكون مفيداً له والافعال لم تقصد منه هذا
 المعنى كما قالوا في أصل قال قول أى ما حق التركيب أن يكون عليه وان لم ينه عن استعماله في التعجب
 حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيره افتأمل أما اذا أريد به في جانبه تعالى الاخبار بأنه في غاية العظمة وان
 عظمتها مما يحار فيها العقول لقصداً لثناء عليه بذلك فيجاز (قوله ففعل أمر) أى صورة ماض حقيقة
 والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد به مزة الصبر ورة أى اراد احسن فهو في الاصل خبر ثم نقل
 الى انشاء التعجب فغير والفظه من الماضى الى الامر ليكون صورة لانشاء ففصح اسناد صيغة الامر
 الى الظاهر فزادت الباء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر بن يدرفما للفتح فلزمت الا اذا كان
 الفاعل أن وصلتها كقوله * وأحب الين أن تكون المقسما به أى بالان تكون لا طراد الخذف معها واصر
 في حكم الفضلة فلم يؤثرت الفعل له وجاز حذفه لاقرينة كما سيأتى وأما الباء في فاعل كفى فلا تلزم كقوله
 * كفى الشيب والاسلام للره ناهيا * فلذا لا تصير كالفظة الا في عدم التأنيث له دون الخذف (قوله)
 بلزوم نون الوقاية) أى لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول الكتاب وأما زوده بصغر فى قوله
 * ياما أميلح غز لا ناشدن لنا * فشاذا لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بواو ريب والغضي
 بمجمعتين فوحدة بوزن ساهى المائة من الابل كفى الصحاح وتعبه في القاموس بانه تصغير والصواب
 انه بالمشناة التحتية بدل الموحدة وصرمة تصغير صرمة وهي نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحرا بالمشناة التحتية
 أى به خذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أى ما أحسن ذلك المستبدل وما أسقه
 بطول الفقر (قوله لكونه مفعولاً) لكنه خالف المتاعيدىل في عدم حذفه الالابيل لا يتقدم على عامله
 ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة أن نكرة مختصة لا يكون للتعجب منه فائدة كذلك افعال ان فعل
 (قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضاً له قول ثالث كقول سيبويه وهو الصحيح المار (قوله)
 يضح) بكسر المعجمة أى يتضح والمراد به مطلق الظهور لانه لا يشرط الوضوح الحقيقي قيل ولا يبعد قراءته

والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير أى شئ أحسن زيد وما ذهب بعضهم الى انها نكرة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها والخبر محذوف
 والتقدير شئ أحسن زيد عظيم (ص)
 وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الخذف معناه يضح (ث)

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد الفعل والمجرور بالباء بعد فعل اذا دل عليه دليل فمثال الاول قوله
 أرى أم عمر يدعها فتحدرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا التقدير وما كان أصبرا خذف الضمير وهو مفعول أفعال للدلالة عليه بما
 تقدم ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم خذف بهم للدلالة بما قبله عليه وقول الشاعر
 فذلك ان يلق المنية يلقها * حيدا وان يستغن يوما فاجدر أي فاجدر به خذف المتعجب منه بعد الفعل وان لم يكن معطوفا على أفعال مثله
 وهو شاذ (ص) وفي كاد الفعلين (٤٠) - فالزما * منع تصرف بحكم حتما (ش) لا يتصرف فعلا

التعجب بل يلزم كل منهما
 طريقة واحدة فلا يستعمل
 من أفعال غير الماضي ولا
 من أفعال غير الامر قال
 المصنف وهذا ما لا خلاف
 فيه (ص)
 وصفهما من ذي ثلاث
 صرفا
 قابل فضل ثم غير ذي انتفا
 وغير ذي وصف يضاهي
 أشبها
 وغير سالك سبيل فعلا
 (ش) يشترط في الفعل
 الذي يصاغ منه فعلا
 التعجب سبعة شروط
 أحدها أن يكون ثلاثيا
 فلا يبينان مما زاد عليه
 نحو دحرج وانطق
 واستخرج الثاني أن يكون
 متصرفا فلا يبينان من
 فعل غير متصرف كنعم
 وبئس وعسى وليس
 الثالث أن يكون معناه
 قابلا للفاضلة فلا يبينان
 من مات وفني ونحوهما إذا
 مزيت فيها شيء على شيء
 الرابع أن يكون تاما واحترز

بالمهمل (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لان التعجب انما هو من ذلك لان من
 ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا لا في نحو ما أحسن زيدا أو أحسن زيد بعد عدم الدليل عليه ولا في
 نحو زيد ما أحسن زيد يداء لا تفوت نكتة الاظهار في مقام الاضمار وهي التفعيم (قوله خذف بهم) أي
 لان لزوم جره كساده صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء (قوله فذلك ان
 يلق الخ) التمثيل به لجواز الحذف في أفعال به يقتضى أن الشرط وجوده مطابق لدليل على المحذوف وهو
 الوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كآية فهذا البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر
 فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدر أحوال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطا لانه جعله موضوع
 الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحجار قيل والجمل فلا يقال ما أجره وما أجلسه لكن في القاموس جلف
 جلفا كفرح فرحا وجلافة صار جافيا غليظا فأثبت له الفعل فيجوز ما أجلسه (قوله مما زاد عليه) وشذ
 ما أتقاه وما أملا القربة من اتقى وامتلا واختاف في أفعال ككرم وأظلم فأجازه سببويه مطلقا واختاره في
 التسهيل وقيل ان كان همزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وقيل بالمنع مطلقا (قوله متصرفا) أي تصرفا تاما
 ليخرج نحو يدع ويذر (قوله للفاضلة) أي الزيادة والنقص و يظهر ذلك في أو صفة تعالى من حيث
 ان مطلق العلم والقدرة مثلا قابل لذلك وان كانت في جانبه تعالى لا تقبله (قوله منقيا) أي لا لتباسه بالثبت
 (قوله ما عالج الخ) مضارعه يعييج أن ينتفع اما عالج يعوج بمعنى مال يعيل فيعجي في الاثبات أيضا ويجيء
 الاول في الاثبات نادر كقوله

ولم أرسيا بعد ليلى أله * ولا مشر بأروى به فاعيج

أي فانتفع (قوله أن لا يكون الوصف منه على أفعال) أي لا لتباس أفعال التفضيل بوصفه فهو هو
 والتعجب لا شئت كما في أمور كشيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عمرا وما أصفر هذا
 الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أجر هذا الفرس ان أردت اللون في كل ذلك فان أردت السيادة والسمر
 أي الحديث لا يلا بصفر الطائر ويبيض الحمامة وتنت فم الفرس جازا سقاطي أي لانه يقال جرابه دون بالكسر
 يحمر جرا كفرح فرحا إذا أنتن فوه من أكل السمير وإذا عبر أحد بالبحر يقال له يا فارس جرا فأفاده
 في الصحاح (قوله لئلا يلتبس) فان أمن اللباس جاز كافي التسهيل بأن كان الفعل ملازما للبناء للجحول
 فتقول ما أعناه بجاحتك وما أزهاه علينا وكذا ان قامت قرينة على انه من فعل المفعول (قوله وأشد)
 بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهزمة والشين وفعلها شدد الثلاثي كما ذكره الناظم في شرح العدة لا اشتد
 حتى بردانها شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس وأما أشد الرباعي فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح
 والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة وبعده ان يبنى منه نحو ما شدا استخراج (قوله يخالف ما

بذلك من الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيدا قائما

وأجازه الكوفيون الخامس أن لا يكون منقيا واحترز بذلك من المنفي لزوما نحو ما عالج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جواز نحو ما ضربت
 زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعال واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وجرف فهو أجرد والعيوب
 كحول فهو أحوول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أجره ولا ما أحوله ولا ما أعوره ولا أعور به ولا أحول به السابع أن لا يكون مبنيا
 للمفعول نحو ضربت يدا فلان تقول ما أضرب يدا فلان تقول ما أضرب يدا فلان تقول ما أضرب يدا فلان تقول ما أضرب يدا فلان تقول ما أضرب يدا
 (ص) وأشدن أو أشد أو شبيههما * يخالف ما بعض الشروط عنهما

الخ

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد فعل جره بالبايجب (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشدد ونحوه ينصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل مفعولا ويجر بعد فعل بالباء فتقول ما أشدد حرجته واستخراجه وأشدد بد حرجته واستخراجه وما أقبیح عوره وأقبیح بعوره وما أشدد حمرته وأشدد بحمرته (ص)

وبالنور احكم لغير ما ذكر * ولا تنفس على الذي منه أثر (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الافعال التي سبق انه لا يبنى منها حكم بدوره ولا يقاس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنو فأهل (٤١) من فعل زائد على ثلاثة أحرف

وهو مبنى للفعل وكقولهم ما أحقه فبنوا أفعال من قول الوصف منه على أفعال نحو حتى فهو أحق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا أفعال وأفعال من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) وفعل هذا الباب لن يقرأ

معموله ووصله به الزما وفصله بطرف او بحرف جر

مستعمل والخلاف في ذلك استقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيد ما أحسن ولا ما زيدا أحسن ولا بز يد أحسن ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما بأجنبي فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره تقول ما أحسن بز يد مارا تريد ما أحسن مارا بز يد

الخ) وكذا يخالف ما استكمل الشروط كما أشد ضرب به ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخالف وجوباً (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل لأنفي والمجهول الآن مصدرهما يكون مؤولا لا يصريحا كما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشدد بهما وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يتعجب منهما البته اه لكن الاولى في المنفي المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم ان أشدد ونحوه قد يكون لانه يجب ابتداء نحو ما أكثر اياه وما أشدد عبده فلا يؤتى بالمصدر بعده (قوله او بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام السامع مبنى خلافه اه صيان (قوله بأجنبي) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيد وغير الفاعل في أفعال به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالساً زيداً ولا أحسن جالساً زيداً (قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور) أي المعمول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن بز يد مارا فان الجار متعلق بما را لا باحسن ومثله أحسن عندك بجالس اما المعمول له ففيه الخلاف الآتي (قوله والمشهور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على الجرور والاعتين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقبیح به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في النكت عن أبي حيان ففي تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر الآن يقال هو وتمثيل لجرور الفصل بل انظر للخلاف (قوله عمرو بن معد يكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهجاء) بالدر القصر أي الحرب واللزبات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لزهة وهي الشدة والقحط والمكرات جمع مكرمة بضم الراء فهما أي الكرم (قوله أعزز على) تمثيل للفصل بالجرور وهو على لان الاصل أعزز بأن أراك كذا على أي ما أعزز ذلك وأشده على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى ان يرى ذواللب صبورا أي ما أحرى الرؤية صبورا صاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لكان الضمير في يرى كما مر ومثله قوله

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومد من القرع للابواب أن يابجا

فان يحظى فاعل بأخلق حذف منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوباً بالاصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أي ما أحرى الفوز بالمطاب بالصابر وما أحرى الولوج أي الدخول لمن قرع الابواب أي الملازمه والله تعالى أعلم

(نعم و بئس وما جرى مجراهما)

أي في افادة المدح والتم كذبنا وساء ومجربى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثي ولو قال وما أجرى بالهمز

(٦ - (خضري) - ثاني)

معمولا لفعل التعجب في جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهور المنصور جوازه خلافا للاخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصيمري المنع الى سيبويه وما ورد فيه الفصل في ذلك قول عمرو بن معد يكرب لله در بنى سليم ما أحسن في الهجاء لقاءها وكرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقائها وقول على كرم الله وجهه وقدمر بعمار فسح التراب عن وجهه أعزز على أبا اليقظان ان أراك صر يعاجلا وما ورد منه في النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم وقال نبى المسادين تقدموا * وأحب اليينا أن يكون المقدم * وقوله خليلي ما أحرى بذى اللب ان يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر (ص) (نعم و بئس وما جرى مجراهما)

فعلان غير متصرفين * نعم و بشس رافعان اسمين مقارنى آل أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبي السكرما ويرفعان مضمر افسره * غير كنعم (٤٢) قوما معشره (بش) مذهب جمهور النحويين أن نعم و بشس فعلان

بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هندو وبست المرأة دعبد وذهب جماعة من الكوفيين منهم الفراء الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم نعم السير على بشس العير وقول الآخر والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقه وخرج على جعل نعم و بشس معمولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو الجرور بالحرف لانعم و بشس والتقدير نعم السير على عير مقول فيه بشس العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد كخفف الموصوف والصفة وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء نعم و بشس على فعليتهما وهذان الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضي ولا بدلهما من صرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلي بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد ومنه قوله تعالى نعم المسولى ونعم النصير واختلف في هذه اللام فقال قوم هي للجنس حقيقة فدخلت

لوجب ضمها واعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيمتصرفان كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو نعم و بشس زيد يديبأس فهو بائس وأخرى لانشاء المدح والذم فلا يتصرفان لما سميأتى وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم و بشس وغير صفة و رافعان خبر محذوف أى هم رافعان لانعت ثان فعلان لان المبتدأ فاعل بينهما وهو أجنبي من المنعوت ومقارنى آل صفة لاسمين أى آل المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق فخرج لفظ الجلالة والذي (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبه به (قوله الى انهما اسمان) أى معنى المدح والموموم وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف ولا يردان المفيدة لجماعها لانها العمدة فى افادته فهمامة تأن وما كان فاعلا على القول الاول بدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى المدح والرجل زيداً فاداه فى البسيط قال سم ويبقى النظر فى نحو نعم رجلان زيد فيحتمل أن رجلا تميز للنسبة التى فى ضمن نعم لكونها معنى المدح أى المدح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لانه تابع للجرور أى ما هي بالمدح الولد فان كان مراد بالرفع فاعله مقطوع عما قبله (قوله على بشس العير) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحار وجمعه أعيار كبيت وأبيات والانى عيرة (قوله ما هي بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببنت (قوله نصرها بكاء) أى انها اذا أرادت أن تنصر أباهما مثلاً على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث بالناس و برها بكسر الباء وبالراء أى اذا أرادت أن تبرأ حداسرت له من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء بالزاي بمعنى الساب والاختد قهرا ومنه قولهم من عز برأى من غلب أخذ السلب أى انها لا تقدر على لاخذ قهرا اجهارا كالرجل بل سرقة خفية (قوله لا يتصرفان) أى خروجهما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معانى الحروف وهى لا تتصرف فكناشبهها (قوله للجنس) أى فى ضمن جميع الافراد فهنى آل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أى انه لا يدخلها جميع أفراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أى فالجنس كاهم مودح تبعاز يد والمقصود بالمدح زيد فقط فكأنه قيل مودح جنسه لاجله وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق الصدح حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارعا على زيد وان جنسه نافص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة فى قولك نعم الرجل زيدو بشس الرجل عمرولان الجنس الواحد صار مدحا وندما معاوأوجب باختلاف جهتي المدح والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازا) أى من سلامن اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية العموم وقدر يد بها فرد معين بادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكلمات أو بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجماع الاحاطة فى كل فغير هذا الفرد ليس مدحا لا قصدا ولا تبعاً (قوله للعهد) أى الذهنى لان مدخولها فرد منهم كادخل السوق واشترى اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد اتمامه بز يد مثلاً تفخيماً للمدح والتم وقيل للعهد الخارجى والمعهود هو المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقدير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كاذكر وكذا ان آخر وأعرب مبتدأ خبره الجلة قبله لتقدمه رتبة لان أعرب خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافى بين العهد والانشاء لتعاقب الانشاء بالمدح وهو فعل الشخص المدح والعهد بالمدح (قوله مضافا الى ما فيه آل) أى أو مضافا للمضاف لما فيه آل كقوله * فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * وأما كونه مضافا لضمير

الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيد بالذكور فتكون قد مدحت من تين وقيل هى للجنس مجازا وكانك جعلت زيد الجنس كله مبالغة وقيل هى للعهد الثانى أن يكون مضافا الى ما فيه آل كقوله نعم عقبي السكرما ومنه قوله تعالى ولنعلم دار المتقين الثالث

ماهى

ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو نعم قوما معشره في نعم ضمير مستتر يفسرهُ قوما ومعشره مبتدأ وزعم بعضهم
ان معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان (٤٣) قوما حال بعضهم انه تمييز وشمل

نعم قوما معشره قوله تعالى
بئس للظالمين بدلا وقول

الشاعر

لنعم موثلا المولى اذا حذرت

بأساء ذى البنى واستيلاء

ذى الاحن

وقول الآخر تقول عرسى

دهى لى فى عومره

* بئس امرأ وانى بئس

المره (ص)

وجمع تمييز وفاعل ظهر *

في خلاف عنهم وقد اشهر

(ش) اختلاف النحويون

في جواز الجمع بين التمييز

والفاعل الظاهر فى نعم

وأخواتها فقال قوم لا يجوز

ذلك وهو المنقول عن

سيدويه فلا تقول نعم الرجل

رجلا زيد وذهب قوم الى

الجواز واستدلوا بقوله

والتغليبون بئس الفحل

خلافه

فلا وامهموزلاء منطبق

وقول الآخر

تزد مثل زاد أبيك فينا

* فنعم الزاد زادا بيبك زادا

وفصل بعضهم فقال ان أفاد

التمييز فائدة زائدة على

الفاعل جاز الجمع بينهما

نحو نعم الرجل فارسا زيد

والأفلا نحو نعم الرجل رجلا

زيد فان كان الفاعل مضمرا

جاز الجمع بينه وبين التمييز

انفاقا نحو نعم رجلا زيد

(ص)

ماهى فيه كقول * فنعم أخوا هليجا ونعم شياهما * فالصحيح لا يقاس عليه واصله للنكرة ضرورة
عند الجهور كقوله * فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم * (قوله أن يكون مضمرا) أى مستترا لازما
للأفراد فلا يبرز فى تثنية ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذوذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذزه بالياء الزائدة فى
نعمهم قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما صر
ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشئ منتظر بعد وشذنا كيدته فى نعمهم قوما أتم ومثله فى كل
ذلك ضمير الشأن وهل اذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوبا كنعمت امرأه هنداً وجوازا أو تمتنع أقوال
(قوله مفسرا بنكرة) أى عامة تتكثرة الافراد فلا يجوز نعم شمساً هنداً الشمس اذ لا تثنى لها امانم
شمساً شمس هنداً اليوم فيجوز لتعدد ايام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيره عن العامل
وتقدمه على المخصوص وشذنم زيد رجلاً ومطابقتها للمخصوص افراداً وتذكيراً وغيرهما وقوله أَل
المعرفة لانه خلف عما يجب قرنهها وهو الفاعل فاعته بصلاحيتها لما فرج مثل وغيره فاعل من وجوز
المصنف حذفه اذ افهم المعنى كقولهم صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أى فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك
الفعلة وهى الموضوع يوم الجمعة (قوله ومعشره مبتدا) أى خبره الجملة قبله على ما سياتى والرابط اعادة المبتدا
بمعناه ان أريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدا وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو
الفاعل) أى واغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أى محمول عن الفاعل والاصل نعم القوم
معشره فقول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزاً بعد تنكيره وكذا نعم رجلاً زيد (قوله
بئس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعامة مما قبله أى ابليس وذريته (قوله
لنعم موثلاً) أى ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع
احنة بكسر فسكون وهى الحقد (قوله تقول عرسى) أى زوجتى والعومرة بالعين المهملة الصياح
والصخبولى بمعنى معى والشاهد فى بئس امرأ وأما المره بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بئس الثانية
لانها بال وحذف المخصوص من كل منهما للاشعار به أى بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا (قوله وفاعل)
بالجر عطف على تمييزاً ووجهه تظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أى لعدم اتمام الظاهر حتى يبرزوا وتلوا ما ورد
بجمل المنصوب حالاً مؤكدة أو ضرورة ورد بان رفع الابهام غير لازم للتمييز فقد يرد الجرد التأكيد كقوله

وان قد علمت بان دين محمد * من خير اديان البرية ديننا

فكنا ما ورد من هذا (قوله والتغليبون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لامه فى
المنسوب لثقل كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر كقوله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب بقرب
الروم منهم الاخطل وقد هجاه جري بهند البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بئس وخلا تمييزاً مؤكدة
وخلافهم هو المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف تمييز
الضمير كما صر والزلاء بفتح الزاى وشذ اللام للمرأة الاصلقة العجز الخفيفة الالية والمنطيق صيغة مبالغة من
النطق يستوى فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم عجيزتها بازارها قاله العيني وفى
القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشمة تعظمها عجيزتها اه وكان الثانى مأخوذ من النطاق وهو
شقة تحزم عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد فى زاد آخر البيت فانه تمييز لفاعل
نعم الظاهر وزاد أبيك هو المخصوص وقيل زاداً مفعول تزود ومثل حال منه وان كان نكرة لتأخره فلا شاهد
فيه (قوله فتقول نعم ما) أى بلاد غام ونعم ما أى باد غام الميمين (قوله نكرة منصوبة الخ) وهى اما

وما يميز وقيل فاعل * فى نحو نعم ما يقول الفاضل (ش) تقع ما بعد نعم وبئس فتقول نعم ما ونعم ما وبئس ما ونعمه قوله تعالى ان تبدوا
الصادقات فذعنناهن وقوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهن واختلف فى ما هذه فقال قوم هى نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل

هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص) ويذكر المخصوص بعدمبتدا * أو خبر اسم ليس يبدأ أبدا
(ش) يذكر مبتداً فاعلها اسم من فروع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته ان يصلح لجملة مبتداً وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه نحو نعم
الرجل زيدو بئس الرجل عمرو ونعم غلام القوم زيدو بئس غلام القوم عمرو ونعم رجلا زيدو بئس رجلا عمرو ونعم

نافضة والفعل بعدها صفتها والمخصوص محذوف أي نعم هو شئ بقوله الفاضل ذلك الشئ أو نامة لا تحتاج لصفة
والجملة بعدها ماصفة للمخصوص محذوف أي نعم هو شئ بقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هي المخصوص
أي نعم شئاً الذي يقوله الخ ولا يردان التامة تساوي الضمير الماها فكيف تميزه لانه برادها شئاً له عظمة أو
حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على ان التمييز قد يكون للتأكيد (قوله هي الفاعل) أي
فهي مستثناة من وجوب قرينه بال (قوله وهي اسم معرفة) أي امانامة لا تحتاج لاصلة والجملة صفة للمخصوص
محذوف أي نعم الشئ شئاً بقوله الخ واما موصولة بالجملة والمخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله الفاضل ذلك
القول أو اغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي ذكرة تامة أو موصوفة بالجملة على قياس ماسر
وقيل غير ذلك فان ولها مفرد نحو فنعما هي فهي امانكرة تامة تميز للفاعل المستتر أو معرفة تامة هي
الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها وهي مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كجاءوا ما بعدها
فاعل فان لم يلهام مفرد ولا جملة كدقته دقا نعمافهي امانكرة تامة تميز للمخصوص على
كل محذوف أي نعم الشئ أو شئاً ذلك الدق (قوله يذكر بعد نعم الخ) أي وجوباً على ظاهر كلامه هنارفي
الكافية وغالباً على ما في التسهيل وهو الارجح ويحجب أيضاً كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو
المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كبئس مثلاً القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة
أو قريناً بها وأخص من الفاعل لا مساوياً له ولا أعم ليعصل التفصيل بعد الاجال فيكون أو وقع في النفس
ولذا وجب تأخيره (قوله والجملة قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل
أو تكرير المبتداً بعناه كما مر (قوله وقيل هو مبتداً الخ) لم يحملوا المتن على هذا مع احتمال له لعدم
صحته كما في شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبراً يلزم حذفه الا وحله مشغول بما يسد مسده وبقى
قول رابع انه بدل من الفاعل ويرده أن البديل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يقتفر
في التابع كافي انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة ان ولا ضرر في لزومه لكونه المقصود بالحكم
وان كان تابعا كالم تابع مجرور رب (قوله وان يقدم مشعر الخ) عبارته هنارفي الكافية توهم منع تقديم
المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال أولا ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم الخ ثم
مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصاً اذا تخولان العلم مبتداً خبره الجملة بعده وهو خلاف ما صرح به
في التسهيل من جواز تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض مثال المتن بأنه من
تقديم المخصوص للمشعر به الا أن يجعل العلم مفعولاً بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح
العلم أو هكذا وجملة نعم المقتنى مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخير لكونه
من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالباً وقوله وان يقدم مشعر به أي بعناه كفي عن
ذكرة مؤخر أعم من كون المتقدم مخصوصاً ان صلح أو غير ان لم يصلح واذ اقدم المخصوص كان مبتداً
خبره الجملة بعده قولاً واحداً ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم (قوله مسجلاً) أي مطلقاً عن التقييم بحكم دون
آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ساء فان أصلها سواً بالفتح فحول الى فعل بالضم لياتحق
بافعال الغرائر أي الطبايع ولا يصير قاصراً كبئس وانما أفرد بها بالذكرة لكثرتها ولانها للذم العام فهي أشبه
بئس من نحو حقي رأوم لانه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لسن

اعرابه وجهان مشهوران
أحد انما انه مبتداً والجملة
قبله خبر عنه والثاني انه
خبر مبتداً محذوف وجوبا
والتقدير هو زيد وهو عمرو
أي الممدوح زيد والمذموم
عمرو ومنع بعضهم الوجه
الثاني وأوجب الاول وقيل
هو مبتداً خبره محذوف
والتقدير زيد الممدوح

(ص)
وان يقدم مشعر به كفي
* كالعلم نعم المقتنى والمقتنى
(ش) اذا تقدم ما يدل على
المخصوص بالمدح أو الذم
أغنى عن ذكره آخر
كقوله تعالى في أيوب عليه
السلام ان ارجدناه صابراً نعم
العبد انه أو اب أي نعم العبد
أيوب الحذف للمخصوص
بالمدح وهو أيوب للدلالة
ما قبله عليه (ص)

واجعل كبئس ساعوا جعل
فعلا
من ذي ثلاثة كنعيم
مسجلاً

(ش) تستعمل ساء في الذم
استعمال بئس فلا يكون
فاعلها الا ما يكون فاعلا
لشئ يفسر الجمل بالالف
واللام نحو ساء الرجل
زيد والمضاف الى ما فيه

الالف واللام نحو ساء غلام القوم زيد والضمير المفسر بذكره بعده نحو ساء رجلا زيد
ومنه قوله تعالى ساء مثلاً القوم الذين كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بئس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلا الى
ان كل فعل ثلاثي يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل

والجر بباء زائدة نحو حب بز يد وأصل حب حبب ثم أذغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذاوجب فتح الحاء فتقول حببنا وان وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حب زي وحب زي يد وروى بالوجهين قوله فقلت اقتلواها عنكمو بز اجها * وحب بها مقتولة حين تقتل (ص) ﴿ أفعال التفضيل ﴾ صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعال للتفضيل وأب اللدأبي (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعال فتقول زي يد أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زي يد وما أكرم خالد إذا امتنع (٤٦) بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعال التفضيل منه فلا يبنى من فعل

زائد على ثلاثة أحرف كدسج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كسهم وبشس ولا من فعل لا يقبل المقابلة كبات وفنى ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها ولا من فعل منفي نحو ما عالج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعال نحو جرو وورولا من فعل مبني للفعول نحو ضرب وجن وشذمته قولهم هو أخضر من كذا فبنوا أفعال التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول وقالوا أسود من حلك الغراب وابيض من اللين فبنوا أفعال التفضيل شذوا من فعل الوصف منه على أفعال (ص)

(قوله وجوه بباء زائدة) كما في فاعل فعل بالضم لان حب عند تجردها من ذاتكون من بابه بخلاف فاعل نهم كما مر (قوله وجب فتح الحاء) أي ان جعلت كلة واحدة بالتركيب فان بقي على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كما في التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين اليها لان أصله حبب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بالانقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول الى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان جاتي الفاء كحب أو لا كضرب فتقول ضرب الرجل زي يد بسكون الزاء مع ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح (قوله فقلت اقتلواها الخ) أي اخلطوا الخمر بزاجها وهو الماء من قتلت الشراب إذا من جته به لانه يكسر حسنة والشاهد في وحب بها مقتولة أي بمزوجة فإهاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

﴿ أفعال التفضيل ﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسم لكل مادل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن أفعال تكبير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعرف أفعال التفضيل بانه الوصف الموازن لافعل أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لافعل مخرج لغ- يره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقدير لادخال خير وشر فأصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله * بلال خير الناس وابن الاخير * حذف هزتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لاستعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لافعل لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شئ الى الانسان ما منعا * وهو قليل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بنائه من أفعال الخلاف المار في التعجب وما سمع منه هو أعطاهم للاراهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عند من ينعنه مطلقا أو ان كانت الهمزة للنقل لان هزتهما كذلك وهذا المسكان أقفر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لان هزته ليست للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجهولا لازوما فيجوز كأنت أزهي من ديك وأعني بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات النحجين أي أكثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوما خلافا لابن الناظم بدليل شغلتنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حلك الغراب بالنون بدلها وهو منقاره يقال أسود حالك وحانك أي شديد السواد اه صحاح (قوله وما به الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيارا لان علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله لما منع متعلق بوصول والحرفان بعده بوصول آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) لكن أشد ونحوه في

وما به الى تعجب وصل لما منع به الى التفضيل صل (ش) تقدم في باب التعجب انه يتوصل الى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشد ونحوها

وأشار هنا الى انه يتوصل الى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجا من زيد وكما تقول ما أشد حمرته تقول هو أشد حمرته من زيد لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وهما ينتصب تمييزا (ص) وأفعال التفضيل صلة أبدا * تقديرا أو لفظا من ان مجردا (ش) لا يخلو أفعال التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثاني أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام فان كان مجردا

التعجب

فلا بد ان تتصل به من لفظا أو تقدير اجارة للفضل عليه نحووز بدأ أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجروها للدلالة عليهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي وأعز نفرا منك وفهم من كلامه ان أفعال التفضيل اذا كان بأل أو مضافا لاتصحبه من فلا تقول زيد أفضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أفعال التفضيل خبرا كآلية الكريمة ونحوها وهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله (٤٧) دنوت وقد دخلناك كالبدرا أجلا *

فأجل أفعال التفضيل وهو منصوب على الحال من التاء في دنوت وحذفت منه من والتقدير دنوت أجل من البدرا وقد دخلناك كالبدرا يلزم أفعال التفضيل المجرد الافراد والتقدير كبير وكذلك المضاف الى نكرة والى هذا أشار بقوله (ص) وان لم تكسور يصف أو جردا ألزم نذكرها وأن يوجد (ش) فتقول زيد أفضل من عمرو وأفضل رجل وهذا أفضل من عمرو وأفضل امرأة والزيدان أفضل من عمرو وأفضل رجلين والهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين والزيدون أفضل من عمرو وأفضل رجال والهندات أفضل من عمرو وأفضل نساء فيكون أفعال في هاتين الحالتين منذ كرا مفردا ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع (ص)

التعجب فعل وهما اسم ويستثنى المجهول والمنق فلا يتوصل اليهما هنا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤولا كما هو فيكون معرفة بالمستداليه فلا يصح نصبه تمييزا لاشد بخلاف التعجب كندا قيل وفي ذكر المنق نظر لما مر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكندا هنا نحو هو أكثر عدم قيام أما المجهول بلا قرينة فصدره الصريح ملتبس بالعاوم فتأمل (قوله فلا بد ان تتصل به من) ولا يفصل بينهما الا بعمول أفعال نحو النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو باو وما اتصل بها كقوله ولغوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خير والموهبة نكرة يستمتع فيها الماء ليبرد وكذلك النداء كما صرح به السامع لا بغير ذلك قال المبرد ومن هذه لابتداء الغاية في الارتفاع في الخبر أو الانحطاط في الشر وقال المصنف للمجازة فعني زيد أفضل من عمرو انه جازر عمر في الفضل لالابتداء والاجازان يقع بعدها الى لانهاء اه وأجيب بان الارتفاع قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك بلغ في التفضيل اذ المعنى ابتداء زيد في الارتفاع من عمرو الى ما لانهاية له واذا بنى أفعال عما يتعدى عن جازر تقديما على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليهما) أي فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لاتصحبه من) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للفضول لانها انما تذكر توصلا للمعروفة مع المجرى وهو مذكور في المضاف صريحا وفي المحلى بال حكما لانها عديمة لتقدم ذكر مدخولها لفظا أو حكما وذلك يشعر بالمفضول (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي حذف من ومجروها من المجرى لقرينة (قوله خبرا) أي ولو منسوخا (قوله دنوت أجل الخ) اشارة الى أن كالبدرا مفعول ثان دخلناك أي ظنناك (قوله ألزم نذكرها الخ) أي لان المجرى يشبه أفعال التعجب وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية فلزم لفظا واحدا مثله ومن ثم لحنوا أبا نواس في قوله كان صغرى وكبرى من ففأقعها * حصبا در على أرض من الذهب لان حقه أصغر وأكبر لانه جرده وسيأتي الجواب عنه والمضاف لنكرة كالجرى في التنكير فاعطى حكمه من امتناع مطابقتها للموصوف لكن التعجب في المضاف اليه كالمثلة الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فتتدبره أول فريق وكافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان أفعال التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله وتوال طبق) أي وتالى المطابق لما قبله لان قرينهها أضعف شبهه بأفعال التعجب (قوله عن ذي معرفة) تعريض بردي قول ابن السراج الآتى (قوله معنى من) أي الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى لها بل لأفعال وظاهر ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرى لكن فيه خلاف كما سيأتي (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلي بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترن به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أو لان جرده حقه أن يذكر هناك كافي نسخ (قوله واست بالاكتر الخ) بناء الخطاب وحصى

وتوال طبق والمعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هنا اذا نويت معنى من وان * لم تنو فمطابق ما به قرن (ش) اذا كان أفعال التفضيل بال لزم مطابقتها لما قبله في الافراد والتقدير وغيرهما فتقول زيد أفضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلي والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز عدم مطابقتها لما قبله فلا تقول زيدون الافضل ولا زيدان الافضل ولا هند الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز ان تقترن به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قوله واست بالاكتر منهم حصى * وانما العزة للكاثر فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل ولست بأكثر منهم أو جعل منهم متعلقا بحذف مجرد عن الالف واللام لا بما

دخات عليه الاف والالام والتقدير واست بالا كثيرا كثير منهم وأشار بقوله ولا معرفة أضيف الى معرفة وقصده التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله فتمت قول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء والهندات أفضل النساء والثاني استعماله كالمفروق بالالف واللام فتجب مطابقتها لما قبله فتمت قول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء والهندان فضليا النساء

(٢٨)

الزيدان أفضل القوم والزيدون

أى عددان يميز لا كثير والكثير بالثلاثة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصده التفضيل) أى على المضاف إليه خاصة (قوله أحوص الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجسدهم مفعول أول ولولوا بقرينة كسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف نونه للإضافة وبأوه للساكنين وبقية الكسرة قبلها (قوله وكذلك ج. المالح) الأولى تفسير الجعل بالتمكين كفى البيضاوى فأكثر مجرماً بها مفعوله وفى كل قرية ظرف لغو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا وأكثر مجرماً بها مفعوله الأول وفى كل قرية الثانية ففيه ركة وتوهين للمعنى والشاهد إضافة أكثر مجرماً بها مع مطابقتها لموصوفه المقدر أى قوماً كالمالح وهذا ما يرد قول ابن السراج ردوا واضحا فإن أجب بأن أكثر ليس مضافاً بل مفعولاً ثانياً ومجرماً بها مفعول أول لزمه المطابقة فى المجرى من أول والاضافة وهى ممنوعة فإن قال إن أكثر ممنوعى اضافته للمعرفة أى أكثرها وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أى حيث أفر دأب وأقرب وجمع أحسن وقال الزخشرى انما جمع أحسن لأنه قصده زيادة المطلقة وأقرب أحسن وأقرب المقصد التفضيل الخاص (قوله الموطون) بصيغة المفعول من وطأه بشد الطاء المهملة إذ أمسه وسهله والاكتناف الجوانب أى الذين سهلت أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فإن لم يقصد التفضيل) أى على المضاف إليه وحده بأن قصد تفضيل مطلق أى عليه وعلى غيره ولم يقصد تفضيل أصلاً بل أول باسم فاعل أو صفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما المشبه بالمعروف بأل فى التعريف وخلوه من لفظ من ومعناها وفى هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كمحمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرين أى أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوסף أحسن أخوته أى أحسن الناس من بينهم وأحسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لأن إضافة الاخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لثلاث يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف إليه بل هو قيل أحسن الاخوة أو أحسن أبناء يعقوب أى أحسن منهم لحجاز فتأمل والمراد بكونه بعضه من موصوفه داخل فى المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة وان كان خارجاً عنه بعدا بحسب الإرادة لئلا يلزم تنهين الشيء على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لقصه أرزاق الجند والاشجج بالجيم وهو عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه سمي به لشجته كانت فى وجهه أضيفا الى بنى مروان ليعرف أنهم منهم لالتفضيل عليهم إذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لأن ما تقدم فى المضاف الى معرفة ولا خلاف فى جواز عرره عن التفضيل مع وجوب مطابقتها حينئذ وأما هذا فى المجرى من أول والاضافة ومن وفيه الخلاف الآتى واذا عررى المجرى عن التفضيل فلا كثر فيه عدم المطابقة حلالاً على أغلب أحواله وقد يطابق خلوه عن من لفظاً ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبى نواس المار وقول العرويين فاصلة صغرى وكبرى خلافاً لمن جعله لنا (قوله أى هين) أى لأن جميع الاشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشئ الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض (قوله إذا جشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص

أو الهندات فضل النساء أو فضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الأول خلافاً لابن السراج وقد ورد الاستعمالان فى القرآن فن استعماله غير مطابق لقوله تعالى ولتجدنهم أحوص الناس على حياة ومن استعماله مطابقاً لقوله تعالى وكذلك جعلنا فى كل قرية أكبر مجرمها وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً الموطون أكتنفا الذين يألفون ويؤلفون فالذين أجزوا الوجهين قالوا فصح لمطابقة وطناً يب على صاحب الفصيح فى قوله فاخترنا أفصحهم قالوا وكان ينبغى أن يأتى بالفصحى فيقول فصيحان فان لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقوله الناقص والاشجج أعدا بنى مروان أى عاد لابنى

مروان والى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله هذا اذا نويت

على

معنى من البيت أى جواز الوجهين أعنى المطابقة وعدمها مشروط بما اذا نوى بالاضافة معنى من أى اذا نوى التفضيل وأما اذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما قرئ به قبل ومن استعمال صيغة فعل التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أى وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر وان مدت الايدي الى الزاد لم كن * باعجلهم اذا جشع القوم أمجل أى ألم أكن

بجملهم وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتادعائه أعز وأطول أي عزيمة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذو صاحب الواضح ان النحو بين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال في قوله تعالى وهو أهون عليه انه بمعنى هين وفي بيت الفرزدق وهو الثاني ان المعنى عزيمة طويلة وان النحو بين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا لا يجوز في ذلك له (ص) وان تكن بتلون مستفهما * فلهما كن أهدما قسما كمثل من أنت خير ولدي * اخبار التقديم زوردا (ش) تقدم ان أفعال التفضيل اذا كان مجردا جيء بعده بمن جارة للفضل عليه نحو زيد (٤٩) أفضل من عمرو ومن مجرور هاهنا بمنزلة

المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمها عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من مجرورها نحو من أنت خير ومن أهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام واليه أشار بقوله

لدي اخبار التقديم زوردا
من ذلك قوله
فقلت لنا أهلا وسهلا
وزودت
جنى النحل بل ما زودت
منه أطيب
التقدير بل ما زودت
أطيب منه وقول ذي الرمة
يصف نسوة بالسمن
والكسل
ولا عيب فيها غبيران
سرى بها
قطوف وان لاشئ منهن
أ كسل

على الاكل (قوله بجملهم) أي فالنفي أصل المجلة لاز يادتها فقط بقرينة مدح نفسه وأما أمجمل الثاني فلا مانع من كونه على يابه كإشيرة لقتضاه على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمك) يستعمل متعديا بمعنى رفع كاهنا بمصدره سمكا كضربا ولا زناه بمعنى ارتفع ومصدره سموكا كعمودا وأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالسكس وهي الاسطوانة أي العمود (قوله عزيمة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لان قصده في المشاركة بالاصالة مع ان النزاع ليس في ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أي عز وجل مجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أي يتمتع قياسا وسماعا قال في شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لاجبة في ذلك) أي لتأويله فاهون وارد على ما يعرفه المخاطبون من أن الاعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما علم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا يشارك له تعالى في علمه وأما أمجمل وأعز وأطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من مجرورها) أي على أفعال فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هي بالنسبة للعامل فيه لا لمطابقا يلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو من جاني لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فوالشارح أنت من خير لكان حسنا وأما المصنف فتجد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوب بان مجذوف أي أتيتم أهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله جنى النحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على ان منه متعلق بأطيب لا بزودت (قوله غير ان الخ) من تأكيد المدح بما يشبهه الهم والقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطا (قولة ظعينة) هي في الاصل الهودج فيه امرأة أو لا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا وأما الخ أي أحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد بما قابل المستتر في شمل الضمير المنفصل وعبارة الشذو رو يعمل أفعال في تمييز رجال وظرف وفاعل مستتر مطلقا في مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا في فاعل مفعول به الا في مسألة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قاب أي عاقبه فعل أي صح أن يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله الا في لغة ضعيفة) أي فتجعل أفضل نعتا لرجل مجرور بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدا عن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعدنفي) أي ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيز يلهوا ويبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى اقتتت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته حسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثاني فاذا رضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن

(٧ - (خضري) - ثاني) التقدير وأن لاشئ أكسل منهن وقوله اذا سايرت أسماء بوماظعينة * فاسماء من تلك الظعينة أملح التقدير فاسماء أملح من تلك الظعينة (ص) ورفعه الظاهر زورمتي * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا كان ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق (ش) لا يخلو أفعال التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بعنايه موقعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بعنايه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو وفي أفضل ضمير مستتر عائدا على زيد فلا تقول سررت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل الا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه فان صلح لوقوع فعل بعنايه موقعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا طردا وذلك في كل موضع وقع فيه أفعال بعدنفي

الكحل في عين رجل كحسته في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعال ثم توجه النفي الى ذلك الفعل فتنتفي
المساواة كالزيادة ويثبت النقص المراد كالاول فيكون أفعال مع النفي كالفعل المثبت انما هو في الجملة والا
فلا بد من توجه النفي الى ذلك الفعل ليفيد المعنى المراد فتأمل (قوله أو شبهه) هو النهي كالا يمكن أحد
أحب اليه الخبر منه اليك والاستفهام الانكارى كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا عين قال في شرح
التسهيل ولم يرد بهذين صماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبيا) أي لم يتصل بضمير الموصوف
ليخرج ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لاختلاف
المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محملين كعين
زيد والعين الاخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر
وهذا القيد يعني عما قبله لان غير الاجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر بذلك ليضعف أفعال
بمخرجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على اخراجه أيضا الى معنى الفعل حتى
يعمل عماله بخلاف ما اذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعال
حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعال صفة لاسم بنفسه ليعتمد عليه ويقوى على
رفع الظاهر ولم يكتب بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) ان
جعلت بصريه فاحسن صفة رجلا أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه
أو ظرف لغو متعلق بأحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر
أن يقع بين ضميرين أو ظمرا للموصوف وثانيهما المجرور بمن للرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني
فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلا أحسن في عينه
الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتعذف مضافا أو اثنين وقد تدخل من على ملابس
ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحسن به الجليل من زيد فأصله من الجليل في زيد فأضيف الجليل لزيد
للاستتله ثم حذف ودخلت من على ملابس وهو زيد ومثله مثال المتن اذا أصله ان ترى رفيقا أولى به الفضل
من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس الاصل من ولاية
الفضل الصديق ومن حسن الجليل زيد كما قيل لان المناضلة انما هي بين النضل ونهيه باعتبارين لا بينه
وبين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن في عينه فالحاصل ان
الضميرين قد يندكران معا وقد يحذفان معا وقد يندكر أحدهما دون الآخر (قوله مامن أيام الخ) من
زائدة وأيام اسم ما لحزبه وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلقين بأحب رفيقها حال من الصوم
وهو مرفوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شدوذلمناته من المجهول الاعند
من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر
فهو كمثل الناظم (قوله مرت الخ) جملة ولا يرى حاله واديا مفعول أول لارى وكوادي مفعول الثاني
ان جعلت علمية والافهو حال من واديا مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة واديا وركب فاعل أقل وفيه الشاهد
رجلة أتوه صفة ركب وتسمية بثناة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أي كثر وهو تمييز لأقل فيما يظهر
لا صفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أي ولا يرى واديا أقل به ركب أتوه من جهة
المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أركبها يقل مكثه في واد كقلته في وادي السباع وأخوف
عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى
فتأمل والله أعلم

أو شبهه وكان مرفوعه
أجنبيا مفضلا على نفسه
باعتبارين نحو ما رأيت
رجلا أحسن في عينه
الكحل منه في عين زيد
فالكحل مرفوع بأحسن
اصحة وقوع فعل بمعنى
موقعه نحو ما رأيت رجلا
يحسن في عينه الكحل
كزيد ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم مامن أيام أحب
الى الله فيها الصوم منه في
عشر ذي الحجة وقول
الشاعر أنشد سيبويه
مررت على وادي السباع
ولا أرى
كوادي السباع حين يظلم
واديا
أقل به ركب أتوه تسمية
وأخوف الاما رقى الله
ساريا
فركب مرفوع بأقل فقول
المصنف ورفعه الظاهر نز
اشارة الى الحالة الأولى
وقوله رمى عاقب فعلا
اشارة الى الحالة الثانية
(ص)

﴿ الذعت ﴾

﴿ الذعت ﴾

يرادفه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصر بين (قوله الاسماء) خصها بالذكرة لانها الاصل وتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم وفي قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي متم ما سبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت متعددا تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامه * أبي ذلك عماسى الاكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط ثانی * واعلم انه يتنوع فصل التابع من متبوعه باجنبي محض عن كل منهما كررت برجل على فرض عاقل أبيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع نحو حشر علينا يسيرا والمتبوع كيجبني ضر بك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيدا ضر بت القائم ومنه أخير الله أخذ وليا فاطر السموات ومعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كاهن ومفسر عام له نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيدا والله العاقل وجوابه نحو بلى زيدا لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه تقسم لوتعلمون عظيم والاستثناء نحو قوم الليل الا قليلا نصفه وغير ذلك مما نقله الصبان عن الهمع (قوله في اعرابه) قيل أى وجود او عدم ما يدخل نحو قام قام ولا لا مما ليس بهر بالكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتذار عن التقييده والمراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لا يدخل نحو يازيدا الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فانه مشارك في شبه الاعراب وكذا في نفس الاعراب لكنه محلى في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته مجرد اتباع لفظا زيدا لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أى الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد في غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حاوا حامض فانه مشارك في الاعراب الحاصل والمتجدد بالفسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور وهو العامل في متبوعها الا البديل فامله مقدر خلا للبرد وقيل العامل في الجميع مقدر وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفيه عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم اما اسم بمعنى العلامة ففيه حذف مضاف أى متم متبوعه بسبب بيان علامته أى صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها من وسمته بالسمة وسما علمته بالعلامة أى متم متبوعه بسبب تعليمه أى دلالاته على معنى فيه ان كان نعنا حقيقية وفيما يتعلق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أى أصل وضعه التكميل ببيان الصفة للايضاح بها والتخصيص وأما كونه للدمح ونحوه فجواز كفاي الصبان أو المراد بالمكمل المقيد ما يطلبه المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو دمح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب اصنبح الشارح فتدبر (قوله لماعدا النعت) أى لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما يتعلق به سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليسدل على الذات والمعنى القائم بها فيخرج البديل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد بهما وضع التكميل بايضاح ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانها وان كلابا لايضاح ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما ما صرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البديل اذا عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يرفع الاشتراك اللفظي في المعارف وهو المسمى بالايضاح كمثلته وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء

فبـله في اعرابه مطلقا
ويدخل في قولك الاسم
المشارك لما قبله في اعرابه
سائر التوابع وخبر المبتدأ
نحو زيدا قام وحال المنصوب
نحو ضربت زيدا مجردا
ويخرج بقولك مطلقا
الخبر وحال المنصوب فانها
لا يشارك ما قبلها في
اعرابه مطلقا بل في بعض
أحواله بخلاف التابع فانه
يشارك ما قبله في سائر
أحواله من الاعراب نحو
صررت بزيد الكريم
ورأيت زيدا الكريم وجاء
زيد الكريم والتابع على
خمس أنواع النعت
والتوكيد وعطف البيان
وعطف النسق والبدل

(ص)

النعت تابع متم ما سبق *
بوسمه أو وسمه ما به اعتاق
(ش) عرف النعت بأنه
التابع المكمل متبوعه
ببيان صفة من صفاته نحو
صررت برجل كريم أو من
صفات ما يتعلق به وهو
سببيه نحو صررت برجل
كريم أبوه فقوله التابع
يشمل التوابع كلها وقوله
المكمل الى آخره يخرج
لماعدا النعت من التوابع
والنعت يكون للتخصيص
نحو صررت بزيد الخطيأ
والدمح نحو صررت بزيدا

الكريم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ولانم نحو صررت بزيدا الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم والترحم نحو صررت بزيدا المسكين ولتأكيده نحو أمش الدابر لا يعود وقوله تعالى فاذا نفض في الصور

نفخة واحدة (ص) وليعط في التعريف والتنكير ما * لما تلاكها صر بقوم كرم (ش) النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في اعرابه وتعريفه
 أو تنكيره نحو صررت بقوم كرماء وصررت بزيدا الكرم فلا تلتفت المعرفة بالنكرة فلا تقول صررت بزيدا كرم ولا تلتفت النكرة بالمعرفة
 فلا تقول صررت برجل الكرم (ص) وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل فاقف ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لا يبد من
 مطابقتها للمنوع في الاعراب والتعريف أو التنكير واما مطابقتها للمنوع في التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث
 لحكمه فيها حكم الفعل فان رفع ضمير امستتراطابق المنوع مطلقا نحو يزدرجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون
 وهند امرأة حسنة والهند ان امرأتان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق
 الفعل لوجبت مكان النعت بفعل (٥٢) فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنا وامرأة حسنت وامرأتان حسنتا ونساء

حسن وان رفع ظاهرا
 كان بالنسبة الى التذكير
 والتأنيث على حسب ذلك
 الظاهر وأما في التثنية
 والجمع فيكون مفردا
 فيجزي مجرى الفعل اذا
 رفع ظاهرا فتقول صررت
 برجل حسنة أمه كما تقول
 حسنت أمه وبامرأتين
 حسن أبواهما ورجال
 حسن أبواهم كما تقول
 حسن أبواهما وحسن
 أبواهم فالخاص ان النعت
 اذا رفع ضمير اطابق المنوع
 في أربعة من عشرة واحد
 من ألقاب الاعراب وهي
 الرفع والنصب والجر
 وواحد من التعريف
 والتنكير وواحد من
 التذكير والتأنيث وواحد
 من الافراد والتثنية والجمع
 واذا رفع ظاهرا طابقه في
 اثنين من خمسة واحد من

رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشك ان واحدة لتأنيث كيد لان المرة مستفادة من تحويل المصدر
 الاصل وهو نفخ الى فعلة وليس هذا كرجة وبغمة مما يني على التاء حتى يكون قوله واحدة تأسيسا لا تأكيداً
 كما قيل فتأمل (قوله في التعريف والتنكير) في معنى من البيانية لما الاولى لا الثانية لانها واقعة على
 المنوع والوار بمعنى أولان الثابت للمنوع أو أحدهما وقوله تلاصقاً أو صفة للتثنية جرت على غير ما هي له ولم
 يبرز لمن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الاولى منفوعة الثانية جرت على غير ما هي له ولم
 النعت مائت للمنوع الذي تلاه هو من التعريف أو التنكير (قوله مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا) أي
 في وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مفعوله وتجر يده من علامة التثنية والجمع على الالف الفصحى سواء كان
 منوعه مفرداً مؤنثاً أم لا نعم يجوز على هذه الالف تكسير الوصف اذا كان مفعوله جمعاً كمررت برجل كرام
 أبأوه بل هو الافصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجز جراه ومقتضى كونه كالفعل جواز
 تثنيته وجمعه تصحيحاً على لغة كلوني البراغيت كالفعل فيقال صررت برجل كريمين أبواه وحسنيين
 غلماناً وهو كذلك ومقتضاه أيضاً جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نغمتها
 لجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنوع في أربعة الخ) أي ما لم يمنع مانع ككون
 الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجرح وكونه فعل تفضيل مجرداً أو مضافاً للنكرة فإنه يلزم التذكير
 والافراد (قوله وذرب) بالذال المجهمة هو الحد اللسان مطلقاً أو في الشر فقط أو الحد من كل شيء أو
 بالمهملة الخبير بالاشياء المعتادها (قوله الابشمتق الخ) أي عند الاكثرين وذهب جمع محققون كابن
 الحاجب الى انه لا يشترط في النعت كونه مشتقاً بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على
 الرجولية دما يني وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بأل بهد اسم الإشارة كونه نعتاً ككونه بدلاً
 أو بياناً نحو هذا الرجل قائم أم على الاول فلا يجوز كونه نعتاً المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم
 الفاعل الخ) أفاد بالخصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى اذ لا تدل على
 صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله وهو اصطلاح النحاة اما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر
 للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما بعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم
 المفعول ما بعناه من نحو قتل وصبور (قوله كأسماء الإشارة) أي غير المسكانية اما هي فظرف يتعلق
 بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك أي كأن (قوله ذو) أي وفروعها (قوله والموصولة)

ألقاب الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع لا يشملها
 لحكمه فيها حكم الفعل اذا رفع ظاهراً فان أسند الى مؤنث أنث وان كان المنوع مذكراً وان أسند الى مذكراً وان كان المنوع مؤنثاً
 وان أسند الى مفرداً ومثنى أو مجموعاً فرداً وان كان المنوع بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذو والمنتسب
 (ش) لا ينعى الابشمتق لفظاً وتناً ولا المراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل والمؤنث بالمشتق كأسماء الإشارة نحو صررت بزيدا أي المشار اليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة
 نحو صررت برجل ذي مال أي صاحب مال وبزيد ذوقاً أي القائم والنسب نحو صررت برجل قرشي أي منتسب الى قریش (ص)
 وانعتوا بجملة منكرة * فاعطيت ما أعطيت خيراً

(ش) تقع الجملة نعمتا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعى بها الا النكرة نحو مرت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا ينعى بها المعرفة فلا تقول مرت بز يد قام أبوه أو أبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة بالالف واللام الجنسية بالجملة وجعل منه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقال الشاعر ولقد أمر على اللثيم يسنى * فضيت ثمت قلت لا يعنيني فنسلخ صفة الليل ويسبني صفة اللثيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسبني حالين وأشار بقوله * فأعطيت ما أعطيته خبرا * الى أنه لا بد للجملة الواقعة صفة من ضمير يرتبطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما أدري أغيرهم نفاء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابوه تحذف اطاء كقوله عز وجل واتقوا بما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه تحذف فيه وفي كيفية حذفه قولان أحدهما أنه حذف بجملته دفعة واحدة والثاني أنه حذف على التدرج تحذفت في أولها فصل الضمير بالفعل (٥٣) فصارت تجزيه ثم حذف هذا الضمير المتصل فصارت تجزي (ص)

(و) يمنع هنا إيقاع ذات الطلب وان أنت فاقول أضمر نصب (ش) لا تقع الجملة الطلبية صفة فلا تقول مرت برجل اضربه وتقع خبرا خلفا لابن الانباري فتقول زي ياضر به ولما كان قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا يوهم ان ككل جملة وقعت خبرا يجوز ان تقع صفة قال * وامنع هنا إيقاع ذات الطلب * أي يمنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت وان كان لا يمتنع في باب الخبر ثم قال فان جاء مظاهره انه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج على اضمار القول ويكون المضمرة صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمرة وذلك كقوله حتى اذا جن الظلام واختلف

لا يشملها قول المتن وذى بالياء الاعلى لغة اعرابها لان المبنية تلزمها الواو ومثلها في الوصف بهما سائر الموصولات المبدوءة بال وأل نفسها بخلاف من وما وأي (قوله مؤولة بالنكرة) أي لانكرة حقيقة وان جرى على الالسنه قال الرضي لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وان أقرت به فنحو جاء رجل قام أبوه وأبوه قائم في تأويل جاء رجل قام أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيدي وتأويل كأن أبوه زيد (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة في ضمن فردم بهم ولذا كان مدخولها في معنى النكرة وتسميها البيانيون لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة في ضمن أي فرد في الليالي لان السليخ من الافراد الحقيقة (قوله حالين) أي نظر الصورة التعريف لا يقال الحالية تفيد تقييد السبب بحال المرور مع ان المراد أنه دأبه وعادته أبدا وان لم يرد عليه لانه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فضيت الخ يدل على انه مر عليه حال السبب وتغافل عنه ولئن سلم جعل الحال لازمة مفيد لذلك (قوله من ضمير يرتبطها) أي فهي كالخبر في أصل الخبر وان لم يتبين فيه الضمير حينئذ كما مر لان طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتفي فيه بادنى ربط بخلاف النعت ولم يقل ما أعطيته حالا للإشارة الى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا ترتبط بالواو خلافا للضمير (قوله وما أدري الخ) قبله كتبت اليهم كتباصرا * فلم يرجع الى لها جواب وما أدري الخ (قوله وامنع هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشاره الشارح في البيت الاول شرطان وهذا ثالث وبقى وجوب ذكر منعوتها كما سيأتي آخر الباب (قوله لا تقع الخ) أي لان النعت يعين منعوته ويخصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكره والانشائية ليست كذلك لانه لا خارج لمثلها اذ لا يحصل الا بالتلفظ بها والمالم يكن الخبر معرفا للمبتدأ ولا يخصه جاز كونه انشائية (قوله جازا بندي) أي بلين مخلوط بالماء كثيرا حتى قل بياضه وأشبه لون الذئب في زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا هل يحتاج لاضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا وان كان أكثر من النعت وقد يشير اليه قوله ونعتوا وشرط المصدر كونه مفرا من كرا كما في المتن ومنسكرا وصرح بالامؤولة ثلاثيا أو بزنته وان لا يبدأ بهم زائدة كزارومسير قيل والامتنع النعت به رأسا فائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أي لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى

* جازا بندي هل رأيت الذئب قط فظاهر هذا ان قوله هل رأيت الذئب قط صفة لندق وهي جملة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذئب قط معمول لقول مضمرة وهو صفة لندق والتقدير بندي مقول فيه هل رأيت الذئب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية اذا وقعت في باب الخبر فيكون تقدير قولك زي ياضر به يدم قول فيه اضربه فالجواب ان فيه خلافا فذهب ابن السراج والقاسمي التزام ذلك ومنه لا كثرين هلم الزامه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتذكير (ش) يكثر استعمال المصدر نعمتا نحو مرت برجل عدل ويلزم حينئذ الافراد والتذكير فتقول مرت برجل عدل ورجلين عدل ورجال عدل وباصراة عدل وباصراة تين عدل وبنساء عدل والنعت به على خلاف الاصل لانه يدل على المعنى الاعلى صاحبه وهو مؤول اما على وضع عدل موضع عدل أو على حذف مضاف والاصل مرت برجل ذي عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة يجعل المعين نفس المعنى

ولا يجمع فاجروه على أصله تنبيهها على أن حقه أن لا ينعت به لوجوده وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدها
 للبالغة (قوله مجازا) أي من سلامة اطلاق المعنى على محله وهو الذات وأما على الاول فن اطلاق اللزوم
 وهو المصدر على اللزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أي بأن يدعى أن الذات هي
 نفس المعنى لا غيره مبالغة في اتصافها به بلا احتياج الى تأويل أصلا كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت
 غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلف الخ لانصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعد فاء الجزاء
 لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى كان أو جمعا كما مثله الشارح
 أو اسم جمع كقوله

فوافقناهم منا بجمع * كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كهندي غنم بيض وسود قيل أو أسماء متعاطفة كجاءن يدوعمر والطويل والقصير
 لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف) أي النعت لفظا
 ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الارض
 أي السير فيها أو لفظا فقط كالذهب والمنطق فكل ذلك تفرقة واجب (قوله بالعطف) أي بخصوص
 الواو اجاعا ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فتتحرك قيل الانعت اسم
 الاشارة فلا يفرق بمررت بهذين الطويل والقصير لان نعتة لا يكون الا طبقه لفظا وفي الحقيقة لا استثناء
 لانه لا يجوز نعتة بمختلف حتى يفرق نعم يجوز بعضهم ذلك المثل على البديل لان النعت وما اختص به نعت
 اسم الاشارة كونه محلي بأل فلا ينعت بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير اجنبي وأما كونه جنسا لا مشتقا
 فغالبا دما ميني (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة
 لاختلافهما تأنيثا ويجوز كريمين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع في المتفقة اذ عدم مانعه والا فيمتنع
 أعطيت زيدا أمه السكرين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحدا مفعولا أو لا وثانيا بل يفرد
 كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي (قوله
 ونعت معمولي الخ) نعت مفعول مقدم لأنبج ووحيدى صفة لمحذوف أي ونعت معمولي عاملين ووحيدى الخ
 ومعنى وعمل بالجر لاضافة ووحيدى اليهما وقوله بغير استثناء أي اتبع مطلقا سواء كان المعمولان مرفوعين
 فعاملين أو خبري مبتدئين أو منصوبين أو محذوفين خلافا لمن خص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله
 لا اذا اختلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل يجمع في لفظ واحد فكان
 قائلا قال وهل اذا جعت تكون نعتا تبعا أو مقطوعا فأد أنه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عامل المنعوتين معنى
 وعملا كما مثله الشارح والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله أتبع أي ان أردته وسكت عن نعت
 معمولي عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعنى كقيام زيد وعمر والعاقلان جاز الاتباع
 والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد وعمر العاقلان وجب القطع وكذلك ان اختلفت النسبة دون العمل
 كأعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر عن الرضي وان اختلف العمل دون النسبة كخاتم زيد وعمر او جب
 القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم فليل يبق بالرفع تغليباه وقيل بأيهما
 شئت لان كلاهما مخاصم ومخاصم (قوله متعدي المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطان نيارهواتفاق المنعوتين
 تعريفا وتكبير التعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثا وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم
 اشارة كجاء هذا وجاء عمر ولا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخرجا لعدم
 الفصل لكن مر أن نعتة لا يكون الا طبقه في اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أي ولو
 بالخبرية والانشائية فلا اتباع في قام زيد وهل قام عمر والعاقلان لاختلافهما خبرا وانشاء وان اتحد معنهما أما

مجازا أو ادعاء (ص)
 ونعت غير واحد اذا
 اختلف
 فعاطفا فرقه لا اذا اختلف
 (ش) اذا نعت غير الواحد
 فاما أن يختلف النعت أو
 يتفق فان اختلف وجب
 التفرقة بالعطف فتقول
 مررت بالزيدين الكريم
 والبخيل ورجال فقيه
 وكاتب وشاعر وان اتفق
 جمعي به مثنى أو مجرعا نحو
 مررت برجلين كريمين
 ورجال كرماء (ص)
 ونعت معمولي ووحيدى
 معنى
 وعمل أتبع بغير استثناء
 (ش) اذا نعت معمولان
 لعاملين متعدي المعنى
 والعمل أتبع النعت المنعوت
 رفعا وانصبا وجر نحو ذهب
 زيد وانطلق عمر والعاقلان
 وحدثت زيدا وكنت عمرا
 السكرين ومررت بزيد
 وجرت على عمر والصالحين
 فان اختلف معنى العاملين
 أو عملهما

وجب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمر والعاقلين بالنصب على اضمار فعل أي أعني العاقلين وبالرفع على اضمار مبتدأ أي هما العاقلان وتقول انطلق زيد وركلت عمرا الظرفين أي أعني الظرفين (٥٥) أو الظرفان أي هما الظرفان

ومهرت بزيد وجاوزت خاله الكاتبين أو الكاتبان (ص)

وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقر الذكركهن أتبعته

(ش) اذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح

الابها جميعها واجب اتباعها كلها فتقول مهرت بزيد

الفقيه الشاعر الكاتب (ص)

واقطع او اتبع ان يكن معينا

بدونها أو بعضها اقطع معينا (ش) اذا كان المنعوت

متضحا بدونها كلها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع

وان كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين

الابه الاتباع وجاز فيما يتعين بدونه الاتباع والقطع

(ص)

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا

مبتدأ أو ناصب ان يظهر (ش) أي اذا قطع النعت

عن المنعوت رفع على اضمار مبتدأ أو ناصب على

اضمار فعل نحو مهرت بزيد الكريم أو الكريم

أي هو الكريم أو أعني الكريم وقول المصنف

ان يظهر معناه انه يجب

نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا أو انشاء مع كون أحد المنعوتين مجعولا ولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضي اذا المعالوم لا يخاط بالمجهول ويجهلان كشي واحد (قوله) وجب القطع أي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافي جواز التفريق وإيلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان في شيء واحد اذا العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولا يمكن أن يحصل العامل مجموعهما الا ان الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا في آن واحد ما اتحادهما معنى وعملا فيجعلهما كالشيء الواحد وفي ذلك بحث قدمناه في باب الحال والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلفت لفظها ومعناها وجب تفريقها اما بالعطف أو بإيلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أو لا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عامل المنعوتين معنى وعملا وكان العامل واحدا واتحد عمله ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تفرقا وتكبرا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان اتبقي شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل (قوله) اذا تكررت النعوت ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جلته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي (قوله) وجب اتباعها اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالسكينة فكيف منعه مع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فيبينها تناف (قوله) أو اتبع بمنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من أتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله في البيت الآتي وانصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثي فهمزته للوصل (قوله) أو بعضها اقطع مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر عطف على دونها أي وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على منذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض أي وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما ففعل اول اقطع محذوف أي اقطع ما سواه على الاول واقطعه وحده على الثاني ويكون المثنى مصرحا بمسئلتى الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاطع جميعها أو اتبع جميعها واقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقايسة (قوله) الاتباع والقطع أي بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو اهلين اثنين والملائم الذي نحو الشعري العبور فلا يجوز قطعها (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت مرفعة أما المنكورة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز في الباقي القطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان القصد من نعوتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتها واحدا فقط امتنع قطعها على المشهور الا في الشعر (قوله) مضمرا بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضمر ومبتدأ مفعول مضمر او ناصب عطف عليه والالف في ان يظهر اللتثنية كما حل عليه الشارح لان أو التنوينية لا يفرد الضمير بعدها (قوله) وهذا صحيح الخ أي ليكون حذفه الملائم أمارة على قصد الانشاء للمدح ونحوه ولو صرح بذلك لخصي ذلك القصد وتوهم كونه خبرا مستأنفا (قوله) فاما اذا كان لتخصيص مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طالماتوقفت فيه وهو ان شرط القطع تعيين

اضمار الرفع أو الناصب ولا يجوز اظهاره وهذا صحيح اذا كان النعت لمدح نحو مهرت بزيد الكريم أو دم نحو مهرت بعمر والخبيث أو ترحم نحو مهرت بخاله المسكين فاما اذا كان لتخصيص فلا يجب الاضمار نحو مهرت بزيد الخياط والخياط وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط أو أعني الخياط والمراد بالرفع والناصب لفظة هو وأعني (ص)

عقل

يجوز حذفه وفي الذمت يقل

(ش) أي يجوز حذف

المنعوت واقامة الذمت

مقامه اذ ادل عليه دليل

نحو قوله تعالى أن أعمل

ساعات أي دروعا ساعات

وكذلك يحذف الذمت اذا

دل عليه دليل لكنه قليل

ومنه قوله تعالى قالوا الآن

جئت بالحق أي البين وقوله

تعالى انه ليس من أهلك

أي الناجين (ص)

﴿ التوكيد ﴾

بالنفس أو بالعين الاسم

أ كذا

مع ضم برطابق المؤكدا

واجدهما بأفعل ان تبعا

ما ليس واحدا تكن متبعا

(ش) التوكيد قسمان

أحدهما التوكيد اللفظي

وساى والثاني التوكيد

المعنوي وهو على ضربين

أحدهما ما يرفع توهم

مضاف الى المؤكد وهو

المراد به ندين البيتين وله

لفظان النفس والعين

وذلك نحو جاء زيد نفسه

فنفسه توكيد لزيد وهو

يرفع توهم أن يكون التقدير

جاء خبر زيد أو رسوله

وكذلك جاء زيد عينه

ولا بد من اضافة النفس

أو العين الى ضمير يطابق

المؤكد نحو جاء زيد نفسه

أوعينه وهذا نفسها أو عينها ثم ان كان المؤكدهما مشئ أو مجموعتهما

المنعوت بدون الذمت كما مر فكيف يتأني في نعت التخصيص مع ان المنعوت يقتصر اليه في تخصيصه وتعيينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص غير الاول من المنعوت المتعددة لنكرة والشروط موجود فيه لتعيين النكرة تعينا ما بنعتها الاول فيصدق انها متعينة بدون النعت المقطوع مع انه للتخصيص لكونه نعت نكرة وأما التعمين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر باعني الا في نعت التخصيص أما في نعت المسح ونحوه فيقدر بأذكري أو مسح مثلا كما نقله الساماني عن المحققين والله أعلم (قوله وما من المنعوت الخ) يشمل حذفها مع نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة (قوله واقامة الذمت مقامه) أي شرط صاوحه لمباشرة العامل بان لا يكون جلة ولا يشبهها مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ اذا الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بهافي غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أوفي نحو مناظرة ومنا أ قام رفينا سلم وفينا هلك أي فريقي ظعن الخ ومنه قوله

لوقات ما في قومها لم تيثم * بفضلها في حسب وميسم

أي لو قلت ما في قومها أحد بفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك ضرورة كقوله * برمي بكفي كان من أرمى البشر * أي بكفي رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) اما بصاحبة ما يدينه نحو أن أعمل ساعات بعد وأناله الحديد واما باختصاص الصفة به كررت بكتاب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

﴿ التوكيد ﴾

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال أ كد وكدتا كيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتي من اطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد بهما جلة الشيء وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان أريد بالنفس الدم والعين الجراحة كسفتك زيدا نفسه وفقأت زيدا عينه لم يكونا توكيدا فهما في المثال بدل بعض وألتمع الخالو فتجوز الجمع واذا جمعوا وجب تقديم النفس لانها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمرو بعينه بخلاف باقي لفاظ التوكيد وأما جازا بأجمعهم فيضم الميم مفردة جمع كفلس وأفلس أي بجمعها م فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيدى والاوجب تجر يده من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها كذا في المعنى لكن نقل الساماني وغيره فتح الميم (قوله طابق المؤكدا) أي افراد اذ نذ كيرا أو غيرهما (قوله فاعل) أي جمعا متبسا بوزن أفعال وأعلى افعال وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع فلة لان عيننا تجموع في القله على أعيان ولا يؤكده على المختار (قوله ما ليس واحدا) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الاشموني وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفسهما واحدا والمختار أنفسهما لان المثنى جمع في المعنى وكذا كل مثنى في المعنى أضيف الى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأس الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جاء زيد نفسه) اضافتها للضمير من اضافة العام للخاص لا الشيء الى نفسه لان النفس أعم من زيد (قوله توهم أن يكون الخ) أي فهو رافع لتوهم المجاز بالحذف أو هو رافع لاسمه المجاز العقلي باسناد الجسيء لغير من هو له لتعلقه به كضرب الامير أي جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل باطلاق الكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلي باسنادا للمعنى لكانه ورفع الحذف ويعم القسمين ما يرفع توهم غير الظاهر وأما رفع السهوا والعاظ فانما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الابعاد لا الرفع بالكلية كما استظهره ابن هشام بدليل الاثبات بألفاظ متعددة ولو صار نسا بالاول لم يؤكدا نيا (قوله جاء خبر زيد) مثله

على مثال أنفعل فتقول جاء الزيدان أنفسهم أو أعينهما أو أهدنان أنفسهما أو أعينهما وأهدنات أنفسهن أو أعينهن (ص) وكلا إذ كرف الشمول وكلا * كاتنا جميعا بالضمير موصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكاتنا جميع فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصبح وقوع بعضها ووقوعه نحو جاء الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهدنات كلهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيد كاهن يؤكد بكلا المثني المذكور نحو جاء الزيدان كلاهما أو بكاتنا المثني المؤنث نحو جاء الهدنان كاتهما ولا بد من اضافتها كلها الى ضمير يطابق المؤكد كما مثل (ص) واستعمالوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله (ش) أى استعمال العرب للدلالة على

الشمول ككل عامة مضافا الى ضمير المؤكد نحو جاء القوم عامتهم وقل من عدتها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدتها سيبويه وإنما قال مثل النافله لان عددها من ألفاظ التوكيد يشبه النافله أى الزيادة لان أكثر النحويين لم يذكرها (ص) وبعدها كدوابها

جمعا أجمعين ثم جمعا (ش) أى بجاء بعد كل باجمع وما بعدها لنقوية قصد الشمول فيؤتى باجمع بعد كد ونحو جاء الركب كله أجمع وجمعا بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعا وبأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون وجمعا بعد كلهن نحو جاءت الهدنات كلهن جمع (ص) ودون كل فيجى ما جمع * جمعا أجمعون ثم جمع (ش) أى قد ورد استعمال العرب أجمع

جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسوهم لا توهم جاء بعضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله) (ش) أى ولو بالنسبة لعامله كاشترت العبد كله ورأيتهم جميعا لصحة شترت نصفه ورأيت بعضهم بخلاف جاء زيد كله لان المحيى لا يتعلق بالبعض (قوله) ويؤكد بكلا وكاتنا المثني) أى الدال على اثنين ولو بالمعنى بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب همر وكلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاخفش والفرافيه يجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصبح اسناد الاختصاص للواحد لان التوكيد قد يكون للنقوية لا لرفع الاحتمال (قوله) ولا بد من اضافتها للح) أى لفظا كما يفيد قول المصنف بالضمير موصلا فلا يكتفى ببيتها خلافا للزحشمرى ولا حجة في قوله تعالى خلق لكم ما فى الارض جميعا ولا في قراءتنا كلافها على أن المعنى جميعه وكنا لان يعامل من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض الكلام فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد وكل في ذلك يسبحون (قوله) فاعله) أى وازنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذى لا يتأتى في الشعر وقوله مثل النافله حال من فاعله (قوله) مضافا الى الضمير) أى لفظا ككل ولا يؤكده الاذوا أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله) لان أكثر النحويين لم يذكرها) فيه أن سيبويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا فجميع لم يذكرها الجمهور ولم يذبه عليه فلعله أراد مثل النافله في لزوم التاء لها مع المذكور وغيره كاشترت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أى زائد على ما طلبه ابراهيم (قوله) باجمع) وقد يجاء بعد أجمع با جمع ثم باجمع زاد الكوفيون ثم باجمع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقد تمت كل نصها على الاحاطة ثم أجمع لصراحتهم في الجمعية على الباقي ثم أجمع لانه من تكتمع الجبل اذا انقبض واجتمع ثم أجمع لانه من تبضع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أتبع لانه من البتبع وهو الشدة أو طول العنق ولا يتخلو عن اجتماع فكل واحد بعد أضعف مما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ يتبع اضافتها للضمير لانها معارف اما ببيتها أو بالعلمية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجمع لها وللعادل لانه جمع لجمعا فقه جمع بسكون الميم كجمراء وجر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الساماني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعا فلا ألف التانيث الممدودة مطلقا (قوله) النافله) بالدال المجدمة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة الحسناء والشاهد في أجمع حيث أكد الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤكد والموكود كما يجمله أبكى وشبهه في التنزيل ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله) لا يجوز توكيد النكرة) أى لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فيلزم تخالفهما انهما توكيد كبير وهو ممنوع عندهم

(٨ - (خضرى) ثانى)

جمعا غير مسبوقه بكلمة نحو جاءت القبيلة جمعا واستعمال أجمعين غير مسبوقه بكلمة نحو جاء الجيش أجمع واستعمال بكلمة نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله ياليتنى كنت صبيا مريضاً * نحو ما نى اللفاء حولاً كتما اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا ظلت الدهر أبكى أجمعا (ص) وان يفد توكيد من كور قبل * وعن نحة البصرة المنع شمل (ش) مذهب البصريين انه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين ومذهب الكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النكرة

المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهرا كاه ومنه قوله **تحملي الذلفاء حولاً أكتعا** * وقوله قد صرمت البكرة يوماً أجمعا **(ص)** واغن بكتافي مشى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا **(ش)** قد تقدم أن المثني يؤكده بالنفس أو العين وبكلا وكانا ومذهب البصريين أنه لا يؤكده بقدر ذلك فلا تقول جاء الجيذان أجمعا ولا جاء القبيلتان جمعا وإن استغناء بكلا وكتا عنهما وأجاز ذلك الكوفيون **(ص)** وإن تؤكده الضمير المتصل **(٥٨)** * بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكسوا بما * سواهما والقيملن يلتما

(ش) لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا تقل قوموا أنفسكم فإذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كالكم أو قوموا أنتم كالكم وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع بان كان ضمير نصب أوجر فتقول صرمت بك نفسك أو عينك وصرمت بك كالكم ورأيتك نفسك أو عينك ورأيتكم كالكم **(ص)**

(قوله المحدودة) أي الموضوع لمدتها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حذف النكرة مع شمولية التوكيد ككل وأجمع وعامة لا المطابقة ثم يفارق تكبيراً لم يشترط الرضى والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلاً لهذا أسد نفسه وعندى درهم عينه **(قوله حولاً أكتعا)** أي قولاً نكرة محدودة البدء والنهاية وتأكيده من اللفظ الشمول من قولهم حول كتيب أي تام وفيه شاهد أيضاً لأفراداً كتبت عن أجمع **(قوله قد صرمت)** من الصرير وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة والمراد بكرة البرأى لم ينقطع الاستقاء من البرطول اليوم **(قوله واغن)** أمر من غنى كفتح بمعنى استغنى **(قوله في مشى)** أي في تأكيده ما دل على اثنين وإن لم يسم في الاصطلاح مثني كجاء زيد وعمرو كلاهما **(قوله عن وزن فعلاء)** أي عن ثنية موازن فعلاء من الالفاظ المارة في قوله وبعد كل أكسوا بجمع الح وكان الأولى ذكر هذا بعد ما لانه من تعلقاتها أو أشد مناسبة بهما من توكيد النكرة **(قوله)** وأجاز ذلك الكوفيون أي مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبهم جواز في نواحي أجمع كما كتبتان وكتماوان **(قوله فبعد المنفصل)** أي فأكده بهما بعد المنفصل لثلاث يقع اللبس في نحو همد ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها التبادر أنهما فاعل لا توكيد فإذا قيل ذهبت هي نفسها اندفع ذلك وطرد اللبس في غير ذلك وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كسعت ما في نفسك بخلاف باقي الالفاظ **(قوله المرفوع المتصل)** أي بارزا كان كما مثله أو مستترا كن قام هو نفسه **(قوله بضمير منفصل)** الشرط مطابق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا في الدار أنفسكم كالكم كما يقتضيه كلام التسهيل **(قوله وما من التوكيد الخ)** ما موصول مبتدأ ولفظي خبر محذوف والجملة صلة ما ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لانه في تأويل المشتق وجلة يجي خبر ما أي والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يجي مكررا وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف **(قوله وهو تكرار اللفظ الاول)** أي ما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافر بن أمهاتهم كما قاله السيوطي أو مراد منه كقوله أنت بالخير حقيقي قن منه تأكيده الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره إلى ثلاث فقط لا اتفاق الابداء على انتفاء أكثر منها في كلام العرب وأما ما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيده لانه لم تعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التأكيد بما ذكر فيها **(قوله دكا دكا)** منع بعضهم كونه تأكيده لان الثاني غير الاول والمراد دكا بعددك وإنما هو حال التأويل بمراد كذا كما أول ادخلوا رجلا رجلا بمتنار بين وعلمته الحساب بابا بابا بجموعاً أبواباً ومثله صفافاً أي صفوفاً مختلفة والحال في ذلك مجموع السكامتين ولما لم يكن أعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر أعرابه في كل من جزأيه دفعا للتحكم كذا قيل وردة الفارضى بان ذلك في القيامة مرة واحدة بدليل فدكتادكة واحدة فيتميعين كون الثاني تأكيدها كذا صفا صفا فلناتان الملائكة تكون يوم القيامة صفواً واحداً لا يعلم طولها إلا الله تعالى **(قوله كذا الحروف)** وكذا الموصولات لا تؤكده إلا بعبارة الصلة **(قوله نعم)** حرف جواب يصدق الخبر ويعلم المستخبر ويوعده الطالب ومثلهما في

وما من التوكيد لفظي يجي * مكررا كقولك ادرجي ادرجي **(ش)** هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد وهو التوكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ الاول بعينه نحو ادرجي ادرجي وقوله فأين إلى أين النجاة ببغاتي أنك أتاك اللاحقون احبس احبس وقوله تعالى كلا إذا دكت

الارض دكا دكا **(ص)** ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذي به وصل **(ش)** أي إذا أريد تكرير لفظ ذلك الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد نحو صرمت بك بك ورغبت فيه فيه ولا تقول صرمت بك بك **(ص)** كذا الحروف غير متحصلا * به جواب كنتم وكبلى **(ش)** أي كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكد ما اتصل بمؤكده نحو ان زيدا قائم وفي الدار في الدار زيد ولا يجوز ان زيدا قائم ولا في الدار زيد فان كان الحرف هو ابا كنتم وبلى وجبر وأجل واى ولا جازعاً تعد واحدة فيقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم أولاً والم يقم زيد فتقول بلى بلى **(ص)**

ضمير متصل مرفوعا كان نحو قلت أنت أمر منصوب بانحو أكرهني أنا أو مجرورا نحو مررت به هو والله أعلم (ص)

﴿العطف﴾

العطف اما ذو بيان أو نسق * والفرض الآن بيان ما سبق * فندو البيان تابع شبه الصفة * حقيقة العطف منه كشفه (ش) العطف كذا كر

ضربان أحدهما عطف

النسق وسيأتي والثاني

عطف البيان وهو المقصود

بهذا الباب وعطف البيان

هو التابع الجامد المشبه

للصفة في ايضاح متبوعه

وعدم استقلاله نحو أقسم

بالله أبو حفص عمر فعمر

عطف بيان لانه موضوع

لابي حفص فخرج بقوله

الجامد الصفة لانها مشتقة

أو مؤولة به وخرج بما بعده

ذلك التوكيد وعطف

النسق لانهما لا يوضحان

متبوعهما والبدل الجامد

لانه مستقل (ص)

فأولينه من وفاق الاول

ما من وفاق الاول النعت وله

(ش) لما كانت عطف

البيان مشبه بالصفة لزم فيه

موافقة المتبوع كالنعت

في وفاقه في اعرابه

وتعريفه أو تنكيره

ذلك جبر بفتح الجيم وسكون التحتية مبنيا على كسر الراء رأجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام واى بكسر الهمزة وكافى المعنى فسكل ذلك يقر ما قبله من ايجاب ونفى رأما لا ابطال اليجاب خاصة فلا يوجب بهانفى أصلا عكس بلى فانها اليجاب بها الالنقى لتبطله وهو ما مجرد كزعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أومع استفهام حقيقى كبرى فى جواب أليس زيد قائما أى لم يمتف قيامه أو تو بيخه نحو أوم يحسبون أنا لانسمع سرهم ونجولهم بلى أو تقر يرى كآية ألسنبر بكم قالوا بلى وكان القياس أن اليجاب بها هذا لانه اثبات معنى لان همزة التقرير للنفى ونفى النفى ايجاب ولهذا يمنع ادخال أحد بعده لانه لزمته للنفى لسكنهم راعوا لفظ النفى وحده فردوه ببلى فى الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتوكيده ويجوز اجابته بنعم نظرا لمعنى اليجاب بشرط أمن اللبس بان لا يتوهم بقاء النفى وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة كالسهمى فيما نقل عن ابن عباس لوقالوا نعم الكفر والعلم صراخه فى الكفر اذ يحتمل ان نعم تصديق لليجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفى أى أنار بكم كما يحتمل انها تصديق للنفى نفسه بقطع النظر عن الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف فى الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل فى الاسلام بالاله الله برفع الاله لاحتماله نفى الوحدة فأده فى المعنى والله أعلم

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالثانى أو شره معه فى

الحكم (قوله الجامد) قال فى التسهيل أو بمنزلة بان كان صفة فصار علمها بالغالبة كالصعق والرحمن الرحيم

(قوله فى ايضاح متبوعه) أى ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقد يكون للمدح فى الكشاف

ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح وللتوكيد كما قاله بعضهم فى قوله

* يا نصر نصر انصرا * لكن اختار المصنف جعل هذان كيد الفظيا (قوله فخرج بقوله الجامد الصفة)

وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشئ غيره وقوله حقيقة العطف منه كشفه بصلح كونه بيان الوجه شبه

ان نظرا الى مطلق انكشاف وكونه بيان الوجه الفرق بينهما وبين الصفة ان نظرا لقوله به أى ان عطف البيان

يفارق النعت فى أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه فى انه جامد لا يؤول

بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أى الاصل فيها

ذلك وقد يعرض لها الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهره ان البدل يخرج بعدم الاستقلال دون ما قبله

وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح أيضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على اخراجه ان كل عطف

بيان يصح بدلا اما استثنى كاسيأتى لان جواز الامر من منزل على مقصدى الايضاح والاستقلال (قوله

فأولينه) تفرغ على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التى توافق المنعوت فى أربعة من

عشرة فأشبهها كذلك وأول بمعنى أعط والهاء مفعوله الاول وقوله أولا من وفاق بيان لمحدوف مضاف

الى ما هو المفعول الثانى وما بعده بيان لما ولا تنكر ارفيه لان التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو

المبين مثل ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو

عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعريفه) أى فلا يجوز تخالفهما تعريفهما وتنكيرهما أو ما قول

الزنجشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف لا جتماعهم ولا يصح تخريجهم على مختار الرضى من

جواز تخالفهما فى التعريف لتخالفهما افرادا وتذكيرا أيضا وهو متمتع وكذا لا يصح اعتدال المعنى عنه بان

مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيرهما فى كثير من الاحكام لنصهم على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف

البدل بالعادة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جعله مبتدأ حذفت خبره أى مقام ابراهيم منها (قوله

وتدكيره أو تأنيته وافراده أو تشديته أو جمعه (ص) ٢ (قوله تعين قطعه) أى ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابطة لانه حينئذ

يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافي بجميع افراد المجمل اه منه

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (ش) ذهب كثير النحويين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين فيقولون من شجرة مباركة يتونة وقوله تعالى ويسقى من ماء صديد فيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء (ص) وصالح البدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمر او نحو بشر تابع البكري * (٦٥) وليس أن يبدل بالمرضى (ش) كل ما جازان يكون عطف بيان جازان يكون

بدلاً لنحو ضربت أبا عبد الله زيدا واستثنى المصنف من ذلك مسألتين يتبع فيهما ان يكون التابع عطف بيان الاول ان يكون التابع مفردا معرفة معرفة معرفة والمتبوع منادى نحو يا غلام يا غلام فيتمتعين ان يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لانه لو لفظ بيامعه لكان كذلك الثانية ان يكون التابع خاليا عن ال والمتبوع بال وقد أضيف اليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتمتعين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا من الرجل لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم ان يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الاضافة من أن الصفة اذا كانت بال لا تضاف الا الى ما فيه ال أو ما أضيف الى ما فيه ال ومثله أنا الضارب

فقد يكونان) تفرغ على قوله فأوليه لا على شبه الصفة والواجب عطفه بالواو على فأوليه أي اذا ثبت أن له مع متبوعه ما للنعمة مع منعه ففقد يكونان الخ وأتى به مع علمه مما قبله ردا على المخالف (قوله ذهب أكثر النحويين الخ) أي محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة فلا تبين غيره هاورد بان بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقيح والمخالف يجعل ذلك كاه بدلا (قوله وصالح البدلية) أي لبدل الشكل دون غيره (قوله يا غلام) منادى مبني ويعمر اضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر يعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسألتين الخ) ضبط ابن هشام ما يتمتع فيه البدل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب أولا يصح حوله محل الاول اه والشق الاول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفرادها ان تفتقر جملة الخبر الى رابط وهو في التابع كهند قام زيدا أخوها فلأولاً عرب أخوها بدلا لخلت جملة الخبر عن الرابط لانه من جملة أخرى تقدير او كذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أو رجل قام زيدا أخوه والحال كهذا أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسألتان لان المنع فيهما عدم صحة احلاله محل الاول كما بينه الشارح ومن أفرادها أيضا كون تابع المنادى اسم اشارة أو محلى بال كياز يدهندا أو الحرت وأن يتبع رصف أي في النداء ووصف اسم الاشارة بالخالى من ال كيا أيها الرجل زيدو ياد الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمر ووان يتبع ما أضيف اليه كالا وكاتبه فرق كجاء كالا أخو بك زيد وعمر وود هبت كاتما أخيتك هند وود عند فيمتنع البدل في كل ذلك لامتناع احلاله محل الاول اذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بال ولا ينادى اسم الاشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الاشارة بالخالى من ال ولا تضاف كالا وكاتبه فرق كما يعلم من أبوابها ومن أفرادها أيضا أن يضاف أفعال التفضيل الى عام أتبع بقسميه كز بدأ فضل الناس الرجال والنساء لان أفضل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذا الصور كصورتى المتن مبني على أن البدل لا بد من صحة حوله محل الاول ومنعه بعضهم لانه يقتصر في الثواني وقد يجوز وفي انك أنت ز يدكون أنت بدلامع امتناع ان أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكري) رصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكري وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكري بشر حال كون الطير كائنة عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعه بخبر لأن هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لثلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعنى أنه ترك بشر المذكور مشخنا بالجراح بعالج طواع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لتزول تأكل منه لانها لا تقع عليه مادام حيا والله أعلم

﴿ عطف النسق ﴾

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر نسقا بالسكون قيل وبالفتح أيضا ويقال نسقت الدر نظمته ونسقت الشيء بالشيء اذا أتبعته اياه والمراد هنا المنسوق اطلاقا للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أي

معطوف

الرجل زيد قوله انا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا اذ لا يصح ان يكون التقدير انا ابن التارك بشر وأشار بقوله * وليس أن يبدل بالمرضى * الى ان تجوز كون بشر بدلا غير مرضى وقصد بذلك التنبيه على مذهب القرامط والفراسي (ص) ﴿ عطف النسق ﴾

تال بحرف متبوع عطف النسق * كاخصص بودوناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي ستذكر * كاخصص بودوناء من صدق * فخرج بقوله المتوسط الى آخره بقية التوابع (ص)

فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم أو كفيك صدق وروفا (ش) حروف العطف على قسمين أحدهما ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي الواو نحو جاء زيد وعمرو ثم نحو جاء زيد وعمرو والفاء نحو جاء زيد وعمرو وحتى نحو قدم الحجج حتى المشاة وأم نحو أزيد عندك أم عمرو وأونحو جاء زيد وعمرو والثاني ما يشرك لفظا فقط وهو (٦١) المراد بقوله (ص)

وأثبت لفظا بحسب بل ولا لكن كلم يبدأ أصلا لكن طلاء (ش) هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد وعمرو ولا تضرب زيد لكن عمرا (ص)

فالعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم أو مصاحبا موافقا (ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها فالواو المطلق الجمع عند البصريين فإذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما في نسبة الجيء إليهما واحتمل كون عمرو وجاء بعد زيدا وجاء قبلا أو جاء مصاحبا له وإنما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو وجاء وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومنه ترتيب الكوفيين أنها للترتيب ورد بقوله تعالى إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (ص) وأخصص بها عطف الذي لا ينفى

معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تعدد الان حذف العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الأعداد وقوله متمتع أي مشرك للثاني بالاول في الحكم مخرج لأي تفسيرية في رأيت فضنفر أي أسدا فان أسدا عطف بيان بالاجلي لانسق وان كان تابعا بحرف لانه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس للعطف بيان يتبع بحرف سوى هذا التصريح ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فان إعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا في الاصطلاح (قوله مطلقا) أي لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأي سيبويه وأمن ضميره في الخبر على مذهب الاخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي (قوله أم أو) بنقل فتح الهمة لليم (قوله أحدهما ما يشرك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأوران قال الاكثر بعسم تشير إليهما في المعنى لان ما بعدهما مشارك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلا نعم اذا اقتضيا اضربا بشر كالفظ فقط كبل ولم ينفه عليه هنا لقلته واخلاف لفظي لان نظرا لاكثر الى عسم تشير إليهما في معنى العامل اذا القيام مثلا لم يثبت الا لاحد المتعاطفين لاهما معا والثاني نظرا الى معنهما المتبادرهما من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما (قوله بحسب) المعنى زائدة لتزج بين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف وهي خبر لمحذوف أي حسبتك ذلك أو فذلك حسبتك أي كافيك عن طلب غيره (قوله طلاء) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الظبية أول ما يولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاق كسب وأسباب وأما الطلاء بالكسر معدودا فالخمر وأما المضموم فمعدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أوصولها جمع طلية أو طلاء كما في القاموس (قوله لطلق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقييد بمعنية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أي لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البيت لانكارهم له واعلم ان استعماله عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر وفي سبق ما قبلها أرجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقيل (قوله لا ينفى متبوعه) أي لسكون الحكم لا يقوم إلا بتعدد كالاختصاص ونحوه وإنما اختلفت بذلك الواو وترجح المعية فيها قال في التصريح ذكر المصنف مما اختلفت به ثلاثة أحكام هذا عطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقى معموله كما سيأتي آخر الباب ثم أوصلها الى أحد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بينه الصبيان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كات كل أبلى حتى آدم والفاء في الثالث كاشترية بدرهم فصاعدا (تنبيه) زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها تكريرا وجها وهو انه قوله تعالى حتى اذا جاءوها فتمتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وقوله فلما أسماوت له للجبين وناديتاه فالاولى فيهما أو الثانية زائدة وما بعد جوابا إذا وما قبل هما عطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت والزيادة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لاجبر عظمه * حفاظا وبنوي من سفاخته كسرى

وقوله ولقد رمقتك في المجالس كلها * فاذا أنت تعين من يبغييني

فان ما بعد اذا النجائية لا يقرن بالواو ووجهه بنوي حال من من وهو مضاف مشبته لا يقرن بالواو الا أن يقرن

متبوعه كاصطف هذا وابي (ش) اختلفت الواو من بين حروف العطف بأنها بعطفها حيث لا يتكفي بالمعطوف عليه نحو اختلفت زيد وعمرو ولو قلت اختلفت زيد وعمرو ومثله اصطف هذا وابي ونشارك زيد وعمرو لا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختلفت زيد وعمرو ولا ثم عمرو (ص)

والفاء للترتيب بانصال *
 وتم للترتيب بانفصال
 (ش) أي تدل الفاء على
 تأخير المعطوف عن
 المعطوف عليه متصلا به
 وتم على تأخيره عنه منفصلا
 أي منازحيا نحو جاء زيد
 فعمرو ومنه قوله تعالى الذي
 خلق فسوى وجازى يدم
 عمر وروى قوله تعالى والله
 خلقكم من تراب ثم من
 نطفة (ص)

واخص بفاء عطف ما
 ليس صلة
 على الذي استقر أنه الصلة
 (ش) اختصت الفاء بأنها
 تعطف ما لا يصلح أن يكون
 صلة لخلوه عن ضمير
 الموصول على ما يصلح أن
 يكون صلة لاشتماله على
 الضمير نحو الذي يطير
 فيغضب زيد الباب ولو
 قلت ويغضب زيد أو ثم
 يغضب زيد لم يجز لان الفاء
 تدل على السببية فاستغنى
 بها عن الرابط ولو قلت الذي
 يطير ويغضب منه زيد
 الباب جاز لانك أتيت
 بالضمير الرابط (ص)

بعضا حتى اعطف على كل ولا
 * يكون الاغاية الذي تلا
 (ش) يشترط في المعطوف
 بحيث أن يكون بعضا ما قبله
 وغاية في زيادة أو نقص
 نحو مات الناس حتى
 الانبياء وقدم الحجج حتى
 المشاة (ص)

له مبتدأ أي وهو ضوي أفاده المعنى (قوله بانصال) المراد به التعقيب وهو في كل شيء بحسبه كترقي زيد
 فولده اذ لم يكن بينهما الامدة للجل وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهلكتماها فجاءها بأسنا من
 حيث ان الاهلاك بعد البأس لا قبله لان المعنى أردنا أهلا كما جاءها وكذا يقال في حديثه تروضا ففصل
 وجهه الخ ولا يرد على الثاني قوله تعالى أسخر المرعى فجعله غثاء بلا قوله فتصيح الارض مخضرة من حيث
 ان جعله غثاء أي أسود من شدة اليبس لا يعقب اسواجه واخضرا الارض لا يعقب انزال الماء لان
 التقدير فضت مدة فجعله غثاء وفتصيح الارض لا يقال مضي المدة تمامها لا يعقب الاخراج والانزال لانه
 يكفي تعقيب أولها وقيل الفاء فيها ثابتة عن ثم وهو من باب تزويج فولده (قوله أي تدل الفاء الخ) والغالب
 اذ اولها جلة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكره موسى ففضى عليه لا كون
 منها فالثون ومن غير الغالب عدم السببية نحو فراغ الى أهله فجاء بجمل سمين فقر به لقد كنت في غفلة
 من هذا فكشفنا ما قبلت امرأته في صرة فصكت فالزجرات زجوا فالتاليات ذكر اولها يرد على كون السببية
 تميم التعقيب نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب اذ السبب التام للجنة
 وحدها هو الاسلام ولستمراره الى الموت بلا موجب لتطهره بالنار أو لاقاله السلام (قوله) وتم على تأخيره
 الخ اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان خلق بني آدم متأخر من خلق
 زوجته حواء وأجيب بانها عاطفة على محذوف صفة للنفس أي من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو ان ثم بمعنى
 الواو زعم الاخفش والكوفون انها زاد كما في قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله ورد
 بان الجواب محذوف أي حتى اذا ضاقت عليهم الارض الخ كان كيت وكيت ثم تاب الخ (قوله اختصت
 الفاء بانها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للثبوت والافتخار بعكسه أيضا وهو عطف الصلة على ما ليس صلة
 كجاء الذي تقوم منه فيغضب هو وكذا تختص بعطف جلة لا تصلح للخبر أو الوصف أو الحال على ما تصلح له
 وعكسه كزيد يقوم فيقعد عمرو وصيرت برجل أو بز يد يقوم فيقعد عمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد
 الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال لكان أولى في
 التسهيل تختص أيضا بعطف مفصل على مجمل متعدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال الخ والترتيب في مثله
 ذكرى لا معنوي لاتحاد معناهما ويمكن أن يجعل من ذلك تروضا ففصل وجهه الخ (قوله الذي يطير الخ)
 جلة يطير صلة الذي وعندها الضمير المستتر في يطير وجلة يغضب زيد عطف عليها خات من العائدات لفظها بالفاء
 السببية والذباب خبر الذي (قوله بعضا) أي جزأ كالكات السمكة حتى رأسها أو فردا ككرمات القوم
 حتى زيدا أو نوعا كما مثله وكذا ما هو مثل البعض في شدة الاتصال كالعجب في الجارية حتى حديثها بخلاف
 حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * وزاد حتى نهله ألقاها

بنصب نعل فعلى تأويله بالقي ما يشقه والنعل بعنه فصح عطفه وألقاها على هذاتأ كيد أو ان حتى ابتدائية
 ونعله نصب بمحذوف يفسر ألقاها كما اذ ارفع على الابتداء والخبر و يروي بالجر على جعلها جارة فيكون
 الفاء النعل آخر (قوله في زيادة ونقص) أي معنوي بين كماله ويهبر عنهما بالشرف والخسة أو حسيين
 كوهبت الاعداد الكثرة حتى الالوف المؤمن يجزى بالحسنة حتى مثقال النرة ويشترط أيضا كونه
 مفردا لا جملة صرحا لا مؤولا قيل وظاهر الاضمير كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا في جوز قام الناس
 حتى أنا فشرط معطوفها أو بـة فقط سواء كان آخر أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفردا وظاهرا
 وآخر أو متصلا به سواء كان صريحا كحتى مطلع الفجر ومؤولا كحتى يرجع اليك موسى وسواء كان غاية
 في خسة أو شرف أم لا فلكل منهما مضموم وخصوص في الكات السمكة الخ تصلح للعطف والجر لان

الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستقذارها غالباً وفي معنى يرجع تعيين للجرا لا اتصال الرجوع باخر العكوف مع كونه ليس صريحاً ولا بعضاً ولا غاية في زيادة أو نقص وفي أمثلة الشارح تعيين للعطف لان ما بعدها ليس آخراً أما ان وقع بعدها جملة اسمية كخبي ماء دجلة أشكل أرماضوية كخبي عفوا أو مضارع مرفوع لسكونه حالاً وماضياً كخبي بقوله الرسول فهي ابتدائية لانها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ويسمى في ذلك من باب (تنبيه) حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو لا لترتيب في الحكم فيجوز مات كل أبلى حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس اذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هي تفيست ترتيب أجزاء ما قبلها اذ هنا أي تدبر يجها من الأضعف الى الاقوى وعكسه واذا كان معطوفها آخراً مجروراً وجب كافي التسهيل اعادة الجار لئلا تلتبس بالجاره كما عتد كفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كجبت من القوم حتى بنهم (قوله ارمض التسوية) أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء ما بالي كما افتتحه عليه الرضى وأما الواقعة بعدما أدري ونحوه كالأعلم وليت شعري فطلب التعمين كما قاله الساماني لا التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المعنى بل مال بعضهم الى أنها بعدما بالي كذلك بدليل تعليقها الفعل عن لفظ جزأى الجملة بعدها مع انه متعبد بنفسه ويقال بالباء معني ما بالي أز يدقائم أم عمر ولا أكثرث جواب هذا الاستفهام أي لا أعنيه ولا أفكر فيه اذ دراهم به وما يؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخلفها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلماً * على أي حال كان في الله مصرعي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتبي بأحد هما لان التسوية في النوع الاول وطلب التعمين في الثاني لا يتحققان الا بين متعدد وتسمى أم المعادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة في التسوية اذ الاستفهام وهي منحصرة في النوعين ويجب فيهما كافي اللمع تأخر المنفي فيمتنع سواء على ألم يقيم يدأم قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبراً مقدماً عن الجملة بعده لتأولها بمصدر رأى جزعنا وصبرنا سواء علينا وعكسه لان الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعله من مواضع سبك الجملة بالاسباب كهناء يوم ينفخ مما أضيف فيه الظرف الى الجملة وتسمع بالمعنى خبر من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن ولا يراد أن سواء لاقتضائها التعمد تنافي أم التي لاحد الشيين لانسلاخ أم عن ذلك ونحو ردها للعطف والعشربك كما نساخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الامرين في الحكم بجماع استواء المستفهم عنهما في عدم التعمين فالسكلام معها خبر لا يطلب جواباً ولا يلزم تصدير ما بعدها بخلاف كونه مبتدأ مؤخر وعلى هذا فيمتنع بعدها العطف بأول عدم انسلاخها عن الاحد كأم ولذا الحن في المعنى قوا الفقهاء سواء كان كندا أو كندا وصوابه أم لكن نقل الساماني عن السيراني أن اولاً تمتنع في ذلك الامع ذكر الهمزة لامع حذفها قال وهو نادص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فبمقتضى من منه الاختاره الرضى من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها البيان الامرين أي ان قت أو قدمت فالامر ان سواء فأم للاحد كأم وأوالجملة غير مسبوكه ونقل عن السيراني في مثله اه واذا تأملت ذلك علمت أنه على اعراب الجمهور لا تصح أو مطلقاً المنافاة التسوية الا ان يدعى انسلاخها عن الاحد كأم وعلى اعراب الرضى تصح مطلقاً فلا وجه لتقصير جوازها على عدم الهمزة اذ المقدر كالثابت على ان التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة قرأنا سميت همزة التسوية لوقوعها بعدما يدل عليها وحيثما فلا شك في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغنيه الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعمين لا الهمزة وحدها كما حققه الساماني وتخالف همزة التسوية بأمرين الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك

وأم بها اعطف ارمض
التسوية
أرمض عن لفظ أي مغنيه
(ش) أم على قسمين
منقطعة وستأني ومتصلة
وهي التي تقع بعدها
التسوية نحو سواء على
أقت أم قدمت ومنه قوله
تعالى سواء علينا أجزعنا
أم صبرنا والتي تقع بعدها
مغنية عن أي نحو أعندك
زيد أم عمر وأي ايهما
عندك (ص)
وربما أسقطت الهمزة ان
* كان خفا المعنى بخلافها
أمن
(ش) أي قد تحذف الهمزة
يعني همزة التسوية والهمزة
المنفية عن أي عند أمن
اللبس وتكون أم متصلة
كما كانت والهمزة موجودة
ومنه قراءة ابن محيصن
سواء عليهم أنذرتهم أم لم
تنذرهم بأسقاط الهمزة من
أنذرتهم وقول الشاعر
لعمرك ما أدري وان كنت
دارياً
بسبع رميين الجرام بنان
أي بسبع (ص)

فتطلب جوابا بتعيين أحد الشيتين لا بنعم أولا لانك اذا قلت أز يدقام أم عمر وكننت عالما بثبوت القيام
 لاحدهما دون من ثبت له فيجواب بتعيينه وقد يجاب بالخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كافي قصة
 ذي اليمين وقياسه جواز نعم لانياتهما مع الخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط اه صبان وفيه ان تعميم
 النفي في حديث ذي اليمين ليس بمجرد لابل بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم
 بل يؤتى بما يدل عليه كان يقل وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى بأو بدلها كان السؤال عن
 الثبوت للاحد وعن النفي أصلا كانك قلت أثبت القيام لاحدهما أولا فيجواب بنعم أولا ويجوز بالتعيين لانه
 جواب وزيادة * الثاني أن الغالب دخوله على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أتم أشد
 خلقاً السماء أو يتأخر نحو وان أدري أقرب أم بهيما توعدون وقد تدخل على فعليتين كقوله
 فقامت للطيف من تاعافرتني * فقلت أهي سرت أم عادي حل
 اذا لارجح أن هي فاعل محذوف يفسره سرت واسميتين نحو ما أدري أز يدقام أم هو قاعد ومفرد وجلة
 نحو قل ان أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمداً خلف همزة التسوية فلا تدخل غالباً الاعلى
 جلتين من جنس أرجنتين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مر وتقل على مفرد وجلة كقوله
 سواء عليك النفر أم بت ليلة * باهل القباب من عمير بن عامر
 (قوله و بمعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت رفيدت وخت لام في قوله وأم بها اعطف فالمتعود
 لفظها هنا وهناك رسميت منقطعة لا تقطع الجلة بعدها عما قبلها فلا تعلق لاحدهما بالآخرى (قوله ان
 تك مما قيدت به خلت) أي بان لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلاً بل بالخبر المحض نحو لا ريب فيه من رب
 العالمين أم يقولون افتراه أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي
 الظلمات الخ أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفي في أهلها رجل يمشون بها أم لهم
 أيديهم كالتقرير أي جعل الشيء مقرراً ثابتاً نحو أفى فلو بهم مرض أم ارتابوا ففى في جميع ذلك منقطعة بمعنى
 بل كافي السماء يني لانه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لا تقطع كل عن الآخر وكذا تكون مع
 الهمزة اذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كآز يدعندك أم لانه لو اقتصر على الاول لاجيب بنعم أو لا فلم
 يفتقر السؤال الى الثاني وانما يدكر لبيان أنه عرض له ظن الاتقاء فاستفهم عنه ضارباً عن الثبوت ولولا ذلك
 اضاع قوله أم لا بالفائدة كائنص عليه سيويه وأما اذا لم يكن نقيضه كآز يدقام أم عمر وقتحتما لهما فان كان
 السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فصلة وان كان السائل عرض له ظن أن القائم عمر و بعد ظنه
 زيد فاستفهم عن الثاني ضارباً عن الاول فمقطعة كائنص على ذلك سيويه (قوله وتفيد الاضراب) أي
 لزوماً لا تفارقه وكثيراً ما تفيد معهما حقيقياً كأنها لابل أم شاء أي بل أي شاء فاضرب عن الاخبار
 بكونها بالالى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلاً نحو أم هل تستوي الظلمات والنور أم من هذا
 الذي هو جندلكم اذا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون افتراه كما يفيد تقدير الشارح لعدم
 احتياج المقام الى الاستفهام وجعل السماء يني هذه للاستفهام التوبيخي (قوله بل أي شاء) انما قدر هي
 لان أم المنقطعة ليست عاطفة كائنص عليه الرضى وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص
 بالجل وعلى هذا فقد كرها هنا استطرادى لتتميم أقسام أم رقيب تعطف بالجل فقط وقال المصنف وكذا المفرد
 بقلة سمع ان هناك لا بل أم شاء وأول بأن شاء نصب بارى محذوفاً (قوله للتخيير والاباحة) قال الشمني
 أي بحسب العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا الا الشرعيين لان الكلام في المعنى اللغوي
 قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يع الشريين كزوج هنداً أو أختها وضيها كشمال الشارح فان امتناع
 الجمع واباحته فيهما لما يؤخذان من قرآن الخال قال في المعنى ومن العجب انهم ذكروا الاباحة والتخيير

وبانقطاع و بمعنى بل وقت
 * ان تك مما قيدت به خلت
 (ش) أي اذا لم تتقدم على
 أم همزة التسوية ولا همزة
 مغنية عن أي فهي منقطعة
 وتفيد الاضراب كبل كقوله
 تعالى لا ريب فيه من رب
 العالمين أم يقولون افتراه
 أي بل يقون افتراه ومثله
 انها لابل أم شاء أي بل أي
 شاه (ص)
 خير أجمع قسم بأو أيهم
 واشكك واضراب بها
 أيضاً
 (ش) أي نستعمل أو للتخيير
 نحو خذ من مالي درهماً أو
 ديناراً أو لا اباحة نحو
 جالس الحسن أو ابن سيرين
 والفرق بين الاباحة
 والتخيير أن الاباحة لا تمنع
 الجمع والتخيير عنه ولا تقسم
 نحو الكلمة اسم أو فـ بل
 أو حرف وللإيهام على
 السامع نحو وجاء زيد أو
 عمرو اذا كنت عالماً بالجنائي
 منها وقصدت الإيهام على
 السامع ومنه قوله تعالى وانا
 أو اياكم لعل هدى أو في
 ضلال مبين وللشك نحو
 جاء زيد أو عمرو اذا كنت
 شاكفاً للجنائي منها

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية *
قولا رجائك قد قتات أولادني

لصيغة أفعل ومثلوها بهذين المثالين ثم ذكر وهما الأوردية مثلوهما بذلك لكن في ابن يعقوب على التامحيص
أن الاستفاد من الصيغة مطلق الاذن ومن الأذن في الاحداث وما وراء ذلك من جواز الجمع وعدمه فن
القرائن فالفرق الذي في الشارح ليس راجعا للافظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير
والاباحة انما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد الخبر كما في التوضيح لكن صرح الشاطبي بان المختص
بالخبر هو الشك والابهام فقط وأما الباقي كالتقسيم والاضراب في الموضوعين وكلام المعنى يشعر به (قوله
وللاضراب) أي بشرط تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل عند سيبويه كما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد
أولا يقم عمرو ولم يشترط الكوفيون وأبو علي ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبي العمال أو كلما
عاهدرا بسكون الواو لكن يحتمل أنها فيهما بمعنى الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير له بعد الملك بن مروان
وقوله قد بليت يرودي قد برمت بفتح الموحدة وكثير الرأى أي ضجرت وسنمت (قوله عاقبت الواو) أي
جاءت بمنها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبدالعزيز ويروي اذا كانت
بدل أو ولا شاهد فيه حينئذ (تنبيه) أو بعد النفي أو النهي لنفي الجميع كقوله تعالى ولا تطع منهم
أثما أو كفورا الا احد فقط (قوله في القصد) أي المعنى لافي العطف ففيه إشارة لرد القول بأه عاطفة
(قوله اما الثانية) أي ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغني عنها كما أن تتكلم بخير والا
فاست وقوله

فأما ان تكون أخي بصدق * فأعرف منك غثي من سميني

والا فاطر حني واتخذني * عدوا أتقيك وتقتيني

(قوله ما تفيد أو) أي من المعاني المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلا تأتي لهما اما ولم
ينبه عليهما القلتهم واختلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أي الثانية ولا خلاف في ان الاولى غير عاطفة
لانها تعترض بين العامل ومعوله كقيام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أي اجعلها والية أي
تابعة لذلك فلا تعطف في الاثبات خلافا للكوفيين في العطف بها فيه فتنتقل الحكم الى ما بعدهما وتصير الاول
مسكوت عنه كبل في الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجل كقيام زيد
لكن عمرو لم يقم ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدره خبر جاز ويشترط أيضا أن لا تترن
بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمدا بأحد من رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله
وليس رسول معطوف بالواو على أبا لاختلافهما فيجاء بالسلب وذلك ممنوع في عطف المفرد بالواو بل المعطوف
سها الجلة ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفهما مفردا فلا تعطف الجمل سواء كانت بعد نفي أو نهي أو
أمر أو اثبات بل تمنحض للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشرط عطفها ثلاثة (قوله ولا الخ)
لامبتدأ خبره جملة تلا نداء الخ مفعول تلا أي شرط العطف بل لأن تلا نداء أو أمرا أو اثباتا وكذا النداء
والتعويض ويشترط أيضا أن لا يصدق أحد معاطفه على الآخر فلا يجوز جاء في رجل لا زيد وعكسه كافي
التسهيل بخلاف لامرأة وأن يكون ما بعدهما مفردا ليس صفة لما قبلها ولا خبرا لاجالا والا خرجت عن
العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا
با كيا وأن لا تترن بعاطف والا كان العطف به وتمحضت هي للنفي تأسيسا كجاء زيد لا بل عمرو أو
تأ كيدا كجاء زيد ولا عمرو كافي المعنى (قوله وبل كما سكن) أي في المعنى وبعد حال من بل أي اذا تلت
بل نفيًا أو نهيًا كانت مثل لكن في المعنى فتسكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه
لما بعده كما ذكره الشارح فهي لقصر القلب لا غير ومثلها في هذا المعنى وان لم يذكره المصنف لكن الا انه

أي بل زادوا (ص)
ور بما عاقبت الواو اذا *
لم يلف ذوالمطلق للبس منقذا
(ش) قد تستعمل أو بمعنى
الواو عند أمن اللبس
كقوله
جاء الخلافة أو كانت له قدرا
* كما في ربه موسى على قدر
أي وكانت له قدرا (ص)
ومثل أو في القصد اما الثانية
* في نحو اما ذى واما الثانية
(ش) يعني أن اما المسبوقة
بمثلها تفيد ما تفيد أو من
التخيير نحوخذ من مالي
اما درهما واما دينارا
والاباحة نحو جالس اما
الحسن واما ابن سيرين
والتقسيم نحو الكلمة اما
اسم واما فعل واما حرف
والابهام والشك نحو جاء
اما زيد واما عمرو وليست
اما هذه عاطفة خلافا لبعضهم
وذلك لدخول الواو عليها
وحرف العطف لا يدخل
على حرف العطف (ص)
وأول لكن نفيًا أو نهيًا ولا
* نداء أو أمرا واثباتا تلا
(ش) أي انما يعطف
بلكن بعد النفي نحو
ما ضربت زيد لكن عمرا
و بعد النهي نحو لا تضرب
زيدا لكن عمرا ويعطف
بلا بعد النداء نحو يا زيد

لا عمرو و بعد الأمر نحو اضرب زيد لا عمرو و بعد الاثبات نحو جاء زيد لا عمرو
(٩ - (خضري) - ثاني)
ولا يعطف بلا بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بل لكن في الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص)

كلمة كمن في صريح بل تبها وانقلها لثان حكم الاول * في الخبر المشتب والامر الجلي (ش) يعطف ببل في النبي واليهي فتكون كالمكن في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيد بل عمرو فقدرت النسبي والنهي السابقين وأثبتت القيام لعمرو والأضرب بضميه ويعطف بهما في الخبر المشتب، والامر فتفيد الاضرب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يقرب الاول كانه مسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيد بل عمرو (ص) وان على ضمير رفع مثل * شطفت فافضل بالضمير المنفصل أو فاضل ما وبالفصل ردة في النظم فاشيا رضعه اعتقد (ش) أي اذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينهما بين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أتمموا بأؤكم في ضلال مبين فقوله وأبؤكم معطوف على الضمير في كنتم وقد فصل بانتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاضل ما وذلك كالمفعول به نحو أكرمك وزيد (٦٦) ومنه قوله تعالى جئات مدن يدخلونها ومن صلح فن معطوف على الواو في

يدخلونها وصرح بذلك للفصل بالمفعول به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فأبؤنا معطوف على ما وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وبلا الضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمفعول نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن وصرح بذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبلا فصل يرد الى أنه قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله قلت اذ أقبلت وزهرتها دى *

مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فان قلت ايجبا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف في ضمير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتاً ونفياً وهي حينئذ حرف عطف واضراب انتقال كافي المعنى فلا تعطف الا بعدها الا ربعة لسكن يختلف منهاها كما رأيت ويشترط أيضا افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء للاضراب الاطالي نحو بل عباد مكرهون أي بل هم عباد أم يقولون به الجنة بل جاءهم بالحق أو الا انتقال من غرض الى آخر نحو فأسألكم من تركي وذكر اسمهم به فصلى بل تؤثرون (قوله في صريح) كقوله منزل القوم في الربيع خاصة والتهباء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى لكن قصرت للوقف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها (قوله الجلي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتمني لان الامر قد يراد به مافيه معنى الطاب فيشملها فليس حشوا (قوله أو فاضل ما) بالجر عطفاً على ما قبله وما نكرة صفة لفواصل لقصد التعميم أي أي فاضل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستترا أو بارزاً وانما اشترط الفصل لانه كالجزء من عاملة لقصد معنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وأحق به مطلق فصل حصول الطول به (قوله فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تساط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع والتأويل انه فاعل بحذف والمعطوف الجملة أي وليسكن زوجك كاسياً أي لانه بغتة في الثواني ورب شئ يصبح تبعاً للاستقلال (قوله قلت اذ أقبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحراء وتهادي أصله تهادي أي تبيختر حذفت احدى التاء من المراد بالنهاج بقرا الوحش والغلاباء اسم جنس جمعي للفلاة أي الصحراء وتفسر جملة حالية أي ملن عن الطريق المسلك ورمه لا نصب بنزع الخافض أي في ردل وقيد به تفسر الخ لانه أقوى في التبيختر لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي لتأويله بمستوهو والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفاً أو اسماً لا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمتصل غير ممكن لتعدد الانفصال في الجر بالا لاستعارة عمل إعادة الجار عوضاً عن الفصل واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جر العامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعملاً بدليل قولهم بيني وبينك مع أن بين

كمنعاج الفلان عن رملا فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في أقبلت وقد ورد ذلك في التثنية لا اضاف
في التثنية لا حكي سيديويه رحمه الله صررت برجل سواء والعدم برفع العطف على الضمير المستتر في سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد بما قام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمرو أو أكرمك الاياك وعمرو وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا باعادة الجار له نحو صررت بك و زيد ولا يجوز صررت بك وزيد هنا من ذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص) وعود خافض لذي عطف على ضمير خافض لازم ما قد جعله وليس عندي لازماً اذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثبته (ش) أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخافض لازمة ولا أقول به لورود السماع نثرًا ونظمًا بالعطف على الضمير الخافض من غير إعادة الخافض فن التثنية حجة واتقوا الله الذي أساء لون به والارحام

بجرا الارحام عطفاً على اهلها المجرورة بالباء ومن النظم ما أشده سيبويه رحمه الله تعالى

فاليوم قدبت نهجونا وتشتبنا *

فذهب فإياك والايام من عجب ببحر الايام عطفاً على الكاف المجرورة بالباء (ص)

والغاء قد تحذف مع ما عطفت *

والواو اذا لبس هي انفردت بعطف عامل هنال قد بقي * معموله دفعا لو هم اتقى (ش) قد تحذف الغاء مع معطوفها

للدلالة عليه ما رزقناه قوله

تعالى فمن كان منكم من يضا

أرعى سفر فعدة من أيام

آخر أى فافطر فعليه عدة

من أيام آخر فحذف فافطر

والغاء الداخلة عليه وكذلك

الواو ومنه قولهم راكب

الناقة طليحان أى راكب

الناقة والناقة طليحان

وانفردت الواو من بين

حروف العطف بأنها تعطف

علا محذوفاً بقي معموله

ومنه قوله

اذما الغائبات برزن يوماً

زرججن الحواجب والعيونا

فأعيون مفعول بفعل

محذوف والتقدير وكحلن

العيون فالفعل المحذوف

مطوف على زرججن (ص)

وحذف متبوع بدأ هنا

استبح

ومطوفك الفعل على الفعل

يصح

(ش) قد تحذف المعطوف

عليه للدلالة عليه وجعل

منه قوله تعالى أفلم تكن

آياتي تتلى عليكم قال

الزخشرى التقدير ألم تأتكم

آياتي فلم تكن تتلى عليكم

فحذف المعطوف عليه وهو

ألم تأتكم وأشار بقوله

لا تضاف الالتمدد أو بالثاني وهو مجرور التاء كيد كالباء في كفى بالله وكالاسم الزائد في قوله ثم اسم السلام
عليكما قولان أحدهما الثاني (قوله بجرا الارحام) أى وتخفيف تسماء لون وجعل الجمهور الواو لا قسم على
عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجلة ان الله جوابه وأجواب عن البيت بشذوذه (قوله والغاء
قد تحذف) قال ابن هشام هذا البيتان بعده تتعلق بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وان
على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون به دفعله واخصص بفاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضاً تتعلق
بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطف على الضمير في
تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك واظرف متعلق بتحذف مضاف الى جلة لا لبس
أى تحذف الغاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليه ما دليل (قوله وهي) أى الواو ومزار بضم الميم
نمت لامل أى محذوف وجلة قد بقي معموله نمت ثانه ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعاً كاسكن
أنت وزوجك أو منصوباً كاستبرؤا الدار والايان وكبيت الشارح أو محذورا كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء
شحمة فالهطوف في كل ذلك العامل المحذوف أى وليسكن زوجك وألقوا الايمان ولا كل سوداء وقوله
دفعنا لامل المحذوف أى وانما يجعل المعطوف هو المعمول المنذور لاجل دفع الوهم أى المحذوف من تسلط
فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوعاً أى مسكوناً في الثاني وانما يتبوعاً المنزل والعطف على
معمولى عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله وكذا الواو)
وتشاركها أم كقوله * فما أدري أرشد طلابها * أى أم غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان)
بفتح الطاء المهملة أى ضعيفان مهزولان وتشية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب
بمحذوف) أى لان التزجيج هو ترقيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك
لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب
المتعاطفين فضمن زرججن معنى زين وتبوعاً معنى استحسنا أو أنزوا (قوله وحذف متبوع) هو
المعطوف عليه وقوله هنا أى في هذا الموضع وهو العطف بالواو والغاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع
الغاء قليل كما في التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أفلم تضرب عنكم الذكرك صفا أولم يسير وانحو ذلك
فالهمزة في ذلك كما يحلها الاصل والغاء والواو عطفاً على جلة بعدهما على جلة مقدره بينهما وبين الهمزة
أى أنهم لم يضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا ويضغه انه تكاف ولا يطرد في نحو أفن هو قائم على كل
نفس بما كسبت مع أن الزخشرى جزم في مواضع بذهب الجمهور من ان الهمزة قد قدمت من تأخير تذييلها على
صدرها والاصل قائم تكن فالعطف جلة الاشتغال تمامها (قوله وفي الافعال) أى بشرط اتحادها من
سواء اتحدت أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار وعكسه
نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم عطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل
بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لاجلة الفعل والفاصل ظهور النصب والجزم في نحو
يخرجني أن تقوم تخرج ولم تقوم ونحو (قوله فالغيرات) أى فالحليل اللاتي أغرن صبحاً على العذر فآثرن
به أى بذلك الوقت أو بكان الاغارة نقعا أى غباراً بشدة حر كتهن فظهر ان آثرن لا محله لعطفه على

وعطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصاً بالاسماء بل يكون في افعال نحو يقوم زيد ويقعد وجاز يسور كيب واضرب زيداً وقم

(ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلاً * وعكسا استعمال تجده سهلاً (ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم

الفاعل ونحو ويجوز أيضاً عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فن الاول قوله تعالى فالغيرات صبحاً فآثرن به نقعا

وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثاني قوله

صلة آل وهي كذلك وأما جوهها فبالعارية من آل (قوله فألفيته) أي وجدته ويبرر بضم التثنية وكسر
 الموحدة آخره أي يهلك والشاهد في قوله ويجر اسم فاعل من الاجراء حيث عطفه على جواز يبرر لانها في
 تأويل الاسم اذهى مفعول ثان لالفيته فجاء نصب بفتحة مقصورة على الياء الخفيفة للضرورة وعطاء مفعولة
 والمعبر بجمع مبر وهو المركب (قوله بات يشيها الخ) يصف الشاعر رجالات يعاقب امرأته بالعصب الماثر
 أي السيف القاطع وتسمية العتاق عشاء استعارة بقرينة من القصد ضد الجور في محل جوصفة ثانياً في العصب
 في تأويل قاصد لان الاصل في الوصف الافراد لاجل بدليل جرم المعطوف عليه والاسوق كافلس بجمع سابق
 والله أعلم

(البديل)

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبذلنا خيراً منها واصطلاحاً ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلاً)
 أي عند البصريين أما الكوفيون فقبيل يسمونه ترجمة وتبيناً وقيل تكريراً (قوله المقصود بالنسبة)
 أي الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتاً أو نفياً (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والافعال من
 الجور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحوه تكون لنا عيدا
 لا ولنا وآخرنا (قوله مكمل للمقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو ايضاحه (قوله المعطوف
 ببل) أي بعد الاثبات كما مثله وكذا المعطوف بالكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلامهما هو
 المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات دون ما قبلها لانه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن
 أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصوداً به أصلاً كما أن المعطوف بلا ليس مقصوداً بما قبلها بل يثبت له
 نقيض الاول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصوداً أصلاً بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة
 فتخرج قيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الاثبات فيخرج
 بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عدا ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظر الكونه
 مقصوداً والموضح بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصوداً
 أصلاً وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه انما يظهر في بدل الغلط لاني غيره فانه لا يصح حذف زيد من
 قطعت زيدا يده لعدم ما يعود اليه الضمير الا أن يقال معنى كونه في نية الطرح انه لم يقصد بحكم العامل ومعناه
 فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال وكتأنيث الخبر في قوله

ان السيوف غدوهار وواحها * تركت هو ازن مثل قرن الاعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملاً في البديل وقال الزمخشري معنى طرحه أن البديل مستقل بنفسه لا متمم له
 (قوله مطابقاً) مفعول ثان ليلقي مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدلا في البيت قبله (قوله أو ما يشتمل)
 ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للمبدل منه المشعوره من لفظ
 البديل أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل ان المشتمل هو البديل اما على انه المبدل
 منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير ان لكن يلزم عليها عيب السناد
 وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للجهول وعليه
 نائب فاعله ليسلم منهما ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطر في سرق زيد نوبه لعدم اشتغال زيد على الثوب
 ولا الاول في نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيهما إلا أن يراد بالاشتغال مطلق
 الملابسه والتعلق بغير الكمية والحزمية لا الاحتماء الظرفي حقيقة أو مجازاً واختار الموضح ان المشتمل هو
 العامل قيل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البديل أي بدل عليه اجالا لكونه لا يناسب المبدل منه فيفهم
 انه مرتبط بشئ آخر كما عجبني زيد علمه أو حسنه اذا لا تعجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها
 كالحسن وكذا سرق زيد نوبه أو فرسه انما يفيد تعلق السرفه بشئ منسوب لزيد لا بذاته وكذا ايسر لوانك

قاله يبرر ما يبرر كونه
 وجر عطاء يستحق المعابرا
 وقوله بات يشيها بعصب باثر
 يقصد في أسوقها وجر
 فجر عطاء معطوف على
 يبرر وجر معطوف على
 يقصد (ص)

(البديل)

التابع المقصود بالحكم بلا
 * واسطة هو المسمى بدلاً
 (ش) البديل هو التابع
 المقصود بالنسبة بلا واسطة
 فالتابع جنس والمقصود
 بالنسبة فصل أخرج
 النهي والتوكيد وعطف
 البيان لان كل واحد منها
 مكمل للمقصود بالنسبة
 لا مقصود بها وبلا واسطة
 أخرج المعطوف ببل نحو
 جازم زيد بل عمرو فان عمرا
 هو المقصود بالنسبة ولكن
 بواسطة وهي بل وأخرج
 المعطوف بالواو ونحوها فان
 كل واحد منهما مقصود
 بالنسبة ولكن بواسطة
 (ص)

مطابقاً وبعضاً وما يشتمل
 عليه ينافي أو كعطوف ببل

وذا الاضراب اعزان قصد المحب * ووزن قصد غلط به سلب كرهه خلفه وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلامدى (ش) البديل
شأنه في اقسام الاول بديل الشكل من الشكل وهو البديل المطابق (٦٩) للبديل منه المساوي له في المعنى نحو صمرت

بأخيك زيد ووزره خلفه
الثاني بديل البعض من
الشكل نحواً كالت الرغيف
ثلثه وقبله اليد الثالث بديل
الاشتمال وهو الدال على
معنى في متبوعه نحو
أعجبني زيد علمه واعرفه
حقه الرابع البديل المبين
للبديل منه وهو المراد بقوله
أو كعطوف بيل وهو على
قسمين أحدهما ما يقصد
متبوعه كما يقصد وهو يسمى
بديل الاضراب وبديل
البداء نحواً كالت خبز الجا
فصت أو لا الاخبار بانك
أ كالت خبزاً ثم بديل أنك
تخبر أنك أ كالت لجا أيضاً
وهو المراد بقوله
وذا الاضراب اعزان قصدا
صحب
أى البديل الذى هو كعطوف
بيل النسبة للاضراب ان
قصد متبوعه كما يقصد وهو
الثاني ما لا يقصد متبوعه
بل يكون المقصود البديل فقط
وإنما غلط المتكلم فقد كره
المبديل منه ويسمى بديل الغلط
والنسيان نحو رأيت رجلاً
جمراً أردت أنك تخبراً ولا
انك رأيت جمراً فغلطت
بذكر الرجل وهو المراد
بقوله
ودون قصد غلط به سلب

من اشهر الجرام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم
فقد سألنا عن معنى البديل اجمالاً وهو معنى اشتباهه عليه وفيه أنه لا يطرده في نحو زيد ماله كثير معاملة
الاشتمال عليه يتعاقب بالاول حقيقة فلا يبدل على البديل ولا يحسن نخر بوجه على ان الخبر هو العامل في المبتدا
المتبوعاً يضار عليه قتل أصحاب الأعداء والنار فان أصحاب ينسب للأعداء حقيقة فلا يبدل على البديل ولا
يشتبه عليه ولذا قال ابن غازي معنى اشتغال العامل تعلق معناه بالبديل وان تعلق في اللفظ بغيره ولا يراد
ببديل البعض والشكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتمال في كل من الأقوال
الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكتابة والحزمية واللام يطرده في شيء منها (قوله وذا) أى الذى
كالمطوف بيل اعز بضم الزاى أى انسبه للاضراب بان تقول هو بديل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله
ودون قصد ظرف لمخروف بديل عليه صحب أى وان وقع دون قصد للمتبوع أى قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع
أصلاً بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد كقوله سم وهو المسمى بديل النسيان وغلط خبر مبتدا
مخروف على حذف مضاف أى هو بديل غلط ووجه به سلب صفة ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من
السياق أى سلب بديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب
المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به بمعنى بديل الغلط على الاستخدام أى
وان وقع دون قصد فهو بديل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة
أقسام) زيد خامس وهو بديل كل من بعض كقيمه غشوة يوم الجمعة بنصب يوم اذا يصح جعله ظرفاً ثانياً لان
ظرف الزمان لا يتعدى بلا عطف قال السبوطي ووجدت له شاهداً في التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة
ولا يظلمون شيئاً جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بديل كل من كل يجعل آل في الجنة للجنس (قوله بديل الشكل)
سماه المصنف بديل مطابق لو وقوعه في أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله الجبار وإنما يطلق الشكل على
ذى أجزاء تعالى الله عن ذلك (قوله المساوي له في المعنى) أى بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات
واحدة فيتعاقبان ما صدقوا وان اختلفا مفهومهما كزبد أخوك (قوله بديل البعض) أى قليلاً كان أو مسارياً
أو كثيراً كالت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفي بديل الاشتمال من ضمير يعود للبديل منه عند
الجمهور خلافاً لما في شرح الكافية وهو امام كور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلاً ان جعل بديلاً من
الناس أى منهم وكشال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو ألعوض عن الضمير ما بديل الشكل فلا يحتاج
لرابط لانه عين المبدل منه في المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا قيل وادخال أن على كل وبعض خطأ
لما زمتها الاضافة لفظاً ونية كقبول وبعد وأى لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلاً (قوله وهو
الدال الخ) أى فتبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أى الاتقائه لا الاطالى (قوله وبديل البداء)
بفتح الموحدة والدال المهملة مع المداى الظهور لان المتكلم بعد ذكره الأزل قصداً بدأ أى ظهر له ذكر الثاني
وبعضهم نقاه وجعل التابع معطوفاً بحذف الواو لابل لانه لم يثبت حذفها (قوله بديل الغلط والنسيان) أى
بديل شيء ذكر غلطاً بأن سبق اللسان اليه أو نسياناً بان قصداً أو لاثم تبين فساد قصده لأن البديل نفسه هو الغلط
أو النسيان بل هو لفظه ما فتبين أن اللفظ متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح
لكن الشارح تبعاً للمصنف وكثير لم يفرقوه من الغلط (قوله لسلك من القسمين) أى وللثالث أيضاً ان
كان أرادوا ولا الأمر بأخذ النبل نسائاً وهو اسم جمع لهم ثم بان له فساد تلك الإرادة وان الصواب أخذ
المدى فدكره (قوله وهى الشفرة) بفتح الشين المعجمة هى السكين العربية والجمع شفاك ككتابة وكلاب

أى اذا لم يكن المبدل منه مقصوداً فيسمى البديل بديل الغلط لانه من بديل الغلط الذى سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذ نبلامدى يصح
أن يكون مثلاً لسلك من القسمين لانه ان قصد النبل والمدى فهو بديل الاضراب وان قصد المدى فقط وهو جمع مديّة وهى الشفرة

كأنك ابتهاجك استمالا
(ش) أي لا يبدل الظاهر
من ضمير الحاضر الا ان
ن البدل بدل كل من كل
فقتضى الاحاطة بالشمول
كان بدله اشتمال أو بدل
من كل فالأول كقوله
بالي تكون لنا عيدا
ولنا وآخرنا فالولنا بدل
من الضمير المجرور باللام
هو فان لم يبدل على
احاطة امتنع نحو رأيتك
بداية الثاني كقوله

بني ان أمرك ان يطاعا
وما ألقىتني حلمي مضاعفا
لمي بدل اشتمال من
بني في ألقىتني والثالث
قوله

عدي بالسجن والاداهم
جلى فرجلى شدة المناسم
يجلى بدل بعض من
بني في أوعدني وفهم
ن كلامه أنه يبدل
ظاهر من الظاهر مطلقا
قدم تمثيله وان ضمير
بينة يبدل منه الظاهر
للقا نحو زره خالدا

(س)

دل المضمين الهمز يلى
همزا كن ذا أسعيد

بلى

(س) اذا ابدل من اسم
ستفهام وجب دخول
زة الاستفهام على البدل
ومن ذا أسعيد أم على وما

لأخيرا أم شرأمتي فأ تينا غدا أم بعدد (ص) ويبدل الفعل من الفعل كن *
بالي ناستعن بناي من (ش) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل فيستعن بنا بدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن يفعل

وشفرات كسجدة وسجدات والمدى بضم الميم في المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أي متسكما
كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وضمير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أي الاما أي بدلا جلا
احاطة أي أظهر هابان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا وسكونه عن بدل الاضراب
يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهلي بجوازه (قوله كأنك) بكسر الهمزة أي كنهه الجملة وابتهاجك
أي فرحك بدل اشمال من الكاف وجلة استمالا بالسين المهملة خبران والسين والتاء زائدتان أول الصيرورة
أي ان ابتهاجك أمال الغلوب أو صيرها مائة اليك ولكون المبدل منه في نية الطرح راعي في الخبر ضمير
الابتهاج والاقبال استتمت (قوله لأولنا الخ) أي لجمعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين واردة
الجمع كسبحان الله بكرة وأصيلا أي كل وقت وفي إعادة اللام دلائل على ان البدل على نية تكرار العامل كما
هو قول الأكثر (قوله امتنع) أي عند جمهور البصريين وأجازوا الأخفش (قوله والاداهم) جمع
أدهم وهو قويد الحديد ورشدة بشين مججمة فثلاثة فنون أي غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر
السين المهملة أصله خف البعير استعبره لقدم الانسان بجامع الغلظ (قوله فرجلى) أي الأولى بدل من الباء
وقيل منادى استهزاء بالموعود (قوله مطلقا) أي بدل كل أو غيره (قوله بان ضمير الغيبة الخ) قال
الصبان أي البارز وان لم يحضرنى الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هندا أعجبتني جاملها كما لا يجوز
تعجبتني جالك اه وهو غير مسلم لتصریحهم في كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر
ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبتني ماض مؤنث فلا يسند للذكر بناء على
وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبتني مضارع مبسوود بقاء الخطاب فلا يسند للظاهر وأما في نحو
ز بدا أعجبتني جماله فلا مانع من جعل جماله بدلا من الفاعل المستتر على أنه مر في عطف البيان عن الضمير
ان صحة الاحلال غير لازمة لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل
مضمرا من مضمرا ولا من ظاهرا مطلقا الا اذا أفاد اضرابا وأما نحو قات أنت ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا
وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله
وبدل المضمين الهمز) أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام بلى الخ وكذا بدل المضمين معنى
الشرط بلى ان الشرطية كمن يقيم ان زيدان عمرو أقم معه وما صنع ان خير او ان شرانج به ومتى
تسافر ان ليلا وان نهارا أتبعك وخرج بالمضمين ماض صرح معه بحرف الاستفهام والشرط فلا يلى بدله ذلك
نحو هل أحجاءك زيدا وعمرو وان تضرب أحجازا زيدا وعمرا أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى
الله عليه وسلم أجماعة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أي مع أنه لم يلى بحرف الشرط
والجواب أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غاب في الكشف أن يومئذ بدل من اذا زلت وكذا قال أبو
البقاء ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جهه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان
البدل انما يلى حرف الشرط اذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضرهم
انه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط انما يلى بدل
التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلا فتأمل (قوله كن ذا الخ) من اسم
استفهام مبتدأ خبره ذا أسعيد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف لغصا لفظها (قوله ويبدل الفعل
الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز ان جئتني تمش الى أكرمك قاله ابن
هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي محي الاقسام كما فيسه قبل الكل كنهذا المثال فان الجي هو نفس المشي وبدل
الاشتغال كآية البيت اللذين في الشارح فان لقي الأثام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هي هو فهو بدل كل

والمبايعة

بالي ناستعن بناي من (ش) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل فيستعن بنا بدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن يفعل

والمبايعة تستلزم الاخذ كرها أو طوعا ومنه مثال المثنى فان وصول قاصدا الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها أو يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو رسوله بناء على أن البديل هو المشتبه وانما ثب قوله بمن على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المالك من السكرام فلا يخيب قاصده وبديل اليه ض نحو ان اصل تسجد لله برحلك ومن جعل هذا بديل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعدا من ان المراد الاشتمال بغير السكاية والحزبية والا كان كل بديل بعض كذلك أفاده الهنيدان وبديل الغلط جوزه سيديو به وجاعة والقياس يقتضيه كان تطمئز يدها فكسه جبة يشكر ك اه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مباداة الملك أى الاتقياد اليه وعلى بشد الياء خبران مقسما والله نصب بنزع الخافض وهو وار القدم وان تبايها بكسر الياء اسم ان وتؤخذ بديل اشتمال من تبايها كرها مفعول مطلق بتقديره يضاف أى أخذ كرها أو جلال أى كرها وهو أنسب بقوله طائعا (تنبيه) السائل على ان البديل فى هذه الامثلة هو الفعل وحده لاجلة الفعل والفاعل ظهورا عن ارب الاول من نصب أو جزم على الثانى فهو بديل مفرد من مفرد ما بديل الجملة من الجملة فكقوله تعالى أممكم بما آتاكمون أممكم بأنعام وبنين لان الاولى صلة للذى والثانية بديل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ النداء ﴾

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمدفهما أكثر من القصر فلغاته أربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسى لان قياس فاعل كنادى والفعال وغيره سماعى لكن وجه الضم مع المدان لما انتفت المشاركة فى نادى كان بمنزلة الثلاثى الدال على صوت وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخا فن راعى اللفظ كسر ومد من راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفا وقيل المضموم اسم لامصدر والهمزة منقبة عن واو ككساء كفى العزى وهو لغة النداء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بياء واحدى أو خواتم المراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل ياء الله ولا تناقض فى ياز يذ لا تقبل لان يالطلب اقباله لسمع النهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا للمميز لانه الذى تتأنى اجابته وأما غيره كيا جبال ويأرض فاستارة مكينة حيث شبهه بالمميز فى النفس ويأخيميل (قوله وللنادى) الاظهر فتح داله وان صحح الكسر أيضا والنداء صفة من الندأى وهو البعد والكاف فى كانه بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على منخول الالموصولة ويأوهما محذوفة للضرورة أى وللنادى الذى هو نداء أو مائة الخ وانما قد بهالانها أهم الادوات اذا تسخلى كل نداء ولا يقدر عند الخذف غيرها وتتبعين فى الجلالة والمستغاث وأبها وأيتها لعدم سماعها بغيرها لبعدها حقيقة أو تنزيلا فاه غير لازم فى ياء (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تم كفى التسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور للنادى أى القريب (فائدة) ذهب بعضهم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهى حروف للاستفهام وفعل أمر من الواى وهو الوعدوامم فعل بمعنى أذعوا ولكنها فى الثانى مكسورة ولها فى ذلك نظائر حمرت كهل ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج للالصوت ليمسح وهذه الادوات مشتملة على حروف المد لكن هذا ظاهر فى غير أى بالقصر ومنه المبرد أن أبأوهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب ياء للجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للتوسط وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد استئذنه منزلة كما اشار له الشارح بقوله وفى حكمه وكذا مجرد التأكيدهما بما يتلو النداء وعلى منع تكسبه للتأكيده لعدم تأنيبه ولا مانع منه للتشديد (قوله واز يدها) وحرف نداء ونذبة وز يدها منادى مضموم تقدير المناسبة ألف النسبة وإطاء للسكت (قوله قد يعرى) بضم الياء وشده الرأى مجرد من حرف

ذلك بلقى أثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلقى فأعرب بأعرابه وهو الجزم وكذا قوله

ان على الله أن تبايها
تؤخذ كرها أو تحبى عطائعا
فتؤخذ بدل من تبايع
ولذلك نصب (ص)

﴿ النداء ﴾

وللنادى النداء أو كالتناها
وأى وآ كندا أيام هيا
والهمز للنادى والمان ندب
أر ياء وغير والذى اللبس

اجتنب

(ش) لا يخالو المنادى من أن يكون مندوبا أو غيره فان كان غير مندوب فاما أن يكون بعيدا أو فى حكم البعيد كالتأثم والساهى أقرقربا فان كان بعيدا أو فى حكمه فله من حروف النداء ياءى وأوأوهيا وان كان قريبا فله الهمزة نحو أزيد أقبل وان كان مندوبا وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه فله وا نحو واز يدها وواظهم راه ويا أيضا عند عدم التباسه بغير المندوب فان التباس تعينت وا وامتنتت (يا ص)

وغير مندوب ومضمر وما جامستغاثا قد يعرى فاعلمها

(ش) لا يجوز حذف حرف النداء مع المنسوب نحو وا زيدا ولا مع الضمير نحو يا اياك قد كفيتمك ولا مع المستغاث نحو يا زيد وأما غير هذه في حذف معها الحرف جواز افتقوله في يا زيد أقبل زيدا قبل وفي يا عبد الله اركب عبد الله اركب لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل وكذا مع اسم الجنس حتى ان أكثر المحو بين منعه ولكن أجاز طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا قال ومن منعه فانصر عاذله أي انصر من يعذله على منعه لورود السماع به فما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يا هؤلاء وقول الشاعر
 ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأس * س شيبا إلى الصبا من سبيل
 أي يا ذا ارعواء ورد منه مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أي بالليل وأطرق كرا أي كرا (ص)

النداء لفظا (قوله وذاك) أي التعرّي المفهوم من يعرّي (قوله والمشار له) حقه أن يقول والمشار به أي اسم الإشارة لانه الذي تدخل عليه بالكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس واسم المشار له أي الاسم الدال عليه من حيث انه مشار له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه انه ينادى مطلقا وقيد الشاطبي بغير المنصل بكاف الخطاب فلا يقال يا هذا (قوله لا يجوز حذف الح) أي لأن الحذف ينافي مد الصوت المطلوب في المنسوب والمستغاث ويفوت الدلالة على نداء المضمحل كونه شاذا قليلا لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا وأول ما سمع منه كيا اياك قد كفيتمك وقوله

يا أبحر بن أبحر يا أنت * أنت الذي طلقت عام جهش
 أبان يافيه للتثنية وياك مفعول محذوف يفسره كفيتمك وأنت مبتدأ مؤكدا بان الثانية والتي خبره ومحل الخلاف ضمير المخاطب ما غير فلا ينادى اتعافا وأما حديث يا هو يا من لا هو الا هو فلنظف هو في مثله اسم الذات العلية لا ضمير وقولك يا أبا النخ (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده في التسهيل بالمنى للنداء وهو النكرة المقصودة ما غير المقصودة كيارجال اخذ بيدي فبازمه الحرف كافي شرح الكافية وظاهر الاشموني بالاختلاف لكن صرح المرادى بان بعضهم أجاز الحذف معه أيضا ولعله لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعرّي ويزاد لفظ الجلالة لانه في النداء على الدلالة كونه بال والمدادى البعيد لا احتياجه لمد الصوت لمداني للحذف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظا وكما كيا للماء والعشب تجببان كثيرهما فالجمله سبعة وفي الإشارة رسم الجنس المميز الخلف الذي في الشارح (قوله حتى ان أكثر النحويين منعه) أي الحذف فيهما وهو نذهب البصر بين وحلوا المسحوع على ضرورة أشد وذو لحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما انما الانصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظما ونثرا وقصر اسم الإشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم الجنس أصح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بان هؤلاء بمعنى الذين خبرتم وتم وقتلون صلته أروها اسم إشارة خبرتم أوهكسه وقتلون حال (قوله ذا ارعواء) مصدر نائب عن فعله أي يا هذا انكف عن دراعي الصبا انكفا (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء أي أنت بالصبح بالليل وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يافتي فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه ليخصها بما هي فيه بمعنى الصبح (قوله أطرق كرا) أي يا كروان فرخم محذف النون على لغة من لا يفتنظر فتبعها الانصاف لكونها لينازا نداء كرا باربعين كما سبأني ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأكاه حلال اجماعا كافي حياة الحيوان وهندام مثل تمامه ان النعام في القرى يضرب لمن تكبره وتواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أي سواء سبق أمر يفه النداء كالعالم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريفها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على تعريف العلمية ويزيد بالنداء وضوحا لانه ينكر قبل النداء اذا المنادى قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم الإشارة وانما انكر عند اضافته لان مقصودها الاصلى التعريف أو التخصيص بل بقيت العلمية لفت الاضافة وأما النداء فقصوده الاصلى طلب الاصفاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم وانما لم يجتمع النداء مع ال لانه لا يجمع بين أداتي تعريف ظاهرين بخلاف العلمية فانها تغير أداة ظاهرة فتدبر (قوله بن الخ) قيل هالة بناء شبهه بكاف ذلك خطابا لفرادا عن الاضافة ورد بان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها وانما هي شبهه بكاف الضمير في نحو اذ عوك خطابا وفرادا تعريفها هي مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعنى فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه بالتعريف النكرة تدبر على حركة ابدانها بعروض البناء وكانت ضمة لرفع اللبس الحاصل بغيرها اذا كسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها والفتح مقصود فان كان مفردا ومعرفة أو نكرة مقصودة بنى على ما كان يرفع به فان كان يرفع

و يارجيوان و يكون في محل نصب على المفعولية لان المنادى مفعول به في المنى و ناصبه فعل مضمرة نابت يامنابه فاصل ياز بدأدعو زيد الخذف ادعو و نابت يامنابه (ص)

و انوا انضمام ما بنوا قبل الندا

و ليجر مجرى ذى بناء جندا

(ش) أى اذا كان الاسم

للمنادى مبنيا قبل النداء قدر بعد النداء بناؤه على الضم نحو ياهنا و يجرى مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء

كزيد فى أنه يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه و بالنصب مراعاة للعقل فتقول ياهنا العاقل و العاقل بالرفع والنصب كما تقول يازيد الظريف و الظريف (ص)

و المفرد المتكور و المضافا

و شبهه انصب عادم اخلافا

(ش) تقدم أن المنادى اذا كان مفردا معرفة أو نكرة مقصودة يبنى على ما كان يرفع به و ذكر هنا أنه اذا كان مفردا نكرة أى غير مقصودة أو مضافا أو مشبهها به نصب فتسال الاول قول الأعمى يارجلا

خديدي و قول الشاعر

يا بس به عند قلبها الفارح فها أو ماضيه بعد حذف يانه فقليل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة أو مقصرة فيجب تقديرها فى ياموسى و ياقاضى و يحذف تنوين قاض لئنا قال بئانه و ثبت ياؤه عند الخليل اذ لم يبق موجب لحذفها و تستمر محذوفة عند المبرد لانه نودى منوناً محذوف الياء خذف تنوينه للبناء و بقی حذف يانه أفاده الصبان و الظاهر جريان ذلك الخلف فى يافى (قوله يازيدان) الظاهر انه من النكرة المقصودة اذ لا يبنى العلم ولا يجمع الا بعد تنكيره و لا انزومه أل فى غير النداء عوضا عن العمامة فكذا يعوض عنها تعريف النداء وما يفيد صنيع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة فانما ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان عامدا (قوله يارجيوان) صغره ليسوع جمعه بالواو والنون (قوله فعل مضمرة) أى عند سيبويه و قال المبرد نصب بحرف النداء لانه سد الفعل فعلى المنهين ياز يدجلة الا أن جزأها قد مران عند سيبويه وهما النعل والفعل وعند المبرد سد حرف النداء سد الفعل وحده واستمر الفاعل فيه لانها لعمل عملة تحمل الضمير مثله و أما المنادى ففضلة مفعول به الا أنه واجب الذكر لثلاثين نون النداء (قوله حذف ادعو) أى لزوما لكثرة الاستعمال و سد الحرف مسده فى طلب الاقبال ولا يرد أن ادعو خبر فلا يكون أصلا للاشياء وهو النداء لجواز أن يقصد بالفضل الانشاء أيضا ولذا كان الأولى تقديره ماضيا لانه الغالب فى الانشاء (قوله فى أنه يتبع بالرفع الخ) أى ولا يجوز اتباع حركته الأصلية فى نحو ياسيدويه و ياهؤلاء لبعدها باصالتها عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه يعرضه أشبه الاعراب العارض بالعامل و يهنا ينحل اللفظ المشهور فى هؤلاء و كذا المحكى فيبنى على ضم مقدر للحكاية كاعرابه فى غير النداء و يرفع تابعه أو ينصب كياتا بط شرا المقدم والمقدم ولا يجوز اتباع حركته الأصلية و فى قوله بالرفع تسامح يعلم من الفصل الآتى (قوله والمضافا) أى غير ضمير الخطاب و الافلا نادى أصلا لئلا يلزم جمع خطابين لشخصين فى جملة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو متمتع (قوله عادم اخلافا) أى فى الجملة والافتعال يجوز الضم فيما اضافته غير محضة أو كالمقيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الاخلافا له حظ من النظر

(قوله أو مشبهها) هو ما اتصل به شئ من تمام معناه فيطول به كالمضاف اما بكونه عاملا فيه رفعا أو غيره كما حسن اوجهه و ياطا لعاجبلا و يار فيقا بالعباد و كذا يا غفلا والموت يطلبه ان جعلت الجملة حالاً من الضمير فى غفلا أو بعطفه عليه فى انسمية قبل النداء كياتا لثلاثة وثلاثين و كذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء يارجلا كرميا قبل و كقوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده يا عظيم يرحمى لى كل عظيم و يا حليما لا يهمل و قول الشاعر * أدارا بجزوى هجت للعين عبرة * لان النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تمة المنادى كالمعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك فى المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانها حينئذ مفردة مقصودة وان احتتم الامران جاز و جاز ولا يرد أن النكرة تنعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجمله لانه يفترق فى المعرفة الطارئة و أما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليها مما عالا المنعوت و حدها أفاده المصرح و فى التسهيل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن ناصبه أرجح كالحديث والبيت فقوله هنا و ابن المعرف المفرد أى وجوباً فى غير الموصوف و جوازاً فيه قال سم و بمحصرا الشبيه بالمضاف فيما ذكر يعلم أن الموصول فى نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمها كما يقدر فى سيبويه (قوله أيا را كالح) ان شرطية مدغممة فى ما الزائدة و عرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما و بجران بلد باليمن (قوله و ياضارب عمرو) أشار به لارد على نعلب فى الاضافة غير المحضفة

(قوله وياثلاثة وثلاثين) أي فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بالاخلاف الأول شبهه المضاف في الطول والثاني اعطفه على المنصوب ويمتنع حينئذ ادخال يا على الثاني لانه جزء علم كعبد شمس فان ناديت جماعة هذه عدتهم فان لم تتعين نصبتهما أيضا وان عرفت فان أردت بهما جماعة من معينتين ضممت الأولى لانه نكرة مقصودة وعرفت الثاني بأل على المختار لانه نكرة أو يبداهما عين ولم يكتف بتعريف النداء لان يالم مباشرة ونصبته أو رفعت لانه تابع المضموم الا اذا أعيدت يافجب ضمه مجر دامن أل وان أر يبداهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كافي التسمية سم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو إل حال من زيد ولان ين بفتح التاء من وهن من اذا ضعف أو بضمها من أهان غيره أذله (قوله اذا كان المنادى مفردا إل) ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثال وسيأتي محترزها وبقى سابع كون المنادى ظاهر الاعراب فتحو يا عيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا تقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وتامن وهو كون ابن مفرد الامثلي ولا جوار لا يخفى أخذهما من صنيع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الأول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالثني والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التكسير كياز يود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليمهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك اذ لا يكتمر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النووي في شرح مسلم كون البنية حقيقة (قوله وصف ابن) أي أو ابنة بخلاف بنت لقله استههاها في نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أي مذكرة ومؤنث وكذا العلم الأول كياز يود ابن فاطمة ويا هند ابنة يود بالضم والنصب وغلطوا من اشترط نذكر العلماء ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لاصبان وحققه أن يقول مضافا بالنصب على أنه حال من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاتباع لفتح ابن لكون الحاجر بينهما سا كمنها غير حصين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف كخمسة عشر أرفتح اعراب على اقحام ابن واطافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه للاستهله واما فتحة ابن فعلى الأول اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كيقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كافي التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول في اعرابه على الأول زيد منادى قد رضمه لفتح اتباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد بن منادى ٢. وضمه مقدر على ابن لحرمة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لضافته الى سعيد لفظ ابن معجم بينهما المحل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان اعدم تمام الأول الا بالمضاف اليه وهل يجوز كونه توكيد اللفظيا بالمرادف كما سيأتي في سعيد الاوس فتكون فتحة اعرابا تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطأ) أي بالشروط السابقة كما يصرح بقوله والحالة هذه لم يقع أول سطر أو تقطع همزته للشعر والاثبت وكذا ان عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر وابن بكر على أو فصل منه أولم يكن صفته بل بدلا أو خبرا ولو منسوخا أو نصب باعني أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر أو ثي الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع كما مر مثاله ولم يصف لاسم أبيه حقيقة بل ضميره أو لجهده أو معمله أو للفظ ابن أو أخ مثلا قال الدينوري في كتاب الرسم أو لقلب غلب على أبيه أو صناعة أشهر بها كجاء زيد ابن الأمير والقاضي زاد الطبلوي في نظم له وألامه كعيسى ابن مريم فكل ذلك ثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مرأنهم غلطوا من شرط نذكر العلماء في مسئلة جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما يجوز فتح المنادى المضموم أو جب حذف تنوينه في غير النداء الا للضرورة وحذف ألف ابن خطأ اه وفي الصبان ومثل ابن في ذلك ابنة نظير ما مر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما

وياثلاثة وثلاثين (ص)
 ونحو زيد يضم وافتحن من
 * نحو أزيد بن سعيد
 لانهم
 (ش) أي اذا كان المنادى
 مفردا عاملا ووصف بابن
 مضاف الى علم ولم يفصل
 بين المنادى وبين ابن جار
 لك في المنادى وجهان
 البناء على الضم نحو يازيد
 ابن عمرو والفتح اتباعا نحو
 يازيد بن عمر ويجب
 حذف ألف ابن والحالة
 هذه خطأ (ص)

٢ قوله وضمه مقدر على
 ابن فيه تأمل لضافته الى
 سعيد لفته أن يكون في
 محل نصب لانه على هذا
 الوجه يكون زيد بن مضافا
 وسعيد مضاف اليه كما اذا
 قلت يا خمسة عشر زيد
 فتأمل اه وسيأتي في
 نحو سعيد سعيد الاوس
 ما يصرح بذلك اه منه

والضم ان لم يل الابن علما * ويل الابن علم قدحما (ش) أى اذ لم يقع ابن بعد علم أولم يقع بعده علم وحب ضم المنادى وامتنع فتحه فقال
الاول نحو يا غلام ابن عمرو ويا زيد الظريف ابن عمرو ومثال الثاني يازيد ابن (٧٥) أحيانا فيجب بناء زيد على الضم في

هذه الامثلة ويجب ان يلاحظ
ألفا بن والحال له (ص)
راضم أو انصب ما اضطرارا
نونا

عمله استحقاق ضم بينا
(ش) تقسم انه اذا كان
المنادى مفردا معرفة
أو نكرة مقصودة يجب
بناؤه على الضم وذلك
انه اذا اضطر شاعر الى
تكوين هذا المنادى كان
له تنوينه وهو مضموم
وكان له نصبه وقد ورد
السمع ههنا فن الاول قوله
سلام الله يا مطر عليها *
وليس عليك يا مطر السلام
ومن الثاني قوله

ضربت صدرها الى وقالت
* يا عديا لقد وقتلك الاواق

(ص)
واضطرار خص جمع يا وائل
* الامع الله وعجكي الجبل
والا كثيرا اللهم بالتعويض
* وشديا اللهم في قريض
(ش) لا يجوز الجمع بين
حرف النداء وأل في غير
اسم الله تعالى وما سمي به
من الجبل الا في ضرورة
الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا *
اياكما ان تعقبانا شرا
وأما مع اسم الله تعالى
وعجكي الجبل فيجوز
فتقول يا الله بقطع الهمزة

أو كنية أو لقباً على ما شرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجود التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول
مضافا كجاء أبو محمد ابن زيد واختاره الصفدى بهد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء
زيد بن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قدحما وان لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه
والواو فيه بمعنى أولان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا
وهو مضي فعل الشرط في المعنى كاسيأتى في عوامل الجزم أى فالضم متحتم أن قدحما جوابه حذف
فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ بط بالضمير في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة
كاسر غير مرة (قوله أى اذ لم يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول
والفصل بينه وبين ابن كذا كره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كيازيد الفاضل اذ يصدق عليه أنه لم يقع
الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفى الموضوع وقوله أولم يقع الخ هو مفاد محجز البيت وهو محترز شرط رابع
أى عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلامنه أو
عطف بيان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان نثى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع أولم تكن
البنوة حقيقية أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله يا غلام
ابن عمرو) امتنع وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على ما مر الأأن يقال له له
وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافى جواز النصب كشيبه المضاف أفاده الصبان
(قوله وارضم الخ) في تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبنيا اذا ضم كحاله قبل
الاضطرار ومعر با اذا نصب جوعا لاصل الاسماء وحينئذ يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب
(قوله عماله الخ) بيان لما الاول حال منها واستحقاق مبتدأ خبره بينا وله متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجهة
المبتدأ والخبر صلة ما الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أى متعجبة من نجاتي مع بالاقية من الحروب
على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب فالى معنى متعلق بحال محذوفة كذا كرأ بضررت
لتضمينه معنى تعجبت وأصل أواق وواق جمع واقية أى حافظة فابدات البوا والاولى همزة لاسيأتى في قوله
وهكذا أول الواو ين ردا الخ (قوله في قريض) فعيل بمعنى مفعول من فرضت الشيء قطعة سعى به الشعر
لاقتطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى أن ذكر المصنف يامثال لا يقيدها بقاها
الادوات (قوله واما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبهابه نحو يا الاسد
شدة قبل لان تقديره يامثل الاسد كخفف مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يافى الحقيقة على أل ولا
يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول يدل على معنى المضاف المحذوف
وهو المثلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمي به من الموصول المحلى بأل مع صلته كيا الذى قام وصو به الناظم
وان منعه سيبويه فان سمي به بلاصلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أى لانها عدم
مفارقة تها صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحينئذ تثبت ألف يا وجوبه بقوله ووصلها أى
نظر الاصلها وحينئذ تثبت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع
ثبوت ألف يا لان ما بهى همزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزءا من الاسم
فتقطع في النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظر الاصلتها كفى الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم بيم
الخ) أى فهو منادى مبنى على ضم الهاء على المختار في محل نصب والميم عوض عن يافرا من دخولها على أل
وخصت الميم لمناسبتها ليا في انها لتعريف عند جبر وشددت لتسكون على حرفين كيا وأخرت تبرك بالبداءة

ووصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والاكثر في نداء اسم الله تعالى اللهم بيم مشددة معوضة من حرف النداء
وشد الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله

الزمه نصبا كآز يذو الحيل
 (ش) أى اذا كان تابع
 المنادى للمسمى مضافا غير
 مصاحب للذات واللام
 وجب نصبه نحو يازيد
 صاحب عمرو (ص)
 وما سواه ارفع أو نصب
 واجعلا
 كاستقل نسقا وبدلا
 (ش) أى وما سوى المضاف
 المذكور يجوز رفعه ونصبه
 وهو المضاف المصاحب لال
 والمفرد فتقول يازيد
 الكريم الاب برفع الكريم
 ونصبه ويازيد الظريف
 برفع الظريف ونصبه وحكم
 عطف البيان والتوكيد
 حكم الصفة فتقول يارجل
 زيدوزيد بالرفع والنصب
 وياقيم أجمعون وأجمعين
 وأما عطف النسق والبدل
 ففي حكم المنادى المستقل
 فيجب ضمه ان كان
 مفردا نحو يارجل زيد
 ويارجل وزيد كما يجب
 الضم لو قلت يازيد ويوجب
 نصبه ان كان مضافا نحو
 يازيد أبا عبد الله ويازيد
 وأبا عبد الله كما يجب نصبه
 لو قلت يا أبا عبد الله (ص)
 وان يكون مصحوب ال
 مانسقا
 نفسه وجهان ورفع يتنى
 (ش) أى انما يجب بناء
 المنسوق على الضم اذا
 كان مفردا معرفة بغير ال
 فان كان بالجاز فيه وجهان الرفع والنصب

باسم الله تعالى ادل يجب كون العوض في محل المعوض منه كبناء عدة وألفان أما البديل فيجب فيه ذلك
 كما في ماء وماء وتعالى وتعالى فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سبويه كالأل يوصف غيره
 مما يختص بالنداء وأجازه المبرد نحو قول اللهم فاطر السموات وجهه سبويه على النداء المستأنف وقد تحذف
 منه ال فيصير لا هم وهو كثير في الشعر (قوله انى اذا الخ) الحدث بفتحين الامر الحادث من مكاره
 الدنيا والمأى نزل (تنه) تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيا أن
 يذكرها المحبب تمكيننا للجواب في ذهن السامع نحو اللهم نعم في جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلا
 على الندرة وقلة الوقوع أو بعدة نحو أنا أزورك اللهم اذالم تدعنى اذ الزيادة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول
 المؤلفين اللهم الآن يقال كذا قيل وهى على هذين موقوفة لامعربة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهى
 غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكن أو الندرة فتكون معربة
 كالاول ولوسلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

(فصل) (قوله تابع ذى الضم) نصب بمجنوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون ال حال من تابع
 أرمن ضميره في المضاف قيل ولو قال ذى البناء لشمع المثني والجمع وأنت خير بان البناء عند المصنف لعظي
 هو نفس الحركات وما ناب عنها فالضم الذى هو أحد أنواعه يصدق بالضمه وما ناب عنها فتدبر والمراد الضم
 لفظا أو تقديرا كما سبويه هذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبدل وهو النعت والبيان والتوكيد
 بقرينة ما بعده واعلم ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظر السكونه مخاطبا والغيبة نظرا
 لسكونه اسم ظاهرا كيازيد نفسك أو نفسه وياقيم كما أركهم وياذا الذى قت أو قام (قوله وجب نصبه)
 أى مراعاة لمحل المادى ولا يجوز اتباعه لفظه لانه يضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة
 والاجاز لسكونها في نية الانفصال كيازيد صاب زيدا بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضى وان
 صرح السيوطى بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه
 نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كفى الصبان وقد مر انه يتسامح في المعرفة الطارئة وحينئذ
 فقول الشارح يازيد صاحب عمر ومشكل من وجهين كما لا يخفى الآن يراد بصاحب الدوام وأنه غلبت عليه
 الاسمى فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وما سوى المضاف المذكور) أى من تابع ذى الضم
 خاصة تفرج تابع المصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلى بال أو لا النسق والبدل فكاستقل لما يأتى
 (قوله والمفرد) أى عن الاضافة فقط كيازيد الظريف أو عنها وعن ال كيازيد وكنذا يارجل
 ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة ضمير محضة مع خلوها من ال
 والمشبهه به كما مر عن الرضى (قوله برفع الكريم) فيه تسميح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا
 اعراب ولا بناء كما قاله السامىنى فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من ال
 والاضافة لعدم بنائه واعلم ان محل ذلك في النعت اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منعونه لشبهه
 بالمضاف كما مر في نصب النعت تبعاله (قوله فى حكم المنادى المستقل) أى لان البديل على نية تكرار العامل
 وهو يا والعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أى ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن
 الخ) اسمها نسق ومصحوب ال خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كاستقل الخ وخص التقييد بالنسق
 لان البديل لا يكون الا خاليا من ال اذ حرف النداء مقدرا قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه
 التقسيم (قوله وجهان) أى لا تمنع تقدير حرف النداء قبله بسبب ال فاشبه النعت في ان العامل فيه هو
 العامل فى الاول جاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحله وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كيازيد والحسن الوجه
 قال الصبان ولا بعد فيه اه أى لان اضافته تكون غير محضة أبدا في نية الانفصال اذا اضافته محضة

والختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتق أي يختار فتقول يا زيد والسلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال أقرني معه والطير برفعه ونصبه (ص) (VV)

وأياها مصحوب آل بسد صفة يلزم بالرفع أي ذي المعرفة وأياها الذي ورد * ووصف أي بسوى هذا

لا تدخله آل (قوله والختار الرفع) أي تبع اللفظ لما فيه من مشاكاة الحركة ولكونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لأن ما فيه آل لا يباشرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشرفه وتسمك بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفها على محل جبال وأجيب باحتمال أنه بالعطف على فضلا فجملة أو بسخرنا مقدر (قوله وأيا الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب آل مفعوله متمم عليه وبعده وصفة وبالرفع أحوال منه أي وأياها يلزم مصحوب آل حال كونه صفة مرفوعا كأننا بعده أو مصحوب آل مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أيها خندق رابطها أي يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل المالتأ ويله بالنداء كور من أيها نداء أيها الذي أو خندق خبراً حدهما للدلالة الآخرة عليه أي ورد أيضاً وقوله بسوى هذا أي المند كور من مصحوب آل وذا والذي (قوله فاي منادى مفرد) أي نكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثبتت صفتها أوجعت كأيها الرجلان أو الرجال لكن يختارنا نيتها لتأنيث صفتها كأيها النفس ولا يجب كما قاله الساماني (قوله وهازائدة) أي حرف تنبيه زائد لا محل له لكتبتها تلزمها عوضاً عما فاتها من الإضافة كما عوضوا عنها الزائدة في نحو أيا ما نداء وعروضها بالنداء لأنه محل تنبيه وما بالشرط لأنه يناسبه الإبهام والغلب فتصح هذه الهاء وقد انضم إذالم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أي تبع اللفظها فنيه التسامح الماروكنداي يجب رفع نعتها إذ انعت كأيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كأي الأشموني والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع والافتتاح أي في محل نصب مثلها كما اختاره الصبان ولم يوجد مانع من سماعه في نعته كما وجد في أي (قوله لأنه المقصود بالنداء) أي وأي وصلة لندائه لا تمنع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمها كالو باشرفه الحرف تنبيهها على أنه المنادى وخصت أي بالتوصل بها لوضوحها على الإبهام واحتياجها للخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة في ذلك قام مقامها (قوله محلى بال) أي الجنسية بحسب الأصل وان صارت الآن للحضور وكان نصير كذلك بعد اسم الإشارة وخرج بها العهدية كالزائد في سواء فارت الوضوح كاليسع والسموأل أو كانت للحال كالحرف أرفى العلم بالغلبة كالنجم فشكل ذلك لا يتوصل لندائه بأي ولا بذال ينادى هو مجرد من آل وأجاز في شرح الكافية ادخال ياعلى آل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الإشارة) أي بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يأيها ذلك الرجل خلافاً لابن كيسان ولا يشترط نعتة حينئذ بذى آل كما مثله الشارح وفاق لابن عصفور والناظم بدليل قوله

أيها ذان كلا زاد كما * ودعاني وأغلا فيمن وغل

بخلاف ما إذا نودي اسم الإشارة نفسه (قوله كأي في الصفة) أي في لزومها ولزوم رفعها وكونها بال من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور أنه لا يوصف بمثلها يرعى فيه حال المشار إليه من جمع وغيره نحو ياهندان الرجلان بخلاف أي كما (قوله يفيت) بضم الياء مضارع أفات الرباعي ومفعوله الأول محذوف أي يفيت مخاطب معرفة المشار إليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصد نداء ما بعدها كقولك لتمام بين قوم جاوس يا ذا القائم ويا ذا الذي قام فان قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه مخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه إذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه آل كحاله في غير النداء (قوله في نحو سعد الخ) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مسرداً وكرماً مضافاً إلى غيره علماً كان كما مثل أو اسم جنس كيار رجل رجل القوم أو وصفاً كيا صاحب صاحب زيد خلافاً للكوفيين فان لم يصف الثاني كياز يذ يذ لم يجب نصبه (قوله يأيتم تيم عدى) احتراز بالاضافة عن

رد (ش) أي يقال يأيها الرجل ويأيها نداء يأيها الذي فعل كندا فأي منادى مفرد مبني على الضم وهازائدة والرجل صفة لأي ويجب رفعه عند الجمهور لأنه المقصود بالنسداء وأجاز المازني نصبه قياساً على جواز نصب الظريف في قولك يا زيد الظريف بالرفع والنصب ولا توصف أي الإبا سم جنس محلى بال كالرجل أو باسم إشارة نحو يا أيها أقبسل أو بموصول محلى بال نحو يأيها الذي فعل كندا (ص)

وذو إشارة كأي في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة

(ش) يقال ياهندا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لندائه كما يجب رفع صفة أي والى هذا أشار بقوله ان كان تركها يفيت المعرفة فان لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفة بل يجوز الرفع

والنصب (ص) في نحو سعد سعد الأوس ينتصب * ثان وضم وفتح أولانصب (ش) يقال يا سعد سعد الأوس ويأيتم تيم عدى ويا زيد زيد

البناء الذي فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول الضم والنصب فان ضم الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد أو على اضمحلاله أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء (٧٨) وان نصب الأول فذهب سببوه انه مضاف الى ما بعد الاسم والثاني مقحم بين

تيم مرة من قرين وتيم قيس وغيرهما (قوله اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة وضاقتز يداليها لاشتهاره بالحداء أي الغناء طافى السير (قوله فان ضم الاول) أي لكونه مفرداً معرفة (قوله على التوكيد) أي للاول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب بانه لا يصح توكيداً معنوياً لانه ليس من ألفاظه ولا لفظياً لاتصاله بما لم يتصل به الاول ولاختلاف جهتي التعريف اذ تعريف الاول بالعمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لا يضاف حتى يجرى من العمية وللصنف ان يكتب في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شيء (قوله والثاني مقحم) أي زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل بين المتضامين كالفصل لاتحاده بالاول لفظاً ومعنى وكان حقه ان ينون لعدم الاضافة لكنه ترك للشاكلة وعليه ففتحته اتباع للاول فيما يظهر لانه غير مطوب لعامل وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيداً لفظياً بوافقه تفسير الحفيد الاغمام بالتأكيده اللفظي ففتحته أعراب وافتقر الفصل به وعدم تنوينه لما ضر ولا يصح جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم اذ لا يكونان الا بعد تمام الأول كما مر في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أي ونصب الثاني حينئذ على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم الأول وبقى مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين تكسمة عشر وجعل مجموعهما منادى مضافاً الى ما بعد الثاني ٧ منصوباً بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم الثاني واما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ المنادى المضاف الى ياء المتكلم ﴾

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيما آخره ألف أو واو أو ياء غير مشددة كفتاى ومسلمى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحه كما مر بيانه وتجوز بالعصام حذفها في المثني والجمع اكتفاء بيائهما يرده التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة (قوله وان كان محججاً) أي ومعتلاً يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أي بشرط أن لا يكون المضاف وصفاً مفرداً عاملاً كياء مكرمى والاعتين اثبات يائه مفتوحة وساكنة لشدة طلبه لها أما في المثني والجمع ففتح فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الأول) ويلييه في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف الأنف فهو أضعفها ولذا منعه الأكترون لكن أجزاء الأخفش والفارسي كقوله

ولست براجع ما فأت منى * بلهف ولا بليت ولا لوانى

أي بقولى يالها ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقديم ان سكون الياء أصل أول لأنه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى على حرف واحد وبقى وجه سادس وهو ضم الاسم بعد حذفها كلفردا كتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداؤه مضافاً للياء كالأبوين والقوم لانحو الغلام قرى رب السجن أحب الى وحكى يارب اغفر لى ويأتم لاتفعلى بالضم فهو منصوب لاضافته تقدير السكن منع ظهور نصبه مشاكلة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه الا لنصب لكن يجوز أبو حيان رفعه اجراءه كالمفرد في حكم التابع أيضاً (قوله قلب الياء ألفاً) أي لحقتها او يتوصل اليها بفتح ما قبل الياء أو لا يجرى على قاعدة القلب والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وان الفتحة قبلها المناسبتها ونصب النداء مقدر سم (قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف الياء عطف على كسر الوافيه بمعنى مع أي أو كسر مع حذف الياء واستمر رأى اطرد خبر وأفرده على اية

المضاف والمضاف اليه
من مذهب البرد أنه مضاف
الى محذوف مثل ما أضيف
اليه الثاني وان الأصل
ياتيم عدى تيم عدى حذف
عدى الأول لدلالة الثاني
عليه (ص)

﴿ المنادى المضاف الى ياء المتكلم ﴾

واجعل منادى صح ان

يضاف اليها

تعهد عبدى عبد عبدا
عبدى

(ش) اذا أضيف المنادى

الى ياء المتكلم فاما أن يكون

معتلاً أو معتلاً فان كان

معتلاً فكسمة حكمه غير

منادى وقد سبق حكمه في

المضاف الى ياء المتكلم وان

كان محججاً جاز فيه خمسة

أوجه أحدها حذف الياء

والاستغناء بالكسرة نحو

يا عبد وهذا هو الأكثر

الثاني اثبات الياء ساكنة

نحو يا عبدى وهو دون الأول

في الكثرة الثالث قلب الياء

ألفاً وحذفها والاستغناء

بها بالفتحة نحو يا عبد

الرابع قلبها ألفاً وإبقاؤها

وقلب الكسرة فتحة نحو

يا عبد الخامس اثبات الياء

محررة بالفتح نحو يا عبدى

(ص)

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر * في يابن أم يابن عم لا مفر

(ش) اذا أضيف المنادى الى مضاف الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء

٧ (قوله منصوب بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لأن المبنى اعرابه محلى لا تقديري فحقه أن يكون في محل نصب فتأمل اه منه

المذكور

المذكور لان العطف باولان والتقسيمية كالوار (قوله الا في ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كافي
 التصريح (قوله فتحذف الياء منهما) أي وجوباً وأما ما ثبتها في قوله * يا ابن أمي ويا شقيق نفسي *
 وقبلها ألفا في قوله * يا ابنة عمي لا تلومي واهجبي * فضرورة (قوله وتكسر الميم) أي لتدل على الياء
 المحذوفة وهو وجود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي المناسبة لالف المحذوفة المنقلبة عن الياء
 فأعرابه مقدر للناسبة وعند البصريين فتح بناء التركيب الاسمين تخمسة عشر وهو مضاف للياء تقديرا
 كما قاله الرضي فأعرابه مقدر لحركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلا فيقدر فيه الضم
 تخمسة عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبرا عن التاء (قوله يأت) أي زيادة على
 اللغات الست في ياعبدى كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لانه مضاف للياء المحذوفة
 المعوض عنها التاء أثبت فهي حرف اذ لم تنقلب الياء اليها كالف ونصبه مقدر لفتح مناسبة التاء اذ هي
 تقتضي فتح ما قبلها أبدا وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء في أنها تزداد آخر الاسم للتفخيم كعلامه
 وهو يناسب الاب والام وقد تبدل هاء وفتا وخطا وهما قرئ في السبع ورسمت في المصحف بالتاء كما في
 التسهيل فالأولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الاقرب تبعاً لما هي عوض عنه والكسراً أكثر وهو
 عوض عن كسر مناسبة الياء لواله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فالجاءت سبع لغات في نداء الابوين
 (قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الالف المنقلبة عنها وأما قوله

أيأبتي لازت فينا فاعما * لنا أمل في العيش مادمت عائشا

وقوله * يا أبتاعلك أو عسا كما * فضرورة لكن الثاني أهون لنهابة صورة الياء المعوض عنها بل قيل
 لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث
 فتكون لغة عشرة والله أعلم

﴿ أسماء لازمت النداء ﴾

لازمت فعل ماض كضارت لرمح التاء مجرورة فالنداء مفعوله وقطع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم
 فاعل كضاربة امامنون والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظا
 آخر تختص بالنداء كابت وامت واللهم (قوله وزن يا خبات) فاعل اطرد في سبب متعلق به والامر عطف
 على وزن يحذف مضافين أي واطرد اسم فعل الامر حاد كونه كخبات هذا في الوزن والبناء على الكسر
 وكذا في الشروط وقوله من الثلاثي متعلق باطرد فهو راجع لهما لانه شرط في كل منهما (قوله يافل)
 بضم الفاء واللام وللأتي فلة بضم الفاء فقط وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الالف
 والنون للتخيم وكلها كنيات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشاويين والمصنف الا ان
 الحذف عندهم للتخفيف لا للتخيم والاقيل للذكور فلا وللأتي فلان كما يعلم مما يأتي قال المصنف ولا
 ينقصان في غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا جرح في الشعر فل والمصحح عند البصريين ان فل
 وفلة كنياتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أي يارجل وهما المختصان
 بالنداء لا يخرجان عنه أصلا وأما الأتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما في الياء وأما فلان
 وفلانة فكنياتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلن بالنون فهما غيرهما عن مادة
 وحكا (قوله وياؤمان) بضم اللام وسكون الهزرة هو العظيم اللؤم أي الشيخ ودناءة النفس ومعناه
 وحكمه يأمهم وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان
 جاء في المصحح كياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان وياؤمان
 اصمار القول أي مقول فيه يا مكرمان (قوله وهو مسموع) أي مقصور على السماع باجماع في جميع

الا في ابن أم وابن عم
 فتحذف الياء منهما الكثرة
 الاستعمال وتكسر الميم
 أو تفتح فتقول يا ابن أم
 أقبل ويا ابن عم لامفر
 بفتح الميم أو كسرهما (ص)
 وفي النداء أبت امت عرض
 * واكسر أو افتح ومن
 الياء التاعوض
 (ش) يقال في النداء يأت
 ويأمت بفتح التاء وكسرهما
 ولا يجوز اثبات الياء فلا
 تقول يأت يتي ويأمتي لان
 التاء عوض من الياء ولا
 يجمع بين العوض والمعووض
 عنه (ص)
 ﴿ أسماء لازمت النداء ﴾
 وقل بعض ما يخص بالنداء
 * أو مان نومان كندا
 واطردا
 في سبب الاثني وزن يا خبات
 والامر هكنا من الثلاثي
 وشاع في سبب الذكور فقل *
 ولا تقس وجر في الشعر فل
 (ش) من الاسماء مالا
 يستعمل الا في النداء نحو
 يافل أي يارجل وياؤمان
 للعظيم اللؤم وياؤمان
 للكثير النوم وهو مسموع
 وأشار بقوله واطردا في
 سبب الاثني الى أنه ينقاس

الاصناف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف بالطرد فيما بعدها الامفعالان في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للذم كما ذكر بخلاف العلم كقطعان واما قوله

أطوف ما أطوف ثم آوى * الى بيت قعيدته لسكاع

فعلى تقدير مقول فيها بالسكاع وهو ضرورة (قوله مبني على الكسر) اعلم ان فعال أمرا كينزال مبني لشبهه الحرف في الجود كسائر أسماء الافعال أو لتضمنه معنى لام الامر وفعال وصفا مبني لشبهه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعلة كما أن الامر معدول عن افعال فهو مشبه بالحرف بالواسطة وبني على حركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله وبالسكاع) أي يا خبيثة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هذا المستطردى للمناسبة خبات في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه لان كلامها لا يبنى الا من ثلاثي تام كامل التصرف فلا يبنيان من مزيد ونحو دراك من ادرك مما عي ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو ينز ويذبح لانه تمام تصرفهما (قوله يا فسق الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فسق وغادر واما الكع فعن الكع لانه من الكع لسكاعة كظرف ظرافة فهو الكع أي ائيم فعبدل عنه الى الكع للبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبث معدول عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالسكسركاية صوت شرب الابل اطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وامسك الخ لصفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر ابلأقبلت نزاجة متدافعة فشبها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلان عن فلان أي احجز بينهم والله اعلم

(الاستغاثة)

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا الواو يمتنع حذفها كما مر (قوله كيا للرنضي) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بأل وهو اجماع لان يالم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيحجر المستغاث بلام) أي فهو ومعر ب وان كان منادى مفرد لان تركيبه مع اللام أعطاء شبيها بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والاف كغيره من المناديات كما سيأتي واذا كان معر باقبل النداء والابقى على بنائه كيا لهذا فنادى بني على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في نابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضي تميز الجر (قوله بلام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم امامها فتكسر كقوله

فيا شوق ما أبقى وبالي من النوى * ويادمع ما أجزى ربا قلب ما أصبى

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يالي لا يقع الامستغاثا لاجله والمستغاث به محذوف وفاقال ابن عصفور واعلم انه اختلف في هذه اللام فقيل هي بقية آل والاصل يا آل زيد حذف الهمزة تخفيفا فالتقت الالف بعدها بالفاء خذفت احدهما للساكنين وبقية اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن الكوفيين ومذهب الجمهور انها اللام الجر وفتحت لما في الشارح وللفرق بين المستغاث به وله فقيل زائدة لا تتعلق بشئ والصحيح انها أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمنه معنى ما يتمدى باللام كأن تجيء وقيل يحرف النداء نيابته عن الفعل ولا بد من التضمن هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أي من اجله وهو امام متصرف له فتتمين اللام كقول عمر يا لله للساميين أو منتصر عليه فقد تخلفها من لاسها تأتي للتعامل مثلها كقوله

يالرجال ذوى الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لهم دينا

في النداء استعمال فعال مبني على الكسر في ذم الاتي وسببها من كل فعل ثلاثي نحو يا خبيث ويا فساق وبالسكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبني على الكسر من كل فاعل ثلاثي للدلالة على الامر نحو نزال وضرب وقتال أي انزل واضرب واقتل وكثرا استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكر نحو يا فسق ويا غدر ويا لكع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجرى الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلانا عن فل (ص)

(الاستغاثة)

اذا استغثت اسم منادى خفضا

باللام مفتوحا كيا للرنضي (ش) يقال يا زيد لعمر و فيحجر المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث له بلام

(قوله مكسورة) أي على أصل لام الجر مع المظهر أمام المضمر فتفتح كيان بدل ذلك الاعم ياء المتكلم على ما سر واذا قلت بالك احتمال ان الخطاب مستغاث به وله معنى متماعقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لزيد فقال كلام جلتان وقيل بفعل النداء أو بيا النائية عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعو لزيد فهو جلة واحدة **(قوله وافتتح)** مفعوله ضمير اللام محذوف فافتتحه مع المظروف أي مع المستغاث به العطف ان كررت يا كما تفتح مع العطف عليه المذكور في البيت قبله **(قوله أي في سوى)** المستغاث الخ) أفاد ان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالذكور فيفيد اختصاص الكسر بالعطف بلاياء والمستغاث له كررت ياء لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من كررت ولا للعطف مع التكرار لئلا يشتمل المستغاث الأول في انقض قوله باللام مفتوحا مع ان أولهما يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك **(قوله ألف)** مفعول عاقبت وقف عليه بالسيكون على لغز بيعة أو رفاعة والمفعول محذوف أي عاقبت ألف أي نارتبها من العقبة وهي النوبة في كل يحيى ونوبة **(قوله عوضا عنها)** فلا يجمع بينهما ما رقد في محلوها فيجعل كالمنادى في الحكيم كقوله

* ألا يا قوم للجب العجاب * فقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصب مقدر ويصح ضمها بقطعه عن الاضافة أصلا **(قوله يازيدا)** الظاهر انه حيفتسبني على ضم مقدر لمناسبة الألف في محل نصب على النداء قياسا على ما صرح به الشاطبي من ان المفرد مع ألف الندة ضمه مقدر أفاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع تبعاع لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضى والجامي من بناءه على التفتح ومنع الرفع في بابها صبان فان لحقت الألف مضافا كما غلام زيدا أظهر نصبه في الأول رقا في الخبر في الثاني للمناسبة أو شئ أو جمعها لظاهر أن تكون بعد نونهما وانهما بينيتان على ما يرفعان به من ألف أو وار فيقال يازيدا ويازيدا يذرا فتمل **(قوله نحو باللاهية)** أي تجبان عظمة وقولهم بالياء والعشب تعجبان كثيرهما وظاهر كلامه ان الاستغانة غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية مع اشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغانة حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضى بل تنزيلا فاذا قلت بالياء فكأنك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك وباللجب احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة مثلها في يازيد ويجوز كسرهما باعتبار ان المستغاث له والمستغاث محذوف أي يا قومى للجب والياء بالذواهي فان أي بالألف تعين الاعتبار الأول **(خاتمة)** اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز الخاقها اسم السكت كاسيأتى في الندة والله أعلم **(الندة)**

هي بضم النون لغة مصدر تعجب المبت اذا نوح عليه وعدد خصاله أو كثير من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفان دعاء المتفجع عليه والتوابع منه **(قوله ما للنادى الخ)** يشير الى أن المنادى ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطالب اقباله ومن ثم أجازوا نداء المضاف لضمر الخطاب كواغلامك مع منع ندائه لما سر تصريح ونقل الغرض عن ابن يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضى من انه منادى مجازا لاحقيقة فاذا قلت يا حمدا فكأنك تقول له أقبل فاني مشتاق اليك واحترناه احضر حتى يرفك النامس فيعذروني فيك **(قوله ولا ما أبهما)** عطف على الضمير المستتر في نداء للفصل بلا على حد ما أشركنا ولا أبأوما **(قوله ويندب الموصول)** في قوة الاستثناء من المهم كما بينه الشارح **(قوله بالذئ)** متعلق بالموصول لا يندب وقوله اشهر أي به حذف العائد لجره بماجر الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه غير شرط عند المصنف كما نقله عنه الشاطبي أفاده السجاعي **(قوله كبر من الخ)** مثال للموصول بما اشهر به ويثر بالنصب على حكاية مفعولته لحفر وقوله لي الخ حاله انه أصل زمن مزم بثلاث عيات بدأت

وافتح مع المعطوف ان كررت يا
 وفي سوى ذلك بالكسر
 اثنا
 (ش) اذا عطف على
 المستغاث مستغاث آخر
 فلما أن تتكرر معه يا أولا
 فان تكررت لزم الفتح
 نحو يازيد بالعمر وليكر
 وان لم تتكرر لزم الكسر
 نحو يازيد راحرا بكر كا
 يلزم كسر اللام مع المستغاث
 له والى هذا أشار بقوله
 * وفي سوى ذلك بالكسر
 اثنا أي في سوى المستغاث
 والمضروف عليه الذي
 تكررت معه يا كسر اللام
 وجوبا فتكسر مع
 المعطوف الذي لم يتكرر
 معه يا ومع المستغاث له (ص)
 ولام ما استغيت عاقبت
 ألف
 ومثله اسم ذر تعجب ألف
 (ش) تحذف لام المستغاث
 ويؤتى بألف في آخره عوضا
 عنها نحو يازيد بالعمر
 ومثل المستغاث المتعجب
 منه نحو باللاهية
 وباللجب فيجبر بلام
 مفتوحة كما يجبر المستغاث
 وتعاقب اللام في الاسم
 المتعجب منه ألف فتقول
 يا عجبا لزيد (ص)
 * لندبة *
 ما للنادى اجعل المنادى وما
 * فكل لم يندب ولا ما أبهما
 ويندب الموصول بالذي اشهر * كبر من مزم يلى وامن حفر (ش)

المنسوب هو المتفجع عليه نحو واز يدها والمتوجع منه نحو واظهره ولا يندب الا المعرفة فلا تندب النكرة فلا يقال وارجله ولا المهم كاسم
 الاشارة نحو وراهناه ولا الموصول الا ان كان خاليا من ال واشتهر بالصلة كقولهم وامن حفر بئر زمناه (ص)
 ومنتهى المنسوب صلة بالالف * متلوها ان كان مثلها حذف كذلك تنوين الذي به كل * من صلة وغيره انما الامل
 (ش) تلحق آخر المنادى المنسوب ألف (٨٤) نحو واز يدا لا تبعد ويحذف ما قبلها ان كان ألفا كقولك واموساه حذفت ألف

موسى وأنى بالالف للدلالة
 على الندبة أو كان تنوين ينافي
 آخر صلة وغيره نحو وامن
 حفر بئر زمناه ونحو
 يا غلام ز يده (ص)
 والشكل حتما أوله مجانسا
 * ان يكن الفتح يوهـم
 لا بسا

(ش) اذا كان آخر
 ما تحقه ألف الندبة فتحة
 لحقته ألف الندبة من غير
 تغيير لها فتقول واغلام
 أحماه وان كان غير ذلك
 وجب فتحه الا ان وقع في
 لبس فمثلا ما لا يوقع في
 لبس قولك في غلام زيد
 واغلام ز يده وفي زيد
 واز يده ومثالا ما يوقع
 فتحه في لبس واغلامهوه
 واغلامكيه وأصله واغلامك
 بكسر الكاف واغلامه
 بضم الهاء فيجب قلب
 ألف الندبة بعد الكسرة
 ياعو بعد الضمة واوالانك
 لولم تفعل ذلك وحذفت
 الضمة والكسرة فتحت
 وأتيت بألف الندبة فقلت
 واغلامكاه واغلامهاه
 لا تبس المنسوب المضاف

الثانية زايا (قوله المتفجع عليه) أي لفقه حقيقة أو تنزيلا كقول عمر حين أخبر بجذب أصاب بعض
 العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو اما سبب الالم كوامصيبته واحزنه واما محله كواظهره
 وارأساه وقيل هذا يسمى المتوجع له (قوله الالمعروف) أي بالعلمية أو بالضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو
 من ال كافي المنادى (قوله فلا تندب النكرة) أي لغوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المنسوب وهذا
 في المتفجع عليه لاني المتوجع منه فيجوز وامصيبته وان جهات المصيبة قيسل ومثله المتوجع له كواظهره
 لكن يمكن ان يضاف لياء المتكلم محذوفة (قوله لا الموصول) الأولى والموصول ليكون مثالا نانيا
 لهم لانهم منه ومنه أيضا الضمائر وأي فلا يقال واز يده ولا واز يدهم قائم لعدم تعيينها الا اذا جعل شي من ذلك
 عاموا واشتهر (قوله وامن حفر الخ) واحرف نداء وندبة ومن منادى منسوب وضمه وقد راسكون البناء
 الأصلي لان الموصول من المفرد كاسم والحاق الأسماء بؤثر فيه شيأ لعدم انصافه وجلة حذف صلته وزمزم
 ان اعتبر من كرا كالتاليب أو المسكان فنصرف في كسرة الجر لمناسبة الألف أو مؤنثا كالبئر فبئر
 منصرف وتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وأما الموجودة فللمناسبة الألف (قوله ومنتهى المنسوب)
 أي حقيقة أو حكما كاصلة فانها في حكم الآخر (قوله صلة بالالف) أي جوارزا كاسياني (قوله متلوها)
 أي الذي قبلها وهو آخر المنسوب ان كان ألفا مثلها حذف اذ لا يمكن اجتماعهما فالحذوف آخر المنسوب لا ألف
 الندبة لانه أنى بها الغرض (قوله كذلك الخ) أي كحذف مثل الألف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي
 تسكمل به المنسوب لاجلها أيضا فالصلة تجرت على غير صاحبها لان فاعل كل ضمير المنسوب في البيت الأول
 وهاء به للندبة لا لتنوين وقوله من صلة الخ بيان للندبة وسكت عن تنوين المنسوب نفسه لانه ان كان مفردا
 فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تسكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي
 والاسنادى وكل ذلك داخل في كلامه وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلو الألف
 له فتقول وثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك (قوله ان كان ألفا) أي لينة سواء كانت جزء كلمة كالمقصود
 أو كلمة متقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهزوة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كوازكر يا آه
 وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الألف قبلها أيضا لانتقامها مع ألف الندبة (قوله وأموساه) مجي على
 ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لانتقام الألفين والألف الموجودة للندبة والهاء
 للسكت وأنى بهاني هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة لا الأصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا
 ياموسياه (قوله تنوينيا) أخرج نون المثني والجمع فلا تحذف بل يقال واز يدهناه واز يدهوناه وبينيان
 على الألف والواو كالتداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيها شيأ لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله
 والشكل الخ) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف أي ان كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الألف
 موقعا في لبس وجب بقاؤها وتقلب الألف حرفا مجانسا لها فقوله أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسا
 الأول أي جعل الجانسان تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع (قوله لا بسا) من لبست

الى ضمير المخاطبة بالمنسوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المنسوب المضاف الى ضمير الغائب
 بالمنسوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حتما الى آخره أي اذا شكل آخر المنسوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله مجانسا
 له من واو ياء ان كان الفتح موقعا في لبس نحو واغلامهوه واغلامكيه فان لم يكن الفتح موقعا في لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو
 واز يدها واغلام ز يدها (ص)

الامر

هء السكت نحو وان يدهاء
أو وقف على الألف نحو
وان يدهاء ولا تثبت الهاء في
الوصل الاضرورة كقوله
ألا يا عمر وعمره
وعمر وبن الزبيره

(ص)

وقائل واعبد يا واعبدا
من في النداء اذا سكون
أبدى

(ش) أي اذا نذب المضاف
الى ياء المنسكلم على لغة من
سكن الياء قبل فيه واعبديا
بفتح الياء والحاق ألف
الندبة أو ياعبدا بحذف
الياء والحاق ألف الندبة
واذا نذب على لغة من
يحذف الياء ويستغني

بالكسرة أو يقلب الياء
ألفا والكسرة فتحة أو
يحذف الألف ويستغني
بافتحة أو يقلبها ألفا
وبقيها قبل واعبدا ليس
الاو اذا نذب على لغة من
يتفتح الياء يقال واعبديا
ليس الا فالخاصل انه انما
يجوز الوجهان أعني واعبديا
وواعبدا على لغة من سكن
الياء فقط كما ذكر المصنف
(ص)

(الترخيم)

ترخيم الحذف آخر المنادى
كياسعا فيمن دعا سعادا
(ش) الترخيم في اللغة
ترقيق الصوت ومنه قوله
أي رقيق الحواشي وفي الاصطلاح

الامر عليه خلطته (قوله هاء سكت) ونسعى هاء الاستراحة (قوله وان تشأ الخ) تصرح بما علم من
قوله ان ترد بالنسبة للهاء لا للدال ان قوله صلته بالألف يوهم وجوده فنبه هنا على عدم وجودها مطلقا وقيل
نحسب ان نذب بياء التلايل يتبس بالنداء المحض ثم ان نذب المفرد بالألف فكالمندوب فيظهر ضمه في نحو وان يدهاء
وامعديكرب ويقدر لحركة البناء الاصل في واسيبويه وللحكاية في واقام زيد وان نذب بالألف فدرضه في
الجميع لسكن في الاولين لمناسبة الألف وفي الأخير ينحتمل انه كذلك وانه مقدر لحركتي البناء الأصلي
والحكاية المحذوفين لأجل الألف كما كانا قبلها قال الصبان والأول أظهر لأن اعتبار الملفوظ به أولى من
المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدم مع الألف والنصب على المحل كما في الاستغاث وأما المضاف
وشبهه كواغلام زيدا واطالعا جلاء فجزؤه الأول منصوب مطلقا كالتداء المحض ويقدر اعراب الثاني مع
الألف لمناسبتها وسبأ في المضاف لياء المنكلم (قوله ألا يا عمر وعمره) من الهزج وعمر والأول مندوب
مبنى على الضم الظاهر والثاني نأ كيداه رليس فيه حرف ندبة للتلايل كسمر الوزن بل الواو بينهما هي واو
عمر والأول والشاهد في عمره لان العروض محل الوصل لافي قوله وعمر وبن الزبيره لان آخر البيت محل
وقف وقيل قال لاشاهد في الاول أيضا لان العروض المصرية في حكم الضرب (قوله وقائل) خبر مقدم
ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته والياء مفعول أبدى وذا سكون حال منها (قوله واعبديا) بفتح الياء لاجل
ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدره على الدال لمناسبة الياء والياء مبنية على سكون مقدر لمناسبة الألف
(قوله أو ياعبدا بحذف الياء) أي لا لتفهما ساكنة مع ألف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف
فهو مضاف تقدير ارضيه مقدر من المناسبة الالف الموجودة والياء المحذوفة فظير ماضي (قوله واعبدا ليس
الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الألف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله
يقال واعبديا) ولا عمل فيه سوى محي الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

(الترخيم)

اطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديم ضروري لما قرأ ابن مسعود وندادوا يامال قال ابن عباس ما كان أشغل
أهل النار عن الترخيم فاستعبده هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تخسين
للفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لسكن قد توجه بانه ليس تخسينا بل لشدة ضعفهم يجتزون عن اتمام
الكلمة وهذه القراءة رد على من أنكروا وحذف بعض الكلمة المسمى بالاقطاع في القرآن وكذا
بفواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسماءه تعالى أفاده في الاتقان (قوله ترخيم) نصب على انه
مفعول مطلق لا حذوف على حد قدمت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى أو مصدر نائب عن اللفظ
بفعله في الطلب أي رخم ترخيمًا وحذف الخ تاء كيد لفظي بالساوي أحوال مؤكدة من فاعل الحذف لامن
المنادى لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف وظرف لا حذوف بحذف مضاف أي وقت ترخيم لسكن
يلزم على ههنا وما قبله تحصيل الخاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخما أو وقت الترخيم الا أن يقدر مريدا
للترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا فففيه تعليل الشيء بنفسه مع انه ليس قلبا فان قد ارادة صار المعنى
رخم لارادة الترخيم وفيه ركازة بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكانتا * فقولان بالأبواب ما تفعل الخبر

قالها ذر الربة في قصيدة أو لها

ألا يا سلمى يادارمي على البلى * ولا زال منها لبحر عاتك القطر

والحواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كافي القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أي أطرافه
وخصه بالبذ كر لان تشويق السامع لاول الكلام وآخوه أكثر وأعلى عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء
لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر

حذف أو آخر السكلم في النداء نحو ياسعوا والأصل ياسعاد (ص) وجوزنه مطلقا في كل ما * أنه بالهاء والذي قدر خما
 بحذفها وفره بعد واحظلا * ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا الالرابعي فافوق العلم * دون إضافة واسناد تم (ش) لا يتخول المندادى
 من أن يكون مؤنثا بالهاء أو لافان كان (٨٤) مؤنثا بالهاء جار ترخيمه مطلقا أي سواء كان عاملا كفاظمة أم غير علم كجارية

زائد على ثلاثة أحرف كما مثل
 أو على ثلاثة أحرف كشاة
 فتقول يا فاطم ويا جاري ويا شا
 ومنه قولهم يا شا ادجني
 بحذف تاء التانيث
 للترخيم ولا يحذف منه هاء
 ذلك شئ آخر والى هذا
 أشار بقوله وجوزنه
 الى قوله بعد وأشار بقوله
 واحظلا الى آخره الى التسم
 الثاني وهو ما ليس مؤنثا
 بالهاء فذكر أنه لا يرخم الا
 بشروط الأول أن يكون
 رباعيا فكثر الثاني أن
 يكون عاملا الثالث أن لا
 يكون مركبا تركيب إضافة
 ولا اسناد وذلك كعمان
 وجهفر فتقول يا عم ثم ويا
 جهف وخرج ما كان على
 ثلاثة أحرف كز يدعمر و
 وما كان على أربعة أحرف
 غير علم كقائم وقاعد وما
 ركب تركيب إضافة كعبد
 شمس وماركب تركيب
 اسناد نحو شاب قرناها فلا
 يرخم شئ من هذه وأما
 ركب تركيب مزج فيرخم
 بحذف يحجزه وهو مفهوم
 من كلام المصنف لأنه لم
 يخرج منه فتقول فيمن
 اسمه بعد يكرب يامعد
 (ص)

عن كانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رفته كاهراء بضم الهاء
 وتخفيف الراء أي كثير ووزر ضده أي كلام مع رفته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة الخجلة (قوله)
 حذف أو آخر الخ) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني ترخيم الضرورة وسيأتي هنا أيضا والثالث
 ترخيم التصغير الآتي في بابها والتعريف العام لها حذف أو آخر السكلم على وجه مخصوص (قوله مطلقا)
 سيأتي تفسيره وهو حال من الهاء الرجعة للترخيم (قوله وفره بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذفها
 ولو كان قبلها لين زائد رابع كارتا في أرطاة وأجاز سيمويه ترخيمه نائبا ان بقى بهد الهاء أربعة فكثر
 وجعل منه * أحار بن بدر قسوليت ولاية * أي حارثة (قوله فافوق) بالضم أي فوقه (قوله العلم)
 بدل من الرباعي ودون إضافة حال من الرباعي (قوله تم) اسم مفعول نعمت لاسناد أي ودون اسناد تام
 قال سمركانه استرزه عن النسبة الإضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون إضافة فيمندان
 الإضافة تمنع الترخيم كالاسناد فان صح الاحتراز به فيمكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم
 المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي والافه وبيان للواقع (قوله أي سواء كان عام الخ)
 بيان لمراده بالاطلاق اشارة الى انه لم يرد الاطلاق السكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الالرابعي
 الخ فان شرط الترخيم في ذى الهاء وغيره أن لا يكون مضافا كطلحة الخير وعبدالله ولا شبهه كطالعة جبلا
 وثلاثا وثلاثين ولا إذا اسناد كقامت فاطمة وبق نحره ولا نكرة غير مقصودة كياسر أو قو يار جلا خندا
 يمدى ولا مختص بالنداء كفعل وفلة ولاه بنيما قبله تخمسة عشر وحذام ولا مستغنا ولا مندوب فكل ذلك
 لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رباعيا وعاملا فنخص بالجزء فراد المصنف الاطلاق عن هذين
 فقط (قوله يا شا ادجني) أي أقيع في البيت من قولهم دجن يدجن دجون اذا قام وشاة داجن اذا ألفت
 البيوت ولم تسمع مع النعم وشابا لقصير لأنه مفرد أصلا شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لقبها ساكن كهذا
 المثال أما شاء بالجمع شاة وأصلها شوهة جمعها على شياه وتصغيرها على شوهية قلبت وارهأ الفاعم حذف
 هاؤها وقصد تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالجزء
 (قوله وما كان غير علم) أي سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الأكثر قولهم يا صاح ويا غضنف
 واطرق كرا في صاحب وغضنف وكر وان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء وعليه فلا
 شذوذ (قوله الذي تلا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي محذوف أي احذف الحرف الذي تلاه الآخر
 فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخر نال لامتوا (قوله ان زيد الخ) يشمل المنى وجمي
 التصحيح أعلاما فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله ويتمتع بقاء الألف في هذه ذات لان تاء ليست للتانيث
 حتى يوفى بعدها اه فاضى (قوله ليننا) حال من الضمير زيد وهو مخفف لين كقوله المكودي فهو
 بفتح اللام ويجوز كسرهما مصدرا أي ذالين واعلم ان حرف راى ان سكنت بعد حركة تجانسها سميت
 حروف علة ولين ومساك قال ويقول ويبيع أو بعد حركة لانجانسها سميت حروف علة ولين فقط كفرعون
 وغرنيق أو تحركت فعلة فقط فكل مدلين وكل لين علة ولا عكس فالألف حرف مددائم لأنها دائما كنة
 بعد فتحة إذا علمت ذلك فقول المصنف ساكنا وصف كاشف اللين والأولى مد البدل ليننا ليقيد اشتراط أن
 يكون قبله حركة تجانسها لفظا كمنصورا وتقديرا كصطفون ويخرج به نحو فرعون فان فيه الخلاف الذي
 ذكره (قوله بهما) متعلق بقى بالبناء للجهول أي اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنوع

ومع الآخر احذف الذي تلا * ان زيد ليننا ساكنا مكملا
 أربعة فصاعدا والخلاف في * واو ياءهما فتح في (ش) أي يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله ان كان زائدا أي حرف لين ساكنا
 رابعا فصاعدا وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين فتقول يا عم ويا نص ويا مسك فان كان غير زائد

كخيار أو غير لين كفرعون أو غير ساكن كفنورا أو غير رابع كجيدلم يحذفه فتقول ياخذناو يا فنور يا محي وأما فرعون ونحوه وهو ما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغريق ففيه خلاف فذهب الفراء (٨٥) والجرحي انهما يعاملان معاملة مسكين

فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لو او ياء أي اذا اتبع بالواو والياء فتح أي جعلتا تابعا لهما مع سكونهما في جواز حذفهما مع الآخر خلف (قوله كخيار) أي لان ألفه منقلبة عن أصل اذا أصله مختبر بفتح الياء أو كسرهما (قوله أو غير لين) كفرعون جعل اللين بمعنى المد فالخرج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما صر وأما اللين بعناه المتقدم فيخرج به نحو شمال فان همزته زائدة وليست ليما كما يخرج نحو فنور لتحرك واوه واللين لا يكون الا ساكنا (قوله كقنور) بفتح القاف والنون وشدا الواو آخره راء هو الصعب اليابس من كل شئ ومثله هيبع بفتح الهاء والموحدة وشدا التحتية نغاء وهو العلام السمين الممتلئ الحما (قوله كغريق) بضم الغين المجمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله وفيه خلاف) محل في غير جمع المقصور بالواو والياء كصطفون ومصطفين علمين فانه تحذف منه الواو والياء مع النون قولوا واحدا الوجود الضم والكسر قبلهما تقديرا (قوله وقل) فعل ماض من القلة وترخيم جملة فاعله (قوله وذاعمر واخ) ذا اشارة لترخيم الجملة وهو امام مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده حذف رابطها أي نقله (قوله ان المركب المزجي يرخم) شمل نحو سيديويه وخسة عشر فتقول يا سيد

و يا فرعون ويا غرن ويا غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك فتقول عندهم يا فرعو ويا غرن (ص) والجزء حذف من مركب وقل ترخيم جملة وذاعمر وقل (ش) تقدم ان المركب تركيب مزج يرخم وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف محجزه فتقول في معدي كرب يا معدي وتقدم أيضا ان المركب تركيب اسناد لا يرخم وذكر هنا انه يرخم قليلا وان عمرا يعني سيديويه وهذا اسمه وكنته أبو بشر وسيديويه لقبه نقل ذلك عنهم والذي نص عليه سيديويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز وفهم المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك فتقول في تأبط شرا يا تأبط

ولو معر بارا بما قاسه النحويون على ما فيه تاء التأنيث لان محجزه يشبهها في فتح ما قبله غالبا وفي حذفه للنسب وغير ذلك (تنبيه) اذا رخت اثنا عشر واثنا عشر علمين حذف الألف مع العجز وكذا الياء في اثني عشر فتقول يا ابن ويا بنت كتحذف فيهما مع النون في اثنان واثنتين لانها لين زائد الخ والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ولذلك لا يضافان وكانا معر بين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب) أي حيث قال في اذاعة قول في النسب الى تأبط شرا تأبطي لان من العرب من يقول يا تأبط شرا فان ادان ترخيمه لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالتنوين وما مفعول نويت أي اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبسا بما أي بحاله الذي ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال والحاصل أن المرخم اما أن يحذف منه حرف كسعاد أو حرفان كبروان والمثنى والجمع أو كله كعمدي كرب وخسة عشر وتأبط شرا أو كله وحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف امام فتوح كبروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور كحرف وقاضين أو ساكن صحيح كقمطر أو معتل كشمود فكل ذلك على هذه اللغة يعني على ضم مقدر على آخر المحذوف الاثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو والموحدين ويستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا للادغام به بسببه كضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسرى اسم الفاعل أو فتح في المفعول والاجمع المعتل كصطفون وقاضون ويرد اليه الحرف الذي كان حذف لالتقاء ساكنهما مع الواو والياء سبب الحذف فتقول يا مصطفي ويا قاضي برد الألف والياء واختار في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقديرا اما على لغة من لا ينتظر فيعين لرد قطعها لا تنفاه السبب لفظا أو تقدير الكن لزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ماسيا أي من صرعاتهم عدم اللباس اذ تنافح ترخيمه الاعلى اللغة الأولى بلارد وعن الرضي ما يؤيده فتقول يا مصطف بالفتح مطلقا ويا قاض بالضم في قاضون وبالكسر في قاضين أفاده الصبان (قوله كالأول) في موضع المفعول الثاني لاجعله وما زائدة ولو مصدرية وهو أولى

فقل على الاول في عموديا نحو ويأتي على الثاني بيا (ش) يجوز المرخم لغتان احدهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

لا ينتظر عاملات الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر السكامة وضما فتنبه على الضم

وتعامله معاملة الاسم التام فتقول يا جعف ويأجر وياقط بضم الفاء والراء والطاء وتقول في عمود على لغة من ينتظر الحرف يأتي بواو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول يأتي فتقلب الواو ياء والضمة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة (ص)

والترم الاول في كسامه وجوز الوجهين في كسامه (ش) اذا رخم ما فيه تاء التأنيت للفرق بين المذكور والمؤنث وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف فتقول يا مسلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يا مسلم بضم الميم لثلاثا بفتح الميم ببناء المذكور وأما ما كانت فيه التاء للفرق في رخم على اللغتين فتقول في مسامة عاملا يا مسلم بفتح الميم وضمها (ص)

ولا ضرار رجوادون ندا * ماللنداء يصلح نحو أجدنا (ش) قد سبق أن الترقيم حذف أو آخر السكامة في النداء وقد يحذف للضرورة آخر السكامة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله اللهم الفتى تعشوا لي ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والحصر أي طريف بن مالك (ص)

من عكسه لكثرة زيادة ما وجلة تمام البناء للجهول خبر كان ووضعا نصب بنزع الخافض أي اجعله ككونه متما بالآخر في الوضع ان لم تنو الخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه الكسب قال ويذكر ويؤثت وربما أنت بالطاء فقيل قطرة والجمع قاطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحا والاقصرته فيه كما يقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مرعاة للفظه وكذا على الأول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله أحرار بن عمرو الخ والمنايع بجعله بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بضممة كما تقلبها في أجز وأدل جمع جرورد لولذلك اذا أصلهما أجز وراذلو كالفلس فقلبا والضممة كسرة والواو ياء فصار أجزى وأدلى ثم أعل كقاص وتقول في كروان على الأولى يا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا بقلبها ألفا لتحر كها وانفتاح ما قبلها وفي نحو سقاية وعلاوة على الأولى يا سقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية يا سقاي وعلاو بقلبها همزة لتطرفها بما بعد ألف الزائدة كما فعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لمزيد الثقل بخلاف الياء وخروج الاسم الفعل كيدع ولوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سحى به فأمر عارض وبالعرب المبني كهو وذو الطائفة وبضم ما قبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا أبوك وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسمند واسم طير (قوله في كسامه) بضم الميم في الأولى اسم فاعل مؤنث والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وإنما لم يلبس هذا لثقل استعجاله بل تاء بخلاف الاول (قوله لثلاثا بفتح) قياس ذلك امتناع الترقيم أصلا اذا ألبس كل من الوجهين - بين كيفاشاة وأما تجوز المصنف ترقيم المثني والجمع بحذف يادتيهما فانما هو لغة من ينتظر حتى لا يلبس بالمفرد فتقول في نحو زيدان وزيدان علمين ياز يدها بفتح في الاول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب ويستمتع الضم لثلاثا بفتح بالمفرد وأما زيدون فيمتنع ترخيمه مطلقا لذلك وقد مر ما في جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله * قواطنا مكة من ورق الحنظل * مرخم الحمام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخيم اسم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف وكسر الميم الباقية للروى في غاية الشذوذ ويشترط أيضا كون الاسم اما بالتاء أو أكثر من ثلاثة والأفلا يرخم الا للضرورة ولا يشترط العممية بل ترخم النكرة كقوله * ليس حى على المنون بخال * أي بخالد (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والحصر بفتح المحجمة فالمهملة شدة المبرد وضبطه بمهملةين سهوز كريا (تنبيه) ترخيم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجماع كهذا البيت فانه حذف الكاف وانون الباقي مع جوهه بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فأجازه سيبويه ومنه المبرد ويشهد للجواز قوله

الأصحت حبا لكم رما * وأصحت منك شاسعة أمانا

وقوله ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو امتدحه فان الناس قد علموا

فرخم امامة وحرارة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لا تنظاها والالضم الاول وكسر الثاني منونا والله أعلم

الاختصاص

هولفة مصدر اختصته بكذا اقصرته عليه واصطلاحا قصر حكم أسندا ضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معنول لا خص محذوف واجوبا والباعث عليه لما فرغ كمل أيها الكريم يعتمد أو تواضع كاتفي أيها

العبد

الاختصاص

الاختصاص كنداء دون

يا * كأياها الفسقى بأثر
 أرجونيا وقد يرى ذادون
 أي تلألأ * كمثل نحن
 العرب أسخى من بذل
 (ش) الاختصاص يشبه
 النداء لفظا ويخالفه من
 ثلاثة أوجه أحدها أنه
 لا يستعمل معه حرف نداء
 والثاني أنه لا بد أن يسبقه
 شئ والثالث أن تصاحبه
 لاف واللام وذلك كقولك
 أنا فاعل كندا أيها الرجل
 ونحن العرب أسخى
 الناس وقوله صلى الله عليه
 وسلم نحن معاشر الانبياء
 لانورث ماتر كنداء صدقة
 وهو منصوب بفعل مضمير
 والتقدير أخص العرب
 وأخص معاشر الانبياء
 (ص)

(التحذير والاعزاء)

إياك والشمر ونحوه نصب
 * محذر بما استتاره وجب
 ودون عطف ذالايانصب
 وما * سواء ستر فله ان
 يلزم الامع العطف أو
 التكرار * كالضعيف الضعيف

ياذا لسارى

(ش) التحذير تنبيهه
 الخطاب على أمر يجب
 الاحتراز منه فان كان
 بإياك وأخواته وهو إياك
 وإياكم وإياكم وإياكم
 وجب اضممار الناصب سواء
 وجد عطف أم لا فثاله مع
 العطف إياك والشمر فإياك

منصوب بفعل مضمير وجوبا

العبد فقير الى عفوري أو بيان المقصود بالضمير كندحن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء
 لانورث (قوله بأثر أرجونيا) أي بعدة بأن يقال أرجوني أيها الفسقى فارجوا أمر للجماعة والوافاعله
 والياء مفعوله وأياها مبنى على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب بأخص محذوف فارجو باوها للتشبيه
 خفتها الماسر في النداء والفتى صدقة أي مرفوع تبعاللة لفظها بضمه مقدره على اللانف والمراد بالفتى هو مدلول
 الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أي فهنا خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل
 الخبر بصورة الامر فأحسن يزيد والامر بصورة الخبر في والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه)
 سنز يدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أي لفظا ولا تقدير بخلاف المنادى (قوله يسبقه
 شئ) أي يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شئ فيقع في أثناء الجملة كندحن العرب الخ أو بعدها
 كارجونيا أيها الفسقى والا كتر سبقه بضمير المتكلم كالمثلة المذكورة ويقال بعد الخطاب كسبحانك الله
 العظيم وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى اضم ولا يقع بعد ضمير غيبية ولا اسم ظاهر فالشئ
 السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة النداء (قوله أن تصاحبه) أي المخصوص الالف واللام
 لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى ويخالفه أيضا في أنه يجب كون المخصوص معرفة غير إشارة ويقبل كونه
 عامسا وينصب لفظا ولو كان مفردا الأي فتضم ولا يصح وصف أي هنا باسم إشارة بخلاف النداء في الكل
 والحاصل أنه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ أو يشارك فيه
 كندحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الاول أيها أو أيها وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم الماسر والوصف
 بذى أ ل مرفوعا تبعاللة لفظها بالاسم إشارة الثاني والثالث المعرف بأل والأضافة كندحن العرب أسخى
 الناس ونحن معاشر الانبياء لانورث فأسخى لانورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوف
 وجوب الرابع العلم وهو قليل كقوله * بناتما يكشف الضباب * ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم
 إشارة بخلاف النداء وجلة الاختصاص المحذوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل
 بعد المعارف فالتقدير أرجونيا حال كوني مخصوصا من بين الغتبان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة
 اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة قاله الرضى اما في مثل نحو العرب ونحو معاشر الانبياء فمعرضة كإي
 المعنى (قوله ماتر كندا) مبتدأ خبر صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركنا أي
 لانورث ماتر كنداء حال كونه صدقة أي بخلاف ماتر كنداء من غير الصدقة فنورثه وحلهم على هذا التحريف
 الباطل الخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفاسد ليتوصلوا به الى الطعن في امامة أبي بكر
 حيث منع فاطمة ارثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

(التحذير والاعزاء)

جمعها الاستواء أحكامهما وان اختلف معناه مالان التحذير هو التبعيد عن الشئ والاعزاء التسليط عليه
 وقدم الاول لتقديم التحلية بالمجتمعة على التحلية (قوله إياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر
 لفظ إياك والشمر بعامل وجب استتاره وقوله ونحو أي الشر كإياك والاسد وإياك والمرء ونحو إياك كإياك
 وإياكم وإياكم (قوله ودون عطف الخ) حال من إيا أو متعلق بانصب أي وانصب هذا الحكم وهو نصب
 بالعامل المستتر وجوب إياك حال كونه دون عطف شئ عليه (قوله وما سواه) أي المذكور من إياك
 مع عطف ودونه بان يحذر بغير إياك (قوله كالضعيف) أي الاسد والسارى أي الماشى ليلا (قوله
 سواء وجد عطف) أي لا يحذر منه كالشر على إياك أم لا بان ذكر المحذر منه مع إياك بلا عطف سواء كرر
 إياك حينئذ كقوله

فإياك إياك المرء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يكرر كإياك ان تفعل كذا فيجب حذف عامل إياك في كل ذلك لكثرة في التحذير فجعل بدلا من
اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل فإياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل
المحذوف فإن أكدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطفت عليه فلا بد من الفصل كإياك أنت نفسك وإياك
أنت وزيد بالرفع ويتميز تركه بخلاف إياك في ذلك (قوله والتقدير إياك أحذر) اعلم انه اختلف في تقدير
العامل في إياك والمعطوف عليه فقال السباني وكثير الاصل اتق نفسك أن تدن من الشر والشر أن يدنو
منك أي لمنع نفسك من دنوهم من الشر الخ حذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من
المعطوف والمعطوف عليه فصارت اتق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنب عنه الضمير فان فصل وقيل
التقدير باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكافؤا وقيل هو من عطف الجمل فليس كل منها
عامل أي إياك ق أو باعد واحذر الشر ودعه واختار في شرح التسهيل ان الاصل احذر اتق نفسك والشر
يجرهما حذف الفعل ثم المضاف الاول وأنب عنه الثاني فصارت نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنب
عنه الضمير فان نصب وان فصل فصارت إياك والشر فنصبهما التماسا هو بطريق الثبابة عن المضاف المحذوف الذي
عمل فيه الفعل بالاصالة قال وهو أقل تكافؤا اذا علمت ذلك فقول الشارح إياك احذر يقرأ بصيغة الامر
ويكون إشارة للقول الاخير لا بصيغة المضارع لاقتضائه ان الشر محذورا من العطف على الضمير الا ان يبنى على
ان العامل في الشره قدر أي احذرك ودع الشركاء شي عليه الشارح فيما شئت أي حيث قدر رأيتك واحذر
السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ إياك واحذر الشر بالواو وهو تحرر يفلاذ به بعد
تقدير عامل إياك لا الشر فتأمل (قوله ومثله بدين العطف) أي بان ذكر المحذوم مع الضمير بلا عطف
كمثاله وكقوله فإياك المراء واختلف في تقدير العامل حينئذ فقال الجمهور العامل في إياك باعد
محذوف ويجب جرح المحذوم به لان باعد لا يتعدى الى اثنين بنفسه كإياك من الشر أي باعد نفسك منه ولا
يجوز نصب الشر بنزع الخافض لانه سماعي وما في البيت ضرورة وجوزها الناظم بتقدير عامل آخر كدع وابته
بتقدير عامل يتعدى للثنتين كاحذرك الشر أو جنب نفسك الاسد ويشهد لهما البيت ويجوز عندهما من
الشر وأما نحو إياك ان تفعل كذا الخ فاعلم ان الجميع اصل حية للتقدير من قال الحفيسد والوجه انه لا يتعين
تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحل كدع واتق وخل ونحو اذالمقدر ليس متعبدا به (قوله وان
كان بغير إياك) اعلم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول إياك واخوانه ويجب معه ذكر المحذوم منه
معطوفاً وبدون عطف ويجب ستر عامله مطلقاً كرام لا عطف شيا به أم لا كما مر بخلاف الباقي الثاني باسم
ظاهر مضاف لضمير المحذور كإسك أو نفسك الثالث بذكر المحذوم منه فقط كاضمير وقد يكون بذكرهما
معاً كإسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما الامع إياك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتطف
محذورا على محذورك إياك وزيد ان تفعل أو محذورا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي تركوها وسقياها فلا
تمنعوها غيرها أو محذورا منه على محذورك إسك والسيف وإياك والشر وستر العامل في الجميع واجب كما شمله
الطلاق المصنف لانهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كالبديل من الفعل ويجوز في الاولين دون الثالث كون
لواو لعمية في نصب ما بعدها على انه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل
(قوله ق رأسك واحذر السيف) جرى على ان عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الاقوال المارة هنا
أيضا في قدر احذر اتق رأسك والسيف أو باعد رأسك من السيف والسيف منها وأمنع رأسك ان تدنو من
السيف والسيف ان يدنو منها لكنها لا تأتي في نحو ناقة الله وسقياها وإياك وزيد ان تفعل بل الظاهر ان
الامل فيهما واحد قولاً واحداً وانما يتأني الخلف في عطف المحذوم منه على المحذوف فتأمل (قوله أو التكرار)
أي للمحذوم منه كمثاله أو لغيره كإسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك

والتقدير إياك أحذر ومثاله
بدون العطف إياك ان
تفعل كذا أي إياك من أن
تفعل كذا وان كان بغير
إياك وأخوانه وهو المراد
بقوله وما سواه فلا يجب
اضمار الناصب الامع العطف
كقوله ماز رأسك
والسيف أي مازن ق
رأسك واحذر السيف
أو التكرار نحو الضمير الضمير
أي احذر الضمير فان لم يكن
عطف ولا تكرر اجاز اضمار
الناصب واظهاره نحو الاسد
أي احذر الاسد فان شئت
أظهرت وان شئت
أضمرت (ص)
وشا إياي وإياها شد
وعن سبيل القصد من
قاس انقيد

(ش) حق التحذير أن
يكون للمخاطب وشذ
جبيته للتكلم في قوله

اي اى وان يحذف أحدكم
الارنب وأشد منه بحبته
للعائب في قوله اذا بلغ الرجل
الستين فايابه وايا الشواب
ولا يقاس على شئ من
ذلك (ص)

وكحذر بلايا اجعلا *
مغرى به في كل ما قد فصلا
(ش) الاغراء أمر المخاطب
ب لزوم ما يحمد به وهو مثل
التحذير في انه ان وجد
عطف أو تكرار وجب
اضمار ناصبه والافلا ولا
تستعمل فيه ايا فتعال ما يجب
معه اضمار الناصب قولك
أخاك وأخاك وقولك أخاك
والاحسان اليه أى الزم
أخاك ومثال ما لا يلزم معه
الاضمار قولك أخاك أى
الزم أخاك (ص)

(أسماء الافعال والاصوات)
ماناب عن فعل كشتان
رصه
هو اسم فعل وكذا أزه ومه
وما معنى افعل كآمين كثر
وغيره كوى وهيهات نزر
(ش) أسماء الافعال أسماء
تقوم مقام الافعال في
الدلالة على معناها وفي عملها
وتكون بمعنى الامر وهو
الكثير فيها كنه بمعنى
انكف وآمين بمعنى
استجب وتكون بمعنى
الماضى كشتان

انقبت اى ارتبى وبعدهن سبيل العدل (قوله اياى وان يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضى الله تعالى عنه
أوله لتذك لسك الاسل والرماح والسهام واياى الخ بأمرهم بأنهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد
كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرى بها وينهاهم عن حذف الارنب بنحو سحر لانه لا يحل
به والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب وبعدها أنفكم عن أن يحذف الخ فهما تحذيران حذف من
كل منهما نظير ما أثبتته فى الآخر إذ المحذر منه وهو حذف الأرنب ذكوة فى الثانى دون الأول والمحذر وهو
اياى بالعكس ففيه احتباك (قوله وايا الشواب) بشين مجمة ثم موحدة جمع شابة ويرى بسين مهملة
ثم همزة فتاء فوقية مع سوءة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب وفيه شدوذات تحذير القائب
واضافة ايا للظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر (فائدة) ذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا
كسيفك سيفك ومضرا كاياك واياه اياه واياى اياى وفى الجمع ان المحذر منه قد يكون ضمير غائب
معطوف على المحذر كقوله فلا تصحب أخا لجه * ل واياك واياه
فاياه هنا حكم الاسد فى اياك والأسد فى هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ الا اذا جعل
محذرا لا محذرا منه والله أعلم

(أسماء الافعال والاصوات)

أى وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء
بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير
عاقول وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه ومعناه وهذه كذلك ولم يقل أحد
ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ماناب عن فعل) أى لم يتأثر بالعوامل وليس فضلة فخرج
المصدر الماناب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبان ان قوله كشتان تميم للحذف جعل
حالا من ضمير غائب ليفيد تقييده بذلك كفى الاشتمونى وجعله ابن المصنف مثلا لانها تقييد يكون خبرا
لحذف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل فى افادة معناه وفى
استعماله من كونه عام لا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معه ولا للجواز
والنواصب فالنيابة عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون
معمولا للفعل ولا اسم بطريق الأصلة ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق مامر (قوله كشتان) بفتح
النون وكان القراء يكسرها (قوله وكندا أزه) بفتح الهمزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم
آه وآه بالضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى أتوجع كفى المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أى حقيقة
عند جمهور البصريين لأفعال حقيقة كالكوفيين ولأفعال استعملت كالأسماء فى التنوين وعدمه وفى
أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكدها كسطلبها بالنون كما بعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا
عين ما قبله فان الكوفيين لا يعنون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فالخلاف بينهما فى العبارة
وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل لكن من حيث دلالاته على معناه لامن
حيث كونه لفظا ولتلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا
وكندا على أنها أفعال أما على أنها أسماء لمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهى فى محل رفع بالابتداء أغنى
مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر الناب عن فعله فحلها ناصب بافعالها النابية هى عنها كندانى
التصريح وانما بنيت حذيفة مع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التى هى من
معانى الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقوله أسماء الافعال أى اللغوية وهى المصادر فتأمل (قوله فى الدلالة
على معناه) أى بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكف) فسره بذلك

بمعنى افترق تقول شتان
زيد وعمر وهيهات بمعنى
بعد تقول هيهات العقيق
وبمعنى المضارع كأوه بمعنى
أنوجع وروى بمعنى أعجب
وكلاهما غير مقيس وقد
سبق في الاسماء الملازمة
للنداء أنه ينقاس استعمال
فعال اسم فعل مبنيا على
السكسر من كل فعل ثلاثي
فتقول ضراب زيدا أى
اضرب رزال أى انزل
وكتاب أى اكتب ولم
ينكره المصنف هنا
استغناء بذكره هناك
(ص)
والفعل من أسمائه عليك *
وهكذا دونك مع اليك
كندارو يد به ناصين *
ويعملان الخفض مصدرين
(ش) من أسماء الأفعال
ما هو فى أصله ظرف وما هو
مجرور بحرف نحو عليك
زيدا أى الزمه واليك أى
تنح ودونك زيدا أى خذ
ومنها ما يستعمل مصدرا
واسم فعل كرو يدو به فان
انجر ما بعدهما فهما
مصدران نحو رو يد زيد
أى ارود زيدا أى اماله
وهو منصوب بفعل مضمر
وبه زيد أى تركه وان
انتصب ما بعدهما فهما
فعل نحو رو يد زيد أى
أمهل زيدا وبه عمرا أى
اتركه (ص)

لان لا لازم بمعنى امتنع وفى نسخ بمعنى اكفف فينبغى جعله من اللازم ليوافق المفسران كان غير واجب
لان كفى يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشيء فكفى أى منعه فامتنع كفى الصحاح (قوله بمعنى
افترق) كذا أطلق الجمهور وقيدته الزخشرى بالافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم
فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلاد الاعلى اثنين كشتان الزيدان وقد تزايد بعدها
ما كقوله شتان مانوى على كورها * ونوم حسان أخى جابر
فما زاد وما بعدها فاعل والمراد بكورها رجل الناقة وقد تزايد ما بين بعدها كقوله
* فشتان ما بين اليزيدى فى الندى * فاليزيدى فاعل مرفوع تقدير اوما بين زائدة وقيل ما موصولة بيمين
واقعة على المسافة وهى فاعل شتان بنى بعد لا افترق أى بعدت المسافة التى بينهما أفاده السامىنى وأما قوله
جاز تمونى بالوصل قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى
فقال فى شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار موصولة بيمين اه أى فتكون شتان
بمعنى بعد وما معنى المسافة (قوله هيهات العقيق) اسم موضع بالخجاز فاعل هيهات وقد تزايد فيه اللام نحو
هيهات هيهات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها تثلث نأها (قوله وروى الخ) أى كقوله تعالى
وى كانه لا يفلح الكافرون فوى بمعنى أعجب والكاف امال للتعديل أى أعجب اهدم فلاح الكافرين أو حرف
خطاب توصل بوى واللام مقدره بعدها وقيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال فى روى كأن الله
يسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقيس) أى الماضى والمضارع بل لم يشب ابن الحاجب الثانى وجعل أوه
روى بمعنى توجهت وتعبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أى فعل الامر مبتدأ أول وعليك مبتدأ ثان
لغرض لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعنى ان اسم فعل الامر قسما من تجل كما هو منقول اما عن
أحد الظرفين كدونك وعليك أو عن مصدر كرو يدو به وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها
عن الاصل وقاس السكسائى منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم
ورراءك بمعنى تأخر واليك أى تنح ومكانك أى اثبت فيكون لازما وحكى الكوفيون مكانك زيدا أى
انتظره فهو متعد ولا يستعمل الامع الكاف لان امر غير مخاطب قليل وشذوذا ساوا استعماله لاجل رجلا
غيرى أى يلزمه وعلى الشيء أى لازمه والى أى لا تنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم
فقد حسنه الخطاب قبله فى يومه شرب الشبابة الخ فاهاء فاعل والصوم مفعول على ماسيا تى وقال ابن عصفور
عليه خبر مقدم لاسم فعل والصوم مبتدأ يرت فيه البناء وقيل عليه أمر للخاطبين أى ألزموه الصوم
أودلوه عليه وكذا قيل فى على الشيء أى ألزمونه فاهاء مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله
عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى ألزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون
بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضى بانها زائدة لانها تزايد كثير فى مفعول اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف
فهى ضمير عند الجمهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدونها ولان الياء والهاء فى قوهم على وعليه
ضميران اتفاقا وهى فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أى ألزم أنت نفسك زيدا واليك بمعنى
نح نفسك وكذا الباقى أو مجرورة بالحرف فى نحو عليك وبلاضافة فى نحو دونك نظر للاصل قبل النقل
والفاعل مستتر أقوال أصحابنا فانها فاذا قلت عليكم كلكم زيدا جاز رفع كل توكيد المستكن وجوه توكيدا
للمجرور وبهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والسكاف كلمة مستقلة وقوهم منقول من
جار مجرور فيه تسامح ولم يجعل السكاف مجرورة باضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر ولا يضاف
فتدبر (قوله رو يد) أصله أرود زيدا ارود أى أمهله امهالا فصغروا الارواد بحذف زيادته وهما
الهمزة والالف تصغير الترخيم واستعملوه مصدران ثانيا عن فعله وهو أرود وأما به فصدر لافعل له من
لفظه بل من معناه وهو ترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل لا مصدر له من لفظه بل من

معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرو يدا زيدا او بلها عمرا وتارة يضافان اليه كدشلى الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان لمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل والمفعول محذوف ولا يردان فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استناره لان محذوف المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويدا رويدا وعمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيدا وعمرو ولا موجب للبناء سوى ما ذكر فقول المثنى ناصبين أى مع بناءهما لامع تنوينيهما لانهما حينئذ مصدران وقد يخرجان عن الطلب فيكون رويدا حالا او نعتا على التأويل بالاشتقاق كساروارويدا أى سرودين أو سيرارويدا أى سرودافيه ويكون به بمعنى كيف خبر اعما بعده كبهز يدا بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي أعددت لهبادئ الناصحين مالا عين رأيت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من به ما طلعت عليه أى من غيره ويحتمل كافي الشمى انها على أصلها مصدر بمعنى الترك ومن تعليمية أى من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصى (قوله وما المالح) ما مبتدأ خبره لها ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وعنه متعلق بقنوب أى وما استقر للفعل الذى تنوبه عن كائن لها ومن عمل بيان لما الاولى حال منها أو من ضميرها فى الصلة لافى انبر لثلاث تقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى فى متعلقة بقنوب والاولى أرفع (قوله وأخر ما الذى الخ) ما مفعول أخر ولذى أى أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أى وأخر المفعول الذى العمل فيه كائن هذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أى غالبها والافا تامين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعدد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه مامر فلا تفعل (قوله ولا يجوز تقديمه) أجازة الكوفيون تسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المأخ دولوى دونكا * انى رأيت الناس يقصدونكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكدا لضمون حرمت عليكم الميته أى كتب ذلك الله عليكم كتابا خفف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصيغة الله ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دولوى فبتدأ لام مفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونك والجملة خبرية مقصود بها الطلب والمأخ هو الذى ينزل البئر عند قلة ماؤها ليلا منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا فى أنه لا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخرج عليه الآية والبيت المتقدمين وفى انه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كفى المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما يشعر به كلام المصنف والحاصل ان ماسمع غير ممنون فقط كتنزال وآمين وهيئات وآؤه فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وماسمع ممنون فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وماسمع بهما كما مثله الشارح فيعترف وينسك (قوله وفى حيهل) أى بالبناء على الفتح حيهل أى بالتنوين ويبدل فى الوقف ألفا وقد ثبتت فى الوصل وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للفتح والمجلاة لا الاستفهامية فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير اه فرضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كحيهل انريد وبمعنى أقبل فيتعدى على كحيهل على الكثير وبمعنى محمل فيتعدى بالبناء نحو اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر وقد تفرد حى عن هل فتكون بمعنى أقبل أو ات كفى السامى (قوله فى انون منها الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعر يفه تنكير الفعل الذى هو بمعناه ونمر يفه لان الفعل لا يعرف ولا ينسك بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصح ممنون بمعنى اسكت سكوتها أى أفعل مطلق السكوت عن كل كلام اذلا تعين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره

وما التنوب عنه من عمل *
 لها وأخر ما الذى فيه العمل *
 (ش) أى يثبت لامعاء
 الافعال من العمل ما يثبت
 لما تنوب عنه من الافعال
 فان كان ذلك الفعل يرفع
 فقط كان اسم الفعل
 كذلك كصه بمعنى اسكت
 ومه بمعنى اكفف وهيئات
 زيد بمعنى بعد زيد فى صه
 ومه ضميران مستتران كما
 فى اسكت واكفف وزيد
 مرفوع وهيئات كما ارتفع
 ببعده وان كان ذلك الفعل
 يرفع وينصب كان اسم
 الفعل كذلك كدراك
 زيدا أى أدركه وضراب
 عمرا أى اضربه فى دراك
 وضراب ضميران مستتران
 وزيدا وعمرا منصوبان
 بهما وأشار بقوله وأخر
 ما الذى فيه العمل الى أن
 مفعول اسم الفعل يجب
 تأخيره عنه فتقول دراك
 زيدا ولا يجوز تقديمه عليه
 فلا تقول زيدا دراك وهذا
 بخلاف الفعل اذ يجوز
 زيدا أدرك (ص)
 واحكم بتنكير الذى ينون
 منها وتعرف سواه بين
 (ش) الدليل على ان ماسمى
 باسماء الافعال أسماء سفاق
 التنوين لها فتقول فى صه
 صه وفى حيهل حيهل فى حقا
 التنوين للدلالة على التنكير
 فانون منها كان نكرة
 وما لم ينون كان معرفة

والزم بنا النوعين فهو قد
وجب
(ش) أسماء الاصوات ألقاظ
استعملت كاسماء الافعال
في الاكتفاء بهادالة على
خطاب ما لا يعقل أو على
حكاية صوت من الاصوات
فالاول كقولك لا لزجر
الخيل وهدس للبعول والثاني
كقب لوقوع السيف وغاق
للغراب وأشار بقوله والزم
بنا النوعين الى ان أسماء
الافعال واسماء الاصوات
كأها مبنية وقد سبق في
باب المعرب والمبنى ان أسماء
الافعال مبنية لشبهها
بالحرف في النيابة عن الفعل
وعدم التأثر حيث قال
وكنيابة عن الفعل بلا *
تأثر وأما أسماء الاصوات
فهي مبنية لشبهها بأسماء
الافعال (ص)

(نونا التوكيد)

للفعل توكيد بنونين هما
كنونى اذهبن واقصدنهما
(ش) أى يلحق الفعل
للتوكيد نونان احدهما
ثقيلة كاذهبن والاخرى
خفيفة كاقصدنهما وقد
اجتمعا في قوله تعالى
ليسجنن وليكونانم
الصاغرين (ص)
يؤكدان افعلا ويفعل آتيا
* ذاطلب أو شرطاما تاليا
أومثبتا في قسم مستقبلا
* وقل بعدما ولم وبعدلا

هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه. سندوبى وقد يؤخذ منه انها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو
الظاهر ثم هذا الكلام يمتنى على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا
للصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه
الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتا أى اسم صوت (قوله في الاكتفاء بها) أى عدم احتياجها في افادة
المراد الى شئ آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة صر كبا مع فاعله
المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحتراز بذلك من نحو ياظبيات القاع يادارمية مما خوطب به غير
العافل ولم يكتب به في افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء
(قوله لزجر الخيل) أى عن البطاء وقوله لا بعل أى لزجره كذلك وهلا بوزن ألا كما في الطمع وقيل يتون
وهدس بمهمات مفتوح الاربين مبنى على السكون (قوله كقب) بفتح القاف وسكون الواو الموحدة
حكاية صوت السيف على الدرقة (قوله الى ان أسماء الافعال الخ) يحتمل أنه أراد نوعى الاصوات لتقدم
الكلام على أسماء الافعال أول الكتاب (قوله في النيابة عن الفعل الخ) أى في كونها عملة غير معمولة
(قوله لشبهها بأسماء الافعال) أى فهي مشبهة للحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لامكان الشبه مباشرة
فلا يرجع أن بناءها لشبهها بالحروف المهملة في انها لا عملة ولا معمولة كلام الا بتداء وحرف التنقيس
فلا محل لها من الاعراب والله أعلم

(نونا التوكيد)

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفرادهما وهما أصلان
عند البصر بين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبيها ألفا وحذفها لساكنين والشديدة
بوقوعها بعد الالف كما سياتى ورد بان ذلك لا يدل على الاصلة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام
نخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصاصها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق
بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة شدة على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن وليكوننا
الخ لانها كانت أحرص على سجنه في بيتها لتراه كل وقت من كونها صاغرا (قوله يؤكدان) أى جوازا
أوردجوا على ماسيبين (قوله افعلا) أى فعل الامر ولودعاء باى صيغة لا خصوص هذه فهو من اطلاق
الخص على العام وكذا قوله ويفعل وشرح ههنا الماضى ولولفظ فقط فلا يؤكدانه أصلا لانهم ايتحصان
الفعل للاستقبال المنان للضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متيا * لولاك لم يك للصبابة جانحا

وقوله * أقاتلن احضره الشهودا * فضرورة شاذة لا يجوز ارتكابها لکن سهل الاول استقباله معنى
لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذاطلب حال من الضمير فى آتيا والمراد الطالب الحقيقي كالامر
والعرض الخ أما الخبر المراد به الطالب مجازا كقوله لك للعاطس يرحمك الله فلا يؤكد (قوله أو شرطا)
عطف على ذاطلب وتاليا صفة ته واما بالاكسر مفعول تاليا أى أو آتيا فاعل شرط تاليا أما أو أن شرطاً بمعنى
أداء شرط مفعول تاليا واما بديل منه (قوله أو مثبتا) عطف على شرطاً فهو حال أيضاً من ضمير آتيا
ومستقبلا أما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفا على مثبت بواو محذوفة وفي قسم متعلق
بآتيا (قوله ز بعدلا) أى النافية ولم يقيدها بذلك لما علم من اطرادها بعد الطالب الذى من جلته لا الناهية
(قوله وضمير) بالجر عطف على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقومن أما الامر باللام فداخل فيما
بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم ان له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو مثبتا الخ

الثانية

وغير ما من طوالب الجزا * وأسترا مؤكدا فتتح كابرزا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيداً والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضربن زيداً ولا تضربن زيداً

الثانية قربه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطاً أما الثانية الثالثة كثرت وهي قوله آتياً إذا طلب الرابعة فقلت
وهي قوله وقبل بعدما الخ وفي هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعدما الزائدة أو لا النافية وأقل وذلك بعدم
و بعد شرط غير ما كذا في التوضيح وبقى سادسة وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي أو
حال أو مفصول من لامة كما سيأتي (قوله زهل تضربن زيداً) أي الاستفهام بجميع أدواته اسمية كانت
أو حرفية ومثله التحضيض والعرض والتعني كهل تضربن زيداً أو لا تنزلن عندنا رليتك تقيمن معنا فكل
ذلك داخل في الطلب وبقى من أقسامه التي لم يمتثل لها الشارح الدعاء والترجي أو لا داخل في الأمر والنهي
والثاني لم أر من ذكره (قوله شرطاً بعدان الخ) مذهب سيديوه إن التوكيد حينئذ قريب من الواجب
ولم يقع في التنزيل غيره لأن المؤكدة بما تشبهه القسم المؤكدة باللام وأوجبه المراد الزجاج وحواصده
على الضرورة (قوله مثبتاً مستقبلاً) أي غير مفصول من لامة وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معا
عند البصر بين رخاوه من أحدهما شاذاً وضرورة فإن خلا منهما معان نحو والله أقوم فسر قبله حرف النفي
وكان المعنى على نفي القيام ولذا حكم الحنفية على من قال والله أقوم بحنثه بالصوم وعند غيرهم يحنث بعده
لا ابتداء الايمان على العرف وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذ بأحد هما وقد ورد في الشعر وحكى سيديوه
والله لا ضربه (قوله لم يؤكده بالنون) أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنباً * فعل الكرام ولو لوافق الورى حسباً

فشاذاً وضرورة ومن الجواب المنفي غير المؤكدة تالله تغتوئ نذكر يوسف أي لا تغتوئ (قوله وكذا ان كان
حالا) أي لا يؤكده بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيمتنفايان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة
وقوله يميناً لا بغض كل امرئ * يزخرف قولاً ولا يفعل

فلم يؤكده بالنون لان البغض والاقسام أي الحلف موجودان حال التكامل لا مستقبلان. وكذا امتنع النون
في الفعل المفصول من لام القسم نحو لالى الله تحشرون واسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقبل دخول
النون الخ) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك لتصریح المصنف في غيرها
الكتاب بكثرته بعدما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما سرور عن التوضيح أن مثلها لا وأما
بعدم وبعد شرط غير ما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء (قوله بعدما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب
حكى سيديوه بما يقولون ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسهيل أنه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرينك)
نقوله لمن يخفى عنك أمر أنت بصيره (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقلبة ألفاً والشاعر
يصف جبلاً عمه الخصب والنبات وقيل لبني القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الابيات
(قوله لا نصيبن الخ) الجملة صفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وإنما
كده لان النافية كالتأهية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محول

الان توكيد نصيبين أحسن لاتصاله بلافه وأشبهه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص
غيره على انه بعد المفصول ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقاً وحاولوا الآية على النهي ففهم من جعل الجملة
مستأنفة للنهي الظالمين والأصل لا تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة قول النهي عن تعرضهم الى اصابة
الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير المخاطبين تنبيها على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة
خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقديم القول مع نحو بل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في

وهل تضربن زيداً والواقع
شرطاً بعدان المؤكدة بما
نحو ما تضربن زيداً ضربه
ومنه قوله تعالى قلما
تثقفهم في الحرب فشردهم
من خلفهم أو الواقع
جواب قسم مثبتاً مستقبلاً
نحو والله لتضربن زيداً
فان لم يكن مثبتاً لم يؤكده
بالنون نحو والله لا تفعل
كذا وكذا ان كان حالا
نحو والله ليقوم زيد الآن
وقل دخول النون في
الفعل المضارع الواقع بعد
ما الزائدة التي لا تصحب
ان نحو بعين ما أرينك
هنا والواقع بعدم كقولك
يحسبه الجاهل ما لم يعلم
* شيخنا على كرسية معهما
والواقع بعد لا النافية
كقوله تعالى واتقوا فتنة
لا تصيبن الذين ظلموا منكم
خاصة ولو واقع بعد غير ما
من أدوات الشرط كقوله
من يشقن منهم فليس
بآيب
أبداً وقتل بني فتيبة شافى
وأشار المصنف بقوله وآخراً
المؤكدة فتح الى أن الفعل
المؤكدة بالنون

يبني على الفتح ان لم تله ألف الضمير أو ياؤه أو واؤه نحو اضر في زيد أو اقتلن عمرا (ص) واشكاه قبل مضمراين بما
 * جانس من تحرك قد علمنا (٩٤) والمضمر احذفته الا لألف * وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا

* والواو ياء كسعين سهيا
 واحذفه من رافع هاتين
 وفي
 واو ياشكل مجانس قفي
 نحو اخشين ياهند بالكسرويا
 قوم اخشون واضمهم وقس
 مسويا
 (ش) الفعل المؤكد بالنون
 ان اتصل به ألفاثنين أو واو
 جمع أو ياء مخاطبة تحرك ما قبل
 الألف بالفتح وما قبل الواو
 بالضم وما قبل الياء بالكسر
 ويحذف الضمير ان كان
 واوا أو ياء ويبقى ان كان
 ألفا فتقول يا زيدان هل
 تضربان ويا زيدون هل
 تضربن ويا هند هل
 تضربن والأصل هل
 تضربان وهل تضربون
 وهل تضربين تحذفت
 النون لتوالي الأمثال ثم
 حذفت الواو والياء لالتقاء
 الساكنين فصار هل
 تضربن وهل تضربن ولم
 تحذف الألف خلفها فصار
 هل تضربان وبقيت الضمة
 دالة على الواو والكسرة
 دالة على الياء هذا كله اذا
 كان الفعل صحيحا فان كان
 معتلأفاما أن يكون آخره
 ألفا أو واوا أو ياء فان كان
 آخره واوا أو ياء حذفت
 لاجل واو الضمير أو يائه
 وضم ما بقي قبل واو الضمير

شأنها لا تصيب الخ أي لا تشبهها أو تسمى بكم خاصة ولا يصح على هذا ان يزول الفتحة منزلة العاقل فيتوجه النهي
 اليها بالتحويل لانه كان يجب كسر الياء من تصيين لكونه خطأ بل مؤث وهو الفتحة الآن تؤول بالاختتان
 أو بالنداب مثلا فلا صابة حينئذ عامة (قوله من يشقن) بالتحنية مبنيا للفعول أو بالفوقية للفاعلي يقال
 نففته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع (قوله يبني على الفتح) أي أمر اكان أو مضارعا صحيحا
 أو مهتلا كغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وبنى لتركيه معها خمسة عشر حرك نخلصا من
 السكونين في الاسر والمضارع المجزوم وحمل الباقي عليهما وكانت فتحة للخفة ومرمز به لذلك أول
 الكتاب (قوله واشكاه الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصلين واستثنى من كل مسألة الاول فتح آخر
 المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله واشكاه الخ الثاني أن ذلك
 الضمير يحذف ان كان ياء أو واو وهو المراد بقوله والمضمر احذفه الخ واستثنى منه أن يكون آخر الفعل
 ألفا كخشى فتحذف هي ويبيق واو الضمير أو يائه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذف من
 رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر أو بكسرها مصدر نعت به
 (قوله ألف) ليس فيه مع الألف الاولى إيطاء لاختلاف فهماتها نرىفا وتنكبرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله
 الاول الهاء والثاني قوله ياء أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال
 كونه رافعا غير الياء غير الواو بان رفع ألف اثنين أو ضمير مستترا أو نون نسوة أو اسما ظاهرا ككاسياتي
 (قوله واحذفه) أي الألف الذي آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء (قوله حذفت النون)
 أي نون الرفع لتوالي الأمثال أي الزوائد فلا يرد النسوة جنين وهذا التوالي في الثقيلة وحلت عليها الخفيفة
 طرد للباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما في دابة لانه هنا ليس
 على حده اذ شرطه كون الاول حرف لين والثاني مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا ككلمة
 منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل أن حاجوني وعلة الحذف حينئذ استثنى الكلمة
 واستطالتهالو ببق الضمير وانما لم تحذف الألف مع تأتي العلتين فيها خلفتها ولثا لا يلتبس بفعل المفرد ولا يزول
 اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الألف ككاسياتي فلو حذفت لم
 تكسر النون ولم تحذف الألف مع نون النسوة في اضر بنان لتفصل بين الأمثال أفاده الصبان وقوله بدليل
 أن حاجوني مقتضاه ان الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كلتين مع ان كلا
 منهما جزء من الفعل المستند للواو اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها
 منفصلة طارئة على ذلك الفعل كالا يخفي ثم ان ينسأ على اشتراط كونها من كلمة وان الحذف في نحو
 تضربن لكون الالتقاء على غير حده فعدم الحذف في تحاجوني ظاهر لانه على حده لما مر أو على عدم
 الاشتراط والالتقاء في الجميع على حده فالخذف في تضربن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم يحذف
 في تحاجوني لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في تضربان اللهم الآن يقال الثقل مع نون التوكيد
 أشده منه مع نون الوقاية فليتماثل (قوله هل تغزون) أي بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده
 وأصله تغزون وترميون وتغزون وترميين بضم الزاي وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الاولين
 وكسرتهم من الاخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل ويائه للساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف
 نون الرفع) أي لتوالي الأمثال واو الضمير ويائه لالتقاء ساكنهما مع نون التوكيد وللتخفيف أي وتبقى
 لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة الجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فان قلت كيف قول الشارح

وكسر ما بقي قبل ياء الضمير فتقول يا زيدون هل تضربون وهل ترمون
 ويا هند هل تغزين وهل ترمين فاذا ألقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف نون الرفع واو الضمير أو ياءه فتقول يا زيدون

فعلت

هل تغزن وهل يرمين ويأهدهل تغزن وهل ترمين هذا إذا أسند إلى الواو والياء فإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره و بقيت الألف وشكل ما قبلها بحركة تجانس الألف وهي الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وإن كان آخر الفعل أفعالان رفع الفعل غير الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياء وفتحت نحو واسعيان وهل تسمعيان واسعيان يازيد وإن رفع واوا أو ياء حذفت الألف و بقيت الفتحة التي كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون (٩٥)

لحقته نون التوكيد وإن لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يازيدون هل تخشون ويأهدهل تخشون ويأزيدون اخشوا ويأهدهل اخشى (ص)

لم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف (ش) لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف فلا تقول اضربان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضربان بنون مشادة مكسورة خسلا فاليونس فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ويجب عنده كسرها (ص)

وألفازد قبلها مؤكدا فعلا إلى نون الاناث أسندا (ش) إذا أكد الفعل المسند إلى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالكراهية توالى الامثال فتقول اضربان بنون مشادة مكسورة قبلها ألف (ص)

فعلت به ما فعلت بالصحيح مع ان الصحيح لا تحذف لانه قلت المراد أنه مثله في التغيير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانسه أما حذف لانه فسابق على التوكيد عند اتيان الضمير للأجله (قوله هل تغزن وهل ترمين) بضم الزاي والميم في هذين وكسرها فيما بعد (قوله فان أسند إلى الألف لم يحذف آخره) وكذلك لا يحذف مع المفرد ولان نون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزوان وترمينان يانسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه (قوله كالألف والضمير المستتر) وكذلك نون النسوة والاسم الظاهر كاسعيان يانسوة وهل يسمعيان يانسوة وبتقلب الألف ياء في الجميع لكونها لا تقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمره وكذا نون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلها ما قبل التأ كيد اخشوا واخشى فلبت لام الفعل أفعالته حركتها وانفتح ما قبلها ثم حذفت للساكنين فصارا اخشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمير فلا جأز أن يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لغوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيسه وفيما بعده وأصله تخشون فعل به ما سر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهنا الثقيلة وذكر الخفيفة بقوله واحذف الخ وخفيفة أفعال من فاعل تقع العائد للنون المعروفة من السياق أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بلسكن أي كان (قوله بعد الألف) أي إنما كانت بان أسند إليها الفعل أو حرفا بان أسند للظاهر على لغة كلوني البراغيت كيضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضر بنان (قوله فلا تقول اضربان) أي ولو كان بعدها ما تنضم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيديويه (قوله مكسورة) أي لشبهها بنون المثني في زيادتها آخر الألف ومثله اضربان الآتي ويجرى فيه خلاف يونس (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها وما مفعول اردد وكان عدم صلتها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلها الخ) مقابل قوله وبعد غير فتحة الخ (قوله لاتين) أصله قبل التوكيد لاتين بحذف الياء وهي عين الفعل لاتين لانتقامها ساكنة مع لانه عند دخول الجازم فعلا أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخوله قياسيا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ فيظهر أنه معرب تقدير الاستيفاء فالجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل الجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لامعرب قاله السيد البليدي لكن مر في باب الازراب وسيأتي في اعراب الفعل أنه إذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة في املك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لسكن دخل في مستفعلن أول جزم منه الخبن فصارت مستفعلن مركب من وتدين فدخله الحرم بالراء وهو حذف أول التودد فصار فاعلن وذلك شاذو بعده

وصل جبال البعيدان وصل الحبيد ل واقص القريب انقطع * وارض من الدهر ما أتاك به من قرعينا بعيشه نفعه * قد يجمع المال غير آكاه * ويأ كل المال غير من جمعه (قوله وكذلك لا تحذف الخ) أي فلها سببان فقط الساكن والوقف ونذر حذفها بدوئها كقوله

واحذف خفيفة لساكن ردف * وبعد غير فتحة إذا تفتق وارردا إذا حذفها في الوقف ما * من أجلها في الوصل كان علما وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول في قفن قفا (ش) إذا رلى الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لانتقام الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والأصل اضربن حذفت نون التوكيد للاقاة الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله لاتين الفقير علك أن تر * كع بوما والدهر قسرفعه وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة

في الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة ويرد حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد فتقول في اضر بن ياز بدون اذا
وقفت على الفعل اضر بواو في اضر بن (٩٦) يا هندا اضر بن فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو التي

حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الياء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدت النون في الوقف ألفا فتقول في اضر بن يازيد اضر با (ص)

اضر ب هناك الهدوم طارقها * ضرب بك بالسيف قونس الفرس * وما قيل قبيل اليوم خالف تذكرا * بفتح اضر ب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح (قوله في الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيدي ثم تحذف بلا دليل عليها اه ويرده أنه ليس المراد انها تدخل وقفاً ثم تحذف بل انه اذا رد فعل مؤكدها وصل وأر يدالوقف عليه حذفت وردا الحذف لأجلها صبان (قوله ونرد الخ) أي وجوب الزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أي اضالات الحذف منه جزء كلة بخلاف ما هنا فانه كلة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم (مالا ينصرف)

ذكره عقب النون لان له تملقا بالفعل يشبهه كإنتهاء تعلقه به (قوله الصرف تنوين) أي فقط كما هو مذهب المحققين وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدمه مالتا أخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم يرجع عن شبه الفعل (قوله معنى) مفعول مبنيا ووجهه به يكون الخ صفة معنى (قوله أمكننا) أي زائد التمكن في باب الاسمية فهو أفعال تفضيل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرى شذ (قوله ومتمكنا غيرا مكن) وعكسه متمكنا وهو يتم القسم العقلي برباعية (قوله وبدونها) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المنصرف وما قبله مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لواقصر كالأشموقي على قوله الدال على معنى الخ يخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من التاء لم يدل على ذلك المعنى بل القصد به مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم شبهه الفعل) أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس في عبارة الشارح دور كما توهم وانما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وبيانه انه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبني ولا ممنوع من الصرف فاخذ المعرفة وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور والتوقف المعرفة على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعتبر في التعريفه عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملازمة الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولو حذف منه كما فعل الشارح ما ضار فأده سم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أي كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كسمات وهنات وما قيل ان كلام الشارح صريح في ان مسلمات غير منصرف سهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأراد ان الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلا عن التنوين لدال على الامكانية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع انه لم يتم به الصرف وهو التنوين المذكور راجح باحتمال ان الصرف حالة قائمة بالاسم هي امكنته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فمسلمات باق على أصله من الامكانية لكان لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته للمقابلة مع الصرف كما قيل فتقدر (قوله كنهين)

(مالا ينصرف) الصرف تنوين أي مبنيا معنى به يكون الاسم أمكننا (ن) الاسم ان أشبهه الحرف سمي مبنيا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف سمي معربا ومتمكنا ثم المعرب على قسمين أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكنا غيرا مكن والثاني ما لم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكنا أمكن وعلامية المنصرف أن يجرب بالكسرة مع الالف واللام والاضافة وبدونها وأن يدخله الصرف وهو التنوين الذي لغير مقابلة وأنه ويض الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل نحو مرت بلام ولام زيد والعلام واحترز بقوله لغير مقابلة من تنوين أذرعته ونحوه

فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كاذرعته وهنات علم امرأة وقسبى الكلام في تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو تعويض من تنوين جوار وغواش ونحوهما فانه عوض عن الياء والتقدير جوارى وغواشى وهو يصحب غير المنصرف كنهين المتالين وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين المتالين

ويجر بالفتحة ان لم يضاف

ولم تدخل عليه أل نحو
مررت بأجد فان أضيف
أودخلت عليه أل جر
بالكسرة نحو مررت بأجدكم
وبالأجد وإنما يمنع الاسم
من الصرف اذا وجد فيه
علتان من أعلل تسع أو
واحدة منها تقوم مقام
علتين والعلل التسع يجمعها
قوله

عدل ووقف وتأنيت
ومعرفة
ومججمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
وزن فعل وهذا القول
تقريب

وما يقوم مقام علتين منها
اثنان أحدهما ألف التأنيت
مقصورة كانت كجلى أو
مدودة كمرء والثاني الجمع
المتناهي كساجد ومصاييح
وسياتى الكلام عليها
مفصلا (ص)
فألف التأنيت مطلقا منع
صرف الذى حواه كيفما
وقع

(ش) قد سبق ان ألف
التأنيت تقوم مقام علتين
وهو المراد هنا فيمنع ما فيه
ألف التأنيت من الصرف
مطلقا أى سواء كانت الالف
مقصورة كجلى أو مدودة
كمرء علما كان ما هي
فيه كركر يأم فغير علم كما مثل
(ص)
وزائدة اعلان

المثاليين) وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجر بالفتحة)
الاسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك (قوله بأجدكم)
الاولى بافضاكم وبالافضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى ينكر فيكون منصرفا قبلهما الزوال
احدى العلتين ومر في باب الاعراب من يبدلنا المحل (قوله علتان) أى فرعتان لفظية ومعنوية
مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفى المعنى لاحتياجه فى ايجاده معناه
الى الفاعل وهو لا يكون الاسما فتوقف على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض
الاسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفا لثقله بشبه الفعل
الثقيل نخرج ما ليس فيه فرعية أصلا كرجل وفرس لانه مفرد جامد منكرة مذكر وما فيه فرعية واحدة
كركر يديه العلمية علامة معنوية فرع التنكير وامرأة فيها التأنيت فرع التنكير ومرجعه اللفظ وكذا
ما فيه فرعتان فى اللفظ فقط كاجمال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التنكير وأرف المعنى فقط كخائض
وطامث فهما الوصفية فرع الجود ولزوم التأنيت فرع عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من
جهة واحدة كدرهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن
التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما سخر بخلاف نحو أجدكم كسايين (قوله عال تسع) ليس
فيها معنوى سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظى حتى التأنيت المعنوى لظهوره فى اللفظ بتأنيث الضمير
والفعل مثلا (قوله عدل) أى تخمى أو تقديرى وتأنيت أى لفظى أو معنوى ومعرفة أى علمية ثم تركيب
أى مزجى (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها ووجهة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة
لعلمه من الاول (قوله تقريب) أى لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية وقد جمعها بعضهم
على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجوع منع والالف * عرف مع العجمة تركيب ألف
تأنيث الحاق وعرف أوصف * مع وزن عدل وزائدة تفى

(قوله أحدهما ألف التأنيت) انما استقلت بالمنع لان المؤنث بها فرعية اللفظ بزائدتها وفرعية المعنى
بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل فى تقدير الانفصال غالبا (قوله الجمع المتناهي) انما استقل بالمنع لان فيه
فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية لفظا اذ ليس فيها ما يوازنه
وحكما لانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تكسيرا والاسمى منتهى الجمع لانتهاء الجوع
اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كأنعام وأكباب يجمعان على أنعام وأكالب ويصغران على
لفظهما كأنعام وأكالب وبوازنان المفرد كصلصال وتنضب فعمل ان أفعلا وأفعلا لم يخرجوا عن صيغ الأحاد
كهذا الجمع خلافا لابن الحاجب (قوله كيفما وقع) كيفما سم شرط على منهج السكوفيين ووقع
فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أى كيفما وقع الذى حوى الالف منع الالف صرفه أى علما
كان أو لا كما مثله الشارح مفردا كاذكر أو جمع كجرى وأصداء اما كهذه أوصفة كجلى وجرء
هنا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشعوى وأما جعل فاعل وقع ضمير الالف كفى العرب فيرد عليه ان التعميم
فيها علم من قوله مطلقا (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علم تفسيره كيفما وقع (قوله
أو مدودة) اطلاق للمعلمها لجوارتها والافهى الهزمة الأخيرة فقط وأصلها ألف اليانة فاصل جراء جرى
بالقصر فلما قصدوا المزداد وقبلها ألفا فقلت الأخيرة همزة (قوله وزائدة اعلان) امام مبتدأ حذف خبره
أى كذلك أو عطف على الضمير فى منع للفصل بالفعول أى الالف منع الصرف هو وزائدة الخ وعلان مجرور
بالفتحة للعامة على الوزن والزيادة وهو بفتح الفاء لا غير لما فى العصام على الجامى أنه لا يوجد فى الصفة اعلان

في وصف سلم

من ان يرى بقاء تأنيث
ختم
(ش) أي يمنع الاسم من
الصرف للصفة وزيادة
الالف والنون بشرط أن
لا يكون المؤنث في ذلك
مختوما بقاء التأنيث وذلك
نحو سكران وعطشان
وغيضبان فتقول هذا
سكران ورأيت سكران
ومررت بسكران فتمنعه
من الصرف للصفة وزيادة
الالف والنون والشروط
موجود فيه لانك لاتقول
للوئثة سكرانة وانما تقول
سكرى وكذلك عطشان
وغيضبان فتقول امرأة
عطشى وغيضبي ولا تقول
عطشانة ولا غيضية فان
كان المذكر على فعلان
والمؤنث على فعلانة صرف
فتقول هذا رجل سيفان
أي طويل ورأيت رجلا
سيفانا ومررت برجل
سيفان فتصرفه لانك
تقول للوئثة سيفانة أي
طويلة (ص)
ووصف اصلي ووزن أفعلا
ممنوع تأنيث بتا كاشهلا
(ش) أي وتمنع الصفة أيضا
بشروط كونها أصلية أي
غير عارضة اذا انضم اليها
كونها على وزن أفعال ولم
تقبل التاء نحو أحر وأخضر
فان قبلت التاء

بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعلانة بالهاء تخمسان وخمسة وليس الكلام فيه لانه مصروف أما
الاسم فعلى الأوزان الثلاثة (قوله في وصف) حال من زائدا أوصفقه (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي
العمدة وشرحا شرط آخر وهو اصاله الوصفية ليخرج مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض
وصفيته لان أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس ويمكن ان قوله الآتي وألقين عارض الوصفية أي من فعلان
وأفعل وتثنيه باربع لا يخص الثاني لان المثال لا يخص (قوله للصفة) هي العلة المعنوية فرع عن الجود
لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هي زيادة الالف والنون المضارعتين لاني
جرأ في انهما في بناء يخص المذكور ولا تحقهما التاء كما ان النون في بناء يخص المؤنث ولا تحقهما
التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال جرأة وإنما يكتمن بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية للفظ أيضا باشتقاقها
من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق
الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجالا كرجل عدل فكانت كالمفعولة ولذا
صرف نحو عالم وشريف (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل
أولاً مؤنثه أصلا كاحيان لكبير اللحية ورجل والاول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لانا
لوفرضنا له مؤنثا لكان فعلى لكثرة أولي به من فعلانة (قوله والمؤنث على فعلانة) لم يجزى عن ذلك الا
ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله

اجز فعلى لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسبخنانا * وسيفانا وصحيانا
وصوجانارعلانا * وقشسواناومصانا ومسوتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا
وذيله المرادى بقوله وزدفيهن خصانا * على لغة وأليانا

فهذه أربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلان بالفتح يجب في مؤنثه فعلى
فقول المصنف أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسي مع تنبيهها فقال

كل فعلان فهو أنشاء فعلى * غير ووصف التنديم بالندمان

ولذي البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير السخان * ثم سعيان للطويل وصوجا
ولذي قوة على الحبلان * ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان * ثم قشوان لذى قل الحما
ثم نصران جاء في النصراني * ولذي أليسة كبيرة أليسا * ونخصان جاء في الخصان
ثم مصان للثيم وفي لحيا * نرجن يفقه الذوعان

والبيت الذي قبله الاخير نظمه الصبان لما زاده المرادى والخصان ضمير البطن وفيه لغتان الضم والفتح
وكل منهما يؤنث بالتاء والمصان بهم فصادمه مفعلة والقشوان بقاف وشين مججمة والعلان بعين مهملة
والصوجان بالمهملة والجيم الجمل القوي وكل صلب من الدواب والناس وخرج بندمان بمعنى التنديم أي المنادم
ندمان من التنديم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي لضعف يادته بشبهها الاصول في لزومها
لذكري والمؤنث وقبوا لها علامة التأنيث فكأنها لم توجد ويشهد لذلك ان بني أسد يصرفون كل صفة على
فعالن لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لاعي زائدا لان الصحيح
ان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كاسم وأصلي بنقل حركة همزته الى التنوين
قبلها والوارى في قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن فعل أو من أفعل نفسه لانه علم على الوزن
وشرط محي الحال من المضاف اليه موجودا لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كأشعلا) الشهلة اختلاط
سواد العين زرقة (قوله ولم تقبل التاء) أي اما لان مؤنثها فعلاء بالفتح والمساك شهل وأجرأ وفعلى بالضم

صرفت نحو مرت برجل أرمل أي فقير فتصرفه لانك تقول لثؤنة أرملة بخلاف أحر وأخضر فانهما لا يصرفان اذ يقال لثؤنة حراء
 وخضراولا يقال أحر أو أخضر ففهمنا الصفة ووزن الفعل وان كانت الصفة عارضة (٩٩) كاربع فانه ليس صفة في الاصل بل

اسم عدد ثم استعمل صفة
 في قولهم مرت بنسوة
 أربع فلا يؤثر ذلك في
 منعه من الصرف واليه
 أشار بقوله (ص)
 وألغى عارض الوصفية *
 كاربع وعارض الاسميه
 فالادهم القيد لكونه وضع
 في الأصل ووصف انصرافه منع
 وأجل وأخيل وأفي
 * مصروفة وبنين المنع
 (ش) أي اذا كان
 استعمال الاسم على وزن
 أفعل صفة ليس بأصل
 وانما هو عارض كاربع
 فالغة أي لا تعديبه في منع
 الصرف كما لا يعتد بعروض
 الاسميه فيها ووصفة في
 الأصل كادهم للقيد فانه
 صفة في الأصل لشيء فيه
 سواد ثم استعمل استعمال
 الاسماء فيطاق على كل
 قيد أدهم ومع هذا فيمنع
 نظرا الى الأصل وأشار
 بقوله وأجل الى آخره الى
 ان هذه الألفاظ اعني
 أجلا للصقر وأخيل لطار
 وأنهي للحمية ليست بصفات
 فكان حقه أن لا يمنع من
 الصرف لكن منعها بعضهم
 لتخيل الوصف فيها فتخيل
 في أجل معنى القوة وفي
 أخيل معنى التخيل وفي
 أفي معنى الخبث ففهمنا

والقصر كالفعل التفضيل أو لا مؤنث له أصلا كما كبر لكبير كبره الذكر وأدر لكبير الأدره فهذه الثلاثة
 لا تصرف للوصف الاصل وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو
 به أولى للدلالة الطمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت يادته معنى أصل لغبره فالوزن المانع مع
 الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكره فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو
 أحيمر وأفضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متأصل في الفعل كما يبطر مضارع يبطر اذا عالج
 الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى
 به فظهر ان الوزن المعبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال لعدم
 وجودها في الأوصاف أو لانها مشتركة بخلافه مع العمليه كاسياني (قوله صرفت) أي عند غير الأخفش
 لضعف شبهها بلغظ المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أي قليل المطرفانه
 لا يصرف لان يعسوب حكى فيه سنة رملى فلا يقبل التاء (قوله وألغى الخ) انصرف مع فهم قوله أصلي
 وعارض الوصفية من اضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من وكنا عارض الاسميه (قوله كاربع) بفتح
 الباء كمرت بنسوة أربع فانه في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا
 لاصله والتمثيل بذلك لا ينافي ان فيه ما غيا آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التمثيل بارنب أي جبان فانه
 منصرف مع عدم قبوله التاء لمرض وصفيته (قوله القيد) عطف بيان بالاجلي مفسر لادهم كما تقول
 البر القمح والقمح الخ اه سند بن وفيه ان المراد من الادهم لفظه لانه هو الذي يوصف به وينع من
 الصرف لامعناه وهو قيد الخيد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدل لانه لا يستعمل بالحكم اذ لا يصح
 التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منظور فيه للمعنى وان كان التمثيل بلفظه فالمراد لفظ الادهم الذي
 معناه القيد (قوله وأجل) هو الصقر وفي المثل بيض القطب يحضنه الاجل يضرب للوضيع يؤويه
 الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه نقط كاخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن
 والعرب تشاء به تقول أشام من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسود اسم للحمية العظيمة وأرقم اسم
 لحمية فيها نقط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع في أفي أي بعد منه في الأولين لان أجل من
 الجدل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهي كثرة الخيلان وأما أفي فلامادة لها في الاشتقاق
 لكن عند ذكرها تصور ضررها وخيها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أي حرارته
 فاصلها أفوع قلبت العين موضع اللام وقيل من فعوة السم أي شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر
 مضاف لفاعله ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومع تبرخبر منع (قوله في لفظ مثنى)
 مع قوله ووزن مثنى يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره والاصرف للاختلال بالعدل أفاده
 سم (قوله ووزن مثنى) أي موازنه والكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لاحرفية لان جرها الضمير شاذا
 كما هو وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون، ووزن مثنى مأخوذ من واحد لاربع لكن فيه
 تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث فلو قال من واحد وأربع اسلم منه (قوله العدل) هو نحو يل الاسم من حالة في
 أخرى مع بقاء المعنى الأصلي لغير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد نخرج من المعدول نحو أيس مقلوب
 يشن ونغذ بالسكون مخفف المتكسور وكوثر بزياة الوار في كثير لاحاقه بجعفر ورجيل مصغر رجيل
 لزياة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكور فعل معدولا
 عن فاعله غالبا كهم وفي المؤنث فعال عن فاعلة كحمام بشرطه الآتي والثاني في الصفات وهو ما في العدد

لوزن الفعل والصفة المتخيلة والكثير فيها الصرف اذ لا وصفية فيها محققة (ص)
 في لفظ مثنى وثلاث وأخر ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلمها (ش) مما يمنع صرف الاسم العدل
 ومنع عدل مع وصف معتبر *

معدولة عن اثنين اثنين
 فتقول جاء القوم ثلاث
 أي ثلاثة وثلاثي أي
 اثنين اثنين وسبع
 استعمال هذين الوزين
 أعنى فعال ومفعل من
 واحد واثنين وثلاثة أربعة
 نحو أحاد ووحده وثناء
 ومثنى وثلاث ومثالث
 ورباع ومربع وسبع أيضا
 في خمسة وعشرة نحو
 خماس وخمس وعشار
 وعشر وزعم بعضهم أنه
 سبع أيضا في ستة وسبعة
 وثمانية وتسعة نحو سداد
 وسدد وسباج وسبع
 وثمان وثمان وتساع
 ومتسع ومعا يمنع من
 الصرف للعدل والصفة
 آخر التي في قولك مررت
 بنسوة آخر وهو معدول
 عن الآخر وتلخص من
 كلام المصنف ان الصفة تمنع
 مع الألف والنون الزائدين
 ومع وزن الفعل ومع العدل
 (ص)
 وكن لجمع مشبهة مفاعلا
 أو المفاعيل بمنع كافلا
 (ش) هذه العلة الثانية التي
 تستعمل بالمنع وهي الجمع
 المتناهي وضابطه كل جمع
 به ألف تكسيره حرفان
 أو ثلاثة أو سطرها ساكن
 نحو مساجد ومصابع ونبه
 بقوله مشبهة مفاعلا أو
 المفاعيل على انه اذا كان
 الجمع على هذا الوزن منع وان لم يكن في أوله ميم فيدخل ضوآرب وقتناديل في ذلك فان تحرك

وله صيغتان فعال ومفعل كما عدوه وحدا وفي غيره وهو آخر وفائدته اما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى وأثنى
 وتخفيفه مع تخفذه للملبة كما في عم زفر عن عامر وزافر لا حنطا لم اقبله الوصفية ثم هو تخفيف في ان دل
 عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصر وفا لم كونه معدولا كما سيأتي في مثنى وآخر تقديره ان لم يدل
 عليه غيره وهذا الخاص بالاعلام كما سيبين في عمرون نحو (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعل بفتح الميم واليمين
 (قوله فثلاث معدول الخ) أي فقولك جاؤا ثلاث أصله جاؤا ثلاثة ثلاثة بالتكرار فعدل عن هذا المكرر
 الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته ولا تستعمل هذه
 الألفاظ الا لمحوط فيها من الوصف وان كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال ان وصفتها عارضة كأصلها فلا
 تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده لرضى فتكون نفونا كولي أجنحة مثنى وثلاث
 ورباع واحوالا كقوله تعالى فأنكحو ما طاب لكم من النساء مثنى الخ وأخبارا كصلاة الليل مثنى مثنى
 وكرر هنا للتأكيذ لاولا فتصر على واحد لو في المقصود (قوله زعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله
 أبو حيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله آخر التي في قولك الخ) أي فهو جمع أخرى بمعنى معايرة
 في مقابلة آخر بن بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى معايرة ومعنى المقابلة ان آخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين
 لجمع المذكر وكذا في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تخرافي صفة من الصفات ثم صارت لمعنى المعايرة
 وصوب الموضع في الخواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تنطبق حكمه لشبهها به في الوصفية زيادة
 الهزرة وقيام معناها بأشياء مغايرة ومغاير كما أن أفعال لا بد له من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك آخر جمع
 أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه مصدر ولم يعد له اذ ليس أفعال تفضيل
 ولا في حكمه وأخرجه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخر * مقابلا الآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الآخر) أي بضم ففتح معر فبال بدل ان فعل تفضيل أو في حكمه فقه ان لا يجمع
 ولا يؤنث الا مقرونا وبال أو ضافا لمعرفة حيث وجد بدون ذلك حكما بمنزلة عمما يستحقه من التعريف بال
 هذا قولاً كثر النحويين وفيه أنه في نحو نسوة وأيام أخرى نكرة فكيف يدل عن المعرفة مع انه ليس
 بهما فالمتحقق ان عدله عن آخر بالفتح والمدراد به جمع المؤنث لان حق أفعال التفضيل أن يكون في
 حال تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله نحو يوسف وأخوه أحب الى أينا فل ان كان
 أبواكم الى قوله أحب اليكم ونحو هذا وأهلندات أحب اليك فكان قياس آخر كذلك لتجرده لكتنه
 ورد بغير ذلك قال الله تعالى فذكرا أحداهما الأخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فسخران يقومان
 فعلهما ان كلاما من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمدراد به جمع المؤنث لان أثره لا يظهر
 في غيره اذا لاخرى فيها ألف التانيث أوضح من العدل وآخرون وآخرون لا مدخل لهما هنا لاعرابهما
 بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح والاولى حذف
 الآية الاولى لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما أنت لقرنها بالفتحة (قوله وكن لجمع الخ) خصه لغلبته
 و ليس بقيد بدليل قوله الآتي واسرأ بل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزين بالشروط الآتية منع وان كان
 مفردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحقه أن يقال كل جمع فتح أوله وكان ثلثة ألفا ليس عوضا وبعدها
 حرفان أو ثلاثة أو سطرها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضا كسر أصلي ولو
 مقدر كسواب وعنادي اذا أصلهما مادواب وعنادي بكسر ما بعد الألف فادغم الاول وقلت كسرة
 الراء في الثاني فتحة والياء الفاقفي استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استعمل بالمنع بخروجه عن صيغ الأحاد
 العربية اذ لا نجد مفردا عر بيا هذه الاوصاف وأما سراويل فاعجمي ومتى اتقى أحدها صرف لانه اما مفرد

أبرزت في شرح مضموم الأول كنهنا في جملة الجمل الشديد واسم للاسود وكذا ان كانت ألفه غير
ثابتة كالمثال أو كانت عوضا عن إحدى ياء النسب كيان وشا أم أصلهما بمعنى وشأى بشد الياء
سأشأى السدى الياءين تخفيفا وعوضا عنها الألف ففتحت همزة شأى بعد سكنها فصار يمانى وشأى
ثم أهل كنهنا فصار يمان وشا ومثل ذلك يمان فانه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الجزء الذي
سير السبعة ثمانية كقوله الجوهري فاصله ثمنى فتحوا أوله لكثرة التغير في النسب ثم حذف إحدى الياءين
إلى آخر ما سر فيه الثلاثة مصروفة ولا يتوهم انها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف
بفوات صيغة الجمع ومالجه في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب رأيت ثمانيا وشأى ميا
بالتنوين بخلاف جوار وفي الجر تقدير الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع وتعود الياء
للإضافة كياء قاض فتقول ثمانية وحذفها لحن وخرج أيضا ما ليس به ألفه كسر كندارك أو كان غير
أصل كندان إذا صله الضم كسر لمناسبة الياء أو تحرك وسط الثلاثة بعد الألف كطواعية وكرهية ومن ثم
صرف ملائكة وصبارفة أو كان سا كنامنوبا انفصاله بأن يكون ياء مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن
تأخر وجودها عن الألف كباي وظفاري نسبة إلى رباح وظفار بلاد اليمن أو تقديرا بأن بنيت السكامة
عليها معا كحوالي للمحتمال وحواري للناصر فسكل ذلك مصروف لفوات الصيغة وانما قدر والنسب في
الآخرين لسماعهما مصروفين بخلاف ما إذا وجدت الياء المشددة في بنية المقرد قبل وجود الألف كقمرى
وبخنى وكرمى فان جمعها وهو قمارى وبخنى وكرمى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تلحق بالصيغة فتأمل
ذلك وقبظهر ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول عنه لا المفرد بالأصل والله
أعلم (قوله وذا اعتلال) مفعول محذوف بفسرده أجره ومنه أى من الجمع المتقدم صفة لذا أوحال منه
وكذا قوله كالجوارى وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالمعنى فلا يجرى كسار بل يقاب كسره الأصل
فتحيا ابا عالما قبل الألف فتقلب ياؤه الغار قوله أجره كسارى أى في حذف الياء وثبوت التنوين فقط لامن
كل وجه فان جوارى يجر بفتحها مقدره وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما (قوله وجره) أى فتقدر
فيه الفتحه نيابة عن الكسرة وانما لم تظهر كفتحة الصب لانها بدل تعميل (قوله حذف الياء الخ) ظاهر
الشرح أن أصله جوارى بالتنوين بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال فتحذف الضمة وفتححة الجر
لثقلها على الياء ثم الياء تخفيفا ويعوض عنها التنوين والارجح تقديم الاعلال لتعلقه بجوهر الكامة
مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله
جوارى بتنوين الصرف حذف الحركة لثقلها على الياء ثم الياء لسا كنين ثم التنوين لوجود صيغة
منتهى الجمع تقديرا اذا المحذوف امة كالثابت خفيف رجوع الياء لزال سبب حذفها فعوض عنها التنوين
قطعا لطمع رجوعها هانما ذهب سببها وبذهب المبرد والزجاجى الى انه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم
منع الصرف فاصله جوارى بالتنوين حذف الحركة لثقلها وعوض عنها التنوين حذف الياء
للسا كنين ويرده أن التعمير عن حركة المقصور كوسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه
بالسكامة فاحتياجه الى التعويض أشد من المنقوص الذى يظهر فيه النصب (قوله وسراويل الخ) هو اسم
جنس مفرد أعجمى نسكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل فمنع الصرف للمعرفة أن هذا الوزن لا يكون
الإلج أو منقول منه فحق ما وزنه بالشروط المارة المنع وان كان مفردا فيقال فيه غير مصروف لموازنته
منتهى الجمع وليس جمع سر والى سمي به المقرد كما زعم لان سر والقلم يسعم وأما قوله
عليه من الأوم سر والى * فليس يرق لمستعطف
قوله ولو سلم فهى لغة فى سراويل لانها بمناءه فليس جمعها كما فى شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو

الثالث صرف نحو صيافة
(ص)
وذا اعتلال منه كالجوارى
رفعا وجره أجره كسارى
(ش) أى اذا كان هذا الجمع
أعنى صيغة منتهى الجوع
معتل الآخر أجره في الرفع
والجر مجرى المنقوص
كسارى فتنونه وتقدر رفعة
وجره ويكون التنوين
عوضا عن الياء المحذوفة
وأما فى النصب فنثبت الياء
وتحركها بالفتح بغير تنوين
فتقول هؤلاء جوارى وغواش
ومررت بجوارى وغواش
ورأيت جوارى وغواشى
والأصل فى الرفع والجر
جوارى وغواشى وجوارى
وغواشى فحذفت الياء
وعوض عنها التنوين (ص)
واسراويل بهذا الجمع
شبه اقتضى عموم المنع
(ش) يعنى أن سراويل
لما كانت صيغته كصيغة
منتهى الجوع امتنع من
من الصرف لشبهه به وزعم
بعضهم أنه يجوز فيه
الصرف وتركه واختار
المصنف أنه لا ينصرف
ولهذا قال شبه اقتضى
معموم المنع (ص)

ابن الحاجب أشار المثلث الى رده بقوله وعموم المنع أى في جميع الاستعمالات (قوله وان به سمي) نائب
 فاعله لفظ به وان تقدم عليه لما مر ان النائب الظرفي يصح تقدمه لعدم ايقاعه في لبس بخلاف غير الظرف
 (قوله كشراحيل) بالشين المحجمة والحاء المهملة علم اعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس
 (قوله للعامة وشبه العجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العامة كما هو مذهب المبرد
 ومذهب سيديويه منعه مطلقا لشبهه باصله كما منعوا سراويل وهو نكرة لثمة مفاعيل والله أعلم (قوله والعلم
 الخ) أعلم ان ما لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثاني
 لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما كانت احدى علمية العامة وهو السبعة الباقية وقد
 شرع يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أى خلط خرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسناد فانه
 محكي كما مر في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كريا) يحتمل انه للاحتراز عن نحو سيديويه
 فانه مبنى تعليق الجزئية الثاني كما مر وهو لجزء التمثيل ليدخل ما ذكر عند من يعر به غير مصروف ولا ترد لغة
 بناء لان الكلام في المرببات وكذا تركيب العدد فانه يحتم البناء كاسيأتى في بابه واذا سمي به ففيه ثلاثة
 مذاهب اقراره على حاله واضافة صدره للجزء واعرابه غير مصروف (قوله فتجعل اعرابه على الجزء
 الثاني) وأما الاول فلا يلزم للفتح ان لم يكن معتلا ولا يسكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف
 صدر المركب الى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب سكون يائه في نحو معدى كرب فتقدر
 عليها الحركات حتى الفتح تخفيفا لتقل التركيب وينخفض عجزه ابداهي اضافة لفظية لان كلام من
 الكلمتين كالزاي من زيد فلا فائدة لها الا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صار كالشيء الواحد ويعطى
 العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعجمة في هرمن
 من رام هرمن اسم موضع منع الصرف فيعجز بالفتح دائما اعطاء لجزء العلم حكم العلم والاصرف كوت
 من حضر موت فانه ليس فيه العلمية وكذا كرب من معدى كرب فانه مصروف في اللغة المشهورة
 وبعضهم يمنع حينئذ أى حال الاضافة بناء على أنه مؤث تايشامعزوايا قال الخبيصى من قدر كريا بما
 للكر به منعه ومن قدره اسما للجزء من صرفه ومن قدر بكرا وقلابى بعلمك وقلابى فلا اسما للبقعة منعه أو موضع
 أو مكان صرفه اه دماينى وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو أبى هريرة وأبى زب
 وأبى عمرو وأبى عثمان وأبى يعقوب أعلاما لا في نحو عبد الله علمه الماصه فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان
 لانه مضاف (فائدة) وقع السؤال عن أم كاشوم هل يمنع عجزه العلمية والتاينث المعنوى كما منع في
 أبى هريرة وأبى بكره للتاينث اللفظى فاجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهي
 التاينث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب
 ومنعته بخلاف كاشوم فان فيه جزء كل من العلمية والتاينث المعنوى لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للجزء
 وحده فالظاهر ان لا يمنع وهو الجارى على السنة المحذيين كافي السماءينى على المعنى لتجزئ كل من العلتين
 فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بكرا الخ أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع
 بعلمك لابلك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كاشوم وهو في الاصل كثير لحم الخدين والوجه من
 السائمة وهي اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كريا باسمها للكر به منعه أن عجز العلم المضاف
 يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤثا نظرا لاصله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذلك
 حاوى الخ) أى علم حاوى الخ أى وان لم يكن على وزن فعلا ان كما أشار اليه بالتمثيل فشمع نحو نجران
 وعمران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلا ان بالفتح كما مر ونقل عن سم أن قوله
 كذلك حاوى الخ مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للشال اذ يصدق على نحو عمران انه حاوى زائد على فعلا ان

وان به سمي أو بما لحق
 به فالانصراف منه يحق
 (ش) أى اذا سمي بالجمع
 المنتهى أو بما ألحق به
 لكونه على زنته كشراحيل
 فانه يمنع من الصرف العلمية
 وشبه العجمة لان هذا
 ليس في الآحاد العربية
 ما هو على زنته فتقول
 فيمن اسمه مساجد
 أو مصابيح أو سراويل هذا
 مساجد ورأيت مساجد
 ومررت بمساجد وكذلك
 الباقي (ص)
 والعلم يمنع صرفه مركبا
 تركيب مزج نحو معدى
 كريا
 (ش) ما يمنع صرف الاسم
 العلمية والتركيب نحو معدى
 كرب وبعلمك فتقول هذا
 معدى كرب ورأيت
 معدى كرب ومررت
 بمعدى كرب فتجعل اعرابه
 على الجزء الثاني وتمنع
 من الصرف العلمية
 والتركيب وقد سبق الكلام
 في الاعلام المركبة في باب
 العلم (ص)
 كذلك حاوى زائد على فعلا ان

بخلاف قوله فيما مر وزائد الفعلان في صرف فانه يفيدان زائدي غير المفتوح لا يؤثران اه وهو تحكم محض
 اذ زائد نحو عمران ليسا زائدي فعلاان بالفتح كالمعنى بل زائدا المكسور وبذلك يلزم أن زائدي نحو
 خصان بالضم من الاوصاف هم زائد المفتوح فيكون ماصرا كما كهدا بالفرق وهو باطل فالاولى
 ما ذكرناه من النظر للثال فتأمل (قوله وكاصهبان) بفتح الهمزة وكسرها و بفتح الموحدة عند المغاربة
 وتبدلها المشاركة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو أصهبان بن نوح عليه وعلى نبيينا
 أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زائدتهما هنا وفيما سقوتهما في بعض التصاريف
 كندسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية فيها لانه نسبة
 للطحن وبيع التبن اما بنان بالكسر فثبت لتبع الجري وبالضم سر وال صغير يستر العورة فان كانا في غير
 متصرف فعلتهما أن يكون قبلهما أكثر من أصلين كعنان هدا في غير المضاعف اما هو فان قدرت اصاله
 تضعيفه فالزيادة والافالنون أصلية كحسان وعفان وحيان فتمنعها ان قدرت من العفة والحياة والحس
 بالكسر أى الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذتحمسونهم باذنه لزيادتهما وان قدرت من الحسن والعفن
 والحين بالفتح وهو الموت صرفتها الاصاله النون فوزنها حينئذ فعلاان لافعلان ومثل ذلك شيطان لانه
 من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعدر محل ما ذكر في حسان غير الصحابي اما هو فممنوع قول واحد
 لانه لمسموع في شعره وعلى أسنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه ان محل الوجهين في غير ماسمع فيه
 أحدهما فقط والافلا يتعدى (قوله بهاء) الاول بناء كعبر في باب التأنيث فان مذهب سبويه ان الهاء
 بدل من التاء في الوقف وانه انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العامية بل ان سمي
 بهما من كصرف قطعا أو مؤنث كان ذوا وجهين كهدلان تاء هماليت للتأنيث عند سبويه بل بنت
 الحكامة عليها وأسكن ما قبلها كتاء جبت وسخت ما على انها للتأنيث مع بناء الحكامة عليها فتمنع مع
 العامية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الاول أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث
 بالتاء لما فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤنث بناء أى معها فيصدق على بنت قطعاً فتدبر
 (قوله العار) أى الخالي من التاء مع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى
 فوق الاحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذى أحرف شاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله
 أو سقرا وزيد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم
 لانها في مقابلة تحتم المنع وفي العادم خبر يرتد كبرافعول العادم وسبق صفتة وعجمة عطف عليه وكان
 ينبغي أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفى عنه بتمثيله بهند (قوله العامية) هي فرعية المعنى والتأنيث
 فرعية اللفظ لان تاء ملفوظة في نحو فاطمة ومقدرة في زيب وسعاد فاقاموا تقديرها مقام ظهورها ذلك
 أن تقول انما جمع تأنيث زيب للفظ لظهوره في الوصف والضمير وانما اختص منع التأنيث بالعامية لان
 العلم المؤنث يلزمه التاء لفظاً وتقديراً كما ذكرنا فاشبهت ناؤه أنفحلي في لزوم فتمنعته بخلاف تاء الصفة كقائمة
 وقاعدة ففي حكم الانفصال للتاهما في قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤنث مع خلوه
 من التاء لفظاً (قوله كزيب الخ) أى لتزيد الرابع منزلة التاء (قوله كسقر) أى لقيام الحركة مقام
 الرابع القائم مقام التاء وليس ذوا وجهين خذ لا لابن الانباري (قوله كجور) بضم الجيم أى لان نقل
 العجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت العجمة وحدها لا تمنع الثلاث لانها هنا مقوية للتأنيث لاستمالة
 بالمنع وممثل جور حص وماه اسماء بلدين (قوله أو منقول الخ) أى لان نقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ

وأصهبان بفتح الهمزة
 وكسرها فتقول هذا
 غطفان ورأيت غطفان
 وصمرت بفتح الهمزة
 من الصرف للعلمية وزيادة
 الالف والنون (ص)
 كندام مؤنث بهاء مطلقا
 وشرط منع العار كونه ارتقى
 فوق الثلاث أو كجور أو سقرا
 أو زيد اسم امرأة لا اسم
 ذكر

وجهان في العادم تذكيرا
 سبق
 وعجمة كهند والمنع أحق
 (ش) وينع صرفه أيضا
 للعلمية والتأنيث فان كان
 العلم مؤنثا بالهاء امتنع من
 الصرف مطلقا أى سواء
 كان علما لمذكر كطلحة
 أو مؤنث كفاطمة زائدا
 على ثلاثة أحرف كما مثل أم
 لم يكن كذلك كشيبة وقلة
 علمين وان كان مؤنثا
 بالتعليق أى بكونه علم أنثى
 فاما أن يكون على ثلاثة
 أحرف أو على أربعة من
 ذلك فان كان على أربعة
 من ذلك امتنع من
 الصرف كزيب وسعاد
 علمين فتقول هده زيب
 ورأيت زيب وصمرت
 بزيب وان كان على ثلاثة
 أحرف فان كان محرك
 الوسط منع أيضا كسقر
 وان كان ساكن الوسط

فان كان أعجميا كجور اسم بلد او منقول من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة منع أيضا وان لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط
 وليس أعجميا ولا منقولاً عن مذكر ففيه

ويصيرها كالعدم فيرجع الى تحتم المنع وانما جاز الوجهان في هـ مع انه مشبه بهيمة وحروفها ز يد باصالة
 تأنيده لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ الشئ الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا
 من مذهب سيبويه والجمهور وجعله الجزمي والمبرد ذوا جهين كهـند (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين
 والصرف لمقاومة السكون أحدهما (فائدة) يجوز في أسماء القبائل والارضين والسكك والصرف على
 تأويلها باللفظ والسكان والحي أو الابل وعدمه على ارادة السكامة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيه أحدهما
 فقط فلا يتجاوز كاسمع الصرف في كـب وثيف ومعد باعتبار الحى و بدر وحـين على المكان وكـنهه في
 يهود وجوس عـدين باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والا اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوى فيمنع بكل
 حال كتغلب و باهلة و خولان و بغداد فاده في التسهيل وشرح مع زيادة وقوله وأسماء السكك أى كاسماء
 حروف الهجاء وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا عـرت بت جاز فيها الصرف وعدمه
 باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحو قولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة
 منعت له لانه كجوراً ولتنبى عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هود صرفته لماسياً تى وكذا
 يقاس ما أشبهه ويشكل على ما صر قولهم جاء تى فريش بالتنوين وقوله تعالى كذبت نمود المرسلين عند
 من نونه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكان حقه المنع وأجيب بأن التأنيث على حذف مضاف
 أى أولاد فريش ونمود مثلاً كما اعتبر المضاف في قوله تعالى أوهم قاتلون بعسوكم من قرية أهلكتها والا
 لقال أوهى قاتلة وأنه أنت باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه
 أفاده الرضى (تنبيه) مصر عنده تأويله بالبقعة يتعين منه وليس كهـند لانه منقول من مذكر وهو
 مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهبط وامصر التاء بله بالسكان
 أولانه غير معين أى مصر من الامصار (قوله والجمعى الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لرفوعه
 أى الجمعى وضعه وتعريفه وقوله معز يدا محال من الهاء في صرفه وان لم عليه عمل المصدر ومؤخر
 للتسامح في الظرف أو من الضمير فى الجمعى لتأوله بمشتق أى المنسوب للجمعى فيجتمه للضمير لان الجمعى
 نفسه لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله الجمعى) طريق معرفتها نقل الأئمة أو خروج
 الاسم عن وزن الاسماء العربية كـابراهيم و ابريسم أو خلو الخاسى من حرف مر بنقل وهى المتناقفة
 وكذا الرباعى الا ما فيه السين فقد يكون عربياً كـعجدة أو أن يجتمع فيه ما لا يجتمع فى العربية كالجم
 مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كصنـجق وجرموق أو مع الصاد كـولجان وحبس أو مع الكاف
 كـسكـرجة وكتبعية الراء للنون أول السكامة كـنرجس والزى للدال آخرها كهـندسز (قوله فى لسان
 الاعجمى) المراد به ما عدا العربى لخصوص الفارسى (قوله بل فى لسان العرب) أى سواء استعملته
 أولاً فى معناه الاصلى ثم نقلته للعلمية كـاجام و فبر وزمـسى بهما وهذا مصروف اتفاقاً أو جعلته علماً
 من أول الامر كـبندار بضم الموحدة عند الجمعى اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن
 وقالون بالردي اسم جنس للجميد ولم تستعملهما العرب كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير
 الشاوبين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى لان الجمعى سبب ضعيف فلم يؤثر بدون الزيادة
 بخلاف التأنيث فان علامته مقدره وتظهر فى بعض التصار يف فله نوع قوة فى الثقل وتحرك الوسط بز يده
 فنع (قوله كسراً) فى نسخ كـشتر بفتح الشين المـجمعة والتاء الفوقية اسم قلعة بالجمعى ومحل صرف
 ذلك ما لم يرد به البقعة والاتحتم منه للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالجمعة للجمعى وجمها (فائدة)
 أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كما هـ غير مصروفة للعلمية والجمعى حتى موسى عليه السلام
 لانه معرب موشى وهو بالعبرانى معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركب اسماء عليه وأما

وجهان المنع والصرف
 والمنع أولى فتقول هذه
 هندورأيت هند ومررت
 بهند (ص)

والجمعى الوضع والتعريف
 مع

زيد على الثلاث صرفه
 امتنع

(ش) وينع صرف الاسم
 أيضا الجمعى والتعريف

وشرطه أن يكون علمانى
 اللسان الاعجمى زائد على

ثلاثة أحرف كـابراهيم
 واسماعيل فتقول هذا

ابراهيم ورأيت ابراهيم
 ومررت بـابراهيم فتمنعه

من الصرف للعلمية والجمعى
 فان لم يكن الاعجمى

علمانى لسان الجمعى بل فى
 لسان العرب أو كان نكرة

فيهما كـاجام علمانى أو غير
 علم صرفته فتقول هذا

اجام ورأيت اجاماً ومررت
 بـاجام وكذلك تصرف

ما كان علمانى اعجمى على
 ثلاثة أحرف سواء كان

محرك الوسط كـسقر أو
 ساكنه كـنوح ولوط

اختلافهم في اشتقاقه فإما هو في موسى الحديدي فقبل من أوسيت رأسه إذا حلقته فهو موسى كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفاً وقيل هو فعلى من ماس يمس إذا نبخر في مشيه لتحركه كذلك عند الخلق به فقلبت الياء والضم ما قبلها كوقوف من اليقين فيمنع للالفت المقصورة كالي السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه أربعة لسكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الأنبياء سبعة محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فكأنها مصروفة لفقدها المحجمة في الأربعة الأولى وفتدشر طهاني الباقي وقيل هو ليس عربياً بل هو كنوح لأنه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن اسمعيل تعلم أصل العرب ببيتهم حين سكنوا مكة مع أمه بدل على وجود العرب ببيت قبلة وفي عز بروجها قرى ههنا فالصريف على أنه عربي من التزيير وهو التعظيم وعنده على أنها محجى وأنه حذف تنوينه لئلا كين تشبهه بالبحرف المد وأما ليس فقبل منه للمحجمة وقيل عربي مشتق من الأبلس وهو الأعداء وعلى هذا فإنه أشبه المحجمة لأن العرب لم تسم به أصلاً بل هو خاص بن أطفاه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لئلا يظن في آحاد العرب ببيت كاقيل لأنه كاقيل واكيل وغيرهما والله أعلم **(قوله كذا ذوزن)** أي علم ذوزن وقوله وأغالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعنىه والاحسن ههنا تأويل الفعل بالاسم لأنه صنف لوزن والأصل فيه الأفراد أي ذوزن خاص وأغالب وان جرى الشارح في الخلل على عكسه **(قوله كاجد)** منقول من المضارع أو الماضي المعتدى بالهمز أو اسم التفضيل سم **(قوله كفضل)** أي الماضي المجهول وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككلم أشد اللام وكذا المفتوح بناء مطاوعة كتعلم أو همزة وصل كأنطلق وتقطع همزته عند التسمية به بعده عن أصله ومضارع وأمر غير الثلاثي كيد حرج وينطلق ويستخرج ودحرج الخ الأمر المغاظة فكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لأنها لا توجد في غيره إلا نادراً كدتل بضم فكسر لسر بية كبن عرس وينجلب كينطلق فخرزة أو في اسم أمهمى كبقم بوزن كالم الصبغ المعروف واستمبق كاستخرج اللديباج الغليظ فاذا سمى بشيء مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو استترا حكي لأنه جملة أما مضارع الثماني وأمره فن الغالب كاسيأني وأما أمر المغاظة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرة فيسه فلا يؤثر تصريح **(قوله هناد ضرب وكام)** أي برفعهما لأنه خبر وليس محكياً والثاني منصوب بالفتح والثالث مجرور بها **(قوله والمراد بما يغلب الخ)** أشار بذلك إلى أن التعبير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لأنه يشمل ما كان كثير فيه وما فيه الزيادة المذكورة وإن لم يغلب كاسيأني الآن يراد الغالب حقيقة أو حكماً بان يقتضى القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيلة باجده ويعلى فإنه من الغالب حكماً **(قوله بوجوده في الفعل كثيراً)** أورد عليه أن فاعل بالفتح كضارب كثر في الأفعال مع أن موازنه من الأسماء كقام مصروف اتفاقاً إلا أن يقال كلامه مبني على الغالب أي أن كثرية الوزن في الفعل تقتضى المنع غالباً وقد لا تقتضيه **(قوله أو يكون فيه زيادة)** أي مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبسوء بغير الهمزة كرمغ بمحجمة بوزن يضرب اسم الحجارة بيض وتنضب كتنصر لشجر أو يستوي فيهما وهو مضارع الثلاثي المبسوء بالهمزة كايض وأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كالنصر واقبل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وما قبله لكثرة الزيادة معاً واعلم أن المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أولاً يكثر اسم الجنس أما العلم فلا عبرة به لأنه يكون منقولاً من الفعل **(تنبيه)** شرط الوزن المانع لزومه للكامة فيصرف امرؤ وأبهم علمين لأنهما خرجا عن الأفعال بكون عينهما لا تلزم حوكة واحدة بل هما في الجر كضرب وفي النصب كاعلم وفي الرفع كاتخرج وان لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو الاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو

(ص)

كذلك ذوزن يخص الفعلا
 * أوغالب كاجد يعلى
 (ش) أي كذلك يمنع
 صرف الاسم إذا كان عاملاً
 وهو على وزن يخص الفعل
 أو يغلب فيه والمراد بالوزن
 الذي يخص الفعل مالا
 يوجد في غيره إلا نادراً
 وذلك كفعل وفعل فلو
 سميت رجلاً بضرب أو كام
 منعتهم من الصرف فتقول
 هناد ضرب أو كام ورأيت
 ضرب أو كام ومررت
 بضرب أو كام والمراد بما
 يغلب فيه أن يكون الوزن

يوجد في الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فالاول كما تدواصبع فان هاتين الصيغتين يكتران في الفعل دون الاسم كضرب واسمع ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي فلو سميت بأحد واو اصبع منعتة من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا ائدورايت ائدوريت بائد والثاني كما تدوير يد فان كلاما من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التسكيم والغيبة ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن غالب (١٠٦) في الفعل عنى أنه به أولى فتقول هذا ائدورايت ائدورايت يدوريت يدوريت

بأحد ويريد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول في رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا ومررت بضرب لانه يوجد في الاسم كحجر وفي الفعل كضرب (ص) وما يصير علما من ذى ألف زبدت لالحاق فليس ينصرف

(ش) أى وينع صرف الاسم أيضا للعلمية وألف الالحاق المقصورة كعاقى وأرطى فتقول فيهما علمان هذا عاقى ورأيت عاقى ومررت بعاقى فتعنه من الصرف للعلمية وشبهه ألف الالحاق بألف التأنيث من جهة أن ماهى فيه والحالة هذه أعنى حالة كونه علما لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه عاقى علقاة كما لا تقول في حبلى حبسلة فان كان ما فيه ألف الالحاق غير علم كعاقى وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لانهما والحالة

رد وقيل علمين ظروجهما بالاعلال الى وزن ففعل ويريم بخلاف نحو يز يد وان خرج الى وزن بر يد لان زيادته تنبه على أصله (قوله كائيد) بكسر الهمزة والميم كضرب أمر واو اصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله

وهمز أئمة ثلث وثالثه * التسع في اصبع واختم باصبع

وقوله ونحوهما أى كابل بوزن انصر وهو خوص الدم (قوله لالحاق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعى أو الخماسى الأصول ليلحق به في تصاريغه فيزاد فيه حرف كالألف من أرطى وعلقى لجهلها كجعفر وفي عزهى وذفرى كدرهم وكاحدى الباعين في جلبب جلببية وجلببا بالجهلها كدسج دسج دسج ودسج أوجس فان كالياء والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفارت لالحاقهما بقنديل وقناديل (قوله كعاقى) بعين ههه ثم قاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانه دقاق تستخدمه المكاس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر رقيق ليست ألفه لالحاق بل أصلية فوزنه اقل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبهه ألف الح) من اضافة الصفة لوصف أى وألف الالحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة (قوله من جهة الح) أى ومن جهة ان كلامها زيادة غير مبدلة من شئ وانها لا تقع الا في وزن صالح لالف التأنيث كارتى بوزن سكرى وعزهى بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة وتعارفها في أن ألف الالحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطلقا ولذلك قال الفارضى انما تجعل ألف أرطى وعلقى للتأنيث لقولهم أرطاة وعلقاة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منوناً بجعل ألفه لالحاق وغير ممنون بجعلها للتأنيث وبهما قرى تترى في السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهر ملك كراؤمؤث ولسكن في الثانى مانع آخر وهو التأنيث المعنوى (قوله لا تشبهه ألف التأنيث) أى شبهها كاملا للتحاقها التاء والتنوين كما سوان أشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهى مستقلة بالمنع كالف التأنيث والعلمية مهيئة لها الامانة أو كل منهما مؤثر لان المشبهه لغيره أحط رتبة منه احتمالان (قوله كعلياء) بكسر الهمزة ثم موحدة اسم لقصبه العنق وانما كانت ألفه المدودة لالحاق بقراطس لالتأنيث لانها تنوين ولا تكون الا في وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث منقلبة عن ألف فهى مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقدرية تشبيله بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية لان العلم اما شخصى أو جنسى فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ولا يصلح لغيره ووجه بخلاف ذلك فالعلم كعلمية باطل اه أى بل هو مشبهه لعلم كفى الشرح لسكن قيل انه علم جنس معنوى للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصریح (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى وتعل أو بوقبيلة وأصله علم جنس للشعب (قوله لان مفردة جمعاء) كحمراء والقياس في موازن فعلا اذا كان اسما لصفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذ كرم جمع بالوار والنون لحق مؤنثه بالجمع بالألف والتاء فعلا

هذه لا تشبهه ألف التأنيث وكذا ان كانت ألف الالحاق مدودة كعلياء فانك تصرف ما هي فيه علما كان أو نكرة (ص) عنه

والعلم يمنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كشملا والعدل والتعريف مانع اسجر * اذ ان التعمين قصد ايعتبر (ش) يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها والعدل وذلك في ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد فانه يمنع من الصرف شبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع والاصل جمعاء لان مفردة جمعاء فعلا عن جمعاء الى جمع وهو معرف بالاضافة

هذه الى جمع هنا اختيار الناظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعال فعلاء منكره
 ومؤنثه كجمع أسير وسجرا وقيل معدول عن فعلى كصحر او صحارى والاول أصح لان فعلاء لا يجمع
 على فعل الا اذا كان صفة منكرها فعمل ولا على فعلى الا اذا كان اسما محضالا منكره وجمعا ليس كذلك لانه
 ليس صفة وله منكر **(قوله أى جمعهن)** حذف الضمير لعل به ونوى ولا يرد أن الاضافة تبطل منع الصرف
 فكيف يعتبر تعر يفهما ما ان محل ابطاطاله مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أمام حذفه
 فلما منع من اعتباره وكذا يقال فى الآتية **(قوله العلم المعدول)** أى عد لا تقدير يافان طريق العلم بعدل
 هذا النوع مما عه غير مصروف مع علة العلية فقط فيقدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علة واحدة فلو سمع
 مصروف قام يحكم به لعله كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كغير وصرود والصفة كطام ولبند والمصدر
 كهدى وتقى والجمع كغرف ونجم فكل ذلك غير معدول وكذلك الوجود مع العلية علة غير العدل كطوى
 فان منعه للتأنيث باعتبار البتة لا العدل اذ لا حاجة لتسكاف تقدير مع وجود غيره بخلاف العدل فى نحو جمع
 وسجرا وأخر ومثنى فانه تحققى يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل
 علم لم يعلم أصرفه أم لا فذهب سيدي به صرفه ومنه ذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب فى
 العلم بية أفاده السنوانى على القطر **(قوله وزفر)** اسم عالم حنفي **(قوله والاصل عامر)** أى فعلم منقول
 عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علم الا عن الصفة لانها ليست بمعناه
 لتسكيرها وقيل ان فعل معدول عن أنعل لا ناعل لانه غير مستعمل يقال رجل أنعل اذا اختلف منابت
 أسنانه وكان فيها ز وأدوامرأة نعلى صحاح وفائدة العدل فى هذا النوع تخفيفه مع تحضه للعامة ادلوقيل
 عامر توهم انه صفة **(قوله سحرا اذا أريد الخ)** مثله أمس عند بعض نعيم كاسر أول الكتاب **(قوله**
يوم الجمعة سحرا) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحرا بدل بعض منه على تقدير الضمير
 وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحرا آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه يمكن جعل السحرا
 من النهار مجازا لجاورته **(قوله ممنوع من الصرف)** أى عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه
 لنية الاضافة أو أل وقيل مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومر فى أمس الفرق بين العدل
 والتضمنين وقيل لا معرب ولا مبنى فالاقوال أربعة وهى فى سحر المعين اذا كان ظر فافلون كرا أو عرف
 بأل مثلا صرف الفوات العدل نحو نجيبتناهم بسحرا وجمعتك يوم الجمعة السحرا وسحره ولولم يكن ظرفا مع
 تعيينه قرن بأل أو أضيف وجوبا كطاب السحرا أو سحرنا **(قوله والاصل فى التعريف أن يكون بأل)**
 أى أو بالاضافة حيث أريد به معين مع خلوه عنهما حكما بعدله عن أحدهما لاشتماله على معناه فهو عدل
 تحقيقى لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصارا على ما يدفع الحاجة مع اختصاره **(قوله وصار مشبها**
لتعريف العامة) أى وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف لى لكن صرح فى التسهيل بأنه
 علم شخصى أو جنسى فاستشكاه أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعامة وهو لا يجمع تعريف اللام فكيف
 يكون معدولا عنه مع عدم اشتماله على معناه اه وصرح ذلك أن العلم الحقيقى لا يصح عدله عن ذى أل لما
 ذكر فاحفظه ينفكك فى مواطن كثيرة فانتقل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهور اذا أريد
 بهما معين يمنع صرفهما للعامة والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبغى حمله على العامة الحسكية وهى المعبر
 عنها هنا بشبه العامة لما سمعت ولان العلم الحقيقى لا يحتاج لاشتراط التعيين والملمجى لاشتراطهما معا
 بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منعهما للعامة الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوى باعتبار
 تأويلهما بالمدى وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفى المصباح ان رجب الشهر
 مصروف وان أريد به معين وأما باقى الشهور فجمادى ممنوع لأنف التأنيث وشعبان ورمضان للعامة والزيادة

المقدرة أى جمعهن فأشبهه
 تعر يفه تعر يف العامة من
 جهة أنه معرفة وليس فى اللفظ
 ما يعر فه الثانى العلم المعدول
 الى فعل كعمر وزفر وتعل
 والاصل عامر وزافر وتاعل
 فمنعه من الصرف للعامة
 والعدل الثالث سحرا اذا
 أريد به يوم بعينه نحو
 جمعتك يوم الجمعة سحرا
 فسحرا ممنوع من الصرف
 للعدل وشبه العامة وذلك
 انه معدول عن السحرا لانه
 معرفة والاصل فى التعريف
 أن يكون بأل فعدل به عن
 ذلك وصار تعر يفه مشبها
 لتعريف العامة من جهة أنه
 لم يلفظ معه بعر ف(ص)
 وابن على السكسرفعال عاما
 مؤنثا وهو نظير جشما
 عند نعيم واصرفن ما نكررا
 من كل ما التعريف فيه أترا
 (ش) أى اذا كان علم
 المؤنث على وزن فعال
 كندام ورقاش فلا عرب فيه
 مندهبان أحدهما وهو
 مندهب أهل الخبز

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام وصمرت بحذام والثاني وهو مذهب تميم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكر الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام وصمرت بحذام والثاني وهو مذهب تميم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكر الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام وصمرت بحذام والثاني وهو مذهب تميم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكر الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أي مطلقا سواء كان آخره اعرابا أو لا وانما بنى شبهه المبني وهو نزال وزنا وعلا وتعريف لانه معدول عن نزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجه الشبه وتنايشا فاعلمه أول نزال بالكسمة أو بناه على منه المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة وثبت فنزال بمعنى المنزلة وتدراك بمعنى الحركة. وقيل بنى حذام لتضمنه معنى هاء التأنيت التي في المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلوسمى به من ذكر نزال وجب البناء لانه الآن ليس وثناؤا ولا معدولا في عرب غير منصرف للعلمية والتأنيت الأعلى كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب ما لا ينصرف) أي عند كلهم اذ لم يكن آخره اعرابا نحو بارفأ كثيرهم بينه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى اسائه التي هي لغتهم وبعضهم يذمه الصرف كالأول وقد لفق الاعشى بين الاعميين لان الاصح قدرة العربي على النطق بغير لغته اذا اراده ففعل

ومر دهر على وبار * فهلكت جبهة وبار

فكسر الاول على امة أكثرهم ورفع الثاني غير منقون كقلام وقيل لان لفظي بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا في كتب بالواو والألف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأى سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيت وهو أقوى لتحقق التأنيت والعدل انما يقدر اذ لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو من نحل وعن الاول منقول عن فاعلة علماء المنقول عن الصفة كما صرف عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين المحجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم سم (قوله لزوال أحد سببها وهو العلمية) أما ما كان أحد سببها الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة أو كان فيه سبب مستقل وهو الألف والجمع فغير مصروف سواء بقى على تنكيره أو سمي به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا لأنظر الاشمونى وحواشيه (قوله وتناقص من كلامه) الحاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالجمع اثنان وقد عادت أحكامها (قوله وما يكون منه الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهج جوارى أى طر به في اعرابه سواء كان احدى علمته العلمية أو الوصفية فثاله في العلمية قاض علم امرأة كمالى الشرح ويعمل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن بدحرج وينون رفع اعرابها ووضا عن الياء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوسميت يرمى ويقضى أو ما لوسميت بيفر ورو يدعوفت كسما قبل الواو وتقلها ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجر به كاذ كرو مثاله في الوصفية اعم تصغيرا عمى فانه لا ينصرف للوصفية ووزن ادحرج فيجرى فيه ما ذكر ويقال أصلها قاضى ويعبلى ويرمى ويفزى وايحيى بتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتتحذف حركة الياء للثقل ثم الياء لالسا كنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز في الضرورة) هذا جواز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللمتناسب جائز يصدق بهما قول المصنف صرف (قوله من ظمأن) بالصرف للضرورة جمع ظمينة وهي المرأة في اليهود جمع مشتقة من الظمن وهو السفر وقد اطلق على المرأة وان لم تكن في هودج ولا مسافرة وتمام البيت * سواك نقبا بين حزن شعيب * والسؤالك جمع سالكة مفعول ثان لترى ومفعوله الاول ظمأن زيدت فيه من ونقبا مفعول سواك أى طر بها في الجبل

وحزنى

للعلمية والتأنيت ففاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيت وهو مشبه بجوار من جهة أن فى آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملة كسرة فيعامل معاملة فتقول هذه قاض وصمرت بقاض ورأيت قاضى كما تقول هؤلاء بجوار وصمرت بجوار ورأيت جوارى (ص) ولا يضطررأ وتناسب صرف * ذوالمنع والمصرف قد لا ينصرف (ش) يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله * تبصر خيلى هل ترى من ظمأن * وهو كثير

وحرفي مشي حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الارض وشعبب اسم ماء (قوله وأجمع عليه البصريون في الجلة والافق قيل في ذي الالف المفصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يز يد بقدر ما ينقص ورد بأنه قد يلتقي بساكن فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وأيضا سمع بدون ذلك كقوله اني مقسم ما ملكت بفاحل * جزأ الآخري ودنيا ترفع

بأنوين دنياء وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من قالوا ان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما وردده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لاجل من بدليل صرف خير منه وشمرته لزوال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل في قوله * وما الاصباح منك بأمثل * مع وجود من المتقدمة عليه ﴿ تنبيه ﴾ أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختيارا وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقا قال الأخفش وكانها لغة الشعراء لا ضطرار هم اليه في الشعر فخرى على أسنتهم (قوله للتناصب) هو نوعان تناسب السكيمات منصرفة انضم لها غير منصرف كتثوين سلاسل مناسبة أغللا وسعيرا وتنوين يغوث ويعوق في قراءة الأعمش لمناسبة نسرا والثاني لرؤس الآي كتثوين قوارير الاول لانه رأس آية يناسب بقية رؤس الآي في التنوين وصل في الألف بدله وقفا وأما قوارير الثاني فنون لبنا كل الاول للرؤس الآي هنا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه (قوله فاجازه قوم الخ) أجاز الكوفيون مطلقا وبعض المتأخرين في العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا (قوله واستشهد بالمنع) أي لجواز منعه الصرف (قوله وعن ولدوا الخ) هو رثاء في قومه من الهزج المكفوف جميع أجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مفاعيلن وآخر الشطر الأول ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره عن والله أعلم

﴿ اعراب الفعل ﴾

(قوله كتسعد) اما بفتح التاء والعين مضارع سعي سعي بفتح فيهما أي اعانه أو مضارع سعي بالكسر اللازم من السعد وهو الجن ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول أو من أسعد المتعدي بالهمز بمعناه أو مع كسرهما مبنيا للفاعل من أسعد (قوله اذا جرد الفعل) أي في اللفظ والتقدير معا فلا يرد قوله * محمد فقد نفسك كل نفس * بجزم تقدم تجرده لفظا لان جازمه مقدر أي لتقدم وقوله رفع أي لفظا كما مثله أو تقديره كالمسكن للتخفيف نحو يأمركم أولو قنسا وغيره فان رفعه مقدر قيل أو محلا لان المضارع مع النونين يرفع محلا كما قاله يس تبع الابن قاسم ولذا لم يقمده المصنف بالخلو منهما لكن صرح الغايوني وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم قيل وانما لم يقمده حينئذ كتقاء بقوله في باب الاعراب * وأعر بوا مضارعان عريا * الخ فان مفهومه انه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفي عنه مع النونين الاعراب اللفظي والتقدير لا المحلى أيضا والالم يشبه له محل النصب والجزم أيضا وهو خلاف المنصوص ألا ترى أن الاعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معرفة قطعا فتدبر (قوله موقع الاسم) أي اذا كان خبرا أو صفة أو حالا لان الأصل في هذه الثلاثة الاسم فثبت وقوع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها والماضى وان كان يقع في ذلك لكنه مبنى الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه من فواعل لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحضيض والتنقيص بالفعل والعلة وخبر أفعال الشروع بالجل وأبشيب بان المراد وقوعه في الجلة وأيضا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذا اثر العامل لا يغير الا بعمل آخر تصريح (قوله لتجرده) أي للدوران الرفع معه وجودا وعدما والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عديمي فلا يكون علة للرفع الوجودي لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول

وأجمع عليه البصريون والكوفيون ورد أيضا صرفه للتناصب كقوله تعالى سلاسل وأغللا وسعيرا فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازه قوم ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين واستشهدوا بمنعه بقوله

ومن ولدوا عرض الطول وذوا العرض فضع عامر من الصرف وليس فيه سوى العمية والى هـ هذا أشار بقوله والمصروف قد لا ينصرف

(ص)

﴿ اعراب الفعل ﴾

ارفع مضارع اذا تجرد من ناصب وجازم كتسعد (ش) اذا جرد الفعل المضارع من عامل النصب وعامل الجزم رفع واختلاف في رفعه فذهب قوم الى انه ارتفع لوقوعه موقع الاسم فيضرب في قولك زيد يضرب واقع موقع ضارب فارتفع لذلك وقيل ارتفع لتجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف (ص)

و بلن انصبه وكى كذا بان

أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو عدم مقيد والمتنع علة للوجودى هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصریح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على انه ان أر يده ان علامة الوجودى تكون عدماً مطلقاً فهو باطل أو مقيد ارجع للاول فتدبر وقال الكسائى رفع باحرف المضارعة ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا مرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أى مفيد (قوله والتى) امام مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو مفعول محذوف يقسره انصب والفاء عاطفة عليه أى ولا بس التى الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو للاستقبال فهو يبنى المستقبل وحرف التنفيس يشبهه ولا يفيد تأنياً بيد التنى خلافاً للز تخشع فى أى نموذجه وأما قوله تعالى لن تخلقوا ذباباً فالتأنيدي فيه من خارج عن لن لانها ولاناً كيدته خلافاً له فى كشافه لكن وافقه على التأنيدي كثير ون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمهور وركز يدالن اضرب خلافاً للاخفش ولا يرد أن التنى له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلى فهأتما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله

لن مارأيت أبابز يد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

أى لن أدع القتال مدة رؤى أبابز يد مقاتلا وعند ارادة الالغاز تكتب لها كلمة واحدة فيقال أبابز جواب لما وبم نصب أدع واشهد ليس معطوفاً على أدع لثلاثين ناقض بل على القتال فهو منصوب بان مضمره عطفه على اسم خالص أى لن ادع القتال وشهود الهيجا قيل والجزم بها لغة كقوله * فلن يحل للعينين بعدك منظر * وقوله

لن ينح الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الخلقه

لكن الأول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة (قوله وكى) أى المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليمية فان النصب بعدها بان مضمره واعلم ان كى امام مصدرية قطعاً أو تعليمية قطعاً أو محتملة طها فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحول كى لآسوا ولا يصح كونها تعليمية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بالضرورة اليه والثانية أر بعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فأنما * يرحى الفنى كما يضرو ينفع

أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقـدر قبلها اللام والمد كورة قبل اللام كقوله

كى لتقضينى رقية ما * وعدتى خير مختلس

أو قبل ان كقوله

فقات كل الناس أصبحت مانحا * اسانك كيا أن نفر وتخدعا

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمره وأظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين وأجازها السكوفيون اختياراً كجئت كى ان تكرر منى ويؤيده ان اضماران به اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلا لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وامامع أن أو المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة طها قسمان

لا بعد علم والتى من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد (ش) ينصب المضارع اذا صحبه حرف نامب وهولن وكى

المنفردة عن اللام وأن نحو كذا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فارة والواقعة بينهما كقوله * اردت لكما ان تطير بقرتي * فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة بان والاول أرجح لان لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وإيضاح أم بابها فلا تؤكدها واغتنقها فاندخول حرف الجر والمصدر على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف ما سر وأجوعوا على جواز فصلها من الفعل بالانافية وأما الزائدة كما سر من الامثلة وبهما معا نحو كى مالا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كى تجنحون الى السلم وما نئرت * قتلا كم راظى الهيجاء تضطرم

أى كيف تجنحون (قوله وأن) أى المصدرية وهى أم الباب ولذا لا يضر غيرها وإنما أخرها بطول الكلام عليها وهى تنصب المضارع لفظا ومحلام النونين ولا تنصب محل الماضى انما قالها توصلا به ولا تؤثر فى معناها شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته مستقبلا ناسب عملها فى محله ويمتنع تقدم معمول الفعل عليها خلافا للفرع لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وتخرج بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق بينهما والزائدة وهى الواقعة بعد الما الحينية نحو فاما أن جاء البشير أو بين الكاف وبحرورها كقوله

* كأن ظبية تعطوا الى وارق السلم * أو غير ذلك والمفسرة وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حرفه وتأخرها جملة ولم تقترن بحرف وهى تفسر معمول الفعل الذى قبلها ظاهرا كان نحو اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقدفيه مفا يوحى هو عين اقدفيه أو مقدرنا نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك أى أوحينا اليه شيئا هو اصنع ويحتمل الزيادة على معنى أوحينا اليه لفظ اصنع فان قدر قبلها الجار كانت مصدرية لا اختصاصه بالاسماء ولولا تأويل أى أوحينا اليه بوضع الفلك وان لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وأخر دعوانهم أن الحمد لله لان الكلام لا يتم الا بدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وان لم يتأخر عنها جملة امتنعت ان فلا يقال أرسلت اليه ما يليق ان مسح بل تحذف أو يؤتى بدله أبى فتدبر (قوله ما يدل على اليقين) أى كراى وتحقق وتبين وظن مستعملا فى العلم وانما واجب كونها فى ذلك مخففة لان المصدرية للرجاء والطمع فلا تدخل الاعلى ما ليس مستقرا ولا ثابتا والعلم انما يتعلق بالمحقق فلا يناسبه الا التوكيد المفاد بالمخففة والاكثر حينئذ الفعل بين ان والفعل بما سبق فى ان واخوانها وأجرى سيبويه والاخفش الخوف مجرى العلم عند اليقين الخوف كخشيت ان تفعل بالرفع ومنه قوله

اذا مت فادفنى الى جنب كرمه * تروى عظامى بعلموتى عروقها

ولا تدفنى فى القلاة فائى * أخاف اذا ماتت أن لا أدوقها

رفع أدوق كالتافية قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا يرون أن لا يرجع بالنصب فيما شد نعم ان أول العلم بغيره كالظن أو الراى والاشارة مثلا لاجاز النصب كما علمت الا ان تفعل كذا أى ما أرى ولا أشير الا بذلك قاله سيبويه وجوزوه الفراء بلا تأويل (قوله أحدهما النصب) أى لعدم تحقق المظنون فيناسبه الترجى بان المصدرية وهو الارجح عند عدم الفصل بلاولدا أجمع عليه فى أحسب الناس ان يتركوا أمامع الفصل بلا فالارجح الرفع كظننت ألا تقوم لان فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير لا كقد والسين وان كظننت ان ستقوم لان المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثانى الرفع) أى لقرب الظن من العلم لسكونه الطرف الراجع فكأنه معلوم (قوله وبعضهم أهمل أن الح) وبعضهم جزم بها كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى ان ياتنا الصيد منحطب

(قوله أخنها) بالجر بدل من مأوعظت بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتبارى لا همل وضامير استحققت يرجع لان أى وبعضهم أهمل ان وقت استحقاقها العمل أوفى مكان استحقاقها بان لم يتقدمها علم ولا ظن جملا على ما يجمع ان كلاحرف مصدرى إنثائى وكذلك بعضهم أهمل ما المصدرية جملا على أن

وأن واذن نحو ان أضرب وجئت لى أنعلم وأريد أن تقوم واذن أكرمك فى جواب من قال لك آتيك وأشار بقوله لا بعد علم الى أنه ان وقعت أن بعد علم ونحوه ما يدل على اليقين وجب رفع الفعل بعدها وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة نحو علمت أن يقوم التقدير انه يقوم نخف وزحف اسمها وبقى خبرها وهذه هى غير الناصبة للمضارع لان هذه ثنائية لفظا ثلاثية وضما وتلك ثنائية لفظا ووضما وان وقعت بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان جازى الفعل بعدها وجهان أحدهما النصب على جعل أن من نواصب المضارع والثانى الرفع على جعل ان مخففة من الثقيلة فتقول ظننت ان يقوم وان يقوم والتقدير مع الرفع ظننت انه يقوم تخففت أن وحذف اسمها وبقى خبرها وهو الفعل وفاعله (ص) وبعضهم أهمل أن جملا على مأخنها حيث استحققت عملا (ش) يعنى ان من العرب من لم يعمل أن الناصبة للفعل المضارع وان وقعت بعد ما لا يدل على يقين ولا رجحان

فرفع الفعل بعدها جلا
على اختها ما المصدرية
لاشتركا كما في أنها يقدران
بالمصدر فتقول أريد أن
تقوم كأنقول عجبت بما
تفعل (ص)
وانصبوا بذن المستقبلا
ان صدرت والفعل بعد
موصلا

أر قبلة اليمين وانصب وارفعها
إذا اذن من بعد عطف وقعا
(ش) تقدم ان من جملة
نواصب المضارع اذن ولا
ينصبها الا بشرط واحد
أن يكون الفعل مستقبلا
الثاني أن تكون مصدرية
الثالث أن لا يفصل بينها
وبين منصوبيها وذلك نحو ان
يقال انا آتيتك فتقول اذن
أكرمك فلو كان الفعل
بعدها حال لم ينتصب نحو ان
يقال أهديتك فتقول اذن
أظنك صادقا فيجب رفع
أظن وكذلك يجب رفع
الفعل بعدها اذالم تتصدر
نحو زيد اذن يكرمك فان
كان المنقسم عليها حرف
عطف جاز في الفعل الرفع
والنصب نحو اذن أكرمك
وكذلك يجب رفع الفعل
بعدها ان فصل بينها وبينه
نحو اذن زيد يكرمك
فان فصلت بالقسم نصبت
نحو اذن والله أكرمك
(ص)

وبين لا ولا م جزا التزم
اظهار أن ناصبة وان عدم
لا فان عمل مظهر أو مضمرا

كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كأنك ونوا بولي عليكم وقول الشاعر
وطرفك اما جئنا فأحبسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيهما للتخفيف لثبوتها نظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف في البيت
تعليقية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كي فهي الناصبة وما زائدة فقيه ثلاثة أوجه
والمعنى احبس طرفك عن النظر اليها اذا جئنا لاجل ظنهم ان هو اك حيث تنظر ستر اعلينا (قوله فبرفع
الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محبسن أن يتم الرضاعة بالرفع وقوله

أن تقرأن على أسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالسوفين لعدم وقوعها بعد علم أرظن أعاده الصبان (قوله وانصبوا) أي أكثر
العرب لزوما عند استيغناء الشروط المذكورة لاجوازها كما قيل فان عدم بعضها لزم اهمالها وبعضهم يلتزم
اهمالها مطلقا وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لانتها حرف غير مختص بقياسه الاهمال فلا
التفات لمن أنكرها دما ميني والصحيح أنها حرف بسيط وانصب بنفسه لا بأن مضمرة بعده ومعناها عند
سيبو به الجواب والجزاء غالبا دائما كما قيل لانها قد تمتحض للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن
قال اني أحبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حال والجزاء لا يكون الامستقبلا والصحيح
ابدال نونها الف في الوقف كتتنون المنصوب لان الجمهور على كتابتها بالالف وكذا رصمت في المصاحف
وعن المبرد والزجاج يوقف بالنون كان رن وتكتب بهار عن الفراء ان أهمات كتبت بالنون لتفرق من
اذا الظرفية وان أعملت فبالالف لتمييزها بالعمل والخلاف في غير القرآن أما فيه فالوقف والرسم بالالف
اجمعا كما في الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حاوية من اذن أي والحال ان الفعل كأن
بعدها وموصلا بفتح الصادح من المستكن في الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعدا وعلى موصلا فهي
خبر أرحال (قوله وانصب وارفعها) أي الفعل والثاني مؤكدا بالنون الخفيفة المنقلبة أفعالها كالاتثناء
من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل محذوف يفسره وقع (قوله مستقبلا) أي
لان سائر النواصب لا تعمل في غير التحقق في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال دما ميني
(قوله اذالم تتصدر) أي في جملتها بان تاخرت كما كرمك اذن أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع
التي ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه
كان ثاني اذن أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب اهمالها في الجميع وأما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أظيرا

بالنصب فضرورة أو خبر ان محذوف أي لا أستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف) هو
الواو والقاء (قوله جازي الفعل الخ) التحقيق انها ان عطفت على ماله محل النعت والاجاز الامران فاذا
قيل ان ترزني أزرك واذن أحسن اليك ان قدر العطف على الجواب ألغيت وجوب الوقوعها حشوا وارجز
الفعل وعلى الجملة الشرطية تمامها جاز النصب باعتبار تصددها في جعلها والرفع على ان ما بعد الواو من تمام
ما قبلها لبطها بينهما وهو الارجح كما أشار اليه المتن بما كيدته لعدم تصددها ظاهرا وقيل يتعين النصب لان
العطف على الاول أولى اولانه مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليك ان عطفت على الفعلية
يتعين الرفع وعلى الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أي لان القسم مؤكدا لربط المستفاد منها ومثله
النافية لأنها لا تضر مع ان فيكند مع اذن واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ابن عصفور بالظرفين
والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع شيء منه (قوله وبين لا) متعلق باظهار ناصبة حال من ان دفع به توهم
اهمالها لفصلها بلا (قوله لا) نائب فاعل عدم وان مفعول مقدم لا عمل اما بفتح الميم أمر من عمل يعمل

و بعد نفي كان حتما أضمر
 كذلك بعداً وإذا إصلاح في
 موضعها حتى أو الأان خفي
 (ش) اختصت ان من بين
 بقية نواصب المضارع بأنها
 تعمل مظهرة ومضمرة
 فتظهر وجوباً إذا وقعت
 بين اللام الجر ولا النافية نحو
 جئتكم لئلا تضربن يدا
 وتظهر جوازاً إذا وقعت
 بعد لام الجر ولم تصحبها
 النافية نحو جئتكم لأقرأ
 ولأن أقرأ هنا ان لم يسبقها
 كان المنفية فان سبقها كان
 المنفية وجب اضماراً نحو
 ما كان زيد ليفعل ولا
 تقول لان يفعل قال الله تعالى
 وما كان الله ليعذبهم وأنت
 فيهموم ويحب الضمار ان بعد
 أو المقدره بحيثى أو الافتقار
 بحيثى اذا كان الفعل الذي
 قبلها مما ينقض شيئاً فشيئاً
 وتقدر بالان لم يكن كذلك
 فالاول كقوله لاستسهلن
 الصعب أو أدرك المنى *
 فما انقادت الآمال الاصابر
 أى لاستسهلن الصعب
 حتى أدرك المنى فأدرك
 منصوب بان المقدره بعداً أو
 التي بمعنى حتى وهي واجبة
 الاضمار والثاني كقوله
 وكنت اذا عمزت قناة قوم *
 كسرت كعوبها أو تستقما
 أى كسرت كعوبها الآن
 تستقيم فتستقيم منصوب
 بان بعداً أو واجبة الاضمار

كفرح يفرح فمهمزته وصل وكسرت ان للساكنين أو بكسرهما أمران أحتمل التعدى بالهمزة فهمزته
 للقطع فتنتقل فتحته للنون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد أى اجعلها عاملة (قوله و بعد نفي كان)
 أى بعد كان المنفية وهو متعلق بالضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان أحتمل الخ والشرط مفروض
 مع وجود اللام لان قوله وان عدم لامعناه مع وجود اللام فكذلك قوله واضمر بعد نفي كان أى مع لام الجر
 (قوله كذلك الخ) أن مبتدأ خبره خفي و بعداً متعلق به وكذلك مفعول مطلق لخفي أو حال من فاعله أى
 ان خفي بعداً وخفاء مثل ذلك الذى بعد نفي كان أو حال كونه بمثابة لاله في الوجوب (قوله ولا النافية) أى
 أو الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الا بالانها كلافصل اذ تدخل
 بين الجار والمجرور كجئت بالازاد (قوله بعد لام الجر) أى للتعليل كانت كمثل أو للاحاقبة نحو لو يكون لهم
 عدواً أو زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل متعدي نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين ففي كل ذلك أن مضمرة
 جوازاً وقد تظهر نحو وأمرت لأن أكون أول المسامين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص
 الماضى ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحاً باللام الجوزد والمراد به مطلق الانكار
 من اطلاق الخاص على العام لان الجحافة انكار ما تعرفه فهو انكار الخ خاصة ولم يقيد كان بالناقصة
 لانها المرادة عند الاطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجوزد وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أى
 مادتها خلافاً لمن أجازها في أخواتها ومن أجازها في ظننت وأطلق النفي ومراده ما ينفي الماضى فقط وهو
 خصوص ما مع الماضى ولم مع المضارع دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه ولما لا اتصال منفيها
 بالحال وأما ان فهي بمعنى ما اطلاقه يشملها وقبضهم كثيراً في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
 بالنصب لغير الكسائى انها لام الجوزد مع ان النافية ولكن يبعده ان الفعل بعد لام الجوزد لا يرفع الا ضمير
 الاسم المستند اليه السكون بل الظاهر انها لام كي وان شرطية أى وعند الله مكرهم أى جزاؤهم بما هو أعظم
 منه وان كان مكرهم لشدة تهمته لزال الجبال أى الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كإيقان
 أنا أشجع من فلان وان كان معتدلاً لنوازل اه أشموى (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان
 وخبرها محذوف عند البصر بين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل أى ما كان زيد
 مريد الفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفاعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهي الناصبة
 بنفيها أى ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصنف لأنه جعل النصب بأن مضمرة بعد اللام فهو قول
 مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر في قوله * سموت ولم تسكن أهلاً لتسمو * (قوله بحيثى أو الأ) أجدود
 من قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو الأ لأن ان مقدره بعداً ولا انها واقعة موقعها حتى يستغنى عن
 تقديرها ولان حتى بمعنىين كلاهما يصلح لأر القائية كما مثله والتعليل اذا كان ما بعد هاءة لما قبلها نحو لارضين
 الله أو يغفر لي فهنا خارج عن عبارة التسهيل ولا تصح فيه الغاية لايهاه انقطاع الارضاء عند حصول
 الغفران وليس مرادوتعين الغاية فيما يحصل شيئاً فشيئاً نحو لا تنظر نه أو يجيىء والاستثناء فيما يحصل دفعة
 نحو لا قتلته أو يسلم ويحتمل الثلاثة لالزمك أو تقضى حتى والمعنى على الاستثناء لالزمك في جميع الازمان
 الازم من القضاء أى وقت انتهائه وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بان تكون مجرد العطف فلا ينصب الفعل
 بعدها الا اذا عطف على اسم خالص كاسماتى (قوله لاستسهلن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية
 بل يحتمل الاستثناء أيضاً كما قاله أبو حيان (قوله فأدرك منصوب بان) أى وهو مؤثر بل بمصدر معطوف
 باوعلى مصدر متصيد من الكلام السابق أى ليكون منى استسهل أو أدرك وكذلك يقاس الباقي (قوله
 وكنت اذا عمزت) بالغين المجمة والزاي أى عصرت وهزرت الريح والقناة بالقاف والنون والكعوب
 هى النواشر في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم انصفو

بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي يفسادها الفساد لأن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما رتفع من أطرافها مما يمنع اعتمادها ولا يقارن ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله وبعده حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أي اضمار أن وبعده حتى حتم كهذا الاضمار السابق في التمتع وعلى هذا فاقوله هكذا حشوفان جعل متعلقا باضمار أو خبر عنه وحتم خبر ثان محي به لبيان وجه الشبه لا حتم ان التشبيه في مطلق النصب ما فليس حشوا (قوله حتى) أي الجارة للمصدر المنسبك من ان الفعل وتكون غائية ان كان ما بعده غاية لما قبلها ككثاله وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كاسلم حتى تدخل الجنة وكشال المان ولا تصح فيه الغاية لايهاه ترك الجود عند حصول السرور وليس مراد او يحتملها حتى تفي الى أمر الله زاد في التسهيل كونها بمعنى الازهر وظاهر في قوله

(ص)

و بعد حتى هكذا اضماران
حتم كجده حتى تسرد اخون
(ش) وما يجب اضماران
بعده حتى نحو سرت حتى
أدخل البلد حتى حرف جر
وأدخل منصوب بان المقدره
بعده حتى هذا ان كان الفعل
مستقبلا فان كان حالا أو
مؤولا بالحال وجب رفعه

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لايهاه انقطاع في ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أي شابه ذلك سواء جاد مع الفقراء لا فهي للاستثناء المنقطع أي ليست السماحة في الجود مع الغني لئلا يكتن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن نالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون لكنها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر أو متصل به كما كانت السمكة حتى رأسيها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقدم في العطف (قوله نحو سرت الخ) أي اذا قلته قبل الدخول ليكون مستقبلا (قوله بان المقدره بعد حتى) أي بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * وأران تباين جميعا وهو مختار

وجعل الكوفيون النصب بحتي نفسها ورد بعملها الجرفي الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أي لان النصب بان المقدره وهي نخاص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضي (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أي قدرت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضي كما أشاره الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعا حال التسكك وعلى كل تعبير بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت اتصافك وقت التسكك بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ تناو بالاولئك قرى قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغبر نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع أو شعيبا ماض بالنسبة لزم حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزلزال غير معتبر لكنه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا تناو يلاور رفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية استحضار صورته وحاصل مسئلة حتى أن الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتسكك وجب نصبه حتى يرجع اليها موسى أو حاضر وقتها وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول أو ماضيا جاز الامران باعتبار جواز التناو يل فان قدرته حاضر وقت التسكك على حكاية الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التسكك وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضر فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه وواعلم ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل كذا كرونسبيه عما قبلها فلا يرفع في سرت حتى تطلع الشمس لعدم نسبيه عن السير وكونه فضلا أي ليس ركنا في الاسناد فلا يرفع في كان سيرى حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السير والدخول وبتسبب الثاني عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شيء واحد وهو السير وبان شيئا آخر مترقب الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معا لوما من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال

واليه أشار بقوله (ص)
وتلو حتى حالا أو مؤولا *
به ارفع حتى وانصب المستقبلا
(ش) فتقول سرت حتى
أدخل البلد بالرفع ان قلته
وأنت داخل وكذا ان كان
الدخول قد وقع وقصدت
به حكاية الحال الماضية نحو
كنت سرت حتى أدخلها

والقول (قوله وبعد فالخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعده متعلق به وجلة رسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشاره الشارح في الخ أو معترضة بين المبتدأ والخبر وذ كرضميران الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنه في رسترها التأويلها بالكامة ومحضين صفة لنفي وطلب (قوله المحجوب بها الخ) سمي ما بعد الغاء جوابا لأن ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط إذا عدول عن عطف الفعل بالغاء إلى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيدهما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك أتيان فتحدث ولا يكون قضاء عليهم فوهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليسكن منك استقامة فدخل وفي ليت لي ما لا فإ حجاج ليت حصول مال لي فحجوا وهكذا وهذا من العطف على المعنى والتوهم كافي المعنى فإن لم يكن قبلها ما يتصيده منه مصدر بان كان جلة اسمية خبرها جامد كأنت زيد فنكرمك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جلة على جلة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجلة كما ثبت كونك زيدا فإ كرامك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاستقاطعي نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) أي سواء كان بالحرف كشأله أو بالفعل كما يسر زيدا حاضر فيك كأمك أو بالاسم كانت غير ثابت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقوله أو قد مراد بها كالمعنى نحو كانتك والعلينا فاشتمنا وقلنا تانينا فتحدثنا وقد كنت في خير فتعرفه بالنصب أي ما كنت ولا تانينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتى في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تانينا فتحدثنا) نصبه أما على معنى ما تانينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الأول والتسبب عنه أو على معنى ما تانينا محضنا يجعل الثاني قيديا في الأول فينصب عليه النفي قصدا إلى نفي اجتماعهما أي ما يكون منك أتيان يعقبه تحديث ثم قد يفتى الأتيان أيضا فيكون في الغاء معنى التسبب وقد ثبت وحده وحينئذ فالغاء للمعية بالنسب أصلا وإنما نصب الفعل بعدها تشبيها بذلك كما قاله الرضى قال في المعنى الأول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني إذ يمتنع أن يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتعين الثاني في نحو ما يحكم الله كما في جوار لا تتقاء الجوار وحده فان قصد الغاء الاستئناف أو مجرد العطف بالنسب ولا معية تعين الرفع أما على معنى ما تانينا فتحدثنا بظاهرها مبتدأ قصدا إلى نفي الأول واثبات الثاني فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بلا أتيان ان يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أي ما تانينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن وأما على معنى ما تانينا فتحدثنا فتحدثنا فصد إلى نفي الفعلين من مجرد العطف بالنسب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذون لهم فيعتدرون ولو نصب هذا على السببية كالذي قبله جاز لكنه لم يرد التناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالصا الخ) أي بان اتقضى بالاقبل الفعل كما مثله وكان نفي ما بعد نفي كاتزال تانينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالابعد الفعل كاتانينا فتحدثنا لا يخبر فففيه الوجهان كإص عليه سيديو به وروى بهما قوله

(ص)

وبعد فاجواب نفي أو طلب محضين ان رسترها حتم نصب

(ش) يعني أن ان تنصب

وهي واجبة الحذف الفعل المضارع بعد الغاء المحجوب بها نفي محض أو طلب محض فمثال النفي نحو ما تانينا فتحدثنا وقال تعالى لا يقضى

عليهم فيموتوا ومعنى كون النفي محضا أن يكون خالصا من معنى الاثبات فان لم يكن خالصا منه وجب رفع ما بعد الغاء نحو ما أنت الا تانينا فتحدثنا ومثال الطلب وهو يشمل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتخصيص والنهي فالأمر نحو أنتنى فاكرمك ومنه

وما قام مناقم في ندينا * فينطق الابا نى هي أعرف

خلاف للمنصف وابنه حيث مثله لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الأمر الخ) أي والترجي أيضا عند الكوفيين كما سبأ في المتن فالجمله مع النفي المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله

ياناق سبرى عنقا فسيحجا
لا نطقوا فيه فيحل عليكم
غضبي والدعاء نحو رب
انصرتي فلا أخذل ومنه
رب وفقتي فلا أعدل عن
سنن الساعين في خير
سنن

والاستفهام نحو هل تكرم
زيدا فيكرمك ومنه قوله
تعالى فهل لنا من شفاء
فيشفعوا لنا والعرض نحو
ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا
ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما
قد حدثوك فإرا عكن
سمعا

والتهخيص نحو لولا تأنينا
فتحدثنا ومنه قوله تعالى
لولا أنزنى إلى أجل قريب
فأصدق وأكون من
الصالحين والغنى نحو لولا
مالا فأتصدق منه ومنه قوله
تعالى يا ليتني كنت معهم
فأفوز فوزا عظيما ومعنى
كون الطالب محضاً أن
لا يكون مدلولاً عليه باسم
فعل ولا بلفظ الخبر فان كان
مدلولاً عليه بأحد هذين
المدكورين وجب رفع
ما بعده الفاء نحو صه فاحسن
اليك وحسبك الحديث
فينام الناس (ص)

والواو كالفا ان تفد مفهوم
مع

سروانه رادع وسل واعررض لخصهم * تمن وارح كذلك النفي قد كلاً

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتح الحين نوع من السير وأصبه على انه صفة لصدر محذوف أى سيراً
عنقا (قوله سنن الساعين) بفتح السين أى طريقهم وفي خير متعلق بالساعين (قوله والاستفهام)
شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل ولا يكون بحملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لم يضرب زيدا
فيجازيك بالنصب لضى الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيدا أخوك
فتركه لعدم ما يتصيده منه المصدر قال أبو حيان وهذا لم بشرطه أحسن أمحاً بنا وقد حكى ابن كيسان أن
ذهب زيد فنذبه بالنصب مع مضي الفعل بل اذا نعت تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء يقدر مصدر من
لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اسلام بسبب ضرب زيد فجازا منه وهل يشك كون زيد أخاك فاكرام
منا اه اسقاطى وهو نوص فيما ص (قوله من شفاء) اما فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام أو مبتدأ
خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين
الحقيقي كالمثل والانكاري نحو من مثل زيد فيقاومه والتوبيخى فيما يظهر نحو أنما خصم زيد افيغضب
عليك وأما التقريرى الذى بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده
نحو أفلم يسبر واى الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

وأن يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة ولرغف هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سبباً فى الاخضرار
بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه من اعاد اللفظه كإلى المعنى وقد يقال محط التقرير هو الانزال لا الرؤية
فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لبانانى) جمع لبانة بضم اللام فيهما هو الحاجة وانما قال بعض
الروح لانه ترتب الارتداد على الرجاء والراجى شيئاً فدل لا يجزم بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب
الرجاء وهذا البيت ساقط فى نسخ (قوله باسم فعل) أى سواء كان من لفظ الفعل كتنال فنحدثك بالرفع أو لا
كما مثله هنا مذاهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال فى شرح الشذور وما أجدره بان يكون
صواباً وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرباز يدا فيمتأ دب (قوله وحسبك
الحديث) مثال للطلب بالجملة الخبرية لان حسب ما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمه بناء تشبيهاً بقبل
وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمه اعراب (قوله
والواو كالفا) مثلها م عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم
ينتسل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضاً أفاده الشنوائى (قوله ان تفد مفهوم مع)
حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضياً للضرورة أى فهى كالفاء فى نصب المضارع بعدها فى المواضع
المدكورة بان مضمره وفى أنها عاطفة لأصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر
الهامينى قول الرضى بانها ليست للعطف بل هى بمعنى مع أو لاجال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة
الاستعمال فعنى قم وأقوم قم وقيامى ثابت أو مع قيامى لان العطف يفوت النص على المعية أى ليكن قيام
منك وقيامى منى (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا فى خمسة النفي والأمر والنهي والاستفهام
والغنى وقاسه النحويون فى الباقي وقدم مثل الشارح للاربع الاول ومثال الغنى ياليتنا زرد ولا نكتب
بآيات بنا ونكون بنصبهم المحزرة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أى لم يكن لله علم بجهادكم صاحب العلم

كلا تسكن جادوا تظهر الجزع (ش) يعنى ان المواضع التى ينصب فيها المضارع باضمار أن وجوباً بعد
الفاء ينصب فيها كلها بان مضمره وجوباً بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقول الشاعر

بصبركم

فقلت ادعى وادعوان اندى * لصوت أن ينادى داعيان وقوله لانه عن خلق وتانى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله ألم اك جار كم ويكون بينى * وبينكم المودة والاخاء واحترز بقوله ان تفهم مفهوم مع عماداً لم تفد ذلك بل أردت التشريك بين الفعلين وأردت جعل ما بعد الواو خبر المبتدأ محذوف فانه لا يجوز حينئذ ان نصب

(١١٧)

لانا كل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن الثانى الرفع على اضمار مبتدأ نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أى وأنت تشرب اللبن الثالث النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أى لا يمكن منك أن تا كل السمك وأن تشرب اللبن فتنصب هذا الفعل بان مضمره

(ص)

وبعد خبر النفي جزم ما عتمد * ان نسقط الفاء والجزء قد قصد

(ش) يجوز في جواب غير النفي من الاشياء التى سبق ذكرها ان تجزم اذا سقطت الفاء وقد الجزاء نحو زرنى أزرى وكذلك الباقي وهل هو مجزوم بشرط مقدر أى زرنى فان زرنى أزرى أو بالجملة قبله قولان ولا يجوز الجزم فى النفي فلا تقول ماتا تبنا تحدثنا (ص)

وشرط جزم بعد النهى ان تضع ان قبل لادون تخالف يقع

بصركم لعدم الصبر فلا يعلم الله تعالى ومعنى تعلق عمله بالمعدوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم المعدوم واقعه جهل (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذف كسرة الواو للثقل ثم الواو لاسا كسرين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظر للاصل وكسرها نظرا للآن اه اسقاطى وقوله أندى اسم ان من الندى بفتح النون مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادى خبرها أو عكسه (قوله عار عليك) خبر محذوف أى ذلك عار وعظيم صفة وجلة اذا فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أى فى النهى فكل منهما منتهى عنه استقلالاً وقال الساماني الجزم ليس نصابى النهى عن كل الابعادة لا فان لم تعد احتمال النهى عن المصاحبة وردده الشمنى بانه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا انه نهى عن الاول وابعادة الثانى وهو المشهور فالواو استئنافية أى ولك شرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستئناس كما جرت به عادة النحو بين ويحتمل النهى عن المصاحبة على ان الواو للحال فيتعين تقدير المبتدأ لان المضارع المثبت لا يقع حال مع الواو معنى (قوله ان نسقط الفاء) أى لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلاً وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقد الجزاء) أى بان قصدت بسبب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فهب لى من لندك وليا برئى بالرفع أو على الحال نحو لانا نحن نستكثر أو على الاستئناس كقوله * وقال رائد هم ارسوا نزلها * ويحتمل الحال والاستئناس قوله تعالى وألقى ما فى يمينك تلقى بالرفع فاضرب لهم طر يقافى البحر يسا لا تخاف ويحتمل هذا الوصفية أى لا تخاف فيه وبما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم لسكن الحال من فاعل خذ لامن صدقة لانها نكرة (قوله بشرط مقدر) أى مع فعله بعد الطلب وهذا مندوب الجهور وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها أم الباء لتصر يحتمل بانه لا يخفف غير هار لا يرد أن قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لو كان تقديره ان تقل لهم ذلك يقيموا همالم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس شرطاً تاماً لا مثقال بل لا بد معه من التوفيق فتدبر (قوله أو بالجملة قبله) أى فالجزم نفس الجملة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضرب با عن اضرب فى العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل بكل وبقى قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو أن الجزم بلام الامر مقدر (قوله قبل لا) جعل الشاطبي والمكودي لانه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها (قوله الا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع استكثر حالاً من فاعل تمن ان عدم صحة ان لاتمن تستكثر وأما جزمه فى قراءة الحسن فعلى انه بدل كل من تمن لانه معناه أى لا تستكثر ما نعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعنى الصوم فلا يقر بن مسجدنا يؤذنا بجزمه يؤذ بدل اشتمال من يقرب لافى جواب النهى اذ لا يصح ان لا يقر به يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من الثواب أى تزدد منه صح كونه جواب النهى لصحة ان لاتمن أى تعدد النعم على الغير تزدد ثواباً (قوله وأجاز ذلك السكاسى) أى تمسك بالآية والحديث المذكور وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء فى لادن من الاسدياً كلك ورد بتخرىج الآية والحديث على ما مر وبان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا يجزم بعده اه وفى هذا نظر لتجوز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضاً (تنبيه) شرط

(ش) أى لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى الا بشرط أن يصبح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا فتقول لادن من الاسدياً تسلم يجزم تسلم لادن من الاسدياً ولا يجوز الجزم فى قولك لادن من الاسدياً كلك اذ لا يصح ان لاتمن من الاسدياً كلك وأجاز ذلك السكاسى بناء على انه لا يشترط عنده دخول ان على لا جزمه على معنى ان تندن من الاسدياً كلك

(ص) والامر ان كان بغير فعل فلا * تنصب جوائه وجزؤه اقبالا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولاً عليه باسم فعمل
 أو بلفظ الخبر لم يجز نضبه بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متى كان الامر بغير صيغة الفعل ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء
 جزئته كقولك ما أحسن اليك وحسبك (١١٨) الحديث يتم الناس واليه أشار بقوله وجزؤه اقبالا (ص)

والفعل بعد الفاء في الرجا
 نصب

كنصب ما الى التثني ينتصب
 (ش) أجاز الكوفيون
 قاطبة أن يعامل الرجا
 معاملة التثني في نصب جوابه
 المقررون بالفاء كما ينصب
 جواب التثني وتابعهم
 المصنف وما ورد منه قوله
 تعالى لم يلبغ الأسباب
 أسباب السموات فاطلع في
 قراءة من نصب أطلع وهو
 حنص عن عاصم (ص)
 وان على اسم خالص فعل
 عطف

الجزء بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن الى
 أحسن اليك بخلاف لأحسن اليك فلا يجزم اذ لا يناسب ان تحسن الى لأحسن اليك ونحو أين بيدك
 أزرك أي ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيدك أضرب زيدا في السوق وقس الباقى (قوله) أجاز
 الكوفيتون) أي دون البصريين وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن أو عطفه على الأسباب على حد
 * لولا توقع معترفاً ضيه * أو بتضمنين لعل معنى التثني ليندفع الاعتراض بان الترجي انما يكون
 في الممكن القريب واطلاع فرعون و بلوغه الأسباب محال وقد يدفع به انه ادعى قرينه لقصص التلبيس على
 قومه فأتى بالعمل قال في الارتشاف وسماح الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين (قوله) المقررون بالفاء
 مثلها والمعية كما مر (قوله) فعل عطف) فيه مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله) بعد
 عاطف) مراده به خصوص الواو والفاء ونحوها ولما لم يثب عليها لعدم سماعه (قوله) اسم خالص) أي
 من شائبة الفعلية وهو الجاء المحض مصدرا كان كما مثله وغيره كقولنا زيد ويحسن الى هلكتك وكقوله
 ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبع أو اسوءك علقما
 بنصب اسوء عطف على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة (قوله) للباس عباءة) الصواب كما في نسخ وليس
 بالواو عطف على قولها قبله

لميت تخفق الارياح فيه * أحب الى من قصر منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه (قوله) انى وقتلى سليكا) بالتصغير اسم رجل كان قد مر
 بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوق عليها فآخبر به هذا الشاعر فقتله ثم عقله أي دفع ديته فقال البيت
 تمثيلا لخاله حيث ضمر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لان انائها اذا عافت الماء أي
 امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرب الثور لنفع غيره (قوله)
 لان قبله اسم صريح محال) اعترض بان قتلى مؤنول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية وأجيب بان
 المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابقه فهو اسم تأويل (قوله) لولا توقع معتر) بالعين المهملة أي
 فقير متعرض للسؤال والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا انى متوقع لارضاع كل
 من سألنى ما كنت أوتر على أنزاني بالعباءة أحدا بل اقتصر عليهم (قوله) فيرسل منصوب) أي لغير نافع
 عطف على وحيوا الاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشرا في حال من الاحوال الا
 في حال كونه موحى اليه أي ملهمه كأم موسى أو سمعاه من وراء حجاب كوسى أو مرسل اليه وسولا
 كعادة باقي الانبياء فكما نصب على الحال وتحتل المفعولية المطلقة على معنى الاتكليم وحى أو تكليم من وراء
 حجاب أو تكليم ارسال وعلى هذين فكان تامه وأن يكلمه فاعلمها أو ناقصة وعلى الثاني خبرها وحيأ أي ما كان
 تكليم الله بشرا الاتكليم ايجاء الخ ولبشر متعلق بكان أو تبين فهو خبر لمخوف أي ارادنى لبشر أو مضمحل
 لمخوف أي لبشر أعنى (قوله) لم يجز النصب) أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أما مع غير الصريح
 بان كان مصدرا متوهما كالتصيد ما قبل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجز هذا كاسم الصريح

تنصبه أن نائبا أو منحنف
 (ش) يجوز أن ينصب بان
 محذوفة أو مذكورة بعد
 عاطف تقدم عليه اسم
 خالص أي غير مقصود به
 معنى الفعل وذلك كقوله
 للباس عباءة وتقر عيني *
 أحب الى من لبس الشفوف
 فتقر منصوب بان محذوفة
 وهي جائزة الحذف لان
 قبله اسم صريح وهو لبس
 وكذلك قوله
 انى وقتلى سليكا ثم أعقله
 * كالشور يضرب للمعافات
 البقر
 فأعقله منصوب بان

لانه

محذوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسم صريح وهو وقتلى وكذلك قوله

لولا توقع معترفاً ضيه * ما كنت أوتر أنزاني على تربي فارضيه منصوب بان محذوفة جوازاً بعد الفاء لان قبله اسم صريح وهو توقع
 وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيرسل منسوب بان جائزة الحذف لان قبله
 وحيوا وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصود به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

الطائر في غضب زيد الباب في غضب يجب رفعه لأنه معطوف على طائر وهو اسم غير صريح لأنه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة لال وحق
الصلة أن تكون جلة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذي يطير فلما (١١٩) جىء بالعدل عن الفعل الى اسم

الفاعل لاجل أل لانها
لاندخل الاعلى الاسماء
(ص)
وشذ حذف أن ونصب
في سوى * مامر فاقبل
منه ما عدل روى

(ش) لما فرغ من ذكر
الاما كن التي ينصب فيها
بأن محذوفة اما وجوبها
واما جواز اذ كان
حذف أن والنصب بهافي
غير ما ذكر شاذ لا يقاس
عليه ومنه قولهم مره
يحفرها بنصب يحفراها

سره أن يحفرها وقولهم
خذ اللص قبل يا خذك
أى خذ اللص قبل أن
يا خذك ومنه قوله
الأيهنا الزاجرى أحضر
الونى * وأن أشهد
اللذات هل أنت مخلدى
في رواية من نصب أحضر
أى ان أحضر (ص)

﴿عوامل الجزم﴾
بلا ولا م طالبا ضع جزمها
* فى الفعل هكذا لم ولما
واجزم بان ومن وما ومهما
* أى متى أيان أين اذا
وحينما أنى وحرف اذا *
كان وباقى الادوات أصما
(ش) الادوات الجازمة
للمضارع على قسمين أحدهما
ما يجزم فعلا واحدا وهو
اللام الدالة على الامر نحو

لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الذباب (قوله فى سوى مامر) هو عشرة يجوز الاضمار
فى خمسة لامكى والعطف على اسم خالص بالواو والفاء أو ثم أو و يجب فى خمسة لام الجود وحتى أو بمعنى ماها
وفاء الجواب وواللمعية ويزادكى التعليلية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصر بين
دون الكوفيين ويزاد أيضا ماسمى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فإنه
بان مضمرة وجوبا وما عد ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أى عند البصر بين
وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله الأيهنا) الاستفتاحية وأما منادى وذات صفة فى محل رفع
والزاجرى بدل من ذا أو صفة له وأحضر فى تأويل مصدر حذف جاره أى عن حضور الونى وحسن حذف
أن فى ذلك وجودها فيما بعدها على حد تسمع بالمعنى خير من أن تراه بنصب تسمع بخلاف مره يحفرها فإنه
حذف بالادليل وخرج محذوفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل فأجازها الأخصش وجعل منه أفغير الله
تأمر وفى أعيد وتسمع بالمعنى خير برفع أعيد وتسمع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال فى ومن
آياته بر يك البرق أن بر يك صلة أن حذف وبقى الفعل مر فوعا وهذا هو القياس لان الحرف عادل ضعيف
حذفه يبطل عمله اهـ وذعب قوم الى أن الحذف فى غير مامر سماعى مطلقا رفع أو نصب قيل وهو الصحيح
ويحتمله شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لالى الحذف أيضا والله
سبحانه وتعالى أعلم

﴿عوامل الجزم﴾
(قوله طالبا) أى أمر أو ناهيا أو داعيا أو ملتتمسا (قوله وحرف) خبره مقدم عن اذا (قوله ما يجزم
فعلا واحدا) أى أصالة والافتحيزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الأمر) أى وضعا وان
استعملت فى غيره كالأخبار فى فليمدد له الرحمن مبدءا والتهديد فى ومن شاء فليد كفر وكذا يقال فى لال الناهية
واعلم أن الغالب فى لام الأمر جزمها فعل الغائب كمثاله وكذا الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب نحو لا كرم
ولتكريم ياز يدلان الأمر فىهما اللغائب وتقل فى فعلهما المعلوم والثانى أقل لان له صيغة تخصه وهى فعل الأمر
فيستغنى بهما عن اللام ومنه قراءة تانى وأنس فبذلك فلتفرسوا وحديث لتأخذوا ماصافكم ومن الاول
ولتحمّل خطاياكم قوموا غل أصلا لكم والفاء فيه لعطف جلة طلبية على مثلها الزائدة على الأظهر ويروى
فلاصلى بالنصب على انها لامكى والفاء زائدة ويروى بسكون الياء مخففة فاوهذه اللام مكسورة جملة على لام الجر
لانها تقابلها فى الاختصاص بالافعال كمثلك بالاسماء والشئ يحتمل على مقابله وسليم تفتحها كلام الابتداء
وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر وتحرر يكها بعد ثم وجود والاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره
كما قاله السيموطى (قوله الدالة على النهى) خرج الزائدة والناحية وجوز الكوفيون جزم النافية اذا صلح
قبلها كالحكاية الفراء بطت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم واجب بان الجزم على توهم الشرط قبله أى
ان لم أر بطة ينفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل المتكلم قليل جسد الان أمر الشخص
ونهيته لنفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجهولا ولا فيكثر لان النهى غير المتكلم كفى التوضيح كالأخرج أى
لا يخرجنى أحد (قوله وهما اللانفى الخ) أى يشتركان فى النفى والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه
وكذا فى الحرفية ودخول الهمزة عليها مع بقائها على عملها نحو ألم نشرح

* ألمأصح والشيب وانع * وخرج بهما هذه الحينسة فتختص بالمضى لفظا ومعنى كما مر فى الاضافة
ولما لايجابية وهى التى تعنى الافتخاض بالجل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالمضى لفظا
لامعنى كأنشدك الله لما فعلت كذا أى ما أسألك الافعله فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ)

ليقيم يدور على الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الدالة على النهى نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وعلى الدعاء نحوور بنالناؤاخذنا ولم
وهما اللانفى ويختص بالمضارع ويقلبان معناه الى الماضى نحو لم يقم زيد ولم يقم عمر ولا يكون المنفى بالما لا متصلا بالحال

أشارة لبعض ما يفترقان فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق وأما في لم فقد يتصل نحو لم يد ولم يولد
وقد ينقطع نحو لم يكن شيئا مذكورا أي ثم كان وبقرب نفيها من الحال فلا يجوز لما يقمز بد في العام الماضي
بخلاف لم وكون منفيها متوقع الحصول غالباً نحو لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ماذا قوه وسينذرونه قال
الزمخشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الإيمان في قلوبكم مشعرا بإيمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق
الحصول ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ويجوز حذف مجزومها واختيار الدليل كقاربت
المدينة ولما أي لما هم ما كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختيار ابن هشام
لما يوفوا أعمها لم بدليل ليوفينهم لان التوفية متوقعة بخلاف للاهمال وأجاب الدماميني بان توقع ما بعدها
أغلب كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتسكاه ولا شك في توقع الكفار الاهمال بدليل استرسالهم
في القبائح ونختص لم بضد ما مر وبصاحبة الشرط كلولم وان لم وتفصل من مجزومها اضطرارا كقوله

فاضحت مغانيها قفار رسومها * كان لم سوى أهل من الوحش توهل

وقد لا تجزم نحو لم يوفون بالخارقيل والنصب بالغة كقراءة ألم نشرح وقوله

في أي يوحى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

بفتح نشرح و يقدر ورد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وبقاء الفتحة دليلا عليها قاله في شرح
الكافية وفيه شذوذ ان توكيد المنق بل وحذف النون لغير وقف ولا ساكن (قوله والثاني ما يجزم فعلمين)
أي غالباً وقد يجزم فعلا وجملة كاسيما له الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كاسياني في قوله

* وبعد ما مضى رفعتك الجزا حسن * وانما عملت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجر لافادتها
ربط الثاني بالاول فكأنهما شئ واحد وقيل الادوات لم تعمل الا في الشرط والشرط وحده عمل في الجواب
أو هو مع الاداة لضعفها واداهها وقيل الشرط والجواب مجاز ما ثم ان الجواب ان كان مضارعا وما ضما خاليا
من القاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً ومجلا ولا محل لجملة كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل
الجملة وان كان غير ذلك مما يقترن بالفاء أو اذا الفجائية فجموع الجملة مع الفاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع
موقعه فعل يقبل الجزم لانه لا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هنا ما في المعنى والكشاف وقال الدماميني
وأقره الشمني الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقا إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اه ولا يقال
انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم
بهذه الجملة فتأمل فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقوم فاني أكرمه في محل
جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في
نحو من يقوم أكرمه انما قال ظهوراً اثر الشرط في الفعل (قوله وهي ان) هي أم الباب وقد تكون نافية كليس
ومخففة من المشددة كما مر في بابها ورائدة كقوله

ورج الفتى للخير ما ان لقيته * على السن خير الا يزال يزيد

ونحو زيد وان كان كثر ماله بخيل فهي فيه رائدة على التحقيق لمجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو
للحال أي زيد بخيل والحال أنه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على
مقدر أي ان لم يكثر ماله وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التماق اذ لا يعنى على
الشئ وتقيضه معا بل التعميم أي انه بخيل على كل حال (قوله وما نفعوا الخ) ما مع شرط جازم مفعول
مقدم لفعل الشرط وهو نفعوا أي أي شئ نفعوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيه اكتفاء
أي ومن شر وبعبارة جواب الشرط أي يجاز كربه من اطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو الجزاء

والثاني ما يجزم فعلمين
وهي ان نحو وان تبسوا
ما في أنفسكم أو تخفوه
بحاسبكم به الله ومن نحو
من يعمل سوءا يجز به
وما نفعوا من خير
يعلمه الله وهما نحو وقالوا

وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأتت وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ وظرفا خبره ان كان ناقصا كايها تكونوا يدرككم الموت فايها ظرف متعلق بمحذوف خبرتكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت على حدث ففعل مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقرأ به فهي مبتدأ وكذا ان كان متعددا واقعا على أجنبي منها نحو من يعمل سوأيجز به وخبره اما جلة الشرط أو الجواب أو هما ما أقوال فان كان متعددا واساط على الاداة فهي مفعوله نحو وما فعلا من خير ومن يضرب زيدا أضرب به وان اساط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضرب به أو من يضرب أخاه زيدا يضرب به فيجوز في من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ماسر وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذ الان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولانه قد يفتقرن بالفاء أو اذا الفجائية وما بعدهما لا يسمل فيما قبلهما واغتر ذلك في اذالتهما مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما صر في الاضامة (قوله مهماتنا الخ) مهماتنا اسم شرط امام مبتدأ في خبر ماسر أو مفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهوات على حد زيدا صررت به والاول أرجح لما صر في الاشتغال ومن آية بيان لهما فهو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير في هاء عائد على آية كما اختاره في المغنى لعل على لهما وقوله فإنا نحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما تخاربه لا مهمل لان الخبر بعدهم يأتي في القرآن مجرودا من الباء الامنصوب بالاولى الجمل عليه فمؤمنين اما في محل نصب خبر ما أو رفع خبر نحن (قوله أياما تدعوا) أي اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعو لانه بمعنى تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الاول وتنوين أي عوض عن المضاف اليه أي اسم تسموه وماصلة لتأ كيد الابهام في أي وكان أصل الكلام أياما تدعوا فهو حسن فادفع فله الاسماء ووقع الجواب للبالغة (قوله تعشوا) حال من فاعل تات فهو صر فوع لا مجزوم من تعشوا اذا أتى نار ارجوع عندها القرى (قوله أيما الريح الخ) صدره * صعدة نابتة في حائر * أي تلك المرأة كالصعدة أي الريح في اللين والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكر لان النابت فيه أضرب من غيره (قوله وانك اذماتات) من الايمان أي تفعل وكذا آتيا بروى تاب وآيمان أبي يابى اذا امتنع (قوله نجاحا) أي ظفرا بالراد وغابر الايمان يطلق على المستقبل كاهنا وعلى الماضي أيضا (قوله الان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما مجردا لتعليق لا محل لهما والبواق أسماء اتفاقا الامهات فلهي الاصح وقد علمت اعرابها وكها ظرف الامن وما رمهما فن لتعميم في ذوى العلم وما رمهما لغيرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهمات اعم من ما والاي فيجب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زمانى وهو متى وأيان فلهما لتعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أو مكاني وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الامكنة فلهما الادوات الجازمة فعلين أحدهما عشر وهي بالنظر لا اتصالا بما بعدهم ثلاثة أقسام نطقها بعضهم بقوله

تسزم ما في حيثما واذما * وامتنعت في ما ومن ومهما

كذلك في أنى وباقيها أنى * وجهان اثبات وحذف ثبتا

ولم يذ كر المصنف منها اذ او كيف ولولان المشهور في اذا لا تجزم الا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزمها في الشعر كثير وفي النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرطا غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يصورك في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف للدلالة ما قبله وأجاز الكوفيون جزمها فقيل مطلقا وقيل بشرط اقتراحها وأما لو فسدتا في (قوله فعلين الخ) مفعول مقدم ليقضين والجملة مستأنفة لانعت

مهما تاتنا به من آية لتسحرنا
بهانما نحن لك بمؤمنين
وأى نحن أياما تدعوا فله
الأسماء الحسنى ومتى كقوله
متى تاتت تعشوا الى ضوء ناره

نجد خبر نار عندها خبر موقد
وايان كقوله

أيان تؤمنك تأمن غيرنا
واذا

لم تدرك الامن منالم نزل
حنرا

وأينما كقوله
أيما الريح تيميلها تمل

واذما نحو قوله
وانك اذماتات ما أنت آسر

به تلف من اياه تأسر آتيا
وحيثما كقوله

حيثما تستقيم يقدرلك الله
نجاحا في غابر الارمان

وأنى كقوله
خلى انى تاتيا نى تاتيا *
اخا غير ما يرضيكما لا يجازل

وهذه الادوات التي تجزم
فعلين كلها أسماء الا ان

واذما فانهما حرفان
وكذلك الادوات التي تجزم

فملا واحدا كلها حروف
(ص)

فعلين يقضين

شرط قدما * يتلو الجزاء جوابا وبسما (ش) يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله واجزم بان الى قوله أنى تقتضى جلتين احدهما
وهي المتقدمة تسمى شرطا والثانية (١٣٣) وهي المتأخرة تسمى جوابا وجزاء ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية

وما الثانية فالأصل فيها ان
تكون فعلية ويجوز أن
تكون اسمية نحو ان جاء
زيداً كرمته وان جاء
زيد فله الفضل (ص)
وماضيين أو مضارعين *
تلفيها أو عتخالفين

(ش) أى اذا كان الشرط
والجزاء جلتين فعليتين
فيكونان على أربعة أنحاء
الأول أن يكون الفعلان
ماضيين نحو ان قام زيد
قام عمرو ويكونان في محل
جزم ومنه قوله تعالى ان
أحسبتم أحسنتم لأنفسكم
الثاني أن يكونا مضارعين
نحو ان يقوم زيد يقوم عمرو
ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما
في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم
به الله الثالث أن يكون
الأول ماضيا والثاني مضارعا
نحو ان قام زيد يقوم عمرو
ومنه قوله تعالى من كان
يريد الحياة الدنيا وزينتها
نوف اليهم أجمعها لم فيها
الرابع أن يكون الأول
مضارعا والثاني ماضيا وهو
قليل ومنه قول الشاعر
من يكذبني بشي كنت منه
كالشجابين حلقه والوريد
وقوله صلى الله عليه
وسلم من يقوم ليلة القدر

لعله اسمها لا يهامة أن ان واذما لا يقتضيان فعلين وعلى هذا فمفعول قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من
هنا أو ان فعلين مفعوله وجلة يقتضيان صفة حذف را بطلها أى يقتضين ما على هذا الجلة وحرف اذا ما معترضة
بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أو خبر محذوف أى أحدهما
شرط وقدم صفة وجلة يتلو الجزاء من الفعل والفاعل امام مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له والرابط
محذوف أى يتاوه وفي نسخ شرط بالنصب فهو مفعول ليقترضين على ان جلتهم مستأنفة لانهما الفعلين الذي
هو مفعول اجزم (قوله وبسما) أى سمي ونائب فاعله يعود على الجزاء وجوابا مفعوله الثاني أى ان الفعل
الثاني كما سمي جزاء لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جوابا بالشبه جواب السؤال في
لزوم ذلك كالمسبوق فالاسمية بهما مجازي في الاصل ثم صار حقيقة عرفية (قوله جلتين) الاولى فعلين
كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جلة أصلا ولا يكون فيه تنبيه على أن حق الجزاء كونه فذلا كالشرط
وان لم يكن لازما فيه (قوله وهي المتأخرة) أخذ من قوله يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أدواته
كما هو مذهب البصريين وماية تقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لاهو الجواب
نفسه خلافا للكوفيين وكذا لا يتقدم مفعوله على الشرط ولا أدواته ولا معمول الشرط على الاداة لصدارتها
فلا يتقدم عليها شئ من أجزاء جلتها خلافا للكسائي فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيها بمعنى
تجدها والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الأدوات تقاب الماضي للاستقبال شرطا وجوابا سواء في ذلك
كان وغيره على الاصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقدم لا وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب أوهما
واقعا في الماضي كان كذبت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قبضه فدم من دبر
فكذبت فقول بان المراد ان يقين في المستقبل انى كذبت قلته في الماضي فانا أعلم ذلك قد علمته وان يسرق
في المستقبل فاخبركم انه قد سرق أخوه وان يقين قد قبضه من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب في
الاخيرين محذوف والمذكور تلميح له أى ان يسرق فنتأسس لانه قد سرق الخ وان تيقن قد قبضه من دبر فهو
يرى علمها كذبت ونظيره وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى فنتسل من قبلك (قوله على أربعة أنحاء)
أى أقسام والاحسن كونهما مع مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للشاكلة في عدم التأثير سواء
كانا ماضيين لفظا أو معنى وهو المضارع المنق بل أو مختلفين كان لم تقم فتتم كون الشرط ماضيا والجواب
مضارعا لان فيه خروجا من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير وأما عكسه فخصه بالجمهور
بالضرورة وأجازها الفراء والمصنف اختيارا بدليل الحديث لذي في الشرح فقوله وهو قليل أى عند المصنف
والفراء والاولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقة له مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من
يكذبني الخ) كذبت بفتح التاء خطا بالمندوحة والشجاء بفتح الشين المجمة والجم ما ينشأ في الخلق أى
يتعلق به من عظم وغيره والور يد هرق غليظ في العنق (قوله وبعدهماض) امامه تعلق برفع وان كان مؤخرا
لان الاصح توسعهم في الظرف كما مر وأحال من الجزاء أى رفعتك الجزاء حال كونها بعد ماض حسن والمراد
الماضي ولو معنى كان لم تقم أقوم بالرفع ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على
قول الصوفية ان تراه جواب الشرط أى ان فنيت عن نفسك وشهو اتها رأيتها رؤية حضور ومشاهدة قلبية
(قوله حسن) فيه اشارة الى أن الجزم أحسن كافي شرح الكافية والرفع عند سيديويه على تقدير تقديمه
عن الاداة الاعلى الجواب المحذوف لانه هو الجواب فيجوز ان يفسر عاملا فيما قبل الاداة كزيد ان أتاني

أكرمه

غفر له ما تقدم من ذنبه (ص) وبعدهماض رفعتك الجزاء حسن * ورفعه

بعدهماض وهن (ش) أى اذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جزم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاء زيد يقوم
عمرو ويقوم عمرو ومنه قوله

أكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لأنه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هو الجواب بتقدير الفاء
 وسيأتي إن المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجمله الاسمية مع الفاء
 في محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لأن ما به الفاء لا يعمل فيما
 قبلها وقيل المرفوع بنفسه جواب بلفاء لأن الأداة لما لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل
 في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لأن
 ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كناقيل وفيه مجال للنقاشه
 (قوله وإن أنه خليل) أي فقير من الخلة بفتح الحجة وهي الحاجة والمسغبة الجماعه ويروي يوم مسئله
 وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع (قوله وإن كان الشرط مضارعا) أي غير منفي بل والا
 فكالمضارع كما مر (قوله وجب الجزم) أي ترجح بدليل ما به منه (قوله ضعيف) ظاهره كالمصنف انه
 لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أي أنها تكونوا يدرككم
 الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الفاء مطلقا كما بعد الماضي وقال سيبويه لا يرجح
 ذلك إذ لم يكن قبله ما يطلبه كانك في بيت الشارح والاطلاق كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقسيم
 والتأخير ويجوز فيهما العكس وانظر لم فصل هنا واطلق حذف الجواب فيما مر ولا يأتي هنا القول الثالث
 فيما مر لفقده إذا الأداة مؤثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء
 فيكون موافقا للمبرد أو معناه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيبويه (قوله يأقرع الخ) بالنغم والفتح كما مر
 في نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالفاء) أي لا يحصل بها الربط بين الشرط والجزاء إذ بينهما
 لا ربط لعدم صاوح الجواب لمباشرة الأداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء
 المسبب عن الشرط والعاقبة ولا تحذف إلا في ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد لغي والصبا * سيلني على طول السلامة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشكر بالشر عند الناس مثلان

أوندور كحديث فإن جاء صاحبها والاستمتاع بها (قوله كالجمله الاسمية) أورد عليه وإن أطمعتموهم
 انكم لمشركون وأجيب بأن الجمله جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالته عليه أي
 أشركتم ولم تذكرا للام الموطئة للقسم لتدال عليه لأن ذكرها عند حذف القسم كيد لا واجب كما صرح
 به الشمني وغيره ويتكفي دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وجمله ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله
 طلبية واسمية وبجانب * وبما وقسر بلن وبالتنقيس

مثال الجماد ان ترني أنا أقل منك بالاولى فاعسى ربي والمنرون بقدان يسرق فقد سرق أخله بالتنقيس
 وان خنتهم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد في المعنى الجواب المقرون بحرف له المصدر كرب ومثلها كان نحو انه
 من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الارض فكأنما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداة شرط نحو
 وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر
 والاستفهام وغيره نصريح لكن ان كان الاستفهام بالهزمة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدورها باعتبار اقتها
 في الاستفهام نحو أغن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنفنا أو غيرها أخر عنها كان قام زيد فهل تكرمه
 أو فن يكرمه أو فأيكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالفاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا ولم جاز
 اقترانه بها كما صرح به ابن النظم قال الاسقاطي وفي الكافية والجامي ما يخالفه في الاخير ويجب رفع المضارع
 مع الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف والجمله الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو
 الجواب والا كان يجب جزمه ويحكم بزيادة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اصالتها داخلة

وان أنه خليل يوم مسغبة
 يقول لا غائب مالي ولا حرم
 وان كان الشرط مضارعا
 والجزاء مضارعا وجب الجزم
 فيهما ورفع الجزاء ضعيف
 كقوله

يا أقرع من حابس يا أقرع

انك ان يصرع أخوك

نصرع

(ص)

واقصرن بفا حتما جوا بالو

جمل

شرط لان أو غيرهما لم ينجعل

(ش) أي اذا كان الجواب

لا يصلح أن يكون شرطا

وجب اقترانه بالفاء وذلك

كالجمله الاسمية نحو ان جاء

زيد فهو محسن وكفعل

الامر نحو ان جاء زيد

فأضربه وكالفعلية المنفية

بما نحو ان جاء زيد فغا

أضربه أو ان نحو ان جاء

زيد فلان أضربه فان كان

الجواب يصلح أن يكون

شرطا كالمضارع الذي ليس

منفيا بما ولا بلن ولا مقرونا

بحرف التنقيس ولا بقدر

وكالمضارع المنصرف الذي

هو غير مقرون بقدر لم يجب

اقترانه بالفاء نحو ان جاء

زيد بجي عمرو وأقام عمرو

اقتراحه بالفاء ويجوز إقامة
إذا المفاجأة مقام الفاء ومنه
قوله تعالى وان تصيبهم سيئة
بما قدمت أيديهم اذا هم
يقنطون ولم يقيد المصنف
الجملة بكونها اسمية استثناء
بفهم ذلك من التمثيل
وهو ان تجردا إذا المفاجأة
(ص)
(والفعل من بعد الجزاء ان
يقترن

بالفأ والواو بتشليث قن
(ش) اذا وقع بعد جزاء
الشرط فعل مقرون بالفاء
أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه
الجزم والرفع والنصب وقد
قرئ بالثلاثة قوله تعالى وان
تبدوا ما في أنفسكم وأنخفوه
يخاسبكم به الله فيغفر لمن
يشاء يجزم يغفر ورفعه
ونصبه وكذلك روي بالثلاثة
قوله

فان يهلك أبو قابوس يهلك
ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ به بذناب عيش
أجبت الظاهر ليس له سنم
روي يجزم نأخذ ورفعه
ونصبه (ص)

وجزم أو نصب لفعل اثر فاء
أو واو بالجمتين اكتنفا
(ش) أي اذا وقع بين فعل
الشرط والجزاء فعل مضارع
مقرون بالفاء أو الواو جاز
جزمه ونصبه نحو ان يقوم
زيد ويخرج خالدا كرمك

على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو فن يؤمن بر به فلا يخاف أي فهو لا يخاف فان لم يكن هناك
ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة ان تضل احدهما فتذكر بكسر ان ورفع
تذكر مشددا فهي أي القصة تذ كراخ ونحو ان قام زيد فيقوم عمرو وان كان ماضيا متصرفا مجردا من قد
وما فعلى ثلاثة اضرب فان كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام
عمروا وما ضيا لفظا ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قبضه الخ فان قصد بالاستقبال وعدا أو وعيد
جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فسكبت
وجوههم وجاز عدسه باعتبار استقباله (قوله) وتخالف الفاء بالمسماة وتختلف اذا فاعله وهي مضافة الى
المفاجأة من اضافة الدال للدال وهل اذا هذه حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف (قوله) جملة اسمية
أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتعين الفاء في نحو ان قام زيد فويل له أو فاعمر وقيام أو فان عهرا قائم
وأشعر نمثله انه لا يربط باذا الابدان دون غيرها من الادوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد
تظافت النصوص على الاطلاق لكن مورد السماع ان فيحتاج في غيرها الى سماع وقد سماع بعد اذا
الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون اه وأفهم قوله وتختلف منع جمعها مع الفاء
لانها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى اذا فتحت بأجوج الى قوله فاذا هي شاخصة فاذا فيه لجر الدال وتوكيد ومحل
المنع اذا كانت للربط عوضا عن الفاء اسقاطي (قوله) والفعل من بعد الخ) تقدم اعراب مثله غير صرة
(قوله) الجزم) أي عطفا على الجزاء ولو جملة اسمية كافي التصريح أي لما صرح عن المعنى انها مع الفاء في محل
الجزم كقراءة من يضل الله فلا هادي له ويذرهم وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر
يجزم يذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أما على قول
السامي في محل جملة الجواب مع الفاء فلا يجوز بالعطف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على توهم شرط مقدر
أي وان يقع ذلك يذرهم ونكفر (قوله) والرفع) أي استثناء فابناء على ان الفاء يستأنف بها كالواو وعطفا
على مجموع الشرط وجوابه (قوله) والنصب) أي باضمار أن وجوبها كيان نصب بعد الاستثناء لان الجزاء
يشبهه في عدم التحقق وهذا أضعفها فان اقترن الفعل بشم جاز الرفع كآية وان يقانلو كم يولو كم الادبار ثم لا
ينصرون والجزم كآية وان تتولو ايسقبل قومنا غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب لان ما دخل فيه لم (قوله)
يجزم يغفر) أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله) أبو قابوس) كنية النعمان
ابن المنذر ملك العرب غير مصروف للعلمية والحجمة وشبهه بالبيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن
الملتجئ اليه وذناب العيش بكسر الميم عتبه وأجبت الظاهر أي مقطوعه والسنم بالفتح ما ارتفع من ظهر
البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنمه أي نبقى بعده في شدة
وسوء حال (قوله) وجزم أو نصب) مبتدأ أسوغه التقسيم وللفعل اما خير أو متعلق بهما على التنازع
والخبر محذوف أي جائز أو هو الجملة الشرطية واثر ظرف صفة للفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أي
حوط بالجمتين ونائب فاعله اما عائد للفعل فالله لا لطلاق أو للفاء والواو فلان ثنية وجواب الشرط محذوف أي
جاز ذلك (قوله) جاز جزمه) أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستثناء في عدم التحقق ويمتنع الرفع
لامتناع الاستئناف قبل الجزاء اشعوى قال الاسقاطي وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين
الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المعنى اه وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدرك الموت
بالجزم عطفا على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعي ويحيى بن
مطرف بالرفع وخرجه ابن جنى على اضرار مبتدأ أي ثم هو يدرك الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي
جملة الشرط المجزوم كذا في اعراب السمين (قوله) ان المعنى فهم) أي بذلك مع علمه مما قبله فنحننا للايضاح

بجزم يخرج ونصبه ومن النصب قوله * ومن يقترن منا ويخضع نوره * والعكس قديا في ان المعنى فهم وحاصله
فلا يخش ظمنا ما أقام ولا هضمنا (ص) والشرط يغنى عن جواب قديع * والعكس قديا في ان المعنى فهم

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فأنت ظالم (١٣٥) وهذا كثير في لسانهم وأما عكسه

وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل ومنه قوله

فطلقها فليست لها بكف

والايعل مفرقك الحسام

أى وان لا تطلقها يعسل

مفرقك الحسام (ص)

واحذف لدى اجتماع

شرط وقسم * جواب

مأخرت فهسو ملتزم

(ش) كل واحد من

الشرط والقسم يستدعى

جوابا وجواب الشرط اما

مجزوم أو مقرون بالفاء

وجواب القسم ان كان

جمله فعلية مثبتة مصدرة

بمضارع أكد باللام

والنون نحو والله لأضربن

زيدا وان صدرت بماض

اقترن باللام وقد نحو والله

لقد قام زيد وان كان جمله

اسمية فبان واللام أو

اللام وحدها أو بان

وحدها نحو والله ان زيدا

لقام والله زيد قائم والله

ان زيدا قائم وان كان جمله

فعلية نفي بما أولاً وان

نحو والله ما يقوم زيد

ولا يقوم زيد وان يقوم

زيد والاسمية كذلك

فاذا اجتمع شرط وقسم

حذف جواب المتأخر

منهما لدلالة جواب الأول

وحاصله اشتراط الدليل على أهمها حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أى بشرط الدليل عليه كما ذكره وأن يكون فعل الشرط ماضيا للفظا كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفي بل كانت ظالم ان لم تفعل ومنه وأن سألهم من خلقهم ليقولن الله ان لم تنته لارجنك لجملة ليقولن ولا رجعتك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكو فيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بان جوابه محذوف والمذكور تعليل له أى وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المنع اذ لم يسد شي في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصورك في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصورك مع أن فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المنفي حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو كتفنه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لم تدرون اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كاسمياً أى وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبني نفقا الخ أى فافعل أو وقع جوابا نحو ان جاء في جواب أتكرم زيد فان الحذف فيها جائز لا واجب (قوله فقليل) أى اذا حذف جملة الشرط كلها كقوله * متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * أى متى تشقغوا تؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كالدنا في بيت الشارح ونحو ان خير خير فغير كثير فجعل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضاً بل الواجب حذف فعل الشرط وبقاء مفسره في نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة الحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أيضا الريح تملها تميل * وقوله * ولديك ان هو يسـ تزك مزيد * (قوله مفرقك) كقعد ومحاس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أى يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو للقسم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أى بهما معا وجوابا عند البصر بين فان خلا منهما قد فرغ في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أى غالباً وقد يجرد لفظهما معا أو أحدهما فيقدر ان فيه كقتل أصحاب الاخذود فإنه جواب القسم في أول السورة حذف منه اللام وقد للطول كما في الماضي الماضى المثبت المتصرف أما المنفي فسيأتي وأما الجملة فية اقترن باللام فقط نحو والله سى زيدان يقوم أولهم رجالا زيد الا ليس فلا اقترن بشئ كوالله ليس زيد قائم فقامل (قوله فبان واللام الخ) الا كتر اجتماعهما وتدرجدهما منهما كقول أبي بكر في نشاجر بينه وبين عمر والله أنا كنت أظلم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود والذي لاله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أى وجود من اللام وجوبه سواء كان الفعل مضارعا كما مثله أو ماضيا كآية ولئن زلتان أمسكهما من أحد أى ما أمسكهما ونحو والله ما قام زيد وأقام وشذ النفي بل أولان كما شذ اقتران المنفي باللام (قوله والاسمية كذلك) أى نفي بما أولاً وان وتجرد من اللام وما صر كاهي القسم غير الاستعطائي أما هو نحو جوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلي * قبيل الصبح أوقبات فاهما

وقوله * بعينيك يا سلمى ارحني ذاصبابة * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أى ولو كان القسم مقدر كما صر في وان أطمعتموهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)

عليه فتقول ان قام زيد والله يتم عمر وقد حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد ليقوم من عمر وقد حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

والقسم أجيب السابق
منهما وحذف جواب
المتأخر هذا اذا لم يتقدم
عليه ما ذوخير فان تقدم
عليه ما ذوخير رجح الشرط
مطلقا أي سواء كان متقدما
أو متأخرا فيجب الشرط
ويحذف جواب القسم
فتقول زيدان قام والله
أكرم وزيد والله ان قام
أكرمه (ص)
وربما رجح بعد قسم
شرط بلاذى خبر مقدم
(ش) أي وقد جاء قايلا
ترجيح الشرط على القسم
عند اجتماعهما وتقدم
القسم وان لم يتقدم ذوخير
ومنه قوله

لئن منيت بنا عن غيب معركة
لا تلغنا عن دماء القوم نتقل
فلام لئن موطنه لقسم محذوف
والتقدير والله لئن وان
شرط وجوابه لا تلغنا وهو
محذوم بحذف الياء ولم يجب
القسم بل حذف جوابه
لدلالة جواب الشرط عليه
ولوجه على الكثير وهو
اجابة القسم لتقدمه اقبل
لا تلغنا بانبات الياء لانه
سرفوع (ص)
(فصل لو)

لوحرف شرط في مضي وبقيل
ايلا وهما مستقبلا لكن قبل
(ش) لو تستعمل استعمالين
احدهما ان تكون

يستثنى الشرط الامتناعي كما ولو لافية بين الاستغناء بغيره عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور
كقوله « والله لو لا الله ما اهتدينا » قال الساماني واشتق ان لو لا وجوابها جواب القسم ولم يشق شي
عن شيء وهو مقتضى كلام القسطل في باب القسم (تنبيه) اذا تأخر القسم مقررا بالناء وجب جعل الجواب
له وجلة القسم جواب الشرط كان قام زيد فوالله لأضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب
الشرط ولو بلافاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها خاص بالضرورة أشموني (قوله وقبل) بالضم
خبر مقدم عن ذيخير أي ما يتلوا خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء قايلا الخ) هنا مذهب الفراء كما
في حواشي البيضاوي ومنعه الجمهور وحلوا البيت على الضرورة وان اللام زائدة لا موطنه وانظر لم يجعل
الشرط وجوابه جواب القسم كما سرفي لولا الله الخ (قوله لئن منيت) أي ابتليت وغيب الشيء بكسر الغين
المججمة عاقبته وخص غيب المعركة لانه مغلنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تشبها على شدة
شجاعتهم وعدم اهتمام العدو في أي حالة وفتقل بالفاء لا بالقاف أي تبرا ونفصل (قوله فلام لئن موطنه
الخ) هو من قولهم موضع وطى أي سهل المشى فيه فكانها وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع
تفهم الجواب وعرفوها بأنها اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بقسم لفظي أو مقدر لتؤذن بأن الجواب
له لا للشرط والغالب دخوله على ان وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطنه فقد تسمع وقال
الزنجشري وغيره لا يجب دخول موطنه على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخوله على ما يشبهه كالموصولة
في آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة أولا كالأداة في آية وان كالماليوفينهم ظاهر المغنى الاول كذا في
حواشي البيضاوي (قوله بانبات الياء) واحتمال انه جواب القسم حذف ياء للضرورة بعيد والله أعلم
(فصل لو) (قوله استعمالين) زاد غيره أر بعة العرض نحو لو نزل عندنا فتصيب خيرنا والتحضيض
لوتأمر فتطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي فهي حينئذ حرف تقليل
لاجوابه كالأولين لكن نظر فيه الساماني بأن كل ما ورد شاهد على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى ان
حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أي وان كان التصديق بظلف فلا تتركه الرابع التثني نحو لو تأتينا
فتجدنا بالنصب قيل ومنه لو ان لنا كرتأي رجعة الى الدنيا ولنا نصب فنكون في جوابها لكن يحتمل
انه نصب العطف على الاسم الخالص وهو كرتة ومذهب المصنف ان لو هذه هي المصدرية أغنت عن فعل التثني
والاصل وددت لو تأتيني الخ حذف وددت لاشعار لو به لكثرة صاحبه فاشبهت ليت في الاشعار بالتثني
فنصب جوابها كليت وانما دخلت على ان المصدرية مع ان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير
لوثبت ان لنا كرتة فمئة لمحذوفة وان وصلتها فاعل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبا عامل
مثلا ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مفعول لعل التثني الذي ثابت عنه والتقدير وددت ايمانك فتجدنيك
ووددنا ثبوت كرتة لنا فنكون وقال غير المصنف هي لوالشرطية أشربت معنى التثني أي فلا بد لها من جزاء
كالشرط ولو مقدر اقبل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كما هي على قول المصنف ولا تنسبك بمصدر بخلافها
على قوله وعلى كل الأقوال قد يوجبها جواب منصوب كليت وقد لا يوجب (قوله مصدرية) أي فترادف
أن معنى وسبكا في ابقاء الماضي بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال الا انها لا تنصب ولا بد أن
يطلبا عامل كأن تكون فاعلا كقوله ما كان ضرك لو مننت أي منك أو مفعولا نحو بودأحدهم لو يعمر
أو خبرا كقول الاعشى

وربما فات قوم اجل أمرهم * من التاني وكان الحزم لو محجوا
ولظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحوود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية

بل

مصدرية وعلامتها صححة وقوع أن موقعها نحو وددت لو قام زيد أي قيامه
وقد سبق ذكرها في باب الموصول الثاني أن تكون شرطية ولا يلبها غالبا الماضي المعنى ولهذا قال لو حرف شرط

بل هي في ذلك شرطية حذفت جوابها مع مفعول بود أي بودأ حدهم التعمير لو يعمر لسره وفيه تسكاف لا يخفى
ويشهدا بشبهها ودونها من فيدهنوا بنصب يدهنوا عطفا على تدهن لان معناه ان تدهن فهو من العطف
على المعنى وقيل نصب في جواب ودون الاشعاره بالتمني وفيه ان الجواب لا يكون الا لانشاء بالاستقراء وودوا
خبر عن تمن حصل منهم فتأمل (قوله في مضي) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذ المراد به
التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف
للحصولين وكذا للتعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما واما التعليق بمعنى الاخبار بان الجواب كان
مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفس فهو حال أي حال النطاق بلولا في الماضي اياه ميم (قوله حرف لما
كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقفا لوقوع
عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير بالانبيان بكان للاحتراز عن ان فانها ما يقع في المستقبل ومثاها
اذ السكتها ليست حرقا ولا تبيان بالفعل المستقبلي للاحتراز عن لما الوجودية فانها ما يقع في الماضي لوقوع غيره
وبالسبب الدالة على التوقف للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توفعه كما يقع في الماضي فهي مصرحة بان
الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فعني عبارته أن لو تدل بما بقية على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند
حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم بوجوب عدم
الملزوم كداني الساميني ومنه يعلم ان عبارة سيوييه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لامتناع كانه
الشمعي عن البدر بن مالك وان ادهم صنيع الشرح خلافا في اهل المعنى عن أي حيوان ان سيوييه نظر الى
منطوقه ولو غيره الى المفهوم اه صبان رقول الساميني لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما
لثاني بل ملازم له وسبب كاهو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول
ملازم لا لازم وامتناع الملازم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتي وبعبارة سيوييه انما تقيده ان لو تدل التزاما على
امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بمقتضاها الامن حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول
فتأمل (قوله حرف امتناع لامتناع) أي يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وهذه عبارة الجوهري ويطاها
فاسدلا فتضاها كون الجواب ممتنع في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب وملازم والجواب سبب
ولازم وانتفاء السبب والملازم لا يوجب انتفاء السبب واللازم لجواز تعدد الاسباب فيوجد سبب آخر وكذا
يرد على مفهوم عبارة سيوييه المارة ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل
على امتناع ثال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي في الماضي فحجي عز يد محكوم بانتفاءه مقتضى لوو بكونه يستلزم
ثبوته ثبوت كرامه في الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المحي أو لا لا يتعرض لذلك بل
الأكثر امتناع الاول والثاني معا اه الآن تؤول عبارة القوم وسيوييه بان المراد فيهما انها تدل على
امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها امتنع من حيث
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا لسبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ما ذكره الخاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزمه انتفاء شرطها
أبدا اذ لو كان حاصله كان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في الماضي بل للايجاب فيه مثل لما لان الثابت
الحاصل لا يعلق واما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا
لرفعناه بها ولو شاء هذا كم أجمعين فانتفاء الرفع وعناية الجميع لامن ذات لو بل لانه لا سبب لها غير المشيئة
المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه
بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته كما لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا الاحتمال وجوده من غير الشمس
كالسراج ونفيه أصلا وقد تدل على ثبوته قطعان جميع الازمنة وذلك كإلى المطول اذا كان الشرط مما

في مضي وذلك نحو قولك
لو قام زيد لقلت وفسرها
سيوييه بانها حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره
وفسرها غيره بانها حرف
امتناع لامتناع وهذه
العبارة الأخيرة هي
المشهوره

لست بعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه أبقى به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بآبائه
 النقيضين سواء اختلفا نفيًا وإثباتًا كما بقية ولأن ما في الأرض من شجرة أقلام أسخ ونحوه لم تذكر في الأثنية
 عليك أو كانا مثبتين كما هو أثني لاثنية عليك أو منفيين كقول عمر بن الخطاب لم يخف الله لم يعصه
 فقد دللت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم
 الخوف وجعله سببًا لذلك لتحققه مع ما يقتضى عدم العصيان مطلقًا لأنه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قدر تردد الاستمرار
 عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه
 فإذا ثبت عدم العصيان مطلقًا لأنه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قدر تردد الاستمرار
 وهو ما ذكره وتردد لترتيب الخارجى أى الدلالة على امتناع الثانى لامتناع الاول كلوشاء طدا كم وقد ترد
 للاستدلال العقلى أى الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثانى عكس ما قبله كوكان فيهما آله أسخ فتفهم
 ذلك والله أعلم **(قوله والاولى أصح)** قد علمت ما فيه **(قوله ما هو مستقبل المعنى)** أى فترادف ان
 الشرطية فى التعليق الا انها لا تجزم على المختار فبا بعد ما ان كان ماضى اللفظ صرفته لمستقبل كما مثله أو مضارعاً
 خاصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقى أصدأنا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الأرض سبب
 لظل صدى صوتى وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويتررب

أى وان تلتقى الرمس والقبر والسبب كحفر المقازة الواسعة والرمة العظام البالية ويهش أى يرتاح وقيل
 لا تجى للمستقبل أصلاً وما ورد من ذلك مؤثلاً بالماضى والحق أن ذلك وان أمكن فى الآيه يجعل المعنى
 لوعلموا فيما مضى أنهم يتكون ذرية ضعافاً خافوا لا يمكن فى جميع ماورد كهذين البيتين ونحوه ولو كره
 المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث الى غير ذلك مما هو كثير **(قوله لو تركوا)** أى قاربوا أن يتركوا لان
 الخطاب للادوصياء على الاطفال بحثهم على نصحتهم والخوف الذى هو مضمون الجزاء انما يقع قبل الترك
 لانهم بعده أموات **(قوله ولو ان ليلى الخ)** سلمت خبران والوارى ودونى حالية والجندل الحجارة والصفائح
 الحجارة العراض التى تكون على القبور وزقا بالزى والقاف أى صاح والظاهر ان أو عطفة اما على أصلها
 أو بمعنى الوار ووجهها معنى الى أن تكلف والصدى كالتقى ما سمعه مثل صوتك فى الخلاء والجبان * ومن
 اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى انه لما مات وتزوجت برجل من أقر بآئها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر
 الكذاب فقالت حاش لله انه لم يكتب فقال أليس هو القائل ولو ان ليلى الخ فاستأذنته فى السلام عليه فاذن
 لها فقالت السلام عليك يا قبيل الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقط ميتة ودفت
 عنده فطلع من قبرها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار فى عظيم قدرته
 اه سندوبى **(قوله وهى)** أى لولمذكورة فى كلامه وهى الشرطية بقسميها ومثلها المتبادرة ككافى
 التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين **(قوله فى الاختصاص)** متعلق بمتعلق
 الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه **(قوله لكن لو الخ)** لو اسم لكن وان مبتدأ خبره وقد
 تكرر والجملة خبر لكن وقد لا تحقيق لا لتقليل لكثرة ذلك فيها كفى التوضيح **(قوله فلا تدخل على**
الاسم) محله اذالم يكن معمولاً محذوف يفسر ما بعده والادخلت عليه قليلاً كقوله

أخلاقى لو غير الحمام أصابكم * عنتت ولكن ما على الدهر معتب

أى لو أصابكم غير الحمام وكما يحكى عن سيدنا عمر بن أراذ الرجوع عن الشام لما بلغه ان بها طاعوناً فقال له
 أبو عبيدة فرار من قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أى لو قالها غيرك
 والجواب محذوف أى لا تقمت منه وكقول حاتم الطيمته الجارية رهو أسير لودات سوار طمتنى أى لو

والأولى أصح وقد يقع
 بعدها ما هو مستقبل المعنى
 واليه أشار بقوله ويقل
 ايلاؤها مستقبلاً ومنه قوله
 تعالى وليخش الذين لو
 تركوا من خلفهم ذرية
 ضعافاً خافوا عليهم وقول
 الشاعر

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت *
 على ودونى جندل رصفائح
 لست تسليم البناشة
 أوزقا

البيها صدى من جانب القبر
 صائح (ص)
 وهى فى الاختصاص بالفعل
 كان

لكن لو ان بها قد تترن
 (ش) يعنى أن لو الشرطية
 تخص بالفعل فلا تدخل
 على الاسم كأن ان الشرطية
 كذلك لكن تدخل لوعلى
 ان واسمها وخبرها نحو لو
 أن زيد أقام لقممت
 واختلف فيهما والحالة هذه
 فقبل هى باقية على
 اختصاصها وأن وما دخلت
 عليه فى موضع رفع

لظمتي حرة طمان على لان الاماء عندهم لا يلبسون السورار ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن
عصفور لقوله تعالى قل لو انتم تعلمون خزائن رحمة ربى أي لو تعلمون خزائن رحمة ربى كما يكون غنم الفاعل الاول اكتفاء
بمفسره فان فصل الضمير ومنه التمس ولو خاتم من حديد أي ولو كان الممتس خاتما وأما قوله

لو بغير الماء حلقى شرق * كمنت كالغصان بالماء اعترارى

أي نحجاقى فليل على ظاهره وان الجلة الاسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف على اضمار كان الثانية وقال
السيرافى هو من الاول فخلقى فاعل محذوف يفسر شرق أي لو شرق سلقى هو شرق حذف الفعل اولاً ثم
الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظاً أو تقديراً (قوله فاعل بفعل محذوف) أي كما هي كذلك بعد ما
المصدرية انما نقولاً كلمة ما ان في السماء نجما أي ما ثبت ان الح و يربحه ان فيه ابقاء لوعلى اختصاصها
بالفعل وأوجب الزخشمى كون خزان حينئذ فعلا ليسكون عوضا عن المحذوف مع ان وقوعه اسما شائع
جامدا كان كآية ولو ان ما فى الارض من شجرة أقلام أو شتقا كقول لبيد

لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرياح

ومثله كثير (قوله وهذا من مذهب سيبويه) ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو
خلاف ما فى التوضيح وغيره من أن منعه كون ان وصلتهما مبتدأ لا يحتاج لخبر لا اشتغال صلتهما على المسند
والمسند اليه ولعله قول ثان له (قوله أن لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية والتي بمعنى ان واحترز
بالغالب عن الثانية لان التي تصرف المضارع الى المضى هي الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين)
بلدة بساحل بحر الطور وجلة يكون حال من هاء عهدتهم وهى اسم محبو بته وصرح باسمها لتلذذا
وتصحيح الوزن والاخذهما الاضمار كسابقه (قوله ولا بد لو هذه) أي الشرطية بقسميها اخرج الزائدة
لجرد الوصل فلا يحتاج لجواب كزيد ولو كثرت له تجيل كما مر فى ان الوصلية والجواب امامه كورا ومحذوف
لدليل نحو ولو ان قرأت سيرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم مانفعهم وكقول عمرو وحاتم الماربن (قوله منى
لم) أي لا يغيرها لانه يشترط فى جوابها المضى لفظاً أو معنى وهو هذا والمضى امام مثبت أو منقضى بخصوص
ما ولا يجوز ان تجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لى مثل أحد ذهب ما يسرنى ان لا يمر
على ثلاث وعندي منه شىء فهو على حذف كان أي ما كان يسرنى فلا يرد ان المضارع المنقضى بما مستقبل لفظاً
ومعنى والذاهر ان لافى ان لا يمر زائدة للتوكيد على حد ثلاث يعلم أهل الكتاب أي لان يعلم قيل وقد تجاب
بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولو انهم آمنوا وتقوا لثوبه الخ لان بين الامم والمضى تشابها
من حيث قبول اللام والاصح أن جملة لثوبه الخ مستأنفة فاللام للابتداء أو فى جواب قسم مقدر لافى
جواب لو بل هى فى الوجهين للتمنى لا يحتاج لجواب كما فى التوضيح والتمنى على سبيل الحكاية أي أنهم بحال
يمنى العارف بها ايمانهم تلها فى عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أي لا يثبوا (قوله مثبتا) أي
ماضيا مثبتا (قوله منقيا بل) أي مضارع منقيا بل (قوله لم تصحبه اللام) أي لانها لا تصحب منقيا بغير
ما كما فى التصريح لما يلزم فيه من نقل اجتماع اللامين لابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم

{ أما رولا ولوما }

(قوله أما كهما الخ) المراد انها نائية عنهما وقائمة مقابهما كما فى الشارح لانها معناه جعما لانها حرف
فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفالخ) كالاتسار على ما قبله لما استعرفه وفاء مبتدأ خبره جملة
ألف وألفه للاطلاق ورجو بالحال من ضمير ألف الراجع للقاء ولتأوه فعوله ان نبى للفاعل بزيادة اللام
للتقوية والانعاق محذوف حال من نائب فاعله أي ألف اللقاء حال كونه مصاحبا لتالى تاليها وعلى هذا
الاعراب فلا مسوغ للابتداء بقا الا أن تجعل الجملة لازمة من أما فيسوغ على حد * سر بنا ونحجم قد اضاء *

وأن وما دخلت عليه فى
موضع رفع مبتدأ والخبر
محذوف والتقدير لو ان
زيد اقامت ثابت لعمت أي
لوقيام زيد ثابت وهذا
مذهب سيبويه (ص)
وان مضارع تلاها صرفا
الى المضى نحو لو ينى كفى
(ش) قد سبق ان لو هذه
لا يليها فى الغالب الاما كان
ماضيا فى المعنى وذ كر هنا
انه ان وقع بعدها مضارع
فانها تقاب معناه الى المضى
كقوله
رهبان مدين والذين
عهدتهم
يكون من حذر العذاب
فعودا
لو يسمعون كما سمعت
كلامها
خرو العزرة كما وسجودا
أي لو سمعوا ولا بد لو هذه
من جواب وجوابها اما
فعل ماض أو مضارع منقضى
لم واذا كان جوابها مثبتا
فالاكثر اقترانه باللام نحو
لوقام زيد ليقام عمرو ويجوز
حذفها فتقول لوقام زيد
قام عمرو وان كان منقيا لم
لم تصحبه اللام فتقول لو
قام زيد لم يقم عمرو وان نفي
بما فالأكثر تجرده من
اللام نحو لوقام زيد ما قام
عمرو ويجوز اقترانه بها نحو
لوقام زيد ما قام عمرو
(ص)

ويمكن جعل قوله التلو لوصفة لفايسوغيا أي وفام صاحبة التلو تلوها ألب وجو بافتأمل (قوله أما حرف تفصيل)
 أي غالباً إلا دائماً على المختار ومن غير الغالب أماز بد فمطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم
 الآخر ومجمل يشملهما لكن قال الموضح في الخواشي الحق ان ذلك لا يقال الا عند التردد في شخصين
 نسباً أو أحدهما الى الانطلاق فتقول أماز بد فمطلق أي وأما غيره فلا فهمي على هذا التفصيل اه تصریح
 والحق ان ذلك لا يتأني في كل المواضع اذ التزامه في نحو أما بعد فاقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل
 والمقابل كان يقال الا زمان مختلفة أما بعد كذا فاقول وأما قبلها فلا وتقبل حفيد العصام عن الزخشي ان
 التفصيل اما مجمل سابق أو لتعدد في الذهن يختار المتكلم منه ما يجهل ويترك ما عداه ومنه أما بعد فلا تقدير
 على هذا الا انه مخالف لاكثر النحاة اه واذا كانت للتفصيل فاما أن تكرر مع كل الأقسام كما ما السفينة
 وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي وأما غيرهم
 فبصد ذلك أو بكلام يذكّر في موضعه نحو فاما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكون عامه الى
 ربهم بدليل والراستخون في العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائماً فلا تفارقه كالتوكيد ولذا قال الموضح
 هي حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً وصریح الشارح أنها غير موضوعة للشرط بل نائية عنه
 ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف اذ
 لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو مامر ولا الفعل على مفعوله في نحو فلما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا لزيادة
 لعدم الاستغناء عنها فتعمدت للجزء وكونها زائدة لازمة كالباء في أقول به باطل لان اللزوم لغيره مقتضى ينافي
 الزيادة بخلاف اللزوم في أقول به فرفع قبح اسناد صورة الأمر الى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف
 جوابها على شرطها مع انك تقول اما علمنا فاعلم ولا شك انه عالم ذكرت العلم لأن ما يجب بانه من اقامة السبب
 مقام المسبب أي مهمانذ كر العلم فانت محق لانه عالم ومثله كثير وأما كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد
 أحكم الزخشي شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلقاً على المحقق وهو وجود شيء في الدنيا بدليل
 تقديرها بمهما يكن من شيء أفادت تحققة وقوعه لاحتمال اذ مادامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلان ذلك كرا لا
 عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسر هاسيبويه الخ) قد يقال هذا التفسير لا يدل الاعلى نيايتها عن الاداة
 فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم
 الزموا حذف الفعل بعدما وأن يقع بينهما وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه
 جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها الفصد العوضية وكراهة تاو الفاء أما اه صبان (قوله فلذلك لزمها
 الفاء) أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمها الفاء التي تدخل الجواب قضاء
 بحق ما حذف وابقا لاثره في الجملة فلزوم الفاء انما هو لنيايتها عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع
 في بعض العبارات لانها لم تنب عنه كما مر ولو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هي العامة في الجواب
 على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح لمباشرة الاداة كما مر فلم لزمنا أمامها جيب
 بانه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النياية جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضي لانها لما
 حذف شرطها لم تعمل فيه فبجح عملها في الجزء فلزمها الفاء وامتنع جزءه ولو مضارعا (قوله والأصل مهمما
 الخ) فهم اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكون امانامة ففاهلها ضمير مهمما أو ناقصة فهي اسمها
 وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء بيان للمهمم للتعميم ودفع ارادة نوع بهينه وقيل من زائدة وشيء ما عمل
 يكن وحينئذ فربط جملة الخبر بالمبتدأ اعادته بمعناه لان مهمما معناه شيء وانما خص الجمهور مهمما بالتقدير لعدم
 مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق واما استعجى زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرهما خاص
 بقبيل كالزمان في متى والعاقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هنا انما يتم على
 القول بان مهمما أعم من ما لا على انها بمعناها وحكي المصريح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أي ان

(ش) أما حرف تفصيل
 وهي قائمة مقام أداة الشرط
 وفعل الشرط ولهذا فسرهما
 سيبويه بمهما يكن من شيء
 والمذكور بعدها جواب
 الشرط فلذلك لزمها الفاء
 نحو أما زيد فمطلق
 والأصل مهمما يكن من شيء
 فزيد منطلق فانيت أما
 مناب مهمما يكن من شيء
 فصار أما فزيد منطلق

ثم أخرج الفاء الى الخبر فصار اماز يد فنطلق ولهذا قال وفاء لتاوتوا وهو اجواباً لفاء (ص) وحذف ذى الفاعل في ترداد
 * لم يك قول معها قد نبدا (ش) قد سبق ان هذه الفاء مترتبة الذكرو قبضاء حذفها في الشهر كقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكمو
 * ولكن سيراني عرض المواقب أي فلا قتال وحذفت في النشر بكثرة وبقلة (١٣١) فالكثرة عند حذف القول معها

كقوله عز وجل فاما الذين
 اسودت وجوههم ا كفرتم
 بعد ايمانكم أي فيقال
 لهم ا كفرتم بعد ايمانكم
 والقليل ما كان بخلافه
 كقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم ا ما بعد ما بال رجال
 يشترطون شروطا ليست
 في كتاب الله هكذا وقع في
 صحيح البخاري ما بال يحذف
 الفاء والاصل ا ما بعد ما بال
 رجال حذفت الفاء (ص)
 لولا ولوما يلزمان الابداء
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 (ش) لولا ولوما استعجالان
 أحدهما أن يكونا دليلين
 على امتناع الشيء لوجود
 غيره وهو المراد بقوله
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 ويلزمان حينئذ الابداء
 فنز يدخلان الاعلى المبتدا
 ويكون الخبر بعد محذوف
 وجوبا ولا بد لها من جواب
 فان كان مثبتا قرن باللام
 غالباً وان كان منقياً بمجرد
 عنها غالباً وان كان منقياً لم
 لم يقترن بها نحو لولا زيد
 لا كرمتمك ولوما زيد
 لا كرمتمك ولوما زيد ما جاء
 عمرو ولوما زيد لم يجيء عمرو
 فزيد في هذه المثل ونحوها
 مبتدأ وخبره محذوف

أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب حذفت ان وشروطها وأثبت أمامنا بهما (قوله ثم أخرج الفاء) أي
 اصلا حال لفظ لكرهاته تاول الفاء أما ولوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا الفاء عن موضعها
 وفصلوا بينهما بجزء من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالابتداء كمثل الشارح أو بالخبر كما في الدار فزيد
 أو باسم منصوب بـ ما بعد الفاء لفظاً فأما اليتيم فلا تقهر أو محلاً وأما بنعمة ربك فحدث أو بمنصوب بمحذوف
 يفسره ما بعد الفاء وأما عمود فهديناهم على نصب فمؤدود ويجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينها
 وبين أما أو بظرف كما اليوم فاضرب زيدوا والخبر عند المصنف انه معمول للجواب لالفعل الشرط المحذوف
 ولالا ما النائبة عنه ليسكون المعاق عليه مطلقاً فيكون أبغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيها قبلها
 الامع أما لكونها من حلقة عن مكانها كما هو السادس بجملة الشرط دون جوابه فأما ان كان من المقرر بين
 فروح أي جزاؤه روح حذفت جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يحذفها ولان قاعدة
 اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لا سابقة لهما فالفصل اما باسم واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو في
 حكمه بجملة الشرط لا بما كثيرا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كما اليوم ربك الله فلا امر كذا اه
 أشموني والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتي عن الهمع في آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله
 فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرباط اعادة المبتدأ بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم
 قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أي فاقول لا قتال لديكم والرباط حينئذ ما مرأ ومحذوف
 أي فيه أي في شأنه ولا شك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ حذف الفاعل منعه وقوله سير اسم لكن وخبرها
 محذوف أي ولكن سير لديكم أو هو مصدر محذوف واسم لكن محذوف أي ولكنكم تسبرون سيراً وعراض
 المواقب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها وانحيتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهره
 تبع المفهوم المتن ان حذفها حينئذ كثير فيفيد جوازاً بقاها مع حذف القول على قلة وهو ظاهر الهمع
 وصرح الاشموني كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنها بالمقول وحكي في الهمع قولاً يجمع
 حذفها ولومع القول للضرورة وان الجواب في الآية فنزوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا حذفت القول
 وانتقلت الفاء للقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله
 ما بال رجال) الأولى في هذا عدم تحريكه على القليل لجواز تقدير فأقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما
 الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً فانه اخبار بشئ مضي لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا
 امتناعا) مفعول بعد أي بطامتناعا لشيء بوجود غيره (قوله الاعلى المبتدأ) أي ولو ضميراً متصلاً
 كولا ولولاك فانها وان كانت في ذلك حرف ج لا يتعلق بشئ عند سيبويه لكن مجزورها في محل رفع
 بالابتداء وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أي كجواب لوفى شرطه المارة وقد يحذف للدليل نحو
 ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أي هللكتم (قوله غالباً) من غيره في المثبت
 * لولا زهير جفاني كنت معتدراً * وفي المتن بما قوله
 لولا رجاء لقاء الظاعنين لما * أبت نواهم لتأروحو لا جسدا
 (قوله وبهما الخ) متعلق بمزأي ميزو التحضيض مفعوله وهلا عطف على الهاء من بهما أو مبتدأ حذفت
 خبره أي كذلك والألاعطف على هلا بحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التو بيخ) أي بالولا ولوما وكذا

وجوبا والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة في باب الابداء (ص) وبهما التحضيض من وهلا * الألوأ ولينها الفعل
 (ش) أشار في هذا البيت الى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا زيد
 قتلت بكران قصدت بهما التو بيخ كان الفعل ماضياً وان قصدت بهما الحث على الفعل

كان مستقبلاً بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فلا تفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين أي لينفروا بقية أدوات التحضيض حكمها كذلك فتقول هلاضرت زيدا (١٣٢) والأفعلت كذا وألا تخففاً كالأشهاد (ص) وقد يليها اسم بفعل مضمير

علاق أو بظاهر مؤخر
(ش) قد سبق أن أدوات
التحضيض تختص بالفعل
فلا تدخل على الاسم
وذكر في هذا البيت أنه قد
يقع الاسم بعدها ويكون
معمولاً بالفعل مضمراً أو
أو لفعل مؤخر عن الاسم
فالاول كقوله
الآن بعد الجاحي تلحوني
هلا تقدم والقاب صحاح
فالتقدم مرفوع بفعل
مخروف تقديره هلا وجد
التقدم ومثله قوله
تعدون عقر النيب أفضل
بحسبكم

هلا وألفانها كما ترد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل والتنديم أي الإيقاع في الضم وحيداً تختص
بالماضى لفظاً نحو لولاجاز عليه باربعة شهداء فلا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا تقدم في البيت الآتي
أوتأويلا كقوله لولا الكمي الخ أي لولا عدتم وإنما قال تعدون لحكاية الحال اه أشموني (قوله كان
مستقبلاً) أي لفظاً كهلانضرب زيدا أو معنى كما مثله (قوله وألا تخففاً الخ) أي فيكون للتحضيض
نحو الأتقاتلون قوماً نكثوا ولم يذكرها في التسهيل لأن أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضيض لأن
طلب بلين لا بازعاج فيحتمل أنه ذكرها هنا للمشاركة أهلا في الاختصاص بالفعل لافي التحضيض فتكون
أدواته أربعة فقط وهو المشهور والأشارة إلى أنها فتأتى له كالأية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمراً)
متعاقب بعاق الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهر أي أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ وخبر فيكون الفعل
المضمركان الثانية نحو * هلا نفس ليلى شقيها * (قوله الآن بعد الخ) قيل بخذف الهمزة ونقل
حركتها للام ولعله الرواية والألوزن صحيح مع الهمزة والوجه من الخ يلج كعلم يعلم وتلحوني من حيث
الرجل إذ لنته وقوله والقاب صحاح أي خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون
جمع ناب وهي المسنة من النوقر بنى منادى وضو طرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء
المهملة من المرأة الجمعاء والكمي الشجاع المتكفي في سلاحه أي المتعطي به والمفتح الذي على رأسه بيضة
الحديد والله أعلم

﴿ الاخبار بالذي والالف واللام ﴾

(قوله ما قيل الخ) ما موصول مبتدأ خبره لفظ خبر وجملة قيل أخبر صلتها والعايد الهاء في عنه والذي مقصود
لفظه أولاً وثانياً فلا صلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية اما ترادفة
أو متداخلة (قوله وما سواهما) أي سوى الاسم الذي قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذي من بقية الجملة
(قوله خلف معطى التكملة) هو الضمير الذي يخلف الاسم المطاوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى
التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فإنه يصير خبراً بعدان كان مفهوماً مثلاً (قوله لامتحان
الطالب) أي فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك أي سبك كلام من آخر وكثيراً ما يصاغ
هذا التركيب ابتداءً لغير ذلك كتقوى الحكم لأن فيه اسنادين إلى الضمير وإلى الظاهر أو القصر في نحو
الذي قام ز يرد على من اعتقه خلافاً وشركته أو تشويق السامع كقول راضف ناقة صالح
والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جاد

بنى ضو طرى لولا الكمي
المقنما
فالكمي مفعول بفعل
مخروف والتقدير لولا
تعدون الكمي المقنع
والثاني كقولك اولاً زيدا
ضربت فزيدا مفعول
ضربت (ص)
﴿ الاخبار بالذي والالف
واللام ﴾

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال
كيف تبنى من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الامن برع فيه كالأحسن الجواب هنا الأبارع في العربية لا بقنائه
على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأ كسكري وأصله قرأ بهمزتين كجعفر فلبت الثانية ياء ثم ألفاً ماسياً في
في الإبدال قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فاعرف السؤال وقد أعدته ثلاثاً وهي
كيف تبنى من وى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجتمع بالواو والنون ثم نضيفه لنفسك
وجوابها أن أصله وراى كوكب قلبت الياء ألفاً لتركها وفتح ما قبلها فصار وراى كسكري ثم حذف الهمزة
لنقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها فصار وراى كفتى فاجتمع واو وأول الكلمة قلبت الأولى همزة فصار وراى
فأذا جمعت قلت أرون بخذف الالف آخره لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفون فأذا أضفته لنفسك قلت وراى

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر
* عن الذي مبتدأ قبل
استقر
وما سواهما فوسطه صلة
عائدها خلف معطى التكملة
نحو الذي ضربته زيدا
ضربت زيدا كان قادر
المأخذ

بخلف

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتسمى به كما وضعوا

باب التمرين في التصريف لذلك فإذا قيل لك أخبر عن اسم من الأسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبراً عن ذلك الاسم لكن
الامر ليس كذلك بل المجهول خبراً وذلك الاسم والخبر عنه إنما هو الذي كما استقر ففقيل ان الباء في بالذي

بمعنى عن فكأنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى
 كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا نحو قوله
 هو ضامن وذلك الاسم الذى خبرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد

فالتى مبتدأ وزيد خبره
 وضربته صلة الذى والهاء
 فى ضربته خبر عن زيد
 الذى جعلته خبرا وهى
 عائدة على الذى (ص)
 وباللذين والذين التى *
 أخبر مراديا وفاق المثلث
 (ش) أى اذا كان الاسم
 الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
 فبى بالموصول مثنى كاللذين
 وان كان مجموعا فبى به
 كذلك كاللذين وان كان
 مؤنثا فبى به كذلك كالتى
 والحاصل انه لا بد من
 مطابقة الموصول للاسم
 الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
 من مطابقة الخبر للخبر
 عنه ان مفردا ففرد وان
 مثنى فثنى وان مجموعا
 فمجموع وان مذكرا
 فمذكر وان مؤنثا فمؤنث
 فاذا قيل لك أخبر عن
 الزيدين من ضربت
 الزيدين قلت اللذان
 ضربتهما الزيدان واذا
 قيل أخبر عن الزيدين من
 ضربت الزيدين قلت
 اللذين ضربتهم الزيدون
 واذا قيل أخبر عن هند
 من ضربت هنداً قلت
 ضربتها هند (ص)

بعضه من المثنى للإضافة وقلبوا الجمع به لاجتماعها كما كنه مع الياء اه صبان (قوله بى عن) أى
 وعنه بى بى أى أخبر عن الذى بذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذى أو للاستعانة أى أخبر متوصلا الى هذا
 الخبر بالذى (قوله بى بالذى الخ) بحاصله خمسة أفعال الابتداء بالذى وتأخير ذلك الاسم ورفع على
 الخبر به وجعل ما بينهما صلة للذى وان تجعل فى المكان الذى كان فيه الاسم ضميرا مطابقا له فى معناه وعرابه
 وكذا مطابقا للموصول لانه عائد به ويازم كونه ثابتا وان كان خلفا عن ضمير متكلم أو مخاطب لان الموصول فى
 حكم النائب فاذا قيل أخبر عن التاء من ضربت زيدا فتقول الذى ضربت زيدا أنا فعمات ماذا كرم من الاعمال
 الا ان التاء اذا آخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرا متصلا فلذا جاء بانابدها والضمير الخلف عنها مستتر
 فى ضرب أو عن بكر من ضرب زيد بكر اقلت الذى ضربته زيد بكر فهاء ضرب به خلف عن بكر قدمت على
 الفاعل مع ان بكر ان بكر ان مؤخر الامتناع فصل الضمير مع امكان اتصاله ويجوز حذفه لانه عائد منصوب بفعل
 أو عن زيد من زيد أبو بكر قلت الذى هو أبو بكر زيد أو عن أبو بكر قلت الذى زيد هو أبو بكر فتجعل هو
 مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر أو عن زيد من جاء زيد بكر قلت الذى جاء هو بكر زيد بتوكيد الخلف
 المستتر فى جاء ليصح العطف عليه أو عن زيد من ضربت زيد بكر قلت الذى ضربت به وببكر زيد باعادة
 الجار فى المعطوف على الضمير الخلف عند ضمير المصنف أو عن رغبة من جئت رغبة فيك قلت التى جئت لها
 رغبة فيك فتجر خلف المفعول له باللام لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها أو عن يوم الجمعة من صمت يوم
 الجمعة قلت الذى صمت فيه يوم الجمعة فاء الخلف بى لما ذكره وفس على ذلك (قوله وباللذين الخ) أى وكذا
 اللتين واللاتى واللاتى واللاتى لا يغير ذلك من الموصولات ولوقال وبفروع الذى نحو التى لوفى بذلك (قوله
 اذا كان الاسم الموصول) كذا فى نسخ والصواب حذف الموصول (قوله الخبر عنه به) أى بالموصول
 أى بسببه على ما تقدم وقوله لانه أى الاسم خبر عنه أى عن الموصول (قوله قبول الخ) شروع فى شروط
 الاسم الخبر عنه بعد ان بين كيفية الاخبار وهذا الباب منحصر فى هذين الطرفين (قوله قدحتم) خبر عن
 قبول فالقه للاطلاق لا للثنية لان الضمير للاضاف للاضاف اليه (قوله كذا النغى) بالقصر أى الاستغناء
 أما الممدود فهو التثنية بالتحال وهو مبتدأ خبره شرط لا العكس لانه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة وكذا حال
 من الضمير فى شرط لتأويله بشرط أى حال كونه مثل ذلك القبول فى التحتم (قوله بشرط فى الاسم الخ)
 أفاد أنه لا دخل فى هذا الباب للفعل ولا للحرف الا اذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول
 الذى هو فعل ماض ضرب (قوله قابلا للتأخير) أى بنفسه أو بدله كما مر فى التاء من ضربت زيدا (قوله
 عماله صدر الكلام) أى لان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمور فتفتوته الصدارة ومثله ضمير الفصل على
 انه اسم لا يفتونه لزوم التوسط وأجاز المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه بخبر عماله الصدر مع تقدمه فلو
 قيل أخبر عن أيهم من أيهم قائم قلت أيهم الذى هو قائم على ان أيهم خبر مقدم عن الذى أو عن من فى من
 تضرب أضرب قلت من الذى تضرب به أضرب فهاء تضرب به خلف عن من فى اعرابها لانها كانت مفعولا
 مقدما آخرت اتصالها بالفعل ويجوز حذفها لانها عائد منصوب بالفعل (قوله كما جاء الشرط الخ) أى وكم الخبرية
 وما التعجبية وغير ذلك مما يلزم الصدر (قوله عن الحال والتمييز) أى لازمه هما التثنية والتثنية فلا يخلفهما الضمير

قبول تأخير وتعرىف لما * أخبر عنه ههنا قدحتم كذا النغى عنه بأجنى أو * بضم شرط فراع مارعوا (ش) يشترط فى
 الاسم الخبر عنه بالذى شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عماله صدر الكلام كاسماء الشرط والاستغناء نحو من وما الثانى
 أن يكون قابلا للتعرىف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنى

فلا يجوز في جاز يذرا كباوطاب نفسا ان تقول الذي جاز يذرا كباوطاب اياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الاشارة في ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في * وانت الذي في رجة الله أطمع * فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في رجة أطمع الله للسانع الآتي وكذا الاسماء الواقعة في الامثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها باجنبي اذا امثال لا تغير ألفاظها (قوله كالماء في زيد يضر بته) أي لعدم الغنى عنها باجنبي كزيد وعمر ولانك تقول في الاخبار عنها الذي زيد يضر بته هو فتم فصلها مؤخره وهاء ضربه الآن خلف عنها ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بالربط فان جعلتها رابطا انحرفت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يعنى عن الثاني اذا ضمائر تعريف وازيادة وقد نبه في شرح الكافية على ان ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر ان أوفى قوله أو بمضمرة بمعنى الواد لانه شرط مستقل غير الغنى بالاجنبي وان الشرط في كلامه ثلاثة فقط لان الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازما للنفى كديار ولا لغبر الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعند لتعذر جعله خبرا ولا في جملة انشائية كزيد من أين زيد لانها لا تصلح لجمعها صلة وان يكون فيه فائدة بخلاف ثواني الاعلام كسكر من أبي بكر اذا يمكن أن يكون خبرا عن شيء وأن يكون بعض جملة واحدة أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في ان قام زيد فتقول الذي ان قام زيد وكالمتعاطفين بالفاء في قام زيد ففقد عمر وفتقول الذي قام ففقد عمر وزيد لان ما في الفاء من التسبب جعل الجملة كشرط والجزء (قوله بمضمرة) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائدا للموصول فلا يخبر عن مجرور رب في رب جل لقيته لان الضمير المجرور بها لا يعود الا لما بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كخني ومدلانه لا يخلفه الضمير ولا عن الاسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلها الموصول وحده وصلته وحدها لكونها شيئا واحدا ويجوز عنهما ما عا في جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميرا مستترا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق به شيء أما الظرف المتصرف في خبر عنه وحده ويجوز خلفه بقى كما مر مثاله بقى ما اذا كان المتعلق واجب الخذف كزيد في الدار وعندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كأن تقول الذي زيد هو كأن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يتمنع أصلا فيلحصر (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف اليه في خبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره ففي نحو سمرأ باز يد قرب من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده بقولك الذي سمرأ باز يد قرب من بكر الكريم زيد ويتمنع عن كل من الباقي وحده لان الاب مضاف و بكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم تخبر عنهما ما عا فتقول الذي سمرأ باز يد قرب من بكر الكريم ففي سمرأ مضمير مستتر هو الخلف كما تخبر عن المضاف مع المضاف اليه كالذي سمره قرب من بكر الكريم أبوزيد وعن بكر مع صفته كالذي سمرأ باز يد قرب منه بكر الكريم وفي هذا الاخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في زيد يضر بته لانه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين أوصافها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر محذوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال لما مر وليس فيه اشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة لمصدر محذوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط

بمضمرة فلا يخبر عن الموصوف دون صفة ولا عن المضاف دون المضاف اليه فلا تخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا ظريفا فلا تقول الذي ضرب بته ظريفا رجل لانك لو أخبرت عنه وضعت مكانه ضميرا حينئذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فلو أخبرت عن الموصوف مع صفة جاز ذلك لا تتفاء هذا المحذوف فتقول الذي ضرب بته رجل ظريف وكذلك لا يخبر عن المضاف وحده فلا تخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلام زيد لانك تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير لا يضاف فلو أخبرت عنه مع المضاف اليه جاز ذلك لا تتفاء المانع فتقول الذي ضرب بته غلام زيد (ص) وأخبر وانما بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ صلة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الاخبار عن زيد من قولك زيد قام الذي هو قائم زيد وتقول في الاخبار عن زيد من قولك ضربت

زيد الذي ضرب بته زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الا اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم

الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذ لا يصح أن يستعمل من نعم صلة للالف واللام وتجبر عن الامم الكريمة
 من قولك رقي الله البطل فتقول الواقي البطل الله (ص) وان يكن ما رقت صلة ال *
 ضمير غيرها أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صلة لال ان رفع ضميرها فما (١٣٥) أن يكون عائدا على الالف واللام أو
 على غيرها فان كان عائدا

زيادة على ما صرر أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه وانباته وأشار المصنف لهذين بقوله ان
 صح الخ لان صلة ال لا تصاغ من جامد ولا منق (قوله الواقي الله) وذكرا لها واجب لان عائدا ل
 لا يحذف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أي لجران الصلة على غير ما هي له والله أعلم
 ﴿العدد﴾
 هو ما وضع الكمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ومعنى التقابل ان تزيد
 العلياه عليه بقدر نقص السفلى عنه كالاربع فان حاشيتها الماخسة وثلاثة أو ستة أو ثمان أو سبعة وواحد
 ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أو أربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد
 لوقوعه في جواب كم واذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص
 عنه بقدر ما تزد العلياه عليه من الكسر ولا تختص بالنصف خلافا لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار
 فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العلياه عليه فهمامتها بلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ
 الدالة على المعدود (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ خبره قل بحذف الرابط
 أي قلها وبالتاء حال منه لقصد لفظه أو نعته وللعشرة متعلق بقول (قوله ما آحاده الخ) أي معدود آحاده متدكرة
 فالعبرة بتد كبير الواحد وتأنيشه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جمادات بالتاء على المختار وثلاث
 هنود بالتاء تبعاً لتد كبير المفرد وتأنيشه هذافي الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما نفسهما
 لا بواحد همتان فتقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء كعشرهما وثلاث من الابل والنخل بالتاء لتأنيتهما وثلاث
 من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر ويؤنث (قوله في الضمير) أي مع تسكين عشرة قال تعالى
 وليال عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما الفصه على دخول العشرة وانما
 لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جوع كمرقة وفرقة وأمة فحقها أن تؤنث كمنظائرهما فاستصحب ذلك
 مع المنكر لسبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما تصریح وخرج بها واحد واثنان فلا يجري فيهما
 ذلك ولا يضافان إلى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا ثمان رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثاني فيهما
 يغني عن الاول في الغادة والزوجية ويزيد عليه بأفاده جنس المعدود فجمعها مع لغو بلا فائدة (قوله
 ن كان مؤنثا) أي ولو تجاوزا وكذا المنكر كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر
 المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قسم وجعل اسم العدد صفة له جازا جزاؤها وتركها كالمعدود فتقول مسائل
 تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة حافظها فانها عريضة النقل كذا نقل عن شرح
 الكافية للسيد الصفوي وقوله كالمعدود أي المعدود مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المنكر
 كحديث وأتبعه ستانين شوال وانباتها في المؤنث كعندي ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطي عن بعضهم
 منع الثاني اما اذا حذف المعدود ولم يقصد أصلا بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كالثلاثة خير من ستة
 وتمنع الصرف للعامة الجنسية والتأنيث (قوله ويضاف) أي ما ذكر من الثلاثة وأخواتها الى جمع ليطبأ بقها
 في الجمعية وكذا في القلة الآتية وهذا الجمع هو ميزها آتروا حرمه على نصبه تخفيفا بحذف التنوين ويجوز
 جمع له عطف بيان عليها كحكمة أثواب بقنو نهنما ولا تصاف للمفرد الا في نحو ثلثة لان المائة جمع في المعنى
 اذ هي عشر عشرات فقط بما في الجمعية والقلة وقد وقع في الشعر ثلاث مبعين شذوذا أو ضرورة وخرج بالجمع

على غيرها استبر وان كان عائدا
 على غيرها انفصل فاذا قلت
 بلغت من الزيد بن الى
 العمر بن رسالة فان أخبرت
 عن التاء في بلغت قلت
 المبلغ من الزيد بن الى
 العمر بن رسالة أنافي
 المبلغ ضمير عائدا على الالف
 واللام فيجب استتاره وان
 أخبرت عن الزيد بن من
 المثال المذكور قلت المبلغ
 أنانها الى العمر بن رسالة
 الزيدان فانما صر فوع بالمبلغ
 وليس عائدا على الالف
 واللام لان المراد بالالف
 واللام هنامثنى وهو المخبر
 عنه فيجب ابراز الضمير
 وان أخبرت عن العمر بن
 من المثال المذكور قلت المبلغ
 أنان من الزيد بن اليهم رسالة
 العمر بن فيجب ابراز
 الضمير كما تقدم وكذا يجب
 ابراز الضمير اذا أخبرت عن
 رسالة من المثال المذكور
 لان المراد بالالف واللام هنا
 الرسالة والمراد بالضمير الذي
 ترفعه الصلة المتكلم فتقول
 المبلغ أنان من الزيد بن الى
 العمر بن رسالة (ص)
 ﴿العدد﴾

ثلاثة بالتاء قل للعشره * في هذما آحاده مذكرة في الضمير ودالميزاجر * جمعا بلفظ قلة في الاكثر (ش) تثبت التاء في ثلاثة
 وأربعة وما بعد همتا الى عشرة ان كان المعدود بهما مذكرة وتسقط ان كان مؤنثا يضاف الى جمع نحو عندي ثلاثة رجال وأربع نساء وهكذا
 الى عشرة وأشار بقوله * جمعا بلفظ قلة في الاكثر الى ان المعدود بهما ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضاف العدد في الغالب

الالى جمع القلة فتعول عندي ثلاثة أفسس وثلاث أنفس ويقل عندي ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء على غير الالكثرة قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة (١٣٦) فروعاً مضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو اقرار وان لم يكن

للاسم الا جمع كثر لم يضاف الا اليه نحو ثلاثة رجال (ص) ومائة والالف للفرد أضاف ومائة بالجمع نورا قمر دف (ش) فليسبق ان ثلاثة وما بعدها الى عشرة لا تضاف الا الى جمع وذ كرهنا ان مائة والفا من الاعداد المضافة وانها لا يضافان الا الى مفرد نحو عندي مائة رجل وألف درهم وورد اضافة مائة الى جمع قليلاً ومنه قراءة حجة والسكافي والبشوافي كنههم ثلثمائة سنين باضافة مائة الى سنين والاصل ان العدد المضاف على قسمين أحدهما مالا يضاف الا الى جمع وهو من ثلاثة الى عشرة والثاني مالا يضاف الا الى مفرد وهو مائة ألف وتثنيتهما نحو ومائتا درهم وألف درهم واما اضافة مائة الى جمع فقليل (ص) وأحاديث كره وصلته بعشر مركبا قاصداً مفرداً كره وقل لدى التائيت احدي عشره والشين فيها عن تميم كسره ومع غير احد واحد احدي مائة مائة ماضت فافعل قصداً وثلثائة وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قدما

اسم الجنس كطير وبقرو اسم الجمع كقوم ورهط فالأكثر جره عن نحو فنادى بعنة من الطير وقد يضاف اليه سماعاً على الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأر بع نساء لعنه من المسموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب كونه من جوع التسكير وهي أفعلة أفعال ثم فعله ثم أفعال لان الثلاثة وأخوانها أقرب اليه من جمعي التصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة أيضاً عند سيبويه كثلثة أحمد بن وثلاث زينات والكثير أحمد بن زيانب الا ان أهمل المكسر فلا يعلق كسبع بقرات وسموات وأندركم ثلاث سعادات وآيات لندور سعائنا رأى أوجار ما أهمل كسبع سفلات لجوارته بقرات (قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة ونذر استعماله فيجعل كالعديم ويضاف للكثرة فالاول كثلثة قروء فان مفردة قرء بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثاني كثلثة شموع فان اشباع قليل الاستعمال في جمع شمع وهو أحد سيور النعل كذا في الاشعوني تبعاً للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلتسه والصواب ما في الشارح كابن الناطم من جعله من القليل لانه ان كان جمعا لقرء بالفتح فإيه جمع قلة قياسي وهو أقرؤ كفلس وأفلس أو لقرء بالضم فله أقرء كأفعال وعلى هذا عمل الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسي فيكون قليلاً (قوله نحو ثلاثة رجال) أي وجوار ودرهم وانظر اذا كان له جمع كثره ونصحيح مع اهمال قلة أو شذوذ كجوار وجاريات هل الار جمع الاول أم الثاني (قوله ومائة الجمع) مبتدأ وسوسه التقسيم وردف ماض مجهول أي تبع خبره وبالجمع متعلق به ونزرا حال (قوله مائة وألفاً) أي جنسهما ولو غير مفرد كما تثنون بـ ثلاثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد) أي لا شمالي المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيهما ما فرقت فيهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد ولم يعكس خلفه هذا بخلاف التنوين للاضافة وأما الالف فمفوض عن عشر مائة فعمل معاملةتها (قوله ومنه قراءة حجة الخ) أي فستبين تمييزاً للثلاثة لشبهها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كما ان تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلاً من ثلثائة أو بياناً له لا تمييزاً للثلاث من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قال الزجاج ولا تقتضاه أن كل واحد من الثلثائة جمع من السنين اذ تمييز المائة واحد مائة ألفه ثلاثة فقل ما لبثوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجراً أيضاً اذ هو تمييزاً لغيره لكن أجاب ابن اعجاب بانه لا يلزم كون تمييز المائة واحداً منها الا اذا كان مفرداً أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كقولهم مع العشرة في قولك عشرة أبواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمساكنة في الجمعية كما مر (قوله واحد) أي المستعمل في الاثبات وأصل همزة الواو وقد يوثق بهانديها على الاصل فيقال واحد عشر ومعناه أول العدد وجهه آحاداً ما لا يلزم للثني فيهمزة أصلية ومعناه انسان ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات (قوله مركبا) الا الى كسر كافه ليناسب قاصدي كونه حالاً من فاعل اذ كره (قوله احدي عشرة) يجب سكون الشين للثاقية اذ هو في مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا ان السكون أفصح وهو لغة الحجاز ولا تستعمل احدي الامر كبة أو مطوفا عليها ومضافة كاحدي الكبر لا مفردة (قوله ومع غير أحد الخ) تقدير البيت افعول في العشرة مع غير أحد واحد احدى مفعلة فيها معهما أي من تائيتها للوثق وتذكيرها لئلا كره الفاء زائدة وما فاعول مقدم لا فاعول ومع ظرف لغو متعلق بافعال أحوال من العشرة المعروفة مما قبله ومتعلق فاعل وأفعال محذوف أي في العشرة وقصداً اما بمعنى قاصداً للفعل ومتوجه اليه أو مقتضداً أي عادلاً فيه وأقاربها البيت حكم العشرة اذ اركبت مع الـ فمادونها وما بعده حكم التسعة فمادونها مع العشرة

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع مادونها الى واحد نحو واحد عشر وقوله واثني عشر وثلثة عشر وأربع عشر الى تسعة عشر هذا المذكور وتقول في المؤنث احدي عشرة واثني عشرة وأربع عشر الى تسعة عشر فلهذا ذكر احداً واثنا لثوئث احدي واثنا

وأما ثلاثة وما بعدها الى تسعة فكما بعد التركيب حكمها قبله فتثبت التاء فيها ان كان المعدود مذكرا وتسقط ان كان مؤنثا وأما عشرة وهو الجزء الأخير فتسقط التاء منه ان كان المعدود مذكرا وتثبت ان كان مؤنثا على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول عندى ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع أحد واحد واثنين (١٣٧) واثنين فتقول احد عشر رجلا اثنا

عشر رجلا باسقاط الاء وتقول احدى عشرة امرأة واثنى عشرة امرأة باثبات التاء ويجوز مع المؤنث تسكين الشين ويجوز أيضا كسرهما وهى لغة تميم (ص) وأول عشرة اثنتى وعشرا اثنى اذا أنثى تشا أو ذكرا والياء غير الرفع والرفع بالألف والفتح فى جزأى سواهما ألف

(ش) فتسبق أنه يقال فى العدد المركب عشر فى الذكور وعشرة فى التأنيث ويسبق أيضا أنه يقال أحد فى المذكر واحد فى المؤنث وأنه يقال ثلاثة وأربعة الى تسعة بالتاء لا مذكرا وسقوطها للمؤنث وذكرا وهذا أنه يقال اثنا عشر لا مذكرا بل التاء فى الصدر والعجز نحو عندى اثنا عشر رجلا ويقال اثنا عشرة امرأة للمؤنث بتاء فى الصدر والعجز ونبه بقوله والياء غير الرفع على ان الاعداد المركبة كلها مبنية صدرها ونحوها ونبنى على الفتح نحو أحده عشر بفتح الجزأين وثلاث عشرة بفتح الجزأين ويستثنى من ذلك

(قوله) وأما ثلاثة وما بعدها الخ) منه ثمانية فاذا ركبت تكون كماها قبل أى بالتاء فى المذكر كثمانية عشر يوما ويحذف فى المؤنث كثمانى عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها أو ما إذا لم تتركب فانها أضيفت الى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر فى منع الصرف كثمانى نسوة فيقصر عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالمقصود أو الى مذكرا فى التاء لا غير كثمانية رجل وكذا ان لم تضاف والمعدود مذكرا فان كان مؤنثا فالكثير اجزاؤها كالمقصود كجاءنى من النساء ثمان ومررت ثمان ورأيت ثمانا بالتموين لانه مصروف ككسر ويقال رأيت ثمانى بالتموين شبيها بجوار لفظا ومعنى ويقل حذف الياء مع امرائها على النون كقوله لها ثمانا أربع حسان * وأربع فشرها ثمان (قوله) وأما عشرة الخ) انما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها الكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالسكامة الواحدة كثلاثة عشر رجلا وكراهة اخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة فى ثلاث عشر امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة فاستحقت الاصل فى العدد دونها ولان تأنيث السكامة وتذكيرها انما يكون قياسا فى آخرها وانما يبالوا باجماع تأنيثين فى احدى عشرة وثنتى عشرة مع انه كالكامة واحدة لا خلافا فى الاول مع ان الالف كجزء السكامة والذم تسقط فى تصحيح ولا تسكبر اذا قالوا فى حبلى حبليات وحبلى بخلاف التاء فتسقط كجفان وجففات فى جفنة ولبناء السكامة على التاء فى الثانى اذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة (قوله) ويجوز مع المؤنث تسكين الشين) ظاهره مع احدى وغيرها الى تسع ويصرح بقول التوضيح واذا كانت العشرة التاء وهى مركبة سكنت شينها فى لغة الحجاز كراهة توالى أربع حركات فيها هو ككامة واحدة وكسرهما أكثر نعم تشبيها بتاء كتف وبعض تميم ببقية ما على فتحها الاصل وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الأعمش فانه جرت منه اثنا عشرة عينا اه وبذلك يعلم ان الجواز فى كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات والافالسكون واجب عند الحجازيين فان حذف التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبى جعفر احد عشر كوكبا وقد فرى اثنا عشر شهر بالسكون وفيه اجتماع سا كنين (قوله) وأول) أى أربع أى جعل لفظ عشرة تاء الاثنتى الخ فعشرة مفعول أول واثنى ثان وقوله اذا أنثى نشر على ترتيب اللف وتسا بقصر لغة أو ضرورة أو حذف هزنة لا اجتماعها مع هزنة أو وأفاد بذلك حكم اثنين واثنين اذ اركبا اثنان توهم انهما فى التذكير والتأنيث كالثلاثة فى حال تركيبها أما حكم العشرة فما موم من قوله ومع غير أحدا الخ كان قوله والياء لغير الرفع الخ معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لرفع توهم بنائها مع التركيب (قوله) كاهامبنية الخ) أما العجز فلتضمنه معنى حرف العطف اذ الأصل خمس وعشرون ولذلك يبطل البناء والتركيب اذا ظهر العاطف كقوله * كأنها البدر ابن عشر وأربع * وهذا عام فى عجز اثنى عشر وغيره وأما الصدر فلانه كجزء كلمة أول وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث فى لزوم الفتح واعتراض بان جزء الكلمة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه موقع موقعه لانه وسط كلمة والبناء انما يكون فى الآخر كالأعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجى مطلقا ولو غير عددي الآن يقال تسوع فى تسمية قحمة الصدر بناء لمشا كلمة العجز ولشبهها البناء فى اللزوم وان كانت فى الحقيقة فتحة بنية (قوله) وتبنى على الفتح) انما بنيت على حركة اشعارا بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفا لثقل التركيب (قوله) يعرب بالالف) أى لعدم تركيبه بل عشر واقية

(١٨ - (خصرى) ثانياً) اثنا عشر واثنا عشرة فان صدرهما يعرب بالالف فرعا وباء نصبا وجزا كما يعرب المثنى وأما عجزهما فيبنى على الفتح فتقول جاء اثنا عشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وجاءت اثنا عشرة امرأة ورأيت اثنتى عشرة امرأة ومررت باثنى عشرة امرأة (ص)

وميز العشر بن للتسعينا * بواحد كار بعين حينما (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذ كر هنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث ولا يكون ميمه الامفرد منصوباً نحو عشرين رجلا وعشرون امرأة ويند كر قبلة النيف ويعطف هو عليه فيقال أحد وعشرون واثنتان وعشرون وثلاثة وعشرون بالتعاقب في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للذكر ويقال للمؤنث إحدى وعشرون واثنتان وعشرون (١٣٨) وثلاث وعشرون بالتعاقب في ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص ما

موقع نون المثني وما قبل النون محل اعراب لا بناء ففي جاء اثنا عشر رجلا اثنا عشر فوع بالالف لانه ملحق بالمثني وعشر مبنى على الفتح لتضمنه معنى العطف كما في لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثني ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أي منكر منصوب كما يعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشدا التحية مكسورة وقد تخفف وأصله نيوف كسيوف من ناف نيوف اذا زاد وهو كافي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فافوقه بخلاف بضعة و بضع فن ثلاثة الى تسعة على المختار ولهما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفردا منصوبا) أي عند الجمهور وأجاز الفراء جمعه تمسكا بظاهر قوله تعالى اثنتي عشرة أسباطا أي ما أوجب بان أسباطا بدل كل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي فرقة لا تمييز والاوجب تدكير العددين لان السبط مذكر وقال المصنف انه تمييز أنت عدده لوصفه بالمؤنث وهو أي ما لأنه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب والافوه مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعا جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الاعداد المركبة الخ) أي كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقا يجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشرون وثلاثة زيد وحينئذ يستغنى عن التمييز فلا يدكر أصلا لانك لا تقول ثلاثة زيد الا لمن عرف جنسها وانما خص المركب لأجل قوله يبقى البن الخ (قوله ما عدا اثني عشر) أي واثنتي عشر لان عشر فيهما بمنزلة نون المثني فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أي لأن الاء اضافة تزد الأسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الأخفش وقال ابن عصفور انه الأوضح لكن في التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب المصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد اعرابه في آخره (قوله مع بقاء المصدر على بنائه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفون اعراب المصدر مضافا الى العجز مطلقا واستحسنه وذلك اذا أضيف الخمسة عشر (قوله كفاعل) اما صفة للمفعول صغ المحذوف أي صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو الكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتي حكما جعل له احكاما ان فاعل المذكور صوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الأول والاشتقاق من الفاظ العدد سماعى لانها أسماء جناس غير مصادر كما تستخرج الطين من الحجر وتربت يداه من التراب ولا فعل لها معناها وأما الثاني فاشتق من الثني والثالث والرابع وهكذا مصادر ثبتت الرجل وثنت الرجلين وربت الثلاثة الخ وكلاهما من باب ضرب يضرب ضربا الاربع والسمع والتسع فن باب شفع يشفع شفعاً الآن يرجع الضمير في قوله له احكاما الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو يقدر هنا مضاف أي من مادة اثنين (قوله منه بنى الخ) الهاء في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كما يشير له الشارح في الحبل ومفعوله تضيف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضا ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كاه (قوله

سبق ومن هذا ان أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص) وميزوا امرأ كبا بمثل ما ميز عشرون فسو بينهما (ش) أي ميز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو أحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة (ص) وان أضيف عددا مركباً يبقى البناء وعجز قد يعرب (ش) يجوز في الاعداد المركبة اضافتها الى غير ميزها ما عدا اثني عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثنا عشر كوا اذا أضيف العدد المركب فنذهب البصريين انه يبقى الجزآن على بنائهما فتقول هذه خمسة عشرك ورأيت خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك بفتح آخر الجزأين وقد يعرب العجز مع بقاء المصدر على بنائه فتقول هذه خمسة عشرك ورأيت خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك (ص)

وصغ من اثنين فما فوق الى * عشرة كفاعل من فعلا واحتمه في التأنيث بالتاومي * ذكرت فاذا كفاعل بغيرنا (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثمان وثالث ورابع الى عاشر بالتعاقب التذكير وبتاء في التأنيث (ص) وان ترد بعض الذي منه بنى * تضيف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق حكما جعل له احكاما (ش) لفاعل المصوغ من اسم العدد استعماله لان

احدهما

أحدهما أن يفرده يقال ثان وثانية وثالث وثالثة كما سبق والثاني أن لا يفرده وحيداً ما أن يستعمل مع ما اشتق منه وأما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده فتقول في التذ كيرثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة إلى عاشر عشرة وتقول في التذ ثبث ثانية اثنتين وثالثة ثلاث ورابعة أربع إلى عاشر عشرة والمعنى أحد اثنين واحد اثنتين واحد عشر واحد عاشر عشرة وهناك هو المراد بقوله وان ترد بعض الذي البيت أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فافوقه إلى عشرة بعض الذي بني فاعل منه أي واحداً مما اشتق منه فأضف إليه مثل بعض والذي يضاف إليه هو الذي (١٣٩) اشتق ومنه في الصورة الثانية يجوز

وجهان أحدهما إضافة فاعل إلى ما يليه والثاني تنوينه ونصب ما يليه كما يفعل باسم الفاعل نحو ضارب زيد وضارب زيداً فتقول في التذ كبر ثالث اثنين وثالث اثنين ورابع ثلاثة ورابع ثلاثة وهكذا إلى عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول في التذ ثبث ثالثة اثنتين وثالثة اثنتين ورابعة ثلاث ورابعة ثلاث وهكذا إلى عاشر تسعة وعاشر تسعة والمعنى جاعل الاثنين ثلاثة والثلاثة أربعة وهذا هو المراد بقوله * وان ترد جعل الأقل مثل ما فوق أي وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فافوقه جعل ما هو أقل عدداً مثل ما فوقه فاحكم له بحكم جاعل من جواز الإضافة إلى مفعوله وتنوينه ونصبه (ض) وان أردت مثل ثاني اثنين مركباً يعني * بتركيبين أو فاعلاً بحالتيه أضف * إلى مركب بما تنوي يعني

أحدهما أن يفرده أي عن الإضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حيثما واحد موصوف بكونه ثالثاً أو رابعاً أي في المرتبة الثالثة والرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لأمطلق واحد كما في التوضيح وهذا هو المراد بقوله وضع من اثنين إلى آخر اليمين (قوله والثاني أن لا يفرده الخ) تحته استعمالان ذكرهما المتن بقوله وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعماله مع غير العشرة ثلاثة وسياً تليها معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجملة استعمال فاعل العدد سبعة كما في التوضيح (قوله والمعنى أحد اثنين) عبارة التوضيح وشرح مع زيادة الوجه الثاني في فاعل ان يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير كخمس خمسة أي بعض جماعة محصورة في خمسة أي واحد منها لا زاد عليها ويجب حينئذ إضافة لصله كما يجب إضافة البعض لصله كيدز يدفلا ينصب ما بعده على المختار لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى إذا خرجته الذين كفروا ثانی اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة اه وصريح ذلك انه لا يعتبر في الموصوف اتصافه بمعنى ذلك الاسم أي بكونه ثالثاً أو رابعاً مثلاً كما يعتبر في الحالة الأولى فيصح في نحو عاشر عشرة أن يكون في الرتبة الأولى ولا يجب كونه في العاشرة إذ يبعد في الآية أن المراد بثاني اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية أو الثالثة بل المراد انه بعض تلك العدة لا زاد عليها بل انظر لكونه ثانياً أو غيره فإني الصبان عن الجاهل مما يخالف ذلك غير سيد فتأمل (قوله ونصب ما يليه به) اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والاعميت اضافته لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعلة كما مر (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره انه لا يقال ثاني واحد وأجاز بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الساميني بأن معناه مصدر الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أي بدرجته فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل مفعول أردت ومركباً حال منه أو بالعكس وهذا شروع في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو ما أن يستعمل كثنائي اثنين أي انه بعض تلك العدة بل انظر للاتصاف بمعناه وهو الذي ذكره المصنف وذكره ثلاثة أوجه ستعرفها وأما أن يستعمل كجاعل وسيدشير إليه الشارح زاد الموضح أن يستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بصاحبة العشرة أي ان المعدود واحد متصف بكونه ثاني عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما للتذكير بالعدد والاختصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معاً (قوله يعني) مجزوم في جواب أضف أشبعت كسرتة للروي أو مرفوع على ان جلته صفة لمركب أي مركب واف بما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أي عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب بحادي عشر أي في افادة معنى ثاني اثنين (قوله وقيل عشرين) متعلق باذ كروا به عطف على عشرين والفاعل نصب باذ كرو (قوله من اسم العدد) أي من مادته ليصبح في الوجه الثاني كما مر

وشاع الاستغناء بحادي عشر * ونحوه وقيل عشرين اذ كروا وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمده (ش) قد سبق انه يعني فاعل من اسم العدد على وجهين أحدهما أن يكون مراد به بعض ما اشتق منه كثنائي اثنين والثاني أن يراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقه كثالث اثنين وذ كرهنا انه اذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول وهو انه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها انه يحكي بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذ كير وفاعلة في التذ ثبث وعجزهما عشر في التذ كير وعشرة في التذ ثبث وصدر الثاني منهما في التذ كير أحدهما ثمان وثلاثة بالتاء إلى تسعة وفي التذ ثبث أحدهما ثمان وثلاث بالتاء إلى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر

وهكذا الى ناسع عشر تسعة عشر وثلاثة عشر ثلاث عشرة الى تاسعة عشر تسعة عشر وتسكون السكلمات الاربع مبنية على الفتح الثاني
 أن يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقيا الثاني على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة ثلاث
 عشرة الثالث أن يقتصر على المركب (١٤٠) الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثلاثة عشر واوليه أشار

بقوله * وشاع الاستعمال
 بحادي عشر بنحوه ولا
 يستعمل فاعل من العدد
 المركب للدلالة على المعنى
 الثاني وهو أن يراد به جعل
 الاقل مساويا لما فوقه فلا
 يقال رابع عشر ثلاثة عشر
 وكذلك الجميع ولهذا لم
 يذكر المصنف واقتصر
 على ذكر الاول وحادي
 مقابوا واحدا وحادية مقابوا
 واحدة جعلوا فاءهما بعد
 لا هما ولا يستعمل حادي
 الامع عشر ولا تستعمل
 حادية الامع عشرة
 ويستعملان أيضا مع
 عشرين وأخواتها فتقول
 حادي وتسعون وحادة
 وتسعون وأشار بقوله
 وقبل عشرين البيت الى
 ان فاعلا المصوغ من اسم
 العدد يستعمل قبل العقود
 ويعطف عليه العقود نحو
 حادي وعشرون وتاسع
 وعشرون الى التسعين
 وقوله بحالتيه معناه انه
 يستعمل قبل العقود
 بالحالتين اللتين سبقتا
 وهو انه يقال فاعل في
 التثنية وفاعله في التأنيث

(قوله وتسكون السكلمات الاربع مبنية على الفتح) أي ما عدا اثنا واثنا وكذا يقال فيما سمي أي ومحل التركيب
 الاول بحسب العامل فيه والثاني جزأه بالانه مضاف اليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بنه (قوله على صدر
 المركب الاول) هو لفظ ثاني وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثاني بتمامه كما ذكره
 المتن بقوله ورفع الالف بجملة الخ أي حالتي التذكير وضده (قوله الثالث) أي من أوجه استعماله كثنان اثنين
 أن يقتصر الخ أي ويحذف الثاني بتمامه والشارح تابع في ذلك للمصنف وولده ويرد التباسه بما ليس أصله
 تركيبين وهو المستعمل كالفرديفيد الاتصاف بمعناه والصحيح كما ذكره الموضح ان المقتصر عليه في هذا
 الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثاني وحذف باقيهما فصار حادي عشر مثلا وحينئذ لما أن يعرب با
 معالزوال التركيب فيهما فيعرب الثاني أبدا بالاضافة ويكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول ويبنى
 الثاني حكاية ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقتصر ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا
 لقلته ويمتنع بناؤه معا على حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لانه لا دليل حينئذ على
 انزاعهما من تركيبين بخلاف امراب الاول فتلخص ان في استعماله كثنان اثنين خمسة أوجه يمتنع آخرها
 وليس منها الاقتصر على التركيب الاول بتمامه وانما هو في استعماله كالفردي أفاده في التوضيح (قوله فلا
 يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أي عند الكوفيين وأكثر البصرين وأجازه سيبويه وجماعة قياسا فيؤتى
 بتركيبين صدرنا بهما أقل من صدر الاول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مبر الثلاثة عشر أربع عشر بنفسه
 ويتعين اضافة الاول للثاني لان الوصف لا يعمل النصب الامنون وتمو ينه هنا تمتنع تركيبه مع عشر نعم
 لك أن تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نوتته نصبت به الثاني محلا (قوله جعلوا فاءهما الخ)
 أي فصار أحاد وواحدا وقيلت واو هما ليطرفها انكسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم أعمل الاول
 كقاض دون الثاني لفتح يائه (قوله الى أن فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف
 عليه العقود) الظاهر انه حينئذ يفيد الاتصاف بمعناه مقيما بصاحبه العشر من كالمفرد فان عطفت العقود
 على ما اشتق منه كثنان اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثنان اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل
 فتجوز فيه الاضافة والنصب ويمتنع حادي عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال
 ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين شهر جمادى ثلاث لحنا حذف الواو واثبت نون عشرين مع
 أنه مضاف لما بعده وذكرا لفظ شهر وهو لا يندكر الامع رمضان والربيعين اه قال السيوطي والمنقول عن
 سيبويه جواز ذكره مع كل الشهر وهو قول الأكثر والله أعلم

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

ذكرها بعد العدد لانها كنايات عنه (قوله كم شخصا الخ) كم في محل رفع مبتدأ وشخصا تمييزه
 منصوب به وجملة سما خبره والجملة في محل جر بالكاف (قوله وأجزان) بنقل فتحة الهمزة الى الزاى للوزن
 (قوله استفهامية) أي بمعنى أي عدد فالاستفهام بها عن كمية الشيء (قوله وخبرية) أي بمعنى قولك
 عدد كم سميته بذلك لان ما هي فيه اخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفردا منصوبا) أي
 لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله السامعي وأجاز الكوفيون جمعه مطلقا وبعضهم ان كان

(ش)

﴿ كم وكأين وكذا ﴾ ميزي الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين كم شخصا

السؤال
 وأجزان تجر من ضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا (ش) كم اسم والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم
 على كم جزع سقفت بيتك وهي اسم العدد مبهم ولا بدطمان تمييز نحوكم رجلا عندك وقد يحذف للدلالة نحوكم صمت أي كم يوما صمت
 وتسكون استفهامية وخبرية فالخبرية سميته كرها والاستفهامية يكون ميزها كم ميز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا بنحو

السؤال عن جماعات لاعتد من الآحاد ككم غلمانك أي كم صنفا من أصناف الغلمان استقر والكم بخلاف كم فردا منها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقسم لقبضت ودرهما تمييزا منصوبها (قوله ويجوز جره الخ) أي يرجع على النصب بالشرط المذكور وقوله بن مضمره أي عند الخليل وسيبوويه وهي من البيانية لأنها هي التي تجر التمييز مطلقا لبيان جنس المميز وقال الزجاجي بإضافة كم إليه وعلى الأول فالشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جرح الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكره سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت كم بإضافة كعبد كم جلا ضربت فانظره ووراء هذا التفصيل منه بان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازه مطلقا جلا على الخبرية وعليه حل بعضهم كم عمدة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه استفهامية للتمكم وانظر هل هذا الجر بمن مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جرح أو باضافتها إليه واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على خبر الخبرية بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أي وان لم تجر قال الرضي ولم أعر على شاهده فرده في المطول بقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه لطافة فأقدمه الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أي عندي أو مفعول محذوف أي ملكك ورجال تمييز مجرور باضافتها إليه كتمييز العشرة ومره كتمييز المائة فهو نشر على ترتيب اللف وأصلها مرة حذفت الهزرة بعد نقل حركتها الى الراء (قوله ككم كأي الخ) مبتدأ وخبر أي لفظ كأي وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على عدم مبهم والتكثير وقوله وينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بمفرد مجرور) هو الأكثر والأفصح ومنه كم عمدة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذفيل ولغة تميم نصب تمييزها المفرد جلا على الاستفهامية وحل عليها كم عمدة بالنصب ومر في المبتدأ شرح هذا البيت والصحيح ان الجر هنا بإضافة كم إليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن رجما يؤيدهم ما مر من كثرة جره بها نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصالها بما فان فصل منها باحد الطرفين اختير نصبه ويجوز الجر كقوله

كم يجود مقرف نال العلي * وكريم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب اذ هو من أبوه عجمي وأمه عربية أو بهما معا ككم عندي من الناس رجلا أو بجملة كقوله * كم نالني منهمو فضلا على عدم * وجب نصبه لتعذر الاضافة حيث نذخمت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة (تنبيه) تتفق كم الخبرية والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لا بهما معا وجواز حذفه لدليل ولزوم الصدر كسما في وفي وجوه الاعراب فان تقدمت جار فجارها جرح والافان كفي بهما عن الحدث أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربة أو يوماضرت وان كفي بهما عن الذوات فان لم يلها فعل ككم رجل عندي أو كان لازما ككم رجلا قام أو متعلبا رافعا ضميرها ككم رجلا ضربت زيدا أو لسببها ككم رجل ضرب أبوه زيدا أو أخذ مفعوله ككم رجل ضربت زيدا عنده فهماني ذلك كاه مبتدأ وان وما بعدهما خبر وان كان متعلبا لم يشغل بشئ ككم عبد ملكت فهما مفعولان أو اشغلت بضميرها أو سببها ككم رجل ضربت به أو ضربت عبده فاشغال ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية مجرد على الأصح وأصله النصب ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفردا وجمعا وأصله الجر ولا يفصل الا ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير ونخص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سأملكهم والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا تستدعي جوابا ولا يقتزن البديل منها بالهزرة بخلاف الاستفهامية

كم درهما قبضت ويجوز جره بمن مضمره ان رايت كم حرف جرح نحو بكم درهم اشتريت هذا أي بكم من درهم فان لم يدخل عليها حرف جرح وجب نصبه (ص) واستعملتها خبرا كعشره * أو مائة ككم رجال أو مره ككم كأي وكذا وينتصب تمييز ذين أو به صل من نصب

(ش) استعمل كم للتكثير فتميز بجمع مجرور كعشرة أو بمفرد مجرور كائة نحو كم غلمان ملكت وكم درهم أنفقت والمعنى كثيرا من الغلمان ملكت وكثيرا من الدراهم أنفقت ومثل كم

في الجميع (قوله في الدلالة في على التكثير) ظاهره في كآين دون كذا لانها كناية عن عدمهم قبل
 أو كثر ولو واحد ما ميني (قوله وكاين) أي بفتح الهمزة وشدة الياء منونة لزوماً ويكتبون لانها مركبة من
 الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبهه النون الاصلية والدارس في المصحف نونا وجاز
 الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله و يقل فيها كأن كأنف قاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكآين
 بسكون الهمزة وكسر الياء وكين بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون في الشكل أصلها التنوين
 وأفصحها الأولى وهي الاصل وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويلها كأن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي
 أكثر في الشعر كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكأن * ألماحم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور بمن) خاص بكآين بدل من مثله وأما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجز بمن اتفاقاً ولا بالاضافة
 خلافاً للكوفيين لان مجزها اسم اشارة لا يقبلها باعتبار أصله وان أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف
 أو به صل من أي تمييزين بالنظر للجموع (قوله وهو الاكثر) أي جرت كآين عن أكثر من نصبه
 بل أوجه ابن عصفور و يمتنع جره بالاضافة لان تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة)
 أي مكررة وليس المراد جمعها كقوله واحدة لان الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول ملكت ودرهما
 تمييزها والثانية تأكيدها (قوله ومعطوف عليها) هو الغالب وقيل ورود الأولين كافي التسهيل بل منع
 ابن خروف جمعها (قوله لها صدر الكلام) أي فلا يتقدم عليها عامل الا المضاف وحرف الجر وحكي
 الفراء أن تقدم عامل الخبرية لغة وبني عليها اعرافها فالقوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكتنا والصحيح
 ان الفاعل ضمير المصدر أي الهدى أو الله ولا يخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم
 أهلكتنا الخ فكيف فيه مفعول أهلكتنا والجملة في محل نصب يير والتعليق عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون
 مفعول لأجله يروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كمثلها واعلم ان
 كآين وكذا يتفقان مع كم في الاسمية والبناء والابهام والافتقار الى المميز وتنفرد كآين بموافقتها في المصدر
 وفي التكثير تارة وهو الأغلب والاستفهام أخرى وهو نادراً ولم يثبتته الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لابن
 مسعود كآين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع ومفرد
 ويخالفانها في ان كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما ص وفي منع اضافة كذا الى التمييز كما ص وتنفرد
 كآين بمخالفتها في غلبة جرت تمييزها عن حتى قيل بوجوده ولا يدخل عليها جاز خلافاً لاجاز بكآين تبين هذا
 الثوب ولا تميز الا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالباً الا
 معطوفاً عليها كما ص والله أعلم

(الحكاية)

في الدلالة على التكثير
 كذا وكآين و يميزهما منصوب
 أو مجرور بمن وهو الاكثر
 نحو قوله تعالى وكآين من
 نبي قتل معه وملك كذا
 درهما وتستعمل كذا
 مفردة كهذا المثال ومركبة
 نحو ملكت كذا كذا
 درهما ومعطوف عليها مثلها
 نحو ملكت كذا وكذا
 درهما وكم لها صدر
 الكلام استفهامية كانت
 أو خبرية فلا تقول ضربت
 كم رجلاً ولا ملكت كم
 غلاماً وكذلك كآين بخلاف
 كذا نحو ملكت كذا
 درهما (ص)

(الحكاية)

هي لغة المماثلة واصطلاحاً ايراد اللفظ المسموع بهيئته أو ايراد صفة أو معناه وهي اما حكاية جملة وتسكون
 بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها وأما حكاية مفرد وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع
 استفهام ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف المحكي فيها صفة اللفظ وحكاية بدون
 استفهام فان كان المحكي على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب دعنان من تمران لمن قال
 له هاتان تمران أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول الكافية

وان نسبت لاداة حكا * فان أو عرب واجعلتها اسما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظاً جاز اعرابه بحسب العوامل و جازت حكايته على أصل
 تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظاً او بفتح الأولين وسكون الثانيين حكاية
 لأصلها مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكي لم يغير سواء كان ثانياً ليشاءم لا كغيره وان أعرب

وقل منان ومنين بعدلى
 الغان با بنين وسكن بعدل
 وقل لمن قال أت بنت منه
 والنون قبل التثني مسكنه
 والفتح نزروصل التاوالالف
 بمن باثذا بنسوة كلف
 وقل منون ومنين مسكنا
 ان قيسل جاقوم لقوم فطنا
 ان تصل فللفظ من لا يختلف
 ونادر منون في نظم عرف
 (ش) ان سئل باى عن
 منكور منكور في كلام
 سابق حكى في أى مال ذلك
 المنكور من اعراب
 وتذكير وتأنيث وافراد
 وتنبيه وجمع ويفعل بها
 ذلك وصلا ووقف فتقول
 لمن قال جاءنى رجل أى
 ولمن قال رأيت رجلا أى
 ولمن قال صرت برجل أى
 وكذلك تفعل في الوصل
 نحو أى يافتى وأيافتى وأى
 يافتى وتقول في التأنيث أية
 وفي التنبيه أيتان وأيتان
 رفعا وأيتين وأيتين جرا
 ونصبها وفي الجمع أيون وأيات
 رفعا وأيتين وأيات جرا
 ونصبها وان سئل عن
 المنكور المنكور بمن
 حكى فيهما له من اعراب
 وتشبع الحركة التي على
 النون فيقول منها حرف
 مجازس لها ويحكى فيهما له
 من تأنيث وتذكير وتنبيه
 وجمع ولا تفعل بهاذلك كله

وثانية لين وجب تضعيفه نحو اوقى حرف بشد الواو الياء كقوله
 الام على لو ولو كنت عالما * باذنا بلولم تفتنى اوانته
 ومنه الحديث اياكم والوقفان اللو فتفتح عمل الشيطان فضاغفها وقرنها بأل اصبر ورتها اسم اللفظ ويقلب
 الحرف الضاعف همزة في ما ولا السا كنين تقول ماء ولاع حرف بهمزة بهد الاالف فان صح ثانية كمن جاز
 التضعيف وعدمه أفاده الفارضى وفي الرضى وشرح اللبان للسيد انه يجب تضعيف الثنائى المراد لفظه اذا
 أعرب صحيحا كان أو معتلا فان جعل علم الغير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى
 ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف الهلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف اه فتاخص ان أقسام الحكاية
 أربعة اقتصر المصنف على الثانى والثالث اشاد ووقف عدلت الباقيين (قوله احك باى) الباء لالة أو ظرفية
 سم (قوله المنكور) أى ما ثبت له من صفة الاء اب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل
 هى وصفها بعد من خاصة (قوله في الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير
 لاحك لان حكاية المنكورة من هى نفس تحركها واشباعها الا غيرهما كما يوتسه العطف (قوله مطلقا) أى
 في احوال الاعراب الثلاثة (قوله واشبعين) بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لا الخفيفة والابدات
 فيه ألفا كما قاله ابن غازى (قوله منان ومنين) بصيغة المثني فيهما (قوله الغان) بكسر الهمزة مثني الف
 كذلك بمعنى مؤلف وبانين أى معهما وهو لاف ونشر مرتب فنان الحكاية الغان ومنين لابنين (قوله
 وسكن) أى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكنا ماسياى (قوله أت بنت) الجملة مفعول
 قال ومنه مفعول قل وهى بتاء التأنيث قلبت هاء للوقف فالنون قبلها مفعول جلا جها وقد تسكن مع سلامة
 التاء تنبيه على انه تأنيث محكى لامن فيقال منت لا غتمار السا كنين في الوقف وانما حكى فيها التأنيث
 دون الاعراب لسكون التاء في الوقف ابدأ فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه)
 أى للتنبيه على ان التاء ليست لتأنيث من بل الحكاية تأنيث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر
 لدفع السا كنين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل أى مسكنا آخرهما (قوله وان اصل) محترز قوله
 ووقف احك الخ (قوله منكور الخ) خرج المسؤل بها ابتداء فلا يحكى فيها شى بل تكون بحسب العوالم
 ومفردة منكرة لا غير مثل من وشذ قوله باى كتاب أم بأية سنة * ترى جهم عار على وتحسب (قوله
 فتقول لمن قال الخ) فإى في جميع الامثلة المذكورة استسهامية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو
 ما فيها من الحركات والحروف أى حكاية ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول
 تكون بحسب مثل عوامل المحكى لكن في نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها
 لصدارتها أى أى جاء وقال الكوفيون فاعل محذوف ليطابق المحكى واستسهام الاستثبات لا يلزم الصدر
 عندهم ما الثانى فمفعول محذوف مؤخر لما ذكر أى أيارأت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه
 أى باى صرت وكنا القياس وفيه ان حذف الجار وبقاء عمله شاذ وعلى القول الثانى تكون مبتدأ أما
 محذوف الخبر أى أى هو وأهم مثلا ورفعه مقدر لحركة الحكاية أو حرفها مطلقا وقيل ظاهر في الرفع اذلا
 ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) أى العاقل لا اختصاص من به بخلاف أى وانما اختلفت حكاية
 الصفة في من بالسؤال عن منكرة لانها عدم تعيينها يكثر السؤال عنها خفف فيها بحذف المسؤل عنه والحقاق
 صفتها من بخلاف المعرفة فتذكر بمن من غالب الامحكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أى التي اجتمعت
 للحكاية فالحروف التي بعدها التماهى اشباع لها فاعل الوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع
 بل اجتمعت للحكاية أولا فلزم تحريك ما قبلها وصححها أبو حيان وقيل بدل من التنوين في المحكى ومن
 مبنية على سكون مقدر منه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أولا وليست منان ومنين

الا ووقف فتقول لمن قال جاءنى رجل منون لمن قال رأيت رجلا منان لمن قال صرت

برجل منى وتقول في تثنية المذكور منان رفعا ومنين نصبا وجر او تسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاء في رجلان منان ولن قال مررت
برجلين منين ولن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة منه رفعا ونصبا وجر فاذا قيل أنت بنت فقل منه رفعا وكذا في الجر والنصب وتقول في
تثنية المؤنثة منتان رفعا ومنتين جرا ونصبا بسكون النون التي قبل التاء وسكون نون التثنية وقد ورد قليلا فتح النون التي قبل التاء نحو
منتان ومنتين واليه أشار بقوله (١٤٤) والفتح نزر وتقول في جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائدتين كهندات

فاذا قيل جاء نسوة فقل
منات وكذا تفعل في الجر
والنصب وتقول في جمع
المذكور منون رفعا ومنين
نصبا وجر بسكون النون
فيهما فاذا قيل جاء قوم
فقل منون واذا قيل
مررت بقوم أو رأيت
قوما فقل منين هذا حكم
من اذا حكى بهما في الوصف
فاذا وصلت لم يحك فيهما شي
من ذلك لسكون تكون بلفظ
واستد في الجميع فتقول من
يا فتى لقاتل جميع ما تقدم
وقد ورد في الشعر قليلا
منون وصلا قال الشاعر
أتوانارى فقات منون أنتم
فقالوا الجن قاتل عمو اظلاما
فقال منون أنتم والقياس
من أنتم (ص)

والعلم احكيه من بعد من
ان عريت من عطف
بها اقترن

(ش) يجوز أن يحكى العلم
بين ان لم يتقدم عليها عطف
فتقول لمن قال جاء في زيد
من زيد ولن قال رأيت
زيدا من زيد ولن قال
مررت بزيد من زيد

ومنات معربة كما قد يتوهم من التثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على
حال المسؤل عنه فهي في محل عامل كعامل المحكى أو في محل رفع أبدأ مبتدأ حذف خبره أي من هو أو وهم على
قياس ما مر في أي (قوله ولن قال مررت برجلين منين) ظاهره لا يجب إعادة الجار فيحتمل ان محله جر
عريف محذوف أو مبتدأ حذف خبره كما مر في أي وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجار في من وأي ويقدر
متعلقه بعدهم المأمور وينبغي جواز ذلك قبلهما عند من يرى ان استفهام الاستنبات لا يلزم المصدر (قوله أتوا
باري الخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلا كما في الشارح وتحريك النون وكونه حكاية للمفرد غير مذكور
كما ذكره ابن المصنف والتقدير أتوانارى فقالوا أتينا فقاتل الخ وعليه فهو حكاية للضمير في أتينا فهو شذوذ
آخر لانه ليس نكرة وجعله المصريح حكاية للضمير في أتوا بلا تقدير ورده يس كما في الصبان بان الشاعر قال
للجن حين أتيتهم له منون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتوا الخ فالنطق باتواتم آخر من منون فكيف يحكى
به فيتمين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة اما على ما قيل ان هذا الشعر أكتوبه
من أكاذيب العرب فكلام المصريح محتمل تأمل (قوله عمو اظلاما) أصلها أنتموا أي تنعموا في الظلام
ويرد عمو اصباحا وكلاهما صحيح لانه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكيه) أي عند الحجازيين
وأما خبرهم فلا يحكونه بل رفعتونه بعدهما مطلقا على الابتداء والخبر ويجوز الحجازيون ذلك أيضا بل هو
الارجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقا أي رفعتنا ووصلنا وهو كذلك اه سم والمخصوص بالوقف انما
هو حكاية صفة النكرة قبلها ما أي فلا يحكى العلم بعلمها كما لا يحكى سائر المعارف مطلقا فاذا قيل رأيت زيدا
أو مررت بزيد قلت أي زيد برفع زيدا لا غير لان أي يظهر اعرابها فذكر هو ومختلفة الثاني لها بخلاف من
(قوله يجوز ان يحكى العلم) أي بشرط كونه لعاقل وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن
قال سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه وأن لا يتبع بعنت أو توكيدا وبدل فلا يقال من زيد العاقل
لمن قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم حكى لصيرورته مع المنعوت كشي واحد نحو
من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيد بن عمرو وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز منه سيمويه
فيحكى المتعاطفان ان كانا معا مسمين كزيد وعمرا أو الاول فقط كزيد وأخاه بخلاف أخا زيد وعمرا
(قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمة مقدره في الاحوال الثلاثة لتعذر العارض بحركة الحكاية وقيل حركته
في الرفع اعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أي أو من خبر الخ (قوله عطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء
أيضا المراد صورة العاطف لانه للاستتفاف وقال الرضى انه له عطف على كلام مخاطب ولزم عليه عطف
الانشاء على الخبر في جواب رأيت زيدا مثلا (تنبيه) ظهر مما مر ان من تخالف أي في خمسة أشياء
اختصاصها بالعاقل وبالوقف ويجب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التأنيث
في نحو منة ومنتان بخلاف أي في الجميع (قوله الالعلم) أي اسما كان أو لقباً أو كنية لكثرة استعماله فجاز
فيه ما لا يجوز في غيره والله أعلم

﴿ التأنيث ﴾

فتحكى في العلم المذكور بعد من مالم المذكور في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذي بعده خبر
لها عنها أو خبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عطف لم يجوز أن يحكى في العلم الذي بعدهما لما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر
عن من أو مبتدأ خبره من فتقول لقاتل جاء زيدا ورأيت زيدا أو مررت بزيد ومن زيد ولا يحكى من المعاف الالعلم فلا تقول لقاتل رأيت
غلاما زيد من غلام زيد بنصب غلام بل يجب رفعه فتقول من غلام زيد وكذا في الرفع والجر (ص) ﴿ التأنيث ﴾

علامة التأنيث تاء أو ألف * وفي أسام قدسروا التاء كالتفت ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير (ش) أصل الاسم ان يكون منكرًا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير (١٤٥) هو الاصل استغنى الاسم المذكور عن

علامة تدل على التذكير
ولكون التأنيث فرعاً عن
التذكير افتقر الى علامة
تدل عليه وهي التاء
والالف المقصورة أو
الممدودة والتاء أكثر
في الاستعمال من الالف
ولذلك قدرت في بعض
الاسماء كمين وكنتف
ويستدل على تأنيث مالا
علامة فيه ظاهرة من
الاسماء المؤنثة بعود الضمير
اليه مؤنثاً نحو الكنتف
نهشتها والعين ككلفتها
وبما أشبه ذلك كوصفه
بالمؤنث نحواً كانت ككتفا
مشوية وكرد التاء اليه في
التصغير نحو كتيفة ويديه
(ص)
ولاتى فارقة فعولاً
أصلاً والمفعول والمفعيلاً
كذلك مفعول وماتيه
تالفق من ذى فشنوذ
فيه
ومن فعيل كقتيل ان تبع
وصرفه غالباً التاء تمتنع
(ش) قد سبق ان هذه
التاء امتازت في الاسماء
لتمييز المؤنث من الذكر
وأكثر ما يكون ذلك في
الصفات كقائم وقائمة وقاعد
وقاعدة ويقبل ذلك في
الاسماء التي ليست بصفات

لم يقل والتذكير كما قال المعرب والمبني والنكرة والمعرفة لانه لم يبينه هنا قصداً وان لزم من بيان التأنيث
بيانه بخلاف ما ذكر (قوله علامة التأنيث الخ) أي التأنيث الكاش في مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب
الاصل كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالكسر في أنت والزون في
هن (قوله تاء أو ألف) لم يعبء بالهاء لان التاء أصل عند البصر بين ولتشم تاء الفعل الساكنة وأشار
بالى عدم اجتماعهما فلا يقال ذكراً وأما علاقة التنب وارطاة لشجر فالقها مع التاء للخالق بوجه
ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه في حالة عدم التاء منها ما يحتمل أن ألفهما للخالق أيضاً كما هو سيأتي
فتدبر (قوله وفي أسام) جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجع غير مصروف لمتنهي الجوع كجوار
(قوله والالف المقصورة) هي ألفاينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك
الأنه يزداد قبلها ألف فتقلب هي همزة كاسمياً عن البصر بين (قوله أ كثر الخ) أي وأظهر دلالة
على التأنيث لانها لا تلتبس أما الالف فتلتبس بالف الخالق والتكثير فيحتاج الى تمييزها باسمياً (قوله
ولذلك قدرت) أي ولان وضعها على العروض والانسكاه فيجوز أن تحذف بخلاف الالف (قوله
مالا علامة فيه) أي مما هو مجازى التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والواجب تذكيره
وقدم ذلك في باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقي والمجازى موضعاً منظوماً مع حكم الالفاظ المقصودة
فانظره (قوله كوصفه الخ) أي وكذا تأنيث خبره أحواله أو عدده أو اشارته أو فعله (قوله في التصغير)
هذه العلامة تختص بالثلاثى وبالرباعى اذا صغر للترخيم ككنية وذريعة تصغير عناق وذراع (قوله نحو
كتيفة ويديه) أي من الاعضاء المزدوجة فانها مؤنثة كمين وأذن ورجل وغير المزدوج مذكر كذنانى
التصريح وهو غير مطرد فمن المزدوج الحاجب والصدغ والحد واللحى والمرفق والزند والكوع
والكرسوع وهي مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكس والعضد والابط والخرس مما يذكرون ويؤنث
وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتبعه الجوهري وغيره ومن المنفرد الكبد والكرش وهما مؤنثان
والعنق واللسان والقفا والمئن والمعى تذكر وتؤنث أفاده الغارضى بزيادة من فتح البارى وبعضه في
المصباح (قوله ولانلى) أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث اما غير الفارقة فتلى فعولاً كغيره
كقوله من المائل وفروقة من الفرق بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيهما للبالغة للفرق ولذا لم يحق
المذكر والمؤنث (قوله ولا المفعول) بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعول (قوله تالفق) بقصرنا
واضافتها للفرق (قوله ومن فعيل) متلقى بفتح الواقع خبراً عن التاء وكقتيل حال من فعيل لفتد
لغظه وجواب الشرط محذوف للدلالة تمتنع عليه (قوله لتمييز المؤنث) أي الاصل فيها ذلك بتكثير
زيادتها في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات كشجر وشجرة والمصنوعات كالبندوب وقدر
ترادى الجنس لتمييزه من الواحد ككفاة وكه وقد تأنى للبالغة كراوية لكثير الرواية أولتاً كينها
كعلامة ونسابة وتأتى في الجمع عوضاً عن ياء النسب التي في المفرد كاشعنى واشاعثة وقد نعوض عن فاء
نحو صدة وعين اقامة ولاه سنة أو عن مدة تفعيل كتركية وقد تأنى ليجرد تكثير حروف الكلمة كقرية
وبلدة وغرفة وغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازى لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا
التي للبالغة أولتاً كينها فانساخت عن التأنيث فتأمل (قوله ويقبل ذلك في الاسماء) أي أسماء
الاجناس الجامدة بدليل مثاله لانها أكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر (قوله وانسانة) في الفاسوس
امرأة انسان و بالهاء لغة عامية وسمع في شعر كانه موله

(١٩ - خضرى) ثانياً كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرى وامرأة وأشار بقوله به لاتي فارقة فعولاً * الأبيات الى ان من الصفات مالا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فاعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلاً واحترز بذلك من الذى بمعنى مفعول

وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكثر من الثاني وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكر وصابر فيقال للمذكر والمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وأمرأة صبور فإذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التأنيث نحو كوكبة بمعنى مركوبة وكذلك لا تلحق التاء وصفاعلي مفعال كأمراة (١٤٦) مهذابوعلى الكثيرة المندرجة والهنديان أو على مفعيل كأمراة معطير من

حطرت المرأة إذا استعملت الطيب أو على مفعول كعشم وهو الذي لا يشبهه شيء عما يريده وهو الهوى من شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فنشأ لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة * وأما مفعيل فإما أن يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو رجل كريم وأمرأة كريمة وقد حذف منه قليلاً قال الله تعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين وقال تعالى من يحيي العظام وهي رميم وإن كان بمعنى مفعول واليه أشار بقوله كقتيل فإما أن يستعمل استعمال الأسماء أو لا فإن استعمل استعمال الأسماء أي لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة أي مذبوحة ومنطوحة ومأكولة السبع وإن لم يستعمل استعمال الأسماء بان تبع موصوفه حذف منه التاء غالباً نحو ممررت

لقد كسنتني في الهوى * ملابس الصب للغزل * إنسانة فتانة *

بدر الدجى منها خجل * إذا زنت عيني بها * فبالدموع تغسل

اه (قوله لأنه أكثر) أي ولأن بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجودها بل إنها قليلة (قوله مهذار) بالذال المعجمة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لا من وقعت عليه لأنه بمعنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسمى شيئاً إلا يقينه وتحققه (قوله لحقته التاء في التأنيث) أي فرقا بينه وبين مفعول بمعنى مفعول ولم يعكس لأن الذي بمعنى فاعل يطرده من اللازم نحو ظرف ورحم فصار كفاعل بخلاف الثاني فإنه سماعى لا ينقاس في فعل من الأفعال فكان يعيداً عن فاعل فلم يعط حكمه من التذكير والتأنيث (قوله وقد حذف منه) أي حذله على فاعيل بمعنى مفعول كما جعل هذا عليه في لحاقه التاء كما سيأتي (قوله وهي رميم) مبنية على أنه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي عرموم فليس من القليل وكذا قرئ أي مقربة وقيل إنما حذف التاء لتأويل الرحمة بالغفران أو على حذف مضاف أي أرحمة الله قريب وقيل غير ذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظاً ولا معنى بان لم يجر على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل نخرج ما علم موصوفه بقرينة كإشارة إليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلما تلحقه التاء فالمدار على العربة وإن لم يتبعه لفظاً فالوقال المثنى ومن فاعيل كقتيل إن عرف * موصوفه غالباً التانيث حذف

لأنه أوضح (قوله لحقته التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عن إفراد ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبوراً ومهذاراً ومطيراً ومغشماً ولم يفرقوا في حذف تأنيهاً بين علم الموصوف وعدمه فإن كان ذلك قياساً فالشكل سواء أو بالسمع وهو الظاهر فلا إشكال اه سيوطي (قوله بان تبع موصوفه) أي ولو تفديراً كما مر والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما إذا كان الوصف خبراً أو حالاً أو بياناً لا خصوص النعت النحوي (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيهاً بمفعيل بمعنى فاعل كما مر (قوله وذات) أي أعترض بأنه يقتضى أن علامة التأنيث في نحو حراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تدمع إن هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش الألف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والألف قبلها زائدة وعند البصر بين الهمزة بدل منها لاجتماعهما مع الألف قبلها كما مر ويحجب بان الإضافة في ذات مدلادني ملابسية والمراد انها مصاحبة وتابعة للذات فيجوز على أحد المذهبين الأخيرين ويحمل على مذهب البصر بين لأنه المختار والمراد انها مشتبهة على المد من اشمال الشكل على جزئه فيجوز على مذهب الاخفش غاية الأمر أنه أطلق الألف على مجموعهما (قوله أنثى الغر) أي نحو الألف التي في اسم الأثني من الغر وهو غراء كحمر وحجرا (قوله والاشتهار) مبتدأ وفي مبانى صفته أي الكائن في مبانى ويديده خبره والمراد بالبيانى الألفاظ التي تحمل فيها الألف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها للماسيات (قوله أربي) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطول) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلي وأفضل (قوله كشيبي) مؤنث شيعان مثل لاسفة (قوله وكباري) الكاف اسم بمعنى مثل عطف على أربي أو على وزن وكباري بضم الحاء المهملة فوحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكر وضميره طويل العنق

والمناقار

بأمرأة جريوعين كحيل أي مجرحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلاً نحو خصلة ذميمة

أي مذمومة وفعلة حميدة أي محمودة (ص) وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو اثني الف

والاشتهار في مبانى الأولى * يديه وزن أربي والطولي ومرطبي ووزن فعلي جمع * أو مصدر أو صفة كشيبي وكباري

وواغز لغبر هذه استندارا
 (ش) قد سبق ان ألف
 التأنيث على ضربين
 أحدهما المقصورة كجلى
 دسكرى والثانى المدودة
 كحمرأ وضراء ولكل
 منهما أوزان تعرف بها فأما
 المقصورة فلها أوزان
 مشهورة وأوزان نادرة
 فمن المشهورة فعلى نحو
 أربى للداهية وشعبى
 لموضع ومنها فعلى اسما
 كبهى لنبت أو صفة
 كجلى والطولى أو
 مصدرا كرجبى ومنها
 فعلى اسما كبرى لنهر
 أو مصدرا كرتلى لضرب
 من العدو أو صفة كجيدى
 يقال حمار جيدى أى
 يجيد من ظله لنشاطه قال
 الجوهرى ولم يجئ فى نعوت
 المذكر شئ على فعلى غيره
 ومنها فعلى جمعا كصبرى
 جمع صرب أو مصدرا
 كدعوى أو صفة كشمى
 وكجلى ومنها فعلى كجبارى
 اطارو بقسح على الذكر
 والانثى ومنها فعلى
 كسمهى للباطل ومنها
 فعلى كسبطرى لضرب
 من المشى ومنها فعلى
 مصدرا كذكرى
 أو جمعا كظربى جمع ظربان
 دهى دويبة كاهرة منقنة
 الرمح ترعها العرب لنها تقسو

والمقارمادى اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو ما قبل فيه سلاحه سلاحه وهو
 ما كولى ورلدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمهى) بضم السين المهملة وفتح
 الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة
 بعد هاء (قوله وحثيى) بهملة مكسورة فثلاثين أولهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتيه
 (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشدة الزاء وبتثايت الكاف مع فتح الفاء أشموى
 (قوله خايطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة وشدة القاف
 (قوله استندارا) أى ندورامفعول اعز بمعنى انسب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة
 اثني عشر والمدودة سبعة عشر (قوله فن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المثنى
 وقد استشكله الموضع بنسوره فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه الأربى للداهية وأربى بالذون لحب
 يعقده الابن وجعى بجم فهمة فوحدة لكبار الفل وشعبى بمجمة فهمة فوحدة وأدمى بدال فهمة فجم
 وجنى بجم فنون ففاء لموضع وهو فى المدودة كثير وسيا فى آخر الباب فهو من الأوزان المشتركة كفعلى
 بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهى وخايطى وشقارى من الانية الشاذة الآن يراد المجموع كما مر
 (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كبهى لنبت أى فاله للتأنيث ولاتلقحها لتاء وفولهم همما شاذ
 وقيل للاخلاق وأما الذى بمعنى الشجاع فهمة بالتاء (قوله ومنها فعلى اسما) أى بفتح حاء وعده فى التسهيل
 من المشترك ومنه مع المدودة قرماء وحنفاء لموضعين ويقصر ان أيضا ابن دأءاء بهملة فهمة فثلاثة وهمى
 الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبرى) بوحدة فراء فهمة نهر بدمشق (قوله كرتلى) بيم فراء فهمة
 مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة كرتلى وبشكت بشكى
 بوحدة فجممة وجزت جزى بجم فم فزأى أى أسرعته الأفعال الثلاثة بوزن ضرب ومصدرها على
 فعلى (قوله كجيدى) بهمليتين بينهما تحتيه (قوله فعلى جمعا) أى بفتح فسكون وهو من الأوزان
 المشتركة فى الصفة ومنه فى المدودة جراء واحترز بقوله جمعا لخص عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون
 ألفه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كضوى وسامى وقد تمد كالعواء أحسن منازل القمر ويقصر أيضا
 وللحاق أخرى كلقاة بالتاء ومما فيه الوجهان أرتلى لشجر يدعى به وتلقى لنبت وتترى بمعنى متواتر بين
 فن نونها جعل الالف للحاق ومن لم ينون جعلها للتأنيث (قوله فعلى) بضم الفاء ويجى اسما كجبارى
 وسماى وجمعا كسكارى قيل بصفة المفرد كجمل علادى بعين ودال مهملتين أى شديد (قوله ومنها فعلى
 كسمهى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشية فيها
 تخترود فى بهملة ففاء ففاف بوزنها مشية بتدقيق واسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون
 ولم يطلتها كالمصنف بل قيدنا بالمصدر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون للحاق ان
 نونت كعزى للرجل الذى لا يلهو وانظر الاشموى (قوله ظربى) بظاء مشالة فراء فوحدة (قوله ظربان)
 بفتح فكسرا أو بكسر فسكون (قوله تمسوا لخص) أى فى جعل فسو وسلاحا يجترز به فلا يقرب به أحد الا أرسل
 عليه مالا يطيقه ويسمونه ففرق الابل لغارها من فسو ويدخل حجر الضب فى فسو عليه ثلاثا فى شى عليه
 فميا كاه وأولاده (قوله وكجلى) بهملة بجم جمع حجلة بفتح حاء طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء
 والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يجى الا مصدرا كحثيى مصدر حث أى طلب بشدة على
 غير قياس وجعله فى التسهيل من المدودة أيضا كخصباء للاختصاص ونخيرا للافخرو يقصر ان

فى ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وكجلى جمع حجل وليس فى الجمع ما هو على وزن فعلى غيرهما ومنها فعلى
 كحثيى بمعنى الحث ومنها

فعل نحو كفري لوعاء الطمع ومنها فبلى نحو خليطى للاختلاط ويقال وقموا في خليطى أى اختلط عليهم أمرهم ومنها فعلى نحو شتارى
 لبت (ص) لدها فعلاء أفلاء * مثلث العين وفعلا م فعلا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا ومطابق العين فعلا فاعلا *
 مطلق فاع فعلاء أخذنا (ش) (١٤٨) لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة نبتة المصنف على بعضها فاعلاء

اسما كصحراء أو صفة
 مذكرها على أفعال كحمره
 أو على غير أفعال كديمة
 هطلاء ولا يقال سحباب
 أهطل بل سحباب هطل
 وكقولهم فرس أوفاة
 روعاء أى حديدة القياد
 ولا يوصف به المذكر منها
 فلا يقال جعلل أروغ
 وكأصراة حسناء ولا يقال
 رجل أحسن والهطل يتابع
 المطر والدمع وسيلانه
 يقال هطلت السماء تهطل
 هطلا وهطلائنا وهطلائومها
 أفعلاء مثلث العين نحو
 قوهم لليوم الرابع من أيام
 الأسبوع أو بعاء بضم الباء
 وفتحها وكسرها ومنها
 فعلاء نحو عقرباء لاني
 العقارب ومنها فعلاء نحو
 قصاصه للقصاص ومنها
 فعلاء كقرفصاء ومنها
 فاعولاء كعاشوراء ومنها
 فاعلاء كقاصصاء بجر من
 ججرة البربوع ومنها فعليات
 نحو كبرياء وهى العظيمة
 ومنها مفعولاء نحو مشيوخاء
 جمع شيخ ومنها فعلاء
 مطلق العين أى مضمومها
 ومفتوحها مكسورها نحو
 دبوقة للعنزة براساء لغة

(قوله فعلى) بضم الاولين وشد الثالث (قوله فعلى) أى بضم الاول وفتح الثاني شدة ودمه فيبطنى لسوع
 من الخوى يسمى الناطف ولعزى للغزول يسمع منه مع الممدودة الاقوهم هو عالم بدخيلته أى بأسره
 الباطن (قوله فعلى) أى بضم الاول وشد الثاني ومنه الخبازى المعروفة وتخفف بأؤها ويقال خبيرة
 (قوله مثلث العين) حال من فعلاء وضافته لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطابق العين) حال من
 فعلى ومطابق فاع حال من ضمير أخذنا الرجوع الى فعلاء أى غير مقيد بحركة (قوله كديمة هطلاء) كديمة
 مطر بلارعد ولا برق (قوله سحباب هطل) أى بكسر الطاء ويقال هطال بشدها (قوله روعاء) قيل بالراء
 والعين المهجمة من راع الثلب ذهب بمنه ويسرة لكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والروغاء من النوق
 الحديدية الفؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به الذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه
 فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتتنصر نصر او هطلائنا بفتحات وتهطالا بفتح المثناة فوق (قوله مثلث
 العين) أى مع فتح الهمزة (قوله ومنها فعلا) أى بفتح فسكون فتح (قوله لاني العقارب) أى
 ولمكان أيضا (قوله ومنها فعلاء) أى بكسر الفاء (قوله كقرفصاء) بضم الاول ويجوز فى ثالثة الفتح
 والضم يقال فعلاء القرفصاء اذا قعد على قدميه وأليمه وألقى بطنه بفخذه (قوله لجر) بضم الجيم
 وسكون الحاء المهملة من ججرة بوزن عنبة جمع حجر كفى المصباح (قوله فعليات) بكسر الفاء واللام وسكون
 العين (قوله فعلاء مطلق العين) أى مع فتح الفاء (قوله دبوقة) بدال مهملة مفعولة ثم قاف (قوله
 للعنزة) بفتح المهملة وكسر المهجمة هى الفضلة الغليظة (قوله براساء) بفتح الواو والراء والسين
 المهملة (قوله فى البرساء) أى بمدردا (قوله وكثيراء) بالثالثة اسم لبرك كفى الغارضى (قوله مطابق
 الفاء) أى مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المهجمة وفتح التحتمية (قوله جنفقاء) بفتح الجيم
 والنون والفاء (قوله وسيراء) بكسر السين المهملة وفتح التحتمية والراء ويطاق على الذهب وعلى نبت
 أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿المقصور والممدرد﴾
 قال الجار بردى هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبني ولا الفعل والحرف أى كإيديه
 تعريف الشارح وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان
 اه ويرد عليه اطلاقهما على أنى التأنيث اطلاقا شائعا كالألف المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم
 المشتمل عليهما كجبل وسحراء ويبدأ أنه ليس حقيقة حرفية الآن يستثنيا من غير المتمكن فتأمل ثم
 ما قيل ان تعريفى الشارح يشملان نحو حبل وسحراء مع انها قد تقبلان فى كرهما ثانيا تكرار يرد بان
 ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصير فلا تكرار على ان ذكر العام
 بعد الخاص لا يعنى تكرارا فتدبر (قوله اذا اسم) أى صحيح (قوله وكان ذا نظير) أى من المعل وقوله
 كالألف مثال للصحيح المستوجب القبح ولم يمثل لنظيره من المعل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفتح
 بضم ففتح وفعلة بكسر فسكون والثانى بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالألف بتقدير العاطف كما قاله
 ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحا ومعتلا وقوله نحو الدى مثال للمعتل من
 هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المعل اسخ

فى البرساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أى البرساء هو أى الناس هو وكثيراء
 ومنها فعلاء مطابق الفاء أى مضمومها ومفتوحها مكسورها نحو خيلاء للتكبير وحنفاء اسم مكان وسيراء لبرد فيه خطوط صفر (ص)
 ﴿المقصور والممدرد﴾ اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالألف فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصره بقياس ظاهر
 كفعل وفعل فى جمع * كفعله وفعلة نحو الدى (ش) المقصور هو الاسم الذى

حرف اعرابه الف لازمة تفرج بالاسم الفعل نحو يرضى ويحرف اعرابه ألف المبني نحو اذا و بلازمة المثني نحو ازيدان فان ألفه تنقلب ياء
 في الجر والنصب والمقصود على قسمين قياسي وسماحي فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملنزم فتح ما قبل آخره وذلك كصدر
 الفعل اللازم الذي على وزن فعل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والعين نحو أسف (١٤٩) أسفا فاذا كان معتلا وجب قصره

نحو جوى جوى جوى فان
 نظيره من الصحيح الآخر
 ملنزم فتح ما قبل آخره
 ونحو فعل في جمع فعلة بكسر
 الفاء وفعل في جمع فعلة
 بضم الفاء نحو مرمى جمع
 صرية ومدى جمع مدينة فان
 نظيرهما من الصحيح قرب
 وقرب جمع قرينة وقرينة
 لان جمع فعلة بكسر الفاء
 يكون على فعل بكسر
 الاول وفتح الثاني وجمع
 فعلة بضم الفاء يكون على
 فعل بضم الاول وفتح
 الثاني والهمي جمع دمية
 وهي الصورة من العاج
 ونحوه (ص)
 وما استحق قبل آخر ألف
 فالمد في نظيره حتما عرف
 كصدر الفعل الذي قد بدنا
 بهمز وصل ككارعوى
 وكرأتى
 (ش) لما فرغ من المقصور
 شرع في الممدود وهو الاسم
 الذي آخره همزة تلي ألفا
 زائدة نحو جراء وكساء
 ورداء تفرج بالاسم الفعل
 نحو يشاء بقوله تلي ألفا
 زائدة ما كان في آخره همزة
 تلي ألفا غير زائدة كما وء
 جمع آء وهو شجر

كان الاسف مثال للصحيح كما قاله سم وأقروه لثلاثي يوم انه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر
 والخاص ان الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف
 منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتححتين
 وقد أشار الى هذا مقتصر على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل وقد صرح
 به واقصر على تمثيل معتله بالمدى ففيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي بكسر ومحترم
 فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كعطى ومصطفى ومنها فعل سواء كان للتفضيل كقصي نظير
 أفضل أم لا كاعشى وكاجر ومنها جمع فعلى بالضم أنى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصى ودنى
 جمع قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للمحل فيه لان الالف محل
 الاعراب لان نفسه وهذا التعريف للقياسي والسماحي وكذا تعريف الممدود الآتي بخلاف تعريف المتن
 فناصر ان على القياسى منهما (قوله نحو يرضى) هو خارج ايضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم
 (قوله المبني) أى سواء كان اسما كذا و متى أو فعلا كترى ودعا وحرفا كعلى والى فسلك ذلك لا يسمى
 مقصورا اصطلاحا (قوله المثني) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعا وجر الا يقال ألف المقصور تذهب اذا
 نون فلان تكون لازمة لان المحذوف لعلة تصريفية كالثابت (قوله قياسى) هو وظيفة النحوى والسماحي
 وظيفة اللغوى الذى يسرد الفاظ العرب ويفسرها (قوله كل اسم معتل) الاولى محل لان المعتل ما فيه
 حرف علة غير أم لا والمحل هو المغرب وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا وأما قول
 المتن المعتل الآخر فالاولى فيه المعتل لانه هو الذى يصح فيه تعليل ثبوت القصر اما المعتل وهو المغرب فالقصر
 ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذاتأمل (قوله جوى جوى) بانجم ككفرح فرحا وهو الحرف من حزن
 أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالمصدرية والجمعية لخصوص
 الوزن (قوله صرية) بالراء هو الجبال ومدينة بالمدال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم
 على ترتيب ما قبله (قوله وما استحق) أى من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة
 وقوله في نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا نظرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو جراء
 الخ) هو داخل في تعريف الشرح لالمتن لما سياتى (قوله كء) أى فلا يسمى ممدودا كما نص عليه
 الفارسي لعمد مسده لان ألفه بدل من الواو في موه لازائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما ألف وكنا
 آء كجام وجامه وانظر ما أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور
 القياسى يقتضيان ان نحو حبلى وجرعاء من السماحي لا القياسى لانهما ليسا معتلين طما نظير من الصحيح
 لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فنقلب ان عن أصل كالأينفى
 وقد يتوقف في ذلك وسيتأتى عن الغراء ما يصرح بأن نحو جراء من الممدود قياسا الا ان يقال المراد هنا
 القياسى غيرهما التقدم الكلام على ما ينقسمان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارتأى) بوزن افتعل من
 الرأى أى التدبر يقال ارتأى فى أمره ارتثاء اذا تدبره وأصله ارتأى ارتثاء كافتتل افتلا قبلت ياء الفعل
 ألفا لا فتتاح ما قبلها و ياء المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة (قوله وكنداء مصدر الخ) مثله مصدر فعل
 بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كراء لصوت ذوات الخف وثغاء

والممدود أيضا كالمقصود قياسى وسماحي فالقياسى كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملنزم زيادة ألف قبل آخره وذلك
 كصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى ارعواء وارتأى ارتثاء واستقصى استقصاء فان نظيرهما من الصحيح انطلقا واقتصدرا اقتدارا
 واستخرج استخرجا

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم اكرا (ص)
 والعامد النظير ذاق قصر وذا * متبقل كالجبي وكالحداء (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والمدود السماعي وضما طهما
 ان ما ليس له نظير اطر دفتح ما قبل آخره فقصره موقوف على السماع وما ليس له نظير اطر دز زيادة الالف قبل آخره فده مقصور على السماع فن
 المقصور السماعي الفتى واحد الفتيان (١٥٥) والحجبي أي العقل والثرى التراب والسنا الضوء ومن المدود السماعي الفتاه

حادثة السن والثناء الشرف
 والتراء كثرة المال والحداء
 النعل (ص)
 وقصر ذى المد اضطرار اجمع
 عليه والعكس تخلف يقع
 (ش) لاخلاف بين
 البصريين والكوفيين
 في جواز قصر المدود
 للضرورة واختلف في جواز
 مسد المقصور فسد
 البصريون الى المنع
 وذهب الكوفيون الى
 الجواز واستدلوا بقوله
 يالك من تمر ومن شيشاء
 يشب في المسعل واللهاة
 فسد اللهاة للضرورة وهو
 مقصور (ص)

بمثلة فحجسة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظير همنان من الصحيح بعام لصوت الظبي وددار
 لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عداء كضارب ضربا وقاتل قتالا وغير ذلك
 (قوله والعامد النظير) مبتدأ خبره بنقل وذاق قصر وذا مد حالان من المستكن في الخبر أي العامد
 النظير ما خوذ بنقل حال كونه ذاق صرخ ورفيه تقدم الخال على عاملها الظرفي ومر ما فيه (قوله كالجبي
 الخ) لف ونشر مرتب فالجبي بمهمله جيم مقصور لا غير والحداء بمهمله فحجسة بمد ولا غير لكن قصره
 للوزن (قوله فن المقصور السماعي الخ) أي لانها ليس لها نظير من الصحيح بماثلها في جميع الاوصاف
 من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله مجمع عليه) أي في
 الجملة والاف قد منعه لغراء فيماله قياس بوجبه مده كفعلا مفعول ويرده في السماع (قوله قصر المدود) أي
 لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله * لا بد من صنعا وان طال السفر * (قوله يالك الخ)
 بالتنبيه وذاك خبر مبتدأ محذوف أي لك شئ ومن للبيان كذا في الصبان وفيه نظر لعدم ملائمة للمعنى
 فالظاهر انه كقوله لهم يالساء والعشب تجعبان كثرتهما فيار اللام للاستعانة استعمالا في النخب مجازا ومن
 تمر بيان للكاف كقوله فيالك من ليل كأنه قيل انضمر ياتر لية تجعب منك فلنادى في الحقيقة هو الكاف
 فتدبر والشيشاء بمجمعتين أولا هما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أي الثمر الذي لم يشد حبه وينشبت
 بفتح الشين أي يتعلق والمسعل بفتح الميم العين المهملة موضع السعال من المقي والهاجع هامة كحصى
 وحصاة وهي لغة مطبوقة في أقصى سقم الخنك والله اعلم

﴿ كيفية تثنية المقصور والمدود وجههما تصحيحا ﴾

اقصر عليهما الوضوح تثنية غيرهما رجعه وان كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا ما
 تميز بحول عن المضاف اليه أي وكيفية تصحيح جمعها وأحوال من جمع أي تصحيحا ولم يذ كر تكسيرا هما
 لانها بالبايضة (قوله رابعة الخ) أي سواء كان أصلها باي كسبي من سعيت أو واوا كذا كره (قوله
 قلبت ياء) أي لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة ونفذها يلبس المشي
 عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلبت ياء غير الثلاثي رجوعا الى أصلها في نحو
 مسمى كارجعت اليه في نحو فني وحلا على الفعل غير الثلاثي في نحو ملهسى رد لو ارفيه الى الياء كاهليت
 واصطقيت من اللهو والصفوة كاسياتي في قوله

* والواو لا ما بعد ففتح يا قلب * وأما في الجامد الذي أميل فلان الامة في المفرد تنحو بالالف نحو الياء
 فردت اليها في التثنية أماما لميل فلم يلاحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هي التي في
 حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعالان الخاجب واظهار ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل
 مجهولة الاصل بنحو الدبدالين مهماتين كالفتى وهو اللهو وقال لانه لا يدري أي عن واو أو ياء اه أي لانه
 ليس له أصل يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أصلها
 والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من الجبهة بمعنى انه لا يدري اهي زائدة كجبي

﴿ كيفية تثنية المقصور والمدود وجههما تصحيحا ﴾
 آخر مقصور نشي اجعلها يا
 ان كان عن ثلاثة مرتقيا
 كذا الذي الياء أصله نحو الفتى
 والجامد الذي أميل كتي
 في غير ذاق قلب واو الالف
 وأوطاما كان قبل قد ألف
 (ش) الاسم المتمكن ان
 كان صحيح الآخر أو كان
 منقوصا لحقته علامة التثنية
 من غير تغيير فتقول

في رجل وجارية وقاض رجلان وجاريتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما نذكره
 الآن وان كان مدودا فسيأتي حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء فتقول في ملهسى ملهيات وفي مستعصى
 مستعصيان وان كانت الثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورعى قلبت أيضا ياء فتقول فتيان ورحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الأصل
 وأمليت فتقول

في متى علمتاين وان كانت الثالثة بدلان من واو كصاوقفا قلبت واو افتقول عصوان وفتقوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تل
 كالى علمتا فتقول الوان فالخصل ان االف المقصور تغلب ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلان من ياء
 الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل واملت وتغلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلان من الواو والثاني اذا كانت ثالثة مجهولة
 الاصل ولم تل وأشار بقوله * وأولها ما كان قبل فداً ألف * الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور أعني قلب الالف ياء أو واو لحقتها
 علامة التثنية التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جرا ونصبا (ص)
 وما كصجرا بواو ثانيا * ونحو علماء كساء وحياء بواو همز وفيه ما ذكر * صحح وما شذ على نقل قصص (ش) لما فرغ من
 الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تثنية (١٥١) الممدود والممدود اما أن تكون همزته

بدلا من ألف التانيث أو
 الاخلاق أو بدلا من أصل
 أو أصلا فان كانت بدلان من
 ألف التانيث فالشهور
 قلبها واو افتقول في صحراء
 وحجرا صحرا وان وحجرا وان
 وان كانت للاخلاق
 كعلماء أو بدلا من أصل
 نحو كساء وحياء جاز فيها
 وجهان أحدهما قلبها واو
 فتقول علماء وان وكساء وان
 وحيوان والثاني ابقاء
 الهمزة من غير تغيير فتقول
 علماء آن وكساء آن وحياء ان
 والقلب في الملحقة أولى من
 ابقاء الهمزة وابقاء الهمزة
 البدلة من أصل أولى من
 قلبها واو وان كان الهمزة
 الممدودة أصلا وجب
 ابقاؤها فتقول في صحراء
 وروضاء قرا آن وروضاء آن
 وأشار بقوله وما شذ على
 نقل قصر الى ان ماجاء من

أم أصلية أم متقلبة وموسى الحسيد قبل بوزن حبلي فالفه زائدة للتأنيث وقيل منذ بوزن مفعول من
 أو سبت رأسه حلقته فالفه عن ياء أهاده في الصحاح (قوله في متى علمتا) قيد به هنا وفيما يأتي لأنه قبل
 الصلوية لا يثنى ولا يوصف بالقصر لبنائه (قوله ونحو علماء) مبتدأ وكساء وحياء عطف عليه وبواو خبره
 وقوله صحح أي همزه رجوعا فلا يجوز ابتدائها (قوله كعلماء) بكسر العين المهملة هي عصابة العنق وأصلها
 علماء بن زيادة الياء لاحقا بقراطس فقلبت همزة لتطرفها التران ألف زائدة (قوله في الملحقة) بكسر الحاء
 لأنها ألحقته مدخولها بغيره وانما ترجع قلبها الشبه بها بالبحر في أي أنها بدل عن حرف زائد (قوله رابقاء
 الهمزة الخ) أي لقر بهما من الاصلة ببدء الهمان أصلي (قوله فراء) هو الناسك المتعبد وروضاء هو الوضوء
 حسن الوجه وكلاهما بوزن ريمان من قرأ كسأل وروضو كظرف (قوله الخوزلي) بفتح المجرمة وسكون
 الواو وفتح الزاي مشبهة فيهما تناقل وتبخر وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على
 حد المشي) أي طريقه في الاعراب بحر فين وسلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكور
 السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق (قوله وان جمته) أي المقصور (قوله فالالف)
 مفعول اقلب وقلبه مفعول مطلق نوعي أي اقلبها قلبا كقلبها في التثنية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول
 لأن من همزة لقطع مفتوحة لأنه من ألزم الرباعي ذي التاب القصر مضاف اليه وتنحيه أي ازاله مفعوله الثاني
 (قوله ادا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعد من زيادة على المثنى وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور
 والمدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتثنيته سواء استغنى عن ذكره
 رذ كرجع المقصور لمخالفته تثنيته (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا
 بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولأنه لم يبق قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء)
 أي في النصب والجر والمراد بقاء كسره لأنه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسرا جديدا لتناسب الياء الواو
 في اجتناب حركة ما قبلها وهو نكاف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين
 قاضيين بياء بن أولهما مكسورة سدت حركة ياءهما لئلا يلبس الياء لاسا كنين ثم ضمت ضادا لأول المناسبة
 الواو وبقى كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها
 ثم حذف الياء لاسا كنين (قوله مصطفون) أصله مصطفون بواو بن أولهما مضمومة

تثنية المنصرد أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلي الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم في صحراء
 جريان والقياس صحرا وان (ص)
 والفتح أبق مشعرا ما حذف * وان جمته بقاء وألف * فالف اقلب قلبها في التثنية * وتاء ذي التان الزمن تنحيه
 (ش) اذا جمع صحيح الآخر على حد المثنى وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زياد زيدون وان جمع المنقوص هذا
 الجمع حذف ياءه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جرا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه
 معاملة في التثنية فان كانت الهمزة بدلان من أصل أو للاخلاق جاز وجهان ابقاء الهمزة وابدائها واو افتقول في كساء علماء كساءون
 ركسارون وكذلك علماء وان كانت الهمزة أصلية وجب ابقاؤها فتقول في قراء قراؤون وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فحذف ألفه
 اذا جمع بالواو والنون وتبقى الفحة دليلا على ابقائه فتقول في مصطفي مصطفون رفعا ومصطفين جرا ونصبا بفتح القاء مع الواو والياء وان جمع بألف

وتاء قلبت ألفه كما تقلب في التثنية فتقول في حبل حبلات وفي فتي وعصا علمى مؤنث فتيات وعصوات وان كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذ حذفها فتقول في فتاة فتيات وفي فتاة فنوات (ص) والسالم العين الثلاثي اسما أنل * اتباع عين فاء بما شكل ان ساكن العين مؤنثا بدا * (١٥٢) مختمتا بالتاء أو مجردا وسكن التالي غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قدروا

لام الكسرة لانه من الصفوة والثانية واوالج وأصل مصطفيين مصطفيين بواو مكسورة فياء قلبت واوهما ألفا لتحركها وانفتح ما قبلها ثم حذف الالف للساكنين و بقيت الفتحة دليلا عليها وما قيل ان الواو الاولى تقلب أولياء لتطرفها بعد اءر بعة فيصير مصطفيون ومصطفيين ثم تقلب الياء الغامر دود بأنه تطو بل بلاطائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل تقلب الفاء من أول الامر بخلافها في التثنية وجع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج اليها بقائها فيهم الماسرا انما (قوله قلبت ألفه الخ) أي حكمه كثنائية سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم ثنيتيهما وانما يستغن عن ذلك جمع المنقوص بذكر ثنيتيه كما للمدود لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وأما المنقوص فليس الباب له (قوله علمى مؤنث) قيد به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو رصفه كما مر (قوله في فتاة) بالفاء والتاء المثناة فوق لقول شارح في جهها فتيات بالياء أما جمع فتاة بالفتاف والنون أي الرمح أو حفرة الماء فنوات بالواو كما في التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف كما سيأتي وهو مقول أول بأنل أي أعط والثلاثي نعتا واسما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاء مفعوله الثاني وبما شكل متعلق باتباع والياء بمعنى في ونائب فاعل شكل ضمير الفاء وذكره لتأرطها باللفظ ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ماجرت على غيرها وحذف العائد المجرور بماجر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو ما ذكر كاسر في الموصول أي أعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباع عينه لفتائه في الحركة التي شكلت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين و بد افعال الشرط و جوابه محذوف أي فأنله ما ذكر ومختمتا بالثمة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالي) أي العين التالي وغير مفعول التالي أو مجردا باضافته اليه (قوله اتباع عينه) أي وجوب باقي مفتوح الفاء وجواز في مضمومها ومكسورها فالاصرفي المتين مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزناومعنى (قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أي مع الاتباع ففي مضموم الفاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثاني واو او فيمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ أمامة ووح الفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظمية وظبيات رجوز في التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة تجانسة لها كتارة ودولة رديمة فهنا اي بقى على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع طندبل والاسكان لغيرهم وسيد كرهنا في المنتهي لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفا كجفنة بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن أو بالضم وهي الوفاية فلا تغير عينه في الجمع (قوله ومنعوا الخ) اشارة الى أن لا يتبع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهو أن لا تكون اللام واو او في اتباع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واو او كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كاحية وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في حيات كالم بيالوا بضميتين قبل الواو في خطوات (قوله ذرورة) بكسر النال المعجمة أعلى الشيء وز بية بضم الزاي وسكون الواو حفرة الاسد والجرورة

(ش) اذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث المحسوم بالتاء أو المجرد عنها بالف وتاء أتبع عينه فاء في الحركة مطلقا فتقول في دعوات دعوات وفي جفنة جفنتات وفي جبل وبسرة جلات وبسرات بضم الفاء والعين وفي هند وكسرة هندات وكسرات بكسر الفاء والعين ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح فتقول جلات وجلات وبسرات وبسرات وهندات وهندات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثي عن غيره كجعفر علم مؤنث وبالاسم عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين عن معتلها كجوزة وبالساكن العين من متحركها كشجرة فانه لا يتبع في هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جمعرات وضخمتات وجوزات وشجيرات واحترز بالمؤنث عن المذكور

كبدرفانه لا يجمع بالالف والتاء (ص) ومنعوا اتباع نحو ذروره * وز بية رشند كسرجوره مثلث (ش) يعنى انه اذا كان المؤنث المذكور مكسورا الفاء وكانت لامه واو او فانه يمتنع فيه اتباع العين للفاء فلا يقال في ذرورة ذروات بكسر الفاء والعين استثقالا للكسرة بل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذوقهم جزوات بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع اذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء نحووز بية فلا تقول زبيات بضم الفاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو

جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكره نادر أو ضرورة أولغة لقوم فالاول كقولهم في جروة جروات بكسر القاء والعين والثاني كقوله

وحلت زفرات الضحى فأطقتها ومالي بزفرات العشى يدان فسكن عين زفرات ضرورة والقياس فتحها اتباعا والثالث كقول هذيل في جوزة وبيضة ونحوهما جوزات وبيضات بفتح القاء والعين والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت غير صحيحة (ص)

(جمع التكسير) أفعلة أفعال ثم فعله * ثبت أفعال جوع فله (ش) جمع التكسير هو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كفلك للمفرد والجمع فالضمة التي في المفرد كضمة فقل والضمة التي في الجمع كضمة أسد وهو على ضربين جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية وقد يستعمل كل منهما في موضع

مثال الجيم مع سكون الراء الاثني من ولد الكاب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله وحلت زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين وشدة وخص الضحى والعشى لزيادة وجد التيم فيهما عن غيرهما ويهان تشفية يدب معنى القوة للثأ كيد والله سبحانه وتعالى أعلم

(جمع التكسير)

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد السنة العامة الا في الجوع فلم يحتج للتنبيه عليها لان النحو انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجوع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع مما عي لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في التسكت (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعلة وأفعال عطف عليه وجوع خبرها والثلاثة الاول غير مصروفة للعامة على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعل ولها والتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة ونمت هي ثم العاطفة أنت بالتاء المفتوحة في لغة وأصلها السكون فان قلت جوع جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوزنهما من الالفاظ على ان جوع مما يستعمل في القلة حقيقة لانه ليس لمفرد جوع قلة كرجال وقلوب كما سيأتي أو يجري على منذهب السعد الآتي (قوله بتغيير) أي لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لا حقيقي لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والياء الالة أو السببية فتتبدل في التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحيثما فلا يشمل جمى التصحيح لان دلالة على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بل بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لزما التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكور تفيد الجمعية في الفعل وحل عليه المؤنث أما نحو صنوا فان يادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيتها ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو قاضون وجفنت بالفتح اذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلاهما على جمع المؤنث ان نحو جفنت تسكين فندس (قوله كذلك للمفرد والجمع) هذا منذهب سيبويه واختار في التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدر فيه تغيير وانما يجعل كجنب يستوى فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسمه لانهم ثنوه من ادابه المفرد فقالوا فلن كان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب بالفرق بينهما بتثنية المفرد وما هو لم يأت مثل ذلك الا سبعة ألفاظ في الاشموني وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلية بقرينة ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهم مختلفان بسا وانهاء واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانهاء القلة عشرة ولانهاية للكثرة فيمتحان بدأ وانهاء وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يندفع ما أورده الفراني على قول الفقهاء فيمن أقر بدرهم انه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضا بان دراهم ليس مجازا في الثلاثة لانه ليس لمفرد جوع قلة أما نحو نيب عماله جمع قلة فيتمين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أي ان وجد الجمع للمفرد كما سيأتي (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهم المطلق الجمع المنحقق في الكثرة والقلة بلا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضى تبعه الابن خروف فيصالحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما توهم وقيل هما القلة حقيقة والكثرة مجازا واعلم ان جوع التكسير ثمانية وعشرون منها القلة الاربع المذكورة فقط على المختار والباقي للكثرة وكما في المتن الالفاظ بالضم كسكاري كندا في الفارسي

وبعض ذى بكثرة وضعها في
 * كرجل والعكس جا كالصفي
 (ش) قد يستغنى ببعض
 أبنية القلة عن بعض أبنية
 الكثرة كرجل وأرجل
 وعنق وأعناق وفؤاد
 وأفتدة وقد يستغنى ببعض
 أبنية الكثرة عن بعض
 أبنية القلة كرجل ورجال
 وقلب وقلوب (ص)
 لفعل اصباح عينا أفعال
 ولار باعى اسما ايضا يجعل
 ان كان كالعناق والذراع في
 * مدوتنايت وعد الاحرف
 (ش) أفعال جمع لسلك اسم
 ثلاثي على فعل صحيح العين
 نحو كاب وأكاب وطبي
 وأطب وأصله أظبي فقلبت
 الضمة كسرة لتصح الياء
 فصارت أظبي فعومل معاملة
 قاض وخرج بالاسم الصفة
 فلا يجوز نحو ضخم وأضخم
 وجاء عبدا وأعبدا لاستعمال
 هذه الصيغة استعمال
 الاسماء وخرج بصحيح
 العين المعتل العين نحو
 ثوب وعين وشد عين
 وأعين وثوب وأثوب وأفعل
 أيضا جمع لكل اسم مؤنث
 رباعي قبل آخره نعتا
 وأعناق وعين وأعين وشد
 من المذكور شهاب وأشهب
 وغراب وأغرب (ص)
 وغير ما أفعال فيه مطرد *
 من الثلاثي اسما بأفعال يرد

والقلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجوع أمامها فيها بأل أو الاضافة فصالحة طماباء تبار الجنس أو
 الاستغراق (قوله وبعض ذى) أى وبعض موازات ذى يبنى بكثرة ووضعا تميز محمول عن الفاعل على
 الظاهر أى يبنى وضعه وقوله والعكس جا أى وضعها أيضا بان تضع العرب أحد البناءين صالحا للقلة والكثرة
 ويستغنوا به عن وضع الآخر فاستعماله حيثئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوي
 ويسمى ذلك بالنيابة وضعها كرجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم
 يضعوا بناء كثره للاول ولا قلة للثاني فان وجد البناء للفظ واحد كفلس وفلس في فلس وأثواب وثياب
 في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق أفلس على أحد عشر وفلس على ثلاثة وتسمى
 النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثيلة لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعها بالصفي بضم الصاد وكسر
 الفاء جمع صفاة وهي الصخرة المسماة وأصله صفوى كفلس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء
 لمناسبتها فيه نظرا ذلم بهمل جمع قلنها بل قالوا اصفاء على أفعال أيضا كإلى الصحاح فكان الاولى حذفه الآن
 يحتمل قوله والعكس جا على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال وبعده ذلك فنيابة
 بناء الكثرة عن القلة وضعها أو استعمالا انما تأتي على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه
 قد ذكر أى المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعها بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغنى وهو الصواب
 (قوله لفعل) أى بفتح فسكون (قوله صح عينا) أى وفاء ولم يضاعف ركان عليه أن يزيد ذلك فان أفعال
 لا يطردي معتل الفاء كوعد ووجد ووقف وكرر ووصف ووقت ووهم لثقل الضم بعد الواو والافى المضاعف
 كجد وسدو وبروشق وقد وفندوعم وفن وشدن الاول وجه وأوجه ومن الثاني كفرا كف بل قياسهما
 أفعال كارداد وأوقات وكاجداد وأرباب وافئذ وكثيرا ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كجدود وحدود
 وفرد وقد نبه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين مالم يس معتلا ولا مضاعفا
 كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكت بزيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعال ومفعوله الثاني
 قوله لار باعى وقوله ان كان أى الرباعى والعناق بفتح المهملة أنى المعز (قوله صحيح العين) أى سواء صحت
 لامه أيضا أم لا كما مثله (قوله وأطب) بفتح الهمزة وكسر الواو وحدة آخره منوارة مثله أدل وأجر وآم جمع دلو
 وجر ورامة بفتح تين وأصلها أدلو وأجر وآم بضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو ياء
 لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة أمة بفتح فسكون فهو على
 وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفعال جمع على أفعال صبان وفي الصحاح أصل الامة أمة بالتحريك لجمع
 على آم وهو أفعال كائنه ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب
 وأدل وآم ومررت باظب وأدل وآم ورأيت أظبيا وأدليا وآميا كما تقول في قاض (قوله لاستعمال هذه
 الصفة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعال (قوله وشد عين وأعين) أى
 قياسا لكثرة استعمالها وأعينهم تفيض من الدمع وتلذذ العين (قوله لكل اسم مؤنث) أى بغير علامة
 لانحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالمذ نحو خنصر (قوله وغير ما أفعال الخ) غير
 مبتدأ خبره يردو بأفعال متعلق به وجهة أفعال فيه مطرد صلة ما ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتيهيض
 فهو حال منها أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعال يرد بأفعال
 فيصدق بالزائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه سماعى كشهيد وأشهاد وشريف وأشرف وجاهل وأجهال
 وعدو واعداء واعلم ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب تثلث فأنه في تثلث عينه وسكونها منها وزن
 مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كإسبأتى في التصريف يبقى عشره منها صورة يطردي فيها

أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجتمع على أفعال وكذا فعل المعتل العين كشوب
وأثواب فالجملية عشر صور يشتملها قوله وغير الخ وقد مثل الشرح جميعها الأفعال بضمين كعناق
وأعناق و بفتح فسكون ككتف وأكتاف ويزاد عليها فعل المعتل الغاء ككوهم فيطرد فيه أو هام
ويدخل في إطلاق المصنف ان ما عد فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحا كان أو معتلا حيث
فصل فيه دون غيرهما فأنظره وتخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا يجمع على أفعال بل نحو هذين يجمع
على فعال كما يعلم مما يأتي ويشد من الصفة جلف واجلاف وحو وأحوار (قوله وغالب الخ) إشارة إلى
استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمع على أفعال قليل كما مثله الشارح
أي شاذ والغالب فيه فعلا بكسر فسكون وهو من جوع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك
على قوله وغير الخ (قوله كشوب) مثال للمعتل من فعل وكل أمثلة فتح الغاء بقوله وجعل بالجيم وعضد
لكن ترك منه كسر العين ككتف ونحوه مثل لكسور الغاء بحمل وعن بابل وضم العين فيه مهمل كما مر
ولم يذكر المضموم الغاء الأفعال وبقى عنق وسيم أي صرد وكسر العين منه قليل كما مر فهذه أمثلة الثلاثي
(قوله وآبال) أصله آبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) أي والفاء وغير
المضاعف كما مر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زبد وأزناد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور
نصفه أبيض ونصفه أسودا كما حرام على المعتمد اه سيوطي (قوله ونفر) بالنون والعين المجمة
طير كالصنوبر وأجر المنقار الاثني نغرة كهزمة وأهل المدينة يسمونه بالبابل (قوله في اسم من ذكر)
متعلق باطرد وكذا مضاعفهم بمصرفة الاسم وثالث صفة لما أومضاف إليه وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية
والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل ينقل فتحها التنوين ثالث واطرد خبره (قوله
والزومه) بفتح الزاي أي الزم أفعلة في فعال بالفتح أو فعال بالكسر حال كونهما صاحبي الخ وأشار بذلك
إلى ان ما سدته ياء أو واو من الرباعي المدكور كغيف وعمود وما دته ألف وهو غير مضاعف أو معتل
كقندال ينقاس فيه غير أفعلة أيضا وهو فعل بضمين كما سيذكره أما ذوالالف المضاعف أو المعتل فيلزم
فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة فتنى أحدها في كلمة فلا يجمع على أفعلة
وشد من الصفة صحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشجاج ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه
أعقب وعقب بضمين وعقبان ومن غير الرباعي قدح وأقدحة وباب وأبوته والقياس قداح وأقداح
وأبواب ومما ليس منه ثالثا نحو جائر وأجوزة وهي الخشبية الممتدة في أعلى السقف والقياس جوائر
(قوله نحو قندال) بالقاف والذال المججمة كسحاب يجمع مؤنر الرأس ومعقد العذار من الفرس
خلف الناصية (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد مجردا كان أو
مزيدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل أبة ابنته فلما
اجتمع مثلان نقلت كسرة أو طما إلى الباء قبله ثم أدرج ومثله أزمة والزم في الأصل الخيط الذي يشد
في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرف المقود ثم سمي به المقود نفسه ذكره في المصباح والبرة حلقة تجعل
في أنف البهير تكون من صغر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذي يجعل في عظم أنف البهير وأما
الخزامة فهي من شعروها نظير لك معنى البرة والخشاش والخزامة اه سجاجي (قوله قباء) بفتح
القاف نزع من الثياب وأصله قباو بالواو وقال في المصباح كأنه من قبوت الحرف أقبوا إذا ضمته أي عند
النطق به سمي بذلك لأنه يضم على البدن فسكانه المسمى الآن بالقفطان (قوله وفناء) بكسر الغاء والنون
ما حول الدار وأصله فنأى بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أي يضم فسكون لكن يجب كسره فانه في جمع
ما عينه ياء كبيض في أبيض وبيضاء كما سيأتي في قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر في الشعر ضم عينه ان صحت

وغالبا أغناهمو فعلا *
في فعل كقولهم صردان
(ش) قد سبق ان أفعال
جمع لكل اسم ثلاثي على
فعل صحيح العين وذكر
هنا ان ما لم يطرد فيه من
الثلاثي أفعال يجمع على
أفعال وذلك ككشوب
وأثواب وجعل وأجال
وعضد وأعضاء وجعل
وأجال وعنب وأعقاب
وابل وآبال وقفل وأفعال
وأما جمع فعل الصحيح
العين على أفعال فشاذ
كفرخ وأفراخ وأما فعل
غاء بعضه على أفعال كطرب
وأرطاب والغالب يجيئ
على فعلا كصرد وصردان
ونحوه ونيران (ص)

في اسم من ذكر رباعي بمد
ثالث أفعلة عنهم اسم اطرده
والزمه في فعال أو فعال
صاحبي تضعيف أو اعلال
(ش) أفعلة جمع لكل
اسم من ذكر رباعي ثلثه مد
نحو قندال وأقذلة ورغيف
وأرغفة وعمود وأعمدة
والزم أفعلة في جمع المضاعف
أو المعتل اللام من فعال أو
فعال كبتات وأبة وزمام
وأزمة وقباء وأقبية وفناء
وأقنية (ص)
فعل لنحو أجر وجرأ

منه على فعلاء نحو أجر
 وحراء وحجر ومن أمثلة
 القلة فعلة ولم يطر في شيء
 من الابنية وانما هو محفوظ
 ومن الذي حفظ منه في
 وقتية وشيخ وشيخة وعظام
 وغلمة وصبي وصبية (ص)
 وفعل لاسم ر باعى يـ
 قسز يدقبل لام اعلا لا فقد
 مالم يضاعف في الاعـم
 ذوالالف
 وفعل جمعا لفعلة عرف
 ونحو كبرى ولفـعة فعل
 وقد يجيء جمع على فعل
 (ش) من أمثلة جمع السكثرة
 فعل وهو مطرد في كل اسم
 ر باعى زيد قبل آخر مـدة
 بشرط كونه صحيح الآخر
 وغير مضاعف ان كانت
 المدة ألفا ولا فرق في ذلك
 بين المذكور والمؤنث نحو
 قتال وقتل وحجر وحج
 وكراع وكرع وذراع وذرع
 وفصيب وقضب وعمود
 وعمد وأما المضاعف فان
 كانت مدته ألفا فجمعته على
 فعل غير مطرد نحو عنان
 وعنان وحجاج وحجج وان
 كانت مدته غير ألف فجمعه
 على فعل مطرد نحو سرير
 وسرر وذلول وذلل ولم
 يسمع من المضاعف الذي
 مدته ألف سوى عنان
 وعنان وحجاج وحجج ومن

هي ولامه ولم يضاعف كقوله * وأنكرتني ذوات الاعين النجل * بضم الجيم فان اعتلت عينه كبيض
 أولامه كعمى أو وضوعف كعفر بالعين الممجة لم يجز الضم (قوله رفعلة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري
 وينقل متعلق به وجها مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في الجوع الواردة لقول ابن السراج بانه اسم
 جمع لاجع لعدم اطراده والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جوع القلة (قوله في وصف يكون
 الخ) أي فاعل وفعلاء حيثما وصفان متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لما منع في الخلق
 لاختصاص المعنى بأحدهما كما كمر وأدر للذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث وهي بمهالة ففاء التي يجتمع في
 فرجها شيء يشبهه الادرة للرجل فيتعين فيهما كمر وأدر ورتق وعفـل بضم فسكون أما اذا انفرد
 أفعال عن فعلاء لما منع في الاستعمال لافي الخلقه كرجل إلى لكبير الالية وامرأة عجوز لكبيره العجز اذ لم
 يقولوا عجوز لا ألياء في أشهر اللغات مع صحتهما معنى ففتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز وألى
 وهو مانع عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضم فسكون مبتدأ خبره
 لاسم وبعده اسم والباء للمصاحبة وجلة فبـز يـدفعه مدواعلا مفعول مقدم لفقده فاعله ضمير اللام
 والجملة صفة لها (قوله في الاعم) أي في الاستعمال الاعم أي الغالب المطرد وذوالالف نائب فاعـل
 يضاعف وهو استثناء من قوله بمدوا جار متعلق بعجوز وف منصيد من المقام أي بشرط في ذى الالف عدم
 المضاعفة في الاستعمال الاعم فان ضوعف لم يجمع على فعل في الاعم بل في النادر أما غيره فلا فرق فيه
 بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أي بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو بالجر عطا على فعلة
 (قوله ولفعة) أي بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح (قوله وهو مطرد
 في كل اسم الخ) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الافعال بمعنى فاعل كسبور وصبر وغفور وغير
 وغفور ونحو وشذوذ في نذير وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف التون وهي المرأة المتقنة في مفهوم
 الاسم تفصيل ونحو بالرباعي غيره كمنار وقنطار وبالمدخالي منه وشذوذ ونحو بكونه قبل اللام نحو داني
 وبصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلاتجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا
 لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء سحت كقنار
 وقنار أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها ما صر
 في بيض ويمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر (قوله بين المذكور والمؤنث) يؤخذ من هنا مع ما صر
 ان نحو قضيب وعمود وقنار من المذكور ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث
 ينقاس فيه كل من أفعال وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستدق الساق من الغنم والبقر يذكرو يؤنث
 ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفابوا ووظفاء مشالة ثم فاء كفاي الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعا
 فطلب ذراعا يضرب لمن أعطى شيئا لم يكن يرجوه فطمع في أكثر منه والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل
 وتمثيلا بذلك تبع الشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كفتوحها ومكسورها كما هو
 ظاهر اطلاق المصنف هنا لكنه ذكرو في التسهيل انه نادرا في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب
 وعقاب وعقب وينقاس في كراع أو كراع باعتبار تأنيبه أو كراعة باعتبار تكبيره فتأمل (قوله نحو عنان)
 بكسر العين المهملة ما تقادبه الدابة وفتحها السحاب وقياسه أعنة وكنا حجاج بفتح الحاء المهملة
 وكسرهما ويجيمين العظم الذي ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أي بضم فسكون خرج
 الصفة لندور جميعها على فعلة كضخمة وشذوذ رجل بهمة أي شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة) أي بشرط
 كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم الصفة كصخرة وكبرة وبالتمام نحو قوله لافضة فان أصلها

أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعل أي أفعال فالاول كقربة وقرب وخرقة وخرق ورق
 والثاني كالكبرى والكبرى والصغرى والصغرى من أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسر وكسرة وكسرة وكسرة

وصري وويجي وجمع فعلة على فعل نحو لحية وحلي وحلية وحلي (ص) في نحو رام ذواطراد فعله * وشاع نحو كامل وكمله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو مطرد في كل وصف على فاعل معتل اللام كرا وعاقل كرا ورماء وقاض وقضاة ومنها فعلة وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام كعاقل نحو كامل وكلة وساحر وسحرة (١٥٧) واستغنى المصنف عن ذكر القيود

المذكورة بالتفصيل بما اشتمل عليها وهو رام وكامل (ص) فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قن (ش) من أمثلة جمع فعلى وهو جمع وصف على فاعل بمعنى مفعول دال على هلاك أو نوح كقتيل وقتلى وجرح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فاعل بمعنى فاعل كريض ومرضى ومن فعل كزن وزنى ومن فاعل كهالك وهلكى ومن فاعل كبيت وموتى (ص) لفعل اسما صح لا مفاعله والوضع في فعل وفعل فله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو جمع لفعل اسما صحيح اللام نحو قرط وقرطه ودرج ودرجه وكوز وكوزة ويحفظ في اسم على فعل نحو فرد وفردة أو على فعل نحو فرد وغردة (ص) وفعل لفاعل وفاعله وصفين نحو عاذل وعاذله

ورق بكسر الواو حذفت فاؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل وشذ من الأول رجل صمته أى شجاع وصمم وأمسأ ذر به أى حديدة اللسان وذرب ولا يرد عليه افعال هذين الشرطين لأن فعلة لم تجبى صفة الا نادرا في ألفاظ ذكرها ابن السيد في المخصص بل منعها بعضهم واما رقة فليس الآن على فعلة (قوله في نحو رام) متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لانه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ خبره ذواطراد أى فعلة ذواطراد يطرد في نحو رام (قوله على فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو سيدو بروخيث وباعق بجمعها على سادة وبررة وخبثه ونعقة شاذ أشموني (قوله فعلى لوصف) أى بفتح فسكون (قوله وزمن وهالك) بالجر عطفًا على قتيل وميت مبتدأ خبره قن بكسر الهمزة أى حقيق أو زمن وما بعده مبتدأ خبره قن لكن يتعين حينئذ فتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوي فيه الواو وغيره قاله المكودي وفي قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى هذا السكن يلزم عليه عيب السناد في العافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالذكور وأخبرا عن زمن وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه أو عكسه (قوله على هلاك الخ) أى أو تشتت ليدخل أسير وأسرى (قوله ما أشبهه) أى في الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الاربعة في الشارح وأقول كاجنى وحقى وفعالان كسكران وسكرى وبها قرأ حزة وترى الناس سكرى وماهم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم رجل كيس أى عاقل ورجال كيسي وسنان ذرب أى حاد رأسه ذرب في قيل والتوجع امانى نفس الموصوف أو غيره ليدخل أحق وسكران لانهما يوجعان غيرهما وفيه انه حينئذ يدخل ذرب لانه يوجب غيره مع ان فعلى لا يتقاس فيه وان سمع فالاولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاجنى ان يوجب نفسه وأدخلهما الموضح بقوله ما دل على آفة قال شارحه وهذا ان الوصفان مما دل على نقص ما (قوله كيت) أصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فيعمل بتقديم الياء على العين المكسورة وقيل غير ذلك (قوله لفعل اسما) أى بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة كالأومر ويصح لانما نحو عضو فلا يجمعان على فعلة (قوله الوضع) مبتدأ خبره فله أى ان وضع العرب قلل وزن فعلة في جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الاشموني المفتوح وهو أولى وهما مقيدان بما مر في فعل بالضم أى بكونهما اسمين صحاحا فالمتعقل كظى ونحى لا يجمع على فعلة أصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل في الاسم أيضا تمييز القليل من الممتنع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مبهمة ما يتعلق في شحمة الاذن (قوله فرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق في قال في الصحاح الفرد واحد القرد وقد يجمع على فردة كفيل وفيلة (قوله غرد) بفتح المحجمة وسكون الراء فمدال مبهمة نوع من السمكة وحكى كسر العين صحاح (قوله وفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة (قوله فيما ذكر) بشد الكاف أى في خصوص المذكور (قوله وذن) بالنون لا الكاف إشارة لفعل وفعال وألف بدر التنثنية (قوله في وصف) خرج الاسم كحاجب العين وجائزة البيت وهى الخشبة المعترضة في وسطه فلا يجمعان على ما ذكر اما حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فيجمعان لانهما وصفان (قوله على فاعل) نحو صائم وصوام أفاد قيد التنكير الذي في المتن بسكونه

ومثله الفعالم فيما ذكر * وذن في المثل لا ماندا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقبوس في وصف صحيح اللام على فاعل وأفاعلة نحو ضارب وضرب وصوام وضاربة وضرب وصائمة وصوم منها فعال وهو مقبوس في وصف صحيح اللام على فاعل كذا نحو صائم وصوام وقائم وقوام ونذر فعل وفعال في المعتل اللام كذا نحو غاز

وغزى وساروسرى وعاف وعفى وقالوا غزاة في جمع غاز وسراة في جمع سار وندرا أيضا في فاعلة كقول الشاعر
 أبصارهن إلى الشبان مائلة * وقسارهن ندى خير صداد يعني جمع صادة (ص) فعمل وفاعلة فاعل لهما * وقيل فيما عمنه اليان منها
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو يطرد في فعل وفاعلة اسميان نحو كسب وكهاب ونوب ونياب وقصبة وقصاع أو وصفين نحو صعب وصعاب
 وضعبة وصعاب وقيل فيما عمنه يان نحو ضعية وسراف (ص) وقيل أيضا لفعال * مالم يكن في لانه اعتلال
 أو يك مضعفا ومثل فعل (١٥٨) ذوالنا وفعل مع فعل فاقبل (ش) أي اطرأ أيضا فعال في فعل

عن فاعلة فيه دون فعل وفي نسخ على فاعل المذكر نحو صائم الخ وهو أولى (قوله وغزى) بضم المعجمة
 وشذ الزاى منونة أصله غزى كمثل قلبت الياء ألفا وحذفت للتونين وسراء بشد الراء بمودا أصله
 سراى قلبت الياء همزة لتطرفها لثأف زائدة ويجوز في كل منهما المد والعصر (قوله فعل وفاعلة) بفتح
 فسكون فيهما وفعال بكسر الفاء وجلة ما ذكره له أربعة عشر روزنا يطرد في ثمانية منها ويشيع في خمسة
 ويلزم في واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أى وضعية وضياع وقيل أيضا فيا فاؤه ياء كفاي التسهيل كيعارف
 جمع يعرف ويعرة بالمهملة وهى الشاة تربط للأسد في بيته وفي المثل أذل من البعر (قوله وفعل أيضا) أى
 بفتح تين له فعال أى المذكور (قوله ذواتنا) أى من فعل المذكور بقيدته وهو كونه بفتح تين غير
 معتل ولا مضاعف لامطالقا ولم يصح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة
 فيهما (قوله مالم تعتل لامهما) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل (قوله واطرأ أيضا في
 فعل وفعل) أى بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحوار كون ثانيهما غير واوى العين كوت ولا يأتى
 اللام كندى بضم الميم وسكون الدال المهملة مكيا لشمى فكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفي فعيل)
 متعلق بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فعيل والمراد بورد باطرأ أخذ من التشبيه بعده وخرج
 بالوصف الامم كفضيب وجريدة وفعال وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال وكذا
 معتل اللام كقوى وقوية (قوله وشاع) أى كثر فعال في هذه الخمسة أوزان المذكورة قبل طويل أى وليس
 مطردا فيها كما صرح به في شرح الكافية أما في الثمانية المتقدمة فطردا كن يجوز فيها غيره ككرام في
 كريم ومرضى في مريض وأكعب وأجبل في كعب وجبل وفي نحو طويل لازم أى لا يجمع على غيره وذلك
 لقلته وفي المحكم ان فعلا لم يأت صفة واوى العين صحيح الفاء واللام الا في ثلاث كلمات طويلة وقوم وسهم
 صوب أى صائب نصريح (قوله على فعلا) أى بفتح فسكون أو تشبيه أى فعلى وفعلا بالفتح وقوله أو على
 فعلا أى بضم فسكون وكذا فعلا لانه لانها انشاء (قوله خصان) بضم الخاء المعجمة أى ضامر البطن (قوله
 وفعال) بضم الفاء متعلق ببيخص فعل بفتح فسكون مبتدأ خبره يخص وغالب حال من نائب فاعله والباء
 داخلة على المقصور عليه والمراد بالتحخيص عدم المفارقة فلا ينافى الغلبة أى لا يتجاوزها الى غيره من جوع
 التسكير في الغالب وقد يتجاوزه كشمرو شمرا ونمر بضم تين (قوله كذلك يطرد) أى فعول (قوله وفعل)
 بفتح تين مبتدأ خبره له أى فعل كائن لفعول أى من مفرداته أوله خبر لمخبر أى له فعول والجملة خبر فعل
 (قوله للفعال) بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبرا عن فعلا بكسر فسكون (قوله وشاع) أى فعلا
 ومقتضاه عدم اطرأه في ذلك لكن صرح في شرح الكافية بالاطراد (قوله في امم ثلاثى الخ) أخذ
 القيود الثلاثة من مثال المصنف بكيد (قوله وفعال) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والانى وفعلة

وفاعلة مالم يكن لامهما
 معتلا ومضاعفا نحو جبل
 وجبال وجبل وجمال ورقبة
 ورقاب وثمره وعمار واطرد
 أيضا فعال في فعل وفعل
 نحو ذئب وذئاب وريح
 ورياح واحترز من المعتل
 اللام كغنى ومن المضاعف
 كطلل (ص)
 وفي فعيل وصف فاعل ورد
 * كذلك فى انشاء أيضا اطرأ
 (ش) اطرأ أيضا فعال في
 كل صفة على فعيل بمعنى
 فاعل مقترنة بالثناء أو مجردة
 عنها ككريم وكرام
 ومريض ومرأض ومرىضة
 ومرأض (ص)
 وشاع في وصف على فعلا *
 أو تشبيه أو على فعلا
 ومثله فعلا والزمه فى *
 نحو طويل وطويلة تقي
 (ش) أى واطرأ أيضا
 محيى فعال لوصف
 على فعلا أو على فعلا
 أو على فعلى نحو عطشان
 وعطاش وعطشى وعطشاة
 وندمان وندام وكذلك

(قوله)

اطرأ فعال في وصف على فعلا أو على فعلا نحو خصان وخصان وخصاة

وخلص والتزم فعال في كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)

وبفعال فعل نحو كبد * يخص غالبا كذلك يطرد في فعل اسمها مطلق الفاو فعل * له وللفعال فعلا حصل

وشاع في حوت وقاع مع ما * ضاهما وقل في غيرهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد في اسم ثلاثى على فعل نحو كبد
 وكبود ووعول وهو ملتزم فيه

غالبواطر د فعول أيضا في اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس أو على فعل بكسر الفاء نحو حمل وحول وضرس وضروس
أو على فعل بضم الفاء نحو جنس وجنود وبرد وبرود ويحفظ فعول في فعل نحو (١٥٩) أسد وأسود قيل ويفهم كونه غير

مطر د من قوله وفعل له ولم
يقيم باطراد وأشار بقوله
وللفعل فعلا ن حصل الى
ان من أمثلة الكثرة فعلا ن
وهو مطرد في اسم على
فعال نحو غلام وغلمان
وغراب وغربان وقد سبق
انه مطرد في فعل كسر د
وصردان واطرد فعلا ن
أيضا في جميع ما عينه واو
من فعل أو فعل نحو عود
وعيدان وحوت وحيتان
وقاع وقيعان وناج ونيجان
وقل فعلا ن في غير ما ذكر
نحو أخ واخوان وغزال
وغزلان (ص)

وفعلا اسما وفعلا وفعل
غير فعل العين فعلا ن
شمل
(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فعلا ن وهو مقيس في اسم
صحیح العين على فعل نحو
ظهر وظهران وبطن
وبطنان أو على فعل نحو
قضب وقضبان ورغيف
ورغفان أو على فعل نحو
ذكر وذكران وحمل
وحلان (ص)

ولكريم ونجيل فعلا *
كذا لما ضاهاهما قد جعل
وناب عنه أفعلا في المعل
* لاما ومضعف وغير ذلك
قل
(ش) من أمثلة جمع الكثرة

(قوله غالباً) تقدم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه واوا وشذ فوج
وفوج (قوله أو على فعل) بضم الفاء أي غير واوي العين كحوت ولا يأتى اللام كدى ولا مضاعفا تكلف
وتخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجاف وحلو فلا تجمع على فعول (قوله قيل ويفهم الخ) قائله
ابن المصنف قال ابن هشام فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضى عدم الاطراد لزم مثله في قوله
* لفعل اسما صح عينا أفعال * لا طلاقه أيضا قلت الاطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراد فيبقى
هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المراد في المفهوم من المتن أنه مطرد لانه لم يذكر الا المطرد
غالباً فان ذكر غيره بينه بنحو قول أونذر اه ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص
على اطراده في العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عسده في شرح السكافية (قوله من فعل) أي بضم
فسكون والثاني بفتحين وقوله بنحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثاني وكذا تاج ودار
وجار فاصلها فروع وتوج ودور وجور (قوله في غير ما ذكر) أي في غير حوت وقاع كاهوم وغاد المتن لكنه
غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بدليل قوله وللفعال فعلا ن وغالباً أغناهم فعلا ن الخ كما اشار له الشرح
وقد ذكر ابن جنى مما يقبل فيه فعلا ن تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله
للحسل والخرص في التيسير فعلا ن * وهكذا قل خشقان وخيطان
رئد وشقن وشيخ هكذا جعلت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالحسل بكسر الخاء المهملة والداضب وجمع أيضا على حصول والخرص بضم وكسر الخاء المحجمة وسكون
الراء فصاد مهملة سنان الريح كما في الصحاح والخشف الغزال والخيط بالخاء المحجمة والتحتية قطع
النعام والرئد المثل وأيضا فرخ الشجرة وقيل مالان من أغصانها والشقن ولد الخرباع والشيوخ نبت والصنو
والقنوم مثلان تصرح (قوله نحو أخ) تبع شرح السكافية في عدم اطراده في فعل بفتحين صحيح العين
وان ورد منه نحو أخ واخوان وفتيان وخر بفتح المحجمة والراء وهو ذكر الحبارى وخر بان لكن
في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذف لامه اعتباطا ولا يجمع على اخوان الا أخ
الصداقة اما أخ النسب فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد انما المؤمنون أخوة لان معناه كأخوة
النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال أخوة واخوان في كل منهما (قوله وفعالها) بفتح فسكون
وفعل الثاني بفتحين وفعال بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو
ضخم وجيل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه
أيضا في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح السكافية بعدم اطراده (قوله في اسم
صحیح العين الخ) صريحان قول المتن غير فعل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط نحو
قوى وعويل ونحو قود وقاع وخصه الاشمو في الاخير فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتأمل
(قوله ومضعف) عطف على المعل أي في مضعف (قوله في فعيل الخ) جملة الشروط ثمانية تعلم
منه صريحاً وتوابعها كون المفرد بوزن فعيل وشبهه مما سيأتى وكونه صفة اندك عاقل بمعنى
اسم القاعل غير مضعف ولا معتل دال على سجيبة مدح أو مذم نخرج بالوصف الاسم كقضب ونميب
وبالذكر المؤنث كشريفة واما خليفة وخلفاء وسفينة وسفهاء فبالجمل على الذكر وبالعاقل
نحو مكان فيصح وبمعنى فاعل نحو قتل وجريح وشذ أسير وأسراء ونحوه وسيأتى المعتل والمضعف

فعلا وهو مقيس في فعيل بمعنى فاعل صفة اندك عاقل غير مضعف ولا معتل نحو ظريف وظرفاء وكرمه ونجيل ونخله وأشار
بقوله * كذا لما ضاهاهما الى أن ما ضاهه فعلا

في كونه الالهي. معنى هو كالفريز فيجمع على فملاء نحو عاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء وينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل
أفعلاء نحو شديدا وشدهاء رولى وأولياء (١٦٠) وقل مجيء أفعلاء جمعاً لغير ما ذكر نحو نصيب وأنصاء وهين وأهون

والقياس نصباء وهوناء (ص)

فواعل لفعول وعاقل
وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله

وشدنى الفارس مع مائنه
(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فواعل وهو لاسم على

فوعل نحو جوهر وجواهر
أوعلى فاعل نحو طابع
وطوايع أوعلى فاعلاء نحو

قاصعاء وقواصع أوعلى
فاعل نحو كاهل وكواهل
وفواعل أيضاً جمع لوصف

على فاعل ان كان لمؤنث
عادل نحو حائض وحوائض
أولئك كمالا يعقل نحو

صاهل ووصواهل فان كان
الوصف الذى على فاعل
لمذكر عاقل لم يجمع على

هو اعل وشدنى فارس
وفوارس وسابق وسوابق
وفواعل أيضاً جمع لفاعلة

نحو صاحبة وصواحب
وفاطمة وفواطم (ص)
وبفعائل اجمن فعاله

وشبهه ذاتاء امرئ الله
(ش) من أمثلة جمع
الكثرة فعائل وهو لكل

اسم رباعى عمدة قبل آخره
مؤنثا بالتاء نحو سحابة
وسحائب ورسالة ورسائل

وكناسة وكنائس وصحيفة
وسحائب وحلاب أو مجرد اسمها نحو شمال وشمال وعتاب وعتائب وعجوز وعجائز (ص)
وبالفعالى والفعالى جمعاً * صحراء والنعراء والقياس اتبعها
فما كان على فعلاء اسماً كصحراء وصحار وصحارى أو صفة كنعراء ونعار ونعارى (ص)

(قوله في كونه دال الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالة على مذكر أعم من كونها
في اللفظ أيضاً تكهيت ولثيم وألا سواء كان على فاعل كما مثله أفعال بالضم كشجاع وشجاعاء وسواء دلال على
المدح كاذكر أو الذم كفساق وفسقاء وخفاف أى خفيف وخففاء كفى التسهيل وان اقتصر في شرح
الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التمثيل نخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل (قوله في
المضاعف الخ) أى من فعيل المتقسم ذكره كفى الاشمونى والتصريح (قوله لبرما ذكر) أى لغير
المضاعف والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى متهموم وصديق أو أصدقاء لانه
ليس مضاعفاً ولا معتلاً (قوله والقياس نصباء وهوناء) كمنافى نسخ وهو لا يصح لان نصيب اسم فلا
يجمع على فعلاء كما مقرر بما قبل قياسه نصب بضمين أو أنصبة كما مر سابقاً وأما هين فقد استسكن في الشروط
الثمانية المارة الا ان أصله هيون فعل به كسيد مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فعيل وشبهه من فاعل أو فاعل كما
مر فتأمل (قوله لفعول وعاقل) أى بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أى من كل اسم على فاعل
بالكسر غير صفة علماء كان كجابر وجوابراً ولا ككاهل وهو أعلى الظهر مما يلي العنق (قوله قاصعاء)
هو حجر البرقع الذى يقصع فيه أى يدخل زكريا (قوله وشدنى فارس وفوارس) مثله هالك وهو الالك
وشاهد وشواهد لكن تأولها بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو
قياسى لانه جمع فاعلة لفاعل (قوله لفاعلة) أى صفة كانت أو عاملاً كما مثله أو ما غير علم كمناصية
ونواصي (قوله وبعائل) بفتح الفاء اجمن فعالة مثلث الفاء (قوله أدمزاله) الهاء اما ضمير التاء
على تأويلها بالحرف فزال عطف على ذافه وحال من فعالة أو هي هاء التانيث فهو عطف على حذف صفة
لتاء أى ذاتا ثابتة أو منزلة (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أركان بشملها المتقن
لان فعالة مثلث الفاء بقاء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للريح والكسر لليد وعقاب
بالضم فتلك ستة والمراد شبيهها فعول وفعيل بقاء كحلوبية وحلابية وظر يفة وظرائف وبدونها كعجوز
وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائذ وشرط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشذوذ دليل ودلائل
وجزور للبعير المذكر المنبوح وجزائر ووصيد للباب ورسائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهاء زنة مؤنثة لان
أصله سمائى أهل كجوار وتهييد الشرح بالاسم يقتضى انه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في
ذوات التاء سوى فعيلة فانها ينقاس فيها فعائل ولو كان صفة كظرفية وظرائف كفى التسهيل ولم يقتض
الموضع بذلك فى ذى التاء ولا غيره وصرح شارحه بالتعميم وشمل بحلوبة وحلاب (قوله وبالفعالى)
بفتح الفاء وكسر اللام والفعالى بفتحهما ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بال أو مضافاً أما المجرد فكجوار
(قوله كصحراء وصحار الخ) وجاء أيضاً صحارى ونعارى بشد الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء
تقلب ياء لانكسار ما قبلها في الجمع وتقلب الهمة أيضاً ياء ثم يدغم الياء كنعهم خففوه بخذف الجدى الياء من
فان حذف الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر أو الاولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة
ألفاً وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أوصفة كنعراء) هو صفة للبيكر سميت بذلك
لتميز زوال بكارتها وصرح الشرح كالصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضاً وهو ما في شرح
الكافية وخالفه في التسهيل وقيده الموضع فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالي المتقن

(قوله)

صحائف وحلابية وحلاب أو مجرد اسمها نحو شمال وشمال وعتاب وعتائب وعجوز وعجائز (ص)

وبالفعالى والفعالى جمعاً * صحراء والنعراء والقياس اتبعها (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالى وفعالى ويشتركان

فما كان على فعلاء اسماً كصحراء وصحار وصحارى أو صفة كنعراء ونعار ونعارى (ص)

اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب نحو كرسى وكراسى وبردى وبرادى ولا يقال بصرى وبصارى (ص)
 وفعال وشبهه النطقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى من غير ما مضى ومن خماسى
 جرد الآخرف بالقياس والرابع الشبه بالزائد قد يحذف دون ما به ثم العدد وزائد العادى الرباعى احدفما
 لم يك لنا اثره اللسخنا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وشبهه وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان فيجمع فعال كل اسم رباعى غير منبذ فيه نحو جعفر وجعفر وزبرج وزبارج وبرثن وبرثن ويجمع شبهه كل رباعى مزنيب فيه كجواهر وجواهر وصيرف وصيرف ومسجد ومسجد واحترز واحترز بقوله من غير ما مضى من الرباعى الذى سبق ذكر جمع كاحر وحجره ونحوهما ما سبق ذكره وأشار بقوله ومن خماسى * جرد الآخرف بالقياس * الى أن الخماسى الجرد عن الزيادة يجمع على فعال قياسا ويحذف خامسه نحو سفارجى وسفارجى وفرارد

(قوله واجعل فعالي) بفتح الفاء وكسر اللام وشدة التحتية (قوله غير ذي نسب * جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلا ككرسى أو فيه نسب غير مجد بان صار منسيا فالتحق بما لا نسب فيه كمهرى فان أصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اسما للنسيب من الابل فيجمع على مهاري وبهذا التقرير ينسب دفع الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسيا فيه نسب غير مجد مع انه لا نسب فيه أصلا وذلك لان توجه النفي الى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معار بنفي القيد وحده والكرسى مثال الاول وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل جدد صفة كاشفة ولا يرد أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير فيقيده بذلك وعلامة ياء النسب المجددان بدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب اليه وأما غير ما فيختل اللفظ بسقوطها بصير لا معنى له (قوله وفعال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمة كلها للثلاثى المجرى والمز يدوهى خمسة وعشرون بناء منها أربعة للعلة والباقي للكثرة ومثلها فى كونه للثلاثى شبه فعال وبقى منها فعالي بضم الفاء وفتح اللام وقد أخل به المصنف وهو يترجح فى نحو سكران وسكرى على فعالي بفتح الفاء ويستغنى به عنه فى نحو أسير وقديم مالم يكن أوله ياء كقيم فيقال أسارى وقد ادى بالضم لا غير وفى غير ذلك مستغنى عنه بالفتوح وأما فعال فلرباعى الاصول فاقوله فالجثة ثمانية وعشرون هى ابنية التسكير المشهورة وبقى ابنية أخرى مختلف فيها وهذا يعلم ان قوله من غير ما مضى خاص بشبه فعال أى فى المرتقى على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك ولم يعض ذكر الثلاثى المزيد كباب أجر وحجره وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب أما فعال فلم يعض لمقرده وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلا كذا قيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ما مضى يصدق بالثلاثى المزيد المغاير للاروزان المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ما مضى فيصح رجوعه لفعال وشبهه لتكن على التوزيع فتدبر (قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجلة جرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف أى احدف الآخر من كل خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى والحرف الرابع من الخماسى المجرى قد يحذف الخ (قوله وزائد العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جاوزه والرباعى مفعوله وسكنت ياءه للضرورة كقوله
 * دح القتال وأعط القوس ياربها * أو على لغة من يقدر النسب على الياء أو يضاف اليه أى احدف زائد الاسم المجازى الرباعى (قوله مالم يك) أى الزائد لينا بفتح اللام كاهو الرواية مخفف لين بالثبوت فان كسرت قدر مضاف أى ذالين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختم بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة لينا أى احدف زائد مجاوز الرباعى مالم يكن حرفا لينا وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى مالم يكن لينا قبل الآخر (قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريف كساجد وصيارف وسلام فان وزنها التصريفى مفاعل وفاعل ومفعول ومنه ما مر من نحو كواهل وكراسى وصحارى (قوله جعفر) هو فى الاصل الهرالده غير (قوله وزبرج) بكسر الزاى والراء بينهما واحدة ساكنة وبالجم هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حرة والحلى من ذهب وغيره (قوله وبرزن) بضم الموحدة والمثلثة لا المثلثة كما قيل وسكون الراء آخره نون يطلق على السكف مع الاصابع كفى القاموس وعلى محلب الاسد والطير وهو الذى كالاصبع للانسان (قوله كل رباعى من يديه) فى التوضيح ان فعال ينقاس فى أربعة أنواع الرباعى المجرى كجعفر والمز يدكيد سرج ومتدرج والجماسى المجرى كسفرجل والمز يدكندرس وشبه فعال ينقاس فى مزيد الثلاثى غير ما مر سواء كان بحرف كسجد أو حرفين كمنطلق أو ثلاثة كمنسخرج وسواء كانت زيادته للاخلاق كجواهر وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح لانه يوهم ان المراد رباعى الاصول المز يد فيه وليس كذلك الا ان يقال مثله يدل على ان المراد ما صار

رباعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله في فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة تساح أو مرادهم الجمع اللغوي وبه سمي الشاعر المشهور (قوله في خدران) بخاء معجمة فالدال المهملة فراء فنون هو العنكبوت كافي الصحاح اما خورنق بالواو بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام في الخناسي المجرى والواو في هذا زيادة لاحاقه بسفر رجل في جمع على خرائق بخذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أي المجموعة في أمان وتسهيل والمراد أنه منها صورة لأنه من يد حقيقة والام يكن الاسم خناسيا مجردا وسيأتي ان لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم زيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزداد الا في آخر نحو سكران ووسط غضنفر بشرط سكنونها فنون خدران ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق) أي فانها من مخرج التاء النوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله في سفر رجل) هو عمر معروف مقومدر مشه مسدن له طش واذا كل بعد الطعام أطلق وأنفه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائدا) اعلم ان كلام المصنف يشتمل ما كان رباعي الاصول زيد فيه حرف كدحج أو حرفان كدحج فيقال دحارج أو ثلاثة كاحرجام فيقال حراجيم بقلب الالف الاخيرة ياء وحذف غيرها ويشمل أيضا الخناسي المز يد فيه حرف كدحج طبوس للدهمية وخدران للخم لان المادى الرباعي يشمل ما جاز به زائد فقط أو زائد وأصل في حذف منه حرفان الزائد ما ذكره هنا وخاء من الاصول لقوله فيما مر ومن خناسي الح فتقول فراطب وخندار لكن الشارح اقتصر على الاول فقط وقوله اذا كان الخناسي مز يد فيه حرف المراد به ما صار خناسيا بالزيادة لأنه خناسي الاصول فتأمل (قوله سبطرى) بكسر السين مشية بتبختر (قوله وفردوس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كما في القاموس والعدد الكثير كما في زكريا (قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة تجانسه له وهو حرف المد اصطلاحا أولا وهو المسمى باللين كفردوس فيقال فيه ما غرا نيق وفردايس فخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو كنهان في كنهور كسفر رجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصل في كدحجار ومنقاد فانه لا يقبل بل يحذف ويقال كدحجار ومنقاد كدنا في الاشموني وفيه نظر ظاهر اذا القياس ان يقال كدحجار ومقاييد بحذف النون والتاء لزيدتها دون الالف بل ترد لاصطلاحها والياء وقد اعترض عليه ابن سمع بان الصواب حذفها لانهم ليسا من افراد الرباعي المز يد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المز يد الآتي في قوله والسين والتاء الخ ونقل الفارسي عن المصنف في العمدة انهما لا يكسران بل يقال كدحجارون ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشند ملاعين في ملعون ويستثنى مفعل اللؤنت كرضع ومرضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله فنديل) قال الشمني في حواشي الشفاء بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في القنديل المعروف الحن كإص عليه (قوله والسين والتا) اعلم أن قول المصنف وبفعال الخ يشتمل الرباعي فأكثر من ياء وغيره ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك الى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما احتاج الخناسي المجرى الى الحذف بينه بقوله ومن خناسي الى آخر البيهقيين ثم ذكر حكم رباعي الاصول وخناسيها المز يد فيهما بقوله وزائد العادي الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المز يد بقوله والسين والتا) لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله اذ بينا الجمع الخ فأفاد انه يحذف كل ما أخذ بصيغة الجمع من الثلاثي المز يد وغيره ثم بين ما هو الاولي بالحذف بقوله والميم اولى الخ أفاده سم

خدرنق وأشار بقوله والرابع الشبيهه بالزبد البيت الى انه يجوز حذف رابع الخناسي المجرى عن الزيادة وابقاء خامسه اذا كان رابعه مشبها للحرف الزائد بأن كان من حروف الزيادة كنون خدرنق أو كان من مخرج حروف الزيادة كدال فرزدق فيجوز أن يقال خدارق وفرانق والكثير الاول وهو حذف الخامس وابقاء الرابع نحو خدارن وفرانق فان كان الرابع غير مشبه للزائد لم يجز حذفه بل يتعين حذف الخامس فتقول في سفر رجل سفارج ولا يجوز سفارل وأشار بقوله وزائد العادي الرباعي البيت الى انه اذا كان الخناسي مز يدا فيه حرف حذف ذلك الحرف ان لم يكن حرف مد قبل الآخر فتقول في سبطرى سباطر وفي فردوس فداكس وفي مدحج دحارج فان كان الحرف الزائد حرف مد قبل الآخر لم يحذف بل يجمع الاسم على فعالين نحو فسراطس وفسراطيس وقديل وقناديل وعصفور وعصافير (ص) والسين والتامن كستدع أزل اذ بينا الجمع بقاها مثل

والميم أولى من سواه بالبقا * والهمز والياء مثله ان سبقا (ش) اذا شتمت الاسم على زيادة لو اقيمت لاختل بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترقى اليه الجوع وهو فعال وفعل بال حذف الزيادة فان أمكن جمعه على احدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وابقاء البعض فله حالتان احدهما أن يكون للبعض منزية على الآخر والثانية أن لا يكون كذلك والاولى هي المرادة هنا والثانية ستأتي في البيت في آخر الباب ومثال الاول مستدع فتقول في جمعه مداع فتحذف السين والتاء وبقى الميم لانها مصدره ومجردة للدلالة على معنى وتقول في التنددو يندد اولادو يلا فتحذف النون وتبقى الهمزة من التندد والياء من يندد لتصدرهما (١٦٣) ولانها في موضع يقعان فيه دالين على معنى نحو قوم و يقوم

على معنى نحو قوم و يقوم
بخلاف النون فانها في موضع
لا تدل فيه على معنى أصلا
والاندد والياندد الخضم
يقال رجل التنددو يندد
أي خصم مثل الال (ص)
والياء لا الواو احنف ان
جعت ما

كيزبون فهو حكم خما
(ش) أي اذا شتمت الاسم
على زيادتين وكان حذف
احدهما يتأني معه صيغة
الجمع وحسنف الاخرى
لا يتأني معه ذلك حذف
ما يتأني معه صيغة الجمع
وأبقى الآخر فتقول في
حيزبون حزابين فتحذف
الياء وتبقى الواو فتقلب ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها
وأثرت الواو بالبقاء لانها
لو حذف لم يبق حذفها عن
حذف الياء لان بقاء الياء
مفوت لصيغة منتهى الجوع
والحيزبون الجوز (ص)
وخبروا في زائد سرندي

(قوله والميم أولى من سواه) أي من باقي حروف الزيادة لترجمها عليها بما سيأتي وعله حذف منها قيد السابق لعله مما بعد أولان زيادتها في غير المصدر متممة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب ابقائها (قوله والهمز) أي همزة القطع أما همزة الوصل فتحذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهي (قوله منزية) أي من جهة المعنى واللفظ معا كما مثله أو اللفظ فقط كان يعني حذفه عن غيره كما يأتي في حيزبون وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظر كاستخراج جمعه تخارج ببقاء التاء لاستخراج لان وزن سفاعيل ليس موجودا في الكلام بخلاف تقاعيل كنهائيل وانظر نحو انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما انطابق وحتفاظ ببقاء النون والتاء لعدم اخلاهما بالجمع ولا يكسر ان أصلا لصيرورة وزنها ما نفاعيل بالنون وتفاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوب بالانها أول الجمع المتناهي (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطاق بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في نحو محتفظ وسطفي محافظ ومضاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم المعتل من هذه الجوع كمداع ومضاف حكمه كجوار في لفظه واعلاله الا ان عوضت من المحذوف ياء قبيل الطرف كما سيأتي في التصغير فيجوز مضافي مداعي وأصله مضافي ومداعي بشد الياء لا دغام ياء العوض في لام الكلمة ثم تحذف احدهما تخفيفا فان حذف الثانية المتحركة أجزبه كجوار أو الأولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها هنا هو مقتضى الفياس وقدم نظيره فتأمل (قوله على معنى) أي مختص بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله اولادو يلا) بشد الال المهملة وأصله الالاد فادغمه (قوله مفوت الخ) أي لانه لا يقع بهد ألف التكسير ثلاثة أحرف الاو وأوسطها ساكن معتل كصايح (قوله رابقاء الالف) أي فتقلب ياء وتعمل الكلمة كجوار فتقول سرادو علاد بالكسر مع التنوين والله أعلم

﴿ التصغير ﴾

ذكر عقب التكسير لا شرا كهما في مسائل كثيرة ولان كلا منهما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان التكسير أكثر وقوعا لانه تكبير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع تصغير ما يتوهم كبره كجيبيل وتحقير ما يتوهم عظيمة كسبيح وتقليل ما يتوهم كثرته كدسر بهمات وتقريب ما يتوهم بعد من كقبيل العصر أو محله كفويق هذا أو رتبته كصيفر منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دوهمية تصفر منها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للهويل بدليل وصفها بما بعد ها ورده البصر بون الى التحقير بتأويله بانه اشارة الى أن حقت النفوس التي يترتب عليها أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي

* وكل ما ضاهاه كالعلندي (ش) يعني انه اذا لم يكن لاحدى الزائدين منزية على الآخر كنت بالخيار فتقول في سرندي سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء الالف وكذلك علندي فتقول علاندو علادو مثلها حينئذ فتقول حبانط وحباط لانها ما زادتان زيدتا مع الالاحاق بسفر رجل ولا منزية لاحداهما على الاخرى وهذا شأن كل زيادتين زيدتا الالاحاق والسرندي الشديد والاني سرنداة والعلندي بالفتح الغليظ من كل شيء رر بما قيل جل علندي بالضم والخبطنطى القصير البطين يقال رجل حبنطى بالتنوين وامرأة حبنطاة (ص) فعلا اجعل الثلاثي اذا * صغرت نحو قدي في قدي

﴿ التصغير ﴾

فاق يجعل درهم دريها

(ش) اذا صغر الاسم المتمكن ضم اوله وفتح ثابته ووزيد بعد ثابته ياء ساكنة ويقتصر على ذلك ان كان الالف ثانيا فتقول في فاس فليس وفي قدي قدي فان كان رباعيا كما في كثر فصل به ذلك وكسر ما بعد الياء فتقول في درهم درهم وفي صغور صغور فامثلة التصغير الثلاثة ففعل وفي فعل وفي فعل (ص) (١٦٤) وما به انتهى الجمع وصل * به الى امثلة التصغير صل (ش) أي اذا كان

الاسم ما يصغر على ففعل أو تلي ففعل توصل الى تصغيره بما سبق انه يتوصل به الى تكبيره على فعال أو فعائل من حذف حرف أصلي أو زائد فتقول في سفر جل سفر ج كما تقول سفار ج وفي مستدع مديع كما تقول مداع فتعذف في التصغير ما حذف في الجمع ونقول في علمدي علمند وان شئت قلت علمد كما تقول في الجمع علمند وعلاذ (ص) وجاز نعويض يا قبل الطرف

ان كان بعض الاسم فيها انحذف (ش) أي يجوز ان يعوض عما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبيل الآخر فتقول في سفر جل سفر ج وسفار ج وفي حنطى حنينط وحبانيط (ص) وحاند عن القياس كل ما * خالف في البابين كما سما (ش) أي قد يحى كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد فيحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تصغير مغرب المغربان وفي عشية

(قوله اذا صغر الاسم المتمكن) أي فلا يصغر غير الاسم ويشد تصغير فعل التعجب ولا غير المتمكن أي المصرب وشدة تصغيره في أسماء الإشارة والموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير خمسة عشر وسيدويه كما سيأتي مع أنه مبني فالاولى ابدال المتمكن بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكرناه لهروض شبهه بالتركيب لم يتوغل فيه بشرط أيضا قبول الاسم للتصغير وخاوه من صيغته فلا يصغر نحو كيت ومبيط ولا الاسماء المعظمة شرعا ما دامت مسمياتها الأصلية ولا يرد منه من لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثابته) أي ولو تقدير في نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو زرج فيقدر زوال الحركة الأصلية وإتيان غيرها كما حرم به ابن اياز (قوله وفي قدي قدي) أي بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفي صغور الخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودينير ليستوفي الامثلة الثلاثة التي بنى عليها الخليل باب التصغير وهي فليس ودر بهم ودينير قيل له لم بنيت على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت معنى الغنيا الحظيرة عليها وانما تركه الشارح لاحتمياجه الى زيادة عمل ياء الى أصلها وهو النون اذا دل دينار دينار بشدة النون بدليل جمعه على دينار كما يأتي (قوله فامثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريرا بتقليل الاوزان وليس جاريا على مصطلح الصرفيين الأثرى ان وزن أحيمر ومكبرم وسفير ج في التصغير ففعل وفي التصريف ففعل وفي فعل وفي فعل (قوله من حذف حرف الخ) أي الاماسيات في قوله وألف التأنيث حيث مد الخ (قوله وان شئت قلت علمند) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كتماض ولم تصحح الالف ويفتح ما قبلها لانها لا الحلق بسفر جل وألف الحلق لا تنفي في التصغير اه صبان (قوله عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصليا كسفر جل أو زائدا كحنطى ومثله منطلق فتقول فيه مطيلق ومطاليق ومحل نعويض الياء ان لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت في المفرد والمكبر كقوي لغيزي واحرنجم فان جمعه حراجم ولفاغيزو تصغيره حريجيم ولغيزين بفك الادغام وحذف النون وألف التأنيث لا خلاهما بالصيغة ولا يعوض بينهما الاشتغال محله بالياء الموجودة في لغيزي والمنقلبة عن ألف احرنجم (قوله المغربان الخ) والقياس مغرب وعشية بحذف احدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كما يأتي في تصغير نحو على (قوله أراهط الخ) القياس رهط كفلس أراهط ككلب أراهط ككلاب أراهطان بالضم كظهران كما علم مما مر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله لتلوا يا التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي التي اقتضاه قوله ففعل مع ففعل الخ (قوله أو مدته) أي مدته علم التأنيث أي المدته التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدته على الاصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة ومدته المدته التي قبل الهمزة في المدودة (قوله مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومدسكران عطف عليه والجملة صلة ما (قوله وما به التحق) أي ما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فعلا ولم يجمعه على فعالين نخرج بالاول مانونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشدة الياء مكسورة وحذف احدى السينين كما قاله السامعي والقياس حسيين بفك الادغام كما في لغيزي سم وبالثاني

عشية وقولهم في جمع رهط أراهط وفي باطل أباطيل (ص) لتلوا يا التصغير من قبل علم * تأنيث أو مدته الفتح انتم (ش) أي يجب فتح ما روى ياء التصغير كذلك ما مدته أفعال سبق * ومدسكران وما به التحق نحو

ان وايته ناه التأنيث أو
 ألفه المقصورة أو الممدودة
 أو ألف افعال جمعاً أو ألف
 فعلان الذي مؤنثه فعلى
 فتقول في نمره نيرة وفي
 حبي حبيلى وفي حراء
 حراء وفي أجال أجمال
 وفي سكران سكران فان
 كان فعلان من غير باب
 سكران لم يفتح ما قبل ألفه
 بل بكسر فتقلب الالف باء
 فتقول في سرحان سرحان
 كما تقول في الجع سرحان
 وبكسر ما بعد ياء التصغير
 في غير ما ذكر ان لم يكن
 حرف اعراب فتقول في
 درهم درهم وفي عصفور
 عصفير فان كان حرف
 اعراب حرك بحركة
 الاعراب نحو هذا فليس
 ورأيت فليس ومررت
 بفليس (ص)
 وألف التأنيث حيث مدا
 وآؤه منفصلين عدا
 كذا المزيد آخر اللبس
 * وعجز المضاف والمركب
 وهكذا زيادتا فعلا نا
 من بعد أربع كزعفرانا
 وقدتر انفصال ما دل على
 تشنية أو جمع تصحيح جلا
 (ش) لا يعتمد في التصغير
 بألف التأنيث الممدودة
 ولا بقاء التأنيث ولا بزيادة
 ياء النسب ولا بجز المضاف
 ولا بجز المركب ولا
 بالالف والنون الزيدتين

تصغيره فيقول وسيفانه فيقال فيه سيفين وبالتالى ما جوه على فعالين كسرحان وساطان فيصغر على
 سرحان وساطان وهو سرحان وساطان فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياء الكسر
 ما قبله وسوى زعفران كاسياً (قوله ان وايته ناه التأنيث) أى مع اتصالها به ومثلها الالف الممدودة
 والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كاسياً في حنيطرة وخجيداء
 وزعفران وعجز المركب بمنزلة التاء فيفتح ما قبله في بعلمك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد
 الياء على كسره في معيد يكر (قوله أو ألفه) خرج بها ألف الاخلاق مقصورة كعزى أو ممدودة
 ككلماء فيقولان ياء لاجل الكسرة وتعل السكامة كقاض وتحذف الهززة من الممدودة فيقال عزيه
 وعلي بالكسر مع التنوين والاصل عزيمى وعليبى والعزى بكسر المهملة الرجل الذى لا يلهو (قوله
 أو ألف افعال) أى يفتح الهززة وقوله جعل البيان الواقع لانه لم يثبت في المفردات عند الاكثرين وأما
 قولهم برمة اعشار اذا تكسرت قطعاً ثوب أخلاق واسمال أى بال فن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفرداً
 اذا سمى به وتصغيره حينئذ كاقبل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كقوله سيويه فرقا بينه وبين افعال
 بالكسر لانه لا يكون الا مفرداً لانه مصدر (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف
 التأنيث الخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به تنتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعده لتتصل
 بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل بالحذف في هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لانه فيه ان
 محجز المضاف لا يحذف في الجمع أيضاً بل يثنى ويجمع صدره الاول مضافاً للجزمه فلا يلىق عده من المستثنيات
 أفاده في التوضيح وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان انه ا كتنى في هذه الاشياء بحصول
 صورة التصغير تقدير ا مع وجودها التقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أهم من أن يفعل مثل ذلك في
 الجمع اولاً ومعلوم ان السبعة التى هي ماعدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها اه صبان والحكم
 على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظراً لان عجز المركب المزجى وزيادة المثنى
 والمجموع لا تحذف في الجمع أيضاً كالتصغير وان مخالفاً في أن التصغير يرد على ما قبل الجزم كما مثله
 الشارح والجمع لا يغيرها أصلاً بل يضاف اليها زور فيقال جاء في زور بعلمك وذور يدين ومساهمين
 فلم يبق لما يصح استثناءه من الحذف سوى أربعة ناه التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون
 بمدا أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظل وخجادب وعباقر وزعافر في حنيطرة وخجيداء
 وعبقري وزعفران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال
 النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كاسياً لا خلاًها بالصيغة وتبقى رابعة كحبيلى لعدم احتلالها
 حينئذ يفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرر في هذا مع قوله السابق لتلويها التصغير الخ لان ذكر الالف
 والتاء فيما من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهذا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير
 خلوه عنهما (قوله آخر اللبس) لعله احتزبه عن الالف المتوسطة عوضاً عن احدى ياءى النسب
 في نحو يمان وشام ماصار كصحار في تصغيره على يمين وشؤيم بحذف الالف (قوله والمركب) أى
 المزجى ولو عددياً أو مختوماً بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيويه وخيسة عشر سواء سمى به أو أريد
 العدد فيكون مستثنى من المبنى أما المركب الاسنادى فلا يصغر (قوله جلا) اما بمعنى أظهر عطف
 على دل وجمع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة لجمع المعطوف على تشنية أى جمع ظاهر واحتز
 به عن نحو سمين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لان اعرابها
 بالياء والواو انما كان عوضاً عن اللام المحذوفة والتصغير يرددها فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه
 ومن أعرب سمين كمين صغره على سمين كسرهم فادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سمين

بعد أربع حروف فصاعدا ولا بعلامة التثنية ولا بعلامة جمع التصحيح ومعنى كون هذه لا يعتد بها أنه لا يضر بقاؤها متصلة عن ياء التصغير بحرفين أصليين فيقال في بحرفين أصليين نخرج بيا بحرفين في حفظة حنيطة وفي عبقرى عبقرى وفي عبد الله بعبد الله وفي بعلمك بعلمك وفي زعفران زعفران وفي مسامحين مسامحين (١٦٦) وفي مسامحين مسامحين وفي مسامحات مسامحات (ص)

وألقت التأنيت ذرا القصر متى

زاد على أربعة لن يثبتا وعند تصغير حبارى خير

بين الحبيرى فادرو الحبير (ش) أى إذا كانت ألف

التأنيت المقصورة خامسة فصاعدا ووجب حذفها في

التصغير لأن بقاها يخرج البناء عن مثال فعيعل

أو فعيعل فتقول في قرقرى قرقرى وفي لغزى

لغزى فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز

حذف المدة الزائدة وبقاء ألف التأنيت فتقول في

حبارى حبيرى وجاز أيضا حذف ألف التأنيت وبقاء

المدة فتقول حبير (ص) وردد لاصل ثانيا لينا

قلب فقيمة صير قوينة تصب

وشد في عبيد عبيد وحتم * للجمع من ذم التصغير علم

والألف الثاني الزيد يجعل

واو كذا ما الاصل فيه يجعل

(ش) أى إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف

اللين وجب رده الى أصله

كفليس (قوله بعد أربعة) لم يقيد بذلك في الالف الممدودة واتناء مع انه قيد فيهما كافي التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتى بحرفين أصليين نخرج به نحو سكران وحجاء وعمرة فلا تعد منفصلة لان الفاصل بينها وبين الياء حرف واحد فلذلك يستحق لها ما بعدها محافظا على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أى لكونها في نية الانفصال فتزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كأنه غير متمم بها فلم يخرج معها أبنية التصغير عن صيغها الاصلية بل هي موجودة تقديرا وهذه الزيادة كالعدم (قوله بحرفين) بضم الحميم وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح والمهملة كافي السجاعي وضم الدال المهملة فوحدة وهو ضرب من الجنادب أى الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين (قوله عبقرى) نسبة الى عبقر كمنبر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شئ تعجبوا من حسن صنعته وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على عبقرى أى بساط فيه صبغ ونقوش (قوله وعند تصغير حبارى الخ) استثناء من قوله لن يثبتا كما بينه الشارح (قوله ووجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لانها لا تستقل في النطق (قوله لان بقاها يخرج الخ) قال في التصريح فان قلت خبيلى فعلى وليست من الابنية الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعلا فيما عدا الكسرة التي تمنع منها مانع الالف اهـ (قوله قرقرى) بقافين وراء بين مهملتين موضع (قوله لغزى) بضم اللام وفتح الغين المعجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاى اسم للغز من الغزى كلامه اذا عمى وأصله حجر اليربوع لانه يحفره أو لا مستقيما ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفى مكانه فتلك الالغاز وقوله لغزى أى بقاء قبل الزاى لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله تحريف (قوله حبير) أى بادغام ياء التصغير في المنقلبة عن الالف قبل الراء (قوله ثانيا) مفعول أول لاردد ولا صل في محل المفعول الثاني ولينانعت لثانيا كما أشاره الشارح في الحل وكذا قلب ويصح كون لينا مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لانه يرد ثانيا حول لينا أى صار الآن لينا لاصله الذي حول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أجل الجمع على التصغير مع ان الحوالة انما تكون على المتقدم لان الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله والالف الثاني الخ كما أشاره الشارح لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لاقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقسم فكانه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه فتدبر (قوله ووجب رده الى أصله) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة أو واو اعن ياء كقوفن أو ألقاعن واو كباب بموحدين أو عن ياء كنب بالنون أو معتلا عن صحيح كدينا روقيراط اذا أصلهما دنار ووقيراط بشد النون والراء فابدل من أول المثاليين ياء سا كنة فتقول فيهما دنيير وقرير ياط فان كان الثاني غير لين فلا يرد لاصله كمتعدا أصله مواعدا قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال فتقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لانها زائدة مخلة بالصيغة (قوله أو مجهولة الخ) مثلها المنقلبة عن همزة تلى همزة كالف آدم فيقال أو يدم بالواو فهنا موضع رابع تقاب فيه الالف الثانية واو او قلب ياء في واحد وهو ما أصلها الياء (قوله والتكسير فيما ذكرناه) أى من قلب الحرف الثاني بأقسامه ومحل ذلك ان تغير فيه شكل الاول والابقى الثاني على ما هو عليه كقيمة وقيم وديعة وديم

(قوله)

فان كان أصله الواو قلبوا وافتقول في قيمة قوينة وفي باب بويب وان كان

أصله الياء قلب ياء فتقول في موقن ميين وفي ناب نيب وشدقو لهم في عبيد عبيد والقياس عويده بقلب الياء واو لانها أصله لانه من عادى يعود فان كان ثاني الاسم المصغر الفاضلة أو مجهولة الاصل ووجب قلبها واو افتقول في ضارب ضو يرب وفي عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه

كالتصغير فتقول في باب أبو اب وفي ناب أنياب وفي ضاربة ضوارب (ص) وكل المنقوص في التصغير ما *

(قوله ما لم يحو الخ) غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قسم عليها أى مادام لم يحو حرفا ثالثا غير التاء بأن لم يحو ثالثا أصلا كيدأ ويحو ثالثا هو تاء كسنة اماما فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتى الآن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تحذف فى التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخية برد المحذوف والاصل بنية وأخية قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كا) مثال للمنعوص المكمل فى التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنقوبة همزة فالمراد بالمنعوص حينئذ ما حذف منه حرف أصلى ولومع ابداله باخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لفرضا فى المحذوف منه حرف وهذا ثنائى الوضع فذكره للتنظير فى وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فعيل نعم ان اريد بالمنعوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائى وضعا (قوله وعيدة) أى برد الواو التى هى فاؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هى التى تزداد فى تصغير المؤنث الثلاثى كسن لالتى كانت عوضا عن التاء لذهابها برد التاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال فى أخية وبنية تصغرا أخت و بنت (قوله) وفى ماء مسمى به) أى لانه لا يصغر الا لاماء العربية بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى أى بقلب ألفها أو لانها نائية مجهولة بزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير * واعلم ان الثنائى وضع المالم يعلم له ثالث يرد اليه اختلاف فى تكثيره فقبل بضعف ثابته ثم يصغر فيقال من وهى وكى أعلاما من وهليل وكى وفى لو ومالوى وموى والاصل لى لوى بالواو فتقلب ياء وجوب موى بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فينال ماء ثم تلب همزة ياء لأجل ياء التصغير جوازها كفى الفراضى ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبي والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم فى ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلى وكى لوى وموى بشد الياء من أول الامر وجزم بهذا بعضهم وأجاز فى الكافية والتسميل الوجهين لكن الثانى لا يتأتى فى نحو ما ولولان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر قولاراحدا فيقال لوى وكى بالقشديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزدافيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شالك شاولك لانه من الشوكه فقياسه شالك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شالك فقبل حذف واوه على غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التى هى عين الكلمة فبقاوية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهى الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه فى الاعراب والتصغير كقاض فيقال فى الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة لسا كنين فهى كالثابته وفى النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أى وان كانت للحاق كتميس فى مقعنسس (قوله ألحق تاء التأنيث) أى لانه من الثلاثى ما لا كاسياتى ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعا كخائض وطائق والا لم تلحقه التاء فيقال حبيض وطلق بحذف ألفهما وبلاتاء لانه فى الاصل صفة لمذكر أى شخص طائق واذا صغرتهمما لغير ترخيم قلت حوىض بشد الياء وطويلى بقلب ألفهما واوا لانها نائية زائدة (قوله) فيقال فى المعطف عطيف) يشير الى أن التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للبراء وتعلب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطف وقد تعطف بالعطف أى ارتدبت بالرداء كذا فى المصباح وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطف الرجل جانبه من رأسه الى وركبيه ﴿نبيه﴾ حكى سيبويه

لم يحو غير التاء ثالثا كما
(ش) المراد بالمنعوص هنا
ما نقص منه حرف فاذا صغر
هذا النوع من الاسماء فلا
يحو الواو اما أن يكون ثنائيا
مجردا عن التاء أو ثنائيا
ملتبسا بها أو ثنائيا مجردا
عنها فان كان ثنائيا مجردا
عن التاء أو ملتبسا به ارد
اليه فى التصغير ما نقص منه
فيقال فى دم دمى وفى شفة
شفيهة وفى عدة وعيدة وفى
ماء مسمى به موى وان كان
على ثلاثة أحرف وثلاثه
غير تاء التأنيث صغر على
لفظه ولم يرد اليه شئ فنقول
فى شالك السلاح شويك
(ص)

ومن بترخيم بصغرا كتنى
* بالاصل كالعطيف يعنى
المعطفا
(ش) من التصغير نوع
يسمى تصغير الترخيم وهو
عبارة عن تصغير الاسم بعد
تجريد يده من الزوائد التى
هى فيه فان كانت أصوله
ثلاثة صغر على فعيل ثم ان
كان المسمى به مذكرا
جرد عن التاء وان كان
مؤنثا ألحق تاء التأنيث
فيقال فى المعطف عطيف

وفي حامد حميد وفي حبلى
حبيبة وفي سوداء سويده
وان كانت أصوله أربعة
صغر على فعيل فتقول
في قرطاس قر يطس وفي
عصفور عصيفر (ص)
واختم بالتأنيث ما صغرت
من

مؤنث عار ثلاثي كسن
مالم يكن بالتأنيث ذاللس
كشجر و بقر وخمس
وشترك دون لبس ونذر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر
(ش) اذا صغر الثلاثي
المؤنث الخالي من علامة
التأنيث لحقته التاء عند
أمن اللبس وشذ حذفها
حينئذ فتقول في سن
سنيته وفي دار ديرة وفي
يديديه فان خيف اللبس
لم تلحقه التاء فتقول في
شجر و بقر وخمس شجير
وبقر وخمس بلاتاء اذ لو
قلت شجيرة و بقريرة وخمسة
لالتبس بتصغير شجرة
وبقرة وخمسة المعدود
به من ذكر وما شذ فيه
الحنف عند أمن اللبس
قولهم في ذرد و حرب وقوس
ونعل ذويد و حرب
وقوس ونهيل وشذ أيضا
لحاق التاء فيما زاد على
ثلاثة أحرف كقولهم في
قدام قديديعة (ص)
وصغر واشذوذ الذي التي
وذامع الفروع منها تواتر
(ش) التصغير من خواص

في تصغير ابراهيم واسماعيل للتاريخ برهما سمعا وهوشاذ لان فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند
سبويه برهم وسميعل بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد أبيره وأسميع لان
الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولازاد الهمزة والألف في نبات الأربعة فيحذف الالف والياء
الزائدين وخامس الاصول لاختلاله بالصيغة وينبئ على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره فقياسهما عند
سبويه برهم وسميعل و ابراهيم وسماعيل بحذف زوائد المخلة بالصيغة وهي الهمزة والألف دون الياء
لانها لين قبل الآخر وعند المبرد أبيره وأسميع وأباريه وأسميع بحذف خامس الاصول لاختلاله بالصيغة
والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها لينا قبل الآخر والصحيح منه سبويه لانه المسموع
وحكى الكوفيون ابراهيم وسماعل بالياء وبرايمه وسماعلة بتعويض الهاء عن الياء والوجه جههما تصحيفا
فيقال ابراهيمون و اسماعليون (قوله وشترك) أي لتمامه (قوله كثر) بفتح المثناة أي زاد على الثلاثي
من قولهم كثرته فكثرت أي غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثي) أي الثلاثي حالا كما مثله أو ما لا بأن
صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيمًا من نحو حبلى وسوداء كما صر الثاني ما كان رباعيا
بعدة قبل لامه المعتلة كجماء فتصغيره سمية لان أصله سمي بثلاث يا أت الأولى للتصغير والثانية بدل المادة
والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل سماء سماء من سمايسم واذ حذف الثالثة لتوالي الامثال
بقي ثلاثيا فتلحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشذ الياء وزينب بلاتاء واخصص
الثلاثي بذلك لحنقه (قوله في ذود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلاتاء مع انها مؤنثة شذوذًا وجهها
بعضهم بقوله

ذود وقوس وحرب درعها فرس * باب كذا نصف عرس فحبي عرب

وكذا نعل وشول بفتح المجمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أقي عليها من حملها أو رضعها
سبعة أشهر تحف لبنها وأما شائل بلاتاء فالناقة التي تشول بذنبها أي ترفقه للقاح وجهها شول كرا كع
وركع والذود بفتح المجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والمراد بالسرع درع الحديد اما بمعنى
القميص فذكر والناق الناقة المسنة والنصف بفتح الحين المرأة المتوسطة في العمر والعرس بالكسر امرأة
الرجل وهو المراد هنا اما بالضم فيطابق على طعام اللبنة وعلى النكاح كما في القاموس (قوله وحرب)
قد يقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديديعة) أي بك
ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مادة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله
منها تواتر) مخالف لنصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل الا ان يريد
بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشذ التصغير الذي الخ) لكن سوغه ان في الذي وذا
وفروعها مشبهها بالاسماء المتمكنة بكونها توصف وبوصفها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها
لكن على وجه خواف به تصغير المتمكن فترك أهلها على حاله من فتح كالذي وذا أو ضم كاذي وعوض
من الضم المحتل للتصغير ألف من ياء في آخر غير المثنى ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة
بعد فتحة فليل اللذي والذيا والذيا بفتح اللام وادغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لاهما لغة
كما في التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريري في درة الغواص وفي تثنيتهما اللذيان واللذيان بلانوعا
عن الضم لظهورها بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناه اللذيين في الرفع وضميره بفتح الدال وكسر الياء المضم
فيها عند سبويه وكذا على لغة الاعراب في غير الرفع ويقال في الرفع اللذيون بفتح الدال وضم الياء
وقالوا في جمع التي اللذيات بالفتح وهو جمع اللذيا بعد حذف ألفه لالتقاء ساكنة مع ألف الجمع وفي

التصغير
الاسماء المتمكنة فلا تصغر المذليات وشذ التصغير الذي وفروعها وذا وفروعها قالوا في الذي اللذيا وفي التي اللذيا وفي

تصغير اللاتي اللوي يتا بقلب الالف واوا حذف الياء الاخيرة لانه لو قيل اللوي يتا لزم كونه سداسيا بالف التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفي اللاتي انلو يادغام ياء التصغير في الياء الاخيرة بعد حذف الهمزة كافي العارضى (قوله ذياوتيا) أي بفتح الفال وشد الياء وأصله ذياوتيا بثلاث ياء آت الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير تخفف بحذف الاولى والثالثة لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمساواة الالف وهي لا تحرك لشبهها بالالف التفسير واغترق وقوع ياء التصغير ثمانية بكونه معضدا لما قصروا من مخالفته للمتكمين وقالوا في تشنية ذيان وتيان وفي أولى بالقصر أليا بضم الهمزة على أصلها وفتح اللام وادغام ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفي أولاء بالماء أيضا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التي كانت قبل الهمزة حذفت لما قيل في اللوي يتا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

(النسب)

سماه سيبويه باب الاضافة أيضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثون زيادة بضم شدة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وأفاده المصنف بقوله ياء كيميا الكرسى الى آخر البيت والثاني معنوي وهو صير ورته اسما للملم يكن له وهو المنسوب بعد أن كان اسما للنسب اليه والثالث حكمي وهي معاملة معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد (قوله كيميا الكرسى) أفاد ان ياء ليست للنسب لان المشبه به غير المشبه والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالة على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكرسى يصير اللفظ لامعنى له ولما كان النسب معنى حادثا افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين خفتها ولم تلحق الالف لثلاثي صير الاعراب تقدير يا ولا الواو لثقلها وشدت الياء لئلا تلبس بياء المتكلم وتجرى عليها وجوه الاعراب (قوله أومدته) بالنسب عطفًا على تالانه مفعول مقدم لتثبتنا بضم أوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ماهية والمراد بمدته أي التأنيث الالف المقصورة فقط وسيند كرحم الممدودة بقوله وهمز ذى مدالخ (قوله وان تسكن) أي مدة التأنيث فقط وتربع مضارع بهت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا استثناء من قوله أومدته المفيد وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثاني ما هي فيه أو لا فأفاد ان الوجوب في غير الاربعة بقيدها (قوله حسن) الارجح كونه خبرا عن حذفها وخبر قبلها محذوف للاشعار به أي جائز ليكون منها على ربحان الحذف قال سم ويشعر به أيضا فهو قوله وللأصل قلب يعتمى لانه بيان للخالفة الأصلية لها اه وفيه ان الخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أو حرفين كهدى فسبأني حكمهما (قوله وجب حذفها) أي كراهة توالي أربع ياءات ويظهر أن ذلك فيما إذا سمي بنحو نحائي وكرامى بشد الياء جمع بنحى وكرسى ثم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف المنتهى الجمع تبعالما قبل التسمية لكون الياء من بنية الكلمة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى يمان بتعويض الالف عن احدى ياءى النسب اذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانها بمنزلة الياءين قلت لا كما نص عليه أبو على لانفصالها والثقل انما هو في اجتماع الياءات لاني وجودها منفصلة نكت (قوله مكى) بحذف التاء لئلا تقع حشوا ولئلا يجتمع علامتا تأنيث لو قيل في المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتي وقياسه خاني كما سبأني وقول المتكلمين في النسبة الى القات ذاتى اصطلاح لم غير جار على اللغة كاستعماله ذات بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح بقياسه ذورى بحذف

ذواتا ذياوتيا (ص)

(النسب)

ياء كيميا الكرسى زاد والنسب وكل ما تليسه كسر ورجب (ش) اذا أر يداضافة شئ الى بلداً وقبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسورا ما قبلها فيقال في النسب الى دمشق دمشق والى تميم تميمى والى أجد أجدى (ص) ومثله ما حواه حذف وتا تأنيث أومدته لا تثبتا وان تسكن تربع دنان سنن فقلها واوا وحذفها حسن

(ش) يعنى انه اذا كان

في آخر الاسم ياء كياء

الكرسى في كونها مشددة

واقعة بعد ثلاثة أحرف

فصاعدا رجب حذفها وجعل

ياء النسب موضعها فيقال

في النسب الى الشافعى

شافعى وفي النسب الى

مصرى مصرى وكذلك اذا

كان آخر الاسم تاء التأنيث

وجب حذفها للنسب فيقال

في النسب الى مكة مكى ومثل

تاء التأنيث في وجوب

الحذف للنسب أالف التأنيث

المقصورة اذا كانت خامسة

فصاعدا كجبارى وجبارى

أورابعة

بحر كاتاني ماهي فيه كجزى وان كانت رابعة سا كمناتاني ماهي فيه كجلى جاز فيه وجهان أحدهما الخذف وهو المختار فتقول
جلى والثاني فليها واو افتقوا قول هبوى (ص) (١٧٠) اشبهها الملحق والاصلى ما * لها والاصلى قلب يعتمى

التاء وقلب ألفه واو ورد لانه المحذوفة (قوله بحر كاتاني ماهي فيه) أى لان الحركة كحرف خامس
في الثقل فيخفف بحذف الالف (قوله كجزى) بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعنى سريع
يقال حار جزى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة كجلاوى
(قوله لشبهها) أى فى كونها رابعة ذى ثان سكن لانه لا تقع رابعة ذى ثان محرك الألف التانيث
كأى التوضيح (قوله الملحق) بكسر الخاء أى الملحق كلمة بأخرى (قوله ما لها) أى حيث كانت
رابعة ذى ثان سكن أما ما لها خامسة فى البيت بعد هذا فقول الشارح يعنى الخ ليس مرادها فيه
ترتيب اليبات (قوله والالف الخارخ) بالجيم أى الذى جاز رابعة فصار خامسا أو سادسا سواء
كانت للحاق أو بدل أصل أما ألف التانيث فتقدمت فى عموم قوله أو مدته لا تثبتنا (قوله وحتم) خبر
مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أى يعترض ويوجد أى يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور
كان أو ياء منقوص أما ألف التانيث والالحاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله حبرى)
بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراء وألفه للحاق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم
نبت ملحق بحجر (قوله الاصلية) أى المنقلبة عن أصل وأو ياء لان الالف لا تكون غير منقلبة الا
فى حرف أو شبهه (قوله فان كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واوا)
أى وان كان أصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء النسب واجتماع الكسر والياء آت تقييل والالف لا تقبل
الحركة (قوله يقال اعتميت الشئ) أى كاصطفيته وزاد معنى ويقال أيضا اعتماه يعتماه كاختاره
يختاره كذلك قال طرفه

أرى الموت يعتم الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المقشدة

(قوله كصطفى) أى فقول العامة مصطفوى ومصطفى لحن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى
آخر البيت بعده حكم اليبات الثلاثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والخذف فى اليبات والخامسة
من كذلك الخ فلم يرتب فى شرح اليبات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ما قبلها) هنا ما أخذ من
البيت الآتى (قوله فى شج) أى بحذف الياء أصله شجى كفتح أعلى كقاض فان جعلته بوزن فعيل
من شجاء الحزن فهو مشجوق قلت شجى بشد الياء تخلى وسيأتى فى قوله وألحقوا مع لأم الخ (قوله
قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراد هو ذكر غيرهما انه من شواذ النسب عند سيبويه قيل ولم يسمع الا فى قوله
فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

فعل اسم مكان الجر حانية ونسب اليه بقلب الياء واوا من قولهم حنوت عليه أى عطفت فساكنها نحو على
ذويها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلاياء (قوله وان كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محي
بثلاث يات كزكى اسم فاعل من حى كزكى فتحذف ياءه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزداد على ذلك عند
المبرد فيقال محي يباء من مشددتين كما يقال فى النسبة الى أمية أمى وفيه وجه آخر وهو أن تحذف ياءه الاولى
لتوالى الياء آت اذهى تشبه الزائد فى السكون فتقلب الثانية ألقا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة
للسب فتقلب الالف واو افيصير محوى يباء واحدة مشددة كاموى ويرجع هذا مع نوالى الياء آت والاول
انه ليس فيه الا حذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أى اجعل هذا القلب
تاليا لانفتاح بان تفتح ما قبل الحرف ثم قلبه فذا اسم اشارة مفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا
مفعوله الثانى أو ذا يعنى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلوب انفتاحا والاول أظهر لانه على

والالف الجائر أربعا أزل
كذلك بالمنقوص خامسا
عزل
والخذف فى اليبا رابعة اسحق
من
قلب وحتم قلب ثالث يعن
(ش) يعنى ان ألف الالحاق
المقصورة كالف التانيث
فى وجوب الخذف ان كانت
خامسة كحبرى وحبرى
وجواز الخذف والقلب ان
كانت رابعة كعلقى وعلقى
وعلقوى لكن المختار هنا
القلب عكس ألف التانيث
واما الالف الاصلية فان
كانت ثالثة قلبت واوا كعصا
وعصوى وفتى وفتوى وان
كانت رابعة قلبت ايا واوا
ككسوى وربما حذفت
ككلهى والاول هو المختار
واليه أشار بقوله
* وللاصلى قلب يعتمى *
أى يختار يقال اعتميت
الشئ أى اخترته وان كانت
خامسة فصاعدا وجب
الخذف كصطفى فى مصطفى
والى ذلك أشار بقوله
* والالف الجائر أربعا أزل *
وأشار بقوله كذلك
بالمنقوص الى آخره الى انه
اذ انسب الى المنقوص
فان كانت ياءه ثالثة قلبت
واو او فتح ما قبلها نحو
شجوى فى شج وان كانت

رابعة حذفت نحو قاضى فى قاض وقد قلب واوا نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كعتمى
فى معتمى ومعتمى فى مستعمل والحبرى القراء الا تى حركاة والعلى نبت واحدة هلقاة (ص) وأول ذا القلب انفتاحا وفعل
تاخر

وفعل عينهما افتتح وفعل (ش) يعني انه اذا قلبت ياء المنقوص واو ارجب فتتح ما قبلها نحو شجوى وقاضى وأشار بقوله وفعل الى آخره الى أنه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد وجب التخفيف بحمل الكسرة فتحة فيقال في غير مرمرى وفي دئل دؤلى وفي ابل ابلى (ص) وقيل في المرمرى صرموى * واختير في استعمالهم صرمى (ش) قد سبق أنه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في

(١٧١)

الشافى شافى وفي صرمى صرمى

وأشار هنا الى أنه اذا كانت احدي الياءين أصلاً والآخرى زائدة فن العرب من يكتفي بحذف الزائدة منهما ويبقى الاصلية ويقبلها واو افيقول في المرمرى صرموى وهى لغة قليلة والختار اللغاة الأولى وهى الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول في الشافى شافى وفي صرمى صرمى (ص)

ونحو حى فتح ثانياً يجب وارده واوان يكن عنه قلب (ش) قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين وأشار هنا الى أنها اذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شئ بل يفتح ثانياً ويقرب ثالثة واوام ان كان ثالثة ليس بدلا من او لم يغير وان كان بدلا من وارقلب واوا فتقول في حى حيوى لانه من حيث وفي طى طوى

لانه من طويت (ص) وعلم التثنية الحذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وحجب

تأخر القاب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثاني بضم فكسر منونا والثالث بكسرتين (قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره أن الفتح بعد القلب والتحقين انه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم ففتح عينه كما تفتح في غير الآتى فتقلب اللام الى ما في صير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واو للنسب وكذا يقال فى قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر يجب كسره لاجل الياء ولو بقي كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فان سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت فى خماسى كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فهجمة للعجوز أم رباعى تحرك ثانياً كجندل بضم الجيم أو ففتحها وفتح النون وكسر الدال لجمع الحجاره وكذا ان سكن ثانياً على الأوجه كتغلب وقد سمع الكسر والفتح فى غلبى ويحصى ويثربى والفتح عند الخليل وسيدويه سماعى وقاسه غيرهما فيقال مغربى ومشرقى بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهمزة بدلان كانت مكسورة فى دئل (قوله ابلى) بكسر الهمزة وفتح الواو بعد كسر هاءى ابل (قوله وقيل فى المرمرى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احد الحذف ولعله آخره لانه لا ارتباط الايات المارة ببعضها (قوله قيسلة) فى الارشاد انه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتى المسبوقة بحرفين فى قوله وألحقوا مع لام (قوله حيوى) أى لانه لما فتحت الياء الأولى فى حى قلبت الثانية ألفاً تحركها وانفتحت ما قبلها فصار كفتى فقلبت الالف واو للنسب وكذا يقال فى طى الأبن ياء الأولى بعد تحريكها ترد الى أصلها وهو الوارل زال مقتضى فها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء فى أصله وهو طوى فيصير طوى بلادغام لوجوب فتح ثانياً كما فى المتن ولان اجتماع المثليين فيه عارض بخلاف ما ثانياً واومشدة قبل النسب كدو للفلاة الواو لا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحوه لغامع تحركها وانفتحت ما قبلها لان حركتها عارضة ولما يسه من اللبس ولا لها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتى فى قوله

* من واوا ياء بتحرريك أصل * الخ كيف ياء النسب تقتضى قلب الالف واو لوجوب كسر ما قبلها (قوله انشئية) أى المثنى وما ألحق به كانهين فيرد الى واحده المقدر يقال انشئ ببقاء همزة الوصل لانها عوض عن لامه أى المحذوفة ويجوز تنوي بلا همزة لرد اللام اذا صله نحو كاسياً أى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أوجع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشرين (قوله وأعر بته بالالف) فان أعر بته بحركات النون فلا حذف وكذا فى الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ موضعه الوصف بالظرف وحذف خبره وأجزاء متعلق بحذف والمسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أى وسرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطيب أو منقلبة عن واو كبيت أو زائدة كغزىل تصغير غزال كإص عليه فتقول ميثى وغزىلى بسكون الياء وكسر ما بعدها كراهة اجتماع الياءات والكسرتين فتقول المصنف وثالث بيان للواقع فى طيب لا قيماذ الرابعة فاكثر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طيبى) ياء مشددة فهمزة وقوله طيبى بسكون الياء وكسر الهمزة (قوله بابدال الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا المتحركة فلو قيل بحذف الساكنة وقلب المتحركة الغالب كان قياسا

(ش) يحذف من المنسوب اليه ما فيه من علامة تنبيه أوجع تصحيح فاذا سميت رجلا زيدان وأعر بته بالالف فعاو بالياء جوا ونصبا قلت زيدى وتقول فيمن اسمه زيدون اذا أعر بته بالحروف زيدى وفيمن اسمه هندات هندى (ص) وثالث من نحو طيب حذف * وشذائى مقولا بالالف (ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره فى النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول فى طيب طيبى وقياس النسب الى طيبى لسكن تركوا القياس وقالوا طائى بابدال الياء ألفا

لو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هيبخى في هيبخ والهيبخ الغلام الممتلي والاثني هيبخه (ص) وفعلي في فعيلة التخم
 فعلي في فعيلة حتم (ش) يقال في النسب الى فعيلة فعلى بفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سيأتي فتقول في
 حنية حنني ويقال في النسب الى فعيلة فعلى بحذف الياء ان لم يكن مضاعفا فتقول في جهينة جهني (ص) وألحقوا معسل لام عريا *
 من المثاليين بما التاوليا (ش) يعني أن (١٧٢) ما كان على فعيل أو فعيل بالياء وكان معتل اللام حكمه حكم ما فيه

لناه في وجوب حذف يائه
 وفتح عينه فتقول في
 عدى عدري وفي قصي
 قصوي كما تقول في أمية
 أموي فان كان فعيل
 وفعيل صحیح اللام لم
 يحذف منه ما شئ فتقول
 في عقيل عقيلي وفي عقيل
 عقيلي (ص)

اسقطي (قوله فلو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغم فيها نحو فعيل يضم
 الميم وسكون العين المجهمة وهو الولد اذا أرضعته أمه وهي توطأ حاملا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال معيلى
 (قوله هيبخ) بفتح الهاء والموحدة وشدا للتحية المفتوحة آخره مججمة (قوله وفعلي في فعيلة) بفتح
 فأمها والثانيين بالضم وفعيلة فيهما غير صرف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه تون الثانية للضرورة
 (قوله وحذف يائه) أى فرقا بين المذكر والمؤنث كحنيفي وشريني في حنيف وشريف ولم يعكس لان الهاء
 تحذف للنسب فتدغم الياء والحذف بأنس مثله ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسر تان كما صر في نمرودنا بقاء
 الياء في الفاظ نهبوا بها على الاصل المرفوض كقوله

واست بنعوى يولك لسانه * ولكن سلبق أقول فأعرب

نسبة الى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلقى (قوله عريا) أى خلا من التاء ومن المثاليين حال من ضمير
 عري (قوله في وجوب حذف يائه) أى الزائدة وهي السا كدنة كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واوا
 اما رجوعا لاصلها كقصي وعدى وعلى أولا جل ياء النسب كولى فيقال ولوى وفتح عينه كما صر (قوله لم
 تحذف منه ما شئ) أى قياسا عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرة كنه في وقرشي وهنالي
 في ثقب وقريش وهنيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قلة
 نطلق على اء كالجرة وعلى أعلى الشئ كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام
 مثله ماء فتقول مائي وماوى لان الهمزة بدل غاية الامر ان المبدل منه في كساء واو وفي ماء هاء اه ومقتضاه
 جواز الوجهين فيه ولو قيل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كما في الاشموني ومثل ماء شاء (قوله
 فوجهان) أى والاحسن فى ألف اللاحق القلب وفي المنقلبة عن أصل التصحيح كما صر (قوله لصدر جلة)
 أى مسمى بها لصدر ماركب من جأ أى ولو عدد يافتقول خمسي فى خمسة عشر مسمى به أولا كما يقتضيه كلام
 الفارضى ومثل ذلك ما سمي به من نحو حيثما وأينما ولولا ما من المركبات فتقول حيثى ولوى بالتخفيف
 لانه ليس من الثنائى الآتى فى قوله وضاعف الثانى الخ بل رباعى حذف عجزه (قوله ولشان) عطف على
 لصدر وتما بالبناء للفاعل على صفة واضافة مفعول تماما (قوله أواب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله أو ماله)
 عطف على ابن أى أو مبدوءة بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله الابن وغيره من كل
 ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبع الابن الناظم ويرده أن عطف العام لا يكون الا بالواو
 وأيضا فرادهم بالضاف الذى ينسب لصدره فقط أو عجزه فقط ما كان عامسا بالوضع أو بالعلبة أما غير العلم
 كغلام زيد فليس مما هنا لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد
 وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المقرولا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف
 وبالمصدر باين أو أب شئ واحد وهو العلم بالغلبة كما بن الزبير تكرار بلا فائدة فالولى أن يراد بالمصدر باين أو
 أب ما كان كشيء من الاعلام الوضعية كآبى بكر وابن وردان ومثله أم كاثوم وبالعرف بالثانى العلم الغلبى
 كما بن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف اوله بشائبه ثم غلب عليه دون

وعموما ما كان كالطويله *
 وهكذا ما كان كالجليله
 (ش) يعنى أن ما كان على
 فعيلة وكان معتل العين
 أو مضاعفا لا تحذف ياؤه
 فى النسب فتقول فى طويلة
 طويلي وفى جليلة جليلي
 وكذلك أيضا ما كان على
 فعيلة وكان مضاعفا فتقول
 فى فليدة فليلي (ص)
 وهمز ذى مدنيال فى النسب
 ما كان فى تثنية له انسب
 (ش) حكم همزة المدود
 فى النسب حكمها فى
 التثنية فان كانت زائدة
 للتأنيث قلبت واوا نحو
 حراوى فى حراء أو زائدة
 لللاحق كعلاء أو بدلا من
 تال نحو كساء فوجهان
 التصحيح نحو حليباى
 ريكسائى والقلب نحو

سائر

علاءى وركسائى أو أصلا فالصحيح لا غير نحو قرأتى فى قراء (ص)

وانسب لصدر جلة وصدرا * ركب من جأ ولشان تماما
 فيما سوى هذا النسب للاول * ما لم يخف لبس كعبد الا شهل
 اذا نسب الى الاسم المركب فان كان مركبا تركيب سجلة
 أو تركيب من جح حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول فى تأبط شرانا بطلى

سائر أخواته فصارت تعرفه بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كاسرى القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بان ان عامية الكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الجمل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بان الزبير لانه علم غايي كان عمرا لا كنية فالخاصل أن المركب الاضافي ان كان علما بالوضع غير كنية نسب صدره ان أمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية أو علما بالغلبة نسب الى عجزه أو ليس علما أصلا فليس مما نحن فيه خلافا لتمثيل الشارح بعلم زيد ولا يصح حمله على المجمعول علما لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطي الا أن يحمل على ما اذا علم على واحد من علمان زيد كافي ابن عمر اه وقتضاه أن العلم الغلبي لا يشترط تصديره بان وعلى هذا فالخلاص مما سر أن يراد بقوله بان أو اب ما يعي الكنية والعلم الغلبي المصدريهما وبالعرف بالثاني العلم الغلبي غير المصدريهما كعلم زيد اذا علم بالتمام كلام الشارح بالمتن و يندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون العطف مغايرا فتدبر (قوله وفي بعلمك الخ) أي رى معديك رب معدي ومعدي لانه بعد حذف الجزء الثاني يصير منقوصا كقماض فيجري فيه ما سر (قوله فان كان صدره ابنا الخ) أي بان كان كنية أو علما غلبيا وقوله أو كان معرفا الخ أي بان كان علما غلبيا غير مصدر كعلم زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أي بان كان علما بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلا فخارج كما سر (قوله اسرى) أي بكسر الراء بعدها همزة ويقال سرى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المبرد عند سيبويه لانه المسموع تصرح (قوله مامنه حذف) ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهما منه تعود لما أي اجبر الاسم الذي حذف لانه ردها اليه وقوله جواز أي جبر اذا جواز أو جازرا (قوله في جمى التصحيح) متعلق بالف ولا فائدة له كرجع المذكور مع التثنية لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد في التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعتلال واقتصر في التسهيل على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهندي) أي في هذه الثلاثة وهي جمعا التصحيح والتثنية توفيه أي جبر في النسب وجوبا (قوله جازلك الخ) أي بشرط صحة العين والواجب الجبر وان لم يجبر في التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمعها على شياء حذف لامها وهي الهاء تخفيفا وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بهد سكوتها لاجلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتد لاما في النسب ويقال شوهي بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيبويه والجمهور شاهي لان الجبور عندهم تفتح عينه وان سكت في الاصل فتنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في ذي وذات بمعنى صاحب ذروي بفتح الذال والواو اتفاقا لان أصله فعل بفتحين عندهما كما سر في باب الاعراب فتد لامة وتقلب ألفا ثم الالف واو لاجل الياء كفتي قاله الدماميني اه صبان ورد اللام في هذا واجب لشيثيين اعتلال عينه وردها في تثنية ذات نحو ذواتنا أو نانا لكن ينظر لم تقلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذاوي كشاهي وليس فيه توالي اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طوري المتقدم لعروض حركة العين فيه وأصلها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهي العارض الحركة كما سر فتأمل (قوله يدري) أي بسكون الدال عند الاخفش تبعها الاصلها و بفتحها عند سيبويه لما سر وهو الصحيح و به ورد السماع ومثله نحو دم وغدما أصل عينه السكون اذا ردت لامة في النسب وجواز الرد عنه في ذلك انه اه وعند من يقول في تثنية يدان و دمان امامن يقول يدان بارد فلا يجوز ضميره (قوله بنوي) أي بحذف همزة الوصل لانها عوض اللام فلا يجمع بينهما وانى باثبات همزة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لامة وعوض عنها همزة كما مر واست (قوله علما المذكور) قيد لصحة جمعه بالواو والنون

وألق عجزه ياء النسب فتقول في ابن الزبير زبير وفي أبي بكر بكري وفي غلام زيد زبدي فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول في اسرى القيس اسرى وان خيف لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول في عبد الاشهل وعبد القيس أشهلي وقيسى (ص) واجبر برد اللام مامنه حذف جواز ان لم يك رده ألف في جمى التصحيح أوفى التثنية وحق محبور بهندي توفيه (ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يحلو اما أن تكون لامة مستحقة للرد في جمى التصحيح أوفى التثنية أولا فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جازلك في النسب الرد وتركه فتقول في يد وابن يدوي وبنوي أو يدى وابنى كقولهم في التثنية يدان وابنان وفي يد علمان كر يدان وان كانت مستحقة للرد في جمى التصحيح أوفى التثنية وجب ردها في النسب فتقول في أب وأخ وأخت أبوي وأخوي ابوان وأخوان وأخوات (ص)

و بأخ أختا وابن بنتا * أخلق ويونس أبي حنيفة التا (ش) مذهب الخليل وسببويه رحهما الله تعالى الخاق أخت و بنت في النسب
باخ وابن في حذفت منهما التا التا نيت (١٧٤) ويرد اليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك باخ وابن

(قوله أخلق) أي في ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر لوجوبه وجوازه فلا ينافي وجوبه في بنت كاخت دون
ما أخلق به وهو ابن وإنما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيه على خلاف يونس (قوله ويونس)
يقرأ غير مصروف على أصله إذ لا حاجة بالوزن إلى صرفه (قوله أخت) إنما ضمت هجرتها لتدل على أن
الذهب منها واو وخبت بذلك دون أخ لأجل التاء اللازمة لها وصلوا وقفا كالأمم الثلاثي صحاح (قوله
أخوى و بنوى) أي بفتح أولهما وثانيهما لأنه أصلهما ولا يضر التباسهما بالنسب إلى أخ وابن لأنهم
لا يبالون به في النسب صبان (قوله ومذهب يونس الخ) أي لأن التاء وإن أشعرت بالتأنيث تشبهه ماء
جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكأنها من بنية السكامة ويرده حذفها
في الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات وأختات (قوله كالولائي) أي كما يقال لأخي
بمئة فهمزة فياء مشددة في النسب إلى لا (قوله إلى ثنائي) أي وضعها وقدم الثنائي لا بالوضع في قوله واجبر
الخ (قوله فتقول في الواح) أي سواء كانت اسم رجل أردت النسبة إليه أو قصدت نسبة شخص إلى لفظها
لا كشاره منها فتقول لوي بالادغام لاجتماع المثليين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجودودو وأما نحو كي
وفي فتقول فيه كيوي وفيوي بالادغام كحيوي في سحى لعدم اجتماع المثليين إذ الياء الزائدة تقلب الواو والنسب
وإنما يدغم طوي لئلا يصر (قوله ويجوز قلب الهمزة واوا) أي كالمبدلة عن أصل في نحو كساء كذافي
التصریح وفيه أن الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لاعتق أن أصلها لا ولي إن تشبهه بالمنقلبة عن ألف
الخالق في نحو علماء الأبن يقال لما كان التضمين هنا لتضيق السكامة ثلاثية كان بمنزلة الأصل فتدبر
(قوله وإن يكن كشية الخ) شروع في بيان محذوف الغاء بعدان بين محذوف اللام وترك محذوف العين
لقلته جدا انظر الأشموني (قوله عند سببويه) أي لأنه يفتح عين الجبور وإن كان أصلها السكون
وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله في شية) هي لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره
وأصلها ونوى بكسر فسكون كوعدي عدة نقلت كسرة الواو لما بعدها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله
وشوي) أي بفتح الشين عند سببويه والواو الأولى فاء السكامة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن
اللام لأنه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لأمه وهي الياء ألغاهم والياء النسب كافي فتى وأما الاخفش
فيقول وشي يسكون الشين وكسر ياء السكامة لأجل ياء النسب وإنما سحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك
دية فسببويه يقول ودوي والاخفش ودبي (قوله ناسبا للجمع) قال الشاطبي أراد الجمع اللغوي ليشمل
التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله ويعلم التثنية أحذف للنسب *
الخ مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع كقوم والنسب إليه على لفظه كافي التثنية واسم الجنس
الجمعي كمنل قال الدماميني ولا يعلم أينسب إليه أم إلى مفردة إلا الله تعالى لسقوط التاء في النسب البتة
صبان (قوله جيء بواحدة) أي أن لم يتغير المعنى والنسب إلى الجمع نفسه كأعرابي إذ لو قيل عربي ردا
إلى مفردة لتبادر الأعم والقصد الاختصاص بالأعراب بسكان البوادي وعموم العرب لهم وغيرهم
قاله أبو حيان (قوله فرضي) أي بفتح الغاء والراء لأن واحد الفرائض فريضة
* وفعلي في فميلة التزم * وفوهم فرائض خطأ كفوهم كتبتي وآفاق وفلاسي في النسب إلى كتب وآفاق
وفلاسي والقياس كتابي وآفاق وفلاسي بالرد إلى الواحد فتحذف الواو من فلاسي على قاعدة النسب إلى
ما فيه واو أربعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل إن فرائض مما جرى كالعلم كناصر فلا يكون النسب إليه خطأ

ومذهب يونس أنه ينسب
اليهما على لفظهما فتقول
أختي و بنتي (ص)
وضاعف الثاني من ثنائي
ثانيه ذولين كالولائي
(ش) إذا نسب إلى ثنائي
لأن الثالث فلا يخالو الثاني من
أن يكون حرفا صحيحا أو
حرفا معتلا فان كان حرفا
صحيحا جاز فيه التضعيف
وعدمه فتقول في كم كمي
وكي وإن كان حرفا معتلا
بالواو وجب تضعيفه فتقول
في لولوي وإن كان الحرف
الثاني ألفا وضعت وأبدت
الثانية همزة فتقول في
رجل اسمه لالائي ويجوز
قلب الهمزة واوا فتقول
لاوي (ص)
وإن يكن كشية ما الفاعل
غيره وفتح عينه التزم
(ش) إذا نسب إلى اسم
محذوف الغاء فلا يخالو
أن يكون صحيح اللام
أو معتلا فان كان صحيحا
لم يرد إليه المحذوف فتقول
في عدة وصفة عدى وصفي
وإن كان معتلا وجب الرد
ويجب أيضا عند سببويه
فتح عينه فتقول في شية
وشوي (ص)
والواحدان كرناسبا للجمع
* إن لم يشابه واحدا
بالوضع

(قوله)

(ش) إذا نسب إلى جمع باق على جمعته جيء بواحدة ونسب إليه كقولك في

النسب إلى الفرائض فرضي هذا إن لم يكن جاريا مجرى العلم

فان أجرى مجراه كانصار نسب اليه على لفظه فتقول في أنصار انصاري وكذا ان كان هلهما فتقول في أنصار أنصاري (ص)
ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أغنى عن الياف قبل (ش) يستغنى غالباً (١٧٥) النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل بمعنى

صاحب كذا نحو تاجر
ولابن أي صاحب تمر
وصاحب لبن وبينائه على
فعال في الحرف غالباً
كقالت وبزاز وقد يكون
فعال بمعنى صاحب كذا
وجعل منه قوله تعالى وما
ربك بظلام للعبيد أي بذى
ظلم وقد يستغنى عن ياء
النسب أيضاً بفعل بمعنى
صاحب كذا نحو رجل طعم
ولبس أي صاحب طعام
ولباس وأنشد سيبويه رحمه
الله تعالى

لست بلبلى ولكنى نهر
لا أدخ الليل ولكنى أبتكر
أي ولكنى نهاري أي بحامل
بالنهار (ص)
وغير ما أسلفته مقرراً *
على الذي ينقل منه اقتصرنا
(ش) أي ما جاء من المنسوب
مخالف المسبق تقريره فهو
من شواذ النسب التي تحفظ
ولا يقاس عليها كقولهم
في النسب إلى البصرة

بصري وإلى الدهر دهري
وإلى مصر مصري (ص)

﴿الوقف﴾
تنويناً اثر فتح جعل ألفاً
وقفاً ولو غير فتح احذفنا
(ش) أي إذا وقف على
الاسم المنون فان كان
التنوين واقفاً بعد فتحة
أبدل ألفاً ويشمل ذلك

﴿قوله فان أجرى الخ﴾ شمل العلم بالوضع كإعمار وكلاب أو بالقلبة كإعمار وفرائض للاسم المخصوص واسم
الجمع كصاحب واسم الجنس كشجر والجمع الذي لا واحد له من لفظه كعباديد فسكها ينسب إلى لفظها ﴿قوله﴾
ومع فاعل الخ فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعية في الحكم فقط وهذه الصبغ
غير مقبسة عند سيبويه وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لبيع الدقيق والفا كهة والبرقياس على
ما سمع من نحو عطار وبقال والمبرد يقبسه ﴿قوله على فاعل الخ﴾ والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل
ان الثاني يفيد العلاج ويقبل التاء دون الاول ﴿قوله وجعل منه قوله تعالى الخ﴾ أي لان جعله صبغة مبالغة
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً واجب أيضاً ان النفي منصب على المقيد وهو الظلم مع
قيد وهو كثرته معاً كما في قوله تعالى ولا شفيع يطاع اذ المقصود نفي الشفيع أصلاً فهو حينئذ بمعنى اسم
الفاعل وعادل عنه تعريضان ثم ظلاماً للعبيد من ولاية الجور وبان العبيد جمع كثره فخى في مقابله بالكثرة
﴿قوله إلى البصرة﴾ بفتح الباء بصري بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع أيضاً لكن قيل ان بصرة
العراق مثلثة الباء فيجوز في المنسوب إليها الفتح والكسر بلا شذوذ ويتمنع الضم لثلاثه بالتبس بالنسب إلى
بصري كجبلي بلد بالشام اذ النسب إليها بحذف الالف كذا قيل وفيه أنهم لا يزالون باللبس في هذا الباب كما مر

﴿قوله دهري﴾ بضم الدال الشيوخ الكبير والقياس فتحها والله أعلم ﴿الوقف﴾
هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختار بالمشناة بالتحتمية بان فصل لداته أو اضطراري بان قطع
النفس عنده أو اختار بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالوجه الآتي
وعلى نحو ألا يسجدوا وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر فان ما في الاخير ليست
هي الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما الايسجدوا فعلى قراءة الكسائي
بتخفيف الألف هي حرف استفتاح والتثنية أو المنادى مخدوف واسجدوا فعل أمر فيوقف على ما مفصولة
من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضاً لكن وصل في المصحف العناني فصار بصورة المضارع لفظاً
وخطاً وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فهي أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة ولنا سقطت نون
المضارع والمصدر المنسبك مفعول يتدرون بحذف الخافض أي لا يهتدون إلى السجود فيوقف على أن
عند قطع النفس أو على لادون بالانهاجزه كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع إلى ثمانية أنواع
من التغيير غالباً بمجموعة في قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * التضعيف والنون والاشمام والبديل
وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقاضى وحبلبي ﴿قوله تنويناً اثر﴾ بنقل كسرة الهمزة إلى النون الساكنة
قبلها ﴿قوله وقفا﴾ أي في الوقف أو لاجله أو واقفا ﴿قوله أبدل ألفاً﴾ أي وجوباً في غير لغة ربيعة
وجوازاً فيها كما نقله الصبان ﴿قوله وشمل ذلك الخ﴾ شمل أيضاً المقصور كآيت فتى فالفه في النسب
بدل من التنوين وفي غيره لام الكسامة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور وقيل بدل من
التنوين مطلقاً فيقدر اعرابه على الالف المحذوفة وقيل لام الكسامة مطلقاً فيقدر عليها بدليل اما انها كتبت
بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك ﴿قوله حذف﴾ أي في الاشهر ولغة الازد قلبه واوا
بعداضمة وياء بعد الكسرة ﴿قوله اذن﴾ فاعل أشبهت أي أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف
لن ﴿قوله على هاء الضمير﴾ أي المتصل بخلاف هو وهي فلا يحذف منهما شئ لتعاصهما بالحركة

ما فتحته للاعراب نحو رأيت زيداً وافتحته لغير الاعراب كقولك في ايها ويا ايها ويا وان كان التنوين واقفاً بعد ضمة أو كسرة حذف
وسكن كقولك في جاز يدوم مرتب بزيد جاز يدوم مرتب بزيد (ص) واحذف لوقف في سوى اضطرار * صالة غير الفتح في الاضمار
وأشبهت اذن منوناً صاحب * فالله في الوقف نونها قلب (ش) اذ اوقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأيت أو مكسورة نحو مرتبه

حذفت صلتها ووقف على الهاء سا كنة الالف الضرورية وان كانت مفتوحة نحو هند رأيتها ووقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالمنصوب المنون فابدلوا نونها الفاقى الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب ارنى من ثبوت فاعلمنا وغير ذى التنوين بالعكس وفي * نحو صر لزوم رداليا اقتنى (ش) اذ اوقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا (١٧٦) فاختار الوقف عليه بالحذف الا ان يكون محذوف العين أو الفاء كسأيتى فتقول

(قوله حذفت صلتها) أى حرف العلة المتصل بهامن جنس حركتها (قوله الالف الضرورية) أى فتشبت صلة الفتحة وغيره وانما يكون ذلك فى آخر العروض أو الضرب كقوله ومهمه مغبرة أرجؤه * كأن لون أرضه مياؤه

بأبواب الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أى الجهور ونونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان ولان وأما رسمها فقبل بالالف كالمصحف وقيل بالنون وقيل ان ألغيت فبالنون لتتميز عن اذا الشريطة وان أجمعت فبالالف كفى المننى وينبنى تفریح القولين الاولين على الوقف فن وقف بالنون أو الالف رسمها بما هو لا وجه لرسمها بالنون عندهم يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فتقول مستقل غير مفرع على غيره ومحل الخلاف فى غير القرآن اما فيه فبالالف وقفا وخطا اجماعا كفى الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى فائبات يائه مالم ينصب أولى وانما قلنا مالم ينصب لان الاصل مقبده فمكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل فى كلامه المنصوب غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا أولى (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) أى حذف الياء كتحذف فى الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزداد فيه عن الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس اعادة الياء لزال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أى مضارع وفى أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عدويتها الياء والكسرة وانما قلنا علما لان المنقوص لا يكون الا اسما وتنوينه حينئذ لا عوض كجوار لانه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل (قوله هذا مرى) أى باسكان الياء وأصله مرئى بهمزة بعد الراء ككبرم ثقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذف تنوينه لآل كما مثله أولمغ الصرف كرايت جوارى أوللنداء كيقاض أو للاضافة كقاضى مكة أما الاول فكسمة ما ذكره ومثله الثانى فتشبت ياء المنصوب منه وجوبوا ياء غيره رجحنا كفى الطمع وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمونون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالخفى بالمنون الالفى النصب فلا يقبل تنوينه العائد ألفا لضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا المقسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الآن يقال لماعاد اليه التنوين كان داخلا فى قوله وحذف يا المنقوص الخ لالفى قوله وغير ذى التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أى حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركة كتناء اقتربت وذلك يومئذ فيجب تسكينه كاسا كن الاصل (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهى بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أى ولو فتحة خلافا لمن منعه فيها كما كثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لحقتها وسرعة اللسان اليها نعم لا يمكن الروم فى المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الالفيا حركته ضمة) أى سواء كانت اعرابية نحو واياك نستعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين الساكن اصالة والمسكن للوقف وكذا الروم الآن

هذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه بأبواب الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى فان كان المنقوص محذوف العين كراسم فاعل من أرى أو الفاء كيف علمنا يوقف عليه الا بآبواب الياء فتقول هذا مرى وهذا بقى واليه أشار بقوله وفى * نحو صر لزوم رداليا اقتنى فان كان المنقوص غير منون فان كان منصوبا ثبتت ياءه سا كنة نحو رأيت القاضى وان كان مرفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجد نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى (ص)

وغيرها التأنيت من محرك سكنه أو وقف رأم التحرك أو اشتم الضمة أو وقف مضعفا مالىس همزا أو هليلا ان قفا محركا وحركات انقلابا اساكن تحريكه ان يحظلا (ش) اذا اريد الوقف على الاسم المتحرك الآخ

الفرق

فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيت أو غيرها فان كان هاء التأنيت وجب الوقف عليها بالسكون كقولك فى هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيت فى الوقف عليه خمسة أوجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفى والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الا فى حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف

ان لا يكون الآخر همزة كخطأ ولا معتلا كفتى وأن يلي حركة كالجمل فتقول في الوقف عليه الجمل، تشديد اللام فان كان ما قبل الاخير سا كنا امتنع التضعيف كالجمل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذي قبله وشرطه ان يكون ما قبل الآخر سا كافا بلا حركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب فان كان ما قبل الآخر محر كالم بوقف عليه بالنقل كجعفر وكذا ان كان سا كنا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا * براه بصري وكوف نقلا (ش) منذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة وسواء (١٧٧) كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فتقول

عندهم هذا الضرب ورأيت
الضرب وممرت بالضرب
في الوقف على الضرب وهذا
الردء ورأيت الردء وممرت
بالردء في الوقف على الردء
ومنذهب البصريين أنه
لا يجوز النقل اذا كانت
الحركة فتحة الا اذا كان
الآخر مهموزا فيجوز
عندهم رأيت الردء ويمتنع
الضرب ومنذهب الكوفيين
أولى لانهم نقلوه عن العرب
(ص)
والنقل ان يعدم نظير يمتنع
وذلك في المهموز ليس يمتنع
(ش) يعني انه متى أدى
النقل الى ان نصير الكامة
على بناء غير موجود في
كلامهم امتنع ذلك الا ان
كان الآخر همزة فيجوز
فعلى هذا يمتنع هذا العلم في
الوقف على العلم لان فعلا
مفقود في كلامهم ويجوز هذا
الردء لان الآخر همزة (ص)
في الوقف تا تأ نبت الاسم
ها جعل
ان لم يكن بسا كن صح وصل
وقل ذاتي جمع تصحيح وما

الفرق به اتم لانه يسر كة الاعشى والبصير لما فيه من الصوت الخفي والاشمام لا يدركه الا البصير (قوله أن لا يكون الآخر همزة) أي لثقلها كالمعتل فلا تزداد بالتضعيف نقلا (قوله كفتى) لا ولي حذفه لان الكلام في تحريك الآخر يمثل رأيت القاضي وقضى الامر وقضوا الرجل بضم الصاد أي صار قاضيا (قوله وان يلي حركة) أي لثلاث يمتنع ثلاث سوا كن المدغم وهو المزبدل للتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك في الاصل ولما يمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بنهاها فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أي الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة والتخاض من السكونين ونما يجب لان التقاء الساكنين جائز في الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة نظم النقل اليه أيضا كقوله من يامر بالخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سبب فتحها (قوله كالالف) أي وأختبها كقنديل وعصفور وز يدوثوب وكنا المدغم كجد وعم فلا نقل في ذلك كله لتعذر الحركة في الف والمدغم ونعسر هاني الباقي وبشرط أيضا صحة المنقول منه فلا نقل في دلو وظي وأن لا يؤدي الى عدم النظير كما سيأتي (قوله على الردء) أي بكسر الراء وسكون الهمزة أي المين في المهمات ومنه قوله تعالى فأرسله معي رداً يصدق في أمار الردء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتفاقا لان ما قبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أي لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين في المنون وحمل غيره عليه وانما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لزم عليه ما ذكر تسهيلات للنطق بها فيجوز رأيت رداً بالنقل وان لم يمثل الشارح الا لغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وأما فتح غيره فعند الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أي بكسر فضم مفقود أي اتفاقا وأما عكسه فتأدري الاسماء وقيل مفقود فلا نقل في أثبت بفعل لخروجه لتلك (قوله ويجوز هذا الردء) أي بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظير لثقل الهمزة (قوله في الوقف) يتعلق بجعل الواقع خبرا عن تاها مفعوله الثاني والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أي بان كان متحركا كفاطمة أو سا كنامعتلا وهو خصوص الف كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أي توصل الى بقاء الحركة وفقا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفاعل المعتل المحذوف الآخر والاستفهامية والمبني على حركة لازمة وكها في الماتن (قوله بحذف آخر) أي فقط كاعط أو مع حذف الفاء كهم يع أو العين كهم ير (قوله محزوما) حال من يع وأصله يعى حذف لامه للجازم وفأوه وهي الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة وأصل ع اوعى حذفت الياء للبناء والواو جملا على المضارع حذفتمزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها مافه ولم يفه من الوفاء واه بمعنى عد ولم ياه ونحوهما من كل فعل

(٢٢٠ - خضري) ثاني ضاهي وغير ذين بالعكس انتمى (ش) اذا وقف على ما فيه تاء التاء نبت فان كان فعلا وقف عليه بالتاء نحو هتد قامت وان كان اسما فان كان مفردا فلا يخولوا أن يكون ما قبلها سا كنا صحيجا أو لا فان كان ما قبلها سا كنا صحيجا ووقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالهاء نحو فاطمة وحزرة وفتاة وان كان جعلا أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو هتدات وهيات وقل الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمت وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء نحو هتداه وهيات (ص) وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سأل وايس حتما في سوى ما كع أو * كيع محزوما فراع مارعوا (ش) يجوز الوقف بهاء السكت على فعل حذف آخره

قد بقي على حرف واحد
أو حرفين أحدهما زائد
فالأول كقولك في ع وق
عوقه والثاني كقولك في
لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه
(ص)

ومافي الاستفهام ان جرت
حذف
ألفها وأولها الهاء ان تقف
وليس حتما في سـوى
ما تخفضا
باسم كقولك اقتضاء
م اقتضى

(ش) اذا دخل على
ما الاستفهامية جار وجب
حذف ألفها نحو عم تسأل
وبم جئت واقتضاءم اقتضى
زيد واذا وقف عليها بهـ
دخول الجار فاما أن يكون
الجار لها حرفا أو اسما فان
كان حرفا جاز الحاق هاء
السكت نحو عمه وفيه وان
كان اسما وجب الحاقها نحو
اقتضاءمه ومجي عمه (ص)

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما
حرك تحريك بناء لهما
ووصلها بغير تحريك بنا
أديم شد في المدام استحسننا
(ش) يجوز الوقف بهاء
السكت على كل متحرك
بحركة بناء لازمة لا تشبه
حركة اعراب كقولك في
كيف كيفه ولا يوقف بها
على ما حركته اعرابية نحو
جاء زيد ولا على ما حركته

حذفت فاؤه ولا هو بقيت عينه وأما ره فالباقي منه الفاء فقط وأصله رأى ولم يرأى كيرعى حذفت الهجزة
بعد نقل حركتها للراء حذفت همزة الوصل للاغتناء عنها والالف الاخيرة للجزم أو البناء وبقيت الفاء
وهي الراء وفي الساميني على المعنى ان نحو هذه الافعال مما سبق على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا
لكن لا ينطق بها الا في الوقف خلفها واصلها في اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف
هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أي فتجب فيه الهاء
لبقائه على أصل واحد كندا قال المصنف ورده الموضح باجاء المساعين على ترك الهاء في الوقف على لم أك
ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سينه متبعية لانخال الف العربية ولا تأتي على ما تمنعه لا يقال كلام
المصنف في المعتل وأك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح
انه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فيرد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب في
ما للجرورة بحرف لصيرورته كجزئها كاسيأتي وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى في الهاء قبل فيه أيضا
بالجواز (قوله وليس حتما الخ) أي وليس ايلاؤها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من
أولها المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبي اثبات الالف مع
جرها بالاسم ونقله عن سيديو به وحكاها الاخفش لغة في الحرف أيضا وعليها قراءة عماليق ساء لون وقول حسان

على ما قام يشتمني لثيم * تكثر يرتفع في رماذ

(قوله اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامه وجو بالاضافته لواجب التصدير واقتضى
الثاني فعل ماض أي اقتضى أي اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أي فرق بينهما وبين الشرطية والموصولة
ولم يعكس لان كلام من هـذين مع ما بعده كامم واحد فصارت ألفها وسطا والحذف بالا واسأل يق وشرط
الحذف أن لا تترك مع ذوا الامتنع نحو لما اذا تاومني كما في الاشموني أي يصير ورتهما كلمة واحدة للاستفهام
فأجزء كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذازائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الالف
لان ألفها حينئذ آخر كما في الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذالشارية مبتدأ مؤخر او ما خبرا
مقدم ما حذف ألفها الماذ كرف تدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أي لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على
حرفين فجاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها وجود قياسا لتكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة
وأكثر استعمالها لا وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فستقل بمعناه فهي
معها في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها
بغير الخ) في نسخ الاقتصار على هذا البيت وعليها شرح الاشموني وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو
ووصل ذى الهاء أجز بكل ما

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما

حرك تحريك بناء لهما
فقطه ووصلها الخ تفصيل لاجمال هذا (قوله بغير تحريك بنا أديم) يصدق بتحريك البناء غير
الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أولا اعرابا ولا بناء
كنون المثني والجمع فقتضاه ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه
أصلا والثالث تلحقه بلاشذوذ كالزيدانه والزيدونه كما في الهمع ويحباب بان سيبويه حتى أعطني أبيضه
بلحقوق الهاء للعرب شذوذ ولا نسلم ان حركة نون المثني والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم
فتدبر وان سلب النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أديم يصدق الابالول وانه قال ووصلها
بتحريك بناء غير مدام شد (قوله في المدام استحسننا) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أي المدام
غير الشبيه بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته
وان كانت بناء لازمة تشبه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصلته وخبرها وحالا كما صر
والهاء تمتنع في المعرب لان عامه يعني عنهما في الدلالة على الحركة فكندا في شبهه والتلايتوهم كونها ضميرا

فيهما (قوله نحو قبل الخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها خمسة عشر (قوله من عله) أي في قوله يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من عله

أي لا أظلل فيه وأرمض وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احتوت بحر الرضاء وهي الأرض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالسكسر والفتح إذا برزت طامة كشوفاً اه ذكروا فيه ان رمض وضحي بهذا المعنى لازمان فكيف يبينان للفعول مع كون النائب ليس ظرفاً ولا مصدر فالظاهر بناؤه ما للفاعل صبان ولو بنى الأول للجهرول على معنى بحر فقي حر الشمس لكان له وجه فضة على بناء عارضة كقبيل وبعاد كما مر في الإضافة ولحقته الهاء شذوذاً (قوله لم يتسنه) أي بناء على أنه من السنة واحدة السنين وإن لا مهاو أو فالأصل يتسنو قلبت الواو ألفاً وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفاً وأجرى الوصل مجراه وكذا على أنه من الحاء المسنون وأصله يتسنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفاً فالتوالي الامثال كتظني وتقضى في تظان وتقضض أي سقط أ ما على قول الحجاز بين ان لام السنة هاء فيتسنه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانها كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تيناً أو عنباً وشرابه عصيراً أولمنا ولما انقضى بعد المائة سنة وجدده على حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر اشارة الى أن القلة انما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقاً (قوله مثل الحر يق الخ) في نسخ قبلة لعد خشيت ان أرى جدابا يشد الباء للوقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر ان شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوباً بمنوفاً لا يصح شاهد اوله ان حذفت في نسخ والجدب ضد الخصب وجلة وفق القصب حال من الحر يق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم (الامالة)

تسمى الكسرة والبطح والاضجاع لانها اصطلاحات في الالف المتعددة نحو الكسرة والالف نحو الياء كما في الشرح فكذلك بطحتها أي رميتها وأضعفها الياء والغرض الأصلي منها تناسب الاصوات وتقرارها لان النطق بالياء والكسرة مستقل من حذروا بالفتحة والالف متصدة مستعمل بالامالة نصير من نط واحسن في التسفل والانشداد وقد ترد للثنية على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل عمل يجوز ترك امالته والاسباب الآتية انما هي للجواز ومحلها الاسماء المتمكنة والافعال غالباً كما سيأتي وأصحها تيم ومن جاوهم وأما الجوازون فلا يعيرون الا في مواضع قليلة وسببها الفظي ومعنوي فالاول الياء والكسرة الظاهرتان والثاني الدلالة على ياء كجاء ورعى وكسرة تخاف وسيأتي موانعها وموانع موانعها ووجه ما ذكره المثلن من اسباب امالة الالف ستة اقلها عن الياء وجوعها اليها وكونها بدل عين ما يؤل الى فلت ووقوع ياء قبلها ومثلها بعدها وكسرة ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع الى الياء والكسرة الظاهرتين أو المقدرتين (قوله في طرف) أي طرف اسم كرمي أو فعل كرمي أما الالف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كدان أميات أو عين اسم ككتاب وعاب لم تمل عند سيبويه كاسيأتي وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا تمل مطلقاً وفي غيره فيها تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على انه خبر الواقع على تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون من يد) مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما الهاء ما) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبر ملاتيه والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الامالة ثابت ملاتيه (قوله عبارة عن أن ينحى الخ) اعترض بانه لا يشمل ما ذالم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالاول قول الاشموني تيم الا بن هشام هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف نحو الياء ان كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح وبالالف نحو الياء ليس من تمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار اليه بقول الاشموني ان كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الامر انما كتفي في النوع الثاني بذكر الالف لان الامالة

نحو قبيل وبعده والمنادى المفرد نحو يازيد ويارجل واسم لالتى لتفي الجنس نحو لارجل وشد وصلها بما حركته الينائية غير لازمة كقو طم في من عدل من عله واستحسن الحاقها بما حركته دائماً لازمة (ص) وربما أهبط لفظ الوصل ما للوقف نثراً وفشاً منتظماً (ش) فديعطي الوصل بحكم الوقف وذلك كثير في النظم قليل في النثر ومنه في النثر قوله تعالى لم يتسنه

وانظر ومن النظم قوله

مثل الحر يق وافق القصبها
فضعف الباء وهي موصولة
بحرف الاطلاق وهو الالف (ص)

(الامالة)

الالف المبدل من ياء طرفي
أمل كذا الواقع منه الياء
خلف

دون من يد أو شدوذ ولما
تايها التأيث ما الهاء ما
(ش) الامالة عبارة عن
ان ينحى بالفتحة نحو
الكسرة وبالالف نحو الياء
وتعال الالف اذا كانت طرفاً

بدلامن باء أو صائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ فالأول كالقوي ومرعى والثاني كالفلمهي فانها تصير باء في التشبية نحو ملهيمان واحترم بقوله دون مزيد أو شذوذ فبما تصير باء (١٨٠) بسبب زيادة ياء التصغير نحو قفي أو في لغة شاذة كقول هذيل في قفا

إذا أضيف إلى ياء المتكلم قفي وأشار بقوله * ولما نلبيه ها أنتأ نيت ما لها عندما إلى ان الألف التي وجد فيها سبب الامالة تمال وان وليتها هاء التأنيت كفتاة (ص) وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل إلى فلت كجاضى خف ودن (ش) أى كآمال الألف المتطرفة كما سبق تمال الألف الواقعة بدلامن عين فعل يصير عند اسناده إلى ناء الضمير على وزن فلت بكسر الفاء سواء كانت العين واول تخاف أو ياء كباع ودان فيجوز امالتها كقولك خفت ودنت وبعث فان كان الفعل يصير عند اسناده إلى التاء على وزن فلت بضم الفاء امتنعت الامالة نحو قال وجال فلاتمها كقولك قلت وجلت (ص) كذلك تالى الياء والفصل اغتفر بحرف او مع ها كجيبها أدر (ش) أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان أو منفصلة بحرف نحو يسار أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها فان لم يكن أحدهما هاء امتنعت الامالة بعد الألف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص)

الالف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلامن ياء) سبب أول وصيرورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قيد في الثاني فقط (قوله كالفلمهي) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيت مقصورة كجلى وسكرى (قوله فانها تصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قفي) بضم ففتح وأصله قفيو اجتمعت الواو والياء الخ ويقال في تكسيره قفي بكسرتين وأصله قفوو وكفلوس قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة توالى واو ين فان قلبت الاولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء أو دغمت ثم كسرت الفاء للناسبة والقاف للانباع تصريح (قوله قفي) بفتح حتين مع شد الياء وأصله قفأى بتخفيف الياء وهى اللغة الشهيرة فقلبت الالف ياء أو دغمت كما مر في قوله * وعن هذيل انقلابها ياء حسن * وعلم بذلك أن نحو قفا وعضامن الاسم الثاني الواوى لا يعال لان ألفه لا تعود للياء الا في شذوذ أو بزيادة شئ ليس في تقدير الانفصال بخلاف ألفلمهي فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التشبية والجمع لكنهاز زيادة في تقدير الانفصال وشذامالة الكبا بالكسرو هي الكناسة من كبوت البيت أى كنيسته ولا يقال هى لأجل الكسر لانه لا يؤثر في المنقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الرباع انه واوى من رباير بوأى زاد قياسية لاجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام في شرح الشافية لان كسر الراء له قوة في الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذاهو السبب الثالث وهو من المعنوى كالثاني (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع محذور بان (قوله من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فالاتمال مطلقا عند سيويو به سواء كانت بدلا عن واو كسج وقاع وباب داروان رجعت للياء في قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل إلى المفتوحة أو عن ياء كتاب من العيب وناب بالنون وجمعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذاً وقيل قياساً (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت نقلت كسرة الواو إلى الخاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل ناء الضمير وأصل دنت ديتت بالفتح فالأمان بقدر نحو يله إلى باب فعل بالكسر ويفعل مامر كما هو منهج كثير من النحويين واما أن تقلب الياء ألفاً لتجر كها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويجتنب كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قولت بالفتح نقل إلى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفاً وحذفت للساكنين واجتنب ضم الفاء ليدل على ان العين واو نظير مامر والحاصل ان الالف التي هي عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهباب أو عن واو مكسورة تخاف أميلت بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلاتمال ولا تكون عن ياء مضمومة كأنقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى في التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت يائى العين الا في هيوأى حسنت هيتته (قوله كذلك تالى الياء) هو السبب الرابع (قوله أو مع ها) عطف على مقدر اى بحرف واحد أو مع ها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصلة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها فغيره سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بتخفيف الياء أو أقوى منه امالة كيمال ويباع بشدها لتكرار السبب وامالة نحو شيبان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخوت الهاء كما مثلها أو تقدمت كجاء شويهاك وهو الظاهر لما سأتى ان فصل الهاء كلافصل فشويهاك مسا لشيبان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهنأ جيبها قال سم والظاهر ان مثلها ضم الهاء نفسها المتقدمة كهنأ شويهاك تصغير شاه بمعنى سلطان في لغة الجهم فالجهم انه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الالف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمه فتأمل (قوله كذلك مالخ) أى كالسابق في جواز الامالة ما أى الالف التي يليها كسر أو تلى هي حرفاً لا كسراً فالضمير في يليه ويلى راجع

نحو أدر جيبها فان لم يكن أحدهما هاء امتنعت الامالة بعد الألف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص) كذلك ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر أو سكون قبله

كسر أو فصل لها كالأفصل بعد * فدرهماك من يهلم يصد (ش) أي كذاك شمال الالف اذا اوليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أو حدهما ساكن نحو شمال أو كلاً ههما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضر بها وكذا يمال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أو ههما ساكن نحو هذان درهماك والله أعلم (ص)
 وحرف الاستعلاء يكف مظهراً * من كسر أو ياء وكذا تكفراً (١٨١) ان كان ما يكف بعد متصل *

و بعد حرف أو بحرفين فصل
 كذا اذا قدم ما لم يكسر
 أو يسكن اثر الكسر
 كالطواع مر
 (ش) حروف الاستعلاء
 سبعة وهي الخاء والصاد
 والضاد والطاء والظاء والغين
 والقاف وكل واحد منها
 يمنع الامالة اذا كان سببها
 كسرة ظاهرة أو ياء
 موجودة ووقع بعد الالف
 متصلاً بها كساخط وحاصل
 أو مقصولاً بحرف كنافخ
 وناعق أو حرفين كمشايط
 وموايسق وحكم حرف
 الاستعلاء في منع الامالة
 يعطى للسراء التي ليست
 مكسورة وهي المضمومة
 نحو هنا عذار والمفتوحة
 نحو هذان عذاران بخلاف
 المكسورة على ما سيأتي
 ان شاء الله تعالى وأشار
 بقوله كذا اذا قدم البيت
 الى أن حرف الاستعلاء
 المتقدم يكف سبب الامالة
 ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً
 اثر كسرة فلا يمال نحو صالح
 وظالم وقائل ويمال نحو طلاب
 وغلاب واصلاح (ص)

لما أو ما ضمير ولي فلستكون وهذا سبب خامس (قوله كلاً فصل) أي خلفاً لها فلم تعد حاجزاً (قوله فدرهماك الخ) ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلاً منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل يتمحركين اه تصریح (قوله بعد حرف يلي كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها الى كسرة لانها تطالب فتح ما قبلها أبداً (قوله شمالاً) بكسر المعجمة النافقة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أي غير مضموم ما قبلها فلا يمال نحو ويضر بها كما مر مثله في الياء ويظهر هنا أيضاً ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو يذهبنا (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع بذكر موازها وانما أخذ ذكر التناسب لندوره واعل هذه المواضع لا تجرى فيه كما يفهمه صديقه (قوله يكف مظهراً) فيه حذف مضاف وموصوف أي يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الامالة ومن كسر أو ياء يبان لمظهر نخرج به السبب الخفي من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنع ما ذكره لا يتفي ما يدل عليه فتجاوز الامالة في نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاض بشد المهمة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للتوقف أو الادغام وفي نحو خاف وطاب وبني مما سبب امالته اللدالة على كسر أو ياء منويين (قوله وكذا تكفراً) تكف مضارع كف ور بال قصر فاعله أي وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجمهور وبعضهم يميل ولا يلتفت اليها كافي الهمع اما الراء المكسورة فسيأتي أنها تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح الياء مبنياً للفاعل وقوله بعد بالضم أي بعد الالف الممالة وهو حال من ما متصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أي ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أي الطائع مفعول مر بكسر الميم أمر من ماره يبره أي آتاه بالطعام ومنه قوله تعالى ونير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقاً قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هنا ما ذكره في التسهيل والكافية ونوزع بانه غير معروف في الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصيدور يان ونحو بياض وهذه ابيبارك مما تقدم فيه المانع وتأخر (قوله يعطى للراء) أي لانها حرف تكرر فاشبهت المستعملية في استعلاء النطق بها الى الحك فتمت امالة الالف للنسبة (قوله الى أن حرف الاستعلاء المتقدم) أي وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة في نحو راشد لاني نحو رجال لكسرهما ولا في ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعمل) مبتدأ خبره يكف ور بالقصر والتنوين عطف على مستعمل وترك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتي من يد في الابدال (قوله غلبت الراء المكسورة) لانها حرف تكرر يرف كانك بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبت الراء المكسورة لانها حرف تكرر يرف كانك بمنزلة حرفين لتأخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يمل أحد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعمل بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى و باتصالهما ضده فلا يمال الالف للياء في رأيت يدي سابور لانفصالهما كذلك ولا يرد امالة ألف ها ونافي نحو

وكف مستعمل ور ينفكف * بكسر را كغرام لا اجفو (ش) يعني انه اذا اجتمع حرف الاستعلاء والراء التي ليست مكسورة مع الراء المكسورة غلبت الراء المكسورة وأميلات الالف لاجلها فيمال نحو على أبطارهم ودارالقرار وفهم منه جواز امالة نحو جارك لانه اذا كانت الالف شمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء والراء التي ليست مكسورة فالما تها مع عدم المقتضى لتركها أولى واحرى (ص)
 ولأمل لسبب متصل * والكف قد يوجب ما يتصل
 (ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر

بخلاف سبب المنع فإنه قد يؤثر منفصلا فلا يعمل أي قاسم بخلاف أي أحمد (ص) وقد بدأ مالوا التناسب بلا داع سواء كعمادا وتلا (ش) فتتم الالف الخالية من سبب الامالة لتناسبة ألف قبلها مشتتة على سبب الامالة كماله الالف الثانية من نحو عماد المناسبة الالف للمالة قبلها وامالة ألف تلا كذلك (ص) ولا تعمل مالم ينسل تمكننا دون إسماع غيرها وغيرنا (ش) الامالة من خواص الاسماء المتمكنة فلا يعمل غير المتمكن الاسماء الاهاونا فانها بما يمالان قياسا مطردا نحو يريد أن يضمر بها وصر بنا (ص) والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كالأيسر مل تسكف السكف كذا الذي تليها التأنيث في وقف اذا ما كان غير ألف (ش) أي تمال الفتحه قبل الراء المكسورة وصلا ووقف نحو بشرر ولا يسرمل وكذا يمال ما وليها هاء التأنيث من قيمة ونعمة (ص) (التصريف) حرف وشبهه من الصرف برى وما سواهما بتصريف حوى (ش) التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام

أدر جيبها وصر بنا ولم يضمر بها ونظر الينامع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف بتمثيله فيما صر بادرجيبها وقال ابن غازي لا استثناء لان مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل فيصار اليه بآني سبب (قوله أي قاسم) بالمشنة فوق وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظر فيه ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب ألف أي عن الياء فلا يؤثر فيه الممانع ولومع اتصاله والمثال الجيد ككتاب قاسم (قوله بخلاف أي أحمد) أي فيما لا اتصال سببه وهو الالف المبطل من ياء في طرف ولا فائدة لذكر أحمد الا لبيان فاعل الفعل ولا تتوقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لتناسبة ألف قبلها) أي اما في كتبها كعمادا أو في كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لمجاورة ألف عمالة لتشمل المتقدمة كعمادا والتأخرة كيشاحي فان ألفه الاولى أميلت لتناسبة الثانية الراجعة الى الياء في التشنية ولان ألف تلام عمل المناسبة ما بعده وهو جلاها ويغشاها لا تقابلها عن الياء لاما قبلها وهو ضحاها لانه واوى ومقتضى ذلك ان تاليس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتي على قول سيبويه بمالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلارجوعها للياء في البناء للجهول فقيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجماعة من أن امالة نحو دعالغ غير التناسب قبيحة (قوله المتمكنة) أي ولوفى الاصل كاسم لا والمنادى وكان عليه أن يزيد الالف لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان مبنيًا لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما صر (قوله الاسماع) منهذا الاشارية ومتى وأني ومن الحروف يلى ويأى الفاء ولا في قولهم امالا وكذا الالجوا بية عن قطرب ولا يمال غير ذلك من الحروف الا اذا سمى به ووجد فيه سبب كتحتي لانها تكون ألفها رابعة تعود للياء في التشنية بخلاف الى لصير ورتها بعد التسمية من الواوى لسكونه أكثر فتشني على الوان بالواو واما المالة ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا بابا وتام من حروف التهجي فاسبب آخر غير ما سبق زاده به ضمهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعها ونصبها في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فان جو كانت قياسية للكسر (قوله الاها) أي ضمير الغائبة لالتى للتنبية (قوله في طرف) صفة قر اوليس قيسنا بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة ففتح الطاء في رأيت خيط رياح وذكروا غير امالة ففتح العيين في العرد والراء فيها ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبت اذا طلع (قوله كالأيسر مل) أي مثل للاسر الايسر (قوله كذا الذي تليها هالخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحه لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالعنى كذا أمل الفتح الذي تليها هالتأنيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يمال لا الحرف الذي قبل الاء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع ضمير كان الى ما تليها الاء لا بقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الاء كالفتحه ولو قال عطفها على ما قبلها وقبلها التأنيث أيضا ان تقف * ولا عمل هذه الاء الالف

اسكان أحسن (قوله تمال الفتحه الخ) أي سواء كانت في مستعمل كمن البقر أو راء كترى بشرر أو غيرهما كاحدى الكبر ولا يسرلكن بشرط أن لا تكون على ياء كمن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فان تقدم المستعمل غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر (قوله قبل الراء المكسورة) أي فلا تمال الفتحه بعدها نحو حرم وظاهره انه لا بد من اتصالها لان القبلية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور او ساكن غير ياء فتعال فتحه الهمزة والعين في صررت باشر وعمرو بخلاف فتحه الجيم في بغير كائن عليه سيبويه والله أعلم (التصريف)

بنية الكلمة العربية والمخروفها من اصالته وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك ولا يتعلق بالاسماء المتمكنة والأفعال فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها (ص) وليس أدنى من ثلاثي يرى * (١٨٣) قابل نصر يف سوى ما غيرها

(ش) يعني انه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد وعلى حرفين الا ان كان محذوفاً منه فأقل ما تبني عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقلوم الله وقرز يدا (ص) ومتشبه اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فما سباعها (ش) الاسم قسمان مزيد فيه ومجرد عن الزيادة فلما زيد فيه هو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع وأكثر ما يباغ الامم بالزيادة سبعة أحرف نحو احو نجما واشهيباب والمجرد عن الزيادة هو ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع وهو اما ثلاثي كفسلس واما رباعي كجعفر واما خماسي وهو غايته كسفرجل (ص) وغير آخر الثلاثي افتح وضع واكسر وزد تسكيناً ثانياً ثم (ش) العبرة في وزن السكامة بماعدا الحرف الاخير منها وحيثئذ فالاسم الثلاثي اما أن يكون مضموم الاول أو مكسوره أو مفتوحه وعلى كل من هذه التقادير اما أن يكون

أصله نصر ررف براءين لان فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لان نقل التكرار انما حصل بهار هكذا كل ما وازنه كاستفديس وتكريريم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واصطلاحاً يطلق على شيتين الاول تحويل السكامة الى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالصغير والتكسير واسمي الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع وسوت عادتهم بذلك وهذا القسم مع علم الاعراب كفاعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير السكامة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعاني كالألقاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزى ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالاً وقد يطلق التصريف على ما يعم الامرين معا (قوله بنية السكامة) أي صيغتها التي حقهما أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أو أوضاع حال التركيب فإنه علم النحو وخرج بالعبارة الجممية فلا يندخلها التصريف (قوله وما لخر وفيها) عطف تفسير على قوله أحكام بنية السكامة (قوله وشبه ذلك) قيل كالأخفاء والادغام والاظهار اه وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر عن الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصحة الا ان تخص الصحة والاعلال بغير ذلك أو يجري على ما مر عن الشافية (قوله والأفعال) أي المتصرفه فقط وهو فيها بطريق الاصل لكثرة تميزها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الأسماء (قوله وشبهها) هو الأسماء المبنيية والأفعال الجامدة كجسي وليس فانها تشبه الحرف في الجود (قوله فلا تعلق لعلم التصريف بها) أي بعينيه السابقين وأما تغيير ذوا الذي وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال لعل فساد (قوله وليس أدنى الخ) أي بذلك توضيحاً لمن لا يعرف ان الأقل من الثلاثة وضما خاص بالحرف وشبهه والاولى وليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجعله يرى بالبناء للجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثاني (قوله فأقل الخ) الغناء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أي ليتبدأ بحرف ويوقف على آخره ويفصل بينهما باخر لكرهتهم توالي المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكوناً ولا يتكفي الفصل بزائد لان شأنه أن يزول فوجوده كالعديم (قوله الله) أي عند من يجعله مختصراً من أيمن الله في القسم (قوله من بد فيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر احتمال ذلك بتقدير يري وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السمعاني في شرح العزية (قوله احو نجما) مصدر احو نجمت الابل اذا اجتمعت وهذا رابحى الاصول زيد فيه الألفان والنون (قوله واشهيباب) بمجتمعة فهاء فتحتية فوحدتين بينهما ألف مصدر اشهاب الفرس بشد الواو اذا صار اشهب والشبهة بياض غلب على السواد وهذا الثلاثي الاصول من شهب شهبية زيد فيه الألفان والياء التحتية واحدى الواو حدين (قوله وهو غايته) ولوزاد على خمسة لتوهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة في وزن السكامة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بماعدا الحرف الاخير أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحه وكل منهما ضم الاول ثم مع كسره امام فتحه فبدأ بسكون الثاني ثم فتحه ثم ضمه ثم كسره ولو آخر فرس عن كبد جرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة ودوية كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى

مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنة يخرج من هذه اثنا عشر بناءً حصلت من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنى ودئل وصرد ونحو علم

وحبك وابل وعنب ونحو فليس وفرس وعضد وكبد (ص) وفعل أهمل والعكس بقل * لقصد هم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الأبنية الاثني عشر بناء من أحدهما مهمل والآخر قليل فالأول ما كان على وزن فعل بكسر الأول وضم الثاني وهذا ابتداء من المصنف على عدم اثبات حريك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثاني كيدل وانما قل في الامعاء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومنتهاه أر بع ان جرأ * وان يزد فيه فاستاعدا (ش) لفعل ينقسم الى مجرد والى من يذ فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه الجرأ أربعة أحرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وثلاثي (١٨٤) الجرأ أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتالي لفعل الفاعل فعل

بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كضرب وفعل بضمها كضرب والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولا تكون الفاء في المبنى للفاعل الامتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني لفعل الثاني مثلثا وسكت عن الأول فعلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح وللرباعي الجرأ ثلاثة أوزان واحد لفعل الفاعل كدحرج وواحد لفعل المفعول كدحرج وواحد لفعل الامر كدحرج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أو على خمسة كانطلق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كدحرج أو على ستة كاحرنجم (ص)

لانعلم اسمها بوزنه غيره واستترك عليه ثم بضم الراء وكسر الهمزة اسم للاست ووعلة لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلي فهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أي بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحيك بضمه جمع حباك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق التجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحباك وعلى درع الحديد (قوله على عدم اثبات حريك) هو الصحيح وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان ال بينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذ هي كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحكم وقل الروح بخلاف قل انظر واوان احكم والقول بأنهما من تداخل اللغتين بأن نطق القاري بكسر الحاء من لغة حيك بكسرتين ثم مال الى لغة الضميتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كما في شرح الكافية (قوله الى ستة) أي لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أر بعة أوزان) جرى على مذهب السكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل ونقل عن سيديويه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعالوم وهو الاظهر فليس للثلاثي الجرأ ثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كمنصر ينصر فيخير بينهما اذا لم يشتهر أحدهما وشذ الفتح في أبي يأسى وسلي يسلى الا اذا كان حاقا العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يمنع ويتعين الكسر في يأتي أحدهما كباع يبيع ويرمي يرمي والضم في واو يد كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كضرب يشرب وخاف يخاف وبقى يبقى وجاء الكسر في ألقاظ قليلة كورث يرث وومق يمي (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالضمين ولم يأت يأتى العين الا في هيؤاى حسنت هيئته اه أشموني أي لشغل الضم على الباء وانظر لم تقلب الباء ألفا كما قلت الواو في طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الامتوحة) أي لوجوب نحو بكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبدأ البناء على الفتح وأما العين فتشرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لثلاث يلتقي ساكنان في نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقالوا بضعف عن أصله للخفة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبنى للفاعل فقط كما هو وانما لم يذكر الا في الثلاثي الجرأ لانه لا يكون الا مزيدا فيه كضرب وانصر واعلم أن اقصاعها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أي تبعها السكوفيين والاختف في زيادة الأخير منها (قوله زرج) بزى فوحدة هو السحاب الرقيق أو الاحمر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بوحدة فراء فثلاثة لامشاة كما صوبه يسن فنون وهو اسم للحب الاسد (قوله عز بر) بهاء فزاي فوحدة فراء من أسماء الاسد (قوله جندب يحيم فحجمة فمهمة الجرأ الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجرأ ومذهب البصريين ان هذا

ومع فعل فعل وان علا * فع فعل حوى فعلا كذا فعل وفعل وما * غير للزيد والنقص انتهى (ش) الاسم الرباعي البناء الجرأ ستة أوزان الأول فاعل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فعل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زرج الثالث فعل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرع الرابع فعل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هز بر السادس فعل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جندب وأشار بقوله وان علاج الى الأبنية الخمسة وهي أر بعة الأول فاعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفر جل الثاني فعل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو

بجمرش الثالث فعل بالضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو فذعمل الرابع فعل بالفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وما غير إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو إما ناقص وإما من يد فيه فالأول كيدودم والثاني كاستخراج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثل نااحتدى (ش) الحرف الذي يلزم تصاريف السكامة هو الحرف الاصلى والذي يسقط في بعض تصاريف السكامة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) (١٨٥) بضمن فعل قابل الأصول في وزن وزائد بلفظها كتنفي

وضاعف اللام إذا أصل بقي كراء جعفر وقاف فستق (ش) إذا أريد وزن السكامة قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام فيقابل أولها بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فان بقي بعد هذه الثلاثة أصل عبر عنه باللام فإذا قيل ما وزن ضرب فقل فعل وما وزن زيد فقل فعل وما وزن جعفر فقل فعل وما وزن فستق فقل فعل وتكرر اللام على حسب الأصول فان كان في السكامة زائد عبر عنه بلفظه فإذا قيل ما وزن ضارب فقل فاعل وما وزن جوهر فقل فوعول وما وزن مستخرج فقل مستعمل هذا إن لم يكن الزائد ضعفا حرف أصلي فان كان ضعفا عبر عنه بما يبره عن ذلك الأصلي وهو المراد بقوله (ص) وان يك الزائد ضعفا أصل فاجعله في الوزن ما للأصل (ش) فتقول في وزن اغدون افعل فتمبر عن الدال الثانية بالعين

البناء السادس فرع عن فعل بالضم ففتح تخفيفا أصلي كما عند الكوفيين (قوله بجمرش) بجمع فهملة فيم فراء فجمجمة هي العجوز المسنة والعظيمة من الاماعي (قوله فذعمل) بقاف فذال مججمة معين مهملة هو الضخم من الأبل وانقلدعملة من النشاء الفصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فوجهه هو الشيء الخثير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصل من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعادى ياء وما لا يسقط أصلا لوجود كلمته وهو زائد كسكون قر نفل لتوسطها بين أربعة أصول رواو كوكب لصاحبها أكثر من أصليين فيصير كل من التعريفين ليس جامعا ولا مانعا وأجيب بان الاصل الساقط لعله تصر بفيه كالثابت والزائد اذا لزم اعادة كالجود كان مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط في أصل الوضع تحقيقا وتقديرا (قوله احتدى) ماض مجهول من احتدى به أي اقتدى به وحذا حذوه تبعه ويقال احتدى لبس الحذاء وهو النعل (قوله والذي يسقط الخ) أي كان يسقط من المصدر كالف ضارب في ضرباً ومن فرعه كالف كتاب في كتب أو من نظير السكامة كياء ابطل في اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتدى في حذاء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه امانا تكرر أصل لحاق كسبتين افعل منسلا لحاقه باحرنجم أو غيره كدال قدس ولا يجب في هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة في أمان وتسهيل واما زائد بغير تكرير أصل وهذا لا يكون الا منها كتاء احتدى وقد تكون هي أصول كتاءات وهمزة كل وجه مكان (قوله بضمن فعل) أي بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئته بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما فعل بفتحين وفي مرد ومقال مفعل واذا وقع في الموزون قلب أو حذف فعل مثله في الميزان فتقول في آدر وأصح مما همزة وضم ما بعدها جمع دار وصاع وزنه اعقل لان أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت الهمزة على الفاء وقلبت ألفا وتقول في ناء بالموزون فلعم لانه من النأي أي البعد فاصله نأي قدمت لاه وهي اياء على الهمزة ثم قلبت ألفا لتحررها وافتتاح ما قبلها وفي قاض وزنه فاع وفي عدة علة نعم اذا أريد بيان الاصل قيل أصله كذا ثم أعل بالغلب وغيره وانما اختاروا للوزن مادة فعول لانها تم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها (قوله اغدون) بعين مججمة فدالين مهملتين بينهما واو يقال اغدون الشعر اذا طال والنبت اذا اخضر حتى يضرب للسواد (قوله ولا يجوز ان يعبر الخ) أي خلافا لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد مطلقا يعبر عنه بلفظة الاشياء المكرر وقد علمته والمبدل من ناء الافتعال فيعبر عنه باصله وهو الناء فوزن اصطر افتعل ولا ينطق بالطاء لزال قضيها (قوله سمس) بكسر المهملتين للحب المعروف وفتحهما للشعوب واسم وضع والحكم فيهما واحد كما في الغارضي (قوله كلم) بكسر اللام الثانية لانه أمر من لم الشيء ضم بعضه في بعض وحرك بالكسر للربى ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب البناء على الفتح (قوله يحكم على حروفه كما بالخ) أي لان اصالة أحكام المكررين واجبة تكميلا للأصول الثلاثة وليس أحدهما أولي من الآخر وظاهر الشرح كالتن عدم الخلاف في هذا النوع ليس كذلك بل أشار بعضهم إليه سيوطي

(٢٤) - (خضري) ثاني

كأجبرت بها عن الدال الأولى لان الثانية ضعفا وتقول في وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتمبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ولا يجوز ان تعبر عن هذا الزائد بلفظه فلا تقول في وزن اغدون افعول ولا في وزن قتل فعول ولا في وزن كرم فعول (ص) واحكم بتأصيل حروف سمس * ونحوه والخلف في كلم (ش) المراد بسمس الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كما بانها أصول

من كفف كفا فاللام الثانية
والكاف الثانية صالحان
للسقوط بدليل صحة
وكف واختلف الناس في
ذلك فقيس هما مادنان
وليس كفف كفا من كف
ولا لم من لم فلا تكون
الكاف واللام زائدين
وقيل اللام زائدة وكذا
الكاف وقيل هما بدلان
من حرف مضاعف والأصل
لم وكفف ثم أبدل من أحد
المتضاعفين لام في الم وكف
في كفف كفا (ص)

فأب أكثر من أصلين
صاحب زائد بغير مابين
(ش) إذا صحبت الألف ثلاثة
أحرف أصول حكم زياتها
نحو ضارب وعضبان فان
صحبت أصلين فقط فليست
زائدة بل هي أماصل كالي
أو بدل من أماصل كقال
رباع (ص)
واليا كذا ولو وان لم بقعا
كاهما في يؤ يؤ ووعوعا
(ش) أي كذلك إذا صحبت
الياء أو الواو ثلاثة أحرف
أصول فانه يحكم زياتهما
الافى الثنائى المكرر فالأول
كصيرف ويعمل وجوه
وعجوز والثانى كيؤ يؤ واطائر
ذى مخلب ووعوع مصدر
وعوع إذا صوت فالياء
والواو فى الاول زائدتان
وفى الثانى أصليتان (ص)

(قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلا تكون الكاف واللام زائدين) أى فوزنه
فعمل بلامين وهذا من ذهب البصر بين الازواج (قوله وقيل اللام زائدة) أى الثانية لصلوحها للسقوط
وهو من ذهب الزجاج فوزنه فعمل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي
أما على انه يلفظ بالزائد فى الميزان مطلقا فوزن كفف كفا فعمل بكاف فلام روزن لم فعمل بلامين (قوله وقيل
هما بدلان الخ) هذا من ذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف
العين فالأصل لم وكفف بشد الميم والفاء الاولين فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء
فوزنه على هذا فعمل بشد العين (قوله فألف الخ) شريخ فى بيان ما نطر زياته من الحروف العشرة
بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الأصلي وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ وأجلة صاحب صفتها
وأكثر مفعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيد كراهمة (قوله حكم
زيادتها) أى وان لم تنسقط أصليا بان كانت فى اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق
على زيادتها فيه فعمل عليه ما سواه وما ذكر انما هو فى الأفعال والاسماء العربية المتمكنة جامدة كانت
أو مشتقة أما فى الميفيات والحروف فلا يحكم زياتها مع أكثر من أصلين حتى ومهما ولا يبدلها لمن غيرها
مع الأقل كالى ومتى بل تكون أصلية غير منقلبة وكذلك فى الاسماء الأعجمية كابراهيم لان ذلك انما يعرف
بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر (قوله وعضبان) فى نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفى أخرى بلا
نون فيحتمل عليها أنه بالعين المحجمة مع الفجر مؤنث غضبان أو بالمهملة مع المد وهى المشقوقة الاذن من
بافة أو شاة والضاد محجمة فى السكلى وناقرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضباء وليست مشقوفة
الاذن والسكلى صحيح (قوله أما أصل) أى فى الحرف وشبهه (قوله أو بدل من أصل) أى ياء أو واو فى فعل
كامله أو اسم متمكن كرحى وبصا واعلم ان الألف لا تزداد الا فى غير الأول لتعذر الابتداء بها ساكنة (قوله
والياء كذا والواو الخ) أى يحكم زياتها مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزداد إلا عند الجهور مطلقا
لثقافتها والياء تزداد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيمع أو أر بعة فى خصوص المضارع كيد حرج أما فى
غيره كيدستهور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم المهملة آخره اسم مكان بالحجاز
وشجر يستاك به فهى أصلية فوزنه فعلاول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله كما إذا صحبت أصلين فقط
كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل بقعوما كافة لكاف عن العمل أو نعت لمخدر
وماصدرية أى وقوعا كوقوعهما فى يؤ يؤ بضم الياء وسكون الهمزة الأرى وهو طائر من الجوارح
كالباشق وجمعه يأتى كساجد ووعوع أى صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فاندل يخفض
أو هو فعل قصدا فمفعول الصرف للعلمية على لفظه روزن الفعل والوعوع اسم لابن آرى فان أرى يدنا كان
مفعولا معه لا عطف على يؤ يؤ الا كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناءه هدامع أنه
علم هدامع فى سميم ان كل ثنائى مكرر لا يحكم زياته دفعا لتوهيم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملا
باطلاقه هنا (قوله كصيرف) هو المحتمل المتصرف فى الأمور (قوله ويعمل) هو البعير القوى على
العمل (قوله اذا تقدمت على ثلاثة) خرج ما اذا توسطتا وتأخرنا فلا يحكم زياتهما الا بدليل كسقوطهما
فى بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمأل واحبنتأ فى شمل بفتح الميم وسكونها وفى حبط بطنه حبطا
كفخرج فرحا إذا انفخ من كل الزرق وهو الخندق وكيم دلامص فى قولهم درع دلامص ودلاص
أى براق وميم زرقم لشدي لون الزرقه وكذا كل ثلاثى زيد فى آخره ميم للتكثير كسهم لكبير الستة
أى العجز ودلهم للجوز والناقاة المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان
ومعزى (قوله فان سبقتا أصلين حكم باصالتهما) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كما صطل

وهكذا همز وميم سبقتا * ثلاثة ناصيها تحقفا (ش) أى كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة اذا تقدمتا ومرزجوش
على ثلاثة أحرف أصول كاجد ومكرم فان سبقتا أصلين حكم باصالتهما كابل

(ش) أى كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخر بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين نحو حراء وعاشوراء وقاصعاء فان تقدم الألف حرفان فالهمزة ضمير زائدة نحو كساء ورداء فالهمزة في الاول بدل من واو وفي الثاني بدل من ياء وكذلك اذا تقدم على الألف حرف واحد كما هو داء (ص)

والنون في الآخر كما همز وفي نحو غضنفر أصالة كفي (ش) النون اذا وقعت آخر بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين يحكم عليها بالزيادة كما يحكم على الهمز حين وقعت كذلك وذلك نحو حوزعفران وسكران فان لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية نحو مكان وزمان ويحكم أيضا على النون بالزيادة اذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كغضنفر (ص) والتاء في التأنيث والمضارعة

ونحو الاستفعال والمطارعة (ش) تزداد التاء اذا كانت للتأنيث كقائمة والمضارعة نحو أنت تفعل أو مع السين في الاستفعال وفروعه نحو استخراج ومستخرج واستخرج وألفاظه فعل نحو علمته فتعلم أو فعل كاستخرج (ص) (ش) تزداد الهاء في الوقف

ومر زجوش لبست طيب الرائحة ويقال فيه مر زنجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثل ذلك وقياس ابراهيم واسماعيل أصالة همزتهما وان كانا مجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق على مهد الصبي وجمعه مهاده كسهم وسهام وعلى الفرش وجمعه مهود كفلس وفلاس اه مصباح (قوله آخر) نعمت لهمز وبعدهم نان لهوا أكثره فعول ردف الواقع خبرا عن لفظها ووجه المبتدأ والخبر نعمت لالف ولو قال أكثر من أصلين لسكان أجود لان الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدهما زائدا يحكم بأصالة الهمزة كحوا لاندى يعانى الحيات لانهم من الحواية فنضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه على أحوا من الحوة وهي السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلى وهي مؤنث أحوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخر لا بعد ألف كاحبنا فلا يحكم بزائدتها الا بدليل عامر (قوله أكثر من حرفين) الأولى أصلين كما سر في الهمزة ليخرج نحو مهوان فان نونه أصلية لانه من الهوان مع ان قبلها أكثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى الا اذا كان قبلها حرف مشدد أو لين كحسان وعقبان فتحتمل الزيادة والأصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يلقى احدهما الا بدليل كافي التسهيل والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصليا (قوله بعد حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها وعدم ادغامها كها في غضنفر واحبنا فخرجت الواقعة أولا كنهشل للذئب وثانيا كقنطار والمتحركة كغزنيق وخرنوب فانها في ذلك أصلية الا بدليل وأما المدحمة في نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم فلزائده في التضعيف لا النون الاولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزه فعل وبقى من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطارع كانه كسر وباب الافعال كالأحجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الأعظم (قوله والتاء في التأنيث) أى في مفرد كما مثلها وأجمع كسمات (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال) خصه بالتاء كرون الافعال مثلا للاشارة الى ما تزداد فيه السين فلا يرد عليه اهمالها اذا نظردز يادتها في غير هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لاحاقه بعصفور لانه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيد المتقدم في قوم - تصریح وادخل بنحو باب التفعّل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقنطار وفروعه او كدباب التفعيل والتفعال كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس وردذ فانها بالاناء (قوله كقائمة) أى لا كقامت لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد ههنا لان القصد بيان أجزاء السكامة كتاء قائمة وطنا يحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك نحو طاحه ومساهة بل الهاء فيه بدل التاء لامر ببدء استقلال (قوله كنه) ألغز فيه بعضهم بقوله

ياقارنا أغيسته ابن مالك * وسال كافي أحسن المسالك * في أى بيت جاء في كلامه لفظ بديع الشكل في نظامه * حروفه أربعة تضم * وان تشأقل ثلاث راسم وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع وصار بالتركيب بعد كنه * وقد ذكرت لفظه لتفهمة

(قوله واللام) اما فاعل محذوف على حذف مضاف كما أشاره الشارح بقوله واطردز زيادة اللام أو نائب فاعل محذوف أى وتزداد اللام في الاشارة كما قدره الشارح في التاء في التأنيث والهاء وقفا وهى مبتدأ وفي الاشارة صفته والخبر محذوف أى واللام السكامة في الاشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الأوجه فالمشتهرة اما صفة اللام احتراز من الشاذة في نحو عبدل وزيد كما نقله السيوطى عن ابن هشام أو صفة لازمة للاشارة وهو أولى لان تلك اللام خرجت بالاشارة فان جعل في الاشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشتهرة والهاء وقفا كنه ولم تره * واللام في الاشارة المشتهرة

نحوه ولم يثره وقد سبق في باب الوقف بيان ما زاد فيه وهو ما الاستفهامية المحرورة والفعل المحذوف اللام للوقف محوره أو المجزوم نحو لم يثره وكل مبنى على حركة نحو كيفة الأما قطع عن الإضافة كقبيل وبعد واسم لالتى لنفى الجنس نحو لارجل والمنادى نحو يازيد والفعل الماضى نحو ضربوا طرد أيضاً زيادة اللام فى (١٨٨) أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك (ص) وامنعز زيادة بلاقيده ثبت

صفة للام لا تمنع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطى المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفى الإشارة خبره والجملة خبر للام أى واللام يزيدتها المشتهرة كائنة فى الإشارة فيفيد انها تزداد فى غير الإشارة لكن غير مشهورة (قوله نحو له) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جى معها معنى وهو بيان حركة وألف فى نحو له ويزيداه وللإمكان فى نحو له وعه فهى بكاء الجر مما ليس جزءاً وكذا يقال فى اللام والوجه ان ما كان من حروف المعانى لا يبعد فى حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كثناء التأنيثاً وتخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء فى فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تبين حذف التاء من فحجة فاعل أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كظلت) بالطاء المشالة من باب فرح (قوله سألتمونيها) وكذا هم يتساءلون وقد جمعها المصنف فى بيت أربع مرات فقال

هنا وتسلم ثلاثاً نيس يومه * نهاية مسئول أمان وتسهيلاً

(قوله فى قولهم شمات الريح) أى تحولت شمالاً وبابه دخل كفى المختار واعترض بأنه يحتتمل أن أصله شمات نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذفته فالاولى الاستدلال بسقوطها فى بعض لغاتها الاحدى عشرة وهى شمات ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشامل بتقديم الهمزة على الميم وكقندال وكقاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله أعلم

{فصل فى زيادة همزة الوصل}

هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفردناها باختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدئ) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قيامى كمية فى مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البنائية كقراءة ما بقى من الريباء بسكون الياء (قوله كاستنبتوا) بفتح التاء وكسر الواو واحدة أمر للجماعة أو بفتحها ماض معلوم أو بضم التاء وكسر الواو ماض مجهول (قوله وتسمى همزة واصل) أى مجاز العلاقة الضدية لانها تسقط وصلافاً فكانت معها أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا يحاز بل سميت بذلك لوصول ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لوصول المتكلم بها الى النطق بالسساكن وفيه أن اللائق حينئذ أن تسمى همزة الوصل أو التوصل لا لوصول وماها الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط فى الدرج) وقد ثبت للضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين مرفانه * يثبت وتكثير الوشاة قين

(قوله على أكثر من أربعة) أى امامها كنجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضى الثلاثى والرابعى (قوله والامر والمصدر) بالجر عطف على فعل (قوله فكل فعل ماض الخ) فى هذه السكينة نظر فان من الخاسى ما لا تدخله ولا مصدره كتحلم وتقاتل وتخرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كالاختفى (قوله فى أمر الثلاثى) أى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثانى مضارعه لفظاً لم يحتج الى الهمزة لان الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فثبت تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همزة وان سكن تقدراً كقوم من يقوم فاصله أقوم كالصرفات ضمة الواو الى القاف وحذفت للسساكن وكعدور ومن وعديه وورد يرد فاصلهما أو عد

ان لم تبين حجة كظلت (ش) اذا وقع شئ من حروف الزيادة العشرة التى يجمعها فسو لك سألتمونيها خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالته الا ان قام على زيادته حجة بينة كسقوط همزة شمات الريح فى قولهم شمات الريح شمولا اذا هبت شمالاً وكسقوط نون حنظل فى قولهم حظلت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت فى الملك (ص)

{فصل فى زيادة همزة الوصل}

الواصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستنبتوا (ش) لا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول السكامة ساكناً وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلها للنطق بالسساكن وتسمى همزة واصل وشأنها أنها ثبتت فى الابتداء وتسقط فى الدرج نحو استنبتوا أمر للجماعة بالاستنبات (ص) وهو لفعل ماض احتوى على

واورد

أكثر من أربعة نحو نجلى والامر والمصدر منه وكذا * أمر الثلاثى كاخش وامض وانفدا (ش)

لما كان الفعل أصلاً فى التصريف اختص بكثرة جى أولها كذا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان فى أولهمزة الوصل نحو استخرج وانطلق وكذا الامر منه نحو استخرج وانطلق والمصدر نحو استخرج وانطلق وكذلك تجب الهمزة فى أمر الثلاثى نحو اخش وامض وانفد من خشى ومضى ونفذ

واررد حذفت واوهما جلا على حذفهما من المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع بتحرك أولها وهذا الشرط عام في أمر غير البايع مطلقا ليخرج نحو تعلم وتدحرج ولا تلهذه الهمزة بالتحرك ثاني مضارعه وأما البايع فسكت عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون الا تحركا فيستغنى عن الهمزة كدحرج رقائل وأما يكرم فأصله يؤكرم كيدحرج فيقال في أمره أكرم بهمزة قطع مفتوحة لانها هي التي بعد حرف المضارعه وانما حذف من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أوكرم وحل البايع عليه كما يأتي ولم تحذف من الامر لزال منتضيه مع تعاضها بالحر كتحلاف واوعد فتدبر ويستغنى من أمر الثلاثي خذ وكل وصر فانها يسكن ثاني مضارعها لفظا كما أخذت وبأكل وبأمر مع ان الاكثر فيها الاستغناء عن الهمزة بحذف فأنها الساكنة والاصل أخذت من حذفت الثانية لكثرة الاستعمال حذفت الاولى للاستغناء عنها وفي شرح العزية أن الحذف من كل وحذف واجب ومن مرجأز لانهما أكثر منه قاعدة إذا كان أول المضارع مفتوحا كما يكتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كما يكرم ويعطى فقطع ولا يضم الا البايع لان غير مجردا كان أرمنز يدا كيدحرج ويكرم ولان حذف همزة القطع الاضرورة (قوله وفي اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأنيث) بالجر عطف على اسم وجلة تبع البناء للفاعل صفة أي وسمع الهمز في تأنيث أي وثئت تابع المذكور وهو مبتدأ خبره تبع أي تبع مذكرة في ذلك (قوله وايمين) عطف على اسم فهو مخفوض لسكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء فلا يجز ولا يصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها لحن ونخل بالوزن (قوله همز آل) مبتدأ خبره كذا أي للوصل سماعا قياسا ومثلها أم في لغة جبر (تنبيه) علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضي الثلاثي والبايع والاسماء غير مصدر الخماسي والسداسي والاسماء العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتي جملة الاسماء اثنا عشر لا غير وأما ميم وأم الآتيان فلغتان في أيمن ولذا تركهما المصنف وانما ذكر انهم مع انه لغة في ابن لانهم يزيد الميم تغير معناه بافادته المبالغة وحكمه باتباع ما قبل الميم لها في حركات الإعراب ولا كذلك ايم (قوله ويبدل) أي همز آل ومثله همزة أيمن لما سيأتي (قوله لم تحفظ الخ) يعني أن افتتاح هذه الاسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة لانها كان الفعل أصلا في التصريف استأثر بأمور منها تكون أوائل بعضها فيحتاج للهمزة فعمل مصدره عليه بخلاف غير المصادر من الاسماء فحقه حركة أوله لكن شلت هذه الاسماء العشرة عن القياس لتسكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو بكسر السين أو ضمها من سمو وهو العلو وحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل أصله رسم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله سته كفرس يقال سته سته كتعب تعب اذا كبرت محيزته ثم سمووا المحيضة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين نارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سينها والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا سين الثاني واجتلبوا همزة الوصل كأنها عوض عن اللام فقالوا است كما في اسم والدليل على أن أصله سته بفتح السين فتحها في سه وست لغتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فأنه جمع على استناه لان فعلا لا ينقاس في فعل بفتح فسكون وعلى انها فتحة خفتها على ان لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير كاستناه وستية (قوله واين) أصله بنو بفتح الفاء لجمه سلامة على بنين وفتح العين لجمه على أبناء كاذ كرفي است قيل ولامه واو فلو لم بنوة ويرده ان لام الفتى ياء لجمه على فتيان مع قولهم فتوة فقلت فيها الياء او المناسبة الضم والواو قبلها اذا صلها فتوبة فكذا يقال في بنوة وقيل لانه عوض عنها التاء في بنت وابدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لانه ياء لانه من قولهم بنى بامر أنه بنى بها اذا دخل عليها (قوله

(ص)
 وفي اسم است ابن ايم سمع
 واثنين وامرئى وتأنيث تبع
 واين همز ال كذا ويبدل
 مدافى الاستفهام أو يسهل
 (ش) لم تحفظ همزة الوصل
 في الاسماء التي ليست مصادر
 لفعل زائد على أربعة الا في
 عشرة أسماء اسم واست
 واين

وابنم) هو ابن زيادة الميم للمبالغة كزرقم (قوله واثنان) أصله اثنين يقتضيان لقولهم في النسب اليه
 ثوى كذلك ولا مية لانه من ثنيت فسكن اوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامرئ) هو
 امم تام لم يحدف منه شيء لان أصله امرء كغلس لكده يجوز تحفيسه لانه ينقل حركتها للراء ثم حسدتها مع
 ال فيقال المر جعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي يحدف في بعض الاحيان واما المرأة وابنة واثنان
 فكمنذ كراتها (قوله وايمن في القسم) خرج به نحو بر القوم في أيهم فانه جمع يمين وهمزته قطع
 اتفاقا واما الاول فهو عند البصر بين امم مفرد من اليمين وهو البركة وهمزته وصل خلافا للوكوفيين فيهما
 والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض اغائه كمايم ثم ثبتت مع التنون لانها بصدد الحذف كافي امرئ
 وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وفتحها وايم وأم بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فيهما
 وم ومن بتثنية الميم فيهما ويجب اضافة السك للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أي أيمن الله
 قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كافي المعنى (قوله الا في ال) أي معرفة كانت أو زائدة
 ومثلها أم في لغة حبر وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعدهم الاسماء العشرة والمصدر تباعف اثني
 عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في ال وفتحها على الكسر في أيمن وايم وفتح كسرها على
 غيره في لفظ اسم ويجب كسرها في باقي الاسماء الاثني عشر وأما في الفعل فتضم وجوبان ضم ثالثه ضما
 أصليا ظاهرا كاسكن وكان طاق مجهولا أو مقفرا كغزى ياهندا إذا أصله اغزوى بضم الزاي وقال ابن المصنف
 الضم في هذا راجع لا واجب وتكسر فيما عد ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم أو كسر كضرب ولو بحسب
 الاصل كما مشوا فان أصله أمشيو بالكسر قال ابن الجزري

وإبداءهمز الوصل من فعل بضم * ان كان ثالثا من الفعل يضم
 واكسره حال الفتح والكسور في * الاسماء غير الادم كسرها في

(قوله لم يجز حذف همزة الاستفهام) أي والهمزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحقيقهما لانها لا تثبت
 درجا فوجب الابدال ومثل ذلك يجري في أيمن لان الهمزة واحدة (قوله ومنه) أي من التسهيل ولا يجوز
 في البيت المدللة لا ينكسر (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف
 مجازي أي أي الحق طيران قلبك وان شرطية ودار فاعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت
 والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة واثبت بسكون التنون وفتح الموحدة وشبه
 المشناة فوق انقطع والله اعلم (الابدال)

هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر مطلقا فيشمل القلب لان كلا منهما تغيير في الموضع الا ان القلب خاص
 بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعمير فانه كافي الاشمو في يكون في غير الموضع كتداء عدة
 وهمزة ابن ويكون عن حرف كذا كرو عن حركة كسين اسطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع
 فان أصله عند سيبويه اطاع يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل اطاع أطوع وصبر
 المصرح بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم انه قد يكون في الموضع أيضا فيكون أهم منهما لامباينا
 ويؤيده ما مر في التصغير في قوله * وجازت تعويض يا قبل الطرف * من ان ياء فرزيق وفرزاق
 عوض عن دال فرزدق مع انها في محلها فتدبر وأما الاعلال فقد تقدم (قوله آخر الخ) قيل آخر ظرف
 متماق محذوف صفة لو او ياء أي كائنين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه اذ هما نفس الآخر لأن يراد به
 ما قابل الاول فيكون من ظرفية الجزء في الكل والاولى كونه اسما غير ظرف حالانها وان كانا نكرتين أي
 حال كون كل منهما آخر أو ما اثر ظرف بمعنى عقب حال ثائية أو صفة لا يدل من آخر ولو جعل طرفا لان كلا
 منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمه أر بعة أحكام من التصريف الابدال والقلب

والنقل

وابنم واثنان وامرئ
 وامرأة وابنة وابنتين
 وايمن في القسم ولم تحفظ في
 الحروف الا في ال ولما
 كانت الهمزة مع ال مفتوحة
 وكانت همزة الاستفهام
 مفتوحة لم يجز حذف همزة
 الاستفهام لتلا يتبس
 الاستفهام بالخبر بل وجب
 ابدال همزة الوصل ألفا
 نحو ألامير قائم أو تسهيلها
 ومنه قوله

أ الحسق ان دار الرباب
 تباعدت
 أو اثبت حبل ان قلبك طائر
 (ص) (الابدال)
 أحرف الابدال هذات
 موطيا
 فأبدل الهمزة من وادويا
 آخر اثر الف زيد وفي
 فاعل ما عمل عين اذا اقتنى
 (ش) هذا الباب عقده
 المصنف لبيان الحروف
 التي تبدل من غيرها

والنقل والخلف ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالاً شائعاً) أي قياسياً يضطر إليه في التصريف بان يوقع عدمه في الخطأ كقوله في مال مول وأعلم ان حروف الابدال أربعة أقسام ما يبدل للإدغام شيوعاً وهو جميع الحروف الالاف اللينة وما يبدل لغيره فاما اندورا وهو كما في الأشموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قولك (فدخاب ذو ظلم ضاع حاصه غيا) وذلك كقوله لم لحم خراذل بالذال المهجمة في خراذل بالمهملة أي مقطوع وقرأ الأعمش فشرذهم بالمهجمة بدل المهملة كما قاله ابن جنى واما شيوعاً ويضطر إليه وهو ما في المتن اولاً يضطر بأن يشيع عند قوم قاصراً على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في الشرح ومنه عجيبة قضاة وهي ابدال الجيم من الياء المشددة وفقاً كقوله (خالي عويف وابوعليح) أي على (المطعمان اللحم في العشيح) أي العشى وكذا من الخففة كقوله (لاهم ان كنت قببات حجتج) أي حجتج (فلا يزال شاحج يا نيك بيج) أي بي والشاحج البغل وكذا عن عنة نيم (كظمنت عنك قائم) أي انك وكشكشتم بالمهجمة في خطاب المؤنث نحو (مال الذي جاء بش) (وقرت) (فدجعل ر بش تحفش سرياً) والسكسكة بالمهملة في لغة بكر كقوله للثؤنة (أبوس وأمس) أي أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فاسقط الهاء لان ابدالها انما يطرده من التاء وفقاً كرحمة وهو من كور في بابه وهذا هاهنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقبيل من غير التاء سماعاً كقوله لمك قائم وهردت الشئ وهياك في لانك وأردت واياك (قوله وطأت الرجل) أي يسكون الحاء المهملة اذا جعلته وطياً بوزن ففيل أي مهاد اليناه مستوي (قوله الطبع الخ) أي يبدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفي الطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان لقرب مخربها في قوله (قفت فيها أصيلاً لأسافلها) * أعيت جواباً ما بالرفع من أحد وأصيلان امانتاً أصيلاً جمع أصيل كبير وبعران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شذوذاً كما قاله الجوهري أو تصغير أصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو أولى لكثرة مثل هذا كغيره بان في مغرب (قوله من كل واو اوياء) وكذا الالف فان جراء اصلها كسرى زيدت قبل الفها ألف للادك ككتاب فأبدلت الثانية الفاً فاحسن مما هنا قول الكافية

من حرف لين آخر بعد ألف * مزيد ابدال همزة كالأصـف

(قوله تطرفت) أي حقيقة كما مثله أو حكماً بان كان بعدها تاء تأنيت أو علامة تثنية عارضان كبناء و بناءة بشد النون من البناء وكردعين وكساعين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وصدارة وكقوله عقلته بثنايين وهما طرفا العقل فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعاً والخ) انما لم يسم حرف الهلة لسكون ما قبله كدلو وظي لان الساكن هنا غير حصين لسكونه حرف علته زائد فوجوده كالعدم فكأن الواو والياء تلياً فتحة قلبها الفاً كباب وعصاور حتى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حناق الصرفيين وقيل قلبها همزة من أول الأمر (قوله نحو آية وراية) أصلهما عند الخليل آية و رية كسمكة قلبت الياء الأولى الفاعلي غير قياس اذا قياس قلب الثانية كما سيأتي وقيل أصل راية راية بالهمز نرك تخفيفاً (قوله وكذلك ان لم تتطرف) مثله ما لو تطرفت لا بعد الف كدلو وظي (قوله عين اسم فاعل) أي ولو مؤنثاً ومثنى أو مجموعاً مثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفاً كما نزل للستان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بحجم وزاي ويجوز تخفيف الهمزة بنسبها ليدناه وبين الياء ولذا ان كتب ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو فلان وأوائل مما سيأتي * حكى ان أباعلى الفارسي دخل على بعض التسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبو علي هذا خط من قال خطي فالتفت

ابدالاً شائعاً وهي تسعة احرف جمعها المصنف رحمه الله تعالى في قوله هدأت موطياً ومعنى هدأت سكنت وموطياً اسم فاعل من أو طأت الرجل اذا جعلته وطياً ولكنه خفف همزته بابدالها ياء لانفتحتها وكسر ما قبلها وأما غير هسذه الحروف فابدالها من غير هاشاداً أو قليل فلم يتعرض المصنف له وذلك كقوله لم في اضطلع الطبع وفي أصيلان أصيلاً فتبديل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد ألف زائدة نحو دعاء وبناء والاصصل دعاء وبنائ فلو كانت الالف التي قبل الياء أو الواو غير الزائدة لم تبسّل نحو آية وراية وكذلك ان لم تتطرف الياء أو الواو كتباين وتعاون وأشار بقوله وفي فاعل ما أعلن عينا اذا اقتفى * الى أن الهمزة تبديل من الياء والواو قياساً متبعاً اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل وأعلنت في فعله نحو قائل

وبائع وأصلها ما قول وبائع لكن اعلا واجلا على الفعل فكما قالوا اقال وباع فقلبوا العين ألفا قالوا اقاتل وبائع فقلبوا عين اسم الفاعل همزة فان لم تعمل العين في الفعل صحت في اسم (١٩٢) الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (ص) والمد زيد ثالثا في الواحد

همز ابرى في مثل كالفلائي (ش) يبدل الهمز ايضا ما ولي ألف الجمع الذي على مثال مفاعل ان كان مدة من زيادة في الواحد نحو فلاة وقلائد وصحيفة وصحائف ومجوز ومجائز فلو كان غير مدته لم تبدل نحو قسورة وقساور وهكذا ان كانت مدة غير زائدة نحو مفازة ومقاور ومعيشة ومعايش الا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه نحو مصيبة ومصائب (ص) كذلك ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل كجمع نيفا (ش) أي كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين لينين توسط بينهما مدة مفاعل كالوسميت رجلا بنيف ثم كسرتة فانك تقول نياثف ببدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة ومثله أول وأوائل فلو توسط بينهما مدة مفاعل امتنع قلب الثاني منهما همزة كطواويس ولهذا قيل المصنف رحمه الله تعالى ذلك بمد مفاعل (ص) وافتح ورد الهمز يافيا عمل لاما وفي مثل هراوة جعل واو وهمزا أول الوارد في بدء غير شبهه وفي الاشد

الى صاحبه وقال قدا أضنا خطواتنا في زيارته مثله وخرج من ساعته * ومن لطف العلامة الأمير أنه كتب له سؤال تعنت ومن جملته لفظ صفاير بنقط الياء فقال في ضمن جوابه مبكنا * وما نقطكم الياء من الصغائر * وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن (قوله وأصلها ما قول وبائع) ظاهره كالمصنف ابدالها همزة من أول الأمر كما قيل به وقال حذاق الصرفيين ابدال ألفا ثم لألف همزة للمسمى في دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين وقال المبرد دخلت أم فاعل قبل ألف قال وباع فركت الثانية للساكنين ولأن أصلها الحركة والألف المتحركة همزة (قوله والمد) أي حرفه واو كان أو ألفا أو ياء وجهلز يبدال من ضمير يرى الواقع خبرا عن المد وثالثا حال من ضمير زيد يفهم حال متداخلة أو من ضمير يرى فهمي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع للاحتراز وكاف كالفلائي زائدة (قوله ان كان مدة) أي لا اجتماع تلك لمدة ساكنة مع ألف الجمع ولا يمكن حذف الفوات الجمع والمدة لتغير بناء مفاعل لأن شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أو لهما كسور لا يكون كفاعل فوجب تحريك المدة فهمزت لانها الأصل لها في الحركة كذا قال الخليل وانما اشترط كون المد ثالثا لانه لا يلي ألف الجمع الا حينئذ نخرج نحو حائض ومفتاح وفنديل ومكوك فلا يبدل مده همزة بل واو في حوائض و ياء فيما بعده وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة عن الياء في الخيض لانه فاعل ما عمل عيننا (قوله غير مده) أي بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بالياء فلا يهمز لتعاضيه بالحركة (قوله غير زائدة) أي لان حرف المد الأصلي متحرك في الأصل فيتعاضى بحركته الأصلية عن القلب فأصل مفازة مفوزة كفعلة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا جلا على فعلها ومثلهامارة من النور وأصل معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل الى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها اثر كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يضرب وعينها واو بدل الصواب والصوب خلق المد في ذلك تصحيحه في الجمع فيقال مصاب ومناور ومعايش كما صح في مفاز وقيد نطقها كذلك لكن قلب همزة في مصائب ومناثر شدوذا وكذا في معائش في رواية عن نافع (قوله اكتنفا) أي أحغا والألف ضمير اللينين فاعله ومد مفعوله والجملة لالينين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيفاً بشد الياء مفعوله و فاعله محذوف أي كجمعك نيفا أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نياثف فصح التمثيل به لمفاعل بهذا التقدير والنيف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من نافع نيف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من نافع ينوف فاصله ينوف فعل به كسيد (قوله كالوسميت رجلاخ) لاحاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل) فأصله أول ويجعل ألف الجمع بين واو أول ابدلت الثانية همزة لما ذكر وأصله الأصيل واول بثلاث واوات كان أصل أول وول ابدلت الأولى همزة لما سياتي قريبا ووزنهم نحو أوائل ونياثف بمفاعل انما هو وزن عروضي أما الصري فوزن نياثف فياعل بزيادة الياء وأوائل ففاعل ووزن زوايا نواعل وهو واو ففاعل لما سياتي (قوله وافتح ورد) تنازعا في الهمز أي افتح الهمز ورده ياء الخ وهذا كالاتسك على قوله همز ابرى في مثل كالفلائي * وقوله كذلك ثاني الخ أي ان المد الزائد وثاني اللينين انما يبدلان همزة في الجمع وتبقى محالها في صحيح اللام والاقالت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واو اعلى ماسياتي فأل في الهمزة للعهد الذي كرى أي الهمز المبدل كما علمت نخرج به الهمز الأصلي في المفرد فانه يسلم في الجمع كراهة ومراء بكسر الهمزة منونة كجوار لفظا اذ اعلا وأصل مراء مراء بفتح الياء من الرؤية فقلبت القواشدة مراءيا كهدايا ساوا كالأصل مسالك العارض كما شذ عكسه في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين (قوله جعل) أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه (قوله زهمزا) مفعول ثان لردو أول الواو من مفعوله الأول

(ش) قد سبق انه يجب ابدال المدة الزائدة في الواحد همزة اذا وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفة وصحائف وأنه اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة نحو نيف ونياثف وكرهنا انه والاشد

إذا اعتلت لام أحد هذين النوعين فإنه يخفف بابدال كسر الهمزة فتحة ثم ابدالها بياء فمثال الاول قضية وقضايا وأصله قضائي بابدال سدة الواحد همزة كالفعل في صحيفة وصحائف فابدلوا كسرة الهمزة فتحة فحينئذ تحركت الباء وانفتح ما قبلها فاقبلت ألفا فصارت قضا فابدلت الهمزة بياء فصارت قضايا ومثال الثاني زاوية وزوايا وأصله زوائى بابدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة كنيف ونيائف فقبلوا كسرة الهمزة فتحة فحينئذ قبلت الباء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت زوايا ثم قبلوا الهمزة بياء فصارت زوايا وأشار بقوله وفي مثل هراوة جعل واوا الى انه انما تبدل الهمزة بياء اذالم تكن اللام واواسمت في المفرد كما تبدل فان كانت اللام واواسمت في المفرد لم تقبل الهمزة بياء بل تقبل واواليشاكل الجمع واحده وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف وذلك نحو قولهم هراوة وهراوى وأصلها هراوى كصحائف فقبلت كسرة الهمزة فتحة وقات الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت هراوى ثم قبلوا الهمزة

والاشد نائب فاعل ووفى وهو القوة ما بين ثمانين عشرة سنة الى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى حتى اذا بلغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتبار غايته وأما قوله تعالى ولا تقر بومال اليقيم الابالي هي أحسن حتى يبلغ أشده فعناه حتى يحتمل وهو تفسيره باعتبار سبته لأنه عبارة عن شدة الانسان وقوته واشتعال حرارته وهذا يكون من البلوغ الى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد انضم اسم مفرد كآئك بمد الهمزة رضم النون وهو الرصاص المتداب وقيل اسم جمع لا واحده من لفظه وقيل جمع شدة كنعمة وأنعم أو شد بالكسر كصر وأصر أو شد ككلب وأكب اه من البيضاوي وغيره (قوله اذا اعتلت لام الخ) بان كانت بياء أو واوا أو همزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة امال شبهها بالاول كونها منها عند الفارسي فالامه همزة من النوع الاول كخطيئة وخطايا وكذا بر يشة وبر الا لأنه من بر بمعنى خالق الا ان همزة بر يشة ابدلت بياء وأدغمت في الباء تخفيفا فالامه بياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا فالامه واولم تسلم في المفرد كطمية ومطايالأنه من المطا وهو الظاهر فاصلها مطبوة فعل بها كسيد والسالمة كهراوة وهراوى وأما النوع الثاني فلم يملوه الا بعلامه بياء كزوايا ووايا فاصل خطايا خطاي بياء مكسورة هي بياء خطيئة ثم همزة هي لامها فابدلت الباء همزة كصحائف فصارت خطاي بيهزتين ابدلت الثانية بياء لتطر فيها اثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتي مالم يكن لفظا ثم الخ ثم فتحت الاولى تخفيفا فقبلت الباء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت خطاء الهمزة بين ألفين وهي تشبه الالف لقرب مخرجها وهو أقصى الخلق من الجوف مخرج الالف فابدلت الهمزة بياء كراهة توالي ثلاث ألفات وانفصل بين الالفين فصارت خطايا بعد خمسة أعمال ومثلها سواء رايا وأصل مطايا مطايو بياء هي بياء فعيلة وواو هي لامها قبلت الواو بياء لتطر فيها اثر كسرة كذا في الغازي والداغى فصارت مطايي بياء من ابدلت الاولى همزة كصحائف الى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضا وأما في قضايا وهدايا فاربعة فقط بينها الشرح لان لامه بياء لا تحتاج الا قبلها ألفا فقط (قوله فابدلوا كسرة الهمزة فتحة) أي تخفيفا لثقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة (قوله فصارت قضايا) أي همزة بين ألفين (قوله وأصله زوائى) أي أصله الثاني كما يفيد قوله بابدال الخ وأصله الاول زواوى بووين الاول بدل ألف زواى يمسار في قوله بواء الالف الثاني المز يدعمل واوا والثانية هي واو زواوية بينهما ألفا التفسير فقبلت الثانية همزة على حد نيائف فصارت كذا في الشرح (قوله فصارت زوايا) همزة بين ألفين (قوله اذالم تكن اللام الخ) أي بان كانت بياء أو همزة أو واوا لم تسلم في المفرد وقد علمت أمثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله وأصلها هراوى الخ) أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه ان الواو تقبلت ألفا من أول الامر لكن مقتضى القياس قلبها أو لا بياء لتطر فيها اثر كسرة ثم تفتح الهمزة فتقبلت الباء ألفا الخ ففيه خمسة أعمال كطايا كما في التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو الخ) اعلم ان الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبيا في أربع مسائل ذكرها المصنف وهي نظر فهما بعد ألف زائدة وفي فاعل ما أعل عينا وفي جمع مائثه مدزائد وجمع مائثه وثالثه ليمان وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الباء وانما يقدمها على قوله وافتح ورد الخ الذي هو في ابدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة وبقى مما تبدل منه الهمزة وجوبيا بالالف في نحو حراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جوازا من الواو المضمومة ضمما لازما مصدرية كانت كاجوه في وجوهه ولا كادور همزة بعد اللال في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط تصدرها كاشاح وافادة واسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقرى من اعاء أخيه ولا تبدل من المفتوحة الاشدودا كاسماء علمها أصله وسما من الوسامة وكاحد في العدا أصله وحاد من الوحدة وتبدل من الباء جوازا في نحو رائي وغائى نسبة الى رابة وغاية أصله راى وغائى بثلاث ياء تخفف بابدال الاولى همزة وأما ابدالها

واراد افاصل هراوى وأشار بقوله وهمز اول الواو بن رد الى انه يجب رد أول الواو بن

الاولى فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة فان كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الابدال نحو ووفى ووروى أصله وافي ووارى فلما بنى للفعل احتيج الى ضم ما قبل الالف فأبدلت الالف واوا (ص)

ومدا ابدل ثاني الهمزين من

كلمة ان يسكن كاستروا تمن ان يفتح ارضم ارفتح قاب

واوا ياء اثر كسر ينقلب ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم

واوا أصرمالم يكن لفظا تم فذاك ياء مطلقا جاراؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم (ش) اذا اجتمع في كلمة

همزتان وجب التخفيف ان لم يكونا في موضع العين نحو وسا كل وراس ثم ان تحركت أولا هما وسكنت

ثانيتهما وما يجب ابدال الثانية مدة نجاس حركة الاولى فان كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفا

نحو آثرت وان كانت ضمة أبدلت واوا نحو أوثر وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايثار وهذا هو

المراد بقوله ومدا ابدل البيت وان تحركت ثانيتهما فان كانت حركتها فتحة حركتها ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوا فالاول نحو أو آدم جمع آدم

من غير ذلك فشاذ أرقا بل (قوله المتصدرين) خرج هوروى ونوروى نسبة الى هوى ونوى (قوله مالم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الوار الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة أصلية أى غير مبدلة من شئ كاولى أنقى الاول أصلها ولى بضم فسكون أول تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كما راصل المذكور وكاول بضم ففتح جمع أولى أصله وول بواو ين أو سكت بعد ضم كاول بفتح فسكون أصله وول بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الابدال أمامع المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كوروى ووروى فيمجزأ ووفى وأورى بالهمز أو من همزة كوروى مخففه الووئى بضم الوار وسكون الهمزة وهى أنقى الاول من وأل اذا رجع فيمجزأ أولى أو من غيرهما كما فصله الاشمونى اذ اعلمت ذلك فى قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبعا لظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبهه ووفى مانا يه مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوروى ووروى (قوله والاصل واصل) أى بواو ين الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصله كالف حانض في حوائض فهى وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الاولى همزة ومثله في ذلك أراق جمع وافية فاصله وراق (قوله لم يجز الابدال) في نسخ لم يجب وهو الصواب الذى في التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبصرح الاشمونى في كل ما مدته عارضة ولا يرد أن المتن بوجه عدم الجواز في شبهه ووفى لانه لا يههم ذلك الا ان جعل ردى كلامه مجهولا فان جعل أصرا والاصل فيه الوجوب كان مفهوما انه لا يجب في شبهه ووفى كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله وا تمن) أى عنده الابدال به لان همزته لا وصل فتسقط درجا وهو بفتح الهمزة وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قيل لرسم بالواو بضم همزته وبشار بذكركه الى أن همزة الوصل كالقطع (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثانى الهمزين مطلقا وكذا الضمير في قلب وينقلب السكون بعد تقييده بالفتح وقوله ذوالكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا حال أى سواء كان ارفتح أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل ووارا مفعول الثانى (قوله مالم يكن) اسمها ضمير يعود لثانى الهمزين في البيت الاول وجلة أتم خبرها ولفظها مفعول أتم (قوله فذاك) أى ثانى الهمزين الذى أتم لفظا جايه مطلقا أى سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكوف وجا بالقصر على لغة (قوله واؤم) ممتدأ خبره جملة أتم معنى اقصد وجهين مفعوله وهذا تقييده لبعض ما تقدم أى انما يجب ابدال ثانى الهمزين المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح ارضم الخ في غير نحو أو م معاً أول همزته للضارعة اما هو فقيه الوجوهان (قوله اذا اجتمع في كلمة) خرج به نحو أنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الابدال بل يجوز تحقيهما (قوله ان لم يكونا في موضع العين الخ) اعلم ان للهمزتين في كلمة ثلاثة أحوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحركا معا أو ساكنهما معا فتاخر فان سكنت الثانية فقط أبدلت من جنس ما قبلها كما ذكره بقوله ومدا ابدل الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانتا في موضع العين أدغم كسا كصيفة مبالغة من السؤال وراس نسبة لبيع الرأس ولم يذكروا المصنف هذا لانه لا ابدال فيه أو في موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركت اياهما كما ذكره بقوله مالم يكن لفظا أتم الخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الاولى في ثلاثة الثانية وان تحركت اياهما في غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب تثلث الاولى في تثلث الثانية ذكرها بقوله ان يفتح الخ فتبدل واوا في خمسة وهى المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء في الاربعة الباقية وهى المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك في المتن (قوله أبدلت الثانية ألفا) أى رجوبا ولو كانت الاولى

للضارعة نحو أو كل وآمن وسمه نول * ثمه رضى الله تعالى عنها كان رسوا . الله صلى الله عليه وسلم يأمرنى
 إذا حضرت إن أتزرم ثم يمشى وعوام المحمدين بحر فونه فيشددون التاء بالمد وبعضهم يحقق الهمزتين
 وكلاهما لحن لانه مضارع من الأزار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الأولى للضارعة والثانية فاء الكلمة
 ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقهما فى مثل ذلك لكن حتى الزحشرى عن العرب تزرب بالادغام فيكون
 سماعيا كاسمى أى فى قوله * وشدى ذى الهمزة نحو انتكلا * وقد مثل به الشرح هنا (قوله والأصل
 أ آدم) أى أصل الجمع آدم بهمزتين فاله التفسير ابدلت الثانية واو والفتحها اترفتح وليست الواو بدلا
 من الف المفرد خلافا للمازنى لان الف لم توجد فى الجمع اذ المقتضى لقلب همزة المفرد الفاء وهو سكرتها اثر
 فتح يزول فى الجمع وكذا فى التصغير ولو بنيت افعال التفضيل من أن قلت ز بدأون من عمر واصله ان
 كما كرم نقلت فتحة النون للهمزة رادغم ثم قلبت الهمزة واو عند الجمهور والممازنى يقلبها ياء (قوله نحو
 أو يمر) فى نسخة أو يذم تصغير آدم فرادبه الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهى لون السمرة لاسم الذى
 أبى البشر لان الاسماء المنظمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمى كفى الكشاف فلا يعرف له اشتقاق
 يرد اليه فى التصغير لكن قال فى المفصل انه عربى على وزن أفعال من الأدمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة
 وفتح الياء وشمال الميم (قوله مثا اصبغ) بكسر الهمزة وفتح الباء احدى لغات العشرة من ضرب تمليث
 همزته فى تمليث باء والعاشرة كهصفور (قوله من أم) أى صار اماما أو بمعنى قصد (قوله وأصله أئم)
 بهمزتين مكسورة فسا كنة وفتح الميم الأولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أى ليمتكن من ادماغها فى
 الثانية (قوله فصارت أم) أى بكسر ففتح وشمال الميم (قوله وأصله أن) أى بفتح فكسر فشد النون واصله
 الاول ان كاضرب نقلت كسرة النون الأولى الى الهمزة رادغم وقوله وقد تحققت بقافين أى لانه من نحو
 اؤم الآتى (قوله الاى ائمة) أى جمع امام واصله أئمة كسلاح راسحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلها
 للادغام فصارت ائمة بفتح فكسر فشد الميم فبديل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل ألفا من
 جنس حركة ما قبلها كفاعل با كيسة جمع ائمة لوجود المائتين المقترين للادغام بعدها هنا فتنقل حركة
 أو لاها للهمزة توصلها لاراعتناهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من أن أن وأئم (قوله فانها
 جاءت بالابدال التصحيح) عبارة التوضيح وذلك راجب إلى ابدال المكسورة بفتح ياء وأما قراءة ابن
 عاصم والتكوفين أئمة بالتحقيق فيما بوقف عنده ولا يشجاروا ه فتدبر (قوله والثانى) أى ما كسرت
 همزته الثانية مع كسر الأولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشمال الميم وقوله مثال اصبغ أى بكسرتين (قوله
 والثالث) أى ما كسرت همزته الثانية مع ضم الأولى (قوله والأصل أؤن) أى همزة مضمومة فسا كنة
 فنونين أو لاها مكسورة وأصله الاول أؤن بثلاث همزات الأولى للضارعة مضمومة لان ما ضير باعى
 متعدي بالهمزة كما كرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التى دخلت على الماضى كهمزة أكرم والثالثة
 فاء الكلمة سا كنة فخذف الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كاسمى أى فى قوله وحذف همز اعمل
 استمر الخ فصارت أؤن بالضم كما كرم (قوله مضارع آنته) أى بوزن أكرمه بهمزة مفتوحة فالضم منقلبة
 عن همزة سا كنة فنونين بالادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة السا كنة بل قلبت
 اما فلوم متصل به التاء لوجب ان يقال اؤن والأصل أن ككرم فتنقل فتحة النون الأولى الى الهمزة السا كنة
 لاجل الادغام فتقلب الهمزة واو لفتحها بفتح مفتوحة (قوله فدخله) أى المضارع (قوله نحو ارب)
 بفتح الهمزة وضم الواو وشد الواو جمع أب بفتح الهمزة وشد الواو وهو المرعى وقيل الفاء كنة

حركة ما قبلها كسرة
 قلبت ياء نحو ايم وهو مثال
 اصبغ من أم وأصله أئم
 فنقلت حركة الميم الأولى
 الى الهمزة التى قبلها
 وأدغمت الميم فى الميم فصار
 ائم فقلب الهمزة الثانية ياء
 فصارت ايم وهذا هو المراد
 بقوله وياء تركسرى بقلبك
 وأشار بقوله ذوالكسر
 مطلقا كذا الى ان الهمزة
 الثانية اذا كانت مكسورة
 تقلب ياء مطلقا أى سواء
 كانت التى قبلها مفتوحة أو
 مكسورة أو مضمومة فالاول
 نحو اؤن مضارع أن وأصله
 أن تخففت بابدال الثانية
 من جنس حركتها فصارت ايم
 وقد تحققت نحو اؤن
 بهمزتين ولم تعامل بهند
 العاملة فى غير الفعل الا فى
 أئمة فانها جاءت بالابدال
 والتصحيح والثانى نحو
 ايم مثال اصبغ من أم
 وأصله أئم فنقلت حركة
 الميم الأولى الى الهمزة
 الثانية وأدغمت الميم فى الميم
 فصارت ائم تخففت الهمزة
 الثانية بابدالها من جنس
 حركتها فصارت ايم والثالث
 نحو اؤن والأصل أؤن لانه
 مضارع آنته أى جعلته
 يائ فدخله النقل والادغام
 ثم خفف بابدال ثنى همزته

من جنس حركتها فصارت ايم وأشار بقوله وما يضم واو أصم الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واو سواء افتتحت الأولى أو انكسرت أو انضمت فالاول نحو ارب جمع أب وهو المرعى أصله أ أب

لانه أفعال فنقلت حركة عينه الى فائه ثم أدغم فصار أب ثم خففت ثانية الهمزةين بابداهما من جنس حركتهما فصار اوب والثاني نحو اوم مثال اصبح من أم والثالث نحو اوم مثال (١٩٦) ابل من ام وأشار بقوله مالم يكن لفظا اسم فذلك ياء مطلقا جالى ان الهمزة الثانية

المضمومة بما تصير واو اذا لم تسكن طسرفا فان كانت طسرفا صيرت ياء مطلقا سواء انضمت الاولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت فتقول في مثال جعفر من قرأ ثم قلب الهمزة ياء فيصير قرأ فتتحرك الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فيصير قرأ وتقول في مثال زبرج من قرأ قرئ ثم قلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالنقوص وتقول في مثال برئ من قرأ قرؤ ثم قلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرؤيا مثل المولى وأشار بقوله وأم

نحوه وجهين في ثانية أم الى انه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الاولى للتركيب جاز لك في الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو أوم مضارع أم فانت شئت أبدت فقلت أوم وإن شئت حقت فقلت أوم وكذا ما كان نحو أوم في كونه أولى همزتيه للتركيب وكسرت ثانيتهما يجوز في الثانية منهما الابدال والتحقيق نحو أن مضارع أن فان شئت أبدت فقلت

اليابسة (قوله لانه افعال) أي بوزن افعال كالفلس من جوع الفعلة (قوله والثاني اوم) أي بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبح بكسر ثم ضم فأصل اسم فعل به ماس (قوله مثال ابل) أي بضم الهمزة واللام وسكون الواو وهو خوص المقل أي شجر اللوز (قوله الى ان الهمزة الخ) الأولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فبالكسرة أو المفتوحة فاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزة كاسر للماضي والامثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصالح لكسرة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الواو وكسر الراء هو الذهب والزرني كاسر (قوله كالنقوص) أي فيبدل كقراض (قوله برئ) بضم فسكون فضم (قوله ثم قلب الضمة الخ) أي لناسبة الياء فيصير منقوصا كالقاضي فتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف للساكنين (قوله مثل المولى) أي بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف فالقرئ الذي على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ماذا كانت الاولى ساكنة وهو ان بنى من قرأ مثال قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو عاء الكتب كاسر فتقول قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة فيياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأهمزة ساكنة فتتحركه أبدلت الثانية ياء وسكنت لسكون ما قبلها فكلمات أمثلة الهمزة المتطرفة وهي ثنائعشر كاسر باعتبار حركات الاعراب عليها لخصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أي تشبيه الهمزة المتكلمة همزة الاستفهام في نحو انت وأنتذرتهم بجماع الدلالة على معنى زائد على اصل الكلمة وايضا في احرف المضارعة يجوز في الهمزة بعدها وجهان كافي يؤمن من الايمان ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والابدال واو اسما كنة في الاول مفتوحة في الثاني فكذا بعد الهمزة (قوله والتحقيق) بقافين وكذا قوله حقت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما ادفتحت نحو ال مضارع اللت اسنانه اذا فسدت ونحو اؤمن مضارع من التأمين ولم ار من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشموني واؤم ونحوه مما اراد همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التاميل المتقدم فغنى ذلك جواز تحقيقها وابدالها واو لقوله ان يفتح ارضم او فتح قلب واو فيقال أول وأرمن وقول الشارح وانفتح ما قبلها لم يذكروا الموضع ولا الأسمون في تدبر (قوله وياء) مفعول ثان لاقاب وألما مفعول أول وكسر مفعول تلات الواقع صفة لالفا وهذا شروع في ابدال الياء من أختيها الألف والواو فتبدل من الالف في مسئلتين ذكرهما المتن بمن الواو في عشر مسائل كما في التوضيح منه في قوله بو اوذا افعلا الى قوله كالعطيان الخ أربعة وفي قوله بالعكس جاء لام فعلية وصفا واحدة وفي قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفي قوله وصحح المفعول من نحو عدا الى آخر الفصل ثلاث فالجملة تسع وترك واحدة وهي ان تلي كسرة وهي ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر الى الواو وأما قلبها ياء في أجر وادل جبي جرو ودولفليس زاندا على ما ذكر بل يشمله قوله في آخر ان أصلهما أجر ووادلو كالفلس قلبت اضممة قبلهما كسرة لانه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره وارقبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلت ياء فان قلت لم لم قلب الضمة فتحة تواملا الى قلب الواو الفاقلة والله أعلم لئلا يخرج من باب المنقوص الى المقصور فتدبر (قوله بو اوذا) أي القلب الى الياء لكسر ما قبلها وفي آخر صفات الواو فصل بينهما بالابتداء للضرورة أرظرف لغو متعلق بافعلا وقوله أو قبل الخ عطف على محل في آخر وز يادتي فعلان عطف على نا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة في الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقديرًا

أين وان شئت حقت فقلت ان (ص)

وياه اقلب ألفا كسر انلا * او ياء تصغير بو اوذا افعلا في آخر أو قبل ثاء التأنيث أو * زيادتي فعلان

ذا أيضا روا في مصدر المعتل عينا والفعل * منه صحيح غالب نحو الحول (ش) اذا وقعت الالف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع
 مصباح وديار مصباح وديار وكذلك اذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في (١٩٧) غزال غزير وفي قذال قذيل وأشار بقوله

بواو اذا فعل في آخر الى آخر
 البيت الى أن الواو تقاب
 أيضا ياء اذا نظرت بعد
 كسرة أو بعد ياء تصغير أو
 وقعت قبل تاء التانيث أو
 قبل زيادتي فعلان مكسورا
 ما قبلها فالاول نحو ورضى
 وقوى وأصلهما رضى وقوى
 لانهما من الرضوان
 والقوة فقابت الواو ياء
 والثاني نحو جرى تصغير
 جر وأصله جرى فواجتمعت
 الواو والياء وسبقت
 احدهما بالسكون فقلبت
 الواو ياء وأدغمت الياء في
 الياء وامثال نحو شجيرة
 وهي اسم فاعل للؤث
 وكذا شجيرة مصغرا وأصله
 شجيرة من الشجر والرابع
 نحو غزبان وهو مثال
 ضربان من الغزو وأشار
 بقوله ذا أيضا رآني مصدر
 المعتل عينا الى أن الواو
 تقاب بعد الكسرة ياء
 في مصدر كل فعل اعتلت
 عينا نحو صام صياما وقام
 قياما والأصل صوام وقوام
 فاعتلت الواو في المصدر
 جلاله على فعله فلو صحت
 الواو في الفعل لم تعتل في
 المصدر نحو لاذ لواذ وجار
 جوارا وكذلك تصح

أثر كسرة وقوله في مصدر المعتل مسألة ثانية وقوله وجمع ذى عين الخ ثالثة وقوله والواو لا ما الخ رابعة (قوله
 خا أيضا) أي قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها رأووه في مصدر المعتل أي الفعل المعتل والاولى العمل ليفيد اشتراط
 تفسير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسرة وفتح منه
 أي من مصدر المعتل يعني اذا كان ذلك المصدر على فعل صح غالبا (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثاني دخل
 في المثال استطرادا والمقصود التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه ولا يختص بالآخر فلو
 قال بانزيا التصغير وكسر ألف * تقاب ياء الواو ان كسر اردف

في آخره قبل الخ لوافق مقصوده أشموني (قوله أو وقعت قبل تاء التانيث الخ) أي لان كلا من التاء
 وز يادتي فعلان كلمة تاممة فالواقع قبلهما آخر تقدير لانهما في نية الانفصال وليس المراد بفعالان خصوص
 هذه الهيئة فان الواو لا تقب ياء في فعلان سا كن العين بل في مكسورها لتقع أثر كسرة كما مثله الشارح
 وانما هو تمثيل لموضع الز يادتين ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدتين (قوله مكسورا ما قبلها)
 أي أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والألف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تالية ياء
 التصغير كما يشمل كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجيرة مصغرة ومثال الثاني ما لو صغر غزبان
 فيكون حكمه كذلك (قوله فقلب الواو ياء) أي لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كما في ميزان
 لماسر وهي بالتأخير متمرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولوفي حال نحر كها وصلا لتوقع السكون ومن ثم لم
 تتأثر بكسرة ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض عوج الا اذا كان مع الكسرة ما بعدها كاعلاطافي
 فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي أو فعل
 معلوم كما مثله أو مجهول كعفي ودعي ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محمولة عن الضمة كما مر في
 أدل (قوله تصغير جرو) بتمثيل الجيم والكسرة أفصح ولد الكسرة والسبع ويطلق على الصغير مطلقا
 (قوله والثالث شجيرة) أي بفتح فكسرة ياء مخففة وأصله شجيرة من الشجر وهو الهم والحزن (قوله
 غزبان) أي بفتح فكسرة والالف والنون زائدان كما في قطران لالتانيث اه صبان (قوله مثال
 ضربان) أي بفتح المجهمة وكسر الراء فتحتمية مثنى ضرى وهو العرق الذي لا ينقطع دمه يقال ضرا
 العرق يضر وضروا من باب قعد اذا نزل دمه كندا قيل وفيه أنه حيثئذ يكون بشد الياء كقوله وأصله
 ضربوان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء سا كنية لالكسرة ما قبلها فالظاهر أنه بالوحدة مع
 الظاء المشالة وهو الخيوان الذي مر ذكره أو مع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أي جلاله على
 فعله رجلة الشروط أربعة المصدرية وكسرة ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها
 ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح نخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحا فلا تقاب في
 ذلك وان أعل الفعل لعدم جمل عليه في الاول وعدم كسرة ما قبلها في الثاني ومخترز الباقيين في الشارح (قوله
 اعتلت) الاولى أعلت لماسر (قوله نحو صام صياما) أي وانقاد انقيادا واعتادا واعتادا والأصل
 انقواد واعتوادا فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافا لما يوهه الشارح كشرح الكافية (قوله لو اذا)
 بكسر اللام مصدر لاود القوم ملاذة ولو اذا أي لاذ بعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم يكن الخ)
 أي غالبا كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع ابن عامر في النساء لكم قياما وارض قوهم وابن عامر في المائة
 قياما للناس والأصل قوما فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها مع اعلاطافي الفعل (قوله فاحكم) الفاء في جواب
 أمامقدة أي وأما جمع الخ كما في ور بك فكسبر أو هي زائدة وجمع امامبتدا أخبره جملة أحكم الخ أو مفعول

اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو حال جولا (ص) وجمع ذى عين أعل أو سكن * فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن
 (ش) أي متى وقعت الواو عين جمع

واعلمت في واحدة أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثوباب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسر ما قبلها ووجب الالف (١٩٨) بعدها مع كونها في الواحد امامة كدأر وشبيهة بالمعتل في كونها حرف لين

سأكتنا كشوب (ص) وصححوا فعلة وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالحليل (ش) ادركت الواو عين جمع مكسورا ما قبلها واعلمت في واحدة أو سكنت ولم يقع بعدها ألف وكان على فعلة وجب تصحيحها نحو هود وعودة وكوز وكوزة وشذور وثيرة ومن ههنا يعلم انه انما اعتل في الجمع اذ وقع بعدها ألف كما سبق تقريره لانه حكم على فعلة بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة ووجع والاعلال نحو وقامة وقيم وديمة وديم والتصحيح فيها قليل والاعلال غالب (ص) والواو لا يفتح بانقلب كالمعطيان برضيان ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف ويا كوقن بذالها اعترف (ش) اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء نحو اعطيت أصله أعطوت لانه من عطاي عطا اذا ناول فقلبت الواو في الماضي ياء جلا على المضارع نحو يعطى كاجل اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك برضيان أصله برضوان لانه من الرضوان

لخروف يفسره الحكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار ومخوان وهو مشرفة الا كل (قوله) واعلمت في واحدة فيه ما سر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله تبين لي ان القماء فعلة * وان اعزاء الرجال طيها * والقماء بالباء القصر قيل ومن الشاد الصافات الجياد لسلامتها في مفرده وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسى لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعل به كسيد (قوله) ان انكسر ما قبلها خرج أسواط وأحواض وأتواب (قوله) ووقع بعدها ألف جعله الشارح شرطاً في كل من المعتلة في المفرد والسا كنة أخذ من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بهذا الاعلال أى الذى في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تقلب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت الكسرة عليها كحيلة وحيل وديمة وديم وشذ حاجة ووجع خلافاً للماسياتى أما السا كنة في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف القرينة من الياء لانها ليست في الضعف كماثلة كسوط وسياط وحوض وحياض فالولم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة ويشترط أيضاً كفاي التسهيل صحة اللام لثلاث يتوالى اعلاها مع اعلاز العين ولذا صححت الواو في رداء وجواء بوزن عطاش جوى ريان وجووا الاصل رراى وجواو قلبت اللام همزة تان طرفها اثر ألف زائدة فسامت العين وأصل ريان ريان فتخلص أن الشروط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد مطلقاً أو سكوتها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله) وكان على فعلة لم يمثل لها الا بالسا كنة في المفرد (قوله) وجب تصحيحها أى لانه لما عدت الالف قبل عمل اللسان نضمت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تخصينها بيهدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعلم اعلاها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يمتسوه الا باله في المفرد فكان أولى بالاعلال كقوله المصنف وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال وفي فعل * قد شد تصحيح فخم أن يعمل * لوفى بالمراد أشموني (قوله) وثيرة بكسر المثلثة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاقط ومعنى الحيوان حيث جموا الاول على ثورة وقيل أصله ثيرة كحجارة فقلب الواو قياسى لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيهاً على الاصل (قوله) نحو حاجة ووجع قد علمت أنه شاذ لا قليل والقياس صحيح لاعلاها في المفرد (قوله) والواو مبتدأ خبره انقلب وبعده فتح متعلق به وياء مفعوله ولا ما حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان اي قيد اشتراط كونها رابعة فصاعداً أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كعطوت وزكوت (قوله) ووجب الخ شروع في ابدال الواو من اختيها الالف والياء فتبدل من الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتى كلها (قوله) ويا مبتدأ وكوقن صفة على حذف مضاف وجلة اعترف خبرها أى ويا كانه كياء موقوف التي كانت فيه في انهما مفردة سا كنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أى قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كخيس والمتحركة كهيام فلا يقبلان لتحصينها ما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع تخفتها والتي في الجمع كاسياتى في البيت بعده (قوله) جلا على المضارع أى فان الواو تقلب في مضارع الرباعى ياء لتطرفها اثر كسرة وكذا في اسم فاعله فعمل عليها غيرهما جلا للفرع على أصله وقال سيبويه يوماً للخليل لم أعل تغازينا وتباغينا وأصله تغازونا وتباغونا مع أن مضارعه وهو تغازى وتباغى لا كسر قبل آخره حتى يعمل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان اعلال المضارع ثبت في تغازى وتباغى المكسور ما قبل آخرهما قبل مجئ تاء التفاعل ثم استصحب معها كاستصحبه مع الهاء في نحو المعطاة فاعل تغازينا جلا عليه

فقلبت واوه بعد الفتحة ياء جلا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو برضيان وقوله ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف (قوله) معناه انه يجب ان يبدل من الالف واوا اذا وقعت بعد ضمة كقولك في باع بوب وفي ضارب ضروب وقوله ويا كوقن بذالها اعترف * معناه

أن الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا نحو موقن وموسر أصلهما (١٩٩) ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلا

تحركت الياء لم تغل نحو
هيام (ص)

ويكسر المضموم في جمع كما
يقال هيم عند جمع أهيا

(ش) يجمع فعلاء وأفعل
على فعل بضم الفاء وسكون

العين كما سبق في التكسير
كحمراء وجر وأجر وجر

فاذا اعتلت عين هذا النوع
من الجمع بالياء قلبت الضمة

كسرة لتصح الياء نحو هياء
هيم وبيضاء وبيض ولم

تقلب الياء واوا كما فعلوا في
المفرد كموقن استنقلا

لذلك في الجمع (ص)
وواوا اثر الضم رد الياء في

ألفي لام فعل أو من قبل تا
كتاء بان من رمى كقادره

كذا اذا كسبعان صيره
(ش) اذا وقعت الياء لام

فعل أو من قبل تاء التانيث
أوز يادتي فعلان وانضم

ما قبلها في الاصول الثلاثة
وجب قلبها واوا فالاول

كقضو الرجل والثاني كما اذا
بنيت من رمى اسما على

وزن مقدرة فانك تقول
هرموة والثالث كما اذا

بنيت من رمى اسما كسبعان
فانك تقول رموان

فتقلب الياء واوا في هذه
المواضع الثلاثة لانضمام

ما قبلها (ص)
وان تسكن عين الفعل وصفا

فذلك بالوجهين عنهم بلني (ش) اذا وقعت الياء عين الصفة على وزن فعلي جاز فيها وجهاً أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء

(قوله اذا سكنت) أي وكانت غير منجمة كسمر وقوله في مفرد أخذته من البيت بعده (قوله نحو هياء)

بالمسكمر أعني أهبم (قوله استنقلا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك

التخفيف بالجمع وانها تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كموقن وهو اتفاق أو عيننا كأن يبني من

الياء اسم مفردا على مثالي برد فتقول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو من ذهب الاخفش وقال

سديويه في هذا بوجود قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجاء فتقول بيض بالكسر كما فعل مثله في

مبيع فان أصله مبيوع نقلت ضمة الياء للياء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء

كاسيأتي ولذلك كان ذلك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل مبعشة مفعلة بالضم أو الكسر فبهما

وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقليل درك ومعوشة (قوله وواوا اثر الضم الخ) هذه

ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوا الضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله واوا كموقن وسيأتي واحدة في قوله

وان تسكن عين الخ وواحدة في قوله من لام فعلي الخ والسبب في جميعها ضم ما قبلها الا في الاخير كما سيأتي

(قوله أو من قبل تاء) أي أو التي لام اسم من قبل تاء التانيث أوز يادتي فعلان وانما اشترط ذلك في الاسم

ولم يشترط في الفعل شيء لانه لو تبدلت في الاسم بدون ما ذكر لم كون آخر الاسم المعرب واوا بعد ضمة لازمة

وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمى اسما كعضد لا تقل فيه رمولذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول

رم كشيخ لانه منقوص أمام التاء فالواو غير آخر ولذا اشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيد

قوله كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكور فلا تبدل معها الياء واوا لانها في نية الانفصال فاقبلها

آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتواني توائية فان أصله تواني بضم النون كتكاسلا كسرت النون

لما سر واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها أفاده في التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت

الكلمة عليهما كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبعان صيره (قوله كتاء بان) أي كتاء شخص بان من رمى

كلمة كقدرته بفتح الميم وضم الدال وأضاف التاء للبانى للاستهلالانه المتكلم بها (قوله كذا اذا الخ)

أي كذا ترد الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة

وضم الموحدة اسم موضع ونونه امام فتوحة على لغة من يجري المثني المسمى به كسبعان في منعه الصرف

وشد معطى غير ما فسرهما
(ش) اذا اجتمعت الواو
والياء في كلمة وسقطت
احدهما بالسكون وكان
سكونها أصليا أبدأت الواو
ياء وأدغمت الياء في الياء
وذلك نحو سيد وميت
والاصل سيود وميوت
فاجتمعت الواو والياء
وسقطت احدهما بالسكون
فقلت الواو ياء وأدغمت
الياء في الياء فصار سيد
وميت فان كانت الياء
والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك
نحو يعطى وفد وكذا ان
عرضت الياء الواو والسكون
كقولك في رؤيه روية وفي
قوى وقوى وشد التصحيح
في قولهم يوم أبوم وشد
أيضا ابدال الياء واوا في
قولهم عوى السكب عوة (ص)

من ياء اووا بتحررك
أصل
ألفا بدل بعد فتح متصل
ان سرك التالي وان سكن
كف
اعلال غير اللام وهي
لا يكف
اعلاها بساكن غير ألف
أو ياء التشديد فيها ألف
(ش) اذا وقعت الواو والياء
محركة بعد فتحة قلت ألفا
نحو قال وباع أصلهما قول
وبيع فقلت ألفا لتحرركها

الاسم دون الصفة ويجعلون حزري شاذوا هذا الدليل عليه (قوله حزري) بضم المهملة فزاي موضع
بالجواز عناء ذوالرمة بقوله

أدارا بحزري هجرت للمعين عبرة * فباء الهوى يرفض أو يترفرق

وانما نصب دار الوصفه بحزري قبل النداء فاشبهه المضاف على حد ما عظميا برجي لاسكل عظيم ويرفض بفتح
الفاء وشذوا الضاد للمجمة أي يسيل بعضه في أثر بعض ويتفرق براءين وقافين أي يبقى في العين متحررا بجنى
ويذهب والله أعلم

(فصل) (قوله واتصال) أي بان لم يفصل بينهما فاصل وكان من كلمة واحدة أو في حكم الواحدة كسأني
فأفاد شرطين (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح أو لارجاع ضمير عري لسكون السابق
ففيه شرط واحد والأولى ارجاعه السابق نفسه أي وعري السابق من العروض ذاتا وسكونا ففيه شرطان
كما في التوضيح وبدل عليه كلام الشرح في المحترزات وعلى كل فالعري بالاطلاق وقضية ما ذكر ان
الذاني منهما لا يشترط أصالته وهو كذلك حفي وخمس الشروط في هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله
أبدلت الواو ياء) أي تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطى رلى مصدرا
طويت ولو يت وكساعى والأصل طوى ولوى ومساعوى فعل به ما ذكر وقلت ضمة الميم في مساعى كسرة
لمناسبة الياء (قوله والاصل سيود وميوت) أي من ساد سيود ومات يموت فوزنها فيعمل بكسر العين
عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيفهم بصيرف نقل الى فيعمل بكسرها ثم أعل وأدغم لان فيعمل
بالكسر لم يوجد في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورددان المعتل نوع مستقل قديما أي فيه ما ليس في
الصحيح كفتحة بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورمادة دون الصحيح فسمع سيد وميت بالكسر دليل على
انه أصلاهما ولا حاجة للتحويل بل على انه يقال ليس المكسوز موجودا في الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يحمل
وزنها فيعمل بتقديم العين لانه غير موجود في كلامهم ووجد في الراء ضيفهم بصيرف وان كانا بالفتح (قوله
لم يؤثر) وكذا في كلمة مع فاصل كزبتون (قوله وكذا ان عرضت الياء والواو) أي عرض السابق منهما
للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدلت واو الضم ما قبلها او كذا نحو بويج واره بدل من ألف
ببيع وياء ديوان بدل من الواو الأولى في وان بالتشديد وأعرض سكونه فقط كقوى فعل ماض يسكون
الواو مخففا من كسرها كما يخفف نحو علم يسكون ثانيه فلا يبدال في ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل
وغيور (قوله يوم أبوم) أي كثير الشدة وبمثل ضيوع للسنور والذكر وعوى السكب كرمى عوبة فهذه
صحت مع استيفائها الشروط شذوا وقياسها أيمرضين وعية بشد الياء المفتوحة كاشدنا ابدال مع فقد
بعض الشروط في قراءة بعضهم ان كنتم للرب يا تعبرون بشد الياء وأصلها بالهمز كما في بادت واوهم ياء وكا
شدنا ابدال الياء واوا في قولهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المغرب بالبناء للجوهول واختار الصبان
ضبطه ككرم مبنيا للفاعل بمعنى تأصل قال ورأيت منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذا المصنف وهو وان كان
يلزم عليه عيب السناد أولى لان النجد في القاموس ولا غيره فعلا متبعيا من هذا المعنى حتى يبني للمفعول اه
ولك ان نفر من بشاعة القافية حينئذ يجعله اسم فاعل بوزن حذرو وأصله فعيل حذف ياؤه للضرورة أو
تجربه على منذهب من يجوز بناء اللازم للجوهول (قوله ألفا بديل) بنقل حركة همزة أبدال الى تنوين
ألفا لانها همزة قطع وهذا شروع في ابدال الالف من أختيم الواو والياء ولهذا ابدال عشرة شروط كلها في
المتن منها في هذه الايات خمسة كما ستعلمه (قوله ان سرك التالي) أي الحرف الذي يتلو الواو والياء
(قوله كف) أي منع اعلال غير اللام أي اعلال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة أي لام ثانية بان
يقع عينا أو لا أو لى (قوله متحركة بعد فتحة) هذا ان شرطان خرج بالاول نحو القول والبيع عالم

كجبل وتوم وأصلها ماجيئل وتوأم فنقلت حركة الهمزة الى الياء والواو فصارجيلا وتو ما فلو سكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لا ما وجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كانتا لا ما وجب الاعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفا ويا مشددة كرميا وعلوى وذلك نحو يخشون أصله يخشيون فقلبت الياء ألفا لتحركها (٢٠٢) وانفتح ما قبلها ثم حذف لالتقاءها ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعل
 ذا أفعال كاغيد وأحولا
 (ش) كل فعل كان اسم
 الفاعل منه على وزن أفعال
 فانه يلزم عينه التصحيح
 نحو عور فهو عور وهيف
 فهو أهيف وغيد فهو أهيد
 وحول فهو أحول وحل
 المصدر على فعله نحو هيف
 وعور وحول وغيد (ص)
 وان بين تفاعل من افتعل
 والعين واسمته ولم تفل
 (ش) اذا كان افتعل معتل
 لعين فحقه ان تبدل عينه ألفا
 نحو اعتاد وارتاد لتحركها
 وانفتح ما قبلها فان أبان
 افتعل معنى تفاعل وهو
 الاشتراك في الفاعلية
 والمفعولية جعل عليه في
 التصحيح ان كان واويا
 نحو اشتوروا فان كانت
 العين ياء وجب اعلاها نحو
 ابتاعوا واستأفوا أي
 تضار بواو بالسيوف (ص)
 وان الحرفين ذا الاعلال
 استحق

يتحرك والثاني نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ما قبلها وتأصل الحركة ثالث كما بينه الشرح واتصالها رابع كما في المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج نحو ان جسد وجد يرب يد ونحو تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكن ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله كجبل) بفتح الجيم والياء من أسماء الضمغ وتوم بفتح المثناة فوق والواو أصله التوأمين وهما الولدان في بطن وأصلها ماجيئل وتوأم كلاهما بوزن جعفر بهمزة بعد الياء والواو ومثلها في عدم الابدال لمرض الحركة نحو تلبون ولا تنسوا الفضل (قوله فلو سكن ما بعدهما) مفرع على محذوف أي ومحل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ (قوله رجب التصحيح) أي لا يلتقي ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفا كميان أو غيرها كطويل وغيره وخورني (قوله كرميا الخ) مثال للثاني الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء مشددة وانما صحح ذلك لئلا يجتمع ألفان في ريميا وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحمل ما لا يلبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب في علوى تقتضى ابدال الالف واوا كما سرف كيف تبدل الواو معها ألفا (قوله وذلك) أي سكن ما بعده اللام الذي لا يمنع اعلاها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتح عين وفعل بفتح فتحة فكسر وذا أفعال حال من الثاني وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء عين الفعل وصفه على أفعال ولا عين المصدر (قوله كاغيد) من الغيد كالفرح وهو نومة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعال) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو خلقة أو وصف ظاهر في البدن كسود وعود وحول وغيد فهو أسود وأعور وأحول وأغيد وانما صححت عين هذا الفعل جلا على ما هو بمعناه وهو افعال بشد اللام كعور وأحول لان عينه صححت لسكون ما قبلها وما بعدها حمل هذا عليه وحل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذي وصفه على فاعل تكاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله وان بين) بكسر الواو وحده مزارع بان أي ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أي يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى التفاعل والاسمته فان كانت ياء أعلنت مطلقا (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أي طاب (قوله فان أبان الخ) مقابل لمحذوف أي محل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله حل عليه) أي لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كفتشاور وتبايع ولما كان هذا بمعناه حل عليه واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام قبلها واستحق بكسر الخاء ما ضم مجهول وهذا شرط تاسع (قوله حو فاعلة) أي واوان أو يا أن أو مختلفان (قوله لئلا يتوالى الاعلالان) أي بلا فصل بينهما وهو ممنوع لا يجافه أمامه الفاصل فجاءت نحو يفون اذا أصله يوفيون ولا يردتوا اليهما في ماء وشاء وترى من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انه قيد في شرح الكافية منع توالي الاعلالين بكونهما من جنس واحد ما اذا اختلفا كنه فلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله والاحق منهما بالاعلال الثاني) أي لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيل) أي بالقصر وهو المطر وكذا الطوى بالقصر وهو ميل النفس الى الشيء وشاع في المدموم أما الممدود منهما فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق

واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والاحق منهما بالاعلال الثاني نحو الحيا والطوى والاصل حي وهوى فوجد في كل من العين واللام سبب الاعلال فحمل به في اللام وحدها لكونها طرفا والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

الاعلال

واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والاحق منهما بالاعلال الثاني نحو الحيا والطوى والاصل حي وهوى فوجد في كل من العين واللام سبب الاعلال فحمل به في اللام وحدها لكونها طرفا والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

الاعلال لئلا يسهل بالالف الساكنة بعدها والحيا مثال لاجتماع ياءين لانه من حيث والهو لى للواو والياء لانه من هويت ومثال الوارين الطوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو كعينه لقولهم فى تشبته حووان وفى جمع أحوى حو بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله بواو ين من القوة **(قوله نحو غاية)** مثلها راية وكذا آية عند الخليل فاصلها ضميمية ورية واية قلبت الياء الأولى ألفا شذوذا إذا القياس قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال فى التسهيل وهذا أسهل الوجوه فى آية وقيل أعلنت الثانية فصار آية كنبوة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتح الحاء وقيل أصلها آية بضم الاو كسكرة وقيل آية كنبوة فاعلا على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كغاية وآية بضم الياء وكما مر دودة كفى التصريح **(قوله ما آخره)** بالنسب طرف لزيد وما يخص نائب فاعله والجملة صلة ما الأولى وان يسلمها فاعل بواجب الواقع خبر عن عين أى وعين اللفظ الذى زيد فى آخره ما يخص الاسم واجب سلامتها وهذا عشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما فى آخره زيادة تختص بالاسم **(قوله نحو جولان)** مصدر جال يحول وهيمان مصدر هام بهم وانما سلمت عينهما لان زيادة الالف والنون فى آخرهما أبعثهما عن الفعل الذى هو الأصل فى الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلهما الألف المقصورة هندسيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صوري بفتح الحاء مماء وجار حيدى بوزنه أى يحيد عن ظله لنشاطه وحكم الألفش بشذوذ هذين لان الألف وان اختصت بالاسم لا تخرج عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كالإتباع التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضى فلا يثبت بلحقها للاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جى قائل وبائع والأصل قوله ببيعة ككسرة وشذوذ تصحيح حوكة وخونة جى حائك وخائن **(قوله)** وشذ ماهان وداران) وقياسهما موهان زدوران لان أصلهما تشبیه ماء ودار وفى نسخ هاما ن بتقديم الهاء وقياسه هيمان لكن قيل ان هاما ن وداران أعجميان فلا يحسن عددهما فيما شذوذ **(قوله)** وقبل بالخ) هذا البيت دخيل فى هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكره مع التاء والطاء والذال لاتفاق السكلى فى انها غير علة أو افراده بفصل كما فعله الموضح والحاصل ان المصنف بين فيما مر ابدال الهزمة وحروف العلة الذى لا يتوقف على نقل حركة وذكروا فى الفصل الآتى ابدالها المتوقف على النقل ثم بين باقى حروف الابدال فى فصل ذواللين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك **(قوله)** ميميا) مفعول ثان لقلب والنون مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لما مر اول الباب الا أن يقال لاحظ اصطلاح القراء فى تسميتهم هذا العمل اقلابا **(قوله)** المنفصلة) أى عن الباء بان كانتا من كلمتين ودخل فى النون الساكنة المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو فى فم ومن النون المتحركة شذوذ كقوله فى البنان أى الاصابع البنان والله أعلم

(فصل فى النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ **(فصل فى النقل)** وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ والثالثة وألف الأفعال الخ والرابعة وما لافعال الخ وبعد النقل فى المسائل الأربع يجب ابقاء الحرف المعتل ساكنا ان جانس الحركة المنقولة كالمثله الشارح من نحو يبين ويقوم والارجب قلبه من جنسها كيعذاف ويخيف أصلها ما يخوف كينذهب ويخوف كيكرم نقلت فتحة الأول وكسرة ثانى الى الخاء ثم قلبت الواو ألفا فى الاول لتجانس الفتحة قبلها وياء فى الثانى لسكونها ككسرة **(قوله)** من ذى لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقا وأما اللد فهو الساكن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيما ذكر الهزمة **(قوله)** وجب نقل حركة العين الخ) أى لنقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان ساكن ما قبلها لزومها بخلافها فى دلو وظي

نحو غاية (ص)
وعين ما آخره قد زيدما
يخص الاسم واجب أن
يسلمها
(ش) اذا كان عين الكلمة
واو متحركة مفتوحا
ما قبلها أو ياء متحركة
مفتوحا ما قبلها وكان فى
آخرها زيادة تخص الاسم
لم يجوز قلبها ألفا بل يجب
تصحيحها وذلك نحو
جولان وهيمان وشذ ماهان
وداران (ص)
وقيل بالقلب مع النون اذا
كان مسكنا كمن بت ابتدا
(ش) لما كان النطق
بالنون الساكنة قبل الباء
عسرا وجب قلب النون
سما ولا فرق فى ذلك بين
المتصلة والمنفصلة ويجوزهما
قوله من بت ابتدا أى من
قطعك فألفه عن بالك
واطرحة وألف ابتدا بدل
من نون التوكيد الخفيفة
(ص)
(فصل فى لسا كن صح)
انقل التنجريك من
ذى لين آسعين فعل كأين
(ش) اذا كان عين الفعل
ياء أو واوا متحركة وكان
ما قبلها ساكنا صحسيتها
وجب نقل حركة العين
الى الساكن قبلها نحو

يبين ويقوم والاصل يبين ويقوم بكسر (٢٠٤) الياء وضم الواو فنقلت حركتهما الى الساكن قبلهما وهو الياء والقاف وكف لك

عل في ابن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق (ص) مالم يكن فعل تعجب ولا كايض أو أهوى بلام علاد (ش) أي انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح بله اذا لم يكن الفعل للتعجب ومضاعفاً ومعتل الا لام فان كان كذلك فلا نقل نحو ما بين الشيء وأبين به وما أقومه وأقوم به ونحو أبيض وأسود ونحو أهوى (ص) ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاهما مضارعاً وفيه رسم (ش) يعني انه يشبه للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما يشبه للفعل فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع وهو مثال تحليء بالهمزة من تبيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فنقلت حركة الياء الى الباء فصار تبيع والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مقام والاصل يقوم فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفاً لجانسة الفتحة فان أشبهه في الزيادة والزيادة فاما أن يكون منقولاً من فعل والا فان كان منقولاً منه لعل كيزيد

لانها حركة اعراب لا تلزم مع ان الامم أخف من الفعل كما استثقلت الفتحة في معد يكرب دون قاض لازومها مع كون المركب ثقيلًا يحتاج للتخفيف (قوله نحو يبين) اما بفتح الياء مضارع بان أي ظهر فاصله كيضرب أو ياضها مضارع بان فاصله كيكسرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في ابن) فاصله أ بين كاكسرم نقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفتم الساكنين (قوله غير صحيح) دخل في الهمزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة فلا تنقل في نحو يأس كيعلم مضارع أيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفاً تخفيفاً والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقاول وأما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحريك عينهما بناء على ان أول المضارعين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه ألفاً لتحركه وفتح ما قبله فيلحق ساكنان فان حذف الاول قلت بين وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك الباس صيغة بأخرى فترك أ ما على ان الثاني من المضارعين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصريح ونبيه الحواشي وفيه أن المنقول اليه عروض حركته لا يصلح لتعليقه ألفاً كما علم من قوله بتحرك يك أصل القياس حينئذ قلب الثاني لتحركه في الاصل وافتتاح ما قبله الآن فيصير بيان وعوق وهو أيضاً ليس بصيغة الاسم فترك (قوله بلام علاد) أي حكم بان لانه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير افعال كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما فعله يشبه أفعال التفضيل في الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعمل بالسياسة فكنا شبهه وحل أ فعل به صلبيه (قوله ونحو أبيض وأسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لغائه لوجب قلبها ألفاً لتحركها في الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاختصاص عنها فيصير باض وساد بالتشديد فيلتنسب باسم الفاعل من البضاة وهي نعومة البشرة ومن السد تصريح (قوله ونحو أهوى) أي لئلا يتوالى فيه الاعلال في اللام والعين (قوله وفيه رسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعمل لئلا يتوهم انه فعل وكذا الواو بانه فيهما بعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول اسماء على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما يزيد عاماً فنقول بعد الاعلال كما سيأتي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحليء) أي اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا تحليل من التبيع أي يتبع أمه في المرعى فتأوه أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحليء بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمزة يطاق على قشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذاً من بيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحليء من القول قلت تعجيل بكسر تين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه رسم امتياز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تعجلاً بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكنا تفعل بضمها فبمع ماواز نهما من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعلم المبني للفاعل أو بضمها فاصله كالمبني للمفعول وكنا مقوم ومبين أصلهما كيكسرم بالكسرة فيعمل كل ذلك لامتنيازه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوا نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية فوزنه فاعل لا مفعول (قوله أعلا كزيد) أي استصحب الاعلال لانه انما يعمل قبل النقل لابعده (قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكنا المفعول وهذا محترز قوله ضاهي مضارعاً على ماسياً أي (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغز بيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق بعرض والباء للاجتماع

والاصح كايض وأسود (ص) ومفعول صح كالمفعول * وألف الافعال واستفعال (قوله) أزل لنا الاعلال والتا الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض (ش) لما كان مفعول غير مشبه للفعل استحق التصحيح كسجواك

وحمل مفعل عليه لمشابهة له في المعنى فصحيح كما صحيح مفعول كقول ومقول وأشار بقوله وألف الأفعال واستفعال أنزل إلى آخره إلى أن المصدر إذا كان على وزن أفعال واستفعال وكان معتل العين فإن ألفه تحذف للتقائها (٢٠٥) ساكنة مع الألف المبذولة من عين المصدر وذلك نحو إقامة

(قوله وحمل مفعل الخ) أشار بذلك إلى ما قاله المصنف وأبناه أن مفعلا يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط اذ هو كعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعول في التصحيح لشبهه به لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالانف والمعنى لان كلا اسم آلة كخيط ومخيط أو صيغة مبالغة كقول ومقول ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك لزم تصحيح مثال تحلى ممن البيع لشبهه بتعصب وأن ضرب في تلك اللغة وزن نازو بادة وهو ممنوع والظاهر ان تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلا اذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أولا لأنه مقصور من مفعول كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو هو لأنه محمول عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه تحذف الخ) أفاد كالمثل ان المحذوف هو الألف الثانية وهو الصحيح لذياتها وفرها من الطرف وحصول النقل بها وهو مذهب الخليل وسببويه والمصنف ولذا قال وألف الأفعال الخ وقيل هي بدل العين لان بدلهما يحذف كثيرا في غير هذا ولان تعويض التاء لم يعمد في غير الاصول (قوله وقيل الوار أفعال الخ) لا بردان شرط قلب العين ألقان لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله وان سكن كفالخ لان محمل ذلك فيما اتسلا به بالاصالة أما الأفعال والاستفعال فبالحل على الفعل (تنبيه) فبورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في الأفعال منها غول واغول والأغيمت السماء اغياما واستحو واستحو اذا واستغيل الصبي استغيا الأي شرب الغيل بفتح المجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤتى أو وهي حامل وهذا شاذ عند النحاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لمجانسة الفتحة قبلها) أي لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أي دون التعمير بالياء (قوله ففعل) أي فاعلم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بضم أي حقيق (قوله تحذف واومفعول) أي عند سببويه وقال الاخفش عين السكامة لان واومفعول جاءت بمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بانها لو كانت علامة اسم المفعول لوجب في الزائد على الثلاثة كالمناظر وانما العلامة الميم وحجى بالواو لرفضهم مفعلا بالضم في الكلام الا في مكرم ومعون ومهلك وما لك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بان محمل ما ذكر فيه اذا كان ثاني الساكنين صحيحا كما مثله وهما هنامعتلان تصريح وقد يقال في الجواب الاول تسليم أنها حجيء المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها القوت ما حجيء بها الا جله تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سببويه به مفعول بانبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرة الخلاف في نحو مسوء بالهمزة اذا خفف فعند الاخفش يقال مسوء بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثر واو زائدة لغير الخاق خففت بقلها واو ادغامها فيها وعند سببويه مسوء بنقل حركة الهمزة الى الواو كونها أصلية ثم حذف الهمزة كما يقال في تخفيف خب خب (قوله فصار مبيع ومقول) أي بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أي لما مر في قوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف * وياخ من انه يجب قلب الياء واو الضم ما قبلها تكون في ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم ومرأيا ان سببويه يجعل الياء الواقعة عين المفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وان الاخفش يقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عين أو يبق الضمة قبلها فقد جرى سببويه به هنا على مذهبه فبعد أن حذف واومفعول قلبت الضمة

المصدر وذلك نحو إقامة واستقامة وأصله اقوام واستقوام فنقلت حركة العين إلى الفاء وقلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة قبلها فالتقى ألفان فحذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التأنيث فصار اقامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم اجاب اجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة (ص) وما لافعال من النقل ومن حذف ففعل به أيضا فنحو مبيع ومصون ونذر تصحيح ذى الواو وفي ذى الياء الشتر (ش) اذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في افعال واستفعال من النقل والحذف فتقول في مفعول من باع وقال مبيع ومقول والاصل مبيوع ومقول فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين وواو مفعول تحذفت واومفعول فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع أن يقال فيه مبيوع لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء ونذر التصحيح فيما عينه واوقالوا

نوب مصورن والقياس مصون واغة تميم تصحيح ما عينه ياء فيقولون مبيوع ومخروط ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى ونذر تصحيح ذى الواو وفي ذى الياء الشتر (ص) وصحح المفعول

من نحو عدا * وأعمال ان لم تتحرر الاجودا (٢٠٦) (ش) اذا بنى المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما أن يكون

معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اغلاله بقلب واومفعول ياء وادغامها في لام السكامة نحو مرمى والاصل مرمى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فالاجود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدو من عدا ولهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعل نحو معدى وان كان الواوى على فعل فالنصيح الاعلال نحو مرمى من رضى قال الله تعالى ارجع الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو مرمى (ص) كذلك ذا وجهين جا الفعل من ذى الواولام جمع ارفردسين (ش) اذا بنى اسم على فعول فان كان جمعا وكانت لامه واواجاز فيسه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى في جمع عصا ودلو ونحو أبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال أجوده من التصحيح في الجمع فان كان مفرد اجاز فيسه وجهان

كسرة لتصح الياء لانها عين مفردا ما على رأى الاخفش من أن الحذف العين فيصير بعد النقل والحذف مبعوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لتلايتوهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واوا فاولى ابقاؤه مع المعدومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار * والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيهما سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كبيع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصلها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج يأتى اللام مطلقا واوى بها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يرجع فيه التصحيح على التفصيل الآتى وأما ضمها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما ذكر هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واومفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أى جلا على فعل اما على لكونه الاصل كما هو دوما فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أى بفتح فكسر (قوله نحو معدى) أصله معدو وواو ين الاوى واومفعول والثانية لام السكامة فقلبت الثانية ياء جلا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطر فيها الزكسرة كدعاهم الاولى لاجتماعها مع الياء كنة ثم أدغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مرمى) أصله مرمى وواو ين قلبت الثانية ياء جلا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بنى للفاعل أو للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو الفصحح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله اولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والاثمين الاعلال كقوى فهو مقوى والاصل مقو وقلبت الواو الاخرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ * والحاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اخير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واويها اختيار فيه الاعلال أو واويها وجب الاعلال (قوله كذلك ذا وجهين الخ) كذا اما حال من الفعول بضميتين أو صفة مصدر محذوف أى جاء الفعول بحيثما مثل ذلك وذا وجهين حال أيضا منه مؤكدة لما استفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بجماعتهم معنى أخذوا لجمع حال من الواو وظاهر المتن النسوية بين فعول الجمع والمفردى الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في السكافية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفى * مفرد التصحيح أولى ما فى وأطاق جواز الوجهين في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والواجب الاعلال كفى المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصى وودلو بضميتين ثم واو ين قلبت الثانية ياء لثقل الواو ين مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء الفاء اتباعا لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حيا لهم وعصيم بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكان الواو الاخرة وليت ضممة فقلبت ياء لما قيل فى أدل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم الخ وقد قيل بذلك فى المفعول المنار (قوله نحو أبو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كفى التسهيل والتوضيح وكذا الاعلال المفرد خلا للظاهر الشارح والاصل أبو ونحو وكفولس فادغم والنحو اما بالجيم وهو السحاب الذى هراق ماءه أو بالخاء المهملة وهو الجهة حكى سيبويه انكم تطيرون فى نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى فى التوضيح وغيره أنه واجب خلفه المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غيره من النحويين على اطراده وان كان التصحيح أكثر على الا ل وهذا ناسخ موضع لقب الواو ياء وهى وقومها بينا لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نبي)

الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نحو عدا واو وعنا عدا واو يقل الاعلال نحو قسا قسيما أى قسوة (ص) أى وشاع نحو نيم فى نوم * ونحو نيام شذوذ نبي (ش) اذا كان فعل جمعا لما بينه واواجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقولك فى جمع

أى نسب للعلاء (قوله صائم) أصله صاوم لانه من الصوم أبدلت الواو همزة لما سر وكذا قائم وجائع
 (قوله وصيم) أصله صوم فاستثقل اجتماع واو ين وضمة مع ثقل الجمع تخفف بقلبهما ياءين لانهما أخف
 نصريح (قوله وجب التصحيح) أى تخفته ولبعد الواو عن الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف
 وكذا يجب التصحيح ان اختلفت اللام كشوى وغوى بشد الواو جى شاور وغار لئلا يتوالى الاعلالان ويجوز
 فى نحو نيم بعد الاعلاله ضم الفاء وكسرها والضم أولى والله أعلم
 ﴿فصل فى ابدال فاء الافتعال وتائه﴾ (قوله ذو اللين) مبتدأ خبره جملة ابدلا وفالحال من نائب فاعله
 العائد لذى اللين وهو فاعله الاول وتام فاعله الثانى وكل من فارنا بالقصر وتقدم للشاطبي أن ما قصر من
 أسماء هذه الحروف منون على حدش بت ما و صوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها
 وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء
 (قوله فاؤها حرف لين) مرادهم به الياء والوار فقط اذا لالف لاتقع فاء مطلقا ولا عينا ولا لاما بطريق
 الاصلة (قوله وجب ابداله تاء) أى لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما
 ومنافاة صفتيهما لان حرف اللين مجهور والتاء مهموسة وأيضاً لو اقرره لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون
 ياء بعد الكسرة والفاء بعد الفتحة ووا وابدان الضمة فابدلوا منه حرفاً يلزم وجه واحد وخصوا التاء لتدغم
 فيما بعدها هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجاز بين يجمعون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون يتصل
 يا متصل فهو موصل وحكى الجرمي ابدالها همزة كما اتصل يا متصل فهو موصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الى
 الخ) مثال للواو ومثال الياءى اتسار واتسر ومتسر والاصل ايتسار وايتسر وميتسر قال فى الصباح الميسر
 كسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب يعد فهو ياسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه
 يورث اليسار (قوله والاصل اتصال الخ) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل
 أول ياء لكسر ما قبلها فى الماضى والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحل الباقي عليهما ثم
 تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائماً فتقلب تاء من أول الامر تقليداً
 للعمل اذا فائدة فيما ذكر وان كان قياسياً وأيضاً لوقب تاء لا متع قلب هذه الياء تاء كما فى الياء المنقلبة
 عن الهمزة فى نحو اتسار كما عجم الاصلة الآن يجب عن هذا بان التاء لم تبدل من الهمزة أصلاً امتنع
 ابدالها من بدلتها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء فى غير هذا الباب كترث ونحوه فجاز هنا
 ابدالها من بدلتها وأيضاً كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة)
 أى الثانية الساكنة وهى فاء الكامة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذوقهم اترز)
 لما فعل ماض معلوم أى لبس الازار فيكون بفتح التاء والزى وأمر فيكسر الزاى ولا يصح ماضياً مجهولاً
 الا اذا كان أصله أترز بالواو لا بالياء كما فى الشارح وأصله الاصيل اترز بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي
 فاء الكامة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حوكة ما قبلها ثم الياء تاء فصار اترز بالادغام فهذا
 الابدال الثانى شاذ يقصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازة
 البعدادىون كما حكاها الزمخشري وعلى قولهم يتخرج ادغام عوام المحذنين اترز فى حديث عائشة المتقدم
 وقول الشارح كالاشمونى وشذوقهم اترز صريح فى انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتسار الذى
 فى المتن تبعاً لابن المصنف فى انه لم يسمع فراده بالتمثيل به انه مما سمع الابدال فى جنسه لافى شخصه ونقل
 المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح فى قول التوضيح وشذوقهم اتسار ومن المسموع أيضاً اتن من الامانة
 وقياسه أو تن بالواو ان كان ماضياً مجهولاً أو اتن بالياء ان كان معلوماً واما اتخذ فالصحيح انه من اتخذ
 يتخذ نخداً كتب يتعب تعبا بمعنى اتخذ كما ان اتبع من تبع فتاؤه الاولى أصلية لا يبدل عن همزة أخذ كما وهم

صائم صوم وصيم وفى جمع
 نائم نوم ونيم فان كان قبل
 اللام أنف وجب التصحيح
 والاعلال شاذ نحو صوام
 ونوام ومن الاعلال قوله
 فما أرتق النيام الا كلامها
 (ص)
 ﴿فصل﴾
 ذو اللين فانما فى افتعال
 ابدلا
 وشذونى ذى الهمزة نحو
 ايتسار
 (ش) اذا بنى افتعال
 وفروعه من كلمة فاؤها حرف
 لين وجب ابدال حرف
 اللين تاء نحو اتصال واتصل
 ومتصل والاصل فيسه
 او اتصال وواتصل ومو اتصل
 فان كان حرف اللين بدلا
 من همزة لم يجز ابداله تاء
 فتقول فى افتعال من الاكل
 اتسار ثم تبدل الهمزة ياء
 فتقول اتسار ولا يجوز
 ابدال الياء تاء وشذوقه
 اترز باربدال الياء تاء (ص)

طائنا افتعال رداثر مطبق
 في اذان وازدد واذ كر دالا
 بقى
 (ش) اذا وقعت تاء الافتعال
 بعد حرف من حروف
 الاطباق وهي الصاد والصاد
 والطاء والظاء وجب ابداله
 طاء ككقولك اصطر
 واضطجع واطعنوا واطلموا
 والاصل اصتبر واضتجع
 واطعنوا واطلموا فابدل
 من تاء الافتعال طاء وان
 وقعت تاء الافتعال بعد
 الدال والزاي والدال قلبت
 دالا نحو اذان وازدد واذكر
 والاصل اذنان وازتاد
 واذتكر فاستثقلت التاء
 بعد هذه الاحرف فابدت
 دالا وادغمت الدال في
 الدال (ص)
 (فصل) فامر او مضارع
 من كوعد
 احذف وفي كعدة ذلك
 اطرده
 وحذف همزة فعل استمر في
 مضارع وبنيتي متصف
 (ش) اذا كان الفعل
 الماضي معتل الغاء كوعده
 وجب حذف الغاء في الامر
 والمضارع والمصدر اذا
 كان بالتاء وذلك نحو وعد
 و يعد وكعدة فان لم يكن
 المصدر بالتاء لم يجز حذف
 الغاء نحو وعده وكذلك

فيه الجوهرى فعلم من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالواو لغة في اخذ فاصله او تحذف
 ابدت الواو تاء على القياس ونحوه على هذه اللغة وان كانت قليلة اولى من قول الجوهرى (قوله طائنا
 الخ) تامبتدأ خبره رد ما ضياعه ولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تاوطاء فعوله الثاني
 فان جعل ردا امرا كان تاممفعوله الاول تامبتدأ لاحتياجه الى تقدير الرباط (قوله وجب ابداله طاء الخ)
 أى لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخارجهما وتباين صفتيهما اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق
 مجهور مستعمل كما يعسر النطق بهما بعد الدال والذال والزاي لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل
 النطق الى ابدال التاء حرفا يوافقها في المخرج ايشعر بها ويوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والدال واذا
 ابدلت طاء بعد الطاء اود الابدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطهر واطعن واذان او طاء بعد
 الصاد والصاد واذ الابدال الزاي جاز الفك كاصطر واضطجع وازدجر والادغام قبلها من جنس ما قبلها كاصبر
 واضجع وازجر ويمتنع العكس كاطبر واطجع واذجر لثلايفوت صفير الصاد والزاي واستطالة الصاد اما
 الطاء بعد الطاء المشالة والدال بعد الدال المحجمة فيجوز فيهما الاوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذي يعطيك نائله * عنوا ويظلم احيانا فيظلم

هكذا بالفك ويظلم بشد المحجمة وبشد المهملة وقرى قوله تعالى فهل من مدكر بالفك ومدكر بشد المهملة
 ومدكر بشد المحجمة وهي شاذة فتدبر والله اعلم

(فصل في الاعلال بالحدف) هو نوعان مقيس وشاذ فالقيس هو الذي تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة
 أنواع ما يتعلق بقاء الكامة وما يتعلق بحرف زائدها وما يتعلق بعينها والامها على الخلاف الآتى وقد
 ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت (قوله و بنيتي متصف) أى صيغتي شخص متصف أى
 الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما أسماء الفاعل
 والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضي) أى المفتوح العين نخرج مضمومها فلا تحذف فاعضارعه
 كوضؤ يوضؤ ووشم يوشم وفي مكسورها تفصيل يعلم مما سياتى (قوله معتل الغاء) أى بخصوص
 الواو كيقيد بتخصيصها بالحدف في المثال أما الياء فلا تحذف الا ما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعده بعد
 ويأس يأس والاصل يسر ويأس (قوله يعد) أصله يوعده فنقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة
 والكسرة وهما ضدان لها حذفت وحل على المذموم بالياء خواتمه كاعده ونعد واعد كذا الامر نحو وعد
 فاصله اوعده حذفت الواو وحل على المضارع المبدوء بالياء فاعتنى عن الهمزة بتحرك ما بعدها وكذا حل عليه
 المصدر الذى على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعده ان الحدف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف
 الواو من يوعده بالضم سواء فتمت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذبح ويولين في لغة وكسر عين
 الفعل فلا تحذف في مفتوحها كوجل يوجل ووجع يوجع ولا في مضمومها كوضؤ يوضؤ وشذ قول بعضهم
 وجديج بالضم وهي لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فلا كسر المقدر
 لانها تكون ماضيها فعمل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفا لكون عينه أو
 لانه حرف حلق فيكون الكسر مقدر فيه وأما يسع ففتح قياسي لكون ماضيها وسع بالكسر فكان حقه
 اثبات الواو فعمل حذفت شذوا وقيل لانه قد ورد الكسر في مضارع فعل المكسور كومي يمي ووثق
 يشق وورث يريث فثبت حذف الواو بسع دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الحلق (قوله
 وعدة) أفاد التمثيل به ان حذف الغاء شرطين كونها في مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه غير الهيئة
 فلا تحذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولله صفة بمعنى ترب وهو المسارى
 في العمر ولا ما قصد به الهيئة كوعده الامير وروعة زيد للاباس وبوجود الشرطين يجب الحدف

يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو (٣٠٩) قولك في أكرم بكرم والأصل

يؤكرم ونحو مكرم ومكرم
والأصل مؤكرم ومؤكرم
فحذفت الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول
(ص)

ظلت وظلت في ظلت
استعملا

وقرن في اقررن وقرن نقلا
(ش) اذا أسند الفعل

الماضي المضاعف المكسور
العين الى ناء الضمير أرتونه
جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها
اتمامه نحو ظلت أفع ل

كنا اذا عملته بالنهار
والثاني حذف لامه ونقل

حركة العين الى العاء نحو
ظلت والثالث حذف لامه

وابقاء فائه على حركتها
نحو وظلت وأشار بقوله

وقرن في اقررن الى أن
الفعل المضارع المضاعف

الذي على وزن يفعل اذا
اتصل بنون الاناث جاز

تخفيفه بحذف عينه بعد
نقل حركتها الى الفاء وكنا

الأمر منسه وذلك نحو
قولك في يقرن يقررن وفي

اقررن قرن وأشار بقوله
وقرن نقلا الى قراءة نافع

وعاصم وقرن في بيوتكن
بفتح القاف وأصله اقررن

من قرهلم قر بالمكان يقر
بمعنى يقر حكاه ابن القطاع

ثم خفف بالحذف بعد نقل
الحركة وهو نادر لأن هذا

كعدة وصلة وثقة ومة فاصلا وعدو وصل ووثق ووق بكسر فسكون حذفت فاؤها جلا على مضارعها
كاسر ونقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة بالفتح
ويكسران في لغة وهم اقرب عشاذا ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشذنا الضم في صلة ثم أتى بالتاء عوضا عن
الفاء فحذفها شاذ خلافا للفرع أو ما قوله * وأخلفوك عدلا امر الذي وعدوا * فخرج على ان عدا جمع عدوة
بضم فسكون بمعنى ناحية وكنا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسي
لاشذوذ في وجهه لانها اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وظاهر كلام سيديويه انه مصدر
وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له اذ لا موجب للحذف الا الحذف على المضارع ولا يحفظ وجهه بل توجه
راتجه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهه (قوله يجب حذف الهمزة) أي الزائد على
أصول الثلاثي لتصيرها باعيا كهمزة أكرم وأمن بالمداد أصلها كرم كظرف وأمن كفجرح أما الهمزة
الاصلية في نحو كل وأخذ وأمن بشد الميم فلا تحذف بل تقبل ألفا في نحو كل وداوا في نحو أمن أو تحقق
كعالم ماسر وأما همزة أفعال فلز يادتها تحذف في المضارع المبسو بهمزة التكامل لئلا يجتمع همزتان في كلمة
وجعل على المبسو بالهمزة أخواته وصيغتها الفاعل والمفعول (قوله والأصل يؤكرم) أي بوزن يدرج
لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأسرها وكنا مؤكرم بوزن مدرج فحذفت الهمزة لئلا
ويجتمعا اثباتها الا في ضرورة كقوله * فانه أهل لان يؤكرما * وأندور كقولهم أرض مؤرنية بكسر
التون أي كثيرة الارانب وكساء مؤرنا اذا خلط صوفه بور الارانب والقياس من نية تكبرمة بناء على
أن همزة أرنب زائدة وهو الاظهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادرا (نفييه) لو أبدت همزة
أفعل هاء كهراق في أراق أو عينا كعنهل الابل في أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق
بهريق فهو مهر يق ومهر يق بفتح الهاء في السكل وعنهل بعنهل الخ (قوله ظلت بالكسر) مبتدأ والثاني
بالفتح عطف عليه واستعملا خبر فألفه للتثنية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقررن أي مستعمل فيه
بغذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعملا قوله أو هو فاعل محذوف يدل عليه استعماله وقرن الثاني
بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالفه للاطلاق هنا ما يفيد صنيع الشارح كالأشموني (قوله اذا أسند الفعل
الماضي) أي الثلاثي أما الزائدة عليها فيتم عين اتمامه نحو أقررت وشذنا أحست في أحست وخرج بالماضي
المضارع والأمر ففيهما الوجهان الاولان فقط كما سيأتي في الشارح (قوله المضاعف) هو من الثلاثي
ماعينه ولا منه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج بفتوحها فيتم عين اتمامه لعدم نقله نحو حالات
رشذهمت في همت (قوله والثاني حذف لامه) هذا ما في شرح الكافية وذهب في التسهيل الى ان
المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيديويه وسيجري عليه الشارح في اقررن الآتي بجري في كل محل على قول
من قول المصنف (قوله على وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقررن) أي بكسر الراء الاولى ويقرن
بكسر القاف منقولاهما من الراء وكذا قرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلهما اجتماع مثلان
أرهما مكسور حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي رقبيل هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن
وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجع الأول توافق القراءة بين (قوله وأصله اقررن) أي
بفتح الراء فينقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قولهم قر بالمكان) أي استقر كلم يعلم فاصله
قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاه ابن القطاع من أئمة اللغة ولدسنة ثلاث
وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادر) أي لا يطرد كما أشار له الشارح
بقوله نقلا وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فطرد كما هو مفاد المتن وصرح الكافية وظاهر التسهيل
عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور الى ان الحذف في ظلت كذلك وصرح سيديويه بشذوذه وانه لم يرد

الافى لفظين من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست والى الاطراد ذهب
 الشاويين وحكى في التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم ﴿الادغام﴾
 هو بسكون الدال لفظ الكوفيين و بشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال ادغمت
 اللجج في فم الفرس ودغمته بالتشديد أي ادخلته واصطلاحا الايمان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج
 واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك فكانه
 داخل فيه وخرج بالخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الخفي ليس بمن مخرج ما بعده والادغام يكون في
 المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع ومرأه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف
 اللينة واقتصر الناظم على ادغام المتماثلين في كلمة لانه اللاتق بالتصريف وأما اللاتق بالقراءة فهو أعم (قوله
 أول مثلين) مفعول مقدم لادغام بسكون الدال فعل أمر فهزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحه التنوين
 كلمة بسكون اللام للوزن (قوله لا كمثل) عطاف على محذوف أي في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ
 (قوله صغف) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء في الدار وعلى الظلة كالسقيفة (قوله وذال)
 بضمين جمع ذلول بالمججمة ضد الصعوبة (قوله وكال) بكسر ففتح جمع كاة بكسر فتشديد ستر قريب يحاط
 كالبيت و يسمى في عرفنا بالناموسية تصرح (قوله وللب) بفتح تين وموحدين موضع القلادة من
 الصدر و يطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الجار لينع الرحل بالمهملة من التأخرو على ما استندق من
 الرمل (قوله كجسس) بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذ لمسه بيده أو من
 جس الخبر اذ اغص عنه وهو الجاسوس (قوله كاخصص) فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبي مفعوله
 مضاف لياء المتكلم لكن نقلت فتحه الهزلة الى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد
 أفاح فزن أوتى (قوله كهيل) فعل ماض زيدت فيه الياء للاحاقه بدسحج ومصدره هيلة كدسحجة
 ويقال فيه هال نهيليا وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كما مر في البسملة (قوله اذا تحرك المثلان)
 أي كل منهما نخرج ما اذا سكن ثانيهما فيمتنع الادغام كظالت أقول الحق لان شرط الادغام تحرك المدغم
 فيه وكذا ان عرض تحرك يكة كجاسي في اخصص أبي أما اذا سكن أول المثلين فيجب ادغامه الا اذا كان
 هاء سكت لان الوقف عليها منوي ولذا ضعف قياسا ادغام ورش ماليه هالك أو كان همزة مفصولة من فاء
 الكلمة كما يقرأ أحد فان ادغامه ردى بخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسا كل ورأس بوزن فعال
 مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرأس أو كان مده في الآخر فلا يدغم لئلا يذهب المد كي عطى بأمر و يدعو
 واقد بخلاف اللين غير المدفيدغم كخشو واوقدا وكذا المد في غير الآخر كغزو وأصله مغزو واغتر زوال مده
 لقوة الادغام فيه (قوله في كلمة) خرج ما اذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن
 لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردى كما مر وان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان
 خذ النفو وأمر الشمس سراجا فان ادغام ذلك ممتنع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على
 غير حده وضالوقرأه أبو عمرو فقل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما
 لقربه منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوت قراءة قلوبهم عدم تواتره فنقل
 القراءة أثبت فهو شاذ قياسا ثابت نقل (قوله ان لم يتصدرا) اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر
 المصنف منها عشرة أولها من قوله في كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم التصدير فد كره
 الشارح (قوله على وزن فعل) بضم ففتح والثاني بضم تين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتح تين على ترتيب
 قوله صغف الخ وعلة منع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الأولى منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لكونه
 فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وزنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن

(ص) ﴿الادغام﴾
 أول مثلين محركين في
 كلمة ادغم لا كمثل صغف
 وذلك وكل لب
 ولا كجسس ولا كاخصص
 ابى
 ولا كهيل وشذ في أل
 ونحوه فك ينقل فقبل
 (ش) اذا تحرك المثلان في
 كلمة ادغم أو هما في ثانيهما
 ان لم يتصدرا لم يكن ما هما
 هيه اسم على وزن فعل أو
 على وزن فعل أو فعل أو
 فعل ولم يتصل أول المثلين
 بمدغم ولم تكن حركة
 الثاني منهما عارضة ولا
 ما هما فيه ملحقا بغيره فان
 تصدرا فلا ادغام

الفعل لسكن لم يدغم خفته وللتنبية على فرعية الادغام في الاسماء وقوته في الافعال حيث ادغم موازن لبب من الافعال كرددون الاسماء (تنبيه) مران أوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة سا كثة العين مع تثلث العاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دودب ودرر فاسكون أول المثليين بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يتنوع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلته مع انه لم يسمع مضاعفا يبيى ثلاثة وهي مثال كتف وعضد ودئل بضم فكسره فهذه بوزن الفعل وليست في الخفة كالب في ادغام الجمهور وأولها وادغم الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام في السكك لسكن بفتح الراء في الاولين وضمها في الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان ادغام المثليين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من أوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها بخلاف فتدبر (قوله كسدين) بدلين مهملتين وهو اللعب ويقال ددا كفتى ودد كهم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثليين فيتعذر الا بتداعيه وهمزة الوصل لا تجتلب الا في أشياء مخصوصة ليس هنا منها الا اذا كان المثليان تامين ففيه تفصيل سيأتي (قوله ودرر) جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة (قوله وجدد) بضم تين جمع جديد اما وجدد كصفة بجمع جادة كصفة وهي الطريق في الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسرة والقشيد وهي الشعر الجاوز شحمة الاذن تصريح وعبارة المصباح الشعر بلم بالانسكاب أي يقرب (قوله كطلل) هو ما شحخص من آثار الديار (قوله كجسس) انما وجب فيه كة لثلاثي فيهما سا كنان (قوله والسادس) أي ما حركه ثاني مثليه عارضة فيك لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه سا كن ولا ادغام عند سكون ثاني المثليين كما مر (قوله والسابع) أي الملاحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه اللاحق بزائد قبل المثليين كياء هيال للاحقه بدحرج أو باحد المثليين كاحد مثلي جلب للاحقه بدحرج وفردد للكان الغليظ ومهدد علم امرأة ملحقان بجمع مفرد وانما وجب في ذلك لثلاثي فبوت ما فصد من اللاحق (قوله وضن) بالمجمة والنون من بابي نعب وضرب (قوله والاصل ردد) أي كضرب وضن كتعب وللب كظرف (قوله وأشار بقوله وشداخ) هذا ناسع الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذا فلا يدغم كالألفك غيره قياسا عليه (قوله أأل السقاء الخ) بوزن فرح وكندا ألآت اسنانه اذا فسد منبتها والاذن اذا رقت والسقاء بالكسر والماء ما يوضع فيه الماء واللبن والذي لخصوص الماء قر به وخصوص اللبن وطب وللسمن نحي كافي الصباح (قوله ولحنت) بمهملتين كفرح أما بالخاء المجمة فبضم كافي الصباح والمصباح يقال لحنت عينه كثير دمعها وذكره الاشموني فمكوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا التصقت بالرمص) قال الجوهري الوسخ المتجمع في الموق ان سال فهو غصم بنين مجمة أو جمد فرمص بفتح تين فيهما وبق مما سمع فكاه قولهم دب الانسان كضرب وقيل كفرح اذا نبت الشعر في جهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرفه وباه وضربت الارض كفرحت اذا كثرت ضبابها بالكسر جمع ضرب حيوان معروف وقط الشعر كفرح اذا اشتدت جموده ويدغم أيضا ومشتت الدابة كفرحت اذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم وعززت الناقة ككربت كافي الغاموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر فكوكا من غيرها عدم الضرورات كقول أبي النجم * الحمد لله العلى الاجل * (قوله وادغم) بشد الدال فعل أمر من ادغم مشددا ومفعوله محذوف وهو ضمير حي وليس تنازعا لان المصنف لا يراه في المفعول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افسك وادغم أي لا تخش بأسا في واحد منهما والورد هما (قوله فيجوز الادغام) أي نظرا الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما أصلية

كطلل وللب وكجسس جمع جاس والسادس كاخصاص ابى فنقلت حركة الهجزة الى الصاد وحذفت الهجزة والسابع والخامس كهبال أي كثر من قول لاله الا الله ونحو فردد ومهدد فان لم يكن شيء من ذلك وجب الادغام نحو ردد ووضن أي بخل ولب والاصل ردد وضن وللب وأشار بقوله وشداخ في أأل ونحوه فك بقل فقبل الى أنه قد جاء الفك في الالفاظ قياسا بها وجوب الادغام بفعل شاذ يحفظ ولا يقاس عليه نحو الل السقاء اذا تغيرت رائحته ولحنت عينه اذا التصقت بالرمص (ص) وحي افسك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلى واستر (ش) أشار في هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام والفك وفهم منه ان ما ذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بحجي ما كان المثليان فيه يامين لازما نحو يكهما نحوحي وعي فيجوز الادغام نحوحي وعي فلو كانت حركة أحد المثليين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحو ان يحي وأشار بقوله كذاك نحو تتجلى واستر الى ان الفعل

المبتدأ بتاعين مثل تتجلى يجوز فيه الفك والادغام من فك وهو القياس نظرا الى ان المثليين مصدران ومن ادغم أراد التخفيف (قوله والمصباح) سبق فلم فانه لا وجود له فيه

وكذلك قياس تاءى استتر
يجوز فيه الفك لسكون
ما قبل المثلين ويجوز
الادغام فيه بعد نقل حركة
أول المثلين الى الساكن
نحو ستر يستر ستر (ص)
وما بتاءين ابتدى قد
يقتصر

على تاكتين العبر
(ر) في تعلم وتنزل
وتبين وحوها تعلم ونزل
وتبين بحذف إحدى
التاءين وبقاء الأخرى
وهو كثير جدا ومنه قوله
تعالى تنزل الملائكة والروح
فيها (ص)

وفك حيث مدغم فيه
سكن
لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حالت ما حالته وفي

جزم وشبه الجزم تخيير في
(ش) اذا اتصل بالفعل
المدغم عينه في لامة ضمير
رفع سكن آخره فيجب

حينئذ الفك نحو حالت
وحلانا والهندات حلان فاذا
دخل عليه جازم جاز الفك
نحو لم يحل ومنه قوله تعالى

ومن يحل عليه فضي ومن
يرتد منكم عن دينه
والفك لغة أهل الحجاز وجاز
الادغام نحو لم يحل ومنه قوله

تعالى ومن يشاق الله في سورة
الحشر وهي لغة تميم والمراد
بشبه الجزم سكن الآخر
في الأمر نحو احل وان

لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا الى ان حركة الثاني كالعارضه لوجودها في الماضي
دون المضارع والأمر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الادغام في لن يحيى ورأيت محييا لعروض الحركة بالعامل
وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر والسكن الفك أوجود واعل المصنف أشار لذلك بقوله (قوله فيقول
انجلى الخ) تبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بان تتجلى مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلا
والذي ذكره النجاة ان الفعل المفتوح بتاءين ان كان ماضيا كتقبع وتتابع جاز ادغامه واجتلاب
همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال اتبع يتبع اتباعا بشد التاء والباء في السكك وانابع يتابع
اتباعا بشد التاء فقط وان كان مضارعا كتبت كرم ليجز ادغامه الا في الوصل بعدلين أو حركة نحو ولا تيموا
تسكاد تميزاهم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به ولا يصح حمل كلام شرح الكافية على ذلك
لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف اقدمه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند كما مع
أر استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها وانها هيك بمن قال طاعت صحاح الجوهرى كاه فلم أستفهم منه الا ثلاث
مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا لانه ثقة لكن قال يس نص ابنه على انه ذكر المسئلة في بعض
كتبه على ما وافق الجمهور (قوله نحو ستر) أى بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاختناء
عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الياء والسين وشدة التاء كسورة وأصله يستر كيف فعل فقلت فتحة
التاء الاولى للسين وأدغمت في الثانية المكسورة والمصدر سترارا بكسر السين وشدة التاء وأصله استترارا
كافتعالا نقلت كسرة التاء الاولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضاعف
العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستير كتكريم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف
والافهوكثير جدا في القرآن وغيره كما في الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر الميم ملة فيهما كسورة
وسدر بمعنى الاعتاظ والتذكير نصريح (قوله بحذف إحدى التاءين) أى أثقل اجتماع المثلين ولا سبيل
الى الادغام لا احتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع تخفف بحذف احداهما وهي الثانية عند سيبويه
والبصر بين حصول الثقل بهما الاولى عند الكوفيين وهشام لان الثانية لمعنى كالمطروعة وحذفها يخجل به
ويعارضه ان الاولى لمعنى المضارعة وحذفها يخجل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أى
أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لكونه علة لسكن وقوله بمضمر الرفع أى
البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله ان لا يعرض سكون ثانيا المثلين اما لئلا يصح
بضمير رفع أو لجزم وشبهه (قوله نحو حالت) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الاولى مفتوحة فيهما أو أما
المضارع فان كان بمعنى مقابل الحركة في الكسرة أو بمعنى نزل الياء مثلا فلا بضم وكذا بمعنى فككت العقدة
أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه في الوجهين وبهما قرئ في جعل عليك غضبي ومن يحل (قوله فيجب
حينئذ الفك) أى لتعذر الادغام بسكون ثانيا المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة (قوله
والفك لغة أهل الحجاز) أى فهو أفصح وبها جاء القرآن غالباً نحو وان تمسك اغضض من صوتك ولا تمن
فرد المنن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لافى الفصاحة وانما جاز الادغام مع سكون ثانيا المثلين نظرا
الى عروض السكون بما قبل الجزم وعدم لزومه وحل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أى
ب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائى اثباتها عن عبد الغيس فيقول ارد واغض وحل
التخيير اذا لم يتصل بالفعل واوجع كردوا أو ياء مخاطبة كردى أو نون توكيد كردن والاوجب الادغام
عند السكك لا بقاء الفعل على هذه العلامات فثاني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفك (تنبيه)
اذا اتصل بأخر الفعل المنغم من الجزم وشبهه اء الغائبة وجب فتحه كردها ولم يردها أو هاء الغائب
وجب ضم كرده ولم يرد لان الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد رلها الالف والواو وحكى ثعلب التمثيل

قبل هاء الغائب وغلظ في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش مده وغلظ وحكى الكوفيون التثنية قبل كل منهما فان اتصل بالآخر الفعل سا كن فأكثرهم يكسره كردد القوم بالكسر لانها حركة لا لتقاء السا كنين وبنو أسد فتفتح تحفيها وحكى ابن جنى ضمه اتباعا وقد روي بهن قول جرير فغض الطرف انك من غير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا أنكره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للتحفة مطلقا أي في مضموم الفاء كرد ومكسورها ككفر ومفتوحها كعض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر مطلقا على أصل التخاض وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفر بالكسر وعض بالفتح وهذا أكثر في كلامهم (قوله وفك أفعال) أي بكسر العين في قولك أفعال به بخلاف ما أفعاله فيجب ادغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيد عمرو (قوله لماذا كران فعل الأفعال) أي فهذا البيت استدراك على قوله وفي شبه الجزم تخيير الساكن استثناء أفعال عما هو بالنظر لصورته فإنه ليس أمرا حقيقة بل ماض على صورة الأمر كما مر واستثناء هلم بالنظر للتميم لانها عندهم فعل أمر لا ينصرف فلتحققها ضمائر الرفع البارزة كهمأ وهلموا الخ أما على لغة الخجاز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فلزم لفظا واحدا للمفرد المنكر وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا (قوله يجب فكه) قال في شرح الكافية باجاء وكأنه أراد اجباغ العرب فإنه لم يسمع غيره والا فقد حكى الكسائي اجازة ادغامه (قوله التروا ادغامه) أي باجاء أيضا كافي شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم بالفك تخفيفا لثقله بالتركيب فإنه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند البصريين من ها التنيبه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شبهة أي جمعه كأنه قيل اجع نفسك اليها غنفت الالف من ها تخفيفا وقال الخليل ركبت هلمم مع الم أصله قبل ادغامه غنفت همزته لا وصل وألف هالسا كنين ثم نقلت حركة الميم الأولى للأوم وأدغم وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للزجر وأم عني أقصد فنقلت حركة الأهمزة للأوم السا كنة قبلها فصار هلم ومنه البصريين أقرب للصواب وخففوه أيضا بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو هلمه ولا يضم تبعها لها وكذا ان اتصل به سا كن كهل الرجل وحكى الجرهمي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهلها وهلمها واهلمها بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هلمن بالفك وزعم الفراء ان الصواب هلمن بزيادة نون سا كنة تدغم في نون النسوة حفظا لفتح ميمه وحكى عن أبي عمرو انه سمع هلمين يانبوه بزيادة ياء سا كنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما يجمعهم) الواو للاستئناف أو عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ بدليل قوله نظما ولاك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في ألفيه وتذكيره الضمير باعتبار لفظ ما أولتا وأولتها بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله يجمعهم يقتضي ان ما في هذا المتن كانه من كلام النحاة لم يخترع شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قدم ان التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبدل المطابق من مخترعته فالاحسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا وباعتبار الاغلب ولك منع الاقتضاء أصلا بانه يصدق بجمعهم من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عنيت) هو من الافعال الخمسة اللازم بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فرفعها فاعل لا نائبه على الراجح كما مر في بنية المصادر وانما يلزم ذلك في عني اذا كان بمعنى اهتم كما هنا وبقاؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني عني كرمي برمي عناية ما عني عنوا من باب فعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ

(ص)
وفك أفعال في التهجيب التزم
والتزم الادغام أيضا في هلم
(ش) لماذا كران فعل
الأمر يجوز فيه وجهان
نحو احلل وحل استثنى
من ذلك مسألتيين احدهما
أفعل في التهجيب فإنه يجب
فك نحو أحب بزيد
وأشدد ببياض وجهه
والثانية هلم فانهم التزموا
ادغامه والله سبحانه وتعالى
أعلم (ص)
ربما يجمعهم عنيت

الصبان ولك جعل الكاف للتعميل على ان اقتضى بمعنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان ينشأ عنه ويرتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كما هنا والكسر والمد التغمي بالاحسان وبالفتح والمد النفع ويصح هذان أيضاً كافي الفارضى أى كما اقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به نوههم بخال الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جلة وما يحجمه الخ أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فتمد قابل بالشكر نعمة الاثمام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجواز أجر ذلك وبمنه في البدء والختام (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنة ماسلف في الخطبة (قوله خيرى) بدل من محمد لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفنا وتنكيرنا (قوله وآله) عطف على محمد لاعلى خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل فشبهه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض في كل فيكون تلميحاً لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية ونسكن مصدراً واسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيداً للمقام للندح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالتشديد على الغراء قوم خيرة بررة* والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بالاختصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبي أرسلنا

وآله الغر الكرام البرره

وصحبه المنتخبين الخيره

الصيان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزم وعبر بالماضى لقوة رجائه في تحققة أى أحصى
 الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان يشأ عنه ويترتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر
 والقصر الاستغناء كإظهار بالكسر والمدالتغنى بالأحان وبالفتح والمدالنفيع ويصح هنا هنا أيضا كفى
 الفارضى أى كإقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تحال
 الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر
 وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأجد الله) الفاء سببية عاطفة على جملة وما يجمعه الخ أى بسبب
 كمال هذا النظم على الوجه المذكور أجد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة
 على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاحراز أجر ذلك وبمنه في البدء والختام
 (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنة ما سلف في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد
 لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفنا وتنكيرنا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو
 ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الاصل الابيض الجبهة من
 الخيل فشبهه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع اما مطلق الشرف والرفعة أو مطلق
 البياض فى كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء
 والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيره) بكسر
 الخاء المعجمة وفتح التختية وتسكن مصدرا واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم
 افراد أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيذا لان المقام للندح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء
 على انه جمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة * والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى
 على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر
 من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بالاختصاصه
 فأحمد الله مصليا على
 محمد خير نبي أرسلنا
 وآله الغر الكرام البرره
 وصحبه المنتخبين الخيره

فهرست

(الجزء الثاني من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل)

صحيفة	صحيفة
٩٦	٢ الاضافة
١٠٩	٢٠ المضاف الى ياء المتكلم
١١٩	٢١ افعال المصدر
١٢٦	٢٤ افعال اسم الفاعل
١٢٩	٢٩ ابنية المصادر
١٣٢	٣٣ ابنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات
١٣٥	المشبهة بها
١٤٠	٣٥ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٤٢	٣٨ التعجب
١٤٤	٤١ نعم وبئس وما جرى مجراها
١٤٨	٤٦ أفعال التفضيل
١٥٠	٥٠ النعت
١٥٣	٥٦ التوكيد
١٦٣	٥٩ العطف
١٦٩	٦٠ عطف النسق
١٧٥	٦٨ البديل
١٧٩	٧١ النداء
١٨٢	٧٦ فصل تابع ذى الضم الخ
١٨٨	٧٨ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٩٠	٧٩ أسماء لازمت النداء
٢٠٠	٨٠ الاستغاثة
٢٠١	٨١ الندبة
٢٠٣	٨٣ الترخيم
٢٠٧	٨٦ الاختصاص
٢٠٨	٨٧ التحذير والاغراء
٢١٠	٨٩ أسماء الأفعال والأصوات
	٩٢ نونا التوكيد

(تمت)